المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية





السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام

١٣١٩هـ - ١٤١٩هـ

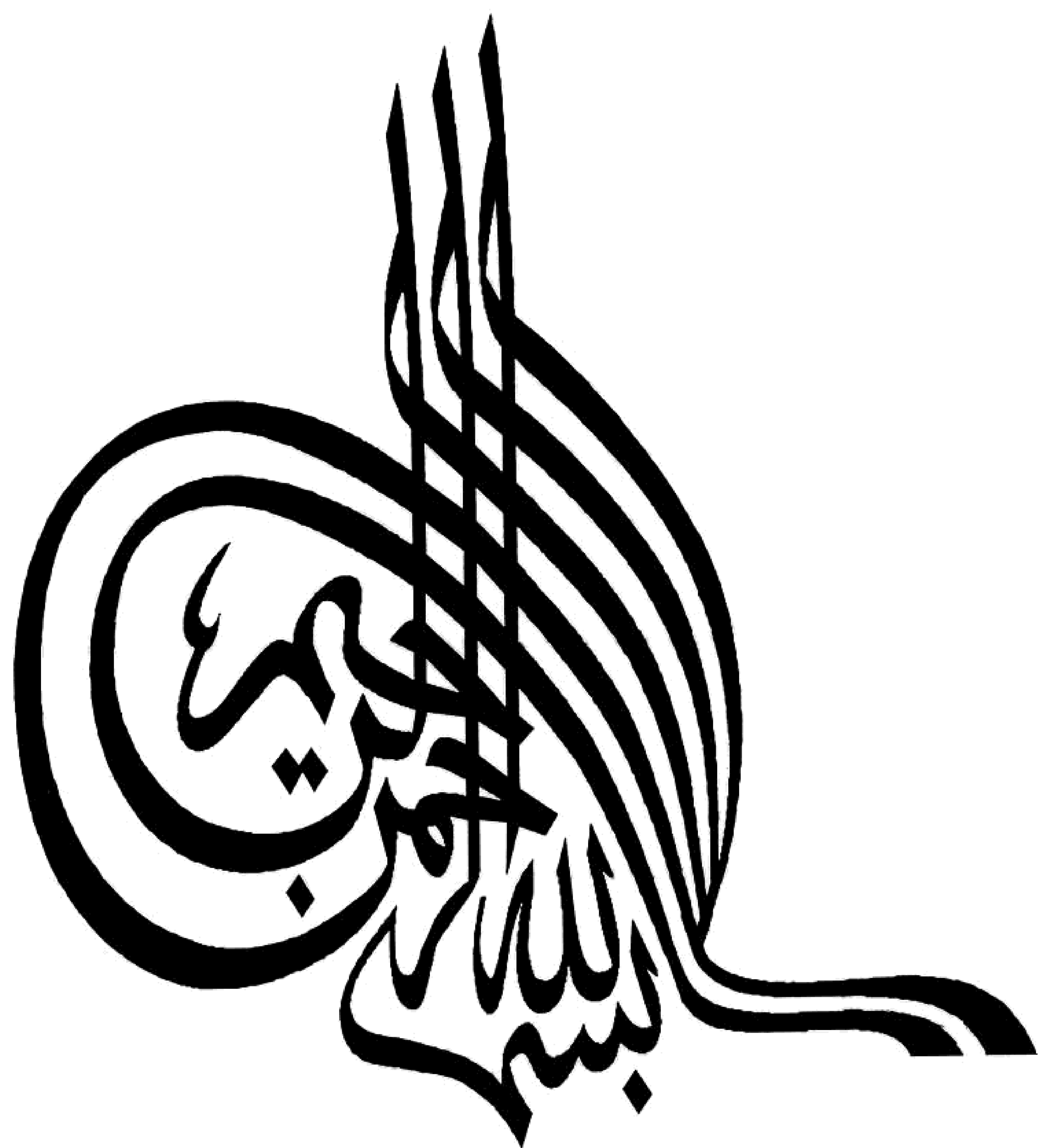
المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية





السياسة الخارجية
للمملكة العربية السعودية
في مائة عام

١٣١٩هـ - ١٤١٩هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمعهد الدراسات الدبلوماسية، ولايجوز اقتباس جزء من هذا الكتاب، أو إعادة طبعه بأي وسيلة دون موافقة كتابية من إدارة المعهد، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في هذه البحوث، تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولاتعكس بالضرورة وجهة نظر وزارة الخارجية، أو معهد الدراسات الدبلوماسية.

ح وزارة الخارجية، ١٤١٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام - الرياض.
ردمك : ٥-٠٣-٦٠٥-٩٩٦٠
١ - السعودية - تاريخ ٢ - العلاقات الخارجية
ديوي ٩٥٣,١ ١٩/١٢١٣
رقم الإيداع : ١٩/١٢١٣ ردمك : ٥-٠٣-٦٠٥-٩٩٦٠

تصميم وطباعة
مؤسسة الاصطفاء للطباعة (دبس)
ت : ٤٦٤٥٤٦٤ فاكس : ٤٦٣٢٢٥٠

" عربي تجسمت فيه فضائل العرب "

المحتويات

تمهيد

بقلم صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل ...وزير الخارجية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ...

تمر الدول بمناسبات تاريخية تتذكر فيها أولئك الرجال الذين حملوا لواء التأسيس وبناء كيان الدولة الحديثة ببصيرة نافذة وعزم أكيد ووحدوا الأمة تحت راية وهوية واحدة واسم وتاريخ واحد .

والمملكة العربية السعودية تحتفل هذه الأيام بمناسبة تاريخية هامة وعزيزة على قلب كل مواطن يعيش تحت سمائها ... ألا وهي مناسبة ذكرى مرور قرن من الزمان على دخول جلالة الملك عبدالعزيز – المغفور له بأذن الله – لمدينة الرياض وبداية ملحمة تأسيس هذا الكيان الكبير والتي استغرقت ما يربو على الخمسين عاماً.

ففي عام ١٣١٩هـ/١٩٠٢م قاد الأمير الشاب مع نفر قليل من رجاله المخلصين حملة بطولية جريئة وناجحة لاسترداد ملك الآباء والأجداد حيث شكلت هذه الواقعة التاريخية نقطة بدء المرحلة الأولى لتوحيد الجزئين الأوسط والشرقي للجزيرة العربية وما تلا ذلك من مراحل لاحقة شملت توحيد الأجزاء الغربية والجنوبية والشمالية وانصهار جميع هذه المناطق في بوتقة واحدة تحت اسم المملكة العربية السعودية.

وما إن فرغ الملك عبدالعزيز – يرحمه الله – من تدعيم الأركان الداخلية للمملكة متخذاً من الشريعة الإسلامية الغراء دستوراً ونبراساً لها، حتى التفت إلى تقوية وتدعيم علاقات المملكة الخارجية، على المستويات العربية والإسلامية والدولية، واضعاً نصب عينيه مبادئ الدين الإسلامي الحنيف لبناء

علاقات وطيدة مع كافة الدول أساسها الصدق والعدل والمساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخرين، فكان أن حظي – رحمه الله – باحترام الدول التي أقام علاقات سياسية ودبلوماسية معها.

ومع بداية تشعب وتطور علاقات المملكة الخارجية، برزت الحاجة إلى تأسيس إدارة تُعنى بالشؤون الخارجية، فكان أن تأسست "مديرية الشؤون الخارجية" عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م ومقرها مكة المكرمة، والتي ما لبثت أن تحولت إلى وزارة الخارجية عام ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م، وكان ذلك أيذاناً بتطوير وتنظيم علاقات المملكة السياسية والدبلوماسية والقنصلية مع الدول الأخرى وفقاً للاتفاقات الدولية المبرمة في هذا الصدد وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية الغراء، حتى وصل عدد البعثات السعودية في الخارج (٧٣) بعثة و (٩١) بعثة أجنبية معتمدة بالمملكة.

ويطيب لي والمملكة العربية السعودية تحتفل بمناسبة ذكرى مرور مائة عام على تأسيسها، أن تشارك وزارة الخارجية في هذه المناسبة بإصدار هذا المؤلف الذي يرصد ويتتبع تطور السياسة الخارجية للمملكة في مائة عام، أرسى دعائمها المؤسس الملك عبدالعزيز وسار على خطاه أبناؤه البررة من بعده سعود وفيصل وخالد – يرحمهم الله جميعاً – حتى أصبحت المملكة في ظل قيادة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني – يحفظهم الله جميعاً – مثالاً فريداً للدولة الإسلامية العصرية التي تحظى باحترام كافة الدول. ولا يفوتني في هذه المناسبة الطيبة أن أشكر كل من ساهم بجهود بناءة ومخلصة لإخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، الذي أرجو أن يشكل إضافة مفيدة في سباق رصد الإنجازات التي حققتها المملكة في ظل قيادتها الرشيدة والواعية وجهود أبنائها ومواطنيها المخلصين.

وفقنا الله لما يحبه ويرضاه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

المقدمة

تحتفل المملكة العربية السعودية هذا العام بمناسبة وطنية عظيمة هي ذكرى مرور مائة عام على إنشائها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، وتكمن أهمية هذا الإنجاز كونه أول محاولة ناجحة في مطلع القرن العشرين لإرساء دعائم وحدة وطنية تتميز بعراقة تراثها السياسي وجذورها العربية الإسلامية، في وقت كانت فيه شعوب العالم الإسلامي والعربي تئن تحت الوطأة الاستعمارية الأوروبية. لقد بنى العملاق وطناً أصبح، وفي وقت قصير، في مقدمة دول العالم من حيث الاستقرار واستمرارية توجهاته وشمولية تطلعاته على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. بل لم تتردد المملكة يوماً في تسخير طاقاتها لخدمة قضايا العرب والمسلمين.

وحرصاً من وزارة الخارجية على الإسهام في الاحتفاء بهذه المناسبة العزيزة، فقد كلف سمو وزير الخارجية معهد الدراسات الدبلوماسية بالإعداد لكتاب يوضح أبعاد ونشاط السياسة الخارجية للمملكة في مائة عام، فتم وضع هذا الجهد العلمي المشترك.

ويشتمل هذا الكتاب على ستة عشر بحثاً وزعت على خمسة فصول، **الفصل الأول** منه يقدم خلفية تاريخية عن الأوضاع السياسية في الجزيرة العربية، وعلى الأخص المناطق الخمس التي تتكون منها المملكة. ثم خصصت مساحة لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية وأهم المفاهيم التي ارتكزت عليها دعوته، وأثر ذلك في قيام الدولة السعودية، ثم مرحلة انزواء الدور السعودي ونهوضه من جديد على يد الملك عبدالعزيز لتتحقق استمرارية الرسالة التي انطلقت من الدرعية، وأعطت نموذجاً يحتذى في الكيفية التي تؤسس بها الأوطان.

أما **الفصل الثاني**، فيضم سبعة بحوث، الأول منها يذكر بالمبادئ والأسس التي ترتكز عليها السياسة الخارجية للمملكة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. والثاني الموسوم بـ "عوامل بناء شخصية الملك عبدالعزيز وأثرها على توجهاته السياسية" فبعد أن قدم الباحث الأطر النظرية التي تسهم في بناء الشخصية، رأى أن شخصية الملك عبدالعزيز – يرحمه الله – وتكوّن هويته وقيمه الإنسانية والسياسية قد تأثر بمبادئ العقيدة الإسلامية وبالبيئة الاجتماعية في الجزيرة العربية، وأن هذه البيئة رسخت صلابته المعنوية وقوة شخصيته. وفي البحث الثالث وموضوعه "العلاقات السعودية – الخليجية" يعرض الباحث لكيفية تطور هذه العلاقات ابتداءً من عهد الملك عبدالعزيز، وانتهاءً بعهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، ورأى أن هذه العلاقات مرت بمراحل متميزة بدءاً بمرحلة التشكل، التطوير، التعزيز والتحديث، وأشار إلى أن هذه العلاقات واجهت عدة تحديات إقليمية ودولية على مر السنين، وأن هذه التحديات أسهمت في زيادة التشاور والتنسيق خصوصاً في عهد خادم الحرمين الشريفين الذي لعب دور فعالاً لدعم حالة الأمن والاستقرار في دول الخليج. أما البحث الرابع " السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي" رأى الباحث أن البعد العربي في السياسية الخارجية للمملكة شكل محوراً أساسياً في توجهاتها بالنظر إلى دورها الريادي في العالم العربي. هذا الدور الذي أخذ يتعاظم لمواقفها المشرفة والواضحة من القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وفي البحث الخامس وموضوعه "أثر البعد الديني في صنع القرار السياسي الخارجي" فإن الباحث تناول الدور الهام للعقيدة الإسلامية في تشكيل الفكر السياسي لقادة المملكة. ويرى أن الإسلام كان، وما يزال، أحد أهم أسس ومرتكزات السياسة الخارجية السعودية سواءً من حيث أطرها الفكرية أو من خلال الجهود الدائمة للقيادة السعودية في

تطوير وتعزيز التضامن الإسلامي. ويستعرض البحث السادس تطور العلاقات السعودية – الأوروبية، خصوصاً الجانب السياسي منها وأهم والاتفاقيات التي عقدت بين الطرفين. أما السابع "العلاقات السعودية – الأمريكية" بدأه الباحث بالتعريف بالسياسة الأمريكية والأسس التي قامت عليها وخاصة الجانب الخارجي منها،.والتحولات الجذرية التي بدأت تتحكم فيها وخروجها من سياسة العزلة ومجابهة الأحداث الدولية، وبداية اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط. ثم يبدأ الباحث بالتركيز على العلاقات السعودية – الأمريكية ومراحل تطورها وأهم عوامل الدفع حتى توثقت.

الفصل الثالث ركز على مسألة كيفية صنع القرار السياسي في المملكة، ويحتوى على بحثين، بدأ البحث الأول بالإطار النظري لعملية صنع القرارات السياسية الخارجية والعوامل التي تؤثر فيها، ثم عرض الباحث كيفية صياغة القرار في المملكة والتي تبدأ من الملك، ومجلس الوزراء، ومجلس الشورى، والوازرات. أما الثاني يدور حول "دور المؤسسات الشرعية في عملية اتخاذ القرار السياسي". ويرى الباحث أن المبادئ الإسلامية جعلت من عملية صنع القرار إطار عمل يهتدي بهذه المبادئ، ويستفيد برأي المؤسسات الشرعية، وذلك من خلال طلب المشورة منها أو إبداء الرأي.

يشتمل **الفصل الرابع** على أربعة بحوث، البحث الأول، أوضح الباحث فيه "تطور العلاقات الدبلوماسية للمملكة" مدى الأهمية التي أسبغها زعماء المملكة، ابتداءً من عهد الملك عبدالعزيز على الدبلوماسية كقناة اتصال رسمية، وأداة حيوية لإدارة علاقات المملكة الخارجية عبر المراحل التي مرت بها، وخصوصاً المرحلة التالية لتوحيد المملكة. والإنجازات الكبيرة للدبلوماسية السعودية في ميادين التوسع بإبرام المعاهدات وتعزيز

الروابط مع الدول الأخرى، والمشاركة الفعالة في المؤتمرات والمنظمات الدولية، وحضورها الثابت ويقظتها الدائمة في الدفاع عن المصالح الوطنية للمملكة والقضايا العربية والإسلامية. ناقش البحث الثاني في هذا الفصل "سياسة الملك عبدالعزيز في إرساء دعائم الاعلام الخارجي"، وبدأ معالجته للموضوع بشرح كيفية نشأة جهاز الاعلام السعودي في عهد الملك عبدالعزيز، وذلك عبر إنشاء قسم للترجمة والاستماع للإذاعات الإقليمية والدولية، ثم انتقل إلى تبيان دور الاعلام الخارجي بوسائلة المتعددة في خدمة السياسة الخارجية بأبعادها المختلفة. ثم عرض بالتفصيل تقييماً نظرياً وعملياً للاعلام الخارجي السعودي الحالي من حيث الأهداف والوظائف والأجهزة، وأخيراً أورد الباحث في نهاية بحثه تقييماً للأبعاد المستقبلية للعمل الإعلامي الخارجي السعودي. وفي البحث الثالث من هذا الفصل تناول الباحث "السياسة النفطية السعودية : ركائزها، دوافعها وأبعادها". ولقد بحث في العديد من العناصر المتصلة بهذا المورد الفائق الحيوية، مستعرضاً طبيعة الموارد والنشاطات الاقتصادية في منطقة الخليج قبل وبعد توحيد المملكة. رأى الباحث أن تبلور سياسة المملكة النفطية مر بمرحلتين رئيستين تضمنتا فترات زمنية محددة لكل سماتها، خصائصها ومبرراتها. ثم تطرق الباحث إلى أهمية النفط في الاقتصاد السعودي مبيناً كذلك دوافع السياسة النفطية التي تأخذ بالاعتبار المصالح الوطنية وكذلك الدولية. أما الرابع "دور التجارة الخارجية في دعم السياسية الخارجية" فهو يؤكد من ناحية على الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السعودية في تنمية وتطوير التجارة الخارجية. ومن ناحية أخرى فهو يركز على أهمية كون التجارة الخارجية السعودية أداة سياسية تم استخدامها بإتقان في حالات عديدة لدعم السياسة الخارجية السعودية.

يحتوى **الفصل الخامس** على بحثين، تطرق الأول إلى "سياسة المملكة العربية السعودية في إطار الأمم المتحدة" وإلى الأهمية التي تسبغها المملكة على هيئة الأمم المتحدة كمؤسسة تمثل نشاطاتها اهتمام المجتمع الدولي بكافة القضايا المتصلة بالحرب والسلام الدوليين. ويرى الباحث أن الأهمية تجلت في مشاركة المملكة بتأسيس هذه المنظمة وحرصها كذلك على لعب دور فعال داخل المنظمة دفاعاً عن القضايا العربية والإسلامية. وتناول البحث أحد أهم القضايا التي تشغل مسؤولي دول العالم، وهي قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبعد إيضاح الدور البارز والجهود الحثيثة التي تبذلها المملكة في سبيل تخليص العالم من مظاهر ومخاطر هذه الأسلحة، أبرز مدى مصداقية هذه الجهود عبر انضمام المملكة لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية والدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من مختلف أنواع هذه الأسلحة. ثم تعرض البحث إلى سياسة المملكة الثابتة بخصوص احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة من خلال مواقفها من مسألة احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م، من منظور إعادة الاستقرار والأمن إلى منطقة الخليج ورفض مبدأ الحلول العسكرية في العلاقات الدولية.

وفي ضوء الأهمية التي تكتسبها قضايا حقوق الإنسان على الساحة الدولية، شدد البحث الثاني "المملكة العربية السعودية وقضايا حقوق الإنسان" على مدى اهتمام المملكة بهذه القضايا وسياساتها الواضحة في هذا السبيل، نظرا لتمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية، التي حفظت الحقوق وكفلت حمايتها على الصعدين الداخلي والخارجي، وانطلاقا من أهمية النظر إلى الخصوصية الثقافية وعالمية مبادئ حقوق الإنسان، رأى الباحث أن الاهتمام العالمي بهذه المبادئ عبر مختلف الشرائع والمواثيق الوضعية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سبقه اهتمام الشريعة الإسلامية بهذه

الحقوق، من حيث الثبات والمضامين والشمولية. وأن تمسك المملكة بمبادئ الإسلام قد جعلها تتحفظ مع كل ما يتعارض مع ما قررته الشريعة خصوصاً في ضوء الفجوات المتعددة التي تشكو منها الشرائع الوضعية والتي جعلت من قضايا حقوق الإنسان وسيلة تستغل من أجل تحقيق مكاسب أغلبها سياسية من قبل العديد من الدول.

وأخيراً، تتقدم لجنة إعداد هذا الكتاب برئاسة سعادة السفير الدكتور محمد عمر مدني مدير عام المعهد وعضوية كل من : د. محمد العويضي، ممثل الوزارة لأعمال التنسيق والمتابعة، د. عادل سراج مرداد، د. عبدالله حمد السلامة، د. يحيى عبدالله الصمعان، د. صالح عبدالله الراجحي، د. مصطفى أسعد عالم، د. أسعد صالح الشملان بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد العلمي المشترك. والشكر موصول لأعضاء مكتبة المعهد على ما قدموه من تسهيلات أعانت الباحثين على إنجاز مهمتهم.

والله من وراء القصد،،،

الفصل الأول

التوحيد السياسي ودور القيادة
في إرساء دعائم الدولة

الدكتور/ **محمد حميدان العويضي**

أستاذ التاريخ المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقدمة :

شهد العالم العربي في تاريخه الحديث، وعلى دفعات، هجمة استعمارية شرسة بددت قواه وأصابته في مقتل بعد تخليه عن عناصر مجده الحضاري. وأخذ دعاة التحرر والانفكاك يبحثون عن صيغ تحرر الأمة، وتنفض من على كاهلها غبار الكسل والخنوع وقبول الواقع. وقامت محاولات هنا وهناك، وكانت محاولة البيت السعودي واحدة من تلك المحاولات. استطاع بدعوة الاصلاح التي نادي بها الشيخ تقديم طرح سياسي شديد الإلتصاق بقيم الإسلام ومفاهيمه، لا يبرحه على الاطلاق.

ولم يتردد قادة البيت في تطبيق ما حفظوه، في وقت كانت فيه بلاد الإسلام تتأكل من أطرافها أمام عجز الدولة العثمانية، وتفوق أعدائها. لقد اندفع آل سعود وأنصارهم من عمق الصحراء تحدوهم رغبة صادقة في أن ينفضوا غبار التاريخ عن مجتمعهم وأمتهم، وشغلوا العالم من حولهم بالمفاهيم التي طرحوها والمسائل التي أثاروها. لكن الرغبات المريضة أبت غير ذلك، وأهدرت جزءاً من طاقات الأمة حتى ينهدم السقف على صناع التاريخ، وتقتل التجربة في مهدها، واعتقد الجميع أن قادة البيت السعودي انزووا في عالم النسيان، وأصبحوا في ذمة التاريخ.

لكن البيت ينهض من جديد، ويعيد ذلك الطرح في صيغة عملية وواقعية جديدتين، ويكون نصرهم على يد الملك عبدالعزيز هو النصر الوحدوي الوحيد في الساحة العربية عند مطلع القرن العشرين. لقد بني صقر هذا البيت كياناً مستقلاً خارج السيطرة المباشرة للاستعمارية الأوروبية البغيضة آنذاك، معتمدا في ذلك على قوته الذاتية التي فجرها من قلب جزيرة العرب، وانطلقت كالسيل تحصد تلك الكيانات الهزيلة العاجزة عن ترميم واقع الحال، وتقديم إنموذج مقبول ترضى به الضمائر الحية.

أيها القارئ، لقد مر على دخول الملك عبدالعزيز مدينة الرياض مئة عام، فتعال معي نقرأ التجربة في وصف تاريخي تحليلي، بداية من الدرعية، ونتلمس

كيف تحققت لها الاستمرارية على يد أحد ابنائها، الذي عاد من المنفى ليتربع فوق عرش المجد، وأصبح الشخصية الأبرز في سماء العرب، كونه مؤسس وطن.

أولاً: الحالة السياسية قبل ظهور الدولة السعودية

تتمتع الجزيرة العربية بموقع عظيم الأهمية. ومنذ ظهور الإسلام علت مكانتها وتوحدت أجزاؤها، واندفع العرب منها إلى المناطق المجاورة، وتكونت دولة إسلامية عظيمة استطاعت أن تضع حداً للصراع القديم الذي كان قائماً في ذلك الوقت بين الرومان والفرس، لكن ومنذ أواخر القرن الثالث الهجري أخذت تلك الوحدة تتفكك وتأثرت الجزيرة العربية بتلك الحالة حتى أصبح كل جزء من أجزائها له ظروفه السياسية الخاصة.

فالحجاز من المناطق التي شهدت حركات سياسية علوية ضد الدولة العباسية منذ بدايات القرن الرابع الهجري ، إلى أن تمكن الحسنيون في سنه ٣٥٨هـ/٩٦٨م، من السيطرة على مكة وما حولها. ودعوا في خطبة الجمعة للفاطميين[١]. وظلت إمارة الحجاز في أيديهم فترة طويلة من الزمن، وتنتقل من فرع إلى آخر[٢]. وفى ظل حكم الأشراف تأثر الحجاز بالحالات السياسية القائمة في مصر. وكان دخول الفاطميين مصر مثبتاً لاستقلالها، ومقوياً لدورها في التأثير فى شؤون العالم الإسلامي، وخاصة عندما فرض الفاطميون نفوذهم على الأماكن المقدسة في الحجاز[٣].

وبعد زوال حكم الفاطميين بمصر سنة ٥٦٧هـ/١١٧١م، تمكنت الدولة الأيوبية من فرض نفوذها على البقاع المقدسة في الحجاز، وفى إضافة اسم السلطان صلاح الدين إلى اسم الخليفة العباسي في خطب الجمعة، والذي اكتفى بإجراءات تحقق الأمن والعدالة للسكان المقيمين والحجاج[٤]. ثم أخذ خلفاؤه يتدخلون في شؤون الحجاز، وهو أمر ساعد عليه الوضع الداخلي، إذ كان النزاع بين الأشراف على منصب الشريف قوياً الأمر الذي عجل بوصول آل قتادة إلى سدة الحكم في مكة[٥].

ولما قامت دولة المماليك في مصر سنة ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م، دخل بنو رسول في اليمن منافسين لهم[٦]. ولكن لم يكن في وسع المماليك التساهل من جانبهم أمام أي سلطان يمتد نفوذه إلى الحرمين إذ لم يدخروا جهداً في دعم نفوذهم في الحجاز مستخدمين كافة الوسائل ومنها العسكرية[٧]. وظلوا كذلك حتى زوال دولتهم سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م.

وبزوال دولة المماليك في مصر انتقلت زعامة العالم الإسلامي من القاهرة إلى الإستانة، وكان لابد أن يتبع هذا ارتباط الحجاز تلقائيا بعجلة الدولة العثمانية، حيث أرسل الشريف بركات بن محمد أمير مكة في ذلك الوقت ابنه أبانمي الثاني معلناً ولاءه للدولة العثمانية[٨]. وبذلك دخل الحجاز دخولاً سلمياً تحت النفوذ العثماني، ولكنه احتفظ بوضعه الخاص، حيث أبقى على نظام الشرافة[٩]. وتمثلت مظاهر النفوذ العثماني في الدعاء للسلطان في خطب الجمعة، والموافقة على ولاية الشريف الجديد، بالإضافة إلى ممثل له يشارك في إدارة شؤون الحجاز ومقره جدة[١٠].

ومن الملاحظ أن الصراع بين أسر الأشراف في ظل النفوذ العثماني كان عنيفاً ودموياً. ولم يهدأ إلا في فترات قليلة حينما يتولى الحكم أمير قوي يفرض سطوته على الأشراف قبل غيرهم، لذلك افتقد الحجاز ذلك الاستقرار السياسي المنشود[١١]، حتى زوال حكمهم.

أما المنطقة الجنوبية الغربية من البلاد وتشمل عسير بسراتها وتهامتها والمخلاف السليماني (جازان) ونجران. فقد امتد نفوذ الأشراف إلى منطقة عسير خاصة في تهامة لسهولة التحرك في المناطق الساحلية[١٢]. أما السراة فيبدو أنها خضعت للزعماء المحليين. ومنطقة جازان أو ما يسمى بالمخلاف السليماني، فقد كانت جزءاً من الدولة الإسلامية، ثم شهد وحدة إقليمية في الثلث الأخير من القرن الرابع الهجري على يد سليمان بن طرف الحكمي، وبعد وفاته سنة ٣٩٣هـ/١٠٠٢م، انهارت إمارته على يد الحسين بن سلامة أحد موالي الدولة الزيادية في اليمن . ثم يبدو أن المخلاف خضع للزعامات المحلية الذين يدينون

بالولاء إما لحكام صنعاء أو للوضع السياسي في الحجاز(١٣). ثم تعاقب على حكمه الأمراء المحليون من القطبيين والخواجيين في ظل سيادة الدولة العثمانية(١٤). في مطلع القرن الثاني عشر الهجري أصبحت المنطقة تحكم من قبل الأمراء المحليين من آل غالب وآل خيرات من الأشراف(١٥). وعاشت المنطقة بعد ذلك في صراع مع الأئمة الزيديين الذين سعوا إلى فرض نفوذهم عليها. أما سراة عسير فقد كان يحكمها الأمراء المحليون من آل المتحمي(١٦).

وأما منطقه نجران فغالبية سكانها من قبائل يام، فقد سيطرت عليها الحركة الإسماعيلية حتى تغلب الزيديون عليها فانتقلت الزعامة الدينية إلى المكارمة. وكانت الزعامات المحلية في المخلاف السليمانى تستعين بتلك القبائل ضد منافسيهم(١٧).

وبخصوص منطقة الأحساء والقطيف فإنه بعد تلاحمها مع بقية أجزاء الدولة الإسلامية حتى أواخر القرن الثالث الهجري شهدت ميلاد دولة القرامطة الباطنية، الذين قاموا بأعمال أثارت الرعب في الأمصار الإسلامية ، وتأثرت بها مناطق العراق والشام ونجد والحجاز(١٨). ثم ضعف أمرهم واستطاع عبدالله بن علي العيوني القضاء عليهم، وأسس الإمارة العيونية في سنة ٤٦٦هـ/١٠٧٣م. وعند منتصف القرن السابع الهجري سيطر بنو عامر على منطقة الأحساء وتعاقبت أسر من هذه القبيلة على حكم المنطقة(١٩). ثم سيطر آل مغامس بقيادة راشد بن مغامس حاكم البصرة عليها في حدود سنة ٩٣١هـ/١٥٢٥م. وبعد سيطرة العثمانيين على العراق امتد نفوذهم صوب الأحساء واكتملت سيطرتهم عليه في حدود سنة ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م(٢٠). وظل تحت النفوذ العثماني إلى أن تمكن براك بن غرير زعيم آل حميد من بنى خالد من الاستيلاء عليه في حدود سنة ١٠٧٤هـ/١٦٦٤م، ثم بسط سلطانه على القطيف(٢١). وأصبح آل حميد زعماء المنطقة الفعليين.

بعد زوال دولة بني الأخيضر في اليمامة والتي استمرت قرابة مائتي سنة، عاشت نجد فترة طولية من التفكك السياسي، وكانت الزعامات المحلية في تنازع

وتخاصم مستمرين، وقد شجع هذا التفكك أشراف الحجاز القيام بغزوات على بعض بلدان نجد وقبائلها في محاولات منهم لبسط نفوذهم عليها في فترات من القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين(٢٢). كما لم يتردد زعماء بني خالد بعد أن استتب لهم الأمر في الأحساء والقطيف مشاطرة أشراف الحجاز في غزو نجد والتدخل في شؤونها، وهكذا وقعت نجد بين النفوذ الخالدى والأشراف في النصف الثاني من القرن الحادي عشر وبداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر وقد رجحت كفة بني خالد(٢٣). والملاحظ أن امتداد النفوذ الشريفي والخالدى لم ينعكس بصورة إيجابية على أوضاع نجد السياسية فتستتب أحواله.

ومن أهم الإمارات القائمة في ذلك الوقت إمارة آل معمر في العيينة وإمارة آل سعود في الدرعية وكانت نشأتهما في حدود سنة ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م. وكانت العيينة أكثر إمارات نجد شهرة وقوة(٢٤).

ثانياً: دعوة ودولة

تراكمت في مسيرة المجتمعات الإسلامية خلال قرون عديدة رواسب عدت من الإسلام وهى ليست من الإسلام في شيء، حتى جهل السواد الأعظم من أبناء الإسلام أحكام الدين، ووقعوا في الكثير من الممارسات الخاطئة. وكان لابد من الإصلاح. ونجد كانت كغيرها من بلاد الإسلام في حاجة إلى ذلك. ويبدو أنها كانت مكانا مناسباً لنجاح دعوة إصلاح ديني، ذلك أنها كانت بعيدة عن كل المؤثرات المذهبية التي كانت تجتاح العالم الإسلامي وتزيده ضعفاً وفرقة.

نهض الشيخ المصلح محمد بن عبدالوهاب (١١١٥-١٢٠٦هـ/ ١٧٠٣-١٧٩٢م) داعياً إلى الإصلاح بعد معايشته لواقع الحال إِثْرَ تحصيله العلمي في نجد أو ما وجد عليه الناس أثناء رحلاته العلمية التي ابتدأها بالحجاز ثم البصرة والأحساء(٢٥).

برزت الرغبة في الإصلاح عند الشيخ منذ بداية رحلاته سواء كان ذلك في المدينة أو البصرة التي أجبر على مغادرتها عائداً إلى نجد لمجاهرته بأفكاره الإصلاحية وإنكاره بعض الممارسات المنحرفة. وأثناء

عودته عرج على الأحساء والتقى ببعض علمائها، ثم حط رحاله في حريملاء حيث كان والده قاضياً فيها(٢٦). وفي حريملاء أخذ الشيخ يدعو إلى إخلاص العبادة لله وحده، وتطبيق الشريعة في كل جانب من جوانب الحياة. ولكن يبدو أن جهوده لم يحالفها التوفيق لغياب الزعامة السياسة التي يمكن أن تحميه وتسانده، فأجبر على مغادرتها إلى مسقط رأسه العيينة(٢٧). رحب زعيم العيينة عثمان بن معمر بالشيخ، وتهيأت كافة العوامل ليشرع في تطبيق ما كان ينادى به. فقام أنصاره بقطع الأشجار التي يتوسل بها، وهدم القبة المبنية على قبر في الجبيلة يعتقد أنه قبر زيد بن الخطاب رضي الله عنه، كما قام برجم امرأة توافرت لديه شروط رجمها(٢٨). وبدى أن الأمور تسير في صالح الدعوة، ولكن ما أن ظهر صدى الأعمال التي قام بها في المجتمع النجدي حتى انقسم العامة والخاصة بين مؤيد ومعارض على رأسهم بعض علماء نجد الذين خشوا من أن يغير الشيخ ما ألفوا وما حققوه من مكانة اجتماعية(٢٩). ولما لم ينجح المعارضون في إيقاف حركة الدعوة اتجهوا إلى خارج نجد، وأخذوا يؤلبون علماء الأحساء والبصرة والحرمين، وأوغروا صدر الخاصة والعامة وألصقوا في الشيخ ودعوته الكثير من الافتراءات لتشويهها(٣٠). ولقد وجد صخب المعارضين صداه في نفس أمير الأحساء سليمان بن محمد آل حُميد فكتب إلى عثمان بن معمر يطلب منه التخلي عن الشيخ. تردد ابن معمر في قراره وتملكته الحيرة، وبالرغم من مناشدة الشيخ له بالصمود إلا أن بعض من خاصة الأمير أشار إلى أن العيينة لا قبل لها بمواجهة أمير الأحساء، لذا فإن ابن معمر استدعى الشيخ وطلب منه المغادرة إلى أي مكان يختاره لتجنب غضب حاكم الأحساء، الذي هدد بقطع المعونة الاقتصادية ومنع ابن معمر من استلام ما يخصه من مستحقات تدرها عليه مزرعته في الأحساء، بالإضافة إلى عدم السماح لتجار البلدة من دخول الأحساء(٣١).

بصرف النظر عن دوافع المعارضة الخالدية[٣٢]. فإن الشيخ خرج بأسرته من العيينة إلى الدرعية[٣٣]، لتبدأ المرحلة الأهم في تاريخ الدعوة. إن الأثر الإصلاحي الذي أحدثته الدعوة والنتائج السياسية التي أثارتها أو حققتها جعلتها الدعوة الإصلاحية الأبرز في تاريخ حركات الإصلاح في المجتمع الإسلامي. يقول كشك[٣٤]: " ما من أحد يزعم أن محمد بن عبدالوهاب قد أتى بجديد، في تفسير الفاتحة، ولا في كل ما طرحه من آراء في التوحيد، ورغم ذلك أثارت تفاسيره أو دعوته انتباه الناس من حوله، وأدخلتهم في جدل حول آرائه هذه، حتى تحولت إلى أبرز قضية سياسية في العالم الإسلامي، أو على الأقل في الوطن العربي منه، لأكثر من قرنين؟ ".

والجواب على التأثير السياسي لدعوة تبدو بعيدة عن السياسة يكمن في أمرين:

الأول، في الخاصية التي انفرد بها الإسلام من بين الأديان، فجعلت الدين محور حياة الناس. كما جاء " بالتوحيد المطلق ....، ووصل بالتوحيد إلى ذروته، بمعنى أنه ينفى أية صفة بشرية عن الله عز وجل، وبالتالي فقد نفى شبهة الألوهية عن أي بشر كائنا من كان ....، فالتوحيد هو قاعدة الفكر الإسلامي، ومن ثم القوة المحركة والموجهة لفلسفة ونظام المجتمع الإسلامي ....، فنقطة الانطلاق، هي تحرير الإنسان من عبودية الإنسان، وعبودية الأوهام ....، منذ لحظة تسليمه بالعبودية المطلقة لله سبحانه وتعالى، أو بقبوله شرح الشيخ:" لا إله إلا الله " نفي وإثبات وطرح هذا الفهم وقبوله يقود إلى رفض الاستكانة لاستبداد السلطة، أي يطرح تلقائياً قضية السلطة وهى أهم القضايا السياسية..."[٣٥].

إذاً الدعوة الإصلاحية هي تعبير عن فهم صحيح للإسلام، لذا فإن الشيخ جعل قضية التوحيد نقطة البدء في دعوته. وقد رد على صديق يخالفه " ... وإنما الذي أتت به الرسل هو أن أول واجب هو التوحيد وليس النظر في الوجود، ولا معرفة العقيدة، كما ذكرته أنت في الأوراق "[٣٦].
إن فهمه الكامل لمعنى التوحيد والتصدي لكل القضايا التي تدور حول هذا

المعنى[٣٧]، وموقفه ورأيه فيها قاده وأنصاره إلى الاصطدام بالمؤسسات القائمة في ذلك العصر وكل ما هو موروث لا علاقة له بأصل الإسلام.

وطالما أن الدعوة لم تأت بجديد، فلماذا انفردت بذلك الأثر السياسي؟

يقول كشك[٣٨]: " إنه عنصر الحركية، فقد أوجد محمد بن عبدالوهاب حركة وليست مذهباً أو فلسفة، وانفرد قادة البيت السعودي بإدراك عنصر الحركية هذا فتبنوه ونموه، وهكذا، أصبحت دعوة محمد بن عبدالوهاب حركة رفض وبعث وتجديد ....، وهى تعبير عن الرفض الشامل للواقعين الاجتماعي والسياسي ...".

ويؤيد ذلك، الأسلوب الذي طرحه الشيخ، فتحرش بمعاصريه من العلماء، والفكر الرسمي السائد. يقول " ... وإن زعم أن له حجة، ولو في كلمة واحدة، أو أن في كلامي مجازفة، فأطلب الدليل، فإن أشكل شيء عليك فراجعني فيه ...."[٣٩]. وفى رسالة أخرى يوضح فيها طريقته ومنهجه " أدعو إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي أوصى بها أمته وأخرهم، وأرجو أنى لا أرد الحق إذا أتاني، بل أشهد الله وملائكته وجميع خلقه، إن أتانا منكم كلمة من الحق لأقبلنها على الرأس والعين ولأضربن الجدار بكل ما خالفها من أقوال الحمقى"[٤٠].

لوضوح المنهج لديه لا يقبل القول بأن الحق مع السواد الأعظم دائماً، لذلك يقول " ولعلك تنجو من الهوة الكبيرة التي هلك فيها أكثر الناس، وهى الاقتداء بالأكثر وبالسواد، والنفرة من الأقل"[٤١]. أي أن الإصلاح لا ينهض به إلا الأقلية أو النخبة من الأمة. " فإذا كان الناس كلهم على باطل إلا واحد، فهم الشاذون، وقد شذ الناس كلهم في زمن أحمد بن حنبل إلا نفر يسير كانوا هم الجماعة...."[٤٢]. كما أن الشيخ فتح باب الاجتهاد وله بعض رسائل بهذا الخصوص " فإن كانت المسألة إجماعاً فلا كلام، وإن كانت مسألة اجتهاد، فمعلومكم أنه لا إنكار في مسائل الاجتهاد" [٤٣]. إذاً هي دعوة للتحرر من التقليد والرد على من قال " أنا لا أقبل إلا ما قاله إمامي ....، لا أقبل أن تقول لي قال الرسول أو قال ذو الجلالة، لأن أبا حنيفة أعلم منى ومنك بقولهما"[٤٤].

ولعل أهم ميزة بدت ظاهرة وجلية أن الدعوة في تطبيقها للمنهج الذي دعت إليه مالت إلى التوسع والانتشار على أسس إصلاحية، إذاً الربط بين التوحيد والجهاد كان واضحاً عند أنصار الدعوة وكان ذلك يعنى الاصطدام بالواقع القائم. كما يعني اتساع رقعة السلطة بانتشار الدعوة " ولعل الله يفتح عليك الفتوحات، فيعوضك الله عن الغنائم ما هو خير منها" (٤٥). إذاً الصدام كان محتوماً بين أنصار الدعوة والسلطات القائمة في نجد والمناطق المجاورة. والسلطة الأبرز في ذلك الوقت كانت الدولة العثمانية. " إنها أول حركة تعلن أن هنالك خطأ في المجتمع الإسلامي يجب إصلاحه، وهى أول حركة تقول إن الحل هو في العودة إلى الإسلام، وليس بتخطيه أو البحث عن حل عصري، ثم هي أول حركة تجرب ذلك فعلا وتثبت نجاحه، فأعطت زخماً وقناعة طوال القرنين التاليين ..."(٤٦).

ثالثاً: قيام الدولة

قبيل دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية وعقب فترة نشاط التدخل الخالدى في نجد ساد المنطقة فترة استقرار احتفظت معظم بلدانها بمواقعها وكانت الدرعية واحدة من تلك الدول المدن، فعندما أعلن الأمير محمد بن سعود إمارتها في سنة ١١٣٩هـ/١٧٢٧م، شهدت استقراراً داخلياً كما أخذت مكانتها ترتفع من بين الإمارات المشابهة. من المرجح أن انتقال الشيخ إليها يعود إلى العلاقة الودية التي كانت تربطها بالعيينة إضافة إلى تمتعها بقرارها السياسي بعيداً عن أية ضغوط. كما أن دعوة الشيخ لقيت قبولا عند بعض أهل الدرعية وفى مقدمة هؤلاء أخوا الأمير، مشارى وثنيان وابنه عبدالعزيز(٤٧).

لم يكن لدى أفراد أسرة آل سعود أي شك في النتائج المترتبة على تأييد دعوة الشيخ. لذا وفور انتقاله إلى الدرعية في سنة ١١٥٧هـ/١٧٤٤م، تم اللقاء بين الأمير محمد بن سعود والشيخ، وفى الحوار مع الشيخ قبل المبايعة، وعده الشيخ " بملك العباد والبلاد " فاستجاب له الأمير وتعهد بمؤازرته ولكنه اشترط في اتفاقهما بقاءه في الدرعية(٤٨).

"ولكنى أريد أن أشترط عليك اثنين نحن إذا قمنا في نصرتك والجهاد في سبيل الله وفتح الله لنا ولك البلدان أخاف أن ترتحل عنا وتستبدل بنا غيرنا. " فرد الشيخ " أما الأولى فابسط يدك الدم بالدم والهدم بالهدم، ..."[٤٩].

بهذا الاتفاق "أصبح البيت السعودي، صاحب رسالة، وهذه الرسالة هي التي أعطته ذلك الدور الخاص، أما الشيخ فقد فاز بفضل الرسالة كاملاً"[٥٠]. لذا فإن القيادة السياسية كان عليها حمل أعباء الرسالة ونشرها، وقبول النتائج المترتبة من وراء ذلك. استوعب المجتمع في الدرعية تعاليم ما دعا إليه الشيخ. وبعد سنتين من مقدمه، بدأت أولى الغزوات، وكانت فقيرة في الإمكانات، وتتكون من سبع ركائب[٥١]. ثم دخلت الدرعية في صراع عسكري مع خصومها، وكانت المجابهة مع أولئك الخصوم شاقة وطويلة، وكان أشد الخصوم في مرحلة التوسع الأولى دهام بن دواس أمير الرياض، الذي اضطر في مرحلة من مراحل الصراع إلى مهادنة الدرعية وقبول تفوقها. كما أن هذه المرحلة شهدت حالات تمرد على الدرعية من المناطق التي انضمت إليها، ولكن الدرعية غالبا ما كانت تتفوق على المتمردين. والملاحظ في هذا الوقت أن الزعامة الخالدية في الأحساء كانت منشغلة في صراعها الداخلي، وقد نتج عنه سقوط زعامة سليمان بن محمد آل حميد، الذي كان وراء إخراج الشيخ من العيينة، وطرد من الأحساء حيث مات في الخرج في سنة ١١٦٦هـ/١٧٥٣م[٥٢]. ولم تتدخل في أوضاع نجد الداخلية إلا بعد أن سيطر الزعيم الخالدى عريعر بن دجين على مقاليد الحكم سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٦م، حيث قاد في سنة ١١٧٢هـ/١٧٥٩م، حملة عسكرية هدفها تحجيم نفوذ الدرعية، ولكن الحملة فشلت فاضطر إلى الانسحاب نحو الأحساء[٥٣].

كما استطاعت الدرعية ترويض المعارضة النجدية وتوسيع دائرة نفوذها، أما أمير الرياض الخصم العنيد أجبر على الرضوخ لشروطها وإعلان التبعية لها[٥٤].

وربما كانت سنة ١١٧٨هـ/١٧٦٤م،من أشد السنين صعوبة في ظل قيادة الأمير محمد بن سعود. فقد هاجم قائد جيش الدرعية الأمير عبدالعزيز بن محمد بن

سعود قوة من قبيلة العجمان واستطاع هزيمتهم، فاستنجد هؤلاء بقرابتهم قبيلة يام في نجران فاستجابوا لهم، وبالرغم من هزيمة جيش الدرعية إلا أن الصلح تم بين الطرفين(٥٥). وهنا أرادت المعارضة النجدية استغلال الوضع، وعلى رأسهم دهام بن دواس، فأعلنت تمردها ومناصرتها لزعيم نجران، بل ودعوا زعيم بني خالد عريعر بن دجين استغلال الموقف، ولكن الدرعية نجحت في صد الهجوم الخالدى، ومقاومة الحصار الذي فرض عليها(٥٦).

خرجت الدرعية من هذا المأزق منتصرة، وتصاعد نفوذها، كما أن أنباء الدعوة في هذه المرحلة قد وصلت إلى استانبول وشعرت الدولة العثمانية بخطورة تنامي الدعوة وانتشارها(٥٧).

توفي الأمير محمد بن سعود في سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م، فبويع ابنه عبدالعزيز بالإمامة، وكان في مقدمة المبايعين الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وقد واصل الإمام عبدالعزيز النشاط التوحيدي، فباشر هجماته العسكرية ضد القوى النجدية في الوشم وسدير، وبعض مناطق القصيم، ثم وفى منتصف ربيع الآخر سنة ١١٨٧هـ/١٧٧٣م تسقط الرياض إحدى المعاقل الرئيسة للمعارضة النجدية بعد أن ضعفت مقاومتها (٥٨). وهكذا تمكنت الدرعية من بسط سلطانها على منطقة العارض. ثم اتجهت أنظارها نحو نجد الجنوبية حيث دخلت في صراع طويل مع أمير الخرج زيد بين زامل منذ سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م، أسفر في نهاية الأمر عن مقتله في سنة ١١٩٧هـ /١٧٨٣م، واضمحلال إمارته بنشوب خلاف بين أفراد أسرته، فاغتنمت الدرعية الأوضاع لصالحها وضمت الإمارة نهائيا في سنة١١٩٩هـ/١٧٨٥م. وقد تزامن ذلك مع سقوط حوطة بني تميم والحريق والأفلاج. كما بايع زعماء وادي الدواسر وأعلنوا طاعتهم للدرعية(٥٩).

عاودت الدرعية نشاطها العسكري في منطقة القصيم، وبحلول سنة ١٢٠٢هـ / ١٧٨٨م، خضعت المنطقة للحكم السعودي(٦٠). ثم تمكنت القوات السعودية بقيادة أمير بريدة حجيلان بن حمد من الهجوم على جبل شمر وإخضاع مناطقه ، وذلك

في سنة ١٢٠٧هـ / ١٧٩٢م، وامتد نشاطها العسكري إلى منطقة الجوف وتيماء ووادي السرحان وخيبر[٦١].

وبسيطرة الدرعية على نجد، تبدلت موازين القوى لصالحها، وتطلعت للتوسع خارج نجد، وكانت الأحساء الهدف التالي لاسيما وأن بني خالد كانوا من أشد أعداء الدرعية، وأنهم لازالوا يشكلون خطرا على الدعوة. كما أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود منفذ بحري يقوي مركزها إضافة إلى حرمان المعارضة النجدية فرصة اتخاذ الأحساء مركزا لنشاطهم المعادي. أضف إلى ذلك أن الأوضاع الداخلية للأحساء كانت مواتية حيث دب الصراع على رئاسة بني خالد داخل البيت الحاكم. بدأت جهود الدرعية في الاستيلاء على الأحساء عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م، حيث وصلت القوات السعودية بقيادة سعود بن عبدالعزيز إلى منطقة العيون. وتكررت المحاولات في الأعوام التي تلت وأخذت الدرعية تكثف جهودها في سبيل السيطرة على منطقة الأحساء برمتها مستغلة الخلاف المستعر في صفوف الزعامة الخالدية. وما أن حل عام ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م، إلا وقد تم توحيد الأحساء والقطيف تحت حكم آل سعود[٦٢].

في هذه المرحلة من الطبيعي أن يمتد بصر الدرعية إلى منطقة عسير، ففي عام ١٢١١هـ/١٧٩٦م، قاد ربيع بن زيد الدوسري حملة عسكرية على بعض بلاد شهران، ثم بيشة حتى تمكن من إخضاعها للحكم السعودي، ثم وجدت الدعوة لها صدى في نفوس رجال ألمع وزعيمهم عبدالوهاب أبي نقطة، فعجل ذلك في دخول منطقة عسير، وسراة تهامة تحت حكم الدرعية[٦٣]. كما كان لأحمد بن حسين الفلقي، وعرار بن شار أمير بني شعبة، يد بيضاء في دخول الدعوة لمنطقة جازان. وعلى الرغم من معارضة الشريف حمود بن محمد أمير المنطقة للدعوة، إلا أن الدرعية نجحت في الضغط عليه، حيث أوعزت إلى قائدها في عسير الشيخ عبدالوهاب التحرش به، فاضطر الشريف حمود إلى قبول الحكم الجديد، فأبقته أميراً على منطقة جازان[٦٤]. ولكنه لم يتردد في إعلان حالة التمرد من وقت إلى آخر،

حتى تمكن القائد السعودي الجديد في منطقة عسير الشيخ طامي بن شعيب التوسع جنوباً حتى بلغ الحديدة، فأدرك حمود ضعف موقفه، فخضع لنفوذ الدرعية وكان ذلك في سنة ١٢٢٦هـ / ١٨١١م(٦٥).

للحجاز مكانة خاصة في نفوس رجالات الدعوة كونه مهبط الوحي والرحم الذي احتضن تلك الرسالة الربانية الخالدة، لذلك فقد كان من الطبيعي أن تهتم الدعوة بالحجاز وشؤونه. وأن تمتد في حركتها المستمرة إليه. من غير المهم معرفة الطريقة التي وصلت بها أخبار الدعوة إلى الحجاز. لكن من الواضح أن رأس الحجاز وحاكمه الشريف مسعود بن سعيد (١١٤٦-١١٦٥هـ / ١٧٣٤-١٣٥٢م) رفع إلى سلطان الدولة العثمانية، تقريراً يخبر فيه ظهور الشيخ محمد بن عبدالوهاب في نجد. ثم أتت الخطوة التالية .. الاستكشاف لمعرفة حقيقة الدعوة، فكان لقاء المناظرة الفكرية بين الطرفين، لكن هذه المناظرة لم تسفر عن شيء(٦٦).

وعلى الرغم من معاودة الاتصال، إلا أن سير الأحداث كان ينذر بحتمية الصدام. وقد بدأ ذلك في عهد الشريف سرور بن مساعد (١١٨٦-١٢٠٢هـ/١٧٧٢-١٧٨٧م) إذ لم يسمح لأهل نجد بالحج ما لم يقوموا بدفع ضرائب، فأبت الدرعية ذلك. ولما تولى الشريف غالب بن مساعد الحكم في الحجاز (١٢٠٢-١٢٢٨هـ/١٧٨٧-١٨١٣م) عاود الاتصال بالدرعية، حيث أرسلت سفارة يرأسها الشيخ عبدالعزيز الحصين لكنها لم تكن محمودة النتائج. كما أن الرسائل المتبادلة بين الشيخ والشريف غالب لم تتحقق منها الغاية المرجوة. وقد بدأت بوادر الصدام المسلح تلوح في الأفق منذ عام ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م، عندما أرسل الشريف غالب حملة عسكرية بقيادة أخيه عبد العزيز، هدفها التوغل في نجد واستكشاف مدى تماسك الوضع السياسي فيه، لكن هذه الحملة كانت فاشلة (٦٧).

منذ عام ١٢١١هـ/١٧٩٦م، أصبح سير المعارك يسير لصالح الدرعية بعد أن تمكن قائدها ربيع بن زيد من بسط نفوذها على بيشة وانتشار الدعوة في بلاد عسير، ولما تحرج موقف الشريف اضطر لطلب الصلح مع الإمام عبدالعزيز بن

محمد، فعقد بين الطرفين في سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م [٦٨]، ثم نقض سنة ١٢١٧هـ/١٨٠٢م، لتبرم الشريف غالب من انتشار الدعوة في بعض القبائل الحجازية، ثم شعوره بخطر محاولات الدرعية الالتفاف على الحجاز عن طريق بسط نفوذها على عسير، ثم جاءت الضربة الموجعة للشريف بانضمام الشيخ عثمان المضايفي شيخ قبيلة العدوان وصهره إلى جانب الدرعية، ونشط في مناوئة الشريف غالب حتى تمكن من الاستيلاء على الطائف[٦٩].

استغل القائد السعودي، سعود بن عبدالعزيز ما حدث، وتوجه إلى الحجاز، فاستولى على الطائف في سنة ١٢١٧هـ/١٨٠٢م، ثم زحف إلى مكة ودخلها في محرم سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٢م، ولما عاد إلى نجد استعاد الشريف غالب مكة[٧٠].

أصبح حاكم الدرعية الإمام سعود بن عبد العزيز، وقد أظهر حماسة في ضم الحجاز، ففي سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م، دخلت القوات السعودية مكة، فأدرك الشريف غالب ضعف موقفه فقبل أن يكون تابعاً للدرعية. ولم تتردد القوات السعودية في ضم المدينة المنورة [٧١].

استفز هذا الحال الدولة العثمانية التي سبق وأن قامت بمحاولات للقضاء على نفوذ الدرعية عندما قاد ثويني بن عبدالله زعيم قبيلة المنتفق، حملة عسكرية لم تسفر عن شيء لاغتياله [٧٢]. في ربيع الثاني ١٢١٧هـ/سبتمبر ١٧٩٨م، تكررت المحاولة، لكن القوات السعودية تصدت للحملة في الأحساء وكبدتها بعض الخسائر حتى وقع الصلح بين الطرفين[٧٣].

ظهرت النزعة الاستقلالية عند السعوديين في المكاتبات التي دارت بين قادتهم وولاة بغداد العثمانيين[٧٤].

ثم تجلت هذه النزعة في مندوب الإمام سعود، إلى باشا بغداد "... يا سليمان أرسلني عبدالعزيز لأسلمك هذا الكتاب، ولآخذ منك موافقتك على العهد الذي اتفق عليه ابن سعود، وخادمك علي، فافعل ذلك بنية صادقة وإخلاص، ولا تبدل شيئاً في شروط العهد"[٧٥].

ولعل هذه النزعة تبلغ ذروتها في رسالة الإمام سعود بن عبد العزيز للسلطان سليم يقول: " من سعود إلى سليم الثالث*،" أما بعد فقد دخلت مكة في الرابع من محرم ١٢١٨هـ، وأمنت أهلها على أرواحهم وأموالهم، بعد أن هدمت ما هناك من أشباه الوثنية، وألغيت الضرائب، إلا ما كان منها حقا. وثبتُ القاضي الذي وليته أنت طبقاً للشرع. فعليك أن تمنع والي دمشق ووالي القاهرة من المجيء بالمحمل والطبول والزمور إلى هذا البلد المقدس، فإن ذلك ليس من الدين. وعليك رحمة الله وبركاته"[٧٦].

ثم خطا الإمام سعود خطوة أخرى حفاظاً على ما تحقق، فمنع الحج الشامي، كضرورة أمنية، ثم أخرج ممثلي الدولة العثمانية من الحجاز[٧٧]. وعلى الرغم من السلوك الحسن لجيش الإمام سعود وانضباطه والروح التي تحركهم عند دخولهم مكة والمدينة بشهادة المعاصرين [٧٨]، وظاهرة الأمن الفريدة التي نشروها في كل مكان امتد إليه سلطانهم[٧٩]، إلا أن الدعاية العثمانية نشطت ضد الدرعية، وأخذت تكيل الافتراءات والأكاذيب ضد الدعوة، وقد شهد لهم بأنهم ليسو كذلك "الوهابيون مجرد إصلاحيين، يتبعون المذهب الحنبلي"[٨٠]، "وما الوهابية إن شئنا أن نصفها إلا الإسلام في طهارته الأولى ..." [٨١]. والغاية إيجاد مسوغات للإجهاز عليها عسكرياً. وقد حشدت الدولة العثمانية كل طاقتها لتنفيذ هذه السياسة. حيث أخذت تحث والي مصر على محاربة الدولة السعودية وإخراج قواتها من الحجاز، لكن محمد علي باشا، أخذ يؤجل تنفيذ القرار، حتى استكمل سيطرته على مصر[٨٢]. بدأت الحملة العسكرية الأولى سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م، بقيادة ابنه طوسون. ورغم الفشل الذي صادفته في معركة الجديدة بوادي الصفراء[٨٣]، إلا أن الإمدادات مكانتها من السيطرة على مدن الحجاز الرئيسة، وتراجعت القوات السعودية إلى الشرق من الطائف[٨٤]. وفي سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م، قرر محمد علي باشا قيادة تعزيزات جديدة، حيث وصل إلى مكة المكرمة. ثم توسع في شرقي الطائف وجنوبه ولم يتمكن الإمام عبدالله بن سعود من وقف هذا التحرك[٨٥]. حسم الأمر في

الحملة العثمانية الثالثة بقيادة إبراهيم باشا التي وصلت الحجاز في ذي القعدة سنة ١٢٣١هـ/١٨١٦م. ثم تقدم إلى القصيم واستولى على أهم مدنه[٨٦]، وتابع زحفه نحو الدرعية، وفي غرة جمادى الأولى من عام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م، وصل بقواته إلى مشارفها، وبعد حصار دام ستة أشهر، استسلم الإمام عبدالله بن سعود حيث إرسل إلى مصر ومنها إلى الاستانة فقتل بأمر السلطان[٨٧].

لقد تعددت التفسيرات في أسباب سقوط الدولة السعودية الأولى، فمن المؤرخين من أرجع السقوط إلى عجز الدولة السعودية عن اكتساب الأسلحة الحديثة، ومنهم من ذهب إلى أن الدولة السعودية توسعت فوق طاقتها، أو أنها كانت مستندة إلى القوة العسكرية، أكثر من استنادها على القلوب، أو أن النهج السياسي الذي كانت تتبعه قصر عن فهم الواقع السياسي الدولي. كما فسر البعض أسباب السقوط إلى افتقاد التجربة السعودية البعد الاستراتيجي، وقبولها الاختناق في قلب الجزيرة العربية[٨٨]. لقد كانت التجربة السعودية حركة "... لتحقيق وحدة عربية تمتد جذورها إلى تراث هذه الأمة وتستلهم المبادئ التي كانت وحدها هي السبب في البروز الحضاري للعرب، والتي تحت رايتها أمكن تحقيق الوحدة الأولى والأخيرة في التاريخ العربي إلى يومنا هذا. ويستطيع أي ملم بحقائق التاريخ أن يراهن أنه لن تقوم وحدة للعرب بغير العودة إلى مفاهيم تلك الراية، وبغير الالتزام الحضاري بتلك المفاهيم"[٨٩].

إن جذوة المبادئ السامية نبتت في ضمير قادة البيت السعودي فقامت محاولات لإعادة مكانة الدرعية. لكن محمد علي باشا كان يرصد الأوضاع في نجد، فأجهض محاولة مشاري بن سعود بالقبض عليه[٩٠]. إلا أن الإمام تركي ابن عبدالله ينجح في دخول الدرعية، ثم ينقل نشاطه إلى الرياض ويتخذها عاصمة له، ثم تمكن من إخراج قوات محمد علي باشا من نجد كلها ووحد نجد والأحساء[٩١]. وفي سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م اغتيل الإمام تركي فتولى الحكم فيصل بن تركي[٩٢]. تمكن الإمام فيصل من مقاومة التدخل العثماني فاضطر

محمد علي باشا إلى إرسال حملة بقيادة خورشيد باشا حيث تمكن من القبض على الإمام فيصل وترحيله إلى مصر في سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م[٩٣]. ومع انحسار نفوذ محمد علي في الجزيرة العربية عاد الإمام فيصل بعد فراره من مصر[٩٤]. فتمكن من السيطرة على نجد ثم " ضم إقليمي الأحساء والقطيف، ورأس الخليج، وتم استرضاء تركيا بدفع جزية اسمية ....، وقد انتشر صيتهم حتى هندوستان، حيث تبالغ الصحف في أهميتهم (يقصد السعوديين). ولهم وكلاء في المناطق القاصية ولهم مراكز دينية تضم أنصارهم على طول سواحل إيران والجزيرة العربية. كما اتخذوا عدة خطوات لاستعادة سيطرتهم المباشرة على أقاليم مسقط ومشيخات الساحل ... وذلك لاستعادة ما وصفه الأمير فيصل في مقابلتي معه، بالمملكة التي وهبها الله لأسلافه وهي من الكويت إلى رأس الحد، بل ما وراء ذلك" [٩٥]. لقد كان للإمام فيصل نوع من النفوذ في أغلب مناطق الخليج[٩٦].

وعند وفاة الإمام فيصل في سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، دب الشقاق في البيت السعودي الحاكم، فاستغل محمد بن عبدالله بن رشيد الوضع من أجل السيطرة على نجد. وقد تمكن من ذلك حيث أصبحت الرياض تحت سيطرته بعد وفاة الإمام عبدالله وهزيمة الإمام عبدالرحمن في معركة المليداء سنة ١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م وخروجه من الرياض أسفا[٩٧].

رابعا : عبد العزيز بن عبد الرحمن في موعد مع التاريخ

بعد فشل محاولات الإمام عبد الرحمن في استعادة الرياض، رحل إلى الأحساء ومعه أفراد بيته وذلك في رمضان سنة ١٣٠٨هـ / مايو ١٨٩١م، ثم انتقل منها إلى منازل بني مرة، ومنها إلى البحرين، فقطر، وأخيرا استقر به الحال مع كل أفراد أسرته في الكويت في سنة ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م[٩٨].

هل انزوت القيادة السعودية في ظل التاريخ؟ لم يكن الأمر كذلك لقد قيض الله للرياض ولآل سعود فارس جديد، يعرف تبعات الملك، إنه عبدالعزيز بن عبد

الرحمن الذي ولد في قصر الإمارة في الرياض في أواخر عـــام ١٢٩٣/١٨٧٦م، ونشأ كبقية أفراد أسرته متأدبا بالآداب الإسلامية المتوارثة. وكان حريصـــا علـــى التدرب على أعمال الفروسية وحضور مجالس والده والخروج معه إلـــى ســاحات المعارك، مما أكسبه قوة وصلابة وشجاعة إلى جانب ما وهبـــه الله مـــن الذكـــاء والفطنة وقد ساعده كل ذلك على النجاح [٩٩].

أجبرت الظروف المحيطة الملك عبد العزيز على إدراك أهمية صقل مواهبــه، فقد شهد في طفولته الصراع القائم على السلطة ومحاولات أبيه لرأب ذلك الشـــرخ الذي حدث في البيت الحاكم. أما المشاركة في الحياة السياســـية فقــد كـــانت أول مشاركة له يوم خروجه مع عمه محمد ومرافقيه لمقابلة الأمير محمد بن عبد الله بن رشيد عندما كان يحاصر الرياض في مستهل سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩١م [١٠٠].

عندما استقرت الأسرة في الكويت كان الملك عبد العزيز في السابعة عشـــرة من عمره. في ظل تلك الأوضاع التي كانت تعيشها الكويت أصبـــح للملـــك عبـــد العزيز تجربة غنية في مكونات السلطة وطبيعة الشؤون الدولية، وإدراكـــه مـــدى عمق الصراع الدولي الدائر في المنطقة، وعجز الدولـــة العثمانيـــة عـــن حمايـــة ممتلكاتها من أطماع الدول الكبرى.

في سنة ١٣١٨/١٩٠١م عزم الشيخ مبارك الصباح أمير الكويت الهجوم علـــى عبد العزيز بن رشيد أمير حائل الذي كان يهاجم الكويت بتحريـــض مـــن الدولـــة العثمانية لتأديب ابن الصباح ومنعه من الفوز باتفاقية مع الإنجليز لأنـــها اعتـــبرت ذلك بداية فقدان مركزها في الخليج وتهديد وضعها في العراق. وكانت أنباء الداخل تشير إلى تذمر أهل نجد من حكم ابن رشيد. تحالف الشيخ مبارك مع الإمام عبـــد الرحمن بن فيصل ليشغل ابن رشيد بعمليات عسكرية داخل نجـــد. وكـــان يرافـــق الحملة الملك عبد العزيز الذي انفرد بقيادة فرقة وصل بها الرياض، ولكنـــه عجـــز عن دخولها، ثم وافته أخبار هزيمة جيش ابن الصباح في معركة الصريف فانسحب من تحت أسوارها عائدا إلى الكويت[١٠١].

أدرك أن الاعتماد على القوة الذاتية هو السبيل لتحقيق تلك الغايات الكبرى. لذلك خرج في رجب سنة ١٢١٩هـ / سبتمبر ١٩٠١م، من الكويت ومعه عدد من أقاربه ومؤيديه بلغ عددهم الأربعين، بعد أن قدم له الشيخ مبارك بعض العون. والمرجح أن الملك عبد العزيز أخفى حقيقة وجهته عن الشيخ مبارك وأخبره أنه خارج في غزو عادي[١٠٢].

ومن واحة يبرين الواقعة بين قطر والربع الخالي انطلق في الحادي والعشرين من شهر رمضان ١٣١٩هـ / الخامس من ديسمبر ١٩٠١م، صوب الرياض، حيث وصل إلى ضلع الشعيب. وفي ليلة الخامس من شوال/الخامس عشر من يناير سنة ١٩٠٢م، استطاع الملك عبد العزيز في ثلة من رجاله من اقتحام المصمك والقضاء على عجلان بن محمد أمير الرياض من قبل ابن رشيد، والمناداة وقت الظهيرة بأن الملك لله ثم لعبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود [١٠٣].

وكان ذلك الإعلان من فوق حصن المصمك إيذانا بزوال تلك البيوتات المنافسة، وعلى رأسها بيت ابن رشيد. وعندما وصل خبر دخول الملك عبد العزيز غفل ابن رشيد عن الرياض وما جرى فيها، واستمر يخاطب الدولة العثمانية من أجل دعمه في مهاجمة الكويت. استغل الملك عبد العزيز هذا الوضع، فعمل على بناء سور الرياض، وأرسل إلى والده والشيخ مبارك يخبرهما بانتصاره [١٠٤].

تحرك الملك عبد العزيز خارج الرياض، فضم الخرج والحوطة والحريق والأفلاج ووادي الدواسر وتمكن من توحيدها [١٠٥]. استفزت هذه الانتصارات عبد العزيز بن رشيد حيث أخذ في حشد جنوده من شمر والقصيم وسدير والوشم وزحف بها في شهر ربيع الأول ١٣٢٠هـ/يونيو ١٩٠٢م صوب الرياض. وفي هذه الأثناء كتب الملك إلى والده في الكويت يحثه على القدوم فغادرها إلى الرياض وبعد اجتماع شمل الأسرة استقر شأن القيادة في يد الابن بعد أن أعلن الوالد تنازله بحضور حشد من أفراد البيت السعودي وأنصاره[١٠٦].

استدرج الملك عبد العزيز خصمه للمواجهة المباشرة، حيث خرج من الرياض متوجهاً نحو الجنوب، بعد أن ترك قوة كافية للدفاع عنها. ولما علـــم ابـــن رشـــيد بالخبر سار بقواته إلى الرياض، ولكنه وجدها محصنة، وأن الملك عبد العزيز فـــي حائر سبيع، فكان الصدام بين الطرفين في الدلم فـــي ربيـــع الأول ١٣٢٠/يونيـــو ١٩٠٢م. أظهرت المعركة قدرة الملك وقواته في مواجهة خصمه الذي أضطر إلـــى الانسحاب ليلاً نحو حائل (١٠٧). وتتابعت المواجهة بين الطرفين حتى تمكن الملـــك عبد العزيز من توحيد المناطق الواقعة شمال الرياض وتوطيد نفوذه في بلدان الوشم وسدير والمحمل. وأصبح نفوذه على مشارف حدود القصيم (١٠٨).

عزم الملك عبد العزيز في أواخر سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م علـــى ضـــم هـــذا الإقليم، حيث استدعى كبار آل مهنا وآل سليم ومن تبعهم ممن نزحـــوا مـــن بعـــد معركة المليداء وأقاموا في الكويت، واتفق معهم على خطة لانتزاع الإقليم من يـــد ابن رشيد. وقد أدرك هذا الأخير خطورة موقفه وأخذ يســـتحث الدولـــة العثمانيـــة لإمداده بالمال والرجال، ويستنهض أتباعـــه. فـــي الخـــامس مـــن محـــرم ســـنة ١٣٢٢هـ/١٧ مارس ١٩٠٤م دخل الملك عبدالعزيز عنيزة، ثم سار إلـــى بريـــدة وتمكن أيضاً من دخولها(١٠٩).

تواصلت إمدادات الدولة العثمانية إلى ابن رشيد بعد أن تمكـــن الملـــك عبـــد العزيز من السيطرة القصيم. فكانت المواجهة الأولى في البكيرية في ربيع الآخـــر سنة ١٣٢٢هـ/يونيو ١٩٠٤م، تكبد فيها الفريقان بعض الخســـائر الفادحـــة، لكـــن المناوشات بين الطرفين استمرت حتى معركة الشنانة في الثامن عشر من رجـــب من العام نفسه/سبتمبر ١٩٠٤م، وفيها تلقى ابن رشيد والقوات العثمانيـــة هزيمـــة قاسية كانت بداية انحسار النفوذ العثماني من المنطقة (١١٠).

مالت الدولة العثمانية إلى التفـــاوض مـــع الملـــك عبدالعزيـــز وأدرك هـــو خطورة المواجهة العسكرية معها، ولكن المفاوضـــات انتـــهت إلـــى فشـــل. أمـــا الأوضاع في القصيم فإنها لم تستقر بصورة نـــهائياً لصـــالح الحكـــم الســـعودي،

حتى هزيمة خصمة ابن رشيد ومقتله في معركة روضة مهنا ١٨ صفر ١٣٢٤هـ / ١٤ أبريل ١٩٠٦م[١١١].

اعترف أمير حائل الجديد متعب بن عبد العزيز بن رشيد بالواقع الجديد في القصيم وسائر بلاد نجد بعد أن عقد الصلح بينه وبين الملك عبد العزيز. أما المفاوضات مع الأتراك فقد انتهت إلى اعتراف الأخير بالسيادة العثمانية، ولكنه لما رأى أن العلاقة بين الدولة العثمانية وأمير حائل سوف تهدد سلامة موقفه وجه إنذارا إلى سامي الفاروقي قائد القوات العثمانية في القصيم يخيره بين الحرب أو الرحيل، فاختار القائد التركي الانسحاب بعد تأمين سلامة قواته، وقد تم ذلك قبيل نهاية سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م [١١٢].

أما إمارة آل رشيد فقد دخلت في دوامة الصراع الداخلي الذي أسفر عن مقتل متعب بن عبد العزيز بن رشيد وتولى سلطان بن حمود بن رشيد الحكم. وما لبث هذا الأمير أن قاد حركة تمرد لزعزعة حكم الملك عبد العزيز في القصيم، لكن الملك قضى على حركته في معركة الطَّرفية ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م[١١٣]. وظلت إمارة آل رشيد في صراع داخلي لم تستطع القيام بحركة قد تزعج سيد نجد الجديد إلا بعد أن تولى الحكم سعود ابن عبد العزيز بن رشيد فعاد الخلاف بين الطرفين وأسفر عن معركة الأشعلي في الخامس من ربيع الأول سنة ١٣٢٧هـ / ٢٩ مارس ١٩٠٩م، انتصر فيها الملك عبد العزيز ، وبذلك لم تعد إمارة آل رشيد تشكل خطراً يذكر على مكانة الرياض [١١٤].

وما إن فرغ الملك عبد العزيز من المؤامرات التي كانت تصطنعها إمارة آل رشيد في شمال نجد وعاد إلى الرياض حتى وجد أمامه عدداً من المشاكل، ثورة عدد من أحفاد عمه سعود، وتوغل قوات شريف مكة الحسين بن علي في نجد وأسر أخاه سعد، فأرجأ التعامل مع أحفاد عمه حتى يحل مشاكله مع الشريف حسين، وبالفعل توسط في إجراء الصلح بين الطرفين خالد بن لؤي، فأطلق سراح

سعد مقابل مبلغ من المال. ثم توجه إلى جنوب نجد وتمكن من هزيمة الثائرين في معركة الحريق عام ١٣٢٩/١٩١١م والقضاء على رؤوس الحركة [١١٥].

إن انتصار الملك عبد العزيز في القصيم قد أنهى النزاع في نجد إلى الأبد، وخرج منه متصالحا مع الدولة العثمانية، كما لفت انتباه القوى الكبرى في ذلك الوقت في أنه القوة الصاعدة في قلب الجزيرة العربية التي لا يمكن تجاهلها. ولقد كانت الخطوة التالية للملك عبد العزيز توحيد الأحساء والقطيف بنجد. ولكنه كان يدرك خطورة الوضع إذ ينبغي عليه أن يعتمد على قوته الذاتية، لذلك أسس في عام ١٣٣٠/١٩١٢م، حركة الأخوان. وكان الهدف من إنشائها إيجاد قوة دائمة لمواجهة أي عدوان مع رغبة أكيدة في إكمال مشروعه التوحيدي، وقد قدر لهذه الحركة أن تلعب دورا مهما في توسيع دائرة نفوذه حتى عدت أقوى قوة عسكرية في الجزيرة العربية دون تكاليف باهظة.

منذ عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م، أخذ الملك عبد العزيز يعد العدة لإنهاء الوجود العثماني في الأحساء، لتأمين كيانه السياسي الوليد وإيجاد منفذ له على البحر ليطل منه إلى العالم الخارجي. فبدأ تحركاته الاستطلاعية لمعرفة أبعاد الأوضاع المحلية والدولية، وأدرك أن الدولة العثمانية أخذة في التلاشي، وأملاكها تتساقط الواحدة بعد الأخرى في يد القوى الأوروبية. لقد كان يراقب كل هذه المعطيات والتطورات التي تجرى في العالم وانعكاساتها على وضعه الداخلي. ولم يتردد في جس نبض الإنجليز وموقفهم في حالة استيلائه على الأحساء وطرد الأتراك عن طريق شكسبير المعتمد البريطاني في الكويت. ولعله كان يرغب في إيجاد صيغة من صيغ التفاهم مع الإنجليز يخلصه من التهديد التركي في حالة انضمام الأتراك وميلهم لأي حلف ضده، يهدد وضعه تهديداً لا يمكن التكهن بنتائجه. وعلى الرغم من محاولات شكسبير ثني الملك عبد العزيز عن غزو الأحساء وتحذيره له من ردود الفعل البريطانية المحتملة، وأنها لا تعترف إلا بشرعية الوجود العثماني، أدرك ممثل بريطانيا أن الخطوة التالية للملك سوف تكون، وبلا شك، الأحساء والقطيف.

لقد كان للقائد المؤسس عيون وأذان، فاستنتج من اتصالاته أن الوضع الدولي قد يسير في غير صالحه، وأن هناك مفاوضات جارية لتقسيم الخليج بين تركيا وبريطانيا، وأنه لابد وأن يعتمد على قدراته الذاتية، لذلك فإن قرار ضم الأحساء كان ضربة حاسمة مبنية على حسابات دقيقة وذكية مؤداها أن الأتراك ليسوا في وضع يسمح لهم بالرد المناسب، كما أن بريطانيا ستقبل بالأمر الواقع.

خرج الملك من الرياض في ربيع الأخر سنة ١٣٣١/مارس ١٩١٣م، وقد قرر إخفاء نية الهجوم، وسار دون إبطاء نحو الهفوف، وكان قادراً على أن يستفيد من عنصر المفاجأة ويدخل المدينة في ليلة الثامن والعشرين من جمادى الأولى / الرابع من مايو ، وعرض على الحامية التركية الاستسلام، مقابل ترحيلهم بسلاحهم، فاستسلم المتصرف ظهر ذلك اليوم ورحلت القوة العثمانية إلى العقير ومنها إلى البحرين ، ثم أرسل سرية إلى القطيف بقيادة عبد الرحمن بن سويلم فتمكنت من دخولها[١١٦].

اعترف شكسبير بمفأجاة الملك عبد العزيز غير السارة للدوائر البريطانية ، وأنه "لم يكن في الإمكان اختيار وقت أفضل ولا إنجاز أبرع مما فعل ابن سعود"[١١٧].

حاولت الدولة العثمانية العودة إلى الأحساء ولكن محاولاتها باءت بالفشل فاضطرت إلى الدخول في مفاوضات مع الملك عبد العزيز، كان من نتائجها اعترافها به والياً على نجد ومتصرفاً للأحساء، ولعل حسن اللعب على التناقضات الدولية من قبله دفع الأتراك إلى الاعتراف بالأمر الواقع، كما بادر الإنجليز بعقد اجتماع معه ، حيث التقى في العقير بكل من شكسبير والوكيل البريطاني في البحرين [١١٨]. وهكذا وطد الملك مركزه في منطقة الأحساء قبيل قيام الحرب العالمية الأولى، وأصبح الشغل الشاغل لمعتمدي بريطانيا في الخليج وفي ذهن ممثليها وهم يفاوضون الدولة العثمانية قبل اندلاع نار الحرب.

ولندع العلاقة بين الملك عبد العزيز وبريطانيا جانبا، وعلينا أن نرى ما كان عليه وضعه الداخلي.

في سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م قامت الحرب العالمية الأولي وعلى الرغم من أن مصير الحرب لم يكن ليتقرر إلا في أوروبا، إلا أن الملك عبد العزيز لزم الحياد الإيجابي، وكان هذا كافيا لدى البريطانيين ولم تستفزه الوعود للقيام بأي جهد عسكري ضد الأتراك وقال قولته المشهور " لا أطعن دولة تحمل اسم الخلافة في محنتها" واكتفى بمشاغلة سعود بن رشيد، حتى وقع الصدام في ربيع الأول ١٣٣٣هـ/يناير ١٩١٥، في معركة جراب، وانتهت المعركة دون نصر حاسم لأحد الطرفين، وقتل فيها الضابط البريطاني شكسبير. وقد قدم إلى نجد للتفاوض مع الملك عبد العزيز، وأصر على حضور المعركة، وقد رجاه الملك أن يترك ميدان المعركة حرصا منه على سلامته [١١٩].

من تبعات معركة جراب أن أفراد قبيلة العجمان الذين كانوا جزءا من قوات الملك عبد العزيز أخذوا ما استطاعوا أخذه من إبل ورحلوا بها، فأغضبه هذا التصرف فصمم على محاربتهم ، حيث التقى بهم في موقع يقال له كنزان في شعبان ١٣٣٣هـ / يونيو ١٩١٥م، وكانت أسوأ معركة خاضها ، إذ قتل أخوه سعد وجرح هو، فانسحب إلى الهفوف ثم وصلته تعزيزات من نجد. وبدأ موقف العجمان يضعف فانسحبوا شمالاً، لكن القوات السعودية استمرت في مطاردتهم حتى دخلوا الكويت فتوترت العلاقات بين نجد والكويت ثم تراجعت حالة العداء لظروف الحرب العالمية الأولى، فاضطر العجمان إلى الانقياد للملك مقابل العفو عنهم. حيث عادوا إلى مواطنهم في منطقة الأحساء [١٢٠].

وفي ظل ظروف الحرب، وفي جزيرة دارين وقع الملك عبد العزيز مع السيد برسي كوكس المعتمد البريطاني في الخليج معاهدة دارين أو القطيف في ١٨ صفر ١٣٣٤/٢٦ ديسمبر ١٩١٥م. ثم أخذ الملك عبد

العزيز في التركيز على بناء قوته الذاتية حتى يكون قـــادرا علـــى تفســير ذلـــك الاتفاق وفق مصالحه والغايات التي نهض مـــن أجلـــها.

من المعروف أن مصالح الحسين بن علي حاكم الحجاز قد التقت مع مصـــالح بريطانيا التي كانت في حالة حرب مع الدولة العثمانية. وقد نتج عن هذا التحـــالف قيام ما عرف بالثورة العربية التي انطلقت رصاصاتها الأولى من مكة المكرمة فـي شعبان سنة ١٣٣٤هـ/يونيو ١٩١٦م. أبدى الملك عبدالعزيز تأييده الحذر للثـــورة، كما تبادل مع الحسين الرسائل والهدايا، وسمح لبعض من أتباعه بـــالانخراط فـــي صفوف قوات الحسين. ورأى أن يستثمر حالة الود بحل قضية الحدود بيـــن نجـــد والحجاز، والتي لو تحقق حلها في ذلك الوقت، لكان في غير صالح قوة الملك عبـــد العزيز الصاعدة، لذا فإن الرد القاسي الذي حملته رسالة الحسين، ورفضـــه حـــل مسألة الحدود أو النظر فيها، انصب في نهاية الأمر لصالح حركة التوحيـــد التـــي انطلقت خطواتها الأولى من مدينة الرياض.

ازدادت الهوة اتساعاً بعد إعلان الحسين بن على نفسه ملكاً على بلاد العـــرب، فثارت مخاوف الملك عبدالعزيز، كما تراكمت سحابة من الشكوك في اختيار هـــذا اللقب ودوافعه. وقد ثابرت السلطات البريطانية في المنطقة على منع التصادم الـــذي كان الطرفان يتجهان نحوه. وبدأت حالة التحرش في واحتي الخرمة وتربة بعـــد أن أظهر سكان هاتين الواحتين حماسة للمبادئ التي قـــامت عليـــها شـــريعة الحكـــم السعودي. وكان على رأس أولئك المتحمسين أمير الخرمة الشريف خالد بن لـــؤى. واعتبر الحسين أهل الخرمة عصاة يجب تأديبهم.

فشل الحسين في حل مشاكله مع أمـــير الخرمـــة بـــالطرق الســـلمية، فلجـــأ إلى القوة العسكرية، لكن محاولاته في اســـتخدام القـــوة كـــان مصيرهـــا الفشـــل أمام صلابة خالد وأنصاره. ولم يكن الملـــك عبـــد العزيـــز ببعيـــد عـــن الحالـــة المتوترة في تربة والخرمة. وكان للانتصارات المتكـــررة التـــي حققـــها أتباعـــه مبعث اطمئنان ومسوغاً لإسكات تعالي أصوات الحـــرب فـــي الريـــاض [١٢١].

رفض الشريف حسين كافة الوسطات السلمية، واستمر في مواقفه العدائية، حيث جهز حملة عسكرية بقيادة ابنه عبد الله لإخضاع القبائل الموالية حديثا للحكم السعودي، فدخل تربة في ٢٤ شعبان سنة ١٣٣٧هـ / ٢٤ مايو ١٩١٩م، ولم يلق إلا مقاومة يسيرة ودعا أهلها إلى التسليم(١٢٢).

أدرك الملك عبد العزيز خطورة الوضع على سلامة موقفه في نجد، واتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمواجهة تبعات الحدث، لكنه لم ير ضرورة الاشتراك المباشر في الحرب ما لم يستنفد الجهود السلمية، لذا فقد أوعز إلى خالد بن لؤى وسلطان بن بجاد ،أحد أبرز قادة الأخوان، اتخاذ التدابير اللازمة لوقف تحركات عبد الله بن الحسين العسكرية.

كان واضحاً فشل مساعي السياسة البريطانية في إقرار حالة من السلم بين الطرفين المتصارعين، وقد كتب فيلبي يقول " لابد أن تتدخل الحكومة البريطانية لمنع الشريف من مواصلة اعتدائه، أو تعترف نهائياً بسيادة ابن سعود على الخرمة"(١٢٣).

وقد زاد الوضع سوءاً أن الأمير عبد الله أخذ يخاطب الملك عبد العزيز بغطرسة وعنجهية مع ثقة مفرطة في النفس " ...، قل لهم (يقصد رسول الملك) ما جئنا تربة من أجل تربة والخرمة فقط ... سنصوم في الخرمة إن شاء الله، وسنعيد عيد الأضحى في الحساء"(١٢٤).

اطلع الأخوان على تلك الرسالة قبل أن تصل إلى الملك عبد العزيز، وأخبرهم حاملها بما فاه به الأمير عبد الله، فحزموا أمرهم لمباغتته، فوصلوا البلدة في منتصف ليلة الخامس والعشرين من شعبان سنة ١٣٣٧هـ/٢٥ مايو ١٩١٩م، وبعثوا إليه إنذاراً بأنهم سيهجمون عليه عند طلوع الفجر اعتقاداً منهم أن هذا سيربكه. وقد التزموا بإنذارهم فانقضوا على معسكره من جهات مختلفة، فسحقوا الجيش الشريفي ، واستولوا على ما كان في المعسكر من أسلحة ومؤن وأموال، وفر الأمير عبدالله(١٢٥). ولم يصل الملك عبد العزيز إلى ميدان المعركة إلا بعد

خمسة أيام، وقد ظهر له على أرض المعركة مقدار القوة التي يبعثها ذلك الإيمان التوحيدي، ولم يكن له من مهمة إلا إعلان ضم تربة إلى ملكه.

أصاب الجزع الحسين بن علي من هول نتائج المعركة فاتصل بالحكومة البريطانية التي وجهت خطابا للملك عبد العزيز بعدم التقدم نحو الطائف والعودة إلى نجد، وتأجيل مسألة الحدود إلى وقت آخر، فوافق مراعاة للظروف المحيطة به. وكانت معركة تربة من المعارك الفاصلة في مسيرة التوحيد، تتذاكرها الأجيال، فقد أعطت الملك عبد العزيز هيبة ومكانة، أما الحسين بن علي فقد خسر الكثير من سمعته ولم يعد يملك ذلك الدفع الذي بدأ به ثورته. يقول راندل[١٢٦]: " صحيح تراجع الوهابيون للرياض بعد انتصار تربة، ولكن بعد أن غير انتصارهم الأمر الواقع تغييرا تاما".

وعلى الرغم من تقاطر الأحداث، فإن الملك عبد العزيز لم يغفل لحظة واحدة عن عسير، وقبل أن يضم حائل ويتخلص من ابن رشيد، خاصة بعد التفوق الإخواني في تربة، وصعود نجمه في سماء الجزيرة العربية. فمن المعروف أن السيد محمد بن علي الإدريسي حاكم جازان في ذلك الوقت قاد ثورة محلية ضد الوجود العثماني في عسير، واحتل تهامة من شمالي الحديدة إلى القنفدة جنوبا، ثم وبدعم الإيطاليين حاصر القوات العثمانية في أبها عشرة شهور (١٣٢٨ - ١٣٢٩هـ / ١٩١٠ - ١٩١١م) فاضطرت الدولة العثمانية إلى الاستعانة بالشريف الحسين بن علي لإنقاذ جيشها المحاصر، فجرد حملة عسكرية فك بها الحصار عن المدينة. وبوساطة منه عين السيد حسن بن علي آل عائض[*] معاونا للمتصرف العثماني في سراة عسير. ولكن بعد دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط، ثم قبولها شروط الحلفاء في هدنة مودروس (Mudros) في محرم ١٣٣٧هـ/أكتوبر ١٩١٨م، أجبر المتصرف في عسير على تنفيذ قرارات الهدنة، حيث استدعى السيد حسن بن علي وسلمه العتاد والأسلحة، وأخذ الأخير يتصرف كحاكم مستقل. إلا أن آل عائض وجدوا أنفسهم غير قادرين على إدارة

البلاد دون مهادنة الإدريسي فعقدوا معه اتفاقية صبيا في أواخر سنة ١٣٣٧هـ/١٩١٨م. ثم لما شعروا بالقدرة على مقاومته نقضوا الاتفاقية، فتصاعدت حالة العداء بين الطرفين[١٢٧].

في ظل الخلاف القائم بين آل عائض والإدريسي، وبين آل عائض وبعض مشايخ القبائل العسيرية، تحرك الملك عبد العزيز ليطوي سراة عسير تحت عباءته، ويعقد مع الإدريسي معاهدة للصداقة والتعاون. كانت البادرة الأولى أن اتصل بعض من مشايخ القبائل به يشكون من سوء تصرف أميرهم حسن بن عائض، فبعث إليهم وفداً للتوسط بين الطرفين، إلا أن الأمير حسن رفض مبدأ التوسط وحل الخلاف كما جرت الأعراف، وقد تضافر هذا الرفض مع عوامل أخرى، منها العلاقة الجيدة وقت ذاك بين الملك عبد العزيز والسيد محمد الإدريسي المناوئ لآل عائض، ورغبة الشريف الحسين بن علي في توسيع نفوذه على حساب تلك الجهات، في دفع الملك عبد العزيز إلى التحرك وإرسال جيش بقيادة الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوى سنة ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م، حيث وقع الصدام مع قوات ابن عائض في حجله، وبعد مقاومة قصيرة هزمت قواته، فدخلت القوات السعودية أبها، ثم استسلم الأمير حسن، فأرسل جميع أفراد أسرته إلى الرياض[١٢٨]. ثم عاد إلى أبها بعد موافقة الملك عبد العزيز إلى جانب أمرائه، لكنه أخذ يثير المشاكل ويتعمد الشكاية من الأمراء ويعمل على تغيرهم على أمل أن يستعيد نفوذه في المنطقة. ووجد العون من الشريف حسين، وكان الأخير يستنهض القبائل ليكونوا مع ابن عائض، واستمرت حالة الاضطراب بضعة أشهر، إلا أن الملك عبد العزيز جهز حملة كبيرة بقيادة ابنه الأمير فيصل، فزحف نحو عسير في أواخر سنة ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م، فهزم جيش ابن عائض في بيشة، ودخل أبها في صفر سنة ١٣٤١هـ/١٩٢٢م، واعتصم حسن بن عائض وأتباعه في حرملة فتمكنت القوات السعودية من اقتحامها وفر ابن عائض وبعض من كان معه. وعلى الرغم من الدعم الذي تلقاه من الشريف حسين إلا أن أمراء الحكم السعودي تمكنوا من إخماد حالة

العصيان، وأرسل آل عائض إلى الرياض حيث وجدوا الرعاية، وكانوا محل تقدير في مجلس الملك عبدالعزيز[١٢٩].

وقبيل استكمال السيطرة على عسير توترت العلاقات بين الملك عبد العزيز والشيخ سالم الصباح حول مسائل الحدود وشؤون القبائل، وتطور الأمر إلى صدام مسلح بين الطرفين في معركة الجهراء في محرم سنة ١٣٣٩هـ/أكتوبر ١٩٢٠م، ثم تلا ذلك مفاوضات أسفرت عن انسحاب القوات السعودية، ولما توفي الشيخ سالم في جمادى الأخر، سنة ١٣٣٩هـ/فبراير ١٩٢١م، وخلفه الشيخ أحمد الجابر الصباح، تحسنت العلاقة بين الطرفين، ثم سويت مسألة الحدود بين البلدين في مؤتمر العقير سنة ١٣٤١هـ/١٩٢٢م[١٣٠]. كما سويت الحالة المشابهة مع العراق في هذا المؤتمر على الرغم من عدم رضى الملك عبد العزيز لهذه التسوية، لكن الأوضاع لم تكن مواتية لرفضها[١٣١].

وعند هذه المرحلة، كان لابد من استكمال مشروع توحيد نجد بضم حائل نهائياً. فمنذ مقتل الأمير عبد العزيز بن متعب بن رشيد في روضة مهنا، والملك عبد العزيز يحاصر إمارة ابن رشيد ويصفي مواقعها، ويمارس ضدها شكلاً من أشكال السياسة بهدف إضعافها وزعزعة مركزها. فبعد إلحاح الإنجليز، ومشاركة منه في المجهود الحربي للحلفاء، وافق في صيف ١٣٣٦هـ/١٩١٨م، على شن هجوم عسكري ضد جبل شمر، وظهرت قواته أمام أسوار مدينة حائل، لكنه تحاشى دخولها إدراكاً منه أن الوقت لم يحن بعد لضمها، لأن أمرها لم يكن ليشغله خاصة وأن الإمارة أخذت في التآكل من الداخل. وكان أكثر ما يشغله في ذلك الوقت، تحركات الشريف حسين عند مشارف نجد.

ولكن، بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب، أصبحت إمارة ابن رشيد مصدر خطر يتهدد أمن المناطق التي يحكمها الملك عبد العزيز، إذ حاول سعود بن عبد العزيز بن رشيد تعزيز مركزه بالتفاهم مع الإدارة البريطانية في العراق والحسين بن علي في الحجاز. ولما وجد الدعم المادي والمعنوي من الأخير

تحرك لنقض الصلح الذي عقده مع الملك عبدالعزيز في سنة ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، لكنه أدرك ضعف موقفه فاعتذر وطلب تجديد الصلح. ثم ما لبث أن اغتيل على يد ابن عمه عبد الله بن طلال خارج مدينة حائل، لكن عبد الله قتل مباشرة على يد مماليك سعود، وبويع عبد الله بن متعب بن عبد العزيز بالإمارة [١٣٢]. وهكذا غرقت الإمارة في حالة من الفوضى في ظل ظاهرة الاغتيالات. دفع هذا الوضع الأمير الجديد إلى طلب استمرار الصلح مع الملك عبد العزيز، فوافق شريطة أن تكون أمور الإمارة الخارجية في يده. ولما لم يتفق الطرفان، قرر الملك عبد العزيز الزحف نحو حائل[١٣٣].

وأثناء تحركات الملك عبد العزيز لضم حائل، عقد مؤتمر القاهرة (١٣٣٩هـ – ١٩٢١م) برئاسة ونستون تشرشل، وزير خارجية بريطانيا، قرر المؤتمرون فيه تقسيم حصة بريطانيا من التركة العثمانية، فنصب فيصل بن الحسين على ملكية العراق، وأُعطي أخوه عبد الله إمارة الأردن. كما تقرر دعم وجود ابن رشيد، حتى تكون إمارته حاجزا بين نجد والعراق والأردن ، فقد أوضح السيد برسي كوكس ذلك صراحة أثناء اجتماعه بالملك عبد العزيز في العقير عام ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م، وهو في طريقة إلى العراق " أن بريطانيا ترحب بوجود ابن رشيد كعامل توازن في المنطقة " [١٣٤]. كما علم باتصالات عبد الله بن متعب المستمرة بالمعتمد البريطاني في العراق ورغبته في وضع جبل شمر تحت الحماية البريطانية.

ولما كانت السياسة البريطانية في طريقها إلى التنفيذ، عقد الملك عبد العزيز مؤتمراً في الرياض، حضره كبار أفراد البيت السعودي والعلماء ورؤساء القبائل، وتقرر أن يكون لقب الملك عبد العزيز الرسمي – في ذلك الوقت – سلطان نجد وملحقاته، وقد اعترفت به الحكومة البريطانية في ٢٧ من ذي الحجة ١٣٩٩هـ/ ٢٢ أغسطس ١٩٢١م [١٣٥]. كما تقرر وبصفة قاطعة الزحف نحو حائل ووضع حد لحكم ابن رشيد، حيث توجه الملك إلى منطقة القصيم. ولما تجمعت قواته في المنطقة قسمت إلى قسمين، الأول منه بقيادة ابنه

سعود ومهمته مهاجمة قبائل شمر الموالية لابن رشيد، أما الثاني فبقيادة أخيه محمد بن عبد الرحمن وكانت وجهته مدينة حائل حيث أحكم الحصار حولها. وجعل القيادة العامة بيده ومقرها مدينة بريدة. ولما اشتد الحصار على أهل حائل طلب أميرها الصلح فوافق الملك عبد العزيز شريطة أن تدخل حائل كبقية مناطق نجد تحت رايته، فرفض آل رشيد وأتباعهم هذا الشرط. وأثناء الحصار تسلل محمد بن طلال بن رشيد ودخل حائل بترتيب من بعض زعمائها، فخشي عبد الله بن متعب من عواقب هذا الدخول، ففر إلى معسكر الأمير سعود بن عبد العزيز، أما ابن طلال فقد تمكن من الاستيلاء على مقاليد شؤون الإمارة. أبدى الأمير الجديد بعض المقاومة كما تملكته الرغبة في شن هجمات معاكسة ضد القوات السعودية، فما كان من الملك عبد العزيز إلا أن أمر فيصل الدويش المعسكر في ياطب بالضغط على جبل شمر، ثم سار الملك على رأس جيشه نحو حائل في ١٢ من ذي الحجة سنة ١٣٣٩هـ/١٦ أغسطس ١٩٢١م، فأحكم الحصار عليها حتى استسلمت في التاسع والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٤٠هـ/الواحد والثلاثين من شهر أكتوبر سنة ١٩٢١م، وعين إبراهيم بن سبهان أميرا عليها ثم خلفه الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي[١٣٦]. لقد دخلت حائل في حكم الملك عبدالعزيز بإجراء عزيزي خالص بعيدا عن اللعبة السياسية التي كانت تتمشى مع الأهداف البريطانية في المنطقة. يقول راندل بكر " ...، ولكن عبد العزيز دخل حايلا قبل أن ينفض اجتماع لندن! وهكذا أزال من اللعبة السياسية ورقة الدولة الحاجزة في شمر، تلك الفكرة التي كانت تأثر لب مسز غروتر ودبل" [١٣٧].

ذكر في بداية هذا البحث أن منطقة المخلاف السليماني (جازان) خضعت في مطلع القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي للأمراء المحليين من آل غالب وآل خيرات، كما ذكر أن الدولة السعودية الأولى امتد نفوذها إلى هذه المنطقة. وعندما تمكن محمد علي باشا من السيطرة على الحجاز أرسل قواته إلى

تهامة عسير، فتمكن العسيريون من هزيمتها. لكن محمد على باشا لم يتراجع عند أول هزيمة فعاود المحاولة والتقى بالقوات السعودية في وادي بسل جنوب شرق الطائف وتمكن من هزميتها وتوغلت قواته في عسير، وعلى الرغم من مقاومة طامي بن شعيب الشجاعة إلا أنه اضطر إلى التوجه إلى المخلاف السليماني، ولكن أمير المخلاف الشريف حمود سلمه إلى قائد القوة العثمانية. ولعله أراد أن يتقرب إلى محمد علي باشا بعمله هذا حتى يتفادى غزوه لبلاده(١٣٨).

ولما اشتدت وطأة الحكم العثماني على السكان، ثار الأمير محمد بن أحمد المتحمي على الوضع القائم واتفق مع أمير المخلاف الشريف حمود على محاربة قوات محمد على باشا المرابطة في عسير. ولكن والي الحجاز من قبل الباشا أرسل قوة جديدة فهزمتها قوات الشريف حمود، إلا أنه توفي بعد المعركة بقليل وذلك في سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م، فاستغل والي الحجاز الحدث وأرسل حملة أخرى هدفها المخلاف السليماني، فوصلت إلى أبي عريش بعد أن استولت على أغلب مناطق تهامة، وتمكن قائد الحملة من القبض على الشريف أحمد الذي خلف أباه في حكم المنطقة حيث نفاه إلى مصر، وعين علي بن حيدر حاكما على المنطقة(١٣٩).

واجه الحكم العثماني ثورات قادها الزعيم العسيري سعيد بن مسلط (١٢٣٣-١٢٤٢هـ/١٨١٧-١٨٢٦م) ثم علي بن مجثل (١٢٤٢-١٢٤٩هـ / ١٨٢٦-١٨٣٣م)، الذي تقدم بعد سلسلة من النجاحات إلى المخلاف السليماني، واستطاع طرد قوات محمد علي باشا ، ثم حاصر أبي عريش ، وفرض على الشريف علي ابن حيدر صلحاً يتنازل فيه الأخير عن بلدة صبيا وذلك في سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م. ولما توفي ابن مجثل في سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م، وتولى إمارة عسير عائض بن مرعي (١٢٤٩-١٢٧٣هـ /١٨٣٣-١٨٥٦م) إستعاد علي ابن حيدر صبيا. فأراد الأمير العسيري ردعه، لكنه علم عند اقترابه من أبي عريش قدوم حملة عثمانية من الحجاز لنجدة على بن حيدر فتراجع عائداً إلى بلاده (١٤٠).

وفي هذا الوقت، دفع محمد علي باشا قوات جديدة بقيادة إبراهيم يكن باشا الذي تمكن من السيطرة على الثغور العسيرية، وجعل من الحديدة مركزاً له، وأصبح والياً عليها من قبل الباشا حتى عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، حيث جاءته الأوامر من مصر بإخلاء المنطقة وتسليمها للشريف حسين ابن علي بن حيدر، وذلك في أعقاب مؤتمر لندن، الذي أجبر محمد على باشا على الخروج من الجزيرة العربية وبلاد الشام[١٤١].

ولما شعر الأمير حسين بن علي بن حيدر بصعوبة موقفه بين إمارة اليمن من الجنوب وإمارة عسير والسراة، قرر تسليم المنطقة التي يحكمها للدولة العثمانية، فأصدرت أوامرها بتشكيل قوة هدفها المخلاف السليماني، وبذلك أصبح تحت الحكم العثماني المباشر. ثم أرسلت من الحجاز في سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، قوة كبيرة إلى عسير تمكنت من دخول أبها وحاصرت الأمير العسيري محمد بن عائض في ريده حتى اضطر إلى الاستسلام فأمر القائد العثماني، رديف باشا بإعدامه وأخويه وعدد من أنصاره، وذلك في سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م [١٤٢]، وبذلك أصبحت عسير تحت الحكم العثماني وضمتها إلى منطقة المخلاف السليماني، وظلت السلطة عثمانية حتى استقل بها السيد محمد بن علي الإدريسي سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م.

وجد الإدريسي هذا، هو السيد أحمد بن إدريس، يرجع نسبه إلى علي بن أبي طالب. صوفي جاء من المغرب إلى مكة حيث أقام فيها، ثم رحل إلى اليمن وتجول في بعض نواحيها إلى أن استقر به الحال في صبيا في حدود سنة ١٢٤٦هـ/١٢٨٣م. وفي صبيا، كواحد من أدعياء الصوفية، أخذ ينشر طريقته في تلك النواحي حتى وفاته سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م، ثم تبدأ أسطورة الرجل الصالح، فأخذ الأبناء يدعون لطريقة أبيهم. برز من أفراد هذه الأسرة حفيده محمد علي بن محمد بن أحمد بن إدريس الذي ولد في صبيا سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م وتلقى فيها أصول التعليم على يد عدد من المشايخ، ثم سافر إلى مصر عن طريق مكة والتحق

بالأزهر، ثم رحل إلى موطن أجداده بالمغرب واتصل بمراكز السنوسية هناك. ولما أكمل تعليمه قرر العودة إلى مسقط رأسه، حيث بدأ نشاطه الديني والسياسي(١٤٣).

كانت الظروف العامة في عسير والمخلاف السليماني تسير إلى صالح ظهور حركة الإدريسي، فقد عاشت المنطقة أحوال سيئة في ظل الحكم العثماني. لقد بدأ نشاطه بالتعريف بنفسه، ثم بالوعظ والإرشاد، ولما استجاب الناس له وأدرك مدى تأثيره توسط للصلح بين القبائل المتناحرة وقد تحقق له الكثير من النجاح زاد في نفوذه لدى القبائل. ولما قويت شوكته أعلن قيام حكومته في أواخر شهر ذي القعد سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م (١٤٤)، واستطاع أن يخدع الدولة العثمانية بأنه يعمل لصالحها، وقد مكنه ذلك من بسط نفوذه – كما ذكرنا سابقاً – على تهامة من شمال الحديده حتى جنوب القنفذة، ثم قامت ثورته ضد الحكم العثماني لما أدرك رغبة الحكومة العثمانية الحد من تحركاته، فحاصر أبها مدة عشرة أشهر بدعم من الإيطاليين حتى هب الشريف الحسين بن علي لانقاذ الجيش العثماني فجرد حملة فك بها الحصار عن أبها في صيف ١٣٢٩هـ/١٩١١م، تسانده قوة بحرية عثمانية ضربت مؤاني الإدريسي.

لكن الإدريسي سرعان ما استفاد من دخول إيطاليا في حرب استعمارية مكشوفة ضد الدولة العثمانية بغزو ليبيا في شوال سنة ١٣٢٩هـ/سبتمبر ١٩١١م، فاتصل بهم، حيث قامت إيطاليا بإمداده بالمال والسلاح، كما لم تتردد بمساعدته عسكرياً ضد العثمانيين بحصار بعض الموانىء العسيرية التي يسيطر عليها العثمانيون. وتكفل هو برفع درجة القتال ضدهم حتى يشغلهم(١٤٩). وقد وصل التحالف الايطالي – الإدريسي نهايته عندما أعلنت الهدنة بين الدولة العثمانية وإيطاليا، ووقع الطرفان معاهدة لوزان في ذي القعدة سنة ١٣٣٠هـ/أكتوبر ١٩١٢م، التي تقرر فيها خروج العثمانيين من ليبيا لتصبح مستعمرة إيطالية. وعند نشوب الحرب العالمية الأولى نقل الإدريسي خدماته إلى الإنجليز فعقد في جمادى الثانية ١٣٣٣هـ/أبريل ١٩١٥م معاهدة تنص صراحة على دعم مجهودهم الحربي

في جنوب الجزيرة العربية، أما الحكومة البريطانية من جانبها فقد تعهدت بحماية أراضي الإدريسي من عدوان القوات البحرية العثمانية، وبضمان استقلاله. ثم عقد معهم معاهدة ثانية في ربيع الأول ١٣٣٥هـ/ يناير ١٩١٧م، تعهد فيها بألا يبيع أو يتنازل أو يرهن أو يسلم جزر فرسان لأية قوة أجنبية. وأن يطلب المساعدة ضد أي تهديد لهذه المناطق. وتعهدت بريطانيا بحماية هذه الجزر والساحل التابع للأدارسة من كل القوى المعادية، واعترفت بسيادته على كل المناطق التي استولى عليها. وبعد الحرب تنازلت بريطانيا له عن الحديدة، وكانت قد احتلتها في ربيع الثاني سنة ١٣٣٧هـ/ديسمبر ١٩١٨م، فضمها إلى إمارته على الرغم من احتجاج الإمام يحيى، إمام اليمن، لسلوك بريطانيا الذي ينطلق من دوافع تخدم مصالحها الاستعمارية في جنوب البحر الأحمر(١٤٧).

وبعد انتهاء الحرب وجد السيد محمد الإدريسي نفسه بين الملك حسين بن علي وبين إمام اليمن الذي كافأه العثمانيون على موقفه في الحرب فتركوا له سلاحهم، بل وأصبحت القوات العثمانية في اليمن في يده، واعتبر نفسه الوريث الشرعي للعثمانيين في المنطقة، وكان في غاية التحفز لالتهام أعدائه وعلى رأسهم الإدريسي. ولما شعر الأخير بالخطر بادر بالاتصال بالملك عبد العزيز فعقد معه في صفر سنة ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م، معاهدة صداقة وتعاون، بل ويضع أهل بيته تحت وصايته إذا ما توفاه الله (١٤٨). واستقامت العلاقة بين الطرفين حتى مات السيد محمد الإدريسي سنة ١٣٤١هـ/١٩٢٣م، فخلفه ابنه السيد علي، وكان آنذاك صغيرا لم يكن على قدر من الكفاءة، كما كان أبوه، لذا بدأ عقد البيت الإدريسي ينفرط، حيث دب الخلاف بينه وبين رؤساء حكومة والده وانتهت بخلعه وتولى عمه حسن بن علي في سنة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، الذي حاول وقف تقدم إمام اليمن في تهامة عن طريق مفاوضته البريطانيين ومنحهم امتياز استخراج النفط في جزر فرسان. ثم اتصاله بالإيطاليين فخرج بلا فائدة، فعاد يتفاهم مع الإمام يحيى، لكن الإمام كانت اطماعه تتزايد في تهامة عسير، فاتجه بأنظاره إلى الملك عبد العزيز الذي كان قد دخل الحجاز وتوج ملكا

عليه، وأصبح القوة السياسية الأكبر، فعقد معه معاهدة مكة في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٤٥هـ/٢١ أكتوبر ١٩٢٦م[١٤٩]. وكانت المعاهدة ضربة ذكية في توقيتها، حيث أفسدت على الإيطاليين والإنجليز مخططاتهم في جنوب البحر الأحمر، وأطماعهم في ممتلكات الأدارسة، وألغت تلقائيا اتفاقيتي ١٣٣٣هـ/١٩١٥م و ١٣٣٥هـ/١٩١٧م بين حكومة الإدريسي وبريطانيا، بل واعتبرت في حكم الاتفاقيات الميتة، وأصبح الملك عبدالعزيز في خط المواجهة مع المصالح البريطانية والأطماع الإيطالية وطموحات الإمامة في اليمن.

لقد ظل السيد حسن الإدريسي على رأس الإدارة المحلية يعاونه مندوب عن الملك حتى عام ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م، حيث نقلت إدارة أمور الإمارة إلى الملك عبدالعزيز بطلب من السيد الإدريسي ، ولكن رياح الشمال وما تحمله من مؤامرات نشطت ، فتشكل حزب الأحرار الحجازي فاتصلوا بالإدريسي وحرضوه في أن يقوم بثورته في الجنوب في الوقت الذي سينشغل فيه الملك عبد العزيز بثورة ابن رفادة في الشمال، إلا أن الملك عبدالعزيز قضى على ثورة ابن رفادة قبل أن يتحرك السيد حسن ويقبض على المندوب السعودي وأعوانه في جازان فرد الملك عبد العزيز بإرسال حملة تمكنت من دخول المدينة، ثم بعث قوة كبيرة بقيادة الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي، الذي أنهى تمرد الإدريسي وأصبحت المنطقة جزءاً من الدولة السعودية، وذلك في أواخر شوال سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٣م. أما السيد حسن فقد فرَّ ومعه بعض أعوانه إلى اليمن، ثم عفى الملك عبدالعزيز عن الجميع، وأعيد السيد الإدريسي وأفراد عائلته بعد الحرب اليمنية – السعودية كشرط من شروط الصلح مع الإمام يحيى[١٥٠].

ضم الحجاز :

لم يكن من السهولة نسيان ماضي العلاقة التي كانت تربط الأشراف بتاريخ الدولة السعودية. وكان من المستحيل فرض التعايش السلمي بين دولة الملك عبدالعزيز، ودولة الحسين بن علي في الحجاز. استفتح الحسين علاقته بالملك

عبدالعزيز بايواء المنشقين عليه من أبناء عمومته، ثم أسره سعد شقيق الملك في حملة خاطفة على نجد ظاهرها إرضاء الدولة العلية، ولكن الريحاني له رأي مخالف حين يقول : "لم يكن الشريف يقصد من هذه الحرب، بل هذه المناورات غير إزعاج ابن سعود، وإكراهه على ما يريد"(١٥١). وبقيام الحرب العالمية الأولى تحسنت العلاقات بين نجد والحجاز، ولكن الملك ساورته بعض الظنون فكتب إلى الشريف يسأله تسوية مسألة الحدود فكان رده قاسياً ورفض مساعي التحكيم. يقول فيلبي "لو أن الشريف قبل مطالب ابن سعود لتغير تاريخ الجزيرة..."(١٥٢).

ولما أعلن الحسين نفسه ملكاً على البلاد العربية – كما ذكرنا ذلك في موضعه – رفض الملك عبدالعزيز من أول وهلة الاعتراف به. ثم أخذ شريف مكة يشتط ويبالغ في مطالبه، حيث طالب بأن يعترف له بحق التعامل مع الدول الأجنبية، وضرورة تسريح من كان في الهجر. ولم يكن من سبيل إلا تصاعد حالة النفور والخلاف في أعقاب هزيمة الحسين في معركة تربة.

بعد مؤتمر الصلح عام ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، فرض البريطانيون انتدابهم على العراق وفلسطين وشرق الأردن، كما فرض الفرنسيون أنفسهم على سوريا ولبنان، وقد ترتب على ذلك ردود فعل غاضبة ضد الانتداب اجتاحت العالم العربي سكنت بنقل فيصل بن الحسين إلى عرش العراق، ووضع عبدالله على رأس إمارة شرق الأردن، وبدى وكأن الهاشميين يحاصرون الملك عبدالعزيز، خاصة وأن الشريف حسين استمر في تحرشه، كما نشط في اتصالاته مع آل رشيد والأدارسة والإمام يحيى. ثم أخذ يستثير أهل نجد ويضع العراقيل في سبيل دخولهم مكة وأداء فريضة الحج.ولما طوى الملك عبدالعزيز صفحة إمارة آل رشيد، وتوسع شمالاً إلى الجوف ووادي السرحان ظهرت مشكلات الحدود وتكررت الغارات بين القبائل عند الحدود العراقية النجدية فتوسطت بريطانيا، وعقد اجتماع العقير ووقعت فيه اتفاقية سنة ١٣٤١هـ/١٩٢٢م، لتسوية الخلاف بين البلدين حول الحدود وتبعية القبائل(١٥٣).

رأت بريطانيا، ذات النفوذ في المنطقة، أن العلاقات بين الملك عبدالعزيز وكل من الملك حسين وإبنيه في العراق والأردن يمكن أن تدفع المنطقة إلى حالة من عدم الإستقرار دعتهم إلى عقد مؤتمر في الكويت، فوافق الملك عبدالعزيز الإشتراك فيه وكذلك العراق، لكن الملك حسين رفض الحضور واشترط اعادة تربة والخرمة للحجاز، وإعادة ملك ابن رشيد. عقد المؤتمر جلساته في جمادي الأولى سنة ١٣٤٢هـ/ ديسمبر ١٩٢٣م، وانصرف المؤتمرون وفشلت الجهود السلمية واقتنع الجميع بأن الحرب هي السبيل الوحيد والمحتوم[١٥٤].

نشط الحسين في التشهير بالملك عبدالعزيز، وتشويه موقفه من القضايا العربية، ثم خطى خطوة استفزازية أخرى عندما فاجأ الجميع بإعلان نفسه خليفة للمسلمين عند زيارته لعمان في سنة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م[١٥٥]. ولم يستثر هذا الإعلان حماسة تذكر، بل واعتبره البعض تطاول على مقام الخلافة بعد سقوطها على يد مصطفى أتاتورك.

عقد مؤتمر الرياض برئاسة الملك عبدالعزيز في ذي القعدة ١٣٤٢هـ/ يوليو ١٩٢٤م، حضره عدد من العلماء والأمراء ورؤساء القبائل، تقرر فيه الزحف نحو الحجاز. فانطلقت قوات الأخوان المكونة من ثلاثة الآف مقاتل يتقدمهم سلطان بن بجاد وخالد بن لؤي نحو الطائف، وتمكنوا من دخوله في السابع من صفر ١٣٤٣هـ/ ٧ سبتمبر ١٩٢٤م، ثم تابع الأخوان تقدمهم حتى وصولوا إلى الهدا، وفيها كانت المعركة الفاصلة حيث اشتبكوا مع القوات الهاشمية بقيادة علي بن الحسين في ٢٦ صفر فهزموه واستولوا على معسكره فانسحب ومن نجا من قوته إلى مكة[١٥٦]. وتوقف الزحف الأخواني في انتظار تعليمات الملك.

وكان من نتائج هذه المرحلة تنازل الحسين، وبضغط من وجها الحجاز، عن الملك لصالح ابنه علي، ورحل إلى العقبة. وأدرك الملك الجديد خطورة الوضع فقرر نقل مقر إقامته إلى جدة، وظهر له أن الأمور

تسير في غير صالحه، حيث دخل جيش الأخوان مكة في ١٧ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ١٤ أكتوبر ١٩٢٤م، دون مقاومة[١٥٧].

غادر الملك عبدالعزيز الرياض قاصداً مكة، وكان يساوره القلق من التدخل الأجنبي، ولكنه علم أثناء طريقه أن معتمدي وقناصل الحكومات الأجنبية في جدة قد أرسلت إلى قائديه (خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد) رسالة تفيد لزوم حكوماتهم الحياد في الحرب القائمة في الحجاز، فتبددت مخاوفه[١٥٨]. من جانب أخر أرسل الملك علي برقية إلى الملك عبدالعزيز يطلب الصلح فرفض الملك ذلك إلا في حالة واحدة تخليه عن حكم الحجاز. وفي الثامن من جمادي الأولى ١٣٤٣هـ/ ٥ ديسمبر ١٩٢٤م، دخل الملك عبدالعزيز مكة محرماً وطاف بالبيت.

ثم أمر في ٧ جمادي الأخرة ١٣٤٣هـ/ ٣ يناير ١٩٢٥م، جيشه بالزحف إلى جدة فبدأت المناوشات ثم الحصار، ورفضت جهود الوسطاء، وكانت الوساطة الوحيدة المقبولة من الطرف السعودي تسليم جدة وخروج علي بن الحسين. وتولى الملك قيادة عمليات جيشه. وصمم الملك علي على المقاومة بعد أن وصلته إمدادات من أخيه عبدالله أمير الأردن. ولكن الحصار شدد عليه وأخذ بخناقه. وخلال هذه الفترة تمكن الملك عبدالعزيز من ضم الليث والقنفذة ورابغ وأعلن أن الطرق إلى مكة آمنة لمن أراد الحج، وقد حقق بعض المكاسب السياسية من وراء ذلك.

وقبل سقوط جدة سلمت المدينة المنورة للأمير محمد بن عبدالعزيز وذلك في ١٩ جمادي الأولى ١٣٤٤هـ/ ٥ ديسمبر ١٩٢٥م، بعد حصار دام عدة أشهر[١٥٩]. وكان لاستسلام المدينة أثره السلبي الكبير على معنويات الملك علي، ولما إزداد موقف المحاصرين في جدة حرجاً تسلل اليأس إلى نفس الملك علي، فذهب إلى الوكيل البريطاني السيد جوردن (Jordan) وعرض عليه التوسط لإجراء شروط التسليم، وفي غرة جمادي الأخرة ١٣٤٤هـ/ ١٧ ديسمبر ١٩٢٥م، اجتمع الوكيل مع الملك عبدالعزيز في الرغامة واتفقا على شروط التسليم، ومن أهمها تنازل الملك علي عن الحكم ومغادرة الحجاز. وبعد التوقيع غادر الشريف علي جدة إلى

عدن ومنها إلى العراق. أما الملك عبدالعزيز فقد دخل جدة في الثامن من جمادي الأخرة / ٢٤ ديسمبر[١٦٠]. وهكذا أصبح حكم علي في ذمة التاريخ، وبدأ عهد جديد في ظل رائد التوحيد. يقول راندل : "...، لا مجال للشك في أن ضم السعوديين للحجاز، كان عملاً ضرورياً ومطلوباً على الأقل من أجل الحجاج الذين طالت معاناتهم"[١٦١].

وكان لضم الحجاز نتائج سياسية، فبعد مبايعته ملكاً على الحجاز وأصبح لقبه ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، توالت الاعترافات الدولية بدولته بعد أن توافرت عناصر مقوماتها. وبدأ في وضع لبنات البناء الاقتصادي والحضاري والاجتماعي[١٦٢]. وبعد سنوات من ذلك صدر أمر ملكي برقم ٢٧١٦ في ١٧ من جمادي الاولى ١٣٥١هـ/ ١٨ سبتمبر ١٩٣٢م، بتحويل مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها" إلى إسم "المملكة العربية السعودية".

الخاتمة

دور القيادة في إرساء دعائم الدولة :

استطاع الملك عبدالعزيز أن يوظف قدراته من أجل التأسيس وبناء الدولة، ويتجنب كل المحاذير التي قد تؤثر في تلك المسيرة. لقد وعى ومنذ البداية الوضع الداخلي ، وتفهم لعبة السياسة الدولية ، فاستفاد من كل تلك المعطيات. يقول كشك "... وكان يتمتع بصفتين نادرتين في بناة الدول ...، الأولى، هي القدرة على فهم حركة التاريخ ...، والميزة الثانية هي قدرة عجيبة على إقناع الآخرين بأن مصلحتهم هي في تبني مصلحته هو، فيعملون على تحقيق أهداف عبدالعزيز، وهم على قناعة تامة، بأنهم يحققون أهدافهم هم[١٦٣]..." لذا فإن الملك عبدالعزيز خطى الخطوات التالية من أجل ترسيخ دعائم البناء :

أولاً : أنه حسم مسألة القيادة من البداية، إذ لما استرد الرياض، في مغامرة تحمل مسؤوليتها. تنازل له أبوه عن الإمارة.

ثانياً : أدرك، ومن البداية، أن الوحدة لا يمكن لها أن تتحقق إلا ببناء قوته الذاتية، وقد كان له ما أراد فلم يعتمد في مسيرته على عون صديق أو ترك الأمر للظروف. فكان تأسيسه لحركة الأخوان التي عدت من أعظم انجازاته. وقد قيل عنها "قوة أصيلة ليست من تلفيقاتنا ..."(١٦٤).

ثالثاً : كان شديد الحرص على قراءة الواقع الدولي لذا، فقد استفاد من مسألة التوازنات الدولية ووظفها لصالح مشروعه التوحيدي دون أن يتورط في قضية من القضايا قد تكون أثارها سلبية على أهدافه وسلامة موقفه. وكان يلزم الحياد في القضايا التي لا تعنيه.

رابعاً : وضح لديه أن الدولة العثمانية فقدت أهليتها في الدفاع عن مصالح المسلمين والعرب، وبالتالي سقطت شرعيتها في الإستمرار في حكم بعض مناطق جزيرة العرب، لذا لم يتردد في وضع تلك المناطق تحت عباءته قبل أن تمتد لها يد الأجنبي فتقع في قبضته، وبتوقيت دقيق إعترف به الأعداء قبل الأصدقاء.

خامساً : كانت لدية قدرة على احتواء الآخرين، وقد استطاع تحويل الولاءات الصغيرة لصالح مشروعه التوحيدي، وصنع وحدة وطنية متلاحمة أذابت الروح الإقليمية والقبلية. كما كان واعياً لأهمية الإنفتاح الوطني لكسب المعارضين، حتى قيل إنه ما من شخص عادى الملك عبدالعزيز، وبقي حيا، إلا سخره الله يوما لطاعته. توافرت له عناصر عظيمة من مكونات الشخصية فكان قادرا على اصطناع الرجال.

سادسا : كان يميل إلى توثيق علاقاته بالقوى السياسية الدولية الصاعدة ويسخرها لصالح مشروعه الوطني. وكانت رؤياه السياسية في هذا الخصوص في محلها فكسب.

سابعا : كان يرفض التدخل في الشؤون الداخلية مهما كانت الحجة، والإلتزام بهذا المبدأ سد لذرائع التدخل الأجنبي الذي يمكن أن يأتي بحجة طلب السلطة العون.

ثامناً : في بداية مسيرته، كان يلجأ إلى عقد المؤتمرات العامة يناقش فيها ما يود القيام به، وعلى الأخص وقت الأزمات والإحتقانات السياسية مثال ذلك، المؤتمر الذي عقده في الرياض سنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م، قبيل ضم الحجاز.

تاسعاً : كانت قناعاته أن الفرد مهما بلغ لا يمكن أن يبني دولة أو يقرر مصير أمة، بل تنهض الأمة بمجموعة من الرجال الأكفأ المخلصين.

عاشراً : جعل من الشورى وسيلة من وسائل ترسيخ دعائم الدولة وكان يقول "المشورة لها أساس وهو النصح بالتزام الحق".

حادي عشر : التقارب بين الراعي والرعية، لا يدع مجالاً للنفعيين وأصحاب المقاصد السيئة، لذا فقد كان الملك عبدالعزيز أشد ما يكون في التصاقه برعيته فاستقرت أحوال البلاد.

ثاني عشر : كان حريصاً على استتباب الأمن، وقد تحقق له ذلك، وبتدابير عملية صارمة. والأمن أول مظاهر العدل.

ثالث عشر : خطى بالبلاد خطوة مهمة عندما أخذ بأسباب التحديث والعصرنه، ويقول "أما التمدن الذي فيه حفظ ديننا وأعراضنا وشرفنا، فمرحبا به..." ويقول أيضاً "وأما الأمور العصرية التي تعيننا وتفيدنا، ويبيحها دين الإسلام فنحن نأخذها، ونعمل بها،...".

الهوامش

(١) ابن ظهيره، جمال الدين: **الجامع اللطيف في فضائل مكة وبناء البيت الشريف**، ط٣، بيروت، ١٩٧٢م، ص٣٠٥.

(٢) العصامي، عبدالملك، **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، ٤ أجزاء، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٧٩، ٤/١٩٤ وما بعدها.

(٣) السليمان، على بن حسين: **العلاقات الحجازية المصرية مع سلاطين المماليك**، القاهرة: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٧٣م، ص٧-٨.

(٤) الفاسى، تقى الدين محمد بن أحمد (٧٧٥/٨٣٢) : **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**، القاهرة: مكتبة النهضة ١٩٥٦، ٢/٢٣١-٣٢.

(٥) المصدر السابق، ٢/٢٠٢-٢٠٤،٢٠٧-٢١٠.

(٦) الخزرجي، على بن حسين (ت: ٨١٢هـ) : **العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية**، تحقيق : محمد بسيونى، القاهرة، دار الهلال،١٩١١م،١/٨٣، ٣٣٥-٣٦ .

(٧) الفاسى، مصدر سبق ذكره، ٢/٢٤٨؛ الجزيرى، عبدالقادر: **الدرر المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة**، جزئين، ط ١، الرياض: دار اليمامة، ١٤٠٣هـ، ١/٦٠٢؛ المقريزى، تقى الدين (ت: ٨٤٥هـ) : **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق : سعيد عاشور، القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٢،ج ٤، القسم الثاني، ٧٥٤-٥٥؛ ابن تغري بردى، جمال الدين أبو المحاسن (٨١٣/٨٧٤هـ) : **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ٦ أجزاء، القاهرة: دار الكتب (د.ت) ٤/٣١٠،٣١١.

(٨) المصدر السابق، ٥/١٩٣؛العصامي، مصدر سبق ذكره، ٤/ ٣١٩؛ النهروالى، قطب الدين محمد بن أحمد (ت : ٩٩٠هـ) : **البرق اليماني في الفتح العثماني**، ط ١، الرياض : دار اليمامة، ١٣٨٧/١٩٦٧، ص ٢٤.

(٩) ابن ظهيره، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٤؛ متولي، أحمد فؤاد: **الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته**، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٦م، وثيقة ثلاثين، ص ص٣٥٤-٥٥.

(١٠) لمزيد من المعلومات عن الإدارة العثمانية في مكة، انظر: العويضي، محمد: **نظم الحكم والإدارة في مكة في العهد العثماني** (٩٢٣-١٢١٧/١٥١٧-١٨٠٢) تحت الطبع.

(١١) حول الصراع على الحكم عند الأشراف، انظر : المرجع السابق (الصراع على الشرافه).

(١٢) العويضي، محمد، **نظم الحكم والإدارة في مكة**، نظام الشرافه.

(١٣) انظر: العقيلي، محمد بن أحمد: **تاريخ المخلاف السليماني**، ط ٢، الرياض : دار اليمامة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ج ١، ص ٧١،١٩٩ وما بعدها، ص ٢٧٦.

(١٤) المرجع السابق، ج ١، ص٢٦١ وما بعدها.

(١٥) المرجع السابق، ج ١، ص٣٧٢، ٤٣١.

(١٦) العارف، يوسف: **العثمانيون وحكومة الأدارسة في عسير** (١٣٢٥-١٣٣٧هـ/١٩٠٧-١٩١٨م) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٤هـ/١٤٠٥، ص ١٥.

(١٧) العقيلى، مرجع سبق ذكره، ١/٣٩٢، ٤١١، ٤١٦، ٤٢٠.

(١٨) انظر: ثامر، عارف: **القرامطة (أصلهم. نشأتهم. تاريخهم- حروبهم)** بيروت منشورات دار مكتبة الحياة (د.ت) ص ١٢٧ وما بعدها.

(١٩) انظر : آل عبدالقادر، محمد بن عبدالله : **تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد**، مطابع الرياض، ١٣٧٩هـ، ج ١، ص٨٤ وما بعدها.

(٢٠) الوهبى، عبدالكريم بن عبدالله : **بنو خالد وعلاقتهم بنجد** (١٠٨٠-١٢٠٨هـ/١٦٦٩-١٧٩٤م) ط ١، الرياض : دار ثقيف للنشر، ١٤١٠هـ، ص١١٢ وما بعدها.

Mandaville, E. Jon: **The Ottoman Province of AL- Hasa in the sixteenth and seventeenth centuries**. "Journal of the American Oriental Society, 90.3. (1970). P.486 ff.

(٢١) الوهبي، عبدالكريم، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣، وما بعدها.

(٢٢) العصامي، مصدر سبق ذكره، ٣٦٨/٤، وفي أماكن متفرقة بعد هـذه الصفحة، العويضي، مرجع سبق ذكره، (مراحل قوة مركز الشرافة).

(٢٣) انظر : الوهبي، عبدالكريم : مرجع سبق ذكره، ص١٨٩ وبعدها.

(٢٤) انظر : ابن بشر، عثمان : **عنوان المجد في تاريخ نجد**، ط ٢، الرياض، تحقيق عبدالرحمن آل الشيخ، ١٣٩١، ج ٢، ص ١٨٩ – ١٩٠.

(٢٥) انظر : العثيمين، عبدالله الصالح: **الشيخ محمد بن عبدالوهاب، حياته وفكره**، الرياض دار العلوم، ١٩٧٩م، ص٣٢ وما بعدها.

(٢٦) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ٢١/١.

(٢٧) المصدر السابق، ٢٢/١، ابن غنام، حسين : **روضة الأفكار والافهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام المسمى بتاريخ نجد**، تحقيق : ناصر الدين الأسد، مصر : مطبعة المدني، ١٣٨١هـ، ص ٢١٣، ٢٩٩.

(٢٨) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ٢٢/١-٣٢.

(٢٩) ابن العثيمين عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠ – ٥١.

(٣٠) ابن غنام، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩، ص ٢٩٣ وما بعدها.

(٣١) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ٢٣/١،ابن غنام، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٣٢) انظر: الوهبي، عبدالكريم، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٦ وما بعدها.

(٣٣) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ٢٣/١.

(٣٤) كشك، محمد جلال : **السعوديون والحل الإسلامي**، ط ٣، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ٨٧.

(٣٥) المرجع السابق، ص٨٩-٩٠.

(٣٦) رسالة إلى محمد بن عباد، عن أمين السعيد، **"سيرة الإمام محمد بن عبدالوهاب"**.

(٣٧) عن أبرز أهداف الدعوة انظر : العثيمين، عبدالله، مرجع سبق ذكره، الفصل الخامس، ص١٠١ – ١٣٩، أمين، أحمد : **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م.

(٣٨) كشك، محمد جلال : مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

(٣٩) رسالته إلى الشيخ عبدالله بن سحيم. عن مجموعة **مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب**، جامعة الأمام محمد بن سعود، الرسائل الشخصية (القسم الخامس).

(٤٠) رسالته إلى الشيخ عبدالرحمن السويدي. عن المرجع السابق.

(٤١) رسالته إلى أهل العيينة. عن المرجع السابق.

(٤٢) رسالته إلى أهل العيينة. عن المرجع السابق.

(٤٣) رسالته إلى الشريف غالب بن مساعد. عن كشك، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

وانظر أيضا : وهبه، حافظ : **جزيرة العرب في القرن العشرين**، ط ٥، القاهرة: مطبعة لجنة

التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٧م، ص ٣٢٤.

(٤٤) كشك، محمد جلال : مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

(٤٥) ابن غنام، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(٤٦) كشك، محمد جلال : مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٤٧) العثيمين، عبدالله، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ط ٥، الرياض : مطابع الشريف، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج ١، ص ٨٤؛ ابن غنام، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨، ٨٠، ٨١.

(٤٨) هل هذا يعني أن خروج الشيخ من العيينة كان مؤقتا وباتفاق سري بين أمير العيينة والدرعية أو الشيخ. انظر : العقيلي، محمد أحمد: **حياة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وأثاره العلمية**، بحث منشور في ندوة عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، جامعة الأمام محمد بن سعود – كلية الشريعة، ١٤٠٤/٤/٢١هـ – ١٩٨٠/٣/٨م، ص٣٦.

(٤٩) ابن غنام، مصدر سبق ذكره، ٨٠–٨١، ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١/٢٤–٢٥.

(٥٠) كشك، محمد جلال: مرجع سبق ذكره، ص١١٥.

(٥١) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١/٢٦.

(٥٢) المصدر السابق، ١/٤٣.

(٥٣) ابن غنام، مصدر سبق ذكره، ص١١١–١١٢.

(٥٤) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١/٥٢ وما بعدها.

(٥٥) ابن غنام، مصدر سبق ذكره، ص١٢١ وما بعدها.

(٥٦) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١/٥٩.

(٥٧) الوهبى، عبدالكريم: مرجع سبق ذكره، ص٢٦٦ وما بعدها.

(٥٨) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١/٧٥ وما بعدها.

(٥٩) المصدر السابق، ١/٩٥ وما بعدها.

(٦٠) ابن غنام، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣ وما بعدها، ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١/٩٢ وما بعدها، الوهبى عبدالكريم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٦١) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١/١٣٢ وما بعدها.

(٦٢) انظر: الوهبي، عبدالكريم، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١ وما بعدها؛ آل عبدالقادر، محمد، مصدر سبق ذكره، ١/١٣٤ وما بعدها؛ ابن غنام، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠ وما بعدها.

(٦٣) المصدر السابق، ١/١٤٧ وما بعدها.

(٦٤) البهكلي، عبدالرحمن بن أحمد: **نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود**، تحقيق: محمد أحمد العقيلي، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٢/١٤٠٢، ص ١٠١، ١٠٩، ١٢٩–١٣٩.

(٦٥) المصدر السابق، ٢٤٩ وما بعدها.

(٦٦) ابن عبد الشكور، عبدالله بن محمد (ت:١٢٥٧هـ): **تاريخ أشراف وأمراء مكة المكرمة**، (مخطوط)، معهد المخطوطات العربية، فيلم رقم ٤٦، ص ٣٢٩–٣٣٠.

(٦٧) المرجع السابق، ص ٣٣٠-٣٤٢، دحلان، أحمد زيني: **خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام**، ط ١، مصر: المطبعة الخيرية، ١٣٠٥هـ، ص ٢٢٨-٢٢٩، ٢٦٢.

(٦٨) المصدر السابق، ص ٢٦٣-٢٦٨.

(٦٩) ابن عبد الشكور، عبدالله: مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٢ - ٤٠٧.

(٧٠) دحلان، أحمد زيني: مصدر سبق ذكره، ٢٧٥ - ٢٨٠.

(٧١) المصدر السابق، ص ٢٩١-٢٩٣.

(٧٢) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١٣٨/١ وما بعدها، ابن غنام؛ مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥ وما بعدها.

(٧٣) الكركوكلي، رسول: **دوحة الوزراء في تاريخ بغداد الزوراء**، ترجمة، موسى كاظم، بيروت: ١٣٨٥، ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٧٤) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١٤٠/١.

(٧٥) الجبرتي، عبدالرحمن: **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، بيروت: دار الجيل (د.ت)، ٢٣٧/٣-٢٣٨.

(٧٦) الريحاني، أمين : **تاريخ نجد وملحقاته**، الرياض:منشورات الفاخرية، ١٩٨١م، ص ٧٠.

(٧٧) الجبرتي، عبدالرحمن: مصدر سبق ذكره، ٢٠٤/٣،٢٤٧، دحلان، أحمد زيني: مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

(٧٨) انظر شهادة على العباسي (دومنيغو باديا اى لبخ) في كتاب منير العجلاني **الدولة السعودية الأولى**، الرياض: دار الشبل، ١٩٩٠م ؛ بوركهارت: **حول البدو والوهابية**، ترجمة : محمد الاسيوطي، بيروت: دار سويدان، ١٩٩٥م، ج ٢، ص ٢١٣ وما بعدها؛ الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٩١، ص ٢٤٧.

كشك، محمد جلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠-١٣١ (عن كتاب اكتشاف جزيرة العرب).

(٧٩) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١٦٨/١ وما بعدها، بوركهارت، المرجع السابق، ج ٢، ٢١٧، الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ١١٧، ١٨٩.

(٨٠) عن كشك، ص ١٣٤ Wallinl, G.A: **Travel in Arabia**, 1979,

(٨١) بوركهارت، مرجع سبق ذكره، عن الريحاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(٨٢) الجبرتي، عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ٢٢٩/٣.

(٨٣) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ٢٠٧/١، وما بعدها؛ الشعفي، محمد سعيد، **دراسات في تاريخ الدولة السعودية**، (حملة طوسون باشا)، الدارة، العدد الأول، ربيع الأول ١٩٩٥م، ص ٢٦-٣٠؛ الجبرني، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ٣٣٦-٣٣٧.

(٨٤) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ٢١٥/١ وما بعدها؛ الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٩٦، ٣٩٧.

(٨٥) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ٢٤٤/١ وما بعدها، الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٤٠٨، ٤٦١، ٤٧٦. عن تصرفات محمد علي باشا المطلقة في الحجاز وكيف قبض على الشريف غالبْ ونفاه إلى مصر ثم تركيا. انظر : المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٣٨ وما بعدها.

(٨٦) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ٢٥٧/١.

(٨٧) المصدر السابق، ٢٧٣/١ وما بعدها؛ الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٥٩٥-٥٩٦، ٦٠٠.

(٨٨) حول تفسير أسباب السقوط بالتفصيل، انظر: كشك: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥-١٤٥، ١٩٠-٢٠١.

(٨٩) كشك، محمد جلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.

(٩٠) الجبرتي، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٦٢٨؛ ابن بشر، مصدر سبق ذكره،٢٩٤/١ وما بعدها. توفي مشاري بن سعود في سجنه في عنيزة أثناء محاولة ترحيله إلى مصر.

(٩١) المصدر السابق، ٢٣/٢ وما بعدها.

(٩٢) المصدر السابق، ٦٣/٢ وما بعدها.

(٩٣) المصدر السابق، ٨٦/٢ وما بعدها.

(٩٤) ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١٢٩/٢ وما بعدها.

(٩٥) Pelly, Leuis; **Report on a Journey to Riyadh**, 1978.
عن كشك، مرجع سبق ذكره، ص ٢١١.

(٩٦) انظر تفصيل امتداد نفوذ الدولة السعودية الثانية في ابن بشر، مصدر سبق ذكره، ١٤٠/٢ وما بعدها.

(٩٧) العثيمين، عبدالله الصالح: **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ط ٥، الرياض: مطابع الشريف، ١٤١٤، ج ١، ص ٢٨٧-٢١٣؛ الرشيد، ضارى فهيد: **نبذة تاريخية عن نجد**، كتبها: وديع البستاني، الرياض: منشورات دار اليمامة، ١٣٨٦هـ، ص ص ٤٩ - ٥٨.

(٩٨) الزركلي، خير الدين: **شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز**، ط ٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧، ج ١، ص ٦٣ وما بعدها.

(٩٩) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٨ وما بعدها.

(١٠٠) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٥، مكلوغن، لزلي: **ابن سعود مؤسس مملكة**، ط ١، ترجمة: محمد شبا، بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٥م، ص ٢٨.

(١٠١) الريحاني، أمين : **تاريخ نجد وملحقاتها**، ط ٥، الرياض: منشورات الفاخرية، ١٩٨١م، ص ١١٨ - ١١٩.

(١٠٢) المانع، محمد بن عبد الله : **توحيد المملكة العربية السعودية**، ط ١، ترجمة: عبد الله العثيمين، ١٩٨٢، ص ٤٣.

(١٠٣) الزركلي، خير الدين: مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ص ٧٩-٩٨؛ حمزة، فؤاد: **البلاد العربية السعودية**، ط ٢، الرياض: مكتبة النصر الحديثة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ص ٢٠ وما بعدها.

(١٠٤) الرشيد عبد العزيز: **تاريخ الكويت**، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧٨م، ص ١٣٣ وما بعدها.

(١٠٥) الزركلي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ص ١٢٥-٢٦.

(١٠٦) الريحاني أمين: مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨-٢٩؛ ابن هذلول، سعود : **تاريخ ملوك آل سعود**، الرياض، ١٣٨٠، ص ٦٢.

(١٠٧) الزركلي خير الدين: مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٣٥ وما بعدها.

(١٠٨) الريحاني، أمين: مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥-١٣٦؛ المانع محمد: مرجع سبق ذكره، ص ٥٥-٥٦.

(١٠٩) ابن هذلول، سعود: مصدر سبق ذكره، ص ٦٧ وما بعدها؛ حمزة، فؤاد: **في قلب جزيرة العرب**، ط ٢، الرياض، مكتبة النصر الحديثة، ١٣٨٨/١٩٦٩، ص ٣٧١ وما بعدها.

(١١٠) العثيمين، عبدالله: **معارك الملك عبد العزيز المشهورة لتوحيد البلاد**، ط ٢، الرياض: ١٤١٦، ص ٨٩ وما بعدها؛ كشك، محمد جلال: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٩.

(١١١) الريحاني، أمين: مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٤-١٥٨؛ الرشيد، ضاري بن فهيد: مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢١-١٢٣.

(١١٢) الزركلي، خير الدين: مصدر سبق ذكره، ج ١، ١٧٣-١٧٤.

(١١٣) ابن هذلول، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٥-٨٦.

(١١٤) الريحاني، أمين: مصدر سبق ذكره، ١٧٨-١٧٩.

(١١٥) وهبة، حافظ: مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٦-٢٤٧؛ ابن هذلول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(١١٦) فيلبي، سانت جون: **الذكرى العربية الذهبية**، ترجمة: مصطفى فايد، مصر: مطبعة الاعتماد، (د.ت)، ص ص ٤٣-٤٤.

(١١٧) تقرير شكسبير، كتب في الكويت ١٥/٥/١٩١٣، عن كشك، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٧.

(١١٨) السعدون، خالد بن حمود: **العلاقات بين نجد والكويت (١٣١٩-١٣٤١)** الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٠٣، ص ص ١٤٥-١٥٠، فيلبي، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

(١١٩) الريحاني، أمين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٠-٢٢٢.

(١٢٠) السعدون، خالد: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠ وما بعدها.

(١٢١) فيلبي، سانت جون: **بعثة إلى نجد**، ص ١٩٨ وما بعدها.

(١٢٢) فيلبي، سانت جون: **الذكرى العربية الذهبية**، ص ص ٨٧-٨٩؛ الريحاني: أمين: مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥٠-٢٥٢.

(١٢٣) برقية رقم ١٠٤٣٣، وتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩١٨، بغداد، عن كشك: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٤.

(١٢٤) الريحاني، أمين: مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(١٢٥) المصدر السابق، ص ص ٢٥٤-٢٥٧؛ Philby: **Arabia**, pp.270-271.

ويذكر العثيمين، أن أحسن من فصل معركة تربة، العبيِّد، محمد العلي في مخطوطة (النجم اللامع للنوادر جامع) الذي عمل فترة عن خالد بن لؤي أمير الخرمة (تاريخ المملكة، ج ١، ص ١٨٠).

(١٢٦) Baker, Randall, **King Husain and the Kingdom of Hejaz**. 1979.
عن كشك، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٨.

(*) عن إمارة آل عائض وبداية ظهورهم في عسير، انظر: النعمي، هاشم سعيد: **تاريخ عسير في الماضي والحاضر**، مؤسسة الطباعة والصحافة والنشر، (د.ت) ص ١٨٥ وما بعدها.

(١٢٧) العارف، يوسف: مرجع سبق ذكره، ص ١٩١ وما بعدها.

(١٢٨) النعمي، هاشم سعيد: مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١-٢٥٥؛ الزركلي، خير الدين: مصدر سبق ذكره، ج١، ص ص ٢٤٩-٢٥٠.

(١٢٩) المصدر السابق، ج ١، ص ص ٢٥٠-٢٥٢.

(١٣٠) السعدون، خالد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧ وما بعدها.

(١٣١) مكلوغن، لزلي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٥-٩٦.

(١٣٢) حمزة، فؤاد: **قلب جزيرة العرب**، ٣٨٤ وما بعدها.

(١٣٣) العثيمين، عبدالله: **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ج ٢، ص ١٦٨.

(١٣٤) كشك، محمد جلال: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠؛ وانظر أيضاً : فيلبي، **الذكرى الذهبية**، ص ٩٥.

(١٣٥) الريحاني، أمين: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧؛ Phiby : **Arabia**, p. 280.

(١٣٦) **Ibid**., pp. 279-283.

(١٣٧) كشك، محمد جلال: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

مسز "غردترددبل" الوكيلة البريطانية في العراق في ذلك الوقت.

(١٣٨) ابن بشر: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ٣٤٨؛ العقيلي، محمد: مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ص ٤٧٢ - ٤٧٣.

(١٣٩) العقيلي، محمد: مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ص ٤٧٦، ٥٠٤-٥٠٦.

(١٤٠) النعمي هاشم: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨ وما بعدها؛ المعارف، يوسف: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨-٢٠.

(١٤١) العقيلي، محمد: مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ص ٥٠٩-٥١١.

(١٤٢) النعمى، هاشم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨ ومابعدها.

(١٤٣) المعارف، يوسف: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧-٣٢؛ الريحاني، أمين: **ملوك العرب**، بيروت: دار الجيل، د.ت، ج ١، ص ص ٢٩٣-٣١٦.

(١٤٤) العقيلي، محمد: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ص ٦٢٩-٦٤٣.

(١٤٥) البركاتي، شرف بن عبد المحسن، **الرحلة اليمانية**، مصر: مطبعة السعادة، ١٣٣٠هـ، ص ١٩ وما بعدها. وانظر أيضاً: **"بلاد العرب في مذكرات سليمان شفيق كمال باشا"**، مجلة العرب، الرياض، مجلد رقم (١)، الحلقة الخامسة، السنة السادسة، ١٣٩١هـ، ص ٣٥٠ وما بعدها.

(١٤٦) العارف، يوسف: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠١-١٠٩؛ العقيلي، محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ص ٧٠٠-٧٠٩.

(١٤٧) المرجع السابق، ص ص ١٤٢-١٤٥، ١٧٧-١٧٨، ١٩٣؛ الريحاني، أمين: **ملوك العرب**، ج ٢، ص ٣١٧؛ الزركلي، خير الدين: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٣٤.

(١٤٨) العقيلي، محمد أحمد، مرجع سبق ذكـــره، ج ٢، ص ص ٧٥٦-٧٥٧؛ حمــزة، فــؤاد، **قلب جزيرة العرب**، ص ٣٥٩.

(١٤٩) الزركلي، خير الدين: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٣٥.

(١٥٠) المصدر السابق، ج ٢، ص ص ٥٣٧-٥٣٩.

(١٥١) الريحاني، أمين: **تاريخ نجد وملحقاته**، ص ١٩٢.

(١٥٢) كشك، محمد جلال: مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٥.

(١٥٣) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، ج ١، ص ٥.

(١٥٤) الزركلي، خير الدين: مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ص ٣٢٥ - ٣٢٦. وانظــر أيضـــاً : آل سعود، موضي بنت منصــور : **الملك عبدالعزيـز ومؤتمر الكويـت**، ط ١، جـدة : تهامــه ١٤٠٢هـــ، ص ١١٠ وما بعدها.

(١٥٥) الريحاني، أمين : **تاريخ نجد وملحقاته**، ص ص ٣٢٦ - ٣٢٧، فيلبي : الذكـــرى العربيـــة الذهبية، ص ١٠٦.

(١٥٦) الزركلي، خير الدين: مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ص ٣٣٠ - ٣٣٢.

(١٥٧) وهبه، حافظ : **جزيرة العرب في القرن العشرين**، ص ٢٦٩؛ الريحاني، أمين : **تاريخ نجد وملحقاته**، ص ٣٥١.

(١٥٨) الزركلي، خير الدين : مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٣٤٠.

(١٥٩) الريحاني، أمين : **تاريخ نجد وملحقاته**، ص ٤٢٠.

(١٦٠) أم القرى، عدد ٥٢، ١١ جمادي الأخرة ١٣٤٤هـــ.

(١٦١) كشك، محمد جلال : مرجع سبق ذكره، ص ٤٨١.

(١٦٢) بهذا الخصوص انظــر : الســلوم، لطيفــة : **التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة**، ط ١، ١٤١٦هـــ.

(١٦٣) كشك، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(١٦٤) قالها الكولونيل فيكري في كتابه "Arabia and the Hejaz"

الفصل الثاني

السياسة الخارجية ودوائر حركتها

مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية
المستوى الخليجي، الإسلامي، الدولي

الدكتور/ **خالد بن إبراهيم العلي**

أستاذ العلوم السياسية المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

المقـدمة :

إن المتأمل لنشأة المملكة العربية السعودية يستطيع أن يلحظ البعد العقائدي في بروز السعودية ككيان سياسي حديث، وذلك بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل الجهد الدؤوب الذي بذله الملك عبد العزيز - رحمه الله - فقد انطلق الملك عبد العزيز في جهوده لتوحيد هذا الكيان المترامي الأطراف معتمداً على الله في المقام الأول، ثم بفضل تركيزه على دعامتين كانتا خير معين له وهما :

أ - دفع ويلات التناحر القبلي والتشرذم الجهوي التي كانت الجزيرة العربية غارقة فيها ، من خلال رغبته الأكيدة في صهر جميع التشكيلات الاجتماعية في الجزيرة العربية في إطار إسلامي شامل تمثل العقيدة الإسلامية بأبعادها المختلفة الشكل الوحيد للهوية الدينية.

ب - تأكيده على حقه السلطوي في إعادة الإرث السياسي لأسرة آل سعود التي كانت قد حكمت الجزيرة العربية بالفعل من خلال الدولتين السعودية الأولى والثانية، والتي يمثل الملك عبد العزيز امتداد طبيعي لها.

لقد أكد الملك عبد العزيز صراحة إن قيام دولة في الجزيرة العربية على أسس حديثه بما تتطلبه ظروف القرن العشرين من مكتسبات إنسانية غاية في التطور، لا تتعارض بشكل قطعي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تبناها، وبالتالي فإنه كان يرى إن قيام هذا الكيان يعتبر نقلة حضارية رائده في التاريخ المعاصر ليس للعالم العربي فحسب بل وللعالم الإسلامي ككل . ففي خطاب ألقاه الملك عبدالعزيز - رحمه الله - في الطائف في ٢٤ مايو ١٩٣٢م أكد على أن "... الأمور العصرية التي تعيننا وتفيدنا ويبيحها دين الإسلام فنحن نأخذها ونعمل بها ونسعى في تعميمها، أما المنافي للإسلام فإننا ننبذه ونسعى جهدنا في مقاومته لأنه لا طاعة

لمخلوق في معصية الخالق ولا مدنيه أفضل وأحسن من مدنية الإسلام ولا عز لنا إلا بالتمسك به".[١]

يتضح مما سبق أن السعودية دولة محافظة ذات نزعة عقائدية إسلامية تسعى لنشرها والدفاع عنها في كل أرجاء العالم عن طريق تبني وسائل سلمية تتمشى مع روح العصر خاصة مع الدول الإسلامية. كما إن التوجه الوحدوي على النطاقين العربي والإسلامي كان ولا يزال أحد ركائز السياسية الخارجية السعودية والذي تعزز بشكل أكثر وضوحاً بفضل اكتشاف النفط بكميات وفيرة في الأراضي السعودية منذ تأسيسها مما أضاف قوة مالية هائلة سرعان ما تم استثمارها من قبل القيادة السعودية في دعم القضايا المصيرية العربية والإسلامية في مناسبات عديدة كان أبرزها في سياق الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد ركزت السياسة السعودية في تفاعلها الخارجي على خدمة انتمائها إلى العالم العربي الذي يعتبر عنصر جذب من الناحية القومية الجيوبولتيكية، علاوة على انتمائها القريب إلى مجموعة دول الخليج العربية الذي يشكل عاملاً هاماً بالنسبة لأمنها وسلامة نظامها السياسي. إن مثل هذه التداخل بين المستويات المختلفة لابد أن يلعب دوراً كبيراً في صياغة أهداف السياسة الخارجية السعودية وفي تقرير أولوياتها وتحديد مساراتها. وإذا ما أضفنا إلى هذه المستويات مستوا لا يقل أهمية عن سابقيه ألا وهو انتماء السعودية إلى المجموعة الدولية، فإن أهداف سياسة السعودية الخارجية سوف تصبح على قدر كبير من الوضوح والأهمية.[٢]

وتأسيساً على ما سبق وانطلاقاً من نظرة موضوعية وإدراكاً لواقع الدور القيادي الذي اضطلعت به السياسة الخارجية السعودية، واستشعاراً للمناسبة الكبيرة التي تمر بها المملكة العربية السعودية في مئويتها الأولى لبداية انطلاق جهود الملك عبدالعزيز في تأسيس المملكة العربية السعودية

في صيغتها المعاصرة، فإن هذه الورقة سوف تنصب بشكل مباشر ومركز على أهم أهداف السياسة الخارجية السعودية، في محاولة لإبراز حقيقة المرتكزات التي مكنت السعودية من أن تصبح فاعل سياسي دولي في زمن قياسي، وذلك من خلال التركيز في الاستعراض على ثلاثة مستويات: المستوى الخليجي، المستوى الإسلامي، المستوى الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة لا تسعى إلى تتبع ديناميكية السياسة الخارجية السعودية في هذه المستويات بقدر ما تهدف إلى رصد أهم المبادئ والأهداف التي تبنتها السعودية في تفاعلها الخارجي، حيث سيجد القارئ الكريم في هذا الكتاب عدد من الأبحاث عالجت السياسة الخارجية السعودية في سياق تطورها التفاعلي التاريخي مما سوف يسهل عليه عملية الربط بين الأهداف وواقع التفاعل السياسي السعودي تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

أولاً: المستوى الخليجي

إن اهتمامات المملكة العربية السعودية بالخليج العربي ليست وليدة الساعة إنما تمتد إلى جذور تاريخية بعيدة المدى. فقد حرص الملك عبد العزيز - رحمه الله - منذ البداية على تكثيف التشاور وتقريب وجهات النظر تجاه العديد من القضايا التي تهم مصالح السعودية مع أخواتها مشايخات الخليج العربي (دول مجلس التعاون قبل استقلالها) وذلك في محاولة منه لتأكيد استقلالية القرارات العربية الخليجية بمنأ عن تدخل وتأثير القوى الإقليمية والدولية.

لقد استمر هذا التصور السعودي تجاه الخليج العربي منذ عهد الملك عبدالعزيز وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين كركيزة قوية للسياسة الخارجية السعودية بشكل عام. حيث تنطلق السياسة السعودية إزاء منطقة الخليج من كونها سياسة تأتي في إطار المصير العربي والتضامن الإسلامي إلى جانب ما تفرضها عوامل الجغرافيا والتاريخ التي تمثل قواسم

مشتركة بين السعودية ودول الخليج. فالخليج كما يقول خادم الحرمين الشريفين " جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وهذا الأساس لا ولم يتطرق إليه الشك في أي وقت من الأوقات وهو أهم مصدر من مصادر قوة المجلس (مجلس التعاون الخليجي) ولا يمكن ان يتخلى المجلس بأي حال من الأحوال عن مصادر قوته "(٣).

مما سبق يتضح أن المملكة العربية السعودية قد نشطت منذ وقت مبكر في لعب دور فعال في بلورة وتحديد اتجاهات الكثير من مخرجات السياسة الخليجية وذلك من خلال تعاطيها الجاد مع كل الأحداث والتطورات التي مرت بالمنطقة معتمدة على مرتكزات سياستها الخارجية التي تتصف بالقوة والثبات والتعقل مما كفل لهذه السياسة مرونة وآلية مكنتها من استيعاب جميع المتغيرات التي مرت بالمنطقة. وتأسيساً على ما سبق فإنه يحسن بناء أن نستعرض أهداف السياسة الخارجية السعودية في منطقة الخليج التي ساعدت السعودية بالفعل على تبني سياسة فعالة وسعت من دائرة تفاعلها وانغماسها مع الأسرة الخليجية بالرغم من التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة خصوصاً بعد الانسحاب البريطاني سنة ١٩٧١م.

إن استتباب الأمن والاستقرار وضمان سلامة منطقة الخليج لا يخدم في الواقع مصالح السعودية فقط إنما العالم بأسره، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فقد عملت السعودية على زيادة التعاون بين الدول الخليجية لتحقيق كل ما يخدم مصلحة وأمن وازدهار دول المنطقة ودعم الأمن والسلم الإقليمي وذلك من خلال التأكيد على الأهداف الآتية:-

أولاً: الأهداف السعودية في منطقة الخليج قبل نشأة مجلس التعاون الخليجي

١ - أكدت السعودية وبقوة على رفض أي توسعات إقليمية على حساب دول الخليج ومشايخاته وخاصة من قبل إيران والعراق، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة بقاء الوضع الإقليمي على ما هو عليه

دون إخلال به من قبل هذه القوى. فقامت برفض المطالب الإيرانية في البحرين والاحتلال الإيراني لجزر الإمارات الثلاث، كما عملت على إجهاض محاولات الجمهورية الإيرانية الإسلامية بعد الثورة ١٩٧٩م والتي تمثلت في سياسة تصدير الثورة ومحاولة زعزعة الوضع القائم في منطقة الخليج من خلال محاولتها قلب بعض أنظمة الحكم الخليجية وإبدالها بأنظمة موالية لإيران. كما وقفت السعودية سدا منيعاً في وجه التوسع والأطماع العراقية في دولة الكويت منذ استقلالها في عام ١٩٦١م.

٢ - إن الأمن السعودي يرتبط بشكل مباشر بأمن الدول الخليجية وأية مساس بهذا الأمن يعني تهديداً مباشراً للأمن السعودي.

٣ - عملت السعودية وبقوة على محاصرة التغلغل الشيوعي في منطقة الخليج من خلال تصديها لمحاولات نشر الفكر الاشتراكي ورفضها لأي وجود عسكري شيوعي في المنطقة.

٤ - أكدت السعودية على حرية الملاحة في منطقة الخليج العربي وذلك ضماناً لانسياب صادرات دول المنطقة البترولية وحماية لتفاعلها التجاري.

٥ - رفضت السعودية الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، وتمثل ذلك في رفضها الدخول في تحالفات أو محاور سياسية تحت مظلة أي قوة أجنبية، كما رفضت مبدأ إعطاء قواعد عسكرية للقوى العظمى في منطقة الخليج(٤).

٦ - حرصت السعودية على تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية العربية المحافظة بمنأ عن أي تدخلات إيرانية أو عراقية من شأنها أن تفسد النسق التعاوني الخليجي، وهذا أدى بدوره إلى بروز مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م كصيغة تعاونية خليجية مثمرة.

ثانياً : الأهداف السعودية في منطقة الخليج بعد قيام مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١م

١ - سعت السعودية إلى تطوير التعاون فيما بينها وبين دول المجلس وتنمية علاقاتها في مختلف المجالات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية الأمنية، الدفاعية ... الخ، وذلك من خلال تعميق وتوثيق الروابط والصلات التي تجمعها مع هذه الدول.

٢ - أكدت السعودية وباستمرار على أن أمن واستقرار منطقة الخليج من مسئولية شعوب ودول المنطقة، مؤكدة على أن العلاقات بين السعودية والدول الخليجية تعتبر مسؤولية وطنية بحته لهذه الدول فقط.

٣ - السعودية ترى أن أمن الخليج يعتمد بشكل مباشر على سلامة الأنظمة السياسة الخليجية العربية، وبالتالي فأنها ترفض وبشكل قاطع التدخل في شؤونها الداخلية كما هو الحال في شؤون دول المجلس، وتأكد على محاربة محاولات التخريب الداخلية والخارجية في المنطقة.(٥)

٤ - تدعم السعودية وبقوة حق دول الخليج في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة وتكفلها مبادئ القانون الدولي وذلك في مواجهة أية تحديات خارجية كانت أم داخلية.

٥ - ترفض السعودية وبشكل مطلق أي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كانت مصادره أو مبرراته رغبة منها في إبعاد المنطقة ودولها عن أي صراعات دولية أو إقليمية من شأنها أن تؤدي إلى إعطاء قواعد عسكرية أجنبية في دول المجلس.

٦ - السعودية تؤمن بأن هناك رابط عضوي بين ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج وبين النجاحات التي يمكن ان تتحقق على مستوى

السلام في الشرق الأوسط، مما دعاها إلى العمل بقوة وعلى مختلف المستويات والأصعدة لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يقوم على أساس تأمين الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني.

٧ - السعودية تؤمن بأن القواسم المشتركة التي تجمع بينها وبين دول مجلس التعاون تمثل عامل في غاية الأهمية يمكن بفضله الوصول إلى صيغة تكامليه تحقق كل رغبات وطموح دول المجلس على المستوى الرسمي والشعبي.

٨ - دعت السعودية إلى حل المشاكل التي تنشأ بين الدول في منطقة الخليج (بما فيها القوتين الإقليميتين إيران والعراق) بالطرق السلمية، ونبذ العنف وعدم استخدام القوة. لقد قامت السعودية تبعاً لذلك منذ بداية نشوب الحرب العراقية – الإيرانية بالعمل على إيقافها وإيجاد تسوية دبلوماسية لهذا النزاع وذلك تفادياً لخطر انتشارها إلى بقية الدول وتجنيب المنطقة ويلات هذه الحرب المدمرة.(٦)

٩ - أظهرت السعودية حرص كبير على ضرورة إيجاد تنسيق عسكري قوي فيما بين دول المجلس بغية الوصول إلى بناء قوة خليجية ذاتية يمكن الاعتماد عليها بعد الله سبحانه وتعالى في تحقيق وحماية أمن المنطقة والحفاظ على استقرارها الداخلي والخارجي.

١٠ - شجبت السعودية وأدانت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها بعض دول المجلس والتي استهدفت زعزعة أمنها واستقرارها، وأكدت على وقوفها وتضامنها مع هذه الدول واعتبرت هذا التهديد تهديداً مباشراً لأمن السعودية معتبرة أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ.

١١ - أكدت السعودية في علاقاتها مع دول المجلس على مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية، وناشدت بقية الدول الخليجية والإقليمية

مراعاتها في تعاملها مع بعضها البعض، علاوة على تأكيدها على مبدأ الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

١٢ - نادت السعودية باعتماد الحوار كوسيلة فعالة لفض المنازعات بين الدول تمشياً مع مبادئ التعايش السلمي التي أقرتها مبادئ الأخلاق العامة والمواثيق الدولية المختلفة.(٧)

أهم ملامح السياسة السعودية تجاه الغزو العراقي لدولة الكويت ١٩٩٠/١٩٩١م:

١ - أدانت الاعتداء العراقي على دولة الكويت ورفضت كل ما يترتب على ذلك الاعتداء من إجراءات تتنافى مع جميع الأعراف الدولية والتعاليم الإسلامية والقيم الإنسانية والأخلاق العربية.

٢ - أكدت على المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية الغازية من جميع الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط، وعودة السلطة الشرعية المتمثلة في حكومة الكويت بقيادة الشيخ جابر الاحمد الصباح إلى سدة الحكم وبالتالي عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠م.

٣ - الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربية غير العادية المنعقدة في القاهرة بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٩٠م ، والذي جاء تأكيداً لقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ٣٠ أغسطس ١٩٩٠م، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ٤ أغسطس ١٩٩٠م مع تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي أرقام ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، وما أعقب ذلك من قرارات حول أزمة الخليج بوصف تلك القرارات تعبيراً عن الشرعية الدولية.

٤ – انسحاب جميع الحشود العراقية المرابطة على حدود المملكة العربية السعودية مع ضمان عدم تكرار اعتداء حاكم العراق على أية دولة عربية خليجية أخرى.[٨]

هذه النقاط توضح في الواقع موقف السعودية تجاه الأزمة الكويتية والذي ينسجم بشكل متناغم مع مبادئ السياسة الخارجية السعودية في منطقة الخليج التي تم إيضاحها من قبل . ونظراً لعدالة الموقف السعودي فقد اكتسبت هذه السياسة كثيراً من الدعم والتأييد على مختلف المستويات العربية والإسلامية والدولية. وهذا ما حدا بالقيادة السعودية إلى التأكيد على ان هذه السياسة غير قابلة على الإطلاق للتغيير أو الدخول في مفاوضات مع النظام العراقي على حساب المبادئ السابق ذكرها وبالتالي فأن حل أزمة الكويت لا يمكن تصورها بأي حال من الأحوال خارج نطاق التصور السعودي الذي أكده الملك فهد.

وكنتيجة لتعنت الرئيس العراقي في إنهاء هذه المأساة سلمياً وذلك منذ اليوم الأول لاحتلاله الكويت، ولتيقن القيادة السعودية من موقف صدام وعدم وفائه لعهوده التي قطعها على نفسه، ولوضوح العديد من المؤشرات التي لا تحتمل الشك في أنه يبيت أمر سوء ضد المملكة العربية السعودية، أمام كل هذه المعطيات وجدت السعودية نفسها مضطرة إلى الاستعانة بقوات عربية وإسلامية وأخرى صديقه لمساندة ومؤازرة القوات السعودية في مهمتها للدفاع عن المملكة وعن مقوماتها الحيوية.[٩] وبفضل من الله سبحانه وتعالى تم تحرير الكويت بشكل رسمي في ٢٧ فبراير ١٩٩١م ، وكان للسعودية دور كبير في هذا التحرير من خلال جهودها السخية التي وفرتها خدمة لأهداف سياستها الخارجية حيال الأزمة الكويتية.[١٠]

وبعد تحرير الكويت بدأت السياسة السعودية في الخليج العربي تتمحور حول عدد من الأهداف أبرزها ما يلي:

١ - التأكيد على ضرورة أن يقوم العراق بتنفيذ جميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن بما فيها نزع أسلحته للدمار الشامل.

٢ - رفض السعودية لإستخدام أراضيها من قبل الولايات المتحدة لتوجيه أية ضربة عسكرية ضد العراق والتأكيد على ضرورة حل المشاكل والخلافات التي تنشأ بين العراق والأمم المتحدة (والتي تمثلها الولايات المتحدة) بالطرق السلمية بما فيها المباحثات والمفاوضات دون اللجوء إلى استخدام القوة. فقد أكد سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع على "أن السعودية لن تسمح باستخدام أراضيها وقواعدها العسكرية لتوجيه ضربه عسكرية إلى العراق"، ونوه إلى أن السعودية مع الحل السلمي متى ما أمكن التوصل إليه لإنهاء الأزمات بين العراق والأمم المتحدة ، مشدداً في نفس الوقت على أن السعودية تؤيد كافة قرارات مجلس الأمن وضرورة التزام العراق بتنفيذها.(١١)

٣ - التأكيد على سلامة الشعب العراقي وعدم المساس بسيادة العراق على جميع أراضيه، ورفض فكرة تقسيم العراق على الإطلاق.

٤ - العمل على مد جسور التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومحاولة تضييق شقة الخلاف بين الدولتين والعمل لتحقيق كل ما من شأنه أن يعود بالخير على منطقة الخليج بشكل عام وإرساء علاقات طيبة على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية من أجل بناء الثقة المتبادلة وتأسيس العلاقات على قواعد ثابتة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق فقد حث سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز القيادة الإيرانية أن تتفاعل مع الرغبة الخليجية في إقامة علاقات وثيقة معها، معبراً عن أمله أن تقابل طهران هذه الروح

الإيجابية بمثلها وان تعمل على إنهاء الخلافات العالقة بروح المودة والحوار البناء لحل موضوع الجزر الإماراتية الثلاث بالوسائل السلمية.(١٢)

٥ - الدعوة إلى بناء قوة خليجية عربية ذات فعالية ردعية تجاه مصادر التهديد الخارجي، وذلك عن طريق تكوين هيئة أركان حرب موحدة لتلك القوة على أن تتحول هذه القوة وبشكل تدريجي إلى جيش خليجي موحد، مع إنشاء شبكة للإنذار المبكرة في إطار هذه القوة.

٦ - اتبعت السعودية منهجاً سلمياً لتسوية المشكلات الحدودية في الخليج العربي يدور هذا المنهج حول بعدين رئيسيين، الأول هو تسوية الخلافات الحدودية عن طريق التفاوض، والاتصالات الثنائية البعيدة عن الإثارة الإعلامية، والثاني يقوم على التأكيد على ضرورة الاعتراف بالحدود الراهنة وعدم تعديلها إلا وفقاً للاتفاقات القائمة التي يجب احترامها.(١٣)

٧ - إذا كانت الظروف الدولية الراهنة في ظل ما يسمى "بالنظام العالمي الجديد" تحفز الدول والكيانات السياسية و الاقتصادية الدخول في تشكيلات وتجمعات وحدوية وذلك بغية تحقيق أهدافها المختلفة وحماية لأمنها واستقرارها ، فان السعودية ترى من باب أولى أن تؤلف دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تجمع اقتصادي على نحو فريد من شأنه ان يدعم مكانتها في الدوائر الاقتصادية العالمية وان يفرض لصوتها الاحترام والمهابه في علاقاتها مع كل القوى العالمية. وهذا ما أشار إليه بقوة سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز في كلمته أمام قمة أبوظبي في ديسمبر ١٩٩٨م، حيث أكد ان التدهور السريع في أسعار البترول أدى إلى انخفاض حاد في المداخيل وأثر تأثيرا ملموسا على إيرادات الدول الخليجية، وبالتالي

فقد دعا دول مجلس التعاون إلى عدم الوقوف مكتوفة الأيدي وان تعمل داخل منظمة الأوبك وخارجها لإعادة التوازن إلى السوق العالمي. كما طالب بضرورة إيجاد سياسة مشتركة للتعامل مع المنظورات الاقتصادية العالمية القادمة، بحيث تتعامل مع مؤشرات العولمة وسقوط العوائق التجارية والاقتصادية. كما أهاب بالقمة الخليجية أن تتخذ موقفاً موحداً وحازماً في جولة المفاوضات القادمة المتعددة الأطراف الخاصة بمنظمة التجارة الدولية التي ستعقد عام ٢٠٠٠ م وذلك لحماية الحقوق الخليجية على نحو عادل.[١٤]

ثانياً : المستوى الإسلامي

لقد ظل النهج الاستراتيجي السعودي الذي تتمحور حوله كل سياسات الدولة الداخلية والخارجية انعكاساً واضحاً للرؤية الإسلامية على التوجهات والاطروحات السياسية والدبلوماسية من خلال إبراز الإسلام كأهم عامل مؤثر في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية. هذا النهج مثل في الواقع علاقة تلازم وثيقة امتدت أسسها في أعماق التجربة السياسية السعودية، والتي أصبحت حقيقة واضحة وملموسة لواقع ممارسة القيادة السعودية لاختصاصاتها ونشاطاتها الدولية.

إن الملاحظ المنصف لمبادئ السياسة الخارجية السعودية لا بد أن يدرك التعاضد القوي والمباشر بين مفهوم التضامن الإسلامي وبين الجهود السعودية الحثيثة في هذا المجال. لقد أضافت السعودية إلى مجمل أهدافها في تعاملها مع أعضاء الجماعة الدولية، خاصة الإسلامية، هدفاً غاية في التفرد والتميز حيث ركزت على التضامن الإسلامي بكل أبعاده الأخلاقية والسياسية منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى عهد الملك فهد حفظه الله، وذلك كقاسم مشترك بين سياستها وسياسات بقية الدول الإسلامية. لقد قالها الملك عبد العزيز - رحمه الله - صراحة "إن الذي يجمع شملنا ويوحد

بيننا هو أمر صغير في حد ذاته ولكنه كبير وعظيم، وهو الاتفاق حول كلمة التوحيد والعمل بما أمر به الله ورسوله. إن أحب الأمور إلينا أن يجمع الله كلمة المسلمين فيؤلف بين قلوبهم ...، كما أننا لا نرمي من وراء ذلك إلى التحكم بالناس، وإنما غايتنا أنه إذا لم يكن لنا من وراء هذا التضامن خير فلا يكون لنا من ورائه شر على الأقل".[١٥]

الواقع أن القيادة السياسية السعودية قد أكدت على هذا المفصل الحيوي في سياستها الخارجية في كل المناسبات الوطنية والدولية، وليس ابلغ من ذلك تأكيد الملك فهد على " أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية يهمها ما يهم العرب والمسلمين وتحرص على تضامنهم وجمع كلمتهم وتسهم بكل طاقاتها فيما يعود عليهم بالخير. وقد أثبتت الأحداث والوقائع صدق مواقفها ووفاءها بالتزاماتها تجاه أمتها العربية والإسلامية ...".[١٦] كما شدد الملك فهد بأن السعودية سوف تظل وفيه لمبادئ الشريعة الإسلامية في كل توجهاتها السياسية، وواضح أن ثبات السعودية المستمر على منهج الإسلام يعتمد في طياته على حقائق ثلاث وهي:

١ – إن أساس المنهج الإسلامي ثابت لا يخضع للتغيير والتبديل مصداقاً لقول الله تعالى {إن نحن نزلنا الذكر وإن له لحافظون}.

٢ – التأكيد على وجوب الثبات على النهج الإسلامي امتثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى {ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لايعلمون}.

٣ – رغبة حكام الدولة السعودية بالوفاء لإسلامهم في شتى الظروف والأحوال.[١٧]

لقد تأكد دور المملكة العربية السعودية في مجال التضامن الإسلامي منذ نشأتها فأصبحت بفضل الله ثم بفضل سياسات قيادتها ذات الرؤية

الاستراتيجية النافذة وبعيدة المدى واحدة من الدول الرائدة داخل المنظومة السياسية للعالم الإسلامي. لقد عزز هذا التوجه في الطرح السعودي اكتشاف النفط في أراضيها ليضيف قوة اقتصادية كبيرة سرعان ما تم استثمارها في دعم القوة الروحية الإسلامية لتوجهات السعودية الاستراتيجية ودعم دورها القيادي في محيطها العربي والإقليمي والإسلامي خاصة في بناء التضامن الإسلامي. لقد برز هذا الدور في إقامة السعودية لمنظومة من المؤسسات الإسلامية بهدف تجسيد التضامن الإسلامي عملياً في مواجهة بعض التيارات العلمانية التوجه (الشيوعية على سبيل المثال)، فقامت السعودية تبعاً لذلك بالدعوة إلى عقد أول مؤتمر في تاريخ الإسلام الحديث ١٩٢٦م، تأسيس رابطة العالم الإسلامي ١٩٦٢م، وبعدها كان إسهامها الواضح في تأسيس ورعاية منظمة المؤتمر الإسلامي ١٩٦٩م.[١٨]

الواقع أن السعودية تضطلع بدور فعال في تحقيق مفهوم التضامن الإسلامي، حيث ينبع ذلك من التصور التكاملي لمعنى هذا التضامن الذي يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، وتسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانات المحدودة.[١٩] وعلاوة على ذلك فقد عملت السعودية على تصفية الأجواء بين الدول الإسلامية والتقريب فيما بينها بالحسنى، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم ، وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت من خلال المساهمة السخية في بناء المساجد والمراكز الحضارية الإسلامية. كل هذه المفاهيم مجتمعة تجسدت بشكل صريح في سياسات المملكة من خلال محاولتها الجادة في دعم مسيرة التضامن الإسلامي وتعزيز التعاون، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية دون من أو أذى أو تكبر أو تعالي، وهذا ما أكد عليه خادم الحرمين

الشريفين الملك فهد حيث قال: " من واجبنا كدولة شرفها الله بخدمة الحرمين الشريفين الوقوف إلى جانب إخواننا المسلمين ومد يد العون لهم بالقدر الذي يمكنهم من توفير أسباب الأمن والاستقرار والرخاء دون أن نتدخل في شؤونهم أو نربط مساعداتنا لهم بأية شروط".(٢٠)

ختاماً، وفي ظل المعطيات السابق ذكرها ظهر جلياً أن السياسة السعودية توجب عليها أن تكون من الحيوية بمكان بحيث تأخذ في حسبانها الاهتمام الذي يجب أن تلقاه مجمل الأحداث في العالم الإسلامي في ذهنية صانع القرار السعودي. وهذا ما حدث بالفعل فقد أدرك المسئولون السعوديون المناط بهم رسم السياسة السعودية إزاء القضايا الإسلامية ضرورة امتلاك معرفة مفصلة بالتطورات التي وقعت في الماضي من خلال التركيز على أحداث الساعة، وبالتالي فقد جاء التفاعل السعودي الإيجابي منبثقاً من حقيقتين مهمتين أولاهما الثقل السياسي والديني الكبيرين الذي تحفل به السياسة السعودية في نظر الدول الإسلامية وشعوبها، وثانيهما النظر إلى التطورات الجارية في العالم الإسلامي في ظل سياق ارتباطها بتطورات المستقبل على المدى البعيد. ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أن السياسة السعودية في المستوى الإسلامي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - التعامل مع المعطيات الواقعة في محاولة لتحقيق درجة معقولة من التضامن الإسلامي.
٢ - فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية تهدف إلى دعم قدراتها على مختلف المستويات.
٣ - التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري اللذين يحاولان تهديد العالم الإسلامي بأشكال وأساليب مختلفة.
٤ - العمل على تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم أدائها لتحقيق المزيد من الفاعلية مع المشكلات التي يتعرض لها العالم الإسلامي.(٢١)

بالقدر الذي يمكنهم من توفير أسباب الأمن والاستقرار والرخاء دون أن نتدخل في شؤونهم أو نربط مساعداتنا لهم بأية شروط".[٢٠]

ختاماً، وفي ظل المعطيات السابق ذكرها ظهر جلياً أن السياسة السعودية توجب عليها أن تكون من الحيوية بمكان بحيث تأخذ في حسبانها الاهتمام الذي يجب أن تلقاه مجمل الأحداث في العالم الإسلامي في ذهنية صانع القرار رسم السياسة السعودية إزاء القضايا الإسلامية ضرورة امتلاك معرفة مفصلة بالتطورات التي وقعت في الماضي من خلال التركيز على أحداث الساعة، وبالتالي فقد جاء التفاعل السعودي الإيجابي منبثقاً من حقيقتين مهمتين أولاهما الثقل السياسي والديني الكبيرين الذي تحفل به السياسة السعودية في نظر الدول الإسلامية وشعوبها، وثانيهما النظر إلى التطورات الجارية في العالم الإسلامي في ظل سياق ارتباطها بتطورات المستقبل على المدى البعيد. ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أن السياسة السعودية في المستوى الإسلامي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - التعامل مع المعطيات الواقعة في محاولة لتحقيق درجة معقولة من التضامن الإسلامي.
٢ - فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية تهدف إلى دعم قدراتها على مختلف المستويات.
٣ - التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري اللذين يحاولان تهديد العالم الإسلامي بأشكال وأساليب مختلفة.
٤ - العمل على تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم أدائها لتحقيق المزيد من الفاعلية مع المشكلات التي يتعرض لها العالم الإسلامي.[٢١]

٥ - الاستفادة من أجواء الانفراج والتقارب الدولي الراهن في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب للدول الإسلامية من خلال تفعيل دورها في المجتمع الدولي.

٦ - العمل على نشر مبادئ الشريعة الإسلامية بالطرق المشروعة من خلال بناء المساجد، وإنشاء المراكز الثقافية والاجتماعية الإسلامية، دعم الجمعيات والمؤسسات الإسلامية العاملة في مجال الدعوة لدين الله سبحانه وتعالى، ورعاية ودعم الإقليات الإسلامية، وتنفيذ العديد من المشروعات التنموية الكبيرة في بعض الأقطار الإسلامية.

ثالثاً: المستوى الدولي

لقد حرصت السعودية في سياستها في المجال الدولي على التأكيد في إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي، والتي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد التعامل الدولي.

ليس هناك من شك إنه من خلال المنطلق السابق قد حاولت السعودية بالفعل أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية آخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسئوليات تفرضها أدبيات السياسة الدولية. ففي الوقت الذي تحرص فيه القيادة السعودية على إيجاد إطار ومناخ تسود فيه العدالة والمساواة اعتماداً على إيمانها وتمسكها بميثاق الأمم المتحدة، فإنها كدولة محبة للسلام تؤكد على أن خرق مرتكزات التعاون الدولي من قبل بعض الدول المغامرة (إسرائيل على سبيل المثال) يمثل انتهاكاً صارخاً للقيم الإنسانية، واستخفافاً بالمبادئ النبيلة التي قام عليها ميثاق المنظمة الأممية لتحقيق الأمن الجماعي العالمي.[٢٢]

لقد أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهور صراع جديد من نوع بارد لا يرقى إلى درجة الصدام المسلح وذلك كنتيجة لبروز قوتين عظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي). هذا الصراع حمل في طياته رغبة كل من القوتين في بسط نفوذها وسيطرتها على مقدرات العالم من خلال تبني سياسة الأحلاف والاستقطاب لدول العالم المختلفة بما فيها دول العالم الثالث. وإدراكاً لهذا الوضع العالمي الخطير فقد حرصت السعودية تبعاً لذلك على بذل قصارى جهدها في الابتعاد عن تلك الصراعات، أو أن تربط مصيرها السياسي والحضاري بأياً من الكلتين، ومن جانب آخر دعت السعودية وبشدة الدول العربية والإسلامية إلى اتباع هذه السياسة والوقوف بصلابة في مواجهة المخاطر التي تمثلها الدول العظمى مهما كانت درجة علاقاتها مع أي قطر في الوطن العربي والإسلامي.(٢٣) وتأسيساً على هذه الرؤية السعودية لمنطق التفاعل الدولي فان المراقب لآلية انسياب التفاعل السعودي في المحيط الدولي يستطيع ان يلحظ ان مخرجات هذه السياسة في تفاعلها مع الأطراف الفاعلة دولياً، تؤكد على جملة من الحقائق مؤداها الحرص على تبني علاقة تقوم في أبجديتها على الاعتماد المتبادل بما يخدم شبكة المصالح السعودية، كما تؤكد على رفض القيادة السعودية تقديم أي تنازلات من شأنها أن تمس بشكل مباشر أو غير مباشر حيثيات سيادتها واستقلال قرارها السياسي وكل ما يمثل اختراق لشؤونها الداخلية. لقد جاء التأكيد على هذه الأسس من قبل القيادة السعودية في أكثر من مناسبة، ولعله من المناسب أن نورد جزء من كلمة للملك خالد – يرحمه الله – ألقاها في مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في الطائف، حيث أعاد التأكيد على " إن ولاءنا ينبغي أن لا يكون لكتلة شرقية أو غربية، بل لله ولأنبيائه، ومن ثم للمسلمين في الأرض

... إن أمن الأمة الإسلامية لا يمكن أن يتحقق من خلال دخول حلف عسكري، أو من خلال البحث عن الحماية لدى قوى عظمى ..."(٢٤)

وكدولة فاعلة في المجتمع الدولي بحكم انتمائها إلى منظمة الأمم المتحدة وكعضو مؤسس منذ عام ١٩٤٥م، فإن السعودية تؤمن بالسلام العالمي كهدف أساسي من أهداف سياستها الخارجية، وتدعو إلى تكريس شفافية أكثر فيما يتعلق بوضع أسس للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر أن هذا هو السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن في نفس الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي التي تبيح للدولة حفظ مصالحها الوطنية المشروعة في مواجهة أي اعتداء أو التهديد بالقيام به. وفي هذا السياق تؤكد القيادة السعودية على حقها في إيجاد قوة عسكرية قادرة على الدفاع وحماية مكتسباتها المعنوية والمادية. (٢٥)

بالإضافة إلى ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن السعودية تقف موقفاً معارضاً لانتشار كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل وفي العالم كله، وذلك لخطورتها التدميرية، وتعاظم نتائجها الفتاكة التي لا يمكن تفاديها بسهولة، علاوة على أن استعمال هذه الأسلحة بصورة تعسفية يعتبر مخالفة صريحة للنسق الأخلاقي والأدبي الذي تقوم عليه العقيدة الإسلامية التي تحرم إبادة الجنس البشري، وهذه الحقيقة بدورها تمثل منطلق مهم وحساس للسياسة الخارجية السعودية. وتأكيداً على هذا الاتجاه فقد جاءت كلمة سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل أمام الجمعية العامة موضحةً، على نحو لا لبس فيه، موقف السعودية تجاه أسلحة الدمار الشامل. فقد أكد سموه على "إن حكومة خادم

الحرمين الشريفين تولي جل اهتمامها وعنايتها بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط، من خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس الجامعة في دورته (١٠١) والداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من الأسلحة بمختلف أنواعها النووية والكيمائية والبيولوجية. ومن هذا المنطلق، حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على المشاركة الفاعلة في مؤتمر نيويورك الخاص بمستقبل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، خلال انعقاده عام ١٩٩٥م. كما تبنت موقفاً إيجابياً إزاء الجهود التي جرى بذلها من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة لمنع التجارب النووية ... ".[٢٦]

كما طالب سموه بضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية اعتماداً على تفعيل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجعلها ذات صبغة عالمية. كما لفت الأمير سعود أنظار المجتمع الدولي إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما حث سموه الدول الأخرى التي لم تنضم على ضرورة الإسراع إلى الانضمام لهذه المعاهدة وذلك إسهاماً في تحقيق السلم والاستقرار الدوليين.

ختاماً يمكن إجمال أهداف السياسة الخارجية السعودية في المجال الدولي على النحو الآتي:

١ - تحرص المملكة العربية السعودية على أن تتفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالمواثيق والأعراف الدولية التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة.

٢ - أكدت القيادة السعودية أنها قد خصصت بالفعل جزء كبير من إمكانياتها وطاقاتها المادية لخدمة السلم والسلام وأمن واستقرار

جميع دول العالم ورفاهية شعوبها المختلفة دون تمييز أو تفضيل من خلال منهج القروض والتسهيلات والمنح المالية.

٣ - التزمت السعودية بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وشجبت العنف وجميع الوسائل التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، وأكدت على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم على اعتبار أنه يمثل المنطلق الحقيقي لصيانة الأمن والسلم الدوليين.

٤ - تبنت السعودية استراتيجية أمن دفاعية بحته، وشجبت الأساليب الإرهابية ووسائل الإكراه ودعمت جميع المساعي الحميدة لتعزيز قواعد الأمن والسلام في العالم.

٥ - تحرص السعودية على استقرار السوق العالمية للبترول وتسعى لتنمية التجارة الدولية من خلال التعامل على أساس اقتصاديات السوق الحر.

٦ - صبغ السياسة الخارجية السعودية بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث والفيضانات، والمشردين واللاجئين في العديد من الدول، ودعمها للمحتاجين والمتضررين ومناصرتها لقضايا الحق والعدل والسلام في شتى بقاع العالم انطلاقا من قول الله سبحانه وتعالى {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}.(٢٧)

الخاتمة :

لئن كانت السعودية تعد من الدول النامية فإنها دون شك في طليعة هذه الدول التي قطعت أشواطا بعيدة المدى على طريق التطور والرقي، إضافة إلى مركزها الخاص والمتميز كقائمة على خدمة البقاع المقدسة في

مكة المكرمة والمدينة المنورة، وعلى المشاركة في تنمية بعض الدول الإسلامية، وتبنيها لمعظم قضايا المسلمين والعرب، علاوة على أنها عضو مؤسس في كثير من المنظمات والمؤسسات الدولية والتي يشهد تاريخها الكثير من المواقف السعودية المؤيدة لمبادئ الحق والعدل، والمدافعة عن قضايا الشعوب الضعيفة والمساهمة في كل ما يخدم المجتمع الدولي دون انتقائية فيما يتعلق باللون والدين. والمملكة إذ تفعل هذا كله فإنه يأتي منسجما مع ثوابت مبادئها الدينية والأخلاقية دون تكالب على تحقيق مصلحة أو استهدافا لمكسب، ذلك إنه من نعم الله عليها أن أغناها عن طلب العون من الآخرين، ويسر لها أن تبذل العون للآخرين، وهذا جعل السعودية تظفر في جميع الميادين والمحافل الدولية باحترام وتقدير الجماعة الدولية، شقيقة وصديقة، ولقد تعاملت مع الجميع وفق مبادئها بالاحترام المتبادل وبالنظرة الحكيمة إلى الأمور واتخاذ مواقف إنسانية رزينة لا أثر فيها للمزايدات المصطنعة أو المواقف الراديكالية المتشنجة. (٢٨)

وباستقراء نمط تفاعل السياسة الخارجية السعودية من منظور تحولات السياسة الدولية في المجتمع الدولي الراهن، يمكن استخلاص جملة من المبادئ والأهداف حرصت السعودية على أن تصبغ سياستها الخارجية بها وهي:

١ - عدم التدخل في الشئون الداخلية لآية دولة، ورفض أية محاولة للتدخل في شئونها الداخلية.

٢ - رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتدى عليه، وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.

٣ - الاحترام المتبادل في العلاقات والممارسات بين المملكة العربية السعودية والدول الأخرى والتعامل بتكافؤ تام معها على أساس احترام مبدأ السيادة.

٤ - العمل من أجل السلام والعدل الدوليين، ورفض أية تصرفات أو ممارسات تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان.

٥ - الاهتمام بكل قضية إسلامية وعربية، ومشاركة المملكة لأهلها مشاركة كاملة إلى أن يبلغ الحق مستقرة وتحل تلك القضايا.

٦ - دعم كفاح الشعوب الإسلامية في سبيل الحرية والاستقلال.

٧ - مد يد العون المادي والسياسي إلى الأقطار الإسلامية والعربية في توجهاتها التنموية، التي تعتبر من أهم التحديات التي يواجهها المسلمون والعرب.

٨ - المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تطوير وتحديث الدول في طور النمو، والمشاركة في النفقات المترتبة على هذه الجهود.

٩ - تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق البترول، نظراً للثقل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحبة أكبر احتياطي بترولي في العالم.[٢٩]

علاوة على ما سبق ذكره من أهداف ومبادئ للسياسة الخارجية السعودية، فإنه من المفيد في ختام هذه الورقة التذكير بالزيارة الميمونة التي قام بها ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبد العزيز في شهر أكتوبر ١٩٩٨م لعدد من الدول العالمية (المملكة المتحدة، الجمهورية الفرنسية، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية الصين الشعبية، اليابان، كوريا الجنوبية، جمهورية الباكستان الإسلامية) والتي حملت في طياتها أبرز مستجدات أهداف السياسة الخارجية السعودية التي يمكن إبرازها فيما يلي:

١ - عرض القضايا العربية والإسلامية وطرح وجهات نظر العرب والمسلمين حيال تطورات الأحداث والقضايا الملحة.

٢ - مناقشة عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال التأكيد على المبادئ والأسس التي استندت عليها هذه العملية خصوصاً مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتمسك بالالتزامات المعقودة والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، والتأكيد بشكل قوي على أن القدس تمثل جوهر القضية بالنسبة للعرب والمسلمين وهذا ظهر في إصرار سموه على إدراجها في جميع البيانات المشتركة التي صدرت في ختام كل زيارة.

٣ - التأكيد على مناقشة العلاقات السعودية الثنائية مع هذه الدول، والمبنية على تقاليد راسخة من الحوار والتعاون والتشاور، وذلك من خلال تقوية برنامج الشراكة على المستوى الرسمي ومستوى القطاع الخاص أيضاً.

٤ - إدانة ورفض الإرهاب العالمي بكافة اشكاله، والتأكيد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية التي تستتر بشعارات إسلامية.

٥ - محاولة إعادة تقييم وضع الاقتصاد العالمي ومستجداته، والبحث عن آليات تعاونية جديدة تحفظ المصالح الاقتصادية لكل الدول بشكل متوازن خصوصاً فيما يتعلق بأوضاع السوق العالمية للنفط.

٦ - التأكيد على الدور الريادي الذي تضطلع به المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد على صعيد نصرة القضايا العربية والإسلامية.

٧ - عرض المواقف الثابتة للمملكة تجاه العديد من القضايا والتطورات الإقليمية والدولية خصوصاً الأوضاع في منطقة الخليج العربي وأفغانستان وكوسوفو.

٨ - التأكيد على الإطار العقائدي الذي تنهجه المملكة والذي يعزى إليه كل النجاحات السعودية سواء على الصعيد القيادي أو الشعبي. (٣٠)

الهوامش

(١) القابسي، محي الدين، **المصحف والسيف**، الطبعة الثالثة، الرياض: دار الناصر للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م، ص ص ٧١-٧٢.

(٢) القباع، عبدالله سعود، **السياسة الخارجية السعودية**، الطبعة الأولى، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٨٦م، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٣) هاشم، عبده هاشم، **الدور السعودي في الخليج العربي: سجل وثائقي تحليلي عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي**، الطبعة الأولى، الإسراء للخدمات الإعلامية، ١٩٩٣م، ص ٥١.

(٤) Al-Ali, Khalid Ibrahim, **The Domestic and Regional Determinants of Saudi Foreign Policy in the Gulf Region, 1971-1991, with Emphasis on the Kuwaiti Crisis from Occupation to Liberation, Ph.D. thesis submitted to the University of Exeter,** 1997, p 138.

(٥) **Ibid**, p. 139.

(٦) في هذا السياق أكدت السعودية على تمسكها بقراري مجلس الأمن رقم ٥٤٠ لعام ١٩٨٣م، ورقم ٥٢٥ لعام ١٩٨٤م الداعيين إلى حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في الخليج العربي، وإلى حرية مرور السفن التجارية من وإلى موانئ دول مجلس التعاون الخليجي. كما أكدت على تمسكها بقرارات مجلس الأمن ٥٨٢ ، ٥٨٨ لعام ١٩٨٦، وقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧م، التي دعت إلى وقف فوري لاطلاق النار وسحب القوات إلى الحدود الدولية والسعي للتوصل إلى حل النزاع بين البلدين بالطرق السلمية.

(٧) انظر حديث الملك فهد بن عبد العزيز عن مرتكزات السياسة الخارجية السعودية، ***جريدة الرياض***، ١٩٩٧/٩/٢م. طالع أيضا تصريحات القيادة السعودية في الصحف الرسمية ووسائل الاعلام المختلفة قبل وأثناء انعقاد الاجتماعات الخليجية على مستوى القمة والمستوى الوزاري ابتداء من مايو ١٩٨١م. أيضا Al-Ali, **op.cit**, chapters 6,7,8,

(٨) صوفي، وهيب عبد الفتاح، صوفي، عدنان عبد الفتاح، **المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج، نموذج لدراسة ادارة الأزمة الدولية**، الطبعة الأولى، لندن: دار الساقي، ١٩٩٣م، ص ص ٢٠٥-٢٠٦؛ Al-Ali, **op.cit,** p.211.

(٩) انظر نص لقاء الملك فهد يوم ٨ نوفمبر ١٩٩٠م برؤساء تحرير الصحف السعودية، في الوثيقة رقم ١٠٥، مطر، فؤاد، **موسوعة حرب الخليج: اليوميات، الوثائق، الحقائق**، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لندن: مركز فؤاد مطر للإعلام والتوثيق والاستشارات والدراسات، ١٩٩٤م، ص ص ٢٣٣-

.٢٣٤

(١٠) لمعلومات أكثر عن دور المملكة العسكري في تحرير الكويت، انظر البلاع، عبدالعزيز صالح، المرشد، عبدالرحمن بن عبدالله، "دور المملكة العربية السعودية في تحرير الكويت"، ورقة قدمت في الندورة العلمية الرابعة المعنونة بـ "دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك"، المعقودة في الفترة مابين ١٥-١٧ نوفمبر ١٩٩٣م، الكويت.

(١١) ***جريدة الشرق الأوسط***، ١٩٩٨/١١/١٥م.

(١٢) ***مجلة اليمامة***، ١٩٩٨/١٢/١٢م.

(١٣) سليم، محمد السيد، **"الرؤية السعودية لأمن الخليج"**، في عبد المنعم المشاط، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤م، ص ٦٦،٦٣.

(١٤) ***مجلة اليمامة***، ١٩٩٨/١٢/١٢م.

(١٥) الصويغ، عبدالعزيز حسين، **الاسلام في السياسة الخارجية السعودية**، الطبعة الأولى، الرياض: أوراق للنشر والأبحاث والإعلام، ١٩٩٢م، ص ١٧.

(١٦) انظر نص كلمة الملك فهد بمناسبة صدور الأنظمة الجديدة، في الملحق الخاص الذي أصدرته ***المجلة العربية***، ١٩٩٣م عن أنظمة الحكم، مجلس الوزراء، المناطق ونظام مجلس الشورى لائحته الداخلية وتشكيل المجلس، ص ٩.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) السويغ، **الاسلام في السياسة الخارجية السعودية**، ص ١٠. وكان الملك عبدالعزيز قد دعا إلى عقد أول مؤتمر إسلامي على أثر ما أصاب العالم الإسلامي من ألم واضطراب، عندما ألغى الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك الخلافة الإسلامية في تركيا، ١٩٢٤م. وبالفعل انعقد المؤتمر في مكة سنة ١٩٢٦ بحضور العديد من الوفود الإسلامية وعرف هذا المؤتمر بأنه أول مؤتمر إسلامي، انظر **المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي**، الطبعة الأولى، الرياض: وزارة الإعلام ، الشؤون الإعلامية، ص ١١٧.

(١٩) الصويغ، المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٢٠) الداود، عبد المحسن بن سعد، **المملكة العربية السعودية وهموم الأقليات المسلمة في العالم**، الطبعة الأولى، الرياض: الهيئة العربية للكتاب، ١٩٩٢م، ص ٩.

(٢١) العمري، بكر عمر، هاشم، وحيد حمزة، **السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، جدة: مكتبة مصباح، ١٩٩٠م، ص ١٨٣.

(٢٢) القبـاع، **السياسـة الخارجيـة السـعودية**، ص ١١٣.

(٢٣) مدنـي، نـزار عبيـد، "**المرتكـزات الأساسـية لسياسـة المملكـة العربيـة السـعودية الخارجية**"، ***مجلـة الدبلوماسـي***، العـدد الأول، ١٩٨١م، ص ٧١.

(٢٤) الأعظمـي، وليـد حمـدي، **العلاقات السعودية الأميريكيـة وأمـن الخليـج فـي وثـائق غير منشورة (١٩٦٥-١٩٩١م)**، الطبعـة الأولـى، لنـدن: دار الحكمـة، ١٩٩٢م، ص ٢٠٩.

(٢٥) مدني، "**المرتكزات الأساسية لسياسة المملكـة العربيـة السـعودية الخارجيـة**"، ص ٦٩.

(٢٦) الكلمة التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير سـعود الفيصـل وزيـر خارجيـة المملكـة العربية السعودية أمام الجمعية العامـة للأمـم المتحـدة فـي دورتـها الثانيـة والخمسـين الموافق ٧ أكتوبر ١٩٩٧م، الوفد الدائم للمملكة العربيـة السـعودية لـدى الأمـم المتحـدة، نيويـورك، ١٩٩٧م.

(٢٧) القبـاع، عبـدالله سـعود، **الاستراتيجية الدوليـة وقضايـا الأمـن الوطنـي فـي المملكـة العربية السعودية**، الطبعـة الأولـى، الريـاض: مطـابع الفـرزدق التجاريـة، ١٩٨٩، ص ص ٣٨٤-٣٨٥. انظـر أيضـا العمـري، هاشـم، **السياسـة الخارجيـة السـعودية بيـن النظريـة والتطبيـق**، ص ص ١٩٦-١٩٧.

(٢٨) **المملكة العربيـة السعودية فـي المحيط الدولي**، مرجـع سـابق، ص ص ٦-٧.

(٢٩) المرجع السابق، ص ١٨٢. لمعلومـات أكـثر عـن أهـداف ومبـادئ السياسـة الخارجيـة السعودية أنظـر الصقـر، عبـد العزيـز علـى سـعد، **مرتكزات ومستجدات السياسة الخارجية السعودية**، بحث تخـرج غـير منشـور لاكمـال متطلبـات دراسـة الدبلـوم، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٣م؛ انظـر أيضـا دميـاطي، عمـرو عبـدالله، **السياسـة الخارجيـة للمملكـة العربيـة السـعودية: دراسـة لبعـض الإنجـازات فـي النطاقين الخليجي والعربي**، بحـث تخـرج غـير منشـور لاكمـال متطلبـات دراسـة الدبلوم، الريـاض: معـهد الدراسـات الدبلوماسـية، ١٩٩٣م؛ الزهرانـي، احمـد خضـير سـعيد، **السياسـة السـعودية فـي الدائـرة العربيـة فـي الفـترة مـن ١٩٧٩-١٩٩٠م**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة لقسم العلـوم السياسـية، كليـة التجـارة، جامعـة الإسـكندرية، ١٩٩١م.

(٣٠) انظر التقرير المفصل عن جولة سمو الأمير عبد الله بـن عبـد العزيـز والـذي أصدرتـه وكالة الأنباء السعودية، فـي ***جريـدة الريـاض***، ١٩٩٨/١٠/٢٩م.

عوامل بناء شخصية الملك عبدالعزيز
وأثرها على توجهاته السياسية

الدكتور/ **مصطفى أسعد عالم**

أستاذ الاتصال المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مدخل :

منذ حوالي أوائل القرن الثاني عشر الهجري كان آل سعود يحكمون منطقة الدرعية في نجد وسط شبه الجزيرة العربية. وعند ظهور الشيخ محمد بن عبدالوهاب، صاحب فكرة التصحيح الديني المعروفة التي صححت كثيراً من المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي، عندما كانت البدع والخرافات والجهل تستشري في المنطقة، سانده الإمام محمد بن سعود الذي كان في ذلك الوقت حاكماً للدرعية، في الوقت الذي لاقت فيه دعوة الشيخ الإسلامية هذه رفضاً وخذلاناً من باقي أمراء وحكام شبه الجزيرة العربية التي كانت مقسمة إلى إمارات صغيرة متناحرة. وبعد ذلك توالت السنين وكان أمراء آل سعود مستمرين في جهادهم في سبيل تصحيح المفاهيم وإعلاء كلمة الله. وقد حقق جهادها هذا انتصارات جيدة وامتد حكمهم إلى معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية وبعض المناطق المجاورة. وبهذه الفتوحات أمنوا نوعاً من الاستقرار. إلا أن هذا الوضع لم يكن دائماً ولم يتمكنوا من بناء دولة منظمة نظراً للظروف البيئية والاقتصادية الصعبة التي كانت شبه الجزيرة العربية عليها. وتوالت الأحداث وانحصر حكم آل سعود في الرياض حين كان الإمام عبدالرحمن الفيصل أميراً لها. ثم بعد ذلك استولى محمد بن الرشيد أمير حائل على الرياض وضمها لحكمه، ورحل الإمام عبدالرحمن الفيصل آل سعود والد الملك عبدالعزيز واستقر في الكويت سنة ١٨٩١م مع عائلته.

كان الإمام عبدالرحمن الفيصل قبل هذا الحدث ينتظر مولوداً يعول عليه استعادة حكم الآباء والأجداد. وولد عبدالعزيز عام ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م، وفق أكثر التواريخ رجاحة، واستبشر الإمام خيراً في ولده هذا وبدأ يهتم به، وحرص على تنشئته التنشئة الصالحة حتى يكون مؤهلاً للقيام بالدور الذي يأمله ويرتجيه منه.

ومنذ وقت مبكر حين كان عبدالعزيز في السادسة من عمره عهد به والده إلى بعض مشايخ نجد لحفظ ودراسة القرآن، وتعلم اللغة العربية، ودراسة التاريخ

الإسلامي، وأصول الفقه والتوحيد – وكان والده يشعره بالمسؤولية ويشركه في اتخاذ بعض القرارات. بل ويستشيره في بعض الأحيان ويصحبه إلى مجالس كبار القوم. وعلمه فنون الحرب والفروسية.

كان لهذه الظروف الخاصة بتنشئته دور كبير في صقل شخصيته المتميزة والتي أهلته ليكون القائد الذي عمل على تصحيح أوضاع وطنه ومحاولة توحيده حتى تم له ذلك بإذن الله وأسس دولة عصرية أصبح لها شأن كبير في المنطقة بأسرها عربياً وإسلامياً ودولياً.

ومن ثم فإن شخصية الملك عبدالعزيز رحمه الله، تتضح سماتها ومواقفها على مر الزمان باعتباره مؤسس المملكة العربية السعودية، وباعتباره من أحفاد آل سعود الأوائل الذين كان لهم دور لا يخفى على أحد في تاريخ شبه الجزيرة العربية وكانت لهم سياسة ثابتة تتمثل في التمسك بالإسلام ديناً حنيفاً وسنة سيد الأنبياء والمرسلين، محمد صلى الله عليه وسلم، منهجاً وسلوكاً والحكم بمبادئ الشريعة الإسلامية العظيمة. ومما لاشك فيه أن دراسة.شخصية الملك عبدالعزيز وعوامل بنائها ومحدداتها، يثري الفهم ويوضح أبعاد توجهاته وقراراته السياسية داخلياً وخارجياً.

ويقوم مفهوم الشخصية على أن الأفراد يتصرفون بطرق متميزة. ويترتب على ذلك وجود فروق في سلوك الأفراد، كما يتضمن مفهوم الشخصية أن سلوك الفرد في وقت معين يرتبط بأسلوب سلوكه في وقت آخر رغم اختلاف المواقف. بمعنى أن السلوك الفردي ثابت نسبياً على مر الزمن، وفق الظروف المتشابهة.

والواقع أن الاتجاهات المختلفة في دراسة الشخصية تختلف في تأكيدها على هذه المفاهيم. وعلى الرغم من اتفاق أكثر الاتجاهات على وجود الفروق الفردية إلا أنها تختلف في التأكيد على أسلوب دراستها. فهناك اتجاهات تؤكد على الأساس العضوي للفروق الفردية، فتبحث في أصولها الوراثية واتجاه يؤكد على اكتساب

الفروق الفردية في سن مبكرة، فيدرس القوانين العامة في التعليم، واتجاه آخر يؤكد على أهمية المجتمع ودور الثقافة العامة في الفروق الفردية، فيقارن بين المجتمعات. وهناك من يؤكد على وجود أسباب الفروق الفردية في مكونات داخل الفرد ذاته، فيبحث في إيجاد وتحديد سمات الشخصية.

وفى هذه المقالة سوف تبحث جوانب تكوين شخصية الملك عبدالعزيز، يرحمه الله، في ضوء عوامل تكوين الشخصية ومؤثراتها. ثم تحلل هذه الجوانب لمعرفة انعكاساتها على توجهات وسلوك الملك عبدالعزيز السياسي. فقد كانت هذه التوجهات هي اللبنات الأولى في بناء وخط السياسة الخارجية السعودية التي ما يزال أبناؤه من بعده يسيرون عليها. وللوصول إلى هذا الهدف سوف نتناول الجوانب التالية :

أولاً : عوامل ومحددات الشخصية من الناحية النظرية.

عوامل بيئية – عوامل تربوية – عوامل ثقافية.

ثانياً : تنشئة الملك عبدالعزيز وتكوين هويته في ضوء عوامل تكوين الشخصية من الناحية النظرية.

ثالثاً : دور العامل الشخصي في التوجه السياسي.

رابعاً : شخصية الملك عبدالعزيز ودورها في توجهاته السياسية :

- فكر الملك عبدالعزيز السياسي.
- اتجاهات الملك عبدالعزيز السياسية داخلياً.
- اتجاهات الملك عبدالعزيز السياسية خارجياً.
- الخاتمة.

أولاً: عوامل ومحددات الشخصية من الناحية النظرية

تعتبر دراسة الشخصية من الدراسات الأساسية في علم النفس. فهي تكشف عن مكنونات الشخصية المختلفة وطرق تفاعلها مع مكوناتها الأساسية والفرعية ومع الوسط الذي تتواجد فيه. لاغرو أن الإنسان هو محور أي عمل، وأن دراسة سلوكه ودوافعه بشكل فردي أو جمعي ينطوي على أهمية بالغة لفهم كثير من الصعوبات المتبادلة. وهذا راجع إلى أن الإنسان في العادة لا يسلك سلوكاً منفرداً أو منعزلاً عن الجماعة التي يعيش فيها. وتلعب القيم والعادات والتقاليد والثقافة التي ينشأ فيها، دوراً هاماً في تحديد هذا السلوك والتعامل مع الآخرين. وبهذا فإن الشخصية الإنسانية مرتبطة بالفرد نفسه وسلوكه واستجاباته المختلفة نحو بيئته ومجتمعه في علاقاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد أسهب الدارسون في شرح مفهوم الشخصية بشكل عام. أما كتعريف محدد، فلم يستطع كل من علماء النفس والاجتماع، تحديد وصياغة تعريف موحد للشخصية يقبله الجميع.

وقد ناقش Allport تعاريف كثيرة للشخصية في كتابه عن الشخصية، وخلص إلى أن الشخصية هي عبارة عن سمات الفرد كما تبدو في عاداته الفكرية، واهتماماته، وأسلوب العمل الذي ينتهجه، وبصورة عامة فلسفته في الحياة. كما أنها تمثل ميوله ودوافعه وقواه النظرية الموروثة وتلك المكتسبة من مجتمعه وبيئته. وبشكل محدد فقد عرف Allport الشخصية على أنها "التنظيم الديناميكي داخل الفرد للنظم السيكولوجية والفيزيائية التي تحدد أسلوبه الخاص في التوافق مع بيئته"(١).

كما عرفتها الشماع في كتابها مدخل إلى علم النفس، على أنها "مجموعة الصفات الثابتة نسبياً، الصفات المكونة من العناصر الجسمية والذهنية والوجدانية والنزوعية ، والتي هي جماع ما ورثه الفرد من أبويه وأسلافه وما حصله في

حياته بعد الميلاد وقبله في الفترة الجينية. من مؤثرات مختلفة بعضها بيئي اكتسبه بتأثير البيئة من حوله وبعضها شخصي حصله بذلك الجهد الشعوري الذي يبذله كل ناضج سوي من أجل بلوغ غايات ونتائج معينة وتكون له هوية معينة تميزه عن غيره"(٢).

ويذكر المليجي(٣) أن أي تعريف لابد وأن يؤكد واحدة من وجهات النظر التالية : -

١- التأثير الخارجي :

ويقصد به الكفاءة الاجتماعية أو الجاذبية الاجتماعية بحيث يكون للفرد تأثير في الجماعة التي يعيش بينها عن طريق عاداته وأفعاله، وفكرة الآخرين عنه واستجابتهم له.

٢ - البناء الداخلي :

وهو التنظيم الديناميكي داخل الفرد. وتاريخ حياته الخاص المكون لنمط شخصيته.

٣ - وجهة النظر الوضعية :

فالوضعية تهتم بالقياس وطرقه في تحديد الشخصية للوصول إلى حقائق ثابتة. والوضعيون يعتبرون الإنسان كائناً متفاعلاً يستجيب لمثيرات البيئة. وما يفعله تحدده قوى خارجية أو داخلية. وهم يرون أن الشخصية داخلية هي مجرد تخمينات غير حقيقية ويعتمدون فقط على ما يقومون به من اختبارات وما يصلون إليه من نتائج.

وفي المقابل يذكر علماء النفس أمثال فرويد وويلز أن الشخصية الإنسانية تتكون من ثلاثة جوانب أساسية هي : -

١ – الهو – وهو الجانب البيولوجي الوراثي المكتسب من الوالدين.

٢ – الأنا – وهو الجانب السيكولوجي.

٣ – الأنا الأعلى – وهو الجانب الاجتماعي الأخلاقي[٤].

هذه الجوانب الثلاثة لا تعمل مستقلة عن بعضها البعض بل تعمل من خلال تبادل دائم لتلبية احتياجات ورغبات الفرد حتى تسير حياته في جانبها النفسي والاجتماعي بشكل متزن وناجح. وهذا ما تمثله الشخصية المتكاملة والمتزنة. أما الشخصية غير المتكاملة فيكون طابع سلوكها عدم التوافق والانحراف. وبهذا، فإن الشخصية تمثل القوى والدوافع التي تكون في تفاعل دائم مع البيئة المحيطة بالفرد، الاجتماعية والثقافية.

محددات الشخصية (عوامل بناء ونمو الشخصية) :

ظهرت نظريات التطور المتعلقة بالإنسان خلال هذا القرن ووصفته بأنه سلسلة مترابطة من الأحداث يمر بها الإنسان خلال مراحل حياته ابتداء من الطفولة وحتى مرحلة النضج الكامل. فينظر إلى عمليات النمو التي تحدث للفرد على أنها ليست مجرد تغيرات كمية وفيزيائية تتمثل في الحجم والطول والوزن فقط، بل هي كذلك سلسلة من عمليات التكيف وتنظيم وإعادة تنظيم العلاقات بالآخرين. وهذا يؤثر في البناء التكويني الفعلي وأنماط السلوك وفي الشخصية بشكل عام.

والإنسان ميزه الله تعالى بقواه العقلية التي تمكنه من التعلم بحيث يواكب مجتمعه الذي يعيش فيه لذلك فإن دراسة الأطر الثقافية والعلاقات الاجتماعية إلى جانب الناحية البيولوجية يتيح لنا فهم السلوك الإنساني بصورة أوضح ، حيث يتسنى لنا معرفة كل العوامل المتداخلة والمؤثرة في شخصية الفرد . وقد وضح Lewin هذا المعنى لتطور الشخصية الإنسانية بالمعادلة التالية: " س = و (ف ب). وهى ترمز إلى السلوك ووظيفة الفرد والبيئة. فالفرد والبيئة هما المتغيران الأكثر أهمية عند دراسة الجانب السيكولوجي لنمو الشخصية[٨].

وعليه فإن العوامل التي تؤثر في نمو الفرد من الناحية السلوكية، هي عوامل ترجع إلى الفرد بتكوينه الوراثي ومراحل نموه من جهة وإلى البيئة التي يتفاعل معها من جهة أخرى سواء اجتماعية أو طبيعية.

والإنسان عادة يوجه نشاطه نحو الحصول على حاجاته البيولوجية الأساسية ثم يندرج في تحقيق حاجاته الثانوية حسب أهميتها له كما يوضحها ماسلو في نظريته الشهيرة، عن حاجات الفرد وترتيبها. ويهدف الإنسان في أغلب الأحيان إلى تحقيق سلامته الشخصية وأن يبتعد عن مواقف الألم. إلا أنه يمر في بعض أوقات حياته بشيء من الألم والحرمان كفترة مؤقتة حتى يتسنى له تحقيق هدفه والرضا بشكل عام.

وغالباً ما يتصرف الإنسان بأسلوب يحقق له قدراً من النجاح والتفوق والقيادة وهذا يتوقف على سلوك الفرد نفسه وقدراته والتي تعكس هويته الشخصية التي تميزه عن الآخرين.

والوراثة تعنى انتقال صفات بيولوجية من الأبوين إلى الأبناء – حيث تتفاعل الجينات وتنتقل الصفات بالتشابه أو الاختلاف بين الآباء وأبنائهم . وفى الواقع فإن الوراثة لا تؤثر على السلوك بطريقة مباشرة، بل عن طريق الصفات التكوينية للفرد. فالتكوين العضوي للفرد وفى مقدمته الجهاز العصبي يعطي إمكان ظهور أنواع السلوك إذا وجد الغرض والدافع . بمعنى أخر، يظهر السلوك من تفاعل الفرد مع بيئته وطبيعة المجال الاجتماعي والسلوكي الذي يعيش فيه.

يرى محمد سعيد فريح أن الشخصية الإنسانية تتحدد ملامحها وتنمو وفق خمس مراحل تمثل نمو وتطور الفرد نفسه، وهي[٥]:-

١ – مرحلة الحضانة :

وهي مرحلة رئيسه في نمو الشخصية وتمتد منذ ميلاد الفرد وحتى بلوغه سنتين من العمر وفى هذه المرحلة يبدأ الطفل في تميز العالم المحيط به بشكل

تدريجي. وكذلك يميز بين الأشخاص والمواقف. ومن خلالها تتكون الذات وفق الأحداث حوله. ونجد أن الأسرة ممثلة في الأبوين تلعب دوراً كبيراً في هذه المرحلة.

٢ – مرحلة الطفولة :

تبدأ هذه المرحلة بعد العام الثاني من العمر وتمتد إلى سن الخامسة. وخلال هذه المرحلة يبدأ الطفل السلوك عن طريق التربية وفق عادات وتقاليد المجتمع. بالإضافة إلى تعلم اللغة ونمو التفكير الفعلي والإدراك.

٣ – مرحلة الحداثة :

تبدأ هذه المرحلة من الخامسة وحتى الحادية عشرة من العمر. وفيها يكون الفرد أصدقاءه وعلاقاته بالآخرين حيث يتعلم المزيد من أنماط السلوك والثقافة التي تؤطر تكوينه الاجتماعي وخلال هذه المرحلة يتعلم الفرد من المدرسة ما يؤثر على تكوين شخصيته. فيعرف كثيراً من المعارف والقيم.

٤ – مرحلة المراهقة :

تمتد هذه المرحلة من سن الحادية عشره إلى سن العشرين. ويبدأ في هذه المرحلة محاولة التوفيق بين ذات الفرد وأفكاره وسلوكه ونظرة المجتمع له والأعراف والأحكام التي يجب الالتزام بها.

٥ – مرحلة النضج :

وهي ما بعد مرحلة المراهقة. وتتميز بالاستقرار النسبي في سلوك الفرد وتكوين الاتجاهات الثابتة تجاه المواقف المختلفة والعالم حوله. كما أن بناء الشخصية يتم من خلال عناصر ثلاثة تعمل مترابطة هي[٦]:

أ – **الذات الديناميكية** – وهى تفاعل الفرد مع الآخرين من خلال أساليب مختلفة تنمي ظهور الذات والتكيف مع الظروف الاجتماعية.

ب – **المدركات العقلية** – تبدأ من معرفة اللغة إلى معرفة الرموز، ثم التدرج حتى يصل الإنسان إلى مرحلة يستخدم فيها الطريق المنطقي في التفكير.

ج– **المتشخصات** – وهي مرحلة تفاعل العناصر الثقافية واندماجها في الشخصية كمحصلة للتجارب التي يمر بها الفرد خلال تبادل العلاقات الاجتماعية.

ويرى مختار حمزة أن تحليل الشخصية يعتمد على[٧]:

- **العوامل الجسمية**، وهى تتعلق بالنمو الجسمي والحالة الصحية.

- **العوامل النفسية**، وهى عوامل فطرية مثل الذكاء والقدرات الشخصية وعوامل مكتسبة، مثل الثقافة العامة والمهارة الخاصة. وعوامل مزاجية تتمثل في أشكال المزاج الخاصة والاتجاه السلوكي العام للعواطف والميول. والعوامل الاجتماعية البيئية داخل المنزل، من معاملة وظروف اقتصادية وتربوية. وخارج المنزل في المدرسة أو العمل والصداقات وقضاء الأوقات.

ويقصد بالبيئة جميع العوامل والمثيرات التي يتفاعل معها الفرد سلباً وإيجاباً مثل القوى المختلفة والمواقف والعلاقات الاجتماعية. وهذه تمثل سلوك الآخرين نحو الفرد والإطار الثقافي المحيط به.

تنمو وتتكون شخصية الفرد بصورة تدريجية في محيطه الاجتماعي. حيث إن العلاقات الاجتماعية والمحتوى الثقافي تجعل الإنسان كائناً اجتماعياً وتحدد نمط سلوكه واتجاهاته . واكتساب نمط السلوك هذا يتم عن طريق التعلم من خلال احتكاك ومحاكاة الفرد لغيره من أفراد الجماعة. فيكتسب الاتجاهات والعادات ويحدث نوعاً من التماثل أو الاختلاف والذي يكون فيما بعد الهوية الشخصية للفرد.

والأسرة هي أول بيئة اجتماعيـــة يتعامل معها الفرد. حيث تتم العناية به وتدريبـــه وتعليمه مما يؤثر على التكوين النفسي للطفل . ثم بيئـــة المدرســـة حيـــث تتبـــادل العلاقات وتتكون الصداقات ويبدأ تفاعل من نوع جديد بين الفرد والمجتمع. ثم بعـــد ذلك بيئة العمل والتي غالباً ما تكون في مرحلة نضج الإنسان تفكيراً وسلوكاً وسناً.

إلا أن التعلم يعد من الأســـاسيات في تكوين شخصية الفرد وســـلوكه . فـــهو عملية حياتيه مستمرة بطريقة أو بأخرى. وإذا نظرنا إلى واقـــع (مفـــهوم) التعلـــم، لوجدنا أنه نشاط عقلي يحدث عندما يمارس الإنسان نوعاً معيناً من الخبرة الجديدة عليه. وبالتالي فهو يتعلم نمطاً سلوكياً جديداً. أو يعدل من سلوكه السابق وفق هـــذه الخبرة الجديدة أو الموقف الجديد. وخلال عملية التعلم تكتســـب شـــخصية الفـــرد العادات المختلفـــة التي تمثل تفاعله مع الآخـــرين، ســـواء معرفية أو انفعاليـــة أو حركية مما يحسن قدرته على التوفيق بين سلوكه وبيئته، وتحقق لـــه درجـــة مـــن السيطرة على هذه البيئة.

ولا نغفل اتجاهات الفرد ومعتقداته وميوله فهي تؤثر تأثيراً كبيراً على سلوكه. وهى في واقعها عادات متعلمة من الوسط الذي نشأ فيه الفرد. فالأسرة مســـؤوليتها كبيرة في تكوين الفرد النفسي والاجتماعي وفى تنمية اتجاهات سليمة في ســـلوكه . ثم يـــأتي دور التعليم والتربية ولها دور أساسي في تكوين الميول وطرق التفكـــير مما يساعد على إعداد فرد سليم ومواطن صالح يتحمل مسؤولياته.

ثانيا : تنشئة الملك عبدالعزيز وتكوين هويته في ضوء عوامل تكوين الشخصية

عرف مجتمع الجزيرة العربية على أنه مجتمع بدوي بسيط يعيش علـــى حـــد الكفاف نظرا لقلة وشح الموارد والإمكانات. فقد كان السكان يعيشون على الرعـــي وخاصة رعي الإبل التي كانت تمثل أهم موارد الحياة لهم. فمنها يـــأكلون وعليـــها يرتحلون من مكان إلى آخر بحثا عن المرعى والحياة، وكذلك منها يكتسون. وبعـــد

ظهور الإسلام متمثلاً في الدعوة المحمدية في مكة المكرمة تغير هذا المجتمع البدوي القائم على النظام القبلي. وأصبح له عقيدة صافية أدت إلى تنوير العقول وتصحيح المفاهيم وفق قيم جديدة تختلف عمَّا ألفوه في حياة الجاهلية.

هذه العقيدة الإسلامية الجديدة أدت إلى توحيد معظم مجتمعات الجزيرة بعد أن كان التناحر والشتات سمتهم الشائعة. حيث سادت العقيدة الإسلامية بينهم مما إلى توحيد جهودهم وتنظيم مواردهم وتقاسمها. وبهذا أصبح المجتمع أكثر تحضراً وتنظيماً. ثم بدأ ينتكس وضع مجتمع شبه الجزيرة العربية وتدهورت الأوضاع وعلى رأسها قيم الإسلام التي اكتسبوها بعد الجاهلية. وبدأت قيم المجتمع البدوي وكثير من المفاهيم الجاهلية المضادة للعقيدة الإسلامية في الانتشار مرة أخرى. وعاد سكان شبه الجزيرة العربية إلى مفاهيم الحياة البدوية الجاهلية التي كانوا عليها قبل الإسلام. وعادت العصبيات القبلية تمزق المجتمع وسيطرت البدع والخرافات وأصبحت الأشجار والكهوف والقبور موضع قداسة يتقرب الإنسان من خلالها إلى الله. كما عاد الغزو والسلب والنهب ليكون مصدر العيش في الصحراء ورخصت قيم الحياة فيها حتى كأن الإسلام لم يظهر في شبه الجزيرة العربية(٩).

وظل الوضع كذلك حتى بدأت دعوة التجديد والإصلاح من قبل الشيخ محمد ابن عبدالوهاب الذي انتقل من العيينه إلى الدرعية مقر إمارة آل سعود الذين ناصروه وحموه وعاهدوه على الجهاد لتصحيح المفاهيم الإسلامية فكانت الدولة السعودية الأولى التي بدأت بعهد الإمام محمد بن سعود وانتهت بنهاية عهد عبدالله بن سعود سنة ١٢٣٣هـ حيث دامت حوالي ٩٤ سنه. ثم أتت الدولة السعودية الثانية التي بدأت بحكم تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود سنة ١٢٣٥هـ. وكانت نهاية هذه الفترة بنهاية حكم عبدالرحمن بن فيصل بن تركي والد الملك عبدالعزيز سنة ١٣٠٩هـ. ثم الدولة السعودية الثالثة وتأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبدالعزيز ١٣١٩هـ وحتى وقتنا الحاضر.

ولد مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل سنة ١٨٨٠م الموافق ١٢٩٧هـ في ٢٠ ذي الحجة الموافق ٢٤ نوفمبر على أرجح الأقوال[١٠].

وقد حرص والد الملك عبدالعزيز الإمام عبدالرحمن الفيصل على تنشئة ابنه عبدالعزيز تنشئة صالحة وتهذيبه وتعليمه وخاصة القرآن الكريم والعلوم الشرعية. بالإضافة إلى اللغة العربية والتاريخ. وقد كان والده يهدف من ذلك إلى إعداده حتى يكون الشخص المنتظر لاستعادة أمجاد وملك آل سعود الذي امتد في فترة الدولة السعودية الثانية من الخليج العربي شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً ومن عمان واليمن جنوباً إلى حدود بلاد الشام والعراق شمالاً. ولكن بسبب الفتن والحروب لم يدم هذا الملك طويلاً. بل تفتت وانحصر حكم آل سعود في منطقة الرياض فترة حكم الإمام عبدالرحمن الفيصل.

لذلك أوعز والده إلى بعض المشايخ بالرياض لكي يعلموه فتتلمذ على أيدي علماء فاضلين مختلفين وساسه محنكون في فترات مختلفة من حياته. فقد بدأ الدراسة في سن مبكرة، حوالي الخامسة من عمره، بدراسة القرآن الكريم على يد القاضي عبدالله الخرجي يرحمه الله. كما تعلم مبادئ القراءة والكتابة[١١].

كان ذلك والملك عبدالعزيز في حوالي السادسة من عمره. وقد أتم حفظ القرآن الكريم وهو في سن الحادية عشرة. وقد عرف عنه رحمه الله أنه كان شغوفاً بقيادة أنداده من الصبيان أثناء اللعب. بالإضافة إلى ولعه بالفروسية وتعلمه فنون القتال. وهذا كان نابعاً من إحساسه بالمسؤولية وما يهدف إليه والده ويهيئه له في المستقبل القريب.

وبعد إتمام حفظ القرآن بدأ يتعلم أصول اللغة العربية والتاريخ الإسلامي. وكذلك أصول الفقه والتوحيد على يد الشيخ عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ الذي

أعد منهجاً خاصاً له. والجدير بالذكر أن الملك عبدالعزيز بدأ مرافقة والده الإمام عبدالرحمن الفيصل في حروبه وغزواته في سن مبكرة، حوالي الحادية عشرة. وكان يسمح له بحضور مجالسه مما أتاح له فرصة التعلم من والده ومن غيره ممن كان يحضر المجلس.

شهد الملك عبدالعزيز الأحداث التي مرت على أسرته (آل سعود) والتي كانت بمثابة نكبات خرقت شمل الأسره وأضعفت حكمها وقوتها. ومن هذه الأحداث، الصراع الذي قام بين أعمامه حول الحكم واستغلال محمد بن رشيد لهذا الصراع واستيلائه على الرياض وإقصاء آل سعود عن الحكم. ثم استرجاع والده الإمام عبدالرحمن الفيصل لحكم الرياض من أميرها المعين من قبل ابن الرشيد سالم السبهان. ثم محاصرة ابن الرشيد للرياض والذي انتهى بمعاهدة بين الإمام عبدالرحمن الفيصل وابن الرشيد. كان الملك عبدالعزيز أحد الذين فاوضوا ابن الرشيد مع عمه محمد بن فيصل والشيخ عبدالله بن عبداللطيف. إلا أن محمد بن الرشيد كان يناور بقبوله تلك المعاهدة. اضمر العودة ومعاونة أهل المناطق التي تحت حكمة ضده. ولعلمه بقوة محمد بن الرشيد بحث الإمام عبدالرحمن عن حلفاء يعينونه فلا يجد أنسب من أهل القصيم. إلا أن ابن الرشيد قاتل أهل القصيم للثأر منهم حينما لم يساعدوه ضد ابن سعود أثناء حصار الرياض. وقد هزمهم في معركة المليدة ووصل الخبر للإمام عبدالرحمن الفيصل الذي كان خارج الرياض. فعاد وأخذ عائلته وباقي أسرته ورحل عنها ولم يبق في الرياض إلا أخوه محمد بن فيصل. كان خروج الإمام وابنه الملك عبدالعزيز اضطرارياً وعلى مضض، وقوبل بادئ الأمر بالرفض من قبل عبدالعزيز ولكن والده أقنعه بأنه ليس من الحكمة تعريض النفس والأهل للهلاك وأن هذا بمثابة قتل النفس. وأنه من الأجدر الخروج حتى تنتهي هذه الظروف وتبدأ ظروف أحسن وتتجمع القوى.

وترك الإمام عبدالرحمن وأسرته من آل سعود إلى البادية متنقلاً بين قبائلها من بنى مرة والعجمان. وكان قد أمن لنساء العائلة مستقراً في البحرين عندما ذهب

عبدالعزيز إلى أميرها الشيخ عيسى آل خليفة يستأذنه في السماح لنساء العائلة بالإقامة هناك. فوافق الشيخ على ذلك. وبعد محاولة من الإمام عبدالرحمن لاسترجاع الرياض من حكم ابن الرشيد في معركة حريملاء سنة ١٣٠٩هـ وهزيمته فيها رجع إلى حياة البادية. وذهب عبدالعزيز إلى الاحساء وفاوض الأتراك للسماح لوالده بالإقامة فيها فرفضوا طلبه. ثم توجه إلى الكويت ولم يقبل طلبه بالإقامة هناك أيضاً. ثم استقر بهم المطاف في قطر حيث وافق أميرها على إقامتهم عنده. ثم انتقلوا إلى الكويت بعدما أذن لهم بالإقامة فيها. وكانت حياتهم في الكويت بسيطة. فقد أعطوا بيتاً مكوناً من ثلاث حجرات ومرتب قدره ٦٠ جنيهاً شهرياً عينته لهم حكومة الكويت(١٣).

هذه الفترة من الصراع – في الرياض وبعد الخروج منها – عاشها عبدالعزيز وأثرت أحداثها فيه تأثيراً بالغاً، مما أدى إلى صقل شخصيته منذ وقت مبكر على تحمل المشاكل والصعاب والمسؤولية في سن غير مناسب لطبيعة الأحداث وضخامتها.

والمتتبع لمراحل حياة الملك عبدالعزيز وفق أسس مراحل وتكوين الشخصية النظري، تتضح له الظروف التي مر بها في مراحل حياته المختلفة والتي كونت وأثرت في إظهار الشخصية الفريدة التي مكنته بعد توفيق الله عز وجل من بناء دولة عصرية مترامية الأطراف وفق إمكانات كانت بسيطة ومحدودة.

فعند النظر إلى أسرته التي تربى ونشأ فيها. نجد أنها أسرة عريقة لها تاريخ وبيت حكم له بطولاته وسمعته كما اتضح ذلك في مراحل الحكم السعودي في شبه الجزيرة العربية. والده الإمام عبدالرحمن الفيصل كان رجلاً تقياً ورعاً. وكان الزمن الذي ولد فيه كفيلاً بأن يجعله يحرص على لم شمل الأسره السعودية وإعادة ملكها وهيبتها. ففي ذلك الزمن كثرت الفتن والحروب الأهلية في نجد. وكانت الفوضى تعم المنطقة بأسرها.

وكان والده كما ذكر سابقاً يتطلع إلى أن يكون ابنـــه عبدالعزيـز بمثابـة البطـل الذي على يديه سوف يتحقق ما يصبو إليه. فعمل على ذلـــك طيلـة حياتـه فـي إعداد عبدالعزيز لهذه المهمة الضخمة. فأجلسه مجالسه التـي اسـتفاد منـها فـي معرفة تاريخ العرب، وأشركه معهم في معاركه وغزواتـــه بعـد تعليمـه فنـون القتال والفروسية. وتعرف من والده كذلك على الفتـن وأسـبابها التـي حصلـت في أسرة آل سعود[١٤]. وكـان هـذا لـه أعظـم الأثـر فـي شـخصية الملـك عبدالعزيز. ويتضح ذلك في "استشارته لوالده في كـل أمـور الدولـة ويسـتأذنه في كثير من أفعاله وتصرفاتـــه. إلا أن والـده كـان يعـرف حكمتـه وتقديـره للمسـؤولية ورجاحـة عقلـه فيـترك لـه الحريـة فـي التصـرف واتخـاذ القرارات[١٥]. وقد كان لهذه المرحلة من عمره أثر كبـير فـي تكوينـه النفسـي والاجتماعي وتنمية الاتجاهات السليمة في سـلوكه. فكـان ممـيزاً عـن أقرانـه في درجة ذكائه وحبه للقيادة والتميز بالإضافة إلـى ورعـه ومعرفتـه بـأصول الدين وأسسه السـليمة.

وفى صباه ومن خلال مرافقته للشيخ عبدالله بن عبداللطيف آل الشـيخ الـذي علمه أصول الفقه والتوحيد والتفسير والتاريخ الإسلامي كما ورد آنفا بـدأ الملـك عبدالعزيز طريقه الصحيح لإقامة دولة إسلامية على أصول وأسس ثابتـة منبعـها ودستورها شـرع الله وسنة نبيه صل الله عليه وسلم. كما أن فترة حيـاة الباديـة علمته الفروسية وطرق القتال بالإضافة إلى ما تعلمه مـن أبيـه ومشـاركته فـي حروبه.

ومما سبق نجد أن الملك عبدالعزيز استفاد استفادة علمية كبيرة وهو في سـن مبكرة من تكليف والده له لمفاوضة بعض خصومه ومن له حاجة عندهم. فقد كـان ضمن مفاوضي محمد بن رشيد عند محاصرته للرياض إبان حكم والده لها. وكـان مبعوث والده في البحرين لاستئذان أميرها بشأن سكنى النساء واستقرارهم عنده في البحرين ثم مرسوله إلى الحاكم العثماني في الاحساء للبقاء فيها بعد الخـروج مـن

وكان والده كما ذكر سابقاً يتطلع إلى أن يكون ابنه عبدالعزيز بمثابة البطل الذي على يديه سوف يتحقق ما يصبو إليه. فعمل على ذلك طيلة حياته في إعداد عبدالعزيز لهذه المهمة الضخمة. فأجلسه مجالسه التي استفاد منها في معرفة تاريخ العرب، وأشركه معهم في معاركه وغزواته بعد تعليمه فنون القتال والفروسية. وتعرف من والده كذلك على الفتن وأسبابها التي حصلت في أسرة آل سعود(١٤). وكان هذا له أعظم الأثر في شخصية الملك عبدالعزيز. ويتضح ذلك في "استشارته لوالده في كل أمور الدولة ويستأذنه في كثير من أفعاله وتصرفاته. إلا أن والده كان يعرف حكمته وتقديره للمسؤولية ورجاحة عقله فيترك له الحرية في التصرف واتخاذ القرارات(١٥). وقد كان لهذه المرحلة من عمره أثر كبير في تكوينه النفسي والاجتماعي وتنمية الاتجاهات السليمة في سلوكه. فكان مميزاً عن أقرانه في درجة ذكائه وحبه للقيادة والتميز بالإضافة إلى ورعه ومعرفته بأصول الدين وأسسه السليمة.

وفى صباه ومن خلال مرافقته للشيخ عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ الذي علمه أصول الفقه والتوحيد والتفسير والتاريخ الإسلامي كما ورد آنفا بدأ الملك عبدالعزيز طريقه الصحيح لإقامة دولة إسلامية على أصول وأسس ثابتة منبعها ودستورها شرع الله وسنة نبيه صل الله عليه وسلم. كما أن فترة حياة البادية علمته الفروسية وطرق القتال بالإضافة إلى ما تعلمه من أبيه ومشاركته في حروبه.

ومما سبق نجد أن الملك عبدالعزيز استفاد استفادة علمية كبيرة وهو في سن مبكرة من تكليف والده له لمفاوضة بعض خصومه ومن له حاجة عندهم. فقد كان ضمن مفاوضي محمد بن رشيد عند محاصرته للرياض إبان حكم والده لها. وكان مبعوث والده في البحرين لاستئذان أميرها بشأن سكنى النساء واستقرارهم عنده في البحرين ثم مرسوله إلى الحاكم العثماني في الاحساء للبقاء فيها بعد الخروج من

الرياض وهذا علمَّه رحمه الله الثقة العالية بالنفس وقوة الإرادة إضافة إلى حنكته السياسية وتمرسه فيها[١٦].

وفى الكويت كانت مدرسة أخرى متميزة. فقد استقر المقام بعبدالعزيز وأسرته في الكويت وهو في سن الثانية عشرة[١٧]. وقضى هناك حوالي عشر سنوات من عمره كانت تمثل فترة حرجة من عمره (سن المراهقة) التي يكون فيها الفرد في صراع مع عوامل كثيرة اجتماعية وبيئية وفكرية تؤثر على تكوين شخصيته وصقلها. في هذه الفترة كان الشيخ مبارك الصباح هو أمير الكويت. وقد تقرب الملك عبدالعزيز من الشيخ مبارك. وأعجب الشيخ مبارك به للباقته وحسن تدبيره، فقربه منه هو بدوره. وهذا ليس غريباً على الملك. فقد رويت عنه حادثة وقعت وهو في ضيافة شيخ البحرين، الشيخ عيسى بن على بن خليفة. فقد كان الملك جالساً على يمين الشيخ عيسى ومن بعده آل خليفة وإلى اليسار بنو هاجر وفق الترتيب المتبع في مجلس شيخ البحرين. في هذه الأثناء حضر راكان بن حثلين كبير قبيلة العجمان الذي كانت له مكانة كبيرة لحصانته ورجاحة عقله، للسلام على الشيخ عيسى. وبعد أن سلم لم يجد مكاناً يجلس فيه مما جعله في وضع حرج حيث كانت العادة في المجلس ألا يترك أحد مكانه لغيره. فما كان من الملك عبدالعزيز إلا أن قدر الموقف ونهض وأشار لابن حثلين للجلوس بينه وبين من يليه من آل خليفة. وكان موقفاً منه، أثنى عليه شيخ البحرين وشيخ العجمان[١٨].

كان تفكير عبدالعزيز منصباً على الاستفادة من الشيخ مبارك بصفته صاحب السلطة وله صداقات مع دول أخرى أجنبية، بهدف معاونته على استعادة الحكم في الرياض. بالإضافة إلى علمه للعداء بين الشيخ مبارك وابن الرشيد ومحاولة كلٍ منهما السيطرة والقضاء على الآخر. وقد تعلم الملك عبدالعزيز الكثير في هذه المدة. حيث شارك في معارك ضد ابن الرشيد مع الشيخ مبارك مما جعله مهيئاً نفسياً وعملياً لنزاله ضمن محاولاته لاسترداد ملك آل سعود في نجد. وتعلم فن السياسة وأصول المفاوضة والمراوغة من خلال حضور مجالس الشيخ مبارك

وحواراته ومناقشاته مع ممثلي الحكومات الأجنبية التي كانت تتصارع في المنطقة وهم الإنجليز، والروس، والألمان، والأتراك. هذه كانت فرصة عظيمة للملك للتعرف على الأمور الدولية وعلى طبيعة الصراع والمناورة بين هذه الدول للسيطرة على منطقة الخليج أو أجزاء منه. وفهم كذلك مناورات الشيخ مبارك للاستفادة القصوى من هذا الصراع لصالحه. وهذا ما أفاد الملك عبدالعزيز لاحقاً حين تكونت دولته (المملكة العربية السعودية) في التعامل الدولي وحماية بلاده من أي حماية أو وصاية دولية من خلال ما عقده من اتفاقات ومعاهدات بدبلوماسية لبقة متزنة تدل على بعد نظره وثقته بنفسه وإيمانه التام بمبادئه وقضايا وطنه وأمته[١٩]. ويمكن القول إن فترة حياة الملك عبدالعزيز في الكويت والتي تقدر بحوالي عشر سنوات، كانت بمثابة مدرسة متميزة في فنون السياسة والحكم، أضفت الكثير على نمط شخصيته وسلوكه التعاملي.

وكان للبيئة الطبيعية والاجتماعية، أبلغ الأثر في صقل شخصية الملك عبدالعزيز يرحمه الله. ففي الصحراء، وهى طبيعة المنطقة التي ولد ونشأ فيها تعلم وتدرب على تحمل الشدائد والصعاب وصقل ونمى قدراته الفروسية وفنون القتال الشائعة والمناسبة في البيئة الصحراوية وحيلها. وكان أكثر ما تعلمه منصباً على تحمل قسوة حياة البادية وفنون قتال الصحراء، من مباغته ومفاجأة وتتبع للأثر وطمس أثره هو حتى لا يعرف مكانه واتجاهه[٢٠].

كما عرف الملك عبدالعزيز مسالك الصحراء ومجاهلها ومنبهاتها ومواقع الماء وما يصلح للمأوى وازداد خبرة بنفوس رجال القبائل وفهماً لرغباتهم وميولهم[٢١]. هذه المعرفة والخبرة التي أضيفت لمعلومات الملك عبدالعزيز في وقت مبكر من عمره كان لها أثر في بناء شخصيته، مما ساعده لاحقاً على حسن التعامل مع كل قبيلة أو مجموعة قبائل حسب لهجتهم وأنسابهم مما جعلهم يحترمونه ويستمعون إليه ويقبلون قراراته التي كانت في نهايتها توحيدهم وبناء دولتهم.

وبهذا نجد أن الهوية الشخصية للملك عبدالعزيز تمثل مزيجاً من ذاته بما تحويه من صفات ومزايا ذاتية وهبه الله إياها، ومن المجتمع الذي نما وتربى وعاش فيه. فقد روى في كتب التاريخ ممن عاصره ورافقه من المؤرخين والكتاب، أنه كان اسمر اللون مهيباً، رائع المحضر، طويلاً بائن الطول، جسيماً صلباً، مفتول الساعدين والساقين، رشيق الحركة حاد الحواس. وهذه صفات ومزايا شخصية أهلته للدور القيادي الذي أنيط به فبدى قادراً على تحمل المسؤوليات والصعاب.

ومن ملامح شخصيته ما نستطيع استنتاجه من أعماله ومواقفه. فقد كان طموحًا بدرجة كبيره، واثقاً من نفسه، قوي الإرادة، راغباً في التفوق في كل شئ، بالصبر والمثابرة والشجاعة النادرة. وربما اكتسب بعض هذه الصفات من تاريخ أسرته العريق الذي كان يحب الاستماع إليه دائماً مدة صباه، فقد كانت أسرة قوية الإيمان عربية تنتمي إلى قبيلة كبيرة هي قبيلة عنزه من ربيعة. وتحديداً إلى فخذ المساليخ (٢٢).

ثالثاً : دور العامل الشخصي في التوجه السياسي

هناك حقيقة ثابتة مفادها هو أن الإنسان أو العنصر البشرى هو أساس أي عمل أو حدث يحصل في هذه الدنيا، مهما تطورت الآلة وتقدمت التكنولوجيا، والتي هي في حقيقتها من صنع الإنسان أيضاً. وعند محاولة التعرف على السلوك الإنساني، لابد من النظر وتحليل الأفعال والأهداف والبواعث والمشاعر والمعتقدات والواجبات المناطة والمتعلقة بالإنسان أو الفرد المراد التعرف على سلوكه. فنتيجة أهدافه وبواعثه ومعتقداته، بنى الإنسانُ صروحاً ومؤسسات ضخمة. قبل بناء الدول والإمبراطوريات. كما تسبب الإنسان أيضاً في قيام الفتن والحروب المدمرة التي عانت وتعاني منها البشرية جمعاء. وكذلك نشر المحبة والسلام والخير والنماء. هذه الأفعال وخلافها كانت نتيجة قرارات مختلفة اتخذها الإنسان وفق ميوله ومعتقداته وبواعثه واحتياجاته.

وضمن تعاريف السياسة الكثيرة، يمكن استنتاج أن معظم التعاريف تهدف إلى التعرف إلى ما يفعله الإنسان وتصرفه السياسي ولماذا هو ينفعل ويتصرف على هذا النحو دون غيره. وغالباً ما يعطي القادة والسياسيون معاني لمن حولهم ولمجتمعهم حول سلوكهم. هذه المعاني تعتبر مصدراً مهماً وغنياً بالمعلومات يتيح الفرصة للتحليل وتفسير بواعث التصرف والقرارات المتخذة، حيث إن المعاني المعطاة هي التي يتصرف بموجبها الإنسان. والتركيز على السلوك السياسي للفرد ناتج عن قناعة تامة هي أن المؤسسات أياً كان حجمها أو هويتها لا يمكن أن تعيش منفصلة عن الأفراد المكونين لها الذين يتفاعلون ويعيشون فيها. فالسلوك السياسي للفرد يمثل جوهر السلوك السياسي للمؤسسة. وهذا يقودنا إلى أن هناك عوامل وأسباباً تؤثر في تصرفات الأفراد سواء كانت سياسية أو غير سياسية، والهدف هو تفسير الأسباب والعوامل التي جعلتهم يتصرفون على نحو دون آخر.

إن سلوك الفرد يختلف عن سلوك الآخرين بدرجات، متفاوتة. بل إن سلوك الفرد نفسه يختلف من وقت لأخر. قد يعزى هذا الاختلاف السلوكي بين الأفراد إلى عدة عوامل هي:

١- الجنس (ذكر أم أنثى)

٢- السن (شباب أم شيوخ)

٣- عوامل تتعلق بالشخصية

٤- البيئة الخاصة (المادية والمعنوية)

٥- العوامل البيئية العامة[٢٣].

فسلوك الفرد يتأثر بعوامل شخصية تتعلق بخصائصها التي تحدد ردود الفعل وتميزها من شخص لآخر. مثل الشجاعة والثقة بالنفس وقوة الإرادة ونحوها من الخصائص. كما أن البيئة التي يعيش الفرد فيها، مثل الأسرة ودرجة المسؤولية

المنوطة بالفرد والوقائع التي يعايشها، لها تأثير جوهري على اتجاهاته وسلوكه، ولا نغفل العوامل البيئية الأخرى التي يتفاعل معها الفرد من خلال المجتمع الذي يعيش فيه وثقافته التي تمثل العادات والتقاليد والأعراف حيث لها اثر في توجيه السلوك وتأطيره.

والسلوك الإنساني بشكل عام تحكمه ثلاثة مبادئ[٢٤]. مبدأ السببية، ومفاده أن السلوك الإنساني ينشأ نتيجة لمؤثرات مختلفة تتعلق بظروف الشخص الذاتية، أو ظروفه البيئية، بما يدفعه للتصرف على نحو معين لمواجهة هذه الظروف لحماية نفسه ومصالحه. ومبدأ الدافع، ويعني أن أي سلوك إنساني لابد وأن له دافعا يثيره ويحدد اتجاهه لإشباع حاجات الفرد المختلفة. ومبدأ الهدف، فالسلوك الإنساني عادة ما يوجه لتحقيق هدف معين سواء كان هذا الهدف هدفا خاصا أو عاما.

واتجاهات الفرد لها دور هام في توجيه السلوك سواء على المستوى العملي أو الاجتماعي. فالاتجاه يعنى شعورا وحالة استعداد ذهني، إيجابي أو سلبي مكتسب من خلال الخبرة والتجربة الفردية، له تأثير محدد على سلوك الفرد وتفاعله مع المواقف المختلفة ومع من يتعامل معهم[٢٥]. واتجاهات الفرد غالبا ما تتكون نتيجة لعواطفه وانفعالاته، ودرجة إدراكه أو المعلومات والمعرفة لديه، وكذلك أنماط سلوكه. ويظهر الاتجاه عن طريق إيجاد نوع من التوافق بين مكونات الاتجاه السابقة الذكر مما يجعل الفرد في حالة توازن أثناء تعامله وتفاعله مع الآخرين. ومعرفة اتجاهات الفرد وكيفية اكتسابها ومكوناتها تساعد على التنبؤ بسلوكه والاطلاع على معلومات كافية تساعد على تفسير السلوك وإيجاد معنى له. فالإنسان يعيش في إطار ثقافي يحتوى العادات والتقاليد والمعتقدات، التي تتفاعل وتؤثر في الفرد من خلال علاقاته الاجتماعية وبيئته. وهذا يعني أن الجماعات التي ينتمي إليها الفرد وبيئته تحدد اتجاهاته ومعتقداته. وفى هذا دلالة على أن الاتجاهات تكتسب ولا تورث أو تولد مع الإنسان. فعن طريق الأسرة والوالدين ثم المجتمع

بمجموعاته المختلفة، وما يتعرض له الإنسان من مواقف وأحداث، تتكون الاتجاهات سواء كانت لفظية أو عملية.

نستطيع التعرف على السلوك السياسي أو الاتجاهات السياسية لدى الفرد عن طريق التعرف على علاقاته الاجتماعية وبيئته الثقافية. وشخصية الإنسان لها علاقة بسلوكه السياسي. فهي تشابه التأثير الثقافي النابع من تصرفات الأفراد وأفعالهم. كما أن الشخصية تعتبر إحدى مكونات نماذج السلوك والمشاعر. وبمعنى آخر، قد يرى أن سلوك الفرد السياسي ينبع مباشرة من شخصيته. والمنطق في ذلك هو أنه للتعرف على الأحداث الدولية، من الضروري فهم شخصيات الأفراد الذين يصنعون القرارات المؤثرة في الأحداث بوصفهم نوابا عن دولهم ويملكون القوة لوضع أفكارهم موضع التنفيذ. إن السياسة هي ممارسة السلطة والنفوذ المتعلقين بالدولة. وترتبط السياسة بالسلوك الإنساني ارتباطا مباشرا لأن القائمين على الحكم تتفاوت خصائصهم الشخصية وفق عوامل الوراثة والخبرات المكتسبة وغيرها(٢٦). وهذا يجعل للمؤثرات الخارجية الناجمة عن البيئة ، بالإضافة إلى نمط الشخصية دورا في سلوك الفرد. كما يضيف Lippman إن الحديث عن السياسة دون التأكيد على أهمية الإنسان يشكل خطأً فادحاً في التفكير ويحكي لنا التاريخ عن أحداث سياسية كثيرة كانت محصلة لقرارات اتخذها ساسة لهم مميزات وخصائص شخصيه أثرت في دوافعهم واتجاهاتها(٢٧). " وتتفاوت آراء المحللين حول تقويم دور المتغيرات الشخصية كالاستعدادات النفسية والأنساق العقدية الفردية في عملية صنع السياسة الخارجية. فشابيرو وبونهام يريان معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية هي أساس تحليلي نتائج القرار. وربما تفسر هذه النتائج أكثر من أي عامل أخر بمفرده. أما كلمان، فإنه يقول "من وجهة نظري الخاصة فإن الخصائص الشخصية ذات أهمية محدودة نسبياً في التأثير على نتائج قرار السياسة الخارجية " (٢٨).

والواقع أن الخصائص الشخصية تحدد نوعية القرارات التي يتخذها الإنسان سواء سياسية أو غيرها. والإنسان يتأثر بعدد من المؤثرات منها ما هو موروث ومنها ما هو مكتسب من المجتمع الذي يعيش فيه، بالإضافة إلى ظروف المعيشة وأحوال البيئة المحيطة. يذكر التاريخ تأثير المرض على سلوك نابليون السياسي. كما أن شلل فرانكلين روزفلت كان دافعا قويا له ليكون سياسيا من الطراز النادر أوصله إلى الرئاسة الأمريكية. ولا نغفل هنا ما للتقاليد الدينية والعرفية من تأثير على القرار السياسي. والتاريخ مليء بالأحداث والقرارات التي كان مصدرها إفراد لهم ثقافتهم في قمة السلطة ولهم خصائصهم ومميزاتهم الشخصية التي أثرت في نوعية قراراتها.

ويعرض لنا جنسن نقاطاً إذا ما وجدت في الشخص زاد أثر عوامل الشخصية في اتخاذ القرار المتعلق بالسياسة الخارجية للدولة. فاهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية وتغلبها على السياسة الداخلية، ودرجة قوة سلطة اتخاذ القرار وارتفاع مستوى هيكله، تؤدي إلى زيادة أثر العامل الشخصي على نوعية القرار المتخذ. بالإضافة إلى ذلك، فإن الآلية التي يتخذ بموجبها القرار ومستوى الروتين المتبع وكمية ونوعية المعلومات المتوفرة، بالإضافة إلى الوقت المتاح لاتخاذ القرار، كلها عوامل تزيد من أثر العوامل الشخصية في صنع القرار السياسي(٢٩).

وتحليل السلوك السياسي للأفراد، سواءً كانوا من صناع القرار أم لا، ينطلق من مفهوم نظري ومبدأ ثابت للنواحي الشخصية وعوامل بنائها وتركيبها. ونجد أن أغلب أسس ونظريات علم النفس المتعلقة بالشخصية تعطى اهتماماً بالغاً للبواعث والدوافع باعتبارها عنصراً رئيساً في تقرير السلوك الفردي، بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الأخرى مثل المواقف والقيم ونحوها. ولا يمكن في هذا المفهوم إغفال الهوية الاجتماعية أو الدور والمكانة الاجتماعية للفرد، حيث إن هذا العنصر في التحليل يمد الباحث بمفهوم قوى عن الأساس الشخصي في السلوك بشكل عام والسلوك السياسي بشكل خاص.

وقد وضع الدارسون في هذا المجال عددا من النظريات تبين دور الشخصية والعلاقات الشخصية في العلاقات الدولية. ومن أهم هذه النظريات نظرية العلاقات الشخصية وفحوى هذه النظرية يركز على السلوك الفردى في التعامل ورغبته في أن يعامل بنفس الطريقة والأسلوب الذي يعامل به الغير. فإذا كان هذا الفرد مسؤولا في دولته ولديه صلاحية اتخاذ القرارات السياسية بخصوص العلاقات الخارجية، فإن هذا الفرد يرغب في أن تكون علاقات دولته مع الآخرين على نفس النهج الذي يسلكه تجاههم.

وهذا يبرز تأثير النواحي الشخصية في اتخاذ القرار. فمن يميل إلى المنافسة في سلوكه أو يميل إلى التعامل الضيق غالباً ما يفضل استخدام القوة في المشكلات. وعلى العكس من ينظر نظرة حب إلى من حوله. كذلك من ينظر نظرة شك ولا يثق في قدراته يفضل استعمال القوة. ومن يتميز بالهيمنة والتسلط، عادة يميل إلى الإنذارات والتهديد والوعيد. وبالتالي فإن استخدام القوة والتدخل عسكرياً تتم عن شخصية مهيمنه ومتسلطة وفي المقابل فإن الشخصية المنفتحة والتي لها علاقات سوية متزنة، صاحبها يفضل سياسيات التعاون واللجوء إلى القنوات السلمية في حل الخلافات عن طريق المفاوضات والمؤتمرات. ولهم علاقات مع الدول الأخرى تُبنى على أساس المصلحة المشتركة والتعاون(٣٠).

وتوضح فكرة السمات الشخصية المختلفة دوافع الفرد الشخصية وإمكانية التنبؤ باتجاهاته مما يفيد في تحليل السلوك السياسي وتقيمه. وأهم أنماط الشخصية التي عرضتها نظرية السمات، الشخصية التسلطية والشخصية المنفتحة والمنغلقة عقلياً، والشخصية المحققة للذات(٣١). وقد بينت الدراسات حول أنماط الشخصية السابقة، أن الشخصية التسلطية من سماتها الرغبة في السيطرة والنظر لعلاقات القوة على نحو أكثر حساسية. كما يتصف الفرد المتسلط بالتعصب والعنصرية مما يجعله مؤيداً للعنف واستعمال القوة. ومن

سمات الشخصية المنغلقـــة عقليـا القلـق بدرجـة كبيرة والبحـث عـن مصـادر المعلومات دون الاكـترات بالمعلومـات نفسـها وقيمتـها ، مـع رفـض كـل مـا يتعارض مع ما يؤمن به صاحب هذه الشخصية وفكـره. بالإضافـة إلـى مـا سبق فإن الشخص المنغلق عقليا غالبا ما يقوده تفكيره إلـى فكـرة المؤامـرة فـي علاقاتـه بالآخرين وعدم التحلي بالصبر في التعامل. وهـذا يجعـل احتمـال اسـتعمال القـوة كبيرا لدى هذا النمط من الشـخصية. وعكسـها الشـخصية المنفتحـة عقليـا، التـي تعنى بالمرونة النفسية التي تجعل الفرد أكثر تعقـلا وقبـولا مـن الآخريـن. وتبيـن أن الشخصية التسلطية والمنفتحة والمنغلقة عقليـاً لـها تـأثير سـلبي علـى السـلوك السياسي للفرد أما نمط تحقيق الذات فـي الشـخصية فينبغـي توفـر حاجـات الفـرد الأساسية في جميع مراحل عمره وبـالأخص فـي صغـره. فحصـول الفـرد علـى حاجاته الأساسية يولد لديه الثقة بنفسه التي هي أساس قـاعدي فـي التعـامل واتخـاذ القرارات وانخفاض الثقة لدى الشخص يؤدي إلـى الشـك فـي النوايـا والتوجـهات مما يؤثر على السلوك التعاملي على نحـو سـلبي[٣٢].

وهنا مفهوم آخر يوضح أثر البيئة المحيطة على شخصيته وسلوكه. ويذكر هذا المفهوم نوعين من البيئة، البيئة الواقعية والبيئة النفسية[٣٣]. والبيئة الواقعية يقصـد بها كل ما يحيط بالفرد في عمله من عوامل. مثل العوامل الاقتصادية والعسـكرية والسكانية ووضع النظام الدولي والداخلي. هذه العوامل تزود الفرد بمعلومات كثيرة وفي بعض الأحيان متضاربة. وقيام الفرد بتفسير هذه المعلومات وتحليلـها وفـق تصوره الذاتي والتعامل معها بسـلوك معين، هو ما يعرف بالبيئة النفسـية. هـذه البيئة النفسية للفرد تكون نسقه العقدي الذي يبني عليه فهمه للمعلومـات المختلفـة والربط بينها ومن ثم تبني نمطاً سلوكياً محدداً دون غيره. والبيئة الاجتماعية تلعـب دوراً بارزاً في التأثير على السلوك السياسي وقد ميز جنسن بين عاملين لهذه البيئـة هما الضغط وتأثير الشخصيات الأخرى[٣٤]. فالضغط يؤثر سلباً فـي كثـير مـن المواقف على التفكير السليم مما يزيد من احتمال ارتكاب الأخطاء. وفـي مواقـف

أخرى ومع أشخاص آخرين قد يؤدي الضغط إلى زيادة التفاعل ونشاط الفكر والتحليل السليم لمواجهة الضغوط بطريقة مثلى. والتمييز بين الموقفين يرجع في المقام الأول إلى نمط الشخصية وسماتها . كما أن الفرد يتأثر بالآخرين ممن يتعامل معهم. فهو قد يكتسب ويتعلم أمورا لم يكن يعرفها وسلوكيات لم يتعامل بها.

كما أن التعرف على الأساس الشخصي للسلوك السياسي قد يفيد في معرفة نوع النظام السياسي ومدى تكيفه مع احتياجات المجتمع وظروفه البيئية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن السلوك السياسي للفرد يتأثر بالعلاقات الشخصية مع الغير عن طريق تبادل القيم والأهداف والدوافع. وهذه بدورها تؤثر في قدرة الفرد على الاستجابة والتفاعل التي لها علاقة قوية بشخصيته. وكون الفرد في الغالب يتصرف بطريقة منظمة، يفتح المجال للاستنتاج والتنبؤ بسلوكه السياسي واتجاهاته من خلال تحليل علاقاته الشخصية وظروف تنشئته وبيئته الاجتماعية والطبيعية والظروف التي اتخذ فيها قراره أو قراراته السياسية.

رابعاً : شخصية الملك عبدالعزيز ودورها في توجهاته السياسية

المتتبع لتاريخ الدولة السعودية منذ قيامها في مراحلها الثلاث يدرك تماماً أن الدين الإسلامي كان ولا يزال هو جوهر قيامها ويمثل الأسس التي تنظم شؤونها على المستوى المحلي والدولي. فتعليمات الشريعة الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم وسنة النبي المصطفى محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم هي دستور الدولة ومنهج حياة المجتمع.

وكان الملك عبدالعزيز قوى الإحساس بذلك كله، شديد الاعتزاز به وبما يمثله من خصوصية ومجد ومسؤولية. يقول الملك عبدالعزيز "بعث صفوة الخلق - اللهم صلى وسلم عليه من بلاد العرب ، ونزل عليه أمين السماء في بلاد العرب ، بقرآن عربي غير ذي عوج، فلنعرف : ذلك ولنحتفظ بديننا ولغتنا وبلادنا ولنحبها حباً جماً."(٣٥)

ومما ساعد في تطبيق الشريعة الإسلامية، أنه كان هناك استعداد من قبل الناس لقبولها والتعامل بموجبها وفق دعوة الإصلاح التي نادت بالتخلص من البدع والشرك والخرافات والرجوع إلى الدين الحنيف والسنة الشريفة. فأفكار الناس لم تكن مشوشة بعقائد أخرى أو أيدلوجيات سياسية غربية لعدم وقوع معظم شبه الجزيرة العربية تحت طائلة الاستعمار الغربي لقلة مواردها وصعوبة طبيعتها الجغرافية. "من المعروف أن العالم الإسلامي قد شهد منذ القرن الثالث عشر بداية الاستعمار الأوربي الذي تحول إلى تكالب استعماري شامل في القرن التاسع عشر لم تنج منه دولة إسلامية تقريباً. بيد أن الدولة السعودية في نجد، بحكم موقعها الجغرافي نجت من تلك الهيمنة الاستعمارية، وبالتالي لم تتعرض للمؤثرات التي أنتجها الاستعمار كالتغريب، والعلمانية. وبالتالي نستطيع القول بقدر كبير من الثقة أن القيم الإسلامية للدولة لم تتأثر بشكل كبير بقيم غربية منافسة(٣٦).

وقد عاصر الملك عبدالعزيز مذاهب فكرية سياسية متعددة ، كانت شائعة بين دول العالم. مثل الليبرالية (الفكر العلماني الذي ينادي بفصل الدين عن السياسة والحكم)، والماركسية (الفكر الإلحادي المنصب على الصراع بين طبقات المجتمع)، والقومية، (التجمع القومي وفكرة الوحدة القومية)، والعنصرية، (تقسيم الناس على أساس عرقي) ، والميكافللى ، (الوسيلة الصحيحة هي ما توصل للهدف بغض النظر عن أي عنصر أخلاقي) أي الغاية تبرر الوسيلة، والمرقع (مقتبس من كافة المذاهب السياسية الأخرى) ، والانفصالي ، (التفكير في السياسة بطريقة منفصلة عن المعتقد والعبادة)(٣٧). ولأن الملك عبدالعزيز كان رجلاً صاحب عقيدة قوية ونقيه وملتزماً التزاماً قوياً بالسنة المحمدية والسلف الصالح فيما يخص التوحيد وعبادة الله، فقد رفض هذه المذاهب جملة وتفصيلاً ولم يجامل في هذا. بل إنه اتخذ منهج التوحيد أساساً للحكم وطبقه على نفسه وشعبه، بل ودعى الأمة الإسلامية كافة إلى تطبيقه في شؤون دولهم وحياة شعوبهم. يقول الملك عبدالعزيز ، "إنما الحياة الدين والتمسك به ، وإقامة حدود الله ، فالحياة التي تسير على أساس الدين هي

القوة ". ويقول ، "مسألتان لا يمكن أن نقبلهما، ولو قاتلنا أهل الأرض حتى لا يبقى فيها أحد: التغيير في دين الله مثقال خردل له ، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فالكتاب والسنة لا غنى عنهما أبداً. والثانية ، أن أي أمر يضر استقلال أو شرف بلادنا، فهذا مستحيل أن نقبله[٣٨]. وفي كلمة وجهها الملك عبدالعزيز رحمه الله للمؤتمر الوطني عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م يقول ، " إن المسلمين في خير ما داموا على كتاب الله وسنة رسوله . وما هم ببالغين سعادة الدارين إلا بكلمة التوحيد الخالصة . فالمسلمون لا يعوزهم التجديد وإنما يعوزهم العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح. إذا صلح الرأس صلح الجسد. وأمور الدين هي الرأس. فإذا استقام أمره صلحت أحوالنا الدنيوية"[٣٩].

وبالرجوع إلى ظروف تنشئة الملك عبدالعزيز الدينية والسياسية ، لا ينكر عليه تمسكه القوى بالدين الإسلامي والشريعة السمحة وجعلها الطريقة والأسس التي تنظم شؤون الدولة وعلاقاتها داخليا وخارجيا. وهو يؤكد ذلك في مناسبات عديدة ويوضح الارتباط الوثيق بين أمور الدنيا والدين، وغالبا ما تكون الآيات القرآنية والأحاديث النبوية هي أدلته وحججه التي يستند إليها. وقد جعل الملك عبدالعزيز السياسة متمثلة في سلطة الدولة وسيلة لحماية العقيدة وتطبيقها والحكم . ذلك أنه من صفاء وقوة العقيدة عدم السماح أو القيام بتشريع ما يخالفها، والعمل على تطبيقها.

اتجاهات الملك عبدالعزيز السياسية داخليا :

لقد عاش الملك عبدالعزيز في بيئة قاسية ومواردها قليلة أثرت على علاقات القبائل المختلفة في شبه الجزيرة العربية وعلى سلوكيات الأفراد أنفسهم. فقد كان الاقتتال دائما بغزو القبائل بعضها لبعض والتناحر من أجل السلطة والإمارة. وقد فطن الملك عبدالعزيز لهذا الوضع وأثره على عدم الاستقرار والأمن بسبب قلة الموارد الضرورية لحياة الناس. تجاه ذلك عمد الملك عبدالعزيز في وقت مبكر جدا لتبني سياسات داخلية في محاولة لتحسين أوضاع الناس وتلبية احتياجاتهم. بدأ

البرنامج سنة ١٩١٢هـ أي بعد دخول الرياض واستعادة الحكم بحوالي ١٣ سنة بمشروع توطين البادية وتأسيس وبناء الهجر. فكرة هذا المشروع انصبت على تحويل مجتمع البادية من مجتمع رعوي متنقل وغير ثابت ، وهو ما يصعب معه أي عمل تنموي، إلى مجتمع زراعي مستقر. وقد استفاد الملك عبدالعزيز من خبرته بالقبائل ورجالها وسلوكهم ، وأيضاً قدرته على الإقناع، فأخذ يعرض عليهم بعض ما يجنونه من فوائد من حياة الاستقرار وما يقابلها من حياة البداوة والتنقل وان وضعهم الحالي يسبب الفق والضغائن وهو ما يمزق تماسكهم ووحدتهم أمام الأعداء. فبذل في سبيل ذلك جل وقته وإمكاناته حتى تم تحقيق الإحساس بالمواطنة التي ساعدت في تنفيذ برامج التطوير لكافة مناطق حكمه. وبقوة إرادته وحنكته السياسية استطاع أن يوظف ما لديه من إمكانات بشرية ومادية أفضل توظيف بما يتفق مع المفهوم الإسلامي لمسؤولية الفرد تجاه وطنه مجتمعه. وبهذا فرض حالة من الاستقرار على شبه الجزيرة العربية مما أدى إلى إبعاد نفوذ الدول الكبرى عن مملكته، بل وفرض عليهم احترامه واحترام بلاده[٤٠].

وقد كان من أبرز ملامح شخصية الملك عبدالعزيز الكرم والجود. ومن فرط حبه لشعبه ووطنه فقد أقر التعليم المجاني وكذلك الخدمات الصحية رغم قلة موارد الدولة في ذلك الوقت. فقد مرت على شبه الجزيرة العربية فترات قحط شديدة، مما دفعه للاستدانة في سبيل توفير احتياجات شعبه، وقد أعطى جلالته يرحمه الله حتى أغنى، ولكنه بقى دائما أبا لا يحقد وملكا واسع الصدر رحيما[٤١]. وقد شهد الملك عبدالعزيز بناء المدن الحديثة في بلاده، وكذلك تم في وقته إدخال التجهيزات الحديثة رغم ما صاحبها من استنكار ورفض من قبائل بعض الجماعات. فوفق ما تميز به من طموح فقد أدخل السيارات لتطوير وسيلة نقل الحجاج في المشاعر المقدسة، ووسائل الاتصال الحديثة السلكية واللاسلكية، وإنشاء خط حديدي، وموانئ ومحطة إذاعة، ومحطات لتوليد

الكهرباء، وشبكات المياه في المدن وغيره كثيرة فقد كان الملك عبدالعزيز يبادر إلى تقبل التطوير والتغيير قبل رعاياه حتى يكون لهم قدوة[٤٢].

كما أن الملك عبدالعزيز استطاع تكوين رصيد سياسي لنفسه عن طريق إثبات قدرته على تحقيق السلام لشعبه وتوفير حالة من الطمأنينة والأمن للفرد والجماعة لم تكن موجودة من قبل. ولا نغفل قدرته على استغلال وتوظيف موارد الدولة القليلة بسياسة وحكمة حققت الكثير من النمو والتطوير الاجتماعي المادي. هذا الرصيد السياسي فرض على الغير داخلياً وخارجياً احترام الملك عبدالعزيز مما يعني الموافقة والتأييد لسياساته وقراراته. من هذا المنطلق وضع الملك عبدالعزيز نظاماً للحكم وأنشأ بموجبه مؤسسات حكومية مختلفة (الوزارات) وأنشأ مجلس الوزراء. كان نظام الحكم الجديد مستمداً ومعتمداً على مبادئ العقيدة الإسلامية المتمثلة في كتاب الله الكريم والسنة النبوية الشريفة التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم وحقوق وواجبات كل منهما[٤٣]. بالإضافة إلى ذلك فقد عمد الملك عبدالعزيز إلى إنشاء مجلس للشورى يتكون من رجال وأمراء القبائل النافذين وكبار الشيوخ والعلماء، وفق شروط خاصة أساسها صفاء وصدق وقوة العقيدة الإسلامية، فالشورى مبدأ من مبادئ الحكم في الإسلام لها فائدتها في اتخاذ القرارات الأكثر حكمة والأوفر إنتاجا " وقد كان الملك عبدالعزيز كثير التشاور، وعرف عنه أنه كان يستعمل هذه الأساليب وغيرها في اجتناء خلاصة عقول الرجال. وكان يطبق الشورى في مجلسه العام، وحين يجتمع مع رؤساء القبائل والعشائر، ومع مستشاريه ومع القضاة والإداريين والعسكريين والاقتصاديين والسياسيين، فهو يحاورهم في تصريف أعمالهم ومهامهم. حتى على مائدة طعامه ورحلاته البرية كان يطبق مبدأ الشورى"[٤٤].

وقد كان الملك عبدالعزيز شديد الإيمان بضرورة الاتصال بينه وبين شعبه وحريصا كل الحرص أن لا تكون هناك عوائق تمنع هذا الاتصال. وكان غالبا ما يوجه بضرورة التناصح بين أفراد المجتمع حتى يتم تقليل سوء الفهم والإقلال من

المشكلات الاجتماعية. وقد ذكر في خطاب له في موسم حج عام ١٩٣٧م أنه "يجب على المسلمين التناصح بالخير ما أمكن، فإذا عرف أحدنا شيئاً من معايب أخيه يجب أن يناصحه قبل كل شيء فإذا عجز عنه يسأل الله له الخير"(٤٥). ووفق هذا المفهوم فإن الملك عبدالعزيز كان يقر بنصح أفراد رعيته له، كما كان يقر بضرورة تدخله كقائد سياسي لتوجيه المجتمع والقضاء على الانحرافات فيه. فقد خاطب رؤساء البلاد في سنة ١٩٣٢م، بقوله "أنتم رؤساء البلاد وقادة الأمة وكبراؤها وأدري بما تحسون به وتشعرون، يجب عليكم أن ترفعوا إلى كل ما تتظلمون منه وترشدوني إذا رأيتموني ضللت عن طريق الحق. إن من رأى مني شيئا مخالفا فليوضحه لي وليرشدني إلى طريق الحق"(٤٦).

اتجاهات الملك عبدالعزيز السياسية خارجيا :

كان الملك عبدالعزيز مقتنعا وداعيا إلى أن بلاده تعتبر جزءا من المجتمع الدولي وأن له مصالح مع دول العالم كما لهم مصالح معه. لذلك فقد بادر جلالته للإسهام في تأسيس جامعة الدول العربية، وكان له السبق في الدعوة إلى التضامن الإسلامي والتعاون العربي. ولسياسته الحكيمة فقد كانت بلاده عضوا مؤسسا لمنظمة الأمم المتحدة. وقد حقق مكانة رفيعة لبلاده بين دول العالم عن طريق إسهامه في الأحداث العالمية ومواقفه المشرفة فيها. ويعرف عن جلالته أنه كان مفاوضا بارعا له مزايا شخصية فريدة قوي الإرادة مؤمنا بقضايا شعبه وأمته العربية والإسلامية. فقد وصفه الرئيس الأمريكي روزفلت بالمتوحش النبيل. وكان ذلك بعد أن اجتمع مع الملك عبدالعزيز في قناة السويس(٤٧).

وقد جذب الملك عبدالعزيز انتباه أكثر الدول الأجنبية نفوذا في المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج في ذلك الوقت، بريطانيا عندما استولى على منطقة الاحساء التي كانت تحت الحكم العثماني التركي . كان ذلك عام ١٩١٣م، وبهذا الحدث أصبح للملك عبدالعزيز نفوذ في سواحل الخليج العربي. ومع تنامي تأثيره

السياسي والعسكري في المنطقة لفت الأنظار دولياً له كقوة يحسب لها حسابها في المنطقة. وبعد ضم منطقة الحجاز ١٩٢٤م، أكد قوته وركز دعائم دولته ومكانتها دولياً. كما زادت مكانة الملك عبدالعزيز رفعه على المستوى الداخلي لدى شعبه وعلى المستوى العربي والإسلامي، كونه أصبحت دولته مشرفة وحامية للاماكن الإسلامية المقدسة وراعية لها. فأخذت الدول الغربية في المنطقة وفي مقدمتها بريطانيا تنظر لمصالحها في المنطقة العربية والإسلامية من خلاله كقوة مؤثرة لها ثقلها ووزنها[٤٨]. وزاد من تأثير دولته على المجتمع الدولي اكتشاف البترول في الثلاثينيات من هذا القرن. فأصبحت المملكة العربية السعودية قوة اقتصادية لها تأثير في توجيه الاقتصاد العالمي. ومن منظور إسلامي بحت، كان الملك عبدالعزيز يرى أن دور بلاده في التفاعل الدولي هو دور الداعية للإسلام بين البشر بالعمل على نشر الإسلام وفق ما جاء في العقيدة السلفية وعلى نهج خير العباد محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم. فهو يقول "أنا مبشر أدعو لدين الإسلام، ولنشره بين الأقوام. أنا داعية لعقيدة السلف الصالح"[٤٩].

بعد أن أرسى الملك عبدالعزيز دعائم الحكم والوحدة الداخلية على نحو حقق نوعا من الاستقرار والأمن، أدرك أهمية الخطوات الدبلوماسية لتدبير علاقات الدولة ومعاملاتها وإدارة مصالحها مع غيرها من دول الجوار. فقد كانت سياسته منصبه على حل المشاكل وتحقيق المصالح عن طريق التفاوض والحوار سواء مع عدو أو صديق طالما لا يوجد اعتداء مسلح على حدود دولته. وكان أول تفاعل دولي للملك عبدالعزيز مع دول الجوار في الخليج العربي مثل الكويت وقطر والبحرين والعراق بهدف تحديد الحدود بين دولته وهذه الدول. وكان معظم الاتصال يتم عن طريق الحكومة البريطانية التي كانت حامية لهذه الدول. كما أنه كان يقوم بهذه العملية بنفسه مع الاستعانة ببعض الرجال الذين كانت لهم خبرة على الساحة الدولية، أمثال الأمير أحمد بن ثنيان آل سعود، والدكتور سعيد الدملوجي، وحافظ وهبه، وفؤاد حمزة، ويوسف ياسين، وحمزة غوث[٥٠]. وفي عام ١٩٢٦م،

أدرك جلالته ، الحاجة إلى إنشاء جهاز ينظم العلاقات الخارجية للدولة ، فأنشأ مديرية الشؤون الخارجية والتي أصبحت وزارة فيما بعد عام ١٩٣٠م.

وبحكم نشأة الملك عبدالعزيز الدينية القوية، فقد ركز يرحمه الله على العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية دون القوى الكبرى في الساحة الدولية . فقد كان يؤمن بسياسة التدرج، فقد كان مرتبطاً بالعرب والمسلمين برابطة الدم والعقيدة . وفى هذا الصدد يقول طيب الله ثراه ، "إن حرصنا على القيام بكل شيء يجعلنا نفقد كل شئ. وأفضل التدرج في السير . ورب عجلة وهبت ريثاً"(٥١). وفى خطاب له ألقاه في حج عام ١٩٣٨م قال، "نحن عرب ولنا أن نفتخر بعروبتنا، نفتخر بديننا، نفتخر بدعوة محمد صلى الله عليه وسلم ، نفتخر بالإسلام ، ونجعله شعارنا وبعد الإسلام نفتخر بالعروبة . يجب على الإنسان أن يحب دينه قبل كل شئ ثم يحب وطنه وشعبه". إلا أنه أقام علاقات مع بعض الدول الغربية بعد ذلك بهدف المصالح المشتركة وفق المبادئ الإسلامية أمثال ، بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية. كما أوفد جلالته ، نجله الأمير فيصل في بعثة دبلوماسية مؤقتة زارت كل من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول. كان ذلك بسبب قلة الموارد المالية. ومع انفراج الحالة الاقتصادية كان للمملكة حوالي ثلاثين بعثة دبلوماسية عام ١٩٥١م، مع دول عربية وإسلامية وغربية(٥٢).

ومرة أخرى نجد أن الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية ووجود الأماكن المقدسة بالإضافة إلى المنهج الذي اتخذه الملك عبدالعزيز للحكم والإرادة، والمتمثل في تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة ، كل هذا جعل الملك عبدالعزيز أكثر قرباً للدول الإسلامية عن غيرها . فقد كان جلالته حريصاً على وحدة الأمة الإسلامية، ويرى أن العلاقة فيما بينهم هي علاقة تعاونية أكثر من كونها علاقة تنافر وشقاق . وذلك راجع لوحدة المصالح وتقارب وجهات النظر بوجود العقيدة الواحدة . وأن ما يحدث من خلاف إنما راجع لبعد بعض المسلمين عن جوهر الدين

الإسلامي. وهو في نظره عارض مؤقت مصيره إلى زوال إذا ما رجع المسلمون إلى تعاليم الإسلام الحقيقية والبعد عن التوجهات السياسية الدخيلة.

وقد كان الملك عبدالعزيز محباً للسلام على أساس من العدل. فهو يرى أن السلام بين الدول الإسلامية يمكن تحقيقه عن طريق أداتين هما : اجتماع كلمة المسلمين على الدين، واللجوء إلى وساطة عقلاء المسلمين . فالعمل المخلص وصدق النية يضمن عودة المسلمين إلى تعاضدهم وتكاتفهم. ويعيد إليهم عزهم ومجدهم السالف(٥٣). وبهذا التوجه السياسي الإسلامي للملك عبدالعزيز وأبنائه من بعده أصبحت المملكة العربية السعودية مركز جذب في السياسة العربية والإسلامية، بل وحتى في السياسة الدولية. وفي هذا الصدد يذكر د. حسن أبو طالب في مقابلة صحفية أجرتها معه مجلة الوطن العربي أن الإسلام بما يعنيه من رموز سلوكية وفكرية وقيميه، يمثل بالنسبة للمملكة قيمة كبرى، إذ ينظر إليه باعتباره المحتوى الفلسفي والفكري والروحي الذي يردد آليات وديناميات العملية السياسية السعودية، ومن هذا المنطلق فالعقيدة الإسلامية هي أساس شرعية الحكم. ومنها تنبثق كل القوانين والسياسات(٥٤).

وبتفحص شخصية الملك عبدالعزيز وسلوكه السياسي يتضح أنه رحمه الله كان يتصف بالثبات والطموح الدائم في المواقف المختلفة وخاصة الدولية منها ولا يتراجع عن مطالبه ، وتحديداً مع من يرى أنه عدو للإسلام ولبلده . فقد كان توجهه يقتضي عدم إعطاء تنازلات تشجع على تمادي الأعداء، وأن الحزم يجبرهم على التراجع ، كما كان يتناول هذه المطالب بصراحة تامة تنم عن صفاء نيته وصدق توجهاته المكتسبة من طبيعة حياته البسيطة الواضحة وعقيدته القوية.

وقد كان رجلاً متفائلاً بمستقبل بلده ومستقبل الإسلام والمسلمين وتطور العلاقات بين الدول الإسلامية والعربية . إلا انه لم يكن مفرطاً في تفاؤله ، فقد كان واقعياً يغلب على توجهه التحدث عن الأشياء التي أنجزت أكثر من الأشياء المحتملة مستقبلاً. كما كان مؤمناً إيماناً تاماً بأن قدرة الله سبحانه وتعالى وقدره

سبب رئيس في تحديد أحوال البشر . وهو يقول في ذلك " فالأمر بيد الله، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن ، وكل شيء بقضاء الله وقدره ليس للإنسان في الأشياء حول ولا قوة [٥٥] . ففي نظيره أن الله تعالى هو خالق كل شيء وهو المقدر لكل شيء وفق حكمته وعلمه ، مع إيمانه بعدم التسليم التام وتحميل القضاء والقدر كل ما يصيب الإنسان والأمة . فالقائد وولي الأمر في نظره له دور رئيس أيضاً في أحداث المجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل معه داخلياً وخارجياً. وقد استفاد من قراءة التاريخ بشكل عام عن طريق مجالس والده وفترة إقامته في الكويت، حتى إنه خصص جزءاً من وقته في مجلسه الخاص والعام لقراءة التاريخ بشتى فتراته وأحداثه ، مما كان له الأثر الكبير في توقعاته السياسية ورؤيته لمستقبل الأحداث. والجدير بالذكر أن فكر الملك عبدالعزيز وسلوكه السياسي كان غاية في التنظيم والحسم. فهو يرى أن القيام بأي عمل يلزمه توقيت مناسب لضمان نجاحه . وهذا لا ينفي وجود المخاطرة في سلوكه يرحمه الله . فقد بدأ تأسيس الدولة بعملية تتصف بالمخاطرة أكثر من أي شيء آخر حين قرر استرجاع الرياض رغم قلة العدد والعدة مقارنة بإمكانات الخصم وتحصنه . إلا أن المخاطرة في نظره يجب أن تكون مدروسة ويتم القيام بها عندما تتغلب احتمالات نجاحها على فشلها ، مع حسن التصرف إذا تهيأت فرصة مناسبة . وكان لا يميل إلى استخدام القوة ويعتبرها الحل الأخير إذا فشلت الجهود السلمية والتوفيقية ، ويعتبر أن أعظم قوة هي الأساس الديني السليم سواء للفرد أو للدولة.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق لشخصية الملك عبدالعزيز وأثرها في بناء دولة التوحيد المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً، يتضح أن الملك عبدالعزيز كان شخصية فريدة من الشخصيات التي مرت بتاريخ شبه الجزيرة العربية يندر تكرارها . فقد كانت شخصيته متميزة بقوة الإرادة والصلابة وصفاء العقيدة ووضوح الهدف. وهذه هي صفات ضرورية ينبغي توفرها في شخصية من يعهد إليه بتأسيس وبناء النظم. فقد كانت شبه الجزيرة العربية وبالأخص منطقة نجد منها، بحاجة إلى نظام يخلصها من حالة الإهمال والفوضى التي كانت تعيشها ويعمل على تأمين وتطوير الأماكن الإسلامية المقدسة. فكانت بعد إرادة الله سبحانه وتعالى وتوفيقه مرحلة الملك عبدالعزيز الذي بدأ باسترجاع الرياض عام ١٣١٩هـ، وانطلق لتأسيس دولة موحدة في أرجاء شبه الجزيرة العربية. والذي يعطى هذا العمل أهمية أكبر هو الوقت الذي بدأ فيه البناء والتأسيس. فقد كانت المنطقة العربية بأسرها تمر بمرحلة من الصراع بسب السباق الأوربي الذي كان راغباً في الاستيلاء على مراكز الخلافة العثمانية في المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى . ولم يكن هذا الصراع بين دولة الخلافة في المنطقة وأوروبا فحسب ، بل كان أيضاً بين الدول الأوربية نفسها . فقد كانت هناك مواجهات بين كل من فرنسا وإنجلترا بسبب السباق على المناطق العربية وخاصة في بلاد الشام ومنطقة الخليج العربي وقد حسم هذا الصراع بتغلغل الإنجليز في المنطقة باحتلالهم مصر سنة ١٨٨٢م، وبدأ امتداد نفوذهم في المنطقة العربية، حتى إنه بعد الحرب العالمية كانت هناك سيطرة كاملة من قبل الإنجليز والفرنسيين على مناطق نفوذ العثمانيين في المنطقة بأسرها.

في ظل هذه الأحداث المعقدة، كان الملك عبدالعزيز يعمل بجد وقوة إرادة في إرساء دعائم الحكم والوحدة في شبه الجزيرة العربية. وقد اهتدى رحمه الله برؤيته الصافية وأدرك الأوضاع من حوله. وبحنكته وخبرته وحصافته رأى أن

أفضل وسيلة لحماية وطنه وشعبه هو توحيدها من الداخل وجمـــع كلمـــة القبـــائل المختلفة والمتناحرة حتى يكونوا أكثر صلابة وقـــدرة علـــى مواجهـــة المخـــاطر الخارجية . فقد رأى أن أفضل نظام يسير البناء الوحدوي هو إقامة النظام الإسلامي الرشيد الذي يطبق شرع الله وسنة نبيه محمد بن عبدالله صلـــى الله عليـــه وســـلم. وبهـــذا حافظ على المبادئ والأسس التي كانت عليها أول دولة سعودية علـــى يـــد الإمام محمد بن سعود. كما أنه واصل الكفاح والسير حتى حقق بتوفيـــق الله دولـــة الوحدة المملكة العربية السعودية.

بالتأكيد لم يكن ذلك عملاً سهلاً، واجه خلاله الملك عبدالعزيز ما لا يحصـــى من العقبات والصعاب سواء من الداخل أو الخارج إلا أن قـــوة معتقـــدة وتنشـــئته الدينية، بالإضافة إلى صفاء نيته وصدق توجهاته بعد توفيق الله ســـبحانه وتعـــالى، ساعدته على تخطي هذه الصعاب وتجاوز العقبات . فقد مر على مناطق مختلفة من شبه الجزيرة العربية أمراء وحكام كثيرون وربما كانت ظروفهم أفضل وإمكاناتـــهم أكبر، إلا أنه لم يكن طموحهم وقدراتهم الشخصية تقارن بما كان يتميز ويتصف بـــه الملك عبدالعزيز يرحمه الله.

وقد كان لتعامل الملك عبدالعزيز الفطري مع من حوله وشعبه وتناوله لكثـــير من القضايا بذات المفهوم، أمده بشرعية للدور الذي قام به. فلم يكن متعالياً ولم يكن مراوغاً مع شعبه وفى مجال معتقده بل كان واضحاً وغير مكابر يضع الأمور فـــي نصابها وفى مواقعها. كما أن انحيازه الفطري والتلقائي لقضايا الأمـــة الإســـلامية والعربية أضفى مكانة مميزه وأعطى دوراً أكثر أهمية لدولته. وبـــإعلان المملكـــة العربيـــة السعودية دولة موحدة في منطقة شبه الجزيـــرة العربيـــة، مـــلأ الملـــك عبدالعزيز الفجوة التاريخية من تاريخ شبه الجزيرة العربية وقضى على الفوضـــى الإنسانية والجغرافية فيها، مما لبى احتياجات محلية وإقليمية وعالمية بقيـــام دولـــة جديدة في المنطقة قوَّتْ الكيان العربي والإسلامي وحفظ نوعاً مـــن التـــوازن فـــي المنطقة.

الهوامش

(١) Allport, G, Personality, New York, 1937, p. 25.

(٢) الشماع، نعيمة. **الشخصية، النظرية، التقييم، مناهج البحث**. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المطبعة العربية الحديثة القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٥٧.

(٣) المليجي، حلمي. **علم النفس المعاصر**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٣١٩.

(٤) فرويد، سيموند. **معالم التحليل النفسي**، ترجمة محمد عثمان نجاتي، النهضة المصرية، ١٩٥٨م، ص ١٢٧.

(٥) فرج، محمد سعيد. **البناء الاجتماعي والشخصية**، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٠م، ص ١٧٠.

(٦) المرجع السابق، ص ٦٢.

(٧) حمزة، مختار. مبادئ علم النفس. دار المجمع العلمي، جدة. ١٩٧٩م، ص ٢٤٩.

(٨) Lewin, Hurt Adynamic Theory of Personality, New York, Mr. Graw Hill Book Co. 1935.

(٩) عسه، أحمد. معجزة فوق الرمال، الطبعة الثانية، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٦م، ص ١٢٠.

(١٠) الريحاني، أمين. **تاريخ نجد الحديث وملحقاتها**، الطبعة السادسة، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٥٩.

(١١) حمزة، فؤاد. **البلاد العربية السعودية**، الطبعة الثانية، مكتبة الناصر الحديثة، الرياض، ١٩٦٨ م، ص ١٣٠.

(١٢) المرجع السابق، ص ١٧.

(١٣) الزركلي، خير الدين، **الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧م، ص ٤٦.

(١٤) وهبه، حافظ. **خمسون عاما في جزيرة العرب**، الطبعة الأولى، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٠م، ص ٣٢.

(١٥)

(١٦) بن مانع، محمد. **نهضة علمية وحركة مباركة إصلاحية**، المنهل، جمادى الأول، ١٣٧٣هـ، ص ٢٢٣.

(١٧) الزركلي، خير الدين، مرجع سابق، ص ٢٠.

(١٨) المرجع السابق، ص ٧١.

(١٩) حمزة، مختار. **مبادئ علم النفس**. دار المجمع العلمي، جدة. ١٩٧٩م، ص ٢٩.

(٢٠) ميشان، نبـــوا. **عبدالعزيز آل سعود – سيرة بطل ومولد مملكة**، دار الكتـــاب العربي، بيروت، ١٩٦٥م، ص ٦٦.

(٢١) إبراهيم، سيد، محمد. **تاريخ المملكة العربية السعودية**، مكتبة الرياض الحديثـــة، الرياض، ١٩٧٣م، ص ١٧٩.

(٢٢) عطار، أحمد، عبدالغفور. **صقر الجزيرة**، الطبعة الثانية، مطابع المؤسســـة العربيـــة للطباعة، جدة، ١٣٨٥هـــ، ص ٢٢٤.

(٢٣) وهبه، حافظ. **خمسون عاماً في جزيرة العرب**، الطبعـــة الأولـــى، شـــركة ومطبعـــة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٩٦٠م، ص ٢١٧.

(٢٤) ربيع، حامد. **مقدمة في العلوم السلوكية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٨.

(٢٥) الغمـــري، إبراهيـــم. **الأفراد والسلوك التنظيمي**، الإســـكندرية، دار الجامعـــات المصرية، ١٩٧٩م، ص ٢٩.

(٢٦) Gibson, James. Ivancvich, J, and Donnelly, J.Organizations: Behavior, Structure, and process, 7th ed . Home Wood Irwin, 1994.

(٢٧) Lazarvs, Richard. Personality and Adjustment. Princeton University Press, 1963, p. 27.

(٢٨) Lippman, Walter. Preface to Politics. New York: Mitchell Kennerley, 1, 13, p. 2.

(٢٩) جنسن، لويد. **تفسير السياسة الخارجية**. ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السـيد سليم، قادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٩م، ص ١٥.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٥ – ١٨.

(٣١) Kissinger, Henery. Domestic Structure and Foreign. Policy, Daedalvs, Volume xcv, spring, 1266, p. 503.

(٣٢) جنسن، لويد. مرجع سابق، ص ١٥.

(٣٣) Maslaw, Ibraham. Motivation and Personality. New York, Harper & Raw, 1959.

(٣٤) Seravt, Harold. The Ecological Persective on Human, Affairs with special Reference to International Politics, Princeton University press, 1965.

(٣٥) جنسن، لويد. مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣٦) التركي، عبدالمحسن. **الملك عبدالعزيز المملكة العربية السعودية**، المنهج القويم في الفكر والعمل. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٨٥م، ص ٨٧.

(٣٧) الصويغ، عبدالعزيز. حسن، **الإسلام في السياسة الخاصة السعودية**، أوراق للنشر والأبحاث، الرياض، ١٩٩٢م، ص ٥٤.

(٣٨) التركي، عبدالله، عبدالمحسن. مرجع سابق، ص ٥٤.

(٣٩) القابسي، محي الدين. **المصحف والسيف**، مجموعة من خطابات وكلمات وأحاديث ومذكرات الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، المطابع الأهلية، الرياض، دون تاريخ، ص ١٣٧.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٩٨.

(٤١) الريحاني، أمين. **تاريخ نجد الحديث وملحقاتها**. دار الأبحاث للنشر، بيروت، ١٩٥٨م، ص ٦٩.

(٤٢) عسه، أحمد. مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٤٣) ناتج أنتوني. **العرب انتصاراتهم وأمجاد الإسلام**، ترجمة راشد البراوي، ١٩٧٤م، ص ٤٠٩.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٤١٥.

(٤٥) التركي، عبدالله. عبدالمحسن، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٤٦) القابسي، محي الدين. مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٤٧) المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٤٨) هيكل، محمد، حسين. **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ١٨٧.

(٤٩) بن سعود الكبير، تركي. محمد. **علاقة بريطانيا بالملك عبدالعزيز آل سعود ١٩٠٢ – ١٩٣٥م**، بحوث المؤتمر العالمي، تاريخ الملك عبدالعزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٨٥م، ص ٣.

(٥٠) الصويغ، عبدالعزيز. حسين. مرجع سابق، ١٩٢٢م، ص ٢٢.

(٥١) عامر، أحمد. **الملك عبدالعزيز وصنع القرار في السياسة الخارجية السعودية**، بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٨٥م، ص ٧.

العلاقات السعودية - الخليجية

الدكتور / **صالح عبدالله الراجحي**
أستاذ العلوم السياسية المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقـدمه :

منذ أن تأسست المملكة العربية السعودية على يد المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود ومنطقة الخليج العربي والدول المطلة عليه تعتبر أهم محور لسياسة المملكة الإقليمية الخارجية، ويعود ذلك لأسباب عديدة من أهمها الارتباط التاريخي والجوار الجغرافي المميز لتلك الدول والذي يكاد يكون فريداً بين الأمم بسبب الارتباطات الأسرية والقبلية المعروفة، وكذلك التماثل الكبير للأنظمة السياسية والاقتصادية وخاصة بين دول مجلس التعاون الست. لقد زاد اهتمام المملكة بهذه المنطقة حقيقة أنها منذ أمد طويل كانت محط اهتمام القوى الكبرى لأهميتها الاستراتيجية بكافة جوانبها، لذا فليس بالمستغرب أن تمثل منطقة الخليج عمقاً استراتيجياً للمملكة.(١) وحيث إنه من المعلوم لدى جميع الباحثين والمؤرخين المنصفين أن المملكة العربية السعودية تمكنت خلال فترة زمنية وجيزة (إذا ما قورنت ببقية دول العالم) من تحقيق إنجازات تاريخية في كثير من الحقول والميادين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية والاستراتيجية، فإنَّ إحدى أهم هذه الميادين سياستها الخارجية التي وضع قواعدها مؤسس هذا الكيان الملك عبدالعزيز وسار على نهجه خلفه من بعده، مما جعل هذه السياسية تبُلور وبشكل متأني وصحيح علاقات المملكة الدولية مع سائر بلدان العالم ولعل من أهمها علاقة المملكة المتميزة بدول الخليج العربي والتي هي مدار البحث.

إن علاقات المملكة العربية السعودية بدول الخليج العربي (وخاصة تلك الدول الأعضاء في مجلس التعاون الدول الخليج العربية) متميزة واستثنائية إذا ما قورنت ببقية الدول الأخرى الواقعة في المحيط الإقليمي أو الدولي حيث إنه مهما واجهتها من عقبات وتفاوت في وجهات النظر ماضياً وحاضراً حول مسائل مختلفة سواء كانت الحدودية منها أو الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية ومهما حاول الآخرون زعزعت تلك العلاقات بقصد خلق جو من الفوضى وعدم الاستقرار فإن تلك العلاقات تعتبر مثالية ورمز للتعاون، وحيث إنه يصعب تقصي إيجابيات تلك

العلاقات على مدى مائة عام مع تلك الدول، فإننا سنقوم من خلال هذه الورقة وبشكل موجز إلقاء نظرة على بعض جوانب تطورها (وتتجزأ هذه الورقة إلى خمس فترات تمثل حقبة الملك عبدالعزيز، الملك سعود، الملك فيصل، الملك خالد، الملك فهد أو الفترة الراهنة) بقصد الوصول إلى أهم المحاور التي ترتكز عليها علاقات المملكة مع دول الخليج والتي تهدف إلى الوصول وبشكل صحيح إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وتحقيق طموحاتها وسط متغيرات دولية متلاحقة وخطيرة، بدأت تتشكل منذ الحرب العالمية الثانية وأخذت مسارات وأنماط مختلفة حتى إنها أصبحت اليوم تشكل أكبر تحدي تواجهه الكيانات الصغيرة وتنبئ بخطر لا مثيل له خلال العقد الأول من القرن المقبل مما يحتم على دول تلك المنطقة التكاتف والتعجيل بوحدتها، وهذا ما تنبأ به بالفعل مؤسس هذا الكيان العظيم المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود منذ أكثر من نصف قرن من الزمن.

عهد الملك عبدالعزيز وبداية تشكل العلاقات :

لقد كانت البحرين والكويت الانطلاقة الأولى لبدء تشكل علاقة سعودية خليجية، حيث كان للبحرين مواقف نبيلة تجاه المملكة العربية السعودية امتدت من عصر الدولة السعودية الأولى، غير أن هذه المواقف كانت انطلاقة مباركة خاصة تجاه الملك عبدالعزيز ووالده الإمام عبد الرحمن عندما واجهت الدولة السعودية الثانية مأزقاً في استعادة نجد، وكان لاستضافة البحرين عام ١٨٩١م بعد قطر في أول رحلة خارج نجد للإمام عبد الرحمن وابنه عبدالعزيز وقع لا يُنسى، جعل المملكة تقف وباستمرار مواقف نبيلة تجاه البحرين حتى يومنا هذا.[٢] وكانت البحرين إحدى أهم ثلاث محطات مر بها عبدالعزيز مع والده. كان، أولها جزيرة قطر وثانيها المنامة وآخرها الكويت التي وصلها في منتصف عام ١٣١٠هـ (١٨٩٢م) واستقر فيها عقداً من الزمن، كانت بمثابة المدرسة الأولى التي أكسبته العلم والمعرفة والحياة الحضرية وتعرف على أصول السياسة والاتصال وفن

الزعامة مما هيأه ذلك للانطلاق بفكره وعقله وفنه لتحرير واسترداد ما اغتصب من أرض أبيه وأجداده، وقد كتُب له ما أراد واسترد الرياض في الخامس من شوال ١٢١٩هـ الموافق ١٩٠٢م وكان ذلك الإنجاز البداية الحقيقية لاستعادة معظم ما تبقى من ملك أبيه وأجداده واسترداد آل سعود مكانتهم وحكمهم السليب وكان ذلك بمثابة مغامرة كبرى استحقت أن يطلق عليها أسطورة من أساطير التاريخ، أهلت المغفور له بأن أصبح معجزة في تاريخ الأبطال، وأحد أهم عظماء التاريخ الحديث وذلك عندما استطاع بعد ذلك من توحيد هذا الكيان وتأسيس المملكة العربية السعودية الحديثة عام ١٩٣٢م.(٣)

ورغم أن الفترة الممتدة من عام ١٩٠٢م (وهي السنة التي فتح عبدالعزيز فيها الرياض) حتى فترة ضم باقي مناطق المملكة ومن ثم التأسيس والتوحيد سنة ١٩٣٢م كانت فترة صعبة ومليئة بالمفاجآت والمتزامنة مع انشغال القائد بشؤونه الداخلية، إلا أن تلك الأحداث لم تثنيه عن زيارة منطقة الخليج وعلى وجه الخصوص البحرين وقطر والكويت وهذا دليل على قوة العلاقات والتلاحم بين عبدالعزيز وحكام تلك الدول رغم ما تخلل ذلك من خلافات متعددة وخاصة الحدودية منها بسبب استراتيجية الدول الاستعمارية لخلق الفرقة وغرس الكراهية بين شعوب وحكام تلك البلاد. ولكن رغم كل ذلك فإن سلوك الملك عبدالعزيز تجاه كافة القضايا كان يؤكد بأنه يعي وبشكل دقيق ما يحاك من مؤامرات ضد المنطقة وتحديات على مختلف المستويات والأشكال جعلته يقف بصلابة في وجهها، ويتعامل معها بحكمة وبعد نظر. وتأكيداً للرغبة المخلصة بضرورة وحتمية بناء البيت الخليجي فقد قام عبدالعزيز ورغم انشغاله المصيري داخلياً ورغم المحاولات من بعض القوى الاستعمارية لعرقلة ذلك بزيارة الدول الخليجية، فمثلاً قام بزيارة الكويت عام ١٩١٠م وعام ١٩١٥م وعام ١٩٣٦م، والبحرين عام ١٩٣٠م وعام ١٩٣٩م، وأوفد العديد من وزرائه للقيام بزيارة تلك الدول، كان على سبيل المثال قيام الأمير سعود بزيارة البحرين عام ١٩٣٧م، وقد بادله حكام الخليج الزيارة في

مناسبات عديدة وكانت تلك الزيارات تهدف إلى التشاور وتقريب وجهات النظر تجاه العديد من القضايا التي تهم مصالح تلك البلدان بما في ذلك العمل على تأكيد استقلالية اتخاذ القرارات التي تخدم الجميع دون تدخل أو تأثير القوى الإقليمية والدولية قدر المستطاع. ومنذ ذلك الوقت لم ينقطع الاتصال بين المملكة وبقية دول الخليج، ولم تتأثر علاقتهما حتى يومنا هذا رغم ما شابها من خلافات حدودية كان للمملكة دور رئيسي وبارز في تذليلها حفاظاً على أواصر الأخوة والعلاقة بينهما.(٤)

وقد وصفت العلاقات بين المملكة ودول الخليج العربي من كلا الجانبين منذ تأسيس المملكة حتى وقتنا الراهن وفي مناسبات عديدة بأنها مثالية ومتميزة. فمثلاً قبل حوالي أربعة وستين عاماً وصفت علاقة المملكة بالكويت بأنها علاقة محبة وألفة وأخوة صادقة بعيداً عن ما يحدث من خلافات حيث إن ذلك أمر طبيعي يحدث لجميع دول العالم فيما بينها من اختلافات متنوعة سواء كانت حدودية اقتصادية سياسية عسكرية أو غيرها . لقد وصف هذه العلاقات مع الملك عبدالعزيز والمملكة العربية السعودية الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت في عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م) حينما قال "إن علاقاتنا على أحسن ما يرام من الاتفاق والوئام، وعدا ذلك فقد يظن البعض أن علاقتي الشخصية مع الملك عبدالعزيز إنْ هي إلا صداقة بحكم الجوار، وما تجمعنا به الألفة والدين .. ولكن لا، فإننا لسنا بأصدقاء فحسب ، بل قل إننا شقيقان بحق، يفتدي أحدنا أخاه بنفسه ، وقد تشاركنا في السراء والضراء ... ، وحاربنا جنباً إلى جنب مراراً عدة ... وكنا ولا نزال خير مثل للصداقة الأخوية، من حيث المحبة والألفة والصداقة التي لا تؤثر فيها حادثات الدهر، فكيف بالصغائر التي يقوم بها ذوو الأغراض الذين يحاولون الصيد في الماء العكر".(٥)

وفي عهد الملك عبدالعزيز كانت رعايا دول الخليج القادمين للمملكة للعمل وخاصة من البحرين والكويت وقطر يعاملون معاملة المواطن السعودي بالنسبة للمزايا الوظيفية دون تفرقة وذلك بأمر من الملك عبدالعزيز مما ساعد على تدفق

هجرات كبيرة وخاصة من البحرين للعمل في شرق المملكة وخاصة بعد كساد تجارة اللؤلؤ في هذه الدولة الخليجية وقد قدر عدد العمال البحرينيين في أوائل عهد النفط في المملكة وخاصة في أواخر الأربعينيات بحوالي أكثر من ثلاثين ألف عامل وهذا رقم كبيرٌ إذ ما قورنت نسبته إلى حجم سكان البحرين آنذاك.(٦)

إنه رغم ما حدث من خلافات حدودية بين الملك ودول الخليج أججتها قوى خارجية ذات مصالح نفعية فإنّ حنكة الملك عبدالعزيز ونظرته العميقة والمتأنية لمستقبل واستقرار المنطقة قد بنت وأسست وبشكل صحيح جسوراً من الأخوة والأصالة ربطت دول الخليج العربية بالمملكة العربية السعودية منذ تأسيس المملكة تُرجمة إلى واقع ملموس تبناه خير خلف لخير سلف.(٧)

لقد قام الملك عبدالعزيز وحتى قبل تأسيس المملكة بترجمة أقواله إلى أفعال ملموسة مع دول الخليج العربية وذلك من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات، وكان القصد من ذلك إدخال الطمأنينة وخلق الاستقرار للمنطقة وخلق علاقات متينة ترعى المصالح المشتركة رغم المحاولات العديدة من قوى خارجية للحيلولة دون تحقيق تلك الأهداف، بقصد خدمة الدول الاستعمارية على حساب دول المنطقة. ومن أجل خلق علاقات ودية بين المملكة ودول العالم بما في ذلك دول الخليج العربية. فقد تم توقيع أكثر من ٧٠ معاهدة واتفاقية في عهد الملك عبدالعزيز وذلك في الفترة ما بين عام ١٩٢٢م - ١٩٥١م شملت معاهدات واتفاقيات حدودية وأمنية واقتصادية وصداقة. وزاد عدد تلك الاتفاقيات والمعاهدات ليصل حوالي ١٣٥ معاهدة واتفاقية في أواخر عام ١٩٧٣م.(٨)

لقد كان نصيب دول الخليج بما في ذلك إيران والعراق من الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة في عهد الملك عبدالعزيز حوالي ٢٢ اتفاقية ومعاهدة منها ما يخص مسألة حدودية وأمنية واقتصادية وصداقة . فمثلاً في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت (كان من المقربين من الملك عبدالعزيز وكان في معظم الأحيان على اتفاق ووئام معه تعززه العلاقات بين المملكة والكويت بشكل كبير

جداً) تم توقيع اتفاقيات عديدة كان من أهمها اتفاقية العقير لتحديد الحدود بين نجد والكويت وإقامة منطقة محايدة بين البلدين في الثاني من ديسمبر ١٩٢٢م، وقد تم ذلك الإنجاز رغم عدم تحمس بريطانيا لإيجاد تسوية نهائية للحدود بين نجد والكويت آنذاك، إلا أن التطورات التي حدثت في السنة الأولى من سنة ١٩٢٠م، وخاصة احتكاك قبائل نجد والعراق والغزوات المتبادلة بينها جعلت نظرة البريطانيين تتغير، ويعود ذلك لحرصهم الشديد آنذاك في المحافظة على حكومة العراق الحديثة النشأة والتي إن لم يصن أمنها آنذاك فقد تكون سبباً في فقدان بريطانيا مصالحها في المنطقة، ولكن ما تم بين نجد والكويت في التوقيع على اتفاقية تحديد الحدود ما كان ليتم لولا الاتصال والمشاورات التي تمت بين عبدالعزيز آل سعود وأحمد الجابر الصباح حيث كان ذلك نابعاً من حرصهما الشديد في عدم إعطاء الفرصة للمتربصين لخلق أزمة بين البلدين، وبنفس الوقت كانت هناك رغبة صادقة بين الطرفين لتعزيز علاقاتهما.(٩)

لذا ورغم استمرار الخلافات الحدودية التي زرعتها بريطانيا في المنطقة فقد حرص الملك عبدالعزيز بأن لا تكون تلك المشاكل عائقاً في استمرارية التواصل وبناء العلاقات الودية بين المملكة وجيرانها ، لذا فقد أكد في كل المناسبات بالروابط التاريخية المميزة التي لا تستند إلى الجوار الجغرافي فقط وإنما تتعدى ذلك لتشمل وبشكل متأصل ومتجذر العلاقات الأسرية والقبلية والسياسية والاقتصادية والتي تعود إلى عصري الدولة السعودية الأولى والثانية والتي امتدتا من ١٧٤٤ - ١٨١٨م ومن ١٨٤٠ - ١٨٩١م. كما أن الملك عبدالعزيز حرص كذلك على سيادة دول الخليج ووقف بوجه أطماع بعض الدول المجاورة وخاصة العراق وإيران، فمثلا عندما بدأت بعض الصحف والإذاعات في كل من بغداد والقاهرة في شهر مارس من عام ١٩٣٩م تروج لبعض الادعاءات حول موافقة الملك عبدالعزيز على ضم الكويت للعراق كان رده النفي القاطع والتأكيد على أن المملكة لم توافق ولن توافق مطلقا بالمساس بالكويت وسيادتها وأن هذا ينطبق على

بقية دول الخليج الأخرى، وقد قال حول ما أشيع عن ضم الكويت للعراق ما نصه: " كذبوا ما نشرته الجرائد عن موافقتنا على إلحاق الكويت بالعراق، فأنا ما وافقت على هذا، ولن نوافق عليه، لأن الكويت لأهله".(١٠)

ومن أهم الاتفاقيات التي وقعت في عهد الملك عبدالعزيز مع دول الخليج إضافة إلى ما ذكرناه سالفاً ما تم مع حكومة الكويت في ٢٠ أبريل ١٩٤٢م ، بهدف تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين ، وكان من أهمها عدد من الاتفاقيات التي شملت جوانب الصداقة وحسن الجوار والأمور التجارية إضافة إلى ما يهتم بالأمور الأمنية مثل تسليم المجرمين. ويلاحظ من الاتفاقيات المعقودة بين البلدين أنها تؤكد على التعاون الوثيق والصداقة الثابتة والمحترمة والمحافظة على العلاقات بينهما بشكل عام ومنع كل ما يعكر ذلك من خلال بذل كافة الجهود المتاحة، وأن تتخذ كافة السبل والوسائل ضد أي أعمال غير مشروعة تضر بالبلدين وأن تكون روح الصداقة والمودة هي الركيزة الأساسية لحل أي خلاف قد يقع بين البلدين . لاشك إن بنود الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدولتين تعتبر استثنائية إذ ما قورنت باتفاقيات مماثلة مع بلدان أخرى وهذا دليل على قوة العلاقات بين المملكة ودول الخليج العربية والتي أرساها المؤسس عبدالعزيز وسار على نهجه من خلفه من بعده حتى يومنا هذا، وهذا ما أثبتته بالفعل الأحداث التي مرت بالمنطقة على مدى مائة عام مضت.(١١)

حقبة الملك سعود: فترة التطوير :

إن حقبة الملك سعود تعتبر فترة مهمة لتعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي، حيث عمل الملك سعود بجد وإخلاص لتطوير علاقة المملكة مع تلك الدول، لذا فقد سارت العلاقات السعودية الخليجية على وجه العموم والسعودية – الكويتية على وجه الخصوص محققتاً تطورات إيجابية مهمة نحو الأفضل أكدتها المواقف السعودية العلنية نحو صيانة واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي وكانت

الكويت التي واجهت العديد من المحن والمشاكل منذ استقلالها في أوائل الستينيات خير مثال للمواقف السعودية تجاه دول الخليج وكأن هذه الدول جزء من الجسد السعودي، فمثلاً عندما أعلنت الكويت استقلالها عام ١٩٦١م، كانت وقفة المملكة معها في تحقيق هذا المطلب المشروع قوية وحازمة عبر جميع القنوات المتاحة بما في ذلك تسخير جميع إمكاناتها الدبلوماسية، لتسهيل قبول الكويت عضواً في المنظمة الدولية، ولم يضاه هذا الموقف أي دولة في المحيط الإقليمي والدولي. ولم يقف هذا الأمر فقط عند استقلال الكويت بل امتد ذلك ليشمل صيانة هذا الاستقلال من خلال وقوف المملكة وبقوة بوجه بعض الدول الإقليمية التي كانت تستهدف سيادة الكويت كالمحاولات العراقية المتكررة لاحتلال الكويت أو أجزاء منه عبر الحكومات المتعاقبة على العراق وكان آخرها الاحتلال العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م وهذا ما سنفرد له جزءا خاصا لاحقا.

إن مواقف المملكة العربية السعودية في المحافل الإقليمية والدولية دائما ومازالت قويه وحاسمة تجاه ما يضر بالمصالح الخليجية وشعوبها ، ممثلا في موقف المملكة الأقوى عربيا ودوليا عندما أعلن الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم عزمه على ضم الكويت للعراق في ٢٦ يناير ١٩٦١م بعد إعلان الكويت استقلالها، وكان رد المملكة فوريا وحازما على تهديدات قاسم عندما أعلن الملك سعود آنذاك بأن المملكة لا تخفي وقوفها ومساندتها إلا محدودة مع الكويت في "السراء والضراء ... وأنها على أتم الاستعداد لمواجهة كل خطر يتعرض له الكويت". وبالفعل قادت المملكة في ذلك الوقت حملة قوية على الصعيدين الدولي والإقليمي ومن خلال المنظمات الدولية ضد التحرك العراقي ، بل إن المملكة أرسلت قوات للكويت للدفاع عنها حتى استطاعت إفشال المخططات العراقية لضم الكويت . كما أن جميع المحاولات العراقية اللاحقة ومنها ما حدث في عام ١٩٦٣م، وعام ١٩٧٢م و ١٩٧٣م و ١٩٧٤م ، وقفت لها المملكة بكل حزم وقوة ، ولا نبالغ القول إنه لولا وقوف المملكة العربية السعودية بكل إمكاناتها مع الكويت

في كل مرة تواجه الأطماع الإقليمية وعلى وجه الخصوص العراقية منها، لربما وقعت تحت سيطرة العراق أو على الأقل اقتطع جزء من سيادتها، سواء كان ذلك في أوائل الستينيات أو بدايات التسعينيات.(١٢)

كما بذل الملك سعود جهداً كبيراً لخلق الطمأنينة والاستقرار في منطقة الخليج العربي بفضل السياسة الخارجية الحكيمة والتي قامت ثوابتها منذ تأسيس المملكة على أساس من الإيمان المطلق على خدمة الأمن والسلم الدوليين ونبذ العنف وحل الخلافات والصراعات بين الدول بطرق حضارية وسلمية ومساندة كافة الشعوب لتحقيق مصيرها بنفسها، فقد سار على نفس النهج وطوره الملك فيصل الذي حرص على تنمية العلاقات مع دول الخليج العربي والتي تميزت بشكل استثنائي لا يوجد له مثيل في الدائرة الإقليمية، حيث إن الاعتبارات التاريخية التي تربط شعوب المنطقة بعضها ببعض كانت أحد أهم الركائز الأساسية التي دعمت هذا التنامي الكبير في العلاقات مع دول الخليج العربية. لقد كان للملك فيصل دور رائد وأساسي في استقلال البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة. حيث كان حرصه الشديد على قيام تلك الإمارات ونيل استقلالها وتحسين العلاقات مع عمان من أهم توجهات السياسية الخارجية السعودية في الفترة ما بين عامي ١٩٦٤م - ١٩٧٤م(١٣).

حقبة الملك فيصل: فترة العزيز والتحديث

لقد سارت ثوابت السياسة الخارجية السعودية خلال حقبة الملك فيصل على نفس النهج التي وضع أساسها مؤسس وموحد المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز، ولكن المتغيرات الدولية المتلاحقة والمتعاقبة دائماً تفرض إعادة النظر في التطوير والتحديث لسياسات الدول، وكما طرأ تحديث لهذه السياسة في عهد الملك سعود فقد فرضت الظروف والأحداث تطوير تلك الثوابت وتحديثها في عهد الملك فيصل دون المساس بالجوهر الذي وضعه باني هذه الأمة ومؤسس كيانها. ولقد أكد

على ذلك الملك فيصل عندما تسلم السلطة في عام ١٣٨٤هـ حينما قال " ولسنا أيضاً في حاجة لتكرار الأساس التقليدي الذي تسير عليه سياستنا الخارجية فنحن منذ أن أسس هذه الدولة بانيها ووضع أساس نهضتها المغفور له الملك عبدالعزيز قد أثبتنا في هذا المجال الدولي إيماننا بالسلام العالمي ورغبتنا في دعمه وتقويته ونشره في ربوع العالم، وكنا، ولا نزال، نفعل ذلك بوحي من تعاليم ديننا وتقاليدنا العربية الأصيلة، ونحن نؤيد الآن في سبيل ذلك نزع السلاح وتجنيب البشرية مخاطر الأسلحة الفتاكة وندعو إلى حرية تقرير المصير لكل الشعوب وحل المنازعات الدولية بالوسائل المرتكزة على الحق والعدل ... ومن أهداف سياستنا الخارجية المعروفة والتعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة ... والسعي إلى تحرير جميع أجزاء الوطن العربي التي لا تزال تحت الاستعمار والسير مع الدول الإسلامية في كل ما يحقق للمسلمين عزتهم ورفعة شأنهم".(١٤)

لقد أكد الملك فيصل أن تصفية جميع الخلافات مع دول الجوار يعتبر من أولويات السياسة الخارجية السعودية ولو كان ذلك سيتسبب في تقديم بعض التضحيات ، وكانت مسألة الحدود مع دول مجلس التعاون من أهم الأمور التي ركز عليها الملك فيصل وحث على إنهائها بطرق سلمية وأخوية حتى لا تكون سبباً يجر المنطقة إلى ويلات الصراعات ، وحتى تكون جداراً منيعاً ضد تدخل القوى الأجنبية وزرع الفتن بين شعوب المنطقة الواحدة ، وهو ما تم بالفعل مع دول الخليج العربي حيث قاد الملك فيصل دول المنطقة إلى البدء بتصفية الخلافات ووضع حدٍ للمشاكل الحدودية التي تعتبر من أخطر المعضلات في تاريخ الأمم والتي قامت معظم الحروب بسببها.(١٥)

لقد كان الجلاء البريطاني من منطقة الخليج نهاية عام ١٩٧١م، عاملاً هاماً هيأ الفرصة لاتصال وتشاور مستمر بين كافة دول الخليج العربي بما فيها حديثة الاستقلال في ذلك الوقت ، وبرز الملك فيصل كزعيم ذي أهمية كبيرة ليس فقط على المستوى الإقليمي وإنما على المستوى العالي بما في ذلك العربي والإسلامي،

وأولى اتصالاته بأمراء وشيوخ الخليج كل اهتمام وحرص، وقد أشارت مساندته القوية والمخلصة الداعية لاستقلال مشيخات الخليج حفيظة بريطانيا، كما وقف بكل قوة بوجه إيران على كافة المستويات لمنعها من ضم البحرين لها، بل إن سياسته وبعد نظره تجاه إيران وتعامله مع الشاه ساعد بشكل كبير على إقناع طهران بالعدول والتخلي عن مطالبها بالبحرين وقبول مسألة الاستفتاء والذي كان حتماً يتجه نحو المطالبة القوية باستقلال البحرين وإعلانها كدولة مستقلة.[١٦] وتميزت علاقات الرياض بالمنامة منذ قيام المملكة العربية السعودية بالاستقرار والتفاهم في معظم الأمور، وكانت البحرين من أوائل الدول الخليجية التي توصلت مع المملكة إلى حل سريع لمشكلة المياه الإقليمية وذلك منذ عام ١٩٥٨م.

وعندما تعثرت الوساطات لحل مشكلة البريمي التي اختلقتها بريطانيا، كانت مبادرة الملك فيصل عام ١٩٧٤م الحل النهائي للمشكلة وذلك عندما اتفقت مع دولة الإمارات على تسوية مشكلة الحدود والمناطق المتنازع عليها بشكل نهائي في ٨/١٩ من نفس العام، بل إن الملك فيصل أكد في ذلك الوقت أن المملكة لن تقف عند تصفية الخلافات الحدودية والتي تم بالفعل معالجة الكثير منها، بل إنها مستعدة لزيادة التنسيق والتعاون الاقتصادي والفني والثقافي مع جميع دول الخليج بما في ذلك الدول التي استقلت في عام ١٩٧١م وذلك من خلال التنسيق فيما بينها ضمن الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وأكد على أن أهمية التنسيق في السياسات الخارجية وكذلك الأمنية والبترولية تعتبر من أولويات تطلعاته لخدمة النظام السياسي الخليجي. لذا نجد أن السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الخليجية في هذه الفترة ركزت على أربعة محاور هي:

١ - تصفية الخلافات حول معظم المشاكل الناتجة عن الحدود.
٢ - التنسيق والتعاون الاقتصادي بين المملكة ودول الخليج بغية إسعاد شعوبها ورفاهيتها.
٣ - تنسيق سياستها الخارجية وخاصة في مجال البترول.

٤ - العمل على إيجاد صيغة مقبولة لاتفاقيات أمنية تخدم استقرار الأنظمة السياسية لدول الخليج وبالتالي ضمان استقرار ورفاهية شعوب المنطقة.(١٧)

وكما ترجم حل العديد من قضايا الحدود في عهد الملك فيصل إلى واقع ملموس في وضع الحلول الدائمة أو المؤقت لها ، فإن المواضيع الأخرى سواء الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية سارت باتجاه إيجابي وترجم العديد منها إلى واقع ملموس، لذا فقد عملت آنذاك المملكة العربية السعودية جاهدة لتغطية أوجه النقص في عملية التنمية في بعض دول الخليج وعلى وجه الخصوص سلطنة عمان والبحرين، بنفس الوقت الذي بدا واضحاً أن تلك الدول والمملكة العربية السعودية بدأت في منتصف السبعينيات تتجه بشكل جدي لعقد اتفاقيات ثنائية وجماعية بينهما، وذلك إدراكاً منها أن الطريق الصحيح يتمثل بخلق جو تعاوني لحفظ الأمن والاستقرار والذي يعد ركيزة أساسية لتطوير التنمية والاستقرار ومحاربة التيارات التي تهدف إلى زرع الفتن وخلق عدم الاستقرار في المنطقة بما في ذلك الوقوف بوجه انتشار أيدلوجيات هدامة تسعى جاهدة لتقويض استمرارية بناء المجتمع الخليجي.

وبشكل عام فإن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي أخذت تتطور عبر السنين من حسن إلى أحسن إذا ما استثنينا بعض الفتور من وقت لأخر مع بعض تلك الدول وهذا أمر طبيعي جداً يحدث بين كافة دول العالم التي تتمتع بصداقات مثالية وتحالفيه، وحتى إذا ما قورنت علاقات المملكة وبقية دول مجلس التعاون بدول إقليمية ودولية فإننا نجد العلاقة بينهما بمثابة العلاقات المثالية والحميمة ورمز للتعاون لإدراك تلك المجموعة بأهمية المصير المشترك.

وحيث إن العلاقات بين المملكة وتلك الدول مرت بعدة مراحل من التطور والتعاون منذ تأسيس المملكة فإن المراحل الثلاث وهي مرحلة الملك عبدالعزيز وسعود وفيصل شكلت إطاراً مهماً لدفع العلاقات إلى تطويرها بشكل أفضل وعلى

أسس تتواكب مع المتغيرات الإقليمية والدولية سواء تلك المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية الأمنية أو السياسية، وحيث إن تلك الأعمدة الثلاثة (الاقتصادية، السياسية ، الأمنية) ذات أهمية قصوى في الترابط والتكامل لخلق منطقة أمنه مستقرة تقودها علاقة تعاون وتفاهم وسط الأسرة الخليجية الواحدة والتي تهدف إلى الوصول إلى وحدة تكاملية مستمدة من العبر والدروس التي مرت بها المنطقة ويمر بها العالم أجمع على كافة المستويات ، فإن مسألة التعاون والتنسيق بين المملكة وبقية دول مجلس التعاون قائمة على روح من التفاهم والمصارحة بغية الوصول إلى الهدف المنشود.

حقبة الملك خالد: العمل على إنهاء مشاكل الحدود والتنسيق والتعاون الأمني وتأكيد وحدة الآمال والمصير المشترك

لذا عندما ما ازدادت أهمية المنطقة في الميزان العالمي وخاصة الدول العظمى وذلك بعد الحظر النفطي في نهاية الربع الأولى من السبعينيات، وبناء على الرغبة المستمرة في تنمية العلاقات بين المملكة ودول الخليج العربي والرقي بها إلى أفضل المستويات وإدراكاً من حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة الملك خالد لهذه الأهمية أزداد التواصل والتعاون إلى مستويات أفضل مما كانت عليه ، وقد ساعد على ذلك وبشكل أساسي ثوابت السياسة الخارجية السعودية التي واكبت المتغيرات المتلاحقة في المنطقة دون المساس بجوهرها الذي رسمه الملك عبدالعزيز ولكن بتطويرها دائماً إلى الأفضل. ولاشك أن إيجاد حل لمسألة الخلافات الحدودية كان على أولويات الدبلوماسية السعودية في تلك الفترة وذلك استكمالاً لما بدأه وأكد عليه الملك عبدالعزيز ومن ثم سعود وبعد ذلك فيصل وقد أكد هذا الاتجاه الأمير فهد بن عبدالعزيز (الملك فهد) عندما قال " إن إحدى أولويات السياسة السعودية في الجزيرة العربية هي إيجاد حل سريع لكل الصراعات والمشاكل الحدودية وتصفيتها ، بما فيها رسم الحدود النهائية ما بين سلطنة عمان

والإمارات العربية المتحدة وتحديد الحدود ما بين السعودية والكويت، وحل النزاع ما بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار.(١٨) وقد ترجم هذا التأكيد لاحقا إلى أمر واقع وملموس وحلت معظم المشاكل الحدودية بين المملكة ودول الخليج الخمس.

لذا ودعما لتلك السياسة فقد قام الملك خالد في شهر مارس من عام ١٩٧٦م وذلك بعد مضي سنة على توليه زمام السلطة بجولة في دول الخليج العربي لوضع أساس قوي وثابت لسياسة المملكة الخارجية تجاه تلك الدول ، وكانت جولة ناجحة ومثله منطلقا تاريخيا نحو تعاون غير محدود يهدف إلى تأكيد وحدة الآمال والمصير المشترك ، لقد أسفرت مباحثات الملك خالد مع زعماء دول الخليج خلال جولته عن تفاهم كامل على وجوب السعي لجعل المنطقة واحة أمن واستقرار والعمل على إبعادها عن الصراعات الدولية ، وكذلك العمل بإخلاص لبناء علاقات مميزة بين المملكة وبقية دول الخليج تكون مبنية على أقصى درجات الاحترام المتبادل والتنسيق المنظم والتضامن الفعال.(١٩)

لقد شهدت تلك الفترة تعاونا ملحوظا حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثقافية والأمنية والاقتصادية كان أولها اتفاقية وكالة الأنباء الخليجية في شهر يناير من عام ١٩٧٦م، تلا ذلك محاولات جادة وخاصة من قبل المملكة للاتصال بكل من العراق وإيران وبقية دول الخليج من أجل إيجاد صيغة أمنية تحفظ استقرار المنطقة ، وكان هدف المملكة تأمين استقرار الدول الصغيرة من أي اعتداءات أو أطماع من قبل بعض الدول الإقليمية وخاصة إيران والعراق ، ولكن جميع المحاولات للاتفاق على صيغة أمنية مقبولة للجميع باءت بالفشل بسبب التعنت الإيراني العراقي وإصرار كل منهما على حث بقية الدول الخليجية على القبول بالأفكار المطروحة من قبل طهران والتي قوبلت بالرفض من بغداد التي بدورها كانت تلح على القبول بالصيغة العراقية.(٢٠)

التنسيق والتشاور وفكرة التعاون الأمني :

عندما شعرت المملكة العربية السعودية أنه لن يتحقق أي تقدم بالنسبة لموضوع الأمن الإقليمي طالما هناك صدام بين العراق وإيران حول الترتيبات الأمنية ، عملت بالتنسيق مع الكويت وتشاورت مع بقية دول الخليج العربية التي تكون مجلس التعاون الخليجي اليوم للبدء جديا بترتيب البيت الخليجي للوصول إلى صيغة تضمن على الأقل الحد الأدنى لنوع من الاستقرار والطمأنينة، ومن هنا بدأ ولأول مرة نوع من التعاون والتنسيق المكثف بين الدول الست ، وتعددت أشكال الإطروحات المقترحة من قبل تلك الدول سواء كانت اقتصادية ، أمنية ، سياسية أو غيرها.

وفي إطار الحرص الشديد من قبل المملكة لضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي ودوله فقد قام الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية بجولة على دول الخليج في أكتوبر من عام ١٩٧٦م، حاملاً معه اقتراحات حول التعاون الأمني وذلك عبر توقيع اتفاقيات ثنائية أو جماعية يكون على أولوياتها تبادل المعلومات ، وقد تقبلت معظم الدول الخليجية تلك الفكرة حيث كانت الإمارات العربية المتحدة أولى تلك الدول التي وافقت على التوقيع على مثل ذلك التعاون مع المملكة العربية السعودية ، بعد ذلك وقعت بقية الدول الخليجية باستثناء الكويت على اتفاقيات مماثلة حول التعاون الأمني الداخلي بين تلك الدول.(٢١)

لقد كان قبول دول الخليج فكرة التعاون الأمني نابعاً من إحساس دول تلك المنطقة بالأخطار المحيطة بها لذا فقد كان هذا القبول حافزاً قوياً للمملكة للعمل بشكل أكبر وأكثر جدية أهلها لقيادة دول الخليج لزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها ليس فقط في المجالات الأمنية وإنما في كافة المجالات التي تهم مصالح تلك الدول. وفي الربع الأول من عام ١٩٧٨م، ازداد الاتصال بين دول الخليج العربي الست وكانت هناك مشاورات مكثفة بين كافة الوزراء بما في ذلك الاقتصاد والبترول والدفاع والداخلية حول إيجاد صيغة توفيقية ترضى جميع الأطراف لإنشاء تجمع

بينهما يخدم تطلعاتهم ومصالحهم ، ولكن كان من أهم العقبات التي كانت تواجه تلك الدول العراق وإيران حيث إنه كان من المؤكد أن تلك الدولتين ستعترض على أي شكل من أشكال التعاون الجماعي بين تلك الدول سواء كان ذلك من خلال التنسيق فيما بينها أو إنشاء مجلس يجمع دولها ، ولكن ذلك لم يثن المملكة على حث بقية دول الخليج الخمس على مواصلة التشاور وتبادل الآراء في الوقت الذي بدأت فيه المنطقة تتجه نحو تدهور ومخاطر كان من أهم أسبابها معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل والمتزامن مع الاضطرابات الخطيرة التي كانت تواجهه إيران على المستوى الداخلي والإقليمي بسبب خروج الشاة من إيران نهاية عام ١٩٧٨م وقيام الثورة الإيرانية فيما بعد.(٢٢)

ولقد برهنت الكثير من المؤشرات على أنه بات واضحاً في نهاية ١٩٧٨م ، أن المنطقة مقبلة على اضطرابات سياسية وأمنية ، مما حدا بالدول الخليجية الست التحرك على أعلى المستويات للتشاور حول حماية المصالح العليا لتلك البلاد ، ففي شهر ديسمبر من نفس العام قام وفد عالي المستوى من دولة الكويت برئاسة الشيخ سعد العبدالله الصباح بجولة زار خلالها جميع الدول الخليجية الخمس ، وصدر في النهاية بيان مشترك من قبل الدول الست ، يدعو إلى التحرك السريع لتعاون أكبر بين تلك الدول نظراً لما تمر به المنطقة من تطورات حساسة تواجه بلدانها . كما كان هناك بيان سعودي – كويتي صدر في السادس من ديسمبر دعاء إلى أهمية استعجال زيادة التعاون بين البلدين في جميع المجالات والسعي على إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية وهذا ما تفرضه العلاقات التاريخية المميزة بين البلدين.(٢٣)

لقد أتت تحركات دول الخليج العربية الست في وقت كانت ظروف المنطقة في غاية الحرج مدفوعة بشعور جماعي من قبل تلك الحكومات بأن دولها قد تواجه خطر المتغيرات المتلاحقة في منطقة حساسة واستراتيجية تهم مصالح العالم الاقتصادية وعلى وجه الخصوص العالم الصناعي وبالفعل تداعت الأحداث بشكل

متسارع عام ١٩٧٩م، في منطقة الخليج والجزيرة العربية وكان من أبرزها قيام الثورة الإيرانية والتدخل السوفياتي في أفغانستان.

الثورة الإيرانية والحرب العراقية - الإيرانية والهاجس الأمني : قيام مجلس التعاون والدور السعودي :

واستشعارا من الأخطار التي تزايدت بشكل ملحوظ بعد الثورة الإيرانية على وجه الخصوص ، وما تبع ذلك من بعض الاضطرابات الداخلية في معظم دول الخليج الست كانت رؤية المملكة العربية السعودية حول استعجال التعاون الأمني خطوة في الطريق الصحيح، وبالفعل كانت سنة ١٩٧٩م ، بداية لتوقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين المملكة وبعض دول الخليج في نفس الوقت الذي تم فيه توقيع بعض اتفاقيات مماثلة بين بعض دول الخليج بشكل ثنائي ، تبع ذلك أمر لا يقل أهمية وهو اجتماع وزراء دفاع دول الخليج باستثناء عمان في خميس مشيط في نهاية شهر يونيو ١٩٧٩م، للتباحث حول مسألة المشاكل الدفاعية بالنسبة لجيوش تلك الدول، وقد كان ذلك أثناء مناورة كانت تقيمها المملكة في الجزء الجنوبي من البلاد في ٢٧ يونيو ١٩٧٩م، ونتج عن ذلك الاتفاق على حتمية التشاور المتواصل وإعطاء هذه الجانب أهمية قصوى في سبيل إيجاد حلول وصيغ مرضية لكافة الأطراف من أجل التعاون الجاد لحماية المنطقة من الأخطار المحتملة.(٢٤)

وأثناء تلك الفترة بدا واضحاً أن العراق أراد استثمار ما يحدث في المنطقة من اضطرابات – وعلى وجه الخصوص مسألة السلام العربي الإسرائيلي والتدهور الداخلي في إيران – لاختراق الدول الخليجية على كافة المستويات سواء كانت الأمنية أو العسكرية أو الاقتصادية، ففي شهر سبتمبر ١٩٧٩م مثلاً عرض العراق على كل من البحرين والكويت إرسال قوات عسكرية لتكون حسب إدعاء العراق في ذلك الوقت مستعدة ضد أي اضطرابات داخلية أو هجوم خارجي، ولكن كانت

الدول الخليجية حذرة جدا آنذاك من التخطيطات العراقية والأهداف من وراء تلك العروض وكانت الشكوك قوية حول مقاصد بغداد، لذا فلم يكن هناك حماس لقبول مثل هذا العرض، وكان البديل هو تكثيف التشاور بين المملكة وبقية دول الخليج حول الترتيبات التي يجب اتخاذها لتلافي استغلاق العراق أو إيران ما يجري في الخليج ومن ثم اختراق تلك الدول لتحقيق أهداف وأطماع بغداد المعروفة منذ عقود من الزمن.

وفي وسط التوتر والأزمات المتلاحقة في المنطقة شهد شهر سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٩م، وبعد تشاور بين وزراء خارجية دول الخليج العربي الست الاتفاق على عقد اجتماعات طارئة وعاجلة لمناقشة مسألة الأمن بالنسبة لدولهم وخاصة بعد ما بدأت تتزايد الأصوات في إيران على تصدير الثورة عبر الخليج ، وقد تم بالفعل عقد اجتماع بين الوزراء في مدينة الطائف كثفت فيه المشاورات وحدثت اختلافات في وجهات النظر بين بعض تلك الدول حول السُبل المثلى للترتيبات الأمنية التي يجب اتخاذها لمواجهة الموقف المتأزم في المنطقة ، وقد نجحت الدبلوماسية السعودية خلال الاجتماع من تضييق الهوة بقدر المستطاع لتلافي أي سلبيات قد تُظهر للآخرين أن تلك الدول على خلاف ، وبالتالي قد يكون ذلك سبيل لاستغلال تلك الخلافات وخاصة أن العراق في ذلك الوقت كان يتطلع لقيادة الدول الست وفرض أفكار وآراء بغداد حول المسأل الأمنية على تلك الدول وذلك في ظل انشغال إيران بأوضاعها الداخلية.[٢٥]

ومع مطلع سنة ١٩٨٠م ، بدأت الأمور تزداد سوء في المنطقة بسبب التهديدات المتبادلة بين العراق وإيران ، وباتت القرائن والأدلة واضحة بأن البلدين (العراق وإيران) يتجهان نحو أزمة خطيرة ، ومع هذا التطور بدأ القلق يزداد لدى دول الخليج الست بشكل لم يسبق له مثيل وأصبح الهاجس الأمني الركيزة الأساسية للمشاورات المتواصلة بين قادة تلك الدول ، وحيث إن العراق قد نجح في خلق أزمة بين الدول العربية ومصر بسبب توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، فإن تفكير

صانعي القرار في بغداد اتجه نحو كيفية إضعافَ إيران التي تمتد حدودها على طول الخليج العربي شرقا حتى يتسنى لها فرض سيطرتها على المنطقة وإجبار دولها الرضوخ للضغوط ومجاراة السياسة العراقية، ومن هذا المنطلق ألغت العراق اتفاق الجزائر الموقع بينها وبين إيران سنة ١٩٧٥م حول تقسيم شط العرب واندلعت الحرب مع إيران في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠م، مما أدى إلى ازدياد القلق لدى دول الخليج الست حول احتمال انتشار الحرب إلى دولهم، وأصبحت الأمور في غاية الحرج والتعقيد حيث مسألة تصدير الثورة ومن جانب آخر مسألة الحرب خاصة وأن دولة الكويت تعرضت لبعض الاضطرابات الداخلية التي تأثرت بما يحدث في إيران وامتدت إليها بعض نيران الحرب وخاصة في الأشهر الأولى من اندلاعها.(٢٦)

ومع استمرار تأزم الأوضاع وسط تعقيدات مختلفة بالنسبة لمسألة الأمن كان صانعي القرار على أعلى المستويات في المملكة يدرسون وبشكل مكثف السبل الكفيلة لضمان عدم جر الدول الخليجية الست في مأزق أمني يتسبب في خلق اضطرابات وأزمات، من هنا قام الأمير نايف بزيارة للكويت وأجرى اتصالات ببقية دول الخليج العربية حول موضوع الأمن وذلك في نهاية شهر نوفمبر من عام ١٩٨٠م، وخرجت المملكة في هذه الفترة بمشروع يهدف إلى تحقيق الأمن الجماعي، وشرحت بكفاءة واقتدار التحديات والأخطار المحيطة بدول الخليج العربي من كافة الجوانب، وقد تضمن المشروع تفاصيل وافية بينت أهمية التعاون والتنسيق الضروريين لتحقيق الأمن والاستقرار وكانت من أهم المبادئ الجوهرية لهذا المشروع ما يلي :

١ - أن الأمن الجماعي العربي لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت كل دولة عربية تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي.

٢ - أنَّ الأمن الجماعي العربي يمكن تحقيقه إذا استعانَتْ دولة عربية ما بالدول العربية وذلك بمساعدتها على مواجهة التخريب الداخلي المستورد.

٣ - دعم التعاون بين قوات الشرطة في مختلف البلاد العربية.

٤ - أن المملكة العربية السعودية مستعدة للتعاون والمساعدة بأية طريقة مع الدول العربية الأخرى للتصدي لجميع أنواع الجرائم من أجل إقرار الأمن الجماعي وصيانة أمن واستقرار كل دولة.

٥ - رفض دخول المجرمين والمخربين الدوليين إلى دول الخليج العربية والذين يطلبون اللجوء لتلك الدول.[٢٧]

وكما هو متوقع احتجت إيران والعراق على المشروع السعودي بقوة مما جعل الكويت تتحفظ عليه لشعورها بأن ذلك قد يسبب حرجاً لها مع كل من العراق وإيران، وقد يكون سبباً لجر الكويت إلى حرب أو إرسال عملاء للتخريب وخلق اضطرابات في الكويت. ورغم أنه كان هناك مشاريع ومقترحات مختلفة سواء كانت اقتصادية أمنية أو عسكرية من كل من الكويت وعمان والإمارات العربية إلى أن المشروع السعودي كان الدينمو المحرك للتفكير جدياً بإنشاء مجلس يجمع الدول الست تنطلق في إطاره ومن خلاله لحماية أمنها واستقرارها وسط متغيرات وأزمات كانت تعج بمنطقة الخليج. لذا فإنّ الثورة الإيرانية وما سببته من اضطرابات في المنطقة، والحرب العراقية والخوف من انتشارها إلى بقية دول الخليج ، كانا السببين الرئيسيين والجوهريين لإنشاء مجلس التعاون الخليجي والذي تم الاتفاق عليه في ٤ - ٥ فبراير عام ١٩٨١م ، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الست في مدينة الرياض.[٢٨]

واستمرت اللقاءات المكثفة بين وزراء الخارجية لتلك الدول وبشكل متواصل لوضع اللمسات الأخيرة لإعلان قيام المجلس بشكل نهائي ورسمي وتمت عدة اجتماعات كان من أهمها ما تم في الرياض في ٤ فبراير وفي مسقط من ٩ - ١٠ مارس ١٩٨١م، وقد سارت الأمور كما هو مخطط لها لينتهي الأمر في عقد أول قمة لتلك الدول في ٢٠ مايو ١٩٨١م ويتم فيها رسمياً إعلان قيام المجلس [٢٨].

لاشك أن العامل الأمني والذي أكدت عليه المملكة العربية السعودية وألحت على أنه الركيزة الأساسية لنجاح أي تعاون بين دول المجلس عامل مهم للغاية وكان الأساس في إنشاء المجلس، ولكن لا يمكن فصله كذلك عن العوامل الأخرى لذا كان هناك قناعة من جميع الدول الخليجية بأن المشروع الكويتي الذي ركز على التعاون الاقتصادي لا يمكن إغفاله بل إن تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها هو غاية وهدف قيام هذا المجلس، وإن تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون التي هي قائمة أصلاً بين شعوب تلك الدول في مختلف المجالات ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين أساس لبناء الطريق الصحيح وصولاً إلى الهدف المنشود وهو وحدة تلك الدول.[٣٠]

حقبة الملك فهد: توطيد التعاون الأمني والدفاعي وتعزيز مسألة الأمن وصيانة الاستقرار

ولم يتوقف دور المملكة عند إنشاء مجلس التعاون الخليجي بل استمرت في دعم المجلس على كافة المستويات بقية تطويره وتوثيق تماسكه لتحقيق الهدف المنشود وعملت داخل إطاره وخارجه لتعزيز مسألة الأمن والاستقرار. لقد كانت دائماً تذلل الصعاب وتشارك بفعالية في إطار المجلس وخارجه وتدعم دوله على المستوى الداخلي والدولي، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما تعثر التوقيع على الاتفاقية الأمنية الجماعية بسبب رفض الكويت لأسبابها الخاصة وبدأت الجهات التي تتمنى تفكك هذا التجمع وتتحدث عن قرب انهيار المجلس عملت المملكة بكل إخلاص وبشكل ثنائي مع دول المجلس وفي إطاره لتلافي حدوث أي تصدع، وطرحت مشاريع عديدة بهذا الصدد للتوصل في النهاية إلى حل يرضي جميع أعضاء تلك المنظومة بدون استثناء، وهذا ينطبق على المجالات الأخرى التي اتضحت فيها البصمات السعودية بشكل كبير لتذلل الصعاب قدر المستطاع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية وغيرها.

كما أنه عندما تعثر التوقيع على الاتفاقية الأمنية الجماعية في إطار المجلس في نوفمبر ١٩٨١م، كثفت المملكة جهودها بشكل متواصل دون ملل أو كلل للوصول إلى الصيغة المطلوبة التي ترضى جميع الأطراف مما جعل الدول الست تتوصل وتقر ما يسمى بالاستراتيجية الأمنية لدول المجلس وذلك في القمة الثامنة التي عقدت في ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧م، في الوقت نفسه دأبت المملكة العمل داخل المجلس وبشكل ثنائي على حث الدول الأعضاء لتوحيد أنظمة جيوشها لتسهيل تعامل بعضها مع البعض وكان ثمرة ذلك أن تم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية عام ١٩٨٣م ليتم إقرارها في قمة مجلس التعاون التي عقدت في الكويت ١٩٨٤م ، وتم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية تحمل اسم " درع الجزيرة " ورغم أنها لم تحقق تطلعات حكومات وشعوب دول المجلس إلا أنها كانت بمثابة نواة يمكن تحديثها وتطويرها مستقبلاً لتصبح قوة يعتمد عليها في حماية دولها.(٣١)

وفي إطار مجلس التعاون وكذلك خارجه قادت المملكة بالتنسيق والتعاون مع الأعضاء طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية الثماني ١٩٨٠ - ١٩٨٨م، حملة دبلوماسية وأمنية للتصدي لأي انتشار للحرب العراقية الإيرانية للدول الخليجية الأعضاء في المجلس وممارسة كافة الحقوق المشروعة داخل المنظمات الدولية واستمرت بالاتصال مع كافة الأصدقاء على الساحة الإقليمية والدولية لحشد التأييد في سبيل صيانة أمن واستقرار المنطقة. ولاشك أن أهمية المملكة بالنسبة للعالم الصناعي حيث القوى العظمى وكذلك بقية دول العالم سواء تلك التي لديها عمالة كبيرة والتي تساهم برفع دخول بلادها أو تلك التي تتلقى مساعدات وخاصة الدول الإقليمية قد سهلت مهمة المملكة في حشد مواقف دولية وقفت لجانب الدول الخليجية في صيانة وحماية أمنها الإقليمي، ودفعت وبشكل كبير المنظومة الدولية لإصدار قرارات تطالب بوضع حد للحرب العراقية الإيرانية التي لم تكن أضرارها وأخطارها تخص الدولتين المتحاربتين، بل تضررت منها جميع الدول الخليجية وبشكل متفاوت، وكانت المملكة أكبر المتضررين منها على المستوى الاقتصادي

والمادي حيث تلتها الكويت ثم الإمارات العربية. وقد بلغت المساعدات التي قدمتها المملكة للعراق خلال حربه مع إيران ما يقرب من ٢٦ مليار دولار، تلتها الكويت حوالي ١٢ مليار دولار، ومن ثم الإمارات حوالي ٥ مليار، وقدمت بقية دول الخليج الأخرى حوالي ٢ مليار ليصبح مجموع ما قدمته الدول الست مجتمعة حوالي ٤٥ مليار دولار أو ما يعادل حوالي ١٧٠ مليار ريال سعودي.(٣٢)

لاشك أن المملكة سعت مخلصة ومازالت لحماية أمن واستقرار المنطقة ودولها وخاصة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، واعتبرت تلك الدول جزء من الجسد السعودي، وليس هناك تعبير أصدق من تعبير أحد أعضاء عائلة الصباح الحاكمة في الكويت مشعل الأحمد الصباح في عام ١٩٨٦م، عندما وصف المملكة بقيادتها الحكيمة كأساس لصيانة وحماية كافة الدول الخليجية من المخاطر وعدم الاستقرار وأن كل ما قامت به المملكة لتعزيز قدراتها العسكرية والأمنية إقليميا وداخليا ليس لمجرد حماية المملكة بل قصد به صيانة أمن واستقرار كافة دول الخليج. وقد قال في هذا الصدد :

"إنني أشبه المملكة بقيادة أسرتها الحاكمة بالشجرة الكبيرة الوارفة المتعددة الأغصان ، ونحن شعوب المنطقة نستظل بفيئها ونحن المستفيدون من هذا الظل ... بعض الناس يهمهم الحديث عن مطامع سعودية في الكويت، أو بعض دول الخليج ... هذا كلام يجب إخراس أصحابه فهو بعيد كل البعد عن الصحة والحقيقة كاملة ... عشنا المحبة الصادقة مع رجالات المملكة وعلى رأسهم الملك المفدى (الملك فهد) ... بل إن بعض القواعد العسكرية في المملكة ليس لمجرد حمايتها فقط بل هي موضوعة تحت أمر من يحتاجها من دول الخليج".(٣٣)

المملكة في مواجهة الاحتلال العراقي للكويت :

عندما احتلت العراق الكويت في الثاني من شهر أغسطس عام ١٩٩٠م، وواجهت دول المجلس تحديا خطيرا على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، وحيث إن المملكة شعرت بهذه الكارثة فقد عملت بكل جهد وإخـــلاص بقصد صيانة أمن واستقرار كافة دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي ضمان أمــن واستقرار المنطقة ككل.

لقد استنفدت المملكة جميع الجهود الدبلوماسية المتاحة بهدف إيجاد حل لتدهور العلاقات الكويتية – العراقية بسبب اتهام الثانية للأولى بزيادة إنتاج النفط والتعــدي على نفط العراق عبر استنزاف نفط حقل الرميله الواقع على الحــدود العراقيــة – الكويتية، وقد أدركت المملكة آنذاك أن العراق كان يبحث عن ذرائع وحجــج لنيــة مبيته تجاه الكويت وخاصة عندما فشل المؤتمر الذي رتبته المملكة في جدة والــذي ضم الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي عهد الكويت وعزت إبراهيــم مــن الجــانب العراقي. وعندما فاجأت بغداد العالم باحتلال كامل لدولة الكويــت كــان التحــرك السعودي سريعاً وحاسماً على كافة المستويات واستخدمت فيــها الريــاض كافــة الوسائل المتاحة بما في ذلك الدبلوماســية والاقتصاديــة والإعلاميــة والعســكرية وغيرها لتحرير الكويت وإعادة الاستقرار لبقية دول مجلس التعاون الخليجي. وهـذا تعبير صادق للاستياء العميق الذي شعرت به المملكة من جــراء هــذا الاحتــلال ورفضها القاطع لكل ما نتج عن هذا الغزو ، وقد جاء هذا التأكيد على لسان خــادم الحرمين الشريفين حينما قال :

" إن المملكة العربية السعودية إذ تعرب عن عميق اســتيائها للعــدوان الــذي تعرضت له دولة الكويت الجارة الشقيقة فإنها تعلن عن رفضها القــاطع لكــل مــا أعقب هذا الاعتداء من إجراءات وإعلانات ... وتؤكد المملكة العربيــة الســعودية مطالبتها بعودة الأوضاع في دولة الكويت الشقيقة إلى ما كانت عليه قبل الاجتيــاح العراقي وعودة الأسرة الحاكمة بقيادة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصبــاح أمير دولة الكويت وحكومته".[٣٤]

لذا وبناء على ما سلف ذكره حول الموقف الحاسم والصريــح الــذي أعلنتــه وتبنته المملكة إزاء الاحتلال العراقي فإن سياسة المملكة تجاه تلك المشــكلة بنيــت

على الثوابت والأسس الأربعة التالية والتي صرح بها الملك فهد في الثالث والعشرين من أكتوبر ١٩٩٠م[٣٥] :

أولاً: إدانة الاعتداء العراقي الغاشم على دولة الكويت ، ورفض كل ما ترتب على هذا الاعتداء من إجراءات تتنافى مع جميع الأعراف الدولية ، والتعاليم الإسلامية والقيم الإنسانية ، والأخلاقية العربية.

ثانياً: الالتزام التام بقرار مؤتمر القمة العربية غير العادي المنعقد في القاهرة بتاريخ التاسع عشر من شهر محرم لعام ١٤١١هـ الموافق العاشر من شهر أغسطس لعام ١٩٩٠م ، الذي جاء تأكيدا لقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٩٩٠/٨/٢م ، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ١٩٩٠/٨/٤م مع تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي أرقام (٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢) وما عقب من ذلك من قرارات ، حول قضية الخليج، بوصف القرارات تعبيرا عن الشرعية الدولية.

ثالثا : تأكيد المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية الغازية ، من جميع الأراضي الكويتية، دون قيد أو شرط، وعودة السلطة الشرعية المتمثلة في حكومة الكويت، بقيادة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى سدة الحكم ، وبالتالي عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثاني من شهر أغسطس لعام ١٩٩٠م.

رابعا : انسحاب جميع الحشود العراقية المرابطة على حدود المملكة العربية السعودية ، مع ضمان عدم تكرار اعتداء حاكم العراق على أية دولة عربية خليجية أخرى.

وقد أكدت المملكة تأكيدا قاطعا أنها لا تقبل بأي حال من الأحوال الإخلال أو المساومة في أي جزء من تلك الثوابت، وأن كل ما سبق إعلان هذه الثوابت من أقاويل وتحاليل وتكهنات واجتهادات في التأويل بواسطة بعض المحللين وبعض

وسائل الإعلام حول موقف المملكة من أزمة الخليج وخاصة تلك المغرضة منـــها والتي تشك بمواقف المملكة في بداية الأزمة لا يلتفت إليه لأنه لا صحة لـــه علـــى الإطلاق.

وانطلاقاً من تلك الثوابت وما سبقها من مواقف ثابتة تجاه التحرشات العراقيـة ومن ثم غزو الكويت فقد استخدمت المملكة العديد من الوسائل المتاحة التي كان لها الدور الرئيسي لتحرير الكويت وكان من أهمها ما يلي:

الدور الدبلوماسي :

منذ الأيام الأولى من الاحتلال العراقي للكويت بدأت الدبلوماســية الســعودية تكثيف جهودها وبشكل منقطع النظير لحشد المواقف الدولية والعربية والإســـلامية ضد الاحتلال. لقد كان دور المملكة بارزا بل قياديا في إطار المنظمات الدوليـــة ، فقد شاركت المملكة بشكل فاعل في إطار الجامعة العربية من خـــلال اجتماعـــات مجلس الجامعة في جميع دوراته بما في ذلك غير العادية وكان لها دور هـــام فـــي إصدار الجامعة قراراتها بإدانة الغزو ومطالبة العراق الانسحاب من الكويت ، كمـــا برز دور المملكة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وكانت الدبلوماسية الســعودية وراء معظم الدول الإسلامية ممثلة بوزراء الخارجية في مؤتمرهم التاســـع عشـــر الذي عقد في القاهرة بعد ثلاثة أيام من الغزو في الخـــامس مـــن أغســـطس لعـــام ١٩٩٠م ، وذلك بإدانة العراق والمطالبة بالانسحاب الفوري. وكـــان دور المملكـــة بارزا وفعالا بل حاسما في إطار منظمة الأمم المتحدة وأجهزتـــها ذات العلاقـــة وخاصة مجلس الأمن ، لذا فقد مارست المملكة أقصى مـــا لديـــها مـــن إمكانـــات دبلوماسية داخل أروقة المنظومة لإقناع أعضائها بعدالة القضية وأهميـــة صيانـــه الشرعية الدولية وإعادة الحق لأصحابه وعلـــى رأس ذلـــك تحريـــر كـــامل أرض الكويت، وقد أثمرت تلك الجهود المتواصلة بإصدار مجلـــس الأمـــن عـــددا مـــن القرارات الحاسمة ذات الصلة بالأزمة ، والتي كانت وراء إجماع المجتمع الدولـــي

على ضرورة انسحاب العراق من الكويت دون شرط أو قيد، وأن خلاف ذلك سيدفع المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن لاستخدام جميع الصلاحيات المتاحة بما في ذلك الوسائل العسكرية لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت والامتثال للشرعية الدولية وهذا ما تم بالفعل.(٣٦) ولقد كان لكلمة المملكة التاريخية في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ألقاها سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في ١٩٩٠/١٠/٣م ، وذلك بعد شهر من الاحتلال صداها وأثرها الواضح على معظم أعضاء المنظومة الدولية في تأكيدهم وإصرارهم على وجوب تنفيذ العراق للقرارات الدولية بأسرع وقت ممكن وتمسكهم بالحل العسكري إذا تعثر تنفيذ القرارات الأممية.

وقد أكدت هذا المبدأ المملكة أمام العالم وأمام التاريخ عندما كرر ما قاله قادة المملكة الأمير سعود الفيصل أمام الجمعية العمومية لتكون شاهدا على ذلك في تجمع أعضائها السنوي حينما قال:

"ومن هذا المنبر بالذات نعلن الرفض القاطع لاستيلاء دولة على أراض دولة أخرى بقوة السلاح، ونعلن الإصرار على انسحاب القوات العراقية فورا من أراضي الكويت دون قيد أو شرط وعودة حكومتها الشرعية".(٣٧)

وكما كان دور المملكة الفاعل داخل العديد من المنظمات الدولية الاقتصادية منها والسياسية لردع العدوان العراقي، فإن دورها كذلك كان حاسما داخل مجلس التعاون الخليجي حيث كانت دبلوماسيتها ذات أهمية قصوى لتماسك دول المجلس واتفاقها التام والموحد تجاه العراق وضرورة الامتثال للقرارات الدولية والانسحاب من الكويت أو مواجهة إخراجها بقوة السلاح. وكان دور المملكة حاسما وفاعلا رغم كل المحاولات من بعض الدول والمنظمات غير الحكومية لإقناع دول المجلس من خطورة وقوفها ضد العراق وإلى جانب الكويت، ونجحت كذلك الدبلوماسية السعودية في إقناع دول المجلس دون استثناء في الموافقة على قدوم قوات دولية

متعددة الجنسيات من جميع أنحاء العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لدعم دول المجلس في مواجهة القوات العراقية وذلك طبقا لقرار مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م.

ورغم الحشود الدولية المكونة من ثلاث وعشرين دولة التي وصلت إلى منطقة الخليج والتي قوامها حوالي ٧٥٠ ألف عسكري إلى أن الدبلوماسية السعودية واصلت نشاطها ودن انقطاع داخل المنظمات الدولية، وعبر الاتصال المباشر بغالبية دول العالم في مسعى لإيجاد مخرج من الأزمة ولكن بشرط انسحاب العراق الكامل من الكويت حيث أعطى للعراق مهلة حتى الخامس والعشرين من يناير ١٩٩١م، للامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.(٣٨)

ونتيجة لتواصل جهود المملكة الدبلوماسية ، فقد انعقد العديد من المؤتمرات العالمية سواء داخل المملكة أو خارجها بقصد دعم الجهود السعودية في تحرير الكويت سلما أو حربا ، فعلى سبيل المثال لا الحصر انعقد المؤتمر الإسلامي العالمي في مكة المكرمة في العاشر من سبتمبر ١٩٩٠م ، الذي حضره أكثر من ٢٠٠ عالم ومفكر من أكثر من ٨٦ دولة غربية وإسلامية أدانوا الغزو وطالبوا العراق بالانسحاب الفوري من الكويت، بل إن المؤتمرين طالبوا بمحاكمة صدام حسين إسلاميا من خلال محكمة إسلامية يتم تشكيلها.(٣٩) لاشك أن هذا الدور السعودي كان ذا أهمية قصوى في تعبئة الرأي العام العالمي والعربي والإسلامي ضد الاحتلال وقبول مسألة قدوم القوات الدولية المتحالفة لتحرير الكويت.

كما أن الدبلوماسية السعودية استنفرت جميع سفاراتها حول العالم لخدمة تلك القضية وحشد الرأي العام العالمي وعملت تلك السفارات ليل نهار لتبيان حقيقة ما جرى وما يجري في المنطقة من جراء الاحتلال العراقي ، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت جهود الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن بارزة في تكوين رأي عام عالمي كان سندا مهما للدبلوماسية السعودية وذلك عبر الكثير من قنوات الإعلام المتاحة والاتصال بالعديد من المنظمات ذات التأثير العالمي،

ويصعب هنا سرد كل ما قام به سموه لخدمة تلك القضية ، كما أن سفير المملكة في لندن الدكتور غازي القصيبي كان له دور" بارز" سواء كان ذلك على المستوى الدبلوماسي أو على المستوى الأدبي وذلك من خلال تقديمه العديد من القصائد بهذا الخصوص أو كتاباته السياسية ذات الصدى العالمي لإظهار الحقيقة ودعم الكويت وشعبه. وكانت حصيلة التحركات الدبلوماسية السعودية إيجابية للغاية وذلك عندما تكون موقف دولي ثابت في مدة زمنية قصيرة لم تتجاوز ستين يوماً رغم ضخامة المشكلة ، فقد صرح الأمير سعود الفيصل ، بكل ثقة في الثاني من أكتوبر عام ١٩٩٠م، أن الموقف الدولي صلب وأن الكويت ستحرر عندما قال :

"الموقف الدولي ثابت لمواجهة العدوان والغزو العراقي للكويت وثابت في تنفيذ قرارات مجلس الأمن والداعية إلى الانسحاب غير المشروط وعودة الشرعية إلى الكويت وضمان الوصول إلى حل يؤدي إلى الاستقرار ويزيل مسببات التوتر التي تسبب بها العراق في سياساته العدوانية التوسعية ".[٤٠]

وبنفس الوقت أكد هذا الموقف الدولي الثابت سمو الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن عندما قال: " نحن سعيدون بالمظاهرة الدولية تأييداً للحق والعدل وبالذات في مباحثاتنا مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن فمن هذه الناحية نحن مرتاحون للموقف الدولي".[٤١]

الدور العسكري والاقتصادي والشعبي :

بعد أن استنفدت جميع الوسائل الدبلوماسية لإيجاد حل سلمي وذلك بسبب رفض العراق كافة المحاولات والمبادرات الرامية لوضع حد سياسي للأزمة تقوم على أساس الانسحاب الكامل من الكويت، وبعد أن بات من الواضح الجلي أن الكويت لن تتحرر إلا باستخدام الوسائل العسكرية ، بادرت المملكة ومن منطلق إيمانها التام بأن أي اعتداء على الكويت هو اعتداء على السعودية بتوفير جميع ما يلزم لإنجاح الوسيلة العسكرية بما في ذلك المساهمة الأساسية والهامة للقوات

السعودية في الميدان لتحقيق النجاح اللازم لإتمام عملية التحرير. فمنذ بداية الأزمة كان واضحاً تماماً أن الإدارة الأمريكية وقيادتها العسكرية تعول بشكل أساسي على دور المملكة، بل إنها في أكثر من مناسبة أكدت أنه بدون التسهيلات السعودية وإرادتها السياسية فإن مسألة تحرير الكويت ستكون مهمة شبه مستحيلة فمثلاً نورمان شوارسكوف قائد القوات الأمريكية أوضح من الوهلة الأولى في أول اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي حول الأزمة أنه لا يمكن تحقيق أي نجاح دون تعاون وموافقة المملكة العربية السعودية وخاصة في مسألة استيعاب الإعداد الكبيرة للقوات العسكرية الأمريكية والمتحالفة معها ضد الغزو. وهذا كذلك يتطابق مع رأى معظم دول العالم وخاصة الأوروبية منها.[٤٢]

إن استيعاب المملكة على أراضيها لقوات بلغ عددها ٧٨٠٣٧٣ عسكري من ٣٧ دولة لم يسبق وأنْ حدث في التاريخ المعاصر وهو أمر بالغ التعقيد والصعوبة خاصة وأن المملكة تعهدت بتقديم احتياجات هذا العدد الضخم من إطعام وإسناد وإسكان وأمن وتسخير البنية الأساسية من الموانئ والمطارات والقواعد العسكرية لتلك القوات، كما أن التعامل مع تلك الحشود وإدارتها لا يقل تعقيداً وصعوبة عن استيعابها، ولكن القيادة السعودية استطاعت تجاوز الأمرين بنجاح حيث كان ذلك أسطورة سجلت إعجاب القادة العسكريين والاستراتيجيين والأوساط الأكاديمية والإعلامية في أنحاء العالم.[٤٣]

لقد قدرت تكاليف المساندة المالية التي قدمتها المملكة العربية السعودية للحشود العسكرية الكبيرة على أراضيها بأكثر من ٥٥ مليار دولار أمريكي أي ما يعادل أكثر من ٢٠٦ مليار ريال سعودي بلغت حصة المملكة منها ١٦٫٨٣٩ مليار دولار أي ما يعادل ٦١٫١٤٦ مليار ريال قدمت للولايات المتحدة الأمريكية وهو أكبر دعم تم تقديمه، وبلغ حوالي ٣١% من أجمالي ما قدم للولايات المتحدة من بين الدول الداعمة، وهذا المبلغ يشكل فقط حوالي ٢٨% من إجمالي ما نفقته المملكة

لتحرير الكويت وإعادة الشرعية الدولية لها، كما أن ذلك لا يشمل المبالغ والديون التي تقدر بمليارات الدولارات والتي تنازلت عنها المملكة للعديد من الدول العربية مثل مصر وسوريا وغيرها.(٤٤)

لقد استنفرت المملكة جميع طاقاتها في هذا المضمار وأصبحت في حالة تعبئة عامة ليس فقط على المستوى العسكري بل على كافة المستويات وتضمن ذلك دعوة عامة لكافة المواطنين للمساهمة بما لديهم من معدات لمساندة المجهود العسكري الجبار. لم تكن مسألة العمل على تطوير الطرق أو شقها والعمل على تجهيز المطارات والموانئ لاستيعاب الأعداد الهائلة من الجنود بأمر سهل وميسر ولكن الجهود الجبارة تغلبت على هذا الموضوع رغم محدودية المدة. إن استغلال كافة الموارد المادية والبشرية والفنية والتجهيزات الإدارية سواء كان ذلك بمسرح العمليات إضافة إلى الإسناد الإداري وغيرها أحد الأعمدة الرئيسية لنجاح مهمة القوات المتحالفة لتحرير الكويت.(٤٥)

إن دور المملكة بالنسبة لتحرير الكويت ومؤازرة الشعب الكويتي في محنته لم يقتصر على الجانب الحكومي، بل كان الاستنفار واضحاً على كافة المستويات الحكومية والشعبية بشكل لم يسبق له مثيل في عالمنا اليوم. فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت جميع القطاعات التعليمية في المملكة دون استثناء بقبول جميع الطلاب الكويتيين بنين وبنات الذين لجؤوا إلى المملكة لمواصلة دراستهم في جميع المراحل بدءاً بالمدارس الابتدائية وحتى المراحل الجامعية، وأخطرت الدولة لاستئجار وتجهيز مدارس إضافية لاستيعاب الطلاب الكويتيين من بنين وبنات لمواجهة الظرف الطارئ الذي حل بهم.(٤٦)

لقد تسابقت كافة الفئات من الشعب السعودي لخدمة الكويتيين وتقديم كل ممكن من مساعدة وعون، وذلك باستضافة النازحين من الشعب الكويت وتيسير وتسهيل وتوفير كافة احتياجاتهم من الخدمات الضرورية، بل إن الشباب السعودي تطوع

بشكل سريع وقام بعمليات خطيرة وسط رمال الصحارى لإنقاذ الكثير من الرجال والنساء والأطفال وخاصة الذي ضلوا طريقهم وسط رمال الصحارى.

كما قامت كافة إمارات مناطق المملكة وفروعها في المدن والقرى باستنفار دائم خلال الأزمة وسخرة كافة الإمكانات البشرية والمادية لخدمة الكويتيين ورعايتهم وتوفير سبل الراحة لهم وتأمين حاجتهم الضرورية، كما سخرت الكثير من المباني الحكومية والمدارس وجزء من قطاع الإسكان الحكومي لتوفير السكن للكويتيين، وساند في ذلك أفراد الشعب الذي تقدم بما لديه من سكن لإيواء المهجرين والنازحين من الكويت وجهزت كافة تلك المباني بالاحتياجات الضرورية، بل إن الكثيرين من أفراد الشعب السعودي تهافت على سفارة الكويت بالرياض يعرض ما يستطيعه من خدمات سواء كان ذلك فيما يخص السكن، أو التبرع للأسر الكويتية بالمال.(٤٧)

كما كان للجمعيات والهيئات الخيرية في المملكة دور لا يقل أهمية عن بقية القطاعات الأخرى، حيث كان لها دور بارز وحيوي في رعاية المواطنين الكويتيين وخاصة كبار السن والأرامل والأيتام. وقد قامت بمجهودات كبيرة منها على سبيل المثال إنشاء لجان متعددة كلجنة الإسكان ولجنة التغذية والتموين واللجان الثقافية، وكلها كانت تهدف إلى توفير السكن وصرف المساعدات النقدية وتنظيم البرامج الثقافية لهم، كذلك قامت مؤسسات تجارية خاصة بدور فعال لتسهيل شؤون الكويتيين بكافة جوانبها وخاصة المالية منها، فمثلا قامت بعض البنوك بأعمال رائدة ومميزة وإنسانية وذلك بقبول العملة الكويتية التي كانت ترفض في معظم دول العالم إضافة إلى دفع مبالغ لأرباب الأسر وأفراد عوائلهم للتخفيف من الضغوط الاقتصادية التي يواجهونها.(٤٨) كما أن الدولة سخرت مستشفيات ومستوصفات المملكة لعلاج الكويتيين بالمجان وقامت بهذا الدور الكثير من المستشفيات والمستوصفات الخاصة، كذلك وعلى الجانب الإعلامي سخرت المملكة كافة

المجهودات لخدمة القضية الكويتية ودعمها من خلال كافة النشرات المرئية والمقروءة والمسموعة.

إنّ كل ما تم سرده حول موقف المملكة ودورها بالنسبة للاحتلال العراقي للكويت ما هو إلا جزء مما قامت به المملكة حيث إن مسألة تناول كافة الجوانب التي قامت بها المملكة لتحرير الكويت ودعم الشعب الكويتي في محنته لا يمكن حصرها في هذه الورقة لأن الأمر يتطلب إفراد بحث يتناول القضية وحدها لتغطية كافة الجوانب.

الخاتمة

ختاماً يمكن القول إن علاقات المملكة مع دول الخليج العربي تدور حول مجموعة من المحاور من أهمها :

١ - العمل الدؤوب والجاد على تصفية كافة الخلافات بما في ذلك المشاكل الحدودية وهذا ما تم بالفعل بين المملكة ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى ذلك حرص المملكة على تصفية الخلافات الثنائية فيما بين بقية دول المجلس.

٢ - الحرص الشديد على أهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على بناء الخليج للمدى البعيد وإقامة سوق اقتصادية مشتركة توحد السياسات الاقتصادية لدول الخليج في إطار مجلس التعاون وذلك لمواكبة المتغيرات الدولية المتلاحقة والحد من آثار خطيرة قد تحل بالمنطقة في حالة عدم وجود هذا التنسيق والتعاون . من هنا حرصت المملكة على التأكيد على التنسيق في السياسة النفطية مع بقية دول المجلس وذلك فيما يخدم مصلحة الجميع.

٣ - التنسيق والتعاون قدر المستطاع في مسائل الأمن والدفاع لحماية المنطقة والوقوف بوجه جميع التيارات والدول التي تحاول خلق الاضطرابات وبث عدم الاستقرار وخلق المشاكل الأمنية لدول المجلس على وجه الخصوص.

٤ - تنسيق السياسات الخارجية قدر الإمكان من حيث إن السياسة أصبحت اليوم تلازم وبشكل كبير الاقتصاد والأمن، وقد برز هذا التعاون جلياً في الأزمات التي مرت بالمنطقة وخاصة الحرب العراقية الإيرانية والاحتلال العراقي للكويت وذلك بفضل الجهد الدؤوب والسياسة الحكيمة التي مارستها حكومات المملكة المتعاقبة.

الهوامش

(١) العلاقات السعودية الخليجية تعود جذورها إلى ما قبل ١٦٠ عاماً وذلك منذ عصر الدولة السعودية الأولى التي دامت ٧٤ عاماً (١٧٤٤ - ١٨١٨م) وبعدها الدولة السعودية الثانية التي استمرت مدة ٥١ عاماً (١٨٤٠ - ١٨٩١م).

(٢) كانو، عبداللطيف جاسم، **"علاقة الملك عبدالعزيز بالبحرين والكويت"** المؤتمر العالمي للملك عبد العزيز"، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٥م، ص ٦١.

(٣) عاش الملك عبدالعزيز جزء من ريعان شبابه في الكويت حيث كانت آنذاك محط الأنظار ومركزاً للقوى المتنافسة وخاصة العثمانية والإنجليزية وعلى اتصال مع القارة الهندية والأفريقية بسبب ما تصدره لها دول تلك القارات من بضائع، لقد هيأ هذا المناخ للملك عبدالعزيز مخالطة أنواع مختلفة من الناس بكافة فئاتهم، وبما أن الملك كان ذا فطنة وذكاء ظهرت عليه منذ سن مبكرة فقد تمكن في تلك الفترة التي قضاه في الكويت من التعرف على أصول السياسة والاتصال والتفاوض والصبر والشدة، جعلت الكثير من أهل الخبرة يتنبأ له بشأن عظيم. انظر إلى عبداللطيف جاسم كانو، مرجع سابق، ص ١ - ٩، قدري قلعجي، موعد مع الشجاعة، قبس من حياة عبدالعزيز آل سعود، ص ٦٠ - ٧٠. خير الدين الزركلي، الوجيزة في سيرة الملك عبدالعزيز، ص ١٥ - ١٧، عبدالله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٢٥.

(٤) كانو، مرجع سابق، ص ١ - ١١.

(٥) مقابلة مع أمير الكويت الشيخ احمد الجابر الصباح، مجلة كوكب الشرق، ٢٠ شعبان ١٣٥٤هـ. أكد الشيخ حمد الجابر الصباح بأن سمت المصارحة مع الملك عبدالعزيز في كل ما يحدث ويؤثر على صداقة البلدين هي مبدأ لا حياد عنه وذلك تمسكاً بالآية الكريمة القائلة "يا أيها الذين أمنوا إنْ جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" . خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز" بيروت، ١٩٧٧م، ص ٢٤٣.

(٦) كانو، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٧) برزت مشكلة الحدود في أنحاء كثيرة من دول العالم بما فيها منطقة الخليج العربي وذلك في أوائل القرن العشرين، ولكن ازدادت تلك الخلافات وأصبحت مشكلة خطيرة بعد الحرب العالمية الأولى وازدادت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تُشكل كيانات سياسية جديدة في مناطق متفرقة من العالم بعد الحرب العالمية الأولى

ولم تكن شبه الجزيرة العربية بمعزل عن ذلك. ولكن التشجيع المستمر آنذاك من دول كبريطانيا لخلق فرقة بين تلك الكيانات جعلها تصطدم بعضها ببعض وخير دليل على ذلك ما قام به بيرس كوكس المندوب البريطاني في البحرين عندما شن حملة لتأجيج الخلافات في المنطقة سنة ١٩٠٦م بين عبدالعزيز آل سعود وحكام الشارقة وعجمان ومسقط. فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا "الخليج العربي - دراسة تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٧م، ص ٣٢٥.

(٨) مجموعة المعاهدات، من ١٣٤١هـ - ١٣٧٠هـ الموافق (١٩٢٢م - ١٩٥١م)، وزارة الخارجية، الطبعة الخامسة، وزارة الخارجية السعودية الطبعة الثانية.

انظر كذلك إلى **بناء المملكة العربية السعودية في التاريخ الحديث**، عبدالعزيز الرفاعي، ١٩٧٨م، ص ٩٧.

(٩) سعيد، أمين، **تاريخ الدولة السعودية**، ج ٢، بيروت، ١٩٦٤م، ص ١١٠ - ١٢٠.

خالد السعدون **العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢ - ١٩٢٣م**، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٣، ص ٢٧٩ - ١٩٠.

Philby, H.S.J., Saudi Arabia, London, 1955, pp. 280 290.

(١٠) الزركلي، خير الدين، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز**، الجزء الثاني، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٠م، ص ٨١٢.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول الاتفاقيات التي تم توقيعها بين المملكة والكويت حتى عام ١٩٧٣م، أنظر إلى مجموعة المعاهدات، من ١٣٤١ - ١٣٧٠هـ الموافق ١٩٢٢م - ١٩٥١م، الطبعة الخامسة، وزارة الخارجية السعودية، ص ٢٧٥ - ٢٩٤. كذلك أنظر مجموعة المعاهدات والاتفاقيات من ١٣٥٥/٩/٢ - ١٩٩٣/١/٢٣هـ الموافق ١٩٣٦/١١/١٦ - ١٩٧٣/٢/٢٦م، الطبعة الثانية، وزارة الخارجية السعودية، ص ١٥٣ - ١٦٩.

(١٢) Al Rajhi, Saleh Abdullah, The Gulf Cooperation Council States: The Manifolds threats and the search for Security and stability Maintenance in the Gulf and Arabian Peninsula, unpublished Phd. Thesis, 1991, pp. 50 - 52.

عندما طالب عبد الكريم القاسم بضم الكويت إلى العراق كانت المملكة أول المحطات التي توجه إليها أمير الكويت آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح عندما أبرق للملك سعود يستنكر فيها مطالب قاسم ويطلب السند والمؤازرة من المملكة، ولبت المملكة بدورها الطلب على الفور عندما أبرق الملك سعود في ١٣٨١/١/١٣هـ ردا على برقية عبدالله السالم يؤيد فيها الكويت على اتخاذ كافة الترتيبات للدفاع عن الكويت وأن

المملكة مصممة على رد أي عدوان يقوم به العراق عندما قال الملك سعود في برقيته لعبدالله السالم "أما نحن فمعكم في السراء والضراء وسنكون أوفياء فيما تعاهدنا عليه، ونحن على أتم الاستعداد لمواجهة كل خطر يتعرض له الكويت الشقيق" وقد تحركت المملكة على كافة الأصعدة ووجه الملك رسائل عديدة إلى الدول والمنظمات يناشدها الوقوف إلى جانب الكويت وأن الروابط الخاصة بين المملكة والكويت عندما عبر في رسائله الموجهة للعديد من زعماء دول العالم أنه " يجب أن يكون معلوماً لدى الجميع أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد، وما يمس الكويت يمس المملكة العربية السعودية ". وبنفس الوقت قام الملك سعود آنذاك بتهيئة الشعب السعودي لمواجهة أي عدوان على الكويت عندما قام بنفسه بتوجيه خطاب إلى الشعب أعلن فيه اتخاذ المملكة كافة التدابير لحماية استقلال الكويت.

أمين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية والتسويات العادلة.

(١٣) النبراوي، فتحية ومهنا، محمد نصر، **الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٨م، ص ٣٥٢. لمزيد من الإيضاح والتفاصيل حول علاقات المملكة تجاه دول الخليج في الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٧٤م، أنظر الزياني، أمل إبراهيم، **علاقات المملكة العربية السعودية تجاه الخليج ١٩٦٤ - ١٩٧٤م**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٨٣، ص ١٨٥ - ١٩٣.

(١٤) الطاهري، حمدي، **المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع**، دار الإشعاع للطباعة، ١٩٩١م، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

(١٥) لاشك أن إثارة العديد من المشاكل الحدودية بين المملكة السعودية كان وراءها بريطانيا عندما كانت متواجدة في منطقة الخليج العربي، ويعود ذلك لأسباب كثيرة من أهمها خدمة المصالح البريطانية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، فمثلا يجمع العديد من المهتمين والمتخصصين في شؤون الخليج بأن ما قامت به بريطانيا في الخمسينيات على التحريض ودعوة الإمارات وعمان على المطالبة بواحة البريمي يعود إلى فشل بريطانيا في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط وخاصة في المملكة العربية السعودية، ويظهر انزعاج بريطانيا جليا عندما نجحت الشركات الأمريكية في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط، فقامت باحتجاجات عديدة في العديد من المناطق التي ادعت أنها تعود لدول خليجية.

(١٦) الحجيلان، جميل إبراهيم، **الدور القيادي للملك فيصل في العالم العربي**، الفيصل، أغسطس ١٩٩٦م، ص ٢٧ - ٢٩.

منذ مطلع الخمسينيات وقبل إعلان استقلال البحرين عام ١٩٧١م عملت المملكة جاهدة عن البحث عن صيغة لحفظ الكيان البحريني من الضياع واستمرت تقف موقفا قويا ضد المطالب الإيرانية ذلك من خلال تأكيدها على عدم المساومة على عروبة تلك الجزيرة، بل إن الملك عبدالعزيز في عهده أكد على أن استقرار مشيخة البحرين والحفاظ علي كيانها أمر يهم المملكة وأنها ستسعى دائما للدفاع عنها.

(١٧) القباع، عبدالله، **السياسة الخارجية السعودية**، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٢٣٩، رجب، يحيى حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، الكويت، ١٩٨٣م، ص ٤٨، أمل إبراهيم الزياني، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(١٨) الغادري، نهاد، **السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب**، ص ١١٧.

(١٩) الطاهري، حمدي ، مرجع سابق، ص ٤١٨ – ٤٢٠.

قبل جولة الملك خالد في دول الخليج قام الأمير فهد بن عبدالعزيز عندما كان ولي للعهد بجولة على الدول الخليجية في شهر نوفمبر من عام ١٩٧٥م كان على رأسها دولة الإمارات العربية، وكانت زيارته تهدف إلى التشاور مع دولة الإمارات لتقديم دعم المملكة ضد التحرشات الإيرانية والتشاور مع دول الخليج حول عدد من الأمور الأمنية.

(٢٠) Al Rajhi, Saleh Abdullah, op.cit. p. 81.

عندما وقعت العراق وإيران على اتفاقية الجزائر لتقسيم شط العرب وتطبيع العلاقات بين الدولتين بدأت العديد من الاجتماعات بين دول الخليج الست وكل من العراق إيران بهدف إيجاد صيغة أمنية ترضى جميع الأطراف، وقد كان أول تلك الاجتماعات في يوليو ١٩٧٥م في جدة، تلا ذلك اجتماع آخر في جدة وكذلك تم اجتماع لوزراء الخارجية في نوفمبر ١٩٧٦ في مسقط عمان ولكن كلها فشلت لتحقيق أي تقدم نفس السنة.

(٢١) Al Rajhi, Saleh Abdullah, op.cit. p. 88.

كانت نظرة الكويت هي التركيز على التعاون الاقتصادي بدلا من الأمني وذلك لأسباب عديدة منها الشعور بأن ذلك قد يخلق لها مشاكل مع بعض الدول الإقليمية وخاصة إيران والعراق والأمر الأخر عائد لأسباب دستورية.

(٢٢) كانت الأحوال الداخلية في إيران منذ الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٧ لا تبعث على الاطمئنان حيث تحول النشاط السري داخل إيران إلى نشاط علني، وبدأت شوارع طهران تشهد نوع من المظاهرات المعبرة عن السخط والغضب ضد الشاه، ثم أصبح

الأمر أكثر وضوحاً في الربع الأخير من عام ١٩٧٨م حول الأوضاع الداخلية في إيران وأنه بات من المستحيل السيطرة على تلك الاضطرابات التي عمت معظم أنحاء إيران وأصبح الأمر بالنسبة للشاه صعباً للغاية مما اضطره إلى مغادرة إيران، وفي شهر يناير ١٩٧٩م، سيطرة الثورة الإيرانية على جميع أنحاء إيران وأصبح الأمر مهيئاً لعودة الخميني إلى طهران وتمكن من العودة في اليوم الأول من فبراير ١٩٧٩م وأعلنت الجمهورية الإسلامية، وتزامن ذلك الحدث وبأقل من شهرين توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩م وقد أتاحت تلك الأحداث للعراق الانفراد على الساحة العربية كبديل لمصر التي تدهورت علاقاتها مع الدول العربية وجمدت عضويتها في الجامعة العربية، وقد تم ذلك خلال القرارات الصادرة عن بغداد لانعقاد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد في الثاني من نوفمبر ١٩٧٨م الذي تقرر فيه رفض اتفاق كامب ديفيد.

(٢٣) Al Rajhi, Saleh Abdullah, op.cit. p. 89.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٩٥.
في تلك الفترة ذكر الأمير نايف وزير الداخلية عن احتمال إنشاء مجلس يضم الدول الست كما يساعد على حل المشاكل الإقليمية بين تلك الدول.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٢٦) ذكرت العديد من المصادر أنه في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ أي بعد حوالي سبعة أسابيع من اندلاع الحرب بين العراق وإيران، قامت طائرات إيرانية بإطلاق صاروخين على منطقة العبدلي شمال الكويت، وبعد ذلك بحوالي أربعة أيام أي في ١٦ نوفمبر، ذكرت تقارير أخرى أن انفجارا كبيرا حدث في نفس المنطقة. حول تلك التقارير أنظر إلى FBIS, 13, 17, 24 November, 1981 ، كذلك انظر إلى صالح عبدالله الراجحي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٢٧) Gulf Security Document. The Middle East, London, January, 1981, p.16.

(٢٨) الكثير من الدلائل والمؤشرات ترجح أن الدول الست وصلت إلى قناعة تامة في نوفمبر ١٩٨٠م، بأنه جان الوقت لإنشاء المجلس، وأن أي تراجع عن تلك الخطوة سيكلف تلك الدول الكثير وخاصة بالنسبة لمسألة الأمن، ويؤكد ذلك التصريحات القوية التي صرح بها كافة زعماء دول الخليج الست بعد لقائهم في عمان على هامش القمة العربية الحادية عشرة، وتبين فيما بعد أن أمير الكويت تشاور مع بقية القادة حول المقترحات المبدئية المقدمة من الكويت للتعاون في جميع المجالات وتلافي التركيز على مسألة الأمن حتى لا

تكون الكويت هدفا لبعض القوى الإقليمية خاصة العراق وإيران، وفي شهر ينـاير قـام الكويت بإرسال مقترحاته بشكل نهائي إلى بقية الدول الخمس، وبعد لقاء القادة في المؤتمـر الإسلامي في الطائف يوم ٢٥ يناير تمت الولادة النهائية لفكرة المجلس والقبول بـها مـن جميع تلك الدول.

Al Rajhi, Saleh Abdullah, op.cit. p.95-100.

(٢٩) كان الرابع من شهر فبراير ١٩٨١م (حينما أجتمع وزراء خارجية الدول الست) يومـا حاسما عندما أعلن الوزراء في ختام اجتماعهم عن اتفاق الدول الســت علـى إنشـاء مجلس مكون من الأعضاء الستة يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من التنســيق والتعـاون والتكامل في كافة الميادين وأن هذه المنظومة سيطلق عليها مجلس التعـاون الخليجـي وسيكون مقرها الرياض.

لمزيد من التفاصيل حول وثيقة التأسيس للمجلس، أنظر إلى وثيقة بيان قمـة التأسـيس لمجلس التعاون الخليجي في "أبوظبي" ٢٢ رجب ١٤٠١هـ الموافق ٢٦ مايو ١٩٨١م، مجلس التعاون الخليجي، الرياض، ١٩٨١م.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول نظام المجلس وأهدافه، انظر إلى مجلس التعـاون الخليجـي "النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة لمجلس التعـاون، الرياض، الطبعة السادسة، ١٩٩١م.

(٣١) شعرت دول المجلس آنذاك أنه بات من الضروري إنشاء قوة خليجية تتدخل في حالـة انتشار الحرب العراقية الإيرانية لدولها ولو بشكل مؤقت حتى يتم الاستنجاد بالأصدقاء، وقد بدأت المناورات بين دول المجلس في ١٢ أكتوبر ١٩٨٣م في الإمارات العربيـة باسم درع الجزيرة، تبعها مناورات مستمرة سواء كانت ثنائية أو جماعية، وتـم تنفيـذ مناورة درع الجزيرة ٢ في المملكة العربية السعودية في ١٠ أكتوبر ١٩٨٤م، ثـم درع الجزيرة ٣ في عمان في ١٨ مارس ١٩٨٧م، ويلاحظ أن تكثيف تلك المناورات تزامن مع ما يسمى بحرب الناقلات الذي تفجر في الأشهر الأولى من عـام ١٩٨٤م عندمـا بدأت إيران بضرب ناقلات البضائع والنفط القادمة من وإلـى موانـي دول المجلـس، ويلاحظ كذلك أن المناورات الجماعية بين دول المجلس بدأت بالتراجع منذ الخامس من نوفمبر ١٩٨٨م عندما أقيمت مناورة جوية بين الدول الست أطلق عليها صقر الجزيـرة ٢ وكانت في الكويت، ومناورة الجزيرة ١ في عمان في ٢٥ سبتمبر ١٩٧٧م. لقد بـدأ تراجع إقامة مناورات ثنائية أو جماعية بين الدول الست متزامنا مع توقـف الحـرب العراقية الإيرانية في أكتوبر ١٩٨٨م.

Al Rajhi, Saleh Abdullah, op.cit. p.138-216, p.516.

(٣٢) حول تفاصيل أكثر بالنسبة للمساعدات السعودية المقدمة للعراق. أنظر إلى الرياض ١٥/١/١٩٩١م، انظر كذلك إلى:

Al Rajhi, Saleh Abdullah, op.cit. p.223.

(٣٣) مقابلة مع مشعل الأحمد الصباح، السياسة الدولية، عدد ٦٣٣٩، ٣٠/٣/١٩٨٦م، كذلك أنظر إلى عبدالله القباع، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٣٤) الرياض، ١٠ أغسطس ١٩٩٠م، الجزيرة، ١٠ أغسطس ١٩٩٠م، الشرق الأوسط ١٠ أغسطس ١٩٩٠م، وكالة الأنباء السعودية ٩ أغسطس ١٩٩٠م.

(٣٥) وكالة الأنباء السعودية ٢٣/١٠/١٩٩٠م، الشرق الأوسط، ٢٤/١٠/١٩٩٠م، الرياض، ٢٤/١٠/١٩٩٠م.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل انظر إلى قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة بخصوص الاحتلال العراقي للكويت.

(٣٧) كلمة المملكة أمام الجمعية العمومية ٣/١٠/١٩٩٠م.

(٣٨) ندوة دول مجلس التعاون الخليجي "وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك"، المجلد الأول، ١٥ – ١٧ نوفمبر ١٩٩٣، ص ٢٢٤.

(٣٩) الرياض ١١/٩/١٩٩٠م، الشرق الأوسط ١١/٩/١٩٩٠م، كذلك انظر إلى ندوة مجلس التعاون لدول الخليج، مرجع سابق، ص ٦٢ – ٦٥.

(٤٠) الرياض ٣/١٠/١٩٩٠م، الشرق الأوسط ٣/١٠/١٩٩٠م.

(٤١) نفس المرجع السابق.

(٤٢) حول أهمية دور المملكة السياسي والاقتصادي والعسكري في تحرير الكويت، أنظر إلى مذكرات شوارزكوف "الأمر لا يحتاج إلى بطل" نورمان شوارنزكوف ترجمة نورالدين صدق، ١٩٩١م. الشهادات والاعترافات بدور المملكة الأساسي في تحرير الكويت واضحة للعيان ولا تحتاج إلى قرائن أو أدلة، ولا يسع المجال هنا لسرد كل ما صرح به قادة وحكومات العالم، وما ورد من تحليل وكتابات كثيرة حول الدور الرائد للمملكة في حسم مسألة تحرير الكويت وإعادة الشرعية لها، ولكن سنذكر هنا بعض من التصريحات على سبيل المثال لا الحصر :

* "لولا اتخاذكم القرار الحكيم (الملك فهد)، وبالسرعة اللازمة لربما لم تتحرر الكويت وتنتهي محنة الكويتيين" (سعد العبدالله الصباح، و.ا.س، ١/٣/١٩٩١م.

* استقصاء دولي أجراه المركز الدولي للإحصاء قال إن ٧٧,٩٧% أكدوا أن هذه هي

المرة الأولى التي يستطيع خلالها قائد ورئيس دولة (الملك فهد) أن يهيئ مناخ النجاح الكامل للجيوش والقوات العسكرية الكبيرة الحجم. وأنه (الملك فهد) سبب في تحقيق الانتصار في حرب الخليج. واس، ١٩٩١/٣/٢٩م.

* أما وقد بدأت عمليات تحرير الكويت من رجس الطغاة فقد وجب ذكر الفضل لذويه أما الشكر مهما كانت عبارته فهو لا يفي بما لكم شخصياً والشعب السعودي الكريم من مآثر". برقية موجهة إلى الملك فهد من الشيخ جابر الاحمد الصباح ١٩٩١/١/٢٢م.

* " لقد كان أبناء المملكة العربية السعودية أول من استبسل في معركة التحرير". الشيخ جابر الصباح ١٩٩١/٣/١٣م.

* "إننا سنظل نقرأ عبر التاريخ وسيقرأ أولادنا وأحفادنا في المستقبل وسيقفون كثيرا عند صلابة وحزم وشيمة خادم الحرمين الملك فهد ... إن ما تم تحقيقه من زوال الظلم وهزيمة البهتان كان بفضل من الله ثم بحكمة خادم الحرمين". عبدالله بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي ومستشار أمير الكويت، الرياض ١٩٩١/٦/١٠م.

* "لقد كانت قياد الملك فهد في معالجة الأزمة قيادة متميزة فقد ظل الملك حازما وعلى موقف ثابت وهذا هو النوع الذي يحتاج له العالم للتعامل مع رجل إجرامي كصدام". فرانك كارلوتش وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، الرياض ١٤١١/٩/١١هـ.

* "الموقف القوي للمملكة العربية السعودية ضد العدوان العراقي كان حجر الزاوية في تجميع الصف العربي والإسلامي والدولي خلف القرارات الدولية التي مهدت لعملية عاصفة الصحراء التي نجحت في تحرير الكويت". رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن، الندوة ١٩٩١/٤/٢٤م.

حول أهمية دور المملكة السياسي والاقتصادي والعسكري في تحرير الكويت، انظر إلى مذكرات شوارزكوف "الأمر لا يحتاج إلى بطل" نورمان شوارنزكوف ترجمة نورالدين صدق، ١٩٩١م.

الشهادات والاعترافات بدور المملكة الأساسي في تحرير الكويت واضحة للعيان ولا تحتاج إلى قرائن أو أدلة، ولا يسع المجال هنا لسرد كل ما صرح به قادة وحكومات العالم، وما ورد من تحليل وكتابات كثيرة حول الدور الرائد للمملكة في حسم مسألة تحرير الكويت وإعادة الشرعية لها، ولكن سنذكر هنا بعض من التصريحات على سبيل المثال لا الحصر :

* "لولا اتخاذكم القرار الحكيم (الملك فهد)، وبالسرعة اللازمة لربما لم تتحرر الكويت وتنتهي محنة الكويتيين" (سعد العبدالله الصباح)، و.١.س، ١٩٩١/٣/١م.

* استقصاء دولي أجراه المركز الدولي للإحصاء قال إن ٧٧,٩٧% أكدوا أن هذه هي المرة الأولى التي يستطيع خلالها قائد ورئيس دولة (الملك فهد) أن يهيئ مناخ النجاح الكامل للجيوش والقوات العسكرية الكبيرة الحجم. وأنه (الملك فهد) سبب في تحقيق الانتصار في حرب الخليج. واس، ١٩٩١/٣/٢٩م.

(٤٣) * "الموقف القوي للمملكة العربية السعودية ضد العدوان العراقي كان حجر الزاوية في تجميع الصف العربي والإسلامي والدولي خلف القرارات الدولية التي مهدت لعملية عاصفة الصحراء التي نجحت في تحرير الكويت". رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن، الندوة ١٩٩١/٤/٢٤م.

(٤٤) لمزيد من التفصيل حول مسألة الإسناد الإداري لتلك الجيوش انظر إلى خالد بن سلطان ابن عبدالعزيز "مقاتل من الصحراء"، دار الساقي، لندن، ١٩٩٥م، ص ٣٣٣ - ٣٥٦.

(٤٥) التسهيلات التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي لتحرير الكويت. د. جبر علي جبر. دول مجلس التعاون الخليجي "وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك" ، الندوة العالمية الرابعة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، نوفمبر ١٩٩٣م، ص ٢٨٣.

عقيد عبدالعزيز صالح البلاع وعقيد عبدالرحمن عبدالله المرشد، دور المملكة في حرب تحرير الكويت، نفس المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٤٦) لقد تم فتح الاعتمادات المالية ومنح صلاحيات التأمين المباشر واستثنائه من نظام المشتريات المعمول به في زمن السلم، مع وضع إجراءات مرنة للغاية للطلب والشراء والصرف بهدف إنجاز العمل بشكل فوري لتسهيل مهام الحرب والطوارئ، وهذا العمل قل ما تم إنجازه عالميا وبهذا الشكل، فعلى سبيل المثال إذا أرادت الولايات المتحدة القيام بعمل مماثل فهي تحتاج إلى مناقشته من قبل الكونغرس والتصويت عليه من أجل الموافقة حتى ولو كان في زمن الحرب. لقد تم بالإضافة إلى عربات نقل عسكرية للدول المتحالفة استئجار أكثر من ٤٠٠٠ عربة نقل والتعاقد مع أكثر من ٣٥٠٠ سائق سعودي، إضافة إلى تأمين ما يقرب من ١٠٠٠ خزان وقود مطاطي سعته تقترب من ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ لتر وسخرت شركة أرامكو وبترومين لمواجهة جميع احتياجات كافة القوات من وقود بكافة مواصفاتها المطلوبة. كما أن مسألة الإعاشة لمئات الآلاف من الجنود والسكن وغير ذلك كان أشبه بمعجزة. أوردنا هذا كمثال لا الحصر لما قامت به المملكة في هذا المضمار. عبدالعزيز صالح البلاع وعبدالرحمن المرشد، مرجع سابق، ص ٣٠٧ - ٣٢٧.

للمزيد من التفصيل حول الترتيبات التي قدمتها المملكة، أنظر عبدالعزيز صالح البلاع وعبد الرحمن المرشد، مرجع سابق، ص ٢٨٥ – ٣٠٤.

تصريح عبدالله الغنيم وزير التربية الكويتي، الرياض ١٤١١/٣/٢هـ – ٢٢/٩/١٩٩٠م.

(٤٧) الهذال، عويد سلطان المشعان، دور المملكة السعودية في تحرير الكويت، مطبعة الفيصل، بدون تاريخ، ص ١١٥ – ١٢٥.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١٢٧ – ١٤١.

قائمة المراجع

- الطاهري، حمدي، **المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع**، دار الإشعاع للطباعة، ١٩٩١م.
- سعيد، أمين، **تاريخ الدولة السعودية**، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٦٤م.
- سعيد، أمين، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، بيروت، دار الكاتب العربي، بدون تاريخ.
- كانو، عبداللطيف جاسم، **"علاقة الملك عبدالعزيز بالبحرين والكويت"** المؤتمر العالمي للملك عبد العزيز"، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٥م.
- النبراوي، فتحية و مهنا، محمد نصر، **الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٨م.
- السعدون، خالد، **العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢ – ١٩٢٢**، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٣.
- الزركلي، خير الدين، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز**، الجزء الثاني، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٠م.
- الزركلي، خير الدين، **الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز**.
- حاتم، عبدالله، **من هنا بدأت الكويت**. ١٩٨٠م.

- الزياني، أمل إبراهيم، **"علاقات المملكة العربية السعودية تجاه الخليج ١٩٦٤-١٩٧٤"**، مجلة الجزيرة العربية، الكويت، ١٩٨٣.

آل سعود، موضي بنت منصور بن عبدالعزيز، **الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت**، جدة دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٩٨٢,

الحجيلان، جميل إبراهيم، **الدور القيادي للملك فيصل في العالم العربي**، الفيصل، أغسطس ١٩٩٦م.

القباع، عبدالله، **السياسة الخارجية السعودية**، ط ١، ١٩٨٦م.

رجب، يحيى حلمي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية**، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٣م.

الهذال، عويد سلطان المشعان، **دور المملكة السعودية في تحرير الكويت**، مطبعة الفيصل، بدون تاريخ.

Al Rajhi, Saleh Abdullah, The Gulf Cooperation Council States: The Manifolds threats and the search for Security and stability Maintenance in the Gulf and Arabian Peninsula, unpublished Phd. Thesis, 1991.

Gulf Security Document, The Middle East, London, January, 1981

FBIS, 13, 17, 24 November, 1981.

العناني، أحمد، **العلاقات السعودية القطرية** (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٥م.

بن سعود الكبير، تركي بن محمد، **علاقة بريطانيا بالملك عبدالعزيز آل سعود ١٩٠٢م ١٩٣٥م**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٥م.

- الأشعل، عبـــدالله، **قضيــة الحدود فـي الخليــج العربـي**، القــاهرة، مركـــز الدراسات السياسية، والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٨٥م.
- قلعجي، قدري، **موعد مع الشجاعة – قبس من حياة عبدالعزيز آل سعود**، بيروت، ١٩٧١.
- وهبة، حافظ، **جزيرة العرب في القرن العشرين**، القاهرة، ١٩٦١.
- **مجموعة المعاهدات، من ١٣٤١ – ١٣٧٠هـ الموافق (١٩٢٣ – ١٩٥١م)**، الطبعة الخامسة، جدة، وزارة الخارجية السعودية الطبعة الثانية.
- **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات من ١٣٥٥/٩/٣ – ١٩٩٣/١/٢٣هـ الموافق ١٩٣٦/١١/١٦ – ١٩٧٣/٣/٢٦م**، الطبعة الثانيـــة، جـــده، وزارة الخارجيـــة السعودية.
- كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العمومية، ١٩٩٠/١٠/٣م.
- ندوة مجلس التعـــاون **الخليجي "وحدة التـاريخ والمصير وحتميـة العمل المشترك"** المجلد الأول، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٣م.
- السياسة الدولية، عدد ٦٣٣٩، ١٩٨٦/٣/٣٠.
- الرياض، ١٠ أغسطس ١٩٩٠، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠.
- الجزيرة، ١٠ أغسطس ١٩٩٠.
- الشرق الأوسط، ١١ أغسطس ١٩٩٠، ٤ أكتوبر ١٩٩٠.
- وكالة الأنباء السعودية، ١٩٩٠/٨/٩، ١٩٩٠/١٠/٢٣.

السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي
الدور السعودي وأهم العوامل المؤثرة فيه

الدكتور / **منصور عبدالله المنصور**

أستاذ العلوم السياسية المساعد

بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقدمة

قامت المملكة العربية السعودية – ولا تزال – بدور قيادي وريادي في المنطقة العربية ولقد اتضح ذلك من خلال جهودها السياسية في كثير من القضايا المهمة على الساحة العربية.[1] إلا أن المتتبع لسلوكيات سياستها الخارجية في دائرتها العربية يجد أن طبيعة دور المملكة ومداه في هذه المنطقة قد اختلف بفعل عدد من العوامل (داخلية/ خارجية) من فترة تاريخية إلى أخرى. فمن الملاحظ على سبيل المثال أنه في العقود الثلاثة الأخيرة، شهدت السياسية الخارجية السعودية تغييراً واضحاً إذ كان هناك تعاظم تدريجي للدور السعودي في النظام السياسي العربي، يمكن رؤيته بوضوح في : ١) بروز المملكة كوسيط ذي دور توفيقي مؤثر في الكثير من النزاعات العربية (الداخلية والإقليمية)، و ٢) اضطلاع المملكة بدور رئيسي في الصراع مع إسرائيل لدرجة أصبحت معها المملكة توصف بدولة "مواجهة"[٢] في هذا الصراع.

تحاول هذه الورقة تتبع وتحليل الدور السياسي السعودي في الدائرة العربية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي طبيعة السياسة الخارجية السعودية في الدائرة العربية؟ هل يمكن وبأسباب مقنعة (مرتبطة بطبيعة ومدى دور المملكة في هذه الدائرة) تقسيم هذه السياسة لمراحل أو فترات تاريخية؟ هل هناك تغييرات واضحة في السلوكيات الخارجية السعودية من فترة تاريخية لأخرى؟ ما هي أهم العوامل (الداخلية والخارجية) التي من المحتمل أن تكون قد أدت لهذه التغييرات؟

سنرى في الصفحات القادمة أنه كان هناك تغيرات واضحة في دور المملكة السياسي عربياً، خصوصاً من خلال مقارنة فترة ما بعد ١٩٦٧م بالفترة السابقة لها. فعلى الرغم من الموقف السعودي الثابت (منذ التأسيس) بضرورة وأهمية التضامن العربي الذي يقضي بتوحيد المواقف وإبعاد أسباب الخلاف للحصول على الحقوق العربية وعلاوة على جهد المملكة الواضح في الإطار العربي في فترة ما قبل

١٩٦٧م، إلا أن تحسن عددٍ من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية للمملكة في الدائرة العربية في فترة ما بعد ١٩٦٧م، أدى إلى إزالة الكثير من الظروف التي حدت من أن تلعب المملكة دورها الكامل والطبيعي في الإطار العربي.

السياسة الخارجية : العوامل المؤثرة في صياغتها

يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية على أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".(٣) الواقع أن برنامج العمل الخارجي للدولة ظاهرة ليست قابلة للوصف فقط، كما تقول بذلك المدرسة التقليدية، ولكن أيضاً للتفسير والتنبؤ. إذ يعتبر التفسير العلمي للسياسة الخارجية هو صلب حقل السياسة الخارجية في شكله الحديث. يقصد بالتفسير العلمي للسياسة الخارجية تحديد مجموعة العوامل الموضوعية الداخلية والخارجية التي تؤثر على السياسة الخارجية . إذ إن السياسات الخارجية لا تتحدد وتتغير بفعل الصدفة أو طبقاً لأهواء القادة السياسيين، إنما استناداً إلى مجموعة من العوامل الموضوعية التي تمكّن دراستها من فهم وتفسير السياسة الخارجية للدولة. لكن أثر هذه العوامل على السياسة الخارجية يتم عادة من خلال فهم صانع قرار السياسة الخارجية لها. إن تجاهل صانع القرار لأحد العوامل يعني عدم تأثيره في عملية صنع السياسة الخارجية ، إنما تأثيره سيبقى يقينا في إمكانية فشل أو نجاح تلك السياسة ، بيد أن القادة عموما يسعون لفهم الواقع السياسي (العوامل الموجودة) كما هو بغض النظر عن أهوائهم الذاتية وذلك لأهمية نجاح سياستهم الخارجية ليس فقط لمستقبل دولهم بل ولبقائهم السياسي.(٤) المثال التقليدي هنا هو قيام القائد السياسي في دولة ذات قوة عسكرية محدودة بصياغة سياسة خارجية على أساس تصوره إن دولته تمتلك قوة عسكرية كبيرة مما قد يؤدي إلى فشل سياسي أو هزيمة عسكرية. إن التطابق

أو التفاوت، في رأي أحد الباحثين، بين العوامل الموضوعية (الداخلية والخارجية) وبين تصور صانع السياسة الخارجية لها "هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية... كلما زاد هذا التطابق، زادت فرص نجاح السياسة الخارجية".(٥) من هذا المنطلق يظل للخصائص الشخصية لصانع السياسة الخارجية وفهمه لماهية العوامل الموضوعية أهميتها في دراسة عملية صناعة السياسة الخارجية.

يقول أحد الباحثين "السياسة الخارجية للدول تتشكل وفقاً لظروفهم الوطنية ولقيم وفهم صانعي السياسة **[العوامل الداخلية]**، وللمحيط الدولي والإقليمي الذي يوجدون فيه **[العوامل الخارجية]**".(٦) هذا التعريف يحتوي على التقسيم المتعارف عليه في أدبيات السياسة الخارجية للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، فمن أشهر النماذج في تصنيف العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية هو تقسيمها إلى: **عوامل داخلية:** وهي العوامل الناشئة من البيئة الداخلية للدولة (عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية والتي قد تقود الدولة لاتخاذ قرار خارجي معين ، وكذلك عوامل تتعلق بمستوى التحديث في الدولة وبخصائص وتصورات القائد السياسي صانع السياسة الخارجية) ، **وعوامل خارجية** : وهي العوامل الناشئة من البيئة الخارجية للدولة (تتعلق في معظمها بطبيعة العلاقات الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي).(٧) أخيراً ، بينت العديد من الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول النامية (من ضمنها الدول العربية) أن محاولة فهم وشرح السياسة الخارجية لهذه الدول عن طريق تحديد مجموعة العوامل الرئيسة المؤثرة فيها يعد منهجاً تحليلياً ذا أفضلية خصوصاً أن المناهج الأخرى (صنع القرار والنسقي) يتركز تحليلها على مصطلحات (هياكل ، مؤسسات ، عمليات) يكون انطباقها أفضل في حالة دراسة السياسة الخارجية للدول المتقدمة.(٨)

السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي

(الفترة الأولى : ما قبل ١٩٦٧م)

هذه الفترة تغطي كامل عهد الملك عبد العزيز والملك سعود وجزءاً من عهد الملك فيصل. سنجد في هذه الفترة أنه على الرغم من أن الظروف الداخلية والخارجية للمملكة لم تكن إيجابية لسياسة خارجية فاعلة في الإطار العربي، إلا أنه كان للمملكة دور وجهد خارجي واضح لخدمة القضايا العربية المهمة في هذه الفترة وعلى رأسها قضية فلسطين. ويبدو أن صفات وخصائص القيادة السياسية وأهمية العامل الأيديولوجي (مقتضيات العروبة والإسلام خصوصاً بالنسبة لدولة كالمملكة تعتبر منبع العروبة ومهد الإسلام) كانت العامل الحاسم في تمكين المملكة من القيام ببعض الجهود المهمة في هذا الإطار رغم صعوبة الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها.

أهم العوامل المؤثرة في هذه الفترة :

بجانب الكثير من العوامل المعروفة (العروبة، الإسلام، خصائص القيادة) والتي كان تأثيرها بلا شك إيجابياً في سلوكيات المملكة الخارجية في الإطار العربي، فإننا نعتقد أن هناك عاملين كان لهما تأثير سلبي في أن تلعب المملكة دورها الكامل والطبيعي في هذا المجال. هذان العاملان يمكن تصنيفهما كداخلي وخارجي وكلاهما يتعلق بإمكانات المملكة وأمنها واستقلالها.

١ – العامل الداخلي :

من المتعارف عليه في أدبيات السياسة الخارجية، أنه في مجال ترتيب أهداف السياسة الخارجية وفقاً لأهميتها، فإن حماية الذات (وهو المحافظة على الأمن، الوحدة الإقليمية، الاستقلال، القيم الأساسية للمجتمع) هو "الهدف الأول والأساسي لأي دولة".[٩] وهذا الهدف ذو طبيعة دفاعية ومن أهم الأهداف المركزية للدولة التي يجب دائماً مراعاتها والتي يطلق عليها عادة "مبادئ السياسة الخارجية". كما

أن حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة له تأثير مهم على سياستها الخارجية، إذ لا بد أن توضع أهداف السياسة الخارجية في حدود الإمكانات المتاحة. فمن حيث حجم الموارد "الجغرافية والاقتصادية" يمكن التمييز بين الدول الغنية والفقيرة أو الكبيرة والصغيرة، أما من حيث مستواها "التحديثي" فيمكن التمييز بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وقد أوضحت العديد من الدراسات أن تزايد حجم الموارد ومستوى التحديث يؤثر إيجاباً على مدى نشاط (المشاركة في القضايا الإقليمية والدولية) وفعالية (القدرة على تحقيق الأهداف) السياسة الخارجية للدولة.[١٠] إن التوافق بين أهداف السياسة الخارجية والإمكانات المتاحة للدولة أمر مهم ليس فقط لنجاح هذه السياسة بل قد يصل تأثير عدم التوافق إلى أمن واستقرار الدولة (مثال: قرار الغزو العراقي للكويت). ومعضلة التوافق بين الأهداف والإمكانات في السياسة الخارجية أوضح ما تكون في مباشرة الدول النامية لسياساتها الخارجية حيث هناك تعارض بين تواضع حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة والحاجة الملحة للتعامل مع العالم الخارجي.[١١]

ينسجم تأثير العامل الداخلي في الحالة السعودية في فترة ما قبل ١٩٦٧م مع هذه الأدبيات في حقل السياسة الخارجية، إذ يمكن رؤية تأثير هذا العامل من خلال:

أ) الانشغال الطبيعي لقادة المملكة بعد تأسيسها (فترة الملك عبدالعزيز) بالشأن الداخلي المتمثل ليس فقط في حماية، تثبيت، وتقوية وحدة هذه المملكة الجديدة (والمكونة من أراضي شاسعة وقبائل متعددة) بل والسعي لترسيخ مفهوم الدولة في ظروف اجتماعية، وسياسية، واقتصادية صعبة. فقد قضى الملك عبدالعزيز ٢٤ سنة (١٩٠٢م-١٩٢٦م) في جهد حربي كبير تمكن في نهايته من توحيد بلد كبير يمتد من القريات في الشمال إلى عسير في الجنوب كما يحده من الشرق الخليج العربي ومن الغرب البحر الأحمر.كما يسكن هذه الأراضي الشاسعة (تقدر مساحة المملكة بحوالي ٢،٢٥٠،٠٠٠ كم٢ وتحتل من حيث المساحة المرتبة الثانية عشرة بين دول العالم) العديد

من القبائل التي اعتادت الحياة البدوية وما يرافقها من تنقل وغزو وسلب لذا لم يكن هناك مفهوم للدولة ولا للنظام ولا للمواطنة ولا للحدود.[١٢] هذه الحقائق عن الطبيعة الجغرافية والسكانية للمملكة قادت عدداً من الخبراء الغربيين في شؤون الجزيرة العربية للقول في ذلك الوقت (بعد تأسيس الملك عبدالعزيز للمملكة) بصعوبة استمرار كيان سياسي كبير في هذه المنطقة وذلك بسبب كبر الحجم، وقلة الإمكانات المادية، والعادات والأعراف القبلية.[١٣] وعلى الرغم من ذلك تمكن الملك عبدالعزيز بقدراته الكبيرة من التغلب على جميع هذه الصعاب بسياسات وضعت الأسس لمملكة مستقرة وقوية ، ولكن هذا تطلب جهداً كبيراً وانشغالاً مستمراً بالشأن الداخلي.[١٤] كما أن معركة الملك المؤسس لم تقف عند توحيد المملكة، بل كان يسعى لبناء دولة حديثة بكل ما يعنيه هذا المفهوم من جهود لتنظيم وتطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية للدولة . يقول أحد الكتاب تعليقاً على هذا الجهد : "ولم يكن بناء هذا الصرح الشامخ للأمن في المملكة بالأمر السهل الهين ، ولم يحدث طفرة واحدة بل تم تدريجياً في إطار من الوحدة والتضامن والتكافل الاجتماعي ، وقد احتاجت عملية البناء هذه إلى وقت طويل واصطدمت بأوضاع ومفاهيم وقيم وأفكار وتقاليد وعادات رسخت في الأذهان أجيالاً عديدة واستقرت في النفوس أزماناً بعيدة واستحوذت على العقول أحقاباً طويلة، وكانت تطوراً إلى الأحسن والأفضل والأكمل في جميع النواحي دينية وسياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية".[١٥]

ب) كما أن الإمكانات المتاحة للمملكة كانت محدودة جداً في هذه الفترة. فالموارد المالية للمملكة بعد تأسيسها كانت محدودة، كان أهمها الرسوم التي يدفعها الحجاج عندما يفدون إلى الأماكن المقدسة لأداء فريضة الحج، والتي لم تكن كافية لدعم قيام دولة حديثة. ورغم محدودية هذه الموارد فقد كانت

في تناقص مستمر من بداية الثلاثينيات، ففي الفترة من عـــام ١٩٢٥م إلـــى ١٩٤٥م – على سبيل المثال – وصلت أعداد الحجاج القادمين من الخـــارج لأعلى مستوى لها (٩٦,٣١٢ حاج) في عام ١٩٢٦م، بعد ذلك كانت أعـــداد الحجاج القادمين من الخارج في أغلب السنوات من هذه الفترة في تنـــاقص حيث وصلت إلى ٣٩,٠٤٥ حاج عام ١٩٢٩م، ثم إلى ٢٥,٢٩١ حاج فـــي عام ١٩٣٢م ، ووصلت أعداد الحجاج القادمين من الخارج لأدنى مســـتوى لها (٩,٠٢٤ حاج) في عام ١٩٣٩م.(١٦) وعلى الرغـــم من اكتشاف النفـــط في المملكة بكميات تجارية في مـــارس ١٩٣٨م، إلا أن ظـــروف الحـــرب العالمية الثانية وقفت دون تنمية الموارد النفطية في المملكة. وبســـبب هـــذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها الحرب العالمية الثانية وقلة عـــدد الحجاج، اضطرت المملكة إلى طلب قرض مقداره ٣٠ مليون دولار مـــن أمريكا وبريطانيا وشركة أرامكو وذلك على أن تسدده على خمسة أقســـاط من حصتها من عوائد النفط.(١٧) وكدليل على تواضـــع موارد الدولة المالية في هذه الفترة، فقد بلغت الإيرادات النفطية للمملكة في عام ١٩٣٨م مليـــون دولار فقط ، ولم تصل إلى ١٠,٤ ملايين دولار إلا في ١٩٤٦م . وأخـــذت تتزايد سنويا، إذ وصلت في عام ١٩٥٠م إلى ٥٦,٧ مليونـــا ، وفـــي عـــام ١٩٥٣م إلى ١٦٩,٨ مليونا ، وفي عام ١٩٥٦م إلى ٢٩٠,٢ مليونا ، وفـــي عام ١٩٦٠م إلى ٣٣٣,١ مليونا ، وفي عام ١٩٦٤م إلى ٥٢٤,٢ مليونـــا ، وفي عام ١٩٦٦م إلى ٧٨٩,٩ مليونا . ووصلت الإيرادات النفطية للمملكـــة في سنة ١٩٦٧م (نهاية هذه الفترة) إلى ٩٠٣,٦ ملايين دولار.(١٨) وعلـــى الرغم من بداية تحسن الموارد المالية للمملكة في السنوات الأخيرة من هـــذه الفترة ، فإن هذه الأرقام تدل بشكل عام على تواضع الموارد المالية للمملكة في هذه الفترة، خصوصا إذا ما قورنت بالموارد المالية للمملكة في فترة مـــا بعد ١٩٦٧م (وخصوصا في فترة ما بعد ١٩٧٣م). واكـــب هـــذا النقـــص

المالي نقص كبير في الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً (جامعياً) في المملكة ، خصوصاً أن أول جامعة سعودية (جامعة الملك سعود بالرياض) أُنشئت عام ١٩٥٧م ، واستهلت عامها الدراسي الأول بأحد عشر طالباً في كلية الآداب.[١٩] وليس أدل على هذا النقص في العنصر البشري المؤهل من استعانة الملك عبدالعزيز بالكثير من الأخوة العرب المؤهلين، وذلك لخدمة المملكة في عدد من المراكز السياسية والعسكرية المهمة في الدولة.[٢٠]

٣) العامل الخارجي :

انتماء المملكة العربي بحكم الموقع والتاريخ واللغة حتم عليها التفاعل في سلوكها الخارجي مع القضايا ذات الطابع العربي . إلا أن دولة بوزن المملكة في العالم العربي كان لابد أن يكون لها تصور للأسس التي يجب أن تقوم عليها العلاقات العربية، الأسس التي اعتقدت المملكة دائماً (منذ التأسيس) بأهميتها لأمن واستقرار المنطقة وللحصول على الحقوق العربية، أي لوضع عربي أفضل. فالعامل الخارجي الذي نحن بصدده له علاقة بتطورات ومواقف إقليمية عربية (في فترة ما قبل ١٩٦٧م) جاءت متعارضة مع بعض هذه الأسس مما كان له أثر سلبي على العلاقات العربية وعلى فرص التضامن العربي، إذ أشغل الدول العربية بقضايا وخلافات جانبية عن توحيد جهودها، ولعب دوراً أكثر إيجابية في القضايا العربية، وخصوصا قضية العرب الأولى (فلسطين). هذه الظروف الإقليمية العربية كانت من أهم العوامل المؤثرة على السياسات الخارجية للدول العربية في هذه الفترة ، إذ كان لها تأثير سلبي على دور أكبر وأكثر إيجابية لجميع الدول العربية في القضايا العربية المهمة، وذلك لوجود ترابط قوي بين قوة وفعالية أدوار الدول العربية في خدمة القضايا العربية ومستوى التضامن العربي الموجود، خصوصاً بين الدول المؤثرة في النظام العربي.

أ) المملكة تؤمن بشرعية الدول العربية القائمة وبحقها الكامل في الاستقلال والسيادة، لكنها تدعم في نفس الوقت كل تطور نحو أي شكل من أشكال الوحدة العربية شريطة أن يأتي عن طريق الرضا ، والتفاهم ، والاتفاق وليس عن طريق القوة.(٢١)

ب) ضرورة التضامن العربي بمعنى التنسيق بين الدول العربية (بغض النظر عن طبيعة الأنظمة وعن التفاوت النسبي في الإمكانات) وذلك بهدف توحيد المواقف العربية (بكل ما تعنيه من إبعاد أسباب الخلاف والتدخل في الشؤون الداخلية) وصولاً لتسخير كل الإمكانات (البشرية، والاقتصادية، والعسكرية) التي تملكها الدول العربية لخدمة المصالح العربية. (٢٢) ولاشك أن التضامن العربي بهذا المعنى الواقعي عنصر لازم لفاعلية أي عمل عربي مشترك يهدف ليس فقط لمواجهة التحديات المشتركة وإعطاء العرب ثقلاً دولياً، بل وللتدرج بالدول العربية نحو وحدة فعلية. وقد أولت المملكة دائماً التضامن العربي اهتمامها الخاص، فقد اعتقد الملك عبدالعزيز (كما سنبين لاحقاً) بأهمية التضامن العربي وسعى له، وكذلك فعل الملك فيصل الذي يقول في أثناء زيارته للمغرب عام ١٩٦٦م "...ليس لنا أي غرض من الأغراض سوى غرض واحد هو التفاف العرب وتآخيهم وتعاونهم فيما يصلح شأنهم وفيما ينهض ببلدانهم على اختلاف مذاهبها وألوانها ..."، ويضيف قائلاً "... يجب أن نشد الأيدي بالأيدي وننبذ الخلافات، فليست هناك قضايا بين العرب إلا إذا كان ... أن انتهاج أي دولة ... لنظام معين من النظم يعتبر قضية وأن يترك لغير أبناء هذا البلد... التصرف فيه كما يشاؤون...". (٢٣)

ج) حتمية الترابط بين العروبة والإسلام : المملكة تمتاز، في كلمات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، "...بكونها مهد الإسلام ومنبع

العروبة في آن واحد".[٢٤] كان هناك تأكيد سعودي دائم ومنذ عهد المؤسس (الملك عبدالعزيز) على الارتباط الوثيق بين العروبة والإسلام. فالإسلام هو "المحتوى أو المضمون الذي من دونه تفقد القومية العربية أهم ركيزة ودعامة لها"، إذ بدونه "...تتحول القومية العربية إلى شكل بدون مضمون اللهم إلا من احتوائها على مدلول عرقي صرف وتراث محصور في دائرة عنصرية ضيقة".[٢٥] ولقد انتقد هذا الربط بين العروبة والإسلام من قبل "التقدميين" العرب الذين اعتبروا أن ربط العروبة بالإسلام هو سمة من سمات العيش في الماضي (رجعية). ولكن المملكة ترى أن تقسيم العرب على أساس موقفهم من علاقة العروبة بالإسلام إلى تقدميين ورجعيين ومعتدلين ومتشددين، "... ليس من الواقع ومن التاريخ العربي الإسلامي بشيء، وأنه جاء من فكر أجنبي"، يسحب "... المفاهيم الأوروبية التي تقيم القومية على أساس علماني وبمعزل عن الدين" على علاقة العرب بالإسلام.[٢٦] هذا من الناحية الفكرية، أما من الناحية الواقعية، فالمملكة رأت في الارتباط بين الإسلام والعروبة، بين التضامن الإسلامي والعربي فائدة كبيرة للعرب وقضاياهم، فالملك فيصل - على سبيل المثال - يرى أنه ليس في هذه "الدعوة المباركة، الدعوة للإيمان بالله، الدعوة للتآخي الإسلامي، الدعوة للتعاون الإسلامي [التضامن الإسلامي]... مضرة على أي أحد"، أو أن لها ارتباطات "أجنبية واستعمارية"، بل على العكس من ذلك، إن "صالحنا كعرب يدفعنا إلي ذلك".[٢٧] كما يعبر الملك فيصل عن نفس الفكرة في مناسبة أخرى بقوله "كلما لاح في الأفق تعاون إسلامي فسر على أنه أحلاف مرتبطة بمواثيق وتكتلات سياسية. والذي يحز في النفس حقاً أن ينبري البعض ويفسر هذا التعاون على أنه تكتل سياسي ويهاجمه. إن حقيقة ما نهدف إليه هو تعاون إسلامي نكسب بواسطته ستمائة مليون من المسلمين في العالم نكسبهم إلى جانب حقوقنا [العربية] ... إن

هؤلاء المسلمين في العالم لن يكلفنا التعاون معهم شيئا بقدر ما ينفعنا، فلماذا لا نكسبهم؟". [٢٨]

جاءت الكثير من التطورات السياسية العربية في فترة ما قبل ١٩٦٧م، متعارضة مع هذه الأسس مما جعل العلاقات العربية محكومة بالتوتر. فقد بدا واضحاً منذ الأربعينيات أن بعض الدول العربية (الأردن، العراق، ومصر) كانت تسعى إلى إعادة رسم الحدود على حساب دول عربية أخرى وذلك من أجل تدعيم مركزها العربي على حساب الأطراف العربية الأخرى. وقد برزت هذه الظاهرة كنتيجة لعدة عوامل تنفرد بها الدول العربية، من أهمها : سهولة تغلغل أي دولة عربية في شؤون دولة أخرى وذلك بسبب التشابك الأسري والقبلي عبر الحدود الجغرافية، وضعف الشعور بالانتماء للدولة لكونها ظاهرة جديدة، والنظر للحدود السياسية القائمة كميراث استعماري يجب التخلص منه، وتوافر الدوافع القومية والمطامع التوسعية. [٢٩] وبدأت ظاهرة المراجعة للحدود من قبل الهاشميين في الأردن والعراق وبتعاطف بريطاني. فقد كان الملك عبدالله في الأردن يسعى إلى إنشاء دولة سوريا الكبرى (والتي تضم سوريا، لبنان، فلسطين، والأردن) تحت حكمه، وكان العراق يطرح مشروع الهلال الخصيب الذي يسعى لتوحيد جميع الدول السابق ذكرها مع العراق. إن تحقيق أي من هذين المشروعين كان أولا سيلغي وجود دول عربية بدون رضاها (لبنان، سوريا)، ويخل ثانيا بالتوازن القائم في العالم العربي لمصلحة الدولة صاحبة المشروع، مما لم يثر مخاوف الكيانات المستهدفة بهذه المشاريع فقط، بل أثار دولا عربية أخرى كانت تخاف من التأثير السلبي للتغير المحتمل في ميزان القوى على موقعها ونفوذها في العالم العربي (مصر) أو على دعم الأطماع الهاشمية في أراضيها (المملكة). كما أن هدف هاشمي العراق بتدعيم نفوذهم وأطماعهم لم يتوقف عند حد طرح مشاريع (الهلال الخصيب) تقود لتحقيق ذلك، بل سعوا لتدعيم مركزهم العربي عن طريق الدخول في حلف (حلف بغداد ١٩٥٥م) مع دول غير عربية وذلك ضمن مشروع غربي

للدفاع عن الشرق الأوسط. إن تحقيق هذا الهدف الهاشمي عن طريق أي من هذه المشاريع كان سيشكل تهديداً لأمن وسلامة المملكة وذلك لوجود مطالب وأطماع هاشمية في منطقة الحجاز السعودية . وقد سعت المملكة لدرء هذا الخطر عن طريق : تطوير قدرات الجيش السعودي (التعاون في هذا الخصوص مع الدول المتقدمة، خصوصاً أمريكا)، تطوير علاقاتها بالدول العربية المعارضة لهذا التوجه الهاشمي (خصوصاً مصر وسوريا) ، كما سعت دبلوماسياً للحصول على دعم سياسي أمريكي في الوصول لتعهد بريطاني بعدم دعم هذه الطموحات والأطماع الهاشمية.(٣٠) فيما يتعلق بهذا الخطر الإقليمي وخلال اتصالات المملكة لتحديث قدراتها العسكرية، يقول الملك عبدالعزيز في مقابلة مع مسؤول أمريكي في عام ١٩٤٩م إن المملكة اعتمدت دائماً على شجاعة أبنائها لحماية نفسها، لكنها الآن في وضع صعب أمنياً وذلك بسبب توفر معدات عسكرية حديثة لدول لها أطماع في المملكة.(٣١)

هذا الدور الهاشمي في الأربعينيات وجزء من الخمسينيات والذي أشغل العالم العربي ودوله في خلافات جانبية بدأت مصر تلعبه في نهاية الخمسينيات ومعظم الستينيات (حتى ١٩٦٧م). فسياسات عبد الناصر العربية بعد أزمة السويس في ١٩٥٦م بدأت تتغير وتشكل تهديداً لأمن واستقرار عدد من الدول العربية. فعندما كان عبد الناصر قبل ذلك يطرح صيغة التضامن العربي لمواجهة الأخطار المشتركة (وعلى رأسها الخطر الإسرائيلي) بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الموجودة، ويعتبر أن دعم استقلال وسيادة الأقطار العربية الأخرى هو دعم في الوقت نفسه لاستقلال وسيادة مصر، كان لسياسته أثر إيجابي في العلاقات العربية، وكنتيجة لذلك كان هناك دعم سعودي للمواقف المصرية الوطنية والقومية. لكن عندما طغى البعد الراديكالي القومي بمحتواة الاشتراكي الثوري (وبقربه على المستوى الدولي من السوفيت وعدائه للغرب) على السياسة الخارجية المصرية وما عناه ذلك من اتباع سياسات وطرح شعارات هدفها دعم انتصار الثورة في

العالم العربي والإطاحة بالأنظمة العربية المحافظة (الرجعية في شعارات تلك الفترة) كان لهذا التوجه أثر سلبي على العلاقات العربية إذ أدى إلى استقطاب أيديولوجي وحرب باردة عربية بين فريقين من الدول العربية: فريق ديني محافظ، وآخر قومي راديكالي.[٣٢] والخلاف بين هذين الفريقين تركز حول ثلاث قضايا رئيسة : نوع النظام السياسي الذي يجب أن تأخذ به كل دولة عربية، خيارات كل دولة عربية فيما يتعلق بتحالفاتها الدولية، وبسياساتها في القضية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، تم التفريق في أدبيات الفريق الراديكالي في تلك الفترة بين مصر "الدولة" و مصر "الثورة"، وتم الدفاع عن حق الثورة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى.[٣٣] يقول سياسي عربي سابق إن الظاهرة التي شهدتها الدول العربية في تلك الفترة، وهي وصول زعماء للسلطة "قرروا أن من مهامهم تحرير شعوب عربية أخرى من حكامها إما بالغزو أو بتحريض الشعوب وذلك بدعوى تحقيق الوحدة وتحرير فلسطين"، هي السبب الرئيسي في أن تصبح العلاقات العربية في تلك الفترة "قائمة على الريبة والخوف بل وحتى الاحتيال".[٣٤] وقد فهم الملك فيصل حجم التأثير الذي يولده مثل هذا الجو المتوتر في العلاقات العربية على المصالح العربية العليا، إذ يقول في إحدى خطبه : "...لا يمكن لجو يسوده الاضطراب وتسوده القلاقل وتسوده الشحناء ... أن يكون عنده فرصة لإصلاح أو بناء...".[٣٥]

جاء هذا التوجه في العلاقات العربية متعارضا مع التصور السعودي للأسس التي يجب أن تحكم العلاقات العربية، فبينما دعت المملكة للتضامن العربي بغض النظر عن طبيعة الأنظمة (وحدة الصف) فقد نادى عبد الناصر بأن انتصار الثورة في الوطن العربي هو شرط مسبق للوصول للوحدة ولمواجهة إسرائيل (وحدة الهدف) وما عناه ذلك من شرعية التدخل المصري في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى "لدعم انتصار الثورة" الذي كانت المملكة تعارضه. كما أن الطرح القومي هنا جاء بوجه علماني يتعارض مع الاعتقاد السعودي بحتمية الترابط بين

الإسلام والعروبة. كان إذا هذا التوجه للسياسة الخارجية المصرية، وما أدى إليه من توتر كبير في العلاقات العربية بشكل عام، وفي العلاقات السعودية المصرية بشكل خاص ، في مقدمة العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية للمملكة في هذه الفترة.(٣٦) إذ إنه أشغل كل الدول العربية بخلافات عربية جانبية ، وأشغل بشكل خاص حكومة المملكة (ومعها حكومات الدول المحافظة، المستهدفة من التحركات المصرية) بمحاولات درء التأثيرات السلبية لهذه التحركات على أمن واستقرار دولهم، ذلك أن المملكة "...تعتبر أن كيانها يجب أن يبقى ويصان، وأن بترولها وباقي خيراتها يجب أن تكون أولاً لشعبها وتطويره... وهي وإن كانت على استعداد للتعاون مع كل البلاد العربية فيما يحقق مصلحة الجميع ويصون حقوقهم، إلا أنها لا يمكن أن تنخرط في مشاريع اندماجية، لأن غاية هذه المشاريع ليست تحقيق الوحدة المتكافئة، وإنما السيطرة على البلاد العربية، واستغلال بترولها لأغراض ذاتية، وترك بقية الأقطار العربية أسواقا استهلاكية فقيرة متخلفة وموردة للمواد الأولية إلى البلد المسيطر".(٣٧) وفي هذا الصدد يقول الرئيس المصري الراحل أنور السادات واصفاً هذه المرحلة "... وفي العالم العربي ساد ما نادى به عبد الناصر وسمي بالتقدمية والرجعية وبناء على هذا التقسيم التعسفي كان يقيم أو لا يقيم علاقاته بدول الأمة العربية... وقد أخذ درسا حين رأى أن الذي وقف إلى جانبه بعد هزيمة سنة ١٩٦٧م كانوا من ظل طوال حياته يصفهم بالرجعية مثل السعودية والكويت والملك السنوسي ملك ليبيا فهم الذين دعموه بالمال بعد الهزيمة".(٣٨) كما أن من أهم أسباب هزيمة العرب في ١٩٦٧م في رأي الملك فهد (الأمير آنذاك) كون "...الصف العربي ممزقا، وأجهزة الإعلام ترمي بقذائفها لتزيد من هوة التمزق والفرقة العربية". ويشرح ولي العهد السعودي وجهة نظره في أسباب الهزيمة العربية (في حديث صحفي في ١٩٧٧/٤/١٦م) قائلا إنه في عام ١٩٦٧م "دخلت مصر الحرب والخلاف بينها وبين السعودية على أشده بخصوص قضية تدخل الجيش المصري في اليمن، حيث قيل يومها إن القصد من تدخل

الجيش المصري تهديد السعودية مباشرة، ذلك الأمر الذي لا نقبله ولا ينسجم مع سياستنا الراسخة في عدم التدخل بالشؤون الداخلية لأي دولة"، كذلك في عام ١٩٦٧م "كان الموقف سيئاً حتى اللحظات الأخيرة بين الملك حسين والرئيس جمال عبدالناصر". لكل ذلك "فالوضع [العربي عام ١٩٦٧م] لم يكن ساراً، وذلك على عكس ما كان عليه الموقف سنة ١٩٥٦م، فكانت النتيجة أننا هزمنا...".[٣٩]

الدور السياسي السعودي في الإطار العربي (فترة ما قبل ١٩٦٧م)

يتضح من خلال نقاشنا السابق أن الظروف الداخلية والخارجية للمملكة لم تكن إيجابية لسياسة خارجية فاعلة في الإطار العربي. وهذا ما قاد عدداً من الكتاب إلي وصف السياسة الخارجية السعودية في هذه الفترة في بعدها العالمي عموماً والعربي خصوصاً بالأوصاف التالية: "السلبية"، "الانعزال"، و "الدفاعية".[٤٠] ولكن هذه الأوصاف لم تكن دقيقة تماماً حيث إن التوصل لهذه الأحكام تم عن طريق التحليل المركز للعوامل ذات التأثير السلبي على السياسة الخارجية للمملكة في هذه الفترة، ولم يواكبه نقاش مواز لمحتوى السياسة الخارجية للمملكة. إذ على الرغم من هذه الظروف الصعبة فقد كان للمملكة دور وجهد خارجي واضح لخدمة القضايا العربية المهمة في هذه الفترة وعلى رأسها قضية فلسطين. ويبدو أن صفات وخصائص القيادة السياسية السعودية وأهمية العامل الأيديولوجي (مقتضيات العروبة والإسلام خصوصاً بالنسبة لدولة كالمملكة تعتبر منبع العروبة ومهد الإسلام) كانت العامل الحاسم في تمكين المملكة من القيام ببعض الجهود المهمة في هذا الإطار رغم صعوبة الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها.

المملكة وقضية فلسطين

رغم كل الظروف الصعبة والإمكانات المحدودة ، فإن المملكة في عهد الملك عبدالعزيز كما تشير الكثير من الوثائق والدراسات أبدت اهتماماً خاصاً بقضية فلسطين، حيث وقف الملك مناصراً للحق العربي في فلسطين وعمل كل ما في

وسعة لمنع قيام دولة يهودية في فلسطين فقد كان "...يحمل أمر فلسطين في نفسه ووجدانه، وينفعل بأحداثها لدرجة أنه صرح في أكثر من مناسبة أنه ليشرفه أن يموت دفاعاً عن فلسطين".[٤١] وقد استخدم الملك عبدالعزيز الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لتنفيذ سياسته الخارجية المناصرة لقضية فلسطين، لكن الأدوات الدبلوماسية كانت الأكثر استعمالاً. وهذا وضع طبيعي إذ من الملاحظ أن الدول وبصفة عامة تقوم باستخدام الأدوات الدبلوماسية بشكل أكبر بكثير من استخدام غيرها من الأدوات، ويتلوها في الأهمية الأدوات الاقتصادية ثم الأدوات العسكرية.[٤٢]

وفي الواقع، فإن المطلع بدقة على جهود الملك عبدالعزيز الدبلوماسية سواء في رسائله أو لقاءاته بالزعماء الغربيين أو في جهده داخل الإطار العربي والفلسطيني يجد أنها : أ) انطلقت من **قناعات** تدل على فهم واقعي للظروف السياسية المحيطة، ب) واحتوت على **جهد** سياسي واضح لخدمة الحق العربي في فلسطين، ج) كما يجد أنها حققت بعض **النتائج** الإيجابية وذلك على الرغم من الخلل الكبير في ميزان القوى لصالح الحركة الصهيونية بسبب روابطها القوية بالدول الكبرى.

القناعات التي بنيت عليها الجهود السعودية :

١) كان الملك عبدالعزيز يؤمن أن قضية فلسطين هي قضية إسلامية وعربية تهم المسلمين والعرب بشكل عام، ولكن تهمه هو بشكل خاص حيث يعتبر نفسه يتحمل مسؤولية خاصة تجاه العالمين العربي والإسلامي وذلك لما لبلادة وما لشخصه من ثقل إسلامي وعربي. ويتضح هذا الموقف مما قاله الملك عبدالعزيز للجنة البريطانية الأمريكية في مارس ١٩٤٦م "أما الذي يهمني بصورة خاصة في هذه القضية، زيادة عما يهم غيري من المسلمين والعرب، فهو أنني من العرب وللعرب، والمسلمون يعرفون ديانتي وتمسكي

بأحكام الإسلام، وما أقوله عنهم يقبلونه مني، لحسن ظنهم بي ولما يعرفونه من صدق نيتي وتمسكي بعقيدتي".[٤٣]

٢) كان الملك عبدالعزيز يرى أن من الواجب على الزعماء العرب خلال جهدهم في دعم قضية فلسطين استطلاع رأي الفلسطينيين (أصحاب القضية) وعدم منح أنفسهم حق الوصاية على القرار الفلسطيني. ففي خطاب أرسلته الحكومة السعودية في ٣ يناير ١٩٤٥م إلى أحمد ماهر (رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام) ، أكد الملك عبدالعزيز على "أن المملكة العربية السعودية لن تدخر وسعا في سبيل إنقاذ فلسطين، على أن تكون الكلمة النهائية لأهالي فلسطين أنفسهم...".[٤٤] وهذا إدراك مبكر من قبل الملك عبدالعزيز للحق المنطقي للفلسطينيين في أن يكون لهم دور رئيس في قضيتهم، الدور الذي كان لتأخر الإجماع العربي عليه آثار سلبية على العلاقات الفلسطينية- العربية وعلى المصالح العربية في فلسطين. (وقد صار هذا التوجه الذي أرساه الملك عبدالعزيز أساسا ثابتا لمواقف المملكة اللاحقة من منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصا فيما يتعلق بدعمها في الخلاف الذي دار في السبعينيات حول كونها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين) لكن هذا الدور الفلسطيني يجب أن يتم، كما يرى الملك عبدالعزيز، في نطاق دعم عربي، إذ إن فلسطين لم تعد قادرة بسبب زيادة النفوذ الصهيوني على المقاومة بدون مساندة الدول العربية، والتي كان الملك يلح على توفيرها.[٤٥]

٣) كان الملك عبدالعزيز يرى أن مصلحة العرب العليا، خصوصا ما يتعلق منها بالحصول على الحق العربي في فلسطين والقضاء على الأطماع الاستعمارية والصهيونية فيها، تستوجب وجود تضامن عربي (ببعده الإسلامي) بكل ما يعنيه من تنسيق للمواقف العربية وتسوية لأسباب الخلافات الجانبية بين الدول العربية. ويمكن ان يستدل على ذلك بما قاله

الملك عبدالعزيز في برقية بعثها لممثله في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٣٨م حيث قال "قابلوا محمد محمود باشا رئيس الوزراء المصري وأخبروه أننا يجب على الدوام أن نكون على اتفاق وتفاهم في كل ماله علاقة بالمصلحة الإسلامية عامة والمصلحة العربية خاصة، وأهم المسائل التي تواجه الإسلام والعرب هي مشكلة فلسطين".(٤٦) كان أيضا هذا الاعتقاد الراسخ بأهمية التضامن العربي، وراء تكرار الملك عبدالعزيز في ١٩٤١م لدعوته بضرورة تأليف لجنة عربية، تكون مهمتها إزالة الخلافات العربية ووضع أسس معروفة لتوحيد الجهد العربي وذلك كخطوة ضرورية لتحقيق المصالح العليا للدول العربية ولمواجهة الأخطار المحدقة بفلسطين.(٤٧) ولم يكتف الملك عبدالعزيز بهذه الدعوات المتكررة، بل قام بالإضافة إلى ذلك بخطوات عملية في هذا الاتجاه، إذ اهتم بإزالة أسباب الخلاف مع الدول العربية المجاورة عن طريق عقد اتفاقات لتعيين الحدود، كما اهتم بعقد سلسلة من اتفاقيات الود والصداقة مع عدد من الدول العربية. وانعكاسا لهذا التوجه، كان من الطبيعي أن تكون المملكة إحدى الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥م، إذ عملت المملكة مع عدد من الدول العربية على إنشاء الجامعة وذلك لكي تشكل الإطار التنظيمي لهذا التضامن المنشود. (٤٨)

٤) لتقوية الموقف العربي وللحفاظ على التضامن العربي، كان الملك عبدالعزيز يعتقد بضرورة الإجماع العربي على أي مقترحات لحل القضية الفلسطينية وعدم تبني مواقف فردية تضعف وحدة الصف العربي، حيث يقول في حديث له مع مبعوث الرئيس الأمريكي روزفلت في يوليو ١٩٤٣م " أما دخولي في مذاكرات لحل قضية فلسطين بصورة عملية، غير إبداء الرأي والنصح، فذلك غير ممكن، ولا أستطيع أن أعمل أي عمل إلا بعد استطلاع أفكار ذوي العلاقة، الذين في أيديهم الحل والعقد في هذه القضية.

وبذلك يمكن توجيه الآراء لحل المشكلات، على ضوء هذه الأفكار. فإذا رأى فخامته [الرئيس الأمريكي] أن نقوم بمراجعة العرب، للاستفسار عن آرائهم، فنحن نقوم بذلك إن شاء الله".(٤٩) وقد كان هذا الاعتقاد الذي أرساه الملك عبدالعزيز أساساً ثابتاً لمواقف المملكة اللاحقة من جميع الحلول المطروحة للصراع العربي الإسرائيلي. يقول الأمير سلطان، في تعليقه على موقف المملكة من بعض المبادرات المطروحة في عملية السلام الحالية مع إسرائيل، " إن المملكة العربية السعودية مع الإجماع العربي..نحن مع الإجماع إذا أجمعت الأمة العربية وقادتها على موضوع فنحن أول من يلتزم به".(٥٠)

٥) بسبب الظروف السياسية المحيطة، كان الملك عبدالعزيز يرى أن الجهد الدبلوماسي والعمل السلمي مع القوى الغربية الكبرى (بريطانيا، ثم أمريكا في فترة لاحقة) أجدى لحماية الحقوق العربية في فلسطين. فبريطانيا صاحبة الانتداب على فلسطين وهي أيضاً قوية وذات نفوذ دولي، كما أنها الطرف الرئيسي في القضية والذي ينبغي التعامل معه لحماية الحق الفلسطيني.(٥١) إضافة إلى كل ذلك، فإنه في مقابل الضعف العربي العام، كانت الحركة الصهيونية تتمتع بدعم بريطاني وأمريكي كبير. يقول الملك عبدالعزيز: "أما اليهود، فلو تركوهم والعرب، فإن أمرهم يسهل. ولكن المشكل هو أن العرب يشتبكون مع الإنجليز من أجل اليهود،... [و] لا شك، أن بريطانيا قوية وقادرة على أن ترغم الناس بالعنف والقوة على الرضوخ إلى رغبتها. ولكن هل يأمن عاقل للحوادث المقبلة، وما يمكن أن يسنح من فرص؟ كلا".(٥٢) إذاً في ظل هذا الاختلال الواضح في ميزان القوى، كان واقعياً، بل ضرورياً، أن تكون هناك محاولات دبلوماسية لإضعاف الحركة الصهيونية عن طريق زعزعة تحالفها بالقوى الغربية الكبرى لأن هذا في النهاية سيخدم العرب. فصداقة بريطانيا وأمريكا ومحاولة إقناعهم

بمصالحهم المشتركة مع العرب وإثارة مخاوفهم من الحركة الصهيونية ومن خطورة أهدافها على أمن واستقرار المنطقة سيخدم بلا شك العرب وقضيتهم. يقول الملك عبدالعزيز في أحد خطاباته "وطلبت وطالبت من الرئيس الراحل [الرئيس الأمريكي روزفلت] إنصاف عرب فلسطين إن لم يكن بالمساعدات الفعلية فعلى الأقل بالوقوف على الحياد وعدم مساعدة اليهود عليهم...[لأن] الحق والعدل والإنصاف يقضي بعدم إعانة اليهود على العرب".[٥٣] ولكن بعد الكثير من الممارسات الغربية المضرة بالحق العربي في فلسطين، نجد أن الملك عبدالعزيز بصراحة وواقعية يعلن عدم جدوى الوسائل الدبلوماسية، ففي ٢١ مايو ١٩٤٨م، بعث الملك للحكومة الأمريكية يقول "إن كان قصد الولايات المتحدة الأمريكية تحدي العرب، وقد تعمدت ذلك، فإن العرب يفضلون الموت على الحياة.."، وقال أيضاً "كنت من قبل أشير على العرب بالتأني، ولكن بعد وقوع ما وقع من سفك دماء النساء والأطفال ونهب الأموال، لم أجد بداً من أن يقوم العرب بواجبهم".[٥٤]

٦) الاعتقاد بأن الخطر الصهيوني لا يشكل تهديداً لفلسطين وحدها بل لسائر الدول العربية بما فيها المملكة. يقول الملك عبدالعزيز في رسالة للحكومة البريطانية في ٢٠ يونيو ١٩٣٨م "أما اعتقادنا، فإنَّ تأسيس دولة لليهود في فلسطين، هو مناف لمصالح العرب، ومهدد بمحو العرب، ليس في فلسطين وحدها، بل في سائر البلاد العربية".[٥٥] كما يقول وزير الخارجية السعودي (الأمير فيصل) في ١٩٣٩م "... إذا ضاعت فلسطين فلا أمل لأي قطر عربي في البقاء، ولن تكون المملكة العربية السعودية أقل استهدافاً لخطر من غيرها. إن فلسطين هي قلب العروبة، ويتوقف كيان العرب ومصيرهم على بقائها عربية، وهذه حقيقة لا يجوز أن يتجاهلها أو يجهلها عربي واحد، وكل شيء يمكن حدوثه إلا موقف السعودية من هذه القضية فلن يتغير...".[٥٦]

٧) كان الملك عبدالعزيز رغم جهوده الدبلوماسية من أجل الحق العربي في فلسطين، يفضل أن يتم عملة من أجل فلسطين بهدوء وصمت، يقول الملك عبدالعزيز "ومع أنني لا أحب كثرة الكلام وأفضل على الدعاية العمل في الصمت المثمر، فإنني أقول بصراحة: إن السكوت عن قضية فلسطين لا يوافق المصلحة".(٥٧) حيث كان لا يحب استغلال هذا الجهد من أجل التفاخر والدعاية لنفسه، فضلاً عن اعتقاده أن المعالجة الهادئة ذات فائدة للحق العربي. ففي رسالة من رئيس الشعبة السياسية ووكيل وزارة الخارجية السعودي في ديسمبر ١٩٣٧م إلى إحدى الحكومات العربية تتعلق بمشروع خطة لمساعدة فلسطين، يبدي هذا المسؤول حرص الملك عبدالعزيز على عمل المستطاع لقضية فلسطين ولكن الملك يرى "...أن التظاهر الخالي من العمل المثمر، يضر بالقضية، وأن عدم اطلاع الخصم على حقيقة المساعي المبذولة يكون أبعد أثراً في إنجاحها".(٥٨) فبدلاً من إلقاء الخطب والشعارات المشكوك في جدواها، كان الملك عبدالعزيز دائماً يسبق عمله قوله إذ قام بجهود عملية سواء في اتصالاته الدبلوماسية الدولية والإقليمية أو في دعمه للنضال الفلسطيني. يرى أحد الكتاب أن الهدوء والصمت الدبلوماسي أصبحا سمة مميزة للسياسة الخارجية السعودية، كما أنهما صفة ملازمة للملك عبدالعزيز حيث "...استعاد عاصمة بلاده الرياض بالعمل الجدي وفي أقل ما يمكن من التصريحات الكلامية. وينطبق نفس الحال على توحيده الجزيرة التي سبق فيها عمله قوله أيضاً".(٥٩)

الجهود الدبلوماسية :

كان للملك عبدالعزيز جهود دبلوماسية ضخمة في خدمة الحق العربي في فلسطين على المستويين العربي والدولي، إذ تولى على المستوى الدولي مهمة الدفاع عن هذا الحق والذود عنه لدى كل من بريطانيا بداية ثم الولايات المتحدة الأمريكية (حين أدرك التحول الذي طرأ على الدور الأمريكي في القضية). هذه

الجهود تمت عبر عدد من الرسائل والمذكرات لقادة هذه الدول، أو عبر لقاءات الملك عبدالعزيز الشخصية مع زعماء هذه الدول أو ممثليهم (لقاء الملك عبدالعزيز في فبراير ١٩٤٥م مع الرئيس الأمريكي روزفلت ومع رئيس الوزراء البريطاني تشرشل) وقد كان الملك عبدالعزيز في هذه الجهود الدبلوماسية المكثفة يسعى لتحقيق عدد من الأهداف المهمة للحق العربي لدى هذه القوى الغربية الكبرى. من أهم هذه الأهداف ما يلي:

١) إخطار هذه الدول الكبرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة العربية بأن دعمهم للمشروع الصهيوني يشكل خطراً على مصالحهم في المنطقة عموماً وفي المملكة بشكل خاص. كان الملك عبدالعزيز في اتصالاته العديدة بالحكومة البريطانية شديد الوضوح إذ أكد لهم أكثر من مرة أن جهوده إزاء قضية فلسطين لن تتوقف، وأن سياسة بريطانيا الخاطئة في فلسطين ستؤدي إلى تأزم العلاقات السعودية – البريطانية، لذا فإن الإصرار على هذه السياسات وعدم إعادة التفكير فيها يضر بالعلاقات البريطانية مع العرب عموماً ومع المملكة بشكل خاص. يقول الملك عبدالعزيز أثناء لقائه بمبعوث بريطاني "إنني مؤمن بوجوب صداقة العرب للبريطانيين، ولكن من يستطيع أن يضمن استمرار هذه الصداقة مع بقاء هذا الجرح الدامي في جسم العرب، ما دام الإنكليز يجلبون أعداء العرب والمسلمين ليحلوهم في بلادهم؟".(٦٠) وفي مذكرة للحكومة البريطانية في سبتمبر ١٩٣٧م، يقول الملك عبدالعزيز "إن عدم حل قضية فلسطين على وجه مقبول، قد يؤدي إلى إيجاد هوة سحيقة وبرزخ لا يمكن اجتيازه بين العرب وبريطانيا".(٦١) كما يتضح هذا الموقف القوي للملك من السياسة البريطانية في محادثاته مع المستر ريندل يومي ١٢ و ١٨ مارس ١٩٣٧م، إذ اعتبر المستر ريندل، في مذكرته التي قدمها لوزارة الخارجية البريطانية بشأن هذه المحادثات، أن القضية الفلسطينية من أهم العوامل المؤثرة على الملك عبدالعزيز في

علاقاته السياسية ببريطانيا. فالملك عبدالعزيز ، وفقاً لريندل، يؤمن بتحمله لمسؤولية خاصة تجاه العالمين العربي والإسلامي، ولابد له انطلاقاً من هذه المسؤولية أنْ يتولى الدفاع عن عرب فلسطين وذلك حتى لا يصبحوا أقلية في دولة يهودية. كما أكد الملك عبدالعزيز على أن استمرار بريطانيا في سياسات تؤدي إلي قيام دولة يهودية في فلسطين ستجعله يعيد النظر في سياسته تجاه بريطانيا وستتحول علاقاته الودية معها إلى علاقات عدائية.(٦٢) بناء على هذا الموقف للملك عبدالعزيز، يعلق المستر ريندل بقوله "إن نفوذه وهيبته [الملك عبدالعزيز] في العالم العربي الإسلامي عظيمة للغاية، وإني مقتنع أن كل هذا النفوذ والهيبة سوف يستخدمان بشكل حتمي ضدنا إذا اعتبر ابن سعود أن سياستنا بشأن فلسطين ظالمة لقضية العرب...".(٦٣)

٢) محاولة إقناع هذه الدول بالحق التاريخي العربي في فلسطين وبطلان الادعاءات الصهيونية. يقول الملك عبدالعزيز في رسالة لرئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) : "والحق الطبيعي للعرب في فلسطين لا يحتاج إلى بينات. فقد ذكرت غير مرة لفخامتكم وللحكومة الأمريكية، في عدة مناسبات، أن العرب هم سكان فلسطين من أقدم عصور التاريخ، وكانوا سادتها والأكثرية الساحقة فيها في كل العصور. وإننا نشير إشارة موجزة إلى هذا التاريخ القديم والحديث لفلسطين، حتى اليوم، ليتبين أن دعوى الصهيونية في فلسطين لا تقوم على أساس تاريخي صحيح". بعد هذه العبارات يسترسل الملك عبدالعزيز في سرد تاريخي يبين من خلاله حق العرب التاريخي في فلسطين.(٦٤) كما يستعمل الملك عبدالعزيز نفس الأسلوب في رسائله للرئيس الأمريكي روزفلت ليبين له بطلان الادعاءات الصهيونية التاريخية في فلسطين حيث إن استيلاءهم على فلسطين كان لفترة قصيرة في حين أن العرب استوطنوها لفترات طويلة ومتواصلة، ولا

يمكن أن يكون هذا الاحتلال اليهودي القديم مبررا لهم للمطالبة بفلسطين.(٦٥) وفي إحدى هذه الرسائل في نهاية ١٩٣٨م، يفرق الملك عبدالعزيز في رده على دعوى اليهود "التي يستدرون بها عطف العالم" (ذلك بأنهم مضطهدون في الكثير من الدول وأنهم لذلك يسعون لإيجاد مكان يأمنوا فيه الظلم الواقع عليهم)، بين قضية اليهود الإنسانية هذه وبين "الصهيونية السياسية" التي تهدف إلى تشريد أهل فلسطين وإنشاء دولة يهودية في فلسطين. المشكلة هنا أن الجانب الإنساني من القضية قد استخدم من قبل الحركة الصهيونية لأغراض سياسية ، كما أن فلسطين من وجهة نظر الملك قد قامت "بعمل إنساني لم يقم بمثله غيرها" حيث استوعبت أعداداً كبيرة من اليهود رغم صغر مساحتها. يختم الملك عبدالعزيز هذا الحوار بقوله "ويرى فخامة الرئيس [الأمريكي] أنه ليس من العدل أن تسد حكومات العالم – وفي جملتها الولايات المتحدة – أبوابها بوجه مهاجري اليهود، وتكلف فلسطين البلد العربي الصغير لتحملهم".(٦٦)

٣) بيان مواقف المملكة من سياسات ومواقف هذه الدول من القضية الفلسطينية.

كان الملك عبدالعزيز يبين في اتصالاته مع بريطانيا وأمريكا آراءه بوضوح في سياستهم ومواقفهم المتعلقة بفلسطين. فمن الأمثلة أن الملك عبدالعزيز أبدى رفضه التام لمشروع تقسيم فلسطين (قسم لليهود، وقسم للعرب، وقسم يضم الأراضي المقدسة ويبقى تحت الانتداب) الذي جاء به تقرير اللجنة الملكية البريطانية الصادر في يوليو ١٩٣٧م، واعتبره (في مذكرة موجهة للحكومة البريطانية في سبتمبر ١٩٣٧م) "ضربة مؤلمة" تصيب المملكة بشكل خاص، فضلاً عن "إصابتها لأماني العرب والمسلمين في الصميم".(٦٧) كما أنه حين نشر تقرير اللجنة الإنجليزية – الأمريكية في ١٩٤٦م بشأن قضية فلسطين، والذي جاء مضراً بالحقوق العربية في فلسطين وناقضاً للتعهدات البريطانية التي نص عليها الكتاب الأبيض في

١٩٣٩م حيث ألغى القيود المفروضة على الهجـرة لفلسطين (سمح بدخـول ١٠٠ ألف يهودي) وعلى بيع الأراضي فيها، أمر الملك عبدالعزيز وزيريـه المفوضين في لندن وواشنطن بتقديم احتجـاج شـديد اللهجـة للحكومتيـن البريطانية والأمريكية وأمرهم كذلك بالتعاون مع وزراء الـدول العربيـة وذلك لإظهار سخط العرب وعزمهم على رفض توصيات اللجنة، كما أمـر في ٦ مايو ١٩٤٦م بتقديم احتجاج بـهذا المعنـى لمفوضيتـي بريطانيـا وأمريكا.(٦٨) كذلك أبدى الملك في مقابلة مع القنصل الأمريكي في ١٨ مايو ١٩٤٦م والذي جاء بصحبة بعثة زراعية أمريكية، انتقـاده -ليـس فقـط- لتقرير اللجنة الإنجليزية الأمريكية (الـذي جـاء متناقضـا مـع الوعـود البريطانية في الكتاب الأبيض بشأن بيع الأراضي في فلسـطين والـهجرة إليها)، بل أيضاً لمواقف الرئيس الأمريكي ترومان من قضية فلسطين (التي جاءت متناقضة مع وعد الرئيس الأمريكي السابق روزفلت للملـك بعـدم اتخاذ أي موقف في فلسطين بدون استشارة العرب). وقد أبـدى القنصـل الأمريكـي في تقريره لوزارة الخارجية الأمريكية ملاحظاته حـول هـذا اللقـاء، وكان من أهم ما لفت انتباهه مصداقية الملك عبدالعزيز في حديثـة عن قضية فلسطين واهتمامه الشديد بها، حيث كان معظم حديثه مع البعثـة الزراعية الأمريكية عنها، رغم أن البعثة جاءت في الأصل لمناقشة مشاريع زراعية تهم المملكة. يقول القنصل، واصفاً الملك عبدالعزيز أثناء حديثة عن قضية فلسطين، "كان صوت الملك خلال حديثه يهتز مراراً، وكـان يتكـئ على كرسيه ويومئ بقوة بيديه الكبيرتين. كانت طريقته في الكلام حقيقيـة وبدا مخلصاً بشكل قاطع".(٦٩) كما كان للملك عبدالعزيز موقف واضح ليـس فقط في رفض قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الصـادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، بل وبتحميله الحكومة الأمريكية لمسؤولية اتخـاذ هذا القـرار المضر بالحق العربي في فلسطين. ففـي رسـالة للحكومـة

الأمريكية في ١٢ يناير ١٩٤٨م عبر الملك عبدالعزيز عن عزمه على القتال مع كل العرب دفاعاً عن فلسطين وذلك "بدافع الدفاع عن النفس والوطن والشرف"، كما يستنكر في نفس الرسالة ما قامت به أمريكا من "حمل الممكن حمله من أعضاء هيئة الأمم المتحدة على قبول تقسيم فلسطين العربية، وإقامة دولة يهودية في بلد عربي لا حق لليهود في كثير منه ولا قليل".(٧٠) وقد تساءلت المملكة في كلمة الأمير فيصل في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٧م في اللجنة الخاصة التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للمشكلة الفلسطينية عن الدوافع وراء التدخل الأمريكي في القضية الفلسطينية وتأييدها لليهود، هل هي دوافع إنسانية؟ إن كانت كذلك "... فلم لا تفتح [أمريكا] أبوابها للاجئين [اليهود] ... وهي أغنى وأوسع رحاباً من فلسطين التي اكتظت وابتليت بأولئك المعتدين الغرباء؟". ثم ختم الفيصل كلامه قائلاً "إننا نرى مندوب الولايات المتحدة يحاول إثارة العالم كله من أجل المسألة اليونانية، فما ظنه بفلسطين؟ هل نسي مبادئ الميثاق [ميثاق الأمم المتحدة] أم أنه ينكر تلك المبادئ؟".(٧١)

٤) شرح وجهة النظر العربية حول ما يدور في فلسطين لهذه الدول الكبرى وتذكير هذه الدول وشعوبها بمبادئ الحق والعدل وبانطباقها على الحق العربي في فلسطين.حين علم الملك عبدالعزيز ببيان وزارة الخارجية الأمريكية الذي نشرته في ١٤ أكتوبر ١٩٣٨م، والذي عبرت فيه عن تأييد الولايات المتحدة لتقدم الوطن القومي اليهودي في فلسطين، بعث برسالة للرئيس الأمريكي روزفلت قال فيها : "ونظراً لثقتنا في محبتكم للحق والعدل، وفي تمسك الشعب الأمريكي بالتقاليد الديمقراطية الأساسية المبنية على تأييد الحق والعدل ونصرة الشعوب المغلوبة، ... نود أن نلفت نظركم يا فخامة الرئيس، إلى قضية العرب في فلسطين وحقوقهم المشروعة فيها. ولدينا ثقة تامة في أن بياننا سيوضح لكم وللشعب الأمريكي قضية العرب

العادلة في تلك البلاد المقدسة ... لقد ظهر لنا من البيان الذي نشر عن الموقف الأمريكي أن قضية فلسطين قد نظر إليها من وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر اليهود الصهاينة ، وأهملت وجهات نظر العرب. وقد لا حظنا من آثار الدعايات اليهودية الواسعة الانتشار أن الشعب الأمريكي الديمقراطي قد ضلل تضليلاً كبيراً أدى إلى اعتبار تأييد اليهود في سحق العرب في فلسطين عملاً إنسانياً ... وإنني لواثق من أن حقوق العرب في فلسطين إذا أوضحت لفخامتكم وللشعب الأمريكي فإنكم ستؤيدونها حق التأييد".[٧٢] وتوضح هذه العبارات مدى إدراك الملك عبدالعزيز لأهمية الرأي العام الأمريكي ورغبته في التأثير عليه لغرض تحقيق حل عادل يضمن الحق العربي في فلسطين ، وفعلاً فقد أثار الملك عبدالعزيز في مقابلته مع الرئيس الأمريكي روزفلت فكرة إرسال وفد عربي لتنوير الرأي العام في أمريكا وبريطانيا بقضية العرب العادلة لاعتقاده بأنها "فكرة صائبة ومفيدة".[٧٣] كما كان الملك عبدالعزيز يرغب، كما يروي تقرير دبلوماسي، في الوصول عن طريق الإعلام إلى الشعب الأمريكي مباشرة، إذ يأمل أن يدرك الشعب الأمريكي أن حكومته أساءت التقدير بشكل خطير في مسألة فلسطين.[٧٤]

٥) اقتراح حلول عادلة للقضية الفلسطينية. يتضح أيضاً فهم الملك عبدالعزيز لأساسيات القضية الفلسطينية ولمرامي الحركة الصهيونية ورغبته في نصرة عرب فلسطين من الاقتراحات التي كان يطرحها على الدول الكبرى لحل القضية الفلسطينية. هذه الحلول التي كان يقترحها الملك عبدالعزيز كانت تهدف إلى إبعاد خطر الحركة الصهيونية عن فلسطين وذلك بإيقاف الهجرة اليهودية لفلسطين وبمنع بيع الأراضي العربية لليهود، وبإيجاد حكم دستوري يمكن عرب فلسطين من الوقوف في وجه أهداف الحركة الصهيونية. ويمكن رؤية كل هذا بوضوح في اقتراح الملك عبدالعزيز

للحكومة البريطانية، في مذكرته إليها في سبتمبر ١٩٣٧م. يقول الملك عبدالعزيز في هذه المذكرة "وسيكون من دواعي سرورنا أن نقترح عليها [على الحكومة البريطانية] حلاً عادلاً يرضى به جميع من يهمهم الأمر، ويحل القضية حلاً نهائياً، على الأسس التالية : أولاً - تأسيس حكومة دستورية في فلسطين، يشترك بها سكان فلسطين الحاليين، بنسبة عددهم في الوقت الحاضر، على أسس يتفق عليها. وتوضع ضمانات كافية لحماية الأماكن المقدسة، والوصول إليها للجميع، وكفالة حقوق الإقليات، وتوزيع العدالة، وضمان مصالح بريطانيا العظمى. ثانياً - تحديد الهجرة اليهودية بنسبة ثابتة، هي النسبة الحالية بين سكان فلسطين، بحيث لا يجوز زيادتها عن ذلك مهما تقلبت الأحوال. ثالثاً - وضع تدابير معينة لانتقال الأراضي بشكل يضمن عدم تجريد العرب من أراضيهم".(٧٥)

٦) يتضح من خلال جهود الملك عبدالعزيز الدبلوماسية أن هدفه الأكبر كان الحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين، فقد ألح في تحذيره لبريطانيا وأمريكا من خطورة سياستهم الموالية لقيام دولة يهودية في فلسطين وطالبهم بالعدول عنها لأن قيام مثل تلك الدولة سيكون ضد مبادئ الحق والعدل وضد المصالح العربية والغربية. وتنعكس قوة هذا الهدف لدى الملك عبدالعزيز في إرساله - كما تشير بعض المصادر - لمبعوث في ٥ نوفمبر ١٩٣٧م ليبلغ الألمان بأن الملك يتوقع أن تقوم ألمانيا بخطوات للحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين.(٧٦) كما تتضح قوة هذا الهدف في موقف الملك عبدالعزيز القوي من الهجرة اليهودية لفلسطين، أساس قيام الدولة اليهودية في فلسطين. فلا شك أن لقاء الملك عبدالعزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت، ترك - كما تشير الروايات - أثراً كبيراً في نفس الرئيس الأمريكي، خصوصاً عند رفض الملك القاطع للهجرة اليهودية واقتراحه أن يعود اليهود لأوطانهم (التي أجلوا منها) في أوروبا، أو يتم إعطاؤهم أحسن

أراضي الألمان الذين اضطهدوهم، وليس أراضي الفلسطينيين الذين لم يلحقوا باليهود أي ضرر.(٧٧) وقد استمر الملك عبدالعزيز على هذا الهدف حتى بعد قيام دولة إسرائيل إذ قام بالمشاركة العسكرية في حرب ١٩٤٨م ضد إسرائيل كما أبلغ أمريكا في ٧ يناير ١٩٤٩م "إننا لن نقبل أبداً بدولة يهودية في فلسطين".(٧٨) يقول الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بخصوص هذه المواقف "إن الملك عبدالعزيز يرحمه الله أول من تصدى للمؤامرات الصهيونية التي كانت تحاك ضد فلسطين فلقد رفض يرحمه الله جميع الاتجاهات المنحازة إلى تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين لإقامة وطن قومي لهم على أرضها".(٧٩)

الجهود الاقتصادية والعسكرية :

بجانب الوسيلة الدبلوماسية، استخدمت المملكة الوسيلتين الاقتصادية والعسكرية وذلك لدعم الحق العربي في فلسطين . فرغم ضعف الإمكانات المادية للمملكة في هذه الفترة ، فإن الملك عبدالعزيز قام بمساعدة المناضلين الفلسطينيين مالياً كما أشارت لذلك عدد من المصادر.(٨٠) كما أن الملك عبدالعزيز ، وفقاً لبعض المصادر، اتصل بالألمان في الفترة من ١٩٣٧م - ١٩٤٠م، وذلك بهدف الحصول على شحنات من الأسلحة لمصلحة المناضلين الفلسطينيين.(٨١) ويبدو أن هذه الاتصالات وغيرها ، كانت وراء المذكرة البريطانية المرسلة للملك عبدالعزيز في ١ يونيو ١٩٣٨م، والتي أبلغته فيها أنه لا يسعها أن تتجاهل بلاغات متكررة ومن مصادر عدة تفيد أن "...الثوار بفلسطين كانوا منذ عهد قريب يركنون بوثوق إلى وصول مساعدة عملية من الملك عبدالعزيز بكيفيات عديدة، بما في ذلك المساعدة المالية ومشترى الأسلحة والذخيرة من أوروبا برسم الإرسال إلى حكومة المملكة العربية السعودية اسماً، ولكنها لاستعمال الثوار الفلسطينيين حقيقة".(٨٢) وجاء رد الملك عبدالعزيز في ٢٠ يونيو ١٩٣٨م كما يلي: "أما الحقيقة الواقعة فإن أهل

فلسطين، بعد أن رأوا من الحكومة البريطانية إصرارها على تقسيم بلادهم، ثم ما آلت إليه الحالة من جراء الإجراءات الأخيرة، اعتقدوا أن الحكومة البريطانية تريد إفناءهم عن آخرهم ، لتحل اليهود محلهم في بلادهم، وهم بعد هذا الاعتقاد لم يتركوا بابا للمقاومة إلا طرقوه، ولا سبيلا لنيل المساعدات إلا سلكوه، وفي جملة الذين توخوا أن يلقوا منهم مساعدات بالمال والسلاح والقوة نحن بصورة شخصية كما توخوا ذلك من أهل بلادنا... وإذا قلت لكم: إنه يوجد في جسمي ذرة لا تدعوني لقتال اليهود فإنني غير صادق ولو أن المقصود اليهود وحدهم فإني أفضل أن تفنى الأموال والأولاد والذراري ولا يتأسس ملك لليهود في فلسطين. ولكن القائم في القضية هو الحكومة البريطانية وليس اليهود وحدهم".[٨٣] ويدل أيضا على هذا الدعم العسكري السعودي للفلسطينيين، تعهد المملكة بشراء أسلحة لمصلحة المناضلين الفلسطينيين على لسان وزير الخارجية السعودي آنذاك (الأمير فيصل)، فقد قال وزير الخارجية، لما أخبر بحاجة الفلسطينيين للسلاح في ظل احتدام الصراع حول فلسطين في الأربعينيات، "بناء على ما سمعته ... لشراء السلاح للدفاع عن فلسطين فإني بصفتي وزيرا لخارجية المملكة العربية السعودية وممثلا لها في جامعة الدول العربية أتعهد بشراء ... من السلاح، خصوصا إذا كانت فيه أسلحة ضخمة".[٨٤] كما أن المملكة شاركت وبقوات نظامية قدرها ثلاثة آلاف مقاتل (على الجبهة المصرية) في الدفاع عسكريا عن فلسطين في حرب ١٩٤٨م، وذلك طبقا لقرار مجلس جامعة الدول العربية. ورغم هذه المشاركة العسكرية، فإن الملك عبدالعزيز كان يرى أنه من الأفضل ألا تكون حرب العرب مع اليهود عن طريق الجيوش العربية النظامية، بل يقوم بها الفلسطينيون في الداخل ويكون دور الدول العربية دعمهم بالمتطوعين والأسلحة والذخيرة. وكدليل على صدق هذا التوجه، فقد تجمع بأمر الملك عبدالعزيز خمسين ألف متطوع سعودي في مدينة الجوف السعودية وذلك استعدادا لدخول فلسطين.[٨٥] وقد كان رد الملك عبدالعزيز على المعارضين (بريطانيا) والخائفين (الأردن) من هذا التجمع، أن هؤلاء

المتطوعين السعوديين "...لم يحملهم على القدوم إلا حماية أرواح الأبرياء من العرب، إزاء العدوان اليهودي المزود بأخطر أنواع الأسلحة وأشدها".[٨٦]

يرتبط أيضاً بالجهود الاقتصادية السعودية في قضية فلسطين في هذه الفترة التزام الملك سعود في مؤتمر القمة العربي في ١٩٦٤م (عقد هذا المؤتمر كرد على إقدام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن) بدفع حصة كبيرة من المبالغ المالية التي أقرها المؤتمر، وهي: ما يربو على ٧١ مليون جنية إسترليني لاستغلال مياه نهر الأردن، ١٥٤ مليون جنيه لصالح مجال تعزيز القدرات العسكرية العربية، بالإضافة إلى ٢٢ مليون جنيه كنفقات إدامة متكررة سنويا، كما تكفلت المملكة وحدها بدفع نفقات التعزيزات البرية والبحرية والجوية المطلوبة لها وقدرها ٢٨ مليون جنية.[٨٧]

نتائج الجهود السعودية في قضية فلسطين

ورغم الاختلال الكبير في ميزان القوى لمصلحة المخطط الصهيوني المدعوم من الدول الكبرى، فإن هذه المجهودات السعودية بالتضافر مع نضال الفلسطينيين في الداخل ومع جهود دول عربية أخرى حققت بعض النتائج التي كانت مهمة في وقتها للحق العربي. فقد تراجعت الحكومة البريطانية في نوفمبر ١٩٣٨م عن قرار تقسيم فلسطين الذي أوصت به اللجنة الملكية في ١٩٣٧م (والذي تضمن إنشاء دولة يهودية)، وسعت للتشاور مع العرب واليهود في مؤتمر لندن (مارس ١٩٣٩م) وذلك لتبني سياسة جديدة في فلسطين. بعد المؤتمر واستجابة للضغوط العربية (لكي تأمن جانبهم خاصة مع تزايد خطر نشوب الحرب العالمية)، أبدت بريطانيا في الكتاب الأبيض (١٧ مايو ١٩٣٩م) نيتها لتعديل سياستها في فلسطين. ورغم ما في الكتاب الأبيض البريطاني من غموض، فإنه جاء باعتراف بريطاني بحق فلسطين في الاستقلال (تشكل خلال عشر سنوات دولة فلسطينية مستقلة، ليست دولة عربية أو يهودية بل دولة يساهم فيها العرب واليهود بشكل يضمن مصالحهم الأساسية)، كما عدلت فيه بريطانيا عن قرار تقسيم فلسطين إذ أعلنت أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية لأن ذلك يخالف التزاماتها نحو

العرب بموجب صك الانتداب. إضافة لذلك فقد قامت بريطانيا في هذا الكتاب بتحديد الهجرة اليهودية لفلسطين تحديدا نهائيا (دخول ٧٥ ألف خلال خمس سنوات، ثم توقف الهجرة نهائيا) كما قيدت انتقال الأراضي الفلسطينية لليهود . لكل هذا يمثل الكتاب الأبيض في ظروف تلك الفترة تقدما في السياسة البريطانية في فلسطين وذلك على الرغم مما جاء فيه من سلبيات واضحة وغموض كبير.[٨٨] وقد جاء هذا التعديل في السياسة البريطانية بعد انتهاء مؤتمر لندن، الذي يقول أحد الباحثين إن انعقاده في ١٩٣٩م كان "انتصارا كبيرا للدبلوماسية السعودية، التي استطاعت نقل القضية الفلسطينية من الصعيد العربي إلى الصعيد الدولي "[٨٩]، وفعلا فقد قامت المملكة بجهود دبلوماسية كبيرة للمحافظة على الحق العربي في فلسطين أثناء المشاورات السابقة للمؤتمر (منها إصرارها على أن يمثل عرب فلسطين في المؤتمر على أحسن وجه ممكن، وعلى عدم إجراء أي مفاوضات مباشرة مع الحركة الصهيونية) وأثناء المؤتمر (منها إصرارها على إنهاء الانتداب وقيام دولة عربية مستقلة في فلسطين وعلى وقف الهجرة اليهودية لفلسطين، ودعمها لمواقف وملاحظات الوفد الفلسطيني في المؤتمر).[٩٠] كما أنه يمكن النظر للتراجع الأمريكي عن قرار تقسيم فلسطين الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧م ومحاولتها إلغاءه على أنه جاء كنتيجة للمعارضة الشديدة للقرار والسخط من الدور الأمريكي فيه التي أبدتها الدول العربية بصفة عامة والمملكة بصفة خاصة، خصوصا مع تزايد الخوف الأمريكي من تأثر مصالحها النفطية في المنطقة.[٩١]

كما أن المملكة شاركت في الكثير من المؤتمرات العربية والتي كان لها نتائج مهمة في توحيد دعم الحق العربي في فلسطين وإعطاء القضية الفلسطينية بعدها الإسلامي والعربي مما كان له الأثر الأكبر في المحافل الدولية وأمام القوى الكبرى. ومن أهم هذه المؤتمرات : مؤتمر بلودان في سوريا ١٩٣٧م، المؤتمر البرلماني العربي والإسلامي من أجل الدفاع عن فلسطين في القاهرة ١٩٣٨م

(والذي اشترك فيه ممثلون من دول وجاليات إسلامية)، مؤتمر انشاص ١٩٤٦م، مؤتمر بلودان الثاني ١٩٤٦م، وفي كل هذه المؤتمرات أصرت المملكة مع غيرها من الدول العربية على أن فلسطين جزء من العالم العربي وأن قضيتها قضية العرب كلهم، وعلى وقف الهجرة الصهيونية وبيع الأراضي العربية في فلسطين، وعلى رفض تقسيم فلسطين والمطالبة بإنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين ، كما وجهت الدول العربية في هذه المؤتمرات تحذيرات للحكومتين البريطانية والأمريكية تبين خطورة سياستهم في فلسطين على مصالحهم في العالم العربي واتخذت في مؤتمر بلودان الثاني عدداً من القرارات السرية قصد بها إمكانية استخدام المصالح الأمريكية والبريطانية الاقتصادية والنفطية في المنطقة كورقة ضغط بهدف تعديل سياسة هذه الدول المضرة بالحق العربي في فلسطين.[٩٢]

المملكة والقضايا العربية الأخرى

يقول الملك عبدالعزيز "يهمنا أمر إخواننا السوريين، وأمر إخواننا الفلسطينيين، وأمر إخواننا العراقيين ، وإخواننا المصريين ... تهمنا حالهم، ويهمنا أمرهم، ويزعجنا كل أمر يدخل عليهم منة ذلّ أو خذلان، لأننا ما نرى إلا أنهم منا ونحن منهم، كما تهمنا جميع بلاد المسلمين... إنني أخاطب إخواننا في مصر، والعراق، وسورية، وفلسطين، فأقول لهم: إن المصلحة واحدة والنفوس واحدة".[٩٣] وقد ترجم قول الملك عبدالعزيز هذا إلى دور سعودي بارز في واحدة من أهم القضايا المطروحة على الساحة العربية، وهي قضية الاستقلال الوطني لعدد من الدول العربية، وتمثل في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري السعودي لحركات التحرر الوطني في هذه الدول على الرغم من قلة إمكانات المملكة في هذه الفترة. فقد اهتم الملك عبدالعزيز على سبيل المثال بالثورة السورية وبمطالبها بالاستقلال وطموحاتها في التحرر والسيادة، إذ قدمت المملكة للسوريين دعماً سياسياً (اتصالات دبلوماسية مع بريطانيا وأمريكا من أجل الضغط على فرنسا لإعطائهم الاستقلال) واقتصادياً وعسكرياً (مال وسلاح). ويعود هذا الاهتمام السعودي

بالمصير السوري لعدد من الأسباب ، يأتي على رأسها السبب الأيديولوجي إذ تقتضي العروبة والإسلام مساعدة سوريا في نيل استقلالها والتمتع بسيادتها وذلك بالتخلص من الانتداب الفرنسي. السبب الثاني ينبع من اعتقاد المملكة بأهمية المصير السوري (في ظل استهداف المشاريع الهاشمية لها) للتوازن في النظام العربي، وبالتالي لأمن وسلامة المملكة في وجه الطموحات الهاشمية، إذ إن الاستقلال السوري (واللبناني أيضا والذي دعمته المملكة) يعني الحد عملياً من إمكان تحقيق هذه المشاريع وإبعاد خطرها بالتالي عن المملكة.[٩٤]

وفي مثال آخر يتضح الدعم السعودي الكبير لمصر في قضاياها الوطنية وفي مواقفها السياسية الإقليمية. ففي أثناء زيارة الملك عبدالعزيز لمصر في يناير ١٩٤٥م (وهي الزيارة الوحيدة له خارج الجزيرة العربية)، اتفق مع الملك فاروق على تنسيق سياستهما الخارجية ودعم استقلال لبنان وسوريا، كما قدمت المملكة (في الفترتين السابقة واللاحقة للثورة المصرية سنة ١٩٥٢م) تأييدها لمطالب مصر بانسحاب القوات البريطانية من أراضيها.[٩٥] كما وقفت المملكة إلى جانب مصر في موقفها القومي الرافض للأحلاف ذات الروابط الأجنبية للدفاع عن المنطقة، إذ عارضت المملكة حلف بغداد ودعمت التوجه المصري الداعي لبديل عربي، إذ أعلنت تمسكها بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع العربي المشترك ودخلت المملكة في أكتوبر ١٩٥٥م مع مصر وسوريا في معاهدة دفاعية.[٩٦] إضافة لذلك، وقفت المملكة بكل ثقلها إلى جانب مصر أثناء أزمة السويس في ١٩٥٦م، حيث دعم الملك سعود قرار مصر بتأميم الشركة البحرية العالمية لقناة السويس في يوليو ١٩٥٦م وإخضاعها لسيادتها الوطنية، والذي نفذته مصر بعد أن سحبت أمريكا (وتلاها في ذلك بريطانيا والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) عرضها لتمويل مشروع السد العالي.[٩٧] فقد قامت المملكة بتقديم ١٠٠ مليون دولار لمصر في ٢٧ أغسطس ١٩٥٦م، وفي ١٧ سبتمبر اتخذت المملكة موقفا مناهضا لقرار رئيس الوزراء البريطاني القاضي بتشكيل هيئة المنتفعين لإدارة القناة. وعندما ردت

بريطانيا وفرنسا على هذا القرار بعدوان عسكري تواكب مع عدوان إسرائيلي في سيناء (العدوان الثلاثي) في نهاية أكتوبر ١٩٥٦م، ردت المملكة بإعلان التعبئة العامة في صفوف القوات المسلحة السعودية وقوات الأمن السعودية في ٣٠ أكتوبر، وبوضع المطارات والموانئ السعودية تحت تصرف القوات الجوية والبحرية المصرية، وبقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وحظر النفط عنهما في٠٦ نوفمبر ١٩٥٦م، وببذل جهد دبلوماسي كبير بهدف حث الدول العربية والإسلامية ودفعها لتأييد مصر في مواجهة العدوان الثلاثي. هذا الدعم السعودي لمصر احتوى على تضحيات سياسية واقتصادية وذلك على الرغم من أن المملكة كحليف لم تحط مسبقا بقرار تأميم قناة السويس ولم تستشر طوال الأزمة.[٩٨] ورغم أن ظروف الحرب الباردة العربية والخلاف السعودي المصري في الفترة السابقة مباشرة لحرب يونيو ١٩٦٧م لم تسمح بوضع خطة عربية شاملة لمواجهة إسرائيل تمكن الدول العربية من تقديم مساهمة تكون أعظم فائدة للمجهود العربي في حرب ١٩٦٧م، إلا أن المملكة قامت بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لدول المواجهة العربية مع إسرائيل. فقبل اندلاع حرب ٦٧ أيدت المملكة القرار المصري بإغلاق خليج العقبة، كما أكد الملك فيصل أن خلافات المملكة مع بعض الدول العربية لن تقف عائقا دون تعاون الدول العربية ضد عدوهم المشترك إسرائيل، خصوصا أن المملكة تعتبر اعتداء إسرائيل على أي دولة عربية هو اعتداء على المملكة. وتطبيقا لهذا القول ، قامت المملكة بإعلان التعبئة العامة في صفوف قواتها المسلحة (بما فيها القوات الجوية) لتكون مستعدة للاشتراك في المعركة ، وأرسلت ٢٠ ألف جندي لدعم الجبهة الأردنية، وقدمت دعما ماليا للأردن.[٩٩]

السياسة الخارجية في الإطار العربي : فترة ما بعد ١٩٦٧م

جرى في هذه الفترة تحسن كبير في العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية للمملكة في إطارها العربي، والتي سبق مناقشتها في الفترة

الأولى. فوحدة المملكة أصبحت ثابتة وأمنها مستقر وتطورها سريع وشامل لكل القطاعات، فقد انتهت الفترة التي حاولت فيها بعض الأنظمة العربية زعزعة استقرار المملكة وأمنها الداخلي (خاصة من خلال حرب اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧م) ولكن بدون جدوى. هذا الوضع أعطى المملكة في رأي أحد الكتاب ثقة كبيرة بالنفس.[١٠٠] وجاء كل هذا في ظل التزايد الهائل في إمكانات المملكة المالية، وفي ظل تحسن ملحوظ في الظرف الإقليمي في أعقاب حرب ١٩٦٧م. إذا في هذه الفترة، بدأت المملكة في ظل تحسن جميع هذه العوامل تلعب دورها الكامل والطبيعي في الإطار العربي والذي عكسه بوضوح دورها الرئيسي في المواجهة مع إسرائيل ودورها المؤثر كوسيط في الكثير من النزاعات العربية (الداخلية والإقليمية).

أهم العوامل المؤثرة في هذه الفترة

١) **العامل الداخلي** : يرتبط هذا العامل بشكل وثيق بتنامي الإمكانات الاقتصادية للمملكة بسبب ارتفاع إيرادات المملكة النفطية. ويعود هذا الارتفاع لعدد من الأسباب:

أ) تضاعفت أسعار النفط عده مرات في هذه الفترة خصوصا في الأعوام ١٩٧٣م إلى ١٩٨١م. فرغم أن سعر البرميل من الزيت العربي الخفيف ظل طوال الستينيات مستقرا على ١,٨٠ دولار أمريكي، فإنه بين ديسمبر ١٩٧٠م إلى أغسطس ١٩٧٣م زاد بنسبة ٧٠% حيث وصل سعر البرميل إلى ٣,٠٧، كما وصل في الفترة ما بعد يناير ١٩٧٤م إلى ١١,٦٥ (جاءت هذه الزيادة كنتيجة للحظر النفطي الذي قادته المملكة في حرب ١٩٧٣م). وقد استمر سعر البرميل طوال السبعينيات في زيادة سنوية مستمرة حتى وصل إلى أعلى مستوى له في ١٩٨١م وهو ٣٤ دولارا للبرميل.[١٠١]

ب) واكب هذه الزيادة في أسعار النفط، زيادة مضطردة أيضا في إنتاج المملكة من النفط حيث زاد الإنتاج: من ١٣,٩ ألف برميل في اليوم عام ١٩٤٠م، إلى ٥٤٦,٧ ألف برميل عام ١٩٥٠م، إلى ١,٣ مليون عام ١٩٦٠م، إلى ٢,٨ مليون عام ١٩٧٠م، إلى حوالي ٤,٨ مليون برميل عام ١٩٧١م، إلى ٧,٦ مليون برميل عام ١٩٧٣م، إلى حوالي ٨,٥ عام ١٩٧٤م، إلى ٩ مليون عام ١٩٧٧م، إلى ٩,٩ مليون برميل عام ١٩٨٠م.[١٠٢]

ج) بالإضافة إلى ارتفاع أسعار وإنتاج النفط السعودي في هذه الفترة فقد تمكنت حكومة المملكة من السيطرة على مواردها النفطية بحيث أصبحت المالك الوحيد لشركة أرامكو، مع الحفاظ في نفس الوقت على التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في صناعة النفط. فقد تمكنت المملكة عن طريق المفاوضات مع المساهمين في شركة أرامكو من تملك ٢٥% من أسهم الشركة في ١٩٧٣م، ارتفعت إلى ٦٠% عام ١٩٧٤م، ثم إلى ١٠٠% في ١٩٧٦م.[١٠٣]

وكنتيجة لكل هذه الأسباب، تحققت طفرة كبيرة في الإيرادات النفطية للمملكة في هذه الفترة. فقد كانت إيرادات المملكة حتى ١٩٨١م في زيادة سنوية كبيرة ومستمرة حيث ارتفعت من ١,٢ بليون دولار عام ١٩٧٠م إلى ٤,٣ بليونا عام ١٩٧٣م، ثم إلى حوالي ٢٢,٦ بليونا عام ١٩٧٤م، ثم إلى ٣٦,٥ عام ١٩٧٧م، ثم إلى ٤٨,٤ بليونا عام ١٩٧٩م، ثم إلى حوالي ٨٤,٥ عام ١٩٨٠م. وقد وصلت إيرادات المملكة إلى أعلى مستوى لها عام ١٩٨١م حيث زادت عن ١٠٢ بليون دولار.[١٠٤]

٢) **العامل الخارجي:** يرتبط تأثير هذا العامل على السياسة الخارجية السعودية في هذه الفترة بمجمل التحول الإيجابي الذي طرأ على العلاقات العربية في أعقاب حرب ١٩٦٧م، والذي جاء مرتبطا بالتغير الحاصل في السياسة

الخارجية لمصر في العالم العربي. فاحتلال إسرائيل لأراضي عربية جديدة في حرب ٦٧ من ضمنها أرض مصرية (سيناء) غير في أولويات السياسة الخارجية المصرية وجعل هدف مصر الرئيس يتمحور حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، وفي هذا المجال كانت مصر في حاجة لدعم الدول العربية بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية وعن انتماءاتها الأيديولوجية وعن تحالفاتها الدولية.[١٠٥] هذا التوجه الجديد لمصر كان له تأثير إيجابي على العلاقات العربية وقد اتضح ذلك في مؤتمر الخرطوم والذي انعقد في الفترة من ٣١ أغسطس إلى ١ سبتمبر ١٩٦٧م. إذا شكل هذا المؤتمر الذي جاء كرد فعل عربي على هزيمة ١٩٦٧م نقطة تحول في تاريخ العلاقات العربية، فما نتج عنه من أسس ومبادئ قامت ببلورة إطار عام للعلاقات العربية، سواء ما يتعلق بسياسات الدول العربية تجاه بعضها البعض أو تجاه القضية الفلسطينية ومهمة إزالة آثار عدوان ٦٧. فالمفاهيم والأسس التي نشأت في هذه الفترة والمتعلقة بعلاقات الدول العربية وبجهدها المشترك لمواجهة إسرائيل جاءت واقعية ومنسجمة مع ظروف الدول العربية وظروف المواجهة مع إسرائيل، وأعطت الفرصة لكل دولة عربية بأن تقدم ما تستطيع لخدمة قضية العرب الأولى بغض النظر عن انتمائها الأيديولوجي أو طبيعة نظامها السياسي. ولعل من أهم الإيجابيات التي برزت في أجواء هذه الفترة، السعي لتجاوز التقسيمات والخلافات الأيديولوجية العربية، مما جعل مواجهة العدو المشترك إسرائيل تأخذ الأولوية (على حساب النزاع الأيديولوجي)، وأصبح لا فرق بين نظم محافظة وراديكالية (أو تقدمية) في هذه المواجهة، الكل ينتمي للعروبة وعليه أن يقوم بالدور الذي يناسب إمكاناته في المواجهة مع إسرائيل. إذا، لم تعد إزالة آثار عدوان ٦٧ (الذي أصبح الهدف العربي في الصراع) مسؤولية دول المواجهة (المحيطة جغرافيا بإسرائيل) فقط، بل مسؤولية

جميع الدول العربية وتحتم تعبئة جميع الطاقات العربية، بما فيها طاقاته الاقتصادية حيث جرى الاتفاق على الاستمرار في ضخ البترول العربي وتسخير جزء من عوائده لخدمة الأهداف العربية في مواجهة إسرائيل. كما أن حل الخلاف السعودي المصري حول اليمن (انسحاب القوات المصرية من اليمن، ووقف مصر لحملاتها الإعلامية ضد المملكة ولتدخلها في الشأن الداخلي للمملكة) في مؤتمر الخرطوم، جاء ليؤكد مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون أية دولة عربية تحت غطاء الشعارات الأيديولوجية.[١٠٦]

ورغم إيجابيات قمة الخرطوم ودورها في تحسين أجواء العلاقات العربية ووضعها بعض الأسس للعمل العربي الجماعي في مواجهة إسرائيل، إلا أن هذه الأسس اتصفت بالعمومية ولم تحدد مبادئ وخطوات واضحة تلتزم بها الدول العربية أثناء محاولاتها إزالة أثار عدوان ١٩٦٧م، كما لم تحدد استراتيجية واضحة للتعامل مع ما يعنيه صعود نجم حركات الكفاح المسلح الفلسطينية في هذه الفترة للمصالح الذاتية للدول العربية وللمواجهة العربية مع إسرائيل. وقد أدى هذا إلى نتيجتين كان لهما تأثير كبير في العلاقات العربية: الأولى، أن الباب فتح أمام الدول العربية كل باجتهاده ووفق ظروفه الخاصة (داخلياً وإقليمياً ودولياً) للسير في التعامل أثناء إدارة الصراع مع إسرائيل في الطرق التي يرى أنها تساعده في إزالة أثار عدوان ٦٧ (المثال الواضح هنا هو للسياسة المصرية بعد حرب ١٩٧٣م)، النتيجة الثانية، كان هناك اختلاف في تعامل الدول العربية مع ما يطرحه بروز الطرف الفلسطيني (ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية بوجهها الجديد تحت سيطرة حركات الكفاح المسلح) من قضايا مثل استقلالية القرار الفلسطيني، التمثيل الفلسطيني، السماح بانطلاق العمل الفدائي من أراضي دول المواجهة العربية مع ما قد يفرضه هذا الوجود العسكري من تدخل في الشأن الداخلي لهذه الدول، مما أدى إلى أن يكون للأداة العسكرية دور في حل مثل هذه القضايا (دخول الفلسطينيين في حربين في الأردن في ١٩٧٠-٧١م، وفي لبنان ١٩٧٥ -٨٢م). وللحد من

التأثيرات السلبية لهذه النتائج لعبت المملكة دوراً عربياً كبيراً في "إطفاء الحرائق العربية" في هذه الفترة سواء بين مصر وبعض الدول العربية (سوريا على سبيل المثال) أو بين الفلسطينيين وبعض الدول العربية (الأردن، لبنان، سوريا).

كما أن قدرة المملكة في هذه الفترة على تجسيد طرحها الدائم (منذ عهد الملك عبدالعزيز) بقوة الترابط بين العروبة والإسلام، بين التضامن العربي والتضامن الإسلامي، وبفائدة هذا الترابط للقضايا العربية والإسلامية، في حقائق ملموسة دفع المملكة نحو موقع قيادي في العالمين العربي والإسلامي، وذلك لكونها صاحبة الطرح والمبادرة ولموقعها المتميز وإمكاناتها الكبيرة في الدائرتين العربية والإسلامية معاً. فقد تكللت جهود الملك فيصل في هذا المضمار عن انعقاد القمة الإسلامية الأولى في الرباط في الفترة من ٢٢-٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م معلنة بداية الاتجاه المؤسسي للعمل الإسلامي (خصوصا بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٩٧٢م، وتوالي مؤتمرات القمة الإسلامية). وقد جسد التضامن الإسلامي في شكله هذا مدى ارتباطه وفائدته للتضامن العربي، حيث تم حشد دعم إسلامي كبير للأهداف والمواقف العربية في الصراع مع إسرائيل، فقد كان من أهم أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي استعادة الحقوق الفلسطينية وتحرير القدس (تم إنشاء لجنة القدس في ١٩٧٥م) كما حفل جدول أعمالها بكافة جوانب الصراع العربي الإسرائيلي بما في ذلك علاقات إسرائيل الأمريكية والدولية حيث تم السعي في كل هذا الجهد الإسلامي المنظم لدعم الحق الإسلامي والعربي في فلسطين.(١٠٧) إن نجاح المملكة في هذه الفترة في الوصل واقعيا بين التضامن الإسلامي والقضايا العربية أثبت أولاً عدم صحة الاتهامات الموجهة للمملكة في فترة الستينيات بسبب طرحها وتوجهها الإسلامي، كما بين ثانياً حقيقة العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام، والتي قالت المملكة دائماً بها معارضة بذلك الكثير من الأطروحات الأيديولوجية السائدة في العالم العربي، كل ذلك خلق جواً إقليمياً إيجابياً للسياسة الخارجية السعودية. كما أعطى السياسة الخارجية أهمية أكبر في إطار السياسة

العامة للمملكة ذلك أنه مكن من إعطاء المملكة مكانة تتناسب مع إمكاناتها الإسلامية والعربية الكبيرة، حيث من المتفق عليه في أدبيات السياسة الخارجية أن السياسة الخارجية تكون أكثر أهمية في نطاق السياسة العامة للدولة في حالة لعبها دوراً في إعطاء الدولة مكانة دولية تتناسب مع مواردها أو مستواها الحضاري.[١٠٨]

كل هذه العوامل والأحداث جاءت لتجعل الظرف الإقليمي أكثر إيجابية (مقارنة بفترة ما قبل ١٩٦٧م) بالنسبة للسياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي، فانتهاء الخلافات الأيديولوجية العربية وتوثيق علاقات المملكة بدول عربية كانت علاقاتها متوترة بالمملكة في فترة الحرب العربية الباردة، بمصر (خصوصاً بعد وصول السادات للسلطة) وبسوريا (بعد وصول الأسد للسلطة عام ١٩٧٠م والذي أدى وصوله لاستقرار واعتدال سوريا) وبالعراق والجزائر واليمن الشمالي، بالإضافة لنجاح جهود الملك فيصل في مجال التضامن الإسلامي ، كل هذه الأحداث سمحت، في رأي أحد الكتاب، "بتعزيز الثقة بالعاهل السعودي [الملك فيصل] الذي نشر، بناء عليه، دبلوماسية تتعدى كلياً موانع الستينات، إنما ذات فعالية لا تقبل الجدل".[١٠٩]

الدور السياسي السعودي في الإطار العربي: فترة ما بعد ١٩٦٧م

ينعكس البروز الواضح لدور المملكة في الإطار العربي في ما بعد ١٩٦٧م، وحتى الآن في الكثير من الأدبيات المتعلقة بالسياسات العربية أو بالصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام أو بالسياسة الخارجية السعودية بشكل خاص. فقد وصفت هذه المرحلة من العلاقات العربية (خصوصاً بعد ١٩٧٣م) بالحقبة السعودية وذلك بسبب الدور الرئيس الذي أصبحت تلعبه المملكة في مجمل التفاعلات السياسية العربية.[١١٠] كما تم التأكيد في العديد من الكتابات على وضوح الدور السعودي في هذه الفترة في سياسات الشرق الأوسط بشكل عام.[١١١] ولكن بشكل أكثر خصوصية، ركزت العديد من الكتابات على الدور الرئيس الذي أصبحت تلعبه

المملكة في الصراع العربي- الإسرائيلي، إذ إنَّ القرارات العربية في هذا الصراع أصبحت قليلاً ما تتخذ بعد ١٩٧٣م بدون استشارة المملكة ومشاركتها . وترجع هذه الدراسات هذا البروز للدور السعودي إلى عاملين : الدور الفعال للمملكة في حرب ١٩٧٣م بين العرب وإسرائيل، وتعاظم الإمكانات المالية للمملكة خصوصاً بعد ١٩٧٣م.[١١٢] إن دور المملكة في حرب ٧٣م، خصوصاً نجاحها في لعب دور اقتصادي (التأثير الكبير لحظر النفط) ودبلوماسي مؤثر، بين الأهمية الكبيرة ليس فقط لإمكانات المملكة السياسية والاقتصادية في دعم الجهد العربي في مواجهة إسرائيل، بل ولتوجه المملكة لاستخدام هذه الإمكانات لدعم الحقوق والقضايا العربية، مما أعطى المملكة دوراً قيادياً كبيراً في العالم العربي. ويمكن رؤية هذا الدور المتعاظم للمملكة في الإطار العربي في هذه الفترة بوضوح في دورها في المواجهة العربية مع إسرائيل ودورها كوسيط ذي دور توفيقي مؤثر في الكثير من النزاعات العربية (الداخلية والإقليمية).

الدور السعودي في المواجهة مع إسرائيل

رأينا في القسم الأول من هذه الورقة أنة على الرغم من ظروفها الداخلية والإقليمية الصعبة، فقد كان للمملكة جهود دبلوماسية واقتصادية وعسكرية في فترة ما قبل ١٩٦٧م هدفها خدمة الحق العربي في فلسطين. أما في هذه الفترة وبسبب التغير الإيجابي في الظروف الداخلية والإقليمية فقد تغير وبدرجة كبيرة طبيعة ومدى الدور السعودي في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ تميزت هذه الفترة بالانخراط السعودي الكامل في الصراع.[١١٣] يتضح هذا الانخراط الكامل للمملكة من خلال جهود المملكة المتميزة وعلى محاور عدة وذلك لدعم الموقف العربي في الصراع. فعلى محور دعم دول المواجهة العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ودعم منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) في كفاحها ضد إسرائيل كان للمملكة جهد واضح، هذا الجهد يتضح أيضاً في مجال استغلال المملكة لإمكاناتها الدبلوماسية

والاقتصادية لدعم الموقف العربي في المجال الدولي (في المنظمات الدولية ومع القوى الكبرى). كما أن هذا الانخراط الكامل يتضح، في إحدى أشكاله، في محاولات المملكة الدائمة في هذه الفترة للمحافظة على التضامن العربي، وذلك لما تعطيه المملكة من أهمية خاصة لتوحيد المواقف العربية تجاه إسرائيل، باعتباره المنطلق الأساسي لتحقيق النتائج المرجوة عربيا في المواجهة العربية مع إسرائيل، وقد انعكست هذه الجهود السعودية على جعل الرياض مركزاً دبلوماسياً عربياً مهماً.

جهود المملكة في دعم دول المواجهة و منظمة التحرير الفلسطينية

يقول أحد المعلقين في وصف جهود المملكة في هذا المجال "ألقت المملكة بكل ثقلها الاقتصادي والسياسي والعسكري في كفة الجانب العربي في معادلة الصراع ضد العدو الإسرائيلي ومع تزايد نفوذ المملكة إقليمياً ودولياً على مختلف المستويات ازداد وزن الجانب العربي بصورة ملحوظة".[١١٤] تتضح دقة هذه العبارات من الإطلاع على الجهود الضخمة للمملكة في المجالات السياسية والاقتصادية لدعم دول المواجهة ومنظمة التحرير، والتي انطلقت في هذه الفترة مع مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧م وكانت في تزايد مستمر من سنة لأخرى لتتواكب مع تعاظم النفوذ السياسي والاقتصادي للمملكة (خصوصاً بعد ١٩٧٣م) . ففي مؤتمر الخرطوم، أيدت المملكة قرار تسخير جزء من العوائد النفطية لخدمة الأهداف العربية في مواجهة إسرائيل، وبذلك تم وضع أساس الدعم السنوي الثابت من الدول النفطية العربية لدول المواجهة ومنظمة التحرير، وقد فضل الملك فيصل في هذا المؤتمر تسمية هذا التعهد "التزاماً" وليس معونة أو مساعدة إذ قال "نفضل أن تكون الكلمة المدونة في محاضر هذه الجلسة التاريخية لفظة التزامات، نتعهد بها، لا معونات أو مساعدات تعطي صفة التبرع". وكان سبب ذلك، من وجهه نظر الفيصل، أن "الدول الشقيقة التي تأثرت بالعدوان الإسرائيلي ليست متسولة وإنما قامت بواجب قومي، لهذا فإن أقل ما علينا أن نفعله في هذا المجال هو الحفاظ

على الكرامة الإنسانية". ويختتم الملك فيصل كلمته قائلاً "ولكي يكون موقف بلدي واضحاً، أكرر أمامكم التزام المملكة العربية السعودية بأن تدفع المبلغ الذي اقترح عليها، وقدرة ٥٠ مليونا [جنية إسترليني] لدعم الصمود العربي، اعتباراً من هذا العام وفي كل عام مقبل إلى أن تتم إزالة أثار العدوان، لئلا تطأطئ أية دولة عربية هامتها أمام العدوان الإسرائيلي".(١١٥) ويعلق أحد المتابعين على دور المملكة في هذا المؤتمر بقوله "... إن هذا المؤتمر قد ساهم إلى حد كبير في إبراز مكانة المملكة العربية السعودية برعاية الملك فيصل في الصف العربي وإبراز دورها ومقدرتها على التفاعل والتحرك للوقوف إلى جانب الدول العربية المتضررة من العدوان الإسرائيلي بالنظر إلى زعامتها العربية الكبيرة وقوتها الاقتصادية الهائلة".(١١٦)

ومن هذا المؤتمر تزايدت الالتزامات المالية التي تعهدت بها المملكة (عن طريق مؤتمرات القمة العربية) لدول المواجهة العربية ومنظمة التحرير (خصوصاً مع تزايد العائدات النفطية في ١٩٧٣م)، حيث كانت للمملكة على سبيل المثال حصة كبيرة من الالتزام السنوي لدعم دول المواجهة ومنظمة التحرير الذي تقرر في مؤتمر قمة الرباط ١٩٧٤م (٢٣٥٠ مليون دولار لدعم مصر/سوريا/ الأردن/منظمة التحرير)، وكذلك الذي تقرر في مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد ١٩٧٨م (٣٣٦٠ مليون دولار لدعم سوريا/ الأردن/ منظمة التحرير).(١١٧) إضافة لهذا كان للمملكة الكثير من المساهمات المالية التطوعية لدول المواجهة ولمنظمة التحرير خصوصا خلال وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، فعلى سبيل المثال قدمت المملكة لسوريا مساهمة مالية تقدر بنحو مليار دولار في شكل ٢٠٠ دبابة لتعويض الخسائر السورية في حرب ٧٣م، وقدمت المملكة كذلك مساهمة مالية لمصر تربو على المليار دولار وذلك حتى نهاية أكتوبر ١٩٧٣م.(١١٨) و لعل من أهم صور الدعم الذي قدمته المملكة للمجهود العربي في حرب ٧٣م ، قيادتها لفرض الحظر النفطي على الدول الداعمة لإسرائيل سياسياً وعسكرياً . وقد تمثل

هذا في قرار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) في ١٧ أكتوبر ٧٣م بخفض إنتاج البترول بحد أدنى ٥% تزداد بنسبة ٥% أخرى كل شهر إلى أن يتم استعادة الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧م واستعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ثم قرار المملكة في ١٨ أكتوبر عن خفض إنتاجها بنسبة ١٠%، ثم قرار المملكة في ٢٠ أكتوبر بإيقاف تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة وهولندا.[١١٩] قيادة المملكة لهذا الجانب الاقتصادي من حرب ٧٣م كان له تأثير كبير (كما رأينا سابقاً) على بروز دور المملكة في الإطار العربي، إذ مثل نقطة تحول بالنسبة للسياسة الخارجية للمملكة في هذا الإطار.

كذلك استخدمت المملكة في هذه الفترة إمكاناتها الدبلوماسية والتي أعطاها بروز المملكة الاقتصادي ثقلاً كبيراً لدعم الجانب العربي ومحاربة إسرائيل في ميادين وأماكن مختلفة من العالم. ففي أفريقيا تمكنت الدبلوماسية السعودية، والتي أسماها أحد الباحثين "دبلوماسية البترول السعودية"[١٢٠]، من طرد إسرائيل من أفريقيا، حيث قطعت الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية (خصوصاً في ١٩٧٣م، بعد الحرب مباشرة) علاقاتها بإسرائيل.[١٢١] كما قامت المملكة في إطار العالم الإسلامي بجهود دبلوماسية ضخمة تهدف لإظهار البعد الإسلامي في الصراع مع إسرائيل والحصول على دعم الدول الإسلامية لإخوانهم العرب. فالملك فيصل قام بجهود معروفة في هذا المجال (هذا الموضوع تمت مناقشته في مكان آخر من هذا الكتاب). إضافة لهذا، قدمت المملكة دعماً دبلوماسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً في مرحلة كفاحها السياسي لاكتساب الشرعية العربية والدولية واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فقد دعمت المملكة هذا التوجه (لاعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد) في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ١٩٧٣م، وفي مؤتمر القمة السابع في الرباط ١٩٧٤م الذي أقر (بدون أي تحفظ) بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.[١٢٢] وكانت جهود المملكة واضحة في إقرار مؤتمر الدول الإسلامية في ٢٧ نوفمبر

١٩٧٣م توصية وزراء الخارجية باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.[١٢٣] كما كان للمملكة دور واضح من أجل إتمام حوار منظمة التحرير مع الولايات المتحدة ومواصلته لما من شأنه خدمة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد أشارت شخصية فلسطينية بارزة في منظمة التحرير إلى متابعة الملك فهد بن عبدالعزيز لتطورات الحوار الفلسطيني الأمريكي "ساعة بساعة ولحظة بلحظة"، وأبدى تقديره للجهود التي بذلتها المملكة من وراء الكواليس لدعم منظمة التحرير في هذا الحوار قائلاً إن هذا الموقف "ليس بغريب على المملكة العربية السعودية التي تقدم دائما الدعم المالي والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي الصديق الذي نجده في أحرج الظروف".[١٢٤]

جهود المملكة في المجال الدولي لدعم الموقف العربي

حيث إن جهود المملكة في المنظمات الدولية لدعم الموقف العربي في المواجهة مع إسرائيل تمت معالجتها في مكان آخر من هذا الكتاب ، فإننا سنركز هنا على محاولات المملكة استغلال إمكاناتها الدبلوماسية والاقتصادية لدعم الموقف العربي في المجال الدولي، وذلك في علاقاتها بالقوى الكبرى. أفضل مثال يوضح جهود المملكة في هذا المجال يمكن رؤيته في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى التي تقف وراء إسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. فمن المتفق عليه في الكثير من الدراسات المتعلقة بالعلاقات السعودية الأمريكية، أن الصراع العربي – الإسرائيلي وقضاياه كان ولا يزال (حتى بعد الانتقال لعملية التسوية الحالية) عامل توتر كبير في هذه العلاقة، إذ إنه وضع المملكة في مواجهة بين الفترة والأخرى مع الولايات المتحدة، رغم ارتباط المملكة معها بعلاقات استراتيجية واقتصادية مهمة. وقد أثبتت المملكة خلال هذه المواجهات ليس فقط استقلال سياستها الخارجية الكامل، بل أيضاً حقيقة أنها لا تتردد في استعمال علاقاتها المهمة بالولايات المتحدة (لدرجة تعريض مصالحها للخطر) وذلك لدعم الموقف العربي، وليس أدل من الحظر النفطي الكامل الذي فرضته المملكة على

الولايات المتحدة في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣م بسبب موقفها في حرب العرب مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣م.(١٢٥)

حاولت المملكة في هذه الفترة استغلال علاقاتها القوية بالولايات المتحدة، والمرتبطة بالمصالح الأمريكية الحيوية في نفط المنطقة، وذلك بالعمل دبلوماسياً واقتصادياً (حظر النفط السعودي في ١٩٧٣م) من أجل حمل الولايات المتحدة على تغيير سياستها الداعمة للعدوان الإسرائيلي وذلك بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م بما فيها القدس وإيقاف اعتداءاتها المتكررة ضد الدول العربية. كما بدا التفسير الأمريكي لهذا الدعم الكبير وربطه بالوجود السوفيتي في المنطقة غير مقبول لدى المملكة خصوصاً بعد طرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢م، لذلك رأت المملكة أن استمرار هذا الدعم الأمريكي لإسرائيل رغم احتلالها لأراضي عربية لا بد أن يسيء لموقع الولايات المتحدة في العالم العربي ولعلاقاتها بالمملكة.(١٢٦) فقد أخبر الملك فيصل في ٤ يونيو ١٩٧٣م، عدداً من المراسلين الصحفيين الأمريكيين بأن مستقبل وقوة العلاقات بين أمريكا والمملكة يعتمد بدرجة كبيرة على اتباع أمريكا لسياسة عادلة في الصراع العربي- الإسرائيلي، كما بين أن من الصعب على المملكة أن تستمر في علاقات جيدة مع أمريكا في ظل استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل.(١٢٧) وفي ٦ يوليو ١٩٧٣م، أوضح الملك فيصل لمجلة أمريكية أن المملكة تود أن تستمر روابط الصداقة السعودية الأمريكية، ولكن هذا سيكون صعباً إلا إذا قامت الولايات المتحدة باتباع سياسة حيادية في المنطقة.(١٢٨) كما قال الملك فيصل لمحطة أمريكية في ١٦ يوليو ١٩٧٣م "إننا لا نرغب في فرض أية قيود على صادراتنا من النفط إلى الولايات المتحدة، ولكن الولايات المتحدة بدعمها الكامل للصهيونية ضد العرب تجعل من استمرار تزويدنا الولايات المتحدة بحاجاتها النفطية بل حتى الحفاظ على علاقاتنا الودية معها أمراً بالغ الصعوبة".(١٢٩) وفي نفس الفترة، بين الملك فيصل في مقابلة مع مجلة أمريكية أن المملكة يجب أن لا تزيد إنتاجها من

النفط (استجابة لحاجة الغرب) عن الحد الذي يستوعبه اقتصادها إلا في حالة توفر أمرين "الأول : المساعدة الفعالة من أمريكا والغرب لتصنيع المملكة حتى نخلق مصدراً بديلا لدخلنا من البترول الذي سنسارع إلى إنضابه بالإنتاج المتزايد. الثاني : هو خلق المناخ السياسي الملائم الذي عكرته قضية الشرق الأوسط والأطماع الصهيونية التوسعية... وأن على أمريكا الكف عن المواقف المتحيزة والمساعدات غير المحدودة لإسرائيل التي زادت غطرستها، وأنه إذا لم تصدر استجابة من أمريكا فقد شرط من شروط زيادة الإنتاج".[١٣٠] كل هذه التصريحات تبين بوضوح قوة المحاولات السعودية في المجال الدولي لتعديل السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل ، لكون ذلك يمثل خطوة مهمة في سبيل الحصول على الحقوق العربية العادلة . لكن أمريكا لم تستجب لكل هذه المحاولات السعودية ، مما جعل القوة العسكرية والضغط الاقتصادي (حظر النفط) يمثلان في عام ١٩٧٣م، السبيل الوحيد للحصول على الحقوق العربية.

كما أن تغير الظروف الإقليمية والدولية والتي أدت إلى الانتقال إلى عملية السلام الحالية بين العرب وإسرائيل لم يلغ كون المواجهة العربية الإسرائيلية عامل توتر في علاقات المملكة بالولايات المتحدة وذلك بسبب تمسك المملكة بموقفها الثابت حول متطلبات السلام العادل والشامل واستمرارها في محاولة تصحيح الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل. فرغم مشاركة المملكة في مؤتمر مدريد ١٩٩١م ودعمها لعملية السلام إلا أنها رفضت قبول سياسة التطبيع السياسي والاقتصادي مع إسرائيل والتي كانت أمريكا تروج لها، بل وحذرت بعض الدول العربية من خطورة التطبيع السريع مع إسرائيل قبل الحصول على الحقوق العربية. وبعد التعثر الحالي لعملية السلام بعد وصول حكومة الليكود في عام ١٩٩٦م للحكم في إسرائيل، قامت المملكة بالعمل على مقاومة التطبيع العربي مع إسرائيل والسعي (بالتنسيق مع مصر وسوريا) لتوحيد الصف العربي في مواجهة إسرائيل. يقول أحد الكتاب تعليقاً على هذا الجهد السعودي "إن السعودية التي كان

الثوريون الاشتراكيون العرب في الماضي يلقبونها بالرجعية تقود اليوم حملة مقاومة للتطبيع مع إسرائيل وتسعى لبناء موقف عربي موحد قادر على مواجهة التحدي الإسرائيلي في صورته الجديدة. وبسبب الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل وعجز واشنطن عن ممارسة الضغوط على نتانياهو كان من الطبيعي أن تصطدم المملكة في هذه القضية بالموقف الأمريكي المنحاز، وتعارضه وترفضه وتأمل في تصحيحه".[١٣١] ونتيجة لهذا الموقف السعودي القوي من التطبيع مع إسرائيل، أصبحت المملكة تنعت من قبل بعض السياسيين والمحللين الأمريكيين بوصف "الدولة المتصلبة، المتشددة، المعارضة للسلام"، بسبب اعتقادهم أن من الأولى للمملكة بسبب مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية مع الغرب أن تكون في مقدمة مسيرة التطبيع العربية مع إسرائيل، خصوصا أن عددا من الدول العربية (بما فيها دول ثورية) ماضية في عملية التطبيع أو لا تهتم بمعارضتها كالمملكة.[١٣٢] لكن هذا الرأي في الموقف السعودي، لا يدرك، كما يبين أحد الكتاب، "... أنه لا يمكن لدولة هي مهبط الوحي وتحتضن الحرمين الشريفين أن تقبل بالتفريط بالقدس العربية الإسلامية ، وأنه لا يمكن لدولة هي أصل العروبة الحقة عروبة البادية الأصيلة وليس عروبة الأيديولوجية القومية ، أن تقبل الظلم الذي يواجه شعب فلسطين العربي واحتلال الأراضي العربية في سورية ولبنان ، وأنه من حق الدولة التي قدمت مبادرة السلام أن ترفض جميع مظاهر الاستسلام، فعندما يتعلق موقف الدولة بمبادئها وقيمها الأساسية، يصبح التنازل مستحيلا، خصوصا في دولة تؤمن بالله العلي القدير وتضع ثقتها فيه".[١٣٣]

جهود المملكة للمحافظة على التضامن العربي

يرتبط بدور المملكة في المواجهة مع إسرائيل في هذه الفترة اهتمامها الكبير بالمحافظة على التضامن العربي والذي "تعتبره المملكة المنطلق الأساسي لتحقيق النتائج المرجوة [في المواجهة مع إسرائيل] التي تتطلع إليها الأمة العربية".[١٣٤] فالمملكة تعتقد أن المحافظة على التضامن العربي يتطلب أولاً أن ينطلق أي جهد

وما يتبعه من قرارات تهدف لتسوية الصراع مع إسرائيل من إجماع عربي (بناء على مقررات القمم العربية وليس بناء على اجتهادات فردية تفتح الباب أمام الخلاف العربي وتفت بالتالي في عضد التضامن العربي)، كما يتطلب ثانياً أن يكون السلام الذي ينتج عن هذا الجهد سلاماً عادلاً، يحقق في حده الأدنى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس التي يجب أن تعود للسيادة العربية، ويعطى الشعب الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة بما فيها حق العودة وحقه في تقرير مصيره، والذي يتضمن حقه في إنشاء دولتة المستقلة على أرضه.[١٣٥] وتعطي المملكة، كما يتبين من البيانات الرسمية السعودية ومن المواقف السياسية للمملكة ، لحق الشعب الفلسطيني (تحت قيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية) في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة أهمية خاصة ، وذلك لاعتبار أن استعادة هذه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يعتبر شرطاً ضرورياً لتسوية الصراع العربي مع إسرائيل، ذلك أن المشكلة الفلسطينية وفقاً لوجهة النظر السعودية هي جوهر الصراع العربي- الإسرائيلي.[١٣٦]

وفي ضوء هذه المرئيات، الباعث عليها رغبة المملكة في المحافظة على التضامن العربي والحقوق العربية المشروعة، يمكن فهم الكثير من المواقف في السياسة الخارجية السعودية في الدائرة العربية في هذه الفترة. فعلى سبيل المثال، كان من أهم أسباب تحفظ المملكة على زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في ١٩٧٧م، كما يوضحه بيان الديوان الملكي السعودي في ١٨ نوفمبر ١٩٧٧م كان عدم انطلاق هذه المبادرة المصرية من موقف عربي موحد.[١٣٧] كما أكد نفس البيان على الموقف السعودي من شروط السلام العادل، إلا أن المملكة لم ترغب في تجميد العلاقات مع مصر كما فعلت دول جبهة الصمود والتصدي في مؤتمر طرابلس في ٢ ديسمبر ١٩٧٧م وذلك لاعتقادها أن موقفا كهذا لا يمكن أن يخدم التضامن العربي الذي بنته المملكة بصعوبة في مؤتمر القمة السداسي في الرياض ١٩٧٦م وذلك بعد أن اختل عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م بسبب اتفاقيه

سيناء الثانية ١٩٧٥م وأحداث لبنان. لذلك كانت المملكة تأمل عن طريق محافظتها على اتصالاتها بالجانبين أن تتمكن من إعادة بناء التضامن العربي، خصوصا أن المملكة كانت مقتنعة بأن المبادرة المصرية لن تحقق غرضها بسبب تعنت إسرائيل حيال المطالب العربية العادلة، وفعلا كان للمملكة دور فعال في لجنة إحياء التضامن العربي التي انبثقت عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في ٢٧-٢٩ مارس ١٩٧٨م ، كما قام في هذا الإطار الأمير فهد (ولي العهد السعودي آنذاك) في ٣٠ يوليو ١٩٧٨م بزيارة لكل من مصر، سوريا، والأردن على التوالي.[١٣٨]

وعلى الرغم من الموقف الإيجابي للمملكة المتمثل في رغبتها في إحياء التضامن العربي، إلا أنه لما جاءت نتائج المباحثات الأمريكية – المصرية – الإسرائيلية في كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨م) والمتمثلة في اتفاقيتين (الأولى تحدد أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية، والثانية تحدد أسس معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل) متعارضة مع شروط السلام العادل (كما تراه المملكة) رفضتها المملكة. ففي بيان لمجلس الوزراء السعودي في ١٨ سبتمبر ١٩٧٨م، بينت المملكة أن ما تم التوصل إليه في مؤتمر كامب ديفيد "لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام"، وذلك "لأن المؤتمر لم يوضح بصورة قاطعة عزم إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة، وفي مقدمتها القدس الشريف، ولم ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإنشاء دولته على أرضة ووطنه، وتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت مؤتمرات القمة العربية على اعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي شردته إسرائيل عن وطنه".[١٣٩] ولهذه الأسباب شاركت المملكة في مؤتمر قمة بغداد في ٢ نوفمبر ١٩٧٨م، والذي تقرر فيه عدم الموافقة على اتفاقيتي كامب ديفيد، لكن المملكة انطلاقا من أملها بأنه لا تزال هناك فرصة لإعادة التضامن العربي، قامت داخل هذا المؤتمر بدور إيجابي كبير تمثل في قرار المؤتمر بعدم قطع طريق العودة أمام مصر ودعوتها للعودة نهائيا عن هذه الاتفاقيات وعدم التوقيع على أية معاهدة صلح

مع إسرائيل، كما أن المؤتمر لوح بعقوبات سياسية واقتصادية ضد مصر في حالة عدم امتناعها عن توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل. وبتوقيع مصر لمعاهدة سلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩م، شاركت المملكة في اجتماع وزراء الخارجية العرب في بغداد في ٢٧ مارس ١٩٧٩م ، والذي قرر عقوبات سياسية واقتصادية (سحب سفراء الدول العربية من مصر ، التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر، تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، حظر تقديم المساعدات الاقتصادية ، الخ) حيال النظام المصري.(١٤٠) كما قررت المملكة في ٢٣ أبريل ١٩٧٩م قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، وجاء في بيان مجلس الوزراء السعودي "... ونظرا لأن حكومة مصر العربية قد قبلت وعزمت على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العدو الصهيوني ، وبدأت في إنشاء علاقات طبيعية معه دون مراعاة الحد الأدنى من المطالب التي تتطلع الأمة العربية من خلالها إلى تحقيق السلام العادل والشامل، فإن المملكة العربية السعودية قد قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية والسياسة مع حكومة جمهورية مصر العربية".(١٤١) إضافة لهذا البيان، أورد ولي العهد السعودي آنذاك (الأمير فهد بن عبدالعزيز) بتفصيل أكبر أسباب الرفض السعودي، ذلك أن السلام الذي قيل إنه تحقق بين مصر وإسرائيل :

" أ – يسقط حق الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال.

ب– يهمل مدينة القدس وما تمثله من قيمة دينية وتاريخية ومعنوية.

ج– يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

د – يكرس الوجود الإسرائيلي العسكري في الضفة والقطاع وهضبة الجولان.

هـ – يبقي على المستعمرات الحالية ويشجع إسرائيل على بناء المزيد منها.

و - يعطي إسرائيل حقا قانونيا في استمرار السيطرة على المياه والأرض في الضفة والقطاع.

ز - يتنكر لأكثر من نصف الشعب الفلسطيني الذي يعيش في المنفى".[١٤٢]

من خلال كل هذا النقاش يتضح أهمية هدف المحافظة على التضامن العربي والوصول إلى سلام عادل وشامل يحفظ الحقوق العربية للسياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي، إذ يمكن فهم الكثير من المواقف السياسية للمملكة في هذه الفترة في ضوء هذين الهدفين.

كما يمكن فهم مبادرة ولي العهد السعودي آنذاك (الأمير فهد بن عبدالعزيز) في ضوء هذين الهدفين، فانطلاقا من إدراك المملكة أن الاختلاف العربي حول إدارة الصراع مع إسرائيل كان السبب الرئيس للكثير من الخلافات العربية بعد ١٩٧٣م، سعت المملكة لبلورة موقف موحد من شروط تسوية الصراع مع إسرائيل يزيد من فرص المحافظة على التضامن العربي والحصول على سلام عادل يحفظ الحقوق العربية. ففي ٧ أغسطس ١٩٨١م، أعلن مشروع السلام السعودي والذي أطلق عليه "مشروع الأمير فهد"، ويتكون هذا المشروع من ثمانية مبادئ وثلاثة شروط وهي[١٤٣]:

١) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس العربية.

٢) إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧م.

٣) ضمان حرية العبادة ، وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة، وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥) تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦) قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧) تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨) تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

ولتحقيق هذه المبادئ، جاءت المبادرة بثلاثة شروط:

١) وقف الدعم الأمريكي اللامحدود للعدو الإسرائيلي.

٢) وضع حد للغطرسة الإسرائيلية.

٣) التسليم بأن الرقم الفلسطيني هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية.

جاءت هذه المبادرة خصوصا بعد ما أصبحت مشروعا عربيا للسلام وذلك بموافقة الدول العربية عليها (مع بعض الإضافات الطفيفة) في فاس ١٩٨٢م لتقدم موقفا عربيا موحدا من شروط التسوية مما يجعل فرص الحفاظ على التضامن العربي والحصول على الحقوق العربية أفضل. كما أنها جاءت لتقدم بديلا عربيا إيجابيا للاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية بعد حرب ١٩٧٣م القائمة على فكرة التسوية الجزئية (من حيث الأطراف : التسوية مع كل طرف عربي على حدة، ومن حيث القضايا : التسوية وفق جدول زمني) والتي نتجت عنها التسوية المصرية الإسرائيلية في كامب ديفيد، فقد انتقلت بالعرب من موقفهم السلبي المتمثل في مجرد رفض هذه الطريقة والتسوية التي نتجت عنها إلى موقف إيجابي يتمثل في تقديم الحد الأدنى من الشروط العربية المقبولة في أي اتفاقية سلام، والمتركزة على حل شامل يضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م (بما فيها القدس العربية) وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

كما أنه في ضوء هذين الهدفين (المحافظة على التضامن العربي والوصول إلى سلام عادل وشامل يحفظ الحقوق العربية) يمكن فهم التحرك العربي الأخير لحكومة المملكة لتقريب وجهات النظر العربية (ممثلة بزيارة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لكل من سوريا والأردن في الفترة من ٧-٩ صفر ١٤١٩هـ ، ١-٣ يونيو ١٩٩٨م) ، إذ جاء هذا التحرك في ظل ظروف صعبة تمر بها عملية السلام العربي الإسرائيلي (بسبب مواقف الحكومة الإسرائيلية) تستدعي عقد قمة عربية لمواجهة التحديات الراهنة. فقد انطلق هذا المسعى السعودي من حرص المملكة على تعزيز التضامن العربي في هذه المرحلة الحرجة، ومن "الدور المهم الذي تضطلع به المملكة في لم الشمل العربي ووحدة كلمته وإعادة لحمته وتضامنه للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه أمتنا العربية ومن ضمن ذلك الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أراضي الدولة الفلسطينية وفي الجولان وجنوب لبنان"، كما أكد على ذلك الملك فهد بن عبدالعزيز.(١٤٤) إضافة لهذا، فقد انطلق هذا التحرك السعودي من حرص المملكة على الوصول إلى سلام عادل وشامل يحفظ الحقوق العربية، يقول الأمير عبدالله أثناء زيارته لسوريا "من هنا.. من أرض الأشقاء نناشد العالم... أن يقف مع الحلول الشرعية العادلة... ولكي نكون أكثر وضوحا نعلن من مكاننا هذا أننا ضد أي حل يتجاهل الحقوق الكاملة والشرعية لأهلنا في فلسطين الشقيق ولو رضي عليه أغلب دول العالم".(١٤٥) كما يقول ولي العهد السعودي إن المملكة تريد أن تكون عملية السلام الحالية "...قائمة على الحق والعدل وتؤمن السلام الشامل والعادل والدائم وتعيد الأراضي المحتلة إلى أصحابها والحقوق المغتصبة إلى أهلها".(١٤٦) وقد عبر عدد من الشخصيات السياسية العربية عن أهمية هذا التحرك السعودي لكونه يسهم بشكل فاعل في تنمية وتعزيز مسيرة التضامن العربي وبخاصة في هذه المرحلة المهمة من التاريخ العربي التي تستدعي حشد الطاقات العربية. كما بينوا أن هذا التحرك يعكس مدى الاهتمام الذي توليه المملكة لمسيرة التضامن العربي، مؤكدين "أن

المملكة سجلت على الدوام صفحات مشرقة على طريق بناء التضامن العربي وتطوير وتوثيق مسيرة العمل العربي المشترك".(١٤٧) كما عبرت عدد من الصحف العربية عن آراء مماثلة عن أهمية هذا التحرك السعودي، فعلى سبيل المثال قالت جريدة الرياض، نقلا عن إحدى الصحف اللبنانية، تعليقا على هذا التحرك السعودي، إن جهود ولي العهد السعودي ومشاوراته المكثفة تهدف "... للتقريب بين وجهات النظر إزاء القمة العربية وترتيباتها والدول التي ستدعى إليها والقرارات التي ستصدر عنها لمواجهة تعنت إسرائيل وسياستها المتشددة التي أدت إلى تعثر عملية السلام وجمود مفاوضاتها".(١٤٨)

الدور السعودي كوسيط في النزاعات العربية (الداخلية والإقليمية)

انطلاقا من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضامن العربي، سعت المملكة للتوسط في الكثير من الخلافات العربية الداخلية والإقليمية وقامت في هذه الفترة بجهود توفيقية ضخمة هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية والتي تفت في عضد وحدة الصف العربي. فالتضامن العربي (خصوصا بين أركانه الثلاثة المهمة مصر/ السعودية/ سوريا) الذي قامت علية حرب أكتوبر ١٩٧٣م أثبت جدواه للمجهود العربي في مواجهة إسرائيل. لكن بعد هذه الحرب بفترة قصيرة، حصل عدد من التطورات التي أدت إلى توتر العلاقات العربية، خصوصا بين مصر وسوريا وإلى انشغال العرب عن مواجهة إسرائيل بصراعات عربية داخلية، مما ألقى على المملكة بحكم دورها القيادي في هذه الفترة (خصوصا بعد ١٩٧٣م) المبني على إمكاناتها الكبيرة ورؤيتها لأهمية التضامن العربي مسؤولية التوسط لإنهاء هذه الخلافات وإعادة بناء التضامن العربي. من أهم هذه التطورات ما حدث في عام ١٩٧٥م، من توقيع مصر لاتفاقية سيناء الثانية مع إسرائيل وبداية الحرب الأهلية اللبنانية.

فالمملكة مؤهلة للقيام بجهود توفيقية هدفها إزالة الخلافات العربية (لعب دور الوسيط) وذلك للاعتبارات التالية:

١) **التصورات** : هذا الدور ينسجم ولدرجة كبيرة مع التصورات السعودية لأسس العلاقات العربية، والتي من أهمها دعواتها الدائمة لنبذ الخلافات الجانبية العربية والتضامن لمواجهة التحديات المحيطة بالعرب وأهمها التحدي الإسرائيلي، وتأكيدها المستمر قولا وممارسة على أهمية مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية لتضامن وأمن واستقرار العالم العربي. يقول الملك فهد "لماذا يقاتل العربي أخاه العربي؟ لماذا يراق الدم العربي بيد يجري في عروقها الدم نفسه؟ لماذا يحرق العربي أرضه ويشتت أهله وينسف داره؟ ... كيف نقنع دول العالم بعدالة قضيتنا وكيف نطالبه بالوقوف معنا لاسترداد أرضنا وحقوقنا وأوطاننا إذا نحن لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا".[١٤٩]

٢) **الإمكانات** : المملكة في هذه الفترة كان لديها الإمكانات السياسية والاقتصادية للعب هذا الدور. كما أن انتهاء الخلافات الأيديولوجية وتحسن أجواء العلاقات العربية، كما رأينا، عزز من هذه الإمكانات السعودية.

٣) **المصداقية** : من أهم الشروط الموضوعية للقيام بدور الوساطة، أن يكون الوسيط مقبولا لدى أطراف النزاع. ولذلك تسعى المملكة بسياستها الخارجية المعتدلة والهادئة إلى جعل نفسها مقبولة من قبل أطراف أي نزاع عربي لما في ذلك من تزايد احتمال نجاح وساطتها، وكل هذا يصب في النهاية في مصلحة العرب العليا. ومن أجل جعل وساطتها مقبولة، تسعى المملكة في بعض الحالات (كما بين أحد الباحثين بأمثلة من توسط المملكة في بعض النزاعات العربية منها الخلاف السوري العراقي حول مياه الفرات والخلاف الجزائري المغربي) لتحسين علاقاتها بأطراف النزاع وذلك لتزيد من احتمالات نجاح وساطتها.[١٥٠] كما تحاول المملكة ثانيا أن تتخذ مواقف حيادية في الخلافات العربية لما في ذلك من مصلحة لدورها كوسيط يخدم التضامن العربي. يقول مسؤول سعودي كبير، تعليقا على حياد المملكة

وتحفظها إزاء بعض الخلافات العربية، "إن المملكة عندما تصبح طرفا في أي نزاع عربي فمعنى ذلك أنها ستفقد تلقائيا دورها كوسيط ودورها في إعادة التضامن العربي عندما يصبح هذا التضامن واجبا"، وأضاف "أنه عندما تصل المبادرة إلى نهايتها، ويصبح من واجبنا التدخل لإنقاذ العرب من المزيد من الانقسام سنتدخل وسيكون رأينا مسموعا لأننا لم نكن طرفا".(١٥١)

ويمكن رؤية دور المملكة التوفيقي في العديد من النزاعات العربية سواء الداخلي منها (وأبرز مثال عليه هو الصراع اللبناني ١٩٧٥م-١٩٩٠م) أو الإقليمي (والأمثلة البارزة على هذا النوع كثيرة منها التوسط بين مصر وسوريا، العراق وسوريا، الجزائر والمغرب، الخ). فعلى المستوى الإقليمي، كما سبق أن أوضحنا (في قسم العوامل المؤثرة في فترة ما بعد ٦٧، العامل الخارجي) أدى عدم وجود استراتيجية عربية موحدة وواضحة الخطوات لكيفية التعامل مع إسرائيل لإزالة آثار عدوان ٦٧، إلى الكثير من الخلافات الإقليمية العربية بعد حرب ١٩٧٣م أدت في النهاية إلى المقاطعة العربية للنظام المصري سياسيا واقتصاديا وخروج مصر من الصف العربي في ١٩٧٩م. وقد قامت المملكة في جميع المحطات التي قادت لهذه النتيجة بجهود توفيقية مهمة كان هدفها إزالة الخلاف العربي وإحياء التضامن العربي. فمن المحطات المهمة التي تعكس هذا الجهد السعودي كان الخلاف المصري - السوري حول مساعي وزير الخارجية الأمريكي (هنري كسينجر) السلمية التي بدأت في فبراير ومارس ١٩٧٥م، وكانت تهدف إلى الوصول إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل حول انسحاب جزئي من سيناء. التوجه المصري للمشاركة في هذه المساعي الأمريكية كان يثير اعتراض سوريا (ومنظمة التحرير) وذلك لتعارضه من وجهة النظر السورية مع قرارات قمة الرباط ١٩٧٤م والتي حذرت من الحلول السياسية المنفردة ودعت إلى تسوية شاملة تضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وحصول الشعب الفلسطيني على

حقوقه المشروعة. إذا هناك خلاف بين أهم أطراف التضامن العربي في تلك الفترة، يدور حول نوعية التسوية (جزئية أو شاملة) مع إسرائيل ومدى تأثير ذلك في إمكانية إزالة آثار ٦٧ وحصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة، ويهدد فرص المحافظة على التضامن العربي (تضامن حرب أكتوبر). لذلك حاولت المملكة ترتيب قمة رباعية بين مصر/ سوريا/ الأردن/ منظمة التحرير هدفها تنسيق المواقف العربية حول المساعي الجارية. و أخيرا تمكنت المملكة من جمع السادات والأسد في الرياض في ٢١ و ٢٢ أبريل ١٩٧٥م، وإلى إنهاء سوء التفاهم السوري المصري وذلك باتفاقهم على إنشاء لجنة مشتركة لتنسيق تحركاتهم السياسية إزاء إسرائيل . لكن الخلاف المصري السوري اتخذ بعدا جديدا عندما تمكن كسينجر في سبتمبر ١٩٧٥م من توقيع اتفاقية سيناء الثانية بين مصر وإسرائيل والتي تضمنت انسحابا جزئيا لإسرائيل من سيناء ولكنها أنهت واقعيا حالة الحرب بين مصر وإسرائيل.[١٥٢] لذا لم يكن من المستغرب أن تتسبب هذه الاتفاقية في تجدد الخلافات العربية خصوصا بين سوريا ومصر. وقامت المملكة انطلاقا من حرصها على إبقاء التضامن العربي قائما، بجهود دبلوماسية حيث تمكنت أولا في يونيو ١٩٧٦م من عقد لقاء تمهيدي للمصالحة بين سوريا ومصر (على مستوى رئيسي الوزراء وبمشاركة وزيري خارجية كل من السعودية والكويت) والذي جرى الاتفاق فيه على ورقة عمل تتضمن مجموعة من المبادئ تهدف لإعادة التضامن بين سوريا ومصر وضمان استمراره، كما تم الاتفاق على عقد لقاء قمة بين السادات والأسد. وأخيرا، تمت المصالحة المصرية السورية في اجتماع القمة السداسي الذي عقد في الرياض بناء على دعوة المملكة في الفترة من ١٦-١٨ أكتوبر ١٩٧٦م وبحضور كل من مصر، سوريا، المملكة، الكويت، لبنان والمنظمة. وقد مهدت إزالة الخلاف السوري المصري في قمة الرياض لعقد القمة العربية الثامنة في القاهرة في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦م.[١٥٣] وفي تعليقه على نتائج قمة الرياض، كتب أحد الباحثين "وهكذا نجحت قمتا الرياض المحدودة والقاهرة

الموسعة في رأب الصدع الذي أصاب تكتل أكتوبر ولكن إلى حين. وكانت هاتان القمتان هما اللتان صاغتا النمط الأساسي للعلاقات العربية لمدة عام تال، نوفمبر ١٩٧٦م- نوفمبر ١٩٧٧م، والذي بدا فيه أن تكتل أكتوبر الذي يحظى بتعاطف معظم الدول العربية قد عاد إلى العمل من جديد لكن في ظروف مختلفة، وتجسد ذلك بوضوح في لقاء القمة الثلاثي بالرياض بين الملك خالد والرئيسين السادات والأسد في ١٩ مايو ١٩٧٧م لمناقشة مستقبل التحرك العربي إزاء جهود السلام الرامية إلى عقد مؤتمر جنيف. وهو الذي كان يمثل محور التحركات السياسية العربية والدولية معظم عام ١٩٧٧م وحتى قيام الرئيس السادات بزيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧م والتي أنهت عمليا أي استعداد جدي لعقد مؤتمر جنيف للسلام".[١٥٤]

أما على مستوى النزاعات الداخلية ، فإن أبرز مثال على جهود المملكة التوفيقية هو الصراع اللبناني. ففي أبريل ١٩٧٥م، انفجرت في لبنان حرب أهلية، يمكن تقسيم القوى المتحاربة فيها ولو بشيء من التعميم إلى فريق يتكون من قوى يمينية مسيحية تسعى إلى الإبقاء على الوضع السياسي والاقتصادي الراهن في لبنان وإلى تقييد الوجود العسكري الفلسطيني (المؤثر على السيادة اللبنانية) والنشاط الفدائي الفلسطيني (المؤثر على الأمن والاستقرار اللبناني بسبب الهجمات الإسرائيلية على لبنان ردا على العمليات الفدائية)، وفريق يتكون من قوى يسارية، عربية، وإسلامية متحالفة مع الفلسطينيين ويسعى إلى إصلاح (في دعوات القوى المحافظة في هذا الفريق) أو تغيير (دعوات القوى اليسارية) الوضع السياسي والاقتصادي الراهن في لبنان وإلى تأكيد هوية لبنان العربية.[١٥٥] وبعد ١٩٨٢م تغيرت طبيعة القوى اللبنانية المتحاربة وانتهى الوجود العسكري القوي للفلسطينيين، إلا أن جوهر الصراع حول النظام اللبناني استمر حتى تم تسويته بجهود سعودية (من خلال اللجنة الثلاثية التي شكلها مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء في مايو ١٩٨٩م، والتي تتكون من المملكة/ المغرب/ الجزائر) في الطائف في ١٩٨٩م. ففي اجتماع استثنائي لمجلس النواب اللبناني في الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩م

في مدينة الطائف السعودية تم إقرار وثيقة الوفاق الوطني اللبناني والتي تعرف باسم "اتفاق الطائف"، والتي أكدت هوية لبنان العربية وجاءت بعدد من الإصلاحات في النظام السياسي اللبناني.(١٥٦) وفي تعليق عن أحداث مؤتمر الطائف، كتب سياسي لبناني "أدى الأمير سعود الفيصل [وزير الخارجية السعودي] دورا رائدا في تذليل العقبات وتقريب وجهات النظر وطمأنة المتخوفين وتخفيف تعنت المتشددين وقد عرف أن يكسب ثقة الأطراف كلها. وما كان لهذا المؤتمر أن ينجح لولاه...".(١٥٧)

ومن ١٩٧٥م وحتى الوصول لتطبيق اتفاقية الطائف في ١٩٩٠م، قامت المملكة بمساع توفيقية كثيرة لحل الصراع اللبناني، ففي الرياض في ١٩٧٦م (قمة الرياض السداسية)، وفي جنيف في ١٩٨٣م (مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الأول)، وفي لوزان ١٩٨٤م (مؤتمر الحوار الوطني الثاني)، وفي الطائف ١٩٨٩م (اتفاقية الطائف) (١٥٨)، في كل هذه الأماكن لم يخرج الدور السعودي عن إطاره التوفيقي سواء بين الأطراف اللبنانية المتحاربة، أو بين هذه الأطراف وبين منظمة التحرير أو سوريا، أو بين الحكومتين السورية واللبنانية. تعليقا على هذه الصفة للدور السعودي، يقول كاتب لبناني "..كانت السعودية تلعب دور الجامع والموفق، وتتجنب ممارسة دور الشريك أو الطرف"(١٥٩)، ويضيف أن المملكة "... سلكت طوال سنوات المحنة اللبنانية ، أسلوبا في التحرك جنبها من جهة أولى خطر التورط في رمال الأزمة المتحركة، وحافظ من جهة ثانية، على مصداقيتها كوسيط لا يمكن الاستغناء عن مبادراته التوفيقية".(١٦٠) إن أهم مميزات دور المملكة في لبنان، في كلمات هذا الكاتب، كانت "..أن هذا الدور وضع لنفسه هدفا ثابتا، وهو تحقيق الوفاق الوطني اللبناني"، ويضيف "وهذا الهدف هو في حد ذاته مظهر واحد من عدة مظاهر لسياسة سعودية تقوم على أساس تسوية الخلافات العربية - العربية، من أجل تحقيق تضامن عربي حقيقي وشامل يكون القاعدة التي تقوم عليها استراتيجية التصدي لإسرائيل".(١٦١) كما أن الدور السعودي لقي قبولا وتجاوبا من مختلف الأطراف اللبنانية، وكان الدور الخارجي الوحيد الذي ظل مطلوبا من كل

الأطراف اللبنانية رغم ما طرأ من تحولات على مواقف هذه الأطراف وعلى توازن القوى بينها.(١٦٢)

الخاتمة

بينا في بداية هذه الورقة كيف أن السياسة الخارجية لا تتحدد وتتغير بفعل الصدفة أو من فراغ إنما وفقا لمجموعة من العوامل الموضوعية الداخلية والخارجية والتي يختلف الوزن النسبي لتأثير كل منها من دولة لأخرى وبحسب فهم صانع قرار السياسة الخارجية لها. وعلى هذا الأساس، انتقلنا لدراسة أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية للمملكة في الإطار الإقليمي العربي في فترة ما قبل ١٩٦٧م، ورأينا أنه على الرغم من صعوبة الظرف الداخلي والخارجي للمملكة في هذه الفترة إلا أنه كان لها جهودا سياسية واضحة في عدد من القضايا العربية المهمة في تلك الفترة، وعلى رأسها قضية فلسطين. وخلصنا إلى أن صفات وخصائص القيادة السياسية السعودية وأهمية العامل الأيديولوجي (مقتضيات العروبة والإسلام خصوصا بالنسبة لدولة كالمملكة تعتبر منبع العروبة ومهد الإسلام) كانت العامل الحاسم في تمكين المملكة من القيام ببعض الجهود المهمة في الإطار العربي رغم صعوبة ظروفها الداخلية والخارجية. أما في فترة ما بعد ١٩٦٧م، فقد وجدنا تحسنا كبيرا في العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية للمملكة في الإطار العربي، وقد انعكس ذلك كما بينا بوضوح على سياستها الخارجية في هذا الإطار. حيث بدأت تلعب المملكة دورا رئيسا في المواجهة مع إسرائيل (دورها في هذه المواجهة تركز في دعم دول المواجهة ومنظمة التحرير، ودعم الموقف العربي في المجال الدولي، مع المحافظة على التضامن العربي)، وفي حل النزاعات العربية الداخلية والإقليمية.

بشكل عام، اتضح من نقاشنا في مجمل هذه الورقة، تميز السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي بعدد من السمات، من أهمها : الواقعية والاستمرارية. تتضح واقعية سياسة المملكة الخارجية وبعدها عن الشعارات والمزايدات المضرة

لأمن واستقرار العالم العربي ولحصوله على حقوقه المشروعة في كثير من توجهات المملكة ومواقفها، والتي تم استعراضها في هذه الورقة في الفترتين، ما قبل ١٩٦٧م وما بعدها. فعلى سبيل المثال، يمكن رؤية هذه الواقعية بوضوح في فهم الملك عبدالعزيز للظروف السياسية الدولية المحيطة بالقضية الفلسطينية وتعاطيه مع الدول الكبرى على هذا الأساس. كما يمكن رؤيتها في دعوات المملكة الدائمة ومنذ تأسيسها للتضامن العربي (وحدة الصف بغض النظر عن طبيعة الأنظمة وبكل ما يعنيه ذلك من إبعاد أسباب الخلاف) والذي اعتقدت المملكة بأهميته لمواجهة التحديات العربية المشتركة، وعلى رأسها التحدي الإسرائيلي. وقد أثبت التضامن العربي (في الحالات التي تحقق فيها – حرب ١٩٧٣م على سبيل المثال) مدى جدواه للموقف العربي في مواجهة إسرائيل، لكن فرص تحقيقه والمحافظة علية في وجه الخلافات العربية (بسبب المشاريع والطموحات التوسعية قبل ٦٧، أو الاختلافات حول إدارة الصراع مع إسرائيل بعدها) تطلب من المملكة – كما اتضح لنا في هذه الورقة – بذل جهود دبلوماسية كبيرة. كما تتضح سمة الاستمرارية في سياسة المملكة الخارجية في الإطار العربي في حقيقة أن كثيرا من الأسس التي وضعها الملك المؤسس عبدالعزيز أصبحت في العهود اللاحقة منهاجا وأساسا ثابتا للسياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي. فعلى سبيل المثال، أصبحت مواقف الملك عبدالعزيز المؤيدة لحق الفلسطينيين المشروع في أن يكون لهم الدور الرئيس في قضيتهم أساسا ثابتا لمواقف المملكة اللاحقة من منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين. كما أن توظيف الملك عبدالعزيز لإمكانات المملكة الدبلوماسية والاقتصادية في المجال الدولي (خصوصا في علاقات المملكة بالدول الغربية الكبرى) لخدمة القضايا العربية، صار منهاجا تسير عليه المملكة، بل وازدادت أهميته للقضايا العربية مع ازدياد إمكانات وأهمية المملكة في المجال الدولي سياسيا واقتصاديا، وقد وضحنا هذه الحقيقة بأمثلة عديدة من واقع السياسة الخارجية للمملكة في الإطار العربي.

الهوامش

(١) حين تحدث عن المعالم الرئيسة لسياسة المملكة الخارجية، أعطى الملك فهد ابن عبد العزيز الأولوية للدائرة العربية حيث قال" وأول مراحل تعاوننا هي دائرة جامعة الدول العربية، تحيط بالأمة العربية وترسم حدود نشاطنا معها، نحاول داخلها أن نتعاون مع أشقائنا العرب على جمع الكلمة ورأب الصدع، إذ نؤمن بأن في وحدة الصف قوة رادعة وفي تفككه ضعفا وهوانا". وردت هذه المقولة في: مدني، محمد عمر. **العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية**، (الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية، الطبعة الرابعة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م)، ص ٢٦.

(٢) ورد هذا الوصف على سبيل المثال في :

Safran, Nadav. **Saudi Arabia : The Ceaseless Quest for Security.** (N.Y. Cornell University Press, 1991), p.176.

الكاتب هنا وصف المملكة في الصراع العربي الإسرائيلي "بدولة المواجهة" في فترة ما بعد ١٩٧٣م ليس فقط سياسياً بل واقتصادياً وعسكرياً.

(٣) سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية**، ١٩٨٩، ص١٦.

(٤) لتفاصيل أكثر في أدبيات هذا الموضوع انظر سليم ص ص ٣ - ٧ و ص ص ١٤٤ -١٤٩. انظر أيضاً :

Korany, Bahgat and Dessouki, Ali Hillal, **The Foreign Policies of Arab States : The Challenge of Change,** (Boulder: Westview Press, 1991), p.9.

كذلك في دور الخصائص الشخصية للقادة يمكن الرجوع إلى جنسن، لويد. **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد أحمد مفتي و محمد السيد سليم، (الرياض : جامعة الملك سعود، عماده شؤون المكتبات، ١٩٨٩م)، ص ص.١٥ -٤٦.

(٥) سليم، ١٩٨٩، ص ١٤٧.

(٦) Bahgat and Dessouki, 1991, p.49.

(٧) لمزيد من المعلومات حول هذه العوامل انظر سليم، ص ص ١٤٤-٢٧٧. انظر أيضاً

Hafiz, Faisal, Changes in Saudi Foreign Policy Behavior 1964-1975: A Study of the Underlying Factors and Determinants, (Ph.D. Dissertation, University of Nebraska, 1980), pp.16-23.

(٨) لمزيد من المعلومات عن هذه المناهج وعن مدى فائدتها لدراسة السياسة الخارجية في الدول النامية انظر :

Hafiz, 1980, pp.4-21.

(٩) القباع، عبدالله، **السياسة الخارجية السعودية.** (الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، ص.١٠٤.

(١٠) سليم، ١٩٨٩م، ص ص ١٧١ - ١٨٦.

(١١) Bahgat and Dessouki, 1991, p.11.

(١٢) للمزيد حول هذه النقاط انظر: عسه، أحمد. **معجزة فوق الرمال.** (بيروت: المطابع الأهلية اللبنانية، الطبعة الثالثة ١٩٧١م-١٩٧٢م)، ص ص ٩—١٤ ومن ٤٨-١٠٨. انظر أيضا، المولد، فرج مبارك، **"الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية: المقومات الطبيعية"**، دراسات سعودية، الجزء الأول ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ١٩.

(١٣) للإطلاع على أمثلة من آراء هؤلاء الخبراء انظر:
Safran, 1991, pp. 58-59.

(١٤) لأمثلة من سياسات الملك عبدالعزيز التي أعطت القدرة على البقاء لدولة السعودية الثالثة وذلك مقارنة بالدولة السعودية الأولى والثانية، انظر
Goldberg, Jacob, **The Foreign Policy of Saudi Arabia: The Formative Years, 1902- 1918,** (London: Harvard University Press, 1986), pp.187-188.

(١٥) جمعة، رابح لطفي، **حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز.** (الرياض: مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز -٢٣-، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م)، ص ص ٢٥٣-٢٥٤.

(١٦) للمزيد حول أعداد الحجاج القادمين من الخارج منذ عام ١٩٢٥م إلى ١٩٩٨م، انظر **جريدة الجزيرة**، عدد ٩٥٦٤، السبت ١٤١٩/٨/١٦هـ، ١٩٨٨/١٢/٥م، ص ١١. وحول أهمية الرسوم التي يدفعها الحجاج للموارد المالية للمملكة في تلك الفترة وتأثير تناقص أعداد الحجاج في الثلاثينيات، انظر:
Safran, 1991, p.60.

(١٧) القباع، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ص ٣٧٠.

(١٨) Al-Salamah, A. H., "Employee Perceptions In Multinational Companies: A Case study of the Saudi Arabian Basic Industries Corporation", (Ph.D. Thesis, University of Durham, April 1994), p.11.

(١٩) عسه، ١٩٧١م - ٧٢م، ص ٨٠٣. تجدر الإشارة هنا إلى أنه سبق إنشاء أول جامعة سعودية (١٩٥٧م)، إنشاء عدد من كليات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وهي: كلية الشريعة بمكة المكرمة في عام ١٩٤٩م، وكلية الشريعة بالرياض عام ١٩٥٣م، وكلية اللغة العربية في الرياض عام ١٩٥٤م. للمزيد حول التعليم العالي في المملكة في تلك الفترة، انظر: السنبل، عبدالعزيز وأخرون، **نظام التعليم في**

المملكة العربية السعودية، (الرياض ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م) ص ص ٢٩٤ – ٢٩٥. انظر أيضـا : بغـدادي، عبـدالله. **الإنطلاقة التعليمية في المملكة العربية السعودية : أصولها – جذورها – أولياتها**، (جـدة ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م)، الجـزء الأول، ص ص ٣٦٠ – ٣٦٤.

(٢٠) هؤلاء الأشخاص من مصر وسوريا ولبنان والعراق وليبيا وفلسطين ، انظر : القباع، ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م، ص ص ١٩٦–١٩٧.

(٢١) القباع، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م، ص ٢٢٦. يقول الملك فيصل في هذا الخصوص "إنه يمكن الوصول إلى الرقى بصورة سليمة في كل بلد من بلادنا دون التدخل في الشؤون الخاصة بغيرنا وأنه سوف تتحقق الوحدة العربية بالتدريج دون حاجة إلى الهزات ولا أن يسيطر بلد على إخوانه العرب". هذه العبارات للملك فيصل منقولة من : أبوطالب، حسن؛ **المملكة السعودية وظلال القدس**، (القاهرة : سينا للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩١م)، ص ٧٧.

(٢٢) الزهراني، أحمد خضير، **"السياسة السعودية في الدائرة العربية في الفترة من ١٩٧٩م– ١٩٩٠م"**، (رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ١٩٩١م)، ص ١٩١.

(٢٣) **فيصل يتكلم**، وزارة الإعلام، ١٩٦٧م، ص ص ٧٩–٨٣.

(٢٤) انظر : مداخلة الأمير سعود الفيصل في بشارة، عبدالله، **تجربة مجلس التعاون الخليجي : خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**، (عمان، الأردن : منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية –٥–، ١٩٨٥م)، ص ٥٣.

(٢٥) بشارة، ١٩٨٥م، ص ص ٥٢–٥٣.

(٢٦) محمد، فاضل زكي، **"أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية : الثوابت والمستجدات"**، دراسات سعودية، الجزء الثاني ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م، ص ص ١٠٤–١٠٥. حول هذا الموضوع انظر أيضا : الأشعل، عبدالله، **المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي**، (جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م) ص ص ٤٧–٤٩. انظر أيضا القباع، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م، ص ص ٤٨–٤٩ و ٢٢٥–٢٢٦.

(٢٧) **فيصل يتكلم**، ١٩٦٧م، ص ٨٠.

(٢٨) عليوة، السيد، **الملك فيصل والقضية الفلسطينية**، (الرياض: مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز -٢٤-، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، ص ٥٦.

(٢٩) مطر، جميل و علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م)، ص ٧٥.

(٣٠) انظر:

Safran, 1991, pp.62-67.

انظر: كذلك مطر وهلال، ١٩٨٦م، ص ص ٧٥-٧٩. في هذا الخصوص، يقول أحمد عسه إنه كان من بين أهداف الهاشميين "القضاء على المملكة العربية السعودية، وعلى ما بناه عبدالعزيز في شبة الجزيرة العربية، وسلخ الحجاز على الأقل من مملكته، وإقامة دولة هاشمية تضم العراق والأردن وتلحق بهما سورية ولبنان والحجاز، إن استطاعا إلى ذلك سبيلا". في عسه، ١٩٧١م- ٧٢م، ص ١٢٣.

(٣١) Safran, 1991, p.65.

(٣٢) نافعة، حسن، **مصر والصراع العربي - الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م)، ص ص٢٨-٣٢. انظر أيضا: أبو طالب، ١٩٩١م، ص ص٣٣-٤٠.

(٣٣) للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

Bilimatsis, J, **"Small States and Major Powers: A Case Study of Saudi Arabia"**, (Ph.D. Dissertation, George Washington University, 1980), p.205.

Khoury, Nabeel A., ***"The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics"***, The Middle East Journal, Vol.36, No.3, summer 1982, p.374.

Madani, Nizar, **"The Islamic Content of the Foreign Policy of Saudi Arabia : King Faisal Call for Islamic Solidarity 1965-1975"**, (Ph.D. Dissertation, The American University, 1977), pp.63-65.

(٣٤) البكوش، عبدالحميد، **"التضامن العربي بين الممكن والمستحيل"**، جريدة الحياة، العدد ١٢٩٠٣، ٢ يوليو ١٩٩٨م، ص ١٦.

(٣٥) **فيصل يتكلم**، ١٩٦٧م، ص ٤١.

(٣٦) للمزيد حول أهمية هذه العوامل للسياسة الخارجية السعودية، انظر أبوطالب، ١٩٩١م، ص ص٣٣-٤٢.

(٣٧) عسه، ١٩٧١-٧٢، ص ص ١٣٣-١٣٤. يمكن تتبع السبب الرئيس لهذه الخلافات العربية في توجه السياسة الخارجية المصرية في هذه الفترة، فقد أضرت الطريقة "العدوانية" التي سعى عبدالناصر بها لموقع الزعامة في العالم العربي ابتداء من

١٩٥٧م، كما يؤكد أحد الباحثين، بالعلاقات العربية وخصوصا بعلاقـــات التعـــاون السعودية المصرية السابقة لهذا التوجه المصري. انظر

Crecelius, Daniel, **"Saudi - Egyptian Relations"**, International Studies, Vol. 14, No.4, October- December 1975, pp.573-74.

(٣٨) السادات، أنور، **البحث عن الذات: قصة حياتي**، (القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر)، ص ٢٩٠. أوضح أنور السادات عقب توليه الحكم (في أكتوبر ١٩٧٠م)، أن مصر بالنسبة للعرب "... لا تفرق بين دولة عربية وأخرى على أساس ما يسمونه بالرجعية والتقدمية.. أو الملكية والجمهورية.. الأمر الوحيد الذي يجب أن نلتزم به جميعا هو أننا عرب فحسب". في المسلمي، إبراهيـــم عبداللـــة، **"التضامن العربي في حرب أكتوبر: دراسة في تحليل المضمون للصحافة المصرية"**، السياسة الدولية، العدد ٩٨، أكتوبر ١٩٨٩م، ص ١٠.

(٣٩) حديث صحافي للأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد الســعودي، السياســة الكويتيــة ١٦/٤/١٩٧٧م، **في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧م**، (بـــيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م)، ص ١٢٩.

(٤٠) لأمثلة من هذه الكتابات انظر: سلامة، غسان، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م: دراسة في العلاقات الدولية**، (معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولـــى، ١٩٨٠م)، ص ص ٦٢٨- ٦٣٣.

انظر كذلك :

Hafiz, 1980, pp.33-34.

وكتب أحد الباحثين بهذا الخصوص ما يلي:

"Consequently, the Saudi leaders, vulnerable and on the defensive, spent most of the fifties and sixties pinned into their remote part of the world, fighting to preserve their own political and ideological order". Dawisha, Adeed, "Saudi Arabia and the Arab- Israeli Conflict: the ups and downs of pragmatic moderation", International Journal, No.4, 1983, p.675.

(٤١) حران، تاج السر احمد ، **"الملك عبدالعزيز آل سعود والقضية الفلسطينية"**، دراسات سعودية، (الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية، الجزء الثـــاني، ١٤٠٧- ١٩٨٧م)، ص ص ١٣-١٤.

(٤٢) سليم، ١٩٨٩م، ص ١٠٥.

(٤٣) الزركلي، خير الدين، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز**، (بـيروت : دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م)، الجزء ٣-٤، ص ١٢٥٢. للمزيد حول هـذه النقطة، أنظر أيضا الزركلي، ١٩٧٧م، ص ١٢٥١، والأشعل، ١٩٨٩م، ص ١٤.

(٤٤) المسند، عائشة علي، **المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين: ١٣٥٧-١٣٦٨هـ/ ١٩٣٩-١٩٤٨م**، (الرياض: دار المريخ، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م)، ص ٧٣.

(٤٥) المسند، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ١٢٥.

(٤٦) سلطان، عبدالرحمن، **أضواء على الاستراتيجية السعودية**، (عمان، الأردن : المؤسسة العربية للشؤون الاستراتيجية، ١٩٩٠م)، ص ١٥٠.

(٤٧) وفقا لرواية الزعيم الفلسطيني عوني عبد الهادي، في المسند، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ص ص ٧٠-٧١.

(٤٨) للمزيد حول هذا الموضوع انظر : القباع، ١٩٨٦م، ص ص ٢٢٥-٢٨٠.

(٤٩) الزركلي، ١٩٧٧م، ص ١١٤٢.

(٥٠) في جريدة الجزيرة، عدد ٩٣٨٥، ١٥ صفر ١٤١٩هـ - ٩ يونيو ١٩٩٨م، ص ٣٢.

(٥١) حران، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص ص ١٤ -١٥.

(٥٢) في الزركلي، ١٩٧٧م، ص ١٠٨٧.

(٥٣) الخطيب، عبدالحميد، **الإمام العادل : صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود "سيرته - بطولته - سر عظمته"**، (مصر : مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده)، ص ١٧٥.

(٥٤) الزركلي، ١٩٧٧م، ص ١٢٩٠.

(٥٥) الزركلي، ١٩٧٧م، ص ١١٠٢.

(٥٦) عنان، محمد، **السعودية وهموم العرب : خلال نصف قرن ١٩٢٣م- ١٩٧٨م**، (بيروت : منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، ١٩٧٨م)، ص ٥٩.

(٥٧) الخطيب، عبدالحميد، ص ١٧٥. يقول الملك عبدالعزيز لوفد اللجنة العربية العليا في ١٩٤٦م "لا زلت أضع قضية فلسطين في قلبي، فأعمل لخيرهم وأرجو الله أن يوفقني لما فيه الحق، وإنني دائم الاتصال بمن في يده الأمر، وما كنت لأرغب في الأقوال، فطريقتي هي العمل الصامت، وسوف يأتي يوم تفشى فيه الرسائل مع من بيده الحل والربط". في عنان، ١٩٧٨م، ص ٢٤.

(٥٨) في الزركلي، ١٩٧٧م، ص ١٠٧٧.

(٥٩) محمد، فاضل زكي، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص ٦٦.

(٦٠) في الزركلي، ١٩٧٧م، ص ١٠٨٨.

(٦١) في الزركلي، ١٩٧٧م، ص ١٠٨٤.

(٦٢) في المسند، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(٦٣) في المسند، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ص ١٠٧.

(٦٤) في الزركلى، ١٩٧٧م، ص ١١٩٠.

(٦٥) انظر رسائل الملك عبدالعزيز للرئيس الأمريكي في الأشعل، ١٩٨٩م، ص ص ١٣١-١٤٢.

(٦٦) في الزركلى، ١٩٧٧م، ص ١١٠٥.

(٦٧) في الزركلى، ١٩٧٧م، ص ١٠٨٣.

(٦٨) الزركلى، ١٩٧٧م، ص ١٢٦٣. أهم ما نص علية تقرير اللجنة الإنجليزية - الأمريكية في ١٩٤٦م ما يلي : السماح بإدخال مائة ألف يهودي جديد لفلسطين، وإلغاء القوانين التي تحظر انتقال الأراضي لليهود، والإبقاء على الانتداب البريطاني حتى يكون ممكنا قيام دولة أو دول، كما أوصت بريطانيا بالقيام بواجبها الانتدابي في تسهيل الهجرة وعدم سد بابها. للمزيد حول هذه اللجنة أنظر دروزه، محمد عزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٠م)، ج ٢، ص ص: ٤٨-٥٠.

(٦٩) السماري، فهد بن عبداللة، "تقرير القنصل الأمريكي عن لقاء الملك عبدالعزيز وبعثة هاريس الزراعية في الرياض ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م: جئنا للزراعة ووجدنا فلسطين في حديث الملك عبدالعزيز"، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد ٧١٣٠ تاريخ ٦-٦-١٩٩٨م، ص ٣٤.

(٧٠) في الزركلى، ١٩٧٧م، ص ص ١٢٨٤-١٢٨٥.

(٧١) في المسند، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص ص ١٩٣-١٩٤.

(٧٢) في الاشعل، ١٩٨٩م، ص ص ١٣١-١٣٢.

(٧٣) الزركلى، ١٩٧٧م، ص ١١٦٦.

(٧٤) السماري، فهد **جريدة الشرق الأوسط**، عدد ٧١٣٠ تاريخ ٦-٦-١٩٩٨م، ص ٣٤.

(٧٥) في الزركلى، ١٩٧٧م، ص ص ١٠٨٥-١٠٨٦.

(٧٦) المسند، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص ١١٣.

(٧٧) انظر تفاصيل هذا اللقاء في الزركلى، ١٩٧٧م، ص ص ١١٦١-١١٧٤.

(٧٨) سلامة، ١٩٨٠م، ص ٥٤٢.

(٧٩) **في الملف الصحفي : إصدار بمناسبة اليوم الوطني الموافق ١٩٩٦/٩/٢٣م**، (المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، الإدارة الإعلامية)، ص ٢٩.

(٨٠) انظر دروزه، ١٩٦٠، ج ٢، ص ٧٤. الزركلى، ١٩٧٧م، ص ١٠٧٤.

(٨١) الزهراني، ١٩٩١م، ص ٢١١.

(٨٢) في المسند، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص ١١٨.

(٨٣) في المسند، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص ص ١١٨-١١٩.

(٨٤) وردت هذه المقولة في عنان، ١٩٧٨م، ص ٥٩.

(٨٥) المسند، ١٤١٢-١٩٩٢، ص ص ٢٢٥- ٢٣٦. يورد هذا المرجع في ص ٢٣١ أن الملك عبدالعزيز كان يرى عدم دخول الحرب مع اليهود بجيوش عربية نظامية للأسباب التالية : اختلاف أهداف الدول العربية من وراء هذه الحرب، أن هذه الجيوش ستواجه حرب عصابات يهودية، أن الدخول بجيوش عربية في حرب مع اليهود سيضطر الدول العربية كأعضاء في الأمم المتحدة لقبول تدخلها والذي سيتمشى مع قرارها بتقسيم فلسطين مما سيكون في غير صالح العرب، كما أن الدخول بهذا الشكل سيعني المزيد من المساعدات الغربية لإسرائيل.

(٨٦) الزركلى، ١٩٧٧م ص ١٢٩٠.

(٨٧) سلطان، ١٩٩٠م، ص ١٦٧.

(٨٨) طايع، أحمد فراج، **صفحات مطوية عن فلسطين**، ص ص ٣٢-٣٤. كذلك للمزيد عن الكتاب الأبيض خصوصا حول جوانبه السلبية، انظر علي، فلاح خالد، **فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٣٩- ١٩٤٨**، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م)، ص ص ٥٥-٨٥.

(٨٩) المسند، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ص ١٤٢.

(٩٠) للمزيد حول هذه النقاط انظر المسند، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ص ص ١٤٥-١٥٩.

(٩١) انظر الزركلى، ١٩٧٧م، ص ١٢٨٥، انظر كذلك المسند، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ص ص ٢٠٤-٢٠٦.

(٩٢) للمزيد حول هذه المشاركات للمملكة انظر المسند، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ص ص ١٢٤-١٤٢.

(٩٣) في الزركلى، ١٩٧٧م، ص ٩٦٥.

(٩٤) للمزيد حول هذه النقاط، انظر عسه، ١٩٧١- ٧٢م، ص ص ١٢٢-١٢٨، كذلك القباع، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، ص ص ٢٧٨-٢٨٣. كما أورد الزركلى، ١٩٧٧م،

ص ١١٦٠، موضوع إثارة الملك عبدالعزيز لقضية استقلال سوريا ولبنان في مقابلته للرئيس الأمريكي روزفلت.

(٩٥) سلامة، ١٩٨٠م، ص ٦٢٤.

(٩٦) Hafiz, 1980, p.42.

(٩٧) للمزيد عن هذه الأزمة انظر ربيع، محمد و صبري مقلد (محوران)، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣/ ١٩٩٤م)، ص ص ٦٤٣-٦٤٤.

(٩٨) انظر : سلطان، ١٩٩٠م، ص ص ١٦٤-١٦٥، وسلامة، ١٩٨٠م، ص ٦٢٦، كذلك انظر :

Hafiz, 1980, pp.42-43.

(٩٩) انظر : أبوطالب، ١٩٩١م، ص ص ٧٠-٧١.

(١٠٠) سلامة، ١٩٨٠م، ص ٦٤١.

(١٠١) انظر : دعيس، إسماعيل محمد، **"الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، دراسات سعودية، الجزء الأول ١٤٠٦- ١٩٨٦م، (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية)، ص ص ١٢٠-١٢٣. انظر كذلك

Safran, 1991, p.161.

(١٠٢) دعيس، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ص ١١٨-١٢٣.

(١٠٣) دعيس، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص ١٢١.

(١٠٤) انظر : دعيس، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص ص ١٢٠-١٢٣.

(١٠٥) انظر :

Dawisha, Adeed, **"Saudi Arabia's Search for Security"**, Adelphi Paper No. 158, (London: The International Institute for Strategic Studies), pp.3-4.

(١٠٦) للمزيد عن هذه النقاط انظر

Crecelius, 1975, p.578.

انظر كذلك أبو طالب، ١٩٩١م، ص ص ٧٥-٧٨. وللاطلاع على البيان المشترك الصادر في ١٩٦٧/٩/١م، عن مؤتمر القمة العربي في الخرطوم انظر : **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧**، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م)، ص ص ٦٦٦-٦٦٧.

(١٠٧) للمزيد عن هذا الموضوع انظر ربيع، محمد و صبري مقلد (محرران)، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣/ ١٩٩٤م)، ص ص ١١٣٧-١١٤٢.

(١٠٨) سليم، ١٩٨٩م، ص ٩٠.

(١٠٩) سلامة، ١٩٨٠م، ص ٦٥٢.

(١١٠) سلامة، ١٩٨٠م، ص ٦٥٥.

(١١١) انظر :

Lacey, Robert, **"Saudi Arabia: a more visible role in the Middle East",** The World Today, vol. 38, January- December 1982, pp.4-12.

(١١٢) انظر :

Dawisha, 1983, p.678.
Safran, 1991, pp.175-177.

(١١٣) استخدمت هذه العبارة "الانخراط الكامل في الصراع" لوصف السياسة السعودية في الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١م من قبل الأشعل، ١٩٨٩م، ص ٧٥.

(١١٤) عليوة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص ١٠٨.

(١١٥) في عليوة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص ٧٣.

(١١٦) سلطان، ١٩٩٠م، ص ١٧٥.

(١١٧) سلطان، ١٩٩٠م، ص ص ١٨٢-٨٣، و ص ص ٢٠٠-٢٠١.

(١١٨) سلطان، ١٩٩٠م، ص ص ١٨٢-٨٣.

(١١٩) انظر :

Al-Nowaiser, Salem, "Saudi Arabia and the United States Strategic Partnership in an era of Turmoil: a Study of the Saudi- American political, economic and military relationship 1973-83, dependence or interdependence?" (Ph.D. thesis: *American University, 1987), pp.99-100.*

كذلك انظر : سلطان، ١٩٩٠م، ص ١٨٥.

(١٢٠) عليوة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص ٧٧.

(١٢١) للمزيد حول قطع علاقات الدول الأفريقية بإسرائيل ودور المملكة فيه انظر عليوة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ص ٧٧-٨١.

(١٢٢) للمزيد حول دور المملكة في هذا الموضوع انظر أبوطالب، ١٩٩١م، ص ص ١٤٥-١٤٨.

(١٢٣) عليوة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص ٨٩.

(١٢٤) في سلطان، ١٩٩٠م، ص ص ٢١٩-٢٢٠. كما يقول الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عن عموم مواقف المملكة من القضية الفلسطينية "إن من حقنا أن نسجل للتاريخ الحقائق عن المواقف الثابتة للمملكة والمساندة للقضية منذ الإرهاصات الأولى

لمأساة فلسطين وأهلها حتى الآن". **في الملف الصحفي : إصدار بمناسبة اليوم الوطني الموافق ١٩٩٦/٩/٢٣م**، (المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، الإدارة الإعلامية)، ص ٢٩.

(١٢٥) انظر :

Al-Nowaiser, 1987, pp.96-100.

(١٢٦) انظر :

Dawisha, 1983, p.676-677.

(١٢٧) في أبوطالب، ١٩٩١م، ص ١١٢.

(١٢٨) Safran, 1991, p.154.

(١٢٩) في أبوطالب، ١٩٩١م، ص ١١٢.

(١٣٠) في أبوطالب، ١٩٩١، ص ١١٥.

(١٣١) الرواف، عثمان ياسين، **"ما الموقف السعودي من قضيتين ترتبطان بالمبادئ والقيم؟"**، جريدة الحياة ٢٣ صفر ١٤١٩- ١٨ يونيو ١٩٩٨م عدد ١٢٨٨٩، ص١٦.

(١٣٢) الرواف، ١٩٩٨م، ص ١٦.

(١٣٣) الرواف، ١٩٩٨م، ص ١٦.

(١٣٤) من بيان لوزارة الخارجية السعودية، الرياض ١٩٧٧/١٢/١٤م في **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧م**، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م)، ص ٥٩٩.

(١٣٥) انظر بيان الديوان الملكي السعودي في ١٨/ ١١/ ١٩٧٧م **في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧م**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م)، ص ٤٣٩. يقول هذا البيان "والمملكة العربية السعودية، إذ تحدد موقفها تجاه القضية العربية في مرحلتها الراهنة، إنما تحدده انطلاقا من سياستها الإسلامية والعربية الواضحة، ومواقفها التاريخية المعروفة والمرتكزة على مقررات مؤتمري القمة العربية في الجزائر والرباط، الهادفة إلى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، والاعتراف بالشعب الفلسطيني، بحقوقه المشروعة، بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وإنشاء دولة مستقلة له على أرضة".

انظر أيضا :

Dawisha, 1983, p.680.

كما قال الملك فهد (الأمير آنذاك) في ١٩٧٥م أن المملكة تؤيد ".. كل جهد يبذل في سبيل السلام العادل الذي يحقق انسحاب الكيان الصهيوني من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس، والذي يعطى الشعب الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره على أرضه". نقلا من أبوطالب، ١٩٩١م، ص ١٦٣.

(١٣٦) انظر بيان صحفي سعودي في ١٩٧٧/٥/٢٧م حول المباحثات التي أجراها الأمير فهد مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧م**، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م)، ص ١٦٦. انظر كذلك بيان مجلس الوزراء السعودي في ١٨ سبتمبر ١٩٧٨م في سلطان، ١٩٩٠م، ص ص ١٩٩-٢٠٠. المملكة في هذا البيان ترى أن ما تم التوصل إليه في مؤتمر كامب ديفيد لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام وذلك لأنه : لا يوضح عزم إسرائيل على الانسحاب من جميع الأراضي العربية بما فيها القدس، ولم ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته، وتجاهل دور منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
كما ذكر الرئيس الأمريكي السابق في مذكراته أن المملكة كانت الدولة العربية الوحيدة (أثناء محادثاته في الرياض في يناير ١٩٧٨م) التي أصرت وأبدت عنادا شديدا في موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة التي لا يمكن أن تحل القضية الفلسطينية إلا بها، حسب وجهه نظر المملكة. في أبو طالب، ١٩٩١م، ص ١٧٢.

(١٣٧) في *الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧م*، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م)، ص ٤٣٩.

(١٣٨) للمزيد حول هذه النقاط انظر أبوطالب، ١٩٩١م، ص ص ١٦٨ – ١٧٦.

(١٣٩) سلطان، ١٩٩٠م، ص ص ١٩٩-٢٠٠.

(١٤٠) انظر : أبوطالب، ١٩٩١م، ص ص ١٧٧ – ١٨٤، وسلطان، ١٩٩٠م، ص ص ١٩٨-٢٠٠. للمزيد حول قرارات مؤتمر بغداد المنعقد في الفترة من ٢٧-٣١ مارس ١٩٧٩م **انظر الملف السنوي : مجموعة الأحداث اللبنانية والعربية والدولية لعام ١٩٧٩م**، (بيروت : وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية)، المجلد رقم ٤، قسم مجموعه الأحداث العربية، ص ص ٥-٧.

(١٤١) في **جريدة الرياض**، عدد ٤٢٢١، ٢٧ جمادي الأولى ١٣٩٩هـ، ٢٤ أبريل ١٩٧٩م، ص ١.

(١٤٢) من حديث للأمير فهد إلى صحيفة اللوموند الفرنسية، نقلها أبو طـالب، ١٩٩١م، ص ١٨٧، عن جريدة الشرق الأوسط، ١٥/٥/١٩٧٩م.

(١٤٣) في **الدبلوماسي**، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤٠٢هـ- مارس ١٩٨٢م، (المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية)، ص ٩٤.

(١٤٤) في **جريدة الرياض**، ٨ صفر ١٤١٩هـ- ٢ يونيو ١٩٩٨م، عدد ١٠٩٣٥، ص ١.

(١٤٥) في **جريدة الرياض**، ٧ صفر ١٤١٩هـ- ١ يونيو ١٩٩٨م، عدد١٠٩٣٤، ص ٥.

(١٤٦) في **جريدة الرياض**، ٨ صفر ١٤١٩هـ- ٢يونيو ١٩٩٨م، عدد ١٠٩٣٥، ص ٥.

(١٤٧) للمزيد حول هذه الآراء انظر **جريدة الرياض**، ٨ صفر ١٤١٩هـ - ٢ يونيو ١٩٩٨م، عدد ١٠٩٣٥، ص ٥.

(١٤٨) للمزيد من الأمثلة من تعليقات الصحف السورية والأردنية واللبنانية عن أهمية هذا التحرك السعودي انظر **جريدة الرياض**، ٨ صفر ١٤١٩هـ - ٢يونيو ١٩٩٨م، عدد ١٠٩٣٥، ص ٥.

(١٤٩) في الأشعل، ١٩٨٩م، ص ص ٩٨-٩٩.

(١٥٠) سلامة، ١٩٨٠م، ص ٦٦٦.

(١٥١) في عليوة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ص ١٢٥-١٢٦. يقول الملك خالد بن عبدالعزيز في هذا الخصوص :

"First and foremost it is incumbent on every Arab to abstain from adopting a unilateral stand on points which are at the root of disputes between two sister nations. And this because the precondition for successful mediation in the dispute is not to adopt a stand in support of one party. Support of one party will not solve the problems, and will not reconcile the disputes, but can only intensify disunity".

هذه العبارات للملك خالد منقولة من

Yegnes, Tamar, **"Saudi Arabia and the Peace Process"**, The Jerusalem Quarterly, No.18, winter 1981, p.106.

(١٥٢) للمزيد حول هذه الأحداث انظر :

Safran, 1991, pp.240-245.

(١٥٣) للمزيد انظر أبوطالب، ١٩٩١م، ص ص ١٥٥ - ١٥٧.

(١٥٤) أبوطالب، ١٩٩١م، ص ١٥٧.

(١٥٥) للمزيد حول هذه القوى اللبنانية ومواقفها انظر :

Rabinovich, Itamar, The War for Lebanon, 1970- 1983, (London: Cornell University Press, 1984), pp.60-88.

(١٥٦) للمزيد عن هذا الاتفاق ودور المملكة فيه انظر : الراشد، حسان يوسف، **"دور المملكة العربية السعودية في القضية اللبنانية"**، **بحوث دبلوماسية**، العدد الثامن ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، (المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية)، ص ص ٢٩٧-٣١٧ . انظر كذلك الزهراني، ١٩٩١م، ص ص ٢٤٧- ٢٥١.

(١٥٧) بقرادوني، كريم، **لعنة وطن : من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، (بيروت : عبر الشرق للمنشورات)، ص ٢٠٨.

(١٥٨) للمزيد عن دور المملكة في هذه الاجتماعات انظر : الزهراني، ١٩٩١، ص ص ٢٤١-٢٥١. وللاطلاع على محاضر جلسات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الأول (جنيف) والثاني (لوزان) انظر يونس، عماد، **سلسلة الوثائق الأساسية للازمة اللبنانية : ١٩٧٣م-...**، (بيروت : ١٩٨٥م)، الجزء الخامس، ص ص ٢٥٠ - ٣١٣ و ٣٥١ - ٤٨٣.

(١٥٩) السماك، محمد، **القرار العربي في الأزمة اللبنانية**، (بيروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م)، ص ١٩٨.

(١٦٠) السماك، ١٩٨٤م، ص ٢٠٠.

(١٦١) السماك، ١٩٨٤م، ص ١٩٤.

(١٦٢) السماك، ١٩٨٤م، ص ١٩٤ و ص ١٩٨.

المراجع العربية :

- الأشعل، عبدالله. **المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي**، (جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م) .
- أبوطالب، حسن. **المملكة السعودية وظلال القدس**، (القاهرة : سينا للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩١م).
- بشارة، عبداللة، **تجربة مجلس التعاون الخليجي : خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**، (عمان، الأردن: منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية -٥-، ١٩٨٥م).
- بغدادي، عبدالله. **الإنطلاقة التعليمية في المملكة العربية السعودية : أصولها - جذورها - أولياتها**، (جدة ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م)، الجزء الأول.
- بقرادوني، كريم، **لعنة وطن : من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، (بيروت : عبر الشرق للمنشورات).
- البكوش، عبدالحميد، **"التضامن العربي بين الممكن والمستحيل"**، جريدة الحياة، العدد ١٢٩٠٣، ٢ يوليو ١٩٩٨م، ص ١٦.
- جمعة، رابح لطفي، **حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز**، (الرياض : مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز -٢٣-، ١٤٠٢- ١٩٨٢م).
- جنسن، لويد. **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد أحمد مفتي و محمد السيد سليم، (الرياض : جامعة الملك سعود، عماده شؤون المكتبات، ١٩٨٩م).
- حران، تاج السر احمد ، **"الملك عبدالعزيز آل سعود والقضية الفلسطينية"**، دراسات سعودية، (المملكة العربية السعودية، وزارة

الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الجزء الثاني، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ص ص ١١-٤٨.

- حران، تاج السر، **"الملك فيصل وقضية فلسطين"**، دراسات سعودية، العدد الرابع ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية)، ص ص ٧-٣٤.
- الخطيب، عبدالحميد. **الإمام العادل : صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود "سيرته - بطولته - سر عظمته"**، (مصر : مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده)
- دروزه، محمد عزة. **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، (بيروت : المكتبة العصرية، ١٩٦٠م)، الجزء الأول والثاني.
- دعيس، إسماعيل محمد. **"الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، دراسات سعودية، الجزء الأول ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية)، ص ص ٨٣-٢١٧.
- الراشد، حسان يوسف، **"دور المملكة العربية السعودية في القضية اللبنانية"**، بحوث دبلوماسية، العدد الثامن ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، (المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية)، ص ص ٢٥٩-٣٢٢.
- ربيع، محمد و صبري مقلد (محرران)، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت : جامعة الكويت، ١٩٩٣م/ ١٩٩٤م).
- الرواف، عثمان ياسين. **"ما الموقف السعودي من قضيتين ترتبطان بالمبادئ والقيم؟"**، جريدة الحياة ٢٣ صفر ١٤١٩هـ - ١٨ يونيو ١٩٩٨م عدد ١٢٨٨٩، ص١٦.

- الزهراني، أحمد خضير. **"السياسة السعودية في الدائرة العربية في الفترة من ١٩٧٩- ١٩٩٠م"**. (رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ١٩٩١م).
- الزركلي، خير الدين. **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز**، (بيروت : دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م)، الجزء ٣-٤.
- السادات، أنور. **البحث عن الذات : قصة حياتي**، (القاهرة : المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر).
- سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م : دراسة في العلاقات الدولية**، (معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م).
- سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية**، (مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩م).
- سلطان، عبدالرحمن. **أضواء على الاستراتيجية السعودية**، (عمان، الأردن : المؤسسة العربية للشؤون الاستراتيجية، ١٩٩٠م).
- السماري، فهد بن عبدالله، "تقرير القنصل الأمريكي عن لقاء الملك عبدالعزيز وبعثة هاريس الزراعية في الرياض ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م : جئنا للزراعة ووجدنا فلسطين في حديث الملك عبدالعزيز"، جريدة الشرق الأوسط، عدد ٧١٣٠ تاريخ ٦-٦-١٩٩٨، ص ٣٤.
- السماك، محمد، **القرار العربي في الأزمة اللبنانية**، (بيروت : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م).
- السنبل ، عبدالعزيز وأخرون، **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**، (الرياض ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- طايع، أحمد فراج. **صفحات مطوية عن فلسطين**. (د.ن.، د.ت.)

- عسه، أحمد. **معجزة فوق الرمال**، (بيروت : المطابع الأهلية اللبنانية، الطبعة الثالثة ١٩٧١م - ١٩٧٢م).
- عليوة، السيد. **الملك فيصل والقضية الفلسطينية**، (الرياض : مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز -٢٤-، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- علي، فلاح خالد. **فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٣٩م- ١٩٤٨م**، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- عنان، محمد. **السعودية وهموم العرب: خلال نصف قرن ١٩٢٣م- ١٩٧٨م**، (بيروت : منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، ١٩٧٨م).
- **فيصل يتكلم**، (المملكة العربية السعودية: وزارة الإعلام، ١٩٦٧م).
- القباع، عبداللة. **السياسة الخارجية السعودية.** (الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- محمد، فاضل زكي. **"أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية : الثوابت والمستجدات"**، دراسات سعودية، الجزء الثاني ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ص ٤٩-١٣٥.
- مدني، محمد عمر. **العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية**، (الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية، الطبعة الرابعة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- المسلمي، إبراهيم عبدالله. **"التضامن العربي في حرب أكتوبر: دراسة في تحليل المضمون للصحافة المصرية"**، السياسة الدولية، العدد ٩٨، أكتوبر ١٩٨٩م، ص ص ١٠-٢٧.

- المسند، عائشة علي. **المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين : ١٣٥٧-١٣٦٨هـ/ ١٩٣٩-١٩٤٨م**، (الرياض : دار المريخ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- **"مشروع السلام السعودي"**، الدبلوماسي، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤٠٢هـ - مارس ١٩٨٢م، (المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية)، ص ٩٤.
- مطر، جميل و علي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م).
- **الملف السنوي : مجموعة الأحداث اللبنانية والعربية والدولية لعام ١٩٧٩م**، المجلد رقم ٤، (بيروت : وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية).
- **الملف الصحفي : إصدار بمناسبة اليوم الوطني الموافق ١٩٩٦/٩/٢٣**، (المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، الإدارة الإعلامية).
- المولد، فرج مبارك. **"الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية : المقومات الطبيعية"**، دراسات سعودية، الجزء الأول ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ص ١١-٤٢.
- نافعة، حسن. **مصر والصراع العربي - الإسرائيلي : من الصراع المحتوم ...إلى التسوية المستحيلة**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م).
- الهذلول، زياد. **"المملكة ومتطلبات السلام الدائم"**، جريدة الجزيرة، عدد ٩٣١٢، ١٤١٨/١١/٣٠هـ - ٢٨ مارس ١٩٩٨م، ص ٢٧.
- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧م**، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م).

- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧م**، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م).
- يونس، عماد. **سلسلة الوثائق الأساسية للازمة اللبنانية: ١٩٧٣م –...**، (بيروت : ١٩٨٥م).

المراجع الأجنبية :

- Al-Nowaiser, Salem, **"Saudi Arabia and the United States Strategic Partnership in an era of Turmoil : a Study of the Saudi- American Political, Economic and Military Relationship 1973-83, Dependence or Interdependence?"**, (Ph.D. thesis: American University, 1987).
- Al-Salamah, A. H., **"Employee Perceptions In Multinational Companies : A Case study of the Saudi Arabian Basic Industries Corporation",** (Ph.D. Thesis, University of Durham, April 1994).
- Bilimatsis, J, **"Small States and Major Powers: A Case Study of Saudi Arabia",** (Ph.D. Dissertation, George Washington University, 1980).
- Crecelius, Daniel, **"Saudi - Egyptian Relations",** International Studies, Vol. 14, No.4, October- December 1975, pp.563-585.
- Dawisha, Adeed, **"Saudi Arabia and the Arab- Israeli Conflict: the ups and downs of pragmatic moderation"**, International Journal, No.4, 1983, pp.674-689.
- Dawisha, Adeed, **"Saudi Arabia's Search for Security",** Adelphi Paper No. 158, (London: The International Institute for Strategic Studies).
- Dawisha, Adeed, **"Internal Values and External Threats: the Making of Saudi Foreign Policy",** Orbis, Vol.23, No.1, spring 1979, pp.129-143.
- Dawisha, Adeed, **Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy,** (London: The Macmillan Press LTD, 1976).
- Khoury, Nabeel A., **"The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics",** The Middle East Journal, Vol.36, No.3, summer 1982, pp.374-387.
- Goldberg, Jacob, **The Foreign Policy Of Saudi Arabia: The Formative Years, 1902- 1918,** (London: Harvard University Press, 1986).

- Hafiz, Faisal, **Changes in Saudi Foreign Policy Behavior 1964-1975: A Study of the Underlying Factors and Determinants,** (Ph.D. Dissertation, University of Nebraska, 1980).
- Korany, Bahgat and Dessouki, Ali Hillal, **The Foreign Policies Of Arab States: The Challenge Of Change,** (Boulder: Westview Press, 1991).
- Knauerhase, Ramon, **"Saudi Arabia's Foreign and Domestic policy",** Current History, Vol.80, No.462, January 1981, pp.18-22.
- Lacey, Robert, **"Saudi Arabia: a more visible role in the Middle East",** The World Today, vol. 38, January- December 1982, pp.4-12.
- Madani, Nizar, **"The Islamic Content of the Foreign Policy of Saudi Arabia : King Faisal Call for Islamic Solidarity 1965-1975",** (Ph.D. Dissertation, The American University, 1977).
- Rabinovich, Itamar, **The War for Lebanon, 1970- 1983,** (London: Cornell University Press, 1984).
- Safran, Nadav. **Saudi Arabia : The Ceaseless Quest for Security.** (N.Y. Cornell University Press, 1991).
- Safran, Nadav, **"Arab Politics, Peace and War",** Orbis, Vol.xviii, No.2, summer 1974, pp.377-401.
- Sullivan, Robert R., **"Saudi Arabia in International Politics",** The Review of Politics, Vol.32, No.4, October 1970, pp.436-460.
- Weitzman, Bruce, **"The Fragmentation of Arab Politics: inter-Arab Affairs since the Afghanistan Invasion",** Orbis, Vol.25, No.2, summer 1981, pp.389-407.
- Yegnes, Tamar, **"Saudi Arabia and the Peace Process",** The Jerusalem Quarterly, No.18, winter 1981, pp.101-120.

أثر البعد الديني في صنع القرار السياسي الخارجي السعودي

الدكتور / **جميل محمود مرداد**

أستاذ العلاقات الدولية المشارك
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

المقدمة :

يشكل الإسلام أحد أهم أسس ومرتكزات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر. ويسعى هذا الفصل إلى توضيح الكيفية التي أثر بها الإسلام، عقيدة وشريعة، في بلورة الفكر السياسي السعودي، وهيمنته على عملية صنع القرارات السياسية الداخلية والخارجية.

ويسعى الفصل، تحديداً، إلى توضيح الكيفية التي تجلى فيها تأثير الإسلام في عملية صنع القرار السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية، التي تمثلت في سياسة التضامن الإسلامي، والكيفية التي تميز بها المفهوم السعودي للتضامن الإسلامي، وكيف أخرج آل سعود التضامن الإسلامي من فكرة و مفهوم إلى واقع ملموس، أصبح أهم مرتكزات السياسة الخارجية السعودية.

البعد الإسلامي في الفكر السياسي السعودي :

نشأ النظام السياسي السعودي في مراحله الثلاث بشكل عام، وفي عهد الملك عبد العزيز بشكل خاص، من خلال فكر سياسي يرتكز على الإسلام كعقيدة ونمط حياة، ويؤثر تأثيراً أساسياً ومباشراً على خيار سياساته الداخلية والخارجية.

فقد قامت الدولة السعودية الأولى عام ١١٥٧ هـ، الموافق ١٧٤٤م(١)، بعقد تاريخي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والإمام محمد بن سعود يقوم على إعلاء كلمة التوحيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقامت الدولة السعودية الثانية على نفس الأسس والمبادئ الإصلاحية التي دعا إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والفكر السياسي للإمام محمد بن سعود.

وقامت الدولة السعودية الثالثة بقيادة الملك عبد العزيز على مبادئ الشرع الحنيف، والفكر السياسي، والأسس الإصلاحية التي أرسيت دعائمها في الدولة السعودية الأولى.

وجعل الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية امتداداً طبيعياً للدولة السعودية الأولى في اعتمادها على العقيدة السلفية، والتزامها بالنهج الوسطى، والتبشير بتوحيد الله ونشر الدين الإسلامي. وحرص الملك عبدالعزيز على التذكير بهذه الثوابت وترديدها في كل مناسبة. ففي خطاب ألقاه في غرة ذي الحجة عام ١٣٤٨هـ، الموافق ٣٠ أبريل ١٩٣٠م، في حفل أقيم على شرفه في مكة، أشار : "... نحن نفتخر بالدين الإسلامي، ونفتخر بأننا دعاة مبشرون لتوحيد الله ونشر دينه، وأحب الأعمال إلينا هو العمل في هذا السبيل ... نحن دعاة إلى التمسك بالدين الخالي من كل بدعة، نحن دعاة إلى العروة الوثقى التي لا انفصام لها "[٢].

وفي خطاب ارتجالي في حفل تكريم كبار الحجاج في موسم حج عام ١٣٥٢هـ، قال : " ... قد جعلنا الله – أنا وآبائي وأجدادي- مبشرين ومعلمين بالكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح.." [٣].

وكرر ذلك في خطاب ألقاه في حفل تكريم كبار الحجاج في ١٠ ذي الحجة عام ١٣٥٣هـ، الموافق ١٩مارس ١٩٣٥م : "... [نحن] ليس لنا من المقاصد والغايات إلا أن تكون كلمة الله هي العليا ... ونحن نعاهد الله ونقسم أمامكم على ذلك، وأننا لن نتنكب عن الطريق السوي ... فإن الذي يجمع شملنا ويوحد بيننا ... هو الالتفاف حول كلمة التوحيد والعمل بما أمر به الله ورسوله"[٤].

وفي حفل تكريم كبار الحجاج في ١٠ ذي الحجة عام ١٣٦٥هـ، قال :

" إنني رجل سلفي، وعقيدتي هي السلفية التي أمشي بمقتضاها على الكتاب والسنة ... ولأن أكثر ما يهمني هو المحافظة على كلمة التوحيد "[٥].

وما خيبه أبناؤه من بعده، وما تنكبوا عن الطريق السوي الذي سار عليه، واختطه لهم، في الاعتماد على العقيدة السلفية، والالتزام بالنهج الوسطى، والتبشير بتوحيد الله ونشر الدين الإسلامي.

ففي الكلمة التي وجهها الملك فهد إلى الشعب السعودي بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم[٦] ونظام الشورى[٧] ونظام المناطق[٨]، أشار بأن الدولة السعودية قامت على : " ... منهاج واضح في السياسة والحكم والدعوة والاجتماع.. هذا المنهاج هو الإسلام..عقيدة وشريعة... ولئن كانت العقيدة والشريعة هي الأصول الكلية التي نهضت عليها هذه الدولة، فإن تطبيق هذه الأصول تمثل في التزام المنهج الإسلامي الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي القضاء وفي العلاقة بين الحاكم والمحكوم.. وبذلك كانت الدولة السعودية نموذجاً متميزاً في السياسة والحكم في التاريخ السياسي الحديث.." [٩].

و تميز نهج آل سعود في الحكم – منذ نشأة دولتهم قبل قرنين ونصف – بأنه نهج، ليس فقط إسلامياً، بل نهج امتزج بالتراث الثقافي والفكري والاجتماعي السائد في الجزيرة العربية. فعندما وضع النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، أكد الملك فهد بأنه قد تم الأخذ : " ... بعين الاعتبار وضع المملكة المتميز على الصعيد الإسلامي وتقاليدها وعاداتها وظروفها الاجتماعية والثقافية والحضارية ومن ثم فقد جاءت هذه الأنظمة نابعة من واقعنا مراعية لتقاليدنا وعاداتنا وملتزمة بديننا الحنيف "[١٠].

وجعل آل سعود الإسلام مصدر التشريع في الدولة. واعتمدوا القرآن دستوراً لها. وحرصوا على تثبيت ذلك والتعريف به. فالملك عبدالعزيز كان يشدد على أن : "... أساس أحكامنا ونظمنا هو الشرع الإسلامي "[١١]. وجاءت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم لتثبت بأن : " المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية..." [١٢].

وهي بذلك تؤكد حقيقة تاريخية، وواقع لا يمكن التنصل منه، ألا وهو ارتباط المملكة العربية السعودية بالدين الإسلامي ارتباطا أزليا. وهذا ما دفع الملك فهد للتأكيد على أن دستور المملكة هو : "... كتاب الله الكريم الذي لا يأتيه الباطل من

بين يديه ولا من خلفه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى ...[و أن] المملكة في حاضرها كما هي في ماضيها ملتزمة بشرع الله تطبقه بكل حرص وحزم في جميع شؤونها الداخلية والخارجية وسوف تظل بحول الله وقوته ملتزمة بذلك حريصة عليه أشد الحرص. إننا ثابتون بحول الله وقوته على الإسلام، نتواصى بذلك جيلاً بعد جيل وحاكماً بعد حاكم لا يضرنا من خالفنا حتى يأتي وعد الله "[١٣].

وأضحى حرص آل سعود على تطابق خيارات سياساتهم الداخلية والخارجية، في إدارة شؤون الدولة، مع النهج الإسلامي، سمة مميزة من سمات حكمهم، وميزة تتفرد بها المملكة العربية السعودية في المجتمع السياسي الدولي المعاصر.

و تبنى أبناء الملك عبدالعزيز نهج والدهم وثبتوا عليه، لإيمانهم العميق بثبات المنهج الإسلامي وعدم خضوعه للتغيير والتبديل، ووفاء منهم للعقيدة الإسلامية مهما كانت الظروف والأحوال[١٤]. حيث ذكر الملك فيصل : " نحن دستورنا القرآن، وشريعتنا شريعة محمد صلى الله عليه وسلم، ونظامنا هو قائم على مصلحة البلد بما لا يتعارض مع أسس هذا الدين وهذه الشريعة "[١٥]. وقال في مناسبة أخرى : "إن المملكة العربية السعودية تجد في القرآن الكريم دستورها الذي تتقيد به وتسير على ضوء أحكامه"[١٦].

وعندما قدم الملك فهد للنظام الأساسي للحكم أكد على أن : ".. عماد النظام الأساسي ومصدره هو.. الشريعة الإسلامية حيث اهتدى هذا النظام بشريعة الإسلام في تحديد طبيعة الدولة. ومقاصدها ومسؤولياتها وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي تقوم على الأخوة والتناصح والموالاة والتعاون "[١٧].

وتؤكد المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم بأن الحكم في المملكة يستمد سلطته من : ".. كتاب الله تعالى وسنة رسوله.. وهما الحاكمان على هذا النظام

وجميع أنظمة الدولة "[١٨]. وذلك تأكيد بأن دستور المملكة هو القرآن والسنة النبوية.

وتلزم المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساسي للحكم الدولة بأن تحمي : "... عقيدة الإسلام... وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر... وتقوم بواجب الدعوة إلى الله "[١٩].

واستشعر أبناء الملك عبد العزيز المكانة الدينية والتاريخية والسياسية التي يمثلها البيت السعودي في الجزيرة العربية، فشكلت هذه المكانة الخلفية والمنطلق الأساسيين لهم في بناء الدولة السعودية الحديثة. وهذا ما عبر عنه الملك فهد بقوله : " إن المملكة العربية السعودية هي موئل مقدسات المسلمين ومكان حجهم وعمرتهم وزيارتهم، ولها مكانة خاصة في نفوس كل المسلمين وقد أكرم الله هذه الدولة بخدمة الحرمين الشريفين وتيسير سبل الحج والعمرة وزيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ... لقد التزمت المملكة في مختلف مراحلها منهج الإسلام حكماً وقضاء ودعوة وتعليماً ... أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر ... وأداءً لشعائر الله. التزم الولاة بذلك والتزمه المسؤولون في الدولة، والتزمه الشعب في تعامله وحياته. فالإسلام هو منهج الحياة.. "[٢٠].

وفرضت هذه المكانة على القيادة السعودية.. " التزاماً مستمراً بالقدوة والعطاء والمسؤولية والعمل الكفاحي لنصرة الشريعة [وقيمها] وأحكامها والتبشير بها في الداخل والخارج واستثمار الحكم كأداة ووسيلة لخدمة وتحقيق الغايات والقيم الإسلامية النبيلة "[٢١].

وتأثر أبناء الملك عبد العزيز أيما تأثر بشخصية والدهم الفذة، وقيمه الإسلامية، وبنهجه الإسلامي الواضح الذي أتسم بإيمان عميق بالله وعدالته ونصرته للمسلمين، ومحافظة وتمسك كاملين بالمبادئ الإسلامية والعمل على نصرة الدين الإسلامي، وقوة وصلابة في الحق.

وانعكس ذلك على النظام السياسي السعودي بشكل عام، الذي تبنى هذه القيم الإسلامية وهذا النهج الواضح، وعلى عملية صنع القرار السياسي الخارجي بشكل خاص. وغلفت وشكلت هذه القيم السياسات الخارجية للنظام السياسي السعودي، ليس فقط في التوجه، بل وفي المضمون أيضاً. وحدد هذا النهج معالم هذه السياسات ومساراتها.

وإلى ذلك أشار الملك فيصل قائلا : " ... فنحن منذ أسس هذه الدولة... الملك عبدالعزيز قد أثبتنا في المجال الدولي أيماننا بالسلام العالمي... بوحي من تعاليم ديننا وتقاليدنا العربية الأصيلة، ونحن نؤيد... نزع السلاح وتجنب البشرية مخاطر الأسلحة الفتاكة، وندعو إلى حرية تقرير المصير لكل الشعوب وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية المرتكزة على الحق والعدل. ومن أهداف سياستنا الخارجية المعروفة التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة... والسير مع الدول الإسلامية في كل ما يحقق للمسلمين عزهم ورفعة شأنهم، ونؤيد ميثاق جامعة الدول العربية وندعمه ونسانده، ونؤيد ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومقررات مؤتمرات باندونج ودول عدم الانحياز، ونسعى، بكل ما أوتينا من قوة، إلى أن يسود العالم سلام عادل وحرية حقيقية وطمأنينة دائمة "(٢٢).

كما أكد أيضاً بأنهم : "... دعاة أمن واستقرار، ولسنا دعاة حرب ولا عدوان، وأنه مما يسرنا ويثلج صدورنا أن نسعى إلى التعاون والتعاضد مع جميع إخواننا المسلمين لما فيه خير الجميع، وأن نكون من العوامل الفعالة لاستقرار السلم، ونشر العدالة في المجموعة البشرية.

وأننا ضد أي اعتداءات من أيَ كان على أيَ كان. وأننا لنرجو أن يسود هذا العالم سلام دائم، وتعاون مثمر وإخلاص في النيات وكبح جماح المطامع، وأن يكون الإنسان أخاً للإنسان يتعاون معه في كل ما فيه خير المجتمع"(٢٣).

ويشير الملك فهد : " نحن نعمل في المحيط الدولي الشامل داخل دائرة هيئة الأمم المتحدة وفروعها ومنظماتها. نلتزم بميثاقها وندعم جهودها ونحارب أي تصرف شاذ يسعى لإضعافها وتقليص قوة القانون لتحل محله قوة السلاح ولغة الإرهاب، ولقد كانت تصرفاتنا وستبقى تعكس إحساسنا بالانتماء إلى المجموعة الدولية كأسرة واحدة مهما اختلفت مصالحها بمبادئ السلام المبني على الحق والعدل... "(٢٤).

وظل هذا المنهج استراتيجية تتمحور حولها كل سياسات الدولة. و انعكست الرؤية الإسلامية على الفكر السياسي السعودي، وعلى عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وعلى طروحات الدولة السياسية والدبلوماسية. وشكل الإسلام – عقيدة وتشريعاً – أهم وأبرز العوامل التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية السعودية.

وتطابق خط السياسة الخارجية للنظام السياسي السعودي مع النهج الإسلامي الواضح. وارتبطت عملية صنع القرار السياسي الخارجي السعودي بالإسلام، عقيدة، وتشريعاً، ونمط حياة، في علاقة عضوية وثيقة تضرب جذورها في أعماق الكيان السياسي للمملكة العربية السعودية، وأصبح ذلك حقيقة واضحة وملموسة من واقع ممارسة المملكة العربية السعودية لاختصاصاتها ونشاطاتها الداخلية والدولية، سواء في التشريعات أو الإجراءات أو المواقف(٢٥).

ويتجلى تأثير الإسلام في عملية صنع القرار السياسي الخارجي السعودي اكثر ما يتجلى فيما يتعلق بالتضامن الإسلامي و العلاقة بين كافة المسلمين، إذ تحمل السياسة الخارجية السعودية في طياتها مفهوم التضامن الإسلامي بعمق وقوة شديدتين(٢٦).

يلمس المتتبع للنهج السعودي في التعامل مع قضايا التضامن الإسلامي سمات وخصائص فريدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ أسرة آل سعود، وتكوينها العقائدي والفكري، ونشأة الأسرة السعودية وتراثها الحضاري.

وقد ارتبط مفهوم التضامن الإسلامي في التاريخ المعاصر بآل سعود، بعد نشأة الدولة السعودية، وتوحيد الملك عبد العزيز للمملكة العربية السعودية. واستمر ذلك الارتباط بمسيرة أبنائه على نفس النهج.

ولا يكاد يذكر مفهوم التضامن الإسلامي، في التاريخ المعاصر، إلا ويذكر معه جهود آل سعود في ترسيخ هذا المفهوم على نطاق الأمة الإسلامية.

فعندما بلورت المملكة العربية السعودية أهداف سياستها الخارجية، من خلال ممارستها الطويلة في العلاقات السياسية الدولية، كحفظ الأمن والاستقلال الوطني، و العمل على حفظ الأمن والسلام الدوليين، فإنها أضافت إلى ذلك هدفاً فريداً ومتميزاً تمثل في تركيزها على التضامن الإسلامي بكل أبعاده السياسية، والاقتصادية، والعسكرية والاستراتيجية والثقافية، لتتميز بذلك عن بقية دول العالم، حيث أشار الملك فيصل :" إن من أهداف سياستنا الخارجية المعروفة... السير مع الدول الإسلامية في كل ما يحقق للمسلمين عزتهم ورفعة شأنهم "[٢٧].

و أكد أيضا بأنه : " ليس لنا أي هدف ولا أي غرض في دعوتنا الإسلامية سوى أن تكون كلمة الله هي العليا، ودينه هو الظاهر، وأن يتعاون المسلمون فيما بينهم فيما فيه صالحهم، ورفع مستوى شعوبهم، وتعاونهم الأخوي في كل مجالات الحياة من اقتصادية واجتماعية وثقافية "[٢٨].

وضمن الملك فهد هذا التوجه السعودي نحو التضامن الإسلامي في كلمته إلى الشعب السعودي بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم : " ان المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية يهمها ما يهم العرب والمسلمين وتحرص على

تضامنهم وجمع كلمتهم وتسهم بكل طاقاتها فما يعود عليهم بالخير، وقد أثبتت الأحداث والوقائع صدق مواقفها ووفاءها بالتزاماتها تجاه أمتها العربية والإسلامية والتزاماتها الدولية الأخرى " [٢٩].

وأصبحت الدعوة إلى التضامن الإسلامي مرتكزاً أساسياً من مرتكزات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. وسعت المملكة منذ نشأتها إلى حشد وتكريس قدراتها وطاقاتها ومواردها، وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي، وتحقيق أسباب ترابطه وتضامنه.

قال الملك فيصل : " إننا في هذا البلد الشريف قد عاهدنا الله على أنفسنا بأن نكون، بحول الله وقوته، خداماً لشريعة الله، داعين إلى الله متعاونين مع كل إخواننا المسلمين في أقطار الأرض لما فيه نصرة هذا الدين وتحكيم شرع الله وخدمة شعوبنا بل وفي نشر العدالة في العالم أجمع "[٣٠].

وتم تضمين هذا التوجه نحو التضامن الإسلامي، أيضاً، في النظام الأساسي للحكم، إذ تلزم المادة الخامسة والعشرون الدولة على : ".. تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة.. وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة " [٣١].

و ما ذلك إلا استشعاراً من آل سعود بان الأمتين العربية و الإسلامية تعقدان على المملكة العربية السعودية آمالاً كبيرة، و تتطلعان إليها للقيادة والريادة، وبالتالي كان من الضروري أن ينعكس ذلك على طبيعة علاقات المملكة العربية السعودية بالدول العربية والإسلامية. فهذه المادة[٣٢] هي ثمرة طبيعية لما غرسه الملك عبدالعزيز في سعيه الحثيث لجعل المملكة جزءاً لا يتجزأ من الأمتين العربية والإسلامية. كما أنها تكرس أهمية موقع ومكانة المملكة في الأمتين العربية والإسلامية.

وترتكز المملكة العربية السعودية في علاقاتها بالعالم الإسلامي على المبادئ التي رسختها حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة، وإيمان المملكة بضرورة الالتزام بهذه العقيدة والدفاع عنها. قال الملك فيصل : " إن الحلف الإسلامي الذي نفكر فيه ليس حلفاً مدنياً زمنياً يعتمد على الظروف الطارئة. ذلك أن بين المسلمين من الروابط ما هو أقوى، وأعني بها الروابط العقائدية الدائمة الكامنة في ديننا. إن دعوتنا إلى الإسلام ليست موجهة ضد أحد، إنما تحث فقط على اتحاد أكبر بين المسلمين من أجل الدفاع عن عقيدتهم، وعن مصالحهم الزمنية " [٣٣].

وكان من ثمار هذا النهج أنْ أضحت المملكة من أوائل الدول في مباركة المبادرات التي تهدف إلى جمع الشمل العربي والإسلامي. حيث لعبت المملكة العربية السعودية دوراً ريادياً في إنشاء رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من المنظمات الدولية الإسلامية،يشير الملك فهد : " انطلقت من هذه الديار المقدسة دعوة التضامن الإسلامي من المملكة العربية السعودية، فثار ضدها من في الشرق والغرب، وحاولوا وأد الفكرة في مهدها، ولكن عزيمة المخلصين من قادة المسلمين مكنتنا من إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي.. وهذه هي الدائرة التي نمارس الآن نشاطنا الإسلامي في داخلها، وهي لا تقل أهمية أو قوة عن دائرة الأمة العربية، فالإسلام عزنا، والمسلمين سندنا وعمقنا الاستراتيجي"[٣٤].

وتعتبر المملكة العربية السعودية، دوما، من الدول الرائدة التي تدعو إلى تضافر جهود وإمكانات العالمين العربي والإسلامي لمواجهة التحديات التي تواجههما.

يقول الملك فهد : " ان أول مراحل تعاوننا في دائرة جامعة الدول العربية التي تحيط بالأمة العربية وترسم حدود نشاطنا معها نحاول داخليا أن نتعاون مع الأشقاء العرب على جمع الكلمة ورأب الصدع، إذ نؤمن بأن وحدة الصف قوة رادعة وفي تفككه ضعف وهوان"[٣٥].

وأخذت المملكة على عاتقها القيام بأعباء مسؤولية خدمة الإسلام ورعاية شؤون المسلمين، برغم ضخامتها وجسامتها، وهي تبعاً لذلك تسخر وتوظف كافة إمكاناتها المادية وثقلها السياسي لتحقيق هذا الهدف.

حيث ترصد المملكة العربية السعودية سنوياً مخصصات ضخمة.. " لخدمة الحرمين الشريفين وتطوير المدينتين المقدستين ... وتنفق بسخاء لتنمية الموارد الاقتصادية في الدول الإسلامية أو بتعمير المساجد أو بالمساعدة في توسيع قاعدة التعليم الإسلامي ونشر علوم القران الكريم بما يعمق ويزيد ارتباط المسلمين بعقيدتهم " [٣٦].وتلزم المادة الرابعة والعشرون من النظام الأساسي للحكم الدولة القيام : " ... بأعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما.. [وتوفير] الأمن والرعاية لقصديهما بما يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة "[٣٧].

و استطاعت المملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً تاريخياً مهماً في ترسيخ مفهوم التضامن الإسلامي والدفاع عن الإسلام والمسلمين، بتبنيها سياسة التضامن الإسلامي، وسعيها الحثيث إلى توحيد صف المسلمين وجمع كلمتهم ودعم قضاياهم في جميع المجالات، حتى جعلت من التضامن الإسلامي حقيقة واقعة.

فتاريخ الملك عبد العزيز تاريخ حافل بالتركيز على الإسلام والتضامن الإسلامي. فبعد أن تمت له البيعة على الحجاز، دعا إلى أول مؤتمر إسلامي عقد في يوم الاثنين ٢٩ من ذي القعدة ١٣٤٤ هـ، حث فيه المسلمين على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله والتعاون والاعتصام بالله. وأعلن عزمه على إقامة دولة على أسس العقيدة الإسلامية ومبادئ الشرع الحنيف، حيث قال : " اعترف أمام الله وأمام كل المسلمين بأني أريد العودة إلى دين الإسلام الصحيح القويم، البعيد عن العقائد الوثنية التي ليست من الإسلام في شيء... وأننا نعود في كل شيء لأحكام القرآن الكريم والسنة ونحاول أن نعيش كما عاش الخلفاء الراشدون، وكل ما نطمع فيه أن يتحد العلماء المسلمون فيتحد العالم الإسلامي، نريد أن يكون اتحادنا قوياً متيناً وأن يخضع العالم الإسلامي خضوعاً تاماً لأحكام القرآن والسنة "[٣٨].

وقد كان من شدة حرص الملك عبد العزيز على جمع المسلمين وتوحيد صفوفهم والدفاع عن قضاياهم، انه كان لا يترك مناسبة إلا وحذر المسلمين من الفرقة، والتناحر، والبعد عن الفتن حتى تستقيم أمورهم، وإلى التآخي والتآزر، وجعل الإسلام الرباط بينهم الذي يسمو فوق كل الروابط العرقية والقومية والوطنية، وأنه بدون أخوة الإسلام ورباطه بين المسلمين فلن يقوى المسلمون على التصدي للمعضلات والمشاكل التي تعترض طريقهم وتفرق كلمتهم، وكان دائم التذكير بأنه : " ما دمر الدين أكثر من الفتن بين المسلمين. لم يكن ذلك إلا من اختلاف المسلمين وعدم اتفاق كلمتهم.." (٣٩).

كما كان دائم الترديد : " أنا مسلم وأحب جمع كلمة الإسلام والمسلمين وليس أحب عندي من أن تجتمع كلمة المسلمين... وإنني لا أتأخر عن تقديم نفسي وأسرتي في سبيل ذلك "(٤٠).

وشهد عهد الملك سعود استمرارا لنهج الملك عبد العزيز الإسلامي، ونشاطا واسعا نحو التضامن الإسلامي وخدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم واهتماماتهم.

قال الملك سعود : " المسلمون إخواننا أينما حلوا ونزلوا والعرب أهلونا أنى ارتحلوا وحيث كانوا. نسعى لخيرهم جميعهم وفي سائر الميادين... ولقد علم القاصي والداني هذا الشعور المشترك بيننا ... وهذه العزيمة التي صممنا على السير فيها ومن أجل ذلك نرجو من الله أن يعين الجميع ليرجع للمسلمين عزهم وسؤددهم وللعرب أوطانهم وبلادهم"(٤١).

وشهد التضامن الإسلامي أكبر انطلاقة له في التاريخ المعاصر في عهد الملك فيصل، حتى اقترن اسم الملك فيصل بالتضامن الإسلامي، واتسم عهده بعهد العودة إلى التعاون والتكاتف و التعاضد الإسلامي بين كافة المسلمين. ولقد بلغت دعوة الملك فيصل للتضامن الإسلامي مشارق الأرض ومغاربها ، ووجدت تجاوبا وصدى كبيرين من قيادات وشعوب العالم الإسلامي.كما اكتسبت شرعية خاصة،

ووقعت موقعاً طيباً بسبب المكانة التي كان يتمتع بها الملك فيصل، وتتمتع بها المملكة في قلوب القيادات والشعوب الإسلامية.

وحمل الملك فيصل دعوته للتضامن الإسلامي إلى قيادات وشعوب العالم الإسلامي مناشداً إياهم الالتفاف حول راية التوحيد ونبذ النزاعات العرقية والقومية والمذهبية والأيدولوجيات الضالة.

وساعدت رحلات الملك فيصل إلى الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا على مد جسور التواصل بينها وبين الدول العربية، وقوت أواصر الصلة معهم، وأظهرت طبيعة المشكلات والأخطار التي تتهدد الدول الإسلامية، وجعلت الدول الإسلامية تتفهم أسس ومبادئ مفهوم التضامن الإسلامي الذي كان ينادي به الملك فيصل المتمثلة في[٤٢] : ١) التمسك بالإسلام وتعاليمه القويمة، ٢) حتمية التضامن والتعاون بين المسلمين في جميع المجالات بما يعود على أمتهم بالخير، ٣) ضرورة التكافل الإسلامي، لأنه هو السبيل لاستعادة المسلمين مكانتهم وعزتهم.

وقاد سعى الملك فيصل الحثيث، إلى إخراج فكرة التضامن الإسلامي إلى أرض الواقع ، إلى طرق أبواب متعددة ، وسلك سبل شائكة ، وخوض غمار صعاب لا حصر لها. ولعل أبرز تلك السبل هو سعيه وحرصه الشديدان على جمع كلمة الأمة العربية وتوحيد صفوفها، لأنه رأى فيها عماد الأمة الإسلامية. وإيمانه العميق بأنه لا يمكن أن يقوم التضامن الإسلامي إلا بأمة عربية قوية متماسكة. فقضى جل حياته ساعياً لإعادة ترتيب البيت العربي ، وحل الخلافات والنزاعات بين الأشقاء ، ودعم جهود التنمية والرفاهية وأسباب الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول العربية ، ومد يد العون والنصرة لهم في وقت الأزمات.

ومن أبرز مواقف الملك فيصل المشهودة لتحقيق التضامن العربي تحقيقاً عملياً، بعيداً عن الشعارات السياسية ، وقف ضخ النفط السعودي ، الذي يشكل مصدر الدخل الأساسي للحكومة ، عن بريطانيا وأمريكا بعد العدوان الإسرائيلي

في ٥ يونيو ١٩٦٧م على الأمة العربية. ولم يسمح الملك فيصل بإعادة ضخه ثانية لتلك الدول إلا بعد أن طلبت الدول العربية منه ذلك وألحت عليه، ولكنه خصص في المقابل دعم مالي سنوي لدول المواجهة لمساعدتها على إزالة آثار العدوان[٤٣].

كما سلك الملك فيصل سبيلاً آخر لإخراج فكرة التضامن الإسلامي إلى حيز الوجود ، وذلك عن طريق قيام المملكة بإنشاء ، أو المساهمة والمشاركة بقوة وفعالية في إنشاء مؤسسات ومنظمات إسلامية تُعنى بالنواحي المالية والاقتصادية والسياسية والثقافية لدعم الدول والأقليات الإسلامية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق العربي للمساعدات الفنية والأفريقية، والصندوق السعودي للتنمية.

أما في عهد الملك خالد، فقد شهد التضامن الإسلامي... " تعزيزاً وتوطيداً وجهوداً عكست الشخصية المتميزة له... فلقد كان مسلماً تقياً... زاهداً متواضعاً... متمسكاً بتعاليم الدين الحنيف والتقاليد العربية الأصيلة" [٤٤].

ومد الملك خالد، بسخاء، يد العون والمساعدة للمسلمين المضطهدين في كل مكان، وطالب بمنحهم حقوقهم المشروعة. ووجه بدعم المشاريع التنموية في الدول الإسلامية، ودعم المنظمات الإسلامية المتخصصة لتقوم بدورها في تغطية احتياجات المسلمين في جميع المجالات.

وفي عهده، احتضنت المملكة مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد بمكة المكرمة في عام ١٤٠١هـ وتبنى فيه حل الخلافات التي كانت قائمة بين عدد من الدول الإسلامية.. " وتبرعت المملكة بنحو مليار وستمائة مليون ريال لتدعيم التضامن الإسلامي ومساعدة الدول الإسلامية ومد العون للأقليات المسلمة "[٤٥].

وعندما تولى الملك فهد الحكم، استمر على نفس النهج الذي تربى ودأب عليه. وهو ذلك الشعور الكبير بالمسؤولية تجاه الإسلام والأمة الإسلامية، والرغبة في جمع كلمة المسلمين وتقوية أواصر المحبة والتآخي بين شعوب العالم الإسلامي.

ففي مستهل حكمه توجه بالنداء إلى قادة العالم الإسلامي وعلماء الإسلام والمسلمين قائلا : " إن على المؤمنين بالله من قادة المسلمين وعلمائهم مسؤولية كبرى في مؤازرتنا والسير معنا في طريق الدعوة إلى الله وتطبيق أحكامه في شتى فروع الحياة. ونحن نمد لهم أيدينا بإخلاص لا تعكره ريبة وبعزم لا يشوبه وهن ولا تردد، وعندما تصدق النية، وتصح العزيمة، ويتوحد الصف، فسوف تكون الأمة الإسلامية أقوى أمم الأرض بإيمانها أولاً ، ثم بما حباها الله من ثروات هائلة، ومراكز جغرافية حساسة ، يدعم ذلك كله قوة عسكرية،نرهب بها الأعداء ، ونحمي بها الأصدقاء"(٤٦).

وأضاف قائلاً : "سوف نمد أيدينا لهم مثلما مدوا أيديهم لنا ونعتبر أن علاقاتنا بهم هي علاقة متينة وقوية في أي مكان سواء كانت دولا أو ملايين البشر في دول غير إسلامية مع العلم أننا لن نتدخل في شؤون أية دولة "(٤٧).

وحرص الملك فهد على التأكيد بأن المملكة : " هي واحدة من دول أمة الإسلام، هي منهم ولهم ونشأت أساساً لحمل لواء الدعوة إلى الله، ثم شرفها الله بخدمة بيته وحرم نبيه فزاد بذلك حجم مسؤوليتها وتزايدت واجباتها، وهي إذ تنفذ تلك الواجبات على الصعيد الدولي تتمثل ما أمر الله به من الدعوة إلى سبيله، بالحكمة والموعظة الحسنة، وتتحسس ما كان يفعله رسول الهدى صلى الله عليه وسلم عندما يواجه الشدائد وعظائم الأمور يستخدم العقل استخدامه للقوة، فالإسلام دين الرحمة والعقل والقوة يأبى التخريب ويحارب الغوغاء محاربته للذل والضعف والاسترخاء "(٤٨).

و تعددت وتنوعت جهود الملك فهد لرعاية التضامن الإسلامي، التي هدفت إلى رفعة شأن المسلمين وتقوية الروابط بينهم، فزار، على سبيل المثال لا الحصر، معظم البلاد الإسلامية، وعمل على تصفية الأجواء بين الدول الإسلامية، والتقريب بين المسلمين وجعل تضامنهم حقيقة واقعة. كما رفع لواء نصرة الإسلام والمسلمين والذود عن قضاياهم. ودعم الجمعيات الإسلامية، وبخاصة في الدول غير

الإسلامية. وساهم في بنـــاء المســـاجد والمراكـــز الإســـلامية الدينيـــة والثقافيـــة والاجتماعية. وحرص على رعاية المؤتمرات الإسلامية التي تعقـــد فـــي المملكـــة العربية السعودية و افتتاح جلسات أكثرها بنفسه ليشدد في كلماته على أهمية العمـــل الجماعي الإسلامي.

الخصائص والسمات التي ميزت المفهوم السعودي للتضامن الإسلامي

يشكل التضامن الإسلامي محور ارتكاز النهج السعودي في التعامل مع قضايـــا العالم الإسلامي السياسية والاقتصادية والعقائدية والاجتماعية والثقافية، وقد تمـــيز المفهوم السعودي للتضامن الإسلامي بسمات وخصائص تفرد بـــها عـــن غـــيره، وتتمثل في التالي :

أولاً : تميز المفهوم السعودي للتضامن الإسلامي بأنه مفهوم أصيل وعريق لـدى آل سعود ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتكوين العقائدي والفكري لهم، فهم أحفاد الإمـــام محمد بن سعود، و الشيخ محمد بن عبد الوهاب قائدا حركة الإصلاح الدينـــي في شبه جزيرة العرب. و لطالما ذكر الملـــك عبدالعزيـــز : " نحـــن لســـنا أصحاب مذهب جديد أو عقيدة جديدة، ولم يأت محمد بن عبدالوهاب بالجديد، فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله ومـــا كان عليه السلف الصالح "(٤٩).

ولذلك فإن توجه الملك عبد العزيز وأبنائه بقوة نحو التضامن الإسلامي هـــو توجه أصيل وعريق الانتماء للعقيدة الإسلامية وتعاليمها السمحاء.

ثانياً :يشعر الملك عبد العزيز وأبناؤه بإحساس كبير بضخامة وعظـــم المســـؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه الأمة الإسلامية. وينبع هذا الإحساس الكبير بعظـــم المسؤولية من تراث آل سعود، وتاريخهم الحافل بنصرة الإسلام والمســـلمين، وقد ولد ذلك في أعماق الملك عبد العزيز و أبنائه دافعـــاً كبـــيراً بضـــرورة إكمال مسيرة الآباء والأجداد نحو التضامن الإسلامي.

حيث أشار الملك عبدالعزيز : " وكل ما ندعو إليه هو جمع كلمة المسلمين واتفاقهم ليقوموا بواجبهم أمام ربهم وأمام بلادهم، والذي نشهد الله عليه ونحن أوسطكم في الإسلام وأوسطكم في العروبة أننا ما ننام ليلة إلا وأمر جميع المسلمين يهمنا... تهمنا حالتهم ويهمنا أمرهم، ويزعجنا كل أمر يدخل عليهم منه ذل أو خذلان، لأننا نرى أنهم منا ونحن منهم، كما تهمنا جميع بلاد المسلمين.." (٥٠).

أما الملك فيصل فكان دوماً يؤكد : "علاقتنا بإخواننا المسلمين سواء كانوا دولاً إسلامية، أو مسلمين في بلد غير إسلامي، هي علاقات الأخوة والمحبة، مع السعي لتوطيد هذه العلاقات التي يفرضها علينا ديننا وشريعتنا"(٥١).

وحال تولي الملك فهد مقاليد الحكم قال : "إنني أشعر بعظم المسؤولية وثقل الأمانة التي شاء الله سبحانه وتعالى أن أحملها راجياً منه جل وعلا أن يعينني على حملها وأنني أعاهد الله ثم أعاهدكم بأن أكرس كل جهودي ووقتي من أجل العمل على راحتكم وتوفير الرخاء والأمن والاستقرار لهذا البلد العزيز"(٥٢).

ثالثاً :يؤمن آل سعود، بعمق كبير، بالخصوصية العظيمة التي حبا الله بها المملكة وجعلها تتفرد بمكانة لا مثيل لها في قلب العالم الإسلامي. ويستشعرون أن المملكة، ليست فقط، أرضاً لأول بيوت الله على الأرض... ولكنها قبلة جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، يتجهون إليها خمس مرات في اليوم. فيها أرض الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، وأقدس مدينتين تهفو إليهما قلوب المسلمين، و أرض المشاعر المقدسة في منى وعرفات ومزدلفة. يقصدها ملايين المسلمين سنوياً لأداء العمرة أو لإكمال الركن الخامس من أركان الإسلام – الحج، حتى يرث الله الأرض ومن عليها. و شهدت أرضها مولد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومهد الإسلام وإشراقة نوره. و تحتضن أرضها قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، وجل صحابته الكرام رضي الله

عنهم. وفوق أرضها التحم خبر السماء بالأرض في غار حـــراء، وشـــهدت أرضها قيام أول دولة إسلامية، ومنها انطلق المسلمون الأوائل في نشر ديـــن الله في أركان الأرض.

فقال الملك عبدالعزيز إن :" ... هذه البقعة الطاهرة شرفها الله بالإسلام، وببيته العظيم، فهي أشرف البقاع، وهي في أصل التكوين بقعة مثل غيرها، ولكن وجـــود بيت الله فيها، وبعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ونزول الوحي بها، كـــل هذا عظم من أمر هذه البقعة فهي كما أنها قبلة العالم قدوة العالم أيضاً "(٥٣).

فالملك عبدالعزيز لم يستشعر، فقط، شـــرف المكـــان، وإنمـــا كذلـــك عظـــم المسؤولية. وهذا ما جعل أبناءه يستشعرون أن هذه المكانة تفرض علـــى المملكـــة العربية السعودية تحمل مسؤوليات وتبعات تختلف عن بقية دول العـــالم، وبالتـــالي تفرض عليهم انتهاج سياسات وسلوكيات متميزة ومختلفة.

فكان دائم التذكير بأن :" ... بلدكم هذا بلد الله الحرام، فإذا لم نحرم ما حرم الله كانت نقمة الله علينا عظيمة... لذلك يجب أن ننظر في مسألة الأمـــر بـــالمعروف والنهي عن المنكر تنفيذاً لأمر الله وحفظاً له.. "(٥٤).

و يشير الملك فهد : "... من هذه الديار المقدسة انبثق نور الهداية، وأشـــرقت شمس الإسلام... ومن هنا ذاعت كلمة التوحيد. هنا في المملكة العربية الســـعودية نعلن للملأ أن القائمين على أمور الدولة، قد وضعوا... نصب أعينهم هدفاً سـامياً لا يحيدون عنه، هو حمل رسالة الإسلام، وإعلاء كلمة الله، والالتزام الكامل بالســـير على سنن الشريعة المطهرة والسعي إلى خدمة الإسلام، ورفع لوائه عالياً، ونحـــن نفخر بحمل هذه الأمانة، ونحمد الله تعالى أن جعلنا من منفذي أحكام الدين الحنيـف، ومن السائرين على نهجه القويم "(٥٥).

وهذه الخصائص التي انعم الله بها على المملكة وجعلها تتميز عن بقيـــة دول العالم، وجعلت لها مكانة وهيبة متميزتين في قلوب المسلمين، قد أفردتها، كذلـــك، بسمات دستورية لا تتوافر في كثير من الدول الإسلامية، لعل أبرزها :

١ - التزام الدولة السعودية بجعل دستور الدولة.. القرآن. ومصدر تشريعها.. السنة النبوية المطهرة.

ففي ٣٠ أغسطس عام ١٩٢٦م، بعد دخول الملك عبدالعزيز الحجاز أصدر تعليمات تنص على أن الملك : " ... هو صاحب السلطة العليا التي تحكم البلاد، وهو مقيد في أحكامه بالشريعة الإسلامية بموجب ما جاء في القرآن والسنة، وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح "[٥٦].

٢ - التزام الدولة بنظام الحكم الإسلامي والبيعة الشرعية واعتماد نظام الشورى.

حيث أكد الملك عبدالعزيز في مكة عام ١٩٢٤م : " سنجعل الأمر في هذه البلاد المقدسة شورى بين المسلمين وان مصدر التشريع والأحكام لا يكون إلا من كتاب الله ومما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ما أقره علماء المسلمين الأعلام "[٥٧].

وتؤكد المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم بأن.. " المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية.." [٥٨].

وفي كلمته للشعب السعودي بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم، أشار الملك فهد : " أن عماد النظام الأساسي ومصدره هو.. الشريعة الإسلامية حيث اهتدى هذا النظام بشريعة الإسلام في تحديد طبيعة الدولة ومقاصدها ومسؤولياتها وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي تقوم على الاخوة والتناصح والموالاة والتعاون"[٥٩].

كما أشار الملك فهد في نفس الكلمة أيضاً بأن الدولة السعودية قامت على : " ... منهاج واضح في السياسة والحكم والدعوة والاجتماع هذا المنهاج هو

الإسلام.. عقيدة وشريعة.. ولئن كانت العقيدة والشريعة هي الأصول الكلية التي نهضت عليها هذه الدولة فإن تطبيق هذه الأصول تمثل في التزام المنهج الإسلامي الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي القضاء وفي العلاقة بين الحاكم والمحكوم.. "(٦٠).

وركز الملك فهد في كلمته على أن : " ... دستورنا في المملكة العربية السعودية هو كتاب الله الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى "(٦١).

وأشارت المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم بأن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية يستمد سلطته من : " ... كتاب الله تعالى وسنة رسوله.. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة "(٦٢).

كما أشارت المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم : " يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية "(٦٣).

وتذكر المادة الأولى من نظام مجلس الشورى أن المجلس ينشأ : "... ملتزماً بكتاب الله، وسنة رسوله ... "(٦٤).

كما تشير المادة الثالثة من نظام مجلس الشورى : " يقوم مجلس الشورى على الاعتصام بحبل الله والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي... "(٦٥).

٣ - التزام الدولة بتضمين عَلَمِها كلمة التوحيد، ليصبح العلم الوحيد في العالم الذي يحملها.

حيث نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي للحكم على أن تتوسط علم الدولة كلمة : "... لا إله إلا الله... محمد رسول الله... تحتها سيف مسلول... ولا ينكس العلم أبداً "(٦٦).

٤ - التزام الدولة بالمحافظة على شعائر الدين الحنيف وإقامتها، وإحياء الرموز الدينية، والتزام التواضع من قبل ولاة الأمر، والنظر للأمـارة علـى أنـها تكليف لا تشريف.

فمن ناحية إقامة شعائر الدين فقد نصت المادة الثانية من النظـام الأساسـي للحكم على أن : " عيدا الدولة... هما عيدا الفطر والأضحى.. وتقويمها هـو التقويم الهجري "(٦٧).

كما أشار الملك فهد في كلمته بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكـم بـأن المملكة قد التزمت : " ... في مختلف مراحلها منهج الإسلام حكماً وقضـاء ودعوة وتعليماً... أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكـر... وأداء لشـعائر الله. التزم الولاة بذلك وألتزمه المسؤولون في الدولة، و ألتزمه الشعب في تعاملـه وحياته. فالإسلام هو منهج الحياة..." (٦٨).

وتلزم المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساسي للحكم الدولة بأن تحمي : " ... عقيدة الإسلام... وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكـر... وتقوم بواجب الدعوة إلى الله"(٦٩).

ومظهر آخر من مظاهر التزام الدولة إقامة شعائر الدين الحنيـف، وإحيـاء الرموز الدينية، قيامها بإنشاء أول مجمع في العالم متخصص فـي إصـدار المصحف الشريف بكافة أنواعه، وأحجامه، وقراءاته، بالإضافة إلى ترجمات معاني القرآن الكريم بكافة اللغات الحية.

يقول الملك فهد : " إن العناية بكتاب الله فرض على كل مسلم لا يعذر فـي التهاون به فالقرآن هو دستورنا وهو مرشدنا ..."(٧٠).

وأما من ناحيـة التزام ولاة الأمر بالتواضع ، فقد كان الملـك عبدالعزيـز يقول: " لست ممن يفخرون بألقاب الملك ولا بأبهته ، ولست ممـن يولعـون بالألقاب ويركضون وراءها ، وإنما نحن نفتخر بالدين الإسلامي ، ونفتخـر بأننا دعاة مبشرون لتوحيد الله ونشر دينه.. "(٧١).

وكان الملك فيصل، أيضا، يحمل نفس شفافية شخصية والـــده المتواضعـــة، ولهذا فقد كان صريحا وحازما عندما قال : " تكرر على سمعي لفظ (صاحب الجلالة) و(الجالس على العرش) وما أشبه ذلك... إن (الجـــلال) لله ســبحانه وتعالى، وإن العرش هو عرش رب السماوات والأرض، وإن هذه الكلمـــات وهذه الصفات دخيلة علينا في ديننا وفي لغتنا... إنني حينمـــا أســـمع كلمـــة (صاحب الجلالة) أو (الجالس على العرش) فإنني أتأثر من ذلك أشد التـــأثر، لأنني بشر وكل بشر يجب أن يكون عبدا لله ذي الجـــلال والجـــالس علـــى عرشه سبحانه وتعالى . ولا يفرقني عنكم أيـــها الأخـــوة إلا أنكـــم تفضلتـــم وتكرمتم فحملتموني المسؤولية لحسن ظنكم وأرجو الله ســبحانه وتعـــالى أن يعينني على ما حملتموني، وأن يهديني سواء السبيل، وأن أكون في خدمتكـــم إلى أن يتوفاني الله ، فإن أحسنت فمن الله ، وإن أخطأت فمن نفسي "(٧٢).

وعندما لقبه نائب رئيس الجامعة الإسلامية في ١٣٨٤/١١/٧هـــ ، الموافـــق ١٩٦٥/٣/٩م بأمير المؤمنين، قال بتواضع جم : " إنني لست في درجة ممـــن سلفوا من أمراء المؤمنين ، ومن الخلفاء المسلمين . وإنما أرجو أن يعتـــبرني هو وأخواني ، وكل من أتشرف بخدمتهم – خادم المسلمين وخادم المؤمنيـــن، وهذا أشرف ما يكون "(٧٣).

وبنفس نهج التواضع السعودي، أعلن الملك فهد في ٢٤ صفر ١٤٠٧ هـــ :

"... يطيب لي أن أعلن لكم اليوم ... عن رغبة ملحة تخامرني منذ شـــاء الله أن أتسلم زمام الحكم في وطني العزيز باستبدال مسمى صاحب الجلالة بلقـــب أحبه ويشرفني أن أحمله وهو خادم الحرمين الشريفين..." (٧٤).

وفي ٢٩ صفر ١٤٠٧هـــ أصدر توجيه يطلب فيه إحلال عبارة : " ... خادم الحرمين الشريفين محل عبارة صاحب الجلالة في كل المخاطبات والمكاتبات وأن يمنع استعمال كلمة (مولاي) أو كلمة (المعظم) أو أي عبارة أخرى تـــدل على التبجيل والتعظيم "(٧٥).

٥ - التزام الدولة بالحفاظ على المساجد و المقدسات الإسلامية ، وعمارتها والعناية بها.

إذ يستشعر آل سعود عظم مسؤوليتهم تجاه الحرمين الشريفين، ويعبر الملك فهد عن ذلك بقوله : " إننا نشعر بمسؤوليات عديدة وكبيرة تجاه عقيدتنا وشريعتنا وبلادنا وأمتنا الإسلامية، وإن من أعظم هذه المسؤوليات قيامنا على خدمة الحرمين الشريفين والسهر على أمن الحجاج وراحتهم "[٧٦].

وفي مناسبة أخرى يظهر الملك فهد هذا الإحساس بعظم المسئولية بقوله : " إن المملكة العربية السعودية التي شرفها الله بخدمة الوافدين إليها والمقيمين فيها يسرها أن ترى حجاج بيت الله يؤدون الفريضة في سهولة ويسر، والمملكة العربية السعودية تهتم وتشعر بعظم هذه المسؤولية.. وإننا نحمد الله الذي أكرمنا بخدمة الحرمين الشريفين وخدمة ضيوفه... ولقد حرصنا على ترجمة ذلك بمشروعات متعددة في الطرق والإنفاق والجسور والخدمات الصحية والموانئ والاتصالات، ودعمت أجهزة الأمن بمختلف قطاعاتها لتأمين السلامة والأمان وهذا نعتبره جزءا من واجبنا تجاه إخواننا الحجاج وسنعمل إن شاء الله على إنجاز المزيد من المشروعات وتوفير إمكانات وطاقات أكبر لهذا الغرض"[٧٧].

و لما كان للمسجد دور عظيم ورسالة سامية ومكانة رفيعة في الإسلام، فقد التزم الملك عبد العزيز بتسخير طاقات وإمكانات وموارد دولته الفتية للعناية بالمسجد بطريقة متميزة تتناسب مع دوره ومكانته في الإسلام . وأعتبر أبناؤه أن الاهتمام بالمسجد، وعمارته من أهم واجباتهم، وأن القيام بأعباء هذه المسؤولية هو محور توجهات الدولة السعودية. يقول الملك فهد : " ... المساجد هي بيوت الله ... هي رمز الإسلام، ومحط أنظار المسلمين ومأوى أفئدتهم، فلا عجب في أن نوليها جل اهتمامنا، وبالغ عنايتنا ... ونرى من

الواجب علينا أن نبذل العناية في خدمة بيوت الله تعالى بتشييدها على أجمل طراز وتنسيقها وفرشها وصيانتها وترميمها، وتزويدها بكل ما هي في حاجة إليه ..."[٧٨].

وتأتي توسعة الحرمين الشريفين ومشاريع منطقة المشاعر المقدسة في عرفات ومنى ومزدلفة في قائمة اهتمامات الدولة السعودية، وتعتبره من أهم إنجازاتها في مجال خدمة الإسلام والمسلمين. وبالتالي أصبحت عملية تحديث وتجديد عمارة الحرمين الشريفين عملية مستمرة ومتواصلة عاما بعد عام. ولم يقتصر الاهتمام بإعمار المساجد، والقيام برعايتها على داخل المملكة، بل امتدت الرعاية السعودية للمساجد لتشمل كل مسجد حيثما كان. وتفوق كلفة مشاريع المساجد التي نفذت ١,٨ بليون ريال[٧٩].

رابعا : يؤمن آل سعود إيمانا عميقا بالارتباط الوثيق بين الأمة العربية و الأمة الإسلامية ، إذ يرون أن الله قد أعز العرب بالإسلام ودفع بهم إلى مصاف الحضارات الإنسانية الراسخة ، وأعز الله الإسلام بالعرب . فتحمل العرب عبء القيام بالدعوة إلى الله و إبلاغ رسالة الإسلام إلى مشارق الأرض ومغاربها.

وقد ركز الملك عبد العزيز وأبناؤه على ضرورة تحقيق الترابط بين الأمتين العربية والإسلامية بكل السبل والوسائل. وقد استمر آل سعود في كل مناسبة في التذكير بعظم المسؤولية على عاتق العرب و الأمة العربية في تبليغ الدعوة الإسلامية والعمل على تحقيق التضامن الإسلامي.

أشار الملك عبدالعزيز : ".. نحن عرب ولنا أن نفتخر بعروبتنا، ونفتخر بديننا، نفتخر بدعوة محمد صلى الله عليه وسلم ... نفتخر بالإسلام ونجعله شعارنا، وبعد الإسلام نفتخر بالعروبة ... والإسلام سوى بين المسلمين جميعا لأنه هو ... رابطة الأخوة الثابتة التي لا انفصام لها "[٨٠].

وقال الملك فيصل : " إنني أوجه أنظار إخواني من العرب إلى انهم مسؤولون عن هذه الدعوة أكثر من غيرهم ، لأن الله سبحانه وتعالى اختار نبيهم صلوات الله عليه وسلامه منهم ، وأنزل كتابه بلسانهم وحملهم أمانة إيصال هذه الرسالة إلى بقاع الأرض ، ولذلك ، فإن مسؤولية العرب تجاه الدعوة الإسلامية مضاعفة بالنسبة لغيرهم من الشعوب "[٨١].

و لتأكيد تزاوج العروبة والإسلام في صيغة سعودية فريدة أشار الملك فيصل : "ومن أهداف سياستنا الخارجية المعروفة التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة ... والسير مع الدول الإسلامية في كل ما يحقق للمسلمين عزتهم ورفعة شأنهم ، ونؤيد ميثاق جامعة الدول العربية وندعمه ونسانده ... "[٨٢].

كما تحدد المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم هوية المملكة على أنها عربية إسلامية ، والنظام الأساسي فيها يركز على عملية التزاوج بين العروبة والإسلام[٨٣].

وتلزم المادة التاسعة والعشرون الدولة صيانة التراث الإسلامي والعربي والمساهمة في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية.. " ترعى الدولة العلوم و الآداب والثقافة.. وتُعنى بتشجيع البحث العلمي وتصون التراث الإسلامي والعربي وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية "[٨٤].

و في كلمة الملك فهد بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم : "أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية يهمها ما يهم العرب والمسلمين وتحرص على تضامنهم وجمع كلمتهم وتسهم بكل طاقاتها فيما يعود عليهم بالخير ، وقد أثبتت الأحداث والوقائع صدق مواقفها ووفاءها بالتزاماتها تجاه أمتها العربية والإسلامية والتزاماتها الدولية الأخرى "[٨٥].

كما تلزم المـــادة الخامسة والعشرون من النظام الأساسي للحكم الدولة على :
" ... تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمـــة ... وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة "[٨٦].

حيث تكرس هذه المادة التزاوج بين العروبة والإسلام الـــذي قـــامت عليـــه المملكة العربية السعودية، وتكرس ما غرسه الملك عبدالعزيز فـــي كونـــها جزءا لا يتجزأ من الأمتين العربية والإسلامية. وتكرس استشعار آل ســـعود لأهمية موقع ومكانة المملكة بينهما.

خامسا : يحمل آل سعود كراهية شديدة وعداء مستحكمين للتيـــارات والحركـــات والأيدولوجيات الإلحادية المادية الهدامة ، ويقين وإيمان راسخين بخطورتـــها على المسلمين والأمة الإسلامية عقيدة وفكرا وتراثا وثقافة ووجودا. ولذلـــك فقد حرص الملك عبد العزيز وأبناؤه على تجنيد كافة طاقاتهم لمحاربة هـــذه الحركات والتيارات والأيدولوجيات ، وتنبيه الأمتين العربية والإسلامية إلـــى الأخطار التي تحدق بـــهم مـــن جـــراء تبنـــي طروحـــات هـــذه التيـــارات والأيدولوجيات والحركات.

فقد أشار الملك عبدالعزيز: " نحن لسنا أصحاب مذهب جديد أو عقيدة جديـــدة، ولم يأت محمد بن عبدالوهاب بالجديد، فعقيدتنا هي عقيدة الســـلف الصـــالح التـــي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه السلف الصالح"[٨٧].

ويعتبر الملك فيصل أشد من وقف بحزم ، وتصدى للأيدولوجيات والحركـــات الإلحادية ، واستثمر كل مناسبة متاحة للتحذير من أخطارها ، على الأخص خـــلال مواسم الحج، ففي موسم حج عام ١٣٨٦هـــ، قال : "... أنكم في عصركـــم اليـــوم تتعرضون لتيارات ولمساع تحاول أن تصرفكم عن دينكم، وان يستبدل دين الإسلام باديان أخرى ، وان نستبدل الشريعة الإسلامية بمذاهب وشرائع وقوانين ما أنـــزل الله بها من سلطان ، ولذلك فكان لزاما عليكم ، أيـــها المســـلمون جميعـــا ، قـــادة

وجماعات وشعوبا، أن تدفعوا الشر عن دينكم وعن شريعتكم، وأن تتمسكوا بحبل الله القويم.."[٨٨].

كما أشار أيضا "... إذا كانت وحدة الهدف هي دس المبادئ الهدامة ، والتحلل من الأخلاق، وإنكار وجود الإله عز وجل ، والمروق من كل عقيدة سماوية ، فنحن نأبى ذلك، وسنقاوم ذلك بكل ما أوتينا من قوة "[٨٩].

وتعجب قائلا : "... يقولون إننا نحارب الاشتراكية ، فنحن كمسلمين نؤمن بالله، وشريعتنا القرآن ، فإذا كانوا يدعون أن الاشتراكية لا تتنافى مع الإسلام، فلماذا يدعوننا لترك الأصل والتمسك بالفرع ؟ "[٩٠].

ويؤمن آل سعود بأن أشد الأسلحة فتكا بخطر هذه الأيدولوجيات والحركات هو سلاح التضامن الإسلامي. وقد حرص الملك عبد العزيز وأبناؤه إلى دعوة شعوب وقيادات الأمة الإسلامية إلى توحيد قلوبهم ومواقفهم وتوجهاتهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض، فقاموا بزيارات مكثفة للدول الإسلامية لتحقيق مفهوم التضامن الإسلامي، وساهموا في إنشاء المنظمات الإسلامية، و إقامة المؤتمرات والندوات التي تعالج قضايا ومشكلات المسلمين وتهدف إلى إزالة الخلافات بينهم. فكان كل خطاب يصدر منهم، مهما كانت المناسبة، وأينما كان الحدث، إلا واظهر بكل وضوح وجلاء إيمان عميق، وتمسك كامل بأحكام الدين، وحث على إتباع شريعة الله، وحرص على رفع راية الإسلام، وعمل على مصلحة المسلمين، واهتمام بوحدة المسلمين والتضامن الإسلامي. ولا تزال جذوة هذه الروح الإسلامية الخاشعة متقدة إلى اليوم.

وقد أجملها الملك عبدالعزيز بقوله : " أما نحن فلا عز لنا إلا بالإسلام ، ولا سلاح لنا إلا بالتمسك به، وإذا حافظنا عليه حافظنا على عزنا وسلاحنا "[٩١].

ويقول الملك فيصل : " نحن نريد الإسلام ولا نؤمن بشيوعية و لا ثورية ولا ندين بغير شريعة الإسلام"[٩٢].

التضامن الإسلامي : من الفكرة والمفهوم إلى واقع ملموس

أخرج آل سعود فكرة التضامن الإسلامي إلى واقع ملموس وجعلوه ركيزة أساسية من مرتكزات القرار السياسي الخارجي السعودي ، وقد استطاعوا تحقيق ذلك من خلال :

أولا : تبني آل سعود الدفاع باستماتة عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية في المحافل والمنتديات والمؤسسات والمنظمات الدولية في كل مناسبة وبكل الوسائل والطرق.

وينطلق نهج آل سعود في التعامل مع قضايا الأمتين العربية والإسلامية من أسس ترتكز على التوجه الخالص لله والمراقبة الدائمة له، وإخلاص الأقوال والأفعال لله وحده ، و النشأة الإسلامية الصافية ، وما تعلموه من مدرسة والدهم المؤسس الملك عبد العزيز.

فقد استشعر الملك عبدالعزيز عظم المسؤولية وضخامة الواجب تجاه الإسلام والمسلمين، وتجاه الأمة العربية ، فقال : " إن احب الأمور إلينا أن يجمع الله كلمة المسلمين فيؤلف بين قلوبهم ثم بعد ذلك أن يجمع كلمة العرب فيوحد غاياتهم ومقاصدهم ليسيروا في طريق واحد يوردهم موارد الخير"[٩٣].

وحرصت المملكة منذ نشأتها أن تكون حارساً أميناً للمقدسات الإسلامية، وقائداً، ورمزاً لوحدة المسلمين وتطلعاتهم، والمدافع الأول عن العقيدة الإسلامية، وقضايا المسلمين. وتتحمل كل ما يترتب على ذلك من تضحيات. ومن خلال تعامل المملكة مع العالم الإسلامي كعمق استراتيجي فإنها توظف هذا العمق لخدمة قضايا الأمة العربية[٩٤].

كما تحرص المملكة على المشاركة في كل الجهود السلمية التي تبذل لحل قضايا العالم الإسلامي. ولقد أهلتها مكانتها للعب دور فاعل ومؤثر في كثير من القضايا والمشكلات التي تعرض لها العالم الإسلامي. من فلسطين إلى البوسنة،

ومن الصومال إلى أفغانستان، وفي غيرها من المناطق.. ومن المجاعة و الكوارث الطبيعية إلى الاضطهاد والحروب التي يتعرض لها المسلمون في كل مكان .

ولا يقتصر دور المملكة العربية السعودية في دعم القضايا الإسلامية، ونصرة الدول والشعوب الإسلامية ، على الجهود الدبلوماسية والعسكرية فقط . بل يغطي دورها أبعادا متعددة، تشمل النواحي الاقتصادية والثقافية والدينية والعقائدية.

فعندما تبنى الملك عبد العزيز القضية الفلسطينية ، أولاها اهتماما كبيرا، وساهم في دعمها سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا ، وكان يشير : " كنت ولازلت أضع قضية عرب فلسطين في قلبي ... ولست أخدم هذه القضية حباً بفلسطين فحسب، بل بدافع الإيمان بالدين الحنيف فضلاً عن أن قضية فلسطين هي قضية العرب كلهم"[٩٥].

وكان الملك عبدالعزيز من أوائل الذين تصدوا للصهيونية ودعواها بالحقوق التاريخية على أرض فلسطين. و ركز جهوده السياسية والدبلوماسية على محاولات إقناع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بضرورة حل المشكلة حلاً عادلاً. وظل في مراسلاته معهما يشرح ويوضح حقيقة القضية والظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني ، ويفند دعاوى الصهيونية ويؤكد بكل قناعة وقوة عروبة فلسطين وبطلان وعد بلفور.

وبعد وفاة الملك عبد العزيز ساهم أبناؤه بنفس الفعالية وقوة الدفع في دعم القضية الفلسطينية ، حيث شاركت المملكة في جميع مؤتمرات القمة العربية ، وأيدت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والقرارات الداعمة للقضية الفلسطينية.

وأكد الملك فيصل : " إننا نفدي فلسطين بالمال والنفس والولد ... وإننا لن نستريح إلا بأن تكون فلسطين عربية موحدة مستقلة "[٩٦].

وقاد المملكة العربية السعودية في التعبير عن غضبها من العدوان الثلاثي الذي وقع على مصر عام ١٩٥٦م، بقطع علاقات المملكة الدبلوماسية، وإمداداتها النفطية عن بريطانيا.

وبعد نكسة يونيو ١٩٦٧م، أمر الملك فيصل بوقف ضخ النفط إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولعب دورا كبيرا في انعقاد مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧م ، بهدف إعادة بناء التضامن العربي . وتعهد بمساندة دول المواجهة وتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها. وتكفلت المملكة.. " بدفع ٥٠ مليون جنيه سنويا إلى دول المواجهة إلى حين إزالة آثار العدوان الإسرائيلي "[٩٧].

وعندما تعرض المسجد الأقصى في أغسطس ١٩٦٩م إلى حادث الاعتداء عليه بالحرق، استطاعت المملكة أن تحول الاهتمام بالقضية من إطارها العربي الضيق إلى قضية إسلامية دولية، انطلاقا من أن قضية القدس هي قضية كافة المسلمين. ولذا تركز موقف المملكة العربية السعودية على ضرورة أن تتم مناقشة تطورات القضية من خلال مؤتمر قمة إسلامي وذلك لربط العالم الإسلامي بالقضية الفلسطينية. وقد كان هذا المؤتمر هو نواة قيام منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تلعب اليوم دوراً كبيراً في دعم القضية الفلسطينية.

وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣م بادرت المملكة إلى قطع إمدادات النفط عن الدول المؤيدة لإسرائيل " ...[و] استمرت المملكة العربية السعودية في الاضطلاع بدور مركزي لمعالجة أزمات ما بعد حرب أكتوبر في إطار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، فقد ساندت المملكة مساعي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي المنعقد عام ١٩٧٤م وسعت لبناء التضامن العربي وأيدت مسيرة التسوية السلمية في إطار اتفاقيات فصل القوات بين مصر وسوريا من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى على أساس أنها جزء من التسوية الشاملة "[٩٨].

وعندما غزا العراق دولة الكويت وقفت المملكة ضد هذا الغزو، واعتبرته يناقض التعامل بين الدول الإسلامية، وأدانته ، وسعت إلى تكوين جبهة من الدول المتحالفة لتحرير الكويت. وكان الدور السعودي أساسياً في تحرير الكويت. وقد

انطلقت مساعي المملكة العربية السعودية لتحرير الكويت من خـــلال مســتويين ، دبلوماسي وآخر عسكري.

فقد هدفت المملكة من خلال جهودها الدبلوماسية إلـــى حـــث العـــراق علـــى الانسحاب من الكويت سلميا وحقن الدم العربي المسلم. فكـــانت أولـــى مبادراتـــها الاتصال بالقيادة العراقية والقيادات العربية، ثم تبع ذلك مشاركتها في مؤتمر القمـــة الذي عقد في القاهرة. كما شاركت المملكة في جميع المناقشات واللقاءات العربيـــة والإسلامية الساعية إلى إيجاد حلي سلمي للازمة.

وهدفت المملكة من خلال لجوئها إلى الحل العسكري تـــأكيد رفضـــها لقـــرار العراق ضم الكويت، وردع نزعات الهيمنة العراقية التي بـــاتت تـــهدد الأراضـــي السعودية. و سعت المملكة للاستعانة بقوات من بعض الدول العربيـــة والإســـلامية والصديقة التي عارضت الغزو العراقي . وسمحت المملكـــة باســـتخدام أراضيـــها كقاعدة لانطلاق عمليات تحرير الكويت(٩٩).

وبمجرد وقوع الغزو السوفيتي على أفغانستان عام ١٩٧٩م، عملت المملكـــة على دعم المجاهدين الأفغان على الصعيد الدبلوماســـي والسياســـي والاقتصـــادي والعسكري. وما فتئت المملكة تشجب العدوان السوفيتي على أفغانستان. وتطـــالب بالانسحاب الفوري للقوات السوفيتية في كافة المحافل الدولية والإسلامية والعربيـــة. ولعبت دوراً كبيراً في تعليق عضوية أفغانستان في منظمـــة المؤتمـــر الإســـلامي، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الأفغانية، وإعطاء مقعـــد أفغانســـتان فـــي منظمة المؤتمر الإسلامي إلى حكومة المجاهدين، وسعت المملكـــة جـــاهدة لنيـــل الاعتراف الدولي بحكومة المجاهدين.

واستأثرت الأزمة اللبنانية، منذ اندلاعها في عام ١٩٧٥م، باهتمام كبـــير فـــي المملكة العربية السعودية. حيث أسفرت الاتصالات السعودية المبكرة لحل الأزمـــة إلى عقد قمة عربية سداسية بمبادرة المملكة العربية السعودية والكويـــت. وضمـــت القمة كلاً من مصر وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للعمل علـــى

تهدئة الأوضاع في لبنان، ووقف إطلاق النار في كافة الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف، وإعادة الحياة الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل بدء الأحداث.

كما دعمت المملكة العربية السعودية قوات الأمن العربية، التي كانت تعمل في لبنان بمشاركتها الفعالة، وقامت بتمويل ميزانية قوة الردع العربية التي أقرتها القمة السداسية التي عقدت في الرياض.

وعندما اجتاحت إسرائيل، في عام ١٩٨٢م، الأراضي اللبنانية، نشطت الدبلوماسية السعودية على المستوى الدولي للضغط على إسرائيل لتحقيق انسحاب فوري للقوات الإسرائيلية ، وشجب وتنديد بالعدوان الإسرائيلي. وأسفرت الاتصالات السعودية عن تحقيق اتفاق لبناني فلسطيني حول وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان ، وحماية بيروت من اجتياح إسرائيلي كامل . ولعل أبرز وأخطر الأدوار التي لعبتها المملكة في الأزمة اللبنانية تمثلت في مساعيها لإيجاد حل شامل للأزمة باستضافتها للبرلمانيين اللبنانيين في الطائف حتى تم التوصل إلى اتفاق الطائف الذي أقر في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩م، الذي مهد لعودة الحياة الطبيعية إلى ربوع لبنان وعودتها إلى حظيرة الدول المستقرة الآمنة.

ولا يقتصر الدور السعودي على دعم القضايا العربية والإسلامية فقط، بل يتعداه ليشمل المساعدة في تسوية المنازعات بين الدول العربية والإسلامية بطريقة سلمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد " تدخلت المملكة العربية السعودية لتسوية العديد من الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الدول العربية أو بين الفصائل الفلسطينية ذاتها "(١٠٠). وتحقيق المصالحة السورية – الأردنية بعد التوتر الذي ساد العلاقات بينهما من عام ١٩٧٨م إلى عام ١٩٨٥م، والوساطة في النزاع القطري – البحريني، والوساطة السعودية لحل النزاع الجزائري – المغربي حول قضية الصحراء المغربية، والوساطة في حل النزاع الباكستاني – البنغلادشي من عام ١٩٧١م – ١٩٧٤م، والوساطة في حل النزاع السنغالي – الموريتاني عام ١٩٨٩م، والوساطة لحل النزاع بين المجاهدين الأفغان عام ١٩٩٣م(١٠١).

ثانيا :تقديم الدعم المادي والمعنوي للدول والشعوب والمنظمات والجمعيات والمؤسسات الإسلامية في أرجاء العالم.

فالمملكة العربية السعودية تعد دولة مجاهدة، ولا يقتصر جهادها على الجهاد القتالي فقط، الذي تخوضه بكل اقتدار، بل جهادها قتالي وسياسي واقتصادي وإعلامي وثقافي وحضاري. فإذا كان الجهاد القتالي قد شرع لرفع الظلم واستعادة الحقوق، فإن الألوان الأخرى للقتال ضرورية لاستمرار الجهاد القتالي. وقد نذرت المملكة على نفسها أن تكون طرفا أساسيا في الحرب ضد الباطل، ومع العدل ضد الظلم، منذ أن وضع الملك عبد العزيز لبنات الدولة الإسلامية الحديثة. فاستجابت لنداء الحق والعدل في كل زمان ومكان ، كيفما كانت حاجة الإسلام والمسلمين. وشاركت القوات السعودية في معارك الشرف والكرامة ضد العدوان الصهيوني، وتصدت للصهيونية العالمية التي اغتصبت أرض فلسطين وشردت أهلها. ودعمت المجهود القتالي للمجاهدين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ماديا ومعنويا، عدة وعتادا. كما سخرت المملكة أجهزة إعلامها المختلفة للدفاع عن وجهة نظر المجاهدين المسلمين من فلسطين إلى أفغانستان ، ومن كشمير إلى بورما وغيرها من المناطق. وطرحت للرأي العام العالمي في كل حالة عدالة قضية أولئك المجاهدين(١٠٢).

وتعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الرائدة في استنفار المسلمين ، وحشد طاقات الأمة الإسلامية وإمكاناتها المختلفة لدعم الجهاد الإسلامي في الدول الإسلامية وغير الإسلامية . فهي الدولة التي قامت على مبدأ نصرة المسلمين لاسترداد حقوقهم المشروعة.

فالملك عبد العزيز أعلن الجهاد المقدس من أجل استرداد فلسطين المغتصبة. ووضع الملك فيصل هدفه الأول الصلاة في المسجد الأقصى . وأصدر الملك فهد عام ١٤٠٠هـ، الموافق ١٩٨٠م، عندما كان وليا للعهد ، إعلانه للجهاد المقدس في فلسطين : " بعد أن قامت إسرائيل بإعلان القدس عاصمة موحدة وأبدية لها، مخالفة

بذلك قرارات مجلس الأمن، ومتحدية إرادة المجتمع الدولي وحقوق الأديان السماوية الأخرى، إننا لا نلام إذا اعتمدنا أسلوب الجهاد المقدس، فالحرب الدينية العنصرية العسكرية التي تشنها إسرائيل ضد العرب والمسلمين لن يوقفها إلا الجهاد المقدس. والمقصود بالجهاد المقدس هو مجابهة عربية إسلامية واحدة ، شاملة ومتكاملة ، نضع فيها جميع إمكاناتنا وطاقاتنا الروحية والثقافية والسياسية والمادية والعسكرية في جهاد طويل ودؤوب نستهله بالجهاد مع النفس والذات حتى نطهر نفوسنا من الأحقاد و الأدران والخلافات "(١٠٣).

أما بالنسبة لدعم المملكة للأقليات الإسلامية، فلقد أطلقت المملكة في محرم ١٤١٢هـ دعوتها لعقد مؤتمر عالمي في مكة المكرمة يجمع قادة الأقليات والجماعات المسلمة في العالم لمناقشة أوضاع الأقليات المسلمة واحتياجاتها وشؤونها. وجاءت دعوة المملكة تحقيقا لمبدأ التضامن الإسلامي الذي انتهجته المملكة منذ عهد الملك عبد العزيز.

يقول الملك فهد : " من واجبنا كدولة شرفها الله بخدمة الحرمين الشريفين الوقوف إلى جانب إخواننا المسلمين ومد يد العون لهم بالقدر الذي يمكنهم من توفير أسباب الأمن والاستقرار والرخاء دون أن نتدخل في شؤونهم أو نربط مساعداتنا لهم بأية شروط "(١٠٤).

كما أشار الملك فهد في مناسبة أخرى : " أن المملكة العربية السعودية في نهجها الواضح لتقديم مساندتها الإنسانية للدول الشقيقة والصديقة والشعوب المحتاجة إنما تقوم على إدراك عميق وقناعة تامة بأهمية دور المملكة في خدمة القضايا الإنسانية في العالم انطلاقا مما حباها الله من قيم روحية سامية وتراث حضاري مجيد وإمكانات مادية متاحة "(١٠٥).

وتظهر خصوصية واقع الأقليات المسلمة لدى القيادات السعودية، و أهمية وحساسية الدور السعودي في أوساط الأقليات المسلمة ، من خلال الاهتمام الاستثنائي والمتميز الذي وجهته المملكة لهذه الفئة من المسلمين منذ نشأتها.

ففي ظل الحرب الباردة وسياسة الاستقطاب لم تتوان المملكة في مساعدة الأقليات الإسلامية في الدول الشيوعية.فبذلت كل ما تستطيع بذله من جهد ومال في سبيل اختراق الحصار الذي فرضته عليهم القيادات الشيوعية،في محاولة لعزلهم عن بقية إخوانهم المسلمين(١٠٦).

واستطاعت المملكة بفضل من الله ثم الجهود المخلصة لقياداتها أن تبقى على الهوية الإسلامية وحفظها من الطمس والتشويه طوال تلك السنين(١٠٧).

ومع بداية التغيرات في النظام السياسي الدولي وسقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وسياسة الاستقطاب، تحركت المملكة بكل ثقلها الدولي، ودورها الفاعل في النظام السياسي الدولي لتأمين مستقبل الأقليات الإسلامية، فكانت دعوة الملك فهد لعقد مؤتمر عالمي هو الأول من نوعه في مكة المكرمة لبحث أوضاع الأقليات الإسلامية في جميع أرجاء العالم.

" إن هذه الدعوة لعقد مؤتمر عالمي للأقليات الإسلامية التي تتزامن مع الصحوة الإسلامية... خطوة أولى متقدمة نحو عصر السيادة الإسلامية ، والنهضة التي تقودها المملكة بمفهوم جديد يطور آليات الصراع بين الإسلام وخصومه حتى لا يجد ملايين المسلمين... أنفسهم في مواجهة غير متكافئة مع عمليات التنصير الكنسية... ولذلك فان هذا المؤتمر العالمي يعتبر نوعا من الأسلوب الراقي الذي تتبعه المملكة في الدعوة الإسلامية "(١٠٨).

وأخرج، كذلك، برنامج المساعدات السعودي مفهوم التضامن إلى واقع ملموس، إذ ... " لم يكن النجاح الذي حققته المملكة في المجال السياسي بتوثيق الصلات بين الدول الإسلامية إلا أحد الجوانب الاقتصادية التي التزمت بها المملكة العربية السعودية لدعم التنمية في دول العالم الإسلامي... "(١٠٩).

فقد حرصت المملكة دوما على تخصيص جزء لا يستهان به من دخلها القومي كل عام لتقديم العون والمساعدة للمسلمين، فـ.." خلال الفترة من ١٣٩٥هـ - ١٤٠٨هـ أسهمت المملكة في دعم اقتصاديات بعض الدول الإسلامية من خلال تقديم ٢٤٨ قرضا لتمويل ٢١٦ مشروعا إنمائيا في ٢١ دولة في قارة آسيا ، ١٢ دولة في أفريقيا وبلغت مساهمات المملكة عن طريق القنوات المخصصة لدعم التنمية الدولية حوالي (١٧, ٢١٦١٨) مليون ريال "(١١٠).

وأكد المشاركون في اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية التي عقدت في اسطنبول بتركيا.. " أن مساهمات المملكة في دعم المشاريع الإنمائية في (٣٣) دولة إسلامية بلغت في عام ١٤٠٥هـ ... [ما نسبته] ٦% من إجمالي الناتج القومي السعودي"(١١١).

وقد هدف برنامج المساعدات السعودي للدول الإسلامية ، حل مشكلاتها الاقتصادية، وبناء قطاعات التنمية الأساسية فيها ، وإعفاءها عن الحاجة للقروض المشروطة، وما يترتب عليها من آثار على سيادتها وممارسة اختصاصاتها على الساحة الدولية.

ولقد ذكر تقرير وضعه الصندوق الدولي للتنمية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أن "... المملكة العربية السعودية قدمت في الفترة من عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٨٩م أكثر من ٢٤,٦٨٣ بليون دولار مساعدات مالية "(١١٢).

وأشار تقرير للوحدة الاستشارية للدراسات الفنية والاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة إن "... المملكة العربية السعودية قامت بتقديم مساعدات بلغت في مجموعها حوالي ٧٧ بليون ريال في خلال خمسة عشرة سنة (١٣٩٠ - ١٤٠٥هـ) وقد استفادت من هذه المساعدات (٣٥) دولة إسلامية من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها"(١١٣).

و تدعم المملكة المنظمات الإسلامية التي تركز في اختصاصها على خدمة الإسلام والمسلمين حيث تقدم لها الهبات والمساعدات. وتحتضن المملكة العديد من المنظمات الدولية الإسلامية وتقدم لها التسهيلات. فلقد كان دورها في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، نابعا من إيمانها بأهمية المنظمة في خدمة الإسلام والمسلمين وتحقيق التعاون بينهم. فأهدتها مقرا دائما في جدة، وقدمت لها تبرعا بقيمة ٢٥٠٠مليون دولار. وعندما استضافت المملكة مؤتمر القمة الثالث في عام ١٤٠١هـ، تبرعت لها أيضا بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار.

كما تسهم المملكة بجزء كبير في ميزانية المؤسسات والهيئات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مثل صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، وغيرها.

كما تستشعر القيادة السعودية مكانة المملكة وموقعها من العالم الإسلامي، وما تمثله من ثقل إسلامي وعربي ودولي ، وتدرك نعمة الله على البلد بالرخاء والثروات الطبيعية ، ومتانة اقتصادها ، ولهذا فهي تسعى إلى تقديم المساعدات والإعانات للدول الإسلامية والعربية الشقيقة والدول النامية الأخرى ، حيث " ... يقدر ما تقدمه المملكة في هذا المضمار ١٠% من دخلها الوطني ... وبذلك تعد المملكة العربية السعودية الدولة الأولى من حيث تقديم المساعدات للدول العربية والإسلامية، كما تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث دعمها للمنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة المسئولة عن تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية في دول العالم الثالث "(١١٤).

ودعمت المملكة إقامة عدد كبير من المؤسسات ذات الطبيعة الإنمائية التي تهدف زيادة حجم التعاون وتحقق مفهوم التضامن الإسلامي بين الدول الإسلامية والعربية." فقد ساهمت بما لا يقل عن ٢٥% من رؤوس أموال (٢٢) مؤسسة إنمائية أهمها : البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي

للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الأفريقي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية "[١١٥].

ولا يقتصر النموذج السعودي للتضامن والتكافل بين المسلمين على تقديم الدعم على شكل قروض ميسرة للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية في الدول الإسلامية، بل يتعداه إلى ما هو أبعد من ذلك . إذ قامت المملكة في المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في داكار بالسنغال، في ٩ ديسمبر ١٩٩١م، بإسقاط القروض المستحقة لها عند الدول الإسلامية، بالرغم من أن القروض وأساليب الدفع كانت ميسرة[١١٦].

وأعلنت المملكة خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة عام ١٤٠١هـ.. " التبرع بمبلغ مائة مليون دولار لتنفيذ برنامج عاجل لمساعدة دول الساحل الأفريقي المتضررة من الجفاف... حتى ساهمت المملكة بمبلغ يناهز الألف مليون ريال ... وقد استفادت من هذه المساعدات ١٧ دولة أفريقية منها ٥ دول عربية هي : موريتانيا والمغرب والسودان والصومال وجيبوتي إضافة إلى ١٢دولة أفريقية"[١١٧]. كما قامت المملكة بوضع مشروع للإفادة من لحوم الهدي والأضاحي وشحنها للدول الإسلامية برا وبحرا وجوا. وقام الصندوق السعودي للتنمية بدعم المؤسسات الدولية " ... لمواجهة مشاكل الجفاف والتصحر في الدول النامية وخصوصا دول الساحل الأفريقي "[١١٨].

وتعتبر المملكة ما تقدمه من مساعدات وإعانات وإغاثة، سواء لظروف سياسية وحروب ومآسي، كالأوضاع في فلسطين وأفغانستان والبوسنة والهرسك ومشكلات اللاجئين فيها، أو إغاثة في حالة الكوارث الطبيعية وعند نزول الملمات من جفاف وفيضانات وزلازل وسيول مدمرة أو تلوث بيئي أو أعاصير، تعتبره واجبا إسلاميا.

ثالثا :تأسيس ودعم رابطة العالم الإسلامي

يعتبر الملك عبدالعزيز من أوائل من دعا إلى التضامن الإسلامي في التاريخ المعاصر، وكان ذلك في عام ١٣٤٤هـ. حيث عقد يوم الاثنين ٢٦ ذو القعدة

١٣٤٤هـ مؤتمر سمي " مؤتمر العالم الإسلامي "، دعا فيه الملك عبدالعزيز قادة المسلمين للتآلف والعمل على التضامن و جمع كلمة المسلمين. وفي ختام المؤتمر، صدر نظام خاص به سمي نظام مؤتمر العالم الإسلامي، يهدف إلى توحيد كلمة المسلمين، والعناية بأوضاعهم الدينية والاجتماعية والأدبية والاقتصادية (١١٩).

وفي عام ١٣٨١هـ، خلال موسم الحج، المناسبة التي جعلها آل سعود منتدى للتضامن الإسلامي، التقى بعض قادة وعلماء العالم الإسلامي في مكة المكرمة. وسمي ذلك اللقاء " المؤتمر الإسلامي الأول "، وهدفوا منه إلى النظر في أمور المسلمين والتشاور في شؤونهم. وقرروا خلال اللقاء إنشاء هيئة إسلامية تسمى " رابطة العالم الإسلامي " وكان ذلك في اليوم الرابع عشر من ذي الحجة ١٣٨١هـ، وأن يكون مقرها في مكة المكرمة. وقطعوا على أنفسهم عهدا ثبتوه في ميثاقها.. "نحن أعضاء رابطة العالم الإسلامي الممثلين له تمثيل عقيدة وإيمان، نعاهد الله تعالى على ... أن نبذل قصارى جهدنا في توحيد كلمة المسلمين، وإزالة عوامل التفكك المحيقة بالمجتمعات الإسلامية المنتشرة في بقاع العالم ... وأن نذلل العقبات التي تعترض إنشاء جامعة للعالم الإسلامي ... وأن نساعد كل من يدعو إلى الخير والهدى ونسانده على تأدية مهمته الإسلامية ... "(١٢٠).وحددوا أهداف الرابطة في.. " تبليغ دعوة الإسلام وشرح مبادئه وتعاليمه ودحض الشبهات عنه، [و] التصدي للتيارات والأفكار الهدامة التي يريد منها أعداء الإسلام فتنة المسلمين عن دينهم وتشتيت شملهم وتمزيق وحدتهم،[و]الدفاع عن القضايا الإسلامية بما يحقق مصالح المسلمين وآمالهم ويحل مشاكلهم "(١٢١).

وكان للرابطة دور أساسي وفعال في ظهور معظم المنظمات الدولية الإسلامية، وأهم تلك المنظمات التي كانت الرابطة سببا في ظهورها هي منظمة المؤتمر الإسلامي.

فالرابطة هي التي بحثت وسعت إلى إنشاء وعقد لقاء قمة إسلامي في جميع مؤتمراتها. وهي التي طلبت من الملك فيصل أن يسعى لعقد مؤتمر إسلامي، فسعى

جاهدا في ذلك حتى تحقق أول لقاء قمة إسلامي، ومن خلاله نشأت منظمة المؤتمر الإسلامي.

رابعا : تأسيس ودعم منظمة المؤتمر الإسلامي

ارتبط اسم منظمة المؤتمر الإسلامي بالمملكة العربية السعودية ارتباطا عضويا وثيقا للدور الذي لعبته المملكة، ليس فقط، في تأسيس المنظمة، بل في دعمها ومساندتها، منذ نشأتها، في جميع القضايا والمواقف التي تبنتها المنظمة[١٢٢]. وأصبحت المنظمة الإطار المنظم للدعم السعودي للقضايا الإسلامية.

يقول الملك فهد : " انطلقت من هذه الديار المقدسة دعوة التضامن الإسلامي من المملكة العربية السعودية، فثار ضدها من في الشرق والغرب، حاولوا وأد الفكرة في مهدها، ولكن عزيمة المخلصين من قادة المسلمين مكنتنا من إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي.. وهذه هي الدائرة التي نمارس الآن نشاطنا الإسلامي في داخلها، وهي لا تقل أهمية أو قوة عن دائرة الأمة العربية، فالإسلام عزنا والمسلمون سندنا وعمقنا الاستراتيجي "[١٢٣].

ولقد لعب الملك فيصل دورا كبيرا في بلورة مفهوم التضامن الإسلامي، وأهمية إنشاء منظمة إسلامية عالمية تعنى بقضايا المسلمين. فبدأت رحلة كفاحه لإخراج المنظمة إلى حيز الوجود بتكليفه من قبل مؤتمر رابطة العالم الإسلامي الثاني الذي عقد في الصومال عام ١٩٦٤م، بالدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي لمناقشة أحوال المسلمين. وفي ٢٩سبتمبر ١٩٦٩م ، انعقد في الرباط أول مؤتمر قمة إسلامي حضرته خمس وعشرون دولة إسلامية. وفي فبراير / مارس ١٩٨٢م، في المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية في جدة، تم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي وتحولت فكرة مؤتمر القمة من كونه مجرد حدث مؤقت إلى منظمة دولية إسلامية دائمة. وأصبحت منظمة المؤتمر الإسلامي أول وأكبر تجمع إسلامي حكومي.

واستضافت المملكة مقر منظمة المؤتمر الإسلامي في مدينة جدة ، وأصبحت اكبر الدول المساهمة في ميزانية الأمانة العامة والمؤسسات المتفرعة عن المنظمة. وتمثلت مساهمة المملكة الفعالة في المنظمة بعضويتها في جميع التنظيمات المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى استضافتها لتلك التنظيمات. فالمملكة العربية السعودية عضو مؤسس في البنك الإسلامي للتنمية ومن أكبر المساهمين في رأس ماله، وتستضيفه أيضا في مدينة جدة.

وقد شاركت المملكة بفعالية في جميع مؤتمرات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء الخارجية للدول الإسلامية، واستضافت مؤتمر القمة الإسلامية الثالث عام ١٩٨١م. وقد ترجمت نشأة المنظمة اقتناع قادة الشعوب الإسلامية بأن عقيدتهم المشتركة تشكل عاملا قويا لتقارب شعوبهم الإسلامية وتضامنهم [١٢٤]. وبالتالي فقد صمموا على توثيق أواصر الصداقة الروحية والأخوية القائمة بين الشعوب الإسلامية. وجعلت من أهدافها الأساسية تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، ودعم التعاون في جميع المجالات، والعمل على دعم السلام والأمن الدوليين، والمحافظة على الأماكن المقدسة ودعم الكفاح الفلسطيني[١٢٥].

خامسا : زيارات آل سعود إلى الدول العربية والإسلامية لدعم جهود التضامن الإسلامي واستقطاب قياداتها وشعوبها لمعاضدة ونصرة قضايا الإسلام والمسلمين.

جعل آل سعود زياراتهم للدول العربية والإسلامية ركنا أساسيا من أركان جهودهم لإخراج مفهوم التضامن الإسلامي إلى واقع ملموس، وأداة أساسية في شرح وتوضيح المفهوم الحقيقي للتضامن الإسلامي الذي يسعون إلى تحقيقه. فتم خلال هذه الزيارات توطيد وتقوية أواصر التضامن بين الشعوب والقيادات الإسلامية، وتحقيق كثير من إنجازات التضامن الإسلامي.

ففي بداية عهد الملك سعود ، في بادرة منه لإكمال مسيرة والده في التوجه الإسلامي لجمع كلمة المسلمين ، زار عددا من الدول الإسلامية ، حيث زار كل

من : مصر والكويت في رجب ١٣٧٣هـ، والبحرين والباكستان في شعبان ١٣٧٣هـ، والأردن في شوال ١٣٧٣هـ، واليمن الشمالي في ذي القعدة ١٣٧٣هـ. وقد هدفت زياراته إلى توطيد أواصر الاخوة العربية والإسلامية.

فأشار، مثلاً، خلال زيارته لباكستان : " إنني لمغتبط ... من هذا الشعور الإسلامي والأخوي الذي يجمعنا والرابطة الدينية التي تربطنا والأهداف العادلة السليمة التي نهدف إليها ، فليس لنا ولا لكم أية غاية خاصة ولا منفعة شخصية فيما ندعو إليه ونسعى له غير جمع كلمة المسلمين عامة في مشارق الأرض ومغاربها على الحق، وان يكونوا كالبنيان المرصوص والجسد الواحد، واعتصموا بحبل الله جميعا. هذا الهدف هو هدفنا، وهذه الغاية هي غايتنا، وذلك المبدأ هو مبدؤنا نوصي به أنفسنا، وندعو إليه إخواننا... "(١٢٦). كما لعب دوراً أساسياً في ظهور أول ميثاق للتضامن الإسلامي في ٣ شعبان ١٣٧٥هـ. فقد وقع باسم المملكة العربية السعودية، مع رئيس جمهورية مصر ، ورئيس جمهورية الباكستان ، وثيقة للتضامن الإسلامي في مؤتمر القمة الذي جمعهم، نصت على أنه.." رغبة في العمل على تنظيم حياة المسلمين طبقاً لتعاليم الإسلام الصحيحة ومبادئه القويمة، وتقوية لأواصر الأخوة بين المسلمين، والسعي لجعلها قوة فعالة تستطيع أن تساهم في تحقيق سلام العالم وتقدمه ، واستجابة لداعي الإسلام في وجوب التعاون والتآزر بين الأفراد والجماعات والشعوب الإسلامية وأخذ القادرين بيد غير القادرين "(١٢٧). كما شهد عهد الملك سعود نشأة رابطة العالم الإسلامي.

وتوزعت جهود الملك فيصل للتضامن الإسلامي على مرحلتين :

غطت المرحلة الأولى الفترة من عام ١٣٨٥هـ، الموافق ١٩٦٥م، إلى عام ١٣٨٩ هـ ، الموافق ١٩٦٩م ، وتمثلت جهوده في هذه المرحلة في الزيارات المكثفة للدول العربية والإسلامية، ودعوة قيادات وشعوب الأمة الإسلامية إلى تقبل فكرة التضامن. وان الدعوة إلى التضامن الإسلامي ليست دعوة سياسية أو حزبية. حيث أشار الملك فيصل.. " ليس لنا أي هدف ولا أي غرض في دعوتنا الإسلامية

سوى أن تكون كلمة الله العليا، ودينه هو الظاهر، وأن يتعاون المسلمون فيما بينهم فيما فيه صالحهم، ورفع مستوى شعوبهم، وتعاونهم الأخوي في كل مجالات الحياة ..."[١٢٨].

و زار خلال هذه الفترة كلاً من : إيران في ٨ ديسمبر ١٩٦٥م، و الباكستان في ١٩ يناير ١٩٦٦م، و الأردن في ٢٧ يناير ١٩٦٦م، و السودان في ٥ مارس ١٩٦٦م، و تركيا في ٢٩ أغسطس ١٩٦٦م، و المغرب في ٤ سبتمبر ١٩٦٦م، وغينيا في ١٢ سبتمبر ١٩٦٦م، ومالي في ١٥ سبتمبر ١٩٦٦م، وتونس في ١٨ سبتمبر ١٩٦٦م، والصومال في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٦م.

وبالرغم من المعارضة الشديدة التي واجهها من بعض القيادات العربية والإسلامية لدعوته. إلا أن حادثة حريق المسجد الأقصى كانت كفيلة بتغيير مواقف كثير من الدول من فكرة التضامن الإسلامي.

وغطت المرحلة الثانية الفترة من عام ١٣٨٩هـ، الموافق ١٩٦٩م، إلى عام ١٣٩٥هـ، الموافق ١٩٧٥م. وتوجت جهوده في هذه المرحلة بنجاحه في انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عقد بالرباط عام ١٣٨٩هـ، وظهور منظمة المؤتمر الإسلامي. والدور الكبير الذي لعبه في دعم المنظمة، ثم موقفه التاريخي في حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

أما زياراته في هذه المرحلة فشملت : حضوره لمؤتمر القمة العربي الخامس الذي عقد في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩م في السودان، و حضوره لمؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عقد في ٢٢-٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م في الرباط، وزيارة ماليزيا في ٧ يونيو ١٩٧٠م، و لبنان في ٢٧ سبتمبر ١٩٧١م، و أوغندا في ١٤ نوفمبر ١٩٧٢م، و تشاد في ١٧ نوفمبر ١٩٧٢م،و السنغال في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢م، وحضوره لمؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي عقد في ٢٢ فبراير ١٩٧٤م في الباكستان.

و كان الملك فيصل في جميع هذه اللقاءات يشدد على أهمية وحدة الأمة الإسلامية، وتضامنها وحماية مصالحها، والدعوة إلى الالتزام بالعقيدة الإسلامية الصحيحة والتمسك بتعاليمها، والدعوة إلى التآخي والتآزر والتضامن.

و قام الملك خالد في عهده برحلة في ربيع الأول - جمادى الأولى ١٣٩٦هـ برحلة أطلق عليها " رحلة الخير "، زار خلالها الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان وإيران. وركزت البيانات المشتركة التي صدرت عقب كل زيارة على وحدة المواقف والتضامن ورعاية المصالح العليا للأمتين الإسلامية والعربية[١٢٩]. وفي عهده، تحققت مصالحة بين زعماء أكبر الدول العربية، إذ اجتمع رؤساء جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا في ٢٣-٢٥ شوال ١٣٩٦هـ، وتمخض اللقاء عن وحدة وتضامن عربي[١٣٠].

أما الملك فهد فقد تولى أول مهمة سياسية رسمية تتعلق بالتضامن العربي والإسلامي في ٢٧صفر ١٣٧٩هـ، الموافق الأول من سبتمبر ١٩٥٩م، عندما رأس وفد المملكة العربية السعودية إلى الدورة الثانية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت في الدار البيضاء.

أما بقية زياراته التي تدخل ضمن نطاق جهوده لدعم التضامن العربي والإسلامي فشملت : رئاسته لوفد المملكة العربية السعودية إلى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية الثالثة والثلاثين الذي عقد في لبنان ١٣٨٠هـ، الموافق ١٩٦٠ م.

- وقام بتمثيل المملكة في مؤتمري رؤساء الحكومات العربية (الدورة الأولى ٧ رمضان ١٣٨٥هـ، الموافق ٢ يناير ١٩٦٥م) و (الدورة الثانية ٢٦محرم ١٣٨٦هـ، الموافق ٢٦مايو ١٩٦٦م) اللذين عقدا في القاهرة.

وترأس وفد المملكة العربية السعودية إلى محادثات بريطانيا لمناقشة مستقبل الخليج العربي بعد قرارها الانسحاب من المنطقة عام ١٣٩٠هـ، الموافق ١٩٧٠م.

وترأس وفد المملكة العربية السعودية، بالإنابة عن الملك خالد، إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٨م. وشارك في مؤتمري القمة العربية اللذين عقدا في مدينة فاس بالمملكة المغربية ، حيث قدم مشروعه للسلام بين العرب وإسرائيل، الذي تمت الموافقة عليه في سبتمبر عام ١٩٨٢م.

كما قام بزيارات مكثفة للعديد من الدول العربية والإسلامية، أهمها : سوريا، الأردن، العراق في عام ١٩٧٨م، وإيران في ١٩٧٥م. كما قام بجولة أوروبية لنصرة القضية الفلسطينية في عام ١٩٨١م.

وقام بسلسلة من الزيارات لعدد من الدول الصديقة، مثل زيارته لفرنسا عامي ١٩٧٥م و ١٩٨١م، وبريطانيا عام ١٩٧٥م، والولايات المتحدة عام ١٩٧٧م، وألمانيا الغربية عام ١٩٧٩م. وكان لتلك الزيارات نتائجها الطيبة في توطيد علاقات المملكة مع تلك الدول، وكسب التأييد الدولي للقضايا العربية والإسلامية.

الخاتمة

أظهر هذا الفصل لماذا يشكل الإسلام أحد أهم أسس ومرتكزات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر، من خلال توضيح الكيفية التي أثر بها الإسلام، عقيدة وشريعة، في بلورة الفكر السياسي السعودي، وهيمنته على عملية صنع القرارات السياسية الداخلية والخارجية.

كما أظهر الكيفية التي تجلى فيها تأثير الإسلام في عملية صنع القرار السياسي الخارجي للمملكة العربية السعودية ، التي تمثلت في سياسة التضامن الإسلامي، والكيفية التي تميز بها المفهوم السعودي للتضامن الإسلامي، وكيف أخرج آل سعود التضامن الإسلامي من فكرة و مفهوم إلى واقع ملموس، أصبح أهم مرتكزات السياسة الخارجية السعودية .

الهوامش

(١) **دليل المملكة العربية السعودية**، إعداد وزارة الإعلام، المملكة العربية السعودية، نشر بواسطة Knight Communications Ltd. ، إنجلترا، The Burlington Press, Foxton, Cambridge. ، ١٩٩٦م، ص ١٠ .

(٢) محي الدين القابسي ، **المصحف والسيف** ، الطبعة الثالثة ، الرياض ، دار الناصر للنشر والتوزيع (بدون تاريخ) ، ص ٦٢.

(٣) المرجع السابق ، ص٨٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٦) الذي صدر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ .

(٧) الذي صدر بالأمر الملكي رقم أ/٩١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ .

(٨) الذي صدر بالأمر الملكي رقم ٩٢/١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ .

(٩) **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق** ، هدية مجلة الدبلوماسي ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، العبيكان للطباعة والنشر ١٤١٢هـ ، ص١.

(١٠) المرجع السابق ، ص٥.

(١١) محي الدين القابسي ، **المصحف والسيف** ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(١٢) **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق** ، مرجع سابق ، ص٧.

(١٣) المرجع السابق ، ص٦.

(١٤) المرجع السابق ، ص٢.

(١٥) صلاح الدين المنجد، فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله، بيروت، دار الكتاب الجديد ١٩٧٢م ، ص١١٣.

(١٦) المرجع السابق ، ص١١٣.

(١٧) **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق**، مرجع سابق، ص٤.

(١٨) المرجع السابق ، ص٨.

(١٩) المرجع السابق ، ص١٠.

(٢٠) المرجع السابق ، ص٥-٦.

(٢١) عادل رضا ، **فهد بن عبدالعزيز : الإنسان .. الملك**، القاهرة ، مطابع دار أخبار اليوم ١٩٩٤م ، ص١٥٤.

(٢٢) مقتطفات من خطاب البيعة الإجماعية في ١٩٦٤/١١/٣م بمناسبة توليه الملك. انظر صلاح الدين المنجد ، فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله ، مرجع سابق ، ص١٢٨. و عيد مسعود الجهني ، فيصل بن عبدالعزيز .. قائد أمة و رائد جيل : أهدافه ، أقواله، أعماله ، الرياض ، مؤسسة الأنوار (بدون تاريخ) ، ص١١٦.

(٢٣) صلاح الدين المنجد، فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٢٤) عادل رضا ، **فهد بن عبدالعزيز : الإنسان .. الملك** ، مرجع سابق، ص٩٣.

(٢٥) عبدالله سعود القباع ، **السياسة الخارجية السعودية** ، الرياض ، مطابع الفرزدق ١٤٠٧هـ ، ص٤٧.

(٢٦) عبدالعزيز حسين الصويغ ، **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، أوراق للنشر والأبحاث ١٤١٤هـ ، ص٧٢.

(٢٧) صلاح الدين المنجد، **فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله**، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢٨) المرجع السابق ، ص١٥٠.

(٢٩) **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق**، مرجع سابق، ص٦.

(٣٠) عيد مسعود الجهني ، **فيصل بن عبدالعزيز .. قائد أمة و رائد جيل : أهدافه، أقواله، أعماله**، مرجع سابق ، ص٣٦.

(٣١) **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق**، مرجع سابق، ص١١.

(٣٢) المادة الخامسة والعشرون من النظام الأساسي للحكم .

(٣٣) صلاح الدين المنجد، **فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله**، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٣٤) عبدالعزيز حسين الصويغ، **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية**، مرجع سابق، ص٧٩.

(٣٥) عادل رضا، **فهد بن عبدالعزيز : الإنسان .. الملك**، مرجع سابق، ص٩٢.

(٣٦) **دولة في قائمة الشرف العالمية : خدمة الإسلام والمسلمين**، الشـــئون الإعلاميـــة، وزارة الإعلام، المملكة العربية السعودية، الرياض، مطابع دار الجسر (بدون تاريخ)، ص١١٧.

(٣٧) **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق** ، مرجـــع ســـابق ، ص١٠.

(٣٨) عبدالمحسن بن سعد الداود، **المملكة العربية السعودية وهموم الأقليات المسلمة في العالم**، الرياض ، الهيئة العربية للكتاب ١٤١٣هـ ، ص٢١٤.

(٣٩) عبدالله سعود القباع ، **السياسة الخارجية السعودية** ، مرجع سابق ، ص٣٠٦.

(٤٠) عبدالمنعم الغلامي ، **الملك الراشد : جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود** ، الرياض ، دار اللواء ١٤٠٠هـ ، ص٢٩١.

(٤١) المرجع السابق ، ص٢٩٤.

(٤٢) عبدالمحسن بـــن ســـعد الـــداود ، **المملكة العربية السعودية وهموم الأقليات المسلمة في العالم**، مرجع سابق ، ص٢٢٦.

(٤٣) ناصر الدين الأسد، **النهج الفيصلي في معالجة القضايا الإسلامية**، هديـــة مجلـــة الفيصل، العدد ٢٤٠ ، الرياض، مطبعة مركز الملك فيصـــل للبحـــوث والدراســـات، (بدون تاريخ) ص٣٠ .

(٤٤) عبدالمحسن بن سعد الداود، **المملكة العربية السعودية وهموم الأقليات المسلمة في العالم**، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٤٥) المرجع السابق، ص٢٣٢.

(٤٦) المرجع السابق، ص٢٤١.

(٤٧) المرجع السابق، ص٢٥٢.

(٤٨) المرجع السابق، ص٢٤٢.

(٤٩) محي الدين القابسي، **المصحف والسيف**، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٥٠) المرجع السابق ، ص ١٢٣.

(٥١) صلاح الدين المنجد ، **فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله** ، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٥٢) جاسم محمد الياقوت، **الأيادي البيضاء**، الدمام، مطابع التريكي ١٤١٤هـ ، ص٤٧.

(٥٣) محي الدين القابسي، **المصحف والسيف**، مرجع سابق، ص٩٨-٩٩ .

(٥٤) المرجع السابق، ص٦٦-٦٧ .

(٥٥) **عمارة المساجد : الأنموذج السعودي لبناء بيوت الله** ، وزارة الإعلام، المملكة العربية السعودية، الرياض، مطابع الفرزدق ١٤١٧هـ ، ص٤.

(٥٦) عبدالعزيز حسين الصويغ، **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية**، مرجع سابق، ص٣١.

(٥٧) **لمحات عن ثوابت السياسة السعودية** ، إعداد إدارة الأبحاث والنشر، الرياض، دار الأفق للنشر والتوزيع ١٤١٥هـ ، ص١٤١.

(٥٨) **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق**، مرجع سابق، ص٧.

(٥٩) المرجع السابق ، ص٤.

(٦٠) المرجع السابق ، ص١.

(٦١) المرجع السابق، ص٦.

(٦٢) المرجع السابق، ص٨.

(٦٣) المرجع السابق ، ص٨.

(٦٤) المرجع السابق ، ص١٩.

(٦٥) المرجع السابق ، ص١٩.

(٦٦) المرجع السابق ، ص٨.

(٦٧) المرجع السابق ، ص٧.

(٦٨) المرجع السابق ، ص٥-٦.

(٦٩) المرجع السابق ،ص١٠.

(٧٠) جاسم محمد الياقوت، **الأيادي البيضاء**، مرجع سابق، ص٦٠.

(٧١) محي الدين القابسي ، **المصحف والسيف** ، مرجع سابق ، ص٦٢.

(٧٢) ناصر الدين الأسد، **النهج الفيصلي في معالجة القضايا الإسلامية**، مرجع سابق، ص١٩ .

(٧٣) صلاح الدين المنجد، **فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله**، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٧٤) **لمحات عن ثوابت السياسة السعودية** ، إعداد إدارة الأبحاث والنشر، الرياض، مرجع سابق ، ص٦٧.

(٧٥) المرجع السابق ،ص٦٧.

(٧٦) **دولة في قائمة الشرف العالمية : خدمة الإسلام والمسلمين** ، مرجع سابق، ص٥٥.

(٧٧) عادل رضا ، **فهد بن عبدالعزيز : الإنسان .. الملك**، مرجع سابق ، ص٧٧.

(٧٨) **عمارة المساجد : الأنموذج السعودي لبناء بيوت الله**، مرجع سابق ، ص٥.

(٧٩) **دولة في قائمة الشرف العالمية : خدمة الإسلام والمسلمين** ، مرجع سابق ، ص٥٠.

(٨٠) محي الدين القابسي ، **المصحف والسيف** ، مرجع سابق ، ص١٢٠.

(٨١) ناصر الدين الأسد ، **النهج الفيصلي في معالجة القضايا الإسلامية**، مرجع سابق ، ص٦ .

(٨٢) عيد مسعود الجهني ، **فيصل بن عبدالعزيز .. قائد أمة و رائد جيل : أهدافه ، أقواله ، أعماله**، مرجع سابق ، ص١١٦.

(٨٣) التي تنص على أن .." المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية .." ، انظر : **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق** ، مرجع سابق ، ص٧.

(٨٤) المرجع السابق ، ص١١.

(٨٥) المرجع السابق ، ص٦.

(٨٦) المرجع السابق ، ص١١.

(٨٧) محي الدين القابسي ، **المصحف والسيف** ، الطبعة الثالثة ، مرجع سابق ، ص٥٢ .

(٨٨) عيد مسعود الجهني ، **فيصل بن عبدالعزيز . قائد أمة و رائد جيل : أهدافه، أقواله ، أعماله** ، مرجع سابق ،ص٤٦-٤٧.

(٨٩) صلاح الدين المنجد، **فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله** ، مرجع سابق ، ص١٢٠-١٢١.

(٩٠) المرجع السابق ، ص١٢١.

(٩١) محي الدين القابسي ، **المصحف والسيف** ، مرجع سابق ، ص٧٠ .

(٩٢) ناصر الدين الأسد ، **النهج الفيصلي في معالجة القضايا الإسلامية** ، مرجع سابق ، ص٣٦ .

(٩٣) محي الدين القابسي ، **المصحف والسيف** ، مرجع سابق ، ص٩٢ .

(٩٤) عبدالله سعود القباع ، **السياسة الخارجية السعودية** ، مرجع سابق ،ص١١٢.

(٩٥) محي الدين القابسي ، **المصحف والسيف** ، مرجع سابق ، ص١٧٣.

(٩٦) **دولة في قائمة الشرف العالمية : خدمة الإسلام والمسلمين** ، مرجع سابق ، ص١٣٣.

(٩٧) عبدالعزيز حسين الصويغ ، **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية** ، مرجع سابق ، ص١٤٦.

(٩٨) المرجع السابق ، ص١٤٧.

(٩٩) المرجع السابق ، ص١٥٨.

(١٠٠) المرجع السابق ، ص١٦١.

(١٠١) المرجع السابق ، ص١٦٩.

(١٠٢) **دولة في قائمة الشرف العالمية : خدمة الإسلام والمسلمين** ، مرجع سابق، ص١٢٤.

(١٠٣) المرجع السابق، ص١٣٠.

(١٠٤) عبدالمحسن بن سعد الداود ، **المملكة العربية السعودية وهموم الأقليات المسلمة في العالم** ، مرجع سابق ، ص٩.

(١٠٥) يوم الغذاء العالمي ١٦/١٠/١٩٨٥م ، انظر : **دولة في قائمة الشرف العالمية : خدمة الإسلام والمسلمين** ، مرجع سابق ، ص١٦٣.

(١٠٦) المرجع السابق ، ص١١٨.

(١٠٧) المرجع السابق ، ص١١٨.

(١٠٨) المرجع السابق ، ص١١٩.

(١٠٩) عادل رضا ، **فهد بن عبدالعزيز : الإنسان .. الملك** ، مرجع سابق ، ص٢٩٩.

(١١٠) المرجع السابق ، ص٢٩٩-٣٠٠.

(١١١) المرجع السابق ، ص٣٠٠.

(١١٢) عبدالمحسن بن سعد الداود ، **المملكة العربية السعودية وهموم الأقليات المسلمة في العالم** ، مرجع سابق ، ص٢٦٥.

(١١٣) المرجع السابق ، ص٢٦٦.

(١١٤) **لمحات عن ثوابت السياسة السعودية** ، مرجع سابق ، ص٦٤.

(١١٥) المرجع السابق ، ص٦٤.

(١١٦) عبدالمحسن بن سعد الداود ، **المملكة العربية السعودية وهموم الأقليات المسلمة في العالم** ، مرجع سابق ، ص٢٥٥.

(١١٧) المرجع السابق ، ص٢٩٣-٢٩٤.

(١١٨) **لمحات عن ثوابت السياسة السعودية** ، مرجع سابق ، ص٦٤.

(١١٩) عبدالرحمن بن إبراهيم الضحيان ، **المنظمات الدولية الإسلامية ..والتنظيم الدولي** (دراسة مقارنة) ، جدة ، مطابع شركة دار العلم للطباعة والنشر ١٤١١هـ ، ص٦٧-٦٨.

(١٢٠) المرجع السابق ،ص٣٧٧-٣٧٩.

(١٢١) المرجع السابق ،ص٣٨١.

(١٢٢) عبدالعزيز حسين الصويغ ، **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية** ، مرجع سابق ، ص٧٩.

(١٢٣) المرجع السابق ، ص٧٩.

(١٢٤) انظر ديباجة ميثاق المنظمة .

(١٢٥) انظر ميثاق المنظمة .

(١٢٦) عبدالرحمن بن إبراهيم الضحيان ، **المنظمات الدولية الإسلامية ..والتنظيم الدولي** (دراسة مقارنة) ، مرجع سابق ،ص٨١.

(١٢٧) المرجع السابق ،ص٨٢.

(١٢٨) صلاح الدين المنجد ، **فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله** ، مرجع سابق ، ص١٥٠.

(١٢٩) عبدالرحمن بن إبراهيم الضحيان ، **المنظمات الدولية الإسلامية ..والتنظيم الدولي** (دراسة مقارنة) ، مرجع سابق ،ص٩٥.

(١٣٠) المرجع السابق ،ص٩٦.

المراجع

- الأسد ، ناصر الدين. **النهج الفيصلي في معالجة القضايا الإسلامية** ، هدية مجلة الفيصل ، العدد ٢٤٠ ، الرياض ، مطبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات ، (بدون تاريخ) .

- الجهني ، عيد مسعود. **فيصل بن عبدالعزيز .. قائد أمة و رائد جيل : أهدافه ، أقواله ، أعماله** ، الرياض ، مؤسسة الأنوار (بدون تاريخ) .

- الصويغ ، عبدالعزيز حسين. **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية** ، الرياض ، أوراق للنشر والأبحاث ١٤١٤هـ .

- الغلامي ، عبدالمنعم. **الملك الراشد جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود** ، الرياض ، دار اللواء ١٤٠٠هـ .

- الضحيان ، عبدالرحمن بن إبراهيم. **المنظمات الدولية الإسلامية.والتنظيم الدولي** (دراسة مقارنة) ، جدة ، مطابع شركة دار العلم للطباعة والنشر ١٤١١هـ .

- القابسي ، محي الدين. **المصحف والسيف** ، الطبعة الثالثة ، الرياض ، دار الناصر للنشر والتوزيع (بدون تاريخ) .

- القباع ، عبدالله سعود. **السياسة الخارجية السعودية** ، الرياض ، مطابع الفرزدق ١٤٠٧هـ .

- المنجد ، صلاح الدين. **فيصل بن عبدالعزيز من خلال أقواله وأعماله** ، بيروت ، دار الكتاب الجديد ١٩٧٢م .

- **النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق** ، هدية مجلة الدبلوماسي ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، العبيكان للطباعة والنشر ١٤١٢هـ .

- الياقوت، جاسم محمد. **الأيادي البيضاء** ، الدمام، مطابع التريكي ١٤١٤هـ.

- **دليل المملكة العربية السعودية** ، إعداد وزارة الإعلام ، المملكة العربية السعودية ، نشر بواسطة Knight Communications Ltd. ، إنجلترا ، The Burlington Press , Foxton , Cambridge . ١٩٩٦ .

- **دولة في قائمة الشرف العالمية : خدمة الإسلام والمسلمين** ، الشئون الإعلامية ، وزارة الإعلام ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، مطابع دار الجسر (بدون تاريخ) .

- رضا ، عادل ، **فهد بن عبدالعزيز : الإنسان .. الملك** ، القاهرة ، مطابع دار أخبار اليوم ١٩٩٤م .

- **عمارة المساجد : الأنموذج السعودي لبناء بيوت الله** ، وزارة الإعلام ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، مطابع الفرزدق ١٤١٧هـ .

- **لمحات عن ثوابت السياسة السعودية** ، إعداد إدارة الأبحاث والنشر ، الرياض ، دار الأفق للنشر والتوزيع ١٤١٥هـ .

علاقات المملكة بالقوى الدولية

أولاً : العلاقات السعودية ـ الأوروبية

الدكتور / **محمد حميدان العويضي**

أستاذ التاريخ المساعد

بمعهد الدراسات الدبلوماسية

تبنت المملكة العربية السعودية سياسة خارجية واضحة المعالم والثبات، انطلاقاً من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فهو الأساس الذي قامت عليه أركانها، والقاعدة التي انطلقت منها لترسيخ كيانها الحضاري. ولقد أدرك الملك عبدالعزيز أهمية علاقات بلاده مع المجتمع الدولي. لذلك كان يعالج مسألة العلاقات الخارجية مع الدول بنفسه، وأن أمن واستقرار بلاده، يتوقف على حسن إدارته لتلك العلاقات، خاصة مع الدول الكبرى المؤثرة في القرارات الدولية. لذا، فإنه اتبع سياسة شديدة الحذر في مجال العلاقات الخارجية، أملتها ظروف انشغاله بتوحيد البلاد وبناء كيانها، فاقتصرت علاقاته في بداية الأمر على الدول ذات المصالح في المنطقة، ومن أهمهما الدول الأوروبية الكبرى ويأتي في مقدمتها بريطانيا، وفرنسا، والمانيا، وايطاليا.

عندما بدأ الملك عبدالعزيز مشروعه التوحيدي عام ١٣١٩هـ / ١٩٠١م، وأخذ يعمل على بناء الدولة السعودية كان لبريطانيا نفوذ كبير في منطقة الخليج العربي وجنوبي الجزيرة العربية. وكانت سياستها تنصب على دعم هذا النفوذ. لذا فإن الملك عبدالعزيز أدرك أن أكبر قوة مؤثرة في المنطقة يومذاك هي بريطانيا فبادر بالاتصال بها ليضمن تفهمها لحركته مع طلب تأييدها، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت متواجدة في الأحساء وتقوم بمساعدة أعدائه. ولم تسفر اتصالته المبكرة معها عن شيء يذكر سوى بعض الرسائل المتبادلة. ولكن في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، حث المعتمد البريطاني في منطقة الخليج والعراق السيد برسي كوكس حكومته على ضرورة الاتصال بالملك عبدالعزيز، وأن تجاهله في غير صالحنا[١]. وعلى الرغم من تردد الحكومة البريطانية في موقفها، إلا أن الملك عبدالعزيز التقى بأول مسؤول بريطاني هو الكابتن شكسبير الوكيل السياسي في الكويت، وذلك في عام ١٣٢٨هـ/١٩١١م، ثم لقية في العام التالي، وكذلك بعد ضم الأحساء[٢]. وبعد وصول نفوذ الملك عبدالعزيز إلى ساحل الخليج العربي ونجاحه في طرد الأتراك من الأحساء، وبدى أنه سيكون القوة السياسية الأهم في الجزيرة

العربية رأى ممثلو الحكومة البريطانية في الخليج ضرورة تكثيف الاتصالات معه. وعند نشوب الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا إلى جانب دول الوسط حرصت بريطانيا على ضمان تأييد الملك عبدالعزيز وكسب صداقته. وتأكد لشكسبير بعد لقائه به في صفر سنة ١٣٣٣هـ الموافق ديسمبر ١٩١٤م، أن الملك يميل إلى التزام مبدأ الحياد إلى أن يتحقق حصوله على اتفاقية مع بريطانيا يمكن التفاوض عليها[٣].

ثم بدأت المفاوضات بين الطرفين، واستمرت قرابة العام، وانتهت إلى عقد معاهدة دارين أو القطيف عام ١٣٣٤هـ/ ديسمبر ١٩١٥م. وقعها عن الجانب البريطاني السيد برسي كوكس ومن الجانب السعودي الملك نفسه. وأهم ما جاء فيها اعتراف بريطانيا بسيادته على نجد والأحساء والقطيف والجبيل وملحقاتها، وتعهده بأن يمتنع عن التدخل في شؤون مشيخات دول الخليج العربية التي تقع تحت النفوذ أو الحماية البريطانية[٤]. وكانت دوافع الملك عبدالعزيز لقبول هذه الاتفاقية في ذلك الوقت سياسية أملتها عليه الظروف، ولما سنحت الأوضاع استبدلها باتفاقية جدة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م، وأهم ما تضمنته إلغاء اتفاقية دارين والاعتراف باستقلاله التام[٥]. وبذلك تمكن من تحقيق أهدافه وبالطرق الدبلوماسية ودون أن يفرط بمصالح بلاده الوطنية.

تطورت العلاقات بين الطرفين وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي في عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م، لكن مشكلة الحدود ظلت تلقي بظلالها على هذه العلاقة[٦]. وقد ازدادت مساحة هذا الظلال عندما نجحت الشركات الأمريكية في الحصول على عقود الامتياز للتنقيب عن الزيت. ولعل منح حق الامتياز لشركة أمريكية قصد به إيجاد نوع من التوازن في العلاقات مع القوى الدولية المؤثرة. إضافة إلى مشكلة الحدود فإن العلاقة بلغت ذروة توترها في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، حيث دفع الوضع الحكومة السعودية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا وحظر تصدير النفط لكليهما. ولم تستأنف العلاقات وتعود إلى طبيعتها إلا

في عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م. وعلى أثر زيارة الملك فيصل لبريطانيا عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، توثقت العلاقات بين الجانبين، وارتفع حجم التبادل التجاري. وعندما قامت الحرب بين إسرائيل والدول العربية من العام نفسه، وقفت المملكة موقفاً قومياً مؤيداً للحق العربي، كما أخذ الملك فيصل يضغط وبقوة على الدول المؤثرة، ومنها بريطانيا، لإزالة آثار العدوان والمطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها(٧).

وبعد حرب العاشر من رمضان سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، ارتفع سعر النفط وتدفقت دخول كبيرة على ميزانيات دول الخليج ومنها المملكة فارتفع حجم التبادل التجاري مع بريطانيا. كما حرصت الأخيرة على تطوير علاقاتها عن طريق تلبية احتياجات المملكة من الأسلحة وخير دليل على ذلك صفقة طائرات التورنيدو(٨). ودون شك، فإن المملكة لم تتردد قط في الاستفادة من العلاقات المتميزة مع بريطانيا وغيرها في سبيل القضايا العربية والإسلامية، والضغط على تلك الدول في ترجمة النوايا إلى مواقف ملموسة تساهم في توثيق عرى الصداقة مع البلاد العربية عامة والمملكة بصفة خاصة.

بعد ضم الحجاز في سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م، دخلت العلاقات الخارجية للمملكة مرحلة جديدة. وكون الملك عبدالعزيز هو رأس الدولة والمرجع الأول في تصريف شؤون السياسية الخارجية، فقد عقد مع الدول الأجنبية الكبرى مجموعة من المعاهدات، ومن ضمنها جمهورية فرنسا التي اعترفت به، فعقد معها في ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٥٠هـ / ١٠ نوفمبر ١٩٣١م معاهدة صداقة عرفت بمعاهدة الجزيرة، ثم عقدت فرنسا أيضاً من العام نفسه ، معاهدة أخرى مع المملكة، نيابة عن سوريا ولبنان ، تنظم العلاقة بين هذين البلدين من جانب والمملكة من جانب آخر(٩). ولكن مسألة استقلالهما ظلت حجر عثرة في سبيل تحسين العلاقة بين الطرفين . ولما تورطت فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م، قطعت المملكة علاقاتها معها وأوقفت تدفق النفط إليها. ثم لما سويت

مسألة العدوان ورفع عن مصر عادة العلاقات من جديد وأخـذت تتحسـن وازداد حجم التبادل التجاري، ووقع في سنة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٣م اتفاقية التعاون الثقـافي والفني بين الطرفين، كما تم في سنة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م توقيع عقد مـع شـركة أوكسيراب الفرنسية للتنقيب عن النفط في الساحل الغربي للمملكة.

ازدادت العلاقة متانة على أثر الموقف الشجاع الذي وقفه الرئيـس الفرنسـي الجنرال ديجـول من العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، وحظر تصدير السلاح إلى إسرائيل. وبرزت أهمية هـذه العلاقـة فـي الزيارات التي قام بها الملك فيصل إلى فرنسا، ثم الملك فهد، عندما كان ولياً للعـهد في سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م و سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م، و كذلـك فـي عـام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، حيث اجتمع خلالها بالرئيس الفرنسـي فرانسـوا متـيران وتبادل معه وجهات النظر في مختلف القضايا التي تهم البلدين[١٠]. وحسن العلاقـة أدى إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري والاقتصادي، كما يتلمـس المتـابع تصـاعد العلاقات السياسية من خلال الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في كلا البلدين.

بدأت العلاقات الرسمية مع ألمانيا بعقد معاهدة صادقة في ١٦ من ذي القعـدة سنة ١٣٤٧هـ / ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٩م. تتضمن موادها، الرغبـة فـي إنشـاء العلاقات السياسية والاقتصادية. وقد صادق الملك عبدالعزيز على هذه المعاهدة فـي محرم سنة ١٣٤٨هـ / ٧ يونيو ١٩٢٩م[١١]. وبعد عشر سنوات قـامت علاقـات دبلوماسية بين البلدين[١٢]. ثم توقفت بسبب قيام الحرب العالميـة الثانيـة وإعـلان الملك عبدالعزيز الحرب على ألمانيا في أواخر أيامها. ولم تستأنف العلاقات بيـن البلدين إلا في عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م، في عهد الملك سعود. ومع مرور الوقـت تطورت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظـاً فـي كافـة المجـالات السياسـية والاقتصادية والثقافية . وتبودلت الزيارات الرسمية على المستوى القيادي ، حيـث قام الملك خالد بن عبدالعزيز في سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، بزيارة رسـمية إلـى ألمانيا الاتحادية، وزار المستشار الألماني هلموت شميدت بالمقـابل المملكـة فـي

١٤٠١هـ / ١٩٨١م. ثم زار خلفه هلموت كول المملكة في ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م. وأثمرت الزيارات المتبادلة عن مساهمة بعض الشركات الألمانية في تطوير بعض المشاريع الإنمائية في المملكة. كما تم في سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م ، تأسيس اللجنة الاقتصادية السعودية – الألمانية المشتركة بهدف دعم التعاون الاقتصادي بين الطرفين[١٣]. ويلاحظ وجود حالة من الاستقرار في العلاقة بين البلدين نظراً لأهمية كل منهما كقوة فاعلة في مجال العلاقات الدولية المعاصرة وخاصة العلاقات الاقتصادية.

من المعروف، أن ايطاليا ثابرت في أن نجد لنفسها منطقة نفوذ في البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية. فعندما اشتعلت الحرب الإيطالية – العثمانية سنة ١٣٢٩هـ / ١٩١١م، في ليبيا، دخل الأسطول الإيطالي مياه البحر الأحمر، واتصل بالأدارسة في جازان. لكن قيام الحرب العالمية الأولى غير من مجرى الأحداث وتحول الأدارسة إلى جانب بريطانيا . ولما انتهت الحرب وجد السيد حسن الإدريسي نفسه بين أطماع جارية الحسين بن علي في الشمال والإمام يحيى في الجنوب، فعقد مع الملك عبدالعزيز اتفاقية مكة سنة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م، لحمايته[١٤]. وقد أثارت هذه الاتفاقية شكوك ايطاليا صدقية الإمام يحيى إمام اليمن، اعتقاداً منها أن توسع الملك عبدالعزيز جنوباً يخدم المصالح الإنجليزية . لكن أيطاليا أدركت – فيما بعد – حقيقة أن الملك عبدالعزيز يعمل وفق مصالحه الوطنية ، فعقدت معه في مدينة جدة في ٣ شوال سنة ١٣٥٠هـ / ١٠ فبراير ١٩٣٢م، معاهدة صداقة تم فيها الاتفاق على إنشاء علاقات سياسية وقنصلية بين البلدين وفقاً لمبادئ القانون الدولي[١٥]. وفي عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٤م. زار وكيل وزارة الخارجية السعودية الشيخ فؤاد حمزة إيطاليا وتبادل وجهات النظر مع المسؤولين في بعض القضايا التي تتعلق بالمنطقة. وفي عام ١٣٥٣هـ / ١٩٣٥م، زار ولي العهد الأمير سعود بن عبدالعزيز – وقت ذاك – ايطاليا ، حيث قابل موسوليني وناقش معه بعض المسائل السياسية والفنية . وأثناء الحرب العالمية

الثانية جمدت العلاقات بين الطرفين ، ثم استؤنفت بعد الحرب[١٦]. وقد دفعت الرغبة في الصداقة البلدين إلى تطوير هذه العلاقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً. وكان موقف ايطاليا من القضية الفلسطينية أثره البالغ في تطور هذه العلاقات حتى أصبحت متميزة وبناءة.

من أبرز السمات التي تميز بها تاريخ المنطقة العربية في تاريخها الحديث، هو ذلك التنافس الذي شهدته بين القوى الأوروبية. وكانت روسيا واحدة من تلك القوى التي نشطت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديين للدخول إلى المنطقة، وقد تركز نشاطها في مجالات متعددة من أبرزه الاقتصادي كمشاريع السكك الحديدية، والعسكري، ويتمثل في زيارات السفن الحربية إلى موانئ المنطقة، وكذلك الزيارات القنصلية، وإرسال البعثات الطبية[١٧]. وظلت روسيا تبذل طاقاتها طوال تلك الحقبة لإيجاد نوع من النفوذ في فارس، تستطيع عن طريقه الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج والبحر الأحمر. ولم تتردد في محاولة كسب المشيخات العربية في الخليج عن طريق الإتصال المباشر، وإرسال عدد من السفن الحربية. وكانت بريطانيا صاحبة النفوذ القوي في المنطقة تراقب عن كثب ذلك المخطط الروسي، وتعتبر أن أي تنازل عن أية سلطة في منطقة الخليج لصالح روسيا عمل موجه ضد المصالح البريطانية[١٨].

الاتصالات الروسية لم تقتصر على مشيخات الخليج، وخاصة الكويت التي كانت محط أنظارهم، بل اتصلوا بالملك عبدالعزيز عقب نجاحة في استرداد الرياض وتوحيد جنوب نجد، وتحقق هذا الاتصال بواسطة القنصل الروسي في بوشهر الذي عرض تقديم المساعدات له. ولعل الهدف الكامن وراء ترحيب الملك بهذا الاتصال سياسياً ألا وهو إثارة اهتمام القوى الدولية المؤثرة صاحبة النفوذ في المنطقة إلى وجودة[١٩]. وعموماً فإن ذلك الاتصال لم يتطور إلى أبعد من ذلك.

عندما قامت الثورة البلشفية في روسيا سنة ١٣٣٦هـ/١٩١٧م ، كشف البلاشفة الاتفاقات السرية الاستعمارية التي عقدها القيصر مع كل من بريطانيا

وفرنسا لتقسيم الغنيمة من تركة الدولة العثمانية ، ومنها بعض البلـــدان العربيــة. ولعل الهدف الذي سعى له البلاشفة تـــأليب الشــعوب ضــد التواجــد الفرنســي والبريطاني في المنطقة وكسب جانب الزعماء العرب. وكان من أبرزهـــم الملـــك عبدالعزيز، الذي لم يتردد في الاستفادة من التناقضات الدولية لبناء عالمه الخـــاص به. ومن المشهود به أن الملك عندما أعلن قيام المملكة (مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها) كان الاتحاد السوفيتي أول دولـــة اعــترفت بــها، وذلــك فــي ســنة ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م، وتحولت القنصلية الروسية في جدة إلـــى ســوفيتية. وكتــب القنصل للملك عبدالعزيز " أتشرف ، بتكليف من حكومتي ، بإحاطة جلالتكم علمـــاً بأن حكومة اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية ، انطلاقاً من مبدأ حق الشــعوب في تقرير مصيرها بنفسها واحتراماً لإرادة الشعب الحجـــازي التـــي تجلـــت فـــي اختياركم ملكاً عليه، تعترف بجلالتكم ملكاً على الحجاز وسلطاناً لنجد وملحقاتـــها. وبناء عليه تعتبر الحكومة السوفياتية نفسها في حالة علاقات دبلوماسية طبيعية مـــع حكومة جلالتكم"[٢٠].

وقد رد الملك "نعبر عن امتناننا لموقف الحكومة السوفيتية، واستعدادنا الكـــامل للدخول في علاقات مع حكومة ومواطني الاتحاد السوفيتي ....، ولتقم العلاقات بين الحكومتين على احترام استقلال الأراضي المقدسة، والأعراف الدوليـــة المتعـــارف عليها"[٢١]. وقد أسفرت الاتصالات الودية بين الجانبين إلى رفع الاتحاد الســـوفيتي قنصليته إلى مستوى مفوضية في عام ١٣٤٨هـ / ١٩٢٩م. ولما نشـــبت الأزمـــة الاقتصادية العالمية أخذت شركات النفط الأنجلو - أمريكية تثير دولها ضد الملـــك عبدالعزيز بحجة عجزه عن سداد ديونه ، فبادر باللعب بالورقة الروســـية فســـمح بتدفق البضائع الروسية إلى أسواق جدة، ووجه رسالة واضحة بأن البديل موجـــود. واستطاع بهذه المناورة أن يفرض نظرته على الجانب البريطاني ويحقق قدراً مـــن المكاسب السياسية عندما أرسل إلى موسكو وفداً رسمياً برئاســـة الأمـــير فيصـــل (الملك)، وقد رحب الزعماء السوفيت به وناقشوا معه بعض القضايا، وأعربوا لـــه

عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الملك عبدالعزيز من أجل استقلال الجزيرة العربية والدفاع عن الحق العربي[٢٢].

وكان عام ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م، نقطة التحول عندما استدعى ستالين البعثة الدبلوماسية كلها بما فيهم رئيسها كريم خان حكيموف وأعدمهم فور وصولهم، حيث قطعت العلاقات بين البلدين[٢٣]. وعلى الرغم من ذلك فإن القيادة السعودية كانت تقدر مواقف الاتحاد السوفيتي الإيجابية من بعض القضايا العربية، ولكنها كانت تؤكد على ضرورة أن لا يكون هناك تناقض في سياساته إزاء المنطقة، وخاصة تدخله في شؤون دولة أفغانستان المسلمة[٢٤]. وكانت العلاقات بين المملكة والاتحاد السوفيتي مرهونة بمدى تفهم القيادة السوفيتية للقضايا العربية والإسلامية. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الجمهوريات المستقلة سنة ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، استؤنفت العلاقات من جديد بين المملكة وجمهورية روسيا الاتحادية وفتحت صفحة جديدة من العلاقات البناءة والمثمرة في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود.

ويمكننا القول، إن العلاقة بين المملكة العربية السعودية وبعض الدول الأوروبية المؤثرة كانت موجهة لخدمة مصالحها الوطنية والقضايا العربية والإسلامية الرئيسة، ولم تدخر القيادة السعودية جهداً لمناصرة هذه القضايا في المحافل الدولية، والاستفادة من الرصيد الحسن لعلاقات المملكة الدولية في إحقاق الحق والحفاظ على مصالح الأمة، والتأكيد على ضرورة حفظ السلام والأمن الدوليين وفقاً للمواثيق الدولية دون مواربة.

الهوامش

(١) وهبه، حافظ : **جزيرة العرب في القرن العشرين** ، ط ٥، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف، ١٩٦٧م، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٠.

(٢) Troeller, Gary : **The Birth of Saudi Arabia**. London, 1976, pp. 38 – 39.

(٣) مكلوغلن، لزلي : **ابن سعود مؤسس مملكة**، ط ١، ترجمة : محمد شيا، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٥م، ص ٧١.

(٤) الزراكلي، خير الدين : **شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز**، ط ٢، بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٧٧م، ج ١، ص ٢٨٥.

(٥) فيلبي، سانت جون : **الذكرى العربية الذهبية**، ترجمة : مصطفى فايد، مصر : مطبعة الاعتماد، د.ت، ص ١٢٠؛ وهبه، حافظ : مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٦) انظر : وهبه ، حافظ: **خمسون عاماً في جزيرة العرب**، ط ١، مصر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٠م، ص ص ١١١ – ١١٦.

(٧) القباع ، عبدالله سعود : **السياسة الخارجية السعودية** ، ط ١، الرياض : مطابع الفرزدق، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م ، ص ص ٣٣٤ – ٣٣٧.

(٨) المصدر السابق ، ص ص ٣٤٠ – ٣٤٢.

(٩) انظر : وزارة الخارجية، **مجموعة المعاهدات من ١٣٤١هـ - ١٣٧٠هـ**، ط ٥، مكة المكرمة، ١٣٧٠هـ، ج ١، ص ص ١١٤ – ١٢٠.

(١٠) القباع، عبدالله : مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(١١) وزارة الخارجية : **مجموعة المعاهدات** ، ج ١، ص ص ٥٠ – ٥٣.

(١٢) القباع، عبدالله : مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤٣ – ٣٤٤.

(١٣) المرجع السابق، ص ص ٣٤٥ – ٣٤٧.

(١٤) الزركلي، خير الدين: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٣٥.

(١٥) وزارة الخارجية : **مجموعة المعاهدات**، ج ١، ص ص ١٠٣ – ١٠٦.

(١٦) القباع، عبدالله : مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥٦ – ٣٥٧؛ الغلامي ، عبدالمنعم : **الملك الراشد**، ط ٢، الرياض : دار اللواء، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م، ص ١٣٥.

(١٧) الخصوصي، بدر الدين: **النشاط الروسي في الخليج العربي (١٨٧٧ - ١٩٠٧م)**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨، ١٩٧٩م، ص ١١٦.

(١٨) الشريف، وليد : **الاتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الخامس، ١٩٧٩م، ص ٨٩.

(١٩) الخصوصي، بدر الدين : مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

(٢٠) السعيد، أمين : **تاريخ الدولة السعودية**، الرياض : مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، د.ت، ج ٢، ص ٢٠٤.

(٢١) كشك، محمد جلال: **السعوديون والحل الإسلامي**، ط ٣، ١٩٨٢م، ص ٤١٩.

(٢٢) السعيد، أمين : مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦.

(٢٣) كشك، محمد جلال : مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٠.

(٢٤) القباع، عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٩٩ – ٤٠٠.

علاقات المملكة بالقوى الدولية

ثانياً : العلاقات السعودية ـ الأمريكية

الدكتور / **أسعد صالح الشملان**

أستاذ العلوم السياسية المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقدمه :

جاء تأسيس الدولة السعودية الثالثة ، المملكة العربية السعودية، على يد الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه – ليؤشر إلى ولادة تجربة رائدة في التاريخ الحديث للعالم الإسلامي تتمثل في الشروع لإقامة دولة عصرية ضمن إطار الشريعة الإسلامية. إذ تفردت المملكة في تأكيدها المبكر على أن بناء الدولة والقيام بعملية التحديث يجب أن يتم ضمن إطار الالتزام بالشريعة الإسلامية[1].

ويمثل منطلق إقامة كيان سياسي يزاوج بين تجسيد متطلبات الشريعة الإسلامية السمحاء وبين متطلبات سد حاجات العصر، أي ما يسمى أحياناً بالمزاوجة بين الأصالة والمعاصرة الإطار العام الذي ترتسم داخله صياغة وتنفيذ السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للمملكة.

فالسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية يمكن النظر إليها على أنها تشكل في آن واحد انعكاساً لقناعات عقائدية راسخة تتمثل في الالتزام بتعاليم الإسلام وآدابه والدفاع عن شريعته السمحاء ضد مهاجيمها أو المشككين بمواءمتها لمتطلبات التحديث والتطور، كما أنها (أي السياسة الخارجية السعودية) تشكل امتداداً لطموح تنموي خلاق وكبير، وأداة في المحافظة على الأمن الوطني للمملكة ومصالحها الاستراتيجية إقليمياً ودولياً. وتقدم القيادة السياسة في المملكة، منذ مرحلة التأسيس الأولى، من خلال انسجام خياراتها السياسية الداخلية مع توجهاتها الدولية الخارجية مثالاً حياً، بامتداد تاريخي ينوف على الستة عقود، لنظرة بعض

** أتقدم بالشكر الجزيل للأخ الدكتور عبد الرحمن راشد الشملان – قسم التاريخ – جامعة الملك سعود على إعارتي بعض المراجع التي استفدت منها في إنجاز هذه الورقة، كما يسرني أن أتوجه بالشكر للعاملين في مكتبة معهد الدراسات الدبلوماسية على ما بذلوه من جهد في هذا الشأن. كما أسجل امتناني للأخ الأستاذ يوسف رجب – معهد الدراسات الدبلوماسية – على طباعة هذه الورقة.

المتخصصين بصناعة السياسة الخارجية القائلة بصعوبة الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية على اعتبار أن كلاً منهما مكملة للأخرى(٢).

سنركز على السياسة الخارجية السعودية كما تتجلى في الدائرة الدولية (أي خارج الدوائر الخليجية والعربية والإسلامية)، متخذين من العلاقات السعودية – الأميركية مثالاً يتم من خلال الإلمام به الإحاطة بهذا الجانب الحيوي من السياسة الخارجية السعودية.

ويجب التنويه إلى أننا في تناولنا للسياسية الخارجية للمملكة في الدائرة الدولية، من خلال التركيز على العلاقات السعودية – الأميركية، فإننا لا نقصر السياسة الخارجية على ممارسة معينة ينفرد بها جهاز متخصص من أجهزة الدولة، بل نأخذ السياسة الخارجية بمعناها الواسع على اعتبار أنها تشير إلى "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي"(٣). وبهذا المعنى تشكل السياسة الخارجية جزءاً عضوياً من طبيعة الدولة السعودية واحتياجاتها واهتماماتها.

ولعله من نافلة القول، الإشارة إلى أن التركيز على العلاقات السعودية – الأميركية **للتدليل على نمط تفاعل السياسة الخارجية للمملكة في الدائرة الدولية، خصوصاً علاقة المملكة مع الدول الكبرى**، ليس اختياراً اعتباطياً. فالعلاقة السعودية – الأميركية تمثل، من وجوه عديدة، العلاقة الدولية الأهم للمملكة. حيث نجد من جهة أن المسؤولين السعوديين "أولوا أهمية قصوى لعلاقة المملكة مع الولايات المتحدة وحرصوا على أعلى المستويات أن تكتسب هذه العلاقة صفة التميز والخصوصية"(٤). ومن جهة أخرى لم يتردد المسؤولون الأميركيون عن الإشارة المستمرة إلى الطابع الاستراتيجي والخاص الذي تنظر فيه الولايات المتحدة إلى علاقتها مع المملكة(٥).

كما لا يجب أن نغفل على أن العلاقات السعودية – الأميركية تكتسب أهمية مضافة لدارسي السياسة الدولية في القرن العشرين كونها تحيل إلى مثال مبكر

ورائد لنمط جديد من العمل الدبلوماسي الدولي في القرن العشرين يتمثل في إقامة **علاقة متكافئة** بين دولة كبرى ودولة ذات أهمية إقليمية[٦]. وما كان للتوازن في العلاقة بين البلدين أن يتم، كاسراً بذلك النمط التقليدي المتسم بالهيمنة في علاقة الدول الكبرى بغيرها، لولا حقيقة أن العلاقة السعودية - الأميركية كانت بين طرفين اتسم فيها أحدهما (أميركا) بأنها دولة كبرى ذات مصالح عالمية متنامية ولكن بدون إرث استعماري تقليدي، فيما اتسم الطرف الآخر (المملكة)، وهذا هو الجانب الأهم في المعادلة، بكونه قوة إقليمية تمتعت بالاستقلال التام منذ نشوئها.

وفي ضوء ذلك سنتناول الخلفية التاريخية لنشوء وتطور العلاقات السعودية - الأميركية مركزين على فترة الملك عبد العزيز باعتبارها المرحلة التي تم خلالها إرساء أسس هذه العلاقة التي ستشهد تنامياً وتشعباً كبيراً. وسيستعرض هذا الفصل الذي يزاوج بين التناول التحليلي والتناول التاريخي ما يمكن اعتباره المحاور الرئيسة التي تدور حولها العلاقات السعودية - الأميركية، وهي:

١) النفط
٢) التنمية
٣) التعاون الدفاعي والاستراتيجي
٤) القضية الفلسطينية ومشكلة الهوة الثقافية.

وسيجد القارئ، وهذا يمثل الفرضية الأساسية للدراسة، أن نقاط التقارب والتلاقي في هذه العلاقة وكذلك نقاط الاختلاف والتباعد فيها، شأنها في ذلك شأن مجمل علاقات المملكة الدولية بما فيها علاقاتها مع الدول الكبرى، كانت محكومة، من وجهة نظر السياسة الخارجية السعودية، بما تمليه المصالح الوطنية للمملكة، وما يرتبه عليها دورها القيادي إقليمياً وعربياً وإسلامياً من مسؤوليات والتزامات.

ولكن قبل الدخول في تفاصيل محاور العلاقة السعودية - الأميركية علينا أن نحيط بالخلفية التاريخية والاستراتيجية التي مهدت الأرضية لإقامة وتطوير العلاقة بين البلدين.

الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط:

اتسمت السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الثانية بتوجه الانعزال السياسي والعسكري الذي طبع سياستها الخارجية منذ الاستقلال عام ١٧٧٦م. ولا يجد المراقب المحيط بسياسة العزلة هذه صعوبة في موافقة أحد الدارسين لتاريخ العلاقة الأميركية مع منطقة الشرق الأوسط في وصفه للنظرة الأميركية للمنطقة بأنها كانت حتى العقد الثالث من القرن العشرين، تتسم "باللامبالاة، وحسن النية، والاعتقاد أن المنطقة تمثل محيط نفوذ بريطاني لا وجود لمصالح أميركية فيه"(٧). وجاء هذا التوجه السلبي للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط كون سياسة العزلة وتجنب الانغماس في الشؤون الدولية خارج النطاق الإقليمي للولايات المتحدة (أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية) مثل الإطار النظري لإدارة السياسة الخارجية الأميركية. ويجب التذكر أن سياسة العزلة هذه ذات صلة وثيقة بالتطور التاريخي الخاص للولايات المتحدة والثقافة السياسة السائدة فيها. فالتوجه الانعزالي الأميركي يعكس ثقافة سياسية تتسم بمزيج لافت للنظر من عوامل الحذر والشك والاستعلاء في كل ما يخص ما يجري خارج "العالم الجديد"(٨).

وكانت الولايات المتحدة قد كرست توجهاتها الانعزالية التقليدية من خلال ما يسمى "بمبدأ مونرو" لعام ١٨٢٣م (نسبة إلى الرئيس الأميركي جيمس مونرو ١٨١٧م - ١٨٢٥م) حيث اعتبرت بموجبه واشنطن الأميركيتين (الشمالية والجنوبية) منطقة نفوذ حيوي لأمنها القومي مُقفلة على التدخل الأوروبي في مقابل التزامها بعدم التدخل في الشؤون الأوروبية أو شؤون مناطق العالم الأخرى الخاضعة لنفوذ القوى الأوروبية.

وبذلك مثل "مبدأ مونرو" الإطار الاستراتيجي، نظرياً وعملياً، للسياسة الخارجية الأميركية حتى بدايات القرن العشرين. ذلك أنه حتى السنوات الأولى

من القرن الحالي كانت النزعة الانعزالية مهيمنة على السياسة الخارجية الأميركية، ولم يغير من ذلك إلاّ بروز عاملين أساسيين[٩]. العامل الأول كان التراكم السريع للقوة الاقتصادية والعسكرية والسكانية في أميركا طوال القرن التاسع عشر الذي وصل مع دخول القرن العشرين إلى درجة لم يعد معها بالإمكان تجاهل أثره على ميزان القوة في العالم. وارتبط هذا الأمر مع عامل ثانٍ تمثل بالتصدع التدريجي للنظام الدولي المتمحور حول أوروبا وانهياره النهائي مع قيام الحرب العالمية الأولى التي حسم نتيجتها دخول الولايات المتحدة طرفاً مباشراً فيها مقدمة بذلك مؤشراً واضحاً على بروزها كقوة عظمى.

وكما أشار هنري كيسنجر[١٠]، فإن هذه التغييرات الحاسمة في وضع الولايات المتحدة تزامنت في بدايتها مع رئاسة ثيودور روزفلت (١٩٠١ – ١٩٠٩م) وبلغت ذروتها في عهد الرئيس ودرو ويلسون (١٩١٣ – ١٩٢١م) إذ إن كلاً من روزفلت وويلسون، وإن لأسباب مختلفة ، قادا الولايات المتحدة من مرحلة تميزت بالانطواء على الذات والعزلة النسبية إلى مرحلة الانغماس في الشؤون العالمية. وباختصار شديد، فإن الاستمرار بسياسة العزلة أخذ مع نهاية القرن التاسع عشر يصطدم بتطورات داخلية أميركية، بعضها ذو طبيعة اقتصادية، ضاغطة باتجاه كسر هذه السياسة وبالتالي الاتجاه نحو الخارج. وعلى سبيل المثال، أكدت أزمة الكساد التي عانى منها الاقتصاد الأميركي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر على ضرورة إيجاد أسواق خارجية لفك الاختناق الاقتصادي الداخلي.

وكان أن وجدت الولايات المتحدة طريقتها الخاصة في التعامل مع التناقض المتزايد بين تمسكها ، لأسباب تتعلق بطبيعة إرثها التاريخي والثقافة السياسية السائدة فيها، بسياسة العزلة، وبين حاجات مستجدة ومتزايدة أفرزتها ظروف تطورها الاقتصادي والتكنولوجي والسكاني، وذلك من خلال ما أصبح يسمى بسياسة الباب المفتوح. فقد بلورت الولايات المتحدة من خلالها عام ١٨٩٨م، على

لسان وزير خارجيتها جون هاي موقفها أولاً تجاه التنافس الأوروبي الحاد على مناطق نفوذ في الشرق الأقصى بصورة عامة والصين بصورة خاصة، وبعد ذلك سياستها نحو مناطق العالم الأخرى خارج نطاقها الإقليمي.

وسياسة الباب المفتوح التي تبنتها الولايات المتحدة ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر، كاتجاه مغاير لسياسة العزلة، ولازمتها حتى منتصف القرن العشرين، دعت إلى فصل قضايا التوسع التجاري الدولي عن مسألة فرض النفوذ السياسي والعسكري المباشر. فهذا التوجه كما قدمته الولايات المتحدة كان توجهاً يتوخى سيادة المساواة في الفرص المتاحة للتوسع التجاري لدول العالم بغض النظر عن ثقلها العسكري أو نفوذها السياسي.

ولقد جاء هذا التوجه لمعالجة مأزق أميركي خاص يتمثل في الكيفية التي يمكن بها للولايات المتحدة أن تضمن لقطاعها الخاص ورجال أعمالها النصيب الذي يستحقونه من التجارة العالمية دون أن تلجأ إلى الأساليب التي اتسمت بها ممارسات قوى الاستعمار التقليدي التي تمثلت في جعل مناطق النفوذ السياسي والاستراتيجي في آن واحد مناطق توسع واحتكار اقتصادي وتجاري مقفل أو شبه مقفل(١١).

وكان من نتائج تبني هذا التوجه الجديد أن أصبح أحد الهواجس الرئيسة للسياسة الخارجية الأميركية التأكد من عدم تحول مناطق نفوذ سياسي واستراتيجي لقوى كبرى أخرى، حتى وإن كانت صديقة مثل بريطانيا، إلى مناطق مقفلة على تنافس القوى التجارية العالمية ومن ضمنها، بالطبع، شركات القطاع الخاص الأميركي. وليس من الصعب إدراك أن هذا التوجه القائم على عملية فصل الاعتبارات السياسية عن مجال التنافس الاقتصادي يمثل امتداداً للفكر الليبرالي التقليدي السائد في الثقافة السياسية الأميركية وسحبه إلى نطاق العلاقات الدولية. حيث تصبح التجارة الدولية، شأنها بذلك شأن التجارة الداخلية، محكومة بمنطق السوق القائمة على آلية العرض والطلب. ويتضح بذلك أن أحد الأهداف الرئيسة

المعلنة للسياسة الخارجية الأميركية أصبح إزاحة كل ما يتعلق بالتجارة الدولية من حقل التعامل السياسي الدولي حيث يسود منطق القوة، ووضعه في نطاق آليات السوق حيث تهيمن مسألة العرض والطلب على التعاملات التجارية.

وهكذا، تم صياغة السياسة الخارجية الأميركية ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر، حسب أحد مؤرخي الدبلوماسية الأميركية، لتسهيل عملية "عولمة" المصالح الاقتصادية الأميركية ومن أجل فك الاختناق الاقتصادي الداخلي عن طريق توسيع نطاق عمل الشركات الأميركية. ومن خلال تبنيها لسياسة الباب المفتوح، والتي وصلت إلى ذروتها خلال فترة ما بين الحربين[١٢]، ودفاعها عنها أدخلت الدبلوماسية الأميركية نمطاً جديداً على العلاقات الدولية يستبق بمقتضاه التوسع الاقتصادي النفوذ السياسي، أي قلب الممارسة التقليدية للقوى الكبرى في العصر الحديث التي طالما أعطت الأولوية للتوسع السياسي كتمهيد للتوسع الاقتصادي.

وكان من حرص الولايات المتحدة على أولوية هذا التوجه ورسوخ التزامها به، أن وزارة الخارجية الأميركية رفضت مراراً طلبات من شركات أميركية لاستخدام نفوذ الحكومة الأميركية في تسهيل مهمة حصول هذه الشركات على مواقع قدم في أميركا الجنوبية التي تمثل محيط نفوذ استراتيجي تقليدي للولايات المتحدة[١٣].

ولقد كان انتهاج الولايات المتحدة لسياسة الباب المفتوح، على حساب سياسة العزلة، الخلفية التاريخية عملياً ونظرياً لبدء اهتمامها الجدي في الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط.

سياسة الباب المفتوح الأميركية في منطقة الشرق الأوسط وجذور العلاقات السعودية الأميركية:

كما سبق الإشارة، لم يكن للولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى سوى اهتمامٍ محدودٍ بمنطقة الشرق الأوسط. ولكن بدءاً من عام ١٩١٩م، شرعت وزارة الخارجية الأميركية بمتابعة المصالح الأميركية في المنطقة بقوة، والسبب الرئيس في ذلك كان النفط(١٤). وكما برهن وليام ستافرز فإن شركات النفط الأميركية كانت الرائدة في دفع الولايات المتحدة للدخول إلى المنطقة(١٥). ولكن ما يجب إدراكه أن الولايات المتحدة لم ترغب في هذه الفترة المبكرة إزاحة النفوذ الأوروبي (البريطاني والفرنسي) عن المنطقة، بل على العكس، كانت تبدي رغبة قوية في بقاء الهيمنة الأوروبية على المنطقة من دون تدخل أميركي مباشر أو حتى منافس حيث إن :

"وزارة الخارجية والشركات النفطية الأميركية كانوا يفضلون الهيمنة البريطانية في المنطقة. فشركات النفط كانت مستعدة للقيام بعمليات استكشاف وتطوير وإنتاج للنفط فقط في المناطق التي كانت خاضعة لما كانت تعتبره حكومات مستقره ومسؤولة. ولقد عبر الكثير من المسؤولين الأميركيين عن امتعاضهم للفكرة القائلة بإمكانية تخلي بريطانيا وفرنسا عن سيطرتهما على مناطق نفوذهم في المنطقة، وعبروا (المسؤولون الأميركيون) عن مشاعر خوف على ما سيجري للمصالح الأميركية في حالة حدوث مثل هذا الأمر"(١٦).

ولقد تمحور التوجه الرسمي الأميركي الجديد تجاه المنطقة حول الترويج لسياسة الباب المفتوح، شأنه في ذلك شأن توجهاته في مناطق كثيرة أخرى من العالم. وانطلاقاً من مبدأ الدفاع عن هذه السياسة نجحت الحكومة الأميركية في فترة العشرينيات من هذا القرن في حمل الحكومة البريطانية على القبول، وإن على

مضض، بهذا التوجه في مناطق الانتداب والنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ومن أهمها إيران، العراق، ومناطق الخليج العربي، حيث انصب الاهتمام الأميركي على إتاحة الفرصة للشركات الأميركية بالمنافسة في البحث عن النفط في تلك المناطق.

وكان من الثمار المبكرة لسياسة الضغط الأميركي على الحكومة البريطانية لقبول هذا الاتجاه موافقة الأخيرة، أواخر العشرينيات، على عرض الشركات الأميركية بالمشاركة مع مجموعة شركات بريطانية في البحث عن النفط في إيران والعراق والخليج العربي . إضافة إلى ذلك ، وعلى الرغم من القيود التي مازال مكتب المستعمرات البريطانية يضعها أمام الشركات الأميركية، فإن شركة "سوكال" (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) SOCAL استطاعت الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في البحرين في عام ١٩٣١م. ومن البحرين تطلعت المصالح التجارية الأميركية إلى دخول المنطقة التي ستكون الأكثر أهمية لها: المملكة العربية السعودية. ولقد مثلت قدرة شركة النفط الأميركية (سوكال) في الحصول على امتياز التنقيب عن البترول في المملكة عام ١٩٣٣م، على الرغم من المنافسة البريطانية في هذا المجال، تأكيداً قوياً على أهلية سياسة الباب المفتوح ونجاعتها.

ولاشك أن تفرد المملكة بالتمتع بالاستقلال التام بين دول المنطقة كان العامل الحاسم في جعل المنافسة بين الشركات المهتمة بالحصول على عقد الامتياز تقوم على أسس تجارية بحتة ، وهذا ما كانت تدعو إليه سياسة الباب المفتوح(١٧). فالشركة الأميركية حصلت على هذا العقد، الذي ستثبت السنوات المقبلة أنه الأهم بمراحل للمصالح الأميركية في المنطقة، دون تدخل الحكومة الأميركية، بل حتى من دون أن يكون للأخيرة تمثيل دبلوماسي في المملكة. وهكذا نجد أن جسر علاقة إيجابية بين المملكة والولايات المتحدة امتد على أسس اقتصادية كانت بمثابة التمهيد لعلاقة سياسية ستتنامى بين البلدين.

تبادلت الرياض وواشنطن الاعتراف الدبلوماسي في الأول من مايو ١٩٣١م، ولكن العلاقة غير الرسمية بين الطرفين تعود إلى ما قبل ذلك، ويمكن إرجاع أول اتصال أميركي بالمناطق المتمتعة بالحكم السعودي إلى عام ١٨٦٥م حين قام الصحفي الأميركي لويس بيلي بزيارة لها ونشر انطباعاته في صحف أميركية [١٨].

وفي فترة مبكرة من القرن العشرين زار المستشرق الأميركي، المعروف باهتمامه بمنطقة الخليج العربي، ساموئيل زويمر منطقة نجد وأقام على أثرها علاقة إيجابية مع الملك عبد العزيز – رحمه الله – [١٩].

ومنذ أوائل العشرينيات من القرن الحالي، بدأت صحف أميركية مرموقة ونافذة مثل "نيويورك تايمز" و "الواشنطن بوست" بنشر أخبار متفرقة عن المملكة، وتقارير اتسمت بالإيجابية عن الملك عبد العزيز [٢٠].

وإجمالاً يمكن القول إنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى بقيت الجزيرة العربية من بين أكبر أجزاء الدولة العثمانية أقل المناطق التي استقطبت المعرفة والاهتمام الأميركي[٢١]. ولعل ذلك أفصح عن نفسه في حقيقة أنه لم يكن هناك تمثيل دبلوماسي أميركي في الجزيرة العربية فيما عدا القنصلية الأميركية في عدن، وهي على أية حالة كانت محمية بريطانية.

وبين عامي ١٩١٧م – ١٩١٩م، دعى الملك عبد العزيز الطبيب الأميركي بول هاريسون للمساعدة في مكافحة مرض الكوليرا الذي اجتاح منطقة نجد[٢٢]. وبدأ ظهور السيارات الأميركية أواخر العشرينيات في السوق السعودية (وكيلها عبد الله فيلبي). كذلك يمكن الإشارة إلى مجموعة المهندسين الجيولوجين الذين طلب منهم الملك عبد العزيز البحث عن المعادن والمياه في مناطق نجد والحجاز، إضافة إلى مجموعة من المهندسين الزراعيين استقدمهم الملك عبد العزيز من الولايات المتحدة الأميركية في نفس الفترة وكلفهم بالبحث عن المياه الجوفية، وانتهت مهمة هذه البعثة بتقديم تقارير إيجابية عن مصادر المياه في المملكة[٢٣].

وعلى الصعيد الدبلوماسي كان الشيخ فؤاد حمزة (أحد مستشاري الملك عبد العزيز والقائم بأعمال الشؤون الخارجية السعودية) قد أرسل في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٩م، رسالة إلى وزير الخارجية الأميركية أبدى فيها الرغبة في العمل على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، غير أن وزارة الخارجية الأميركية ارتأت تأجيل البت في هذا الموضوع إلى حين اتخاذ قرار بشأن العلاقة الأميركية مع العراق[٢٤].

مجمل القول، إن العلاقة السعودية - الأميركية اتسمت حتى السنوات الأولى من العقد الثالث من هذا القرن بمحدودية التعامل على الصعيد الرسمي وتوسع متواضع على أصعدة التعاون الثقافي والفني والنشاط التجاري.

ولكن هذه العلاقات غير السياسية، ومعها العلاقة السياسية بين المملكة وأميركا، أخذت نقلة نوعية بحصول شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) على عقد امتياز التنقيب عن البترول في المملكة عام ١٩٣٣م. وكان من أبرز نتائج ذلك أن أصبح النفط يمثل المحور الأول، ولعله الأهم، في العلاقة بين الرياض وواشنطن.

النفط والعلاقات السعودية الأميركية :

جاء حصول شركة النفط الأميركية (سوكال) على عقد امتياز التنقيب عن النفط في المملكة، وعلى الرغم من منافسة جدية من شركات بريطانية وعالمية أخرى ومن دون تدخل الحكومة الأميركية، كتأكيد قوي على نجاعة وأهلية سياسة الباب المفتوح في امتدادها إلى منطقة الشرق الأوسط التي اتسمت بكونها منطقة نفوذ تقليدي لبريطانيا.

وكان حصول (سوكال) على عقد الامتياز السعودي أول اختراق رئيس للمصالح الأميركية ونفاذها إلى منطقة اتسمت بهيمنة المصالح البريطانية عليها.

ولا ريب أن نجاح الشركة الأميركية يعود إلى كون المملكة العربية السعودية كانت متفردة من بين دول المنطقة بتمتعها بالاستقلال السياسي التام مما أفسح المجال إلى قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية للحصول على عقد امتياز استخراج النفط السعودي على أسس تجارية بحتة. وكان مما عزز من موقف الشركات الأميركية سياسة الملك عبد العزيز في هذا المجال المتمثلة في تحبيذه للتعامل المباشر مع شركات النفط مباشرة، وتوجسه من السياسات الاستعمارية التقليدية التي اتسمت بها توجهات المصالح النفطية البريطانية في المنطقة(٢٥).

فمن جهة، كان منح حق امتياز التنقيب عن البترول في أراضي المملكة تعبيرا عن اتجاه سياسي للملك عبد العزيز غايته أن "**يبعد به عن النفوذ البريطاني السائد في منطقة الشرق الأوسط آنذاك**"(٢٦) وقد أعطى الملك عبد العزيز تأكيدا لهذا التفسير بقوله: " **إن الشركات الأميركية تتمتع باستقلال كبير إزاء حكوماتها، كما أن الولايات المتحدة الأميركية بعيدة عن البلاد العربية، وليست لها كالدول الأوروبية أهداف سياسية فيها، ثم إن بعض المواطنين الأميركيين أدوا لي خدمات لا تقدر وآمل أن يفعل هؤلاء (أي أصحاب شركات البترول الأميركية) مثل ذلك**"(٢٧).

ومن جهة أخرى، يمكن القول بصورة إجمالية إن الولايات المتحدة لم تكن تسعى بصورة أساسية إلى إقامة مواقع امتياز خاص لمصالحها في المملكة العربية السعودية، أو أي مكان آخر في منطقة الشرق الأوسط. وإنما تركزت السياسة الأميركية، مدفوعة بسياسة الباب المفتوح، على منع القوى الكبرى الأخرى من محاولة إقامة واحتكار مثل هذه المواقع. وقد عبر مدير قسم البترول في وزارة الخارجية الأميركية في مايو ١٩٤٧م، عن هذا التوجه بقوله: "نحن نريد أن يتوقف البريطانيون عن المضي في سياستهم التقليدية باستخدام نفوذهم السياسي كوسيلة للحصول على امتيازات التنقيب عن البترول في المنطقة"(٢٨).

ولم يكن من المستغرب أن يلقى التوجه الأميركي نحو فك الارتباط بين النفوذ السياسي وبين السعي إلى تطوير المصالح الاقتصادية صدى إيجابياً لدى المملكة، حيث إنه التقى في منتصف الطريق مع التفكير السعودي في هذا المجال. بكلمات أخرى، إن الحرص السعودي على صيانة الاستقلال الوطني وحساسية القيادة في المملكة حيال هذا الأمر من جهة، واستقلالية الشركات الأميركية عن حكومتها وتبني الأخيرة لسياسة تفصل بين السعي وراء المصالح التجارية وبين السعي وراء الاستحواذ على النفوذ السياسي من جهة أخرى مثل نقطة تقاطع كاملت بين الوجهتين السعودية والأميركية وعملت بمثابة الأرضية التي رست عليها العلاقة بين البلدين بوصفهما علاقة مصالح متبادلة بين قوى متكافئة.

وكما سبق التنويه فقد حصلت شركة " ستاندر أويل أوف كاليفورنيا" (سوكال) الأميركية على عقد امتياز البحث عن البترول في شرق المملكة عام ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م. وكان من أهم شروط العقد ما يلي [٢٩]:

١. مدة امتياز الشركة ستون عاماً.

٢. تقوم الشركة بإقراض المملكة فوراً مبلغ ثلاثين ألف جنيه ذهبي على أن تقرضها ثانية مبلغ ثمانية عشر ألف جنيه ذهبي.

٣. تدفع الشركة إيجاراً سنوياً قدره خمسة آلاف جنيه ذهبي.

٤. تدفع الشركة، بعد اكتشاف النفط، أربعة شلنات عن كل طن.

وكان أول اكتشاف للنفط في المملكة بكميات تجارية من قبل (سوكال) في عام ١٩٣٨م، قرب مدينة الدمام. واستطاعت (سوكال) الحصول على إذن في عام ١٩٣٩م، يضاعف عن مساحة الامتياز إلى ١,١٤٠٠,٠٠٠ كلم^{٢}.[٣٠]

وكان من تداعيات حصول شركات أميركية على عقود امتياز مهمة لاستخراج النفط السعودي النمو والتوسع التدريجي للعلاقات السياسية بين البلدين حيث أقامت

أميركا تمثيلاً قنصلياً مع المملكة بعد عامين من توقيع عقد امتياز التنقيب عن النفط مع سوكال، وتم رفع درجة هذا التمثيل إلى مفوضية عام ١٩٤٢م[٣١]. أصبحت شركة (سوكال) التي تحول أسمها فيما بعد إلى أرامكو لاعباً دولياً نافذاً، وقناة حاسمة في أهميتها في تطوير العلاقات السعودية – الأميركية. ولكن يجب الإشارة إلى أن أرامكو لم تكن أداة للسياسة الخارجية الأميركية وإنما كانت تمثل البديل لغياب سياسة أميركية واضحة ومتبلورة تجاه المملكة في فترة تاريخية معينة[٣٢].

وكان الدافع، وهو أقرب ما يكون إلى الهاجس، وراء النشاط الكبير لشركة أرامكو من أجل تقوية علاقة الولايات المتحدة مع المملكة هو خوف القائمين عليها من أن يقوم الملك عبد العزيز بإلغاء حقوق امتيازها. ويجب النظر إلى هذا الأمر على أنه تدشيناً لوضع جديد في عالم تعامل شركات النفط مع الدول النفطية أصبحت بموجبه اليد العليا فيه للأخيرة، ومؤشراً قاطع الدلالة على أن شركات النفط الأميركية كانت تتعامل مع دولة تامة السياده والاستقلال، وهو أمر جديد في خبرة شركات النفط العالمية. فعلى الرغم من أن تجربة أرامكو في المملكة كانت تجربة ناجحة بالمعايير الاقتصادية والفنية إلاّ أن استمرار وجودها ارتبط برغبة الملك عبد العزيز وتوجهات سياسته الخارجية المستقلة مما ضاعف من حاجة أرامكو للضغط، خلال الثلاثنيات، على وزارة الخارجية الأميركية من أجل إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين وتعزيز علاقة الولايات المتحدة السياسية مع المملكة[٣٣].

وتعدى نجاح شركات البترول الأميركية العاملة في المملكة مسألة تمهيد أجواء إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، إلى اقناع المسؤولين الأميركيين بجدية هواجسها من أن الولايات المتحدة سوف تفقد امتيازها النفطي في المملكة ما لم تعتبر الحكومة الأميركية بالفعل هذا الامتياز جزءاً لا يتجزأ من المصالح الوطنية الأميركية.

وجاء شمل المملكة في ١٨ فبراير ١٩٤٣م، ببرنـــامج "الإعــارة والتــأجير" الأميركي الذي قامت بموجبه الحكومة الأميركية بتقديم مساعدات ماليـــة وعينيـــة للمملكـــة ليؤشر إلى تبلور توجه إلى أعلى المستويات في واشنطن لجعل العلاقـــة مع المملكة تبدأ بأخذ ملامح علاقة شراكة استراتيجية(٣٤). وكان محصلة ذلك أنـــه في منتصف الأربعينيات أصبحت الحكومة الأميركية على اقتنــاع بــأن للولايــات المتحدة مصلحة رئيسة دائمة في إقامة علاقة متميزة مع المملكة العربية الســعودية إلى درجة لم يعد معها هناك حاجة لشركات النفط الأميركية للــترويج لمثــل هــذا الموقف(٣٥).

ويمكن بسهولة موافقة أحد المراقبين في وصفه للعلاقات السعودية – الأميركية من عام ١٩٤٥م فصاعداً على أنها " تمثل زيادة مضاعفة في الصلات الدبلوماســية والعسكرية والفنيــة والاقتصاديــة بيــن الولايــات المتحــدة والمملكــة العربيــة السعودية"(٣٦). ولقد قام البلدان باستيفاء إكمال إجراءات التمثيل الدبلوماسي بينــهما في الأربعينيات وصولاً إلى رفع درجة تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء عام ١٩٤٨م(٣٧).

وبالوقوف عند المفاصل الاستراتيجية لتطور العلاقات السعودية – الأميركيـــة يلحظ المراقب أن المملكة العربية السعودية دخلت، لأول مرة، ضمن إطار التفكـــير الاستراتيجي الأميركي كمنطقة ذات أهمية خاصة في عام ١٩٤٣م.

ففي الوقت الذي لفتت فيه ضراوة الحرب العالمية الثانية الانتباه إلى تعقيـــدات المتطلبات التي تفرضها الحرب الحديثة، خاصة الأهمية الحيوية للطاقة النفطية فـــي تدوير عجلة الحرب، فأن المخططيـــن الاســـتراتيجيين فـــي وزارات الخارجيـــة والداخلية والبحرية الأميركية فاجأهم تطوران مهمان. **الأول**، انخفاض ملحوظ، أثناء سنوات الحرب، في معدل الاكتشافات النفطية داخل الولايات المتحدة إلى درجة تقل عن زيادة معدل الانتاج السنوي مما ألقى بظلال شك كثيفة، وأثار خشية جدية، على

قدرة الولايات المتحدة في الاعتماد الذاتي في سد حاجاتها من الطاقة النفطية في السنوات القليلة المقبلة. وقد تزامن هذا الإدراك المفاجئ بحتمية دخول الولايات المتحدة إلى مجموعة الدول المستوردة للنفط مع تطور ثانٍ تمثل بانتشار تقارير جادة لدى الأوساط المعنية بشؤون الطاقة في الولايات المتحدة عن وجود احتياطات نفطية ضخمة في المملكة العربية السعودية صاحبة الامتياز في استخراجه شركة أميركية[٣٨]. وهكذا أدى تزامن ظهور دراسات حكومية أميركية تشير إلى انخفاض قدرة الإنتاج الأميركي للنفط نسبة إلى الحاجة المتزايدة للاقتصاد القومي الأميركي، مع تقارير مؤكدة عن اكتشافات هائلة للنفط في المملكة، إلى تحول مسألة تطوير المصادر النفطية السعودية من مسألة تجارية تهم القطاع الخاص الأميركي بالدرجة الأولى إلى مسألة تمس في الصميم الأمن القومي واحتمالات الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة. وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن مسؤولي الحكومة الأميركية، وعلى أعلى المستويات، أصبحوا مقتنعين بدءا من عام ١٩٤٣م، بحاجة أرامكو للمساعدة في ضمان امتيازها من خلال تقوية العلاقة الرسمية الأميركية مع المملكة إلى درجة لم يعد معها هناك حاجة خاصة لأرامكو للضغط عليهم بهذا الاتجاه، فقد أصبح تطوير الامكانات النفطية للمملكة يمثل مصلحة استراتيجية أميركية ملحة[٣٩]. والمملكة من جانبها لم يكن عندها اعتراض على هذا التوجه الأميركي لأنها بدورها كانت بحاجة إلى عوائد نفطية متزايده، وتكنولوجيا أميركية تتناسب مع طموحاتها التنموية التي بدأت بالتبلور بعد توحيد البلاد واستتباب الاستقرار فيها، ناهيك عن إقامة علاقة صداقة متوازنة مع دولة كبرى مؤثرة[٤٠].

وتم رسم الأهمية الاستراتيجية للحفاظ على الاستثمار الأمريكي في نفط المملكة العربية السعودية وتطويره في الأول من ديسمبر ١٩٤٣م، من خلال ما سمي بورقة سابنغتون (نسبة إلى جيمس سابنغتون مستشار وزارة الخارجية الأميركية للشؤون النفطية الذي صاغ الدراسة التي أصبحت تحمل اسمه) وغدت

هذه الورقة الأساس النظري للتوجهات الأميركية حيال المملكة العربية السعودية خلال عقد الأربعينيات، وإلى ما بعد ذلك بأمد طويل(٤١).

أكدت ورقة سابنغتون على أهمية الحفاظ على الاحتياطات الأميركية من النضوب السريع عن طريق المشاركة الأميركية الفعالة، في تنمية المصادر النفطية في منطقة الشرق الأوسط وأهمها المملكة. فمثل هذه التنمية ستجلب الفائدة على المدى الطويل ليس فقط للولايات المتحدة ولكن أيضاً للدول المنتجة. كما شددت الورقة على أهمية وجود موقف تعاون إيجابي من قبل الولايات المتحدة تجاه حاجات هذه الدول، وخاصة المملكة، على اعتبار أن مثل هذا الموقف الإيجابي سيرسخ حقوق الامتياز التي حصلت عليها الشركات الأميركية في المنطقة، وخصوصا المملكة.

ويمكن النظر إلى ورقة سابنغتون على اعتبار أنها أصبحت القاعدة العامة لتوجهات السياسة الخارجية الأميركية في علاقتها مع المملكة لمدة طويلة، أما على المدى القصير فإنها فتحت المجال للمساعدات الاقتصادية الأميركية للمملكة.

ففي ١٨ فبراير ١٩٤٣م، كما سبق أن ذكرنا، تمت موافقة الحكومة الأميركية على ضم المملكة إلى قائمة الدول المشمولة ببرنامج "الإعارة والتأجير" استنادا إلى أمر الرئيس فرانكلين روزفلت، وذلك لتطوير مصادر النفط السعودي. وكانت حيثيات الرئيس الأميركي في شمل المملكة بهذا البرنامج هو أن " الدفاع عن السعودية، أمر حيوي لدفاع الولايات المتحدة" (٤٢).

بعد اتمام اتفاقية الإعارة والتأجير بين المملكة وأميركا ازدادت بصورة ملحوظة أوجه التعامل بين البلدين مشتملة على إرسال الوفود الرسمية وشبه الرسمية ومشاركة أميركية في إقامة محطات للاتصال البرقي داخل المملكة، والمشاركة في تنمية القدرات الزراعية وتطوير مصادر المياه فيها (٤٣). كما تم بعد إلحاح من أرامكو على الحكومة الأميركية، وبإذن خاص من الحكومة السعودية،

افتتاح قنصلية أميركية في الظهران في مارس ١٩٤٤م، وبذلك كانت الولايات المتحدة أول دولة أجنبية تحصل على مثل هذا الإذن، حيث اقتصرت العادة على حصر الممثليات الدبلوماسية الأجنبية في جدة.

ومن منظور التوازنات الاستراتيجية في المنطقة العربية، يرى أكثر من مراقب أن توسيع العلاقات السعودية الأميركية كان ينظر إليه بحذر وامتعاض من قبل بريطانيا. ولاشك أن الملك عبد العزيز أظهر حنكة كبيرة في قدرته على جعل القوة الأميركية تقوم بدور الموازن، وبالتالي المحجم، للقوة البريطانية والضابط لطموحاتها على الرغم من أن بريطانيا كانت تقليدياً صاحبة النفوذ في المنطقة.

وقد أفصح الملك عبد العزيز لمبعوث أميركي في زيارة رسمية للمملكة في يونيو ١٩٤٣م، عن الخطوط العريضه لتفكيره فيما يخص تعامل المملكة مع القوى المؤثرة في الدائرة الدولية حيث أعلن لذلك المبعوث عن ثقته بالولايات المتحدة وتحبيذه لتطوير العلاقات معها، وخشيته من أن الحكومة البريطانية تسعى إلى فرض سياسات استعمارية على الدول العربية[٤٤]. وقال إن المملكة من أجل أمنها ومصلحتها بحاجة إلى تمتين علاقة الصداقة التي تجمعها مع دولة كبيرة قوية مثل الولايات المتحدة. وكرر الملك عبد العزيز أنه "يفضل الاشتراك الفعال للأمريكان في عملية تنمية المصادر الطبيعية في المملكة وخاصة النفط، لأن الشركات الأميركية مستقلة وغير تابعة لحكومة توسعية أو ذات أطماع استعمارية مما قد يجعلها خارج سيطرة الحكومة السعودية"[٤٥].

وكان أن شهدت نهاية الأربعينيات تبلور الموقف الأميركي الذي تسير وفقه واشنطن في تعاملها مع المملكة والمتمثل في العمل على اتباع سياسة منبعها خدمة المصلحة الأميركية وفي نفس الوقت تكون مقنعة للقادة السعوديين بأنها تصب في مجرى المصلحة الوطنية السعودية[٤٦]. ومن جهة أخرى نستطيع القول إن السياسة السعودية تجاه الولايات المتحدة كانت تسير في نفس الاتجاه أي أنها تبلورت على

شكل اتباع سياسة منبعها خدمة المصلحة الوطنية السعودية، وفي نفس الوقت تكون مقنعة للولايات المتحدة بأنها تلتقي أيضاً مع المصلحة الوطنية الأميركية.

وهكذا منذ الأربعينيات شعرت الولايات المتحدة بضرورة تطوير علاقتها مع المملكة العربية السعودية لضمان مصالحها فيها وعلى رأسها المصالح النفطية. ومنذ ذلك الوقت وحتى الوقت الراهن أبدى الرؤوساء الأميركيون (من روزفلت إلى كلنتون) بالتعاقب اهتمامهم بتعميق العلاقة مع المملكة، وذلك من خلال تصريحاتهم التي كرروا فيها التزامهم بتطوير العلاقة مع المملكة مع احترامهم لاستقلالها[٤٧]. ولقد لقي هذا التوجه ترحيباً سعودياً متزايداً.

وبصورة إجمالية لعب النفط دوراً أساسياً في قيام وتطور العلاقات السعودية الأميركية، ودفعها باتجاه تبلورها إلى علاقة ينظر كلا الطرفين لها على أنها علاقة صداقة خاصة. ويكشف دور النفط في تمتين علاقة المملكة مع الولايات المتحدة أهمية هذا العامل في توجيه وتقوية دور المملكة في الدائرة الدولية، خصوصاً علاقتها مع الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي. فالثروة النفطية الهائلة للمملكة، المحاطة باستقلالها السياسي، أسبغت عليها ثقلاً دولياً كبيراً لا يمكن تجاهله.

العلاقات السعودية الأميركية وقضايا الأمن الإقليمي :

تتمتع المملكة العربية السعودية بأهمية استراتيجية خاصة تتمثل باستحواذها على أكثر من ربع الاحتياطي العالمي من النفط وبموقع جغرافي مهم ذلك أن شواطئها تمتد على ساحلي الخليج العربي والبحر الأحمر لمسافات طويلة. فالخليج العربي باعتباره امتداداً للمحيط الهندي ، وكونه مخزون نفط استراتيجي ، كان ولا يزال مصدر جذب لقوى دولية متنافسة. أما البحر الأحمر فإنه استقطب أهمية متزايدة باعتباره ممراً استراتيجياً حيوياً للملاحة منذ فتح قناة السويس.

وفرضت الأهمية الجيوستراتيجية للمملكة أعباء ومسؤوليات كبيرة عليها ووضعتها أمام حاجة مستمرة ومتشعبة للدفاع عن أمنها الإقليمي. وفي هذا السياق

شكل تطوير العلاقة مع القوى الدولية المؤثرة وخصوصاً الولايات المتحدة ركناً أساسياً في استراتيجيتها الدفاعية والأمنية . فلقد شاركت الولايات المتحدة بفعالية منذ عهد الملك عبد العزيز بتطوير القدرات العسكرية للمملكة، وذلك نسجاً على رغبة سعودية وتأسيساً على الالتزام الذي أطلقه الرئيس فرانكلين روزفلت في فبراير عام ١٩٤٣م، في اعتبار أمن المملكة مسألة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة[٤٨]. وكان أول نتائج تلك الرغبة بتطوير علاقات التعاون الدفاعي بين البلدين إرسال بعثة عسكرية أميركية لتدريب ضباط سعوديين على استعمال أسلحة حديثة أنهت مهمتها في ٣٠ أبريل ١٩٤٥م[٤٩]. ومن هذه البداية المتواضعة وصلت، كما هو معروف، الجهود الأميركية في تطوير القدرات العسكرية للمملكة والمشاركة بالدفاع عن أمنها الإقليمي ذروتها في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م. وكما ذكر أحد الدارسين فقد " حظي تطوير القدرات الدفاعية للمملكة باهتمام بالغ في تفكير الحكومات الأميركية المتعاقبة للحفاظ على معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة"[٥٠].

ومثلت فترة الحرب الباردة عصرا ذهبيا للتعاون الاستراتيجي بين المملكة والولايات المتحدة، حيث شكل عدائهما للشيوعية قاسما مشتركا في تعاونهما من أجل مقاومة محاولة الاتحاد السوفيتي والقوى الحليفة له مد نفوذها في المنطقة. فقد رفعت الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط إلى مرتبة الالتزام الاستراتيجي من خلال "مبدأ ترومان" الذي أعلنه الرئيس هاري ترومان عام ١٩٤٧م والذي بموجبه أكدت أميركا تصميمها على منع النفوذ الشيوعي من الامتداد للمنطقة[٥١]، وهو هدف كانت المملكة، لأسباب تتعلق بعدائها المبدئي للشيوعية، تسعى إليه أيضا. وجذور السياسة الأميركية حيال هذه المسألة ترجع إلى أنه مع سيطرة منطق الحرب الباردة على التفكير الاستراتيجي الأميركي أصبح موقف وزارتي الدفاع والخارجية الأميركية بالنسبة للمنطقة أكثر وضوحا

واتساقاً، وكان من إفرازاته اعتبار تطوير العلاقة مع المملكة بما فيها مساعدتها على النمو الاقتصادي أمراً حيوياً ومصلحة أكيدة للولايات المتحدة. وكما ذكر إرفن أندرسون:

"مع قيام الحرب الباردة ازداد الاهتمام الأميركي بتقوية وتعميق العلاقة مع المملكة العربية السعودية. حيث أخذ هذا الاهتمام بعداً جديداً بموجبه بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى الملك عبد العزيز كقوة رئيسة في محاولة احتواء ومنع النفوذ السوفيتي من التغلغل إلى المنطقة. وكان أن بدأت الولايات المتحدة تعتبر الازدهار الاقتصادي للمملكة وديمومة صداقتها أمرا يمثل مصلحة حيوية لها. هذه هي النظرة العامة في العلاقة مع المملكة التي أجمعت عليها وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي . وكانت هذه النظرة العامة هي الخلفية التي بنت عليها وزارة الخارجية الأميركية معارضتها للضغوط باتجاه اعتراف متعجل بدولة إسرائيل ، وتأييدها القوي لبناء خط التابلاين وتشجيعها لاتفاقية ١٩٥٠م بمناصفة الأرباح بين شركات النفط الأميركية و بين الحكومة السعودية"(٥٢).

وهكذا مع استتباب واقع الحرب الباردة وهيمنته على طبيعة النظام الدولي، أخذ الاهتمام الأميركي بالمملكة بالترسخ. فالمملكة بات ينظر لها على أنها حجر زاوية وشريك استراتيجي في سياسة الاحتواء الأميركية للتوسع السوفيتي في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، وأصبحت مسألة ترسيخ العلاقة مع المملكة وضمان صداقتها تدخل ضمن إطار المصالح القومية الأميركية الحيوية. ففي لقاء مع وزير الخارجية السعودية الأمير (الملك) فيصل بن عبد العزيز في ١٩ مارس ١٩٥٠م، وصف وزير الخارجية الأميركي علاقة الولايات المتحدة مع السعودية بأنها "فريدة من نوعها" حيث لا يوجد أي بلد آخر في تلك المنطقة من العالم، حسب

قول الوزير الأميركي، للولايات المتحدة معه علاقة تقترب من نوعية العلاقة التي تقيمها معها [٥٣].

بمنظور الحسابات الاستراتيجية أذن ترادف الاهتمام الأميركي بتطوير العلاقة مع المملكة مع ازدياد إدراك الولايات المتحدة للأهمية المتزايدة لأمنها القومي لمنطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة. ولاشك أن توافق النظرة الاستراتيجية للبلدين والتقاء مصلحتهما حيال الحاجة إلى منع مد النفوذ الشيوعي إلى المنطقة أضاف زخماً كبيراً للجهود الرامية لتطوير العلاقة الأمنية والاستراتيجية بينهما. ولعل دعم حرب تحرير أفغانستان من الاحتلال السوفيتي وتخليصها من الحكم الشيوعي أبرز مثال على اتفاق وجهتي نظر البلدين وتناغم جهودهما المشتركة في هذا الاتجاه.

وبمنظور التطورات الإقليمية في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات فلا شك أن أحد العوامل الدافعة لزيادة التعاون الاستراتيجي بين المملكة والولايات المتحدة كان وجود هوة لا يمكن إغفالها بين الاعتماد المتزايد للولايات المتحدة على نفط الخليج وبين الاستعدادات الفعلية للولايات المتحدة للدفاع عن هذه المنطقة. وأخذت مسألة الدفاع عن منطقة الخليج ضد توسع سوفيتي محتمل اهتماماً متزايداً من قبل صانعي القرار في واشنطن. وكان أن تحولت هذه المسألة إلى هاجس أمني بعد إعلان بريطانيا نيتها الانسحاب من منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٨م . حيث أصبح من إفرازات الشعور الأميركي بضرورة الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج مشاركتها الفعالة في سد الحاجات الدفاعية للمملكة. وقد جسدت الولايات المتحدة هذه السياسة من خلال مبدأ نكسون ١٩٧١م، الذي تعهدت بموجبه أميركا تعزيز القدرات العسكرية للمملكة على اعتبار أن ذلك يشكل جزءاً أساسياً من الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

إن ما يجب عدم إغفاله هو أن مما عزز من إمكانات التعاون الدفاعي بين المملكة وأميركا عدم حاجة الرياض للدعم المالي حيث زاد ذلك من حصانة استقلال قرارها السياسي الأمر الذي تجلى في لجوء المملكة إلى مصادر أخرى للسلاح عندما اصطدمت طلباتها لشراء السلاح الأميركي بعقبات مصطنعة من قبل اللوبي الصهيوني في الكونجرس الأميركي، أو باشتراطات قد يكون لها مساس باستقلال القرار السياسي السعودي أو السيادة الوطنية.

ذلك أنه على الرغم من تكامل النظرة المبدئية للمملكة والولايات المتحدة إزاء العداء للشيوعية، والتقاء مصالحهما حول ضرورة حفظ التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وهما أمران ضاعفا بصورة استثنائية إمكانات التعاون الاستراتيجي والأمني بين البلدين، إلا أن المملكة، وعلى الضد من الرغبة الأميركية، التزمت بقوة بمبدأ تجنب الوجود المباشر للقوى الأجنبية ومن ضمنها القوة الأميركية في المنطقة.

وقد شدد الملك خالد – رحمه الله – على ذلك في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف بالقول: "إن ولاءنا ينبغي أن لا يكون لكتلة شرقية أو غربية، بل لله ولأنبيائه، ومن ثم للمسلمين في الأرض ... إن أمن الأمة الإسلامية لا يمكن أن يتحقق من خلال دخول حلف عسكري، أو من خلال البحث عن الحماية لدى قوة عظمى"(٥٤). وإجمالا يمكن الموافقة مع ما ذهب إليه أحد الدارسين " أن السعودية تحبذ صيغة التعاون (مع دولة صديقة كأميركا) عن طريق طلب المساعدة وبقرار سعودي في حالة الضرورة القصوى، أي في حالة تعرض السعودية، أو الدول الخليجية الأخرى إلى أخطار تكون غير قادرة على مواجهتها بقدراتها الذاتية كما حدث خلال الغزو العراقي للكويت"(٥٥).

ولعل الأولوية المطلقة التي أعطتها المملكة لاستقلال قرارها السياسي وحساسية القيادة السياسية فيها لهذا الأمر كانت وراء السعي لتنويع مصادر تسليح

القوات المسلحة السعودية، إذ توجهت المملكة إلى كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا والصين لتغطية حاجاتها الدفاعية حيث أن:

"النهج الذي اعتمدته القيادة السعودية في سياستها التسليحيه متجسداً في مبدأ تنويع مصادر التسلح قد عكس قراراً سعودياً مستقلاً أتاح أمام المملكة مجالاً واسعاً من شأنه أن يمكنها من التغلب على الضغوط الصهيونية التي تتحكم في الكونجرس الأميركي وبالتالي في قرارات الإدارة الأمريكية. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن القيادة السعودية أدركت أن هذا النهج يوسع من دائرة التحرك السعودي على صعيد التعامل الدولي، بإقامة علاقات متوازنة مع الدول الكبرى"(٥٦).

وإجمالاً فإن الاهتمام السعودي – الأميركي المشترك بتطوير علاقة تعاون استراتيجي متكافئة بين الطرفين ينبع من حقيقة أن الولايات المتحدة من جهة أصبحت، منذ نهاية الستينيات بعد انحسار النفوذ البريطاني في المنطقة، تلعب بشكل متصاعد دوراً مركزياً في شؤون المنطقة، ومن جهة أخرى نجد أن المملكة أصبحت تشكل منذ الستينيات قوة إقليمية وعنصراً هاماً لا يمكن تجاهله بالنسبة للعديد من قضايا المنطقة ذات البعد الدولي مثل أمن الخليج وتدفق النفط، انسياب الملاحة في البحر الأحمر، ضرورة حل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية، والمحافظة على الاستقرار وحماية قوى الاعتدال في المنطقة العربية.

ولقد تطورت هذه العلاقة لتصبح علاقة شراكه استراتيجية أفصحت عن مدى عمقها وثقلها خلال أزمة احتلال النظام العراقي لدولة الكويت. ولابد في هذا الصدد من الإشارة إلى أن أزمة احتلال الكويت قد أوضحت، من بين أمور أخرى، أن سلامة المملكة وأمنها الإقليمي أمر دولي في غاية الحساسية، وهذا بلاشك يعكس أهمية الدور الذي تتبؤوه المملكة في الدائرة الدولية. وكان أحد تداعيات أزمة احتلال الكويت تعزيز روابط التعاون العسكري والدفاعي بين المملكة والولايات

المتحدة، وهو أمر يبدو مرشحاً، بسبب وجود مصلحة متبادلة للطرفين فيه، للاستمرار في السنوات القادمة. وعلى أية حالة وبغض النظر عن المسار الذي يمكن أن تأخذه علاقة التعاون العسكري بين البلدين فإن هناك أمراً لا يمكن الشك في استمراره، وهو رفض المملكة إعطاء تسهيلات لوجود أميركي على أراضيها وهذه مسألة لم تترك القيادة السياسية في المملكة فرصة إلا وأكدت عليها. ولخص أحد الباحثين هذه المسألة المهمة حين ذكر:

" إن المحاولات الأمريكية، بصدد التعاون العسكري، وطلب التسهيلات العسكرية لأغراض الوجود المباشر قد فشلت، فعلى الرغم من طلب تواجد أربع طائرات أواكس أمريكية للاستطلاع في أعقاب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية للقيام بالإنذار المبكر من أي عدوان إيراني أو إسرائيلي محتمل، وعلى الرغم من جميع أنواع العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة، ومن الأزمة التي نشبت بين شطري اليمن وعلاقات السوفيت مع اليمن الديمقراطية والوجود الكوبي السوفيتي في القرن الأفريقي، وعلى الرغم مما حصل في إيران، وفي التدخل السوفيتي في أفغانستان، وعلى الرغم من التطورات التي وقعت على ساحة الحرب العراقية - الإيرانية، والمنعطف الذي سارت فيه تلك الحرب حتى صيف عام ١٩٨٧م، فإن السعودية رفضت عروضاً متتالية قدمتها الولايات المتحدة لترسيخ وجود عسكري بحري وجوي في المنطقة على أراضيها"(٥٧).

وهكذا نجد أن علاقة التعاون العسكري والدفاعي التي تعيشها المملكة مع الولايات المتحدة على أهميتها إلا أنها، شأنها في ذلك شأن مجمل علاقات المملكة الدولية، تتأطر بخط أحمر لا يمكن تجاوزه يتمثل باحترام سيادة المملكة واستقلال قرارها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ولاشك أن التوجه السعودي نحو تنويع علاقاتها الأمنية والاستراتيجية يمثل في جانب مهم منه إصرار القيادة السياسية في المملكة، في مختلف عهودها، على توسيع دائرة التحرك السعودي على

صعيد التعامل الدولي، مما يعطي مثالاً آخر على سعي المملكة إلى إقامة علاقات متوازنة مع الدول الكبرى وهو مسعى يؤكد سمة عامة من سمات تفاعل السياسة الخارجية السعودية مع الأطراف المؤثرة في المحيط الدولي وتتمثل في الحرص على التكافؤ والتبادلية في العلاقة، والتعاون والانفتاح على هذه الأطراف بما يخدم المصلحة الوطنية السعودية. ويجد المراقب تأكيداً لهذا النهج في الكيفية التي وظفت بها المملكة علاقتها الإيجابية مع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل خدمة أهدافها وطموحاتها التنموية. فبعد خدمة الحاجات الأمنية، وبالترادف معها، لعبت السياسة الخارجية السعودية كما تجلت في الدائرة الدولية، دوراً مؤثراً في دعم مسيرة التنمية في البلاد، وهذا ما سنعرض له الآن.

التنمية وعلاقات التعاون الاقتصادي والفني :

أحد أبرز معالم السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الدولية هو توظيف المملكة لعلاقاتها مع الدول الكبرى من أجل خدمة قضية التنمية الاقتصادية والتقنية في البلاد . وجاء هذا التوجه نحو الاستفادة من الخبرات الأجنبية المتقدمة في سبيل دفع مسيرة التنمية في الداخل متسقاً مع ما يتميز به العالم المعاصر من استحالة العزلة والانغلاق، وحتمية الاعتماد المتبادل وضرورة الانفتاح على الخارج.

ولقد جاءت التجربة السعودية في هذا المجال مصحوبة بخصوصية لافتة، وتكاد تكون متفردة ، تتمثل في الإصرار على أن تكون عملية التحديث ضمن إطار المحافظة على الشريعة الإسلامية السمحاء وبما لا يتنافى مع خصوصية الإرث الثقافي للبلاد وتقاليدها الحميدة. باختصار، إن النهج السعودي منذ البداية كان واعيا بضرورة التفريق بين التحديث والتغريب محتضنا الأولى ولكن بشروطه، ورافضا الثانية بإصرار مبدئي. فالنهج السعودي يشدد على كونه نهج استيعاب واع لمنجزات الآخرين وليس محاكاة عمياء لطرقهم، إنه نهج سداه ولحمته الجمع بين التحديث والأصالة، بل هو نهج التحديث ضمن إطار الأصالة.

وبناء التنمية الشامخ في المملكة التي وضع لبناته التأسيسية الملك عبد العزيز – رحمه الله – وأكمل تشييده من بعده أبناؤه الملوك سعود وفيصل وخالد – رحمهم الله – وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ما كان له أن يقوم بالسرعة القياسية التي نهض بها لولا التوظيف الحكيم للدبلوماسية السعودية لعلاقتها مع الدول الكبرى المتقدمة من أجل خدمة قضية التنمية.

وفي هذا السياق تعطي العلاقة المتطورة التي أقامتها المملكة مع الولايات المتحدة مثالاً ناجزاً لدور السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الدولية في عملية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتقنية في البلاد.

المراقب لتطور العلاقة السعودية – الأميركية يلحظ أن مسائل التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين سبقت غيرها من أوجه التعاون بما فيها العلاقة الدبلوماسية بين البلدين. فكما سبق أن ذكرنا في الصفحات السابقة، فإن التعاون الاقتصادي والفني بين الدولة السعودية والولايات المتحدة يعود إلى العقد الثاني من هذا القرن. وفي الوقت الذي لا نريد تكرار ما سبق ذكره في الصفحات السابقة حول موضوع تطور التعاون الاقتصادي بين الجانبين، فأنه مما يلفت الانتباه أن اتفاق الدولتين على تبادل الاعتراف الدبلوماسي عام ١٩٣٣م صحبه توقيع اتفاقية صداقة وتجارة سبقت إقامة التمثيل الدبلوماسي بينهما [٥٨]. ومنذ الأربعينيات قامت الشركات الأميركية بأعمال واسعة للتنمية في المملكة بما فيها إدارة الخطوط الجوية السعودية[٥٩]. وفي الوقت الذي شكل فيه اكتشاف النفط في الأراضي السعودية من قبل شركات أميركية نقلة نوعية في مستوى التعامل الاقتصادي والفني فضلاً عن المستوى السياسي والاستراتيجي بين البلدين، فإن المراقب المهتم بتداعيات حصول الشركات الأميركية على عقد امتياز اكتشاف النفط في المملكة لابد له من أن يسجل أن أرامكو لعبت، منذ تأسيسها، دوراً بارزاً في مسيرة

التحديث والتنمية الاقتصادية في المملكة، حيث شاركت، تحت إشــــراف وتشــجيع الحكومة السعودية، بجهد ملحوظ في بناء مرافق تنموية مهمـــة، وخصوصـــاً فـــي الجزء الشرقي من البلاد.

وبالإضافة إلى استفادة المملكة الواسعة من خبرات وإمكانات القطاع الخـــاص الأميركي من أجل خدمة مشاريعها التنموية، فقد كان هناك أيضاً تعاون كبير علـــى المستوى الحكومي بين الدولتين في هذا الاتجاه. وجاءت اتفاقية التعاون الاقتصـــادي والأمني بين المملكة والولايات المتحدة التي وقعها الملك (آنذاك الأمير) فهد بن عبد العزيز في ٨ يونيو ١٩٧٤م، مع نائب الرئيس الأميركي، والتي بموجبها تم تشـكيل اللجنة السعوديـــة – الأميركية، لتؤشر إلى نقلة مهمة في علاقة التعاون الرســـمي بين البلدين حيث مهدت هذه الاتفاقية الطريـــق لتعاون واســـع بيـــن البلديـــن فـــي المجالات الاقتصادية والإدارية والفنية. فقد جاءت هذه الاتفاقية المهمة، التي غطـت من بين أمور أخرى جوانب التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، لتؤسس علاقـــة التعاون بين البلدين. ولعبت اللجنة المشتركة السعودية – الأميركية دوراً هاماً فـــي تنظيم مجرى سد احتياجات المملكة من الخبرات الفنية الأميركية خاصة فيما يتعلق منها بخطة التنمية الثانية والثالثة. وقد وصف وزير الخارجيـــة الأمـــيركي آنـــذاك هنري كيسنجر هذه الاتفاقية بأنها تمثل دفعة قوية للعلاقة بين الولايـــات المتحـــدة والمملكة العربية السعودية[٦٠]. ولعبت اللجنة السعودية – الأميركية دوراً ملحوظـــاً في تنظيم عملية استفادة المملكة من الخبرات الأميركية في توجيه وتنفيـــذ جوانـــب مهمة من خططها التنموية، حيث كان الهدف من إنشاء هذه اللجنـــة الجمـــع بيـــن احتياجات خطط التنمية السعودية وبين الخبرة الفنية والإدارية الأميركية. وقـــامت كل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني الســـعودية ووزارة الخزانـــة الأميركيـــة بالتعاون لتنفيذ برامج إشراف وتدريب في مجالات مثل الكهرباء، إدارة الجمـــارك، إدارة الإحصاء، نظم المعلومات والاتصالات، خطـــة النقـــل، حمايـــة المســـتهلك،

الزراعة والري، بحوث الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى حقل تدريب القوة البشرية[٦١].

ولا يفوتنا أن نذكر في سياق استعراضنا للطريقة الإيجابية التي وظفت بها المملكة سياستها الخارجية في الدائرة الدولية لخدمة قضية التنمية في البلاد أن المؤسسات التعليمية والتدريبية في الولايات المتحدة كانت، وما زالت، مراكز استقطاب لآلاف الطلبة والدارسين والمتدربين السعوديين. وتشير آخر الإحصائيات أن عدد الطلبة والطالبات السعوديين في الولايات المتحدة سواءً كانوا من المبتعثين أو الدارسين على حسابهم الخاص قد جاوز ٤٤٧٦ طالباً وطالبة[٦٢]. ولعله من قبيل الإشارة إلى الشائع والمعروف القول أن جزءاً كبيراً من الجهاز الإداري والفني في المملكة وخصوصاً الكوادر العليا والمتوسطة منه إضافة إلى نسبة عالية من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات والمعاهد العليا السعودية تلقت جزءاً مهماً من تعليمها وتدريبها في الولايات المتحدة. وفي المقابل شكلت المملكة سوق عمل لعشرات الآلاف من المواطنين الأميركيين على مدى أكثر من خمسة عقود.

وبصورة إجمالية فقد لخص باحث سعودي بشكل جيد جانب التعاون الاقتصادي والتجاري والفني في العلاقة السعودية الأميركية حين ذكر: " **وفي مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية يمكن القول بأن علاقة المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الأميركية هي علاقة متطورة رغم المشاكل والخلافات السياسية التي تتركز حول القضية الفلسطينية. ويستدل من الإحصائيات والأرقام الرسمية أن كلاً من الجانبين قد استفاد من علاقته بالآخر. فالمملكة العربية السعودية تمكنت من تطوير إمكانياتها الفنية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية بمساعدة الخبرات الأميركية. كما أن الولايات المتحدة قد حققت أرباحاً كبيرة من جراء تعاملها مع المملكة خلال فترة تزيد عن الخمسين عاماً**"[٦٣].

إن المراقب لمسار سياسة المملكة الخارجية في الدائرة الدولية وخصوصاً علاقتها مع الدول الكبرى، يجد أن أحد أهم مردودات هذه العلاقة كانت في توظيفها من أجل دفع عجلة التنمية في البلاد. فبالإضافة إلى الولايات المتحدة، استثمرت المملكة علاقتها الإيجابية مع كل من بريطانيا[٦٤] وفرنسا باتجاه الاستفادة من الخبرات الفنية المتقدمة والقدرات الاقتصادية الكبيرة لهذه البلدان في سبيل سد احتياجاتها وطموحاتها التنموية، وذلك ضمن إطار علاقة منفعة متبادلة يسودها احترام صارم للاستقلال والسيادة الوطنية.

وبالمنظور الشمولي لعلاقة المملكة مع الدول الكبرى المؤثرة في الدائرة الدولية نجد أن علاقاتها الوثيقة مع هذه الدول لم يمنع من بروز تباين، يصل بعض الأحيان إلى درجة كبيرة من الحدة، مع هذه الدول حول قضايا ومسائل معينة، وهو أمر يفصح عن استقلال السياسة الخارجية السعودية، ولعل في تباين النظرة السعودية والأميركية حيال القضية الفلسطينية مثالاً قوياً يدلل على هذا الأمر الذي سنعرض له ضمن مراجعتنا للعقبات التي واجهت العلاقات السعودية – الأميركية.

عوائق في مجرى العلاقات السعودية الأميركية

قضية فلسطين، ومشكلة الفجوة الثقافية :

شكلت القضية الفلسطينية منذ تكريس أسس العلاقات السعودية – الأميركية في الأربعينيات أكثر القضايا حساسية وضغطاً على العلاقة بين الدولتين، حيث مثل تباين المواقف السعودية والأميركية حيال المسألة الفلسطينية نقطة احتكاك رئيسة وعاملاً سلبياً ضاغطاً علىٰ العلاقات المتنامية بين البلدين.

فالمملكة العربية السعودية من جهة، بدافع من مرجعيتها الإسلامية وبحكم انتمائها العربي وبوازع من إيمانها بالقيم الإنسانية الداعية إلى العدالة، اتخذت، منذ البداية، موقفاً صلباً ثابتاً في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني واحتضان تطلعاته

وجهاده. ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة باعتبارها قوة دولية متزايدة الاهتمام والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط ما كان باستطاعتها أن تظل بعيدة عن اتخاذ موقف حيال قضية فلسطين. وكما هو معروف فقد تطور الموقف الأميركي، لأسباب تتعلق بصورة رئيسة بضغوط القوى الموالية لإسرائيل داخل الولايات المتحدة، إلى موقف مساند بصورة متزايدة للموقف الإسرائيلي. ولقد حمل الملك عبد العزيز بصفته قائداً عربياً وإسلامياً، منذ الأيام الأولى لبروز مشكلة فلسطين، مسؤولية الدفاع عن وجهة النظر العربية والإسلامية في معارضتها لطموح ومطامع الحركة الصهيونية في إنشاء دولة يهودية في فلسطين(٦٥). فعلى صعيد المنافسة العربية – الصهيونية لكسب الموقف الأميركي وصلت معارضة الملك عبد العزيز وجهوده الرامية إلى إحباط استقطاب القوى الموالية لإسرائيل لموقف أميركي داعم للمخطط الصهيوني في فلسطين ذروتها بعد المؤتمر الصهيوني الذي عقد في مدينة بالتمور بالولايات المتحدة عام ١٩٤٢م. فقد شدد هذا المؤتمر على جدية المطامع الصهيونية في فلسطين معلناً النية في إقامة دولة يهودية في فلسطين. وكان رد فعل الملك عبد العزيز – رحمه الله – مدوياً بحزمه حيث أعلن أن أي مساعدة أميركية أو بريطانية ستؤدي إلى تخريب العلاقات بين هذه الدول من جهة وبين دول العالمين العربي والإسلامي من جهة أخرى، وستدفع المملكة إلى اتخاذ موقف حازم مضاد لهذه الدول(٦٦).

وفي سياق المقاومة العربية والإسلامية للادعاءات الصهيونية في فلسطين يحب أن يُحسب للملك عبد العزيز أنه كان رائداً في التصدي لفضح المحاولات الصهيونية لتضليل الرأي العام الغربي عامة والأميركي خاصة حيال حقيقة ملابسات قضية فلسطين. ولعل من أهم ما قام به الملك عبد العزيز فيما يمكن اعتباره بحملة إعلامية مضاده للدعاوي الصهيونية هو ما قاله لمجلة " لايف "(٦٧) الأميركية في ٢١ مارس ١٩٤٣م، حيث صرح – رحمه الله – "أرغب في اغتنام

هذه الفرصة (المقابلة مع مجلة لايف) لأطلع الشعب الأميركي الصديق على حقائق الموقف فيما يتعلق بقضية فلسطين . أريد للرأي العام الأميركي أن يعلم التالي . أولاً : لا يوجد مسوغ أخلاقي أو قانوني للمطالب اليهودية في فلسطين مما يجعل هذه المطالب تحدياً وظلماً للحقوق العربية وسيؤدي مساندتها لا محالة إلى تخريب علاقة الصداقة بين المسلمين ودول الحلفاء" وفي بقية المقابلة دافع الملك عبد العزيز ببلاغة وحرارة عن حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه واقترح من أجل إبطال الحجج والذرائع الصهيونية اتفاقية بين عرب فلسطين ودول الحلفاء يتم بموجبها إعطاء ضمانات لحفظ حقوق الأقلية اليهودية في فلسطين.

وقد استثار موقف الملك عبد العزيز الشجاع والحكيم بمخاطبة الرأى العام الأميركي بصورة مباشرة ردود فعل صهيونية غاضبة. إذ قام أحد زعماء الحركة الصهيونية في أميركا ستيفن وايز بنشر مقالة في عدد يونيو ١٩٤٣م، من مجلة " لايف " حمل فيها على موقف الملك عبد العزيز – رحمه الله – ودافع من خلالها عن المطالب الصهيونية في فلسطين وشرعية تسهيل هجرة يهود أوربا الشرقية لها[٦٨]. وكان من ثمار الموقف الإيجابي للملك عبد العزيز في مخاطبة وسائل الإعلام الأميركية ورد الفعل الصهيوني عليه لفت انتباه الرأي العام الأميركي بصورة عامة وإدارة الرئيس روزفلت بصورة خاصة إلى حساسية مسألة فلسطين ووجود وجهة نظر عربية وإسلامية حيالها يجب أخذها بعين الاعتبار وهو ما يتنافى مع ما روجته الدعاية الصهيونية التي كانت تعمل منفردة على ساحة الرأي العام الأميركي حول مسألة فلسطين. وكان من أهم بوادر ازدياد اهتمام إدارة الرئيس روزفلت بمعرفة وجهة النظر العربية حيال قضية فلسطين إبداء الرئيس الأميركي رغبته بمناقشة الموضوع مع الملك عبد العزيز شخصياً.

وجاء لقاء الملك عبد العزيز مع الرئيس روزفلت الذي تم في فبراير ١٩٤٥م، في مياه البحر الأحمر على ظهر الباخرة " كوينسي " ليشكل علامة واضحة على

التطور السريع للعلاقة بين البلدين. وكانت القضية الفلسطينية في رأس القضايا التي ناقشها الزعيمان، حيث عرض الملك عبد العزيز وجهة النظر العربية حيال القضية الفلسطينية للرئيس الأميركي.

وذكر روزفلت أنه من خلال خمس دقائق من الحديث المباشر مع الملك عبدالعزيز حول القضية الفلسطينية تعلم أكثر مما كان يمكن له أن يتعلمه من تبادل عشرات الرسائل حول هذا الموضوع(٦٩). وقدم الرئيس روزفلت في ختام اللقاء تعهداً بعدم القيام بأي عمل معاد للمصالح العربية في فلسطين، وأنه سوف لا يجري أي تغيير على سياسة الحكومة الأميركية تجاه فلسطين دون التشاور المسبق مع العرب واليهود(٧٠)، ولكن هذه التعهدات أهملت بعد وفاة الرئيس روزفلت ولم يتم الالتزام بها. وبطبيعة الحال فإن ذلك لا يخفف من قيمة الإنجاز الدبلوماسي والإعلامي الذي حققه الملك عبد العزيز – رحمه الله – في هذا الشأن.

وظلت القضية الفلسطينية موضوع خلاف مركزي بين البلدين منذ قيام إسرائيل. وازداد هذا الخلاف تأججاً عندما أصبحت الولايات المتحدة الحليف الرئيس لإسرائيل بعد عام ١٩٦٧م. وسعت المملكة لاستثمار علاقتها مع الولايات المتحدة بصور إيجابية عن طريق محاولة حمل الإدارات الأميركية المتعاقبة على اتخاذ مواقف أكثر توازناً في تعاملها مع طرفي النزاع في أزمة الشرق الأوسط. وتركز الجهد السعودي في محاولة التأثير على الولايات المتحدة لتقوم الأخيرة بالضغط على إسرائيل ولجمها. ولعل أبرز الإنجازات السعودية في هذا الصدد كان الضغط الذي مارسته الدبلوماسية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ومتابعته الشخصية في حمل الولايات المتحدة على إجبار إسرائيل على فك الحصار عن بيروت الغربية عام ١٩٨٢م، ومنع الجيش الإسرائيلي من محاولة الدخول إليها بالقوة مما جنب المدينة والقوات الفلسطينية المتحصنة فيها من وقوع كارثة محققة.

ويبرهن هذا المثال، على استقلالية القرار السعودي والمردود الإيجابي لعلاقة وثيقة مع أميركا، من حيث استثمارها في كبح جماح القوة الإسرائيلية[٧١]. ولقد لخص الملك فيصل – رحمه الله – نهج السياسة الخارجية السعودية حيال موضوع انعكاس القضية الفلسطينية على العلاقة مع أميركا بقوله " **يجب أن يدرك اصدقاؤنا أين توجد مصالحهم الاستراتيجية ... ونحن لا نريد أن نفعل ما يمكن أن يسئ إلى الولايات المتحدة. لكن لكي تبقى علاقاتنا الخاصة صالحه، فإن على أميركا أن تمتنع عن كل ما يسيء إلى مصالحنا ومصالح العرب ... ولا شك أن الاحتلال المستمر للأراضي العربية بما فيها القدس، لا يسيء إلى العرب فحسب، بل يسمم الجو الدولي أيضاً**"[٧٢]. وأعطى الملك فيصل – رحمه الله – عرضاً دقيقاً للطريقة التي وفقت بها السياسة الخارجية السعودية بين التزاماتها المبدئية حيال القضية الفلسطينية والمقتضيات العملية التي تفرضها علاقتها المتطورة مع الولايات المتحدة، حيث ذكر رحمه الله: " **ولد بيننا وبين الولايات المتحدة صداقة خاصة، منذ عهد والدي الملك عبد العزيز ... الذي اختار الأميركيين دون سواهم حين جاؤوا يعرضون عليه عقوداً لاستغلال النفط. لأن أميركا ليست لها أغراض سياسة في بلادنا ... وبذلك أراد أن يكون كفيل الأمريكيين أمام العرب، وقد اختار هذا الطريق عن معرفة تامة بسببه. إلاّ أن قيام دولة إسرائيل وانحياز الولايات المتحدة إليها تحت ضغط الأوساط الصهيونية وأنصارها في نيويورك ... وبتصرفها داست على صداقتنا بالأقدام برغم مصالحها الكبيرة التي تملكها في بلادنا، بينما لا تملك شيئاً منها عند الإسرائيليين. يجب أن تدرك أمريكا بأنها في الطريق الخاطئ حين لا تكترث بصداقتنا وتحالف إسرائيل ... أن علينا أن نفهمها هذه الحقيقة**"

واختتم الملك فيصل تلخيصه للرؤية السعودية حول انعكاس القضية الفلسطينية على مجرى علاقة المملكة بالولايات المتحدة بقوله:

" أريد أن أكون ناطقاً بلسان العرب أمام الأميريكين، أي الرجل الذي يقتنعهم بشرعية قضيتنا، والذي يريهم أنهم يخطئون حين ينفصلون عنا.. ويحالفون أعداءنا، الرجل الذي يستدرجهم لتبني رؤية أكثر واقعية لمصالحهم الحيوية ... ويجب أن يفهموا أننا محافظون على صداقتهم وأن لا شيء يمنعهم أن يكونوا أصدقاء لنا ... وفي الوقت نفسه يجب أن نكون متصلبين في كل ما يتعلق بإسرائيل باستنادنا على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ ويجب أن ندافع عن الفلسطينيين لأن الدفاع عنهم هو صخرة العروبة، لا عروبة الماركسية والإلحاد، بل العروبة الإسلامية ... وسأضع النفط في خدمة العروبة والعروبة في خدمة الله"(٧٣). وأنهى الملك فيصل، الذي كان يتحدث أمام المؤتمر الذي عقده لسفراء المملكة في الخارج نهاية عام ١٩٧٣م، عرضه للسياسة السعودية حيال هذه المسألة بنبوءة صادقة حين قال "إننا سنحدد السياسة العربية لخمسة وعشرين سنة قادمة"(٧٤).

ومما يتصل بذلك أن المراقب الموضوعي لتأثير القضية الفلسطينية على مجمل العلاقات العربية الأميركية لا يملك إلا أن يسجل أن الموقف السعودي، المتمثل بالتركيز على الاستثمار الإيجابي للعلاقة مع الولايات المتحدة عن طريق تشجيع أميركا وأحياناً الضغط عليها لاتخاذ موقف متوازن حيال الصراع العربي الإسرائيلي، أصبح هو النهج العربي العام.

كان السبب الرئيس للانعكاس السلبي للقضية الفلسطينية على مجرى العلاقات السعودية – الأميركية هو تمسك المملكة ومشاركتها الفعالة في الدفاع عن الموقف العربي والفلسطيني لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. ولقد تطور هذا الموقف بعد حرب يونيو ١٩٦٧م، وأصبح يتحدد بثلاثة مطالب:

١) الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م.

٢) قيام دولة فلسطين.

٣) عودة القدس المحتلة إلى السيادة العربية.

ويلاحظ المراقب للعلاقات السعودية – الأميركية أن هناك تلازماً بين اضطراب هذه العلاقات وبين بروز منعطفات حادة في مجرى الصراع العربي – الإسرائيلي. لذلك لا غرابة أن نجد أن العلاقات السعودية – الأمريكية وصلت إلى درجة كبيرة من التوتر في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حيث لم تتردد المملكة في استخدام البترول كورقة ضغط سياسية ضد الولايات المتحدة لنصرة الحق العربي والفلسطيني. وفي تقدير كثير من الدارسين فقد بلغت العلاقات السعودية – الأميركية أقصى حالات توترها في ربيع عام ١٩٧٩م، عندما رفضت المملكة الانسياق وراء اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل التي احتضنتها الولايات المتحدة. والتزمت المملكة بموقف الدول العربية التي رفضت هذه الاتفاقية وقدمت مبادرة من جانبها عرفت بمبادرة (الملك) فهد للسلام وهي المبادرة التي قبلت بها الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتبنتها كاستراتيجية عربية للسلام في مؤتمر القمة العربية في فاس بالمغرب عام ١٩٨٢م.

ولقد أوضح الملك فهد الموقف السعودي حيال حل النزاع العربي – الإسرائيلي، ودواعي التحفظات السعودية على اتفاقية كامب ديفيد حين قال: **"والمؤكد أن موقف المملكة العربية السعودية من مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين حاسم وواضح ومعروف. وهو ينبع من موقف الإجماع العربي على أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط، وأن الحل العادل والشامل لا يمكن أن يتحقق ما لم تنسحب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، بما في ذلك في المقام الأول القدس التي يجب استعادة السيادة العربية عليها. وما من حل للقضية الفلسطينية يمكن أن يحقق السلام ما لم يكن قائماً على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة على أرضه. وفي كل هذا تسعى السعودية إلى موقف**

عربي إجماعي تلتزم به السعودية وتدعمه. والوسائل السلمية التي تساندها السعودية يجب أن تحقق حلاً منصفاً وعادلاً وشاملاً أيضاً، وهو الحل المستمد من موقف يعبر عن الإرادة العربية الجماعية"(٧٥).

ويبقى أن السعي إلى إقامة سلام عادل يرضي تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة هو المحك الذي تقيس عليه المملكة سياستها فيما يتعلق بقضية الشرق الوسط. وتأسيساً على ذلك لم تتردد المملكة في معارضة الولايات المتحدة (أو أي قوة دولية أخرى)، وأحياناً بضرواة، عندما يصطدم التوجه الأميركي مع متطلبات تحقيق التطلعات العربية والفلسطينية المشروعة. فكما أوضح الأمير (الملك) فهد في مقابلة مع مجلة " نيوزويك" الأميركية بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٧٩م "كانت محادثات كامب ديفيد تهدف لإحلال السلام، وبما أننا ندافع عن السلام، فقد أيدنا هذه المحادثات غير أن النتائج لم ترض الشعب الفلسطيني الذي هو جوهر القضية. وهذا ما يشكل الفارق"(٧٦).

ويمثل التأكيد على أن هناك مسؤولية أميركية في إقرار حل عادل وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي أحد الثوابت الرئيسة في الطرح السعودي حيال معالجة هذا النزاع بالطرق السلمية، حيث قال الملك فيصل – رحمه الله – " نحن نأمل وندعو كي تتمكن الولايات المتحدة من جعل إسرائيل ترى الحقيقة وتنسحب" (٧٧).

ومجمل القول إن نهج السياسة الخارجية السعودية في تعامله مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذا الموضوع هو نهج يسعى لاستثمار علاقة الصداقة مع واشنطن من أجل تصعيد الضغوط للجم القوة الإسرائيلية وإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. والسياسة الخارجية السعودية، بل والعربية، تنطلق في ذلك من حسابات عملية واقعية ترى أن الأميركيين وحدهم القادرون على ممارسة الضغط الحقيقي على إسرائيل.

أما الخلافات التي أفرزتها الطريقة المختلفة التي ميزت تعاطي المملكة وأميركا مع القضية الفلسطينية فإنها إنما تبرهن على استقلالية القرار السعودي والطبيعة العملية (البار اجماتية) للعلاقة السعودية الأميركية.

والشاهد أن السياسة الخارجية السعودية في مختلف مراحلها توخت التنسيق بين خصوصية العلاقة مع واشنطن وبين الدفاع عن المصالح والحقوق العربية، ولكنها لم تتردد، عند الحاجة، من خوض غمار المواجهة مع الولايات المتحدة نصرة للجانب العربي. ولعل أبرز دليل على ذلك قرار الحظر النفطي الذي اتخذته المملكة حيال الولايات المتحدة في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣م، وهو أمر أثار حفيظة واشنطن إلى درجة التهديد غير المباشر باحتلال منابع النفط[٧٨]. ولكن ذلك لم يفت من عضد التصميم السعودي على استخدام النفط كوسيلة ضغط سياسية دفاعاً عن الحق العربي.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه مثل هذه الأزمات في العلاقة مع الولايات المتحدة على استقلالية السياسة الخارجية السعودية، وعدم رضوخها للضغوط الأجنبية، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى أن " الأولويات والاعتبارات العربية والإسلامية تسيطر على الإدراك السعودي ... إن السعودية عندما تضطر إلى الاختيار بين التزاماتها العربية وبين سياسة أميركية مرفوضة عربياً فإنها لا تتردد في تأييد الموقف العربي"[٧٩]. ولم تتردد القيادة السياسية في المملكة، في مختلف عهودها، من التأكيد لواشنطن أن حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً هو الأساس لاستقرار المنطقة الذي تنشده الدولتان. بل إن المملكة دافعت باستمرار عن وجهة نظر استراتيجية تربط بين القضية الفلسطينية وموضوع أمن الخليج، في الوقت الذي يبدو أن الولايات المتحدة تفضل الفصل بين الموضوعين.

وقد لخص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز الامتعاض السعودي من الموقف الأميركي حيال النزاع الإسرائيلي وانعكاساته على العلاقة الثنائية بين البلدين حين قال :

" أعتقد أن هناك عدداً قليلاً من الرجال الحكماء في الولايات المتحدة الذين يدركون أهمية مصالحهم مع السعودية . إنهم يجب أن يقفوا ويسألوا أنفسهم إذا ما كان الخط الأمريكي متطابقاً مع الخط الإسرائيلي الذي يريد إيذاء العرب واحتكار الولايات المتحدة وتدمير العلاقات الأمريكية معنا ، وذلك لدورنا البارز في العالم العربي . أن هناك أبواباً عديدة مفتوحة أمامنا ويمكننا أن نستبدل الأمريكيين بغيرهم في أي وقت نريد" (٨٠).

من الواضح أن تباين وجهتي نظر البلدين حيال قضية الشرق الأوسط شكل عاملاً سلبياً ضاغطاً على العلاقة بينهما كما أن من الواضح أيضاً أن اصطدام وجهتي نظر البلدين حيال هذه المسألة يمثل تأكيداً قوياً على استقلال السياسة الخارجية للمملكة. وفي حين أن تباين وجهتي نظر البلدين حيال الصراع العربي الإسرائيلي مثل العقبة الكبرى في طريق مجرى العلاقات بينهما ، إلا أن ذلك لم يكن العقبة الوحيدة.

فمن زاوية الإطار الحضاري والثقافي لصناعة السياسة الخارجية فإنه لابد لأي مهتم بالمشاكل الفعلية أو الكامنة التي تواجه العلاقات السعودية – الأميركية من أن يتذكر أن جانباً مهماً من الحمولة السالبة في هذه العلاقة يمكن رده إلى فجوة ثقافية وسعتها، ولكن لم تخلقها، قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، وتتمثل في نظرة الثقافة السياسية العربية المعاصرة لأميركا من جهة ونظرة الأميركيين إلى العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى.

ففي الجانب العربي لا يملك المراقب الموضوعي إلا أن يسجل أن منطق المؤامرة والإسترابه من السياسة الغربية بصورة عامة والسياسة الأميركية بصورة خاصة تجاه المنطقة العربية ما زال يحكم تفكير قطاعات عريضة من الرأي العام العربي والإسلامي، وبصورة تضعف من إمكانية إدراك عقلاني وواقعي ومتوازن لدوافع هذه السياسة ومنطقها وحدودها.

وفي الجانب الأميركي نجد أن هناك استيعاباً مشوهاً للثقافة العربية والإسلامية لم تفلح عقود طويلة من التواصل المباشر بين العرب والأميركيين من تخفيفه. بل إن المتابع لهذا الأمر يلحظ تفاقماً جدياً في النظرة السلبية التي كونتها الثقافة السياسية الأميركية والشارع الأمريكي عن القضايا العربية والإسلامية، وهذا أمر يؤثر سلباً، بصورة مباشرة أو غيرة مباشرة، على مجمل علاقات الولايات المتحدة الثنائية مع دول العالم العربي والإسلامي ومن ضمنها، بالطبع، المملكة. ولا شك أن وسائل الإعلام الأميركية، كما ذكر أحد سفراء أميركا السابقين إلى المنطقة، بتحيزاتها المعروفة ساهمت في تفاقم مشكلة الجهل بالعرب وتشويه صورتهم في أميركا، وبصورة تتناقض مع ما يربط بينها وبين الدول العربية وعلى رأسها المملكة من مصالح مشتركة، وخصوصاً في حقول السياسة والاقتصاد والتجارة(٨١).

ويشير أحد الباحثين، المتابعين عن كثب لهذه المسألة والقلقين من تأثير الفجوة الثقافية بين الولايات المتحدة ودول العالم العربي والإسلامي على العلاقات السياسية الأميركية مع هذه الدول، إلى أنه إضافة إلى الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام الأميركية التقليدية من صحافة ودور نشر فإن وسائل الإعلام المرئية في الولايات المتحدة ساهمت بقسط وافر في عملية مسخ الصورة العربية والإسلامية لدى الرأي العام الأميركي. فوسائل الإعلام هذه " تعرض العرب دائماً بصورة نهابين مما يجعل المشاهدين يخلطون بشكل خاطئ بين الصورة السينمائية الملفقة

عن العرب وبين العرب الحقيقيين والأميركيين العرب، ويعتبرونهم الشيء ذاته. ويترك تراكم الصور المألوفة عن العرب تأثيره في الأذهان. فهذه الصورة المؤذية لا تؤثر في الأبرياء، بل تؤثر أيضا في الرأي العام وسياسات الولايات المتحدة"(٨٢).

لا شك أن هوة ثقافية تضغط سلبا على مجرى العلاقات العربية الأميركية ومن ضمنها العلاقات السعودية – الأميركية. وفي الوقت الذي يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن العلاقة السعودية – الأميركية بتشعباتها العريضة هي بالعمق علاقة قائمة على أسس عملية (براجماتية) حيث يحكم مسارها عامل المصلحة المتبادلة فإن هذا الأمر لا يقلل من أهمية العمل على تذليل العوائق الثقافية التي تقف في بعض الأحيان حائلا أمام الانسياب المرن للعلاقة بين البلدين.

الخلاصة

لعله من المفيد التذكير أن الدور المتميز للسياسة الخارجية السعودية في الدائرة الدولية يعود إلى سلسلة عوامل منها أهمية موقعها الجغرافي وثروتها النفطية وقوتها الاقتصادية كونها أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، وأخيرا وليس آخر تشرف المملكة باحتضان وخدمة الأماكن الإسلامية المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة . باختصار ، هناك عوامل روحية واقتصادية وجيوستراتيجية تكمن وراء الدور المهم الذي تلعبه المملكة على الصعيد الدولي.

وقامت المملكة بتوظيف علاقتها على الصعيد الدولي ودورها المهم فيه لخدمة مصالحها الوطنية. وكما سبق الإشارة فإن العلاقة المتطورة للمملكة مع الولايات المتحدة تمثل نموذجا لما يميز السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الدولية حيث تتسم هذه السياسة بتبني مبدأ التكافؤ والاعتماد المتبادل وتعزيز التعاون والمصالح المشتركة. ومن منظور التحولات التاريخية في القرن العشرين أكد الباحث اسدور جولد في دراسة مهمة، أن العلاقة السعودية – الأميركية مثلت تدشين نمط جديد

للروابط بين الدول في عصر ما بعد انحسار المرحلة الاستعمارية حيث لم يؤثر التفاوت في القوة العسكرية والاستراتيجية بين البلدين على علاقاتهما التجارية وتعاملاتهما الثنائية واستقلال القرار السياسي للدولة الأصغر في العلاقة(٨٣). وكان العامل الحاسم في استتباب هذه النمط من العلاقة المتكافئة التي قطعت مع الممارسة التقليدية التي اتسمت بالهيمنة في علاقة الدول الكبرى مع دول العالم الثالث هو تمتع المملكة منذ نشوئها بالاستقلال السياسي التام. باختصار، أحد الجوانب المهمة ذات المغزى التاريخي في العلاقة السعودية – الأميركية هو أنها أصبحت ترمز إلى تغيير في طبيعة العلاقات الدولية، وذلك كأحد تداعيات انتهاء مرحلة الاستعمار التقليدي وصعود ما يمكن وصفه بدبلوماسية الاعتماد المتبادل(٨٤).

وعلى الصعيد العملي أفصح مبدأ الندية في العلاقة السعودية – الأميركية عن نفسه من خلال حرص صانعي السياسة الخارجية في المملكة على ضبط مجرى تدفق العلاقة مع الولايات المتحدة من خلال إعطاء أولوية مطلقة لمبدأ السيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي السعودي وتغليب المملكة لمسؤولياتها العربية والإسلامية بغض النظر عن وجود توجهات أميركية مضادة. ولقد عرض الكاتب جهاد الخازن بصورة مشوقة لهذا الجانب الذي يستحق أن يثبت هنا بسبب أهميته على الرغم من طوله، حيث ذكر

" ولعل في السياسة السعودية مثلا يحتذى، فهناك علاقة خاصة تاريخية وتقليدية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، تعرضت غير مرة لضغوط أو توتر، إلا أنها صمدت واستمرت حتى اليوم. هذه السياسة ما كانت استمرت عقودا طويلة لو أنها كانت غير متكافئة ، بين طرف ضعيف تابع ، وطرف قوي يملي عليه . فالواقع أن استمرارها سببه ما ترفض المملكة العربية السعودية من السياسات الأميركية لا ما تقبل، فالرفض يعزز قوتها الإقليمية والدولية، ويجعلها حليفا قادرا لا حليفا عاجزا بحاجة دائمة إلى من يحميه ويسدد

خطاه. المملكة العربية السعودية رفضت من السياسات الأميركية أكثر كثيرا مما رفضت من السياسات السوفياتية. غير أنني لن أعود إلى التاريخ القديم، وإنما أكتفي بالسنوات الأخيرة، وحتى يومنا هذا. هي رفضت مساعدة الولايات المتحدة لاعتقال الإرهابي كارلوس عندما كان يتنقل بين السودان واليمن. ورفضت مشاركتها في عملية أمنية لاعتقال المواطن اللبناني عماد مغنيه لدى مروره في الأجواء السعودية . وهي استقبلت الحجاج الليبيين الذين وصلوا إليها بطائرات رغم الحظر الأميركي (لا أعتبره قرارا مستقلا لمجلس الأمن الدولي) وهي استقبلت كذلك الحجاج العراقيين الذين وصلوا إلى حدودها بطائرات هيلوكبتر، أيضا في وجه الاحتجاجات الأميركية. وبالطبع فالمملكة العربية السعودية تعارض العقوبات على ليبيا والعراق وتطالب برفعها، على الرغم من أن كل مسؤول أميركي زار الرياض أو جدة في السنتين الأخيرتين "شرح" أسباب العقوبات ومبرراتها، وطالب السعوديين بدعمها من دون نجاح، ثم كان انفجار الخبر، وهو قضية سعودية – أميركية خالصة، فالانفجار على أرض سعودية والضحايا أميركيون، ومرة أخرى رفضت السعودية كل طلب أميركي مصرة على تغليب اعتبارات السيادة السعودية. ولا أكشف سرا إذا قلت إن الأميركيين طلبوا في البداية المشاركة في التحقيق فرفض السعوديون، ثم طلبوا حضور التحقيق مستمعين، ورفض السعوديون أيضا. وأخيرا طلبوا نتائج التحقيق، وسيعطيهم السعوديون منه ما لا يمس سيادة البلد ومصالحها. وقد كانت لي السنة الماضية جلسة مع وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز استمرت أربع ساعات، وجلسة أخرى قبل أسابيع استمرت ثلاث ساعات ، ولعلي أستطيع يوما أن أكشف مدى استقلالية القرار السعودي، ولكن ما كل ما يعرف يقال.

ثم كانت المجابهة الأميركية مع العراق التي هددت بحرب جديدة قرب نهاية السنة الماضية. ومرة أخرى ، وقفت المملكة العربية

السعودية بحزم ضد الموقف الأميركي ، ورفضت المشاركة في تهديد العراق ، بل رفضت استضافة قوات أميركية أرسلت للمشاركة في ضربة محتملة ضد العراق ، رغم إلحاح الولايات المتحدة.

ومرة أخرى، لا أكشف سرا إذا قلت إن وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين شكا إلى نظيره السعودي الأمير سلطان من هذه المعارضة السعودية المستمره. وكان رد الأمير سلطان، أن العلاقة بين البلدين يجب أن تقوم بين أقوياء، فلا يفيد الولايات المتحدة أن يكون حليفها عاجزا محتاجا إلى مساعدتها باستمرار حتى يصبح عالة عليها. ولكن يخدم العلاقة بين البلدين والمصالح المشتركة أن تكون المملكة العربية السعودية قوية ذات قرار مستقل، تقول " نعم " وتقول " لا " عن قوة.

وهل أزيد أن خطاب وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت الليلة الفائتة الذي هادنت فيه إيران، من أسبابه رفض السعودية الوقوف إلى جانب أميركا في محاصرة إيران ومعاقبتها، ما جعل تنفيذ هذه السياسة غير ممكن أو غير عملي؟ وهل أزيد بعد ذلك أن الرفض السعودي المتكرر للسياسات الأميركية أكسب السياسة السعودية هذا الاحترام والمنعة في واشنطن، وجعل الإدارات الأميركية المتعاقبة تحافظ على العلاقة الخاصة وتعتبرها حجر الزاوية في سياساتها الإقليمية؟"[٨٥].

وفي الوقت الذي نعتقد أن صحة الرأي الذي ذهب إليه أميل نخله قبل فترة ليست وجيزة مازالت قائمة حين قال إن المملكة "ستظل في المستقبل القريب حجر الزاوية للسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط[٨٦]. فإننا بدورنا نتوقع، بناء على مؤشرات سياسية واقتصادية واستراتيجية، أن تبقى العلاقة مع الولايات المتحدة، وللمدى المنظور، العلاقة الأهم للمملكة في الدائرة الدولية. فالولايات المتحدة اليوم تعتبر أكبر شريك تجاري للمملكة (في حين السعودية أكبر شريك

تجاري لأميركا في العالم العربي) حيث بلغت الصادرات السعودية عـــام ١٩٩٧م، إلى الولايات المتحدة أكثر من ١٠ مليارات دولار بينما بلغـــت قيمـــة الصـــادرات الأميركية إلى المملكـــة ٨,٥ مليارات دولار . وأميركا ليست فقط أكـــبر شـــريك تجاري للمملكة بل هي أيضاً أكبر مستثمر أجنبي مباشر فيها، فقد تجـــاوزت قيمـــة الاستثمارات الأميركية المباشرة في المملكة عام ١٩٩٧م (٨) مليارات دولار فيمـــا تعمل حالياً أكثر من ٢٠٠ شركة أميركية في المملكة[٨٧]. وفي مجـــال التعـــاملات النفطية تحديداً نجد أن الصادرات النفطية السعودية إلى الولايات المتحدة ارتفعـــت بنسبة كبيرة في السنوات القليلة الماضية حيث أصبحـــت عـــام ١٩٩٧م، تحتـــل المركز الأول بين المصدرين الخارجين للنفط إلى الأسواق الأميركية، مزيحة بذلـــك كلاً من فنزويلا والمكسيك وكندا التي تعاقبت على احتلال المركـــز منـــذ مطلـــع التسعينيات ، إذ بلغت الصادرات النفطية السعودية لأميركا، طبقاً لإحصائيـــات إدارة أعلام الطاقة في الولايات المتحدة، معدل ١,٥٨ مليون برميل يومياً في شهر يونيـــو عام ١٩٩٨م. وارتفعت، تبعاً لنفس المصدر، كميات النفط المصدرة إلى الأســـواق الأميركية بنسبة ٨,٢ في المائة عام ١٩٩٨م من معدل عام ١٩٩٧م، الذي كان فـــي حدود ١,٣ مليون برميل يومياً. كذلك استوردت الولايات المتحـــدة عـــام ١٩٩٧م ١٢٥ *ألف برميل يومياً من مشتقات النفط السعودية*[٨٨]. وفي *الوقت الذي* يتوقع فيـــه خبراء إدارة أعلام الطاقة الأميركية استمرار ارتفاع الصـــادرات الســـعودية إلـــى الأسواق الأميركية في المستقبل القريب ، فإن إحصائيات وزارة التجارة الأميركيـــة تشير إلى أن قيمـــة الصادرات النفطية السعودية إلى الولايـــات المتحـــدة بلغـــت ١٠,١ بليون دولار عام ١٩٩٧م و٩,٤ بليون دولار عام ١٩٩٦م[٨٩].

كما إن المعطيات الاستراتيجية الراهنة تشير إلى أن الولايات المتحدة ستحظى لسنوات غير قليلة قادمة بمركز ريادي في النظام الدولـــي، وهـــي بعـــد "عاصفـــة الصحراء" تتمتع بحضور لا يضاهى في المنطقة . ومن جهة أخرى تشير التوقعات

إلى أن المملكة العربية السعودية سوف تلعب دورا كبيرا في السياسة الدولية في المستقبل المنظور بسبب احتياطاتها الضخمة من النفط وقدرتها الإنتاجية الهائلة منه، حيث تشير معظم التكهنات إلى أنه على الرغم من الانخفاض الحالي لأسعار النفط، إلا أن دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة يتوقع لها على المدى المتوسط أو البعيد أن تستفيد من ضعف الاسعار الحالي لأن ذلك سيحد من الاستثمار في مشاريع توسعة طاقات الإنتاج في معظم مناطق العالم الأخرى ، الأمر الذي سيمكنها من استعادة حصتها ونفوذها في السوق لأن إنتاجها سيرتفع كثيرا على حساب المنتجين الآخرين نظرا لأن الاستثمار في مشاريع التوسعة في المناطق خارج الخليج سيكون عندئذ غير مجد بسبب ارتفاع التكاليف(٩٠). إن الصورة الحالية لسوق النفط العالمية لا يمكن أن تحجب حقيقة أن المملكة تبقى، حتى في الوقت الراهن، صاحبة القدرة الأكبر على تغطية أي عجز محتمل في إنتاج الطاقة مما يعطيها دورا استراتيجيا لا يضارع ، وهذه "حقيقة اتضحت منذ نهاية السبعينيات الميلادية"(٩١).

وتأسيسا على ما ينبئ به المستقل القريب فلن يكون من الشطط توقع أن العلاقة الثنائية الوثيقة بين المملكة والولايات المتحدة والقائمة على مصالح مشتركة واحترام متبادل سيكون لها انعكاساتها على الوضع الإقليمي في المنطقة ومجمل السياسة الدولية بصورة ربما تفوق تأثيراتها السابقة والراهنة، على عظم هذه التأثيرات. فالعلاقة السعودية-الأميركية هي علاقة قديمة العهد متجددة الآفاق على الأصعدة السياسية والاقتصادية والتقنية والاستراتيجية.

صفوة القول، سعينا في الصفحات السابقة، من خلال التركيز على الجوانب المهمة في نشوء وتطور العلاقات السعودية – الأميركية، إلى إعطاء خلفية عامة عن نمط تفاعل السياسة الخارجية للمملكة في الدائرة الدولية خصوصا علاقتها مع الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي ، وتوضيح أن العلاقة السعودية –

الأميركية ، وضمنا علاقة المملكة مع الدول الكبرى، يحكم نقاط التقارب والتلاقي فيها، وكذلك نقاط الاختلاف والتباعد، المصالح الوطنية للمملكة وما يمليه عليها دورها القيادي إقليميا وعربيا وإسلاميا من مسؤوليات والتزامات.

وتستمد المملكة ثقلها في الدائرة الدولية من عوامل عديدة لعل أهمها أنها تتمتع بموقع قيادي في العالم الإسلامي يتيح لها التحدث كمرجع بأسمه . وهي كذلك قطب استقرار إقليمي في منطقة اشتهرت بالاضطراب . وقد أضفت عليها احتياطياتها النفطية الهائلة وقدرتها العالية على الإنتاج منها تأثيرا استراتيجيا على الاقتصاد والأمن الدوليين. وإضافة إلى ذلك، أكسب سجل المملكة الناصع من حيث الالتزام بالقوانين والأعراف الدولية والحرص على الاعتدال وتعزيز التعاون الدولي مصداقية واحتراما عميقا لسياستها الخارجية على الساحة الدولية. ولا يجد المراقب المتابع لمسار السياسة الخارجية السعودية في بعدها الدولي صعوبة في استخلاص أن القيادة السياسية في المملكة، في مختلف عهودها، وظفت بصورة حكيمة مكانة المملكة الأدبية والتاريخية وأهميتها الإقليمية وقدراتها الاستراتيجية في خدمة مصالح المملكة الوطنية المتجسدة في تنفيذ طموحاتها العريضة ولا سيما في مجال بناء القوة الذاتية وتعزيز قدراتها الدفاعية والردعية بتنويع مصادر التسلح وتلبية متطلبات خطط التنمية العملاقة فيها في الجوانب الاقتصادية والتقنية والاجتماعية.

كما قامت المملكة بتوظيف علاقاتها الدولية المتطورة، وخصوصا مع الدول الكبرى، القائمة على التعاون المشترك والمصالح المتبادلة ضمن إطار الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، من أجل خدمة القضايا العربية والإسلامية بصورة تنبثق من حقيقة انتمائها العقائدي والحضاري والتاريخي لعالم الإسلام والعروبة وبما يتناسب مع دورها القيادي على المستوى الإسلامي والعربي.

الهوامش

(١) Bromley, Simon. **Rethinking Middle East Politics: State Formation and Development.** (London, Polity Press, 1994, p.142).

(٢) Steven, Geoffry. **The Structure of International Society**. (London, Printer, 1995, p106).

(٣) حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥، ص ١٥٧).

(٤) القباع، عبدالله سعود، **السياسة الخارجية السعودية**، (الرياض، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ص ٣٧٩).

(٥) انظر على سبيل المثال إلى شهادة وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين أمام لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ كما جاءت في جريدة الحياة ١٩٩٨/٣/٧م. انظر كذلك إلى تصريح أدلى به إلى جريدة الشرق الأوسط (١٩٩٨/٩/٢٣) مسؤول أميركي كبير، وذلك عشية زيارة ولي عهد المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة، حيث قال إن العلاقة بين البلدين تمثل شراكة استراتيجية لا في منطقة الخليج فقط وإنما في مختلف القضايا الإقليمية والعالمية وأكد المسؤول "رسوخ العلاقة والشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والمصالح المشتركة بينهما، سواء في أمن واستقرار منطقة الخليج، بصفتها منطقة حيوية كمصدر للطاقة التي لها أثر كبير على استقرار الاقتصاد العالمي، أو في منطقة الشرق الأوسط وكذلك مصالحهما المشتركة في العديد من القضايا العالمية"

(٦) Gold, Isadore Jay. **The United States and Saudi Arabia**, 1933-1953, post-imperial Diplomacy and the legacy of British Power. (PhD. Thesis, Columbia University, 1984, p. 305).

(٧) Lenczowski, George. **The Middle East in World Affairs.** (New York, Ithaca, 1980. P. 797).

(٨) Kilcoyne, Alexender Paula. **Foreign Policy Decision-Making: an analysis of Three United States policy Decisions Towards Saudi Arabia** (Ph.D. Thesis, Tufts University, 1985).

(٩) Kissinger, Henry. **Diplomcy** (New York, Simon and Schwter, 1994, ch.2). 10.Ibid.

(١٠) انظر إلى عرض لهذه النقطة من خلال مراجعتنا لكتاب **الدبلوماسية** في مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الثاني عشر، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ٢٢٧-٢٣٥.

(١١) Williams, William A. **The Tragedy of American Diplomacy.** (New York, Della Books, 1962, p. 12.

(١٢) Ibid, pp. 123-157.

(١٣) Gold, Isadore Jay. op.cit, p.52.

(١٤) Bromley, Simon. op.cit, p. 76.

(١٥) Stivers, William. **Supremacy and Oil.** (New York, Ithaca, Cornnel University Press, 1982, p.110).

(١٦) Fromkin, David. **A Peace to End All Peace** (Harmondsworth; Penguin 1991, p. 535).

(١٧) Gold, Isdore Jay. op.cit, p. 81.

(١٨) النيرب، محمد. **العلاقات الأميركية - السعودية.** (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٤، ص ٣٦).

(١٩) نفس المصدر، ص ٣٧.

(٢٠) نفس المصدر، ص ٣٨.

(٢١) نفس المصدر، ص ٣٨.

(٢٢) نفس المصدر، ص ٤٠.

(٢٣) القباع، عبدالله. مصدر سابق، ص ٣٦٧.

(٢٤) Anderson, Irvine. Aramco. **The United States, and Saudi Arabia** (Princeton: Princeton University Press. 1987. P. 76-77.

(٢٥) Gold, Isadore Joy. op.cit. pp.81-82.

(٢٦) الشيخ، رأفت غنيمي. **أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية.** (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٨٥، ص ٦).

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) Gold, Isadore Jay. **The United States and Saudi Arabia**, op.cit. p. 187.

حول هذا النقطة انظر أيضا:

Hourani, Albert. **A History of the Arab Peoples** (London, Faber and Faber, 1991, p.353).

(٢٩) العثيمين، عبدالله. **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ج ٢، (الرياض،١٩٩٨م، ص ٣١٧).

(٣٠) القباع، عبدالله. م. س، ص ٣٦٩.

(٣١) نفس م. س، ص ٣٧٠.

(٣٢) Anderson, Irvine. op.cit. p. 109.

(٣٣) للإلمام بتفاصيل الضغوط التي مارستها أرامكو على الحكومة الأميركية في هذا الاتجاه، انظر المصدر السابق، ص ٧٤-٩٣.

(٣٤) النيرب، محمد. م. س، ص ٢٢٤ - ٢٢٦.

(٣٥) Nairab, Mohamad. **Petroleum in Saudi American Relations: The Formative years 1932-1948.** (PhD Thesis North Texas States University, 1978).

(٣٦) Lenczowke, George. op.cit. p.449.

(٣٧) ريتشارد بريس وفريق من المحليليـن. **أمريكا والسعودية**، تقرير للكونجرس الأميركي، ترجمة سعد هجرس. (القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٩١م، ص ٢١).

(٣٨) Anderson, Irvine. op.cit. 1981, p.3.

(٣٩) Ibid. p.202.

(٤٠) Ibid. p.203.

(٤١) Ibid. p.76.

(٤٢) الأعظمي، وليد. **العلاقات السعودية الأميركية وأمن الخليج**. (لندن، دار الحكمة، ١٩٩٢، ص ٩٢).

(٤٣) Narirab, Mohammad. op.cit. p.134

(٤٤) Anderson, Irvine. op.cit.41.

(٤٥) نفس المصدر، ص ٤٢.

(٤٦) نفس المصدر، ص ١٦٦.

(٤٧) الأعظمي، وليد. م. س، ص ٩٦.

(٤٨) برايسون، توماس. **العلاقات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط**. ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ص ١٧٢.

(٤٩) نفس المصدر، ص ١٧٣.

(٥٠) نخلة، أميل. **أميركا والسعودية الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية**. (بيروت، دار الحكمة، ١٩٨٠، ص ١٣-١٤).

(٥١) Ramzani, H. **Security in the Persian Gulf**. (Foregin Affairs, Vol.57.No.4. Spring, 1977, p.21.

(٥٢) Anderson, Irvine. op.cit. p.202.

(٥٣) Gold, Isadore Jay. op.cit. p.213.

(٥٤) الأعظمي، وليد. م. س، ص ٢٠٩.

(٥٥) نفس المصدر. ص ٢٠٩.

(٥٦) نفس المصدر. ص ٢١٧.

(٥٧) نفس المصدر. ص ٢٠٨.

(٥٨) نفس المصدر. ص ١٦٩.

(٥٩) Gold, Isadore Jay. op.cit. p.244.

(٦٠) Safran, Nadav. **Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security**. (Cambridge Mass, The Harvard University press, 1989. P.173).

(٦١) بيرس، ريتشارد. مصدر سابق، ص ٧٨.

(٦٢) جريدة الرياض ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨م، نقلا عن كلمة للملحق الثقافي السعودي في الولايات المتحدة.

(٦٣) القباع، عبدالله. مصدر سابق، ص ٣٧٦.

(٦٤) تعتبر بريطانيا ثاني أكبر شريك تجاري للمملكة بعد أميركا، انظر في هذا الخصوص، جريدة الحياة ١٢/٩/١٩٩٨م، ص ٥.

(٦٥) سلامة، غسان. مصدر سابق، ص ٤٢.

(٦٦) Nairab, Mohammad. **Petroleum in Saudi American Relations**, op.cit. p.152.

(٦٧) Life, (March, 21,1943).

(٦٨) Wise, Stephen. **"In Reply to King Ibn Saud" Life 14** (June 21, 1943, pp.37-40).

(٦٩) Eddy, William. "Franklin Rodsvelt Meets Ibn Saud" **American Friends of the Middle East** (New York, 1953, p.34).

(٧٠) الأعظمي، وليد. **العلاقات السعودية الأميركية وأمن الخليج**، م. س، ص ١٠.

(٧١) Safran,Nadav. Saudi Arabia, op.cit. p.351.

(٧٢) بنو ميشان. **فيصل عاهل السعودية - الإنسان الحاكم، مكانه في العالم** (١٩٠٦-١٩٧٥م)، تعريب رمضان لاوند، (بيروت، دار اسود للنشر، بدون تاريخ، ص ١٩٨).

(٧٣) نفس المصدر، ص ١٧١.

(٧٤) نفس المصدر، ص ١٧٢.

(٧٥) بيرس، ريتشارد. **أميركا والسعودية**، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٧٦) سلامة،غسان. **أميركا والسعودية**، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٧٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م (بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٢٧).

(٧٨) Safran, Nadav. op.cit. p 166. p.169..

(٧٩) الأعظمي، وليد. **العلاقات السعودية الأميركية وأمن الخليج**، مصدر سابق، ص ١٩٦.

(٨٠) بريس، ريتشارد. **أميركا والسعودية**، مصدر سابق. ص ٦٧.

(٨١) وليام أروو سفير الولايات المتحدة السابق إلى اليمن والإمارات العربية المتحدة في مقالة بعنوان "سوء تفاهم عربي – أميركي" الحياة، ١٩٩٨/٤/٢٥م.

(٨٢) جاك شاهين. **"أزمة الأحفاد : العرب والمسلمون في منظور هوليود"** جريدة الحياة ١٩٩٨/٥/٩م. والكاتب يعمل مستشارا إخباريا لشؤون الشرق الأوسط في شبكة تلفزيون سي.بي.أس الأميركية.

(٨٣) Gold, Isadore Jay. **The United States and Saudi Arabia,** op.cit. p.305.

(٨٤) المصدر السابق، ص ٣.

(٨٥) الحياة ١٩٩٨/٦/١٩م.

(٨٦) الأشعل، عبدالله. مراجعة كتاب **The United States and Saudi Arabia** لمؤلفه أميل نخلة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٣ يناير ١٩٧٨، ص ٩٧.

(٨٧) تصريح للسفير الأميركي في المملكة، عكاظ ١٧ سبتمبر ١٩٩٨م.

(٨٨) انظر تقريرا عن المعاملات التجارية والنفطية بين المملكة والولايات المتحدة في الحياة ١٨ سبتمبر ١٩٩٨م.

(٨٩) الحياة ١٩٩٨/٩/١٢م.

(٩٠) جلبي، فاضل. الخبير في مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن في مقابلة مع جريدة الحياة ١٩٩٨/٩/٧م.

(٩١) Lichtblan, Jhon. **Oil in the U.S. Energy Perspective: Aforcast to 1990** (International Trade Commission I.T.C., Petroleum Industry Research Foundation, 1980) p.17.

المراجع العربية

الكتب:

- الأعظمي، وليد. **العلاقات السعودية –الأميركية وأمن الخليج**. لندن، دار الحكمة، ١٩٩٢م.
- برايسون، توماس. العلاقات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط. بيروت، مركز البحوث والمعلومات، (بدون تاريخ).
- بركات، جمال ، **الدبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٨٥م.
- بيرس، ريتشارد وفريق من المحللين، **أمريكا والسعودية، تقرير للكونجرس الأميركي** (ترجمة سعد هجرس)، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٩١م.
- حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م.
- سلامة، غسان ، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م – دراسة في العلاقات الدولية**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط/١، ١٩٨٠م.
- الشيخ، رأفت غنيمي ، **أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية**، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٨٥م.
- العثيمين، محمد ، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ج/٢، الرياض، (الناشر لم يذكر) ١٩٩٨م.

- عسة، أحمد ، **معجزة فوق الرمال**، بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٧٢م.
- القباع، عبدالله سعود ، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، ط/١، ١٩٨٦م.
- مقلد، إسماعيل صبري ، **الصراع الأمريكي - السوفيتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية**، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٦م.
- مقلد، إسماعيل صبري ، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ط/٢، ١٩٨٥م.
- ميشان، بنوا ، **عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة** (تعريب عبد الفتاح ياسين)، بيروت، مكتبة بيروت، ١٩٦٥م.
- ميشان، بنوا ، **فيصل عاهل السعودية - الإنسان والحاكم مكانه في العالم**، (١٩٠٦-١٩٧٥م) (تعريب رمضان لاوند) دار أسود للنشر (بدون تاريخ).
- مجموعة باحثين، **السياسة الأميركية والعرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
- نخله، أميل ، **أمريكا والسعودية والأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية**، بيروت، دار الكلمة، ١٩٨٠م.
- النيرب، محمد. **العلاقات الأميركية - السعودية**. القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٤م.

الجرائد :

- أم القرى.
- الحياة.
- الشرق الأوسط.
- الرياض.

المراجع الإنجليزية

Books:

- Kilcoyne, Alexender Paula. **Foreign Policy Decision-Making: an analysis of Three United States policy Decision Towards Saudi Arabia** (Ph.D. Thesis,Tufts University, 1985).
- Anderson, Irvine. **Aramco, The United States and Saudi Arabia.** Princeton: Princeton University Press, 1987.
- Bromley, Simon. **Rethinking Middle East Politics: States formation and Development.** London, polity Press, 1994.
- Cordesman, Anthony H. **The Gulf and the Search for Strategic Stability.** Westview Press, US. 1984.
- Eddy, W. **Franklin Rosvelt meets Ibn Saud.** New York, American Friends of the Middle East, 1953.
- Fromkin, D. **Peace To End All Peace.** Harmondsworth, Pengui, 1991.
- Gold, Isador, J. **The United States and Saudi Arabia, 1933-1953, Post Imperial Diplomacy and the Legaly of British Power**. Ph.D. Thesis, Columbia University, 1984.
- Hourani, A. **A History of the Arab Peoples.** London, Faber and Faber, 1991.
- Kissinger, H. **Diplomacy.** Simon and Schuster, 1994.
- Lenczowski, G. **The Middle East in World Affairs**. New York, Ithaca, 1980.

- Lichtablau, J. **Oil in the U.S. Energy Perspective: A forcast to 1990.** Washington, P.I.R.F. 1980.
- Nairab, M. **Petroleum in Saudi American Relations: The Formative Years 1932-1948, Ph.D. Thesis, North Texas State University, 1978.**
- **Quandit, William B. Saudi Arabian in the 1980s. Foreign Policy, Security and Oil.** Washington, The Brooking Institute, 1981.
- Safran, N. **Saudi Arabia: The Ceaseless quest for Security.** Cambridge, Mass. Harvard University Press, 1985.
- Stivers, W. **Supremacy and Oil.** New York, Cornell University Press, 1982.
- Said, E. **Orientalism.** Harmondsworth, Penguin, 1985.
- Tiliman, Seth p. **The United States in the Middle East: Interests and Obstacles.** Bloomington: Indiana University Press, 1982.
- Williams, William P. **The Tragedy of American Diplomacy.** New York, Della Book, 1962.

Periodicals:

- Foreign Affairs.

Magazines:

- Life Magazine.
- News Week.

الفصل الثالث

صنع القرار السياسي في المملكة

أولاً : الملك ـ مجلس الوزراء ـ الوزارات ـ مجلس الشورى

الدكتور / **عادل محمد نوفل**

أستاذ علم المكتبات والمعلومات المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقدمة :

إن المتتبع لأدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية يرى اهتماماً كبيراً من قبل المختصين والعلماء بعملية صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي في دول العالم. ويرجع هذا الاهتمام لما لهذا الموضوع من أهمية في إدارة العلاقات بين الدول. ومن بين المهتمين بهذا المجال نجد Snyder، Deutsch، Kaplan، و Modelski وغيرهم. وقد تناول هؤلاء المختصون هذا الموضوع من جوانب مختلفة مثل دراسة العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي كالمحيط الداخلي والخارجي للدولة، والهياكل الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن صنع القرار، والطرق التي تصاغ بها القرارات والأهداف التي تنشدها ومدى تأثيرها على الوسط التي توجه إليه، بالإضافة إلى جوانب أخرى. ورغم هذا الاهتمام الكبير من قبل العلماء والمختصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لهذا الموضوع إلا انه يلاحظ قلة المراجع التي تناولت صناعة القرار السياسي في العالم العربي وهو أمر ليس بغريب. فقد تعود القارئ العربي على النقص الكبير في كثير من المجالات المختلفة. ويرجى أن لا يفهم القارئ بأن هذه الورقة ستأتي بشيء جديد أو إضافة فكرية جديدة، فهذا أمر متروك للمتخصصين في هذا المجال. و كل ما ستتناوله هذه الورقة هو أنها ستوصف وتستعرض الأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية. وستتطرق إلى الاختصاصات والصلاحيات التي أعطيت لهذه الأجهزة في رسم وصناعة القرارات السياسية الخارجية.

إن الأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية متعددة فمنها الأجهزة الرسمية و غير الرسمية. ويأتي على رأس الأجهزة الرسمية جلالة الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى والوزارات والمؤسسات الحكومية. أما الأجهزة غير الرسمية فتتكون من مجموعة من الأفراد داخل النظام، ممن لهم تأثير ملحوظ على قرارات الحكومة في كل ماله صلة بالسياسة الداخلية والخارجية. ومن هؤلاء على سبيل المثال، بعض النخبة من

الأمراء ورجال الأعمال وشيوخ القبائل وبعض العلماء. وهذه النخبة تتفاعل مع النظام ولها صوت مسموع ومؤثر بحكم موقعها وعلاقاتها[١]. ورغم أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة غير الرسمية في صناعة القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية ، إلا أن هذه الورقة لن تتناول هذا الجانب وذلك لسببين. الأول لكون هذه الأجهزة غير مستقرة، فنشاط أعضائها يرتفع وينخفض وفقاً لظروفهم. فكما هو معروف أن دورها في صناعة القرار السياسي لم ينبع من مسؤوليات نظامية أوكلت لها. والسبب الثاني هو صعوبة حصر هذه الأجهزة وتتبعها. فهي أجهزة غير معلنة و دورها يكاد يكون مخفيا.

وما يهمنا في هذا المجال هو الأجهزة الرسمية المعلنة (الملك، مجلس الوزراء، مجلس الشورى، والوزارات) التي تمارس دورها في صنع القرار السياسي من خلال النظام الأساسي للحكم وأنظمة الدولة الرديفة الأخرى منحت لها الصلاحيات للقيام بهذا الدور. وقد مرت هذه الأجهزة بعدة تطورات هامة منذ تأسيس المملكة على يد جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله إلى الوقت الحاضر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز حفظه الله و أمد في عمره. وهذا ما ستتناوله الورقة في الصفحات التالية.

الإطار النظري :

لقد عرف علماء السياسة والعلاقات الدولية صنع القرار السياسي الخارجي بأنه "الاختيار من بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها"[٢]. وعرفه آخرون "بتحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد" [٣] [٤]. ويرى هؤلاء أن عملية صناعة القرار السياسي للدولة هي عملية معقدة، تشارك فيها مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية داخل النظام . وتتأثر عملية صنع القرار بمجموعة من العوامل منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية والبعض الآخر يتصل بالمحيط الخارجي. ويرى آخرون أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا هاما في عملية صنع القرار. ويعتبر سنايدر أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي من الرواد

المنظرين في مجال صناعة القرار السياسي الخارجي[٥]. ومن أهم أعماله نظرية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية التي تهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي السياسة الخارجية. فيرى سنايدر أن عملية اتخاذ القرار عملية متتابعة وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة القرار. و هذه البيئة مكونة من عدد من الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي. ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل الدوافع، ومجالات الخبرة والاختصاص، ونمط الاتصالات المسيطر، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار. وتتم هذه العمليات في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف. ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ينتج في النهاية قرار السياسة الخارجية[٦].

ويرى آخرون[٧] أن النظريات التي تشرح صناعة القرار السياسي الخارجي يمكن حصرها في ثلاث نظريات وهي:

أ – نموذج القرار السياسي الخارجي الرشيد (العاقل) :

Rational Decision Making :

ويرى أصحاب هذه النظرية أن النظام السياسي للدولة عبارة عن مجموعة من النشاطات والقوى مندمجة اندماجاً كلياً بين بعضها البعض وذلك في إطار واحد و موحد. وتقوم بعملية اتخاذ القرار المناسب الذي يحقق المنفعة القصوى للدولة بناء على المعادلة التالية:

"رفع المنفعة القصوى الناجمة عن اتخاذ القرار مع تخفيض التكلفة الكلية للقرار وذلك باتباع الخطوات التالية:

١ – الاختيار الأمثل للقيم والأهداف الوطنية.

٢ – الأخذ بعين الاعتبار الخطط أو الطرق والوسائل البديلة.

٣ – حساب وتقييم الاحتمالات السلبية والإيجابية لكل بديل.

٤ – اختيار البديل الأفضل والأمثل الذي يحقق أفضل النتائج.

٥ – تطبيق الخيار الأمثل بصورة تحقق منفعته القصوى بأقل تكلفة ممكنة"(٨).

ب ــ نموذج سياسات المنظمة : Organizational Politics

ويرى أصحاب هذه النظرية أن صناعة القرار السياسي الخارجي ما هو إلا عبارة عن تفاعل بين السلطة التنفيذية والتشريعية ومجموعات المصالح ووسائل الإعلام والرأي العام. ويكون هذا التفاعل نابعاً من القيم الحضارية والثقافية والعقائدية السائدة في المجتمع مع الأخذ في عين الاعتبار أن وجهة نظر كل جهة من هذه الجهات تعبر عن موقعها ومصالحها في المجتمع.

ج ــ نموذج السياسات البيروقراطية : Bureaucratic Politics

واستناداً إلى هذه النظرية فإنه يوجد صراع ومنافسة وتعارض في الآراء بين الإدارات البيروقراطية المختلفة لصناعة القرار السياسي، وذلك لأن كل إدارة تترجم المشكلة أو الأزمة المراد التعامل معها بوسائلها وطرقها الخاصة وتنظر إليها من زاوية مختلفة تماماً عن الإدارات الأخرى وبالتالي تتوصل إلى نتيجة مختلفة كلياً عن الإدارات الأخرى[٩].

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي فقد حدد سنايدر وزملاؤه هذه العوامل على النحو الآتي:

أ- العوامل الخارجية :

١ – البيئة الطبيعية (غير البشرية).

٢ – الثقافات الأخرى.

٣ – المجتمعات الأخرى.

٤ – المنظمات الاجتماعية ذات الصبغة الدولية.

ب- **العوامل الداخلية :**

١ - العوامل الطبيعية (غير البشرية).

٢ - العوامل الاجتماعية.

٣ - البيئة البشرية[١٠].

ويرى الدكتور القباع بأن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً مهماً في عملية اختيار القرار وتوجيهه بشكل يتلاءم مع خطوط البيئة القرارية وتوفر البدائل المتاحة ومن هذه العوامل:

"١- طبيعة الظروف الموضوعية التي تدفع إلى صنع قرار معين.

٢- طبيعة القيم المتضاربة في كل مرحلة يتم بها صنع القرار.

٣- العلاقة المتبادلة بين هذه القيم وبين تقاليد المؤسسات التي يتم في داخلها القرار.

٤- تأثير الخلفيات الثقافية والطبيعية والمصلحية لمتخذي القرار على اختيارهم النهائي للقرار.

٥- تأثير الضغوط التي يفرضها الوسط المحلي على متخذي القرار.

٦- تأثير الخبرات والمهارات المتواجدة على واضعي القرار" [١١].

وفيما يتعلق بالأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار السياسي الخارجي يتفق العلماء على تقسيم هذه الأجهزة إلى قسمين وهما : الأجهزة الرسمية (مؤسسات حكومية) وغير رسمية (مؤسسات غير حكومية) ويدخل ضمن الأجهزة الرسمية السلطة التنفيذية (رئيس الدولة، مجلس الوزراء، الوزارات ذات العلاقة) والسلطة التشريعية (الهيئات البرلمانية والنيابية ومجالس الشعب والشورى) أما الأجهزة غير الرسمية فتتكون من الأحزاب السياسية والدينية وجماعات المصالح والرأي العام ووسائل الإعلام. ويرى العلماء أن أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأجهزة يختلف من دولة إلى أخرى ويتوقف ذلك على طبيعة الأنظمة السياسية للدول[١٢].

وقد تناول عدد من المتخصصين دور الأجهزة المسؤولة عن صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر الدكتور عبدالله القباع السياسة الخارجية السعودية وبكر العمري والدكتور وحيد هاشم السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق والدكتور غسان سلامه السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م. وعن دور هذه الأجهزة تناول الدكتور القباع هذا الموضوع بشيء من التفصيل. حيث تحدث عن مراحل عملية اتخاذ القرار والخطوات التي يمر بها والكيفية التي صنع بها القرار والمستويات التي تناقش فيها قضايا السياسية الخارجية السعودية. ورغم أنه حدد هذه المستويات على النحو الآتي:

"١ - **المستوى الأول** : ويختص به جلالة الملك وولي عهده والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار النهائي لسياسة المملكة تجاه القضايا المطروحة. ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى توجيهات جلالة الملك باعتباره القائد الأعلى للبلاد.

٢ - **المستوى الثاني**: ويختص به مجلس الوزراء، ويناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية، واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية السعودي طرفاً فيها. ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف المملكة الخارجية تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية.

٣- **المستوى الثالث**: ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة"[١٣].

إلا أنني أعتقد أنه ينبغي إضافة مستوى آخر إلى هذه المستويات. فبعد إنشاء مجلس الشورى في عام ١٤١٢هـ، أصبح من اختصاصات هذا المجلس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها. و يرجع السبب في عدم إبراز الدكتور القباع لدور مجلس

الشورى في صنع القرار السياسي إلى عدم وجود مجلس للشورى في ذلك الوقت. فقد أنشئ هذا المجلس بعد نشر مؤلفه بعدة سنوات.

الأجهزة المسؤولة عن صنع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية

تقوم مجموعة من الأجهزة الحكومية بدور هام في صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي في المملكة العربية السعودية. ويأتي على رأس هذه الأجهزة جلالة الملك ثم مجلس الوزراء ومجلس الشورى والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى. ولتوضيح دور هذه الأجهزة في صنع القرار السياسي الخارجي سنتناول كل جهاز على حدة في هذه الورقة. ولكن قبل ذلك ينبغي أن نستعرض المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية :

١ - إن المملكة العربية السعودية جزءاً من الأمة العربية و الإسلامية، لذلك فإن توجهها الأساسي لسياستها الخارجية هو التوجه العربي الإسلامي.

٢ - استناد القرار السياسي على أسس أخلاقية نابعة من العقيدة الإسلامية السمحة والقيم والتراث الإسلامي.

٣ - إن الهدف الأساسي لسياسة المملكة هو تحقيق السلام العالمي ووضع أسس للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن بحق الدفاع المشروع.

٤ - الحرص على التحرك في المجال الدولي بدقة واتزان.

٥ - احترام المواثيق والتعهدات والاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية التي تنتسب إليها.

٦ - تعارض سياسة التكتلات والأحلاف العسكرية، وتدعو إلى الحد من الأسلحة وخصوصاً أسلحة الدمار الشامل.

٧ - تعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٨ - الإبعاد عن الصراعات الدولية وحث الدول على اتباع نفس النهج.

٩ - الاعتماد على الأسس الإسلامية في سياستها الاقتصادية الدولية.

١٠- مساندتها للقضايا الإسلامية في جميع المحافل الدولية، واستغلال قدرتها النفطية ووجود الحرمين الشريفين في أراضيها لتلك المساندة[١٤].

١. الملك:

استخدم لقب الملك أول مرة في تاريخ الدولة السعودية في عام ١٣٤٤هـ. وكان ذلك بعد استخلاص الملك عبد العزيز للحجاز من أيدي الأشراف. حيث نودي بجلالته في ذلك العام ملكاً على الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها. ولم يستمر هذا اللقب لمدة طويلة . فقد أمر جلالة الملك عبد العزيز في رجب عام ١٣٤٥هـ تغيير اسم المملكة إلى مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها . وبذلك يصبح الملك عبدالعزيز ملكاً على نجد كما هو الحال على الحجاز . وفي الحقيقة لم يكن هذا الأمر الملكي إلا خطوة من خطوات جلالة الملك عبد العزيز نحو تحقيق الحلم الذي كان يراوده وهو توحيد البلاد. وفي خلال السنوات الخمس التي تلت ذلك العام رفع المواطنون في جميع أنحاء البلاد البرقيات والخطابات إلى جلالة الملك عبد العزيز يطلبون منه بكل خضوع تحويل اسم البلاد إلى المملكة العربية السعودية. وقد أوردت المراجع صكاً تاريخياً رفعه بعض أعيان البلاد إلى جلالته في ١٣٥١/٥/١٢هـ يطلبون فيه نفس الطلب.[١٥] وبناء على ذلك، أصدر جلالته أمره الملكي رقم ٢٧١٦ في ١٧ جماد الأولى من عام ١٣٥١هـ بتحويل اسم البلاد إلى المملكة العربية السعودية. وبذلك الأمر الملكي تحقق حلم أهل البلاد في شرقها ومغربها وشمالها وجنوبها العيش بسلام وأمان في دولة موحدة رايتها لا اله إلا الله محمد رسول الله. واستمر جلالة الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله في الحكم إلى أن توفاه الله في عام ١٣٧٣هـ وتولى من بعده هذا المنصب أبناؤه وهم:

١- الملك سعود بن عبد العزيز رحمه الله. من ١٣٧٣/٣/١٦ إلى ١٣٨٤/٧/١٤هـ.

٢- الملك فيصل بن عبد العزيز رحمة الله. من ١٣٨٤/٧/١٤ إلى ١٣٩٥/٣/١٣هـ.

٣- الملك خالد بن عبد العزيز رحمه الله. من ١٣٩٥/٣/١٣ إلى ١٤٠٢/٨/٢١هـ.

٤- الملك فهد بن عبد العزيز حفظه الله. من ١٤٠٢/٨/٢١هـ أمد الله في عمره.

إن الحاكم الإسلامي سواء كان ملكاً أو رئيساً أو غير ذلك مطالب شرعاً بالتقيد بالمبادئ الإسلامية. ومن أولى هذه المبادئ الحكم بشرع الله. أي أنه ينبغي في حكمه التقيد بما جاء في القران الكريم وسنة رسوله الأمين. والمتتبع لحكام هذه البلاد منذ مجيء الملك عبد العزيز للسلطة إلى ملكها الحالي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يحفظه الله، يرى حرصهم الشديد على الالتزام بتلك المبادئ الإسلامية. وكان ذلك الحرص نابعاً من إيمانهم الشديد بضرورة تطبيق ولي أمر المسلمين لأوامر الله. لذلك نرى أن جميع الأنظمة السعودية تؤكد على هذا الأمر. فمنذ صدور أول نظام أساسي للحكم في سنة ١٣٤٥هـ سمي آنذاك بالتعليمات الأساسية[١٦] إلى آخر نظام صدر في هذا الخصوص سنة ١٤١٢هـ ، نستطيع أن نستخلص من هذه الأنظمة تأكيدها أن الحكم في هذه البلاد لابد أن يتفق مع ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح، وعلى المحافظة على الدين خاصة وأن المملكة العربية السعودية مهبط الوحي ومقر الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة. وهذا بلا شك يتوافق مع ما ذكره المفكرون الإسلاميون في أن من واجبات الحاكم الإسلامي هي حراسة الدين وسياسة الدنيا[١٧]. من هنا نستطيع أن نخلص إلى أن الشريعة الإسلامية عامل مؤثر على القرارات الداخلية والخارجية التي يتخذها الملك.

أما بالنسبة لسياسة الدنيا فقد أعطت الأنظمة المشار إليها آنفاً صلاحيات واسعة للملك بصفته ولي أمر المسلمين في إدارة أمور دنياهم. فالملك في نظام الحكم السعودي يمثل رأس الهرم في الدولة . فهو السلطة العليا والمرجع الأعلى في كافة الشؤون الأساسية، تنظيمية (تشريعية) أو سياسية أو عسكرية أو إدارية ... "ويتعمق هذا الدور عملياً من خلال تولي جلالته لمنصب رئيس مجلس الوزراء، حيث يصبح أكثر قرباً، بل على اتصال مباشر بالأوضاع والمشاكل المختلفة، ويكون له القول الفصل في معظم القرارات والسياسات التي يصدرها المجلس من اجل مواجهتها"[١٨].

اختصاصات وصلاحيات الملك :

لقد حدد النظام الأساسي للحكم[١٩] اختصاصات وصلاحيات الملك في جانبين، الأول بصفته ملكاً للبلاد والثاني بصفته رئيساً لمجلس الوزراء. فمن حيث اختصاصاته بصفته ملكاً للبلاد تضمن النظام ما يلي:

١- يختار الملك ولي العهد ويعينه بأمر ملكي[٢٠].

٢- الملك هو المرجع للسلطات القضائية والتنفيذية والتنظيمية[٢١].

٣- الملك أو من ينيبه معنيُ بتنفيذ الأحكام القضائية [٢٢].

٤- يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها [٢٣].

٥- الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية وهو الذي يعين الضباط وينهي خدماتهم وفقاً للنظام[٢٤].

٦- يعلن الملك حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب [٢٥].

٧- للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها أن يتخذ من

الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر. وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً.[٢٦].

٨- يستقبل الملك ملوك الدول ورؤساءها ويعين ممثليه لدى الدول ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه [٢٧].

٩- يمنح الملك الأوسمة [٢٨].

١٠- للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي [٢٩].

١١- للملك حل مجلس الوزراء ومجلس الشورى وإعادة تكوينه ودعوتهما إلى اجتماع مشترك [٣٠].

١٢- تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية [٣١].

أما اختصاصات الملك بصفته رئيساً لمجلس الوزراء فهي على النحو الآتي:

١- الملك هو رئيس مجلس الوزراء[٣٢].

٢- يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء والأعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي[٣٣].

٣- للملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه[٣٤].

٤- يعين الملك من في رتبة الوزراء ونواب الوزراء. ومن في المرتبة الممتازة ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي. ويعتبر الوزراء ورؤساء المصالح مسؤولين أمام رئيس مجلس الوزراء عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها[٣٥].

و بالنظر في الاختصاصات والصلاحيات الواردة أعلاه نستطيع أن نستخلص الدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به الملك في المملكة العربية السعودية في رسم وصناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي يقوم الملك

بتوجيه السياسة العامة للدولة ويوقع على قرارات مجلس الوزراء ويختار ويعين ولي العهد ونواب مجلس الوزراء ويعين ويعفي ويقبل استقالات الوزراء وكبار موظفي الدولة. والملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. أما على الصعيد الدولي، فالملك هو الذي يوجه السياسة الخارجية، كما أن الأعراف الدولية وأنظمة الدولة أعطت الحق للملك أن يمثلها أمام سائر أشخاص القانون الدولي (الدول والمنظمات الإقليمية و الدولية) والتفاوض باسم دولته مع الدول الأخرى والموافقة والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وقد يفوض الملك غيره للقيام بذلك. وهناك أمثلة كثيرة على استخدام الملك لصلاحياته واتخاذه لقرارات سياسية مناسبة سواء كان على المستوى الداخلي أو الخارجي. وربما خير مثال نورده هنا، هو القرار التاريخي والحكيم الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عندما استدعى قوات الدول الإسلامية و الصديقة للدفاع عن أرض الوطن أثناء أزمة الخليج في شهر محرم من سنة ١٤١١هـ وذلك بعد استشارة أهل الحل والعقد. وعلى أي حال، فقد جرت العادة على أن يعبر الملك عند ممارسة اختصاصاته وصلاحياته سواء كان بصفته ملكاً للبلاد أو رئيساً لمجلس الوزراء بعدة أشكال وهي على النحو الآتي:

١- **المرسوم الملكي:** هو إرادة جلالة الملك بالموافقة على موضوع معين سبق أن عرض على مجلس الوزراء وأقره. ويتضمن ذلك أساساً الأنظمة والمعاهدات والاتفاقات التي تبرمها المملكة مع الدول الأخرى ، وكافة المسائل التي يتطلب مجلس الوزراء أو الأنظمة الأخرى صدور مراسيم بشأنها.

٢- **الأمر الملكي** : هو إرادة جلالة الملك التي تصدر في شكل قرار مكتوب بممارسة صلاحياته المسندة إليه أصلاً بدون اشتراك مجلس الوزراء معه فيها كالأوامر الملكية التي تصدر بتعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

٣- **التوجيه الملكي** : هو إرادة جلالة الملك التي يعبر عنها في شأن من شؤون الدولة شفهية أو كتابة وليس لها شكل معين ولا تتقيد بقيود، فقد يصدرها نائب رئيس مجلس الوزراء أو أي وزير معين. وهو يصدر هذه التوجيهات باعتباره الرئيس الأعلى للدولة.

٤- **الأوامر أو التوجيهات السامية** : هي إرادة جلالة الملك التي تصدر عن جلالته باعتباره رئيسا لمجلس الوزراء ويمارس هذه التوجيهات في مجال توجيه السياسة العامة للدولة والإشراف عليها. وهي قد تكون سفاهة أو كتابة[٣٦].

٢.مجلس الوزراء:

أنشئ مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية بشكل تدريجي . فقبل أكثر من ثلاثة وعشرين عاما من إنشاء مجلس الوزراء، أي في عام ١٣٥٠هـ ، وعندما كانت المملكة في بداية عهدها ، أوصت لجنة التفتيش والإصلاح بإنشاء مجلس تنفيذي يتكون من رؤساء الدوائر الحكومية تكون مهمته مساعدة نائب الملك للقيام بواجباته ومسؤولياته. وقد وافق جلالة الملك عبد العزيز على هذه التوصية، وأمر بتشكيل مجلس يسمى مجلس الوكلاء الذي يضم وكلاء الأجهزة الحكومية وهم وكيل وزارة الخارجية ووكيل وكالة المالية ووكيل مجلس الشورى وذلك تحت رئاسة النائب العام . وأعطيت للمجلس صلاحيات وسلطات واسعة فكان من اختصاصه رسم السياسية العامة للدولة. وكان رئيس المجلس مخولا بتنفيذ قراراته[٣٧]. واستمر هذا المجلس إلى عام ١٣٧٣هـ حينما اصدر جلالة الملك عبدالعزيز مرسوم ملكي برقم ٤٢٨٨/١/٩/٥ وتاريخ ١٣٧٣/٢/١هـ ينص على تشكيل أول مجلس للوزراء يضم جميع وزراء الدولة المكلفين بإرادة ملكية لإدارة شؤون الوزارات المعهودة إليهم للنظر في جميع شؤون الدولة خارجية كانت أو داخلية ويقرر بشأنها ما يراه موافقا لمصلحة البلاد. وعين جلالته ابنه صاحب

السمو الملكي الأمير سعود بن عبد العزيز ولي العهد رئيسا للمجلس. وبعد إنشاء المجلس بشهر توفى جلالة الملك عبد العزيز ولم يكتب له الله حضور افتتاح أولى جلساته. واستمر العمل بهذا المرسوم عدة أشهر إلى أن صدر أمر ملكي في ١٣٧٣/٧/١٢هـ بإعادة تنظيم المجلس بصورة أشمل وأكثر تفصيلا من السابق. حيث تناول التنظيم الجديد تشكيل المجلس واختصاصاته واجتماعاته. واختصاصات رئيسه والشعب التابعة له، وخول للمجلس سلطة الإشراف الكامل على شؤون الدولة الهامة بالنسبة إلى جميع الوزارات وأوضح اختصاصات المجلس في الموافقة على رسم سياسة الدولة في الداخل والخارج ودوره في الموافقة على الميزانية السنوية للدولة والحساب الختامي وفتح الاعتمادات الجديدة والمعاهدات وعقود الامتياز والاحتكارات وتكوين الشركات المساهمة والترخيص للشركات الأجنبية بالعمل في المملكة والصلح في المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها وإنشاء الوظائف وتعيين وفصل كبار الموظفين واستخدام الأجانب وقبول الهبات المشروطة والتصرف في أملاك الدولة.

في ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ صدر مرسوم ملكي رقم ٣٨ بإعادة النظر في نظام مجلس الوزراء وإصدار نظام جديد ويعتبر هذا النظام بمثابة النظام الأساسي للملكة أو دستورها يكمله مَا ورد في الشريعة الإسلامية من أحكام دستورية كمبدأ الشورى ومبدأ المساواة(٣٨). وقد أدخلت على هذا النظام بعض التعديلات في سنوات لاحقه. ويمكن القول إن نظام مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ شوال سنة ١٣٧٧هـ والتعديلات التي أدخلت عليه يمثل حاليا الإطار العام لسلطات الدولة النظامية والتنفيذية والإدارية(٣٩). ويرى آخرون أن هذا النظام يعتبر النواة الأولى لنظام جديد يسمى في الغرب بالنظام الدستوري. فقد ركز هذا النظام على تحديد المسؤوليات والصلاحيات. وهذان لا يكونان إلا في دستور الدولة. كما أن النظام أقره وصدقه الملك بناء على قرار اتخذه مجلس الوزراء. أي أن مجلس الوزراء شارك في وضع النظام(٤٠).

مع تولى الملك فيصل مقاليد الحكم في عام ١٣٨٤هـ استمر في رئاسة مجلس الوزراء، وأصدر مرسوما ملكيا رقم ١٤ في ١٣٨٤/٧/١٤هـ بتعديل المادتين السابعة والثامنة من نظام مجلس الوزراء وجاء التعديل على النحو الآتي:

أ - تكون رئاسة مجلس الوزراء لجلالة الملك.

ب- يعقد المجلس جلساته برئاسة جلالته أو نائب رئيس مجلس الوزراء.

ج- عدم تنفيذ قرارات مجلس الوزراء إلا بعد مصادقة جلالة الملك عليها.

د- يتم تعيين أعضاء المجلس وإعفاؤهم من مناصبهم بأمر ملكي.

هـ- مسؤولية أعضاء مجلس الوزراء عن أعمالهم أمام جلالة الملك.

يتألف نظام مجلس الوزراء لعام ١٣٧٧هـ من ٥٠ مادة، عشر منها تشكل أحكاما عامة، وثمان منها تحدد كيفية تشكيل مجلس الوزراء واختصاصاته وتعيين أعضائه واختصاصاتهم في حين خصصت ست مواد للشؤون التنظيمية ، ومادة للشؤون التنفيذية، واثنتان للشؤون الإدارية، وست عشرة مادة للشؤون المالية، كما خصصت مادة واحدة لرئاسة مجلس الوزراء وصلاحياتها. ومادتان للتشكيلات الإدارية لمجلس الوزراء في حين أدرجت المواد الأربعة المتبقية للأحكام الختامية(٤١) (٤٢).

وأستمر العمل بهذا النظام لأكثر من ستة وثلاثين عاما إلى أن أمر خادم الحرمين الشريفين في ١٤١٤/٣/٣هـ برقم أ /١٣ بإصدار نظام جديد للمجلس. وقد احتوى النظام الجديد على ٣٢ مادة، منها إحدى عشرة مادة أحكام عامه، وسبع مواد تتعلق بتشكيل المجلس، ومادة واحدة بينت اختصاصات المجلس، وأربعة مواد عالجت الشؤون التنظيمية ومادة واحدة للشؤون التنفيذية، وخمس مواد خصصت للشؤون المالية، وثلاث مواد خصصت للتشكيلات الإدارية للمجلس.

اختصاصات وصلاحيات المجلس :

لقد لعب مجلس الوزراء خلال خمسة وأربعين عاما من عمره دورا بارزا في الشؤون الخارجية للدولة سواء كان على الصعيد العربي أو الإسلامي أو الدولي، وذلك من خلال رسمه للسياسة الخارجية وإقراره للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفا فيها. كما أن المجلس كان يبلور الاتجاهات العامة لسياسة الدولة ويساعد جلالة الملك في إيجاد تصورا عاما لما يجب أن تكون عليه هذه السياسة. الوزراء في المجلس يقومون كفريق عمل بدور التخطيط والتنظير لسياسة المملكة في مختلف الاتجاهات(٤٣). وبقيام المجلس بهذا الدور يكون قد مارس اختصاصاته وصلاحياته التي وردت في النظام. فالمادة ١٨ من نظام المجلس لعام ١٣٧٧هـ والمادة ١٩ من نظام عام ١٤١٤هـ نصت على أن من اختصاصات مجلس الوزراء رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة . كما أعطى الحق لمجلس الوزراء الإشراف على تنفيذها. كذلك نصت المادة العشرون من نظام عام ١٤١٤هـ على أن الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات تدرس من قبل المجلس.

ولتنظيم بعض الإجراءات المتعلقة بالقرارات الخاصة بالشؤون الدولية، فقد وضع المجلس قواعد لتنظيم عقد الاتفاقيات الدولية. فصدر عنه قرار برقم ٤٠٤٧ في ١٣٨١/٤/١٠هـ يتضمن تحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وأول هذه الإجراءات صدور قرار من المجلس بالموافقة على المعاهدة أو الاتفاقية ثم صدور مرسوم ملكي بالتصديق عليها(٤٤). " وفي خطوة أكبر نحو تنظيم وتحديد الأسلوب الذي يتم بواسطة عقد الاتفاقيات الدولية، صدور قرار آخر من مجلس الوزراء برقم ١٢١٤ في ١٣٩٧/٩/٢٣هـ بالموافقة على إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية. وقد اشتمل القرار على عدد من القواعد والإجراءات التي يلزم اتباعها في حالة عزم الحكومة على عقد اتفاقية مع أي طرف من أشخاص القانون الدولي.

وتتمثل هذه الخطوات في ما يلي:

١- يعتبر التوقيع على الاتفاقية قبل رفعها للمقام السامي توقيعاً بالأحرف الأولى.

٢- لا يتم التوقيع النهائي عل الاتفاقية إلا بعد دراسة الاتفاقية من قبل مجلس الوزراء وتفويض المسؤول بالتوقيع النهائي عليها.

٣- لا يصدر قرار من المجلس بالموافقة على الاتفاقية إلا بعد التوقيع النهائي عليها"[٤٥].

ووضحت المادة الرابعة من القرار كيفية تنفيذ هذه القواعد، بداية من رفع الجهة المعنية لمشروع الاتفاقية بعد التوقيع عليها بالأحرف الأولى إلى ديوان رئاسة مجلس الوزراء، وبعد موافقة المقام السامي تعرض على المجلس لدراستها، وإجراء التعديلات اللازمة عليها. وعند الانتهاء من ذلك يتم تفويض المسؤول بالتوقيع النهائي، ثم إصدار قرار من المجلس بالموافقة عليها[٤٦].

٣. مجلس الشورى:

لقد أمر الله سبحانه وتعالى رسوله الكريم ومن بعده عباده المؤمنين بتطبيق الشورى في حياتهم الدنيوية. فقال سبحانه وتعالى مخاطبا رسوله الكريم: "فأعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين"[٤٧] وقوله تعالى "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"[٤٨]. ورغم أن الله سبحانه وتعالى أمر عباده بتطبيق الشورى، إلا أنه ترك لهم كيفية تطبيق ذلك. فالأمر متروك للعباد في اختيار الشكل والأسلوب الذي تطبق فيه الشورى. وتنفيذا لأمر الله طبق حكام هذه البلاد مبدأ الشورى ابتداء من مؤسس هذه الدولة جلالة الملك عبد العزيز يرحمه الله إلى آخر أبنائه الحكام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يحفظه الله. فقد قال جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله سنجعل الأمر في هذه البلاد المقدسة شورى

بين المسلمين و مصدر التشريع والأحكام لا يكون إلا من كتاب الله وبما جاء عن رسول الله أو ما أقره علماء المسلمين[٤٩]. وقد أخذت الشورى في عهد الملك عبدالعزيز أشكالا متعددة وذلك حسب طبيعة وعادات وخلفية المجتمع الذي تطبق فيه. فآلية الشورى التي طبقها في الحجاز تختلف عن تلك التي طبقها في نجد. كما أن نظام الشورى تغير في كل منطقه حسب التطورات والتغيرات التي حصلت فيها. فنظام الشورى في الحجاز تغير عدة مرات وظهر بأشكال مختلفة.

ومن أولى ممارسات الشورى التي طبقها جلالة الملك عبد العزيز تلك التي كانت في عام ١٣٤٣هـ. حيث عقد جلالته في الثاني و العشرين من شهر جمادى الأولى من ذلك العام اجتماعا في مكة وطلب من العلماء والأعيان والتجار أن ينتخبوا من بينهم عددا ممن يرتضونهم لإدارة شؤون مصالحهم العامة . وأختار أهل مكة الأشخاص الآتية أسماؤهم ليكونوا أعضاء في المجلس الأهلي وهؤلاء الأشخاص هم:

١ - الشيخ عبد القادر الشيبي	رئيسا للمجلس
٢ - محمد بن يحى بن عقيل السقاف	عضوا
٣ - عرابي سجيني	عضوا
٤ - بكر بابصيل	عضوا
٥ - عباس مالكي	عضوا
٦ - محمد نور ملائكة	عضوا
٧ - عمر علوي	عضوا
٨ - أمين عاصم محمد نور فطاني	عضوا
٩ - سليمان نائب الحرم	عضوا
١٠- تاج قطب	عضوا
١١- عمر جان	عضوا[٥٠]

وفي عام ١٣٤٤هـ أمر جلالة الملك عبد العزيز بتشكيل مجلس أهلي جديد برئاسة السيد محمد المرزوقي. ووجه جلالته للمجلس الكلمة التالية:

" أريد أن ألقي على عاتقكم إدارة الأمور المهمة في هذه البلد المطهرة فإنْ أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وبيضتم وجوهكم أمام بني وطنكم وأمام العالم الإسلامي الذي يفد إلى هذه الأقطار والعكس بالعكس "(٥١).

كما حدد جلالته صلاحيات المجلس في المواد الآتية:

"١ - تنظيم أمور البلدية ووضع لوائح صالحة لها تمكنها من القيام بواجباتها في خدمة البلد والنظر في موازنة دخلها وخرجها، وكذلك النظر في المسائل الصحيحة والوسائل اللازمة لذلك.

٢ - النظر في نظام المحاكم الشرعية وترتيبها بصورة تضمن توزيع العدل وتطبيق الأحكام الشرعية تطبيقاً لا يجعل مجالا للهوى.

٣ - تدقيق مسائل الأوقاف والنظر في أبواب الصرف الشرعية.

٤ - النظر في حفظ الأمن داخل البلاد وترتيب الشرطة اللازمة لذلك.

٥ - تعميم التعليم الديني في هذه البلد المطهرة والسعي في تعميم القراءة والكتابة.

٦ - النظر في المسائل المرقية للتجارة والمسهلة لسبلها وترقية وسائل البرق والبريد.

٧ - تشكيل لجان دائمة لحل المشاكل الداخلية التي يرجع فيها إلى العرف الذي لا يخالف أصلا من أصول الشريعة المطهرة "(٥٢).

واستمر هذا المجلس لمدة عام إلى أن صدر أول نظام أساسي للحكم تناول في طياته إنشاء مجلس الشورى.

ففي ٢١ صفر من عام ١٣٤٥هـ صدرت التعليمات الأساسية وهي أول نظام أساسي للحكم في البلاد كما أشرنا سابقا. وخصص القسم الرابع من هذه التعليمات

لإنشاء المجالس ومنها مجلس الشورى . وجرت بعض التعديلات على القسم الخاص بمجلس الشورى في هذه التعليمات ، إلى أن صدر في عام ١٣٤٧هـ نظام جديد للمجلس . وأستمر العمل بهذا النظام إلى أن تم إنشاء مجلس الوزراء في سنة ١٣٧٣هـ. وسنورد مواد هذا النظام لكونه آخر نظام عمل به واستمراره لفترة طويلة من الزمن. كما أن النظام الجديد لمجلس الشورى والصادر في سنة ١٤١٢هـ بني عليه . ونصت مواد نظام مجلس الشورى لعام ١٣٤٧هـ على النحو الآتي:

"١ – يؤلف مجلس الشورى من العدد الذي تصدره الإرادة السنية بتحديده.

٢ – رئيس مجلس الشورى هو النائب العام ويعين نائب دائم عنه من قبل جلالة الملك وينتخب نائب ثان من المجلس يقوم مقام النائب الأول في حالة غيابه.

٣ – مدة عضوية المجلس سنتان.

٤ – يجب أن يكون عضو مجلس الشورى متصفاً بالصفات الآتية:

أ – أن لا يقل سنه عن خمس وعشرين سنة.

ب– أن يكون من ذوى المعرفة والخبرة.

ج– أن لا يكون محكوماً عليه بأحكام تخل بالشرف ولا مفلساً.

د– أن يكون حسن السلوك.

٥– الأعمال التي تعرضها الحكومة على المجلس هي :

أ – موازنات دوائر الحكومة والبلدية وموازنة عين زبيدة.

ب– الرخص للشرع في عمل مشاريع اقتصادية وعمرانية.

ج– الامتيازات والمشاريع المالية والاقتصادية.

د– نزع الملكية للمنافع العمومية.

هـ- سن الأنظمة والقوانين.

و- الزيادات التي تضاف إلى موازنات الدوائر في بحر سنة.

ز- النفقات العارضة التي تعرض للدوائر الحكومية في بحر سنة إذا زادت عن مائة جنيه.

ح- قرارات استخدام الموظفين.

ط- العقود مع الشركات أو التجار لمشترى أو مبيع لوازم دوائر الحكومة إذا زاد المبلغ عن مائتي جنيه.

٦- ينقسم المجلس إلى لجنتين تتولى كل واحدة منها درس المعاملات التي تحال إليها من مقام الرئاسة ثم تعرض النتيجة في جلسة عامة من جلسات المجلس لوضع القرار النهائي.

٧- ينعقد المجلس يوميا ينظر في الأعمال الموكولة إليه.

٨- على المجلس أن يلفت نظر الحكومة إلى أي خطأ يقع في تطبيق القوانين والأنظمة المعروضة.

٩- إذا عرضت الحكومة مشروعا على المجلس فرفضه أو عدل فيه تعديلا لم توافق عليه الحكومة فلنائب العام أن يعيد المشروع إلى المجلس مع ملاحظات كافية لإقناعه بصواب رأي الحكومة وضرورة تغيير قراره فإن رفضه المجلس ثانيا أو أصر على تعديله السابق يكون القول الفصل في الأمر لجلالة الملك. وللمجلس أن يراجع جلالة الملك بواسطة رئيسه لأجل التصديق على مشروع قرره المجلس ومضى عليه شهران قبل صدور إرادة الملك بالموافقة عليه.

١٠- يجب أن يدعى رئيس الدائرة أو من ينوب عنه حينما يبحث المجلس في مسألة لها علاقة بدائرته ويجب أن تراعى هذه القاعدة دوما.

١١- يعين لمجلس الشورى سكرتير (أمين سر) قدير واقف على تنظيم المعاملات وترتيبها ليتلقى الأوراق وينظمها ويلخصها ويوزع برنامج الذاكرة الموضوع من مقام الرئاسة لكل جلسة على الأعضاء قبل الجلسة بيوم واحد على الأقل ويعين للمجلس كتبة حسب الحاجة واللزوم.

١٢- للملك حق حل المجلس أو تغيير بعض أعضائه في أي وقت كان.

١٣- تحل هذه القرارات محل القسم الخاص بمجلس الشورى من القسم الرابع من التعليمات الأساسية"[٥٣].

واستمر مجلس الشورى يقوم بدوره في سن القوانين والأنظمة ومراجعة موازنات الدوائر الحكومية ودراسة الامتيازات والمشاريع المالية والاقتصادية وغير ذلك من المهام الموكلة له إلى عام ١٣٧٣هـ حينما أنشئ مجلس الوزراء، فأصبح دوره يضعف شيئا فشيئا، إذ إن سلطات مجلس الوزراء شملت الاختصاصات التي كان يزاولها مجلس الشورى.

نظام مجلس الشورى الجديد :

مع مرور الزمن وانصهار الجماعات وظهور مجتمع جديد له هويه واحدة ونظام واحد كان لابد من إيجاد صيغة جديدة للشورى تتناسب مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجديدة. وبدأت الدولة تفكر في إنشاء مجلس شورى جديد يقوم بدور السلطة التشريعية وإصدار نظام لهذا المجلس. فقد نادى الملك فيصل رحمه الله بإحياء نظام الشورى ليسهم في بناء الدولة[٥٤]. وفي عام ١٤٠٠هـ أصدر جلالة الملك خالد رحمه الله أمرا ملكيا يقضي بتشكيل لجنة تقوم بدراسة وإعداد مشروع مجلس الشورى.[٥٥] كما أكد خادم الحرمين الشريفين يوم أن كان وليا للعهد على ضرورة تطوير مجلس الشورى. وقال حفظه الله، في حديث لجريدة البلاد[٥٦] "إنه لابد من المشاركة الشعبية ضمن التصور المطروح وهو مجلس الشورى ومجالس الأقاليم، و بالطبع فإن هذه المجالس ستحوي نخبة

رجال البلاد من ذوي الخبرة والاختصاص وأعتقد أن أي قرار أو تصور سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي يمر على هذه النخبة قبل إقراره من الدولة سيكون محكم الدراسة والتصور خصوصاً عندما تكون هذه المجالس مجالس رأي غايتها المصلحة العامة لا المصلحة الشخصية ". وقد أوفوا ملوك هذه البلاد بوعودهم. فبعد الانتهاء من دراسة مشروع نظام الشورى ، أمر خادم الحرمين الشريفين بإصدار نظام مجلس الشورى.(٥٧) وجاء النظام في ثلاثين مادة، تناولت فيه عدد أعضاء المجلس وشروط العضوية ومدتها وما يحظر على العضو خلال تمتعه بالعضوية واختصاصات المجلس وكيفية سير أعماله. وتكوين اللجان فيه.

دور المجلس في صنع القرار السياسي :

يلعب مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في صناعة القرار السياسي. فقد ورد في نظامه لعام ١٤١٢هـ ما يلي:

"يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة والتي تحال إليه من رئيس مجلس الشورى وله على وجه الخصوص ما يلي:

أ – مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها.

ب- دراسة الأنظمة و اللوائح و المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها.

ج- تفسير الأنظمة.

د - مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيلها".(٥٨)

فمنح الحكومة لمجلس الشورى هذه الاختصاصات يدل على أهمية رأي المجلس حول هذه الأمور. فأعضاؤه هم من نخبة المجتمع المتخصصين في مجالات مختلفة، والمعروف عنهم رجاحة الرأي . فالآراء التي سيسدونها في

السياسة العامة للدولة ومناقشاتهم للخطط العامة ودراستهم واقتراحاتهم للأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات سيكون لها دور كبير في صناعة القرار السياسي. كما نصت المادة الرابعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم على وجوب التعاون التام بين سلطات الدولة الثلاث (القضائية والتنفيذية والتنظيمية) في أداء وظائفها . وانطلاقاً من ذلك التعاون يشارك مجلس الشورى مع مجلس الوزراء في رسم السياسة الداخلية والخارجية حسبما نص نظام المجلسين. ومن اختصاصات مجلس الشورى دراسة الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ثم رفعها إلى مجلس الوزراء لمناقشتها في المجلس فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت القرارات بعد موافقة الملك عليها. وان اختلفت فللملك بموجب النظام حق إقرار ما يراه.[٥٩]

٤ـ الوزارات :

نشأت الوزارات في المملكة العربية السعودية نشوءاً تدريجياً . فقد اعتمدت في إنشائها على قاعدة تنظيمية تم إرساء دعائمها قبل عملية الإنشاء بفترة من الزمن. فمعظم الوزارات كانت قبل إنشائها إما مديرية مثل الخارجية والمالية وإما في صورة فروع تبرز ضمن بعض الوزارات التي تمارس نشاطاً مزدوجاً، ومع تطور أعمال كل فرع يتم فصله وتحويله إلى وزارة مستقلة مثل فصل الصناعة والكهرباء عن وزارة التجارة والصناعة وإما في صورة مصالح وأجهزة ذات استقلالية مثل وزارة التخطيط.[٦٠] وتعتبر وزارة الخارجية أول وزارة أنشئت في المملكة. وكان ذلك عام ١٣٤٩هـ وبلغ عدد الوزارات في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله ست وزارات. فبالإضافة إلى وزارة الخارجية تحولت وكالة المالية العامة إلى وزارة للمالية في سنة ١٣٥٠هـ، ووكالة الدفاع ومديرية الأمور العسكرية إلى وزارة الدفاع في عام ١٣٦٥هـ وأنشئت وزارة الداخلية في عام ١٣٥٣ وكانت قبل ذلك جزءاً من النيابة العامة وتحولت مديرية الصحة والإسعاف إلى وزارة الصحة في عام ١٣٧٠هـ ووزارة المواصلات سنة ١٣٧٢هـ. وازداد

عدد الوزارات في عهد الملك سعود رحمه الله. حيث أنشئت وزارة المعارف في ١٣٧٣/٤/١٨هـ وكان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أول وزير للمعارف ثم وزارة التجارة في ١٣٧٣/٧/١١هـ . وأعيد إنشاء وزارة المواصلات في ١٣٧٥/٣/٣٠هـ بعد أن تم تحويلها لوكالة شؤون المواصلات، ووزارة البترول والمعادن والثروة المعدنية في سنة ١٣٨٠هـ . ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سنة ١٣٨٠هـ ، ثم وزارة الحج والأوقاف في سنة ١٣٨١هـ ووزارة الإعلام سنة ١٣٨٢هـ . أما في عهد الملك فيصل رحمه الله فقد أنشئت وزارة العدل في سنة ١٣٩٠هـ. ومع تولي الملك خالد رحمه الله الحكم أنشئت ست وزارات جديده وهي : وزارة البرق والبريد والهاتف، وزارة التخطيط، وزارة الأشغال العامة والإسكان ، وزارة التعليم العالي ، وزارة الشؤون البلدية والقروية، وزارة الصناعة والكهرباء . وارتفع عدد الوزارات في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد يحفظه الله ويمد في عمره إلى إحدى وعشوين وزارة وذلك بعد إنشاء وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. تلك هي عدد الوزارات في المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الأجهزة الحكومية المستقلة تشرف على مرافق عامة ونشاطات معينة ولا تتبع لأي من الوزارات السابقة الذكر وإنما ترتبط جميعها برئيس مجلس الوزراء.

ويصنف المتخصصون في مجال الإدارة، الوزارات في المملكة العربية السعودية إلى خمسة أصناف وهي وزارات سيادة، وزارات خدمات، ووزارات إنتاج، ووزارات شؤون محليه، و وزارات الخدمات المساندة. وتدخل ضمن وزارات السيادة كل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة العدل. أما وزارات الخدمات فهي وزارة الصحة والمعارف والمواصلات والإعلام والعمل والشؤون الاجتماعية والحج والشؤون الإسلامية والأشغال العامة والإسكان والبرق والبريد والهاتف والتعليم العالي. وتعتبر وزارة البترول والثروة المعدنية

ووزارة الصناعة والكهرباء ووزارة الزراعة والمياه ووزارة التجارة من وزارات الإنتاج. وتصنف وزارة الشؤون البلدية والقروية من وزارات الشئون المحلية. وأخيرا تعتبر وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التخطيط من وزارات الخدمات المساندة.(٦١)

دور الوزارات في صنع القرار السياسي :

تعتبر الوزارات في جميع الدول قوة مزدوجة في الدولة فهي من ناحية أولى تعتبر قوة سياسية ويمثلها من هذه الناحية الوزراء في هذه الوزارات باعتبارهم أعضاء في مجلس الوزراء الذي يتولى أعمال السلطة التنفيذية في معظم الدول وربما يتجاوزها وذلك لممارسة أعمال تشريعية أيضا (أعمال السلطة التشريعية) ومن ناحية ثانية تعتبر قوة إدارية تتولى أعمال التنفيذ للسياسة العامة في حدود اختصاصاتها .(٦٢) فالوزير يقوم بدورين سياسي وإداري. فالدور السياسي ناتج بحكم أنه عضو في مجلس الوزراء ويشارك في رسم السياسة العامة للدولة.(٦٣) أما قيامه بالدور الإداري فيتمثل في كونه على رأس الهرم الإداري في وزارته ومسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة فيما يختص بشؤون وزارته.(٦٤)

وبالنظر في مواد نظام مجلس الوزراء لعام ١٤١٤هـ، يستطيع المرء أن يعرف الدور الذي يقوم به الوزراء في صناعة القرار السياسي. فعلى سبيل المثال لا الحصر ، نصت المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الوزراء على الآتي: "لا يتخذ مجلس الوزراء قرارا في موضوع خاص بأعمال وزارة من الوزارات إلا بحضور وزيرها أو من ينوب عنه ما لم تدع الضرورة لذلك". وفي هذه المادة إشارة واضحة على أهمية دور الوزير أو من ينيبه في قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بوزارته. فعلى سبيل المثال لا يمكن مناقشة موضوع أو إصدار قرار يتعلق بإنشاء أو إعادة علاقات مع دولة دون حضور وزير الخارجية، أو مناقشة السياسة الأمنية دون حضور وزير الداخلية، أو الحديث عن السياسة

البترولية السعودية في غياب وزير البترول والثروة المعدنية. كما تضمنت المادتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة أهمية حضور الوزير اجتماعات مجلس الوزراء. فاجتماعات المجلس لا تعتبر صحيحة إلا بحضور ثلثي أعضائه ، ولا تكون قراراته نظامية إلا بعد صدورها بأغلبية الحاضرين، وفي حالة التساوي يعد صوت الرئيس مرجحاً. ويشارك بعض الوزراء في عضوية اللجنة العامة لمجلس الوزراء التي أنشئت بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٦ وتاريخ ١٤٠٢/١١/٢٠هـ والمختصة في البت في المعاملات التي ترد إلى المجلس ، كما يحق للوزراء الآخرين حضور اجتماعات هذه اللجنة أو الإطلاع على توصياتها. إن مشاركة الوزراء في اللجنة العامة واللجان الأخرى في مجلس الوزراء بلا شك ستكون فعالة ومثمرة. إن هذه الممارسات والنشاطات التي يقوم بها الوزراء داخل المجلس ما هي إلا تأكيد على دورهم في رسم وصناعة القرار السياسي للدولة.

وعلى الرغم من هذا الدور الذي تلعبه الوزارات في رسم وصناعة القرار السياسي للدولة، إلا أنه من المعروف أن هناك بعض الوزارات معنية أكثر من غيرها بالشؤون الخارجية. ومن بين هذه الوزارات تضطلع وزارة الخارجية برسم و تنفيذ السياسة الخارجية للدولة. ولأهمية دور وزارة الخارجية في هذا المجال سوف يخصص لها فصلاً مستقلاً في هذا الكتاب.

من خلال استعراضنا للأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية، تبين أن عملية صناعة القرار في المملكة ليست بتلك العملية المعقدة كما هو الحال في كثير من دول العالم. وربما يرجع ذلك إلى طبيعة النظام السعودي الذي يتسم بالوضوح. فالأنظمة السعودية – نظام الحكم، نظام مجلس الوزراء، نظام مجلس الشورى، ونظام المناطق – حددت اختصاصات وصلاحيات ودور أجهزة الدولة في صناعة وتنفيذ القرار. كما أدى ذلك إلى عدم وجود التنافس والتضارب بين هذه الأجهزة.

الهوامش

(١) القباع، عبدالله. **السياسة الخارجية السعودية**. الرياض : ب.ن.، ١٤٠٧هـ، ص ١٥٦.

(٢) دورتي، جيمس، روبرت بالتسغراق،. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة الدكتور وليد عبد الحي. الكويت : مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م، ص ٣٠٥.

(٣) الحلوة، محمد إبراهيم. **العلاقات الدولية، دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار**. الرياض: المؤلف، ١٤٠٧هـ، ص ١٨٧.

(٤) الحلوة، محمد إبراهيم، نظام بركات، عثمان الرواف. **مبادئ علم السياسة**. عمان : دار الكرمل، ١٩٨٤م، ص ٣٦٠.

(٥) مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**. الكويت: ذات السلاسل، ١٤٠٥هـ، ص ٣٤.

(٦) Goldembiewski, Robert T. **A Methodological Primer for Political Scientists**. Chicago: Rand McNally Company, 1969,342.

(٧) العمري، بكر، وحيد هاشم. **السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق**. جدة: مكتبة مصباح، ١٤١٠هـ، ص ٥٧.

(٨) المرجع السابق ص ٥٨.

(٩) المرجع السابق ص ٥٨، ٥٩.

(١٠) Snyder, Richard C. H. W. Bruck and Burton Sapin. " The Decision Making Approach to the Study of International Politics" in James Rosenu. **International Politics and Foreign Policy**. N.Y.: Macmillan Publishing Co. Inc. 1969, P 201.

(١١) القباع، عبدالله. ص ١٢٠.

(١٢) الحلوة، محمد. ص ١٨٧.

(١٣) القباع، عبدالله. ص ١٦٠، ١٦٢.

(١٤) مدني، نزار عبيد. "**المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية**" الدبلوماسي. العدد الأول، ١٤٠١هـ، ص ص ٦٧ – ٧٢.

(١٥) حمزة، فؤاد. **البلاد العربية السعودية**. الرياض: مكتبة النصر الحديثة، ١٣٨٨هـ، ص ص ٩٢ – ٩٤.

(١٦) أم القرى. العدد ٩٦، ١٣٤٥هـ.

(١٧) الماوردي، أبو الحسن. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت.

(١٨) عساف، عبدالمعطي محمد. **التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية**. الرياض: دار العلوم، ١٤٠٣هـ، ص ١٠٣.

(١٩) الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢٠) المادة الخامسة، فقرة ج من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢١) المادة الرابعة والأربعون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢٢) المادة الخمسون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢٣) المادة الرابعة والخمسون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢٤) المادة الستون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢٥) المادة الحادية والستون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢٦) المادة الثانية والستون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢٧) المادة الثالثة والستون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢٨) المادة الرابعة والستون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢٩) المادة الخامسة والستون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٣٠) المادة السابعة والخمسون والمادة التاسعة والستون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٣١) المادة السبعون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٣٢) المادة السادسة والخمسون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٣٣) المادة السابعة والخمسون فقرة أ من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٣٤) المادة السابعة والخمسون فقرة ج من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٣٥) المادة الثامنة والخمسون من الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٣٦) عبد السلام، جعفر. **النظام الإداري السعودي**. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٩٧هـ، ص ٤١.

(٣٧) دحلان، أحمد حسن. **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية**. جدة: دار الشروق، ١٤٠٥هـ، ص ١٢٦.

(٣٨) حسن، عبد الفتاح. **دروس في القانون الإداري**. الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٣٩٤هـ، ص ص ٢٥، ٢٧.

(٣٩) الجهني، عيد مسعود. **الشورى وفن الحكم في المملكة العربية السعودية**. د. م.، د.ن.، د.ت.، ص ص ٣٢٤، ٣٢٥.

(٤٠) عسه، أحمد. **معجزة فوق الرمال**. بيروت: المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٧٢م، ص ١٥٦.

(٤١) المرجع السابق. ص ١٥٦.

(٤٢) دحلان، أحمد. ص ص ٢٠٤، ٢٠٩.

(٤٣) القباع، عبدالله. ص ص ١٤٠، ١٤١.

(٤٤) بن باز، أحمد عبد الله. **تطور النظام السياسي و الإداري في المملكة العربية السعودية**. الرياض: دار الشبل، ١٤١٧هـ، ص ٢٠٢.

(٤٥) المرجع السابق. ص ص ٢٠٢، ٢٠٣.

(٤٦) المرجع السابق. ص ٢٠٣.

(٤٧) القرآن الكريم. "سورة آل عمران" آية ٥٩.

(٤٨) القرآن الكريم. "سورة الشورى" آية ٣٨.

(٤٩) الجهني، عيد مسعود. ص ١٤٩.

(٥٠) حمزة، فؤاد. ص ٩٨ – ١٠٠.

(٥١) المرجع السابق. ص ١٠١.

(٥٢) المرجع السابق. ص ١٠١.

(٥٣) المرجع السابق. ص ص ١٠٥، ١٠٧.

(٥٤) دحلان، أحمد. ص ١٢٧.

(٥٥) الجهني، عيد. ص ٢٣٦.

(٥٦) جريدة البلاد السعودية. العدد ٥٥١١.

(٥٧) المرسوم الملكي رقم أ/٩١ تاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٥٨) المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٥٩) المادة السابعة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٦٠) عساف، عبد المعطي. ص ١٠٥.

(٦١) خاشقجي، هاني يوسف. **التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية**. الرياض: الفرزدق التجارية، ١٤١٣هـ، ص ص ٢٢٢، ٢٢٨.

(٦٢) عساف، عبد المعطي. ص ١٠٣.

(٦٣) المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/١٣ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

(٦٤) المادة العاشرة من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/١٣ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

قائمة المراجع العربية

- أم القرى. العدد ٩٦، ١٣٤٥هـ.
- البلاد . العدد ٥٥١١.
- إبن باز، أحمد عبد الله. **تطور النظام السياسي و الإداري في المملكة العربية السعودية.** الرياض: دار الشبل، ١٤١٧هـ.
- الجهني، عيد مسعود. **الشورى وفن الحكم في المملكة العربية السعودية.** د. م.، د.ن.، د.ت.
- حسن، عبد الفتاح. **دروس في القانون الإداري.** الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٣٩٤هـ.
- الحلوة، محمد إبراهيم. **العلاقات الدولية، دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار .** الرياض: المؤلف، ١٤٠٧هـ.
- الحلوة، محمد إبراهيم، نظام بركات، عثمان الرواف. **مبادئ علم السياسة .** عمان: دار الكرمل، ١٩٨٤م.
- حمزة، فؤاد. **البلاد العربية السعودية.** الرياض: مكتبة النصر الحديثة، ١٣٨٨هـ.
- خاشقجي، هاني يوسف. **التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية.** الرياض: الفرزدق التجارية، ١٤١٣هـ.

- دحلان، أحمد حسن. **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية.** جدة : دار الشروق، ١٤٠٥هـ.
- دورتي، جيمس، روبرت بالتسغراق.. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.** ترجمة الدكتور وليد عبد الحي. الكويت : مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.
- القرآن الكريم. "سورة آل عمران" آية ٥٩.
- القرآن الكريم. "سورة الشورى" آية ٣٨.
- عبد السلام، جعفر. **النظام الإداري السعودي.** القاهرة : المطبعة السلفية، ١٣٩٧هـ.
- عساف، عبدالمعطي محمد. **التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية.** الرياض: دار العلوم، ١٤٠٣هـ.
- عسه، أحمد. **معجزة فوق الرمال.** بيروت: المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٧٢م.
- العمري، بكر، وحيد هاشم. **السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق.** جدة: مكتبة مصباح، ١٤١٠هـ.
- القباع، عبدالله. **السياسة الخارجية السعودية.** الرياض:ب.ن.، ١٤٠٧هـ.
- الماوردي، أبو الحسن. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية.** القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت.
- مدني، نزار عبيد. **"المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية "** الدبلوماسي. العدد الأول، ١٤٠١هـ، ص ص ٦٧-٧٢.

- مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**. الكويت: ذات السلاسل، ١٤٠٥هـ.

قائمة المراجع الأجنبية

- Goldembiewski, Robert T. **A Methodological Primer for Political Scientists**. . icago: Rand McNally Company, 1969

- Snyder, Richard C., H. W. Bruck and Burton Sapin. "The Decision - Making Approach to the Study of International Politics" in James Rosenu. **International Politics and Foreign Policy**. New York: Macmillan Publishing Co. Inc.,1969.

ثانياً : المؤسسات الشرعية

الدكتور / **جمال بن عباس تميم**

أستاذ علم المكتبات المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

تمهيد :

بعدما أرسى الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – في جمادى الثانية عام ١٣٤٤هـ الدعائم التي قامت عليها المملكة العربية السعودية وفقاً لمبادئ الإسلام وشريعته السمحاء. حرص الملك عبدالعزيز على جمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم وأكد على أهمية التضامن بين العرب والمسلمين وعبر عنها بقوله : " يجب على المسلمين عامة والعرب خاصة أن يتمسكوا بعرى الإسلام حتى لا تذهب ريحهم ... وكل ما ندعو إليه هو جمع كلمة المسلمين واتفاقهم وليقوموا بواجبهم أمام ربهم وأمام بلادهم "(١).

انتقل هذا المؤسس العظيم إلى جوار ربه في اليوم الثاني من الشهر الثالث عام ١٣٧٣ هـ حيث أرسى الدعائم السياسية والدينية والاجتماعية والتعليمية والتنظيمية والتنموية للمملكة ، ثم واصل أبناؤه خطاه التطويرية والتنموية في جميع المجالات والتزموا قولاً وعملاً بالعقيدة والشريعة الإسلامية امتثالاً لما أمر الله به حيث نهضت الدولةُ وتقدمت بفضل الله ثم بالتزامها المنهج الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل المجالات وفي مقدمة ذلك " القضاء " وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ثَبت حُكام هذه البلاد باتباع المنهج الإسلامي في سياستهم وحكمهم واستندوا في ذلك على ثلاثة حقائق وهي :-

١ - أن أساس المنهج الإسلامي ثابت لا يخضع للتغيير والتبديل. قال تعالى " إنَّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " (٢).

٢ - وجوب الثبات على المنهج. قال تعالى " ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون " (٣).

٣ - وفاء ملوك هذه الدولة لإسلامهم في شتى الظروف والأحوال(٤).

وفي هذا الصدد يؤكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في خطابه الافتتاحي للمؤتمر التأسيسي لمجمع الفقه الإسلامي في عام ١٤٠٣ هـ، على ضرورة التمسك بالشريعة الإسلامية حيث قال : " إن البداية لقوتنا تعتمد على قدرتنا على مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والمحلية والعالمية بحلول إسلامية مستهلة من روح الشريعة الإسلامية السمحة ومتجاوبة مع احتياجات العصر "(٥).

وفي عصرنا الحاضر أصبحت المملكة العربية السعودية على أبواب القرن الواحد والعشرين بقيادة خادم الحرمين الشريفين تتبوأ مكانة مرموقة دولياً وإقليمياً وعلى جميع الأصعدة سواءً كان سياسياً أو دبلوماسياً أو اقتصادياً أو تعليمياً أو تجارياً. حيث أصبحت المملكة قبلة قادة دول العالم ومحطة لا يتجاوزونها أو يتخطون رأيها وموقفها الهام في أي قضية لاتخاذ القرارات الدولية والإقليمية فيما يتعلق بحالة الأمن والسلام الدوليين أو بحالة الاقتصاد العالمي.

ومن أجل هذه العوامل والمتغيرات والمكانة التي تتمتع بها هذه البلاد وللآلية صنع القرار السياسي في المملكة، لا بد أن يُراعى فيه الآتي :-

١ - أن لا يتعارض مع الكتاب والسنة.
٢ - أن لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
٣ - أن لا يتعارض مع العادات والتقاليد.
٤ - أن يُراعى فيه المصلحة العامة للمسلمين.

القضاء في المملكة :

يحتل القضاء مكانة كبيرة في الإسلام وقد حث الله سبحانه وتعالى عباده المؤمنين الحكم بالعدل، قال تعالى " ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ".(٦) وكذلك أمرنا الله سبحانه وتعالى بأن نحكم بالعدل وتطبيق الشريعة الإسلامية، قال تعالى " من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ".(٧)

لا شك أن ولاية القضاء من أهم الولايات شأناً في المجتمع الإسلامي فالقاضي عندما يقيم العدل بين الناس فإنما يساهم بعمله في تطبيق الشرع والمحافظة على حقوق العباد ومنع الظلم وإعطاء الحق إلى مستحقيه. وتتجلى عظمة القضاء حيث كلف سبحانه وتعالى أنبياءه ورسله بتبليغ الرسالة للناس، قال تعالى : " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط " (٨).

وكما قال تعالى مخاطباً نبيه داود عليه السلام : " يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله " (٩).

كان حال القضاء في بداية توحيد المملكة ماضياً على ما كان عليه في العهود السابقة. حيث يوجد في كل مدينة قاضٍ و أمير، وتتم التسوية بين الخصمين بأن يستمع القاضي إلى دعوى المختصمين ومن ثم يحكم، فإن رَضي المختصمان بالحُكم، نُفِذَ الحُكم وانتهت القضية. وإن رفض أحدهما أو كلاهما الحُكم يُرفع الأمر إلى الأمير للنظر فيه بما جاء في الكتاب والسنة ومن ثم توجيه الأمر وإنفاذ ما تقرر شرعاً . ويستخدم الأمير نوعاً من الشرطة يطلق عليهم "الاخويا" وأهم وظائفهم إحضار المدعى عليهم وتنفيذ الأحكام. ومن المعروف أن محكمة القاضي عادة ما تكون في بيته أو في المسجد أو في مجلس البلد ، وهو مكان بوسط البلد، أو في أي مكان يتواجد فيه القاضي حيث إنه لا توجد محاكم مستقلة ومخصصة ولا درجات معينة من المحاكم ولا سجلات أو مكاتبات أو إعلانات الخصوم. ولا يوجد أيضاً محامون ولا مرافعون. كان القاضي في العشائر والقبائل يعرف بـ "العارفة " حيث تكون أحكامه خليطاً من الشرع والعادات والتقاليد والعرف السائد في القبيلة.(١٠)

إنَّ القاضي حين يصدر حكماً فيما يُعرض عليه من قضايا، إنما يصدره بناءً على ما يعتقد أنه الحق، فلا يجوز لأحد أن يتدخل في عمله. حيث جاءت المادة الأولى من نظام القضاء مقررة " أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم غير الشريعة

الإسلامية، والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء "[١١] ويقصد باستقلال القضاء " ألا يخضع القضاة في ممارستهم لعملهم لسلطان أي جهة أخرى وأن يكون عملهم خالصاً لإقرار الحق والعدل خاضعاً لما يمليه الشرع والضمير دون أي اعتبار آخر"[١٢].

وبعد استقرار الأحوال الاجتماعية والسياسية والأمنية، نظم الملك عبدالعزيز حالة القضاء وأصدر أول مرسوم ملكي بتاريخ ٤ صفر ١٣٤٦هـ بتنظيم المحاكم الشرعية وتحديد اختصاصها حيث قسمها إلى ثلاثة أنواع[١٣].

١ - المحاكم المستعجلة : وتختص في الأمور الجنائية كالفصل في الجنح والتعزيرات الشرعية والحدود التي لا قطع فيها ولا قتل.
٢ - المحاكم الشرعية : وتختص بالنظر في جميع الدعاوى التي تقدم لها مما هو خارج عن اختصاص المحاكم المستعجلة.
٣ - هيئة المراقبة القضائية : ومهمتها الإشراف على سائر المحاكم الشرعية والتفتيش من حين إلى آخر على سير القضايا وتدقيق الإعلامات الصادرة ونقضها وإبرامها وإعادة القضايا التي نقض حكمها إلى المحكمة التي صدر منها الإعلام لعمل ما يوجب نحوه من إعادة المحاكمة أو غيرها.

يستمد التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية أسسه ومنهجه من الكتاب والسنة، وبهذا فهو يضع الأساس الأول لإقرار العدل في المملكة. ويعد هذا النظام القضائي مفخرة للمملكة من خلال النماذج التي يقدمها، سواء من ناحية توزيع العمل القضائي بين المحاكم الشرعية وديوان المظالم، أو من ناحية اللوائح والأنظمة التي تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية، أو من ناحية حق التقاضي المكفول لجميع المواطنين لضمان أن يأخذ كل ذي حق حقه[١٤].

ويمكن حصر الجهات القضائية في المملكة فيما يلي :[١٥]

١ - المحاكم الشرعية : وهي الجهة القضائية الأساسية في المملكة ولها الولاية العامة بالفصل في المنازعات والجرائم.

٢ - قضاء المظالم : ويستند أصوله من ولاية المظالم التي بين أحكامها فقهاء المسلمين، ويباشر هذه الولاية ديوان المظالم.

٣ - الهيئات التي تختص بالفصل في منازعات معينة وبمقتضى نظام خاص. ومن هذه الهيئات، هيئة حسم المنازعات التجارية، لجنة مكافحة الغش التجاري، لجنة الأوراق التجارية والمالية، لجنة مخالفات المقاييس والمعايير، لجان العمل وتسوية الخلافات العمالية، وغيرها.

وفي عام ١٣٥٥هـ أنشئت رئاسة القضاء وكانت أهدافها الآتي(١٦).

- الرقابة عل المحاكم وكتابات العدل وبيوت المال ودائرة التفتيش.
- الإفتاء في الأمور الشرعية.
- تعيين القضاة وترقيتهم وإنهاء خدماتهم ومحاكمتهم.
- دراسة الشكاوى المقدمة.

وزارة العدل :

العدل في الإسلام مفهوم واسع يشمل كافة جوانب الحياة. ونجد أن المفهوم الإسلامي للعدل ارتبط بجهتين، هما الحكام والقضاة. قال سبحانه وتعالى : " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس فأحكموا بالعدل "(١٧).

أُنشِئت وزارة العدل في عام ١٣٩٠ هـ بقرار رئيس مجلس الوزراء الملك فيصل بن عبدالعزيز ومهمتها الإشراف على الشؤون المالية والإدارية للقضاء. وقد تم تعيين أول وزير لها وهو فضيلة الشيخ محمد بن علي الحركان بموجب الأمر الملكي رقم أ /١٢٦ بتاريخ ١٣٩٠/٨/١٣هـ، فحلت وزارة العدل محل رئاسة القضاء. ويتم اختيار وكيل وزارة العدل من بين رجال القضاء العاملين أو السابقين بموجب المادة رقم ٨٨ لنظام القضاء. وكان الهدف من إنشاء هذه الوزارة هو إيجاد هيئة إشرافية تضمن تطبيق الشريعة الإسلامية وضمان المستوى اللائق بمرافق العدالة في المملكة العربية السعودية.

واختصاصات هذه الوزارة الآتي : [١٨]

١ - الإشراف الإداري والمالي على مجلس القضاء الأعلى والمحاكم الشرعية وكتابات العدل وهيئات النظر.

٢ - اقتراح كل ما يتعلق بالرفع من مستوى مرفق العدالة وتقديم ذلك للجهات العليا بالدولة.

٣ - التفتيش على المحاكم والدوائر الشرعية الأخرى.

٤ - دراسة ما يرد إليها من مجلس القضاء الأعلى من مقترحات أو قرارات مع قيامها بالرفع إلى الجهات العليا عما يحتاج من هذه القرارات أو المقترحات إلى إصدار أوامر أو مراسيم ملكية.

ويتم تشكيل إدارة فنية للبحوث وذلك بقرار من وزير العدل تتولى هذه الإدارة الأمور الآتية : [١٩]

- استخلاص المبادئ التي تقرها محكمة التمييز فيما تصدره من أحكام أو المبادئ التي يقررها مجلس القضاء الأعلى وتبويبها وفهرستها بحيث يسهل الرجوع إليها.

- إعداد مجموعات الأحكام المختارة للنشر.

- إعداد البحوث التي تطلب وزارة العدل القيام بها.

- الإجابة على استرشادات القضاة.

- مراجعة الأحكام وإبداء الرأي في القواعد الفقهية التي بنيت عليها من حيث مدى موافقتها للعدل في ضوء الظروف والأحوال المتغيرة وذلك تمهيداً لعرضها على مجلس القضاء الأعلى لتقرير مبادئ عامة شرعية فيها.

ومن أجل سرعة إنجاز القضايا والبت فيها فقد تم تطوير نظام القضاء وصدر المرسوم الملكي رقم م /٦٤ بتاريخ ١٣٩٥/٧/١٤هـ بتغيير مسميات المحاكم الشرعية مرتبة حسب تسلسل السلطات وهي كالتالي :[٢٠]

١ - **مجلس القضاء الأعلى**، بدلاً عن الهيئة العلمية : يعتبر مجلس القضاء الأعلى أعلى جهاز لإدارة مرافق القضاء ومهمتها تطبيق الأنظمة المقارنة على إدارة الشؤون الوظيفية لرجال القضاء وإبداء الرأي في الأمور العامة المتعلقة بالقضاء ومراجعة الأحكام الصادرة بالقتل أو القطع أو الرجم، والنظر في المسائل التي يرى ولي الأمر ضرورة النظر فيها من قبل المجلس. ويتألف مجلس القضاء الأعلى من أحد عشر عضواً. أما الهيئة الدائمة للمجلس فتتكون من خمسة أعضاء متفرغين بالإضافة إلى الهيئة العامة للمجلس فهي أيضاً مكونة من خمسة أعضاء غير متفرغين[٢١].

٢ - **محكمة التمييز**، بدلاً عن هيئة التمييز : واختصاصها النظر في القضايا الجزائية وقضايا الأحوال الشخصية والقضايا الأخرى وتقوم أيضاً بمراجعة المحاكم العامة والجزئية التي تعرض عليها فتراقب مدى التزام هذه المحاكم بالنظم، وموافقة ما تستخلصه من مبادئ كتب الفقه المعتمدة كمراجع لها. وتشكل محكمة التمييز من رئيس وعدد كافٍ من القضاة. ويكون مقرها مدينة الرياض، ويجوز بقرار من هيئتها العامة أن تعقد بعض دوائر المحكمة جلساتها كلها أو بعضها في مدينة أخرى أو أن تنشأ فروع لها في مدن أخرى إذا اقتضت المصلحة ذلك[٢٢].

٣ - **المحاكم العامة**، بدلاً عن المحاكم الكبرى : واختصاصها النظر في جميع القضايا والمخاصمات والمعاملات التي تخرج عن ولاية المحاكم الجزئية وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وإثبات الأهلة وكل ما نصت عليه الأوامر والتعليمات. وتشكل المحكمة العامة من قاضٍ أو أكثر يكون تأليفها وتعيين مقرها وتحديد اختصاصها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح مجلس القضاء الأعلى. وتصدر الأحكام فيها من قاضٍ فرد، ويستثنى من ذلك قضايا القتل والرجم والقطع وغيرها من القضايا التي يحددها النظام فتصدر من ثلاثة قضاة[٢٣].

٤ - **المحاكم الجزئية**، بدلاً عن المحاكم المستعجلة : واختصاصها هو النظر في كل قضايا الجنح والتعزيزات وحد السكر وفي أرش الجنايات التي لا تزيد على خمس الدية، والنظر في الحقوق المالية التي لا تزيد على ثماني آلاف ريال، ما عدا القضايا التي تتعلق بالأمور الزوجية والنفقات والعقارات[٢٤]. وتتكون المحكمة الجزئية من قاضٍ أو أكثر، يكون تأليفها وتعيين مقرها وتحديد اختصاصها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح مجلس القضاء الأعلى، وتصدر الأحكام فيها من قاضٍ واحد في جميع الأحوال[٢٥].

بالإضافة إلى الدوائر الشرعية الأخرى المساعدة المرتبطة بالقضاء برباط وثيق وإن كانتا تمارسان أعمالا ليست من طبيعة قضائية خالصة، هناك جهتان هما : كتاب العدل ودوائر بيت المال التي أوجدها نظام تشكيلات المحاكم الشرعية الصادر في ٤ صفر ١٣٤٦هـ. وقد عهد النظام إلى وزير العدل تعيين إدارات كتاب العدل وتحديد دوائر اختصاصها ، وإنشاء إدارات كتاب عدل جديدة ، وهي سلطة مناظرة لسلطة الوزير بالنسبة للمحاكم العامة والجزئية. ويخضع كتاب العدل للتفتيش القضائي وفقا لأحكام نظام القضاء[٢٦].

واختصاصات كتاب العدل هي : عمل التوكيلات القضائية وتسجيل الإقرارات والهبات والوصايا وتسجيل العقود وإجراء معاملات البيع والشراء والمرهونات وغير ذلك مما هو في معنى الإشهاد والإقرار[٢٧]. أما اختصاصات مأمور بيت المال فهي المحافظة على حقوق الغائبين وحقوق اللذين ليس لهم ولي ولا أهل ولا وكيل ولا وارث معلوم ويكون مأمور بيت المال مرتبطا من جهة الإدارة المالية ومن الجهة القضائية بالمحكمة الشرعية[٢٨].

نذكر بعض الأمثلة التي تكون فيها وزارة العدل مشاركة في اتخاذ القرار السياسي:-

١ - إبداء الرأي في عملية إيداع السيولة المالية في البنوك الربوية لاستثمارها بطريق الربا فهذا العمل يعتبر محرماً ويتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والكتاب والسنة مما يؤدي إلى معارضتها للمبادئ الأساسية لنظام الحكم في المملكة الذي بني على أساس الشريعة الإسلامية.

أما المصارف الإسلامية التي أخذت على نفسها البعد عن الربا وجعلت في تشكيلاتها الإدارية هيئات رقابة شرعية ترجع إليها في التأكد من سلامة نشاطها الاقتصادي وتعطيها حق الرقابة على ذلك النشاط . فهي تعتبر مرفقاً اقتصادياً إسلامياً والدخول في هذه المصارف سواء كان ذلك مشاركة أو مرابحة أو سلماً واحتساب ذلك عند الله عملاً صالحاً يثابون عليه واعتبار ذلك من ثمار التقوى وأسباب الرزق الواسع والكسب الحلال(٢٩).

أما الشركات المساهمة التي تعتبر أساساً للكيان الاقتصادي للبلاد وأثرها المحسوس في المساهمة في تأمين الخدمات العامة للمجتمعات وعنصراً فعالاً في المجال الاقتصادي للبلاد وسنداً قوياً للدولة في قدرتها على توفير الرفاهية والرخاء للمجتمع، فلا غِنى لكل أمة ولكل دولة عن قيام هذه الشركات. فهل يجوز تداول أسهم الشركات المباحة في الأصل بيعاً وشراء؟ فقد أفتى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، مفتى الديار السعودية رحمه الله، بجواز تداول أسهم الشركات الوطنية بيعا وشراء وتملكا بمثل ثمنها أو أقل أو أكثر حسب نجاح تلك الشركات حيث إن الشركة عبارة عن رؤوس أموال بعضها نقد وبعضها ديون لها وعليها وبعضها قيم ممتلكات وأدوات مما لا يمكن ضبطه بالرؤية ولا بالوصف. " وإذا منعنا بيع الأسهم أو شراءها لأدى ذلك إلى إيقاع أفراد المجتمع في حرج وضيق وسوف يجدون أنفسهم عاجزين عن استثمار ما يدخرونه من أموال، كما أن الدولة قد تكون في وضع يضطرها إلى التقدم للبنوك الربوية لتمويل مشروعاتها العامة حينما تحجب عنها ثروة شعبية يكون مصيرها الجمود "(٣٠) وأصل

قاعدة الحاجة مستمد من قوله تعالى : " وما جعل عليكم في الدين من حرج".[٣١]

٢ - إبداء الرأي حيال تبادل التمثيل الدبلوماسي بين حكومة المملكة العربية السعودية وأي دولة أخرى حيث لا يتم ذلك إلا بعد أخذ المشورة من الهيئات القضائية كمجلس القضاء الأعلى وهيئة كبار العلماء والموافقة على تطبيق اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بين الدول. والقاعدة، أن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدول كاملة السيادة يكون بالاتفاق والتراضي التام بين الطرفين بموجب " المادة رقم ٢ " من اتفاقية فيينا، إذ لا تملك دولة إكراه دولة أخرى ، على إقامة علاقات دبلوماسية معها، ولا أن تحتج دولة ، على قيام دولة أخرى، بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع دولة ثالثة. وهناك أمثلة منها : احتجاج الدول العربية على دولة زائير لإعادة علاقتها مع إسرائيل عام ١٩٨٢م، واحتجاج عدد من الدول العربية على المملكة الأردنية الهاشمية لإعادة علاقتها مع جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٤م[٣٢] والجدير بالذكر، أن الأسلوب الذي يصدر به قرار إنشاء البعثات الدبلوماسية، يختلف من دولة لأخرى ويرجع ذلك إلى النظام أو الدستور والقوانين واللوائح الداخلية لكل دولة دون تَدخُل أي جهة كانت، وطبقاً للاتفاق في تطبيق هذه القوانين واللوائح ، تنشأ أو تُلغى بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في الخارج.[٣٣] وحري بالإشارة هنا بأنه قد قُطِعت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية عام ١٩٧٨م وحتى عام ١٩٨٥م ، وذلك احتجاجاً على زيارة الرئيس محمد أنور السادات للقدس المحتلة وعقد اتفاقية السلام مع إسرائيل[٣٤].

٣ - إبداء الرأي في الأمور المتعلقة بأمن وسلامة البلاد. فقد وجه مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة خطاباً إلى خادم الحرمين الشريفين رقم ٥٤/ب بتاريخ ٢٠/١/١٤١١هـ، بخصوص العدوان العراقي على الكويت وتأييد المجلس

على كل ما أتخذه لصد ما يتوقع من شر أو عدوان على البلاد. " ولأن ولي الأمر عليه أن يعمل كل ما في وسعه لتجنيب أمته وبـــلاده الأخطـــار وأن يعمل ما يوفر لها الاستقرار والأمن على مُقدســاتها ودِمائــها وأعراضـــها وأموالها وأن عليه من مسؤولية ذلك ما ليس على سواه، وأنه يجب الأخـــذ بأقرب الأسباب وأنجحها فيما يراه نافعاً، دافعاً لشر من يتوقع منـــه الشـــر. ومن هذا المنطلق ولأن إحاطتكم بما يراه إخوانكم نحو هذه الأحـــوال ومـــا ينبغي لها من مواجهات أمر له وجهه واعتباره فإننا نحيطكم – وفقكم الله – أننا نؤيد كل ما أجريتموه لصد ما يتوقع من شر أو يـــترقب مـــن عـــدوان ونوصي أنفسنا ونوصيكم ونوصي كافة أمتنا في بلادنا وغيرهـــا بإحســـان الصلة بالله ولزوم تقواه والأخذ بكافة الأسباب المعنوية والماديـــة وصـــدق التوكل عليه سبحانه ولن يجعل الله للظالمين والمجرمين على أهـــل الحـــق سبيلاً، وثقوا أن صدق التوجه إلى الله في كافة أمورنا أعظم عون لنا علـــى أعدائنا "[٣٥].

٤ – إبداء الرأي بعملية الإخبار والإعلام عَنْ مُـــهربي ومُروجـــي المخـــدرات والمسكرات وغيرهم من المجرمين والعصابات الدولية . فقد صدر الأمـــر السامي رقم ٤/ب ٩٦٦٦ وتاريخ ١٠/٧/١٤١٠هـ لكل من وزارة العـــدل ووزارة الداخليـــة باعتماد العمل بفتوى مجلس هيئة كبار العلماء التي تفيـــد بأن الإخبار عن هؤلاء الفئات واجب على كل من عرف ذلك، فلا يجـــوز للمسلم أن يتخلف عن أداء هذا الواجب بل عليه أن يتعاون مع إخوانه فـــي مكافحة هذه الجريمة الخطيرة والقضاء على هذا الشر المستطير وأن التستر عليهم والسكوت عنهم يعتبر من أعظم التعاون مع الإثم والعـــدوان. وقـــال سبحانه وتعالى : " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعـــاونوا علـــى الإثـــم والعدوان "[٣٦] وقال رسول الله صلى الله عليه وســـلم : " مـــن رأى منكـــم

منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان "[٣٧].

٥ - إبداء الرأي لإبرام اتفاقية بين المملكة ودولة أخرى غير إسلامية من ناحية تبادل الأحكام أو القضاة للعمل داخل المملكة. حيث يكون القرار هنا بالرفض لأن ذلك يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وقد لا يكون القاضي مسلماً.

هيئة كبار العلماء:

يعتبر العلماء ركيزة أساسية من ركائز تطبيق الشريعة الإسلامية، فهم القائمون على تفسير الشرع وتوضيحه وتوجيه الناس ونصح الولاة والحكام. إن المكانة التي يحتلها العلماء في الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي مكانة علمية الهدف منها مصلحة الأمة، هذه المكانة مقرونة بنص القرآن الكريم، بقوله تعالى " إنما يخشى الله من عباده العلماء "[٣٨] ويقول صلى الله عليه وسلم " العلماء ورثة الأنبياء ".

ونذكر فيما يلي شيئا من دور العلماء في المجتمع الإسلامي :[٣٩]

- النصح لولاة الأمر سواء فيما يتعلق بأعمال الولاة أنفسهم أو بالرعية أو في الشؤون العامة.
- تحديد وجه الحكم الشرعي فيما يستجد من قضايا وأحداث إقليمية على الساحة العالمية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها.
- المشاركة في الشؤون العامة للبلاد والعباد والقيام بدورهم في التوجيه والإرشاد والدعوة والالتزام بأحكام الشرع.
- إبداء الرأي الشرعي في القرارات والأنظمة والمعاملات وغيرها من شؤون الدولة المحالة إليها بحيث لا تتخذ إلا بعد إقرار شرعيتها من العلماء.
- التنسيق مع المنظمات الدولية الإسلامية لدعم قضايا المسلمين والإقليات المسلمة والتخفيف من معاناتهم.

ومن ناحية أخرى، هناك واجبات على الدولة تجاه هؤلاء العلماء ومنها :[٤٠]

- يجب على ولاة الأمور استشارة العلماء في كل ما يتصل بالشؤون العامة والخاصة للبلاد والاستماع لهم والأخذ برأيهم الشرعي.
- عرض جميع اللوائح والأنظمة الخاصة والعامة على العلماء لبحثها من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها.
- إعطاء الحرية الكاملة للعلماء لإبداء رأيهم الشرعي في الأمور التي تعرض عليهم ، والاهتمام بأحوالهم العلمية والمادية وتسهيل شؤونهم العامة والخاصة.

فمنذ تأسيس الدولة السعودية الأولى ، كانت استشارة " أهل الحل والعقد " أساساً راسخاً من أسس قيام هذه الدولة. وهؤلاء الجماعة هم الذين إذا ابرموا وعقدوا أمراً، أبرمه الناس. وإذا نقضوه وحلوه، نقضه الناس. كما إن تعيينهم ليس أمراً سهلاً، فبعضهم في المدينة وبعضهم في البادية وبعضهم في الريف. وهم مزيج من العلماء ورجال الدولة والإدارة وأصحاب الخبرات المختلفة من كافة المناطق والعشائر والأوطان والعصور.[٤١]

يشارك العلماء في المملكة العربية السعودية مباشرة في اتخاذ القرار، ويكون رأيهم ذا أهمية كبيرة في تشكيل النسيج الاجتماعي لشرعية النظام، حيث يطلق عليهم " أهل الحل والعقد ".

ويتبع التأثير المباشر في صنع القرار ثلاث قنوات وهي الآتي :[٤٢]

١ - علاقة اتصال مباشر ومتميزة مع أعلى هيئة من صانعي القرار.

٢ - إدارة بعض الوزارات المهمة ذات العلاقة بالعمل السياسي.

٣ - التعبئة الشعبية.

وهناك أطر عامة تبين دور العلماء في المملكة العربية السعودية منها : [٤٣]

أ - حرص الحكومة الدائم على الالتقاء بالعلماء والمشايخ بشكل دوري لمناقشة كافة الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد حيث تميزت العلاقة بينهم وبين ولاة الأمر بكونها علاقة تَرابط وحُب وولاء واحترام متبادل.

ب - يكون العلماء شركاء أساسيين في إصدار القرار السياسي وخاصة القرارات المصيرية والحاسمة الداخلية والخارجية.

ج - يجري التشاور مع العلماء في شرعية القرارات والأنظمة الصادرة من الدولة حتى تكون متفقة مع الشريعة الإسلامية.

د - يقوم العلماء في المملكة بدورهم في محاربة البدع والانحرافات والأفكار الهدامة والسلوكيات المستوردة من الخارج، من المجتمعات غير الإسلامية. وكما يقومون بدورهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصح الأئمة وتصحيح المفاهيم الخاطئة في البلاد من أجل تحقيق هدف التربية الإسلامية.

هـ - يقوم العلماء في المملكة بدورهم في تبني القضايا الإسلامية في شتى بقاع الأرض، ومشاركة الأقليات الإسلامية همومها وآمالها ودعمها بالمال والعلم الشرعي لحفظ الهوية الإسلامية، والمساعدة في نشر الدعوة الإسلامية ومكافحة الإلحاد والتنصير التي تتعرض له الأقليات المسلمة في العالم.

و - يقوم العلماء بالتنسيق مع المنظمات والهيئات الإسلامية داخل المملكة وخارجها مثل رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمات الإغاثة الإسلامية، وغيرها في التصدي للدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية ومساعدتهم في بناء المساجد والمراكز الإسلامية والمشاريع التنموية.

وقد صدر الأمر الملكي رقم أ/١٧٣ بتاريخ ١٣٩١/٧/٨هـ، في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز بإنشاء هيئة كبار العلماء، واختصاصاتها الآتي : (٤٤)

١ - إبداء الرأي فيما يحال إليها من ولي الأمر من أجل بحثه وتكوين الرأي المستند للأدلة الشرعية.

٢ - التوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة ليسترشد بها ولي الأمر.

وقد تم تشكيل هذه الهيئة من عدد من كبار المختصين في الشريعة الإسلامية من السعوديين، يتم اختيارهم بأمر ملكي. يعقد اجتماعهم مرة كل ستة أشهر، ويكون في مقر إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض. وقد تم تعيين رئيس لها بتاريخ ١٤١٤/١/٢٠هـ، وهو سماحة المفتي العام للمملكة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله ابن باز.(٤٥)

إن دور علماء المملكة العربية السعودية ليس اجتماعياً أو دينياً فقط، بل هم شركاء أساسيون في صناعة القرار، وهي مكانة لا تتوفر للعلماء في أي دولة إسلامية أخرى. ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة التي توضح مسؤولية هيئة كبار العلماء ومشاركتها في اتخاذ القرار السياسي.

١ - إبداء الرأي في مسألة السلام في الشرق الأوسط وتحديد موقف المملكة من عملية السلام. فقد كان دور العلماء في المملكة واضحا ومشرفا في هذا الشأن، حيث أقر العلماء، وعلى رأسهم مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، عملية السلام. حيث أفتوا بأنه يجوز لولي الأمر أن يعقد هدنة مع العدو، مطلقة أو مؤقتة، طبقا لما تدعوا إليه مصلحة الأمة. وبهذا حددت المملكة موقفها من مفاوضات السلام طبقا للرأي الشرعي الذي أقره العلماء ورحبت بكافة الجهود الخيرة لإقرار السلام في المنطقة.(٤٦)

٢ - إبداء الرأي بالمشاركة أو عدم المشاركة في الاجتماعات أو المؤتمرات أو الندوات التي يكون محورها أو موضوعها مخالفاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومثال لهذه المواضيع أو المحاور : تحليل الإجهاض ، تحليل الربا، السماح بالشذوذ الجنسي، السماح بتعاطي المخدرات، أباحه الغزو أو الاعتداء على دولة شقيقة وجارة إسلامية. وحري بالإشارة هنا أنه حين قامت جمهورية مصر العربية بتنظيم مؤتمر دولي للسكان عقد بمدينة القاهرة في الفترة من ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤م. وكان أحد المواضيع المطروحة للنقاش في هذا المؤتمر هو تحليل الإجهاض المحرم المتعلق بضعف الضوابط الدينية والأخلاق كالاتصال الجنسي غير المشروع ومعالجة آثاره بالإجهاض، أو ظواهر أخرى اجتماعية مثل الفقر وتحديد النسل لأسباب اجتماعية أو اقتصادية كما هو الحال في الصين الشعبية ودول أخرى. بالإضافة إلى ما يترتب من هذه العملية من آثار سلبية على المجتمع مثل ظواهر التشرد وتفكك الأسرة واستغلال سماسرة الرقيق الأبيض لبعض المراهقات لشراء أجنتَهُن للاستفادة منها في التجارب المخبرية وأمصال القوة والنشاط وغيرها.(٤٧) وقد كان لعلماء المملكة دورهم ورأيهم وكلمتهم في مواجهة هذا المؤتمر، فقد عقد مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة دورة استثنائية خاصة بمدينة الطائف بخصوص مواضيع هذا المؤتمر. وأصدر المجلس بيانا قاطعت بمقتضاه حكومة المملكة العربية السعودية هذا المؤتمر كونه يدعو إلى الإباحية والانحلال ونشر الرذيلة ويتعارض بالتالي مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومنافي للكتاب والسنة. وبذلك يكون منافيا لسياسة المملكة التي تقوم أساسا على تطبيق الشريعة الإسلامية والكتاب والسنة.(٤٨)

٣ - إبداء الرأي في الأمور التعزيرية التي لم يرد بها نص صريح في الكتاب أو السنة كالمخدرات بتهريبها وترويجها عبر الحدود الدولية. فهنا لابد من

الرجوع إلى هيئة كبار العلماء عند اتخاذ أي قرار شرعي تتخذه الدولة حتى تتحقق من مدى صحته وشرعيته ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والكتاب والسنة وتحقيق العدالة والمساواة والمصلحة العامة للبلد فقد كان دور العلماء في المملكة أكبر الدلائل عندما أرادت حكومة المملكة اتخاذ خطوات حاسمة للقضاء على تجارة المخدرات التي بدأت تنتشر داخل البلاد. حيث أحال ولاة الأمر هذا الموضوع إلى هيئة كبار العلماء. وقد أصدرت الهيئة بالإجماع قراراً يتعلق بتهريب وترويج المخدرات، رقم ١٣٨ وتاريخ ١٤٠٧/٦/٢٠هـ ينص على ما يلي :[٤٩]

أولاً : بالنسبة لمهرب المخدرات فإن عقوبته القتل لما يسببه تهريب المخدرات وإدخالها للبلاد من فساد عظيم لا يقتصر على المهرب نفسه وأضرار جسيمة وأخطار بليغة على الأمة بمجموعها. ويلحق بالمهرب الشخص الذي يستورد أو يتلقى المخدرات من الخارج فيُمَون بها المروجين.

ثانياً : أما بالنسبة لمروجي المخدرات فقد أكد المجلس قراره رقم ٨٥ وتاريخ ١٤٠١/١١/١١هـ، الذي ينص على من يروّج المخدرات سواء كان ذلك بطريق التصنيع أو الاستيراد بيعاً أو شراءً أو إهداء ونحو ذلك من ضروب إشاعتها ونشرها، فإن كان للمرة الأولى فيعزر تعزيراً بليغاً بالحبس أو الجلد أو الغرامة المالية أو بها جميعاً حسبما يقتضيه النظر القضائي، وإن تكرر منه ذلك فيُعزر بما يقطع شره عن المجتمع ولو كان ذلك بالقتل، لأنه بفعله هذا يعتبر من المفسدين في الأرض وممن تأصل الإجرام في نفوسهم.

ثالثاً : ولمزيد من الردع وإعلاماً للعامة رأى مجلس هيئة كبار العلماء من ضرورة التشهير بأهل المخدرات وإعلان هذه العقوبات عن طريق وسائل الإعلام المختلفة قبل تنفيذها أعذاراً وإنذاراً.

وقد سطرت هذه الفتوى تاريخ المملكة بأحرف من نور فكان ذلك القرار نعم الثمرة لجهود علماء المسلمين المتواصلة على مر العصور ونعم العون لحكومتهم. وقد كان لتطبيق هذه العقوبة أكبر الأثر في وقف ترويج المخدرات والقضاء عليها في المملكة.(٥٠)

٤ - إبداء الرأي في الأمور التي تتعلق بالعادات والتقاليد في البلد كوضع تعليمات ولوائح خاصة بالوافدين الأجانب للدخول إلى المملكة باحترام عادات وتقاليد البلد في طبيعة المجتمع وفي الملبس وفي مناسبات أخرى كالصيام والحج والأعياد المختلفة وغير ذلك وكذلك قيادة المرأة للسيارات. مبادئ الشريعة الإسلامية والكتاب والسنة لم تحرم قيادة المرأة للسيارة. بدليل ذلك كانت المرأة في عهد الرسول صلي الله علية وسلم تركب الدابة وتتنقل بها لأنها الوسيلة الوحيدة المتوفرة في ذلك الوقت. ومع اتساع رقعة الدولة الإسلامية واختلاف العادات والتقاليد في كل دولة وضعف الوازع الديني والخوف على المرأة المسلمة من الفتنة. رأت هيئة كبار العلماء أن قيادة المرأة للسيارات يتعارض مع عادات وتقاليد البلد لما فيه ذلك عدم تحقيق المصلحة للمرأة المسلمة في قيادة السيارة وحفاظاً لها ولسلامتها من أي نوع من الأعمال التي قد يخدش أنوثتها وكرامتها.(٥١)

٥ - إبداء الرأي في العمل الشنيع الذي قامت به طائفة من المعتدين اللذين انتهكوا حرمة بيت الله الحرام وأدخلوا فيه السلاح وأغلقوا أبوابه على المسلمين اللذين أدوا فيه صلاة الفجر في اليوم الأول من شهر محرم عام ١٤٠٠هـ وقد روعوا المسلمين في الحرم الذي جعله الله مثابة للناس وآمنا وسفكوا الدماء المحرمة وأزهقوا الأرواح البريئة بغير ذنب . فقد صدرت فتوى من جميع علماء المملكة وذلك بموجب طلب ولي الأمر جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز، حيث أفتى العلماء بالإجماع بقولهم " إن من الواجب دعوة هذه الفئة إلى الاستسلام ووضع السلاح، فإن فعلوا قبل منهم وسجنوا

حتى ينظر في أمرهم شرعاً، وإن امتنعوا اتخذت كافة الوسائل للقبض عليهم ولو أدى ذلك إلى قتالهم، وقتل من لم يحصل القبض عليه منهم ويستسلم إلا بذلك، لقول الله عز وجل " ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين "(٥٢) وقد صدر بيان ملكي عن وزير الداخلية بشأن عقوبة المجرمين رقم ٢/٤٢٠٧ بتاريخ ١٤٠٠/٢/١٩هـ حيث قال العلماء في فتواهم " مادام أن الجميع اعترفوا بجريمتهم بالقتل والإفساد في حرم الله، يجوز للإمام قتلهم، فعلى هذا اعتمدوا قتل الأشخاص الموضحة أسماؤهم في البيان، إرضاء لله سبحانه وتعالى، وغضباً لحرمة بيته الحرام، وحرمة عباده اللذين يعبدونه حول البيت، وشفاءً لغيظ المسلمين ".(٥٣)

٦ - إبداء الرأي بطلب الاستعانة بالدول العربية وغير العربية عند الضرورة للدفاع عن الأمة الإسلامية ولإيقاف زحف الشر وتأمين سلامة دين الناس وأموالهم وأعراضهم ودمائهم ولحفظ ما ينعمون به من أمن واستقرار. ومثال ذلك، الغزو العراقي لدولة الكويت أغسطس ١٩٩٠م، فقد عرضت حكومة المملكة الأمر على هيئة كبار العلماء لإبداء الرأي. حيث صدر بيان من هيئة كبار العلماء بتاريخ ٢٢ محرم ١٤١١هـ بتأييد ما أتخذه ولي الأمر – وفقه الله – من استقدام قوات مؤهلة بأجهزة قادرة على إخافة وإرهاب من أراد العدوان على هذه البلاد ودفع الخطر المتوقع والوقوف بوجه العدوان المرتقب ممن يريد مداهمة البلاد. وجاء في البيان النص الأتي " ضرورة الدفاع عن الأمة ومقوماتها بجميع الوسائل الممكنة وإن الواجب على ولاة أمرها المبادرة لإتخاذ كل وسيلة تصد الخطر وتوقف زحف الشر وتؤمن للناس سلامة دينهم وأموالهم وأعراضهم ودمائهم وتحفظ لهم ما ينعمون به من أمن واستقرار. وهو أمر واجب تمليه الضرورة في الظروف الحاضرة ويحتمه الواقع المؤلم وقواعد الشريعة

وأدلتها توجب على ولي أمر المسلمين أن يستعين بمن تتوفر فيه القدرة وحصول المقصود ".[٥٤] وقد ذكر الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز في كلمته عن موقف الشريعة الإسلامية من الغزو العراقي ، فقد قال : ما حصل من الحكومة السعودية لأسباب هذه الحوادث المترتبة على الظلم من رئيس دولة العراق لدولة الكويت، من استعانتها بجملة من الجيوش التي حصلت من أجناس متعددة من المسلمين وغيرهم لصد العدوان والدفاع عن البلاد . فذلك أمر جائز بل تمليه الضرورة ويحتمه الواجب على المملكة أن تقوم به، لأن الدفاع عن الإسلام والمسلمين وعن حرمة البلاد وأهلها أمر لازم بل محتوم حيث إن ذلك يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحث على حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين والمحافظة على ممتلكاتهم وأرواحهم ولم الشمل وزرع المحبة والمودة والإخاء مع جيرانه والدول الإسلامية.[٥٥]

٧ - إبداء الرأي في أعمال التخريب والإفساد في الأرض والاعتداء على الأنفس البريئة والممتلكات الخاصة أو العامة وإشاعة الرعب والزعر في البلاد باللجوء إلى عمليات الإرهاب لتحقيق غايات فردية أو جماعية لم يكن من الممكن تحقيقها إلا بوسيلة العنف والقوة. فقد صدر قرار من مجلس هيئة كبار العلماء، بدورته الثانية والثلاثين المنعقدة في مدينة الطائف، برقم ١٤٨ وتاريخ ١٤٠٩/١/١٢هـ، بإيقاع عقوبة القتل على كل من ثبت شرعا بأنه ارتكب عملا تخريبيا سواء كان موجها ضد المنشآت العامة والمصالح الحكومية أو غيرها بقصد الإفساد والإخلال بالأمن والاعتداء على حرمات المسلمين في نفوسهم وأعراضهم وأموالهم. وقد قرر المجلس بالإجماع ما يلي :[٥٦]

أولا : من ثبت شرعا أنه قام بعمل من أعمال التخريب والإفساد في الأرض التي تزعزع الأمن بالإعتداء على الأنفس والممتلكات الخاصة أو

العامة، كنسف المساكن أو المساجد أو المدارس أو المستشفيات والمصانع والجسور ومخازن الأسلحة والمياه والموارد العامة لبيت المال، كأنابيب البترول ، ونسف الطائرات أو خطفها ونحو ذلك ، فإن عقوبته القتل لدلالة الآيات في القرآن الكريم على أن مثل هذا الإفساد في الأرض يقتضي إهدار دم المفسد ، ولأن خطر هؤلاء الذين يقومون بالأعمال التخريبية وضررهم أشد من خطر وضرر الذي يقطع الطريق فيعتدي على شخص فيقتله أو يأخذ ماله وقد يحكم الله عليه بما ذكر في آية الحرابة.

ثانياً : أنه لا بد قبل إيقاع العقوبة، المشار إليها في الفقرة السابقة، من استكمال الإجراءات الثبوتية اللازمة من جهة المحاكم الشرعية وهيئات التمييز ومجلس القضاء الأعلى براءة للذمة واحتياطاً للأنفس وإشعاراً بما عليه هذه البلاد من التقيد بكافة الإجراءات اللازمة شرعاً لثبوت الجرائم وتقرير عقابها.

ثالثاً : يرى المجلس إعلان هذه العقوبة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

وتجدر الإشارة هنا بالعمل الإجرامي الشنيع الذي قامت به طائفة من المفسدين اللذين قاموا بعمليات التفجير للمنشآت الخاصة والعامة في منطقة العليا بمدينة الرياض ومدينة الخبر بالمنطقة الشرقية بالمملكة، وما حصل بسبب ذلك من تدمير وقتل وإصابة كثير من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء السعوديين ومن رعايا دول صديقة. فقد صدر بيان من هيئة كبار العلماء في جلسته الاستثنائية العاشرة المنعقدة في مدينة الطائف يوم السبت ١٤١٧/٢/١٣هـ، باستنكار هذا العمل الإجرامي الشنيع وأدانوا بكل شدة من نفذه أو حرض عليه أو خطط له. وقرروا بالإجماع بأن هذه التفجيرات عمل إرهابي وإجرامي محرم شرعاً بإجماع المسلمين لأسباب كثيرة منها " هتك لحرمات الإسلام المعلومة منه بالضرورة، هتك لحرمة الأنفس المعصومة ، وهتك لحرمة الأموال ، وهتك لحرمات الأمن والاستقرار

وحياة الناس الآمنين المطمئنين في مساكنهم ومعايشهم وغدوهم ورواحهم ، وهتك للمصالح العامة التي لا غِنى للناس في حياتهم عنها . فلا يجوز التعرض لمستأمن بأذى فضلاً عن قتله في مثل هذه الجريمة الكبيرة النكراء وهذا وعيد شديد لمن قتل معاهداً وإنها كبيرة من الكبائر المتوعد عليها بعدم دخول القاتل الجنة . أن المجلس يبين تحريم هذا العمل الإجرامي ويعلن للعالم أن الإسلام بريء من هذا العمل فلا يستحب عمله على الإسلام ولا على المسلمين المهتدين بهدى الإسلام المعتصمين بالكتاب والسنة"(٥٧)

الخاتمة

صاغت المملكة العربية سياسة خارجية تميزت بالتوازن والاعتدال معتمدة على كتاب الله وسنة نبيه المصطفي صلى الله عليه وسلم، وسخرت معظم إمكاناتها وقدمت كافة أنواع المساعدات لدول العالم العربي والإسلامي وغيرها من الدول الصديقة، وعملت بأقصى ما لديها من طاقة وإمكانات لتوحيد الصف العربي والإسلامي ونصرة القضايا العربية والإسلامية في كل مكان. ومن أجل ذلك أقامت المملكة علاقات دبلوماسية متوازنة مع معظم دول العالم لخدمة الإسلام والمسلمين وإعلاء كلمة الله والسنة النبوية التي اتخذتها حكومة المملكة منهاجاً لها ودستوراً تسير عليه في كافة شؤونها.

وشيدت المملكة نظاماً قضائياً مستمداً من الكتاب والسنة، وكفلت الاستقلال الكامل للقضاء وحسن اختيار القضاء. هذا النظام قَل أن يوجد له نَظير في استقلاله وعدالته وسرعة فصله في القضايا. وكفلت الحكومة لكافة المواطنين حق التقاضي بدرجة أوسع مما كفلته نظم قضائية في دول أخرى، وكفلت أيضاً للمواطن أن يقاضى ولي الأمر إذا ما وقع عليه ظلم مهما كانت درجته أو منصبه وذلك من خلال ديوان المظالم. ويعتبر هذا النظام نموذجاً للقضاء العادل الذي قلما يوجد له نظير في العالم.

إن حكام هذه البلاد – حفظهم الله – قد أدوا الأمانة التي أستخلفهم بها الله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم بتحمل المسؤولية وحفظ الرعية وتوحيده سبحانه وتعالى وتطبيق شرعه وإقامة الحدود وإشاعة الأمن والطمأنينة لأداء شعائر الله بكل يسر وسهولة لا تأخذهم في ذلك لومة لائم، مواصلين في ذلك خطى مؤسس هذا الكيان العظيم الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – وسار على نهجه من بعده أبناؤه، سعود وفيصل وخالد – يرحمهم الله – وباني نهضتنا ومسيرة التنمية والازدهار الذي نعيشه في الحاضر خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وحكومته الرشيدة وفقهم الله وسدد خطاهم.

الهوامش

(١) الفايز، محمد. **موقف المملكة العربية السعودية على صعيد القضايا الإسلامية منذ تأسيس المملكة في عام ١٣٤٤هـ**. الرياض : وزارة الخارجية، الإدارة العامة للشئون الإسلامية، ١٤١١هـ.

(٢) سورة الحجر، آية رقم (٩).

(٣) سورة الجاثية، آية رقم (١٨).

(٤) **" الذكرى السادسة عشرة لتوليه الحكم ملكاً وقائداً لمسيرة الخير "**. جريدة الجزيرة، الرياض، العدد ٩٢١٥، الأحد ١٤١٨/٨/٢١هـ الموافق ١٩٩٧/١٢/٢١م، ص ١٢.

(٥) دحلان، أحمد بن حسن أحمد. **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية**. جدة : دار الشروق للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٨٤م. ص ٨٤.

(٦) سورة المائدة، آية رقم (٨).

(٧) سورة المائدة ، آية رقم (٤٤).

(٨) سورة الحديد، آية رقم (٢٥).

(٩) سورة ص ، آية رقم (٢٦).

(١٠) الألفي، أحمد عبدالعزيز. **النظام الجنائي بالمملكة العربية السعودية : التنظيم القضائي والإجراءات، بعض الجرائم المقررة نظاماً**. الرياض : معهد الإدارة العامة، ١٣٩٦هـ. ص ص ٧-٨.

(١١) **نظام القضاء**. السعودية، مجلس الوزراء. الرياض : مطابع الحكومة الأمنية، ١٤٠٢ هـ. المادة رقم ١.

(١٢) جيرة، عبدالمنعم عبدالعظيم. **نظام القضاء في المملكة العربية السعودية**. الرياض : معهد الإدارة العامة، إدارة البحوث، ١٤٠٩ هـ. ص ٥٠.

(١٣) الألفي. مرجع سابق. ص ص ١٠-١١.

(١٤) الحسان، محمد بن إبراهيم. **المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**. ج١، ط١. الرياض : دار الشبل للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ. ص ٢٧٨.

(١٥) آل الشيخ، حسن بن عبدالله. **التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية**. جدة : دار تهامة للنشر والتوزيع، ١٤٠٤ هـ. ص ص ٢٣-٢٤.

(١٦) السنيدى، عبدالله بن راشـــد . **مراحل تطور تنظيم الإدارة الحكومية تتولى المملكة العربية السعودية**. ط ٥، الرياض : مطابع الفرزدق التجارية، ١٤١٨. ص ١٩٨.

(١٧) سورة النساء، آية رقم (٥٨).

(١٨) السنيدي. المرجع السابق. ص ص ١٩٨-٢٠١.

(١٩) **نظام القضاء**. مرجع سابق. مادة رقم ٨٩.

(٢٠) عياد، عبـــد الرحمـــن . **أصول علم القضاء : قواعد المرافعات في التنظيم القضائي والدعوة والاختصاص**، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي وبأنظمة المملكة العربية الســـعودية. الرياض : معهد الإدارة العامة، ١٤٠١. ص ٢٢٢.

(٢١) **نظام القضاء**. مرجع سابق. المواد رقم ٦ -٩.

(٢٢) **نظام القضاء**. مرجع سابق.المواد رقم ١١-٢١.

(٢٣) **نظام القضاء**. مرجع سابق. المادتان رقم ٢٢، ٢٣.

(٢٤) جيرة . مرجع سابق. ص ١٥٧.

(٢٥) **نظام القضاء**. مرجع سابق. المادتان رقم ٢٤، ٢٥.

(٢٦) **نظام القضاء**. مرجع سابق. المواد رقم ٩٣ - ٩٥.

(٢٧) حمزة، فؤاد . **البلاد العربية السعودية**. ط ٢. الرياض : مكتبـــة العصـــر الحديثـــة، ١٣٨٨هـــ. ص ص ٢٠١-٢٠٢.

(٢٨) **نظام القضاء**. مرجع سابق. المادة رقم ٢٠٧.

(٢٩) بن منيع، عبدالله بن ســـليمان. **حكم تداول أسهم الشركات المساهمة بيعاً وشراءً وتملكاً وتمليكاً**. " مجلـــة البحـــوث الفقهية المعاصرة " س ٢، ع ٧، ١٤١١هـــ. ص ٣١.

(٣٠) بن منيع. المرجع السابق. ص ٢١.

(٣١) سورة الحج ، آية رقم ٧٨.

(٣٢) عبد السلام، جعفر. **النظم الدبلوماسية والقنصلية**. ط١. القاهرة : مطبعـــــة الأنجلـــو المصرية، ١٩٧٦. ص ٩٢.

(٣٣) سلامه، عبدالقادر. **التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المعاصر والدبلوماسية في الإسلام : مع التركيز على النظام الدبلوماسي والقنصلي المصري والسعودي**. ط١. القاهرة : النهضة العربية، ١٩٩٦-١٩٩٧م. ص ص ٤٥-٤٦.

(٣٤) سلامه. المرجع السابق. ص ٥٤.

(٣٥) مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة. خطاب إلى حضرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ١٤١١/١/٢٤هـ. سفارة خادم الحرمين الشريفين، واشنطن : الملحقية التعليمية، ١٤١١.

(٣٦) سورة المائدة. آية رقم ٣.

(٣٧) **صحيح مسلم بشرح النووي**. ج ٢، ط ٢. بيروت : دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م. ص ص ٢٢ –٢٥.

(٣٨) سورة فاطر، آية رقم ٢٨.

(٣٩) الحسان. مرجع سابق. ج ١. ص ص ١٧٨-١٧٩.

(٤٠) الحسان. مرجع سابق. ج١. ص ١٨٠.

(٤١) الحسان. مرجع سابق. ج١. ص ٢٣٩.

(٤٢) Korany Bahgat; and Ali E. Hillal Dessouki. **The Foreign Polices of Arab States.** Egypt: American University, 1984. pp. 260-261.,

(٤٣) الحسان . مرجع سابق. ج١. ص ص ١٨١-١٨٧.

(٤٤) السنيدى. مرجع سابق. ص ٢٨٣.

(٤٥) السنيدى. مرجع سابق. ص ٢٨٧.

(٤٦) الحسان. مرجع سابق. ج١. ص ١٩٠.

(٤٧) النفيسة، عبدالرحمن بن حسن. **الإجهاض : آثاره وأحكامه**. " مجلة البحوث الفقهية المعاصرة " س ٢، ع ٧، ١٤١١هـ. ص ص ١٠٨-١١٠.

(٤٨) ان. مرجع سابق. ج١. ص ص ١٨٩-١٩٠.

(٤٩) عزيز بن حمد. **الحشيش وجهود حكام وعلماء المسلمين في مواجهته**. "فقهية المعاصرة " س ٣، ع ٩، ١٤١١ هـ. ص ص ١٥٩-١٦٢.

م. **المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**.

بل للنشر والتوزيع، ١٤١٦. ص ٢٨٣.

.١٩

ج ١، ط ٢. الرياض : مطابع المدينة،

ية بتاريخ ١٤١١/١/٢٢.

(٥٥) ابن باز، عبدالعزيز بن عبدالله. **موقف الشريعة الإسلامية من الغزو العراقي للكويت.** واشنطن : سفارة المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

(٥٦) **موقف الشريعة الإسلامية من أعمال الإفساد والإخلال بالأمن :** قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية. "جريدة الجزيرة " الرياض، العدد ٥٨١٥، ١٤٠٩/١/١٨هـ الموافق ١٩٨٨/٨/٣٠م.

(٥٧) بيان لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية بخصوص حوادث التفجير بالمملكة. الطائف : وكالة الأنباء السعودية ، ١٤١٧ هـ (وثائق ونصوص " مجلة البحوث الفقهية المعاصرة " س ٨، ع ٣٠، ١٤١٧هـ. ص ص ٢٥٤-٢٥٦).

الفصل الرابع

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

" الوسائل الدبلوماسية "

تطور العلاقات الدبلوماسية
للمملكة العربية السعودية

السفير الدكتور / **محمد عمر مدني**

مدير عام معهد الدراسات الدبلوماسية

مقدمة

تحتل الدبلوماسية مكانة متميزة في العلاقات الدولية المعاصرة : فبواسطتها تتم إقامة هذه العلاقات وتدعيمها، وعن طريقها تتم معالجة كافة المسائل ذات الطبيعة الدولية، ومن خلالها يتم التوفيق **بين** مصالح الدول المتعارضة ووجهات نظرها المتباينة، فضلاً عن دورها في تسوية المنازعات الدولية وإشاعة العلاقات الودية وحسن التفاهم بين الدول. كما تستطيع كل دولة – عن طريق وسائلها الدبلوماسية – تدعيم مكانتها الدولية وتعزيز نفوذها إقليمياً ودولياً . ومن المعلوم ، أن تغييراً جذرياً قد أدخل على الدبلوماسية التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية ترتب عليه أحداث تعديل أساسي على علاقات الدول بعضها مع البعض الآخر، فصارت هذه العلاقات تهتم بموضوعات كانت تخص الفرد أكثر من الدولة مثل العلاقات التجارية والمالية، إضافة إلى ظهور مشاكل ومواضيع جديدة بسبب التقدم العلمي وتداخل مصالح الدول مثل: الطاقة، ومكافحة التلوث، واستغلال المناطق الدولية في المحيطات لصالح الإنسانية جمعاء ، والفضاء الخارجي ، والقانون الدولي للتنمية ، والقانون الاقتصادي الدولي، ونقل التكنولوجيا، والمساعدات الفنية والاقتصادية والتبادل الثقافي والعلمي. هذه الموضوعات الحديثة التي ظهرت على الساحة الدولية غلبت الجانب الاقتصادي والفني على الجانب السياسي لعمل البعثة الدبلوماسية ، مما جعل عمل الدبلوماسي أكثر تعقيداً وصعوبة ويستوجب ، من ثم، المزيد من المعرفة والمهارات لأداء العمل الدبلوماسي على الوجه المطلوب[١].

لقد ترتب على التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات تحول المجتمع الدولي – رغماً عن ترامي أطرافه وتباعد أرجائه – إلى قرية صغيرة تتشابك مصالحها وتحرص دولها على تبادل المنافع والمعارف فيما بينها. وأدركت الدول أن تطوير علاقاتها المتبادلة ورعاية مصالحها والسهر عليها يتطلب إيجاد نوع من التمثيل الدائم المتبادل، فأسست البعثات الدبلوماسية لتعبر عن إرادتها لدى الدول

الموفد إليها[٢].

وإذا كان التمثيل الدبلوماسي الدائم قد اكتسب رسوخًا وثباتًا لا يستطيع أحد التشكيك فيه، فإن ذلك لا يقلل – بحال **من** الأحوال – من أهمية الدور الذي يقوم به التمثيل الدبلوماسي المؤقت في شكل البعثات الخاصة في مجال توثيق العلاقات وحل المشاكل **بين** مختلف الدول. فازدياد المشاكل والتعقيدات الدولية قد كشف عن عجز واضح في قيام البعثات الدائمة بمهامها المختلفة ، الأمر الذي فتح الباب واسعًا أمام البعثات الخاصة لتعود إلى احتلال ما كان لها من دور بارز في معالجة المشاكل الدولية التي تتطلب درجة عالية من التخصص وتستدعي قدرة فائقة على اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والقانونية الهامة، وهو ما لا يتوفر للبعثات الدائمة[٣].

وبالرغم من الحداثة النسبية لنشأتها، فإن المملكة العربية السعودية **لم** تتخلف عن مواكبة التطور الهائل الذي لحق بالعلاقات الدولية الدبلوماسية. فما كاد الملك عبد العزيز يرحمه الله يفرغ من ترسيخ أركان الدولة، ويئد ما كان يحيط بها من فتن ودسائس ويعيد ملك آبائه وأجداده ، حتى أعطى جل اهتمامه لتدعيم مكانتها على صعيد العلاقات الدولية فأرسل الرسل واستقبل الوفود من الدول الأخرى، وأبرم الاتفاقيات وساهم في تأسيس العديد من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، واهتم بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى[٤].

ولقد كان الملك عبد العزيز ، يرحمه الله، حريصاً دائماً على مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء في كل ما يقيمه من علاقات دولية مع الدول الأخرى. ولا عجب في ذلك، فدولة تأسست وفقاً لأحكام الشريعة الغراء، وشرفها الله بأن جعلها تحتضن **بين** جنباتها الأماكن الإسلامية المقدسة التي تهفو إليها أفئدة المسلمين من مشارق الأرض ومغاربها ، لابد وأن تؤسس علاقاتها الدبلوماسية على أساس ما جاء بهذه الشريعة الغراء من أحكام ومبادئ قائمة على مبدأ الصدق والعدل

والمساواة والمجادلة بالتي هي أحسن، يقول الدكتور " فون ويزل " الذي زار جلالة الملك عبد العزيز عام ١٣٤٥هـ "... وفي ابن سعود ميزة أخرى وهي أنه كريم وصادق، وقد حادثته مرتين في شؤون مختلفة كان بعضها دقيقاً جداً، فلم ألحظ قط أنه يلبس الباطل ثوب الحق ... نعم ... كان " سياسياً " أحياناً في أجوبته – فلا يقول كل ما يعرفه – ولكنه لم يتلفظ بكلمة واحدة غير صادقة ... والظاهر أن هذا شأنه مع الجميع فإني لما قابلت القناصل الأجانب في جدة قالوا لي " إذا قال لك ابن سعود شيئاً فثق أنه يقول الحقيقة التي لا تشوبها شائبة " [٥].

ولقد بقي أبناؤه قادة المملكة العربية السعودية أوفياء لأحكام الشريعة الغراء التي أرسى على أساسها الملك عبد العزيز العلاقات الدبلوماسية لهذه الدولة الفتية. ولذلك لم يكن غريباً أن تشارك المملكة في مؤتمر فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١م ثم تنضم بعد ذلك إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية[٦]. ويعود ذلك إلى حقيقة أن هذه الاتفاقية تقوم على مبادئ لا تتعارض مع جوهرها عن المبادئ الواردة في الشريعة الغراء[٧].

تأسيساً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى :

- تتبع التطور التاريخي للعلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية قبل وبعد توحيدها على يد جلالة المغفور له الملك عبد العزيز.
- إلقاء الضوء على القواعد الأساسية للدبلوماسية في الإسلام.

مناقشة وتحليل الأسس التي تستند عليها العلاقات الدبلوماسية السعودية، وتنظيمها وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهجين التاريخي والوصفي، حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة . يتناول المبحث الأول العلاقات الدبلوماسية بالمملكة وممارستها منذ أن توحدت هذه البلاد، وما

صاحب ذلك من تطورات خلال مراحل التأسيس الأولى، وكذلك التنظيمات التي أدخلت على العلاقات الدبلوماسية السعودية بعد إرساء دعائم الدولة الحديثة وحتى الوقت الراهن. أما المبحث الثاني، فيناقش الأسس والقواعد التي تستند عليها العلاقات الدبلوماسية السعودية، وتحديداً الشريعة الإسلامية كمنطلق لها. ويستعرض المبحث الثالث العلاقات الدبلوماسية السعودية وتنظيمها وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وتطرح الخاتمة خلاصة لأهم ما جاء في هذه الدراسة من نتائج.

المبحث الأول

تطور العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية

ليس بالإمكان الفصل بين الماضي والحاضر أو الحاضر والمستقبل لأن الحاضر هو انعكاس للماضي، وهو مرآة يمكن من خلالها استشراف آفاق المستقبل. وتزداد هذه الحقيقة وضوحاً بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، حيث لا تزال معالم التجربة الإنسانية الخالدة التي أرسى دعائمها ووطد أركانها الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه – حية في نفوس أبناء شعبه، وبصماتها واضحة على كافة أوجه الحياة السعودية المعاصرة، ومنها – بالتأكيد – العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية . وسوف يستمر تأثير هذه التجربة الرائدة على مستقبل تلك العلاقات ، نظراً لسمو المبادئ التي أرسى على أساسها الملك عبد العزيز دعائم سياسته الخارجية . وعليه ، سيكون من الطبيعي دراسة العلاقات الدبلوماسية السعودية في عهد جلالة الملك عبد العزيز يرحمه الله ، قبل أن نعرض لواقع هذه العلاقات بعد رحيله إلى الرفيق الأعلى عام ١٣٧٣هـ – ١٩٥٣م.

العلاقات الدبلوماسية السعودية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود :

بدأت المسيرة المباركة التي قادها الملك عبد العزيز – يرحمه الله – لتأسيس المملكة العربية السعودية في الخامس من شهر شوال عام ١٣١٩هـ الموافق الخامس عشر من شهر يناير عام ١٩٠٢م، عندما تمكن جلالته، ومعه عدد من رجاله المخلصين، من استعادة حاضرة ملك آبائه وأجداده – الرياض – من عجلان عامل ابن رشيد، حيث خرج أهل الرياض فرحين مستبشرين بعودة آل سعود الذين حكموا المنطقة وعرفوا

بعدلهم وسمو مبادئهم القائمة على الإسلام ونشـــر مبادئـــه الصحيحـــة [٨].

وما إن استتب له الأمر بعد عودة الرياض، حتى شرع الأمـــير الشـــاب فـــي الانطلاق لاستعادة ملك آبائه وأجداده، فاتجه إلى سائر الأرجاء، معتمدا على الله في تحقيق غايته السامية. وإذا كان المجال لا يسمح لنا بتتبع المعارك التي قادهـــا فـــي تفاصيلها ووقائعها المختلفة، فحسبنا القول إن الجهود في سبيل تكوين المملكة، قـــد شغلت الأمير الشاب عن إعطاء الاهتمام الكافي للشؤون الخارجية للدولة المنشـــودة. ولكن ما أن بدت معالم هذه الدولة في التبلور والظهور، خاصة بعد دخـــول حـــائل عام ١٣٤٠هـ/١٩٢١م، حتى أخذ يرحمه الله يعطـــي اهتمامـــا أكـــثر للعلاقـــات الخارجية للدولة الوليدة[٩]. بيد أن اهتمامه بهذه العلاقات قد اختلف فـــي المراحـــل الأولى لتكوين الدولة السعودية، عن تلك التي واكبت تدعيم بنيانها وتوطيد أركانها.

المراحل السابقة على توحيد المملكة :

تعتبر الدبلوماسية وسيلة من أهم الوســـائل التـــي تعتمـــد عليـــها الـــدول لتنفيـــذ سياستها الخارجية[١٠]. وتزداد الدبلوماسية أهميـــة وفاعليـــة، كلمـــا أحســـن القـــائمون على أمرها اختيار المناسب من وســـائلها لتحقيـــق مـــا يرجونـــه مـــن أهـــداف ومـــا يتطلعون إليه من آمال، كل ذلك علـــى ضـــوء مراعـــاة مقتضيـــات الحيـــاة الدوليـــة ومستلزمات معايير القوى السائدة على صعيد العلاقات الدوليـــة، ولقـــد أظـــهر الملـــك عبد العزيز طيب الله ثراه في هذا الصدد ذكاء بالغا ووعيا ثاقبا، فلـــم يكـــن فـــي يـــوم من الأيام يعتمد على وسيلة دبلوماســـية بعينـــها، وإنمـــا كـــان يختـــار مـــن الوســـائل الدبلوماسية ما يناسب الهدف الذي يتطلع إليه مع المرونـــة. فكـــان إذا وقـــع اختيـــاره على وسيلة محددة ، لا يجد مانعا مـــن تجربـــة غيرهـــا، إذا عجـــزت عـــن تحقيـــق الهدف الذي ينشده، كل ذلك في ضوء ما يحيـــط ببـــلاده مـــن ظـــروف ومســـتجدات دولية. ولم يكن رحمه الله، يتقيد في ذلك بأي قيـــد ، اللـــهم إلا قيـــد الالـــتزام بأحكـــام

الشريعة الإسلامية الغراء ، لان هدفه دائما هو حماية حقوق ومصالح الدولة وشعبها وتراثها العظيم.

ولقد كان من الطبيعي أن يوظف الملك عبد العزيز أولى علاقاته الدبلوماسية لخدمة الهدف الأساسي الذي كان يسعى لتحقيقه ، وهو إعادة تكوين الدولة السعودية. وتحقيقا لهذا الهدف شرع في التفاوض مع الدول الأجنبية وأبرم معها الاتفاقيات التي تضمن للدولة الوليدة البقاء والاستقرار، وتدعم من ناحية أخرى مكانتها على الصعيد الإقليمي والدولي. وتعتبر معاهدة "دارين" التي أبرمها الملك عبد العزيز مع الحكومة البريطانية في ١٨ صفر ١٣٣٤هـ ، الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩١٥م ، من أوليات الاتفاقيات التي عقدها في هذا المجال. وقد انتهت هذه المعاهدة بإبرام معاهدة جدة في ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ٢٠ مايو ١٩٢٧م، والتي اعترفت فيها بريطانيا بالاستقلال المطلق لممالك صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها(١١).

وقد تلا معاهدة دارين، العديد من المعاهدات مع الدول والممالك المجاورة، بغرض تعيين الحدود وتنظيم العلاقات ومنع عشائر كل دولة من الاعتداء على عشائر الدولة الأخرى ، مثل اتفاقية المحمرة التي أبرمها مع حكومة العراق في ٧ رمضان ١٣٤٠هـ الموافق ٥ مايو ١٩٢٢م ، والتي أضيف إليها بروتوكولا العقير في ١٢ ربيع الثاني ١٣٤١هـ الموافق ٢ ديسمبر ١٩٢٢م ، وتستهدف هذه الوثائق في مجملها تحديد الحدود بين المملكة والعراق والكويت مع إلزام كل دولة بمنع عشائرها من الاعتداء على عشائر الدولة الأخرى مع إمكان اتخاذ الدولتين تدابير مشتركة لتأديب العشائر المعتدية إذا حالت الظروف دون قيام إحداهما بالتأديب اللائق(١٢). ثم استكملت الاتفاقية والبروتوكولان السابقان باتفاقية جديدة "اتفاقية بحرة"، والتي قام الملك عبد العزيز بإبرامها مع العراق في ١٤ ربيع الثاني ١٣٤٤هـ الموافق الأول من نوفمبر ١٩٢٥م(١٣). وفي اليوم التالي،

وقع مع الأردن اتفاقية حـــداء، لأجـل تعيين الحـدود بين نجد وشرق الأردن وتسوية بعض المسائل العالقة بين الدولتين في هـذا الصدد[١٤].

والجدير بالملاحظة بالنسبة للمعاهدات السابقة، أن التفاوض بشأنها والتوقيع عليها كان يتم تحت إشراف جلالته، وفي بعض الأحيان يتولى المفاوضة والتوقيع على المعاهدة، كل ذلك دون إغفال رأي أهل المشورة والخبرة.

ويمثل إبرام الملك عبد العزيز لهذه المعاهدات، والتي كانت تستهدف تحديد الحدود مع الدول المجاورة ممارسة لما يمكن أن نطلق عليه " الدبلوماسية السياسية "، لمباشرتها من قبل رئيس الدولة ذاته – أي الملك عبد العزيز يرحمه الله – حيث يجتمع في شخصيته مقومات العمل السياسي والعمل الدبلوماسي. وتتميز هذه الدبلوماسية بأنها دبلوماسية سريعة وفاعلة تتطلبها الظروف التي لا تحتمل الانتظار للحصول على موافقة الدولة، لأن من يمارسها يمتلك حق التفاوض وسلطة اتخاذ القرار[١٥]. وقد أبدى الملك عبد العزيز وهو يمارس هذا النوع من الدبلوماسية قدراً كبيراً من الذكاء وبعد النظر، والإحاطة بكافة الظروف والمستجدات الجارية على صعيد العلاقات الدولية. فكان يتشدد عندما يكون للتشدد موضع، ويتساهل عندما يكون التساهل ذكاء وفطنة، تماماً كما حدث عندما قبل إبرام معاهدة دارين مع بريطانيا عام ١٣٣٤هـ، بالرغم مما كانت تحتويه من شروط جائرة، وذلك للأسباب التي عرضنا لها سابقاً.

ولئن كانت المرحلة السابقة قد تميزت باضطلاع الملك عبد العزيز مباشرة أو بواسطة المستشارين بمهام الشؤون الخارجية للمملكة، فإن ثمة تطوراً هاماً قد طرأ على ممارسة هذه الشؤون، نتيجة لتوطيد أركان الدولة السعودية وإنشاء وزارة متخصصة في الشؤون الخارجية، أي وزارة الخارجية.

المراحل التالية لتوحيد المملكة :

يؤرخ لهذه المرحلة بدخول جلالته - يرحمه الله - مدينة جدة عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م. ففي أعقاب ذلك ، تحقق لجلالته ما كان يرجوه من توحيد أرجاء الدولة وتوطيد أركانها ودعائمها ، على أساس من احترام مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. ومن ثم ، فقد عمد إلى تأسيس مديرية للشؤون الخارجية ، مقرها مكة المكرمة، وأنشأ لها مكتبا في جدة . وبقي الوضع على هذا النحو ، إلى أن صدر الأمر الملكي السامي في ٢٦ رجب عام ١٣٤٩هـ الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٣٠م بتحويل مديرية الشؤون الخارجية إلى وزارة الخارجية، وتعيين صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز يرحمه الله نائب جلالة الملك في الحجاز آنذاك وزيرا للخارجية(١٦)، ويعود هذا الاختيار إلى ما عرف عن سموه يرحمه الله من رجاحة العقل وبعد النظر واطلاعه التام على مجريات الحياة الدولية، فضلا عن اتسام شخصيته بصفات كريمة وأخلاق نبيلة وثقافة عالية(١٧). كما اشتمل الأمر الملكي على الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية ، وإن كان تشكيلها النهائي قد استغرق بعض الوقت بسبب الرغبة في التريث قبل التوسع في إحداث تشكيلات غير مبنية على الحاجة والتجربة(١٨). ولقد بقي مقر وزارة الخارجية في مكة المكرمة حتى عام ١٣٦٦هـ ، وبعد ذلك انتقلت إلى جدة مع إنشاء فرع لها في مكة المكرمة(١٩).

ويمثل إنشاء وزارة الخارجية تطورا هاما في تاريخ العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية، فقد صارت ممارسة هذه العلاقات تتم عبر أجهزة متخصصة ورجال محترفين للعمل الدبلوماسي، وفقا للتوجيهات المباشرة من المغفور له الملك عبدالعزيز ، ويعود ذلك إلى اتساع علاقات المملكة مع الدول الأخرى وازدياد أهميتها(٢٠).

لقد ترك إنشاء وزارة الخارجية آثارا بالغة على ممارسة العمل الدبلوماسي

للمملكة العربية السعودية ، فازداد تنوع الوسائل التي تلوذ بها الدبلوماسية السعودية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، كما طرأ تطور هام على الأهداف التي كان الملك عبد العزيز يتوخى تحقيقها عبر استخدام هذه الوسائل في المراحل الأولى لتكوين المملكة. ويتضح ذلك عند استعراض الوسائل الدبلوماسية التي اعتمد عليها جلالته في تحقيق أهدافه الخارجية، بعدما تسنى له توحيد بلاده وتوطيد أركانها.

التوسع في إبرام المعاهدات الدولية وتطور أهدافها :

إذا كان الملك عبد العزيز يرحمه الله قد اعتمد في المراحل الأولى لتكوين الدولة على إبرام المعاهدات الدولية، كوسيلة لتحديد حدودها مع الدول والممالك المجاورة، فقد اتجه بمعاهداته الدولية – بعد أن تكونت الدولة وتوطدت أركانها – صوب تدعيم علاقات الصداقة وحسن الجوار وزيادة التعاون والتنسيق مع الدول المختلفة، وخاصة ما كان منها يجاور حدود المملكة. فكان أن أبرم، في هذا السياق، العديد من المعاهدات، لعل من أهمها :

مع الدول العربية : معاهدة الصداقة وحسن الجوار وبروتوكول التحكيم مع العراق في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩هـ الموافق ٧ أبريل ١٩٣١م. وفي اليوم التالي، أبرم مع ذات الدولة معاهدة خاصة بتسليم المجرمين، إضافة إلى العديد من الاتفاقيات شملت مواضيع سياسية وفنية وإدارية وأمنية[٢١]، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار مع الحكومة اليمنية في الخامس من شهر شعبان ١٣٥٠هـ، والتي استبدلت بمعاهدة الصداقة الإسلامية والأخوة العربية " معاهدة الطائف " في ٦ صفر ١٣٥٣هـ، وعهد التحكيم في ٦ صفر ١٣٥٣هـ، وملحقين لتحديد الحدود بين الدولتين واتفاق عام لحل القضايا التي تعرض بين رعايا المملكتين[٢٢]، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار مع الحكومة الفرنسية نيابة عن لبنان وسوريا في ٢٩ جمادى الثانية ١٣٥٠هـ الموافق ١٠ نوفمبر ١٩٣١م[٢٣] ، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار مع الحكومة الأردنية في الخامس من شهر ربيع الثاني ١٣٥٢هـ

الموافق ٢٧ يوليو ١٩٣٣م[٢٤] ، واتفاقية في صورة تبادل مذكرات مع إمارة البحرين بشأن تنظيم تجارة الترانزيت بين البلدين في ١٦ نوفمبر ١٩٣٥م[٢٥]، ومعاهدة صداقة مع مصر في ١٦ صفر ١٣٥٥هـ الموافق ٧ مايو ١٩٣٦م[٢٦]، ومعاهدة صداقة وحسن جوار وتسليم المجرمين مع الكويت في ٤ ربيع الثاني ١٣٦١هـ الموافق ١٩ أبريل ١٩٤٢م[٢٧].

وعلى المستوى الإسلامي : عقدت معاهدة صداقة مع تركيا في ٢٧ صفر ١٣٤٨هـ الموافق ٣ أغسطس ١٩٢٩م[٢٨]، ومعاهدة صداقة مع إيران في ١٨ ربيع الأول ١٣٤٨هـ[٢٩] ، ومعاهدة صداقة مع أفغانستان في ٢٩ من ذي الحجة ١٣٥٠هـ الموافق ٦ مايو ١٩٣٢م[٣٠] ، ومعاهدة صداقة مع باكستان في ٢٥ صفر ١٣٧١هـ الموافق ٢٥ نوفمبر ١٩٥١م[٣١].

وعلى المستوى الأجنبي: عقدت المملكة مع الحكومة البريطانية في ١٨ من ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ٢٠ مايو ١٩٢٧م ، معاهدة جدة بشأن تأسيس علاقات وإلغاء معاهدة دارين[٣٢]، ومعاهدة بشأن علاقات دبلوماسية وتجارية مع ألمانيا في ١٦ من ذي القعدة ١٣٤٧هـ الموافق ٢٦ أبريل ١٩٢٩م[٣٣]، ومعاهدة صداقة مع فرنسا في ٢٩ جمادى الثانية ١٣٥٠هـ الموافق ١٠ نوفمبر ١٩٣١م[٣٤]، ومعاهدتين إحداهما للصداقة والأخرى للتجارة مع إيطاليا في ٣ شوال ١٣٥٠هـ الموافق ١٠ فبراير ١٩٣٢م[٣٥] ، واتفاقية مؤقتة للتمثيل السياسي " الدبلوماسي " والقنصلي والتجارة والملاحة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ رجب ١٣٥٢هـ الموافق ٧ نوفمبر ١٩٣٣م[٣٦]، ومعاهدة صداقة مع الصين في ٢٢ ذي الحجة ١٣٦٥هـ الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٤٦م[٣٧].

التوسع في تبادل الزيارات الرسمية مع الدول الأخرى :

شرع الملك عبدالعزيز، بعد توحيد نجد والحجاز، في إقامة علاقات مع العالم الخارجي، باعتباره ملك لمملكة ذات موقع جغرافي فريد ومكانة متميزة في عالمها

العربي والإسلامي. فكان أن شكل الوفود وأرسلها إلى الدول التي اعترفت بالمملكة، من أجل تعزيز العلاقات، وتدعيم روابط التعاون والتنسيق مع تلك الدول. فمن ذلك، أنه أرسل نجله الثاني صاحب السمو الملكي الأمير فيصل يرحمه الله عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م إلى بريطانيا ، حيث اجتمع مع الملك جورج الخامس ، ثم زار فرنسا وهولندا . كما بُعثِ سموه على رأس وفد، عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٢م إلى كل من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وهولندا وألمانيا وسويسرا وبولونيا والاتحاد السوفيتي وتركيا وإيران والعراق. وعاد سموه بعد ذلك إلى المملكة، بعدما استغرقت هذه الرحلة قرابة ثلاثة شهور . وفي عام ١٣٦٢هـ / ١٩٤٣ م، توجه سموه ومعه أخوه صاحب السمو الملكي الأمير خالد يرحمه الله إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، استجابة للدعوة التي وجهها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، ثم غادرها متوجهاً إلى لندن حيث اجتمع مع ملك بريطانيا(٣٨).

وبدوره ، قام ولي العهد آنذاك صاحب السمو الملكي الأمير سعود - يرحمه الله - بجولة طويلة عام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م ، إلى كل من إيطاليا وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وبعض البلاد الإنجليزية.(٣٩) ثم تتابعت زيارات سموه إلى العديد من الدول العربية والأجنبية، بهدف تدعيم علاقات المملكة بتلك الدول. ففي ذات العام، زار سموه كلاً من فلسطين ومملكة شرق الأردن. وزار في عام ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م ، المملكة العراقية ، بناء على الدعوة التي وجهها إليه الملك غازي الأول. وتوجه في ذات العام إلى بريطانيا، للمشاركة في احتفالات تتويج ملكها.

وفى عام ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م ، قام الأمير سعود يرحمه الله بزيارته الثانية إلى أوربا ، حيث زار كلاً من إيطاليا وسويسرا وفرنسا وهولندا وبريطانيا. كما قام عام ١٣٦٦هـ / ١٩٤٦م بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية والاجتماع بالرئيس الأمريكي ترومان وكبار رجال إدارته ، حيث تباحث معهم في كل ما يهم المصالح العربية. وفى طريق عودة سموه ، توجه إلى بريطانيا للاجتماع مع وزير

خارجيتها. وعام ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣ م، زار سموه كلا من سوريا ولبنان والعراق، للتباحث مع قادتها في سبل تدعيم الروابط بين المملكة وهذه الدول(٤٠).

ومن ناحية أخرى ، فقد اعتمد الملك عبد العزيز - يرحمه الله - أسلوب السفر بنفسه إلى البلدان الأخرى والاجتماع بقادتها ، إذا قدر أهمية ذلك لبلاده وللأمة العربية والإسلامية. ففي عام ١٣٦٤هـ، توجه جلالته للمرة الأولى إلى مصر، حيث اجتمع بكل من الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل، وتباحث معهما في الأوضاع العربية ، وخاصة ما تعلق منها بالقضية الفلسطينية. كما اجتمع جلالته ، خلال تلك الزيارة ، بجلالة الملك فاروق ، ورئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي ، وتباحث معهما في الشؤون العربية في جو مشبع بروح التفاهم والتعاون(٤١).

كما قام جلالته ، يرحمه الله ، بزيارته الثانية إلى مصر في شهر صفر ١٣٦٥هـ ، وذلك ردا على الزيارة التي قام بها الملك فاروق إلى المملكة في شهر صفر ١٣٦٤هـ . وقد انتهز العاهلان العربيان تلك الزيارات في التباحث وتبادل وجهات النظر في كل ما يهم علاقاتهما المشتركة ، والشؤون العربية بصفة عامة ، كل ذلك على ضوء المستجدات والمتغيرات الجارية على صعيد العلاقات الدولية في ذلك الوقت(٤٢).

كان الملك عبد العزيز دائم التفكير في أهمية التقارب بين الدول العربية لمواجهة المخاطر الخارجية ، وتحقيق مصالحها المشتركة . وعليه ، فقد كان حريصا على التشاور والاجتماع بقادة الدول العربية، لهذا الغرض. ففي ٢٣ رمضان ١٣٤٨هـ، اجتمع جلالته مع الملك فيصل الأول ملك العراق على ظهر الباخرة البريطانية لوبن في خليج البصرة، وأفضى هذا الاجتماع إلى إيجاد حل لكثير من المسائل التي كانت تحول دون تقارب البلدين الشقيقين(٤٣) . ولنفس الأهداف استقبل جلالته الملك عبد الله بن الحسين ملك شرق الأردن بالرياض ، في

٢٠ شعبان ١٣٦٧هـ ، وتباحث معه في جميع المشاكل والأمور التي تهم العالم العربي، وخاصة ما كان منها يتعلق بالقضية الفلسطينية[٤٤].

المشاركة في المؤتمرات الدولية :

تهيأ للمملكة العربية السعودية، بفضل قيادتها الحكيمة وما لها من مكانة متميزة على الصعيدين الإقليمي والدولي، المشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية. وكان لصوت المملكة بالغ الأثر في التعبير عن الآمال والطموحات العربية داخل هذه المؤتمرات. فعندما تقرر عقد مؤتمر بالعاصمة البريطانية في ١٩ من ذي القعدة عام ١٣٥٧هـ الموافق ٩ يناير ١٩٣٨م ، للبحث في حل القضية الفلسطينية، كلف الملك عبد العزيز يرحمه الله نجله الثاني الأمير فيصل يرحمه الله برئاسة الوفد السعودي لهذا المؤتمر . ولضمان التنسيق بين الدول العربية المشاركة في المؤتمر، توجه سمو الأمير فيصل إلى القاهرة ، حيث شارك في جلسات المؤتمر التمهيدي لمندوبي هذه الدول. ثم غادر سموه القاهرة متوجها إلى لندن ، حيث تباحث مع كبار المسؤولين البريطانيين في القضية الفلسطينية[٤٥] . ثم ألقى كلمة المملكة أمام المؤتمر ، والتي دافع فيها بحرارة عن وجهة النظر العربية حيال هذه القضية المصيرية[٤٦].

ومن ناحية أخرى ، شاركت المملكة العربية السعودية ، في المؤتمر الذي عقد بالإسكندرية في ٨ ربيع الثاني ١٣٦٤هـ الموافق ٢٢ مارس ١٩٤٥م ، والذي أسفر عن مولد جامعة الدول العربية. ويأتي إنشاء الجامعة في إطار سعى الدول العربية آنذاك نحو تدعيم أواصر الصلة والقربى فيما بينها ، وتوحيد سياستها المختلفة ، والدفاع عن استقلالها وتوثيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي... فيما بينها[٤٧].

وعندما قررت دول الحلفاء إنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم، وتأخذ على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين في عالم ما بعد الحرب العالمية

الثانية، انعقد بمدينة سان فرانسسكو الأمريكية في ٢٥ أبريل ١٩٤٥م مؤتمر لإخراج هذه المنظمة إلى حيز الوجود[٤٨]. وكانت المملكة من أوائل الدول التي شاركت في هذا المؤتمر، حيث مثلها فيه وفد برئاسة سمو الأمير فيصل، بناء على تكليف والده جلالة الملك عبد العزيز . وأفضى المؤتمر إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي تعتبر المملكة إحدى الدول المؤسسة لها[٤٩].

تبادل التمثيل الدبلوماسي الدائم مع العالم الخارجي :

ينقسم التمثيل الدبلوماسي بصفة عامة إلى تمثيل إيجابي Positive Representation وآخر سلبي Negative Representation . ويعني الأول إرسال المبعوثين الدبلوماسيين إلى الخارج، أما الثاني فيقصد به استقبال المبعوثين الدبلوماسيين للدول الأخرى[٥٠]. والتمثيل الدبلوماسي قد يكون مؤقتاً بإرسال المبعوث في مهمة دبلوماسية محددة، وقد يكون ذا طابع دائم[٥١].

وإذا كان الملك عبدالعزيز قد مارس التمثيل الدبلوماسي المؤقت منذ المراحل الأولى لتكوين الدولة وعلى نحو ما أشرنا إليه آنفاً ، فإن اهتمام جلالته بالتمثيل الدبلوماسي الدائم قد تأخر لحين توحيد البلاد وتأسيس وزارة الخارجية عام ١٣٤٩هـ. فقبل هذا التاريخ، كان التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية بشبه الجزيرة العربية مقتصراً على بضع قنصليات في الحجاز لمراعاة شؤون الحج[٥٢]. وكان عدد الأشخاص الذين يتولون القيام بأعباء هذا التمثيل محدوداً للغاية، ولم يكن لأي منهم صفة التمثيل الدبلوماسي المتعارف عليها دولياً[٥٣]. وكانت أول مفوضية يتم تأسيسها للمملكة العربية السعودية في الخارج، مفوضية جلالته في لندن عام ١٣٤٩هـ ، ثم تلتها مفوضية جلالته في بغداد عام ١٣٥٢هـ ، ثم قنصلية جلالته في دمشق عام ١٣٥٢ هـ ، ثم مفوضية جلالته في القاهرة عام ١٣٥٥ هـ ، ثم توسعت المملكة في افتتاح ممثلياتها بالخارج توسعاً كبيراً ، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[٥٤].

وفى المقابل ، توسعت الدول الأجنبية في افتتاح ممثليات لها بالمملكة العربية السعودية نتيجة اعترافها بهذه الدولة الفتية ، وبلغ عدد ممثليات الدول الأجنبية بالمملكة عام ١٣٧٠هـ، إحدى وعشرين ممثلية ، اتخذت جميعها من مدينة جدة مقراً لها بسبب وجود وزارة الخارجية(٥٥).

ويرجع السبب في توسع الملك عبد العزيز في تبادل التمثيل الدبلوماسي بشقيه الإيجابي والسلبي مع الدول الأجنبية، إلى ازدياد اعتراف هذه الدول بالمملكة، إضافة إلى نمو وتطور العلاقات بين المملكة وتلك الدول ، بالحد الذي لم يعد التمثيل الدبلوماسي المؤقت كافياً للوفاء بتبعاتها ، مما استدعى إنشاء ممثليات دائمة تقوم بالسهر على تلك العلاقات والعمل على تنميتها وتطويرها.

لقد تضافرت جهود البعثات الدبلوماسية السعودية ، مع جهود غيرها من الوسائل الدبلوماسية ، في تدعيم مكانة المملكة العربية السعودية على صعيد العلاقات الدولية ، فباتت المملكة تحتل بفضل هذه الجهود مكانة مرموقة على المستوى العربي والإسلامي والدولي . ويعود ذلك إلى ما تميزت به دبلوماسية المغفور له الملك عبد العزيز من خصائص وصفات أساسية.

أهم خصائص وصفات دبلوماسية الملك عبد العزيز :

أقام الملك عبد العزيز يرحمه الله دبلوماسيته على أساس واضح من الصراحة والعلانية ، فأهداف الدولة يتم الإعلان عنها بصورة مباشرة . وتتحاشى المملكة أن تحاط أعمالها بالغموض ، بل يتم التعبير عن مواقفها المختلفة بعبارات دقيقة تتفق وتقاليدها العربية والإسلامية(٥٦).

ويحفل تاريخ الملك عبد العزيز بالمواقف التي عبر من خلالها عن آرائه بصراحة ووضوح . فعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية واشتد أوارها ، أعلن الملك عبد العزيز التزام بلاده حالة الحياد تجاه الطرفين المتحاربين، فلم يسمح لقوات الحلفاء بالاستفادة من الموقع الجغرافي الممتاز لبلاده . وفى نفس الوقت ، رفض الاستجابة لإغراءات دول المحور بجعله ملكًا لكل العرب ، لو انحاز إليها.

وكان لهذا الموقف الواضح أثره البالغ على تقدير الطرفين المتحاربين لجلالته ، واحترام حياد بلاده(٥٧).

وكان الملك عبد العزيز واضحاً في التعبير عن موقفه الثابت من القضية الفلسطينية. فعندما سأله الرئيس روزفلت، عند الاجتماع به في مصر عام ١٩٤٥م، عن رأيه في حل مشكلة اليهود الذين اضطرهم النازيون إلى النزوح من أوطانهم في أوربا ، أجاب جلالته في صراحة ووضوح ، أن الحل الطبيعي هو عودة اليهود إلى بلادهم الأصلية . ثم أضاف أن العرب واليهود ، في ضوء وعد بلفور المشؤوم، لا يمكن أن يتعايشوا في فلسطين ، أو في أي بلد عربي آخر(٥٨).

ومن ناحية أخرى ، فقد تميزت دبلوماسية الملك عبد العزيز - يرحمه الله - بالتروي والاعتدال في تحديد المواقف واتخاذ القرارات . فكانت تتجنب التطرف والمبالغة في تقدير الأمور ، بحيث لا يعطيها أكثر مما تستحق . وتحقق ذلك للملك عبد العزيز بفضل تنشئته الإسلامية وما حباه به الله من كريم الصفات وطيب الخصال ، ولاسيما صفة التواضع(٥٩) . فلم يكن جلالته يجد حرجاً في الاستشارة والأخذ برأي مستشاريه الذين اختارهم من خيرة رجالات العرب في السياسة والعلم والإخلاص ، كلما اقتنع بصواب ما ذهبوا إليه.

كذلك فقد اتسمت سياسته بالطابع الهادي والمتزن ، البعيد عن المهاترات الإعلامية، وردود الفعل الغوغائية . فالدبلوماسية السعودية تعتمد أسلوب الحوار والإقناع وتجنب أسلوب الإثارة والتراشق بالشتائم والسباب . ولا ينبغي أن يفسر ذلك بالضعف. فعندما تتجاوز الأمور حدها، سرعان ما تتشدد الدبلوماسية السعودية في مواقفها العادلة، لوضع حد لمثل هذه الممارسات وإعادة الأمور إلى نصابها(٦٠).

كما اتبعت الدبلوماسية السعودية في عهد الملك عبد العزيز يرحمه الله النهج التوفيقي بين الآراء والمواقف المختلفة ، وخصوصا إذا تعلق الأمر بالشؤون العربية والإسلامية . فلم تكن دبلوماسيته تهتم فقط بإزالة أسباب الفرقة والخلاف بين هذه الدول ، ولكنها تجتهد في لم الشمل والحث على التعاون والتقارب بين هذه

الدول لتتمكن من مواجهـــة الأخطار المحدقة بها[٦١] . وكان جلالته - يرحمه الله - يدعو إلى ذلك على أســـاس الالتفاف حول كلمة التوحيد والعمل بكتاب الله وســـنة رسوله. ففي خطبة لجلالته أمام ضيوف الرحمن قال رحمه الله: "... إن الذي يجمع شملنا ويوحد بيننا هو أمر صغير في ذاته ولكنه كبير وعظيم ، هو الالتفاف حـــول كلمة التوحيد والعمل بما أمر الله به ورسوله.

إن أحب الأمور إلينا أن يجمع الله كلمة المسلمين فيؤلف بين قلوبهم ، ثم بعـــد ذلك يجمع كلمة العرب ، فيوحد غاياتهم ومقاصدهم ، ليسيروا في طريـــق واحـــد يوردهم موارد الخير ، وإذا نحن أردنا ذلك فلسنا نروم إتمامه في ساعة واحـــدة ، لأن ذلك يكون مطلباً مستحيلاً......"[٦٢].

وأخيراً فقد تمـــيزت دبلوماســـية الملـــك عبـــد العزيـــز بأنـــها دبلوماســـية إسلامية ، تقوم على احـــترام أحكـــام الشـــريعة الإســـلامية والمواثيـــق الدوليـــة والأعراف الدبلوماسية ، فـــي علاقاتـــها مـــع الـــدول الأخـــرى . وهـــذا مـــا يميزها عن الدبلوماســـية التـــي لا تحـــترم التزاماتـــها الدوليـــة ، وإنمـــا تقـــوم تصرفاتها على أهواء وأراء من بيده مقاليد الحكـــم. ولذلـــك تمـــيزت دبلوماســـية الملك عبد العزيز بالرزانة والاستقرار وهو مـــا جعلـــها محـــل احـــترام وتقديـــر على المستوى العربي والإسلامي والدولـــي ، وهـــذا علـــى عكـــس الدبلوماســـية المستندة على أهـــواء شخصية تتسم بالتقلب والاضطـــراب ، مـــن وقـــت لآخـــر . فالدبلوماسية التي أرسى دعائمها الملـــك عبـــد العزيـــز وســـار علـــى نهجـــها أبناؤه أصحاب الجلالة الملوك ســـعود، وفيصـــل ، وخـــالد يرحمـــهم الله وخـــادم الحرمين الشريفين الملك فهد يحفظه الله ، تقـــوم علـــى أســـاس احـــترام قواعـــد الشريعة الإسلامية الغراء التي من ضمن ما قررتـــه احـــترام المواثيـــق ونصـــرة المظلوم، وحسن الجوار. فما يتفق وهـــذه المبـــادئ يجـــد الاحـــترام والتطبيـــق ، وما يتعارض معها تكون المملكة في حل مـــن الالـــتزام بـــه ، وهـــذا مـــا عـــبر عنه الملك عبد العزيز، يرحمه الله، بوضوح فـــي خطابـــه الموجـــه إلـــى رئيـــس

اللجنة التحضيرية المكلفة بوضع ميثاق جامعة الدول العربية في ١٩ محرم ١٣٦٤هـ حيث قال : " أما توحيد الثقافة وتوحيد التشريع بين الدول العربية فالحكومة العربية السعودية تراه عملاً مشكوراً ، غير أن ظروفها ووجود البلاد المقدسة فيها ، يجعل لها وضعاً خاصاً، فهي ستمتنع عن تنفيذ أي مبدأ في التعليم أو التشريع يخالف قواعد الدين الإسلامي وأصوله "[٦٣].

العلاقات الدبلوماسية السعودية، بعد وفاة الملك عبد العزيز :

في صبيحة الثاني عشر من ربيع الأول عام ١٣٧٣هـ الموافق ٩ نوفمبر ١٩٥٣م ، انتقل الملك عبد العزيز إلى جوار ربه ، بعدما سجل صفحة ستظل مشرقة بيضاء في عمر الزمان ، نظير ما قدمه لأبناء شعبه وأمتيه العربية والإسلامية من جلائل الأعمال وعظيم الأفعال . فلقد وضع أسس مملكة مترامية الأطراف متباعدة الأرجاء يسودها الأمن والأمان، تقوم على تطبيق مبادئ شرع الله، وأحيا آمال الأمة العربية والإسلامية بعد سبات طويل ظنت معه أن ليلها لا ينجلي . وتحققت آماله وتطلعاته لاعتماده على الله وبما حباه الله من مدارك سامية اتسمت بالحلم والصبر وتحمل المشاق والصعاب.

وفى يوم وفاته، بويع ولي عهده الأمير سعود ملكا على البلاد، فقام بمواصلة مسيرة والده وتابع تطوير أجهزة الدولة الدبلوماسية، فوسع من أنشطتها وطور من وسائلها وأساليبها المختلفة. وتميزت فترة حكمه بمعاصرة الكثير من المشاكل والأزمات الدولية كإنشاء حلف بغداد عام ١٩٥٥م، والإعلان عن مبدأ ايزنهاور لملء الفراغ عام ١٩٥٧م، واشتداد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى التوترات والانقسامات داخل الوطن العربي[٦٤].

وقد ساءت صحة الملك سعود وتنازل عن الحكم لأخيه فيصل بن عبد العزيز الذي نودي به ملكا شرعيا على البلاد في ٢٧ جمادى الثانية ١٣٨٤هـ[٦٥] . وأدار

الملك فيصل يرحمه الله الشؤون الخارجية للمملكة على ضـــوء خبرتـــه الطويلـــة وتجربته مع الأزمات والمشـــاكل الدولية . فلقد عهد إليه والده، الملك عبد العزيـــز – يرحمه الله – ومنذ أن كان شابا صغيرا ، لقاء العديد من زعماء العالم وتمثيـــل المملكة في الكثير من الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات الدولية . وعندما أنشـــئت وزارة الخارجية عام ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م ، تم تعيينه وزيرا لها[٦٦] ، إضافـــة إلـــى مهامه وأعبائه الأخرى . وظل يتقلد هذا المنصب حتـــى تـــاريخ استشـــهاده عـــام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م مدافعا عن المبادئ التي تلقاها عن والده جلالة الملـــك عبـــد العزيز، وخاصة مكافحة الشيوعية والصهيونية والاستعمار، وجمع شمل المســـلمين والدفاع عن حقوقهم والسعي إلى ما فيه صلاحهم[٦٧].

وفى عهد خليفته الملك خالد بـــن عبـــد العزيـــز – يرحمـــه الله – حـــافظت الدبلوماسية السعودية على تقاليدها، وحرصت على تعزيز مكانة المملكة في مجـــال العلاقات الدولية . وخلال هذه الفترة ، تم تعيين صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير دولة للشؤون الخارجية ، كخير خلف لخير سلف، ثم تم تعيين ســـموه وزيرا للخارجية، بموجب الأمر السامي رقم أ/٥٥ في ١٣٩٥/٣/١٧هـ الموافـــق ٢٩ مارس ١٩٧٥م ، في التشكيل الـــوزاري الذي صدر في ٨ شوال ١٣٩٥هـ الموافق ١٣ أكتوبر ١٩٧٥م[٦٨].

وفى الحادي والعشرين من شهر شعبان عام ١٤٠٢هـ الموافـــق ١٣ يونيـــو ١٩٨٢م، تمت مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يحفظـــه الله ملكا على المملكة العربية السعودية، عقب وفاة أخيه الملك خالد طيب الله ثراه. وقام جلالته باختيار أخيه صاحب الســـمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز حفظـــه الله وليا للعهد، فكان خير عون له في النهوض بأعباء الحكم الداخلية والخارجية.

وفى عهد الملك فهد ، أطال الله في عمره ، تابعت المملكة سياسة التوسع فـــي مجال العلاقـــات الدولية. وينال حفظه الله الإعجاب والاحـــترام بفضـــل خصالـــه القيادية الفذة والإنجازات العظيمة التي حققها لشعبه . كما شارك حفظـــه الله فـــي

العمل السياسي منذ بواكير شبابه ، حين رافق أخاه الملك فيصل يرحمه الله إلى الاجتماع التأسيسي لهيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في شهر رجب ١٣٦٤هـ/ يونيو ١٩٤٥م . كما تقلد حفظه الله العديد من المناصب والمسؤوليات السياسية الهامة ، وكان في عهد أخيه جلالة الملك خالد رحمه الله ولياً للعهد ونائباً أول لرئيس مجلس الوزراء وعنصراً رئيساً في صنع القرار السياسي بالمملكة(٦٩) ، وكان له دور بارز في خدمة القضايا العربية والإسلامية ، كما كانت له مكانة مميزة في المحيط الدولي . ففي عهده ، طرحت المبادرات والمشاريع السياسية ، لحل المنازعات الدولية كمشروع الملك فهد (مشروع فاس) لحل النزاع العربي – الإسرائيلي(٧٠).

ومن ذلك يتضح أن علاقات المملكة الدبلوماسية شهدت تطوراً هاماً في مختلف المجالات وسائر الاتجاهات . حيث سار بها أبناء مؤسسها الملك عبد العزيز طيب الله ثراه من نجاح إلى نجاح مسترشدين في ذلك بالمبادئ التي أرسى عليها هذه العلاقات.

فعلى صعيد تبادل الزيارات ، يفد العديد من الوفود إلى المملكة لغرض التباحث وتبادل وجهات النظر مع نظرائهم من القائمين على أمر العلاقات الخارجية السعودية . وتتفاوت مستويات هذه الوفود ، فقد تكون على مستوى قادة وزعماء الدول ، أو وزراء الخارجية ، أو الوزراء المختصين أو الخبراء تبعاً لأهمية الموضوعات المطروحة على بساط البحث.

وفى المقابل لا تكف الوفود السعودية عن زيارة البلدان العربية والإسلامية والأجنبية للتباحث بشأن ما يهم العلاقات الثنائية والدولية ، وخاصة ما يتعلق منها بالشؤون العربية والإسلامية.

ومن ناحية أخرى فإن للمملكة حضوراً دائماً ومؤثراً في المؤتمرات الإقليمية والدولية ، حيث يحرص قادة المملكة على حضور هذه المؤتمرات أو يبعثون بمن يمثلهم فيها ، لما تتيحه لهم من التعبير عن وجهات نظر المملكة ، والتعرف على

مواقف وآراء قادة الدول الأخرى. ومن أهم المؤتمرات التي شاركت فيها المملكة مؤتمرات القمة العربية التي استهلت أنشطتها بعقد مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة عام ١٩٦٤م . وناقشت هذه المؤتمرات العديد من القضايا العربية والإسلامية والدولية ، وخاصة قضية فلسطين . كما شاركت المملكة في جميع مؤتمرات حركة عدم الانحياز ، بدءاً من المؤتمر الأول الذي عقد في بلغراد بيوغسلافيا عام ١٩٦١م. وتحرص المملكة على المشاركة في المؤتمرات الخاصة بالحوار بين الشمال والجنوب، للتعبير عن قضايا العالم الثالث والدفاع عنها. وبلغ من اهتمام المملكة بهذه المؤتمرات ، أن مثلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، يحفظه الله ، في المؤتمر الذي عقد بكانكون بالمكسيك عام ١٩٨٠م ، واجتمع خلاله يحفظه الله ، بالعديد من قادة الدول المشاركة ومن ضمنهم الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان[٧١].

وتولي المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بمؤتمرات القمة الإسلامية، حيث تحرص على حضورها والمشاركة في فعالياتها على أعلى مستوى. وتتخذ المملكة من هذه المؤتمرات منبراً تدافع من خلاله عن قضايا أمتيها العربية والإسلامية ، وترد عن الإسلام الحنيف زيف التهم الباطلة التي يحاول أعداؤه إلصاقها به ظلماً وعدواناً. ففي كلمته أمام القمة الإسلامية الثامنة والتي عقدت بطهران خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ شعبان ١٤١٨هـ / ديسمبر ١٩٩٧م، شدد ولي العهد الأمير عبد الله ابن عبد العزيز على أولوية " ترتيب البيت الإسلامي من الداخل " وبدء " صفحة جديدة من التعامل مع أنفسنا انطلاقاً من نقاط الاتفاق الجوهرية ، لا نقاط الاختلاف الفرعية ". وحمل سموه على العمليات الإرهابية التي ترتكب باسم الإسلام ، داعياً القمة إلى إعلان البراءة من هذه الممارسات ومن مرتكبيها. ثم نبه الأمة الإسلامية إلى المخاطر التي تواجهها ، فقال " إن التحدي الذي يواجه أمتنا الإسلامية يتمثل في عجزها عن محاذاة ومضاهاة الشعوب المتقدمة ، صناعياً ، وتقنياً ، في شرق الأرض وغربها . هذا العجز مرده في الأساس حالة الانقسام والتبعثر التي تعاني

منها أمتنا حين تتنازعها مائة راية، ويمزقها مائة شعار ، وتتجاذبها مائة سياسة ". ثم ركز سموه على أهمية وحدة العالم الإسلامي ، فقال " إن الوحدة الإسلامية إذا ما تحققت كفيلة بأن تصنع من الشعوب والدول الإسلامية كتلة قوية، فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية بما تمتلكه من موارد وطاقات . يومها ستضاء شعلة الحضارة الإسلامية مجدداً ، لتواصل عطاءاتها وإسهاماتها للمجتمع الإنساني وفق معايير من الحق والعدل(٧٢).

ولقد انتهز ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله فرصة تواجده بطهران للاجتماع بأشقائه زعماء وقادة الدول العربية والإسلامية، فتباحث معهم في كافة القضايا التي تهم عالمنا الإسلامي وسبل تدعيم العلاقات التي تربط المملكة العربية السعودية ببلادهم(٧٣).

وقد تطور دور المملكة العربية السعودية في مجال عقد المؤتمرات ، فلم تعد تكتفي بمجرد المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تدعو إلى عقدها دول أخرى ، وإنما صارت تبادر بالدعوة لعقد بعض المؤتمرات الدولية ، لمناقشة الكثير من الموضوعات التي تهم امتينا العربية والإسلامية.

ففي أعقاب انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً لوزراء إسرائيل عام ١٩٩٦م ، وتبنيه لسياسات عنصرية واستعمارية تتعارض ومسيرة السلام بين العرب وإسرائيل ، اجتمع صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة ممثلا لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله مع شقيقيه الرئيس المصري ، حسني مبارك، والرئيس السوري، حافظ الأسد ، في دمشق ، وقرروا الدعوة إلى عقد قمة عربية للتباحث في هذا الوضع . وبالفعل، عقد المؤتمر في القاهرة خلال الفترة من ٤ – ٦ صفر ١٤١٧هـ الموافق من ٢١ إلى ٢٣ يونيو ١٩٩٦م ، وفى نهاية الاجتماع ، قرر المجتمعون الالتزام بمواصلة العملية السلمية مع إسرائيل على أساس قواعد الشرعية الدولية التي تم التعبير عنها في قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥(٧٤).

ويحرص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله حفظهما الله ، على تدعيم علاقات المملكة بجيرانها وأشقائها العرب ، وحل ما قد يعترض هذه العلاقات من مشاكل أو خلافات بالطرق الودية التي تتفق وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف . وتقدم لنا المفاوضات التي تجريها المملكة مع الدول العربية المجاورة ، بهدف ترسيم الحدود بينها خير دليل على ذلك. ولقد أتت هذه المفاوضات ثمارها مع معظم هذه الدول ، ولسوف تحقق أهدافها المنشودة بإذن الله مع الشقيقة اليمن ، كل ذلك بفضل حرص قادة الدولتين على تدعيم أواصر الصلة والقربى بين شعبيهما الشقيقين.

كما تستهدف سياسة المملكة إشاعة جو من الوفاق والوئام بين جميع الدول العربية والإسلامية ، واجتثاث أسباب الشقاق والخلاف بين هذه الدول ، بهدف تدعيم التعاون والتضامن العربي والإسلامي . فعلى اثر توتر العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة قطر ، نتيجة رفض مصر حضور المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والذي عقد بحضور إسرائيل بالدوحة في نوفمبر ١٩٩٧م ، بادر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وولي عهده الأمين الأمير عبد الله برعاية لقاء مصالحة بين الرئيس المصري حسني مبارك وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الرابع من شعبان ١٤١٨هـ الموافق الرابع من ديسمبر عام ١٩٩٧م ، بالرياض . ولقد أثمر المؤتمر عن عودة العلاقات بين مصر وقطر إلى سابق عهدها من المحبة والإخاء ، تعضيداً للتعاون والتضامن العربي ، وتحقيقاً لمصالح الأمة العربية(٧٥).

ومن ناحية أخرى ، تستهدف سياسة المملكة الخارجية دعم القضايا الإنسانية وخدمة السلام العالمي، باعتبارها دولة إسلامية تنشد السلام وتهتم بالإنسان. ولإدراك هذه الغايات ، عمدت الدبلوماسية السعودية إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للعديد من دول العالم النامي ، لمساعدتها في حل مشاكلها وتأمين استقرارها وتطورها . كذلك، فقد كانت المملكة السباقة

دائماً في تقديم المساعدات الإنسانية إلى الدول التي تصاب بالكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل[٧٦]. وترتكز المساعدات الاقتصادية التي تقدمها المملكة العربية السعودية على الأسس التالية:

١ - استخدام المساعدات الاقتصادية في مشاريع إنمائية ذات مردود واضح على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للبلدان متلقية المساعدات.

٢ - خضوع المساعدات المقدمة لإشراف دقيق وثبوت جدواها الاقتصادية والاجتماعية بموجب دراسات فنية وعلمية سليمة.

ويتم تقديم المساعدات الاقتصادية السعودية إما بتمويل سعودي مباشر ، أو عبر قنوات دولية أو بواسطة تمويل مشترك تساهم فيه دول أخرى أو صناديق إقراض ومؤسسات دولية . ومن أهم المؤسسات السعودية المسؤولة عن الإقراض والتمويل لمشاريع التنمية في بلدان العالم الثالث ، يمكن الإشارة إلى الصندوق السعودي للتنمية ، الذي بدأ نشاطه في ١٤ رجب ١٣٩٤هـ الموافق الأول من سبتمبر ١٩٧٤م[٧٧].

وتحتل المملكة المركز الأول بين الدول التي تقدم مساعدات إلى البلدان النامية، من حيث نسبة ما تقدمه من عون إنمائي إلى إجمالي الناتج القومي الوطني. كما احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، من حيث مجموع ما تقدمه من دعم مادي. فخلال الفترة من عام ١٣٩٣هـ وحتى عام ١٤١١هـ الموافق عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٩٠م ، بلغ مجموع ما قدمته المملكة من مساعدات إنمائية ميسرة عبر القنوات الثنائية والإقليمية والدولية نحو ٦٤ مليار دولار أمريكي تمثل ما نسبته ٥,٤٥% من متوسط إجمالي ناتجها القومي . وقد استفادت من هذا العون سبعون دولة نامية في مختلف قارات العالم[٧٨].

وإضافة إلى المساعدات السابقة، تساهم المملكة في تمويل العديد من مشاريع

التنمية في بلدان العالم الثالث من خلال عضويتها في البنك الإسلامي للتنمية، ومقره مدينة جدة[٧٩]. وتساهم المملكة كذلك في الجهود الخيرة التي تقوم بها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ، وغيرها من المنظمات الإنسانية والتنموية التي تعمل في مختلف أرجاء العالم . وتساهم المساعدات الاقتصادية التي تقدمها المملكة في تدعيم مكانتها على صعيد العلاقات الدولية ، كما تضمن لها مناصرة وتأييد الدولة متلقية هذه المساعدات في المحافل والمنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى ، فقد أسهمت المملكة في تأسيس العديد من المنظمات الدولية ، كمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك". فنتيجة انخفاض أسعار البترول عام ١٩٥٩م ، قامت المملكة بإجراء مشاورات واتصالات مع الحكومة الفنزويلية، تمخضت عن الاتفاق على قيام المملكة بدعوة كل من إيران والعراق والكويت، إضافة إلى فنزويلا لغرض التباحث في هذا الشأن . وإثر اجتماعها ببغداد في ١٤ سبتمبر ١٩٦٠م ، قررت هذه الدول إنشاء منظمة الاوبك، كإطار لتحقيق تضامنها الرامي إلى تحديد سعر النفط وتوحيده عالميا ، واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لخدمة مصالح الدول الأعضاء والدفاع عن حقوقها في مجال صناعة البترول[٨٠].

ولنفس الأسباب ، أجرت المملكة العديد من الاتصالات مع حكومتي دولة الكويت وليبيا ، من أجل التعاون والتكامل في مجال صناعة البترول واستثمار فائض دخولها البترولية . ونتيجة لهذه الاتصالات ، قامت الدول الثلاث بالتوقيع على اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " أوابك " عام ١٩٦٨م. وتستهدف المنظمة تحقيق التعاون وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في مجال استثمار وصناعة البترول ، كما تسعى إلى تحقيق تكاملها في هذا المجال عن طريق إنشاء المشاريع البترولية المشتركة[٨١].

وفى أعقاب حريق المسجد الأقصى في أغسطس ١٩٦٨م ، طالب جلالة الملك فيصل يرحمه وجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب بعقد قمة إسلامية لبحث هذا الاعتداء. ونتيجة لمساعيهما الحثيثة ، انعقد مؤتمر القمة الإسلامي الأول بالرباط في سبتمبر ١٩٦٩م . وتمخضت أعمال هذا المؤتمر عن إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي كإطار لتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء وتوحيد جهودها لصيانة السلام والأمن الدوليين ، على أساس الالتزام بتعاليم الشريعة الغراء . واتخذت المنظمة من مدينة جدة مقراً لها ، لحين تحرير القدس لتكون المقر الدائم للأمانة العامة[٨٢].

وأخيراً ، فقد أفضت الجهود المخلصة التي بذلتها المملكة مع شقيقاتها العربيات في منطقة الخليج العربي إلى إنشاء " مجلس التعاون لدول الخليج العربية " في شهر رجب ١٤٠١هـ الموافق مايو ١٩٨١م، بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها. كما يعمل المجلس على تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات[٨٣]. ويتخذ المجلس من مدينة الرياض مقراً له.

يتضح مما سبق ، أن ثمة تطوراً هائلاً قد لحق بالدبلوماسية السعودية في مجال إنشاء المنظمات الدولية ، حيث لم تعد المملكة تكتفي بمجرد المشاركة في إنشاء هذه المنظمات كدولة مؤسسة، وإنما صارت تأخذ على عاتقها الدعوة والتحضير لإنشاء هذه المنظمات ، تماماً كما هو الحال بالنسبة للأوبك والأوابك ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية . بل إن المملكة ذهبت إلى أبعد من ذلك فاحتضنت مقار بعض هذه المنظمات : منظمة المؤتمر الإسلامي في مدينة جدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بمدينة الرياض . وتساهم هذه المنظمات في تنسيق جهود المملكة مع باقي الدول الأعضاء في مجال الدفاع عن الأهداف والمصالح التي تهتم بها كل واحدة من هذه المنظمات . ولقد

أظهرت هذه المنظمات أن المملكة عضو فعال ليس فقط في محيطها العربي والإسلامي ، ولكن أيضا في العالم ككل.

وإدراكا لأهمية الدور الذي تؤديه البعثات الدبلوماسية والقنصلية في توثيق عرى الأخوة والصداقة وتدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والتجارية، واصلت المملكة العربية السعودية التوسع في تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بوجهيه الإيجابي والسلبي مع مختلف بلدان العالم، حتى صار للمملكة بعثات دبلوماسية تغطي مختلف دول العالم. وبالمقابل، أصبحت مدينة الرياض مقرا لبعثات دبلوماسية من مختلف دول العالم. ويبلغ عدد البعثات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية في الخارج ٧٣ بعثه دبلوماسية(٨٤)، كما ارتفع عدد البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة في المملكة إلى ٩١ بعثة(٨٥). وتطمح المملكة إلى مواصلة التوسع في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى بوجهيه الإيجابي والسلبي، ليشمل علاقاتها مع جميع دول العالم.

وبعد انتقال البعثات الدبلوماسية إلى الرياض في بداية عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م سمحت المملكة العربية السعودية لمن يرغب من البعثات الأجنبية المعتمدة فتح قنصليات لها بمدينة جدة على أساس المعاملة بالمثل وفى حدود تلك المعاملة، فكان نتيجة لذلك أن تأسست في مدينة جدة ٥٨ قنصلية(٨٦)، إضافة إلى القنصليات الفخرية وجميعها تخضع لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣م، والتي انضمت لها المملكة العربية السعودية بالمرسوم الملكي رقم م/٤٤ وتاريخ ١٤٠٨/٩/٨هـ. وفى مقابل ذلك ، يوجد للمملكة ١٣ قنصلية عامة في الخارج(٨٧)، إضافة إلى ما تشتمل عليه كل بعثة دبلوماسية سعودية بالخارج من قسم قنصلي ، إعمالا لنص المادة ٢/٣ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، التي تجيز تأسيس قسم قنصلي في البعثة الدبلوماسية.

ومع التطور الهائل الذي شهدته الدبلوماسية السعودية سواء من حيث امتداد نشاطها أو من حيث تنوع أساليب وسائل عملها، ظلت هذه الدبلوماسية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أوجه نشاطها . ويعود ذلك إلى التزام جلالة الملك عبدالعزيز يرحمه الله ومن جاؤوا من بعده الملوك سعود وفيصل وخالد يرحمهم الله وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد يحفظه الله ، بمبادئ أحكام الشريعة الغراء، والتمسك بأحكامها، وهو ما يستوجب استعراضه في الصفحات التالية.

المبحث الثاني

الشريعة الإسلامية كأساس لدبلوماسية المملكة العربية السعودية

يرتبط تاريخ المملكة العربية السعودية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بدعوة الإصلاح التي نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، يرحمه الله . فلقد كانت هذه الدعوة، والتي تدعو إلى إصلاح وتصحيح تعاليم الإسلام ، مما لحق بها من سوء فهم وتحريف، تمثل القاعدة التي انطلق من خلالها الملك عبد العزيز لتأسيس المملكة العربية السعودية. وعندما تحقق له ما كان يصبو إليه، جعل من الشريعة الإسلامية الأساس الذي تستند عليه المملكة في تسيير كافة مظاهر الحياة فيها[٨٨]. ويتفق ذلك وما حبا به الله سبحانه وتعالى أرض الجزيرة العربية من شرف احتضان الرسالة الخاتمة. فعلى هذه الأرض الطاهرة، ولد وترعرع نبينا وحبيبنا وسيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم. ومن هذه الأرض المباركة، انطلقت رسالته السامية تحمل النور والهداية للناس أجمعين.

من أجل ذلك، رأى الملك عبد العزيز يرحمه الله أن تأسيس دولة متينة ينضوي تحت جناحيها أبناء الجزيرة العربية ، لا يمكن أن يتحقق إلا بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. ولم يترك جلالته فرصة إلا واستغلها للتعبير

عن صدق هذا التوجه والتمسك به . فما كاد يستتب له الأمر في أرجاء المملكة ، إلا وأعلن أنه يجاهد لتطبيق الشريعة الإسلامية ، كما جاءت في كتاب الله الكريم وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وتراث السلف الصالح من علماء المسلمين[٨٩].

وفي مناسبة أخرى قال جلالته " إن خطتي التي سرت ولا أزال أسير عليها هي إقامة الشريعة السمحاء، كما أنني أرى من واجبي ترقية جزيرة العرب والأخذ بالأسباب التي تجعلها في مصاف البلاد الناهضة مع الاعتصام بحبل الدين الإسلامي الحنيف... "[٩٠].

وكان الملك عبد العزيز حريصاً على أن يقرن القول بالفعل، فكان دائم الدعوة للمسلمين بالتكاتف والتضامن، على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وفي عام ١٣٤٥هـ ١٩٢٦م ، دعا جلالته إلى أول مؤتمر إسلامي في تاريخ المسلمين. وقد لبت دعوته وفود من مصر والهند. ويفسر عدم حضور البلاد الإسلامية الأخرى، بأنها كانت ترزح في ذلك الوقت تحت نير الاستعمار والاحتلال[٩١].

وعقب رحيل الملك عبد العزيز إلى الرفيق الأعلى عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، ظل أبناؤه أوفياء في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية ، فلا تكاد تمر مناسبة من المناسبات ، إلا وانتهزوها لإعادة التأكيد على هذا الالتزام . ونشير على سبيل المثال إلى كلمة الشهيد الملك فيصل بن عبد العزيز في أول خطبة له بعد تقلده مقاليد الحكم في المملكة، والتي قال فيها "... إني أسألكم فرداً فرداً يا شعب هذا البلد العزيز أن تعينوني بكل جهدكم على أداء واجبي، وتحقيق ما نصبو إليه، وأول ما أرغب فيه تقوى الله سبحانه وتعالى، والتمسك بدينه، وأحكام شريعته فهذا أساس عزنا ، وهو مرد حكمنا وسر قوتنا.... ".

ثم يضيف في موضع آخر " أخواني: إننا لسنا في حاجة أيضاً إلى تكرار الأساس التقليدي الذي تسير عليه سياستنا الخارجية ، فنحن منذ أن تأسست هذه

الدولة على يد بانيها ، وواضع أساس نهضتها المغفور له الملك عبد العزيز ، قد أثبتنا في المجال الدولي، إيماننا بالسلام العالمي ، ورغبتنا في تدعيمه وتقويته ، ونشره في ربوع العالم ، وكنا ولا نزال نفعل ذلك بوحي من تعاليم ديننا وتقاليد أمتنا العربية الأصيلة(٩٢).

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يحفظه الله، صدر "النظام الأساسي للحكم" في المملكة بموجب الأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ١٤١٢/٨/٢٧هـ، المستمد من الشريعة الإسلامية السمحة. فالمادة الأولى من هذا النظام تقرر أن " المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم... ". أما المادة السابعة من النظام فتنص على أن " يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة ". كما تقرر المادة الثامنة بأن " يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية ". هذا بالإضافة إلى ما أكدته باقي أحكام النظام من صدق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية كأساس لنظام الحكم.

ومن كل ذلك، يظهر بوضوح أن الإسلام يشكل الأساس القوي الذي تمارس المملكة العربية السعودية ، على أساسه، مختلف أنشطتها الداخلية والخارجية ، ومن ضمنها بطبيعة الحال ، الأنظمة الدبلوماسية . فليس للدبلوماسية السعودية الخروج على أحكام هذه الشريعة ، وإنما يتعين الالتزام بهذه الأحكام وعدم الخروج عليها. واستكمالاً للفائدة واستيفاءً لمقتضيات البحث العلمي السليم ، سنحاول فيما يلي التعرف على القواعد الأساسية للدبلوماسية في الإسلام.

أضواء على القواعد الأساسية للدبلوماسية في الإسلام:

جاء الإسلام دعـــوة فريـــدة لتنظيـــم المجتمـــع الدولـــي، ومقـــرراً لدعـــوة التوحيد المطلق لله في الذات والصفات، والتوجـــه لله سـبحانه وتعـــالى بالعبـــادة والصلاة. قال تعالى " وإلهكم إله واحد لا إلـــه إلاّ هـــو الرحمـــن الرحيـــم "(٩٣). ومن شأن ذلك ، تحرير الإنسان من الخضـــوع لسيطرة غـيره مـــن النـــاس ، وإقامة العلاقة بين البشر على أساس تبادل المنـــافع والمصـــالح ، وليـس علـــى أساس الاستغلال واعتداء بعضهم علـــى البعـــض.

كما جاء الإسلام واضحاً في تقرير وحدة الأصل الإنساني، كما قال الله جلـــت قدرته: "يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعـــارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير "(٩٤). كما يقول الله سبحانه وتعـــالى فـــي موضع آخر : " يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحـــدة وخلـــق منـــها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً... "(٩٥).

إن التعارف الذي تدعو إليه هذه الآيات الكريمة لا يتم إلا بإقامـــة العلاقـــات وتبادل الصلات بين الأفراد والأمم ، وإن اختلفت أعراقها وتباينت ألوانها وألسنتها. فلقد أسس الإسلام علاقات المسلمين بغيرهم على المسالمة والأمان وجعـــل نشـــر الدعوة يتم عن طريق الإقناع والتصرف بحكمة، والمجادلة بالتي هي أحسن، كمـــا قال تعالى " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلـــهم بـــالتي هـــي أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين "(٩٦). كما حـــث الإسلام على حسن المعاملة مع المخالفين وتبادل المنافع معهم، كما قال تعـــالى: " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من ديـــاركم أن تـــبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين "(٩٧). كما يقول جلت قدرته، في آية أخـــرى: " فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم ســـبيلاً "(٩٨). وقوله تعالى : " يأيها الذين آمنوا ادخلوا فـــي الســـلم كافـــة ولا تتبعـــوا خطـــوات

الشيطان، إنه لكم عدو مبين "[٩٩] . وقوله تعالى " وان جنحوا للسلم فأجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم"[١٠٠].

وهكذا، يكون الإسلام قد أسس علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول على السلم وليس على الحرب، حتى يتسنى لها تبادل المنافع والمصالح مع تلك الدول. ويتم ذلك من خلال العديد من الوسائل والسبل ، لعل من أهمها تبادل الوفود والرسل . وإذا كانت الآيات الكريمات قد أرست مبدأ قيام العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول ، فإن سنة رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، قد تناولت بالتفصيل أحكام الدبلوماسية في الإسلام[١٠١].

لقد أرسل النبي صلي الله عليه وسلم الرسل واستقبل الوفود من الدول والأمم المجاورة وأبرم المعاهدات وعقد التحالفات فكان نعم الوفي للعهد، الحافظ للميثاق. وعلى نهجه سار الخلفاء الراشدون وأئمة المسلمين في جميع العصور الزاهية للدولة الإسلامية. ومن مجموع هذه الممارسات، تكون ما يمكن تسميته " بالقواعد الدبلوماسية الإسلامية ". لقد صار لهذه الدبلوماسية خصائص فريدة وملامح ذاتية، سواء ما تعلق منها بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، أو المبادئ التي تلتزم بها عند سعيها لتحقيق هذه الأهداف . وأخيرا فقد اعترفت الدبلوماسية للمبعوثين الأجانب بالعديد من المزايا والحصانات، وهو ما نتناوله فيما يلي :

أولا : أهداف الدبلوماسية الإسلامية

الدبلوماسية هي فن وعلم إدارة العلاقات الخارجية للدولة، ومن ثم فإنها تلعب دورا هاما في العلاقات الدولية[١٠٢] . ولم يغب عن ذهن المسلمين ما للدبلوماسية من أهمية ، فاعتمدوا عليها في تكوين دولتهم على يدي الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ثم لاذوا بها في تحقيق ما يرجونه من أهداف وما يتطلعون إليه من آمال[١٠٣]. وبالرغم من اختلاف أهداف الدبلوماسية الإسلامية وتباعد مراميها، فإن ثمة قاسما مشتركا يجمع بينها، ألا وهو ضرورة اتساق هذه الأهداف وجوهر الأخلاق والمثل الإسلامية العليا[١٠٤]. وتتمثل أهم هذه الأهداف في الآتي :

١ - نشر الدعوة الإسلامية :

كانت الرسالات السماوية السابقة على الإسلام تقتصر على أقوام معينة، حيث كانت المجتمعات الإنسانية في أطوارها الأولى محدودة المطالب، محصورة في نطاق بيئتها[١٠٥]. وبقي الوضع على حاله ، حتى بلغت الإنسانية نضجها وارتقت معارفها، فبعث لها الله سبحانه وتعالى بالنبي الخاتم للرسل، ليخرجها من ظلام الجهالة إلى نور اليقين، وبقرآن كريم يلبي مطالب الحياة في كل زمان ومكان[١٠٦]. فالإسلام دعوة عالمية لا يقتصر على أمة دون أخرى، ولكنه دعوة تتوجه بخطابها لكافة الشعوب والأمم[١٠٧]، فقد قال تعالى " وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون "[١٠٨]، ويقول جلت قدرته " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين "[١٠٩]. وفى ذلك يقول الرسول الكريم " إنما بعثت للناس كافة ".

وتحقيقا لهذه الغاية، وظف الرسول الكريم كافة الوسائل ومختلف الطرق. فمن ذلك، أنه بعث الرسل إلى قياصرة الروم وأكاسرة الفرس وقبط مصر ونصارى الحبشة يدعوهم إلى الإيمان بدعوة الإسلام. كما أرسل الرسل إلى كبار القوم داخل الجزيرة العربية كملوك عمان والبحرين واليمامة... الخ. وفى ذات الوقت، كان النبي عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم يستقبل الوفود والبعوث التي تأتي بحثا عن الإسلام. فقد استقبل أكثر من سبعين وفدا، جاء بعضها من خارج الجزيرة العربية؟ كفلسطين والأردن[١١٠]. ثم سار الخلفاء الراشدون والمسلمون من بعده عليه السلام على ذات الطريق، فحرصوا على نشر الدعوة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها.

ولئن كان انتشار الإسلام ودخول الناس في دين الله أفواجا قد أدى إلى تقلص هذه المهمة وتراجعها في الوقت الراهن، فإن ذلك لم يؤد إلى القضاء عليها قضاء مبرما. فلا يزال للبعثات الدبلوماسية دور تستطيع القيام به في الدعوة إلى الإسلام. فتستطيع هذه البعثات خدمة الدعوة الإسلامية عن طريق تصحيح المفاهيم الخاطئة التي تسود كثيرا من البلدان عن الإسلام

مثل البلدان الغربية. وقد يساهم ذلك في اعتناق بعض أبناء هذه البلدان للدين الإسلامي ومما يزيد من أهمية هذا الدور، التقدم الهائل في وسائل الاتصال، والتي يمكن توظيفها في الاتصال بمواطني هذه البلدان.

٢ – تتبع الأحوال في الدول الموفد إليها والتقرير بشأنها لقادة الدول الإسلامية :

تعتبر مهمة جمع المعلومات من أهم مهام المبعوث الدبلوماسي في الوقت الحاضر . ولم تغفل الدبلوماسية الإسلامية أهمية هذه الوظيفة ، فأولتها ما تستحق من عناية واهتمام. فكانت الرسل والوفود الإسلامية للبلاد والممالك الأجنبية تعني بتتبع الأحوال والأوضاع من تلك البلاد، والكتابة بشأنها إلى قادة الدول الإسلامية، ليتمكنوا من تحديد المواقف ورسم السياسة تجاه هذه الدول(١١١).

وربما يكون نظام الملك – كبير وزراء سلطان ألب أرسلان – خير من عبر بالتفصيل عن هذه الوظيفة في كتابه المعنون " سياسة نامه " حيث يقول : " ويجب أن يعلم أن الملوك بإرسالهم السفراء لا يقصدون تسليم رسالة أو نقل سفارة فقط، بل إن هناك مئات الأغراض يبغونها، فهم في الحقيقة يريدون أن يعلموا حالة الطرق، ويعلموا إذا كانت الطرق معبدة تستطيع الجيوش أن تمر بها والأمكنة التي توجد فيها المروج والأعشاب والحشائش للعلف، والأمكنة التي لا يوجد فيها ذلك، وأن يعلموا أيضا قوة الجيش ومؤونته في العدد والعتاد وفي الدفاع والهجوم. وأن يعرفوا كيف يعيش الأمير، وماذا يأكل وبمن يجتمع، وأن يدركوا تنظيمات بلاطه وعاداته فيه...، وأخلاقه في عدله وظلمه، وسهره وتبذله، وكرمه ورقته، وهل هو متعلم أم جاهل، وهل ازدهرت مملكته بالعمران أم ملأتها الخرائب والأطلال ، وهل رضي عنه جنده أم غاضبون مغيظون ، وهل أتباعه من الفقراء أم الأغنياء، وهل يجد في شؤون مملكته أم يهملها ، وهل هو بخيل أم جواد ، ووزيره قدير أم عاجز، وحاشيته من العلماء الأذكياء أم لا ؟ ثم هم يريدون أن يعلموا ماذا يحب وماذا يبغض وأن يعلموا ما شأنه إذا شرب الخمر ، وهل يميل إلى الحب وإلى

النساء، حتى إذا رغبوا في مهاجمة مملكته يوماً وأرادوا نقض خططـــــه ، أو نقــد عيوبه كانوا مطلعين مدركين يضعون المحاسن والمساوئ نصب أعينهم وينـــهجون بحسبها"[١١٢].

وتقديراً لأهمية جمع المعلومات عن الأعداء، فقد عني قادة الإســـلام باختيـــار سفرائهم ورسلهم إلى البلدان الأخرى ممن يكونون على درجة عالية من التكويـــن الجسمي والنفسي والعقلي، مما يمكنهم من جمع المعلومات عن هذه البلدان"[١١٣].

وفي ذات الوقت حرصت الدول الإسلامية ، على اتخاذ الاحتياطات اللازمـــة لمنع السفراء والرسل الأجانب من تجميع المعلومات التي تفيد دولهم ، وذلك عـــن طريق تخصيص أفراد يستقبلونهم عند أطراف الدولة ومرافقتهم طيلة مدة إقامتـــهم بالدولة الإسلامية[١١٤].

ولا تزال مهمة "تجميع المعلومات" من أهم الوظائف التي يقوم بها المبعوثـــون الدبلوماسيون في الوقت الراهن. وقد زاد من أهميتها وساعد على تنفيذهـــا، التقـــدم الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصال والمواصلات والتصوير وجمع المعلومـــات في وقتنا الراهن.

٣ - تدعيم العلاقات مع الدول والممالك الأخرى :

يعتبر تبادل التمثيل الدبلوماسي مظهراً من مظاهر العلاقـــات الســلمية بيـــن الدول، وأحد وسائل تطوير هذه العلاقات، وهو مـــا ينســـجم ومبـــادئ الشـــريعة الإسلامية الغراء[١١٥]. تستهدف السفارة الإسلامية العمل علـــى توثيـــق الروابـــط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ. كما تعمل على فض المنازعـــات وإنهاء حالة الحرب بين الدولة الإسلامية والدول الأجنبية[١١٦]. ويرجع ذلـــك إلـــى تقرير الإسلام لوحدة الأصل الإنساني بين جميع الشعوب والأمم ، مـــهما اختلفـــت أشكالها وتباينت ألوانها وألسنتها . فما دامت الإنسانية ترد في نهاية الأمر إلى أصل واحد ، فإن انتسابها إلى شعوب وقبائل شتى لاينبغي أن يكـــون مدعـــاة للتنـــاحر

والشقاق ، وإنما يتعين أن يكون حافزاً على التعايش والوئام والتعاون في تبادل المنافع والمصالح[١١٧] . فاختلاف الدين – وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية – لا يحول دون قيام العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول على أساس البر والقسط، كما قال تعالى: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين"[١١٨].

فالأصل إذن في علاقة المسلمين بغيرهم هو السلام وليس الحرب. وتستهدف الدبلوماسية في الإسلام تدعيم العلاقات السلمية بين المسلمين وغيرهم في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية... الخ. كما تقوم بنشاطات أخرى هدفها مجاملة البلدان الأخرى في المناسبات الخاصة، بغية تقوية الصلات معها، وهو ما عرف بسفارة التهنئة[١١٩]، والتعزية[١٢٠].

٤ – المفاوضة :

يعتبر التفاوض من أهم الوظائف التي يقوم بها المبعوثون الدبلوماسيون. والتفاوض يقصد به تبادل وجهات النظر بين الدول المعنية عن طريق مفاوضيها، بهدف الوصول إلى اتفاق، إما على أساس تبادل المصالح المختلفة، وإما على أساس تحقيق المصالح المشتركة في حالة تضارب المصالح[١٢١] . وقد اهتمت الشريعة الإسلامية اهتماماً بالغاً ببيان الصفات التي يجب أن يتحلى بها المفاوض المسلم حال تفاوضه مع الدول الأجنبية ، ولاسيما التحلي بفضيلة الآداب العامة وحسن المجادلة مع مفاوضي هذه الدول[١٢٢]. وقد قام السفراء والرسل في الدولة الإسلامية، بدور هام في مجال التفاوض مع الدول الأجنبية. ويعتبر صلح الحديبية في السنة السادسة للهجرة، أول معاهدة بين المسلمين والمشركين . ولعب السفراء والمبعوثون من كلا الجانبين دوراً هاماً في التوصل إلى ما احتوت عليه من أحكام وقواعد أساسية[١٢٣]. ثم توالى تدخل سفراء ورسل الدولة الإسلامية في التفاوض مع الدول الأجنبية . واتجه تفاوضهم في بداية الأمر نحو إبرام اتفاقيات الهدنة

والصلح. ويعود ذلك إلى كثرة الحروب التي اضطرت الدولة الإسلامية إلى خوض غمارها مع جيرانها من الفرس والروم[١٢٤] . ولكن ما أن توطدت أركان الدولة الإسلامية إلا واتجهت مفاوضاتها إلى تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية والثقافية مع البلدان الأخرى.

تجدر الإشارة إلى أننا قد اقتصرنا، عند الحديث عن مهام الدبلوماسية في الإسلام ، على الوظائف التي ارتأينا أن لها من الأهمية ما يزيد عن أهمية غيرها من المهام ، كل ذلك مع إحالة الباحث عن المزيد حول هذا الموضوع إلى الكتب والمراجع الخاصة بالدبلوماسية في الإسلام[١٢٥].

بقي أن نشير إلى أنه مهما اختلفت الأهداف وتعددت المهام التي يناط برسل وسفراء الدول الإسلامية القيام بها ، فإنه يظل من الضروري الالتزام بمجموعة من المبادئ حال سعيهم لتحقيق هذه الأهداف ، وهو ما سنسعى إلى تناوله في الصفحات التالية :

ثانياً : المبادئ الأساسية للدبلوماسية في الإسلام

إذا كان الفقهاء المسلمون قد اجتهدوا في بيان الأهداف التي تتوخى الدبلوماسية الإسلامية تحقيقها ، فإنهم حرصوا في ذات الوقت على تحديد المبادئ التي يتعين الالتزام بها حال سعيها لإدراك هذه الأهداف.

وعليه، فإن الصلة تبدو وثيقة بين هذه الأهداف وتلك المبادئ ، فالهدف هو عبارة عن الغاية التي تهدف الدبلوماسية الإسلامية للوصول إليها ، في حين أن المبدأ يمثل القيد أو الضوابط التي يجب مراعاتها عند السعي لتحقيق هذه الغاية ، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي :

١ - مبدأ التراضي :

تنشأ العلاقات الدبلوماسية بالرضا المتبادل للدول المعنية. فإرسال البعثات الدبلوماسية "التمثيل الإيجابي" واستقبال البعثات الدبلوماسية من الدول الأخرى

"التمثيل السلبي" لا يمكن أن يتم إلا برضاء وإرادة الدول المعنية. وإذا كان هذا المبدأ قد تم الاعتراف به في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م ، فقد سبقها الإسلام في ذلك بأكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان . فالإسلام يؤسس العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول على أساس الرضا والاتفاق المنزه عن أي شكل من أشكال الاضطهاد والإكراه[١٢٦]. فالقرآن العظيم يقول " إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم " . فإذا كان القرآن الكريم يتطلب التراضي في التجارة وهي أمر خاص بالأفراد والشركات ، فان اشتراطه بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول يكون أكثر إلزاما من باب أولى . فليس لدولة أن تجبر أخرى على إقامة علاقات دبلوماسية معها ، وإنما يتم تبادل هذه العلاقات بينهما بالرضا والاتفاق . فرضاء الدول يمثل العمود الذي تتأسس عليه العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول . ويتمثل رضا هذه الدول في الموافقة على استقبال رسل ومبعوثي الدول الإسلامية . ولقد كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوصي رسله ووفوده فيقول "يؤذن لكم فيقدم أحسنكم اسما ، فإذا دخلتم قدمتم أحسنكم وجها ، فإذا نطقتم ميزتكم ألسنتكم"[١٢٧]، فكان الحصول على إذن الدول الأجنبية يمثل الشرط الأساسي الذي إن تحقق ، توالت مراحل العملية الدبلوماسية . أما إذا تخلف ، تعين عودة الرسل أو الوفود إلى الدول الإسلامية . وقد حدث فعلا أن رفض بعض قادة الدول الأجنبية استقبال الرسل مثل كسرى، حيث قام بتمزيق الرسالة التي بعث بها إليه النبي صلى الله عليه وسلم، فكان ذلك دليلا على رفض دولته الاعتراف بالدولة الإسلامية ورفض تبادل التمثيل الدبلوماسي معها[١٢٨]. ويتمثل رضا الدولة الإسلامية بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى ، في استقبال النبي صلى الله عليه وسلم لرسل هذه الدول بالإكرام والتبجيل في مسجده الكبير . وكان يحرص عليه الصلاة والسلام على استقبالهم هو ومن معه من الصحابة رضوان الله عليهم في أحسن الثياب[١٢٩].

وقد جرى الخلفاء الراشدون من بعده على الاقتداء بسنته عليه الصلاة والسلام، وان كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد خرج عليها ، فمال إلى البعد عن الرسميات ، والتمسك بالبساطة . يدل على ذلك واقعة سفير الروم الذي جاء ليقابله فوجده نائما تحت ظل شجرة ، فقال قولته المشهورة "عدلت ، فأمنت ، فنمت"(١٣٠).

٢ - مبدأ الوفاء بالعهد :

يمكن القول وبيقين تام إنه لا توجد شريعة من الشرائع السماوية أو الوضعية تحرص على إلزام اتباعها بالوفاء بالعهود ، كما فعلت الشريعة الإسلامية . ويرجع السبب في ذلك إلى أن استقرار العلاقات والمعاملات تتوقف على مدى الوفاء بالوعود والعهود، ليس فقط بين الأفراد ولكن أيضا على مستوى الدول(١٣١).

فإبرام رسول الدولة الإسلامية لميثاق أو عهد مع دولة أجنبية ، يفرض على دولته إحاطة هذا الالتزام بالاحترام والتبجيل ، وفي تهيئة كافة الضمانات اللازمة لجعل تطبيقه يسمو على مصالحها الخاصة وأهوائها الذاتية(١٣٢) ، يقول تعالى "والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون"(١٣٣) ، وقوله تعالى "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون"(١٣٤).

وبلغ من حرص الإسلام على الوفاء بالعهد، أنه جعل الخروج من فضيلته كالخروج من فضيلة الإنسانية كقوله تعالى " إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون ، الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون"(١٣٥) . ويأمر الإسلام اتباعه بالوفاء بالعهد ، حتى ولو أدى ذلك إلى تخلفهم عن نجدة إخوانهم في بلد غير إسلامي معاهدا لهم ، وذلك بالرغم من أن القرآن الكريم يعتبر المسلمين على اختلاف أجناسهم وتباين بلادهم أمة واحدة ، ويعتبر العدوان الذي يقع على طائفة منهم كالعدوان الذي يقع على الأمة الإسلامية جمعاء ،

لقوله تعالى "... والذي آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير"(١٣٦).

ومن ناحية أخرى ، فقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من الغدر بالمعاهد أو الاستهانة بالعهد ، في أحاديث كثيرة، منها " يرفع لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به بقدر غدرته ، يقال : هذه غدرة فلان" متفق عليه(١٣٧).

٣ - احترام عادات وتقاليد البلدان الموفد إليها :

تفرض الدبلوماسية الإسلامية على مبعوثيها احترام عادات وتقاليد الدول التي يبعثون إليها، أثناء استقبالهم أو إقامتهم في هذه الدول(١٣٨). ويعتبر ذلك تطبيقا للمبدأ العام الذي جاءت به الآية الكريمة "يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ، ولاتلمزوا أنفسكم ولاتنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون"(١٣٩). وقوله تعالى في سورة المطففين "إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون" وقوله تعالى "وإذا مروا بهم يتغامزون" وقوله عز من قائل "وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين"(١٤٠).

مما لاشك فيه أن احترام العادات والتقاليد للبلد الموفد إليه من شأنه ترك انطباع حسن لدى سلطات هذا البلد تجاه رسل الدولة الإسلامية ، الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل مهمتهم وخلق جو من الاحترام والثقة المتبادلة بين الدولتين . غير أن حرص المبعوثين المسلمين على احترام عادات وتقاليد الدول الموفد إليها لم يكن ليتم على حساب التزاماتهم بأسس ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء . فعندما كان يحدث تعارض بين هذه العادات والتقاليد من ناحية ، وبين الأسس والمبادئ الإسلامية من ناحية أخرى، فالأولوية في التطبيق والاتباع كانت بطبيعة الحال من نصيب الثانية،. فمن ذلك أن تقاليد بعض الدول الأجنبية كانت تقضي بأن يقوم

السفراء الأجانب بالسجود أو الركوع بين أيدي حكامها عند المثول لديهم . وكان من الطبيعي أن يرفض السفراء المسلمون اتباع هذا التقليد ، لأن السجود أو الركوع لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى(١٤١).

٤ - عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى :

القاعدة العامة في الشريعة الإسلامية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، فلا يجوز للمبعوث الدبلوماسي القيام بهذا العمل الذي يخرج عن الغرض الذي أرسل من أجله . وكانت الدولة الإسلامية توصي سفراءها بذلك وكانت تحرم عليهم تحريض الملوك على الرعية ، أو إثارة الرعية على الملوك ، أو إثارة الشبهات حول نظام الحكم في البلد الموفد إليه ، أو الاتصال بالأشخاص المناوئين لمثل هذا النظام . وبلغ من التزام المسلمين بهذا المبدأ ، أن الملك الظاهر برقوق كان يوصي سفراءه بعدم التدخل ، فيقول لهم " ينبغي أن يكون السفير أعمى أخرس، غزير العقل، ثقيل الرأس"(١٤٢). غير أن الالتزام بهذا المبدأ لا ينبغي أن يأتي على حساب التزام مبعوث الدولة الإسلامية بتتبع الأحوال والأوضاع في البلاد الأجنبية والكتابة بشأنها إلى قادة دولته ، من أجل أن يتمكن هؤلاء من تحديد مواقفهم ورسم سياستهم تجاه هذه البلاد(١٤٣). ويتفق ذلك ، - على نحو ما سنوضحه لاحقا - مع ما هو مقرر في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م.

٥ - مبدأ المعاملة بالمثل :

يعتبر مبدأ المعاملة بالمثل من المبادئ الأساسية التي يقيم الإسلام على أساسها علاقة الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول. ويعتبر هذا المبدأ مبدأ متشعبا من العدالة غير منفصل عنها، فالمعاملة بالمثل من تطبيقات العدالة التي يجب أن تسود في التعامل الإنساني سواء كان من يعامله الإنسان مسلما أو غير مسلم(١٤٤). فيقول الله جلت قدرته " ... فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين(١٤٥) . ويقول الله سبحانه وتعالى في موضع آخر

"وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين"(١٤٦)، كما يقول سبحانه وتعالى " ... فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين"(١٤٧). ويقول الرسول محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم "عامل الناس بمثل ما تحب أن يعاملوك به "، فكأنه عليه السلام يريد تعليم المسلمين ضرورة معاملة غير المسلمين ، وفق تقاليد المعاملة بالمثل.

وهكذا يصير هذا المبدأ العام صالحا لحكم كافة أوجه الحياة الأساسية بما في ذلك العلاقات الخارجية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول. فإذا أحسنت إحدى الدول معاملة مبعوثي الدولة الإسلامية، تعين على هذه الأخيرة معاملة مبعوثي هذه الدولة بذات الطريقة. أما إذا ضيقت دولة على مبعوثي الدولة الإسلامية، سواء من حيث العدد المسموح به لتمثيل دولتهم، أو من حيث الحصانات والامتيازات التي تمنحهم إياها، جاز للدولة الإسلامية اتباع نفس الأسلوب مع مبعوثي هذه الدولة.

غير أن الإسلام وإن كان يقرر تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في مجال إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول غير الإسلامية، فإنه مقيد بالقواعد الأخلاقية التي أمر بها القرآن . فالإسلام يقر بحصانة المبعوث الدبلوماسي ويستوجب معاملته بالاحترام والتبجيل. وعليه ، فإن إساءة إحدى الدول لمبعوثي الدولة الإسلامية لا يسوغ لهذه الأخيرة انتهاك حصانة مبعوثي تلك الدولة أو الاعتداء عليهم بالقول أو الفعل(١٤٨). فالله سبحانه وتعالى يقول "ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم"(١٤٩). ويقول جلت قدرته "إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون"(١٥٠). وربما كانت هذه التعاليم السمحة هي المفسرة لكثرة الاعتداء على مبعوثي الدولة الإسلامية، في الوقت الذي كانت تتمتع فيه رسل ووفود الدول الأخرى بالاحترام والتقدير من قبل الدولة الإسلامية.

كما تتقيد الدبلوماسية الإسلامية بوجوب إعمال قواعد العدل والإنصاف، حتى ولو غدر العدو أو اعتدى. ففي ذلك، يقول الله سبحانه وتعالى "... ولا يجرمنكم

شنآن قـوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى"[١٥١]. ويقول تعالى "يـا أيـها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شـهداء لله، ولـو علـى أنفسـكم، أو الوالديـن والأقربين"[١٥٢]. فاستخدام بعض الدول للأساليب الدبلوماسية الممقوتة، لا ينبغـي أن يذهب برجال الدولة الإسلامية فيدفعهم إلى غض البصر عن أعمال قواعد العـدل والإنصاف. ولقد كان الرسول عليه السلام يتمتع ببراعة لا مثيل لها عندمـا قـال "وفاء بغدر خير من غدر بغدر"[١٥٣].

نخلص مما سبق إلى القول بأن الإسلام قد وضـع منـهجاً واسـتن شـرعة للعلاقات الدبلوماسية ، فيها تتحدد أهداف تلك العلاقات تحديـداً واضحـاً، وتلـتزم الدولة الإسلامية – حال سعيها لتحقيق هذه الأهداف – بمجموعـة مـن المبـادئ تمثل الإطار الشرعي، لتحقيق تلك الأهداف. واستكمالاً لوضـوح هـذه الصـورة وجلائها، قامت الشريعة الإسلامية بالاعتراف للمبعوثين الدبلوماسيين بمجموعة مـن المزايا والحصانات.

ثالثاً : مزايا وحصانات المبعوثين الدبلوماسيين في الإسلام

تعترف الشريعة الإسلامية لشخص المبعوث الدبلوماسي بحصانة شـخصية ، فلا يجوز حبسه أو اعتقاله أو تقييد حريته، ومن باب أولى لا يجوز قتله[١٥٤]. وهذه الحصانات تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، فقصة تعامل نبي الله سليمان مـع وفد ملكة سبأ أكبر دليل على ذلك . فعندما رفض الهدية المقدمة إليـه مـن وفـد الملكـة لم يتبع ذلك بالاعتداء على المبعوثين الدبلوماسيين المرسلين من قبلها، بـل قال لهم كما جاء في القرآن الكريم " أتمدونني بمال فما آتاني الله خير مما آتاكم بـل أنتم بهديتكم تفرحون، ارجع إليهم"[١٥٥].

وعلى نفس النهج سار نبينا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسـليم، يدل على ذلك ما حدث بينه صلى الله عليه وسلم وبين رسولي مسيلمة الكذاب: عبـد الله بن النواحة وابن أثال، إذ قال لهما، أتشهدان أني رسـول الله قـالا: "نشـهد أن

مسيلمة رسول الله" فقال الرسول صلى الله عليه وسلم " آمنت بالله ورسوله ، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما". وفي قول آخر "لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما"(١٥٦). فجرت سنته على عدم قتل الرسل . بل إن قصة أبي رافع القبطي تظهر وجهاً آخر من وجوه الحصانة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي ، حيث لا يجوز ابقاء المبعوث ولو دخل دين الإسلام. يقول أبو رافع القبطي " بعثتني قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رأيته وقع في قلبي الإسلام فقلت يا رسول الله لا أرجع إليهم" قال "إني لا أخيس بالعهد ولا أحبس البرد ، ارجع إليهم فإنْ كان في قلبك الذي فيه الآن فأرجع"(١٥٧).

وهكذا يتضح بجلاء أن الحصانة الشخصية تعتبر أمراً ثابتاً للرسل والوفود، متى ثبتت لهم هذه الصفة. ويظل الرسول متمتعاً بهذه الحصانة، خلال مدة إقامته بالدولة الموفد إليها ولحين عودته إلى بلاده. وتستهدف هذه الحصانة تمكين السفراء من أداء مهامهم في جو من الأمن والآمان والطمأنينة، بعيداً عن الخوف لأي نوع من أنواع الاعتداء بالقول أو الفعل.

كما تتمتع أموال الرسل بحرمة خاصة ، فلا يجوز الاستيلاء عليها أو حبسها أو مصادرتها . وتشتمل هذه الأموال على ما يكون للمبعوث من أمتعة شخصية أو وسيلة نقل، أو مراسلات، فضلاً عن أموال إنفاقه طيلة مدة إقامته بدولة الإسلام. وعلى ذلك ، فلا تسري الحصانة على ما لم يصطحبه المبعوث الدبلوماسي من أمتعة وأموال ، كما لا تمتد إلى من تركهم من أهل وولد في بلده(١٥٨). ويعفى المبعوث من الضرائب وتسديد العشور أو المكوس(١٥٩). أما إذا كانت أشياء المبعوث الدبلوماسي قد تم استجلابها لغرض الاتجار ، فعندها لا تتمتع بهذا الإعفاء، وإنما تخضع للضرائب والمكوس. وتنسجم هذه الأحكام ومثيلتها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م، على نحو ما سنوضحه فيما بعد.

مسيلمة رسول الله" فقال الرسول صلى الله عليه وسلم " آمنت بالله ورسوله ، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما". وفي قول آخر "لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما"(١٥٦). فجرت سنته على عدم قتل الرسل . بل إن قصة أبي رافع القبطي تظهر وجهاً آخر من وجوه الحصانة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي ، حيث لا يجوز ابقاء المبعوث ولو دخل دين الإسلام. يقول أبو رافع القبطي " بعثتني قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رأيته وقع في قلبي الإسلام فقلت يا رسول الله لا أرجع إليهم" قال "إني لا أخيس بالعهد ولا أحبس البرد ، ارجع إليهم فإنْ كان في قلبك الذي فيه الآن فأرجع"(١٥٧).

وهكذا يتضح بجلاء أن الحصانة الشخصية تعتبر أمراً ثابتاً للرسل والوفود، متى ثبتت لهم هذه الصفة. ويظل الرسول متمتعاً بهذه الحصانة، خلال مدة إقامته بالدولة الموفد إليها ولحين عودته إلى بلاده. وتستهدف هذه الحصانة تمكين السفراء من أداء مهامهم في جو من الأمن والآمان والطمأنينة، بعيداً عن الخوف لأي نوع من أنواع الاعتداء بالقول أو الفعل.

كما تتمتع أموال الرسل بحرمة خاصة ، فلا يجوز الاستيلاء عليها أو حبسها أو مصادرتها . وتشتمل هذه الأموال على ما يكون للمبعوث من أمتعة شخصية أو وسيلة نقل، أو مراسلات، فضلاً عن أموال إنفاقه طيلة مدة إقامته بدولة الإسلام. وعلى ذلك ، فلا تسري الحصانة على ما لم يصطحبه المبعوث الدبلوماسي من أمتعة وأموال ، كما لا تمتد إلى من تركهم من أهل وولد في بلده(١٥٨). ويعفى المبعوث من الضرائب وتسديد العشور أو المكوس(١٥٩). أما إذا كانت أشياء المبعوث الدبلوماسي قد تم استجلابها لغرض الاتجار ، فعندها لا تتمتع بهذا الإعفاء، وإنما تخضع للضرائب والمكوس. وتنسجم هذه الأحكام ومثيلتها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م، على نحو ما سنوضحه فيما بعد.

بقي أن نشير إلى مدى تمتع مقر البعثة الدبلوماسية بالحصانة والحرمة، وفقـا لأحكام الشريعة الإسلامية.

يقصد بمقر البعثة الدبلوماسية، كافة المنشآت والمباني التـي تشـغلها البعثـة بغرض أداء المهام المنوطة بها. ويتمتع المقر بحصانة وحرمة، فلا يجوز اقتحامـه أو تفتيشه أو التنفيذ عليه بواسطة الموظفين الرسـميين التـابعين للدولـة الموفـد إليها[١٦٠]. وتمتد هذه الحصانة لتشمل محفوظات البعثة ووثائقها المختلفـة. وعلـى الدولة المضيفة الالتزام باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع اقتحـام مقـر البعثـة والإضرار بها أو الإخلال بأمنها أو الانتقاص من هيبتها[١٦١].

وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد أفاضت في الحديث عن المزايا والحصانـات الشخصية والمالية للمبعوث الدبلوماسي، فإنها التزمت الصمت حيال ما يتمتـع بـه مقر البعثة الدبلوماسية من حرمة وحصانة. ويعود ذلك إلـى حقيقـة أن التمثيـل الدبلوماسي كان يقتصر عند ظهور الإسلام على التمثيل المؤقت الذي يتخذ صـورة إرسال واستقبال الرسل والوفود من الدول الأخرى، أما التمثيل الدائم الذي يتطلـب وجود مقر دائم للبعثة الدبلوماسية ، فلم يظهر إلى حـيز الوجـود إلا قريبـا[١٦٢]. وعليه، فلم يكن الفقهاء الأقدمون في حاجة لبيان مدى ما تتمتع به مقـار البعثـات الدبلوماسية بالحصانة والحرمة على خلاف الحال بالنسبة للفقهاء المعاصرين.

وفى معرض إجابة الفقهاء المعاصرين على حصانة البعثة الدبلوماسية، ذهـب البعض منهم إلى القول بعدم تمتع أماكن البعثات الدبلوماسية بالحصانة والحرمـة. وربما يكون الأستاذ محمد التابعي من أكثر الفقهاء تعبيرا عن هذا الاتجـاه حيـث يقول " إن الإسلام – على خـلاف القانون الدولي الحديث – لا يعرف حرما آمنـا إلا بالنسبة لبعض الأماكن المقدسة. وبعد هذا ليس لدور البعثات هذه الحرمة التـي تمس استقلال البلاد، وسيادتها"[١٦٣].

أما أنا فأنضم إلى الرأي القائل بأنه ليس في الإسلام ما يتعارض ومنح مقار البعثات الدبلوماسية الحصانات والحرمة التي تحول دون اقتحامها أو تفتيشها أو التنفيذ عليها بواسطة رجال السلطات العامة في الدولة المضيفة[١٦٤] للأسباب الآتية:

١ - يقول الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل " يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون، فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وإنْ قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم والله بما تعملون عليم، ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم والله يعلم ما تبدون وما تكتمون"[١٦٥]. ترسي هذه الآيات الكريمة أساس حصانة الأماكن بصفة عامة، فتحرم دخولها أو اقتحامها بدون إذن أصحابها. وإذا كانت هذه الآيات تقرر هذه الحرمة بالنسبة للمساكن الخاصة، فإن ما تقرره من حصانة يكون ألزم وأوجب بالنسبة لمقار البعثات الدبلوماسية ، نظراً لأهمية الدور الذي تقوم بها في توثيق العلاقات بين الدول الموفدة والموفد إليها.

٢ - بالرغم من اتسام البعثات الدبلوماسية إبان عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وخلفائه الراشدين بالطابع المؤقت[١٦٦] ، فقد كانت الدولة الإسلامية حريصة على إنزال الوفود والمبعوثين الأجانب ، في دور للضيافة مع إحاطتهم بكل ما يلزم من إكرام وتبجيل[١٦٧] . وكان من المتفق عليه السماح لهؤلاء السفراء بممارسة شعائرهم الدينية داخل هذه الدور بحرية وأمان . بل لقد ذهب النبي عليه الصلاة والسلام إلى حد السماح لوفد نصارى نجران بالاحتفال بشعائره الدينية في المسجد الكبير[١٦٨]. وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لمقار البعثات المؤقتة ، أفلا يكون من الطبيعي الاعتراف لمقار البعثات الدبلوماسية الدائمة بالحرمة والحصانة اللازمة لأداء مهامها المختلفة، ما دامت هذه البعثات تلعب دوراً هاماً في مجال العلاقات الدولية المعاصرة.

٣ – لاشك أن من مصلحة الدولة الإسلامية تمتع مقار بعثاتها الدبلوماسية في الخارج بالحصانة والحرمة التي تمكنها من أداء مهامها الأساسية باستقلال وأمان. وعندها يكون من المنطقي قيام هذه الدولة بمنح مقار البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة لديها حصانة وحرمة موازية، عملا بمبدأ المعاملة بالمثل الذي يحكم علاقتها بغيرها من الدول، على نحو ما تم إيضاحه سابقا(١٦٩).

٤ – يعود السبب في اعتراف الشريعة الإسلامية بالعديد من المزايا والحصانات لمبعوثي الدول الأجنبية إلى الرغبة في تمكين هؤلاء من تأدية مهامهم بأمن وسلام. فكأن منح هذه المزايا والحصانات يعود إلى مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية ، وليس لاعتبارات شخصية تتعلق بهؤلاء المبعوثين. ولا ريب أن هذه المقتضيات تتوافر أيضا بالنسبة لمقار البعثات الدبلوماسية . فقيام هذه البعثات بأداء مهامها الأساسية يتطلب الاعتراف لمقارها بالحصانة والحرمة. على العكس من ذلك، فإن حرمان هذه المقار من الحصانة والحرمة يؤدي إلى عجز البعثات الدبلوماسية عن الاضطلاع بمسئولياتها الأساسية. ومن هنا فإننا لا نرى مانعا من الاعتراف لمقار البعثات الدبلوماسية بالحصانة والحرمة ، استنادا إلى مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية. غير أن ذلك لا يمنع من دخولها أو اقتحامها ، إذا وجدت أسباب تقرها الشريعة الإسلامية ، كأن يتم ذلك بناء على طلب من رئيس البعثة الدبلوماسية ذاتها ، أو أن تكون هناك دوافع حقيقية تهدد حياة المبعوثين الدبلوماسيين بالخطر.

نخلص من ذلك إلى القول بأن الشريعة الإسلامية قد اعتنت اعتناء كبيرا برسم الإطار الذي من خلاله تمارس الدولة الإسلامية وظيفتها الدبلوماسية . فحددت لهذه الوظيفة أهدافها الرئيسية ، وبينت المبادئ الأساسية التي يتعين الالتزام بها حال السعي لتحقيق هذه الأهداف . ثم

اهتمت أخيراً بتوضيح المزايا والحصانات التي يتمتع بها مبعوثو ورسل البلدان الأجنبية في الدولة الإسلامية . ولما كان هذا الإطار لا يختلف في جوهره عن التنظيم الذي جاءت به اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م ، فإن المملكة العربية السعودية – وهي الدولة التي تأسست وقامت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية – لم تجد مانعاً من الانضمام لهذه الاتفاقية في ١٤٠٠/١١/٢١هـ ، وهو ما سنسعى إلى تناوله في الصفحات التالية.

المبحث الثالث

العلاقات الدبلوماسية السعودية وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م

حتى وقت قريب، كانت اغلب القواعد الدولية المنظمة للعلاقات الدبلوماسية، قاصرة على القواعد الدولية العرفية. وقد بذل جهد ملحوظ، منذ زمن بعيد، لتقنين هذه القواعد في شكل اتفاقيات دولية محددة المعاني وواضحة التعبير. وكانت معظم هذه المحاولات، جهوداً غير رسمية قام بها أفراد أو مؤسسات وطنية[١٧٠].

لم يقدر لهذه المحاولات أن تؤتي أكلها إلا في حالات جد محدودة، لعل من أبرزها إقرار لائحة فيينا وبروتوكول اكس لاشابل. ففي ١٩ مارس ١٨١٥م، وافقت الدول المجتمعة في إطار مؤتمر فيينا على لائحة تتضمن ترتيب المبعوثين الدبلوماسيين وبيان قواعد التقدم والصدارة بينهم. ويعود السبب في اختيار هذا الموضوع إلى ما كان يثيره من مشاكل نتيجة لتنافس ممثلي الدول المختلفة - ولاسيما الدول الكبرى - على الصدارة وتقدم بعضهم على بعض في المحافل والاجتماعات الرسمية. وفي ٢١ نوفمبر ١٨١٨م، أقرت الدول الأوروبية الكبرى بروتوكول اكس لاشابل الذي أضاف طبقة الوزراء المقيمين إلى الطوائف الثلاثة التي كانت تحتوى عليها لائحة فيينا السابقة[١٧١].

أدى تشعب العلاقات الدولية وامتدادها لتشمل كافة مناحي الحياة الدولية المعاصرة، إلى ازدياد الشعور بوجوب تقنين القواعد المنظمة لها، ومنها بطبيعة الحال العلاقات الدبلوماسية. فكان أن قررت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، في أول اجتماع لها عام ١٩٤٩م، إدراج موضوع العلاقات الدبلوماسية على جدول أعمالها. ثم تابعت اللجنة نشاطها الهادف إلى إبرام اتفاقية دولية خاصة بهذا الموضوع. وفي عام ١٩٥٩م، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٤٥٠ الذي يطلب من الأمين العام الدعوة إلى عقد مؤتمر بفيينا لا يتعدى

ربيع ١٩٦١م ، لإقرار الاتفاقية المنشودة. وبالفعل، تم عقد المؤتمر، خلال الفترة من ٢ مارس وحتى ١٤ أبريل ١٩٦١م، وشاركت في أعماله وفود إحدى وثمانين دولة من ضمنها المملكة العربية السعودية. وفي ١٨ أبريل ١٩٦١م، وقعت خمسة وسبعون دولة من الدول المشاركة في المؤتمر اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢٤ أبريل ١٩٦٤م. وتتجلى أهمية هذه الاتفاقية في إخضاعها القواعد العرفية المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية إلى الصياغة القانونية الرسمية . كما استحدثت بعض القواعد التي تستجيب لمتطلبات العصر ومقتضيات الحياة الدولية المعاصرة[١٧٢].

وإيماناً بأهمية الاتفاقية في تطوير العلاقات الدولية المعاصرة ، تتابع انضمام الدول المختلفة إليها . فبلغ عدد هذه الدول، في الأول من يوليو ١٩٩٦م ، مائة وسبعين دولة[١٧٣] ، ولم تتأخر المملكة العربية السعودية عن ذلك ، حيث قررت الانضمام إلى الاتفاقية في ١٤٠٠/١١/٢١هـ[١٧٤] ، ويعود ذلك إلى إيمان المملكة بأهمية الاتفاقية في توثيق عرى الصداقة وتدعيم أواصر التعاون بين دول العالم، فضلاً عن تقديرها أن الاتفاقية لا تتعارض وجوهر الشريعة الإسلامية الغراء في مجال العلاقات الدبلوماسية . وهكذا ، صارت المملكة تلتزم عند تبادل علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المختلفة، بأحكام هذه الاتفاقية. ويتضح ذلك عند استعراض الموضوعين التاليين : تبادل التمثيل الدبلوماسي ؛ مزايا وحصانات المبعوثين الدبلوماسيين.

تبادل التمثيل الدبلوماسي

أولاً : إنشاء العلاقات الدبلوماسية

للتمثيل الدبلوماسي وجهان: وجه إيجابي يتمثل في قدرة الدولة على إيفاد مبعوثين يمثلونها لدى الدول الأخرى؛ ووجه سلبي يتحصل في قدرة الدولة على قبول مبعوثي الدول الأخرى لديها[١٧٥]. وللدول الحق في تبادل التمثيل الدبلوماسي بعضها مع البعض الآخر. انطلاقا مما تتمتع به من سيادة[١٧٦].

فحق تبادل التمثيل الدبلوماسي يعني ، إذن، حق دولتين أو أكثر في إنشاء علاقات دبلوماسية ، دون أن يكون للدول الأخرى الاعتراض على ذلك . فالقانون الدولي لا يفرض على الدولة تبادل التمثيل الدبلوماسي مع غيرها من الدول ، وإنما تقوم به كلما رأت أن ذلك يحقق لها مصالحها الخاصة(١٧٧) . وقد جاءت المادة الثانية من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية مؤيدة لهذا الرأي، حيث تقرر أن "إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وإيفاد بعثات دبلوماسية دائمة يتم بتراضي الطرفين".

ويستفاد من ذلك أن الاتفاقية لا تهتم إلا بالعلاقات الدبلوماسية بين الدول. أما العلاقات بين المنظمات الدولية أو بين الدول وهذه المنظمات ، فإنها تخرج من نطاق اهتمامها . وإن كان ذلك لا يحول دون الاعتراف للمنظمات الدولية بالحق في تبادل التمثيل الدبلوماسي . والدول التي لها الحق في تبادل التمثيل الدبلوماسي هي الدول كاملة السيادة . أما الدول ناقصة السيادة، كالدول المحمية أو التابعة أو المشمولة بالوصاية ، فليس لها ممارسة هذا الحق، اللهم إلا إذا كانت علاقتها بالدولة التي تدير شؤونها تخولها مثل هذا الحق(١٧٨).

ويختلف الوضع بالنسبة للدول المنضمة إلى الاتحادات الدولية، تبعاً لنوع هذا الاتحاد . فإذا كان الاتحاد لا يؤدي إلى زوال الشخصية الدولية للدول المنضمة إليه كالاتحاد الشخصي أو الاتحاد الكونفدرالي، فإنه يظل لهذه الدول الحق في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع غيرها من الدول . أما إذا كان انضمام الدول إلى الاتحاد الدولي يؤدي إلى فناء شخصيتها الدولية مثل الاتحاد الفيدرالي أو الاتحاد الفعلي، فإن هذه الدول تفقد حقها في تبادل التمثيل الدبلوماسي لصالح دولة الاتحاد ، اللهم إلا إذا اتفق على أن يكون لإحدى هذه الدول أو بعضها الحق في مباشرة التمثيل الدبلوماسي بنفسها(١٧٩).

وقد يحدث أن تعهد إحدى الدول لبعثة دبلوماسية تابعة لدولة أخرى بتمثيلها في الدولة المعتمد لديها ، وغالباً ما يكون ذلك لأسباب تتعلق بالرغبة في خفض الإنفاق. كذلك ، فقد تقوم إحدى الدول بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة أخرى نتيجة لنشوب حرب معها، أو بسبب توتر العلاقات الدبلوماسية بينهما، أو للرغبة في ممارسة بعض الضغوط السياسية. وعندها ، تعهد كل دولة برعاية مصالحها إلى بعثة دبلوماسية تابعة لدولة صديقة ، ومعتمدة لدى الدولة التي قطعت العلاقات الدبلوماسية معها[١٨٠]. ويستمر هذا الوضع لحين عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما مرة أخرى . وتجرى في العادة مفاوضات بين الدولة المرسلة والدولة التي ترعى مصالحها عن الأعمال التي تتولاها الدولة الأخيرة[١٨١].

ثانياً : تكوين البعثة الدبلوماسية

لكل دولة الحق في اختيار أعضاء بعثاتها الدبلوماسية، وتحديد ما يتعلق بوضعهم المهني كبيان كيفية تعيينهم والشروط الواجب توافرها لهذا التعيين وتحديد أقدميتهم وترقياتهم وقواعد نقلهم وندبهم ومرتباتهم وكيفية أعدادهم... الخ.

وعادة ما يكون أعضاء البعثة الدبلوماسية من مواطني الدولة المعتمدة. ولكن ليس هناك ما يمنع اختيارهم من مواطني الدولة المعتمد لديها أو دولة ثالثه، بشرط موافقة الدولة المعتمد لديها على ذلك.

وإذا كان للدولة الحق في تحديد أعضاء بعثاتها الدبلوماسية بالخارج، فإن حريتها في هذا المجال ليست مطلقة ، وإنما يرد عليها بعض القيود . فعندما يكون هناك اتفاق بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها بشأن حجم البعثة الدبلوماسية ، فعندها لا يجوز للدولة المعتمدة تجاوز ما تم الاتفاق عليه عند تعيين أعضاء بعثتها الدبلوماسية لدى هذه الدولة . وفي حالة عدم وجود مثل هذا الاتفاق ، يكون للدولة المعتمدة تحديد عدد أعضاء بعثتها الدبلوماسية ، بشرط ألا يزيد هذا العدد عن الحد المعقول أو المعتاد، وفقاً لطبيعة العلاقة بين الدولتين المعتمدة والمعتمد لديها[١٨٢].

ويختلف حجم البعثة الدبلوماسية، تبعاً لمدى قوة العلاقة وأهمية المصالح التي تربط الدولة الموفدة بالدولة الموفد إليها. وتتكون البعثة الدبلوماسية من الأشخاص الآتي ذكرهم:

أ – رئيس البعثة :

ويتولى تمثيل الدولة الموفدة لدى الدولة الموفد لديها. ويقوم بالإشراف على أعمال البعثة وأفرادها . ويجوز أن تعين إحدى الدول شخصاً واحداً لكي يرأس أكثر من بعثة دبلوماسية ، أو لكي يمثلها لدى أكثر من دولة ، ما لم تقم إحدى الدول المعتمد لديها بالاعتراض على ذلك صراحة(١٨٣).

كما يجوز لدولتين أو أكثر اعتماد شخص واحد كرئيس لبعثاتها الدبلوماسية لدى إحدى الدول ، ما لم تعترض على ذلك هذه الدولة(١٨٤) . وربما يعود ذلك إلى تقدير واضعي اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بعض البلدان وتدفعها إلى خفض النفقات(١٨٥) ، أو لظروف الدول المستقلة حديثاً، والتي قد لا يكون لديها من الكوادر الفنية المؤهلة ما يكفي لرئاسة جميع بعثاتها الدبلوماسية بالخارج.

ولما كان التمثيل الدبلوماسي مظهراً من مظاهر السيادة، فان للدولة الموفد لديها سلطة تقديرية كاملة في قبول أو رفض قبول الشخص المرشح لرئاسة البعثة الدبلوماسية للدولة الموفدة، دون الالتزام بإبداء الأسباب(١٨٦)، بل إن من حقها أن تعلن في أي وقت أنه أصبح "شخصاً غير مرغوب فيه" "Persona Non grata"، وتطلب من الدولة التي يمثلها استدعاءه ، أو أن تكلفه مباشرة بمغادرة الإقليم . ويتحقق ذلك في حالة قيام رئيس البعثة الدبلوماسية بعمل يسيء إلى العلاقات الودية بين البلدين، كأن يتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة، أو يستخدم مقر البعثة الدبلوماسية في عمل يتعارض ووظائفها الأساسية . ويتعين على الدولة الموفدة سحب مبعوثها الدبلوماسي في حالة اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه(١٨٧).

ويعتبر رئيس البعثة الدبلوماسية قد تسلم مهام منصبه في الدولة المعتمد لديها من تاريخ الإخطار بوصوله وتقديم صورة رسمية من أوراق اعتماده إلى وزارة خارجية هذه الدولة ، أو من تاريخ تقديم أوراق اعتماده تبعاً للعرف المتبع في الدولة المضيفة(١٨٨)، وبشرط عدم التمييز بين رؤساء البعثات الدبلوماسية. ويتوقف ترتيب تقديم أوراق الاعتماد أو صور تلك الأوراق على تاريخ وساعة وصول رئيس البعثة(١٨٩).

وإذا خلا منصب رئيس البعثة أو تعذر عليه مباشرة وظائفه، فان رئاسة البعثة تسند مؤقتا إلى قائم بالأعمال تقوم الدولة المعتمدة بتعيينه وإبلاغ اسمه إلى وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها(١٩٠) ، وفى حالة عدم وجود عضو دبلوماسي بالبعثة ، يجوز للدولة المعتمدة بموافقة الدولة المعتمد لديها أن تعين شخصا من الطاقم الإداري أو الفني بصفته قائما بالأعمال الإدارية الجارية(١٩١).

وقد أوضحت المادة (١٤) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المراتب الثلاث لرؤساء البعثات الدبلوماسية على النحو التالي :

١ - مرتبة السفراء ومندوبي البابا من درجة قاصد رسولي، والمعتمدين لدى رؤساء الدول، وكذا رؤساء البعثات الآخرين من ذوي الرتب المماثلة.

٢ - مرتبة المبعوثين والوزراء ومندوبي البابا من درجة نائب قاصد رسولي والمعتمدين لدى رؤساء الدول.

٣ - مرتبة القائمين بالأعمال والمعتمدين لدى وزارة الخارجية.

ولئن كان أعضاء المرتبتين الأولى والثانية يتم اعتمادهم من رؤساء الدول المعتمد لديها، فإن أوراق اعتماد الفئة الثالثة توجه من وزير خارجية الدولة المعتمدة إلى وزير خارجية الدولة المعتمد لديها. ويعتبر أعضاء الفئة الثالثة في مركز أدنى وأقل أهمية بالمقارنة بأعضاء الفئة الأولى والثانية، كذلك فإنهم لا يملكون حق الاتصال المباشر برؤساء الدول المعتمدين لديها(١٩٢).

ب - أعضاء البعثة :

وهم الموظفون الذين تعينهم الدولة الموفدة للبعثة، لمعاونة رئيس البعثة في أداء مهام منصبه ، ويعملون تحت إشرافه. وينقسم هؤلاء الموظفون إلى الفئات الثلاث الآتية :

١ - الموظفون الدبلوماسيون، وهم الموظفون الذين يشغلون درجات دبلوماسية كالمستشارين والسكرتيرين والملحقين. وقد يكون البعض منهم متخصصا في نشاط معين كالمستشار التجاري أو الثقافي أو الصحي أو الملحق العسكري.

٢ - الموظفون الإداريون والفنيون، وهم الموظفون الذين يعهد إليهم بالأعمال الإدارية والفنية اللازمة للبعثة كالمحاسبين والمترجمين، وأمناء المحفوظات والكتبة.

٣ - مستخدمو البعثة، وهم الأشخاص الذين يعملون في خدمة البعثة الدبلوماسية أو رئيسها كالخدم وسائقي السيارات والحرس.

وتظهر أهمية التفرقة بين الفئات السابقة فيما يتعلق بشروط التعيين والقبول في الدول التي يوفدون إليها ومدى ما يتمتعون به من حصانة وامتيازات[١٩٣].

وتتفق أنظمة المملكة العربية السعودية الخاصة بوزارة الخارجية وتلك القواعد العامة. فالنظام الخاص بوزارة الخارجية والصادر عام ١٣٧٤هـ بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٣ وتاريخ ١٣٧٤/٣/٢٤هـ، والمصادق عليه بالأمر الملكي رقم ٥/٤/٥٢٤ في ١٣٧٤/٤/٢هـ[١٩٤]، يبين الشروط الواجب توفرها للتعيين في الوظائف الدبلوماسية والنقل والترفيع والبدلات النقدية (المواد ١٢ - ٢١). أما المواد (٢٢ - ٢٧) فقد أوضحت كيفية تعيين الموظفين الإداريين، في حين تناول الباب الثالث الأحكام العامة. فالمادة (٣١) أوجبت تكليف مفتش أو أكثر، للاطلاع على كيفية سير الأعمال الإدارية بالبعثات، وأحوال موظفيها، وما تحتاجه البعثات

الدبلوماسية وحساباتها. كما يشتمل هذا الباب على قواعد تأديب الموظفين وإجازاتهم وعلاجهم وإحالتهم للتقاعد. أما المادة (٥٠) فقد أجازت تعيين ملحقيـــن ثقـافيين أو تجاريين أو ماليين أو غيرهم من الأخصائيين، للعمـــل بممثليـــات جلالـــة الملـــك بالخارج، على أن يكون التعيين بقرار من وزير الخارجية، بعد الاتفاق مع الوزيـــر المختص.

واستمر العمل بهذا النظام حتى صدور قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٢١ فـــي ١٣٩٠/١٠/٢٨هـــ، والمصدق بالمرسوم الملكي رقم م/٥ في ١٣٩١/١/٢هــ ولائحة التعيين والترقية والنقل الصادر بـــالأمر الســامي التعميمـي رقـم ٣/١٧٢ فـــي ١٣٩١/٨/١٢هــ ، والتي صنفت في البند ثانيا (ج) وظائف السلك الدبلوماســـي ، على النحو التالي :

أ - **ملحق** " المرتبة السادسة "

ب - **سكرتير ثالث** "المرتبة السابعة"

ج - **سكرتير ثاني** "المرتبة الثامنة"

د - **سكرتير أول** "ب" "المرتبة التاسعة"

هـ- **سكرتير أول** " أ " "المرتبة العاشرة"

و - **مستشار** "ب" "المرتبة الحادية عشر"

ز - **مستشار** " أ " "المرتبة الثانية عشرة"

ح - **وزير مفوض** "ب" "المرتبة الثالثة عشرة"

ط - **وزير مفوض** " أ " "المرتبة الرابعة عشرة"

ي - **سفير** "المرتبة الخامسة عشرة".

واستمر تصنيف وظائف السلك الدبلوماسي في لوائح الخدمة المدنية، الصـــادر بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم "١" في ١٣٩٧/٧/٢٧هـــ تنفيـــذا لأحكـــام نظـــام الخدمة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٨ وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـــ، بما في ذلـــك الترفيع المنصوص عليه في المادتين ٦/٧ ، ٣/٧٧ . وترتب علـــى هـــذا الوضـــع

أمران، **الأول** : عدم إشارة النظام الجديد إلى بعض الأحكام المتعلقة بالشؤون الدبلوماسية مثل تقسيم البعثات الدبلوماسية والقنصلية وإنشائها ، وبدل النيابة للقائم بأعمال السفارة أو القنصلية . **والأمر الثاني** : أن قواعد الترفيع عن طريق المسابقات لا تنسجم مع مجموعة الوظائف الدبلوماسية ، نظرا لأن ظروف العمل الدبلوماسي تحتم عدم الإخلال بنظام التدرج المطلوب في كل سفارة كما هو متبع دوليا، حيث لا يتخطى الأدنى الأعلى عن طريق المسابقة.

وانسجاما مع ما جرى عليه العمل الدولي، رفع صاحب السمو الملكي وزير الخارجية، خطابا إلى صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الخدمة المدنية، لاستثناء موظفي وزارة الخارجية من نظام المسابقة واتباع نظام الترشيح بشأنهم. وصدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٣٥٤ في ١٣٩٩/٦/١٢هـ[١٩٥]، بالموافقة على استثناء شغل الوظائف الدبلوماسية – عدا وظيفة ملحق – من نظام المسابقة واتباع طريقة الترقية. ونصت بقية المواد على شروط الترفيع لمختلف المراتب الدبلوماسية ونقل الموظفين إلى الوظائف الدبلوماسية ، باعتبار أن الموظف الدبلوماسي لديه مزايا وحصانات ، وعليه التزامات طبقا للنظام الداخلي والقانون الدولي الدبلوماسي المعتمد في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

من ناحية أخرى ، فإنه وانسجاما مع ما نصت عليه المادة (٣) من نظام الخدمة المدنية من ضرورة تدريب الموظف، ولائحة التدريب المعتمدة من مجلس الخدمة المدنية برقم ١٦ في ١٣٩٨/٢/١٩هـ لرفع كفاءة الموظف إلى درجة تمكنه من أداء واجبات عمله على وجه أفضل[١٩٦]، وحيث إن الدبلوماسية علم وفن وتحتاج إلى التزود بالمعلومات الدبلوماسية الكافية، فقد وجه سمو وزير الخارجية بإنشاء معهد الدراسات الدبلوماسية، والذي بدأ نشاطه في شهر ذي القعدة ١٣٩٩هـ. وصدر قرار لجنة التدريب، بالموافقة على طلب سموه بإنشاء المعهد لتدريب منسوبي وزارة الخارجية، بموجب خطاب معالي رئيس الديوان العام

للخدمة المدنية ورئيس لجنة التدريب رقم ١٠٣٩٨ وتاريخ ١٤٠٠/٤/٩هـ ، واكتمل شكله القانوني بصدور المرسوم الملكي رقم م/٥٠ وتاريخ ١٤٠٣/٩/٨هـ، باعتماد نظام معهد الدراسات الدبلوماسية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٩ وتاريخ ١٤٠٣/٨/١٨هـ. وقد حددت أهدافه في المادة الثانية على النحو التالي :

أ - تزويد منسوبي وزارة الخارجية وغيرهم من منسوبي الأجهزة الحكومية بالمعرفة في مختلف الحقول العلمية المرتبطة بالعمل الدبلوماسي بقصد رفع كفاءتهم وإنتاجيتهم.

ب - إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالقضايا العربية والإسلامية والدولية ونشرها.

ج - تنظيم المؤتمرات والندوات الخاصة بالشؤون الدبلوماسية والسياسية والدولية وللمعهد أن يقوم بذلك منفردا ، أو بالاشتراك مع المؤسسات الأخرى والمعاهد المماثلة[١٩٧].

وقد لخص صاحب السمو الملكي، وزير الخارجية الأهداف من وراء تأسيس المعهد، في تقديمه لسجل المعهد بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسه، بقوله "لقد كان مطلوبا من الدبلوماسي السعودي أن يتابع التطورات الحاصلة على الساحة المحلية والإقليمية والدولية وأن يواجه العديد من المسائل والمشكلات التي يفرزها هذا التطور وأن يعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها بما يحقق أهداف المملكة ويدعم مصالحها.

ونتيجة لتنامي دور المملكة ومكانتها في المجتمع الدولي وتزايد مهمات ومسؤوليات الدبلوماسيين، فقد استلزم العمل على إعداد الدبلوماسي السعودي ورفع كفاءته في الأداء الدبلوماسي والقنصلي حتى يتمكن من تمثيل بلاده وحفظ مصالحها ورعاية المواطن السعودي بما يتناسب مع هذا الدور ويليق بتلك المكانة. ومن هنا بدأ التفكير في إنشاء معهد الدراسات الدبلوماسية للقيام بهذه المهمة . وهكذا تحددت

مهمات المعهد في العمل على تأهيل منسوبي وزارة الخارجية والأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي، وتزويدهم بالمعرفة في مختلف الحقول العلمية المرتبطة بالعمل الدبلوماسي والقنصلي بقصد رفع كفاءتهم وإنتاجيتهم وإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالقضايا العربية والإسلامية والدولية، وتنظيم المؤتمرات والندوات الخاصة بالشؤون الدبلوماسية والسياسية الدولية، كل ذلك بهدف صقل مهارات الدبلوماسي السعودي ليقوم بأداء مسؤولياته بالمستوى الذي يليق بمركز المملكة ومكانتها. إن التجربة الناجحة لمعهد الدراسات الدبلوماسية في السنوات العشر الماضية تقدم لنا نموذجا واقعيا للتطبيق العملي لأحد المرتكزات الأساسية في سياسة المملكة العربية السعودية، والتي تنطلق من أن الإنسان السعودي المؤهل هو الثروة الحقيقية وهو محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن النهضة الحضارية الشاملة التي نعيشها في مختلف المجالات، والإنجازات الكبرى التي نشهدها ونلمسها في كل مكان في ظل القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين، إنما تتبلور بصورة أعمق وأوضح في توفير العناصر المؤهلة الوطنية التي تضطلع بمسؤولية الإدارة وتشغيل وصيانة هذه المشروعات والإنجازات بكل كفاءة"(١٩٨).

ثالثا : وظائف البعثة الدبلوماسية

أوضحت المادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وظائف البعثة الدبلوماسية على النحو التالي :

١ - تمثيل الدولة الموفدة، ودعم العلاقات بينها وبين الدولة الموفد إليها.

٢ - حماية المصالح الخاصة بالدولة المعتمدة و برعاياها في الدولة المعتمد لديها، ضمن الحدود التي يقررها القانون الدولي. ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة مدى تنفيذ الدولة الموفد لديها لالتزاماتها تجاه الدولة الموفدة، وحماية رعاياها من أي اعتداء يمس سلامتهم أو يخل بحقوقهم في الدولة المعتمد لديها.

٣ – التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها.

٤ – تتبع الأحداث والأحوال في الدولة المعتمد لديها بكافة الوسائل المشروعة وتقديم التقارير الخاصة بها إلى حكومة الدولة المعتمدة. ويجب على المبعوث الدبلوماسي ألا يلجأ، في سبيل القيام بهذه المهمة، إلى الطرق غير المشروعة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعتمد لديها، أو تجاوز حدود اختصاصاته.

٥ – تعزيز العلاقات الودية بين الدولة الموفدة والدولة الموفد إليها، والعمل على تنمية هذه العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

وبإمعان النظر في هذه الوظائف، يتضح مدى اتفاقها وأهداف الدبلوماسية في الإسلام الذي تتخذه المملكة العربية السعودية منهجا ودستورا، تلتزم به في كافة مظاهر حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على نحو ما أوضحناه سابقا. ولعل هذا هو السبب الذي من أجله لم تجد المملكة صعوبة في الانضمام إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

رابعا : واجبات أعضاء البعثات الدبلوماسية

ألقت اتفاقية فيينا بالعديد من الواجبات على عاتق أعضاء البعثات الدبلوماسية، حال قيامهم بأداء مهام وظائفهم. وتتمثل أهم هذه الواجبات فيما يلي:

١ – احترام أنظمة وقوانين الدولة المعتمد لديها، وكذا التقاليد والعادات والعقائد المتبعة فيها، حتى ما قد يبدو منها غريبا، بالقياس مع تقاليد وعقائد الشعب الذي ينتمي إليه المبعوث الدبلوماسي.

٢ – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الموفد إليها.

٣ – الامتناع بصفة مطلقة عن إثارة الاضطرابات أو التدخل أو التشجيع على

إحداث الانقلابات ، أو شن الحملات السياسية ضد الحكومة القائمة في الدولة المعتمد لديها.

٤ - التعامل مع الدولة المعتمد لديها بشأن الأعمال الرسمية، من خلال وزارة خارجيتها أو عن طريقها، أو من خلال أية وزارة أخرى يتفق عليها.

٥ - الامتناع عن استخدام مقر البعثة الدبلوماسية في أغراض لا تتفق ووظائف البعثة وفقا لقواعد القانون الدولي، أو أية اتفاقية خاصة سارية المفعول بين الدولتين المعتمدة والمعتمد لديها . فلا يجوز للبعثة الدبلوماسية، على سبيل المثال، استخدام مقرها كمأوى للمجرمين والفارين من القانون.

٦ - لا يجوز للمبعوث الدبلوماسي أن يمارس في الدولة المعتمد لديها أي نشاط مهني أو تجاري لمصلحته الخاصة(١٩٩).

وحرصا من وزارة الخارجية على تمثيل المبعوثين الدبلوماسيين التمثيل الواجب الذي يليق بمكانة المملكة العربية السعودية المتمسكة بأحكام الشريعة الإسلامية وتراثها العريق والتقاليد العربية الأصيلة، فقد قامت بتضمين "التعليمات الإرشادية لمنسوبي وزارة الخارجية ومنسوبي الأجهزة الحكومية، العاملين بالممثليات السعودية بالخارج " والصادرة عن وزارة الخارجية عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، العديد من الواجبات التي تتفق والمبادئ السامية في الشريعة الإسلامية. فمن ذلك، أنه يتعين على المبعوث الدبلوماسي السعودي عند تأدية مهامه في الخارج، الالتزام بما يلي :

١ - مراعاة الشعور العام في الدولة الموفد إليها وشعور مواطنيها ، وعاداتهم وتقاليدهم السائدة.

٢ - احترام قوانين الدولة الموفد إليها والأعراف السائدة فيها بما يتفق وأحكام القانون الدولي، وعليه بصفة خاصة :

أ : احترام القوانين واللوائح المنظمة للسير " أنظمة المرور ". وفي حالة ارتكابه مخالفة مرورية وعدم دفعه للغرامة، يتم خصمها من راتبه.

ب : الوفاء بكافة التزاماته ، وفقا لما يتطلبه قانون الدولة الموفد إليها.

٣ - الامتناع عن أي عمل أو نشاط تجاري أو مهني شخصي.

٤ - الابتعاد عن مواطن الشبهات ، وعدم التورط في علاقات خاصة تتنافى مع تعاليم الإسلام الحنيف ، أو تتعارض مع الأنظمة والتعليمات السارية المفعول في المملكة.

٥ - استعمال الامتيازات الدبلوماسية للأغراض الممنوحة من أجلها.

وتخضع البعثات الدبلوماسية للإدارة العامة للتفتيش والمتابعة التي من ضمن مهامها الإشراف الإداري على البعثات الدبلوماسية والقنصلية، للتأكد من تنفيذها للتعليمات المختلفة وتذليل العقبات التي تواجهها، وتقديم الاقتراحات اللازمة لتحسين الأداء في البعثات وأوضاع موظفيها وما يصادفهم من عقبات، حتى تؤدي البعثة عملها بيسر وسهولة وعلى الوجه المطلوب.

الحصانات والامتيازات الدبلوماسية :

تمثل المزايا والحصانات الدبلوماسية قيدا على مبدأ سيادة الدولة على إقليمها. ولا يجوز للدولة المعتمد لديها الخروج على مقتضاها عند التعامل مع البعثة الدبلوماسية وأعضائها، وإلا اعتبر ذلك إهانة موجهة للدولة الموفدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعكير صفو العلاقات الودية بينها، بل وقد ينتهي إلى إثارة دعوى المسؤولية ضد الدولة المضيفة(٢٠٠).

وقد ظهرت ثلاث نظريات لتسويغ الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، وهذه النظريات هي : نظرية الامتداد الإقليمي، نظرية الصفة التمثيلية أو النيابية، نظرية مقتضيات الوظيفة . ونعتقد أن العرض لهذه النظريات ، لا يتفق ومقتضيات هذه الدراسة، التي تستهدف بصفة أساسية التعرف على ملامح دبلوماسية المملكة

العربية السعودية منذ إنشائها على يد مؤسسها المغفور له الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه. لهذا فإننا سنكتفي بهذه الإشارة ، ونحيل الباحث عن المزيد حول هذا الموضوع، إلى كتب الدبلوماسية التي تفيض في شرح هذه النظريات(٢٠١).

ومن ناحيتها حسمت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية هذا الموضوع، فأخذت بنظرية مقتضيات الوظيفة ، حيث تقرر في مقدمتها "وإذ تعتقد أن المزايا والحصانات المذكورة ليس الغرض منها تمييز أفراد وإنما تمكين البعثات الدبلوماسية بوصفها ممثلة للدولة للقيام بمهامها على وجه مجد". وتتوزع هذه الحصانات والمزايا ما بين مزايا وحصانات وتسهيلات مقررة للبعثة الدبلوماسية ذاتها، وأخرى مقررة لصالح المبعوثين الدبلوماسيين.

أولاً : مزايا وحصانات وتسهيلات البعثة الدبلوماسية

١ - المساعدة في إيجاد مقر :

إعمالاً لنص المادة (٢١) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، يتعين على الدولة الموفد إليها تسهيل حصول الدولة الموفدة على المقر اللازم لبعثتها الدبلوماسية. ويجب عليها، عند الاقتضاء، مساعدة أعضاء البعثة الدبلوماسية في الحصول على المسكن اللائق بهم. وتطبق المملكة في هذا الخصوص مبدأ المعاملة بالمثل(٢٠٢). وتلتزم البعثة بعدم إقامة مكاتب لها في مدن غير تلك التي يوجد بها مقر للبعثة، إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المعتمد لديها(٢٠٣).

٢ - حرمة مقر البعثة :

يتمتع مقر البعثة بحصانة وحرمة، فلا يجوز اقتحامه أو تفتيشه أو التنفيذ عليه بواسطة رجال السلطة العامة في الدولة الموفد إليها، إلا بموافقة رئيس البعثة(٢٠٤). وتمتد الحصانة لتشمل محفوظات البعثة ووثائقها المختلفة(٢٠٥). وعلى الدولة الموفد إليها الالتزام باتخاذ كافة الإجراءات الملائمة، لمنع اقتحام الأماكن التابعة للبعثة أو الإضرار بها أو الإخلال بأمنها أو الانتقاص من هيبتها(٢٠٦).

لقد كان القانون الدولي، يستثني من ذلك حالة الضرورة كنشوب حريـق فـي مقر السفارة أو حالة الهياج الشديد التي تتطلب مبادرة تدخـل رجـال الإطفـاء أو الإنقاذ لحماية مقر البعثة، دون انتظار الحصول على موافقة رئيس البعثة. غـير أن اتفاقية فيينا جاءت خالية من مثل هذا الاستثناء، حرصا منها على ضمان المقر.

وبالرغم من تأكيدنا على ضرورة احترام حرمة مقر البعثة الدبلوماسية، فإننـا نعتقد انه إذا امتدت هذه الأعمال إلى خارج البعثة، بأن أطلق الشخص الرصـاص على المارة وعرض حياة الجمهور للخطر[٢٠٧]، وكذلك في حالـة القـوة القـاهرة كنشوب حريق أو لأسباب أمنية، أو استخدام البعثة بشكل لا يتلاءم مع اختصاصـها الدبلوماسي المعترف به دوليا والمنصوص عليه في المادة (٢) من الاتفاقية كاتخـاذ مقر السفارة مركزا لأعمال التجسس أو تخزين أسلحة القصد منها تدعيـم بعـض المعارضين للحكومة[٢٠٨]، أو استخدام أجهزة أو معدات تعرض أمن وسلامة الدولة للخطر، فيجوز للدولة استنادا إلى حق الدفاع عـن النفـس أن تتجـاهل الحصانـة الدبلوماسية لإيقاف الاعتداء بما لا يتعارض مـع مـا للسـفارة مـن حصانـات وامتيازات. فلا يجوز للسلطات المختصة، في حال دخول مقر البعثة لإيقاف عمـل إجرامي أو لمصادرة أسلحة أو ذخيرة أو مواد خطرة، اسـتغلال الفرصـة للقيـام بتفتيش شامل لوثائق وسجلات البعثة الدبلوماسية. وإن كان بعض فقـهاء القـانون الدولي[٢٠٩] يعارض ذلك ويرفض اقتحام البعثة إطلاقا ولو خالفت الأنظمة المحليـة والدولية وعرضت أمن الدولة للخطر، ويكتفي بتطويق البعثة وطرد السفير أو قطـع العلاقات الدبلوماسية عند اللزوم[٢١٠].

ونعتقد أن إغفال اتفاقية فيينا الإشارة إلى اقتحـام البعثـة لا يعنـي إجازتـها لتصرفات البعثة غير المشروعة، باعتبار أن اتفاقية فيينا أوضحـت فـي مقدمتـها صراحة أن قواعد القانون الدولي العرفية يجب أن تظل سارية المفعـول للمشـاكل التي لم تفصل الاتفاقية فيها صراحة. وإذا نظرنا إلى قواعد القانون الدولي وأحكـام المادة (٤١) من الاتفاقية والمادة (٧/٢) من ميثاق الأمم المتحدة نجدها تؤكد علـى

احترام سيادة الدول وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية[٢١١]. كما إن المادة (٥١) من الميثاق تجيز للدولة الحق في الدفاع عن أمنها وسلامتها، بل أن أمن الدولة وسلامتها له الأفضلية في حالة التعارض مع الحصانة الدبلوماسية[٢١٢]، وإن من حق الدولة استعمال جميع الوسائل الممكنة للدفاع عن سيادتها وكرامتها وأمنها وسلامة مواطنيها من غير اعتداء لا مسوغ له على البعثة الدبلوماسية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن البعثات الدبلوماسية في المملكة العربية السعودية تنال عناية ورعاية السلطات المحلية، تمشيا مع احترام المملكة لمبادئ الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي العام، وهو ما تقدره البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى المملكة[٢١٣]. ومن ناحية أخرى، فإن البعثات الدبلوماسية السعودية في الخارج لديها التعليمات، باحترام أنظمة وسيادة الدولة المعنية تمشيا مع سياسة المملكة القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[٢١٤].

٣ - حرية الاتصال ووسائله :

ومن ضمن التسهيلات التي تمنح للبعثة، حرية الاتصال بمرجعها أو الجهات التي يلزمها التخاطب معها، ويشمل ذلك البعثات الدبلوماسية الأخرى في الدولة المضيفة والقنصليات التابعة للدولة الموفدة أينما وجدت[٢١٥]، أما استعمال الأجهزة اللاسلكية، فيجب أن يتم بعد موافقة الدولة المعتمدة[٢١٦]. وتأخذ المملكة بهذا الرأي[٢١٧]، وهو الاتجاه الذي أخذت به اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في المادة (١/٢٧).

٤ - حرمة الرسائل والحقيبة الدبلوماسية :

أكدت المادة (٢/٢٧) من الاتفاقية على حرمة المراسلات الرسمية للبعثة[٢١٨]. كما أكدت الفقرة (٣) من ذات المادة على عدم جواز فتح الحقيبة الدبلوماسية أو حجزها. وقد اتخذ العرف الدولي موقفا وسطا في موضوع حماية الحقيبة الدبلوماسية، بأن أجاز للدولة المضيفة في حالة وجود شبهة قوية وأدلة تشير إلى

وجود أشياء غير مشروعة أن تخير البعثة بين فتحها بحضور مندوب عنها أو إعادة تصديرها[٢١٩]. وقد حاولت بعض الوفود عند مناقشة اتفاقية فيينا الإبقاء على هذا المبدأ، إلا أن المؤتمر قرر عدم جواز فتح الحقيبة الدبلوماسية، وبهذا أخذت الاتفاقية. ومن شأن ذلك، إتاحة الفرصة أمام إدخال حقائب دبلوماسية تحتوى على مواد ممنوعة أو خطرة إلى الدولة المضيفة، مما قد يعرض أمنها القومي للخطر. وقد كان من الأحرى بالمؤتمر الإبقاء على ما جرى عليه العمل الدولي في هذه الحالة، أي الأخذ "بمبدأ التخيير". وقد دفع هذا الموقف بعض الدول، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية إلى التحفظ على هذا النص عند انضمامها إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، انسجاما مع أنظمتها التي تأخذ بمبدأ التخيير تمشيا مع ما هو متعارف عليه دوليا[٢٢٠].

٥ - حرمة الوثائق والمحفوظات :

وثائق البعثة ومحفوظاتها مصونة، في جميع الأوقات، وفي أي مكان توجد فيه. فلا يجوز للسلطات المحلية الاستيلاء عليها، إذا ما سمح رئيس البعثة الدبلوماسية لها بدخول مقرها، بسبب ظروف طارئة كارتكاب جريمة داخل البعثة أو إخراج متظاهرين . ولا يجوز لها استغلال هذه الفرصة لتصوير الوثائق أو الاطلاع عليها[٢٢١].

٦ - رفع العلم والشعار على مقر البعثة :

وفقا لأحكام القانون الدولي المقنن في المادة (٢٠) من اتفاقية فيينا، يكون للبعثة الدبلوماسية الحق في رفع علم وشعار الدولة المعتمدة على أماكن البعثة ومن بينها مكان إقامة رئيس البعثة ووسائل الاتصال الخاصة بها[٢٢٢]. وقد أصدرت المملكة تشريعا ينظم رفع العلم ويشمل ذلك رفع العلم على البعثات السعودية في الخارج[٢٢٣].

ثانيا : مزايا وحصانات المبعوثين الدبلوماسيين

تستهدف هذه المزايا والحصانات تمكين المبعوث الدبلوماسي من أداء مهام وظائفه في أمن وطمأنينة عن طائلة السلطات المحلية، وإلا أصبح تحت رحمتها مما قد يؤثر سلبيا على تصرفاته، إضافة إلى أنه يمثل دولة ذات سيادة(٢٢٤). وتنقسم هذه المزايا والحصانات إلى مزايا وحصانات شخصية، وأخرى ذات طبيعة مالية.

أ – المزايا والحصانات الشخصية :

تعتبر المزايا والحصانات الشخصية من أقدم الامتيازات التي تقررت للمبعوثين الدبلوماسيين(٢٢٥). وتتمثل هذه الحصانات في وجوب احترام شخص المبعوث الدبلوماسي وعدم امتهان وضعه وصفته، مع التزام سلطات الدولة الموفد إليها باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع الاعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته، مع ملاحقة كل من يعتدي عليه بالعقاب الشديد(٢٢٦).

ويترتب على ذلك، عدم جواز إلقاء القبض على المبعوث الدبلوماسي أو احتجازه أو اعتقاله إداريا أو قضائيا، حتى ولو ارتكب فعلا مخلا بقانون الدولة الموفد إليها أو سلامتها. ويتعين على الدولة المضيفة أن تقوم في هذه الحالات بإخطار دولته بالمخالفة التي ارتكبها وتطلب منها استدعاءه. كما يجوز لها مطالبته بمغادرة إقليمها(٢٢٧).

ومما يجدر الإشارة إليه، أن المملكة لم تصدر نظاما محددا لمعاقبة الاعتداء على المبعوثين الدبلوماسيين. ويعود ذلك إلى أن العقوبات تندرج ضمن العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية التي تشمل الحدود والقصاص ، أو العقوبات التعزيرية التي يترك أمر تقديرها لولي الأمر وللقاضي حسب جسامة الفعل المقترف . يضاف إلى ذلك ، أن التشريعات الجنائية تسن لمواجهة الجرائم، وأنها تدور وجودا أو عدما مع وجود أو عدم وجود هذه الجرائم. ولما كانت المملكة ولله الحمد تتمتع بنعمة الاستقرار ، فلن تكون هناك حاجة لسن مثل هذه الأنظمة

التي سنتها الدول الأخرى التي يتكرر فيها الاعتداء على المبعوثين الدبلوماسيين[٢٢٨].

ويتمتع سكن المبعوث الدبلوماسي الخاص بذات الحصانة والحرمة التي يتمتع بها مقر البعثة الدبلوماسية. وتمتد هذه الحصانة لأملاكه وأوراقه ومراسلاته[٢٢٩].

ووفقا لأحكام المادة (١/٣١) من اتفاقية فيينا، يتمتع المبعوث الدبلوماسي بحصانة قضائية في المسائل الجنائية. فلا يجوز اتخاذ أي إجراء قضائي ضده كإلقاء القبض عليه أو التحقيق معه أو محاكمته، نتيجة لما يرتكبه من جرائم. ففي هذه الحالات، تقوم الدولة المضيفة بإبلاغ دولته بالجرائم المنسوبة إليه لاستدعائه ومحاكمته. وفي الحالات الخطيرة، يجوز للدولة المعتمد لديها طرد المبعوث الدبلوماسي من أراضيها. بل يجوز لها في الحالات الاستثنائية – وإعمالا لحق الدفاع الشرعي – القبض عليه وتسليمه لدولته[٢٣٠].

ويتمتع المبعوثون الدبلوماسيون كذلك بالحصانة القضائية في المسائل المدنية والإدارية، إلا في الحالات الاستثنائية التالية :

١ – الدعاوى المتعلقة بعقار يمتلكه المبعوث الدبلوماسي في الدولة المعتمد لديها.

٢ – الدعاوى المتعلقة بتركة، والتي يكون للمبعوث فيها مركز، كأن يكون منفذا أو مديرا أو وارثا أو موصى له، وذلك بصفته الشخصية وليس باسم الدولة المعتمدة.

٣ – الدعاوي المتعلقة بأي نشاط مدني أو تجاري يمارسه المبعوث الدبلوماسي في الدولة المعتمد لديها، خارج نطاق مهامه الرسمية[٢٣١].

ولا يجوز إكراه المبعوث الدبلوماسي على الإدلاء بشهادته أمام المحاكم الجنائية أو المدنية[٢٣٢]، وان كان من المرغوب فيه الإدلاء بالشهادة إذا كان لها

دور أساسي في إظهار الحقيقة. ولا ضرر عليه في ذلك، إذا تمت الشهادة بــالطرق الدبلوماسية[٢٣٣].

ويجوز للمبعوث الدبلوماسي التنازل عن الحصانة القضائية، بشرط أن يتم ذلك صراحة من قبل الدولة المعتمدة، اعمالا لنص المادة (٢/٣٢) من اتفاقية فيينا. ولكن في حالة قيام المبعوث الدبلوماسي برفع دعوى أمام محاكم الدولة الموفد لديها، فإنــه لا يجوز له بعد ذلك الاحتجاج بالحصانة، وذلك بالنسبة لأي طلب فرعــي يتصــل بالطلب الأصلي[٢٣٤].

ويتمتع المبعوث الدبلوماسي بحرية التنقل داخل أراضي الدولة الموفد إليـــها، عدا الأماكن التي يحرم أو ينظم دخولها لأسباب تتعلق بالأمن الوطنـــي. وتخضــع حرمة تنقل المبعوث في المملكة العربية السعودية للتعليمات المحلية، حيث لا يجوز دخول الأماكن المقدسة لغير المسلمين . كمـــا تحتــاج زيــارة الأمــاكن الأثريــة والتاريخية والعسكرية بالمملكة إلى إذن خاص.

وللمبعوث الدبلوماسي الحصانات اللازمة لتمكينـــه مــن المــرور والعــودة بإقليم دولة ثالثة[٢٣٥]. وحتى يتمكـــن المبعــوث الدبلوماســي مــن تأديــة مــهام وظيفته، والدخول والخروج من الدولـــة المعتمــد لديــها فــي ســهولة ويســر، تلتزم هذه الدولة بتقديم بعض التسهيلات في هذا الخصـــوص كــأن تعفيــه مــن الحصــول علــى الإقامــة بــالطرق العاديــة مــن إدارة الجــوازات. ويحصــل المبعوث الدبلوماسي في المملكة العربية السعودية وأفـــراد عائلتــه علــى إقامــة مدتها عامان قابلة للتجديد . كما يحصـــل علــى تأشــيرة خــروج وعــودة لمــدة سنة واحدة ولعدة سفرات من إدارة المراســم بــوزارة الخارجيــة[٢٣٦].

ولا يخضع المبعوث الدبلوماسي لنظام التأمينات الاجتماعية[٢٣٧]، وله الحق في إقامة الشعائر الدينية داخل مقر البعثة[٢٣٨]. ولا يجــوز تفتيــش أمتعــة المبعــوث الدبلوماسي أو أمتعة أفراد أسرته. ومع ذلك تجيز المادة (١/٣٦) من اتفاقية فيينـــا للدولة المضيفة تفتيش أمتعته، إذا وجدت مبررات جوهرية للاعتقاد بأنها تحتـــوي

على أشياء لا تتمتع بالإعفاء، ويتم التفتيش بحضور المبعوث الدبلوماسي أو من ينوب عنه.

وتمتد الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي إلى أفراد أسرته، إذا كانوا يقيمون معه في مسكنه، وبشرط ألا يكونوا من رعايا الدولة المعتمد لديها[٢٣٩]. وأفراد عائلة الدبلوماسي في المملكة هم الأولاد والزوجة والأقارب الذين يعولهم شرعا.

ب - الإعفاءات المالية :

يتمتع المبعوث الدبلوماسي ببعض الإعفاءات المالية التي وإن كان ليس لها علاقة بعمله، إلا أنه يمكن تبريرها من منطلق تمتعه بالحصانة وعدم جواز إجباره على دفعها. إضافة لذلك، فإن الدولة المضيفة لن تضار من عدم دفع الضرائب، باعتبار أن مبعوثيها الدبلوماسيين سوف يتمتعون بذات الإعفاءات، إعمالا لمبدأ المعاملة بالمثل[٢٤٠].

ولقد اهتمت الدول، ومن بينها المملكة، بتنظيم الإعفاءات المالية التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين على أساس المعاملة بالمثل[٢٤١]. وقد انتهجت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ذات النهج الذي سارت عليه المملكة العربية السعودية[٢٤٢]، فقررت إعفاء المبعوث الدبلوماسي من كافة الضرائب والرسوم الشخصية والضريبية العامة والمحلية والبلدية، فيما عدا بعض الضرائب غير المباشرة والرسوم على الأموال العقارية الخاصة....الخ[٢٤٣]، كما تعفي المادة (٣٦) من اتفاقية فيينا المبعوث الدبلوماسي من الرسوم الجمركية، وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول في الدولة المضيفة.

انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي :

تنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي لأسباب متعددة أفاض الفقهاء الدوليون في بيانها ولعل من أهمها :

١ - **الاستدعاء** : ويتحقق في حالة قيام الدولة المعتمدة بطلب عـــودة مبعوثـــها الدبلوماسي لأسباب مختلفة كالتعيين في منصب آخر أو إقالتـــه أو نقلـــه أو قبول استقالته. وقد يكون الاستدعاء نتيجة لطلب الدولة الموفد إليـــها، كـــأن يكون المبعوث الدبلوماسي قد أساء التصرف، بحيث يعتبر خطرا على أمنها وسلامتها. وفى حالة الاستجابة لهذا الطلب، يتعين أن تقوم الدولة الموفـــدة بإعلان الدولة الموفد إليها بإنهاء مهمة هذا المبعوث.

٢ - **الإبعـــاد** : ويتحقق نتيجة تقرير الدولة المضيفة أن المبعوث الدبلوماسي قـــد صار شخصا غير مرغوب فيه. وفى هذه الحالة، يتعين على الدولة المعتمدة استدعاؤه أو إنهاء خدمته بالبعثة. أما إذا امتنعت عن ذلـــك خـــلال فـــترة مناسبة، فإنه يجوز للدولة المضيفة رفض الاعتراف به كمبعوث دبلوماســـي والقيام بطرده.

٣ - **قطع العلاقات الدبلوماسية** : ويتحقق في حالة ما إذا قامت الدولة الموفدة أو الموفد إليها بقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، احتجاجا علـــى تصـــرف أو موقف معين.

٤ - **تغيير شكل نظام الحكم أو شخص رئيس الدولة فـــي الدولـــة الموفـــدة أو الموفد إليها** : ولا يؤدي هذا التغيير بالضرورة إلى إنهاء مهمة المبعـــوث الدبلوماسي، وإنما يستلزم فقط تقديم أوراق اعتماد جديدة.

٥ - **الحرب** : يؤدي نشوب الحرب بين الدولتين المعتمدة والمعتمد لديـــها إلـــى انقضاء التمثيل الدبلوماسي بينهما. ويعود ذلـــك إلـــى أن قيـــام العلاقـــات الدبلوماسية يتطلب وجود حالة سلم بين هاتين الدولتين.

٦ - **انقضاء الشخصية الدولية لأي من الدولتين الموفدة أو الموفد إليـــها**، لأن تبادل التمثيل الدبلوماسي لا يكون إلا بين الدول المستقلة.

٧ - **وفاة المبعوث الدبلوماسي.**

خاتمة

يرتكز نجاح السياسة الخارجية لأية دولة على توافر العاملين الأساسيين الآتيين:

١ - مبادئ وأخلاقيات سامية، لا تكون عرضة للتعديل والتبديل، حسب الأهواء والرغبات ، وإنما لضرورات تقتضيها مصالح الدولة ، وبما لا يتعارض وقواعد القانون الدولي.

٢ - أن يكون رئيس الدولة شخصية قيادية تتمتع بالإخلاص والحرص على وضع هذه المبادئ والأخلاقيات موضع التنفيذ، مع القدرة على إقناع الآخرين بها والعمل من أجلها.

لقد تحقق للمملكة - وبفضل من الله - اجتماع هذين العاملين، فباتت معهما تحتل مكانة فريدة ومتميزة، ليس فقط على صعيد العالمين العربي والإسلامي، ولكن أيضا على صعيد العالم أجمع.

فمنذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يدي الملك عبد العزيز رحمه الله، وسياستها الخارجية تقوم على مجموعة من المبادئ والمثل التي يتم الالتزام بها كثوابت لا يجوز مخالفتها، أو الخروج عليها. ولعل من أهم المبادئ والمثل التي تقوم عليها السياسة الخارجية السعودية: الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والأعراف الدبلوماسية واعتماد أسلوب التروي والاعتدال في تحديد المواقف واتخاذ القرارات، والبعد عن التطرف والمبالغة في تقدير الأمور. كما تقوم هذه السياسة على أساس واضح من الصراحة والعلانية، كما تتسم بالطابع الهادي والمتزن، البعيد عن المهاترات الإعلامية وردود الافعال الغوغائية.

إضافة لذلك ، فقد أنعم الله على هذه البلاد الطاهرة بقيادة تاريخية فريدة ، متمثلة في جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله. لقد استطاع جلالته، وبفضل ما حباه

به الله من فضيلة الشجاعة والحلم والتواضع والقدرة على اتخاذ القرارات بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية، أن يعيد للأراضي السعودية وحدتها، فكان أن أسس المملكة العربية السعودية، ووأد ما كان يحيط بها من فتن ودسائس، وانطلق بها بعدئذ إلى آفاق رحبة من علو المكانة وارتفاع المنزلة على صعيد العالم أجمع.

لقد كان الملك عبد العزيز مدركاً لمكامن القوة في سياسته الخارجية، فاتجه بها نحو تحقيق ما كان يرمي إليه من أهداف وما يتطلع إليه من آمال. غير أن اهتمامه بتلك السياسة قد اختلف في المراحل الأولى لتكوين المملكة، عن المراحل التي واكبت تدعيم وتوطيد أركانها.

لقد كان من الطبيعي، أن يوظف الملك عبد العزيز أولى علاقات المملكة الدبلوماسية لخدمة الهدف الأساسي الذي كان يسعى إليه ، أي إعادة تكوين الدولة السعودية، فكان أن شرع في التفاوض مع الدول الأجنبية وأبرم معها المعاهدات التي تضمن للملكة البقاء والاستمرار وتدعم مكانتها على الصعيد الدولي. وربما تكون اتفاقية "دارين" التي أبرمها مع الحكومة البريطانية في ١٨ صفر ١٣٣٤هـ. من أوائل الاتفاقيات في هذا المجال. ثم تتابع بعد ذلك إبرامه للمعاهدات مع الدول المجاورة، بغرض تعيين الحدود وتنظيم العلاقات ومنع عشائر كل دولة من الاعتداء على عشائر الدول الأخرى. ومما يستلفت النظر بالنسبة لهذه المعاهدات، أن التفاوض بشأنها والتوقيع عليها كان يتم في معظمه بواسطة الملك عبد العزيز نفسه، كل ذلك دون إغفال رأي أهل المشورة والخبرة.

لقد خطا الملك عبد العزيز خطوة هامة بعد دخوله إلى جدة عام ١٣٤٤هـ، حيث وجه بتأسيس "مديرية الشؤون الخارجية" بمكة المكرمة، وانشأ لها فرعاً في جدة. وظل على هذا النحو، إلى أن صدرت الإرادة السامية في شهر رجب ١٣٤٩هـ الموافق ١٩٣٠م ، بتحويل " مديرية الشؤون الخارجية " إلى وزارة الخارجية ، وتعيين صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز، يرحمه الله، نائب جلالة الملك في الحجاز وزيراً للخارجية . ويمثل إنشاء وزارة الخارجية

تطوراً هاماً في تاريخ العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية، حيث أصبحت ممارسة هذه العلاقات تتم عبر أجهزة متخصصة ورجال محترفين للعمل الدبلوماسي ، بدلاً من اضطرار الملك عبد العزيز إلى النهوض بأعبائها إما مباشرة، وإما عبر مستشاريه. وبالرغم من ذلك ، فقد ظلت وزارة الخارجية تمارس نشاطها تحت الإشراف المباشر للملك عبد العزيز. فلم تكن الوزارة تبرم أمراً، أو تحل مبرماً دون الرجوع إلى جلالته مباشرة. ولقد ترك إنشاء وزارة الخارجية آثاراً بالغة على ممارسة العمل الدبلوماسي للمملكة العربية السعودية ، فتنوعت الوسائل التي تلجأ إليها الدبلوماسية السعودية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. كما طرأ تطور هام على الأهداف التي كان الملك عبد العزيز يسعى لتحقيقها في المراحل الأولى لتكوين المملكة. وبعد ترسيخ دعائم المملكة وتحديد حدودها مع الدول المجاورة، اتجه الملك عبد العزيز صوب تدعيم علاقات الصداقة وحسن الجوار، وزيادة التعاون والتنسيق مع مختلف الدول، وخاصة دول الجوار. كذلك، فقد توسع الملك عبد العزيز في تشكيل الوفود وبعثها إلى الدول المجاورة التي اعترفت بالمملكة، لتثبيت العلاقات وتدعيم روابط التعاون والتنسيق معها. بل إنه ترأس تلك الوفود في بعض المناسبات ، تماماً كما حدث عندما زار مصر عام ١٣٦٤هـ، للاجتماع بالرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل، والتباحث معهما بشأن القضية الفلسطينية. وكذا زيارته الثانية عام١٣٦٥ هـ، رداً على زيارة جلالة الملك فاروق إلى المملكة عام ١٣٦٤هـ.

لقد شهدت ذات المرحلة المشاركة الفاعلة والنشطة للمملكة في العديد من المؤتمرات الدولية. كما توسعت المملكة في تبادل التمثيل الدبلوماسي بوجهيه الإيجابي والسلبي مع الدول الأخرى. فإذا كان إنشاء أول مفوضية للمملكة في لندن يعود إلى عام ١٣٤٩هـ فإن عام ١٣٧١هـ قد شهد وجود خمس عشرة ممثلية للمملكة في الخارج. كما بلغ عدد الممثليات الأجنبية بالمملكة عام ١٣٧٠هـ، إحدى وعشرين ممثلية، اتخذت جميعها من مدينة جدة مقراً لها.

لقد أظهر الملك عبدالعزيز في ممارسة العمل الدبلوماسي ذكاءً بالغاً، فلم يكن في يوم من الأيام، أسير وسيلة دبلوماسية بعينها. ولكن كان ينتقي من الوسائل الدبلوماسية ما يناسب الهدف الذي يتطلع إليه، وكان إذا وقع اختياره على وسيلة معينة، لا يجد مانعاً من تجربة غيرها، إذا ما ثبت له عجز الأولى عن إدراك الهدف الذي ينشده، كل ذلك على ضوء إدراك ما يحيط ببلاده من ظروف ومستجدات دولية. ولم يكن يرحمه الله يتقيد في ذلك بأي قيد، اللهم إلا قيد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء واحترام ثقافة أمته وتراثها العظيم.

وفى أعقاب انتقال الملك عبد العزيز يرحمه الله إلى الرفيق الأعلى عام ١٣٧٣هـ ، وإناطة مسؤولية الحكم بأبنائه الأوفياء ، الملوك سعود وفيصل وخالد – يرحمهم الله – وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد يحفظه الله، واصلت الدبلوماسية السعودية تقدمها وتطورها في مختلف المجالات والاتجاهات. لقد صارت المملكة محط آمال الدول العربية والإسلامية والأجنبية، حيث تؤمها وفود ورسل الدول المختلفة. وتواصلت زيارات الوفود السعودية للبلدان المختلفة، للتباحث مع قادتها بشأن ما يهم علاقاتهم الثنائية وتدارس القضايا الدولية، وخاصة ما يتعلق منها بالعالمين العربي والإسلامي. وصار للمملكة حضور فاعل ومؤثر في المؤتمرات الدولية، للتعبير عن وجهة نظرها في المسائل المعروضة على بساط البحث. وأدركت الدبلوماسية السعودية أهمية استخدام الثروة النفطية التي حباها بها الله كسلاح سياسي في خدمة قضايا أمتيها العربية والإسلامية. كما توسعت المملكة في إنشاء المنظمات والهيئات الدولية على اختلاف أشكالها وتباين صورها والانضمام إليها. إن التطور الهائل الذي شهدته الدبلوماسية السعودية عبر تاريخها المديد لم يكن ليثنيها عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في مختلف أوجه نشاطها. ويعود ذلك إلى حرص ملوك المملكة على احترام المبادئ والأسس التي أقام على أساسها والدهم الملك عبد العزيز أساس الدبلوماسية السعودية، وخاصة الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية والتقيد بأحكامها في كل ما يعن لهم من أهداف.

وبحكم أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م، لا تتعارض في جوهرها وأهداف الشريعة، فقد قررت حكومة المملكة العربية السعودية الانضمام إليها في ١٤٠٠/١١/٢١هـ. ويفسر ذلك إيمان المملكة بأهمية الاتفاقية في توثيق عرى الصداقة وتدعيم أواصر التعاون بين الدول المختلفة. وهكذا صارت المملكة تلتزم عند تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول المختلفة بأحكام هذه الاتفاقية . وتتناول الاتفاقية بالتفصيل سائر الموضوعات التي تتعلق بالعلاقات الدبلوماسية بين الدول، وخاصة موضوع إنشاء العلاقات الدبلوماسية وتكوين البعثات الدبلوماسية وبيان المزايا والحصانات التي تتمتع بها هذه البعثات وأعضاؤها. وتشهد الممارسة العملية لتطبيق هذه الاتفاقية، أن المملكة العربية السعودية من أشد الدول وأكثرها حرصا على احترام أحكامها ووضعها موضع التنفيذ. وليس ذلك بالشيء الغريب على دولة جعلت من الشريعة الإسلامية أساسا لنظام الحكم بها، مع ما احتوته من آيات كريمة تأمر بالوفاء بالعهد واحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مهما كانت الظروف والأحوال.

ومع تبوؤ خادم الحرمين الشريفين حفظه الله مقاليد الحكم في المملكة عام ١٤٠٢هـ ، أخذ في توطيد دعائم السياسة الخارجية للمملكة والسير على النهج الذي رسمه لها مؤسس هذه الدولة الملك عبد العزيز رحمه الله، لدعم مكانتها العربية والإسلامية والدولية ، يعاضده في ذلك صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله ابن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام الذين يحرصون على أن تكون سياسة المملكة الخارجية ومواقفها ذات طبيعة ثابتة، وخاصة حيال القضايا الإسلامية التي تهم المملكة.

لقد صارت المملكة، في هذا العهد الميمون، مقصدا لقادة وزعماء دول العالم، للالتقاء مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وولي عهده الأمين، وسمو النائب

الثاني، لبحث سبل تدعيم العلاقات الثنائية والنظر في كافة المشاكل والأوضاع الدولية، وخاصة ما يهم منها الأمتين العربية والإسلامية. كما تحرص قيادة المملكة على إشاعة جو من الوفاق والوئام بين سائر الدول العربية والإسلامية واجتثاث عوامل الفرقة والشقاق بينها، تأسيا بسياسة الملك عبد العزيز في دعم وحدة الصف العربي والإسلامي وبما يعود بالخير على شعوب هذه الدول.

وصلى الله على نبينا وحبيبنا وسيدنا محمد عبد الله ورسوله وعلى آله وصحبه وسلم،،،

الهوامش

(١) مدني، محمد عمر، **العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية**، الريـــاض، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الطبعة الرابعة، ١٤١٣هـ ص ص ٧١ - ٧٣.

سلطان، حامد، راتب، عائشة، عامر، صـــلاح الديـن، **التنظيم الدولي**، القـاهرة، النهضة العربية، ١٩٧٨م،

عبد السلام، جعفـر، **الإطار القانوني الدولي للتنمية الاقتصادية وتطبيقه في المملكة العربية السعودية**، مركز البحوث والتنمية، جامعة الملك عبـد العزيـز، ١٣٩٧هـ.

أبو هيف، علي صادق، **القانون الدبلوماسي**، الإسكندرية، منشأة المعـارف، ١٩٧٥م، ص ١٠.

فوق العادة،، سموحي، **الدبلوماسية الحديثة**، بيروت، دار اليقظة العربية، الطبعـة الأولى، ص ص ٣٥ - ٤٥.

(٢) مدني، محمد عمر، المرجع السابق، ص ١٩.

(٣) خلف، محمود، **النظرية والممارسة الدبلوماسية**، بيروت، المركز الثقافي العربـي، ١٩٨٩ م، ص ١٩٥.

(٤) مدني، محمد عمر، المرجع السابق، ص ص ٢٠ - ٢٥.

يقول البروفسور Sydney N. Fisher في كتابه الشرق الأوسط

Abdulaziz Bin Saud was one of those individuals whom people refer to as a born leader. He inspied confidence. He was just and honourable in his administration and prompt in his decisions and actions.

راجع :

Fisher, Nettleton. Sydney, **The Middle East, a History**, Al Fred, A. Knope, New York, 1965, pp 529 - 530.

(٥) **المصحف والسيف**، مجموعة من خطابات وكلمـات وأحـاديث المغفـور لـه الملك عبدالعزيز، مؤسس المملكة العربية السعودية، جمع وإعداد، محي الدين القابسـي، ص ص ٣٥ - ٣٦.

(٦) أصبحت اتفاقية فيينا سارية المفعول في المملكة العربية السعودية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٣ وتاريخ ١٤٠٠/١١/١٣هـ المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٨ في ١٤٠٠/١١/٢١هـ مع أيراد تحفظين يتعلق أولهما بالحقيبة الدبلوماسية، والثاني بعدم الاعتراف بإسرائيل، لانتهاكها حقوق الشعب الفلسطيني وقرارات المجتمع الدولي. للاطلاع على الاتفاقية وتحفظات المملكة العربية السعودية راجع :

مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ص ١٦٨ - ١٩١.

(٧) محمد، أحمد أبو ألوفا، **القانون الدبلوماسي الإسلامي**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ص ٢٩٦ - ٣٠٩.

(٨) راجع في ذلك،

المختار، صلاح الدين، **تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها**، بيروت، دار مكتبة الحياة، المجلد الثاني، ب. ت، ص ص ٤٢- ٤٣، عسة، احمد، **معجزة فوق الرمال**، بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٥م، ص ص ٥٠ - ٥١.

(٩) الغلامي، عبد المنعم، **الملك الراشد جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود**، الرياض، دار اللواء، ط، ٢، ١٩٨٠م، ص ص ٣٢- ٣٣.

(١٠) محمد، فاضل زكي، **"أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية، الثوابت والمستجدات"**، مجلة " دراسات سعودية "، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٥٩.

(١١) جاءت معاهدة دارين على غرار الكثير من المعاهدات التي أبرمتها الحكومة البريطانية مع العديد من إمارات الخليج على إدارة هذه الامارات لعلاقاتها، من حيث اشتمالها على بعض القيود الخاصة بادارة هذه الامارات لعلاقاتها الخارجية.

راجع :

الزركلي، خير الدين، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز**، بيروت، الجزء الأول، دار العلم للملايين، ط ٣، ١٩٨٥م، ص ٢٨٥.

وقد تمكن الملك عبدالعزيز يرحمه الله من التخلص من هذه الاتفاقية غير المتوازنة، بالتوقيع مع بريطانيا على معاهدة جدة في ١٨ من شهر ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ٢٠ مايو ١٩٢٧م، والتي اعترفت فيها بريطانيا بالسيادة المطلقة والاستقلال الناجز لممالك صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، للاطلاع على نص المعاهدة. راجع :

وزارة الخارجية، **مجموعة المعاهدات**، ١٣٤١ - ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢ - ١٩٥١م، ط ٥، معامل البنوي، جدة، ب. ت، ص ص ٣٣ - ٤٣.

(١٢) الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ص ٢٨٨ - ٢٩٠، ٢٩٢ - ٢٩٤، المختار، صلاح الدين، **المرجع السابق**، ص ٣٦٥.

Helms, Moss, Christine, **The Cohesion of Saudi Arabia**, Croom Helm London, 1981, pp. 211, 212. Khadduri, Majeed, **Arab personalities, in politics**, The Middle East Institute, Washington D.C., 1981, p.28; & Lenczowski, George, **The Middle East in World Affairs**, Cornell University Press, Ithaca, New York, 3rd ed., 1964, p. 541.

(١٣) للاطلاع على نص المعاهدة راجع : **المرجع السابق**، ص ص ١٠ - ١٣.

(١٤) للاطلاع على نص المعاهدة راجع : **المرجع السابق**، ص ص ١٤ - ١٧.

(١٥) محمد، فاضل زكي، **المرجع السابق**، ص ص ١١٣ - ١١٦.

(١٦) مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ص ٢١ - ٢٢.

(١٧) قلعجي، قدري، **الخليج العربي**، دار الكتاب العربي، ١٣٨٥هـ، ص ٦٤٢.

يقول الجنرال السويدي "كارل فون هون" كبير مراقبي الهدنة على الحدود العربية في كتابه **جندي في خدمة السلام**، "إن الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية خلق ليقود العالم ويتزعم حركته واتجاهاته ويضم أوصاله بعضها إلى بعض". نقلاً عن عبد ربه، عبد الحافظ، **فيصل في قمة التاريخ**، القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٣٩٧هـ، ص ص ٦٠٥ - ٦٠٦.

(١٨) مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ص ٢٢ - ٢٣.

(١٩) **المرجع السابق**، ص ٢٣.

(٢٠) الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ٣٦٩.

(٢١) للاطلاع على نصوص الاتفاقيات راجع، **مجموعة المعاهدات** من ١٣٤١ - ١٣٧٠هـ (١٩٢٢ - ١٩٥١م) المرجع السابق، ص ص ٦٨ - ٧٧ ، ١٩٩ - ٢٠٤ ، ٢٢٠ - ٢٢٤ ، ٢٦٨ - ٢٧٢ ، ٤٠٥ - ٤٠٧ ، ٤١١ - ٤١٣.

(٢٢) **المرجع السابق**، ص ص ١٠١ - ١٠٢ ، ١٥٢ - ١٩٨.

Lenczowski, Op.cit. p. 547; Khadduri. Majeed, Op.cit. p. 33.

(٢٣) **المرجع السابق**، ص ص ١٢٠ - ١٢٥.

(٢٤) **المرجع السابق**، ص ص ١٣١ - ١٣٦.

الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ج١ ، ٢، ص ٣٩١.

(٢٥) **المرجع السابق**، ص ص ٢١٥ - ٢١٩.

(٢٦) مجموعة المعاهدات، **المرجع السابق**، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٧.

(٢٧) كما أبرمت اتفاقيات أخرى مع دولة الكويت تناولت مواضيع تجارية، وأمنية، **المرجع السابق**، ص ص ٢٧٥ – ٢٩٣.

(٢٨) **المرجع السابق**، ص ص ٥٤ – ٥٦.

(٢٩) **المرجع السابق**، ٤٤ – ٤٦.

(٣٠) **المرجع السابق**، ص ص ١٤٩ – ١٥١.

(٣١) الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ٣٩٤.

(٣٢) مجموعة المعاهدات ، **المرجع السابق**، ص ص ٣٣ – ٣٦.

(٣٣) **المرجع السابق**، ص ص ٥٠ – ٥٢.

(٣٤) **المرجع السابق**، ص ص ١١٤ – ١١٧.

(٣٥) **المرجع السابق**، ص ص ١٠٣ – ١١٣.

(٣٦) إضافة إلى هذه الاتفاقية وقعت المملكة العديد من الاتفاقيات العسكرية والفنية. **المرجع السابق**، ص ص ١٢٨ – ١٣٠، ٣٠٣ – ٣١١، وكذا الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ص ٣٩١ – ٣٩٤.

(٣٧) الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ٣٩٣.

(٣٨) الغلامي، عبد المنعم، **المرجع السابق**، ص ص ١٣٥، ٥١٧ – ٥١٨.

(٣٩) **المرجع السابق**، ص ١٣٥.

(٤٠) **المرجع السابق**، ص ص ٤٧٠ – ٤٧١.

(٤١) **المرجع السابق**، ص ص ١١٣ – ١١٤.

(٤٢) **المرجع السابق**، ص ص ١١٧ – ١٣٣.

(٤٣) **المرجع السابق**، ص ص ٩٣ – ٩٩.

(٤٤) **المرجع السابق**، ص ص ١٧٨ – ١٩٣.

(٤٥) حمل سمو الأمير فيصل رسالة من والده المغفور له جلالة الملك عبد العزيز إلى رئيس الحكومة البريطانية نيفل تشمبرلين ذكر فيها أن علاقات الصداقة التي تربطه ببريطانيا، تحتم عليه وعلى بريطانيا "أن يأخذ بعين الاعتبار، تجنب كل ما يضر بمصلحة الطرفين". وأشار إلى أن مواقفه من بريطانيا في أشد ساعات الخطر، وعدم تأثره بما كان من أعدائها، يغرونه به، يحتم على بريطانيا العمل على حل القضية الفلسطينية حلا عادلا يضمن الحق وصداقة الأمة العربية". ثم حث رئيس الوزراء البريطاني على إظهار سياسة بريطانيا بطريقة واضحة، وألا يكون فيها ما يؤدي إلى

هدم صلات الود بينها وبين العرب جميعاً.

الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ص ١١٧ – ١١٨.

(٤٦) الغلامي، عبد المنعم، **المرجع السابق**، ص ٥١٨.

(٤٧) وكان جلالته يرى، كما وصفه ابنه الملك فيصل يرحمه الله، أن جامعة الدول العربية خير وسيلة في العصر الحديث لجمع كلمة العرب والدفاع عن حقوقهم وتضامنهم في كل ما يعرض لهم من مشاكل.

إضافة إلى المملكة، شاركت في المؤتمر الدول الآتية : مصر، سوريا، لبنان، شرق الأردن، العراق، اليمن.

للمزيد من الاطلاع حول جامعة الدول العربية راجع:

خليل، محمود، **الإسلام والعروبة**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص ص ٢١، ٢٢.

شهاب، مفيد، **المنظمات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ط ١٠، ١٩٩٠م، ص ص ٤١٥ – ٤٥٥.

الغنيمي، محمد طلعت، **نظرات في العلاقات الدولية العربية**، القاهرة، مطبعة أطلس، د. ت، ص ص ١٥٢ – ٢٢٩.

(٤٨) للمزيد من التفاصيل حول نشأة الأمم المتحدة راجع:

Starke. G.J. **Introduction to International Law**, 8th ed. Butterworth., 1977, pp.672 - 694; Bowett.W.D. **The Law of International Institutions** .4th Ed. London, Steven & Sons, 1982, pp. 23 - 67.

عبد السلام، جعفر، **المنظمات الدولية**، القاهرة، دار النهضة للطبع والنشر، ب. ت، ص ص ٥٥ – ٥٩.

غانم، محمد حافظ، **المنظمات الدولية**، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٦٠م، ص ص ٨١ – ١٦٨.

مصيلحي، محمد الحسيني، **المنظمات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩م، ص ص ٢٢١ – ٥٥١.

(٤٩) الغلامي، عبد المنعم، **المرجع السابق**، ص ص ١٣٧ – ١٣٨.

(٥٠) مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ١٣.

(٥١) Oppenheim's, **International Law**, Lauterpacht, Vol.1. Peace, 8th ed., 1974, p. 774.

(٥٢) كانت مدينة جدة مقراً للبعثات القنصليــة من روسيا وفرنسا وإنجلترا منذ عهد الدولــة العثمانية، وحتى تأسيس المملكة العربية السعودية، وذلك بحكم موقعها التجاري ووجود رعايا من أبناء الدول الإسلامية الواقعة تحت الاستعمار مثل الهند والمغــرب العربــي ونيجيريا والذين كانوا يفدون على الأماكن المقدسة بأعداد كبيرة لأداء فريضة الحــج. وبالرغم من انشغال الملك عبد العزيز يرحمه الله في بداية القــرن الميــلادي الحــالي بتوحيد المملكة، فإنه لم يغفل عن رعاية مصالح مواطنيه في الخارج، فقــام بتأســيس معتمديات لها وكلاء من بين الرعايا السعوديين المقيمين في البلدان العربية. ثم ما لبثت أن تحولت هذه المعتمديات بمرور الزمن إلى بعثات قنصلية كالمعتمدية السعودية فــي دمشق، أو إلى مفوضيات كالمعتمدية السعودية في القاهرة. في تفاصيل ذلك، راجع :
مدني، محمــد عمــر، **العلاقات القنصلية للمملكة العربيـة السعودية**، معــهد الدراسات الدبلوماسية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ص ص ١٩– ٢٣.

(٥٣) ورد في كتاب الرحالة الإنجليزية (ايزابيــل بــيرتون) **أسفار في بلاد العرب ومصر والهند**، والذي تم نشره بعد رحلة قامت بها في الشرق، انه لم يكن يوجد في جــدة إلا ثلاث قنصليات لبريطانيا، وفرنسا، وهولندا، نقلاً عن:
الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ٣٨١.

(٥٤) مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ٢٣.

(٥٥) الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ص ٣٨٥ – ٣٨٦.

(٥٦) عسه، أحمد، **المرجع السابق**، ص ص ١٢٥ – ١٢٦.

(٥٧) **المرجع السابق**، ص ص ١٢٦ – ١٢٧.

(٥٨) **المرجع السابق**، ص ص ١٢٦ – ١٢٧.

(٥٩) يقول الأستاذ محمد عنان عن خصال وسجايا الملك عبد العزيز يرحمه الله بأنه "حليــم الطباع، طيب العشرة، ولطيفها، قليل الكلام، كثــير التفكــير، لا يغضــب إلا نــادراً، صبور، شجاع، متواضع يكره العظمة والكبرياء، رحب الصدر، يصغي إلى محدثــه، ويستقبل زائره ببشاشة وإيناس".
راجع مؤلفه **"السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن "١٩٢٣ – ١٩٧٨م"** بــيروت، منشورات المكتب العالمي، ١٩٧٨م، ص ١٥.
أما الملك عبد العزيز فقد عبر عن فضيلة التواضع التي حباه الله بها سبحانه وتعــالى، في كلمة قام بارتجالها أمام حشد من مواطني المدينة المنورة جاؤوا لاستقباله في ١٢

ذي القعدة ١٣٤٦هـ / ٢ مايو ١٩٢٨م فقال: "... إنني اعتبر كبيركم بمنزلة الوالد، وأوسطكم أخاً، وأصغركم ابناً فكونوا يداً واحدة، وألفوا بين قلوبكم لتساعدوني على القيام بالمهمة الملقاة على عاتقنا. إنني خادم في هذه البلاد العربية لنصرة هذا الدين، وخادم للرعية، إن الملك لله وحده، وما نحن إلا خدم لرعايانا، فإذا لم ننصف ضعيفهم، ونأخذ على يد ظالمهم وننصح لهم ونسهر على مصالحهم نكون قد خنا الأمانة المودعة إلينا. إننا لاتهمنا الأسماء ولا الألقاب. وإنما يهمنا القيام بحق واجب كلمة التوحيد، والنظر في الأمور التي توفر الراحة والاطمئنان لرعايانا. إن من حقكم علينا النصح لكم في السر والعلانية، ومن حقنا عليكم النصح لنا..".

المارك، فهد، **من شيم الملك عبدالعزيز**، الرياض، وزارة الإعلام، الإعلام الداخلي" الجزء الثالث، ١٩٧٨م، ص ١٣٠.

(٦٠) الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ص ٣٢٦ – ٣٢٨.

(٦١) محمد، فاضل زكي، **المرجع السابق**، ص ص ٨٥ – ٨٨.

(٦٢) المارك، فهد، **المرجع السابق**، ج ٣، ص ١٤٢.

(٦٣) الزركلي، خير الدين، **المرجع السابق**، ص ١٢٠٨.

(٦٤) القباع، عبدالله، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٨٦م، ص ١٩٧.

(٦٥) غزال، عبدالكريم، **"المملكة العربية السعودية، أمام قدرها الكبير"**، دمشق، المطبعة التعاونية، ١٩٨٠م/١٩٨١م، ص ١٢.

الرشيد، ناصر، شاهين، أمير إبراهيم، **المرجع السابق**، ص ٨٤.

(٦٦) مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ٢٢.

(٦٧) بقى الملك فيصل وزيرا للخارجية منذ تأسيس الوزارة عام ١٣٤٩هـ وحتى عام ١٣٨٠هـ، حيث استقال جلالته من رئاسة الوزراء. وفى أعقاب هذه الاستقالة، تولى مسؤولية وزارة الخارجية الشيخ إبراهيم السويل يرحمه الله، ثم عاد جلالة الملك فيصل لتولى وزارة الخارجية مرة ثانية عام ١٣٨١هـ لحين استشهاده عام ١٣٩٥هـ، **المرجع السابق**، ص ٢٣.

(٦٨) **المرجع السابق**، ص ٢٥.

(٦٩) الرشيد، ناصر إبراهيم، أسير إبراهيم شاهين، ترجمة أحمد شفيق الخطيب، **الملك فهد وسيرة الإنجازات الحضارية في المملكة العربية السعودية**، المعهد الدولي للتكنولوجيا، ميزورى، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٧م، ص ١٠١.

(٧٠) القباع، عبدالله، **المرجع السابق**، ص ص ١٩٨ – ١٩٩.

(٧١) **المرجع السابق**، ص ص ٢٠٠ – ٢٠١.

(٧٢) للاطلاع على كلمة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز أمام القمة الإسلامية الثامنة بطهران، راجع :

جريدة الشرق الأوسط، ١٩٩٧/١٢/٩م، ص ٢.

(٧٣) للمزيد من التفاصيل حول اجتماعات الأمير عبد الله بن عبد العزيز على هامش القمة الإسلامية الثامنة، راجع :

جريدة الشرق الأوسط، ١٩٩٧/١٢/١١م، ص ٢؛ وكذا ١٩٩٧/١٢/١٢م، ص ٢.

(٧٤) **جريدة الحياة**، يوم الاثنين، ٢ يونيو ١٩٩٦م، ص ٤.

(٧٥) **جريدة الشرق الأوسط**، ١٩٩٧/١٢/٤م، ص ١.

(٧٦) للمزيد من المعلومات عن جهود المملكة في ميدان الاغاثه راجع : وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية، **جهود المملكة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي**، ط ٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م، ص ص ٢٤ – ٣٧.

(٧٧) للصندوق السعودي للتنمية، الشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة، ويتولى المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في البلدان النامية عن طريق منح القروض إليها. وتحدد رأس مال الصندوق بعشرة آلاف مليون ريال سعودي، تم زيادته إلى خمسة وعشرين ألف مليون ريال سعودي. وللصندوق مجلس إدارة يتولى الإشراف على برامجه ومشاريعه التمويلية. ويقوم الصندوق بمنح القروض للدول النامية، وفقا للشروط التالية :

(أ) أن يثبت للصندوق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في البلد المقترض للمشروع المطلوب تمويله.

(ب) أن يتم دفع القرض واسترداده بالريال السعودي.

(ج) أن لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة ٥% من رأسمال الصندوق ونسبة ٥٠% من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له.

(د) لا يجوز أن يتجاوز مجموع القروض الممنوحة لأي بلد في آن واحد نسبة ١٠% من رأس مال الصندوق.

ويجوز لمجلس الوزراء السعودي الاستثناء من هذا الشرط، إذا توافرت له أسباب مقنعة (المادة السابعة من النظام الأساسي للصندوق).

(٧٨) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، **مرجع سابق الإشارة إليه**، ص ص ١١ - ١٢.

(٧٩) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، **المرجع السابق**، ص ١٤.

(٨٠) راجع ايان سكيت، **منظمة الاوبك خمسة وعشرون سنة من الأسعار والسياسات**، تعريب د. الهادي أبو لقمة، ود. محمد عزيز، ود. زاهد محمد بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩١م، ص ٢٧ وما بعدها.

(٨١) من ضمن المشاريع المشتركة التي قامت المنظمة بإنشائها الشركة العربية البحرية لنقل البترول، الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، الشركة العربية للاستثمارات البترولية، الشركة العربية للاستشارات الهندسية، الشركة العربية للخدمات البترولية. هنداوي، حسام احمد، **قانون المنظمات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ب. ت، ٥٤٣ - ٥٤٦.

(٨٢) الاشعل، عبد الله، **أصول التنظيم الإسلامي الدولي**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م، ص ٤٢ وما بعدها.

(٨٣) الديب، محمد رضا، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، دراسات سعودية، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م، ص ص ١٧٧ - ١٧٩.

(٨٤) وزارة الخارجية، شعبة المراسم، **دليل ممثليات المملكة العربية السعودية في الخارج**، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

(٨٥) وزارة الخارجية، شعبة المراسم، **القائمة الدبلوماسية**، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٨٦) وزارة الخارجية، شعبة المراسم، **القائمة القنصلية**، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٨٧) وزارة الخارجية، شعبة المراسم، **دليل ممثليات المملكة العربية السعودية في الخارج**، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

(٨٨) غزال، عبد الكريم، **المرجع السابق**، ص ٣٨.

(٨٩) وزارة الإعلام السعودية "الشؤون الإعلامية"، **هذه بلادنا**، الرياض، دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ٢١.

(٩٠) المارك، فهد، **المرجع السابق**، ج ٣، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٩١) وزارة الإعلام السعودية "الشؤون الإعلامية" **المرجع السابق**، ص ٢٢.

(٩٢) بن هذلول، سعود، **تاريخ ملوك آل سعود، الرياض**، مطابع المدينة، ج ١، ط ٢، ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م)، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٩٣) الآية ١٦٣ من سورة البقرة.

(٩٤) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٩٥) الآية الأولى من سورة النساء.

(٩٦) الآية ١٢٥ من سورة النحل.

(٩٧) الآية ٨ من سورة الممتحنة.

(٩٨) الآية ٩٠ من سورة النساء.

(٩٩) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة

(١٠٠) الآية ٦١ من سورة الأنفال.

(١٠١) كان مصعب بن عمير هو أول سفير للنبي صلى الله عليه وسلم.

للاطلاع على أسماء سفراء النبي صلى الله عليه وسلم راجع:

مدني، محمد عمر، **صفات وواجبات الموظف الدبلوماسي**، الرياض، الخدمة المدنية، نشرة شهرية، الديوان العام للخدمة المدنية، ١٤٠٤ / ١٩٨٤م، ص ص ٢٨- ٢٩.

الحسن، محمد على، **العلاقات الدولية في القرآن والسنة**، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، ص ص ٢٩٢ – ٢٩٣.

(١٠٢) العكرة، أدونيس، **من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية**. بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨١م، ص ٦.

مدني، محمد عمر، **العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية**، المرجع السابق، ص ص ٧١ – ٧٤.

(١٠٣) توفيق، عمر كمال، **الدبلوماسية الإسلامية**، والعلاقات السلمية مع الصليبيين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،١٩٨٦م، ص ٢٢

(١٠٤) الاحمد، احمد، "**فن الدبلوماسية الراشدة**" محاضرات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في موسمها الثقافي للعام الدراسي ١٣٩٦ – ١٣٩٧هـ، ص ٢٩٣.

المحمصاني، صبحي، **القانون والعلاقات الدولية في الإسلام**، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٢م، ص ص ١٢٥ – ١٣٣.

الملاح، فاوي، **سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الواقع النظري والعملي، مقارناً بالشريعة الإسلامية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ب. ت، ص ص ٦٥١ – ٦٥٤.

(١٠٥) القطان، مناع، "**الدبلوماسية الإسلامية ومتغيرات العصر**"، الرياض، بحث مقدم لندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر، معهد الدراسات الدبلوماسية ١٢ – ١٥

شعبان ١٤١٢هـ ، ص ١٦٢.

(١٠٦) **المرجع السابق**، ص ١٦٣.

(١٠٧) يقول الدكتور محمد على الحسن "من المعلوم أن الدول الإسلامية وظيفتها الأساسية حمل الإسلام إلى آفاق العالم، وهى لا تدع فرصة دون أن تستفيد منها لنشر الإسلام".
راجع : الحسن، محمد على، **المرجع السابق**، الرياض، ط ٢، ١٤٠٢هـ، ص ٢٤٢.
للاطلاع مفصلاً عن أغراض الدبلوماسية في الإسلام.
المنجد، صلاح الدين، **العلاقات الدولية في الإسلام**، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد، د. ت، ص ص ٥٤ – ١٥١.

(١٠٨) الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(١٠٩) الآية ١٠٧ سورة الأنبياء.

(١١٠) شلبي، رؤوف، **اتجاهات في دبلوماسية الدعوة الإسلامية**، القاهرة، مطبعة الفجر الجديد، ١٩٨٥م، ص ص ٤٧ – ٦٣.

(١١١) العناني، إبراهيم، **أسس ومبادئ الدبلوماسية في الإسلام (حول الدبلوماسية الوقائية)** بحث مقدم لندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٢ – ١٥ شعبان ١٤١٢هـ، ص ٢٠٧.

(١١٢) المنجد، صلاح الدين، **النظم الدبلوماسية في الإسلام**، المرجع السابق، ص ص ١٠٣ – ١٠٤.

(١١٣) الهرفي، سلامة محمد، **المخابرات في الدولة الإسلامية**، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م، ص ص ١٦٩ – ١٨١؛
المنجد، صلاح الدين، **المرجع السابق**، ص ص ٢٠– ٢٧،
الملاح، فاوي، **المرجع السابق**، ص ص ٦٦٦ – ٦٦٨،
فوق العادة، سموحي، **المرجع السابق**، ص ص ٢٢ – ٢٣.
وبخصوص حرص الدولة الإسلامية على جمع المعلومات يقول أمين سعيد "وعلى كل فإن تعدد إرسال وفود المسلمين إلى الفرس كان من التدابير الصائبة والحكيمة التي ساعدت المسلمين على التفوق والفوز، فقد تعرفوا أمر عدوهم ودرسوا حالته النفسية وسبروا غوره واطلعوا على كثير من عوراته وأسراره، ولمعرفة هذه الشؤون في حالة كتلك الحالة فوائد عظيمة لا يدركها إلا الذين عانوا الحروب وخاضوها وقادوا الجيوش ونازلوا الأقيال".

راجع : مؤلفه، **نشأة الدولة الإسلامية**، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م، ص ص ٣٠٧ – ٤٠٨.

(١١٤) محمد، أحمد أبو الوفا، **القانون الدبلوماسي الإسلامي**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ٢١٣؛ د. صلاح الدين المنجد، **المرجع السابق**، ص ص ١٠٥ - ١٠٦.

(١١٥) محمد، أحمد أبو الوفا، **المرجع السابق**، ص ٢١٧.

(١١٦) المنجد، صلاح الدين، **المرجع السابق**، ص ص ٩٤- ١٥١.

(١١٧) القطان، مناع، **المرجع السابق**، ص ١٦١.

(١١٨) الآية ٨ من سورة الممتحنة.

(١١٩) من صور التهنئة في الدبلوماسية الإسلامية، أنه حينما تربع الخليفة المهدي على عرش الدولة العباسية، وفدت عليه رسل الدولة البيزنطية للتهنئة، فاستدعى المهدي رئيس السفارة وتحدث معه وتباسط معه في الكلام. فقال له المبعوث: إني لم اقدم على أمير المؤمنين لمال ولا لغرض آخر، وإنما قدمت مهنئاً وشوقاً إليه، وإلى النظر إلى وجهه، وقد أعجب الخليفة المهدي بلباقته وأمر بإكرامه.

ابن الفراء، **المرجع السابق**، ج ٢، ص ١٥٠.

(١٢٠) ومن صور التعزية، أنه لما مات أبو الملك بردويل ملك الفرنجة. كتب إليه صلاح الدين الأيوبي يعزيه ويهنئه بجلوسه على العرش بدلا عن أبيه. وقد حمل مبعوثه هذه الرسالة مغتنماً الفرصة لتوكيد صلات المودة بين الدولتين.

القلقشندي، صبح الأعشى، **في صناعة الإنشاء**، القاهرة، المؤسسة المصرية، ١٩٦٣م، ج ٧، ص ١٥٠.

(١٢١) البكري، عدنان، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، الكويت، دار الشراع للنشر، ١٩٨٥م، ص ٥٨.

(١٢٢) فمن ذلك قول الله سبحانه وتعالى في الآية ٢٤ من سورة سبأ "وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين" وقوله تعالى في الآية ١٢٥ من سورة النمل "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"، وقوله تعالى في الآية ٦٤ من سورة آل عمران "قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم.."، وقوله تعالى في الآية ٥٣ من سورة الإسراء "وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن..."، وقوله تعالى في الآية ٤٤ من سورة طه "فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى".

(١٢٣) شلبي، رؤوف، **المرجع السابق**، ص ص ٨٠ – ٨١.

(١٢٤) من أشهر حوادث الصلح بين المسلمين وغيرهم، نشير إلى الصلح الذي تم بين معاوية بن أبي سفيان، وقسطنطين الأول إمبراطور بيزنطة. عام ٥٨هـ/٦٨٧م.

وجاء هذا الصلح بعد فشل العرب في حصار القسطنطينية. كما نشير إلى السفارة التي أرسل بها الإمبراطور البيزنطي تيوفليس إلى الخليفة العباسي المعتصم، والتي كان على رأسها يوحنا النحوي، وكان ضليعاً في اللغة العربية. وقد استهدفت هذه السفارة عقد صلح دائم بين الدولتين البيزنطية والعباسية. إلا أن هذه المفاوضات لم تكلل بالنجاح. التابعي، محمد، **الدبلوماسية في الإسلام**، **دراسات قومية**، القاهرة، العدد الثامن، ١٩٨١م، ص ٨٥.

(١٢٥) راجع على سبيل المثال:

محمد، أحمد أبو الوفا، **المرجع السابق**، ص ص ٢١١ – ٢٣٠.

التابعي، محمد، **المرجع السابق**، ص ص ٧٤– ٩٤، عفيفي، محمد الصادق، **تطور التبادل الدبلوماسي في الإسلام**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٦م، ص ص ٤٥ – ٥٢.

(١٢٦) تتم العلاقات الدبلوماسية بموافقة رئيس الدولة الإسلامية وحده، فلا يجوز للولاة أو الأفراد الموافقة على تبادل هذه العلاقات إلا بموافقة إمام المسلمين، لقول النبي صلى الله عليه وسلم "الإمام راع، وهو مسؤول عن رعيته". راجع:

محمد، احمد أبو الوفا، **المرجع السابق**، ص ٧٣.

(١٢٧) ابن الفراء، **المرجع السابق**، ص ٢٠.

(١٢٨) التابعي، محمد، **المرجع السابق**، ص ٥٠.

(١٢٩) **المرجع السابق**، ص ٩٨.

(١٣٠) الغنيمي، محمد طلعت، **الأحكام العامة في قانون الأمم**، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت، ص ٧٧٠.

(١٣١) عفيفي، محمد الصادق، **الإسلام والمعاهدات الدولية**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥م.

منصور، علي علي، **الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام**، القاهرة، دار العلم، ١٩٦٢م، ص ص ٣٨٢ – ٣٨٥.

بوازار، مارسيل، **إنسانية الإسلام**، ترجمة، دمشقية، عفيف، بيروت، منشورات دار الآداب، ١٩٨٠م، ص ص ٢٤٠- ٢٤٤؛ قاسم، عون الشريف، **دبلوماسية محمد** "دراسة لنشأة الدولة الإسلامية في ضوء رسائله ومعاهداته"، جامعة الخرطوم، ت، ص ص ١٧١ - ٢٠٥.

بل إن الشريعة تجعل الالتزام التزاماً دينياً ليس أمام الناس فقط بل أمام الله، فالمسلم يجعل ربه شهيداً وكفيلاً على عقوده والتزاماته، ولمزيد من المعلومات انظر:

- الحسن، محمد علي، **المرجع السابق**، ص.٣٧٠.
- الغنيمي، محمد طلعت، **المرجع السابق**، ص ص ٤٩٣ - ٥٠١.

الشامي، علي حسين، **الدبلوماسية**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٩٠ م، ص ص٨٠ - ٨١.

- أبو زهرة، محمد، **العلاقات الدولية في الإسلام**، المرجع السابق، ص ص

وللاطلاع علي الآراء المختلفة في إلزامية المعاهدات في الإسلام، راجع:

الحسن، محمد علي، **المرجع السابق**، ص ص ٣٢٣ - ٣٨٧.

(١٣٢) محمد، احمد أبو الوفا، **المرجع السابق**، ص ٦٥.

(١٣٣) الآية ٨ من سورة المؤمنين.

(١٣٤) الآية ٩١ من سورة النحل.

(١٣٥) الآيتان ٥٥ ، ٥٦، من سورة الأنفال.

(١٣٦) الآية ٧٢ من سورة الأنفال.

(١٣٧) والمعنى أن لكل غادر لواء أي علامة يشتهر بها في الناس، وكانت العرب تنصب الألوية في الأسواق لغدر الغادر ليشتهر، راجع:

بليق، عزالدين، **منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين**، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ، ص ٢٨١.

(١٣٨) الغنيمي، محمد طلعت، **المرجع السابق**، ص ٧٧٠.

(١٣٩) الآية ١١ من سورة الحجرات.

(١٤٠) سورة المطففين، الآيات، ٢٩، ٣٠، ٣١.

(١٤١) أرسل النبي صلى الله عليه وسلم الصحابي الجليل دحية بن خليفة الكلبي رضي الله عنه، إلى هرقل قيصر الروم بكتاب يدعوه إلى الإسلام، فقيل له إذا رأيت الملك فاسجد له، ثم لاترفع رأسك أبداً حتى يأذن لك. قال "دحية : لا أفعل هذا أبداً ولا اسجد إلا لله،

قالوا إذا لا يؤخذ كتابك. فقال له "رجل منهم : أنا أدلك على أمر يؤخذ فيه كتابك ولا تسجد له، فقال دحية رضي الله عنه، ما هو ؟ قال : إن له على كل عتبة منبرا يجلس عليه تضع صحيفتك تجاه المنبر فإن أحدا لا يحركها حتى يأخذها هو ويدعو صاحبها، ففعل ذلك، وفعلا أخذ قيصر الكتاب، راجع :

الحلبي، على برهان الدين، **السيرة الحلبية**، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي، ١٣٨٤هـ، ج ٣، ص ٢٨٤.

وحدث مثل ذلك بين يحيى بن حكم الغزال رئيس سفارة أمير الأندلس عبدالله الأوسط وبين ملك النورمان عام ٨٤٥م / ٢٣١هـ، حيث رفض أمين الغزال الركوع بين يدي الأخير عند استقباله له، وأفهمهم أن الدين الإسلامي يمنع ذلك، وأن الركوع لا يكون إلا لله وحده، راجع:

فوق العادة، سموحي، **المرجع السابق**، ص ص ٣٢ - ٣٤.

(١٤٢) محمد، أحمد أبو الوفا، **المرجع السابق**، ص ص ١٠٤.

(١٤٣) الحسن، محمد على، **المرجع السابق**، ص ص ١٧٥ - ١٧٨.

(١٤٤) أبو زهرة، محمد، **العلاقات الدولية في الإسلام**، دار ا لفكر العربي، الكويت، د. ب، ص ٣٦.

(١٤٥) الآية ١٩٤ من سورة البقرة.

(١٤٦) الآية ١٢٦ من سورة النحل.

(١٤٧) الآية ٧ من سورة التوبة.

(١٤٨) من ذلك أن الرسول عليه أفضل الصلاة والتسليم قد أرسل الصحابي عبدالله بن حذافة السهمي برسالة إلى كسرى فارس يدعوه فيها إلى الإسلام، فاستنكر كسرى ذلك وقام بتمزيق الكتاب وأرسل إلى عامله باليمن يطلب منه تجريد جيش لمحاربة الرسول بالمدينة المنورة. ولكن الله لم يقدر لكسرى تحقيق هدفه، حيث سلط الله عليه ولده شيرويه فقتله، ومن ثم تمزق ملكه، راجع:

الحلبي، على برهان، **السيرة الحلبية**، ج ٣، ص ٢٤٧.

(١٤٩) الآية ٣٤ من سورة فصلت.

(١٥٠) الآية ١٢٨ من سورة النحل.

(١٥١) الآية ٨ من سورة المائدة.

(١٥٢) الآية ١٣٥ من سورة النساء.

(١٥٣) عز الدين بليق، **المرجع السابق**، ص ٢٨١.

(١٥٤) الملاح، فاوي، **المرجع السابق**، ص ص ٧٠٦ - ٧٠٧. وكذا :

The Principle of the Inviolability of the persons of Diplomatic agents and the premises of diplomatic missions is one of the very foundations of this long established regime of diplomatic law to the evolution of which the traditions of Islam made a substantial contribution (I.C.T reports, 1980 at 41).

(١٥٥) الآية ٣٦ من سورة النمل.

(١٥٦) أخرجه أبو داوود واحمد.

(١٥٧) أخرجه أبو داوود. ولا أخيس بالعهد معناه لا أنقض العهد، ولا أحبس البرد، والبرد جمع بريد وهو الرسول.

(١٥٨) الإمام القرطبي، **كتاب الكافي في قصة مذهب أهل المدينة المالكي**، مكتبة الرباط، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠م، ج ١، ص ٤٨١.

(١٥٩) **كتاب الخراج**، لأبي يوسف، ص ١٨٨.

المنجد، صلاح الدين، **المرجع السابق**، ص ٨٩.

(١٦٠) المادة ١/٢٢ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(١٦١) المادة ٢٤ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(١٦٢) مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ٣٦.

Oppenheim's, International Law, **Op. cit.**, p 763.

(١٦٣) التابعي، محمد، **المرجع السابق**، ص ١٨٤.

عبد الحميد، عبد الغنى، **التمثيل السياسي في أحكام القانون الدولي، العام، مقارناً بالشريعة الإسلامية**، رسالة ماجستير مقدمه لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة، ص ١٨٦.

(١٦٤) محمد، احمد أبو الوفا، **المرجع السابق**، ص ص ٣٤٩ - ٣٥٢.

(١٦٥) سورة النور، الآيات ٢٧، ٢٨، ٢٩.

(١٦٦) أوضح الأستاذ الدكتور صلاح الدين المنجد في مؤلفه، **النظم الدبلوماسية في الإسلام**، أنه "لم تعرف الدبلوماسية الإسلامية في الفترة التي تكلم عنها - أي إلى فتح القسطنطينية سنة ٨٥٧ هجرية الموافق ١٤٥٣ الميلادية - البعثات الدائمة. بل كانت مؤقتة تنتهي إقامتها في البلد الذي ترسل إليه بانتهاء مهمتها، فلم يكن في مراكز الدول الإسلامية تمثيل دبلوماسي دائم للدول المختلفة"، راجع :

صلاح الدين المنجد، **المرجع السابق**، ص ٦٨.

(١٦٧) **المرجع السابق**، ص ص ٣٨ - ٤٤، ٧٠ - ٧٢.

(١٦٨) التابعي، محمد، **المرجع السابق**، ص ١٢٤، فوق العادة، سموحي، الدبلوماسية الحديثة، **المرجع السابق**، ص ص ١٢ – ١٥، ٥٩ – ٦٠.

(١٦٩) يقول الدكتور فاوي الملاح "... الشريعة الإسلامية لاتنكر نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة وليس ما يمنع من أن يترتب لهذه البعثات الحصانات التي تقتضيها مصلحة النهوض بالوظيفة ومنها حرمة دار البعثة تمشياً مع روح العصر بما لا يتنافى مع أحكامها، خاصة وأن عدم معرفة الإسلام لنظام البعثات الدبلوماسية الدائمة كان مرده إلى طبيعة العلاقات الدولية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، راجع:

الملاح، فاوي، **المرجع السابق**، ص ص ٦٩٩ – ٧٠٠.

(١٧٠) للمزيد من التفاصيل حول موضوع وجهود الأفراد في هذا المجال، راجع:

Harvard Law School Research in International Law, vol. I, Diplomatic .privileges and Immunities, Cambridge, Massatchuses, Harvard press, 1932, pp. 145 - 187.

ولجهود المؤسسات، **راجع نفس المصدر**، ص ١٥.

(١٧١) ابوهيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ص ٨٥ – ٨٦؛

فوق العادة، سموحي، **الدبلوماسية الحديثة**، **المرجع السابق**، ص ص ٦٣ – ٦٤.

غلان، جيرهارد فان، **القانون بين الأمم**، بيروت، الجزء الأول، تعريب عباس الصر، دار الآفاق الجديدة، (د. ت)، ص ١١٩.

(١٧٢) United Nations Conference on Diplomatic Intercourse and Immunities, official Records, Vol. I & II.

(١٧٣) تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين"، الدورة الحادية والخمسون ٢٦ يوليو ١٩٩٦م، ص ص ٢٠ – ٢٧ .(A/51/257).

(١٧٤) صدر قرار مجلس الوزراء السعودي رقم ١٩٣ وتاريخ ١٤٠٠/١١/١٣هـ والمصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٤٠٠/١١/٢١هـ بالانضمام إلى هذه الاتفاقية مع ايراد تحفظين : يتعلق أولهما بالحقيبة الدبلوماسية والثاني بعدم الاعتراف بإسرائيل، لانتهاكها حقوق الشعب الفلسطيني وقرارات المجتمع الدولي.

(١٧٥) مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ١٣.

(١٧٦) راجع : مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ١٣؛

الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ص ص ١٨١ – ١٨٥، ٢٠١ – ٢٠٣.

(١٧٧) الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ص ١٨٣؛ فوق العادة، سموحي، **الدبلوماسية الحديثة**، **المرجع السابق**، ص ص ٧٢ – ٧٤.

خلف، محمود، **الدبلوماسية النظرية والممارسة**، بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٩م، ص ١٠١.

Michael, Hardy, **Modern Diplomatic Law,** Manchester, University press, 1986, p. 13.

(١٧٨) شهاب، مفيد محمود، **القانون الدولي العام**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥م، ص ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ص ص ١٨٥ - ٢٠٠.

(١٧٩) ابو هيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ٩٦،

(١٨٠) المادة ٥٤ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(١٨١) المادة ٤٦ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، راجع :

Denza, Eleen, Diplomatic Law, op.cit p.279; Dinmbinski; L. The Modem Law of Diplomacy, Martinus Nijhoff Publishers, Unitar, New York, 1988, p 101. Sen. B. **A'Diplomats Handbook of International Law and practices**, Martinus Nijhoff, revised Edition, Boston, 1978, pp. .33 - 30.

الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ص ص ٢٤٧ - ٢٥٣.

فوق العادة، سموحي، **المرجع السابق**، ص ص ١٣٣ - ١٣٥.

(١٨٢) المادة ١/١١ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

تعتبر قاعدة تحديد عدد أعضاء البعثة الدبلوماسية قاعدة جديدة في أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

Denza, E, **op.cit.** p. 48.

(١٨٣) المادة ١/٥ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

الجدير بالذكر أن قاعدة التمثيل المشترك قاعدة قديمة في العلاقات الدبلوماسية وما نصت عليه الاتفاقية ما هو ألا تقنين لعرف دولي، راجع:

Denza, **op,cit.**, p. 48.

(١٨٤) المادة ٦ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(١٨٥) ابو هيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص١١٩، وكذا سلطان، حامد، راتب، عائشة؛ عامر، صلاح الدين، **القانون الدولي العام**، القاهرة، دار النهضة العربية، ط ٣، ١٩٨٤م، ص ١٧٣.

Dembinski, **op.cit.**, pp. 113 - 120, Sen. B, **op.cit.**, pp. 19 - 21.

(١٨٦) المادة الرابعة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(١٨٧) يحدث ذلك عادة إذا أبلغت الدولة المعتمد لديها رئيس البعثة بسوء سلوكه مثل تدخله في شؤونها الداخلية. وقد نصت المادة التاسعة في الفقرة ١ على أنه "للدولة المعتمد لديها

في أي وقت وبدون ذكر الأسباب أن تبلغ الدولة المعتمدة أن رئيس بعثتها أو أي عضو من أعضائها الدبلوماسيين أصبح شخصًا غير مرغوب فيه أو أن أي عضو من أعضاء بعثتها من غير الدبلوماسيين أصبح غير مقبول". وقد استخدمت الاتفاقية مصطلح غير مرغوب فيه بالنسبة للموظفين الدبلوماسيين ومصطلح غير مقبول بالنسبة للموظفين الإداريين والفنيين، راجع : الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ث ٣١٠ - ٣١٣.

مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ١٢٧.

بركات، جمال، **الدبلوماسية، ماضيها وحاضرها ومستقبلها**، الرياض، ١٤٠٥هـ، ص ص ٩٨ - ١٠٠.

خلف، محمود، **المرجع السابق**، ص ١١٩ - ١٢٠.

شهاب، مفيد، **المرجع السابق**، ص ٢٥٩؛ فوق العادة، سموحى، **المرجع السابق**، ص ص ١٦٦ - ١٦٧.

(١٨٨) المادة الثالثة عشر من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(١٨٩) Danza, E, Diplomatic Laws, **op.cit.**, pp. 40-43.
Hardy, M, Modem Diplomatic Laws, **op., cit**, p. 31.

(١٩٠) المادة ١٩/١ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(١٩١) المادة ١٩/٢ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(١٩٢) Whiteman, Digest of International Law, **op. cit**, pp. 126 - 127.

(١٩٣) ابوهيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ١٠٤.

(١٩٤) بدأ التنظيم الإداري لوزارة الخارجية على نطاق ضيق عام ١٣٥٢هـ، عندما تم تعيين وكيل لوزارة الخارجية ومعاون أول ومعاون ثاني. وكان التنظيم الإداري لوزارة الخارجية يشتمل على: المكتب الخاص، الشعبة الشرقية، الشعبة الإدارية، الشعبة السياسية، الشعبة القنصلية، راجع :

مؤلفنا، **العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص ص ٣٥ - ٣٩. ثم صدر ملاك ونظام وزارة الخارجية المصدق من المقام العالي برقم ١٤١٩/٤/٥هـ في ١٣٧١/٩/٢٥هـ. ثم ألغي هذا النظام بموجب المادة ٥٦ من نظام وزارة الخارجية المصدق بالمرسوم الملكي رقم ٥٢٤/٢/٤/٥ في ١٣٧٤/٤/٢هـ.

(١٩٥) للاطلاع على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٥٤ في١٣٤٩/٦/١٢هـ، راجع : **مجموعة الأنظمة والتعليمات الإدارية والمالية**، وزارة الخارجية، جدة ١٤٠٠ هـ، ص ص ٤٠ - ٤٣.

(١٩٦) للاطلاع على لائحة التدريب راجـــع : **مجموعة اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية للمملكة العربية السعودية**، الديوان العام للخدمة المدنية، ١٣٩٩هـ، ص ٩٥. وعن أهداف التدريب، راجع :

حمزة، مختار وخليل، سمية علـــي، **التطور الإداري**. جـدة، دار المجمـع العلمـي ١٣٩٨هـ، ص ص ١٨٤ – ٢٢٩.

أمين، عبدالهادى حمدي، **إدارة شؤون موظفي الدولة، أصولها وأساليبها**، دار الفكر العربي، ١٩٧٦م، ص ص ٨١ – ١١٢.

Stowell E. 0. International Law, Henry Holt and Co, 1931, pp. ,393 - 397; **Mannual of public International Law**, Ed by Max Sorensen, London, MacMillan press. Ltd. 1978, pp.394 - 395; Hershey A. S., **The Essentials of International Law and Organization**, Revised Ed. New York, The MacMillan Co., 1924, p. 4.

(١٩٧) معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، **نظام معهد الدراسات الدبلوماسية ولوائحه الداخلية**، الرياض ١٤٠٩هـ، ص ١١.

(١٩٨) معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيـــة، **معهد الدراسات الدبلوماسية في عشر سنوات**، الرياض، ١٤٠٩هـ، ص ص ١٦ – ١٧.

(١٩٩) للمزيد من التفاصيل، راجع:

ابو هيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ص ١٠٠ – ١٠١.

غانم، محمد حافظ، **الوجيز في القانون الدولي العام**، القاهرة، دار النهضة العربيـــة، ١٩٧٣م، ص ص ٤٣١ – ٤٣٢.

مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ص ١٢٤ – ١٢٥.

مدني، محمد عمر، **صفات وواجبات الموظف الدبلوماسي**، مرجع سابق. ص ٢٢.

الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ص ص ٥٤٤ – ٥٥١.

فوق العادة، سموحي، **المرجع السابق**، ص ص ١٧٥ – ١٨٨.

Denza, op.cit., p. 263 - 288; Whiteman, **op. cit**. Pp. 142 - 148.

(٢٠٠) راجع بحثنا حول **"الحصانات والامتيازات الدبلوماسية"** والمقدم لندوة "الدبلوماســـية في المجتمع الدولي المعاصر"، والتي قام بتنظيمــــها معـــهد الدراســـات الدبلوماســـية بالرياض. خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ شعبان ١٤١٢هـ، ص ١٣٢.

الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ص ص ٥٤٤ – ٥٥١.

فوق العادة،، سموحي، **الدبلوماسية الحديثة**، ص ص ١٧٥ – ١٨٨.

Hardy. Modern Diplomatic Law, op. cit, pp. .52 - 56.

(٢٠١) لمزيد من الاطلاع راجع :

Clifton, E. W., **Diplomatic privileges and Immunities**, Tucson, Arizona, The University of Arizona press. 1967, pp.2, 21, 22; Hurst Recil, **International Law**, Collected papers, London, Stevens and sons , Limited, 1950, p.174; E. 0. STOWELL, op. cit. p.216; Starke, **An Introduction to International Law**, p. 449.

مدني، محمد عمر، **المرجع السابق**، ص ص ٧٨ - ٨٦.

الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ص ص ٤٠٦ - ٤٣١.

الغنيمي، محمد طلعت، **الأحكام العامة في قانون الأمم، قانون السلام**، مرجع سابق، ص ص ٧٤٦ - ٧٤٩.

ابو هيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ص ١٢٢ - ١٢٦.

البكري، عدنان، **المرجع السابق**، ص ص ١٠٣ - ١٠٥.

فوق العادة، سموحي، **المرجع السابق**، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٧.

(٢٠٢) راجع المادة ١/٣ من نظام تملك العقار الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٨١١ في ١٣٩٠/٦/٥هـ، المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم ٣٣٤٠ في ١٣٩٠/٧/٢٤هـ.

(٢٠٣) المادة ١٢ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، راجع في ذلك :

Do Nascimento, E. Silva; **Diplomacy in International Law**, Leidn sijthaff. P. 51.

(٢٠٤) المادة ٢٢ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٢٠٥) المادة ٢٤ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٢٠٦) Denza. E. **Diplomatic Law**, New York, Ocean publications Inc, Dobbs Ferry, 1976, pp.79 - 82; Oppenheim's **International Law**, Lauteerpacht, Vol.I, peace, 8th Ed.,Longman, 1974, pp. 793 - 794.

فوق العادة، سموحي، **المرجع السابق**، ص ص ٢٧٠ - ٢٨٣.

(٢٠٧) وإلى ذلك أشارت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في قضية Fatime المتعلقة باقتحام بعض الإيرانيين للسفارة الإيرانية بواشنطن للاحتجاج على قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته الحكومة الإيرانية عام ١٩٦٣م، ورفضهم الخروج من السفارة مما اضطرها إلى استدعاء البوليس لطردهم بقولها :

Only if the Criminal act being Committed by the diplomat is such as to endanger the public may the police disregard the inviolabiling of an embassy and enter to seize the afforder. Even in this situation the police may only hold the accused to prevent injury to the public ,and only until the Department of the state can request his recall .but the Law enforcement officers are powerless to prosecute the offendel . Fativue V. United States, 192, Az D-525.

وقد أشار برايلى إلى أن الجريمة التي تقع في سفارة أجنبية في لندن تعتبر خاضعة للاختصاص البريطاني إذا كان الجاني لا يتمتع بالحصانة الدبلوماسية.

راجع :

Brierly, The Law of Nations, op. cit, Oxford th ed., 1963. Pp. 260 - 261.

(٢٠٨) انظر قضية الوثائق التي تدين روسيا والتي تحصلت عليها السلطات الكندية من السفارة الروسية واحتجاج روسيا، استنادا إلى حصانة السفارة وعدم خضوعها للاختصاص الإقليمي ورفض المحاكم الكندية ذلك باعتبار أن القانون الدولي يلزم السفارة باحترام قوانين الدولة المطبقة، وباعتبار السفارة قامت بأعمال التجسس فإن الوثائق التي تحصلت عليها السلطات القضائية الكندية بطرقها الخاصة بإمكانها أن

تقدمها كأدلة إثبات لمعاقبة الكندي الذي شارك في أعمال التجسس. وفى شهر مايو ١٩٦٨م، بعثت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة تعميميه : للبعثات الدبلوماسية المعتمدة في واشنطن تخبرهم فيها انه نتيجة للمظاهرات وضعت الحكومة الأمريكية بعض الجنود بالقرب من مقر البعثات بهدف حمايتها.

راجع :

Whiteman, **Digest of International Law**, op. cit, p. 381.
Qubec, Court of King's Ban, Appeal side 1946, summarized in .American Journal of International Law, Vol.42, 1948, pp. .945 - 947.

كما اقتحمت السلطات المختصة لبعض الدول بعض الممثليات الأجنبية لمصادرة أسلحة موجودة داخل الممثليات.

الملاح، فاوي، **المرجع السابق**، ص ص ٤١٦ – ٤٢٥.

(٢٠٩) الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ص ص ٤٤٦ – ٤٥٦.

فوق العادة، سموحى، **المرجع السابق**، ص ص ٢٨٢ – ٢٨٣.

(٢١٠) تجيز المادة ١٤٦/ب من نظام مديرية الأمن العام بالمملكة العربية السعودية دخول السفارات والمفوضيات في حالة وجود الجاني متلبسا بالجريمة.

راجع نظام مديرية الأمن العام، الذي صدر الامر السامي الكريم بالموافقة عليه في خطاب الديوان العالي رقم ١٠/٨/٢٨١٧/٢٦/٦٩٠.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المادة تنسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية لأن من المبادئ الشرعية المتفق عليها لدى العلماء "مبدأ الضرورات تبيح المحظورات" وهو مستند إلى بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فالفعل المحرم فيما يرى العلماء يصبح مباحا لدى الضرورة والحاجة. راجع في ذلك :

الصعيدي، حازم عبدالمتعال، **النظرية الإسلامية في الدولة**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م، ص ٠ ٢٢.

(٢١١) Oppenheim's **International Law**, op. cit. P. 305.
غانم، حافظ محمد، **الوجيز في القانون الدولي العام**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩م، ص ٨٦.

(٢١٢) عندما قام الثوار باختطاف السفير الألماني ووعدوا بإطلاق سراحه مقابل إطلاق سراح بعض السجناء، ورفضت حكومة جواتيمالا إجابة طلب الثوار الذين قاموا بقتل السفير الألماني واحتجت ألمانيا وأجابتها حكومة جواتيمالا انها ليست مستعدة لانتهاك دستورها وتعريض أمنها للخطر مقابل إطلاق سراح السفير
The Times, 7th April, 1972.

(٢١٣) راجع هامش ٢٠٤.

(٢١٤) راجع الفقرة (أ) من المادة الثانية من التعليمات الإرشادية لمنسوبي وزارة الخارجية ومنسوبي الأجهزة الحكومية العاملين بالممثليات السعودية بالخارج الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٩٥/٤٧/١/١٠ في ١٣٨٣/١٠/٢٩هـ، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٤٠٩هـ.

(٢١٥) المادة ٣/٢٧ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٢١٦) فوق العادة، سموحي، **المرجع السابق**، ص ٢٦٥.

(٢١٧) تنص المادة الأولى من نظام استخدام الأجهزة اللاسلكية الصادر بالأمر الملكي رقم ٤٢ فى١٣٨٣/١٠/٢٩هـ بعدم جواز استخدام الأجهزة اللاسلكية لدى المملكة أو أجوائها الإقليمية إلا بعد تصريح من وزارة المواصلات.

(٢١٨) Stowell E, op. cit, pp ,.212 - 213.
Whiteman, **Digest of International Law**, Department, Wash. D. C. 1970., pp. 174 - 188.

(٢١٩) Denza, E, Diplomatic Law, op. cit. P. 125.

(٢٢٠) Whiteman, **Digest of International Law**, op. Cit. 217 - 221.
تنص المادة ٥/٩٤ من اللائحة التنفيذية للجمارك بأن يقوم ممثلو الدول الأجنبية بتقديم إقرار كتابي بأن الأشياء المطلوب إعفاؤها لا تشتمل على ممنوعات أو أشياء تحرم الحكومة دخولها للبلاد وفى حالة اشتباه الجمرك تشعر وزارة الخارجية لإرسال مندوب عنها ومخابرة الممثليه صاحبة الشأن لإرسال مندوب لمعاينة الطرود في حالة قبولها ذلك. وإذا امتنعت الممثليه عن الفتح وطلبت إعادة الطرود فيجاب طلبها ويسمح لها بتصديرها بدون فتح.
Denza, E. **op.cit.,** p. 108.
ابو هيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ص ١٣٤ – ١٣٥.

(٢٢١) Denza, E. **op.cit.**, p.72.

غانم، محمد حافظ، **المرجع السابق**، ص ٣٩٣.

(٢٢٢) Wood, John, and Steven, Jean, **Diplomatic resemonial and protocol**, New York, Colombia University press, 1970, pp. 116 - 121.

Denza, Diplomatic Law, op. cit. P. 72.

(٢٢٣) نصت المادة ٦ من نظام رفع العلم الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم "١٠١" في ١٣٩٣/٢/٢هـ، والمصدق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٣ في ١٩٩٣/٢/٢٠م. على مراعاة "قواعد القانون الدولي فيما يتعلق برفع العلم الأجنبي الخاص بالممثليات السياسية والقنصلية للدول الأجنبية أو رفعه على السيارات الخاصة بموظفيها، ووفقاً للمادة عشرين من النظام "من أسقط أو أهان علم الدولة الأجنبية الصديقة كراهة أو احتقار لتلك الدولة علناً يحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد عن ثلاثة آلاف ريال. أما المادة ٣/ب والمادة (١٣) فقد تناولت تنظيم رفع العلم السعودي، فقد نصت المادة (٢/٥) على أنه "مع مراعاة ما تقتضيه المجاملة والعرف الدولي يرفع العلم الوطني خارج المملكة يومياً ما بين شروق الشمس وغروبها بما في ذلك أيام الجمع والأعياد على دور الممثليات في الخارج". ونصت المادة (١٣) "بعدم جواز" تنكيس العلم الوطني أو العلم الخاص بجلالة الملك أو أي علم سعودي أخر يحمل شهادة لا اله إلا الله محمد رسول الله أو آية قرآنية".

(٢٢٤) المادة ٢٩ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

للمزيد راجع : غلاهان، جيرهارد فان، **القانون بين الأمم**، بيروت، تعريب وفيق زهدي، دار الآفاق الجديدة، الجزء الثالث، ١٩٧٠م. فوق العادة، سموحي، **المرجع السابق**، ص ص ٢٥٦ - ٢٥٨.

Wilson, Clifton, **Diplomatic privileges and Immunities.** op. cit. p 26.

Sen. B. A **Diplomatic Handbook of International Law**, and polices, op. cit. P. 80.

(٢٢٥) فوق العادة، سموحي، **المرجع السابق**، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٨.

شارل ثاير، **الدبلوماسي**، تعريب خيري حماد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠م، ص ٢٨٥.

سرحان، عبدالعزيز، **تقنين أحكام القانون الدولي: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني لسنة ١٥، جامعة عين شمس، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٥.

الشامي، علي حسين، **المرجع السابق**، ص ص ٣٤٩ - ٣٥١.

Deak. Francis, **Classification, Immunities and privileges of Diplomatic Agents,**

Southern California Law preview I, March, May 1928. pp. 209 - 252, 332 - 354.

(٢٢٦) للاطلاع على أمثلة للجرائم التي ارتكبت ضد الدبلوماسية والعقوبات التي سنتها الدول المضيفة راجع :

علي صادق ابوهيف، **المرجع السابق**، ص ص ١٥٧ - ١٦٠.

تعرض ممثلو بعض الدول لدى الأمم المتحدة لأنواع مختلفة من التهديدات، مما حدا بالجمعية العامة لإصدار قرار تدعو فيه الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ إجراءات لضمان حماية وأمن مقر الأمم المتحدة والممثليات الأجنبية المعتمدة لدى المنظمة الدولية وموظفيها. وبناء على طلب من وزارة الخارجية الأمريكية، أصدر الكونجرس تشريعاً في ٢٤/١٠/١٩٧٢م، يتضمن اعتبار جرائم القتل والاختطاف وإتلاف الممتلكات التابعة للسفارة وموظفيها وأفرادها وعائلاتهم جرائم دولية.

(٢٢٧) فوق العادة، سموحى، **المرجع السابق**، ص ٢٩٩.

Alona E. Evans and John Murphy, **Legal Aspect of International Terrorism**. Heath, Lexington, 1978. P. 833.

Wilson, Clifton**, Diplomatic privileges and Immunities**, op. cit. pp. 47 - 128.

Denza, Diplomatic Law, op. cit. Pp. 149 - 175.

(٢٢٨) المادة ٣٠ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٢٢٩) شهاب، مفيد محمود، **المرجع السابق**، ص ٢٦٣.

(٢٣٠) راجع : الشامي، علي حسن، **المرجع السابق**، ص ص ٢٩٦- ٢٩٨.

الملاح، فاوي، **المرجع السابق**، ص ص ١٦٨ - ١٦٩.

Clifton Wilson, **op. cit**. pp. 63 - 64.

(٢٣١) ابوهيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ١٨١.

فوق العادة، سموحى، **المرجع السابق**، ص ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

Whiteman, **Digest of International Law**, op.cit., pp. 315 - 318.

Wilson, Clifton, **Diplomatic privileges and Immunities**, op. cit. pp.109 - 114.

(٢٣٢) المادة ٣/٣٢ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٢٣٣) المادة ٤٠ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٢٣٤) تنص المادة ٤٨ من نظام الإقامة المتوج بالتصديق الملكي العالي رقم ١٧/٢/٢٥/١٣٣٧ في ١١/٤/١٣١٧هـ على ما يلي "القادم موظفاً في المفوضيات أو القنصليات الأجنبية الموجودة في البلاد، يعطى له تصريح الإقامة بناء على طلب المفوضية أو القنصلية التي قدم للالتحاق بها ويعفى من جميع القيود التي يكلف بها طالب الإقامة في هذا النظام".

(٢٣٥) المادة ٣٣ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٢٣٦) Oppenheim's International Law, **op. cit.** p 804.

(٢٣٧) Oppenheim's International Law, **op. cit.** p 804.

(٢٣٨) المادة ١/٣٧ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٢٣٩) ابو هيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ص ١٨٨ – ١٨٩.

Denza, **op. cit.** Pp. 194 - 195.

يرى فقهاء الشريعة الإسلامية تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للإعفاءات المالية، وهو ما يقره العرف الدولي في الوقت الراهن، حيث يعتبر المجاملة والمعاملة بالمثل هي أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية.

وهبة الزحيلي، **آثار الحرب في الفقه الإسلامي**، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٣١٧.

(٢٤٠) تقضى المادة (١٧) من نظام الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٣٢١/٢٨٢/١٧ وتاريخ ١٣٧٠/١/٢١هـ بإعفاء المبعوث الدبلوماسي من ضريبة الدخل الشخصي. كما تعفي المادة ٢٢/ب من نظام الجمارك الأشياء المعدة للاستعمال الشخصي والأمتعة الشخصية من الرسوم.

للاطلاع على نظام ضريبة الدخل ونظام الجمارك، راجع :

الموسوعة المقارنة للقوانين والتشريعات والأنظمة لدولة الكويت والبحرين وقطر والإمارات والمملكة العربية السعودية، المرجع السابق، أعداد المحاميين احمد سعيد عبدالخالق ومحمد حامد النقيب، الكويت، مؤسسة محمد حامد النقيب (ب.ت) ص ص ١٥٢ – ٢٠٤، ٢٥١ – ٢٥٤.

(٢٤١) المادة ٣٤ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٢٤٢) أبو هيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ص ١٤٩ – ١٥٢.

(٢٤٣) للمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع راجع :

Whiteman **Digest of International Law**, op.cit., pp. 83 - 103;

Oppenheim's International Law, **op.cit.**, pp. 418 - 420; Stowell, op.cit., pp. 273 - 275.

أبو هيف، علي صادق، **المرجع السابق**، ص ص ٢٠٩ – ٢١٥.

الزحيلي، وهبه، **المرجع السابق**، ص ص ٣٠٢ – ٣٢٠.

غانم، محمد حافظ، **المرجع السابق**، ص ص ٤٠٠ – ٤٠٣.

بشير، الشافعي محمد، **القانون الدولي العام في السلم والحرب**، ص ص ٢٤٦ – ٢٧٠.

" الوسائل الاعلامية "

سياسة الملك عبدالعزيز في إرساء
دعائم الاعلام الخارجي
تحليل وصفي لتطور الاعلام السعودي

الدكتور/**عادل سراج مرداد**

أستاذ الاعـــــلام المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقدمة :

تلعب وسائل الإعلام - المقروءة والمسموعة والمرئية - دوراً بارزاً في دعم السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وذلك من نواحي التعريف بهذه السياسات حيال مختلف القضايا الداخلية والإقليمية والدولية، أو الدفاع عن هذه السياسات والتصدي للحملات الإعلامية التي تثار في وسائل الإعلام الأجنبية بغرض النيل أو التشكيك في هذه السياسات أو القرارات. لذلك أصبح تقدم الدول وفاعلية دورها في النظام الدولي يقاس بمدى قدرة إعلامها وإمكاناته للوصول إلى أكبر عدد من الجمهور - داخلياً وخارجياً - والتأثير عليهم بما يضمن أو يحقق تفهماً ودعماً لسياسة الدولة وبالتالي إيجاد إجماع أو رأي عام مساند لهذه الدولة أو تلك.

وقد أدركت المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على يد جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز أهمية إنشاء أجهزة ووسائل إعلام حديثة تكون قادرة على العمل بفعالية سواء داخل المملكة أو خارجها، ووفقاً لخطط واستراتيجيات إعلامية مدروسة تحقق الأهداف التي تسعى المملكة لتحقيقها. فإلى جانب إنشاء الأجهزة الإعلامية التي تشرف على وسائل الإعلام الداخلية، ضمن إطار السياسة العامة للدولة، قامت الحكومة السعودية بإنشاء جهاز للإعلام الخارجي يتبع وزارة الإعلام ويعمل بالتنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى، لوضع وتنفيذ الخطط الإعلامية في الخارج، مرتكزاً على مبادئ السياسة الإعلامية المستمدة من أسس الشريعة الإسلامية السمحة، حيث تؤكد في هذا الإطار على ضرورة قيام وسائل الإعلام السعودية بنشر الدين الإسلامي والدفاع عن قضايا الإسلام والمسلمين حول العالم، وإبراز الدور الذي تقوم به المملكة في هذا الشأن، وكذلك تطلب هذه السياسة من وسائل الإعلام التصدي للحملات الإعلامية المغرضة التي تشنها بعض وسائل الإعلام الأجنبية **بين** الحين والآخر، بهدف النيل **من** سمعة ومكانة المملكة ومواقفها المعلنة والثابتة تجاه مختلف القضايا التي تتبناها (انظر مواد السياسة الإعلامية في المملكة العربية السعودية رقم ١، ٢، ٤، ٥، ١٢، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٧).

إن المتتبع لتاريخ تطور أجهزة ووسائل الإعلام بالمملكة يدرك تماماً بأن الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – رغم عظم مسؤولياته ومشغوليته الكثيرة بتوحيد أرجاء هذا الكيان الكبير وتوطيد دعائم الأمن وبناء مؤسسات الدولة الحديثة، رغم كل هذا لم يغفل ما للإعلام ومؤسساته من أهمية ودور كبير في ربط أجزاء هذه البلاد مترامية الأطراف ببعضها وإيجاد هوية وطنية متجانسة بين سكان مناطقها المتباعدة. كما أن هذا الإدراك لم يقتصر على تطوير المؤسسات الإعلامية الداخلية، بل تعداه إلى ضرورة أن يكون للمملكة صوت يسمعه القاصي والداني لإبراز وجهة نظرها ومواقفها من مختلف القضايا الإقليمية والدولية ، وخاصة ما يتعلق بتطورات القضية الفلسطينية والحرب العالمية الثانية . وشكل ذلك القاعدة الفكرية التي انطلق منها الإعلام السعودي على الصعيدين الداخلي و الخارجي، سواء في تلك الفترة أو الفترات التي أعقبتها.

وينطلق هذا البحث من تصور محدد مؤداه أن نشأة جهاز الإعلام السعودي في عهد الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – والاهتمام بتطويره بعد ذلك، جاء من خلال إنشاء قسماً للترجمة والاستماع للإذاعات الإقليمية والدولية داخل الشعبة السياسية بالقصر الملكي، وإنَّ هذا القسم قد ساهم بصورة مباشرة في تشكيل النواة الأساسية لجهاز الإعلام السعودي، وبالذات الخارجي، الذي ألحق فيما بعد بوزارة الأعلام. كما أن قرار إنشاء الإذاعة السعودية في تلك الفترة الحرجة من تأسيس الدولة جاء ليجسد قناعة الملك عبدالعزيز بأهمية الراديو في تعزيز الوحدة الوطنية السعودية داخل إطار فكري وثقافي متجانس من جهة، وكوسيلة لتوضيح مواقف وسياسات المملكة الخارجية وتساند القنوات الدبلوماسية المعروفة من جهة أخرى.

تأسيساً على ذلك، تتلخص أهداف البحث في التالي:-

١ - إلقاء الضوء على البدايات الأولى لتأسيس جهاز الإعلام الخارجي، وتحديداً الإذاعة السعودية، من نواحي الأسس والمبادئ التي قاما عليها، مع

الاستدلال بالجهود التي بذلها الملك عبدالعزيز لإرساء دعائم هذا الصرح الإعلامي الشامخ.

٢ - إيضاح الدور الإعلامي الخارجي الذي أنيط بالإذاعة في تلك الفترة ولاحقاً بالتليفزيون.

٣ - تتبع تطورات الإعلام الخارجي السعودي - بصفة عامة - خلال الفترات التي أعقبت عهد الملك عبدالعزيز وتحليل أبعاد الدور الذي يقوم به، وبالذات من خلال الأجهزة المختلفة المناط بها العمل في هذا المجال.

فبالرغم من مرور مائة عام على دخول الملك عبدالعزيز للرياض عام ١٣١٩هـ/١٩٠٢م وجعلها عاصمة للمملكة ، وكذلك ما يقرب من الخمسين عاماً على إنشاء الإذاعة السعودية ، إلا أنه - حسب علم الباحث - لا توجد دراسات أو أبحاث علمية خاضت في موضوع الدور السياسي للملك عبدالعزيز في وضع اللبنات الأولى للإعلام السعودي، وبالذات الإعلام الخارجي، وإرساء دعائمه وقواعده ونهجه الذي يسير عليه حتى يومنا هذا. ومن هنا تأتي أهمية البحث في طرحه لهذا الموضوع تبياناً لجهود الملك عبدالعزيز في مجال بناء قطاع الإعلام، سواء من الناحية التشريعية أو التقنية أو البرمجية، وما تبع ذلك من تطورات تؤكد على ثبات الدور الذي يقوم به الإعلام السعودي ، وتحديداً الراديو ولاحقاً التليفزيون، داخل المجتمع السعودي وخارجه.

بناء على ذلك، فإن البحث يحاول الإجابة على التساؤلات التالية :-

١ - ما هو الدور الذي يلعبه الإعلام، وبالذات الراديو، في المجال السياسي؟

٢ - كيف قام الملك عبدالعزيز بمهام الإعلام الخارجي قبل إعلان توحيد المملكة؟

٣ – كيف نشأت الإذاعة السعودية، وما هي المهام التي أنيطت بها، وبالذات في مجال الإعلام الخارجي؟

٤ – كيف نشأ التليفزيون السعودي، وما هي المهام التي أنيطت به، وبالذات في مجال الإعلام الخارجي؟

٥ – ما هي أهم الأهداف التي تسعى أجهزة الإعلام الخارجي السعودي إلى تحقيقها، وما أهم وظائفها؟

٦– ما هو الدور المستقبلي للعمل الإعلامي الخارجي السعودي؟

ولتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، فقد وظف الباحث المنهجين التاريخي والتحليلي، حيث يفيد المنهج التاريخي في تتبع الأحداث التاريخية وتقديم توثيقاً متسلسلاً لهذه الأحداث والوقائع، أما المنهج التحليلي فيفيدنا من ناحية تقديم تقييماً منظماً وفهماً متعمقاً لموضوع الدراسة، اعتماداً على أساسيات تحليلية وذات تسلسل منطقي يربط الوقائع التاريخية بالواقع الراهن.

والبحث مقسم إلى أربعة مباحث، بالإضافة إلى الخاتمة، حيث يتناول المبحث الأول أهمية الإعلام الخارجي ودوره في مجال السياسة الخارجية. أما المبحث الثاني فيناقش الإعلام الخارجي السعودي خلال فترة التأسيس وسياسة الملك عبدالعزيز في إرساء دعائمه، كما يتطرق المبحث الثالث إلى الإعلام الخارجي السعودي، بعد إعلان توحيد المملكة. أما المبحث الرابع فيلقي الضوء على أهداف ووظائف الإعلام الخارجي والأجهزة المناط بها تنفيذ السياسة الإعلامية الخارجية للمملكة. وتتطرق الخاتمة مناقشة لأهم النتائج، مع رؤية لمستقبل العمل الإعلامي الخارجي في المملكة.

المبحث الأول

دور الإعلام الخارجي وأهميته في السياسة الخارجية

إن اهتمام الدول، سواء متقدمة أو نامية، بمجال الإعلام الخارجي ينبع من رغبتها في الاتصال بالعالم خارج حدودها الدولية، وذلك عبر قنوات معروفة بقدرتها على الوصول للمتلقي في الخارج، وبهدف اطلاعه وتعريفه على أمور أو معلومات من أجل كسب تأييده أو تعاطفه فيما تتخذه هذه الدولة من قرارات أو سياسات محددة. وقد عُرف الإعلام الخارجي على أنه جزء لا يتجزأ من "الدعاية الدولية"، التي تُعد من الأنشطة التي تسعى من خلالها أي حكومة إلى الوصول للرأي العام الأجنبي، مستخدمة في ذلك "الاتصال الاقناعي"، سواء أكانت هذه الأنشطة تتم عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري – المقروءة والمسموعة والمرئية – أو الزيارات الرسمية والشعبية أو غيرها.(١)

فالاتصال، كمفهوم عام، يشكل القاعدة الأساسية التي تنطلق منها كافة الأنشطة الإعلامية والدعائية ذات الطابع الجماهيري، حيث يعمد القائم على الاتصال إلى استخدام وسيلة جماهيرية ولغة معروفة لإيصال رسالته سواء داخل حدود دولته أو خارجها. وهنا ينبغي علينا التفريق بين نوعين من الجمهور: الجمهور الداخلي وهم أولئك المتلقون الذين يقعون داخل إقليم الدولة، ويتميزون بروابط اجتماعية وسمات ثقافية متجانسة تقريباً تعكس أيدلوجية الدولة وتمكن المواطن من الحصول على المعلومات حول أنشطة الحكومة المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ أما الجمهور الخارجي فيرتبطون بروابط اجتماعيه وسمات ثقافته مغايرة لتلك التي يتمتع بها الجمهور الداخلي وهم أي الجمهور الخارجي مستهدفون للتأثير عليهم سياسياً واجتماعياً وثقافياً من قبل الإعلام الخارجي، كما أنهم لا يخضعون لتلك المعايير التي يخضع إليها الجمهور الداخلي من ناحية اللغة وتصميم الرسالة الإعلامية وطرق إيصالها.

كما تختلف خصائص وسائل الاتصال الجماهيرية تبعاً لكل وسيله، فهناك الوسائل المقروءة كالصحافة مثلاً، وتمثلها الصحف والمجلات وتتميز بقدرتها على مخاطبة الجمهور المتعلم وإفراد مساحات واسعة لتغطية الحدث وإضفاء أبعاداً تحليليه عليه، وكذلك إمكانية الرجوع إلى الصحيفة أو المجلة في أي وقت يريده القارئ دون التقيد بمكان معين، بالإضافة إلى فعالية الاتصال عبر الوسائل المطبوعة لأن القارئ يتعمد القراءة باعتبارها جهداً ذهنياً يتطلب التركيز، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة التأثير.[٢]

وهناك أيضاً الوسائل المسموعة كالإذاعة مثلاً، حيث يتميز الراديو بالسرعة في نشر الخبر والوصول إلى شرائح عريضة داخل المجتمع وخارجه بصرف النظر عن مستوياتهم التعليمية والاقتصادية والاجتماعية. كما تستطيع الإذاعة تخطي الحواجز الجغرافية والسياسية والوصول بالرسالة الإعلامية خارج حدود الدولة دون حاجه لصرف مبالغ طائلة على إنشاء محطات تقوية البث الإذاعي، بالإضافة إلى صغر حجم الراديو وسهولة حمله في أي مكان، وخاصة مع اختراع الترانسستور. أما بالنسبة للوسائل المرئية، كالتليفزيون، فقد بزغ فجره منذ الثلاثينيات من هذا القرن، واستطاع أن يتربع على عرش وسائل الإعلام ويصبح الوسيلة الشعبية الأولى حول العالم بما يتميز به من حركة الصورة وعنصر الصوت، الأمر الذي يجعله قريباً من الاتصال المواجهي، وبالتالي تأثيره العالي على الجمهور. وقد أضفى العامل التقني والمتمثل في استخدام تقنية نقل الإرسال عبر الأقمار الاصطناعية بعداً جديداً للتليفزيون، حيث أصبح بالإمكان نقل الأخبار والأحداث والمناسبات مباشرة من مكان وقوعها إلى الجمهور في المنازل، مما يخلق الانطباع بأن الجمهور يشهد ميلاد هذه الأحداث ويتعايش ويتفاعل معها ومع إرهاصاتها، كما حدث إبان النقل التليفزيوني لأحداث أوروبا الشرقية قبيل سقوط الاتحاد السوفيتي، وبعد ذلك النقل الصوري والصوتي الفوري لسقوط الاتحاد السوفيتي نفسه لملايين المشاهدين حول العالم.[٣]

لقد وعت الدول الأهمية الكبرى والدور البارز الذي تلعبه هذه الوسائل واستخداماتها وتسخيرها في المجال السياسي بصفة عامة وبالأخص في السياسة الخارجية. وإذا كانت الوسائل المقروءة ذات استخدام محدود في السياسة الخارجية من ناحية توظيف الصحافة الأجنبية بما يخدم توجهات الحكومة، فإن الراديو يعتبر بحق من أبرز بل وأهم الوسائل بما وفره من إمكانية بث الرسائل المرغوبة لخارج حدود الدولة، ودون الحاجة لإنشاء محطات إذاعية في الدول الأخرى، وذلك عن طريق استخدام الموجات القصيرة (Shortwaves). وسنتناول بشيء من التركيز البدايات الأولى للاستخدام السياسي للراديو.

الاستخدام السياسي للراديو:

ترجع البدايات الأولى للراديو إلى عشرينيات القرن التاسع عشر، وتحديداً مع ظهور الحاجة إلى تطوير أساليب جديدة وسريعة لتبادل المعلومات في المجالات التجارية والصناعية وما صاحب ذلك من اتساع دوائر الحركة والانتقال العالمية وتسهيل عملية الاتصال بين المناطق البعيدة. وقد أخذت هذه المتطلبات في الازدياد بصورة ملحة حتى تبلورت عام ١٨٣٧م، عندما استطاع العالم مورس اكتشاف إمكانية استخدام الموجات الكهرومغناطيسية في الاتصالات السلكية، واكتشاف العالم الألماني هيرتز الذبذبات. وبالرغم انه كان لهذه الاكتشافات دور هام في نقل وتبادل المعلومات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مطلب نقل الصوت لاسلكياً لم يتحقق حتى عام ١٨٩٦م، على يد الإيطالي ماركوني. وفي عام ١٩٠١م، تمكن من تحقيق أول اتصال عبر المحيط بين أوروبا والولايات المتحدة، حيث لفت هذا الإنجاز الأنظار لهذه التقنية الجديدة التي أخذت في التقدم والانتشار بصورة كبيرة. ففيما بدأت أول محطة إذاعية أمريكية تجارية (K.D.K.A.) عام ١٩٢٠م، ارتفع عدد محطات الراديو إلى أكثر من ٥٠٠ محطة مع منتصف عام ١٩٢٣م، بل وانتشرت الإذاعات حتى بلغ عددها عام ١٩٢٥م، ما

يقرب من ٦٠٠ محطة حول العالم، وتضاعف العدد عام ١٩٣٥م، ثم وصل عام ١٩٦٠م، لما يقرب من ٧٥٠٠ محطة، كما توضح الإحصاءات أن عدد أجهزة الإرسال الإذاعي بلغ ١٦٤٠٠ محطة عام ١٩٦٥م، وبلغت حوالي ٣٧٨٥٠ محطة عام ١٩٨٧م.(٤)

لقد وعى الألمان أهمية الراديو أثناء الحرب العالمية الأولى ، حيث أخذوا يبثون الأخبار والتعليقات السياسية للدول المجاورة وغيرها وذلك عام ١٩١٥م. ويجمع الباحثون على أن أول عمل سياسي "دعائي" موجه للرأي العام العالمي باستخدام الراديو جاء مع قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧م ، عندما أرسل لينين، الذي وصف الراديو بأنه (صحيفة بدون ورق وبدون حدود) رسائله إلى "مواطني روسيا" وعند إنشائه عام ١٩٢٢م، لأقوى محطة إذاعية عالمية في ذلك الوقت وما تبع ذلك من استخدامات دعائية منظمة للراديو.(٥)

وترى رشتي (١٩٧٩م) أن توجيه الإذاعة إلى مواطني الدولة الموجودين في دولة أخرى قد جاء من دول لم يكن لديها مستعمرات وراء البحار، وإنما كان لدى هذه الدول مثل سويسرا وتشيكوسلوفاكيا، مواطنون يقطنون دولاً أخرى كالأرجنتين وأمريكا الشمالية. وكان الإرسال الإذاعي السويسري ، الذي بدأ عام ١٩٣٥م ، يصل عبر الموجات القصيرة لأولئك السويسريين، باللغات الفرنسية والألمانية والإيطالية. أما الألمان فقد استخدموا الراديو لأغراض دعائية عام ١٩٣٤م، بهدف إعادة دمج منطقة السار في ألمانيا، حيث اتضح نجاح هذا الاستخدام عندما أجُري استفتاء لمواطني هذه المنطقة وصوت أكثر من ٩٠% لصالح عودة السار لألمانيا، وكان ذلك أول انتصار ألماني في حروب الأثير، بل ويدلل على فعالية ونجاح دعاية الراديو ومدى تحكمها في الرأي العام حتى خارج حدود الدولة.(٦)

وقبيل الحرب العالمية الثانية، بدأ الاستخدام المنظم للراديو عبر الموجات القصيرة للوصول إلى ربط العالم بعضه ببعض والتأثير على الجماهير في الدول

الأخرى يأخذ منحى متخصصاً وذلك عندما وجه الروس هذه الوسيلة لفئات الجماهير أمام مرأى من حكوماتهم، مما حدا بالدول الغربية للتفكير الجدي في بدء استخدام الإذاعات الموجهة، وذلك كرد فعل لما يفعله الروس والألمان، الذين أخذوا يبثون برامج إذاعية باللغة الإنجليزية للمستمعين في أمريكا الشمالية عام ١٩٢٣م، وأخرى باللغة العربية موجهه لمنطقة الشرق الأوسط عام ١٩٣٨م.(٧)

ومع ازدياد شعبية الإذاعات الخارجية الموجهة، وتأثيرها ليس على المستمعين فحسب، بل على العلاقات الخارجية للدولة، أخذت الحكومات في إخضاع هذه النوعية من الإذاعات لسيطرتها المباشرة وجعلها كلسان حال الحكومة، وربطها بالجهات المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، لان ما تذيعه هذه الإذاعات له طابع رسمي أو شبه رسمي، كما هو حاصل في عدد من الدول مثل بريطانيا حيث راديو (البي بي سي – الخدمة العالمية) الذي بدأ خدماته عام ١٩٣٢م، وروسيا حيث "راديو موسكو" الذي بدأ خدماته الأجنبية بصورة منتظمة عام ١٩٢٩م، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأ راديو "صوت أمريكا" في بث خدماته عام ١٩٤٢م.

وراديو"صوت أمريكا" هو جزء من وكالة الإعلام الأمريكية (USIA) التي أنشئت خلال الحرب العالمية الثانية وتشرف عليها وزارة الخارجية، ومناط بهذه الوكالة العمل الإعلامي الخارجي الأمريكي، أو ما يعرف حديثا باسم "الدبلوماسية الشعبية" (Public Diplomacy) ، ودعم العلاقات الثقافية والتعليمية مع الدول الأخرى. وتمثل الدبلوماسية الشعبية الأمريكية نشاطا حكوميا يهدف للتأثير على الشعوب، وذلك عن طريق استخدام الإعلام بكافة أشكاله المباشرة وغير المباشرة، بما فيها استخدام الإذاعة بالموجات القصيرة، والبرامج والمكتبات والمراكز الثقافية، وتبادل الوفود التعليمية والمطبوعات المنتظمة والموزعة في الخارج ، وكذلك برامج السياحة لكبار الشخصيات. كما تبلغ تكلفة برامج الدبلوماسية الشعبية الأمريكية على اختلاف أنواعها ما يقرب من مليار دولار سنويا. وجدير بالذكر، أن

القانون الأمريكي يحظر على وكالة الإعلام الأمريكية، توزيع برامجها ومطبوعاتها داخل الولايات المتحدة حتى لا تكون ذراعاً أو أداة للدعاية الداخلية لشخص الرئيس، ولضمان تقديمها لبرامج دعائية تخدم المصالح الأمريكية في الخارج. وبدأ راديو "صوت أمريكا" إرساله عام ١٩٤٢م، كما أسلفنا، متوجهاً نحو ألمانيا وفرنسا "المحتلة" كجزء من المجهود الحربي للحلفاء للوصول إلى المستمعين هناك، واستمرت خدمات هذه الإذاعة وارتفعت ساعات البث بعد الحرب ، بل واتجهت نحو آسيا وتحديداً اليابان، وذلك لتحسين الصورة الأمريكية المشوهة التي كانت الحكومة اليابانية تبثها عن أمريكا وسياستها. ويوضح الجدول رقم (١) أن الولايات المتحدة تتصدر قائمة الدول التي تذيع برامجها الموجهة بالموجات القصيرة، حيث تبث ٢٣١٦ ساعة أسبوعياً بحوالي ٥١ لغة، تليها الصين وروسيا وتايوان بساعات أسبوعية تبلغ ١٦٦٨ ، ١٣١٧ ، ١٢٨١ بحوالي ٤٣، ٤٦، ١٦ لغة على التوالي.

جدول رقم (١)

تطور الساعات الأسبوعية الدولية للإرسال الإذاعي بالموجات القصيرة في بعض دول العالم

الدولة/السنة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢	اللغات ١٩٩٢
أمريكا	٤٩٧	١٤٩٥	١٩٠٧	١٩٠١	٢٣١٦	٥١
بريطانيا	٦٤٣	٥٨٩	٧٢٣	٧١٩	٨١٧	٣٧
ألمانيا (غ)	.	٣١٥	٧٧٩	٨٠٤	٦٧٣	٣٦
فرنسا	١٩٨	٣٢٦	٢٠٠	١٢٥	٤٠١	١٥
إسرائيل	.	٩١	١٥٨	٢١٠	٣٨٨	١٦
تركيا	٤٠	٧٧	٨٨	١٩٩	٣٤٦	١٦
اليابان	.	٢٠٣	٢٥٩	٢٥٩	٣٣٦	٢٢
استراليا	١٨١	٢٥٧	٣٥٠	٣٣٣	٣٢٦	٨
هولندا	١٢٧	١٧٨	٣٣٥	٢٨٩	٣١٥	٩
أسبانيا	٦٨	٢٠٢	٢٥١	٢٣٩	٢٦٣	٩
الصين	٦٦	٦٨٧	١٢٦٧	١٣٥٠	١٦٦٨	٤٣
روسيا	٥٣٣	١٠١٥	١٩٠٨	٢٠٩٤	١٣١٧	٤٦
كوريا (ش)	.	١٥٩	٣٣٠	٥٩٧	٧٠٢	١٠

بلغاريا	٣٠	١١٧	١٦٤	٢٩٧	٣٠٨	١٢
كوبا	.	.	٣٢٠	٤٢٤	٢٥١	٩
ألبانيا	٢٦	٦٣	٤٨٧	٥٦٠	١٩٦	١٣
رومانيا	٣٠	١٥٩	١٨٥	١٩٨	١٧٠	١١
تشيكوسلوفاكيا	١١٩	١٩٦	٢٠٢	٢٥٥	١٤٣	٦
بولندا	١٣١	٢٣٢	٣٣٤	٣٣٧	١١٠	٨
ألمانيا (ش)	.	١٨٥	٢٧٤	٣٧٥	.	.
تايوان	غ م	غ م	غ م	غ م	١٢٨١	١٦
كوريا (ج)	غ م	غ م	غ م	غ م	٦١٧	١٢
مصر	.	٣٠١	٥٤٠	٥٤٦	٥٩٣	٣٠
الهند	١١٦	١٥٧	٢٧١	٣٨٩	٥٤١	٢٤
إيران	١٢	٢٤	١٥٥	١٧٥	٤٠٠	١٨
نيجيريا	.	.	٦٢	١٧٠	١٢٠	٥

المصدر: **Stevenson, R. Global communication in the twenty- first century. New York : Longman, 1994, pp. 365 - 366.**

وقد دفعت الحرب الباردة دول العالم وبالذات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا)، إلى تكثيف الاعتماد على استخدام الراديو في المجال السياسي، حيث شن كل منهما حربا كلامية ضد الآخر، تكون تارة هجوما على النظام السياسي وأنشطته وأطماعه التوسعية والاستعمارية، وتكون هجوما أيدلوجيا لاستقطاب الرأي العام العالمي تارة أخرى. ولجأت بعض الدول التي تخشى من تعرض مواطنيها للإذاعات الأجنبية إلى طرق تحد من وصول هذه الإذاعات إليهم، مثل التشويش على الإذاعات أو منع استيراد أجهزة الاستماع ذات المقدرة العالية في الالتقاط أو حتى فرض حظر على الاستماع للإذاعات الأجنبية، كما عملت اليابان وألمانيا النازية إبان الحرب العالمية الثانية، والاتحاد السوفيتي (سابقا) خلال الفترة التي أعقبت الحرب.

وخلاصة القول إن الراديو يعتبر من الوسائل الفعالة في المجال السياسي والذي حرصت الدول على تطويرها واستخدامها وخاصة للوصول إلى الجمهور خارج حدود الدولة. ومع اكتشاف الإرسال الإذاعي بالموجات القصيرة، ازدادت

الأهمية السياسية للراديو ، حيث أصبح أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية والتي تحرص الدول على تطويرها والاهتمام بها سواء لتعزيز نفوذها السياسي أو دعم مكانتها الدولية (أبو زيد، ١٩٩١م، ص ٨١).(٩) ويذكر ستيفنسون(١٠) (Stevenson, 1994) إن وسائل الاتصال الحديثة، وبالذات الراديو، قد سمحت للحكومات بالتوجه مباشرة نحو مواطني الدول الأخرى في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية أو الدعاية، من أجل التأثير على الرأي العام وخلق اتجاه متعاطف معها ومع سياساتها وقراراتها. وهذا ما جعل الكثير من الدول تسعى جاهدة لإيجاد طرق وأساليب تخفف من وطأة تأثير مثل هذه الوسائل.

المبحث الثاني

الإعلام الخارجي السعودي خلال فترة التأسيس

"في كل يوم يقولون لنا حدث كذا.. ورأي الرؤساء في الخارج كذا... وكذا. عن السياسة والمنهاج يقولون... ويقولون... ولكني أسأل: حنا ويش نقول ؟ نعم... ماذا يجب علينا أن نقول..؟ هذا لون من ألوان الإعلام... هم يقولون كذا... وكذا ولكن نحن ماذا نقول؟؟ حقاً... إننا كعرب مسلمين لم نقل ماذا فعلناً وفعل الإعلام كما يجب أن يُقال... "

عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود

لم يكن الإعلام الخارجي للمملكة العربية السعودية، بالمفهوم الذي طرحناه في المبحث الأول، واضحا ومقننا خلال الفترة التي واكبت توحيد هذا الكيان على يد المغفور له الملك عبدالعزيز، وذلك نظرا للظروف التي عاشتها الجزيرة العربية من جهل وفقر وشبه عزلة وعدم اكتراث بأحوالها وصراعاتها الداخلية من قبل العالم الخارجي إلا فيما يتعلق بأمور الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، والتي يحرص كل مسلم أينما كان على الاهتمام بها.

وخلال الفترة التي قضاها الملك عبدالعزيز منذ تلك الخطوة الجريئة التي خطاها باتجاه الرياض واستردادها في شوال عام ١٣١٩هـ/١٩٠٢م، بدأ اتصالاته مع القوى الفاعلة في المنطقة، وتحديدا بريطانيا، سواء عن طريق ممثليها المقيمين في الدول المجاورة، أو عن طريق البعثات الوافدة. وكان الهدف الرئيس للملك عبدالعزيز من هذه الاتصالات هو إطلاع هؤلاء على الأوضاع في الجزيرة العربية، والتناحر والفرقة السائدة بين قبائلها، ومحاولة كسب تعاطفهم ومؤازرة جهوده الرامية لتوحيد القبائل وإنشاء دولة تستمد مبادئها من أسس الشريعة الإسلامية السمحة و يسودها النظام وتنعم بالأمن الذي حرمت منه لفترة طويلة، وتحترم حقوق دول الجوار.

وقد أدرك – رحمه الله – أنه من أجل أن يلتفت إليه العالم، لابد من بذل جهود جبارة تؤكد إصراره على الوصول لأهدافه التي يسعى لتحقيقها ويثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه النجم السياسي الصاعد في سماء الجزيرة العربية. فخاض المعركة تلو الأخرى وبدأت مدن وقرى منطقة نجد والاحساء وحائل والقصيم تنضم تحت لوائه، وتبايعه "سلطانا" عليها. وبالفعل، أخذت أخبار انتصاراته ، وجهوده وتطلعاته العربية تظهر على صفحات الجرائد في الخارج، بل وازداد الاهتمام بمثل هذه الأخبار عندما وصلت قوات الملك أطراف الحجاز ودخلها بنهاية عام ١٩٢٤م، حيث لم يتوان عن اتخاذ التدابير التي من شأنها تعضيد موقفه الجديد، وتبيان الأوضاع التي يمر بها الحجاز للملأ سواء في الداخل أو الخارج، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حنكة الملك عبدالعزيز السياسية وإحساسه أنه إزاء مرحلة جديدة من كفاحه تتطلب الصبر والأناة وطرقا جديدة في معالجة المواقف دون أن تكون على حساب المبادئ والقيم الإسلامية التي يؤمن بها ويطبقها. فوعى – رحمه الله – أنه من أجل أن تبدأ هذه المرحلة بداية جيده، ولاسيما أن أنظار العالمين العربي والإسلامي، تتطلع إلى ما سيفعله بعد دخوله لمكة المكرمة والمدينة المنورة، لابد من الاستعانة بمن لديهم الخبرة والمعرفة للقيام بالمهمات المطلوبة وكذلك تقديم

المشورة في الأمور التي تحتاج لمشورة أو رأي، وخاصة عند التعامل مع قضايا ذات أبعاد خارجية ودولية تمس بلاده والمسلمين. واستطاع الملك عبدالعزيز أن يستقطب عدداً من هذه الخبرات من مختلف الأقطار العربية والأجنبية أمثال: حافظ وهبة (مصر)، عبدا لله الدملوجي (العراق)، فؤاد حمزة (لبنان)، يوسف ياسين (سوريا)، خالد الغرقني (ليبيا)، عبدالله فيلبي (بريطانيا)، وغيرهم... وهذا يدل على سعة بصيرة الملك عبدالعزيز النافذة وإحساسه العميق بأن بلاده مرتبطة ارتباطاً تاريخياً وروحياً وجغرافياً وسياسياً واجتماعياً بالدول العربية والإسلامية، وأيضاً رؤيته أن هؤلاء سيقومون بإيصال أفكاره ومواقفه لمعرفتهم بكيفية التعامل مع عقليات المجتمعات الخارجية.

ويعتبر الشيخ حافظ وهبة من أولئك الذين عملوا عن قرب مع الملك عبدالعزيز سواء في الرياض أو مكة المكرمة أو القاهرة أو لندن. فعند مقدمه لمقابلة الملك بقصره في الرياض عام ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م، اقترح وهبة على الملك الاتصال بالعالم الخارجي ونشر أخبار الجزيرة للناس في الخارج حتى يتعرفون على القضايا التي تدور في الجزيرة العربية، إنصافا لجهود الملك في تنظيم الأوضاع في الجزيرة العربية[١١]. ويقول الكاتب بأن الملك عبدالعزيز حتى سنة ١٩١٥م، كان في عزلة تامة عن العالم الخارجي، لانشغاله بالأمور المتعلقة بتوحيد البلاد[١٢]، إلا أن هناك من يؤكد، وهذا أقرب للواقع، أن الملك عبدالعزيز أجرى اتصالاته الخارجية قبل هذا التاريخ، وتحديدا عام ١٩١١م، عندما اجتمع مع ممثل الحكومة البريطانية بالكويت شكسبير في معسكر الربيع بالصحراء الشرقية للجزيرة العربية.[١٣]

ويجمع الباحثون على أن نقطة التحول في تاريخ تأسيس المملكة كانت انضواء منطقة الحجاز بمدينتيها المقدستين، بالإضافة إلى مدينة جدة التي كانت مقرا للبعثات والقنصليات الأجنبية إبان حكم الأشراف ، تحت لواء الملك عبدالعزيز. فدخوله لمكة المكرمة بملابس الإحرام جعل القاصي والداني يدرك أنه جاء لأداء الركن

الخامس من أركان الإسلام كغيره من المسلمين، وليبرز النوايا الطيبة والإجلال الذي يكنه لهذه المنطقة بصفة عامة وللبلد الحرام بصفة خاصة. وفي اعتقادنا أن أول عمل ذي طبيعة إعلامية خارجية قام به الملك عبدالعزيز بعد دخوله للحجاز هو إعلانه لبرنامج متكامل - في حدود الإمكانات المتاحة - لتوفير الراحة والأمن والسلامة لحجاج بيت الله الحرام، حيث وجه نداء من مكة المكرمة إلى جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بتاريخ الأول من شهر شعبان ١٣٤٣هـ الموافق ٢٥ فبراير ١٩٢٥م، يعلمهم فيه بدخوله بفضل الله للبلاد المقدسة، وموضحا أن مقصده من هذا هو خدمة الإسلام والعالم الإسلامي، وليبين للمسلمين ترحيبه وابتهاجه (بقدوم وفود حجاج بيت الله الحرام من كافة المسلمين في موسم هذه السنة، ونتكفل بحول الله بتأمين راحتهم والمحافظة على جميع حقوقهم، وتسهيل أمر سفرهم إلى مكة المكرمة من إحدى الموانئ التي ينزلون إليها، وهي رابغ أو الليث أو القنفذة، وقد أحكم فيها النظام، وأستتب الأمن استتبابا تاما...).[١٤]

وقد لبى الدعوة عدد من مسلمي الهند يقدرون بحوالي ٣٠٠٠ حاج، حيث أدوا الفريضة وعادوا إلى ديارهم سالمين بعد أن أولاهم الملك عبدالعزيز عناية فائقة (فنشر هؤلاء الهنود) على العالم بعد عودتهم ما يطمئن العالم الإسلامي على مقدساته في ظل حماية السلطان عبدالعزيز، مما اعتبر بمثابة نصر سياسي (وإعلامي كبيرين) يحرزه.[١٥]

أما ثاني الأعمال ذات الطبيعة الإعلامية الخارجية وارتباط بالسياسة الخارجية، وتؤكد على المبدأ الشورى الذي انتهجه الملك عبدالعزيز ونواياه تجاه منطقة الحجاز والأماكن المقدسة، هو دعوته لممثلين من جميع دول العالم الإسلامي للاجتماع في مكة المكرمة للتشاور والنظر في الأمور والقضايا التي تهم المسلمين ومن ضمنها وضع الحجاز. ويعتبر هذا المؤتمر الذي عقد بمكة المكرمة في موسم حج عام ١٩٢٦م، بحق هو أول عمل إعلامي - سياسي على مستوى عالمي يأخذ

مكانه في المملكة، ويدلل على إدراك الملـــك عبدالعزيـــز لأهميـــة الـــرأي العـــام الإسلامي، ودعا المؤتمرين في كلمة وجهها إليهم إلى (النظر في كل وسيلة لجعـــل حرم الله وحرم رسوله، أرقى معاهد العلوم علماً وعرفاناً، وخير معــــاهد التربيـــة تهذيباً وأدباً، وأكمل بلاد الله صحة ونظافة، وأولى البلاد الإسلامية بإحيـــاء دعـــوة الإسلام...) لأن (...المسلمين قد أهلكهم التفرق في المذاهب والمشارب، فـــأتمروا في التأليف بينهم والتعاون على مصالحهم ومنافعهم العامة المشتركة، وعدم جعـــل المذاهب والأجناس سبباً للعداوة بينهم).[١٦]

لقد جسدت كلمة الملك عبدالعزيز رؤيته واهتمامه بأمور دينه وأمته الإسلامية، ورغبته الصادقة في توحيدها ونبذ أسباب الفرقة والشقاق بينـــها، وتطبيـــق أحكـــام الشريعة الإسلامية السمحة كما جاءت في القران الكريم والسنة النبوية المطـــــهرة. وتمخض عن المؤتمر إنشاء مؤسسة دائمة أطلق عليها " مؤتمر العالم الإســـلامي " تكون مكة المكرمة مقراً دائماً لها، وتجتمع في موسم الحج من كل عام، وشـــكلت هذه المؤسسة النواة الأولى لرابطة العالم الإسلامي بـــل وأصبحـــت عـــادة الملـــك عبدالعزيز، وأبنائه من بعده، أن يكون موسم الحج تظاهره إسلامية إعلامية كـــبرى يقف فيها المسلمون على أحوال بعضهم ويتفكرون في أمورهم ويتعرفـــون علـــى قضايا بعضهم البعض. ويرى عسة (١٩٦٦م)[١٧] أن نجـــاح الملـــك عبدالعزيـــز وحكمته في التعامل مع أمور بلاده وأمور المسلمين، وقيادته لأمته برويـــة وتعقـــل مهد الطريق لمبايعته "... جعل الدول الإسلامية والأجنبية تندفع إلى الاعتراف به ". وانطلق الملك عبدالعزيز في دفع عجلة التقدم في بلاده، وإدخال التطبيقات العلميـــة الحديثة للاستفادة منها في جميع مناحي الحياة، مسترشداً بأحكام الشريعة الإســـلامية وآراء علماء وأئمة الدين، فأدخل السيارة وأجهزة الاتصالات السلكية واللاســـلكية، لاستخدامها في كل ما من شأنه توفير الراحــــة والطمأنينـــة والأمـــن للمواطنيـــن والوافدين على حد سواء. كما اهتم بصلاته وعلاقاته الخارجية، كجزء من جـــهوده الرامية إلى تنظيم علاقات المملكة بدول الجوار، فعقد الاتفاقيات والمعـــاهدات مـــع

الكويت والأردن والعراق وسوريا وإيران وتركيا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبداية سياسة إعلامية - دعائية وخارجية استقطابية اتبعتها الدول المتحاربة، تسعى لكسب انحياز الدول الأخرى لجانبها، تمسك الملك عبدالعزيز بمبدأ الحياد والتزم به، بل ورفض عروضاً من ألمانيا بتنصيبه ملكاً على العرب إن هو انحاز لجانب دول المحور، كما قلصت بريطانيا مساعداتها له، وبذلك جنّب الملك شعبه الوقوع "فريسة للدعايات المتناقضة التي كان المعسكران المتحاربان يسعيان إلى نشرها بمختلف الوسائل... "[١٨]. كما رفض الملك عبدالعزيز وساطة موسوليني التي طلبها هتلر لقبول الدكتور جروبا كمفوض في الحجاز، ويكون مركزه جدة، لأن هدف ألمانيا كان إقامة مركزاً للدعاية الألمانية ضد الحلفاء.[١٩]

وأخذ العالم يهتم اهتماماً بالغاً بأخبار الحرب، وبدأت آلة الدعاية والإعلام الألمانية تخطط برامجها الدعائية والنفسية وتوجهها للعالم الخارجي لتعطي انطباعاً بأن الجيش الألماني هو المنتصر في الحرب. وانتشرت أجهزة الراديو في العالم للاستماع للأخبار والأحداث الدائرة، وكان الملك شغوفاً بسماع الأخبار، ولكونه رجلاً عسكرياً كانت أخبار الحرب تحتل موضوع النقاشات في أحاديثه ومجلسه، فأنشأ لذلك قسماً للاستماع والترجمة داخل الشعبة السياسية بالديوان الملكي، يكون مهمته بالإضافة إلى متابعة أخبار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق المملكة المختلفة، متابعة وتدوين ما تبثه الإذاعات الدولية من نيويورك ولندن وبرلين وروما (باللغات العربية والإنجليزية والألمانية والإيطالية) وترجمتها وقراءتها بين يديه أولاً بأول.[٢٠] وكان المسؤول عن هذا القسم الشيخ محمد المانع، حيث عمل لمدة تسعة أعوام في هذا الجهاز الحيوي والذي زود بشبكة تضم عدداً من الأجهزة والمحطات اللاسلكية لاستقبال البث الإذاعي والاتصالات اللاسلكية،

ومن ضمنها جهاز لاسلكي متنقل بصحبة الملك أثناء ترحاله.[٢١] وبــهذا اســتطاع الملك عبدالعزيز الوقوف على أحداث الحرب وتطوراتها ، ومناقشة مستشاريه حول أمورها، حيث وإن أبدى جلالته وقوف بلاده على الحياد، إلا أن فكره كان يميل إلى تلك المُثل والمبادئ التي كان يدافع عنها الحلفاء.[٢٢]

ويمكن القول بأن ما شهده العالم مــن أحــداث وصراعــات دوليــة خــلال الأربعينيات قد فرض اســتخداماً مكثفــاً لوســائل الإعــلام وبــالذات المطبوعــة والمسموعة، حيث أخذت دول العالم في تطوير قدراتها الإذاعية لتواكب الأحــداث وإيقاعاتها السريعة والمتواصلة. ولقد كان لبصيرة الملك عبدالعزيز لما لهذه الوسيلة من انتشار واسع وأهمية بالغة وأثر دولي لا يمكن تجاهله، إلى جانب دورها البارز في التواصل مع العالم الخارجي، ما جعله يفكر باهتمام في إنشاء الإذاعة السعودية. وبالرغم أن هناك من يرى بأن قسم الاستماع والترجمة الذي أسسه الملك عبدالعزيز داخل ديوانه شكّل " بداية الاهتمام بإنشاء أول محطة إذاعية بالمملكــة "[٢٣]، إلا أن هذا القسم ومن واقع المهام المنوطة به والتي ذكرها المانع (١٤٠٢هــ)، ســواء الاستماع للإذاعات الإقليمية والدولية وترجمة أخبارها وعرضها على مقام الملــك يومياً، أو ترتيب زيارات الوفود الأجنبية (كالوفد اليابــاني والأمريكــي والوفــود البريطانية، وكذا الوفود الصحفية، كوفد مجلة لايف الأمريكيــة الــذي زار الملــك عبدالعزيز عام ١٩٤٣م) الراغبة في مقابلة الملك والإجابة على استفسارات وســائل الإعلام وغيرهم، كل هذا، يقودنا إلى نتيجة مفادها أن قسم الاســتماع والترجمــة بديوان الملك عبدالعزيز كون النواة الأولى للجهاز الإعلامي في المملكة، بل وساهم بفعالية في إعطاء دفعة كبيرة للإعلام بوسائله وأجهزته المختلفة وإرســاء دعائمــه الأولى، حتى أخذت تستقر البلاد وتتبلور مؤسساتها. ونجــد أن مــن أوائــل هــذه المؤسسات التي أنشئت في عهد الملك عبدالعزيز المؤسسة الإعلامية، ممثلــة فــي صحيفة أم القرى التي تأسست عام ١٩٢٤م والإذاعة عام ١٩٤٩م/١٣٦٨هــ، وهذا

إن دل على شيء فإنما يدل على العناية التي أولتها الحكومة السعودية للإعلام بوسائله وأجهزته المختلفة حتى الوقت الراهن.

المبحث الثالث

الإعلام الخارجي السعودي بعد مرحلة التأسيس

لاشك أن لاستتباب الأوضاع السياسية للمملكة العربية السعودية أثر بالغ في عمل الإعلام الخارجي السعودي، بل نستطيع القول بأن الإعلام السعودي، بصفة عامة، اتجه وجهة جديدة نحو توظيف الوسائل الحديثة وتوطين استخدامها بما يخدم السياسة العامة للدولة وتوجهاتها سواء في الداخل أو الخارج. وسنركز في هذا المبحث على الإذاعة والتليفزيون كأحد أهم الوسائل التي لعبت، ولا تزال، دوراً رئيساً في مجال الإعلام الخارجي.

الإذاعة السعودية :

يجمع العديد من المؤرخين بأن صاحب فكرة إنشاء الإذاعة بالمعنى الجماهيري للوسيلة هو المغفور له الملك سعود عندما كان ولياً للعهد، حين تقدم لوالده الملك عبدالعزيز – يرحمه الله – بالفكرة فوافق عليها وأصدر مرسوماً ملكياً بتاريخ ٢٣ رمضان ١٣٦٨هـ الموافق ١٨ يوليو ١٩٤٩م، يقضي بتأسيس الإذاعة، وتفويض نائب الملك في الحجاز – الأمير فيصل بن عبدالعزيز – بالإشراف عليها.
وجاء نص المرسوم[٢٤]:

مرسوم ملكي رقم ٣٩٩٧/١٦/٧ بشأن تأسيس نظام إذاعي في المجتمع السعودي

من عبدالعزيز آل سعود إلى جناب المكرم الابن فيصل – سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:-

فقد عرض علينا الجماعة موضوع الإذاعة في جدة. ونحن نرى فيها ما يأتي:

أولاً : ينتخب مدير أو مستشار مسؤول أمام الحكومة عن محطة الإذاعة وما يـذاع فيها وعن الأعمال الإدارية وهي تهيئة المقالات والأخبار التـــي ســتذيعها وتدقيقها وتمحيصها والعمل على تحسين هذه البرامج وتمريــن المتعــاونين وتدريبهم على هذه الأعمال.

ثانياً : يوضع برنامج للإذاعة تشرفون عليه وينفذ بعد موافقتكم عليه.

ثالثاً : يلاحظ في البرنامج :

أ) نشر الأخبار الخارجية كما هي وإنما يلاحظ عدم شتم أحد أو التعرض لآحد أو المدح الذي لا محل له.

ب) يلاحظ في الأخبار الداخلية الواقع وتلاحظ عادتنا في الســكوت علــى مــا اعتدنا السكوت عليه ونشر ما اعتدنا نشره.

ج) ينظر فيما يمكن إذاعته من القرآن الكريم والمواعظ الدينية والمحــاضرات التاريخية عن الإسلام والعرب.

صدر في ٢٣ رمضان المبارك ١٣٦٨ هـ ـ ٢٨ يوليو ١٩٤٩م

الختم الملكي

عبد العزيز"

وبالنظر إلى مواد هذا المرسوم، نلاحظ التالي :-

١ - ضرورة اختيار مدير للإذاعة يتحمل مسؤولية ما يذاع فيــها مــن أخبــار، والأعمال الإدارية ذات العلاقة بطبيعة عمل الإذاعة، سواء من ناحية إعـداد الأخبار والمقالات والنظر فيها بعين شاملة تتفق مع السياسة العامة للدولــة. وهــذا يعني أن من يقع عليه الاختيار لابد وان يكون متخصصــاً وواعيـاً لمثل هذه المسؤولية، وأن يقوم بتدريب من يعمل في الإذاعة للقيام بمثل هذه المهام حتى يرقوا بمستوياتهم المهنية.

٢ - التوجيه الكريم بوضع برنامج للإذاعة، والبرنامج في المفهوم الإعلامي الحديث عادة ما يأخذ صفة الاستمرارية، وبإشراف الأمير فيصل، وإذاعته بعد الموافقة عليه. وهذا يعنى أن الملك عبدالعزيز كان يدرك تماماً الطبيعة العامة للبرامج الإذاعية والهيئة التي يجب أن يسمعها الناس بها.

٣ - جاء تقسيم الأخبار إلى داخلية وخارجية، وقدّم المرسوم الأخبار الخارجية على الأخبار الداخلية. ويُفهم من هذا أن هناك أخباراً تصدر من المملكة وذات طبيعة خارجية، كتلك المتعلقة بالعلاقات الخارجية للمملكة، أو التي تصدر عن الجهات المسؤولة وتتضمن إيضاحاً لموقف المملكة من قضية إقليمية أو دولية، وهناك الأخبار الخارجية الواردة من خارج المملكة، كالأخبار الدولية مثلاً، فالتشديد هنا بضرورة إذاعتها كما هي دون المساس أو التعريض بأحد لا من قريب أو من بعيد. أما الأخبار الداخلية فقد حُددت بضرورة عكسها للواقع الذي تعيشه المملكة والإصلاحات التي يقوم بها المسؤولون في شتى المجالات للنهوض بالمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار ما جرت العادة على إذاعته ونشره، وعدم إذاعة ما جرت العادة السكوت عليه.

٤ - إلى جانب المضمون الأخباري للإذاعة، حدد المرسوم بعض المضامين التي يمكن إذاعتها، وفى مقدمتها تلاوة القران الكريم والأحاديث والخطب والمواعظ الدينية، وإلقاء الضوء على الجوانب المضيئة في التاريخ الإسلامي والعربي. وهذا يدلل على الارتباط الأولى للإذاعة السعودية بشقيقاتها من إذاعات الدول العربية، والمنهج الإسلامي الذي رسم للإذاعة السعودية منذ تأسيسها للسير عليه، وحتى يومنا هذا.

وفي شوال ١٣٦٨هـ الموافق أغسطس ١٩٤٩م، تم افتتاح مديرية الإذاعة (اللاسلكية) السعودية في مكة المكرمة، وتأسست لها فيما بعد استوديوهات في مدينة

جدة ، وفي عام ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م ، ارتبطت الإذاعة السعودية بالإدارة العامة للحج والأوقاف بموجب الأمر السامي رقم ١٥٠ وتاريخ الأول من شهر صفر ١٣٧٢هـ[٢٥]. وأصبحت الإذاعة السعودية هيئة مستقلة عام ١٣٧٤هـ أطلق عليها اسم "المديرية العامة للإذاعة" بموجب المرسوم الملكي رقم ٧/٣/٦/١/٧/١٠٠٧ وتاريخ ١٣٧٤/٦/١٧هـ، وارتبطت برئيس مجلس الوزراء، فقد عُيِّنَ لها مديراً بمرتبة وكيل وزارة مسؤولاً عن كل ما يتعلق بأعمال المديرية، ويعتبر هذا المرسوم هو المرسوم التأسيسي للإذاعة السعودية حيث وضح مهام ووظائف الإذاعة في الداخل والخارج والسياسة العامة التي تنتهجها الإذاعة.[٢٦]

ثم في نفس العام صدر مرسوم ملكي برقم ٢١٠٤/٥/٢١ وتاريخ ١٣٧٤/١٠/٢٧هـ، تغير فيها مسمى "المديرية العامة للإذاعة" إلى "المديرية العامة للصحافة والنشر" تكون مهمتها "التنظيم والتنسيق والأشراف على جميع وسائل النشر في المملكة ونشر الحقائق والمعلومات عن سير حركة الإصلاح فيها والدفاع عن سمعتها"، وارتبطت بها "المديرية العامة للإذاعة، وإدارة المطبوعات، والصحافة، ومختلف وسائل النشر... وتعيين الوزير عبدالله بلخير بالإشراف على هذه المديرية...".[٢٧] وبتاريخ ٩ شوال ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، صدر أمر ملكي رقم ٤٣ بتحويل مسمى المديرية العامة للصحافة والنشر إلى وزارة الإعلام وتعيين الشيخ جميل الحجيلان وزيراً لها.[٢٨]

ورغم أن أول مرسوم ملكي لتأسيس الإذاعة قد صدر بتاريخ ١٣٦٨/٩/٢٣هـ الموافق ١٩٤٩/٧/٢٨م، إلا أن المصادر التاريخية تشير إلى أن الخطوة الأولى لتأسيس النظام الإذاعي بدأت في ١٣٦٨/٧/١٣هـ الموافق ١٩٤٩/٥/١١م، عندما تم توقيع عقد في السفارة السعودية بالقاهرة بين المملكة وشركة انترناشيونال الكترونيك كوربوريشن التابعة للشركة العالمية للتليفزيون والتلغراف، حيث دعا العقد "لتركيب وصيانة والإدارة التقنية لإذاعة محطة الراديو

اللاسلكية لإرسال البرامج الدينية والثقافية باللغة العربية إلى جميع الدول العربية".[٢٩] وبموجب العقد تم تركيب ١٦ مرسلة إذاعية، اثنتين منها بالموجة المتوسطة وثلاثا بالموجة الاستوائية وإحدى عشرة بالموجة القصيرة لتغطي المملكة والدول العربية المجاورة، إلى جانب إنشاء غرفة المراقبة الرئيسة وأجهزة الإرسال في مدينة جدة، وإنشاء وتجهيز استديو في مكة المكرمة لنقل شعائر الحج والمناسبات الدينية.[٣٠]

وباكتمال التجهيزات التقنية للإذاعة، نقلت الإذاعة السعودية يوم التاسع من شهر ذي الحجة لعام ١٣٦٨هـ الموافق ١١ مايو ١٩٤٩م، نفرة الحجيج من صعيد عرفات ومعلنة للعالم أن صوت المملكة العربية السعودية قد انطلق من أطهر بقاع الأرض قاطبة، من مكة المكرمة.

مراحل تطور الإذاعة السعودية

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الإذاعة السعودية إلى أربع مراحل أساسية[٣١]، نوجزها فيما يلي :-

المرحلة الأولى (١٣٦٨هـ - ١٣٧٤هـ) :

بدأت هذه المرحلة منذ تأسيس الإذاعة عندما كان يطلق عليها " الإذاعة اللاسلكية للمملكة العربية السعودية "، حيث أذيع أول برنامج تجريبي من أول استديو تم إنشاؤه في جدة بقوة ثلاثة كيلو وات، وتم نقل شعائر الحج للعام ١٣٦٨هـ، ولأول مرة من عرفات ومنى. وفي عام ١٣٦٩هـ بدأت الإذاعة ببث برنامجا باللغتين الإنجليزية والفرنسية، تلا ذلك الانطلاق نحو البرامج الموجهة لآسيا وأفريقيا ، حيث بدأت باللغتين الأردية والإندونيسية ، ثم أضيفت لها التركية والفارسية والسواحلية والصومالية والبنغالية والكورية والتركستانية والبمباري.

أما فترات البث فقد بدأت بفترة واحدة مسائية باللغة العربية ثم زيد عليها فترة صباحية. وفي شهر ذي الحجة من عام ١٣٧٠هـ أضيفت فترة في الظهيرة، ليصبح مجموع ساعات البث ثلاث ساعات وربع، يذاع خلالها القرآن الكريم والبرامج الدينية والثقافية والأناشيد بالإضافة إلى نشرات الأخبار.

المرحلة الثانية (١٣٧٤هـ - ١٣٨٠هـ):

تعد هذه المرحلة استكمالا لتطوير التجهيزات التقنية للإذاعة، فمع منتصف عام ١٣٧٥هـ، تم الانتهاء من تركيب مرسلة في جدة تبلغ قوتها عشرة كيلو وات لتغطي شمال المملكة، كما تم تركيب هوائي متعدد الاتجاهات يغطي مساحة تقدر بحوالي ١٢٠٠ كيلو متر. وفي أواخر عام ١٣٨٠هـ تم وضع حجر الأساس لمشروع الإذاعة في جدة لرفع قوة الإرسال ليصل إلى ٢٠٠ كيلو وات، كما تم إنشاء أستديو كبير لتسجيل التمثيليات الإذاعية واللقاءات والندوات وغيرها، واستحدث كذلك استديو للبرامج الموجهة. واعتبارا من عام ١٣٧٧هـ، أخذت الإذاعة في تقديم ثلاث فترات إذاعية : الفترة الصباحية وتبدأ من الساعة السادسة إلى السابعة والنصف؛ فترة الظهيرة وتبدأ من الساعة الثانية وحتى الثالثة والنصف؛ فترة السهرة وتبدأ من الساعة السابعة وحتى الحادية عشرة ليلا. وبذا أصبح البث اليومي للإذاعة يصل لسبع ساعات. كما ازداد تنوع البرامج لتشمل البرامج الدينية (١٥%) والإعلامية (١٠%) والمنوعات (٢٥%) والتمثيليات (٥%) والبرامج الثقافية (١٥%) والأغاني والموسيقى (٥%) وبرامج الأركان (٢٥%).[٣٢]

المرحلة الثالثة (١٣٨١هـ - ١٣٩١هـ):

مع بداية هذه المرحلة ارتفعت ساعات البث اليومي لتصل إلى سبع عشرة ساعة، ودخلت المرأة المجال الإذاعي من خلال البرامج الخاصة بالمرأة والطفل. كما شهد عام ١٣٨١هـ، إنشاء إذاعة نداء الإسلام بمكة المكرمة. وفي رمضان عام ١٣٨٤هـ بدأت إذاعة الرياض بثها، وبعد ذلك بأربع سنوات بدأ بث برنامج

باللغة الإنجليزية، تلاه آخر بالفرنسية، ووصل عدد الــــبرامج الموجهــة باللغــات الأخرى إلى أثنى عشر برنامجاً.

المرحلة الرابعة (١٣٩٢هـ وحتى الآن):

تميزت هذه المرحلــة بمواكبة الإذاعة للخطة الخمسية التنموية (١٣٩٠هــــ - ١٣٩٥هــ)، حيث أخذت الإذاعة تتطور كمياً ونوعياً ، فازدادت ســـاعات إرســـال إذاعتي القرآن الكريم ونداء الإسلام، واستخدم نظام الدورة الإذاعية، حيث تُنفذ أربع دورات في العام، ووصلت ساعات الإرسال اليومي لجميع البرامج الإذاعية العاملة، سواء محلية أو موجهه إلى أكثر من ٨٨ ساعة. ومع غـــرة شـــهر محـــرم لعـــام ١٤٠٣هــ أخذت الإذاعة في وضع وتنفيذ خطط متميزة لــبرامج شـــهر رمضـــان المبارك وموسم الحج واليوم الوطني للمملكة، كما تم في نفس العام إنشاء البرنـــامج الثاني ليبث برامجه من إذاعة جدة وبمعدل ١٩ ساعة يومياً، أما البرنامج العام مـــن إذاعة الرياض فيبث ٢٠ ساعة يومياً، كما وصل عدد اللغات المستخدمة في البرامج الموجهة ١١ لغة، كما بلغ عدد المحطات الإذاعية عام ١٤١٤هــ/١٤١٥هـــــ ٢٣ محطة، تبث برامجها من خلال خمس إذاعات رئيسة، بالإضافة إلـــى ١٦ محطـــة (أف أم). ويبين الجدول رقم (٢) بعض الأرقام حول هذه الإذاعات.[٣٣]

جدول رقم (٢) عدد ساعات البث للإذاعة السعودية وفقاً للبرامج

البرنامج	عدد ساعات البث اليومية	تاريخ بدء الخدمة
إذاعة القران الكريم	٢٠	١٣٩٢ هــ
إذاعة البرنامج العام (الرياض)	٢٠	١٣٨٤ هــ
إذاعة البرنامج الثاني (جدة)	١٩	١٤٠٣ هــ
إذاعة نداء الإسلام (الدعوة الإسلامية)	٤	١٣٩٠ هــ

إذاعة البرامج الموجهة	١٣	١٣٦٩ هـ
البرنامج الأوروبي (إنجليزي/فرنسي)	١٢,٥	١٤٠٣ هـ
المجموع	٨٨,٥	

المصدر : وزارة الإعلام – الإعلام الخارجي. المملكة العربية السعودية : مسيرة البناء. الرياض، وزارة الأعلام، ١٤١٧هـ، ص ص ١٠٦-١٠٧.

الإذاعة السعودية والإعلام الخارجي :

أدرك المسؤولون منذ تأسيس الإذاعة السعودية أهمية الدور الذي تلعبه الإذاعة في مجال الإعلام الخارجي، وذلك انطلاقاً من المبادئ التي حددها المرسوم التأسيسي للإذاعة والذي صدر عام ١٩٥٢م/١٣٧٤هـ حيث أكد أن :

مهمة الإذاعة هي بث تعاليم الدين الإسلامي في الداخل والخارج، وحمل لواء الدعوة إليه في العالم الآخر، من خلال إحداث إذاعات بلغات مختلفة، وبالأساليب التي تتفق مع طبيعة كل أمة، وتعميم الوعي والثقافة، ومحاولة القضاء على الأمية، وتركيز مكارم الأخلاق في النفوس، والترغيب فيها، والترهيب عن سيىء العادات والتقاليد، ورفع الذوق الاجتماعي، ورفع مستوى كل فئة من فئات الأمة، وإشباع مطالبها الثقافية والاجتماعية، من خلال تقديم أركان خاصة بها وأركان تثقيفية عامة، وتقديم الحقائق الوافية عن واقع البلاد الاجتماعي والثقافي والعمراني والاقتصادي، وكذا إذاعة البرامج التي تجعل المواطنين يقفون على تطورات الحوادث والعلم في العالم، والعمل على توثيق صلات الاخوة بين البلاد العربية، وتدعيم كل ما من شأنه ربط الصلات بينها وبين المملكة، وتوحيد كلمة العرب وجمع شملهم، لما فيه مصلحتهم حاضرا ومستقبلا مع العمل أيضا على تحقيق الفكرة الإسلامية في وحدة العالم المسلم وتعاونه على البر والتقوى، والمحافظة على شعور الصداقة والتعاون بين البلاد السعودية والبلاد العربية كافة والبلاد الإسلامية وبين جميع دول العالم كل ما أمكن ذلك لتحقيق الفكرة الإسلامية في حياة العالم حياة مطمئنة آمنة.[٣٤]

إن التوجه الإسلامي للإذاعة السعودية يشكل بعداً هاماً في العمل الإعلامي المنوط بالإذاعة، حيث يقوم المجتمع على أساسه سواء في أنظمته السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الفكرية، والإعلام بدوره ما هو إلا انعكاس لهذه القوى التي تشكل الهيكل الاجتماعي للأمة. وقد أنيطت بالإذاعة، مثل باقي وسائل الاتصال الجماهيرية، مهمة تعريف المجتمعات الأخرى بواقع المجتمع السعودي. وتؤدي الإذاعة هذه الوظيفة من خلال البرامج الدينية الموجهة للشعوب، وخاصة الإسلامية، في مختلف أنحاء العالم وبلغاتهم التي يتحدثونها لتوعيتهم بأمور دينهم وتأصيل العقيدة الإسلامية الصحيحة لديهم، حيث خصصت لهذه النوعية من البرامج ٤٢,٦% من مجموع البرامج المذاعة، تليها البرامج الأخبارية بنسبة ١٨,٤٧% والبرامج التعليمية والثقافية بنسبة ١٦,٣%، فالبرامج الإعلامية والأناشيد والموسيقى بنسب ١٦,٢٦% و ٦,١% على التوالي.

واختطت الإذاعة السعودية لنفسها خطاً يتطابق مع الفلسفة الفكرية للعقيدة الإسلامية التي بُنيت عليها السياسة العامة للمملكة، داخلياً وخارجياً، منذ توحيدها على يد المغفور له الملك عبدالعزيز، حيث حُظر على الإذاعة بث[٣٥]:

- كل ما يخالف كتاب الله وسنة رسوله.
- الإضرار بمصالح العرب ووحدتهم.
- إحداث أي تفرقة بين العالم الإسلامي أو إضعاف عرى العلاقة الأخوية بين شعوبه.
- التحيز إلى كتلة من كتل العالم الدولية أو مجابهة أية منها بما يضر مصالح البلاد.

فهذه "المحظورات" تبين الخطوط الدقيقة التي بنيت عليها سياسة الإعلام الخارجي السعودي، والتي قننت لاحقا في إطار السياسة الإعلامية، لتعكس توجهات

الإعلام في بناء الأمة وبناء علاقات أخوية مع جيرانها من الدول العربية والإسلامية وعلاقات ودية مع الدول الصديقة التي ترتبط المملكة بمصالح مشتركة تحرص على استمراريتها ودعمها.

التليفزيون السعودي :

بعد أن أخذت تتبلور المعالم الحديثة للدولة، وتستقر حالة البلاد، بدأت الحكومة السعودية تعد العدة لتحديث المجتمع بما يتفق مع الرؤية الإسلامية وفي نفس الوقت يتماشي مع متطلبات العصر، فأعلنت الحكومة، والتي كان يرأسها آنذاك ولي العهد الأمير فيصل بن عبدالعزيز، عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، عن خطتها لتحديث البلاد من النواحي الاجتماعية. ومن ضمن القضايا التي طُرحت إحداث تغييرات جوهرية على الهيكل الاجتماعي عن طريق إدخال "وسائل التسلية البريئة" للمجتمع وجعلها متاحة للجميع. وعندما سُئل الأمير عام ١٩٨٣م، عن طبيعة "وسائل التسلية البريئة"، أجاب رحمه الله :

بالطبع نحن لا نقصد افتتاح الملاهي والنوادي الليلية. فنوع التسلية التي نقصدها هي التي لا تعارض الدين الإسلامي أو السلوك الأخلاقي، ومثل هذه التسلية هي التي نعتمدها ونشجعها.(٣٦)

لقد كانت هذه البداية التي أعطت الضوء الأخضر للتخطيط لإدخال الخدمات التليفزيونية للمجتمع السعودي، حيث أقر مجلس الوزراء مشروعاً مرحلياً لتأسيس التليفزيون لمواكبة التطورات التي بدأت تشهدها المملكة. ويذكر رف(٣٧) (Rugh, 1980) أن هناك سببين رئيسين دفعا الحكومة السعودية لإدخال هذه الخدمات : الأول أن الحكومة أرادت بناء الهوية الوطنية السعودية، وبالذات بين أولئك الذين يقطنون الصحراء والذين يقطنون المدن، والثاني، رغبة الحكومة لتحديث القطاع التقني للاتصالات ليواكب النمو المطرد للاقتصاد السعودي وبما

يعـــزز الصورة السعودية في الخارج. ويضيـــف بويـــد[٣٨] (Boyd, 1982) بـــأن الحكومة ارتأت تقديم طريقة حديثة لإرسال الأخبار والخطـــط التنمويـــة لتعزيـــز مشاركة المواطنين فيها عبر التليفزيون. كما نُظر للتليفزيون كأداة توعيـــة يمكـــن استخدامها في النواحي التعليمية والإعلامية من أجل القضاء علـــى الأميـــة ورفـــع الوعي الصحي بين المواطنين، وجذب الاهتمام بأخبار العالم والأحداث الدوليـــة.[٣٩] بالإضافة إلى ذلك، فإن التليفزيون يعد الوسيلة الأكثر شعبية وانتشاراً فـــي العـــالم، ويستطيع الوصول إلى كافة شرائح المجتمع سواء في الداخل أو الخـــارج، إذا مـــا استخدمت التقنيات اللازمة لتقوية البث وإيصاله خارج حدود الدولة، حيـــث ينظـــر للتليفزيون كواجهة أو مرآة حضارية تعكس مدى ما أجرته البلد من تطور في كافـــة المجالات التنموية ذات الصلة بتقدم المجتمع.

ففي عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، وقعت الحكومـــة السعودية عقـــدا مـــع شـــركة RCA الأمريكية لبناء محطتين للتليفزيون في كل من الرياض وجدة بقوة إرســـال ٢ كيلووات وهوائي بارتفاع ٣٠٠ متر، وذلك كمرحلة أولى. وفي ١٩ ربيع الأول من عام ١٣٨٥هـ الموافـــق ١٧ يوليو ١٩٦٥م، بدأ التليفزيون الســـعودي بثـــه لأول مرة، تبع ذلك إنشاء ثلاث محطات الأولى في مكة المكرمة بقـــوة ٢ كيلـــو وات، والثانية في الطائف بقوة ٢ كيلو وات والثالثة في الدمام بقوة ٢٥ كيلـــو وتبعتـــهما ثلاث محطات في المدينة المنورة والقصيم وأبها، بقوة خمسة كيلو وات لكل منـــهم. وما لبث التليفزيون السعودي أن أضاف إلى هذه المرسلات محطات للتقوية التـــي تقوم بالتقاط الإشـــارة التليفزيونية وتقويتها ومن ثم إعادة بثها للمنطقة المطلوبـــة. ونقل التليفزيون السعودي مناسك الحج للعالم الإسلامي عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.[٤٠]

وفي شهر شوال ١٣٩٦هـ الموافق ٢٤ ســـبتمبر ١٩٧٦م، بـــدأت خدمـــات التليفزيون الملون على نظام سيكام الفرنسي ، وتم ربط جميع المحطات الإقليميـــة عن طريق الكيبل المحوري، والأقمار الاصطناعية بمجمع التليفزيـــون بالريـــاض الذي زود بالتجهيزات التقنية العالية واســـتوديوهات الإنتـــاج. ويبـــث التليفزيـــون

السعودي – القناة الأولى – برامجه باللغة العربية المتضمنة لبرامج دينية وثقافية (٢٥%)، المنوعات (١٢%)، الأفلام والمسلسلات الأجنبية (٨%)، المسلسلات والتمثيليات المحلية والعربية (١٥%)، البرامج الرياضية (١٠%)، برامج الأطفال (١٥%)، البرامج الإخبارية (١٥%).[٤١]

وفي عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، تم افتتاح القناة الثانية لتبث برامجها باللغة الإنجليزية وهي موجهه للمقيمين في المملكة ممن لا يتحدثون اللغة العربية لمخاطبتهم وتوعيتهم وإرشادهم، خاصة في الأمور الدينية والثقافية التي تهمهم، وتقديم المعلومات الصحيحة لهم حيال هذه الأمور. وتقدم هذه القناة، بالإضافة إلى البرامج التعليمية والترفيهية والرياضية، نشرتين إخباريتين الأولى باللغة الإنجليزية والثانية باللغة الفرنسية.

لقد شهد التليفزيون السعودي تطورات كبيرة منذ إنشائه عام ١٣٨٥هـ، واستطاع إرساله أن يغطي حوالي ٩٠% من مناطق المملكة تقريبا مستفيدا من التقنيات الحديثة التي وفرتها الدولة ممثلة في وزارة الأعلام. وتبلغ مراكز الإرسال التليفزيوني ٣٣ مركزا منتشرة حول مختلف مناطق المملكة.[٤٢] ولعل من المآثر التي يقوم بها التليفزيون السعودي، والتي أضحت سمة ينفرد بها، اهتمامه بالبرامج الدينية وذلك بحكم المكانة الدينية التي تتبوؤها المملكة في قلب العالمين العربي والإسلامي، حيث يقوم بنقل يومي للصلوات والشعائر الدينية من مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويزداد النقل في شهر رمضان المبارك وموسم الحج، إلى كافة المسلمين حول العالم، عبر الأقمار الاصطناعية، من أجل توطيد أواصر التضامن بين المسلمين ليعيشوا أجواء هذه المناسبات ويشاركو إخوانهم في الحرمين الشريفين. كما لم يغفل التليفزيون السعودي البرامج التعليمية والترفيهية والأخبارية التي تهتم بالأخبار والأحداث المحلية والإقليمية والدولية.

ويلعب التليفزيون السعودي دورا رئيسا في مجال الإعلام الخارجي، حيث أنيطت به مهام جسيمة منذ إنشائه. وقد أوضحت السياسة الإعلامية للمملكة العديد من أبعاد العمل الإعلامي الخارجي الذي يقوم به التليفزيون ، إلى جانب الوسائل الأخرى، ويرتكز أساسه على الشريعة الإسلامية وينطلق من مبادئها، كالتصدي للحملات الإعلامية التي تشن ضد المملكة بين الآونة والأخرى من بعض وسائل الإعلام الأجنبية، والتعريف بالمملكة وتراثها وحضارتها وتاريخها في مختلف المناسبات عن طريق تغطية المعارض التي تشارك فيها المملكة، والدفاع عن القضايا التي تهم المملكة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، ومتابعة الأحداث والأخبار الدولية عن طريق المراسلين ومكاتب التليفزيون السعودي في الخارج. ولا شك أن التليفزيون السعودي نجح في استغلال التقنيات الحديثة لإيصال بثه عبر الأقمار الاصطناعية إلى مختلف دول العالم ويربط المسلمين بمهبط الوحي، وبهذا لم يعد بثه محليا، بل دوليا يشاهد في مختلف أنحاء العالم.

المبحث الرابع

الاعلام الخارجي السعودي : الأهداف والوظائف والأجهزة

لقد ارتبط الإعلام الخارجي بالسياسة الخارجية للمملكة، فهما "صنوان لا يفترقان" فالسياسة الخارجية تنطلق من عدة متغيرات أساسية كطبيعة النظام الدولي، والنظام السياسي للدولة وتفاعله والاتجاهات المجتمعة ، مثل الثقافة السياسية والنسق العقيدي الوطني وغيرها.(٤٣) فالسياسة الخارجية السعودية ، كما يذكر الصويغ (١٤١٤هـ)، تتشكل من واقع القيم الفكرية التي تنبع من الدين الإسلامي، وأن هذه القيم تعد الأساس الذي ترتكز عليه وتنطلق منه مثل هذه السياسة. فإلى جانب ما يشكله الدين الإسلامي من وعاء فكري لتحرك السياسة السعودية، داخليا وخارجيا، فإن الإسلام أيضا يوفر إطارا تكامليا للنظام السعودي ككل، الأمر الذي يجعل السياسة الخارجية السعودية إلى حد كبير تعكس المضمون الإسلامي للنظام السياسي ولقادته من حيث التركيز على مبدأ التضامن الإسلامي . كما تتأثر وتتفاعل السياسة الخارجية السعودية مع المؤثرات الدولية والداخلية من الناحيتين السياسة والاقتصادية، أي أن السياسة الخارجية تتأثر بالمصالح الجوهرية والاستراتيجية للدولة في الخارج.(٤٤)

ومع أخذ ذلك كله بعين الاعتبار، فإن الإعلام الخارجي ذو طبيعة سياسية وهو بالتالي "أداة مكملة لعملية تنفيذ السياسة الخارجية"، بل وجزء لا يتجزأ منها ؛ بمعنى أن الحكومة التي تضطلع بالإعلام الخارجي تهدف إلى التأثير – سياسيا – على الرأي العام في دولة أخرى، بهدف تحقيق مصالح محددة في هذه الدولة.(٤٥)

ومن هنا ينطلق الإعلام الخارجي ليؤازر السياسة الخارجية للمملكة تجاه مختلف القضايا، وبالذات ذات العلاقة بالعالمين العربي والإسلامي، وإبراز الدور الكبير الذي تضطلع به المملكة من أجل خدمة قضايا الإسلام والمسلمين حول

العالم. ولاشك أن المكانة التي تتبوؤها المملكة على كافة الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، وفي كافة المجالات، وبالذات الاقتصادية، جعلها عُرضة لحملات إعلامية مغرضة وشرسة، من قبل بعض وسائل الإعلام الأجنبية، للنيل من ثوابتها الدينية والتشكيك من مواقفها المعلنة والثابتة، وتشويه صورتها في أذهان الشعوب الأخرى، عن طريق نشر المغالطات والافتراءات ضد المملكة.

ومن خلال حديثنا عن الإعلام الخارجي السعودي سواء قبل توحيد أو بعد توحيد المملكة، نلاحظ أن العمل الإعلامي الخارجي لم يتبلور بالمفهوم الإعلامي الحديث إلا في السبعينيات الميلادية، وذلك نتيجة لاتساع وتشعب مصالح المملكة في الخارج والدور المتنامي الذي بدأت تضطلع به المملكة على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية ، وخاصة بعد حرب ١٩٧٣م. ولكن هذا لا يعني أن الإعلام الخارجي كان غائباً قبل هذه الفترة، فقد تضمن المرسوم الملكي التأسيسي للمديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر الذي صدر عام ١٣٧٤هـ، إشارة واضحة لمهمة الإعلام الخارجي المنوطة بالمديرية تتضمن "القيام بالتنظيم والتنسيق والإشراف على كل وسائل النشر في المملكة... وتوفير المعلومات والحقائق عن حركة التطور والتقدم.. والمساهمة في الدفاع عن سمعة المملكة وسياستها".[٤٦] وقد ظلت المديرية تمارس عملها في مجال الإعلام الخارجي والداخلي حتى عقب إنشاء وزارة الإعلام عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م، إلا أن تطور تنظيم الصحافة السعودية وانتقال ملكيتها من إدارة الأفراد إلى مؤسسات خاصة جعل الوزارة تنطلق في مجال العمل الإعلامي الموجه إلى الخارج، مثل إصدار النشرات والمطويات بمختلف اللغات، وإنتاج الأفلام والبرامج الوثائقية عن المملكة وتقديم الدعوات للإعلاميين الأجانب للوقوف على النهضة بها وغير ذلك من الأنشطة الإعلامية. وفي عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، باتت الحاجة ملحة للتفريق بين طبيعة العمل الإعلامي الموجه للداخل وذاك الموجه للخارج. وأورد شجر[٤٧] جملة من الأسباب لذلك أهمها :-

١ - تعرض المملكة لحملات إعلامية مغرضة لكونها الدولة الإسلامية الوحيدة التي تطبق الشريعة الإسلامية وحدودها بشكل تام وكامل، وبسبب مواقفها وتصريحاتها القوية والثابتة في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها قضية فلسطين.

٢ - الاختلاف الواضح بين طبيعة ومجالات عمل كل من الإعلام الداخلي والإعلام الخارجي من حيث الجمهور المستهدف ، اللغات المستخدمة ، والوسائل الممكنة ، إضافة إلى المفاهيم والاتجاهات والثقافات السائدة بين مختلف الشعوب.

٣ - الحاجة إلى الأخذ بمعطيات العصر، وخاصة ما حققه التقدم التقني في مجال الاتصالات والمواصلات.

٤ - توافر الإمكانات المادية والبشرية للمملكة، مما يؤهلها للقيام بدور إعلامي دولي يتناسب مع مكانتها السياسية والاقتصادية العالمية.

ومع صدور السياسة الإعلامية للمملكة عام ١٤٥٢هـ، أوضح صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للإعلام أهم الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها هذه السياسة في التالي[٤٨]:-

١ - خدمة العقيدة، التوحيد، ومبادئ الإسلام والالتزام بها وحمايتها.

٢ - توجيه الإعلام وجهة فاعلة وإيجابية في عملية البناء الوطني الداخلي والخارجي.

٣ - تقديم صورة صحيحة وواضحة ومشرفة عن المملكة - البلد الإسلامي المتميز.

٤ - الإعداد والاستعداد لإنتاج إعلامي سعودي رفيع يكون قاعدة للعطاء الإعلامي الذي يصدر عن المملكة في مختلف وسائل إعلامها.

٥ - جعل الإعلام أداة للتفاهم الأخوي لتوثيق روابط التعاون والتضامن بين شعب المملكة والشعوب العربية والإسلامية خاصة، والشعوب الأخرى عامة.

٦ - الإسهام الإنساني الفعال في الجهود الدولية للحفاظ على كرامة الإنسان وحياته وحقوقه.

أهداف الإعلام الخارجي السعودي ووظائفه :

أوضحت السياسة الإعلامية للمملكة أهدافاً عريضة للإعلام الخارجي، وقد قامت وكالة وزارة الإعلام للإعلام الخارجي بالاسترشاد بهذه السياسة وتقنين أهداف الإعلام الخارجي بما يلي[٤٩]:-

١ - نشر الدين الإسلامي والتعريف به والدعوة إليه، وزيادة الوعي الديني لدى شعوب الأمة الإسلامية، والتصدي للحملات المغرضة التي تتعرض للإسلام ديناً وتعاليماً وممارسة من أجل تصحيح المفاهيم الخاطئة حوله.

٢ - إبراز جهود المملكة العربية السعودية في خدمة الدين الإسلامي، وفي خدمة المسلمين أينما وجدوا، وفي خدمتها للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وحجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والزائرين.

٣ - توضيح الصورة الصحيحة والسليمة للمملكة في الخارج، وغرسها في الرأي العام الخليجي والعربي والإسلامي والعالمي وإزالة التشويه الذي تسعى بعض الجهات إلى إلصاقه بالمملكة.

٤ - إبراز الدور الرئيس للقيادة السعودية ومدى إسهامها في تحقيق الرخاء والأمن والاستقرار على جميع المستويات المحلي منها والخارجي.

٥ - تعريف شعوب العالم بمدى ارتباط مصالحهم الحيوية والاستراتيجية والاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.

٦ - مخاطبة الدول ومواطنيها بما يتلاءم مع طبيعة مفاهيمهم الفكرية والثقافية.

٧ - التصدي الإعلامي للمذاهب الهدامة والحركات الإرهابية سواء كانت دينية أو سياسية أو غيرها.

٨ - إقامة علاقات مع المراكز والقيادات الاجتماعية والفكرية وقادة الرأي في الدول المختلفة من أجل تزويدهم بالمعلومات والحقائق الأساسية عن المملكة وسياستها بما يحقق فهماً أكثر وتضامناً مع مواقف المملكة تجاه القضايا المحلية والإقليمية والدولية المتعددة.

٩ - تحصين المواطن السعودي في الخارج، سواء كان مقيماً أو زائراً وسواء كان طالباً أو موظفاً أو رجل أعمال وحمايته من التأثر بالحملات الدعائية التشكيكية الموجهة ضد المملكة عقيدة وقيادة وتقاليد.

١٠ - تقديم الإنسان السعودي بصورته الحقيقة والتعريف بإنجازاته في مختلف المحافل المحلية والعالمية.

١١ - تعريف المقيمين بالمملكة والزائرين بالجوانب المختلفة للنهضة التنموية التي تعيشها المملكة.

أما **الوظائف والمهام الأساسية للإعلام الخارجي**، كما جاءت في التصور الوظيفي والتنظيمي لوكالة وزارة الإعلام للإعلام الخارجي، فيمكن حصرها في التالي[٥٠] :-

١ - تزويد أجهزة الإعلام في الدول المختلفة بالمعلومات والمواد الإعلامية من أجل تعريف الرأي العام العالمي بسياسة المملكة ومواقفها تجاه القضايا العالمية الراهنة.

٢ - إعداد ونشر المواد الإعلامية المناسبة التي تظهر دور المملكة في نشر الدين الإسلامي والمجهودات التي تقوم بها المملكة في خدمة الأماكن المقدسة وقاصديها.

٣ - إعداد ونشر المعلومات والدراسات والكتب والأبحاث والتقارير والبرامج الإذاعية والتليفزيونية عن الدور السياسي والاقتصادي للمملكة في دعم الاستقرار والسلم العالميين.

٤ - تطوير قنوات اتصال مناسبة لتوثيق التعاون الإعلامي والثقافي والأكاديمي مع الأوساط الثقافية والجامعية ومراكز ومعاهد الدراسات العليا وقادة الرأي.

٥ - رصد ومتابعة الحملات الإعلامية المغرضة التي تتعرض لها المملكة والدول العربية والإسلامية والدول المنتجة للنفط، والرد عليها أولا بأول وبالأسلوب المناسب.

٦ - المشاركة الفاعلة في جميع المعارض والمناسبات التي تقيمها أو تشارك فيها المملكة في الخارج وتتمثل هذه المشاركة في التخطيط الإعلامي لها وإنتاج المواد الإعلامية الملائمة للحدث.

٧ - قيام الوكالة بدور أساسي في الاتصال والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية المختلفة خارج المملكة.

٨ - إنشاء المكاتب الإعلامية في الخارج والإشراف عليها بالتنسيق مع وزارة الخارجية ممثلة بسفارة خادم الحرمين الشريفين.

٩ - القيام بالدراسات والبحوث العلمية والميدانية لمعرفة ميول واتجاهات مواطني وسكان الدول المختلفة.

١٠ - تمثيل المملكة في المنظمات الإعلامية الخليجية والعربية والإسلامية والدولية مثل جهاز تليفزيون الخليج واللجنة الدائمة للإعلام العربي.

١١ - التنسيق والتعاون والمساهمة الإعلامية مع الوزارات والهيئات الحكومية والخاصة التي تعقد، أو تدعى إلى، اجتماعات أو ندوات أو مؤتمرات داخلية وخارجية.

١٢ - دعم المنظمات والاتحادات والجمعيات العربية والإسلامية والصديقة النشطة في دول العالم وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لها من أجل تكثيف نشاطاتها لصالح المملكة والعرب والمسلمين بالأخص في المجتمعات والدول الغربية.

١٣ - استخدام وسائل الإعلام والاتصال المختلفة لتزويد الزائرين والمقيمين في المملكة بالمعلومات المناسبة عن المملكة.

أجهزة الإعلام الخارجي :

مع تعاظم الدور الذي تقوم به المملكة على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، والمكانة الدينية والسياسية والاقتصادية التي تبوأتها على الساحة الدولية، ازداد اهتمام المملكة بتطوير أجهزتها الإعلامية لتتواكب مع الدور الذي تقوم به في علاقاتها الخارجية بصفة عامة وفي خدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم حول العالم على وجه الخصوص. انطلاقا من ذلك ، ارتأت المملكة إنشاء أجهزة لتقوم بوظائف الإعلام الخارجي وكأدوات تساهم في تنفيذ السياسة الخارجية، في كل من وزارة الإعلام، ووزارة الخارجية، ووزارة التجارة، والرئاسة العامة لرعاية الشباب. ويتم التنسيق بين هذه الجهات عن طريق لجنة الإعلام الخارجي بمجلس الإعلام الأعلى. وفيما يلي استعراض موجز لهذه الأجهزة.

أولا : وزارة الإعلام

تعتبر وزارة الإعلام من أوائل الأجهزة التي اضطلعت بمهام الإعلام الخارجي للمملكة، ومع ازدياد الحاجة إلى إيجاد جهاز متخصص ليواكب متطلبات العمل الإعلامي الخارجي المنوط بالوزارة وللأسباب المذكورة آنفا، استحدثت عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م،وكالة الوزارة لشؤون الإعلام الخارجي، لتحقيق الأهداف التي حددها القرار الذي صدر بإنشائها[٥١] والتي تتلخص في التالي :-

١ – دعم العمل الإعلامي الإسلامي والعربي ومساندتهما والعمل على تصحيح الصور والأفكار الخاطئة التي تحاول القوى المضادة ترويجها عن الإسلام والعرب.

٢ – تزويد الشعوب والحكومات بالحقائق عن المملكة ومواقفها وسياستها وإسهاماتها من أجل نشر العدل وتحقيق الرخاء والسلم الدوليين.

٣ – التصدي للحملات الإعلامية الموجهة ضد المملكة والعمل على كسب الأصدقاء في صفوف صانعي القرار في الدول ذات التأثير في صنع السياسة الدولية.

ويتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من مجموعة من الإدارات تضم :-

١ – إدارة البحوث والدراسات

٢ – إدارة المعلومات (الحاسب الآلي)

٣ – إدارة الصحافة، ويتبعها : أ) قسم الاشتراكات في الصحف، ب) قسم الصحافة العربية، ج) قسم الصحافة الأجنبية، د) وقسم الترجمة.

٤ – إدارة العلاقات العامة

٥ – إدارة الأرشيف

٦ – إدارة الاتصال الخارجي

٧ – إدارة المعلومات والمتابعة

وفي عام ١٤١٥هـ/١٩٩٥م تم وضع تصور وظيفي وتنظيمي "جديد" لوكالة وزارة الإعلام للإعلام الخارجي يتماشى مع الدور البارز الذي تضطلع الوكالة، ويواكب المتغيرات السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية التي يموج بها عالم اليوم. وفيما يلي استعراض سريع للإطار التنظيمي للوكالة.[٥٢]

أ - إدارة الوسائل الإعلامية :

تقوم هذه الإدارة بالإشراف على إعداد وإنتاج المواد الإعلامية، سواء كانت وثائقية أو ذات طابع خاص ، المتعلقة بوسائل الاتصال الجماهيرية سواء المقروء أو المسموع أو المرئي، والتنسيق مع الجهات الأخرى سواء في الداخل أو الخارج لنشر هذه المواد عبر القنوات المناسبة في الخارج. كما تشرف الإدارة على كل ما له علاقة بالإذاعة والتليفزيون في المكاتب الإعلامية في الداخل والخارج، وأنيط بها أيضاً إدارة الإذاعات الموجهة في المملكة لبث برامج ذات طابع توعوي خلص بالمناسبات كالحج ورمضان. ويتبع هذه الإدارة قسم الإذاعة، قسم التليفزيون، قسم الصحافة المجلات، وقسم المكتبة.

ب - إدارة المعلومات والمتابعة :

وتضطلع هذه الإدارة بجمع المعلومات وخزنها وتحليلها وتفسيرها وتوثيقها للرجوع إليها عند الحاجة. وتضم في أقسامها :

- **قسم البحوث والدراسات** : ويختص بجمع وإعداد التقارير الإعلامية الحديثة وبالذات تلك التي تدخل في دائرة اهتمام المملكة، وإجراء البحوث والدراسات عن اتجاهات الرأي العام حيال المملكة والقضايا التي تهمها في الدول الأخرى أو القضايا الجديدة التي تطرأ على الساحة الدولية. كما يقوم القسم بالاستفادة من الطلبة المبعوثين في إجراء البحوث التي تهم المملكة، وجمع وتحليل التقارير الواردة من المراكز الإعلامية ورفعها للمسؤولين، وتتبع استطلاعات الرأي العام التي تقوم بها المراكز المتخصصة، والاستفادة من الجامعات ومراكز البحث السعودية في إجراء البحوث والدراسات الإعلامية والمتخصصة.

- **قسم الرصد والمتابعة والتحليل** : ويقوم هذا القسم بمتابعة كل ما يُنشر عن المملكة في وسائل الإعلام وتحليلها، بالتعاون مع المراكز الخارجية التي ترصد

الأحداث ذات العلاقة بالمملكة، كما يهتم القسم بمتابعة مـا ينشـر فـي الصحـف والدوريات ذات الشهرة العالمية وكذلك ما ينشره الكتاب والمحـررون مـن آراء ومقالات عن المملكة وتحليل اتجاهاتهم وتقديم ملخصات لوكيل الوزارة.

- **قسم الترجمة** : ويقوم بترجمة التقارير والأخبار والتحاليل الإعلامية مـن لغاتها إلى اللغة العربية الواردة من مختلف أقسام الوكالة.

- **قسم المعلومات والأرشيف** : ويتولى حفظ المعلومات وتوثيقـها بطريقـة تسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

جـ - إدارة الاتصال الثقافي :

وتعتبر هذه الإدارة من أهم إدارات الوكالة لاضطلاع أقسامها بمهام جسيمة في مجال الإعلام الخارجي. وهذه الأقسام هي :

- **قسم المؤتمرات والندوات** : ويتولى التخطيط والإشراف والتنفيذ للمؤتمرات أو الندوات التي ترغب الوزارة بعقدها، وكذلك التنسيق لمشاركتها في المؤتمـرات المحلية والإقليمية والدولية لإبراز جهود المملكة في مختلـف الميـادين وتحسـين صورتها الذهنية.

- **قسم المعارض** : ويقوم بالتخطيط لإقامـة المعـارض والإشـراف عليـها وتنفيذها، وكذلك التنسيق لإقامة الحملات الإعلامية المصاحبة للمعارض، وتوفـير المعلومات المطلوبة عن المملكة ونهضتها التنموية.

- **قسم المناسبات الخاصة بالاحتفالات الإعلامية** : ويتولى هذا القسم التخطيط للمناسبات الرسمية (كاليوم الوطني والحج) والخاصة وغيرها والاسـتفادة منـها، والإشراف على الحملات الإعلامية المصاحبة لهذه المناسبات لإبراز الوجه المشرق لمساهمة المملكة وسياستها وثقافتها.

- **قسم الاتصالات الدولية** : ويقوم بتوفير فرص التواصل عبر الثقافات المختلفة، عن طريق الاتصال الشخصي بين المواطنين في المملكة ونظرائهم في الدول الأخرى، مما يعزز أنواع الاتصالات الأخرى، ويتيح فرص الحوار والمناقشة وتبادل الأفكار والآراء، وبالذات بين أولئك الذين يحملون صوراً مشوهة عن المملكة ولا يعرفون كيف يحصلون على المعلومات عنها.

د - إدارة العلاقات العامة :

وينصب اهتمام هذه الإدارة بالجمهور الداخلي لوزارة الإعلام والجماهير الخارجية في المملكة، وتقديم مختلف الخدمات للعاملين بالوكالة والوزارة وضيوفها، وتعزيز صورتها الإيجابية لديهم. وتتكون الإدارة من أقسام الخدمات العامة، المراسم، الحملات الخاصة.

هـ - المراكز الإعلامية :

أن فكرة المراكز الإعلامية تقوم على أساس إيجاد منافذ إعلامية رسمية داخلية وخارجية لتحقيق أهداف الوكالة داخلياً بين الأفراد والمقيمين من غير السعوديين، وخارجياً بين الحكومات والمؤسسات في الدول الأخرى. وهناك نوعان رئيسان من هذه المراكز ذات العلاقة بالعمل الإعلامي الخارجي، المراكز الإعلامية داخل المملكة والمراكز الإعلامية خارج المملكة. وفيما يلي نبذة مختصرة عنها :-

- **مركز الإعلام الخارجي بالرياض** : وهو مبني على أساس توثيق الصلات الإعلامية والتعاون بين الوكالة والملحقين الإعلاميين والصحفيين الممثلين لبلادهم داخل المملكة، وكذلك مندوبي الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات والتليفزيونات العالمية، سواء مقيمين أم زائرين . كما يتولى المركز تهيئة وتوفير التسهيلات التقنية الضرورية وكذلك المعلومات والإحصاءات الموثقة عن المملكة من مصادر رسمية، وعقد المؤتمرات، وإصدار النشرات والكتيبات الإعلامية الخاصة بالمناسبات الخاصة.

- **مركز الإعلام الخارجي بجدة** : ويقوم المركز بتنظيم استقبالات وزيارات ضيوف الوزارة والمسؤولين عن بعثات الحج من الإعلاميين والصحفيين، وتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها، وتسهيل مهماتهم، وكذلك إعداد وتنظيم المؤتمرات الصحفية والندوات والاجتماعات ذات العلاقة بالإعلام الخارجي والإشراف على حفلات وزارة الإعلام السنوية لرؤساء وأعضاء الوفود الإعلامية، وإصدار الأدلة والنشرات التوضيحية الخاصة بالحج والعمرة.

- **مركز الإعلام الخارجي بالمدينة المنورة** : ويضطلع المركز بالاتصال بكبار الزوار ومساعدتهم وتقديم المعلومات والمحاضرات العامة والندوات والخطب الدينية، وتزويد الحجاج بالنشرات والكتيبات التعريفية عن دور المملكة في الحفاظ على الأماكن المقدسة وفي التضامن الإسلامي، ومتابعة ورصد كل ما له علاقة بالحج والحجاج وإعداد التقارير عن انطباعاتهم عن المملكة.

- **مركز الإعلام الخارجي بالمنطقة الشرقية** : ويهتم هذا المركز بالإعلام البترولي وبكل ما يتعلق بالسياسات النفطية ورصد ما ينشر عنها والاهتمام بالمؤتمرات ذات العلاقة، وكذلك تقديم المساعدة لرجال الإعلام الذين يزورون المنطقة، والاستفادة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الالتقاء بالضيوف وإعداد البحوث والدراسات.

المراكز الإعلامية خارج المملكة : وتهدف هذه المراكز إلى :-

١ - نشر الحقائق والمعلومات الصحيحة عن المملكة وتوضيح وجهة نظرها حيال مختلف القضايا وخاصة لدى المسؤولين وقادة الفكر في الدولة التي يوجد بها المركز، كما يقوم المركز بتقديم المعلومات عن المملكة سواء حضارية أو ثقافية، ويتولى كذلك الرد على المعلومات الخاطئة والدعايات المغرضة، وإقامة علاقات مع الكتاب والصحفيين ومندوبي وسائل الإعلام وبالذات المتخصصة، ودعوتهم للحفلات والقاعات التي يقيمها المركز وتسهيل مهام من يرغب في زيارة المملكة.

٢ - إقامة وتنظيم مؤتمرات إعلامية وثقافية ودعوة المثقفين والإعلاميين والمهتمين بالتجارة والاقتصاد، وكذلك إقامة المعارض والندوات الفكرية والعلمية.

٣ - تنظيم استقبالات ومؤتمرات إعلامية لكبار الزوار السعوديين الرسميين ورجال الأعمال، ودعوة ذوي الاهتمام للالتقاء بهم.

٤ - إجراء البحوث والدراسات لقياس اتجاه الرأي العام في الدولة المضيفة، والاستفادة من الشركات التي لها أعمال ومصالح تجارية في المملكة، وخاصة ذات الطابع الحكومي المشترك.

أما المهام التي تقوم بها هذه المراكز فيمكن إيجازها فيما يلي:-

١ - نشر الحقائق والمعلومات الصحيحة والتفصيلية والدقيقة عن المملكة، والرد على المعلومات الخاطئة والدعايات المغرضة.

٢ - التعريف بماضي وحاضر ومستقبل المملكة من خلال إعداد وتقديم العروض المرئية الجيدة، والتي توضح اهتمامات المملكة وإنجازاتها ورعايتها الدؤوبة والمستمرة للحرمين الشريفين وحجاج بيت الله الحرام وتقديم كافة الرعاية لهم في مختلف المجالات الصحية والاجتماعية والأمنية.

٣ - التعريف بسياسة المملكة الداخلية والخارجية وإنجازاتها الاجتماعية والتربوية والثقافية والاقتصادية والصناعية، والترحيب بزيارة الإعلاميين للمركز وتزويدهم بالمعلومات والإحصاءات عن المملكة، وتنظيم اللقاءات والمؤتمرات للمسؤولين السعوديين، وإعداد برامج ومحاضرات وندوات فكرية عن المملكة.

٤ - تقديم تقارير ودراسات اتجاهات الرأي العام في البلد المضيف، ومعرفة نوعية المعلومات التي ينشدونها والرفع عنها لتوفيرها ، وكذلك السعي لنشر

المقالات والأخبار من خلال الصحف والإذاعة والتليفزيون والتي توضح مواقف المملكة.

٥ - زيارة الجامعات والتعرف على برامجها العلمية وتوطيد أواصر التعاون معها، وخاصة تلك التي يوجد بها أقسام للدراسات العربية والإسلامية والسياسة والفنون والاقتصاد والآداب، وتوجيه الدعوات للشخصيات التربوية والعلمية والاقتصادية والسياسية لزيارة المملكة.

٦ - الرد على الاستفسارات الإعلامية التي ترد للمركز من الجهات الحكومية والخاصة.

٧ - الاستفادة من رجال الأعمال السعوديين وتقديم المشورة لهم فيما يتعلق بالبرامج الإعلامية للاستفادة منها في أعمالهم وعلاقاتهم التجارية.

ثانياً: وزارة الخارجية

لاشك أن هناك ارتباطاً عضوياً بين العملين الدبلوماسي والإعلامي، فكلاهما مكمل للآخر. فالدبلوماسية، تعني "إدارة العلاقات الرسمية بين الدول... وتقوم على الاتصالات..." وهي علم يُعنى بكيفية "إدارة وتنظيم تلك العلاقات وتبادل البعثات وتسوية الخلافات" وفن لأنها "تعكس أسلوب ممارسة العلاقات الدبلوماسية بوساطة السفراء كل بطريقته الخاصة".[٥٣] أما الإعلام فهو ذو طابع اجتماعي وإنساني، وهو جزء من الاتصال ويعني تلك العملية التفاعلية التي يتم بمقتضاها نقل وتبادل الأفكار والآراء من شخص لآخر، وقد يكون ذلك بصورة شخصية مباشرة، وقد يكون عبر وسيلة إعلامية، بهدف تحقيق التفاهم بين الأفراد أو تأثير أحدهما على الأخر لحضه على تبني موقف محدد أو أفكار معينة.[٥٤]

وإذا كان الدبلوماسي يسعى لتحقيق مصالح دولته بالطرق والأساليب الدبلوماسية المعروفة، فإن الإعلامي الذي يعمل في الخارج أيضاً يسعى لتحقيق

مصالح دولته ولكن بأساليب مختلفة. ففي حين يقوم الدبلوماسي بعمله من خلال المقابلات الشخصية والاجتماعات الرسمية والمفاوضات، نجد الإعلامي يوظف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لخدمة بلاده. ويجمع الباحثون على أن العمل الدبلوماسي في الوقت الراهن قد تأثر بشكل كبير بالاتصال والإعلام سواء فيما يتعلق بالوظائف التي يمارسها الدبلوماسي أو تلك التقنيات الاتصالية التي يستخدمها في مجال عمله.(٥٥)

وانطلاقاً من الأهمية المتنامية للمملكة على كافة الأصعدة، والدور الهام الذي تلعبه في مختلف المجالات، ونظراً لما يلعبه الإعلام والاتصال من دور حيوي في المجال الدبلوماسي، فقد أنشأت وزارة الخارجية إدارة للشؤون الإعلامية مُلحقة بمكتب سمو الوزير. وتتولى الإدارة استقبال البرقيات والتقارير الإعلامية الواردة من السفارات وتوزيعها، وكذلك التنسيق مع السفارات ووزارة الإعلام لترتيب زيارة البعثات الإعلامية والإعلاميين الأجانب. بالإضافة، تقوم الإدارة بالاتصال بوزارة الإعلام لتزويد السفارات بما تحتاجه من مواد إعلامية، وإصدار نشرة يومية تتضمن أهم الأحداث والأخبار بالمملكة وتصريحات المسؤولين حول سياساتها ومواقفها تجاه القضايا المختلفة. كما تُشرف الإدارة على ترتيب اللقاءات والمقابلات الإعلامية لسمو الوزير مع الإعلاميين الأجانب. ومن جهة ثانية، تقوم سفارات المملكة في الخارج، ممثلة في رؤساء البعثات، بممارسة النشاطات الإعلامية المختلفة لإبراز الصورة الحقيقية للمملكة ومنجزاتها الثقافية والحضارية، ودورها في خدمة الإسلام والمسلمين، وشرح سياسات وقرارات المملكة الخارجية، والمشاركة في الندوات والمعارض في البلد المضيف، ودعوة رجال الإعلام والصحافة لحضور اللقاءات والمناسبات المختلفة بما يحقق ويخدم أهداف السياسة الخارجية للمملكة.(٥٦)

ثالثاً: وزارة التجارة

تعتبر المعارض من الأدوات الهامة التي يعول عليها للقيام بمهام الإعلام الخارجي للدولة، سواء ما كان منها ذا طابع دولي عام كمعرض دمشق الدولي، أو ذا طابع متخصص كمعرض القاهرة الدولي للكتاب ومعارض السيارات والحواسيب، أو ذا طابع تجوالي كمعرض الحرمين الشريفين لتبيان الجهود التي بذلتها المملكة للاهتمام بهما وزائريهم ومعرض المملكة بين الأمس واليوم الذي تنقل إلى ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتونس والقاهرة وغيرها. وتحرص الدول بقطاعيها العام والخاص على الاشتراك في المعارض الدولية والإقليمية أو المحلية، لاطلاع الزائرين على معلومات حديثة عن الدولة أو المؤسسة المُشاركة. فالدول، ممثلة في الحكومات تجد في المعارض فرصة سانحة للتعريف ببلادها وحضارتها وتراثها ونهضتها، وتقديم المعلومات للزائرين الذين قد لا يتسنى لهم الحصول عليها من مكان آخر، والمعارض فرصة لعمل حملة علاقات عامة في الدول التي تستضيف المعرض، التي عادة ما يصاحبها حملة إعلامية تجذب إليها وسائل الإعلام المختلفة لتغطية أخبار وفعاليات وأنشطة الدول المشاركة فيه، وبالتالي الجمهور.

وقد حرصت المملكة على المشاركة في المعارض الدولية والإقليمية المختلفة، فأنشأت عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، إدارة المعارض بوزارة التجارة لدعم جهود الإعلام الخارجي السعودي في المعارض سواء كانت صناعية أو إعلامية أو زراعية، أو ثقافية. وقد تم تشكيل لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن وزارات التجارة، الإعلام، الخارجية، الصناعة، الزراعة، المعارف، الشؤون الإسلامية والحج، وذلك لدراسة الدعوات التي تصل للمملكة للمشاركة في المعارض الدولية المختلفة. وتدرس اللجنة هذه الدعوات ويتم اختيار ذات الجدوى والمردود الإيجابي وتحديد طرق المشاركة والقطاعات وأنواع الأجنحة والشركات ذات العلاقة بطبيعة المعرض للمشاركة فيه. وتسهم المملكة في العديد من المعارض والأسواق الدولية

ممثلة في معرض باكستان، تركيا، دمشق، فرنسا، السويد، أسبانيا وغيرها[٥٧]، وكذلك المعارض المشتركة ذات الطابع الاقتصادي، كالمعرض المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي الذي أقيم بالمنامة عام ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. كما تلعب الغرف التجارية أيضاً دوراً فاعلاً في المعارض التي تشارك فيها المملكة.

رابعاً: الرئاسة العامة لرعاية الشباب

تعتبر الرياضة من النشاطات الاجتماعية ذات الانتشار الجماهيري الواسع في المجتمعات الحديثة، وترتبط بالواقع السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة، بحكم انتماء الرياضيين لمؤسسات اجتماعية تمثل واجهة الدولة إذا ما قُيض لهم تمثيل هذه الدولة في الخارج. فالرياضيون، عندما يمثلون بلدهم في الخارج، فإنهم يبرزون هويتهم الوطنية ويرفعون علم بلادهم عالياً مصحوباً بنشيدهم الوطني، وبالتالي يبثون روح الحماس بين الجمهور.[٥٨]

وتحرص الدول على بناء أنديتها الرياضية وفرقها ودعمهم مادياً ومعنوياً لتأهيلهم للمشاركات الرياضية الإقليمية منها والدولية، وبالتالي القيام بحملات إعلامية منظمة تُكسبها تعاطف الرأي العام معها ومع فريقها، كما تحرص الدولة المضيفة للمناسبة الرياضية على نقل الحدث الرياضي عبر وسائل إعلامها، استشعاراً منها لأهمية الحدث، كما هو حاصل في الدورات الأولمبية ومسابقات كأس العالم وغيرها.

تأسيساً على ذلك فقد استشعرت المملكة، ممثلة في الرئاسة العامة لرعاية الشباب، أهمية مشاركتها الشبابية والرياضية في الدورات والمهرجانات الإقليمية والدولية، وحرصاً منها على الدور الكبير الذي تؤديه الرياضة في توطيد عُرى الصداقة بين الشعوب، كما أن الرياضي يقوم بدور يماثل ما يقوم به رجل السياسة ورجل الإعلام، ولكن باختلاف الوسيلة وطريقة التعبير.

وقد أنشئ جهاز الإعلام الخارجي بالرئاسة من أجل توثيق العلاقات بينها وبين الجهات الأخرى، وللقيام بالجهود الإعلامية التي تصاحب مشاركة المنتخب الوطني السعودي في الدورات الرياضية الإقليمية منها والدولية. ويمثل هذا الجهاز إدارتين تعملان في مجال الإعلام(٥٩) هما:-

- **إدارة العلاقات العامة** : وتقوم بتوثيق الروابط بين الرئاسة وبين الجهات الحكومية والخاصة في الداخل، وكذلك إقامة وتعزيز العلاقات الرياضية مع الجهات الخارجية المتخصصة في المجالات الرياضية والشبابية. ويدخل في إطار عمل العلاقات العامة، استقبال الوفود الرياضية والإعلامية من خارج المملكة، وتقديم الخدمات التي يحتاجونها لتسهيل مهامهم، بالإضافة إلى الإشراف على بيوت الشباب والمشاركة في المؤتمرات الرياضية.

- **إدارة الإعلام والنشر**: وتضطلع هذه الإدارة بالعديد من الأنشطة ذات الطابع الإعلامي والرياضي، حيث أوكل إليها الاتصال بالجهات الرياضية في الخارج، وإعداد الكتيبات الإعلامية عن نشاطات الرئاسة وإصدار مجلة "الجيل" ذات الطابع الرياضي والثقافي والفني والاجتماعي، وهي موجهه للشباب. كما تنسق الإدارة مع الجهات الأخرى للقيام بالحملات الإعلامية ونشر المقالات الصحفية والإشراف على البرامج الرياضية في الإذاعة والتليفزيون، ويدخل في ذلك إنتاج الأفلام الوثائقية عن الرياضة والشباب وتزويد وسائل الإعلام المحلية والأجنبية بالمعلومات عن الرياضة في المملكة، وتوجيه الدعوات للمسؤولين الرياضيين وممثلي الإعلام الرياضي في الخارج، بهدف اطلاعهم على المنجزات الرياضية وتقدمها بالمملكة.

وخلاصة القول، إن المملكة العربية السعودية استوعبت أهمية الإعلام الخارجي وضرورته في عالم اليوم، وعملت بخطى حثيثة نحو إنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا المجال منذ أن بدأت مؤسسات الدولة الحديثة تتبلور على يد

مؤسسها المغفور له الملك عبدالعزيز. فهناك وكالة وزارة الإعلام للإعلام الخارجي ووزارة الخارجية ووزارة التجارة والرئاسة العامة لرعاية الشباب، مدعومة بالإمكانات اللازمة والخبرات الجيدة لتؤدي أهدافا إسلامية ووطنية لإيصال صوت المملكة إلى الخارج، والدفاع عن العقيدة الإسلامية وقضايا المسلمين حول العالم، وبصورة حضارية تبين للجميع مدى الجهود الجبارة والمخلصة التي بذلت في سبيل نقل البلاد إلى عصرية القرن الحادي والعشرين.

الخاتمة

الأبعاد المستقبلية للعمل الإعلامي الخارجي السعودي

يموج عالم اليوم بالعديد من التغيرات وفي كثير من المجالات، وبالذات فيما يتعلق بالإعلام، الذي يشهد ثورة اتصالية وتقنية هائلة، لم يسبق أن شهد التاريخ الإنساني ثورة بمثل حجمها وسرعتها عبر تاريخه الطويل. فنحن لا نبالغ إطلاقا حين نقول بأن إرهاصات هذه الثورة قد ألقت بظلالها على حياتنا اليومية وعلى الطريقة التي نتصل بها مع الآخرين أينما كانوا، أو نحصل بها على المعلومات في شتى فروع المعرفة الإنسانية من أي مكان على وجه الكرة الأرضية. فكوكبنا الجميل الذي نراه من الفضاء الخارجي يتلألأ، رغم المسافات الشاسعة التي تفصل بين أقطاره وبحاره وصحاريه، هو في واقع الأمر كالمنزل الكبير المتصل ببعضه بشبكة من الأسلاك لتربط جميع أجزائه ببعضها ، يستطيع ساكنه إضاءة الحديقة وهو جالس في أقصى غرفة بالمنزل، ويستطيع أن يتصل بالمنازل الأخرى، مهما بعدت، بفضل خطوط الهاتف والحاسوب، ويستطيع متابعة ما يجري في أية دولة بواسطة وسائل الإعلام المرئية. فالتليفزيون يتيح له فرصة التجول في بلاد الله الواسعة، ويشاهد أناس في جميع قارات العالم في آسيا وأوروبا واستراليا وأمريكا وأفريقيا، ويتجول في البحار والمحيطات والفضاء الخارجي، كل ذلك يتم خلال دقائق معدودة !!

فمن خلال وصفناً وتحليلناً السابق للإعلام الخارجي السعودي، سواء في مرحلة ما قبل التأسيس أو مرحلة ما بعد التأسيس يتضح جلياً أن مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة، جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز اضطلع بدور كبير ليس في إرساء دعائم جهاز الإعلام الخارجي فحسب، بل الجهاز الإعلامي السعودي ككل خلال تلك الفترة، ممثلاً في صحيفة أم القرى وجهاز الإذاعة. ففيما كانت مهمة الإعلام الخارجي مُناطة بقسم الاستماع والترجمة بالشعبة السياسية بديوانه رحمه الله، والمتمثلة في ترجمة وكتابة ما يُبث في الإذاعات الأجنبية من أخبار وتعليقات وقراءتها بين يدي الملك، وكذلك الترتيب للوفود الأجنبية للتشرف بمقابلته، أنيطت أيضا بهذا القسم مهمة الاستماع إلى الرسائل والأخبار البرقية التي كان يبعث بها حكام الأقاليم المختلفة للملك لأخذ توجيهاته وأوامره حيال مختلف المسائل. وبلا شك فقد لعب هذا القسم، الذي كان مزودا بشبكة خاصة من المرسلات، دورا سياسيا هاما في تاريخ بناء الدولة وكذا تاريخ الإعلام السعودي، في حدود الإمكانات المتوفرة في ذلك الوقت، الأمر الذي أعطى الفرصة للتحقق من فعالية هذه التقنية، بل والتمهيد لقبولها في المجتمع حتى قبل إصدار المرسوم الملكي بإنشاء الإذاعة عام ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م. وبإصدار مرسوم تأسيس الإذاعة، اتضحت الرؤية المنوطة بها من حيث الجهة المشرفة عليها و إيجاد الكادر الذي سيدير أعمالها ونوعية الأخبار - داخلية وخارجية - التي تبثها والسياسة العامة حيالها من ناحية واقعيتها وتمحيصها لإيجاد إطار فكري وثقافي واحد داخل المجتمع، وكذلك نوعية البرامج المراد إيصالها للجمهور- تلاوة القرآن الكريم والتبصير بأمور العقيدة الإسلامية الصحيحة وبث المحاضرات التاريخية عن الإسلام والعرب.

كما لاحظنا أنه منذ أن انطلق صوت الإذاعة السعودية، جاء الإعلام الخارجي في مقدمة أولوياتها، حيث طبق مفهوم " البرامج الموجهة " باللغات غير العربية ، وأدخل اللغتين الأردية والإندونيسية لمخاطبة الحجاج من هاتين الجنسيتين تلا ذلك إدخال العديد من اللغات والتوسع المرحلي سواء في النواحي التقنية والفنية للأجهزة

أو في ساعات البث أو في البرامج أو في النواحي التنظيمية لمهام ودور الإذاعة في خدمة المجتمع، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وجـاء إنشاء الخدمات التليفزيونية عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م ، ليؤكـد مبـادئ السياسة الإعلامية التي أرساها الملك عبدالعزيز، واستخدام هذه الوسيلة لأغـراض دينية وتوعوية وتعليمية وثقافية وإعلامية وترفيهية، بما لا يخالف مبادئ الشـريعة الإسلامية. وسعى التليفزيون منذ نشأته على خدمة العقيدة الإسلامية والدفاع عنـها وعن قضايا المسلمين حول العالم، وربط أفئدتهم بمهبط الوحي في مكـة المكرمـة وحـرم الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة. وهذه الدور ينبـع مـن الفكر الإسلامي الذي اختطته المملكة، ليس في مجال الإعـلام فقـط، وإنمـا فـي سياساتها الداخليـة والخارجيـة وتعاملاتـها المختلفـة، منـذ أن توحـدت عـام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.

واتضح من خلال هذا البحث، أيضـا، أن الإعـلام الخـارجي مـا هـو إلا جزء من السياسة العامة للدولة المتبعة علـى الصعيديـن الداخلـي والخـارجي، وهو مرتبط أكثر بالسياسـة الخارجيـة، ويسـاند الدبلوماسـية فـي تنفيـذ هـذه السياسة والتعريف بها والدفاع عنها أمام المحـافل الإقليميـة والدوليـة. فأجـهزة الإعلام الخارجي تسعى للتأكيد على الـتزام المملكـة بالنـهج الإسـلامي القويـم في جميع ما يصدر عنها، منذ تأسيسها وحتى يومنا هـذا، انطلاقـا مـن المكانـة الدينية التي تتبوؤها، وما أدل على ذلك مـن دعـوة التضـامن الإسـلامي التـي أطلقها الملك عبدالعزيز عنـد دخولـه للحجـاز مـن خـلال مؤتمـر إسـلامي عالمي للنظر في أحوال المسلمين وتدارس كل مـا مـن شـأنه توحيـد كلمتـهم في العالم. وفي هذا الإطـار يـؤدي التليفزيـون السـعودي دورا بـارزا بنقـل الشعائر الإسلامية عبر الأقمار الاصطناعيـة للـدول العربيـة والإسـلامية دون مقابل، بل ونجد أن المملكة تساهم بحوالـي ثلـث ميزانيـة المؤسسـة العربيـة للاتصالات الفضائية (عربسـات).

وتسعى المملكة، ومن خلال توظيف وسائل الإعلام في المجال الخارجي إلى بلورة رأي عام عالمي يؤكد هويتها الإسلامية والعربية ويعزز من مواقفها الثابتة والمعلنة من جميع القضايا الإقليمية والدولية، وخاصة فيما يتعلق بنشر الدين الإسلامي وخدمته والدفاع عن المسلمين وقضاياهم أينما كانوا، وعدم ادخار كل ما من شأنه تحسين أوضاعهم. ونتيجة لهذه المواقف الصلبة والثابتة، أصبحت المملكة هدفاً لحملات إعلامية شرسة تشنها وسائل إعلام وجهات أخرى تسعى للنيل من مكانتها وتشويه صورتها لدى الشعوب الأخرى، الأمر الذي استلزم أن تقوم المملكة بتأسيس أجهزة للإعلام الخارجي والتوسع فيه للدفاع عن نفسها وباستخدام نفس السلاح، ليس على نطاق وزارة الإعلام فقط، بل شمل أيضا جهود جهات أخرى كوزارة الخارجية ووزارة التجارة والرئاسة العامة لرعاية الشباب، وغيرها.

والمتمعن لأهداف الإعلام الخارجي السعودي، يجد أن نشر الدين الإسلامي والتصدي للحملات الإعلامية التي تشن عليه يأتي في قائمة الأولويات التي يسعى لتحقيقها، سواء من خلال وسائل الإعلام أو بطرق مساندة كالمراكز الإعلامية في الداخل أو الخارج، وهذان أمران تعي المملكة أهميتهما القصوى بحكم مسؤولياتها العظيمة التي شرفها الله بها في خدمة الحرمين الشريفين وحجاج بيت الله الحرام، لتوفير الراحة والأمن والاطمئنان لهم واستيعاب أعدادهم المتزايدة سنويا. وهذا يعتبر في نظر الكثيرين تقليدا تأسس منذ عهد الملك عبدالعزيز وسار عليه أبناؤه من بعده.

كما لاحظ الباحث الاهتمام المتزايد الذي يوليه الإعلام الخارجي للمعلومات، وهو اهتمام في محله، لأننا نعيش اليوم ثورتها وتقنياتها التي تأخذنا إلى عالم لا محدود من العلم والمعرفة. فالمعلومة لا يجب التعامل معها أو اعتبارها مادة جامدة، بل هي في واقع الأمر مادة حية وثروة وطنية إذا ما حللت وفسرت وقدمت في قوالب متخصصة مناسبة، و حدثت بصورة دورية، واستغلالها وتقديمها للآخرين من خلال الوسائل المتاحة وبطريقة تحقق الأهداف المطلوبة وفي نفس

الوقت تكون مقنعة للطرف الآخر، خاصة ونحن على أبواب ثورة معرفية لا تعرف حدودا ولا تعترف بهوية سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، ولا تفرق بين دولة وأخرى أو إقليم وآخر. فالمعلومات والإحصاءات في شتي المجالات قد تكون متوفرة في الكتب الإحصائية المختلفة، ولكن تفسيرها وتحليلها وطريقة تقديمها وربطها واستخدامها – كمعرفة – هي التي تضفي طابع القوة على المعلومة، وتعطينا حدا لا يتوفر لدى الآخرين. ومثل هذا الأمر يتطلب وقبل كل شيء إيجاد العناصر البشرية القادرة على التعامل مع معطيات ثورة المعلومات وتقنياتها، ليس من منطلق إداري أو بيروقراطي، بل على أساس الاستغلال الأمثل وبما يحقق الأهداف الموضوعة للإعلام الخارجي.

إن عمل الإعلام الخارجي هو عمل ديناميكي، وليس جامدا، ويتطلب السرعة في الحركة والتكيف مع المواقف المختلفة، ومهارة اتصالية وتخصصية عالية، ومقدرة على التعامل والتواصل مع عقليات وأبعاد فكرية جماهيرية وثقافية غير متجانسة. فعالم اليوم ليس بعالم الأمس، وإعلام اليوم ليس بإعلام الأمس ، فقد حولت ثورة الاتصال والمعلومات العالم إلى قرية صغيرة، وتلاشت المسافات، وانتفى عامل الزمن في عصر السرعة ، ولم يعد هناك فاصل زمني بين وقت اندلاع الحدث وبين عرضه على شاشات التليفزيون العالمية، وليس أدل على ذلك من نقل أحداث حرب تحرير الكويت عبر الأقمار الاصطناعية و على الهواء مباشرة لملايين المشاهدين حول العالم الذين تحلقوا أمام أجهزتهم لمعايشة الأحداث لحظة بلحظة، متنقلين حول العواصم العالمية خلال لحظات، متعرضين لسيل هائل من المعلومات ، يخامرهم إحساس بأنهم أمام أحداث تصنع تاريخ نظام عالمي جديد! وبالرغم من صدور العديد من الأبحاث والدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول دور الإعلام في هذه الحرب، إلا أن مثل هذه الدراسات في العالم العربي لا تزال شحيحة،

بالرغم أن الحدث الجلل أخذ مكانه في قلب العالم العربي، ولعب الإعلام الخارجي في الدول العربية دوراً بارزاً فيه، سواء إقليمياً أو دولياً. فمثل هذه البحوث والدراسات ينبغي إجراؤها والاستفادة من نتائجها لتقويم التجارب الإعلامية خلال فترة الحرب على مختلف المستويات، وبالتالي المساهمة في وضع خطط وإستراتيجيات إعلامية جديدة فعالة تخدم قضايانا في الخارج.

كما لاحظ الباحث أيضاً أن هناك حاجة ملحة لإنشاء مركز أو هيئة وطنية يُناط بها العمل الإعلامي الخارجي استناداً إلى خطة عمل مدروسة وأهداف واضحة واستراتيجيات مقننة لتطبيق هذه الخطة وتحقيق أهدافها على أرض الواقع. على أن ترتكز مثل هذه الهيئة على أساس التعامل مع الإعلام والمعلومات على أنه سلاح العصر الذي يساند ويدعم القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة، وتكون مثل هذه الهيئة مدعومة بالكامل، سواء من الناحية المادية أو بكادر بشري نشط ومؤهل للقيام بأعباء ومسؤوليات الإعلام الخارجي. ومثل هذا العمل ينبغي أن يصل للجمهور المستهدف ليس من خلال نشر، وتوزيع الكتيبات والنشرات التعريفية فقط، بل ومن خلال شبكات الاتصال الحاسوبية الدولية – كالإنترنت – والمعارض المتجولة، والسفارات، والمراكز الإعلامية في الخارج، ووفود الصداقة، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، والطلبة، ورجال الأعمال، ووسائل الإعلام المختلفة، لأن الجهد الإعلامي في النهاية ليس فردياً بل تحدياً جماعياً سيعكس اسم ومكانة وسمعة المملكة العربية السعودية في الخارج.

الهوامش

(١) Martin, J. Effectiveness of international propaganda. In D. Fischer & J, Merrill, "**International and intercultural communication**". New York Hastings House, 1967 , pp.262.

(٢) موسى، عصام سليمان. **المدخل في الاتصال الجماهيري**. إربد، الأردن: مكتبة الكتاني، ١٩٩٥م، ط ٣، ص ص ١٠٢-١٠٣.

(٣) أبوزيد، فاروق. **"انهيار النظام الإعلامي الدولي"**. القاهرة، مطابع الأخبار، ١٩٩١م.

(٤) محمد، بركات عبدالعزيز (١٩٩٥م). مدخل إلى الإذاعة. في مكي، حسن إبراهيم ومحمد، بركات عبدالعزيز. **"المدخل إلى علم الاتصال"**، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٩٥م، ص ص ٢٨٥-٢٩٢.

(٥) رشتي، جيهان أحمد. **"الإعلام الدولي بالراديو والتليفزيون"**. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٩م، ص ص ٦-٧ ؛ طاهر، أحمد. "الإذاعة والسياسة الدولية". القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ص ص ١٠-١١.

(٦) رشتي، جيهان أحمد. مصدر سابق، ص ص ٩-١٠؛ طاهر، أحمد. مصدر سابق، ص ١٩.

(٧) رشتي، جيهان أحمد. مصدر سابق، ص ١٢.

(٨) Stevenson, R. Global communication in the twenty-first century. New York : Longman, 1994, p. 347.

(٩) أبوزيد، فاروق. مصدر سابق، ص ٨١.

(١٠) Stevenson, R. op.cit., p. 364.

(١١) وهبة، حافظ. **"خمسون عاماً في جزيرة العرب"** القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٠م، ص ٤٧.

(١٢) المصدر السابق، ص ٨٣.

(١٣) فيلبي، عبدالله "سانت جون". **"الذكرى العربية الذهبية"**. (ترجمة مصطفى كمال فايد). القاهرة، مطبعة الاعتماد، ١٩٥٣م، ص ٤٦.

(١٤) وهبة، حافظ. مصدر سابق، ص ص ٦٨-٦٩.

(١٥) عسة، أحمد. **"معجزة فوق الرمال"**. بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٦م، ص ١٠٠.

(١٦) وهبة، حافظ. مصدر سابق، ص ص ١٤٣-١٤٤.

(١٧) عسة، أحمد. مصدر سابق، ص ١٠٥.

(١٨) المصدر السابق، ص ١٢٦.

(١٩) وهبة، حافظ. مصدر سابق، ص ص ١٠٧-١٠٩.

(٢٠) Shobaili, Abdul Rahman. **"An historical and analytical study of broadcasting and press in Saudi Arabia"** Unpublished doctoral dissertation, Ohio State University, Columbus, Ohio, U.S.A, 1971, p. 116.

(٢١) المانع، محمد. **"توحيد المملكة العربية السعودية"**. (ترجمة عبدالله الصالح العثيمين). الدمام : مطابع المطوع، ١٤٠٢هـ، ص ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٢٢) عسة، أحمد. مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٢٣) قزاز، حسن عبدالحي. **الإعلام في عهد الملك عبدالعزيز**. "بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز"، الجزء ٢، ١٩-١٤٠٦/٣/٢٣هـ، الرياض، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ١٤.

(٢٤) وزارة الإعلام (الإعلام الداخلي). **"الإعلام السعودي : النشأة والتطور"**. الرياض، دار القمم للإعلام، ١٤١٣هـ، ص ص ٦٦-٦٧.

(٢٥) صادق، محمد توفيق. **"تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية"**. الرياض، مطبوعات معهد الإدارة العامة، ١٣٨٥هـ، ص ١١٩.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر وزارة الإعلام (الإعلام الداخلي). **"الإعلام السعودي : النشأة والتطور"**. مصدر سابق، ص ص ٦٩-٧١.

(٢٧) بشناق، عبدالمعين عثمان. **"الدليل العام للمملكة العربية السعودية ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م"**، ب. ت. مكة المكرمة : المؤلف.

(٢٨) صادق، محمد توفيق. مصدر سابق، ص ١٢٠.

(٢٩) Shobaili, Abdul Rahman. op. cit. P. 117.

(٣٠) وزارة الإعلام (الإعلام الداخلي). **"الإعلام السعودي : النشأة والتطور"**. مصدر سابق، ص ص ٦٧-٦٨.

(٣١) مجلة "المنهل". **الإذاعة في المملكة : تواريخ وأرقام**. العدد السنوي ٤٤٥ (شعبان/رمضان ١٤٠٦هـ)، ص ص ٢٠-٢٢.

(٣٢) إبراهيم، بكر محمد. **"الإذاعة السعودية : دراسة تحليلية لمضامين إذاعة البرنامج العام"**. الرياض، ١٤١٣هـ، المؤلف، ص ٦٢.

(٣٣) وزارة الإعلام (الإعلام الخارجي). **"المملكة العربية السعودية : مسيرة البناء"** الرياض، وزارة الإعلام، ١٤١٧هـ، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(٣٤) كريم، بدر احمد. **"نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي"**. جدة، تهامة، ١٤٠٢هـ، ط ١، ص ١٦ ؛ إبراهيم، بكر محمد، مصدر سابق، ص ص ٥٤ - ٥٥.

(٣٥) إبراهيم، بكر محمد، مصدر سابق، ص ٥٦.

(٣٦) De Guary, G. **"Fiasal: King of Saudi Arabia."** London: Arther Barker . Ltd., 1966, p. 1550

(٣٧) Rugh, William. **"The Arab press : News media and political process in the Arab world."** New York : Syracuse University Press, 1979.

(٣٨) Boyd, Douglas. **"Broadcasting in the Arab world : A survey of radio and television in the Middle East."** Philadelphia: Temple University . 1982 , Press, 1982.

(٣٩) Merdad, Adel S. **"Foreign television programs and their sources: An empirical analysis of media usage and perception of its effects by young viewers in the Kingdom of Saudi Arabia."** Unpublished doctoral dissertation, Wayne State University, Detroit, Michigan . U.S.A . 1993 .

(٤٠) مجلة "المنهل"، مصدر سابق، ص ص ٢٤-٢٩.

(٤١) المصدر السابق، ص ٢٨.

(٤٢) وزارة الإعلام (الإعلام الخارجي). **"المملكة العربية السعودية: مسيرة البناء"** مصدر سابق.

(٤٣) الصويغ، عبدالعزيز حسين. **"الإسلام في السياسة الخارجية السعودية"**. الرياض، أوراق للنشر والأبحاث والأعلام، ١٤١٤هـ، ص ٥٩.

(٤٤) الصويغ، عبدالعزيز حسين. مصدر سابق، ص ص ٥٦-٥٧.

(٤٥) مدني، نزار عبيد. **المفهوم الحديث للإعلام الخارجي**. جريدة عكاظ، عدد ١٠١٠٠، ٢٢/١٠/١٤١٤هـ، ١٣/٤/١٩٩٤م.

(٤٦) وزارة الإعلام. **نبذة عن الإعلام الخارجي**. وزارة الإعلام، الرياض، غير منشور، ب. ت. ص ١.

(٤٧) شجر، إبراهيم محمد. **النظام الإعلامي للمملكة العربية السعودية**. دراسات سعودية، الجزء الأول، ١٤٠٦هـ، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ص ٢٦٢.

(٤٨) المصدر السابق، ص ص ٢٢٥-٢٢٧.

(٤٩) وزارة الأعلام. التصور الوظيفي والتنظيمي لوكالة وزارة الإعلام للإعلام الخارجي. الرياض، غير منشور، ١٤١٥هـ، ص ٥.

(٥٠) المصدر السابق، ص ص ٥-٦.

(٥١) وزارة الإعلام. نبذة عن الإعلام الخارجي. مصدر سابق؛ وزارة الإعلام. التصور الوظيفي والتنظيمي لوكالة وزارة الإعلام للإعلام الخارجي. مصدر سابق.

(٥٢) وزارة الإعلام. التصور الوظيفي والتنظيمي لوكالة وزارة الإعلام للإعلام الخارجي. مصدر سابق.

(٥٣) بركات، جمال. **"الدبلوماسية : ماضيها وحاضرها ومستقبلها"**. الرياض، مطابع الفرزدق، ١٩٨٥م، ص ١٧.

(٥٤) مكي، حسن إبراهيم و محمد، بركات عبدالعزيز. **"المدخل إلى علم الاتصال"** الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٩٥م، ص ص ٣٠-٣١.

(٥٥) لمزيد من التفصيل انظر : مرداد، عادل سراج و مرداد، جميل محمود. **أثر تطور وسائل الاتصال وتقنياتها الحديثة على الدبلوماسية في ظل التغيرات الدولية الراهنة**. ورقة بحث غير منشورة قدمت في ندوة الاتجاهات الحديثة في التدريب الدبلوماسي ٢٦-١٤١٧/١٢/١٧هـ، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.

(٥٦) الخيال، مالك أحمد. **الإعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية**. "بحوث دبلوماسية"، العدد ٨، ١٤١٢هـ، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ص ١١٦.

(٥٧) المصدر السابق، ص ص ١١٨-١١٩.

(٥٨) مفتي، محمد أحمد. **الدور السياسي للألعاب الرياضية**. "مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية" العدد ٢، ١٤١٣هـ، ص ص ٤٢٣-٤٢٥، ٤٣٧.

(٥٩) الخيال، مالك أحمد. مصدر سابق، ص ص ١١٧-١١٨.

قائمة المصادر

أولاً : المصادر العربية

- إبراهيم، بكر محمد. **الإذاعة السعودية : دراسة تحليلية لمضامين إذاعة البرنامج العام**. الرياض، المؤلف، ١٤١٣هـ.
- أبوزيد، فاروق. **انهيار النظام الإعلامي الدولي**. القاهرة : مطابع الأخبار، ١٩٩١م.
- بشناق، عبدالمعين عثمان. **الدليل العام للمملكة العربية السعودية ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م**. مكة المكرمة : المؤلف، (ب. ت).
- بركات، جمال. **الدبلوماسية : ماضيها وحاضرها ومستقبلها**. الرياض: مطابع الفرزدق، ١٩٨٥م.
- الحارثي، ساعد العرابي. **الملك عبدالعزيز : رؤية عالمية**. دار القمم للإعلام، (ط ٢)، ١٤١٦هـ. الخيال، مالك أحمد. **الإعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية**. بحوث دبلوماسية، العدد ٨، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٤١٢هـ.
- رشتي، جيهان أحمد. **الإعلام الدولي بالراديو والتليفزيون**. القاهرة : دار الفكر العربي، الزركلي، خير الدين. الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز. (ط ٣)، بيروت: دار العلم للملايين،
- سعيد، السيد الدسوقي. **دور الإذاعة السعودية في الداخل والخارج**. المجلة العربية، ذو القعدة ١٤١٥هـ.
- الشبيلي، عبدالرحمن بن صالح. **نحو إعلام أفضل** : مجموعة مقالات ودراسات ومحاضرات في الإعلام. الرياض، المؤلف ١٤١٣هـ.

- شجر، إبراهيم محمــــد. **النظام الإعلامي للمملكة العربيـة السعودية.** دراسات سعودية، الجزء الأول، ص ص ٢٢١-٢٨٩، الريـــاض، معــهد الدراسات الدبلوماسية، ١٤٠٦هـ.
- صادق، محمـــــد توفيــق. **تطور الحكم والإدارة في المملكة العربيـة السعودية.** الرياض، مطبوعات معهد الإدارة العامة، ١٣٨٥هـ.
- الصويغ، عبدالعزيز حسين. **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية.** الرياض، أوراق للنشر والأبحاث والإعلام ١٤١٤هـ.
- طاهر، أحمد. **الإذاعة والسياسة الدولية.** القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م. عسة، أحمـد. **معجزة فوق الرمال.** بـيروت: المطــابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٦م.
- عطار، أحمد عبدالغفور.. **قصة الإذاعة السعودية.** مجلة المنهل، صفـــر ١٣٧١هـ، ص ص ٨٥ – ٨٨.
- عزت، محمـــــد فريـد. **وسائل الإعلام السعودية والعالميـة: النشأة والتطور.** جدة، دار الشروق ١٩٩٥م.
- فيلبي، عبدالله "سانت جون". **الذكرى العربية الذهبية.** (ترجمة مصطفـى كمال فايد). القاهرة، مطبعة الاعتماد، ١٩٥٣م.
- قزاز، حسن عبدالحي. **الإعلام في عهد الملك عبدالعزيز.** بحوث المؤتمــر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز، الجـــزء ٢، ١٩-١٤٠٦/٣/٢٣هـــ، الرياض، مطابع جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.
- كريم، بدر أحمـد. **نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي.** ط ١، جدة، تهامة، ١٤٠٢هـ.
- دور المذياع في تغيير العادات والقيم في المجتمع الســعودي مــع دراســة ميدانية في قرية خليص. جدة: المؤلف.، ١٩٨٧م.

- المانع، محمد. **توحيد المملكة العربية السعودية**. (ترجمة عبدالله الصالح العثيمين). الدمام : مطابع المطوع، ١٤٠٢هـ.
- محمد، بركات عبدالعزيز. **مدخل إلى الإذاعة**. في مكي، حسن إبراهيم ومحمد، بركات عبدالعزيز. **المدخل إلى علم الاتصال**، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٩٥م، ص ص ٢٨٥-٢٩٢، ١٩٩٥م.
- مكي، حسن إبراهيم و محمد، بركات عبدالعزيز. **المدخل إلى علم الاتصال**. الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٥م.
- مدني، نزار عبيد. **المفهوم الحديث للإعلام الخارجي**. جريدة عكاظ، عدد ١٠١٠٠، ١٤١٤/١٠/٢٢هـ، ١٩٩٤/٤/١٣م.
- مفتي، محمد أحمد. **الدور السياسي للألعاب الرياضية**. مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (٢)، ص ص ٤٢١-٤٥٨، ١٤١٣هـ.
- مرداد، عادل سراج و مرداد، جميل محمود. **أثر تطور وسائل الاتصال وتقنياتها الحديثة على الدبلوماسية في ظل التغيرات الدولية الراهنة**. ورقة بحث غير منشورة قدمت في ندوة الاتجاهات الحديثة في التدريب الدبلوماسي ٢٦-١٤١٧/١٢/٢٧هـ، الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية.
- مجلة المنهل (شعبان/رمضان ١٤٠٦هـ). الإذاعة في المملكة : تواريخ وأرقام. العدد السنوي ٤٤٥، ص ص ٢٠-٣٢.
- موسى، عصام سليمان. **المدخل في الاتصال الجماهيري**. ط ٣، إربد، الأردن: مكتبة الكتاني ١٩٩٥م.
- وزارة الإعلام. وزارة الإعلام : **نشأة وقطاعات وإنجازات**. الرياض، وزارة الإعلام ١٤٠٨هـ.
- وزارة الإعلام (الإعلام الداخلي). **الإعلام السعودي : النشأة والتطور**. الرياض، دار القمم للإعلام، ١٤١٣هـ.

- وزارة الإعـــلام. **التصور الوظيفـي والتنظيمـي لوكالـة وزارة الإعـلام للإعلام الخارجي.** (غير منشور). الرياض، وزارة الإعلام، ١٤١٥هـ.
- وزارة الإعلام (الإعلام الخارجي). **المملكة العربية السعودية: مسيرة البناء.** الرياض، وزارة الإعلام، ١٤١٧هـ.
- وزارة الإعـلام. (ب. ت). **نبـذة عن الإعلام الخارجي.** (غـير منشـور) الرياض: وزارة الإعلام. وزارة الإعلام. (ب. ت). السياسة الإعلامية للمملكة العربية السعودية. الرياض: مطابع الفرزدق.

وهبة، حافظ. **خمسون عاما في جزيرة العرب.** القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٠م.

- يماني، محمد عبده. **حديث في الإعلام.** الطائف: مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٧هـ.

ثانيا: المصادر الأجنبية

- Boyd, Douglas. Broadcasting in the Arab world : A survey of Radio and Television in the Middle East. Philadelphia: Temple University Press 1982.
- De Guary, G . Fiasal: King of Saudi Arabia. London: Arther Barker Ltd., 1966.
- Howarth, D. The desert king : The life of Ibn Saud. London: Quartet Books .1965.
- Martin, J. Effectiveness of international propaganda. In D. Fischer J. Merrill, , International and intercultural communication, (pp. 262 – 272). New York : Hastings House, 1976.
- Merdad, A. Foreign television programs and their sources: An empirical analysis of media usage and perception of its effects by young viewers in the Kingdom of Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation, Wayne. State University, Detroit, Michigan, U.S.A, 1993.
- Rugh, W. The Arab press : News media and political process in the Arab world. New York: Syracuse University Press, 1979.

- Shobaili, A. An historical and analytical study of broadcasting and press in Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation, Ohio State University Columbus, Ohio, U.S.A, 1971.
- Stevenson, R. Global communication in the twenty-first century. New York : Longman, 1994.

" الوسائل الاقتصادية "

السياسة النفطية السعودية
ركائزها ـ دوافعها وأبعادها

الدكتور / **عبدالله حمد السلامة**

أستاذ الاقتصاد الدولي المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقـــدمة :

قبل توحيد المملكة العربية السعودية على يد جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل – رحمه الله – عام ١٩٣٢م، لم يكن هناك وجود لأية أنشطة اقتصادية منظمة ولا تكامل أو اندماج بين الوحدات الاقتصادية كما هو معروف الآن، لافتقار هذا الجزء من الجزيرة العربية إلى أبسط مقومات الأمن والاستقرار. ففي منطقة الحجاز وتحديداً مدينتي مكة والمدينة المنورة وما حولهما، عاش السكان على عوائد البيع والشراء، وتقديم الخدمة لحجاج ومعتمري بيت الله الحرام، وفي الساحل الشرقي كان مصدر العيش صيد السمك والتقاط اللؤلؤ وتجارته، أما في الجنوب فقد عاش السكان على زراعة سفوح الجبال وبطون الأودية التي تتوفر فيها المياه. وفي المنطقة الوسطى والشمالية كان مصدر العيش تربية الماشية وزراعة أعالي الأودية والواحات.

وبالرغم من أن الحال الاقتصادية أفضل نسبياً في المدينتين المقدستين والطرق المؤدية لهما من بقية المناطق الأخرى إلا أن سكان المناطق الأخرى لم يستفيدوا منها، لانعدام الأمن وتفشي الفوضى وتسابق القبائل في غزو بعضها البعض، وفي السنوات الأولى من توحيد المملكة حلت مشكلة الأمن نهائياً لكن الأوضاع الاقتصادية كانت متردية لظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم تتجاوز إيرادات خزينتها ما يعادل ٧,١٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٣٨م، و٩,١٦ مليون دولار في عام ١٩٤٤م[1].

ثم تغيرت الأحوال كثيراً بعد اكتشاف النفط وتعاظم إيراداته وبالتحديد بعد إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول – أوبك – ونجاحها في تحجيم دور الشركات النفطية بالتحكم بالأسعار والكميات المنتجة. فقد انتهجت المملكة سياسة نفطية متوازنة لها أسبابها وحيثياتها وركائزها. فهي الدولة صاحبة أعلى احتياط نفطي عالمي وأعلى قدرة إنتاجية لنوعية متعددة ومتميزة من النفط، وهذا الوضع أعطاها قدرة في تعدد منافذ صادراتها واستجابة لرغبات عملائها.

يهمنا في هذه الورقة تحقيق ثلاثة أهداف. الهدف الأول هو دراسة وتحليل السياسة النفطية السعودية منذ اكتشاف البترول وتصديره عام ١٩٣٨م حتى الوقت الحاضر، والهدف الثاني معرفة دوافع هذه السياسة ومحدداتها، أما الهدف الثالث فهو توضيح علاقة الارتباط بين النفط والاقتصاد عبر فترة زمنية مختارة يمكن معرفتها بمناقشة بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة. كما تشتمل هذه الدراسة على أربعة محاور رئيسة :

أولاً : السياسة النفطية السعودية ويتناول هذا المحور :

١ - السياسة النفطية منذ اكتشاف النفط حتى عام ١٩٧٣م.

٢ - السياسة النفطية منذ عام ١٩٧٣م حتى الوقت الحاضر.

ثانياً: ركائز السياسة النفطية، وسوف يتناول هذا المحور المواضيع التالية:

١ - الاحتياطي النفطي.

٢ - القدرة الإنتاجية.

٣ - التميز في النوعية.

٤ - تعدد منافذ الصادرات.

٥ - المشاركة في العمليات اللاحقة.

ثالثاً : أهمية النفط للاقتصاد

رابعاً : دوافع السياسة النفطية

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائي، واستخدمت مصادر المعلومات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي، ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك، ووزارة البترول والثروة المعدنية. كما استخدمت بعض الأوراق والبحوث الاقتصادية والكتب ذات العلاقة.

السياسة النفطية السعودية

مرحلة ما قبل اكتشاف النفط :

لقد ركز الملك عبد العزيـز - طيـب الله ثـراه - جـهوده فـي السـنوات الأولى من حكمه في توحيد المملكة وتوطيـد دعـائم الأمـن والاسـتقرار فيـها. لذا انصب جل اهتمامه على تحقيـق هذيـن الـهدفين، لأن الأمـن والاسـتقرار مطلب أساسي لأي تنميـة اقتصاديـة أو اجتماعيـة أو سياسـية. وبعـد توحيـد المملكة عام ١٩٣٢م، بـدأ يفكـر - رحمـه الله - فـي الأحـوال الاقتصاديـة للدولة ويوليها مزيداً مـن الاهتمـام، وذلـك ضمـن إطـار نظرتـه للأوضـاع السياسية على المستويين العالمي والإقليمي. فمنطقة الخليـج العربـي فـي تلـك الفترة كانت منطقة نفوذ بريطاني، وهي الدولة التـي كـانت تركـز دومـاً فـي تعاملها مع مستعمراتها على الجانبين الاقتصـادي والسياسـي. لـذا فقـد سـعت إلى توجيه شركاتها النفطية إلـى الاسـتثمار فـي العـراق وإيـران وإمـارات الخليج الأخرى ولم تكن راغبة فـي الدخـول فـي مغـامرات اسـتثمارية فـي مناطق خارج نفوذها. وفـي أثنـاء الحـرب العالميـة الثانيـة اتضـح ضعـف الإمبراطورية البريطانية وحلفائها الذين لـم يجـدوا بديـلاً أفضـل مـن طلـب المساعدة مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتحجيـم القـوة الألمانيـة ودول المحور، وفي هذه الأثناء بدأ يبرز الدور الأمريكـي فـي المنطقـة وخصوصـاً بعد برهنتها على أنها الأقوى على المسـتوى العـالمي.

وبعد أن اتضح للملـك عبـد العزيـز عـدم رغبـة الشـركات البريطانيـة الاستثمار في أنشطة اكتشاف النفط في المملكـة، توجـه إلـى دعـوة الشـركات الأمريكية، وكان لهذا القـرار أبعـاده مـن النـاحيتين السياسـية والاقتصاديـة. فمن الجانب السياسي نجد أن دعـوة شركات تنتمـي إلـى أعظـم دولـة حليفـة للإمبراطورية البريطانية، سوف يقلل مـن احتمـال وقـوع أي خـلاف معـها، وبالتالي يجعل من قبول بريطانيا بالأمر الواقع شـيئاً مفروغـاً منـه.

ومن الجانب الاقتصادي نجد أن هذه الاستثمارات تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وتقنية متطورة قد لا يقدر على توفيرها إلا شركات النفط الأمريكية. ومن ناحية أخرى، وبسبب أن هذه الاستثمارات – من وجهة نظر هذه الشركات – استثمارات قد يصاحبها درجة عالية من المخاطرة، فقد اشترطت هذه الشركات تطبيق نظام الامتياز الذي يعطيها الحق في التحري عن النفط واكتشافه واستخراجه بحيث لا يجوز لأي شركات أخرى (بريطانية أو غيرها) منافستها في ذلك. وبذلك تلتزم الشركات صاحبة الامتياز بالقيام بالأنشطة سالفة الذكر، وفي المقابل لم يكن للدول المتعاقدة مع الشركات الأمريكية في ميدان النفط في تلك الفترة الحق في التدخل في استثمارات التحري عن النفط واكتشافه واستخراجه وتسويقه، خاصة إذا لم يكن هناك قصور في تلك الأنشطة. لذا كان دور الدول المضيفة يقتصر على عملية تحصيل الضريبة. بل يذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فيقول فاضل الجلبي "إن العلاقة القانونية بين الشركات صاحبة الامتياز والدولة لم تكن إلا عملية ضريبية بحتة، كما إن النموذج العام لاتفاقيات الامتياز يجعل المقياس الوحيد الذي يلتزم به حامل الامتياز عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والإنتاجية هو ما يسمى بالعوامل التجارية المحضة التي تحقق أعلى مستويات الربحية الممكنة له دون أن يفرض أية التزامات ذات صلة بمتطلبات التنمية في القطر المضيف"(٢). ومن هنا تنعدم العلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة المضيفة ويصبح المحدد الأساسي لإنفاق المزيد من الاستثمارات الخاصة بالشركات على النشاطات الاستكشافية والاستخراجية والتسويقية هو حاجة الدول المستهلكة والشركات المنتجة و بالطبع السوق النفطية ككل.

وحيث إن التقاليد التجارية بين الشركات البريطانية والأمريكية تتم عبر تنسيق مستمر فيما بينها لتجنب التنافس، لذلك لم يظهر أي خلاف نتيجة حصول الأخيرة

على امتياز التنقيب عن النفط في أراضي المملكة، كما أن هذه الشركات تحـرص على الدخول في استثمارات المراحل اللاحقة للاكتشافات Down stream investments والتي تضم أنشطة النقل والتكرير والتوزيع والتسويق، وقد ضمنت هـذه التقـاليد للشركات من الجانبين أعلى قدر من الأرباح وأقل قدر من الضرائب الواجب دفعـها للدول المضيفة.

أولاً: السياسـة النفطيـة منذ اكتشاف النفط حتى عام ١٩٧٣م:

يعتبر اليوم الثالث مـن مـارس ١٩٣٨م يومـاً ممـيزاً ففيـه اكتشـف أول بئر للزيت في الساحل الشـرقي للمملكـة العربيـة السـعودية بواسـطة شـركة "سوكـال" Standard Oil Company of California (SOCAL) صاحبـة أول امتياز للتنقيب عن النفط في المملكة، تبعـها بعـد ذلـك العديـد مـن الشـركات النفطية الأمريكية الأخـرى باتفاقيـة امتيـاز خاصـة لا تخـرج فـي طبيعتـها وبنودها عن الاتفاقيات السائدة والمعمول بها في تلـك الفـترة.

وبطبيعة الحال فإن الوضع في المملكة لم يكن يختلـف عـن غـيره، حيـث بدأت الإيرادات النفطية متواضعة جداً رغم التوسـع فـي الاكتشـاف والتصديـر - وباستثناء فترة الحـرب العالميـة الثانيـة ١٩٣٨م - ١٩٤٤م - يعكـس لنـا الجدول رقم (١) واقع الحال فـي تلـك الحقبـة حيـث لـم تتجـاوز الإيـرادات النفطية ٥٦,٧ مليون دولار عام ١٩٥٠م رغم ارتفـاع الكميـات المنتجـة. كمـا لـم تتجـاوز ٣٣٣,٣ مليـون دولار أمريكـي عـام ١٩٦٠م، وبالتـالي كـان إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول - أوبـك - والتـي تضـم فـي عضويتـه كل من المملكة وإيران والعراق والكويت وفـنزويلا، بغـرض حمايـة مصـالح أعضائها وتعظيم عوائدهم من ثرواتـهم النفطيـة.

ومنذ عام ١٩٧٣م، تغير ميزان القوى لصالح الـدول المنتجـة بعـد نجـاح دول المنظمة في تحجيـم دور الشـركات النفطيـة فـي التحكـم فـي الأسـعار

والكميات المنتجة بانتهاج سياسة التأميم، أو نظام المشاركة، وتقتضي سياسة التأميم إنهاء الامتياز وحلول الحكومات محل الشركات في ملكية وإدارة الصناعة النفطية، في حين أن نظام المشاركة يهدف إلى التملك الطوعي لهذه الصناعة والذي اختارته المملكة بعقدها اتفاق مع شركة أرامكو والذي اعتبر نافذاً ابتداءً من عام ١٩٧٣م، وينص على مشاركة الدولة بحصة متزايدة ابتدأت بنسبة ٢٥% ما لبثت أن ارتفعت إلى ٦٠ % في السنة التالية، وانتهت تدريجياً بالتملك الكامل للمملكة عام ١٩٨٠م. وفي نوفمبر ١٩٨٨م تم تأسيس شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) بمرسوم ملكي لتتولى المهام الإدارية والتشغيلية التي كانت تقوم بها أرامكو نيابة عن الحكومة[٣].

الجدير بالذكر أن هذا الاتفاق خضع لتعديلات عديدة لا مجال لمناقشتها واستعراضها هنا. إلا أنه ينبغي التأكيد على ملاءمة وعدالة هذا النهج فعن طريقه نجحت المملكة العربية السعودية في السيطرة التامة على أهم مورد اقتصادي لديها، بدون زعزعة أو ردود فعل سياسية أو اقتصادية من الشركات النفطية أو خلاف مع حكوماتها، كما خلق نموذجاً استثمارياً إيجابيا مبنياً على الثقة ودرء المخاطر، مما أعطى برهاناً للمستثمرين الأجانب أن استثماراتهم في المملكة آمنة وحقوقهم محفوظة، وهذا بدوره شكل عامل جذب مستقبلي لهم، وينبغي التنويه بان سياسة التدرج في التملك قد وفرت للمملكة الوقت الكافي لتعويض هذه الشركات بدون حدوث إرباك أو ضغط بسبب المستحقات الواجب دفعها لهذه الشركات.

كما كان لنمو الطلب العالمي وانخفاض العرض أبان حرب ١٩٧٣م، دور رئيسيً في تعاظم إيرادات النفط والتي تُعزى بشكل كبير إلى ارتفاع الأسعار لأكثر من الضعف خلال أشهر عديدة من نفس السنة كما سيناقش لاحقاً.

جدول رقم (١)

الإيرادات النفطية في الفترة ١٩٣٨ - ١٩٧٣م (بملايين الدولارات)

السـنة	المبلغ الإجمالي	السـنة	المبلغ الإجمالي
١٩٣٨	٠,١	١٩٥٦	٢٩٠,٢
١٩٣٩	٣,٢	١٩٥٧	٢٩٦,٣
١٩٤٠	١,٢	١٩٥٨	٢٩٧,٦
١٩٤١	١,٠	١٩٥٩	٣١٣,١
١٩٤٢	١.١	١٩٦٠	٣٣٣,٧
١٩٤٣	١.١	١٩٦١	٣٧٧,٦
١٩٤٤	١,٧	١٩٦٢	٤٠٧,٩
١٩٤٥	٤,٣	١٩٦٣	٦٠٧,٤
١٩٤٦	١٠,٤	١٩٦٤	٥٢٤,٢
١٩٤٧	١٨,٠	١٩٦٥	٦٦٤,١
١٩٤٨*	٥٢,٥	١٩٦٦	٧٨٩,٩
١٩٤٩	٣٩,١	١٩٦٧	٩٠٣,٦
١٩٥٠	٥٦,٧	١٩٦٨	٩٢٦,٤
١٩٥١	١١٠.٠	١٩٦٩	٩٤٩,١
١٩٥٢	٢١٢,٢	١٩٧٠	١,٢١٤,٠
١٩٥٣	١٦٩,٨	١٩٧١	١,٨٨٤,٩
١٩٥٤	٢٣٦,٣	١٩٧٢	٢,٧٤٤,٦
١٩٥٥	٣٤٠,٨	١٩٧٣	٤,٣٤٠,١

* عام ١٩٤٨م يمكن أن يكون هناك خطأ مطبعي للرقم، لان الإيرادات النفطية أقل من ذلك فلم يحدث أي تغير يمكن أن تعزى له هذه القفزة في الإيرادات لتميز هذا العام عن العام السابق واللاحق له.

المصدر: الإيرادات من ١٩٣٨ - ١٩٦١م أخذت من كتاب ينق، ١٩٨٣، ص ١٢٥ وبقية الأعوام من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، ١٩٩١م، ص ٢٤٥.

ثانياً: السياسة النفطية منذ عام ١٩٧٣م إلى الوقت الحاضر

شهدت بداية السبعينيات ارتفاع الطلب العالمي على النفط بسرعة كبيرة حيث كان ينمو بنسبة أعلى من نمو الطلب على مصادر الطاقة الأخرى وذلك بسبب النمو الاقتصادي العالمي والازدهار والتوسع في استخدامات النفط. والسبب في ذلك أن النفط أقل تكلفةً وأسهل استخداماً حيث نما الطلب عليه بواقع ٨% وذلك بين عامي ١٩٧٢م - ١٩٧٣م(٤). وقد واكب ذلك تحول في قرار العرض النفطي، إذ انتقل من الشركات النفطية العالمية إلى الشركات الوطنية التي تمثل الحكومات، وتحول في قرار الأسعار حيث انتقل إلى أوبك، كما كان لبعض الأزمات السياسية آثارها على أحوال السوق النفطية. نتج عن هذه الأمور مجتمعة آثاراً انعكست على العرض والطلب والأسعار. ويمكن أن نقسم السياسة النفطية السعودية إلى ثلاث مراحل الأولى من عام ١٩٧٣م إلى ١٩٨٠م، والثانية من ١٩٨٠م إلى ١٩٨٦م، والثالثة من عام ١٩٨٦م إلى ١٩٩٧م.

المرحلة الأولى: من عام ١٩٧٣م إلى ١٩٨٠م

المملكة كأكبر دولة مصدرة تمتلك أكبر احتياطي عالمي لها دورها وسياستها المميزة في السوق النفطية. ففي عام ١٩٧٢م وأوائل عام ١٩٧٣م، ارتفع الطلب العالمي على النفط متضمناً زيادة كبيرة في الأسعار، ورغبةً من المملكة في كبح جماح ارتفاع الأسعار رفعت صادراتها النفطية، ولكن كان لمواقف بعض الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل إبان حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣م، أثر في تبني المملكة وبعض الدول النفطية العربية قراراً موجهاً لحظر تصدير النفط عن بعض الدول المساهمة في هذا الدعم، وقد نتج عن ذلك ارتفاع مفاجئ وعظيم في الأسعار حيث تضاعفت إلى أربعة أضعاف ووصل سعر البرميل ١٠ دولارات تقريبا(٥). وبعد ذلك سعت المملكة جاهدة نحو إحداث استقرار

في الأسـعار، وعدم الموافقة إلا على زيادة أسعار متدرجة ومعتدلة (Gradually Increasing Prices) ، وكان من نتائج هذه السياسة تحجيم حدوث زيادات كبيرة في الأسعار حيث التزمت المملكة بإنتاج كميات أعلى للمحافظة على استقرار الأسعار. ففي اجتماع الدوحة ١٩٧٦م رفضت المملكة ومعها الإمارات العربية المتحدة زيادة للأسعار بواقع ١٠% ووافقت على زيادة لا تتجاوز ٥%، وكمثال آخر على الرغبة في الحد من ارتفاع الأسعار كانت تنتج ٩ مليون برميل يومياً خلال عام ١٩٧٧م، رغبة في تقليص الفجوة بين العرض والطلب(٦). ثم نجحت في إقناع الدول الأعضاء في أوبك من نفس العام بتجميد الأسعار بدلاً من زيادتها مقابل موافقة المملكة إلغاء الفرق في الأسعار بينها وبين الدول الأخرى.

وفي أواخر عام ١٩٧٨م، بدأ يتقلص العرض الإيراني بسبب الثورة مما دفع المملكة إلى رفع إنتاجها حتى وصل إلى أكثر من ١٠ مليون برميل يومياً، كما سعت إلى إقناع الدول الأخرى الأعضاء، في منظمة أوبك خلال مؤتمر عقد في "أبو ظبي"، في التاسع عشر من ديسمبر نحو الاتفاق - ولأول مرة - على تبني سياسة متدرجة في رفع الأسعار لتتماشى مع معدلات التضخم العالمية، وكان يؤمل أن لا تتجاوز الأسعار ١٤,٥٥ دولارا للبرميل، لكنها ارتفعت من مستوى أسعار أكتوبر البالغة ١٣ دولارا إلى ١٩ دولارا في شهر نوفمبر من نفس العام(٧) ثم إلى ٢٤ دولارا للبرميل نتيجة لفقد السوق الإنتاج الإيراني البالغ ٣,٥، بل أن سعر البترول في السوق الفورية وصل إلى ٤٠ دولارا للبرميل بسبب تداعيات هذه الأزمة والتي صاحبها أيضا سياسة محمومة انتهجتها شركات البترول العالمية نحو إعادة بناء المخزون (stock pile)، وفي منتصف شهر يناير ١٩٧٩م بدأ الإنتاج السعودي ينخفض إلى ٩,٥ برميل يوميا، بسبب انخفاض الضغط في بعض حقول النفط والذي جاء نتيجة لرفع الإنتاج إلى أكثر من ١٠ مليون برميل يوميا. وكان من الطبيعي أن تخفض المملكة إنتاجها قليلا خاصة وأن إنتاج إيران بدأ يعود

تدريجياً إلى السوق، ابتداءً من منتصف مارس من نفس العام، لكن الأسعار عادت إلى الارتفاع من جديد في السوق الفورية إلى مستوى ٢٩ دولاراً ثم إلى ٣٥ دولاراً في منتصف العام مما جعل المملكة ترفع إنتاجها مرة أخرى إلى مستوى ٩,٨ مليون برميل يومياً[٨].

المرحلة الثانية: من عام ١٩٨٠م إلى ١٩٨٦م

استمرت المملكة في انتهاج سياسة التوسع في الإنتاج، فبلغ منذ بداية أكتوبر عام ١٩٨٠م وحتى نهاية أغسطس عام ١٩٨١م أكثر من ١٠ مليون برميل يومياً أي أكثر من ٤٠% من إنتاج دول أوبك، وكان الهدف من ذلك تعويض النقص في العرض، بسبب قيام الحرب العراقية الإيرانية وانحسار صادرات كلا البلدين ، وفقدان السوق لأكثر من ٦ مليون برميل يومياً، وفي نفس الوقت حدث ذعر من قبل المستهلكين، والشركات النفطية التي ترغب في إعادة بناء المخزون، نتج عنه شراء محموم دفع بأسعار النفط للارتفاع. وقد وصلت أسعار السوق الفورية ٤٠ دولاراً للبرميل[٩]، ومع بداية استئناف صادراتهما النفطية بدأت المملكة تخفض إنتاجها إلى مستوى ٨,٦ برميل في اليوم، وقد تراجعت الأسعار في السوق الفورية في أوائل عام ١٩٨٢م إلى ٣٠ دولاراً للبرميل بسبب انخفاض الطلب ، والذي جاء نتيجة حتمية لارتفاع الأسعار بشكل غير منظم.

وبعد اجتماعي فينا في شهري مارس ويوليو من عام ١٩٨٢م، والذي اتفق في الأخير منهما على العمل بنظام الحصص خفضت المملكة إنتاجها إلى اقل من ٧ مليون برميل يوميا، متحملة بذلك أعلى نسبة في الخفض، ثم لعبت المملكة دور المنتج المرجح (Swing producer) في الفترة من ١٩٨٢م – ١٩٨٥م، والذي قوبل باستغلال متزايد من بعض الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك لحصة المملكة في السوق، حيث تراجع إنتاجها إلى أقل من ٣ مليون برميل في بعض الفترات من عام ١٩٨٥م، الأمر الذي جعل المملكة تترك هذا الدور وتتبنى سياسة تعويض الحصة (Net back basses)

وفي هذه الأثناء انهارت أسعار النفط ووصلت إلى ٨ دولارات للبرميل وكان ذلك في أغسطس من عام ١٩٨٦م، مما جعل دول أوبك تتفق على نظام حصص جديدة، عاودت معه أسعار البترول التحسن من جديد إلى أن وصلت في سبتمبر عام ١٩٩٦م إلى ١٨ دولاراً للبرميل.

المرحلة الثالثة: من عام ١٩٨٦م إلى ١٩٩٧م

حاولت المملكة في تلك الفترة استعادة حصتها في السوق النفطية برفع إنتاجها اليومي من النفط، وقد حققت بعض النجاحات ولكن احتاج ذلك فترة زمنية أطول، بسبب انخفاض نمو الطلب العالمي على النفط وزيادة المنافسة من الدول الأخرى، خاصة الدول المنتجة من خارج الأوبك، فارتفع معدل إنتاج المملكة اليومي من ٤,٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٦م إلى ٥,١ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٨م(١٠)، لكن أحداث أزمة الخليج الثانية (احتلال العراق للكويت) قد هيأت ظروفا أكثر ملاءمة لزيادة الإنتاج إلى مستوى يزيد في متوسطة عن ٦,٤ مليون برميل يوميا عام ١٩٩٠م، ثم إلى ٨,١ مليون برميل يوميا عام ١٩٩١م. وقد صاحب الأشهر الأولى للأزمة تحسن في الأسعار ما لبث أن تضاءل بعد التدخل الدولي وتطمين أطراف السوق، ورفع المملكة لإنتاجها بشكل ساهم في تعويض النقص الحاصل في الإمداد. وينبغي هنا التأكيد على أنه لو لم يكن لدى السعودية الطاقة الإضافية الإنتاجية الجاهزة، والرغبة السياسية في عدم الأضرار باقتصاديات الدول المستهلكة للنفط ، وتلافي أية انعكاسات سلبية يمكن حدوثها في حالة نقص الإمداد النفطي، لارتفعت أسعار النفط بشكل أكثر حدة وفي مدة أطول مما حصل بالفعل. بعد ذلك ومنذ عام ١٩٩١م وحتى عام ١٩٩٦م استمر إنتاج المملكة بمستوى يزيد قليلا عن ٨ مليون برميل يوميا، وقد شهد عام ١٩٩٦م تحسن في الأسعار يعود لنمو

الطلب العالمي على النفط، خاصة من دول جنوب شـــرق آســيا صاحبــه إعــادة بناء المخزون النفطي للشركات وشتاء بارد جداً فـــي الـــدول الصناعيـــة.

لكن الوضع انعكس كلياً فـــي النصــف الثـــاني مـــن عـــام ١٩٩٧م وحتـــى عام ١٩٩٨م، حيث ظهرت أزمة جديـــدة فـــي أســـعار النفـــط. فـــتراجعت عـــن مستوياتها السائدة عام ١٩٩٦م وأوائل عام ١٩٩٧م إلـــى مســـتوى ليـــس ببعيـــد عن أسعار شهر أغسطس عـــام ١٩٨٦م، عندمـــا انـــهارت أســـعار النفـــط إلـــى مادون ٨ دولار للبرميل، ويعزى هذا التراجع الجديـــد إلـــى تجـــاوز بعـــض دول أوبك حصصها المقررة بأكثر من ١,٣ مليون برميـــل يوميـــا، وللأزمـــة الماليـــة في بعض دول جنوب شرق آسيا، والتـــي أثـــرت حتـــى علـــى مقـــدرة بعـــض الشركات والمصافي البترولية فـــي الحصـــول علـــى ضمانـــات بنكيـــة لشـــراء البترول، كما صاحب ذلك زيادة في إنتاج الـــدول غـــير الأعضـــاء فـــي أوبـــك، وارتفاع للمخزون التجاري للشركات، وأحـــوال مناخيـــة غـــير مشـــجعة لزيـــادة الطلب، بالإضافة إلى توقع زيادة الإنتاج العراقـــي بعـــد موافقـــة مجلـــس الأمـــن برفع قيمة منتجات النفط مقابل الغذاء وهذا يعنـــي (عـــرض نفطـــي أكـــبر كلمـــا تدنت الأسعار). المهم أنه سوف يكون لهذه الأزمـــة آثارهـــا الاقتصاديـــة علـــى الدول المصدرة للنفط بالذات التي تعتمد عليـــه كمصـــدر للدخـــل.

ركائز السياسة النفطية السعودية*

١ - الاحتياط الهائل من النفط:

تتمتع المملكة باحتياط ضخم من النفط متزايد مع الزمن. رغم كميات الإنتاج المرتفعة جداً، فلو نظرنا إلى احتياط المملكة لوجدانه يتفوق على احتياط مناطق بأسرها من العالم وليس على دول فقط، وعلى الرغم من إنتاج متراكم من النفط بلغ أكثر من ٧١ بليون برميل، فإنَّ المملكة استطاعت ومن خلال الاستثمارات الهائلة في نشاط أعمال التنقيب والحفر - تعويض ما أنتج إلى هذا الوقت وزيادة حجم الاحتياط سنويا إلى أن وصل إلى ٢٦١,٥ بليون برميل [(١١)]. باستعراض الجدول رقم (٢) يتضح لنا موقع المملكة المميز فهي تمتلك ٢٥,٥% من الاحتياطي العالمي و ٣٩% من احتياط دول الشرق الأوسط، وتتفوق على دول أمريكا الشمالية والجنوبية والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي مجتمعة في الاحتياطي، بالإضافة إلى أن نسبته إلى الإنتاج مرتفعة جدا، فبمعدلات الإنتاج الحالية يمكن للملكة أن تستمر في الإنتاج لمدة تزيد عن ثمانين عاما، وبذلك تكون أكثر قدرة على الاستمرارية.

---

* تجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث قد استفاد في بعض نقاط هذا الجزء مما طرحه معالي وزير البترول والثروة المعدنية السعودي: الأستاذ علي إبراهيم النعيمي في كلمته أمام مؤتمر البترول العالمي الخامس عشر في بكين **"عن السياسة البترولية للمملكة في سوق عالمية متغيرة"** كما هو موضح في الهوامش.

- كما يتقدم الباحث بالشكر للدكتور/ماجد عبدالله المنيف، مستشار وزير البترول والثروة المعدنية والذي قابله الباحث لأخذ رأيه بخصوص ركائز السياسة النفطية السعودية.

جدول رقم (٢)

الاحتياطات العالمية المثبتة حسب المناطق (بآلاف الملايين من البراميل)

في نهاية العام	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	النسبة من المجموع	المدة المقدرة للنضوب بالسنوات
الشرق الأوسط	٣٢٥,٩	٤٠١,٩	٦٧٦,٣	%٦٥,٢	٩٣,١
أمريكا الشمالية	٥٢,٠	٩٨,٧	٨٥,٥	%٨,٣	١٨,١
أمريكا الوسطى والجنوبية	٢٢,٦	٣٤,١	٧٩,٢	%٧,٦	٣٦,١
الدول التابعة للاتحاد السوفيتي	٧٨,١	٥٩,٠	٦٥,٥	%٦,٤	٢٥,٥
أفريقيا	٦٠,٦	٥٥,٢	٦٧,٥	%٦,٤	٢٥,٠
آسيا والباسفيك	٣٩,٤	٣٧,٤	٤٢,٤	%٤,١	١٥,٧
أوروبا	٢٧,٩	٢٣,٨	٢٠,٥	%٢	٨,٢
العالم	٦٠٦,٥	٧١٠,١	١٠١٦,٩	%١٠٠	٤٢,٢
المملكة	١١٣,٢	١٦٩,٢	٢٦١,٥	%٢٥,٥	٨٣,٤

* المدة المقررة للنضوب: حسبت عن طريق قسمة الاحتياطي المتبقي في نهاية عام ١٩٩٦م على الإنتاج في هذه السنة إذا كان الإنتاج سوف يستمر بهذا المعدل.

المصدر: British Petroleum Statistical Review of World Energy, 1997, P.4

٣ - القدرة الإنتاجية المتميزة :

تتمتع المملكة بطاقة إنتاجية هائلة، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع أن تنتج ما يقارب ١٠,٥ مليون برميل يوميا، ولفترات طويلة كما أثبتت ذلك عمليا في الأعوام ١٩٧٨م، ١٩٨٠م، ١٩٨١م. كما يبلغ مستوى إنتاجها الحالي أكثر من ٨ مليون برميل يوميا، وطاقتها الإنتاجية الحالية تتجاوز ١١ مليون برميل يوميا، وهذه الميزة أعطت المملكة دورا حيويا في السوق النفطية تتضح أهميته وقت الأزمات. كما يوضح الجدول رقم (٣) الأهمية النسبية لإنتاج المملكة مقارنة بالدول الأخرى الأعضاء في أوبك واستعدادها لسد أي نقص في جانب العرض، وهذا يشكل عامل اطمئنان بالنسبة للمستهلكين وعامل استقرار بالنسبة للسوق، فقد

رفعت المملكة إنتاجها من مستواه المفضل والذي يزيد في المتوسط على ٨ مليون برميل يومياً إلى مستوى يقارب العشرة ملايين برميل يومياً.(١٢) إبان الثورة الإيرانية وأزمة الخليج الأولى ، كما سارعت في رفع إنتاجها من مستوى يزيد بقليل عن ٥ مليون برميل يومياً إلى أكثر من ٨ مليون برميل خلال أزمة الخليج الثانية. كما أن تكاليف اكتشاف المزيد من الاحتياط - بالنسبة للمملكة - أقل مقارنة بالدول الأخرى.

جدول رقم (٣)

إنتاج المملكة مقارنة بإنتاج الدول الأعضاء في أوبك (بملايين البراميل)

السنة	السعودية	الدول الأخرى	إجمالي أوبك	إنتاج المملكة إلى الدول الأخرى
١٩٧٦	٨,٥٧٧	٢١,٧٥	٣٠,٣٢٧	%٢٨
١٩٨١	٩,٨٠٨	١٢,٦٧٧	٢٢,٤٨٥	%٤٤
١٩٨٦	٤,٧٨٤	١٢,٨٦٥	١٧,٦٤٩	%٢٧
١٩٩١	٨,١١٧	١٤,١٩٦	٢٢,٣١٣	%٣٦
١٩٩٦	٨,١٠٢	١٦.٦٦٧	٢٤,٧٦٩	%٣٣

المصدر: Annual Statistical Bulletin, Organization of Petroleum Exporting Countries, 1996, P.14.

٣ - التميز في النوعية :

تنتج المملكة خمسة أنواع من الزيت الخام ذات مستويات من الكثافة النوعية تتدرج من الزيت الثقيل ذي الكثافة المنخفضة (٢٧,٥ - ٢٨,٠) جداً إلى الزيت الخفيف جداً ذي الكثافة العالية (٤٩,٥ - ٥١,٠)، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٤)، وهي بهذه الدرجات المختلفة من الكثافة تمتلك القدرة على تلبية احتياج المصافي المنتشرة حول العالم، مما يعطيها مرونة تسويقية عالية.

جدول رقم (٤)

نوع الزيت	درجة الكثافة حسب مواصفات معهد البترول الأمريكي
الزيت العربي الثقيل	٢٧,٥ - ٢٨,٠
الزيت العربي الوسط	٢٩,٠ - ٣٠,٥
الزيت العربي الخفيف	٣٢,٠ - ٣٣,٣
الزيت العربي فوق الخفيف (اكسترا لايت)	٣٦,٠ - ٣٧,٠
الزيت العربي الخفيف جداً (الممتاز)	٤٩,٥ - ٥١,٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية، مقابلة شخصية لإحدى المسؤولين التنفيذيين.

٤ - تعدد منافذ الصادرات:

إن الإنتاج الضخم لنوعيات مختلفة من النفط أعطى المملكة القدرة على التعامل والاستجابة لطلب العديد من المصافي المنتشرة حول العالم حيث تصدر المملكة إلى أكثر من ٤٢ دولة نامية ومتقدمة ، فلا يوجد أي منطقة من مناطق العالم إلا ويصلها الإنتاج السعودي، مما يعطي المملكة أهمية نسبية لدى جميع المستهلكين كما يعكس ذلك الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

صادرات المملكة حسب المناطق من منتجات الزيت الخام والمكرر لعام ١٩٩٦م

(بملايين البراميل)

الجهة المستقبلة	خام	مكرر	إجمالي	النسبة من المجموع الكلي
أوروبا (الغربية)	٥٣٠,٦٢	٣٠,٠١	٥٦٠,٦٣	٢٠,١٦
آسيا والشرق الأقصى	١٠٣١,٤٩	٣٥٠,٩٥	١٣٨٢,٤٤	٤٩,٧٠
أمريكا الشمالية	٤٩٠,٦٦	٣٥,٥٨	٥٢٦,٢٤	١٨,٩٢
أمريكا اللاتينية	٤٧,١٥	٢٦,٧٣	٧٣,٨٨	٢,٦٥
الشرق الأوسط وأفريقيا	١١٨,٨٥	٨٠,٣١	١٩٩,١٦	٧,١٥
دول أخرى	١٧,٢٤	٢٢,٤٥	٣٩,٦٩	١,٤٢
المجموع الكلي	٢٢٣٦,٠١	٥٤٦,٠٣	٢٧٨٢,٠٤	١٠٠

المصدر: ملخصة ومحتسبة من تقرير مؤسسة النقد السعودي، ١٩٩٧م، ص ص ٣٠٢ – ٣٠٣.

٥ – المشاركة في العمليات اللاحقة:

سعت المملكة إلى الدخول في العمليات اللاحقة للإنتاج (Downstream)، مركزة على الدول الرئيسة والأسواق الواعدة في استهلاك البترول، وقد بدأ هذا التوجه عام ١٩٨٨م باستثمار مشترك مع شركة تكساسكو الأمريكية، في مشروع ستار انتر برايز (Star Enterprise) ، الذي يمتلك ثلاث مصافي وتسعمائة محطة خدمة موزعة في القطاع الجنوبي الغربي والشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية، ويساهم هذا المشروع في تسويق ٦١٥ ألف برميل يومياً[١٣] من الزيت الخام السعودي. وفي عام ١٩٩١م دخلت أرامكو السعودي أيضاً استثماراً آخر مع شركة سانغ يونغ أويل ريفانينق لتكرير الزيت وتسويقه في كوريا الجنوبية، في مصفاة اونسان (On San) بطاقة تكرير إجمالية تبلغ ٥٢٥ ألف برميل يومياً [١٤]، تورد أرامكو ٧٠% من هذا الاحتياج، والذي ينتج في الغالب من الحقول حديثة الاكتشاف في منطقة الحوطة، التي يمتاز نفطها بانخفاض نسبة الكبريت.

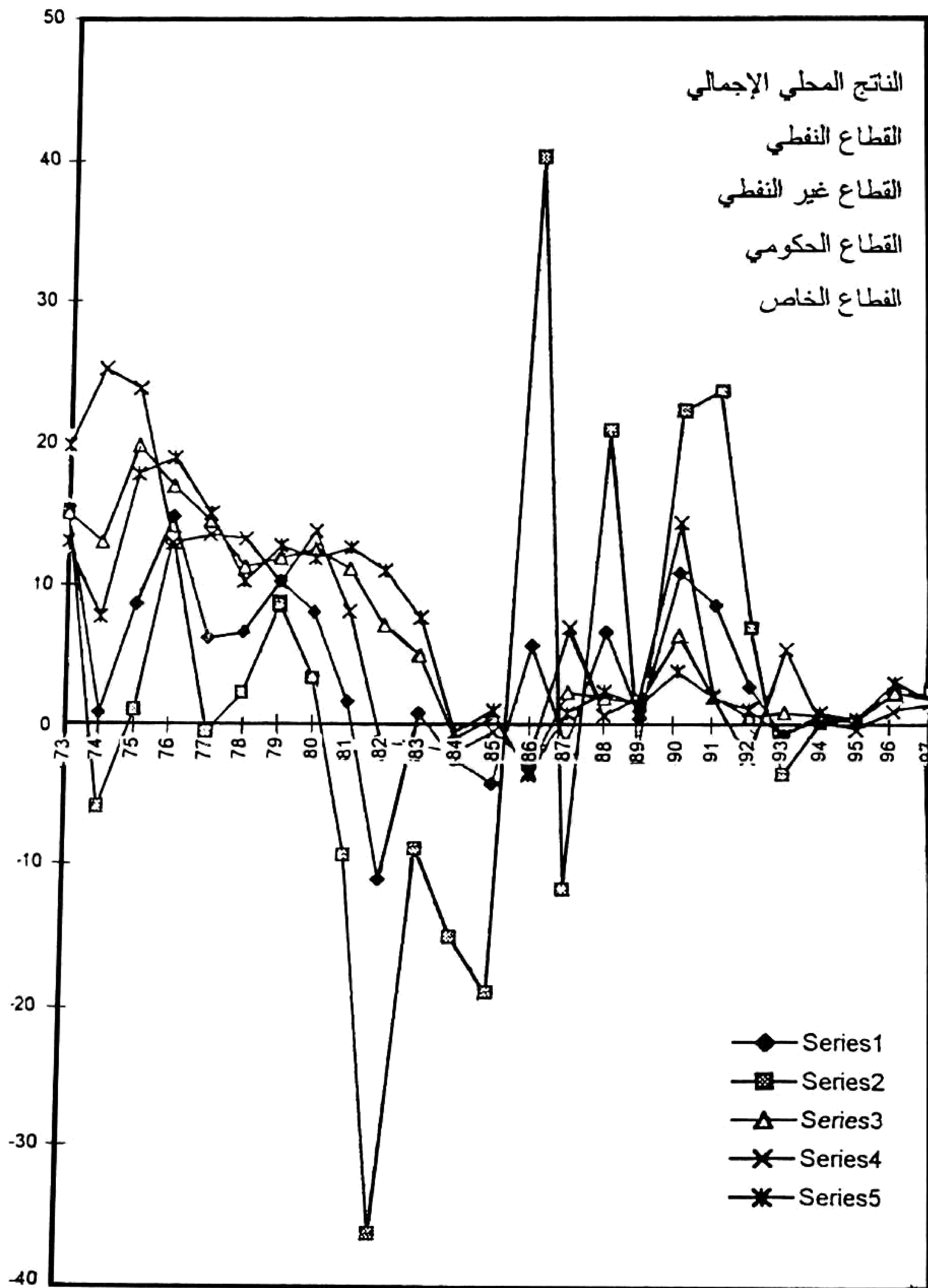
وتأكيداً على نجاح هذه السياسة الاستثمارية الجديدة امتلكت إحدى الشركات المنتسبة لأرامكو السعودية ٤٠% من شركة بترون الفليبينية، وهي أكبر شركات تكرير الزيت وتوزيعه في الفلبين، وتمتلك هذه الشركة مصفاة طاقتها الإنتاجية ١٦٥ ألف برميل يومياً[١٥] توفر أرامكو ٩٠% من احتياجها من الزيت الخام. كما أن هناك محاولات جادة للدخول في استثمارات أخرى مشتركة في كل من الصين والهند. ورغبة في المزيد من الاستفادة الاقتصادية وإيجاد علاقة مباشرة مع العملاء، سعت أرامكو السعودية إلى امتلاك أسطول نقل نفط يصل عدد ناقلاته إلى ٢٧ ناقلة عملاقة، كما أنشئت مراكز للتسويق في المناطق الرئيسية المستهلكة[١٦].

أهمية النفط للاقتصاد الوطني

يلعب البترول دوراً بارزاً في الاقتصاد السعودي يمكن استنتاجه من خلال استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة، كمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبته في الإيرادات العامة للدولة، والحصة التي يمثلها في قطاع الصادرات، فيمثل هذا القطاع حالياً ٣٧% من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كان ٧٥% منه في السبعينيات. كما يجب الإشارة هنا إلى تأثر هذه النسبة – وبشكل كبير – بالتغيرات التي طرأت على الأسعار والكميات المنتجة، كما حصل عندما ارتفعت هذه المساهمة من ٢٧% عام ١٩٨٩م إلى ٣٦% عام ١٩٩٢م، ومن ٣٤% عام ١٩٩٤ إلى ٣٦% عام ١٩٩٦م[١٧]. وهذه النسبة لا تزال مرتفعة بكل المقاييس حيث إنها تمثل مساهمة مورد واحد أولي مستخرج في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن علاقة نمو القطاع النفطي بالقطاعات الأخرى علاقة وطيدة، حيث شهدت السنوات ذات الإيرادات البترولية المرتفعة معدلات نمو عالية في نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي نمو القطاعات غير النفطية بشكل ملفت للنظر ويتضح ذلك في الأعوام ١٩٧٣م، ١٩٧٥م، ١٩٧٦م والفترة ما بين (١٩٧٨م–١٩٨٠م) وكذلك (١٩٩٠م–١٩٩١م)، كما شهدت السنوات ذات النمو السلبي لهذا القطاع تدنياً في

نسب النمو أو نمواً بالسالب، ويتضح ذلك بشكل اكبر بالنسبة للقطاع الخاص وبالذات عام ١٩٨٤م و١٩٩٣م، كما يعكس ذلك الرسم البياني التالي الذي يوضح العلاقة الارتباطية في درجات النمو بين القطاع النفطي والقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

نمو الناتج المحلي الإجمالي (القطاعات الرئيسية)



أما نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات الأخرى فمرتفعة جداً حيث كانت عام ١٩٦٩م ٧٨%، ارتفعت بعد ذلك إلى أن وصلت عام ١٩٨١م إلى ٩٨% ثم تراجعت إلى ٦٩% عام ١٩٨٧م، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى أن وصلت في عام ١٩٩٧م إلى ٧٩%. والسبب لهذه التغيرات هو تذبذب أسعار وكميات النفط السعودي المصدر، والذي يهمنا هنا هو التأكيد على أهمية القطاع النفطي كمصدر رئيسي للإيرادات لم تتغير أهميته كثيراً عبر الزمن كما يعكس ذلك الجدول رقم (٦). كذلك نجد أن نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الأخرى مرتفعة بشكل كبير، حيث بلغت في عام ١٩٦٩م أكثر من ٩٨% زادت بزيادة الصادرات وارتفاع الأسعار حتى وصلت عام ١٩٧٥م إلى ٩٩,٦%، رغم تحسن الصادرات غير النفطية من ١٠١ مليون ريال إلى ٤١٨ مليون ريال، لكنها انخفضت تبعاً لانخفاض قيم الصادرات النفطية بعد تدني الأسعار والكميات المصدرة من ٩٩.٢% عام ١٩٨١م إلى نسبة لا تتجاوز ٨٨% عام ١٩٨٧م، ثم استجابة هذه النسبة مرة أخرى للتحسن الذي طرأ على الأسعار والكميات المصدرة عام ١٩٩٣م فارتفعت إلى ٩١% لكنها عاودت الانخفاض إلى ٨٨%، بسبب التحسن في قيم الصادرات الأخرى التي وصلت ٢٦٠٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٧م كما يتضح ذلك من الجدول رقم(٦). وفي النسب الواردة أعلاه دلالة على استمرار الاعتماد على الصادرات النفطية. كما أن ذلك مؤشر على الانفتاح الاقتصادي الخارجي مما يجعل الاقتصاد الوطني ذا حساسية بالغة، بحيث إن أي سياسات تقييدية تتخذ حيال هذه السلعة، أو أي تقلب لأسعارها ممكن أن يحدث آثار سلبية للاقتصاد.

الجدول رقم (٦)

الإيرادات والصادرات المقدرة للنفط (بملايين الريالات)

الأعوام	الإيرادات المقدرة				الصادرات المقدرة			
	النفطية	أخرى	المجموع	%	النفطية	أخرى	المجموع	%
١٩٦٩	٤٥٥٠	١٢٧٤	٥٨٢٤	٧٨	٨٢٧٦	١٠١	٨٣٧٧	٩٨,٨
١٩٧٥	٩٣٥٧٨	٦٣٣٢	٩٩٩١٠	٩٤	٩٥٥٨٧	٤١٨	٩٦٠٠٥	٩٩,٦
١٩٨١	٣١٧١٢٧	٥٦٨٢	٣٢٢٨٠٩	٩٨	٣٧٥٣٢٠	٢٩٥٤	٣٧٨٢٧٤	٩٩,٢
١٩٨٧	٧٤١٨٣	٣٢٧٤٣	١٠٦٩٢٦	٦٩	٧٦٢٧١	١٠٢٧٩	٨٦٥٥٠	٨٨
١٩٩٣	١٢١٧٠٣	٤٧٤٤٧	١٦٩١٥٠	٧٢	١٤٤٢٠٢	١٤١٣٤	١٥٨٣٣٦	٩١
١٩٩٧	١٢٩٤٤٤	٣٤٥٥٦	١٦٤٠٠٠	٧٩	١٩١٣٦٥	٢٦٠٥٠	٢١٧٤١٥	٨٨

المصدر: بالنسبة للإيرادات: الأرقام الخاصة بالفترة (١٩٦٩م - ١٩٨١م) ملخصة ومعالجة من تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، عام ١٩٩١م، ص ص ٢٣٨-٢٣٩، الجدول (٢). والأرقام الخاصة بالفترة (١٩٨٧-١٩٩٧م) ملخصة من التقرير نفسه لعام ١٩٩٧م، ص ص ٢٩٤-٢٩٥، الجدول (١).

بالنسبة للصادرات: الأرقام ملخصة ومحتسبة من التقرير نفسه عام ١٩٩٧م، ص ص ٢٨٢-٢٨٥، جدول رقم (١).

% نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات ونسبة الصادرات النقطية إلى إجمالي الصادرات.

دوافع السياسة النفطية السعودية

بتتبع السياسة النفطية للمملكة منذ عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٩٧م يمكن ملاحظة أن المملكة تنتج أحياناً كميات كبيرة من النفط وأحياناً كميات أقل، بشكل قد لا يوافق احتياجاتها من الإيرادات لتمويل الإنفاق، مهتمة بالطلب ومعدلات الأسعار بشكل ملفت للنظر. ولقد أجرى المهتمون بهذا الموضوع العديد من الدراسات وتوصلوا إلى نتائج وآراء مختلفة، فمنهم من يرى أن المصلحة الوطنية هي وحدها الموجهة للسياسة النفطية

السعودية، مثل ستيفن (١٩٨٢م)، وكونت وليم (١٩٨٢م)، ومنهم من يرى أن المصلحة الوطنية والاهتمام باقتصاديات الدول المستهلكة، والرغبة في الاستمرار في الاعتماد على النفط هي المحدد الأساسي لهذه السياسة، مثل كونفسكي الياهو (١٩٧٩م)، وعسكري حسين (١٩٩١م) والسلامة عبدالله (١٩٩٤م).

وتذكيراً بما تم مناقشته سابقاً من امتلاك المملكة لاحتياطي نفطي هائل وقدرة إنتاجية ونوعية متميزة وتعدد لمنافذ الصادرات، ودور النفط في الاقتصاد الوطني، ودرجة الانفتاح العالية، يتضح انه ينبغي لمخططي السياسة النفطية السعودية التعامل مع هذه السلعة بحذر شديد. فارتفاع أسعار النفط بشكل كبير وغير متدرج لا تقبله المملكة، لما قد يحدثه من أضرار اقتصادية على الدول المستهلكة، ولما قد ينتج عنه من ردود أفعال مستقبلية محتملة من قبل المستهلكين كما حدث في الثمانينيات، كما أن انخفاض الأسعار يضر بمصالح المملكة الاقتصادية، حيث إنه لا يزال المصدر الرئيسي للدخل، لذلك تبنت المملكة سياسة نفطية تأخذ بعين الاعتبار هذه الحيثيات. فعلى سبيل المثال سعت المملكة في الفترة من ١٩٧٤م – ١٩٨١م إلى الحد من ارتفاع الأسعار بشكل كبير فعمدت أحياناً كثيرة إلى زيادة إنتاجها النفطي حتى لو لم يكن هناك حاجة لمزيد من الإيرادات، كما أنها في مؤتمرات أوبك (خلال تلك الفترة) تعارض أي رفع كبير للأسعار وتحبذه متمشياً مع معدلات التضخم العالمية، فهي بذلك تهتم باستمرار الطلب على النفط في الأمد الطويل، والذي يعتمد أيضاً على مستويات النمو الاقتصادي ومعدل نمو الطلب على النفط بمؤثراتها المختلفة، فالمبالغة في زيادة الأسعار سوف يكون له أثر سلبي حتمي على الطلب في الأمد الطويل بتحجيمه، عن طريق زيادة كفاءة استخدام الطاقة، وأنفاق المزيد على أبحاث الطاقة البديلة والتوسع في استخدامها، واتجاه

الشركات النفطية للتوسع في الاستثمار خارج دول الأوبك، وفرض المزيد من الضرائب. " فقد أثبتت الزيادة في السعر أن المجتمع الصناعي يستطيع أن يتكيف مع الوضع الجديد، ويستطيع أن يزيد من كفاءة الاستخدام، حيث زادت بالنسبة للبترول بمعدل ٣,٢% بالمائة سنوياً وبالنسبة للطاقة ٢.٢% بالمائة سنوياً خلال العقدين، وأثبتت أيضاً إمكانات الاستبدال بين أنواع الوقود المختلفة. باختصار أثبتت التجربة أن الطلب وخصوصاً في المجتمع الصناعي يتصف بالديناميكية وإنْ كان السعر ضعيف التأثير في الأجل القصير، إلا أنه إذا انتقل إلى الأجل الطويل ودخل في توقعاته فإنَّ تأثيره سيكون أقوى وأكثر ديمومة ".[١٨] وقد حدث في الواقع ما كانت تخشاه المملكة، فتغيرت الأوضاع في السوق من حال يتطلب زيادة الإنتاج إلى حال يجب خفضه، كما تسعى دول أوبك (والمملكة واحدة من هذه الدول) إلى استرجاع حصتها في السوق – عن طريق زيادة الإنتاج – لكن ذلك لا يأتي في الغالب إلا على حساب الأسعار وتهيئة الفرصة لفرض المزيد من الضرائب نتيجة لانخفاض الأسعار، كما أن أي محاولة للدفاع عن الأسعار – عن طريق خفض الإنتاج – لا تؤتي ثمارها بسبب استغلال شركات البترول الأخرى خارج أوبك هذه الظروف بزيادة إنتاجها.

مما سبق يتضح أنه خلال الستين عاماً الماضية ساهمت المملكة في تزويد عجلة الحضارة الحديثة بالطاقة الضرورية، ولا غرابة أن يكون للمملكة العربية السعودية سياستها النفطية المميزة والمبنية على ركائز أساسية تحدد وتوجه هذه السياسة.

الخاتمة

ناقشت هذه الورقة السياسات النفطية للمملكة على مرحلتين، تميزت الأولى بسيطرة الشركات النفطية - نظراً لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة - فالمملكة دولة نامية تحاول جلب المستثمرين الأجانب إلى قطاع يتصف بالتركيز الرأسمالي، والذي يتطلب استثمارات ضخمة قد يصاحبها مخاطرة استثمارية كبرى، لكونها تعتمد في نجاحها على مدى توفر النفط من عدمه في باطن الأرض التي شملتها اتفاقية الامتياز، والتي تفرض بنودها التزاماً تعاقدياً مبنياً على مصالح الشركات النفطية، لتحقيق أعلى معدلات من الأرباح، وتحجيم المعدلات الضريبية الواجب دفعها للدولة المضيفة، لذلك لم يكن للظروف الاقتصادية ومتطلبات التنمية علاقة مباشرة بالقطاع النفطي، ويستنتج ذلك من العوائد النفطية المتواضعة التي حصلت عليها المملكة وغيرها من الدول النفطية حتى عام ١٩٧٣م.

أما المرحلة الثانية فتميزت ببداية حلول الحكومة-ممثلة في شركة أرامكو السعودية- محل الشركات الأمريكية صاحبة الامتياز في ملكية وإدارة الصناعة البترولية، وقد سبق ذلك تأسيس المملكة مع عدد من الدول منظمة الأقطار المصدرة للبترول عام ١٩٦٠م، مما ساعد على تحكم أفضل في الأسعار، والكميات المنتجة نتج عنه تعاظم في الإيرادات النفطية، عكستها أرقام إيرادات النفط في الفترة (١٩٧٣م - ١٩٨١م) كما كان لنمو الطلب العالمي وبعض الأزمات السياسية دور فاعل في هذا التأثير.

ولقد كان لسياسة المملكة النفطية دور هام في استقرار الأسواق الدولية، عن طريق زيادة الإنتاج في بعض الأحيان بشكل قد يتجاوز

حاجتها التنموية الاقتصادية، وخفضه أحيانا رغبة في تحقيق عائد أفضل لها وللدول الأخرى المصدرة، كما تبنت المملكة سياسة التدرج والاعتدال في رفع الأسعار، وحاولت كبح جماح ارتفاعها - لأن في ذلك ضررا مباشرا لاقتصاديات الدول المستهلكة، وضررا غير مباشر للاقتصاد السعودي نظرا لدرجة الانفتاح الاقتصادي الخارجي - في حين سارعت الكثير من الدول الأعضاء في أوبك إلى دفعها نحو الارتفاع بشكل قد تفسره الدول المستهلكة على أنه محاولة للإضرار باقتصادياتها وبالذات الدول الصناعية - التي اتحدت فيما بينها - ونجحت في إدارة السوق النفطية وفرض أسعار متناقصة في قيمتها الفعلية مع الزمن، باستخدام مجموعة من السياسات المنظمة والمدروسة ومنها سياسة تحجيم الطلب، وتحويره، وترشيد الاستخدام، وإدارة المخزون كل ذلك لضمان عدم وجود فرصة لرفع الأسعار وتقويض العائدات النفطية للدول المصدرة، فلم تنجح دول أوبك في بلوغ مستوى السعر المستهدف والبالغ ٢١ دولارا والذي وضع منذ أكثر من سبع سنوات - ماعدا أيام معدودة في بداية أزمة الخليج الثانية.

أما عن دوافع السياسة النفطية السعودية فهي مبنية على نصيبها من المخزون النفطي العالمي والذي يبلغ ٢٥,٢%، وقدرتها الإنتاجية اليومية مقارنة بالدول الأخرى داخل وخارج أوبك، وتمتعها بالتميز النوعي النفطي الذي يشمل كافة درجات الكثافة، التي تضمن الاستجابة لجميع مصافي النفط العالمية، كما أن دخول المملكة في الأنشطة الاستثمارية اللاحقة من مراحل الصناعة النفطية يساعد في بناء علاقة قوية بين مرحلتي الإنتاج والعمليات اللاحقة، ويتيح سوقا أوسع، وسعرا أكثر استقرارا، وعائدا أفضل، ويؤمن الوصول إلى الأسواق على المدى الطويل، ويقرب الإنتاج للتسويق.

إن قطاع البترول مرتبط ارتباطاً كبيراً بالقطاعات الأخرى، لدرجة أن معدلات نموه تنعكس سلباً أو إيجاباً عليها وبنفس النسب تقريباً. ومع كونه مورداً استخراجياً أولياً فإنه لا يزال يشكل أهمية نسبية مرتفعة جداً في قطاع الصادرات والإيرادات العامة للدولة مما يوضح أهمية الإسراع في تنويع مصادر الدخل، كما أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (على الرغم من انخفاضها إلى ٣٧%) لا تزال أيضاً مرتفعة، فلا غرابة أن تهتم المملكة بهذا المورد الذي يشكل شريان الحياة للاقتصاد الوطني وأن تسعى إلى ضمان استمرار الطلب عليه ونموه، وأن تعمل جاهدة من أجل استقرار أسعاره وتنامي عائداته، بشكل لا يضر بمصالح واقتصاديات الدول المستهلكة. كما أن المملكة تتمتع بأهمية مستمرة كمصدر آمن للطاقة، يوثق به ويعتمد عليه.

الهوامش

(١) الدخيل، عبد العزيز، **الاقتصاد السعودي: مراجعة الحاضر واستشراق المستقبل**. القاهرة، بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس، ١٩٩٦م، ص ٥٠.

(٢) الجلبي، فاضل، **"التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية: إشارة خاصة للأقطار المنتجة للنفط"**. الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٧٩م، ص ١٢.

(٣) وزارة البترول والثروة المعدنية،حقائق وأرقام، ١٩٩٠ م. ص٢.

(٤) Erb, Richard D., The Organization of Petroleum Exporting Countries Members and U.S. Policy. The Annuals of the American Academy of Political and Social Science. London, March 1982, p.12.

(٥) Quaindt, William B. Saudi Arabia's Oil Policy, The Brooking Institution, Washington, D.C., 1982, P. 12.

(٦) Ibid. P.15.

(٧) Ibid. P.15.

(٨) Ibid. P.17.

(٩) Ibid. P.21.

(١٠) Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 1996, p. 14.

(١١) كلمة معالي وزير البترول والثروة المعدنية أمام مؤتمر البترول العالمي في بكين: السياسة البترولية للمملكة في سوق عالمية متغيرة، جريدة الرياض، العدد ١٠٧٠٦، الخميس ١٦ أكتوبر ١٩٩٧م.

(١٢) Organization of the Petroleum Exporting Countries, 1996.op.cit, p.14.

(١٣) Al-Moneef, Majd. A. International Downstream Integration of the National Oil Companies. Emirates Center for Strategic Studies. Abu Dhabi, October 1995. P. 6.

(١٤) Ibid. P.6.

(١٥) Ibid. P.6.

(١٦) كلمة وزير البترول والثروة المعدنية في مؤتمر الطاقة العربي السادس، جريدة الرياض، العدد ١٠٩١٣، الاثنين ١١ مايو ١٩٩٨م.

(١٧) مؤسسة النقد العربي السعودي،التقرير السنوي،١٩٩٧م، جدول(٧)، ص ٢٥٦.

(١٨) المنيف، ماجد عبدالله، **السوق النفطية: الدروس والتحديات واستشراق المستقبل**، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ٨ - ١٠ يوليو ١٩٩٣م، ص ٢٩٢.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- الجلبي، فاضل، "**التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية: إشارة خاصة للأقطار المنتجة للنفط**". الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٧٩م.
- الدخيل، عبد العزيز، **الاقتصاد السعودي :مراجعة الحاضر واستشراق المستقبل**. القاهرة، بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس، ١٩٩٦م.
- المنيف، ماجد عبدالله، **السوق النفطية: الدروس والتحديات واستشراق المستقبل**، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ٨ – ١٠ يوليو ١٩٩٣م.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي للأعوام: ١٩٧٧م، ١٩٩١م، ١٩٩٢م، ١٩٩٧م.

المراجع الأجنبية:

- Al-Salamah, Abdullah, H., "Employee Perception in Multinational Companies: A case study of the Saudi Arabian Basic Industries corporation, unpublished Ph.D. thesis, University of Durham , U.K. 1994.
- Askari, Hossein, "Saudi Arabia's Oil Policy. Its Motivations and Impacts", ed. Wilfrid L. Kohl. The John Hopkins University Press. Baltimore and London, 1991.
- B.P. Statistical Review of World Energy, England, 1997.
- Cranfield, John, Cautious approach to Oil Policy. Petroleum Economist, Vol. 55 January 1988, pp. 11-13.
- Erb, Richard D., The Organization of Petroleum Exporting Countries Members and U.S. Policy. The Annuals of the American Academy of Political and Social Science. London, March 1982, pp. 110 - 117.

- Kanovsky, Elyahu, “Deficits in Saudi Arabia: Their meaning and possible implications” in Colin legum and Haim Shaked, eds., Middle East Contemporary Survey. Vol. 2. New York, Holmes and Meier, 1979.
- Middle East Economic Survey. The implications of weak oil prices for Saudi Arabia’s Economic Growth prospects. 41:823 February 1998, pp. DI - D4.
- Quandt, William B., “Saudi Arabia’s Oil Policy. A staff paper, The Brooking Institution, Washington, D.C.1982.
- Quandt, William, Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil. The Brooking Institution. Washington, D.C.
- Rustow, Dankwart, A., U.S. Saudi Relations and the Oil Crises of the 1980s. Foreign Affairs, Vol. 55. April 1977, pp. 494 - 516.
- Saudi Arabia’s Economic Growth Prospects. 41: 823, February 1998.
- Stevens, Paul, John., “The Ineraction between Oil Policy and Industrial Policy in Saudi Arabia” In El Mallakh, A, and El Mallakh, D.H: Energy, Developmental planning and Industrialization. Lexington, Mass: Heath & Co.1982.
- Tempest, Paul., Can a Third Oil Shock be avoided? Energy Policy. Vol. 21/2. November 1993, pp. 1079-1083.
- Tempest, Paul., Saudi and US Policy - key determinants of the marginal global oil price. Energy policy. Special issue. Oil in Middle East, Vol. 20, November 11.1992, pp. 1077 - 1087.
- Union Bank of Switzerland’s Economic Research, 4 Quarter, 1997.

" الوسائل الاقتصادية "

دور التجارة الخارجية السعودية في دعم السياسة الخارجية

الدكتور/ **معن سليمان الحافظ**

أستاذ القانون الدولي المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقدمة

تعتبر القوة الاقتصادية لأي دولة من الدول أحد المقومات الرئيسة في تكوين قوتها القومية وتمثل بالتالي أحد العناصر الهامة والعوامل الفعالة التي تستخدمها الدول بجانب الوسائل الأخرى (الدبلوماسية، الدعائية، العسكرية) لدعم سياستها الخارجية.

واقتصاد الدولة يكون عادة مبني على أمور عدة من ضمنها تجارتها الخارجية. والسياسة الاقتصادية الخاصة بالتجارة الدولية "هي في واقع الأمر جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدولة ومن ثم يجب أن تتكيف وتتشكل بنفس اللون ونفس الاتجاه الذي تتجه إليه السياسة الخارجية عموماً"(١).

و في الفترة التي دخل بها الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إلى الرياض (١٩٠٢م) كانت التجارة الخارجية للجزيرة العربية مع البلاد القريبة منها تتمثل في قوافل الجمال المبحرة في رمالها، حاملة منتجات الشام والعراق واليمن إلى مدن الحجاز ووسط الجزيرة العربية وسواحلها الشرقية، أما التبادل التجاري مع البلاد البعيدة فقد كانت مظاهره تلك القوارب الشراعية القابعة في موانيها الشرقية والغربية محملة ببضائع الهند والشرق أو مصر وأفريقيا.

وقد كان الحضر من سكان الجزيرة العربية والقاطنين منهم في الأرياف يعملون بالزراعة معتمدين بذلك على مياه الآبار. أما سكان المدن، وخاصة في الحجاز، فقد كانوا يزاولون التجارة منتظرين مواسم العبادة وبضائع الحجيج المختلفة. وكانت حرفة الصيد مصدر دخل أهل السواحل، فلؤلؤ الساحل الشرقي كان يدر أرباحاً كبيرة. وكان أهالي كل هذه المناطق يزاولون بعض الصناعات اليدوية الخفيفة. أما البادية من سكان الجزيرة العربية فقد كان أهلها يعملون على الرعي ويعيشون على لحوم الأغنام والماعز ومنتجاتها. وبصفة عامة كانت الحركة التجارية الداخلية بين أقاليم

الجزيرة العربية ضعيفة وضعفها هذا ناتج عن عدم التخصص والوفرة في الإنتاج الأمر الذي أدى إلى قلة أهمية التبادل التجاري مع العالم الخارجي[٢].

وعندما وحد المغفور له الملك عبد العزيز أرجاء الجزيرة العربية وأعلن قيام المملكة العربية السعودية (١٩٣٢م) لم يكن لدولته الفتية عوائد مادية تذكر يمكن معها تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة أو تبادل تجاري ذي أهمية دولية. وما أن منَّ الله سبحانه وتعالى على هذه الدولة الفتية باكتشاف البترول في أراضيها الطاهرة حتى استطاع حكامها أن يستخدموه الاستخدام الأمثل بخلق مجتمع متكامل يتمتع شعبه بالرفاهية والأمن والاستقرار.

فمع اكتشاف البترول وتصديره بدأت موارده تدر سخية على الدولة السعودية وأصبح بالإمكان تحقيق تنمية كبيرة وعمل تبادل تجاري على مستوى دولي واسع النطاق. وكلما ازداد الدخل وارتفعت عوائد النفط كلما ازدادت التنمية وارتفعت إحصائيات التبادل التجاري مع دول العالم. الأمر الذي مكن المملكة بحكمة قادتها وحسن تدبيرهم من احتلال مكان مرموق له وزنه وثقله في صفوف دول العالم في مجال التبادل التجاري. وفي غضون عقود قليلة أصبحت تلك الدولة التي تذكر بقوافل تجارها تحتل المرتبة الثانية بعد اليابان في الانفتاح التجاري[٣]. وغدت نسبة الصادرات السعودية عالمياً تمثل ٢,١% ونسبة وارداتها ١.٧% عام ١٩٨٤م[٤].

ولقد اختلف الاقتصاديون حول الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية بالنسبة للدول[٥]. فأنصار الحرية التجارية ينادون بضرورة تحرير هذه التجارة من كافة القيود وإزالة العقبات أمام تبادل السلع والخدمات التجارية بين الدول. أما أنصار الحماية التجارية فيؤمنون بما يسمى بالسياسات التجارية للحد من أو لتقييد هذه الحرية . وأهم أدوات السياسة التجارية التي تتخذها الدول عادة هي فرض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات. بالإضافة لأدوات أخرى غير جمركية

تتمثل في نظام الحصص أو القيود الكمية والتي تقوم الدولة من خلالها بتحديد الكمية المستوردة من سلعة أو سلع معينة. أما سياسة الحظر أو المقاطعة فيمكن استخدامها للسيطرة المباشرة على سلع معينة أو على دول بعينها وذلك لتحقيق أهداف غالباً ما تكون سياسية.

ومن ناحية أخرى وكما جاء في إحدى نشرات الأمم المتحدة من أن "توطيد أركان السلام ليست مسألة سياسية فحسب ، فإن إنشاء العلاقات الودية بين الدول يستند أيضاً إلى العلاقات التجارية القائمة بينها وإلى إزالة جانب من الحواجز الجمركية ..". وبالتالي فكلما ازداد حجم التجارة الخارجية لدولة ما دل ذلك على انتهاجها لسياسة خارجية سليمة مبنية على مبادئ الود والتعاون الدولي لنشر وتوطيد أركان السلام.

والمملكة العربية السعودية المعروفة بانفتاح أسواقها وبانتهاجها لسياسة الاقتصاد الحر منذ تأسيسها لم تفرض قيوداً أو حواجز غير جمركية إلا أنها اتبعت سياسة الحظر أو المقاطعة الاقتصادية حينما دعتها الحاجة السياسية لذلك.

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل ما شهدته التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية من تطور كبير منذ نشأتها حتى وقتنا الراهن. كما تسعى إلى الكشف عن مدى استخدام المملكة لتجارتها الخارجية كأداة دعم سياسية في الأحداث الدولية الهامة، وإلى توضيح دور علاقات المملكة الودية مع دول العالم وسياستها الخارجية المبنية على التعاون الدولي في دفع عجلة التجارة الخارجية السعودية نحو التطور والنمو والازدهار.

وفي ضوء منهجية تعتمد على وصف تاريخي وتحليل اقتصادي سنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث حقبات زمنية موزعة في ثلاث مباحث :

المبحث الأول : يعرض تطور التجـــارة الخارجيـــة الســـعودية فـــي عـــهد الملك عبد العزيز وذلك منذ دخوله إلـــى الريـــاض وحتـــى وفاتـــه (رحمـــه الله) عام ١٩٥٣م. وتكمن أهمية هـــذه الفـــترة فـــي أنـــها وضعـــت أســـس وقواعـــد التجارة الخارجية السعودية التي انتهجتها المملكة فيمـــا بعـــد.

المبحث الثاني : يستعرض التجارة الخارجيـــة للمملكـــة فـــي حقبـــة زمنيـــة تمتد مـــن ســـنة ١٩٥٤م وحتـــى عـــام ١٩٧٣م وهـــي الفـــترة التـــي يعتبرهـــا الاقتصاديون مرحلة ما قبل الطفرة في الاقتصـــــاد الســـعودي.

المبحث الثالث : ويتناول التجارة الخارجيـــة الســـعودية فـــي الفـــترة التـــي مر بها الاقتصاد السعودي في مرحلة الطفـــرة والمرحلـــة التـــي تلتـــها وصـــولا إلى وقتنا الراهن (من ١٩٧٤م حتـــى اليـــوم).

المبحث الأول

التجارة الخارجية السعودية في عهد الملك عبد العزيز

لم يكن قرار المغفور له الملك عبد العزيز بتوحيد الجزيرة العربية قراراً يرتبط بعناصر محلية فقط، بل كان مرتبطاً بما يجري كذلك على الساحة الدولية حينها. فمنذ سيطر على الرياض عام ١٩٠٢م، وحتى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كان الوضع مضطرباً على مسرح الأحداث الدولية، ومطامع الدول الاستعمارية كانت تحيط بالمنطقة العربية كلها بما فيها الخليج العربي ومناطق أخرى من الجزيرة العربية. إلا أن ذلك لم يثنه عن عزمه في التقدم وضم مناطق الجزيرة الواحدة تلو الأخرى، كانت آخرها منطقة الحجاز، مهبط الوحي ومهد الرسالات. فبالرغم من تأييد بريطانيا للأسرة الهاشمية هناك إلا أن عزيمة عبد العزيز كانت أقوى، ولقب "ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها" الذي بويع عليه في الحرم المكي الشريف عام ١٩٢٦م (١٣٤٤هـ)[٦]. لفت أنظار العالم إليه، وبدأت دول العالم تسجل اعترافاتها به. جاء أول اعتراف بالمملكة من قبل الاتحاد السوفييتي عام ١٩٢٦م، تلته اعترافات الدول العظمى الواحدة تلو الأخرى[٧].

وبعد أن تأكدت شرعية الملك عبد العزيز في نهاية العشرينيات من قبل معظم الدول العظمى آنذاك واستتب الأمر له في المناطق التي وحدها، قام ببعض الإصلاحات الداخلية الهامة والتي منها القضاء على الفوضى النقدية التي كانت سائدة آنذاك وذلك ضمن برنامج إصلاح اقتصادي واسع. فقد كانت هناك عملات مختلفة في أنحاء الجزيرة العربية منها العثمانية والهندية والنمساوية (الريال ماريا تيريزا). بالإضافة إلى أنه كانت قد صكت في الحجاز عام ١٩١٦م، قروش برونزية وريالات من الفضة ودنانير من الذهب. فأخذ الملك عبد العزيز بسحب هذه العملات المختلفة وقام بصك عملة محلية تحمل اسم سلطان نجد ثم قام بعدها بإصدار الريال الفضي السعودي وذلك عام ١٩٢٨م[٨].

ورغم ازدياد دخل الحكومة السعودية بعد ضم الحجاز من عوائد الحج الذي كان يشكل مصدراً مهماً لدخل المنطقة آنذاك ، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي مر بها العالم في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من هذا القرن أثرت تأثيراً مباشراً على عدد الحجاج وبالتالي على دخل الحكومة السعودية(٩). فحج عام ١٩٢٧ـ ١٩٢٨م، الذي كان عدد الحجاج به يقارب النصف مليون حاج هبط إلى حوالي عشرين ألف حاج في موسم حج عام ١٩٣١ـ١٩٣٢م(١٠).

"ونتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية ورغبة من عبد العزيز في إيجاد موارد جديدة للبلاد إلى جانب موارد الحج فقد أبرم اتفاقية مع شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا في تاريخ (١٩٣٣/٧/٧م) للتنقيب عن النفط في بلاده، وكانت هذه الاتفاقية بمثابة أول فتح جديد في تاريخ البلاد، إذ تحولت هذه الاتفاقية لتصبح أكبر استثمار في تاريخ المنطقة بما حققته للبلاد وللشركة من موارد هائلة وكنوز عظيمة"(١١). هذه الاتفاقية كانت الأولى من نوعها بالنسبة للمملكة وتلتها فيما بعد اتفاقيات مشابهة مع شركات مختلفة، إلا أنها لم تكن الأولى في مجال الانفتاح التجاري الدولي الذي كان في مخيلة القائد عبد العزيز. فقد سبق وأن وقع عام ١٩٣١م، وقبل إعلان قيام المملكة العربية السعودية (عام ١٩٣٢م) مع منظمة التجارة السوفيتية اتفاقية يتم بموجبها توريد الكيروسين والغازلين للسعودية(١٢). إلا أن دخل المملكة آنذاك لم يكن كبيراً ولا يمكن بالتالي الحديث عن تبادل تجاري على مستوى واسع النطاق. كان لا بد من انتظار نتائج التنقيب عن البترول.

تم اكتشاف البترول، أو ما سمي بالذهب الأسود لاحقاً، في المملكة عام ١٩٣٨م. وفي العام الذي يليه تم تصدير أول شحنة ومقدارها عشرة آلاف برميل. إلا أن هذا الإنتاج ما لبث أن توقف بسبب الحرب العالمية الثانية ليستأنف في آخرها . فوصل معدل الإنتاج اليومي عام ١٩٤٤م إلى عشرين ألف برميل، وفي عام ١٩٤٩م إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً(١٣). وأخذ بالتزايد بعدها شيئاً فشيئاً ليدخل المملكة في حقبة جديدة من التبادل

التجاري الدولي . ورغم ذلك لم يكن هناك عوائد تذكر يمكن معها تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة أو تبادل تجاري يشكل أهمية دولية قبل عام ١٩٤٩م. فقد كانت العوائد المحققة من النفط منخفضة ولم يظهر أثره بصورة واضحة على المجتمع قبل هذه الفترة حيث كان ما يقارب من ٩٠% من سكان البلاد يعيشون على الزراعة والرعي.

والمملكة العربية السعودية التي تعتبر دولة حديثة نسبياً، قد مرت سياستها الخارجية بمراحل عدة أهمها كانت المرحلة الأولى التي تميزت "بالاستخدام الفعال للدبلوماسية لتجنب أي تعقيد في العلاقات الخارجية من أجل تثبيت أركان الاستقرار الداخلي (...). وذلك لأن العناصر الداخلية للبناء الوطني كانت تحتل أهميتها بالمركز الأول في نظر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، ولقد أدت هذه النظرة الحكيمة إلى وضع وترسيخ جذور القواعد الداخلية القوية التي أدت إلى تقوية الاستقرار الداخلي في المملكة والتي بدورها ساعدت على تحقيق النجاح الرائع للسياسة الخارجية السعودية منذ السنوات التي تلت حتى وقتنا المعاصر"(١٤).

ودبلوماسية الملك عبد العزيز تلك دعته، من بداية عهده رحمه الله، لإقامة علاقات ودية مع الدول المجاورة والأخرى البعيدة. وينطوي تحت هذه العلاقات الحميدة بالطبع إقامة علاقات تجارية مبنية على انفتاح اقتصادي وحرية تجارية دون المساس أو مخالفة أي مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية(١٥). وبالرغم من أن من أولوياته كانت مسألة التأكيد على سيادة واستقلال دولته الفتية وتحديد حدودها مع جاراتها من الدول، إلا أنه لم ينس مسألة تنظيم التبادل التجاري مع هذه الدول. فقد كان يولي أهمية كبرى لموضوع العلاقات التجارية، ثقة منه بأن هذه المسألة تعتبر مكملة، إن لم تكن أساسية في توطيد العلاقات الحميدة على المستوى

الدولي. ورغبته في تنظيم مسائل التبادل التجاري مع الدول المجاورة كان من ضمنها موضوع الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة. لم تكن هذه الرسوم مبنية على تحرير أو تقييد التجارة الخارجية آنذاك بل كانت تهدف بكل بساطة إلى زيادة دخل الدولة من جهة وإعمالاً لمبدأ المعاملة بالمثل من جهة أخرى.

وخير شاهد على حرصه هذا ما نجده في تلك المعاهدات التي أبرمتها الحكومة النجدية مع حكومات الدول المجاورة. ففي المادة الثالثة مثلاً من معاهدة المحمرة بين نجد والعراق (١٩٢٢/٥/٥م) "**اتفقت الحكومتان على أن تكون المبادلات التجارية سالمة من جميع التعرضات ويعامل تجار الطرفين كالتجار الأهليين**". كما اتفقا أن تكون محصولات البلدين الطبيعية والصناعية المتبادلة بينهما "**تابعة لعين المعاملات التي تجري على محصولات البلاد المتحابة**"(١٦)، وعلى إعطاء الحق لكلا الطرفين في فرض رسوم جمركية "**على شرط أن تكون على النسبة التي تفرض على صادرات البلاد المتحابة**"(١٧). وجملة "**البلاد المتحابة**" المتكررة في هذين النصين تحمل الكثير من المعاني في طياتها. فمن ناحية تأتي في النص الذي يلتزم فيه الطرفان بعدم فرض قيود غير تلك التي تفرض عادة بين الدول التي ترتبط بعلاقات ودية وحميدة وفي وقت السلم. ومن ناحية أخرى تأتي في النص الذي يسمح للطرفين بفرض رسوم جمركية عادية وغير مبالغ فيها كتلك التي تفرض في وقت الحرب. أما اتفاقية مكة بين الحجاز ونجد وفرنسا باسم سوريا لعام ١٩٢٦م، فقد أرفقت ملحقاً تحدد به قيمة الرسوم الجمركية التي يمكن أن تتقاضاها الحكومة السورية عن ما يردها من السعودية(١٨). مع التأكيد على مبدأ المعاملة بالمثل حيث نص الملحق على أن "**تعامل حكومة نجد الحاصلات الواردة من الأراضي التي تحت الانتداب الفرنساوي** (كما وردت) **نفس المعاملة**"(١٩). كما يوجد اتفاقيات

أخرى نستشف منها حرصه رحمه الله من سنوات حكمه الأولى على تنظيم المسائل الجمركية وتحديد العلاقات التجارية مع الدول[٢٠].

إلا أن هيكل الصادرات والواردات السعودية في بداية حكم الملك عبد العزيز كانت محدودة ومتواضعة. والسبب الرئيس في ذلك كان قلة الدخل لدى الحكومة السعودية حينها، فالسلع كانت مقتصرة على المواد الغذائية والأولية وهدفها الاكتفاء الذاتي أو سد الحاجة. أما وجهة الصادرات والواردات هذه فقد كان في المقام الأول معتمداً على الدول المجاورة وعلى تلك السفن القادمة من الهند أو من إفريقيا. إلا أن الوضع قد تغير بعد تدفق البترول في المملكة وتطورت معه التجارة الخارجية. وبالرغم من أن الحرب العالمية الثانية كانت قد قطعت إنتاج البترول السعودي الذي بدأ في أواخر الثلاثينات إلا أنه ما لبث أن عاد بعدها وازداد معه الدخل شيئاً فشيئاً خاصة بعد عام ١٩٥٠م، وهي السنة التي استطاع بها الملك عبد العزيز أن يرفع دخل دولته بشكل كبير وذلك بفرضه لمبدأ مناصفة الأرباح مع شركة أرامكو[٢١].

فعوائد البترول المباشرة للدولة والتي كانت ٦٦ مليون دولار عام ١٩٤٤م، و١١٢ مليون دولار عام ١٩٥٠م، أصبحت ١٥٥ مليون دولار عام ١٩٥١م[٢٢]. ومع زيادة الدخل في المملكة ازدادت وارداتها ولم تعد محصورة على المواد الغذائية والأساسية فقط كما كانت من قبل بل أصبحت تشمل كذلك المعدات والمواد الاستهلاكية.

الجدول رقم (١)

تطور التجارة الخارجية من عام ١٩٥٠ - ١٩٥٤م (بملايين الريالات)

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٤٩ - ١٩٥٠	(بيانات غير متوفرة)	٢٧٨,٣
١٩٥٠ - ١٩٥١	١٦٤١,٩	٣٥١,٢
١٩٥١ - ١٩٥٢	١٦٧٠,٣	٤٣٦,٠
١٩٥٢ - ١٩٥٣	٢٠٠٢,٤	٤٨٥,٦
١٩٥٣ - ١٩٥٤	٢١٠٧,٠	٥٩٧,٣

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي. وزارة المالية والاقتصاد الوطني. مصلحة الإحصاءات العامة. المملكة العربية السعودية. رقم (١) ورقم (٢) ١٩٦٥ - ١٩٦٦م.

وقد أصبحت قيمة الصادرات السعودية، التي كانت لا تتجاوز بضعة ملايين قبل عام ١٩٣٧م، تزيد في عام ١٩٥١م، عن المليار ونصف المليار ريال (كما هو موضح في الجدول رقم ١). وازدادت من هذا التاريخ حتى عام ١٩٥٤م، ما نسبته ٢٨,٣% لتصبح ٢١٠٧ مليون ريال. أما الواردات فقد ازدادت أكثر من ازدياد الصادرات حيث كانت عام ١٩٥٠م ما قيمته ٢٧٨,٣ مليون ريال وأصبحت عام ١٩٥٤م حوالي ٥٩٧,٣ مليون ريال أي بزيادة قدرها ٧٠% بالنسبة لعام ١٩٥١م. علما بأن الواردات السعودية كانت تقدر بما يقارب من ٢,٥ إلى ٣ مليون جنيه إسترليني حتى عام ١٩٣٩م[٢٣]، معتمدة على الهند كمصدر أساسي لسلعها وبعض الدول العربية المجاورة. أما في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فقد بدأ التبادل التجاري للمملكة مع الدول البعيدة يزداد شيئا فشيئا وكان من أهم شركاء المملكة التجاريين دول أوروبا الغربية والولايات

المتحدة الأمريكية بالإضافة للهند ومصر. وأخذت السلع تتنوع مع ازدياد حاجة البلد للتطور والنمو.

وسنذكر فيما يلي الهيكل الجغرافي والسلعي للواردات والصادرات السعودية في بداية تطور التجارة الخارجية السعودية والتي كانت في السنوات الأخيرة من حكم المغفور له الملك عبد العزيز الذي اختاره الله لجواره مع نهاية عام ١٩٥٣م. مع التركيز على السنوات من عام ١٩٣٨م السنة التي تم اكتشاف النفط فيها إلى عام ١٩٥٤م وهي السنة التي تلت وفاته رحمه الله. كما سنركز على أهم شركاء المملكة التجاريين في تلك الفترة، وهم الدول الغربية الصناعية والهند ومصر اللتان ترتبطان بتاريخ عريق في التجارة الخارجية مع الجزيرة العربية. آخذين في الاعتبار الانقطاع أو شبه الانقطاع التجاري الذي سببته الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى أن البيانات والإحصائيات غير متوفرة عن الأعوام ما بين ١٩٣٩ و١٩٤٦م والسبب يعزى كذلك لهذه الحرب.

أ - التبادل التجاري مع الغرب ما بين ١٩٣٨ - ١٩٥٤م

كانت للمملكة علاقات ودية وحميدة تربطها بكثير من الدول في تلك الفترة. وعلاقاتها التجارية الأهم كانت في الحقيقة مع الدول الصديقة والتي تملك بنفس الوقت المقومات التجارية التي تسعى المملكة لتحقيقها. سنقتصر في هذه الدراسة على الدول التي تمثل النماذج الأهم للتجارة الخارجية السعودية وهي : الولايات المتحدة الأمريكية – بريطانيا – فرنسا – إيطاليا.

١ – مع الولايات المتحدة الأمريكية :

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترف بالملك عبد العزيز إلا بعد عدة سنوات من اعتراف الدول الأوربية به ولم تقم علاقات سياسية معه إلا في عام ١٩٣١م، إلا أن استقلال الشركات الأمريكية عن حكومتها

وبعد الولايات المتحدة عن البلاد العربية دفعت بالملك عبد العزيز للتعامل مع أمريكا بشكل أوسع وذلك لرغبته في الابتعاد عن النفوذ البريطاني الذي كان سائداً في منطقة الخليج آنذاك[٢٤]. بهذا التفكير وهذا المنطق نستشف حنكة الملك عبد العزيز ومدى معرفته بعلاقة السياسة بالتجارة الخارجية.

وعلى ما يبدو من الجدول رقم (٢) فإن المشتريات الأمريكية من السعودية لم تكن تزيد عن المليون دولار عام ١٩٣٨ وأنها أصبحت بعدها بعشر سنوات ١٦ مليوناً ثم ٣٠ مليوناً عام ١٩٥١م و٥٩ مليون دولار عام ١٩٥٤م. هذه الأرقام توضح لنا تطور الصادرات السعودية للولايات المتحدة والتي تجاوزت الواردات لأول مرة عام ١٩٥٤م.

أما الواردات التي كانت عام ١٩٣٨م، ما قيمته ٤ مليون دولار فتزايدت لتصبح عام ١٩٤٩م حوالي ٨٥ مليون، وهبطت عام ١٩٥٠م إلى ٣٢ مليون دولار ثم عاودت بعدها بالصعود لتصل إلى ٩٣ مليون عام ١٩٥٢م و٧٦ مليون عام ١٩٥٣م، وانخفضت إلى ٤٣ مليون دولار عام ١٩٥٤م. وقد استطاعت السعودية لأول مرة في هذه السنة الأخيرة أن تحقق فائضاً في ميزانها التجاري الخاص بمعاملاتها التجارية مع أمريكا، وذلك بعد أن كان هذا الميزان في حالة عجز طوال السنوات السابقة.

الجدول رقم (٢)

تطور العلاقات التجارية السعودية مع أمريكا وبعض الدول الأوربية

ما بين ١٩٣٩ - ١٩٥٤م

السنة	مع الولايات المتحدة الأمريكية (بملايين الدولارات)			مع بريطانيا (بملايين الجنيهات)		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
١٩٣٨	١	٤	٣-	٠,٠٣	٠,٠٩	-٠,٠٦
١٩٤٧	٢	٦٧	- ٦٥	١,٤٠	٠,٨٠	٠,٦,٠
١٩٤٨	١٦	٤٨	- ٦٨	٥,٣٠	١,٦٢	٣,٦٨
١٩٤٩	٢٠	٨٥	- ٦٥	٦,٨٣	٣,٤٤	٣,٣٩
١٩٥٠	٢٤	٣٢	- ٨	٨,٢٠	٢,٨٨	٥,٣٢
١٩٥١	٣٠	٥٢	- ٢٣	٣٧,٢٩	٣,٦٨	٣٣,٦١
١٩٥٢	٥٠	٩٣	- ٤٣	٣٥,٥٥	٧,٣٤	٢٨,٢١
١٩٥٣	٦٧	٧٦	- ٩	٢,٢٤	٥,٩٢	-٣,٦٨
١٩٥٤	٥٩	٤٣	١٦	١,٧٩	٥,٧١	-٣,٩٢

السنة	مع فرنسا (بملايين الفرنكات)			مع إيطاليا (بملايين الليرات)		
١٩٣٨	٢٥	٤	٢١	-	٣	-
١٩٤٧	-	-	-	١,٣٠١	٩١	٩٤٠
١٩٤٨	١٠,٢١٥	١٠٢	١٠,١١٣	١٣,٨٦٥	٣٠٦	١٣,٥٥٩
١٩٤٩	٥٢,١٩٨	١,٢٣٧	٥٠,٩٦١	١٣,٣٩٧	٨٣٢	١٢,٥٦٦
١٩٥٠	٥٢,٧٧٦	١,١٩٦	٥١,٥٨٠	٢٤,٥٢٦	٨٣٩	٣٢,٦٨٧
١٩٥١	١٠٢,٩٥٩	٤,٧٦١	٩٨,١٩٨	٥٣,٣٢٩	٢,١٨٧	٥١,١٤٢
١٩٥٢	١٣٠,٩٢١	١٣,٩٣٣	١١٦,٩٨٨	٦٠,٥٠٠	٣,٥٠٨	٥٦,٩٩٢
١٩٥٣	٩٢,٧٠٧	٩,٠٨٠	٨٣,٦٢٧	٥١,٨٧١	١,٩٥٩	٤٩,٩١٢
١٩٥٤	٨٨,٥٠٤	٥,١٦١	٨٣,٣٤٣	٥٩,٤٥١	١,٩٨٠	٥٧,٤٧١

(-) = غير متوفرة

المصدر :

Year Book of International Trade Statistics United Nations 1950-1951-1952-1953-1954-1955.

٢ ـ مع بريطانيا :

بقيت المملكة المتحدة لفترة طويلة الدولة الأكثر تصديراً للسعودية فهي من أوائل الدول الكبرى التي أجرت اتصالات مع الملك عبد العزيز ومن أوائل الدول التي اعترفت بسلطانه[٢٥]. وهي ثاني دولة، بعد الاتحاد السوفيتي في إقامة علاقات سياسية مع السعودية وكان ذلك في ١٩٢٦/٣/١م. إلا أن مبيعاتها هذه بدأت بالاضمحلال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد إعلان قيام المملكة العربية السعودية ومجيء شركات التنقيب الأمريكية لها، وغدت وارداتها من المملكة تفوق صادراتها لها.

فمشتريات المملكة من بريطانيا (كما هو موضح بالجدول رقم ٢) والتي كانت مقدرة بما يقارب من ٩٠ ألف جنيه إسترليني في عام ١٩٣٨م تزايدت بنسب متفاوتة لتصبح ٨٠٠ ألف جنيه في ١٩٤٧م وما يقارب من ٣,٤٤ مليون جنيه عام ١٩٤٩م. ثم أخذت بالانخفاض ثم بالارتفاع لتصل إلى ٥,٧١ مليون جنيه عام ١٩٥٤م.

أما الصادرات السعودية لهذه الدولة فقد كانت أكبر من الواردات خاصة قبل عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤م كما يتبين من الميزان التجاري للتبادلات بين الدولتين الذي كان يسجل فائضا لصالح المملكة من فترة ما بعد الحرب حتى عام ١٩٥٢م.

٣ ـ مع فرنسا :

تعتبر فرنسا من أوائل الدول التي اعترفت بسيادة الملك عبد العزيز (١٩٢٦م) وذلك بعد سيطرته على الحجاز بالإضافة لاعتمادها لممثلية دائمة لها في جدة عام ١٩٢٩م. وقد أبرمت معاهدة صداقة معه رحمه الله عرفت بمعاهدة الجزيرة وذلك عام ١٩٣١م. "وحين اختار الملك عبد

العزيز أن يصبح اسم بلاده منذ عام ١٩٣٢م "المملكة العربية السعودية" قامت فرنسا بالتعاون مع هذه المملكة وحرصت على تمتين علاقاتها مع ابن سعود، ولكن الدعم المستمر الذي كان يقدمه الملك عبد العزيز لقادة سوريا ولبنان من أجل تمكينهم من الحصول على الاستقلال كان يقف حجر عثرة في سبيل تطوير علاقات أفضل بين كل من فرنسا والمملكة"[٢٦].

أما بخصوص التبادل التجاري بين البلدين فلم يكن متساوياً طوال هذه الفترة (كما هو موضح بالجدول رقم ٢) وكان هناك وعلى الدوام فائض في الميزان التجاري السعودي في التجارة مع فرنسا، رغم تطور وتزايد المشتريات والمبيعات بين البلدين. فالسعودية التي كانت تصدر لفرنسا ما قيمته ٢٥ مليون فرنك عام ١٩٣٨م كانت تستورد ما قيمته ٤ مليون في نفس العام. ووصلت الصادرات السعودية لفرنسا عام ١٩٥٢م إلى ١٣٠,٩٢١ مليون فرنك ووارداتها إلى ١٣,٩٣٣ مليون إلا أنها عاودت الهبوط لتصل عام ١٩٥٤م إلى ٨٨,٥٠٤ مليون فرنك كصادرات سعودية و٥,١٦١ مليون فرنك كانت قيمة الواردات.

٤ - مع إيطاليا :

أقام الملك عبد العزيز أول معاهدة صداقة مع إيطاليا عام ١٩٣٢م، وأقيمت بموجبها علاقات دبلوماسية وقنصلية بين البلدين وجمدت هذه العلاقات خلال الحرب العالمية الثانية وعادت مع انتهائها.

أما على الصعيد التجاري فمبيعات المملكة لإيطاليا ارتفعت مما قيمته ١,٠٣١ مليار ليرة إيطالية عام ١٩٤٧ لتصل إلى ما يقارب الستين مليار ليرة عام ١٩٥٤م. أما الواردات من السلع الإيطالية للسعودية فقد كانت نسبتها دائماً أقل من الصادرات بكثير (كما هو موضح بالجدول رقم ٢) وبالتالي كان الميزان التجاري السعودي يشكل فائضاً طوال هذه الفترة.

فحتى العام ١٩٤٧ كانت الـواردات السعودية ما قيمته ٩١ مليون ليرة وأصبحت عام ١٩٥٤م ما يوازي ١,٩٨٠ مليار ليرة إيطالية.

ب- التبادل التجاري مع الهند (من عام ١٩٣٨م إلى ١٩٥٤م):

العلاقات التجارية بين الهند والجزيرة العربية لها تاريخ كبير، إلا أن الأرقام التي وصل إليها حجم التبادل التجاري بين المنطقتين بدأت بالتزايد بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية. فقد وصلت الصادرات السعودية للاتحاد الهندي ما قيمته ١٤٨,٢ مليون روبية هندية عام ١٩٥٣م بعد أن كانت ما قيمته ١١,٣٠ مليون روبية عام ١٩٤٨م. وانخفضت هذه الصادرات بشكل حاد (كما هو موضح بالجدول رقم ٣) عام ١٩٥٤م لتبلغ٥,٥ مليون روبية.

أما الواردات السعودية من الهند فقد ارتفعت من ٨,٣ مليون روبية عام ١٩٤٨م إلى ١٨,٥ مليون روبية عام ١٩٥١م ثم إلى ٣٠,٥ مليون روبية عام ١٩٥٤م. ورغم وجود نوع من العجز في الميزان التجاري السعودي مع الهند في بعض السنوات إلا أن فائض هذا الميزان كان أكبر بكثير خلال السنوات الأخرى.

ج- التبادل التجاري مع مصر (من عام ١٩٣٨ إلى ١٩٥٤م):

تطور العلاقات التجارية مع مصر خلال هذه الفترة كان متفاوتا إلا أن الفائض في الميزان التجاري السعودي من التجارة مع مصر كان في ارتفاع مستمر مما يدل على أن الصادرات السعودية لهذه الدولة كانت أكبر من الواردات. فقيمة هذه الصادرات التي كانت عام ١٩٣٨ قرابة المائة والأربعين ألف جنيه مصري وصلت عام ١٩٥٤م إلى ٥,٦٢ مليون جنيه. مع ملاحظة (كما هو موضح بالجدول رقم ٣) أن قيمة هذه الصادرات، كانت قد انخفضت خلال الفترة ما بين ١٩٤٩ و١٩٥١م لتعود بالصعود بعدها. ونفس الوضع كان بالنسبة للواردات خلال نفس الفترة، رغم أن هذه

الواردات لم يكبر حجمها كثيراً بصفـــة عامـــة مقارنـــة بالصـــادرات مـــا بيـــن ١٩٣٨ و١٩٤٩م ولم تصل إلى أكثر مما وصلت إليـــه عـــام ١٩٥٤م وذلـــك مـــا قيمته ١,٨١ مليون جنيه. أما الميزان التجاري السعودي فقـــد كـــان بـــه فـــائضُ منذ عام ١٩٤٨م وكان يـــتراوح هـــذا الفـــائض مـــا بيـــن ٢,٣ مليـــون و ٥,٢٤ مليون جنيه مصـــري.

الجدول رقم (٣)

العلاقات التجارية مع الهند ومصر من عام ١٩٣٨م حتى عام ١٩٥٤م

السنة	مع الهند بملايين الروبيات		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري
١٩٣٨	-	-	-
١٩٤٧	-	١٢,٣	-
١٩٤٨	١١,٣	٨,٣	٣,٠
١٩٤٩	١٥,٩	١٦,٢	- ٠,٣
١٩٥٠	٨,٧	٢٠,١	- ١١,٤
١٩٥١	١٠٠,٤	١٨,٥	٨١,٩
١٩٥٢	١٤١,٧	٢٩,٧	١١٢,٠
١٩٥٣	١٤٨,٢	٣٤,٨	١١٣,٤
١٩٥٤	٥.٥	٣٠,٥	- ٢٥,٠
السنة	**مع مصر بملايين الجنيهات**		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري
١٩٣٨	٠,١٤	٠,١٢	٠,٠٢
١٩٤٧	٠,٢١	٠,٣٤	- ٠,١٣
١٩٤٨	٥,٨٦	٠,٦٢	٥,٢٤
١٩٤٩	٤,٥٦	٠,٧٨	٣,٧٨
١٩٥٠	٣,٩٧	٠,٦٩	٣,٢٨
١٩٥١	٢,٨٤	٠,٥٤	٢,٣
١٩٥٢	٣,٤٥	٠,٦٨	٢,٧٧
١٩٥٣	٤,٩٧	١,٤٢	٣,٥٥
١٩٥٤	٥,٦٢	١,٨١	٣,٨١

(-) = بيانات غير متوفرة

المصدر :

Year Book Of International Trade Statistics. United Nations 1950-1951-1952-1953-1954-1955 .

بعد هذه الصورة المختصرة عن الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات السعودية تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الخاصة بالهيكل السلعي غير متوفرة في تلك الفترة بصفة دقيقة في مراجع علمية موثقة إلا أنه يمكن القول بأن السلعة الأهم والأكثر ربحاً التي كانت تصدرها المملكة هي البترول الخام حيث منها أخذ دخلها بالتزايد، الأمر الذي مكنها من شراء سلع تحتاجها داخلياً. إلا أن هذه السلع التي كانت تستوردها لا يمكن الجزم بنوعها في غياب إحصائيات وصفية وبالرغم من ذلك يمكن التقدير بأن هذه السلع كانت تحتوي بصفة خاصة على أساسيات المواد الغذائية من ناحية وعلى الآلات والمعدات وقطع الغيار لتطوير عملية ضخ البترول وصناعته، بالإضافة لمواد أخرى. كما أن عدم توفر المعطيات خلال تلك الفترة لم يمكنا من رصد الحركة التجارية للمملكة بصفة دقيقة وعمل المقارنة بين الدول خاصة وأن الأرقام التي استخلصناها من مراجع الأمم المتحدة كانت بعملات مختلفة الأمر الذي يصعب معه عمل أي رسم بياني للمقارنة.

ومع ذلك استنتجنا من هذه الأرقام بأن التجارة الخارجية للمملكة تطورت بشكل كبير جداً خلال حكم الملك عبد العزيز رحمه الله وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ويعزى ذلك اقتصادياً إلى تزامن إنتاج البترول السعودي بكميات كبيرة مع تنامي الطلب عليه من قبل الدول الصناعية كمصدر للطاقة.

إلا أنه يجدر القول بأن هذا التزايد في حجم التجارة الخارجية للمملكة لم يكن وليد عوامل اقتصادية فقط بل كانت سياسة الملك عبد العزيز الخارجية تلعب الدور الأهم. فالعلاقات الحميدة التي بناها رحمه الله مع دول العالم القريبة والبعيدة ، والمتمثلة بعشرات الاتفاقيات الثنائية والجماعية الخاصة بالصداقة والتعاون بشتى أنواعه كان لها الأثر الفعال في ازدياد حجم التجارة الخارجية في عهده. هذا بالإضافة للقرارات الهامة

والمصيرية التي اتخذتها المملكة بخصوص تحديد وضعها ورسم سياستها الخارجية المبنية على كونها دولة مسالمة بعيدة عن ضوضاء النزاعات والحروب والتي منها انضمامها عام ١٩٣١م لمعاهدة كيلوج – بريان[٢٧]، أو كونها من الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية إقليمياً أو لهيئة الأمم المتحدة (١٩٤٥م) دولياً. هذه القرارات تعطي نوعاً من الثقة والطمأنينة للدول التي ترغب في إقامة علاقات تجارية مع المملكة. ورغم قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي أو بالأحرى تجميدها من عام ١٩٣٨م إلا أن ذلك لم يكن من قبيل الحظر أو المقاطعة الاقتصادية وإنما كان مبنياً على مبادئ وقيم إسلامية تنتهجها المملكة[٢٨]. كما أن موقف الملك عبد العزيز تجاه اليهود في فلسطين كان كذلك انطلاقاً من مبادئه الإسلامية وغيرته العربية وكان رفضه القاطع لإقامة دولة يهودية على حساب الشعب الفلسطيني المسلم واضحاً منذ البداية. وحظره للتعامل مع المحتلين كان سابقاً لقرارات جامعة الدول العربية[٢٩].

ونستطيع القول بأن دبلوماسية الملك عبد العزيز وسياسة المملكة الخارجية أثناء حكمه قد خدمت تجارتها الخارجية ومكنتها من أن تكون في المستقبل أداة سياسية يمكن استخدامها عند الحاجة.

المبحث الثاني

التجارة الخارجية للمملكة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٧٣م

أ - من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٦٤م:

في أواخر سنة ١٩٥٣م، تسلم الملك سعود رحمه الله زمام الحكم في المملكة وبقي حتى عام ١٩٦٤م. واتسم عهده الذي كان قد أطلق عليه شعار "**محاربة الجهل والفقر والمرض**" بتطور قطاعات عديدة في المملكة[٣٠]. أما التجارة الخارجية للمملكة فلم يحدث بها تغير كبير رغم تطورها عن الفترة التي سبقتها. فنسبة زيادة إنتاج البترول التي كانت بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢م ٤٦% كمعدل وسطي سنوي أصبحت فقط ٩,٢% بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠م، وأرتفعت قليلاً لتصبح ١١% بين ١٩٦٠م و ١٩٧٠م[٣١]. وبالتالي انخفض تطور الصادرات السعودية التي كان البترول يمثلها بما نسبته ٩٩% تقريباً في تلك الفترة. وقد صاحب هذا الانخفاض واردات غير متنامية بشكل كبير. ويعزى ذلك إلى أن تلك الفترة كانت سنوات سيطرة الشركات البترولية، حيث كان النظام التعاقدي السائد هو نظام الامتياز. بالإضافة للأحداث الهامة التي جرت على الساحة الدولية والتزامات المملكة الضخمة في دعم القضايا العربية. فالتضامن مع البلاد العربية ومساعدتها مادياً وأدبياً كان من الأمور الأساسية التي ركز عليها الملك سعود في سياسته الخارجية[٣٢].

من هذا التضامن ما قامت به المملكة مثلاً عام ١٩٥٦م، من قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا إزاء العدوان الثلاثي على مصر. وقد كانت العلاقات السعودية البريطانية تترنح بسبب مشاكل الحدود وخاصة بعدما استولت بريطانيا على واحة البريمي بالقوة في عام ١٩٥٥م، الأمر الذي دفع بالمملكة لسحب سفيرها في لندن. ووصل السيل الزبى

عندما جاء العدوان الثلاثي على دولة مصر العربية المسلمة. حينها لم تتوان الحكومة السعودية من قطع علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وحظرت بيع بترولها لهما. وقد صرح الملك فيصل رحمه الله (وكان ولياً للعهد وقتها) بأن هذا الحظر وقطع العلاقات مع هاتين الدولتين كان "دفاعاً عن المصالح العربية وتأييداً للضمان الجماعي"[٣٣]. ولم تعد هذه العلاقات إلى طبيعتها إلا في عام ١٩٦٣م.

أما مقاطعة إسرائيل والذي كانت تمارسه المملكة وبقية الدول العربية منذ قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ١٦ لعام ١٩٤٥م، فقد أخذ شكلاً آخر بعدما أقر مجلس الجامعة عام ١٩٥١م توصية اللجنة السياسية بشأن تأسيس مكاتب للمقاطعة العربية في كافة البلاد العربية ليقينه بأن سلاح المقاطعة لا يقل فاعلية عن أسلحة القتال[٣٤]. وتعتبر المقاطعة العربية لإسرائيل حقاً شرعياً وتصرفاً قانونياً، فالدول العربية "توجد في حالة دفاع شرعي طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ومن حقها أن تتخذ الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد إسرائيل..."[٣٥]. وما من شك أن المقاطعة العربية لإسرائيل قد أثرت على اقتصادها بشكل مباشر، "حيث تقدر خسائر إسرائيل بنسبة ١٠ – ١٥ % سنويا من ناتجها القومي بسبب المقاطعة سواء بما تتحمله من نفقات نقل إضافية أو حرمانها من الأسواق العربية أو عدم تعامل المؤسسات الأجنبية معها أو مزاحمتها في أسواقها الخارجية"[٣٦].

وبناءً على قرار مجلس جامعة الدول العربية صدر في المملكة قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٢ لعام ١٩٦٢م، بالموافقة على تعليمات المكتب السعودي لمقاطعة إسرائيل. وبالرغم من أن هذه المقاطعة كانت، انطلاقاً من المبادئ السعودية، قائمة وفعلية من قبل الحكومة والشعب السعودي إلا أن وضعها في إطار قانوني وتحت إشراف المكتب السعودي لمقاطعة

إسرائيل زادها شدة وتنظيماً، وأكد الموقف السعودي الداعم للدول العربية إزاء هذه القضية والمؤيد في نفس الوقت لقرارات جامعة الدول العربية.

وما تجدر إليه الإشارة أنه منذ وفاة الملك عبد العزيز وحتى تسلم الملك فيصل زمام الأمور عام ١٩٦٤م، لم يحدث تغير كبير في هيكل التجارة الخارجية السعودية رغم تطورها الطفيف. فصادرات المملكة زادت بما نسبته ١٠,٨% كمعدل وسطي خلال هذه الفترة فقد كانت عام ١٩٥٤م ما قيمته ٢.١٠٧ مليار ريال وأصبحت كما هو موضح في الجدول رقم (٤) حوالي ستة مليار ريال عام ١٩٦٤م. أما السلع التي كانت تصدرها المملكة، فقد كان البترول في رأس قائمتها مع فارق كبير في الأهمية النسبية، مقارنة بالسلع الأخرى مثل الأحجار الكريمة (اللؤلؤ) والمواد الزراعية (التمور) والمواشي ومنتجاتها والجلود والأصواف.. الخ.

الجدول رقم (٤)

تطور التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية من ١٩٥٥م إلى ١٩٧٣م

(مليار ريال)

السنة	صادرات	واردات
١٩٥٥	٢,٦٧٢٣	١,٠١٨٦
١٩٥٦	٢,٤٧٠٠	١,٠٧٢٨
١٩٥٧	٢,٩١٤٩	٠,٨٧٧٩
١٩٥٨	٢,٩٤٧٩	٠,٩٦٤٧
١٩٥٩	٣,٣١٦٥	٠,٩١٧٦
١٩٦٠	٣,٨٨٨٥	١,٠٥٢٩
١٩٦١	٤,٢٣١٠	١,١٥٥٢
١٩٦٢	٤,٦٣١٧	١,٢٦٦٠
١٩٦٣	٥,٥٩٧٢	١,٣٥٧٠
١٩٦٤	٥,٩٨٤٤	١,٦٩٢٠

الجدول رقم (٤)

تطور التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية من ١٩٥٥م إلى ١٩٧٣م

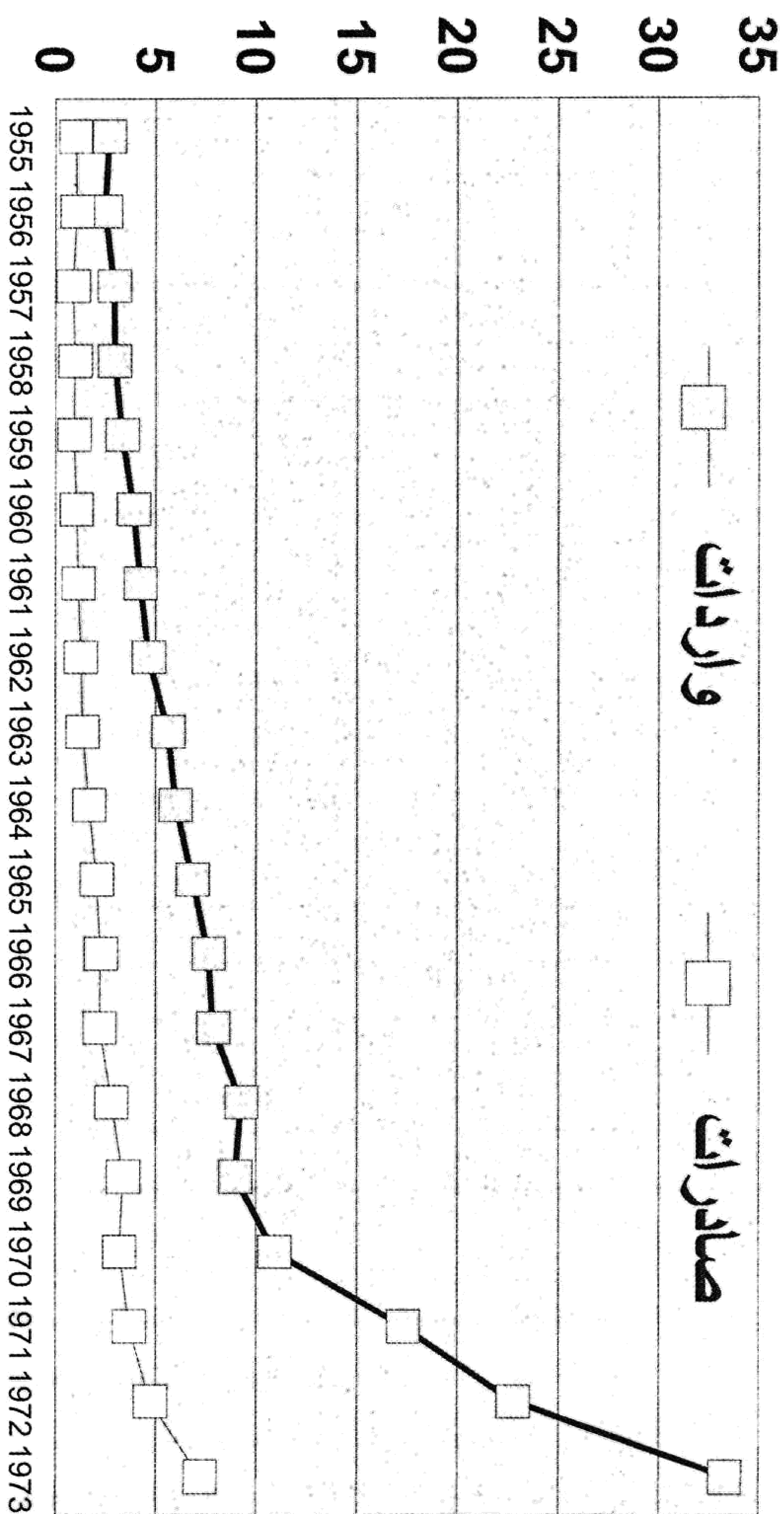
(مليار ريال)

السنة	صادرات	واردات
١٩٥٥	٢,٦٧٢٣	١,٠١٨٦
١٩٥٦	٢,٤٧٠٠	١,٠٧٢٨
١٩٥٧	٢,٩١٤٩	٠,٨٧٧٩
١٩٥٨	٢,٩٤٧٩	٠,٩٦٤٧
١٩٥٩	٣,٣١٦٥	٠,٩١٧٦
١٩٦٠	٣,٨٨٨٥	١,٠٥٢٩
١٩٦١	٤,٢٣١٠	١,١٥٥٢
١٩٦٢	٤,٦٣١٧	١,٢٦٦٠
١٩٦٣	٥,٥٩٧٢	١,٣٥٧٠
١٩٦٤	٥,٩٨٤٤	١,٦٩٢٠
١٩٦٥	٦,٨٣٨٤	٢,٠٥٨٢
١٩٦٦	٧,٦١٤٣	٢,٢٥٨٣
١٩٦٧	٧,٨٥٢٧	٢,٢١٢٣
١٩٦٨	٩,٢٧٣٧	٢,٨٠٤٠
١٩٦٩	٨,٩٦٢١	٣,٣٦١٥
١٩٧٠	١٠,٩٠٧٢	٣,١٩٦٨
١٩٧١	١٧,٣٠٢٠	٣,٦٦٧٥
١٩٧٢	٢٢,٧٦١٢	٤,٧٠٨٣
١٩٧٣	٣٣,٣٠٩٢	٧,١٩٧٠

المصادر:

- الكتاب الإحصائي السنوي من رقم ١حتى ٩. السنوات ١٩٦٥- ١٩٧٤م. وزارة المالية والاقتصاد الوطني. المملكة العربية السعودية.
- تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي حتى التقرير (١٢) المملكة العربية السعودية.
- منجزات خطط التنمية (١٩٧٠-١٩٩٧م) حقائق وأرقام . وزارة التخطيط السعودية.

تطور التجارة الخارجية السعودية من ١٩٥٥م حتى ١٩٧٣م



وأهم وجهة هذه الصـــــادرات كـــانت الـــدول الصناعيـــة. وكـــانت اليابـــان الأولى في الترتيب يليها إيطاليا ثـــم الولايـــات المتحـــدة. فاليابـــان التـــي كـــانت تستورد من المملكة عام ١٩٥٤م ما قيمتــــه ٣٤٣ مليـــون ريـــال (١٣,٩% مـــن إجمالي الصادرات الســـعودية) أصبحـــت تســـتورد بحوالـــي ١,٢ مليـــار ريـــال عام ١٩٦٤م لتمثل نسبة ٢٠% مـــن إجمـــالي الصـــادرات. أمـــا إيطاليـــا التـــي كانت الزبون الثاني للمملكة فقد وصلت وارداتـــها مـــن الســـعودية عـــام ١٩٦٤م ما قيمته ٧٢١ مليـــون ريـــال أي أكـــثر مـــن الولايـــات المتحـــدة التـــي كـــانت تستورد في نفس العام ما قيمته ٤٥٧ مليـــون ريـــال مـــن المملكـــة رغـــم أنـــها أكثر دوله كانت تستورد السلع الأخرى غير البتروليـــة التـــي تنتجـــها المملكـــة. يأتي خلف أمريكـــا كزبـــائن للصـــادرات الســـعودية عـــدة دول منـــها البحريـــن وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا والـــهند وكنـــدا[٣٧].

أما بالنسبة لواردات المملكة خلال هذه الفـــترة فقـــد زادت حوالـــي الثلاثـــة أضعاف وذلـــك بمعـــدل ١٣% ســـنوياً لتصـــل عـــام ١٩٦٤م إلـــى مـــا قيمتـــه ١٦٩٢,٦ مليون ريال بعــــد أن كـــانت عـــام ١٩٥٤م حوالـــي ٥٩٧,٣ مليـــون. وتحتل المواد الغذائية المرتبة الأولى من بيـــن الســـلع التـــي كـــانت تســـتوردها المملكة من الخارج فقيمتها ارتفعـــت مـــن ٣٣٢,٣ مليـــون ريـــال عـــام ١٩٥٦م إلى ٤٩٦,٢ مليون عـــام ١٩٦٤م. بالإضافـــة للمـــواد الغذائيـــة كـــانت المملكـــة تستورد مواد اســـــتهلاكية وأوليـــة وآلات ومعـــدات وأقمشـــة ومـــواد كيميائيـــة ...الـــخ[٣٨].

وفي مقدمة الدول المصدرة لهذه الســـلع الولايـــات المتحـــدة ثـــم بريطانيـــا حيث تحتل هاتان الدولتان هذا المركـــز منـــذ عـــام ١٩٣٨م. إلا أن هنـــاك دول أخرى بدأت تأخذ أماكنها في السوق الســـعودية وذلـــك منـــذ الخمســـينات منـــها ألمانيا الغربية واليابـــان ولبنـــان وإيطاليـــا. الأمـــر الـــذي أدى إلـــى انخفـــاض الواردات من الولايات المتحدة رغم بقائـــها فـــي المركـــز الأول، حيـــث كـــانت

تمثل ٢٩,٧% من إجمالي واردات المملكـــة عـــام ١٩٥٦م، وأصبحـــت حوالـــي ١٩,٩% عـــام ١٩٦٤م. وبالنســـبة لمجموعـــات الـــدول نلاحـــظ أن واردات المملكة ازدادت مـــن الـــدول العربيـــة حيـــث كـــانت عـــام ١٩٥٦م مـــا قيمتـــه ٢٦٣,٦ مليون ريال وأصبحـــت عـــام ١٩٦٤م حوالـــي ٣٦٧,٤ مليـــون أي فـــي المركز الثاني بعد مجموعة الـــدول الأوروبيـــة فـــي قائمـــة مجموعـــات الـــدول التي تستورد منها المملكـــة.

ب. من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٣م:

هذه الفترة من حكم المغفور لـــه الملـــك فيصـــل بـــن عبـــد العزيـــز تمثـــل أواخر مرحلة ما قبل الطفرة في الاقتصـــاد الســـعودي. "وتنفيـــذا للوعـــد الـــذي قطعه للشعب السعودي ، عندما اعتلى العـــرش، قـــام فيصـــل بوضـــع برنـــامج طموح للإصلاح الاجتمـــاعي والاقتصـــادي والـــتربوي، ووضعـــت أول خطـــة خمسية تحت إشرافه"[٣٩]. وقد أعدت خطة التنمية هذه فـــي وقـــت كـــانت تواجـــه المملكة فيه عقبـــات ماليـــة شـــديدة، حيـــث كـــان هنـــاك عجـــز فـــي مـــيزان المدفوعات في السنتين السابقتين لإعدادها[٤٠]. ورغم ذلـــك لـــم يتوقـــف التبـــادل التجاري عن النمـــو.

وينقسم نمو التبادل التجاري للسعودية في هـــذه الفـــترة إلـــى قســـمين الأول يبـــدأ مـــن عـــام ١٩٦٥م إلـــى ١٩٧٠م، حيـــث تطـــورت الصـــادرات بمعـــدل ١٠,٩% فقد كانت في أول الفترة ما يقارب ســـبعة مليـــار ريـــال وفـــي نهايتـــها أصبحت حوالي أحد عشـــر مليـــار ريـــال . كمـــا تطـــورت الـــواردات بمعـــدل ١١,٩%، حيث كانت عام ١٩٦٥م ما يقـــارب المليـــار ريـــال وأصبحـــت عـــام ١٩٧٠م حوالي ٣,٢ مليـــار.

ونلاحظ أن نسبة تطور التبادل التجـــاري الدولـــي للســـعودية متقاربـــة مـــع مثيلتها في المرحلة التي ســـبقتها رغـــم أن النمـــو فـــي معـــدل الـــواردات كـــان

أعلى. ومن أسباب ضعف نمو حركة التبادل التجاري كان العدوان الإسرائيلي لعام ١٩٦٧م، وموقف المملكة الموالي للدول العربية والمساعدات المادية والمعنوية التي كانت تقدمها. فقد كان معروفاً عن الملك فيصل رحمه الله أنه من أشد الزعماء العرب دفاعاً عن القضية الفلسطينية[٤١]. واتصالاته مع الدول الأوربية كان لها الأثر الفعال في دعم هذه القضية[٤٢]. فهاهو الجنرال دي جول يشجب العدوان الإسرائيلي ضد الأراضي العربية ويفرض حظراً على تصدير الأسلحة الفرنسية لإسرائيل اثر حرب عام ١٩٦٧م. وتقديراً من السعودية لهذا الموقف النبيل قام الملك فيصل بزيارة فرنسا وشكرها على موقفها الطيب. وقويت إثر ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين[٤٣]. ومنذ ذلك الوقت وفرنسا تحتل أحد مراكز الصدارة في قائمة الدول التي تتعامل السعودية معها تجارياً. كما زار الملك فيصل بريطانيا عام ١٩٦٧م، ونتج عن هذه الزيارة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين. "كما أن الملك فيصل قد استخدم نفوذه لدى بريطانيا لتمارس دوراً إيجابياً في الضغط على أمريكا التي تغاضت عن العدوان الإسرائيلي وشجعته. وكانت حصيلة هذه الاتصالات مشروع القرار رقم ٢٤٢ الذي تقدم به المندوب البريطاني اللورد كارادون إلى مجلس الأمن الدولي والذي طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها بعد عدوان ١٩٦٧م"[٤٤].

أما القسم الثاني ويأتي من ١٩٧١م إلى ١٩٧٣م وهي السنوات التي تسبق مرحلة الطفرة، فقد زاد فيها حجم التبادل التجاري للسعودية مع العالم الخارجي بشكل كبير، والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار البترول في عام ١٩٧١م من ١,٨٠ دولار للبرميل إلى ٢,١٨ دولار ثم ٢,٢٨ دولار واستمر بالتزايد إلى أن وصل إلى ما قيمته ٣,٠١ دولار للبرميل حتى ما قبل شهر أكتوبر ١٩٧٣م. هذه الزيادة جعلت نسبة الصادرات السعودية

ترتفع عام ١٩٧١م عن السنة التي قبلها بحوالي ٥٨,٦% و ٣١,٦% في ١٩٧٢م و ٤٦,٣% في عام ١٩٧٣م.

كما استجابت الواردات لهذا التغير لترتفع إلى ١٤,٧% في عام ١٩٧١م وإلى ٥٢,٩% وفي عام ١٩٧٣م[٤٥].

خلال هذه الفترة وبسبب ارتفاع أسعار البترول السلعة الأساسية للصادرات السعودية بدأ هيكل الواردات بالتغير خاصة على السلع المعنية بتنمية المجتمع وتطوره كالآلات والمعدات والكيماويات والمواد الألوية ومواد البناء. وبقي الطلب على المنتجات الغذائية مرتفعاً رغم ذلك. كما بقيت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا أهم الشركاء التجاريين للسعودية.

أما الميزان التجاري السعودي فقد بدأ خلال هذه الفترة بالتحسن ليسجل فائضاً كبيراً خاصة بعد عام ١٩٧١م، حيث أصبحت قيمة الصادرات تزيد من ثلاثة إلى أربعة أضعاف قيمة الواردات ومن ثم أخذ بعدها حجم التبادل التجاري الدولي للسعودية منحاه الخيالي أثناء مرحلة الطفرة .

كما أن هذه الفترة شهدت دولياً أقوى عملية حظر للبترول منذ اكتشافه. فقد قامت الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية بإجراء حظر بترولي ضد الدول التي ساندت إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣م[٤٦]. كانت الدول العربية قد أدركت منذ عام ١٩٦٧م أهمية هذا السلاح ومدى إمكان استخدامه كوسيلة لتحقيق أهدافها. ففي مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم عام ١٩٦٧م، قرر ملوك ورؤساء الدول العربية أن ضخ البترول يمكن أن يستخدم كسلاح إيجابي باعتباره طاقة عربية يمكن توجيهها لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت بالعدوان الإسرائيلي وذلك لتمكينها من الصمود حيث إنها فقدت موارد اقتصادية كثيرة. وما نتج عن

هذا القرار كان التزام الدول العربية المصدرة للبترول بضمان تدفقه وتأمين عائداته لتحقيق الأهداف العربية. أما في عام ١٩٧٣ فقد تم استخدام سلاح البترول ولكن بطريقة عكسية. فبدلاً من تأمين ضمان ضخ هذه السلعة لم يتوان وزراء البترول العرب من اتخاذ قرارهم في ١٧ أكتوبر بالتخفيض الفوري للإنتاج البترولي لكل دولة عربية مصدرة للبترول بنسبة شهرية متكررة بحد أدنى ٥ % من رقم الإنتاج الفعلي لشهر سبتمبر ١٩٧٣م. وذلك بغية الضغط على دول العالم لحمل إسرائيل على التخلي عن الأراضي العربية التي استولت عليها عنوة عام ١٩٦٧م. وما لبثت هذه النسبة أن أرتفعت في شهر نوفمبر من عام ١٩٧٣م إلى ٢٥% مع تأكيد الدول العربية حظر تصدير البترول الخام والمنتجات البترولية نهائياً ضد الدول التي تساند إسرائيل وضمان وصوله للدول الصديقة التي قطعت علاقاتها بالدولة المعتدية. وللمرة الأولى تستخدم المقاطعة العربية كأداة سياسية ليس فقط ضد إسرائيل ولكن ضد الدول التي تساندها كذلك. وقد كان للمملكة العربية السعودية الدور الأساسي في هذا الحظر ودول العالم تدرك تماماً أهمية البترول السعودي والدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه في المقاطعة البترولية.

المبحث الثالث

التجارة الخارجية من عام ١٩٧٤م حتى اليوم

من أهم سمات هذه الفترة حدوث ما سماه الاقتصاديون بمرحلة الطفرة في الاقتصاد السعودي. "فبعد أن ظل السعر المعلن للبترول ثابتا عند المستوى ١,٨ دولار للبرميل الواحد لمدة تزيد عن عشر سنوات من سبتمبر ١٩٦٠م إلى فبراير ١٩٧١م ارتفع إلى ٢,١٨ دولارا للبرميل في التاريخ الأخير. ثم ارتفع بقرار من منظمة الأوبك إلى ٥,١٢ دولارا للبرميل في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣م أي بنسبة ١٣٥% تقريبا، ثم ارتفع في يناير ١٩٧٤م إلى ١١,٦٥ دولارا للبرميل أي بنسبة ١٢٧,٥% . وأخذت الزيادات تتوالى بعد ذلك في سعر البترول حتى الربع الأخير من عام ١٩٨٢م، حيث أخذ سعر البترول في التناقص مؤديا بذلك إلى انتهاء ما يسمى بفترة الطفرة، وبداية مرحلة أخرى هي مرحلة ما بعد الطفرة"[٤٧]. وبالتالي فتنقسم دراسة هذا المبحث إلى قسمين : الأول يدرس التجارة الخارجية السعودية خلال مرحلة الطفرة، أي من عام ١٩٧٤م إلى عام ١٩٨٢م. والثاني يناقش مرحلة ما بعد الطفرة وهي من عام ١٩٨٣م حتى اليوم.

أ- خلال مرحلة الطفرة (١٩٧٤م-١٩٨٣م):

كما ذكرنا فإن هذه المرحلة تتميز بارتفاع كبير في أسعار البترول. وحيث إن المملكة تعتبر أكبر مصدر للبترول في العالم فإن دخلها قد ازداد بصورة تلقائية من جراء ارتفاع الأسعار هذا. الأمر الذي أثر على حجم تبادلها التجاري مع الخارج بشكل مباشر وبالتالي فقد حدث تغير كمي وآخر نوعي في التجارة الخارجية للسعودية.

من الناحية الكمية، تضاعفت قيمة الصـــادرات الســعودية عــدة أضعــاف، فبعد أن كانت عام ١٩٧٣م تمثل ما قيمتـــه ٣٣,٣ مليـار ريــال أصبحــت فــي عام ١٩٧٤م حوالي ١٢٦,٢ مليار ريال. هذا الرقـــم الأخـير تضـاعف بـدوره أكثر من ثلاثة أضعاف ووصل عام ١٩٨١م مــا قيمتـه ٤٠٥,٥ مليـار ريـال . أما الواردات فرغم تطورها إلا أنـــها لــم تتبــع الصــادرات بــهذه الأضعــاف. فنسبتها من إجمالي التجارة الخارجيـــة الســعودية كـانت تمثـل حوالــي ١٨% عـــام ١٩٧٣م وانخفضــت لحوالــي ٩,٤% عــام ١٩٧٤م . إلا أنــها عــاودت بالارتفاع فيما بعد لتصل إلى ٢١,٧% عـــام ١٩٨٠م. وحتــى عــام ١٩٨١م لــم يتوقــف نمــو وزيــادة التجــارة الخارجيــة الســعودية رغــم انخفــاض قيمـــة الصادرات بين ١٩٧٥م ــ ١٩٧٨م (انظر الجدول رقـــم ٥). ولــم يتوقــف هــذا التزايد إلا في عام ١٩٨٢م حيـــث هبطــت قيمـــة الصــادرات لتصبــح حوالــي ٢٧١,١ مليار ريـــال.

واستطاعت المملكة خلال هذه الفـــترة أن تتبـــوأ مركـــزاً مرموقـــاً ومتقدمـــاً في التجارة الدولية حيــث أصبحــت العاشــرة مــن حيــث ترتيــب الصـــادرات بحصة مقدارها ٣,٢% من التجــــارة الدوليـــة، والحاديـــة عشــرة فـــي ترتيــب الواردات بحصة مقدارها ١,٩% وذلــك فــي عــام ١٩٧٨م(٤٨).

أما من الناحية النوعية فقـــد تغــير الــهيكل الســلعي للـــواردات الســعودية خلال هذه الفترة بشكل جذري وذلك تمشياً مـــع متطلبـــات التنميـــة واحتياجـــات المشـــروعات الإنمائيـــة (كمعـــدات النقـــل والآليـــات والمعـــدات الميكانيكيـــــة والكهربائية والمعادن الأساسية ومواد البنـــاء) التـــي تتطلبـــها خطـــط التنميـــة . وقد زادت مشتريات المملكة من هذه الســـلع حيـــث كـــانت تمثـــل ٤٢,٦% مـــن إجمالي الواردات في ١٩٧٠م وأصبحـــت عـــام ١٩٧٩م مـــا نسـبته ٥٩,١% . ومن ناحية أخـــرى انخفضـــت مســاهمة المــواد الغذائيـــة مـــن ٣١,٦% عـــام ١٩٧٠م إلى ما نسبته ١٩,٩% فـــي عـــام ١٩٧٤م واســـتمرت فـــي الانخفـــاض

حتى مرحلة ما بعد الطفرة لتصل إلى ١٥,٨% من مجموع الواردات في عام ١٩٨٤م[٤٩]. بالإضافة لذلك فإن إسهام صادرات النفط في الإنتاج المحلي الإجمالي قد تضاءل من ٨٢% عام ١٩٧٥م إلى ٦٠,٣ عام ١٩٧٩م.

وبجوار التغيرات التي طرأت على تركيب الواردات السعودية من المنتجات، حدث أيضا تحول جغرافي في منشأ هذه الواردات نحو أوروبا الغربية التي ارتفعت حصتها في إجمالي الواردات من ٢٨,٤% في عام ١٩٧٣م إلى ٣٧,٦% في عام ١٩٧٧م، وذلك على حساب دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية[٥٠].

كما ضرب الميزان التجاري السعودي رقمه القياسي في الفائض الذي وصل إليه عام ١٩٨١م. فقد سجل ما قيمته ٢٨٦,٢ مليار ريال . ورغم أن هذا الفائض لم يكن قليلا في عام ١٩٧٤م حيث وصل إلى ١١٦,١ مليار ريال مقارنة بعام ١٩٧١م الذي كان به قرابة ١٣,٦ مليار ريال.

وما يجدر ذكره هنا من أحداث اقتصادية دولية أن خلال هذه الفترة حدثت أهم أزمتي بترول في العالم منذ اكتشاف هذا المورد الطبيعي. الأولى كانت عام ١٩٧٣م كما ذكرنا حيث تضاعف سعر البترول لأربعة أضعاف بالقرار التاريخي الذي أصدرته دول الأوبك. والأزمة الثانية قد حدثت نتيجة للثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩م، والتي أدت إلى وصول سعر البرميل إلى قرابة الأربعين دولارا.

ب - من عام ١٩٨٣م حتى اليوم:

أخذ سعر البترول كما ذكرنا في الانخفاض في نهاية عام ١٩٨٢م بعد أن كان في تزايد مستمر منذ عام ١٩٧٣م . ففي العام ١٩٨٦م وصل إلى ١٣,٨ دولارا للبرميل بعد أن كان في العام ١٩٨١م قرابة الخمسة والثلاثين

دولارا. هذا الانخفاض في سعر السلعة الأساسية التي تصدرها المملكة أدى إلى انخفاض وتقلبات كبيرة في تجارتها الخارجية. إلا أن تقلبات التجارة الخارجية التي تعتمد على النفط لها من الخواص ما يميزها عن تجارة دولية أخرى ترتكز على اقتصاد عماده التصنيع ودعامته التنويع، "فالنفط سلعة استراتيجية ليست كسائر السلع تقوم على أساس منها صناعة أوروبا واقتصاد اليابان والدول الصناعية الحديثة"(٥١). ومع ذلك فخطط التنمية في المملكة العربية السعودية والتي بدأت عام ١٩٧٠م " تعكس استراتيجية أكثر إدراكا لهذه المسائل ولذلك فقد طورت الزراعة فأصبح القمح يمثل سلعة استراتيجية وطنية بعد أن كانت عصا تخويف سحرية في مجال العلاقات الدولية. كما أن البتروكيماويات قد جاءت وليدا نفطيا بارا اسهم إسهاما إيجابيا في استقرار تجارة المملكة العربية السعودية ليكون مع النفط خاصية دولية متميزة اتجهت بالاقتصاد الوطني نحو تعميق أسباب الاستقرار وتخفيف عواقب تقلبات أسعار النفط"(٥٢).

وبالتالي، درجة التخصص المرتفعة في الاقتصاد السعودي أخذت بالانخفاض نتيجة لفطنة قادة هذه البلاد. " فاستخدام الثروة النفطية وموارد البلاد الاقتصادية لبناء قاعدة اقتصادية وصناعية واسعة "(٥٣) يعتبر من أبرز ملامح تطور المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز. والنسبة التي كانت تحتلها صادرات البترول الخام من الصادرات الكلية للمملكة انخفضت بشكل كبير، فبعد أن كانت ٩٤,٣% من عام ١٩٧٤م أصبحت ٦٠,٣ عام ١٩٨٨م.

ولقد كان هذا الانخفاض في صالح الصادرات البترولية المصنعة والصادرات غير البترولية حيث وصلت نسبتها إلى أقصى حد عام ١٩٨٨م وهي ٣٩,٧%(٥٤). كما تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الزراعي في المملكة قد تضاعف في نهاية الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٥م) إلى ستة أضعاف

مستواه في بداية الخطـة الأولـى (١٩٧٠م) [٥٥]. بالإضافـة إلـى أن المسـاهمة النسبية لقيمة الصادرات غـير البترولية مثل الماشـية والمنتجات الحيوانيـة والمواد الكيماوية والمنتجات الزراعيـة التـي كـانت لا تزيـد عـن ١% مـن مجموع الصـادرات عـام ١٩٧٩ أخـذت فـي الارتفـاع عقـب تلـك الفـترة ووصلت إلى ١٣% فـي عـام ١٩٩٥م[٥٦].

نخلص من هذا كله بأن هيكل الصادرات السعودية السـلعي قـد تغـير فـي فترة ما بعد الطفرة نتيجـة لتنويـع القـاعدة الاقتصاديـة فـي السـعودية رغـم الانخفاض الكمي في حجم هذه الصادرات مقارنـة بـالفترة التـي سـبقتها كمـا هو موضح بالجدول رقم (٥). وما تجدر الإشـارة إليـه أن المملكـة مـا زالـت تحتل مكانة مرموقة فـي خارطـة التجـارة الدوليـة فـهي تقـع فـي المركـز السادس عشر من بين أكبر خمسـين دولـة مصـدرة للسـلع فـي العـالم لعـام ١٩٩٥م[٥٧].

الجدول رقم (٥)

تطور التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية من ١٩٧٤م إلى ١٩٩٦م

(مليار ريال)

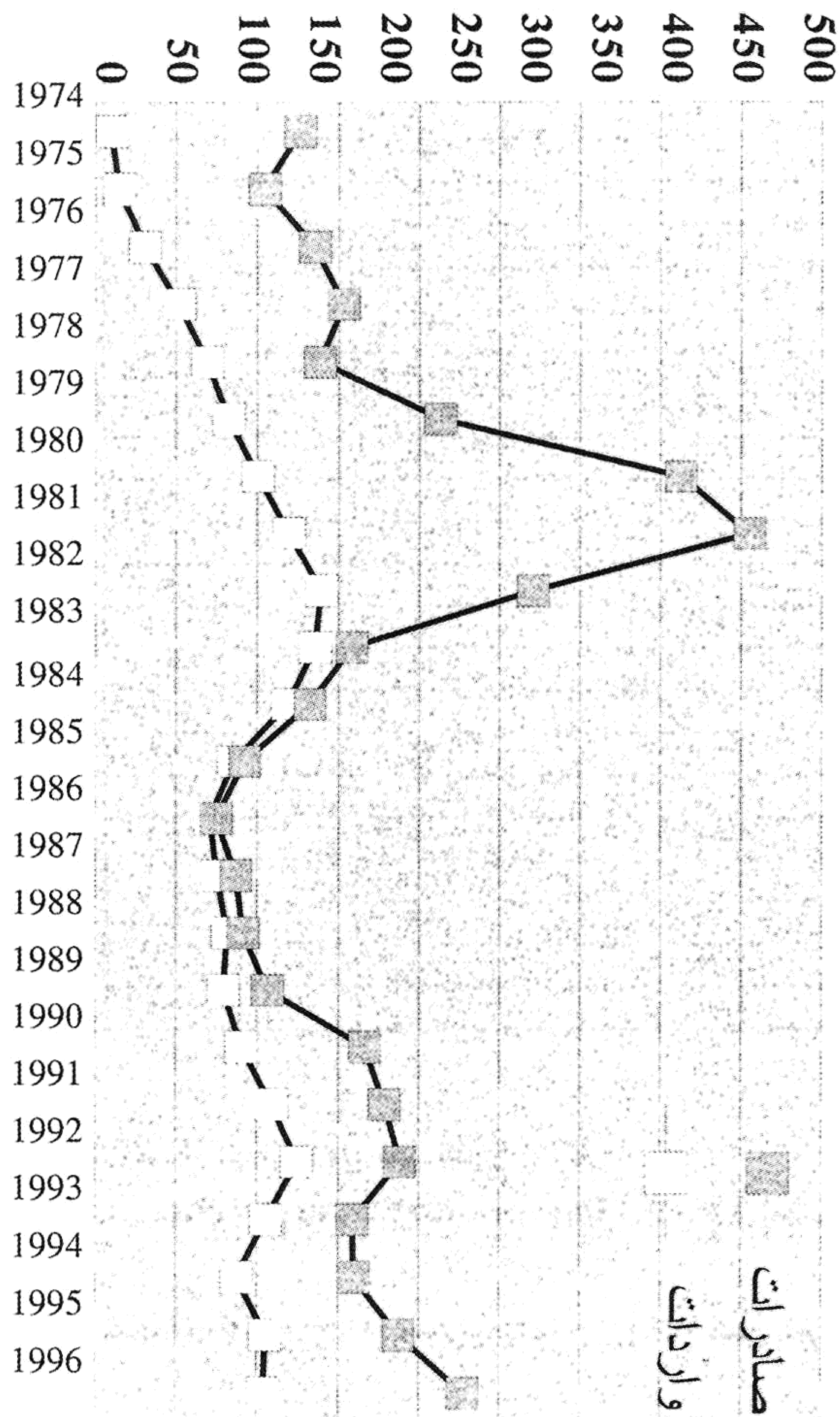
السنة	صادرات	واردات
١٩٧٤	١٢٦,٢	١٠,٢
١٩٧٥	١٠٤,٤	١٤,٨
١٩٧٦	١٣٥,٢	٣٠,٧
١٩٧٧	١٥٣,٢	٥١,٧
١٩٧٨	١٣٨,٢	٦٩,٢
١٩٧٩	٢١٣,٢	٨٢,٢
١٩٨٠	٣٦٢,٩	١٠٠,٤
١٩٨١	٤٠٥,٥	١١٩,٣
١٩٨٢	٢٧١,١	١٣٩,٣
١٩٨٣	١٥٨,٤	١٣٥,٤
١٩٨٤	١٣٢,٣	١١٨,٧
١٩٨٥	٩٢,٣	٨٥,٦
١٩٨٦	٧٤,٧	٧٠,٨
١٩٨٧	٨٦,٩	٧٥,٣
١٩٨٨	٩١,٣	٨١,٦
١٩٨٩	١٠٦,٣	٧٩,٣
١٩٩٠	١٦٦,٣	٩٠,٣
١٩٩١	١٧٨,٦	١٠٨,٩
١٩٩٢	١٨٨,٣	١٢٤,٦
١٩٩٣	١٥٨,٨	١٠٥,٦
١٩٩٤	١٥٩,٦	٨٧,٤
١٩٩٥	١٨٧,٤	١٠٥,٢
١٩٩٦	٢٢٧,٤	١٠٤,٠

المصادر:

- تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي حتى التقرير (٣٣).
- المؤشر الإحصائي لمصلحة الإحصاءات العامة، أعداد مختلفة. وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- منجزات خطط التنمية (١٩٧٠-١٩٩٧) حقائق وأرقام . وزارة التخطيط . المملكة العربية السعودية.

- International Financial Statistics. IMF. July 1998. P.616.

تطور التجارة الخارجية السعودية من ١٩٧٤م حتى ١٩٩٦م



أما الهيكل الجغرافي لهذه الصادرات فأهم ثلاثة أقاليم تصدر لها المملكة سلعها هي آسيا غير العربية وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. فلقد بلغ النصيب النسبي لهذه المجموعات الثلاث من صادرات المملكة ٨٣,٢% عام ١٩٩٠م[٥٨]. "ويمكن قياس درجة التركز الجغرافي للصادرات بالنسبة التي يحتلها أهم شريك أو شريكين في التجارة الخارجية للدولة. وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على ازدياد تبعيتها الاقتصادية"[٥٩]. وحيث إن هذه المجموعات الثلاث سابقة الذكر والتي تضم أهم الشركاء التجاريين للمملكة تحتوي على مالا يقل عن واحد وعشرين دولة[٦٠]. فإنه لا يمكن القول بأن درجة التركز الجغرافي لصادرات المملكة مرتفعة.

ومن الملاحظ أن هذه الأقاليم الثلاثة هي نفسها أهم الأقاليم بالنسبة لواردات المملكة حيث وصل النصيب النسبي لها عام ١٩٩٠م قرابة ٩٠%. وبالتالي هناك تقارب بين الهيكل الجغرافي لواردات المملكة والهيكل الجغرافي لصادراتها. وقد عزى بعض الاقتصاديين ذلك إلى عامل التكلفة وعامل تبادل المنافع[٦١].

وفورا وبعد انتهاء مرحلة الطفرة نلاحظ انخفاض المساهمة النسبية للسلع المتعلقة بالتنمية فقد بلغت ٤٧.٥% من مجموع الواردات في عام ١٩٩٠م. والسبب في ذلك هو ما شهدته قطاعات الاقتصاد المختلفة من انخفاض في معدلات النمو. ومع الشروع في تنفيذ المشروعات المتضمنة في خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٥م) ازدادت المساهمة النسبية للسلع المتعلقة بالتنمية فبلغت ٤٨,٢% من مجموع الواردات في عام ١٩٩٥م. كما زادت نسبة الواردات الغذائية لتبلغ ١٦,٣% في نفس العام بعد أن انخفضت إلى ١٥,٨% من مجموع الواردات في عام ١٩٨٤م[٦٢]. "وبالإضافة للهدوء الاقتصادي الذي شهدته السنوات الأخيرة فإن انخفاض حجم الواردات وما تبعه من تغيير في المساهمة النسبية للسلع المستوردة

يعكس تزايد قدرات الاقتصاد السعودي على تلبية متطلباته من المصادر المحلية"[٦٣].

أما عن قيم الواردات السعودية فقد انخفضت في فترة ما بعد الطفرة لتصل إلى ١١٨,٧ مليار ريال عام ١٩٨٤م ثم إلى ٧٠,٨ مليار عام ١٩٨٦م، وعادت عام ١٩٩٠م إلى ٩٠,١ مليار ريال بزيادة ١٣,٨% عن السنة التي قبلها. وفي عام ١٩٩٢م بلغت قيمة الواردات قرابة ١٢٤,٦ مليار ريال بزيادة ١٤,٤% عن عام ١٩٩١م. بينما بلغت هذه القيمة ٨٧,٤ مليار ريال في عام ١٩٩٤م. ومع ذلك فقد ارتفعت بنسبة ٢٠,٣% خلال السنة التالية حيث بلغت ما قيمته ١٠٥,٢ مليار ريال عام ١٩٩٥م. ورغم تأرجح قيمة الصادرات والواردات صعودا وهبوطا في فترة ما بعد الطفرة، كما هو موضح في الجدول رقم (٥)، إلا أن الميزان التجاري لم يسجل أي عجز واستمر في تحقيق فائض في صالح المملكة . بلغ هذا الفائض في عام ١٩٨٨م ما قيمته ١٦,٩ مليار ريال إلا أنه أرتفع ليصل إلى ٨٢,٢ مليار في عام ١٩٩٥م.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد حدثت ظروف دولية ومتغيرات اقتصادية عالمية أثرت على حجم التجارة الخارجية السعودية في فترة ما بعد الطفرة. أهمها دخول منتجين جدد لسوق البترول العالمية الأمر الذي أحدث زيادة في العرض نتج عنها تدني في الأسعار وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات. ومن ناحية أخرى فإن تفكك الاتحاد السوفيتي وعودة العلاقات السعودية الروسية المقطوعة لأكثر من أربعين سنة وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع بعض دول الاتحاد السوفيتي المستقلة[٦٤] أعطى الفرصة لتوسيع الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية السعودية[٦٥].

كما ترتب على أزمة الخليج التي نتجت من جراء غزو العراق للكويت في منتصف عام ١٩٩٠م، بعض الأمور الهامة التي تمس السياسة

الخارجية للمملكة وتؤثر بالتالي على تجارتها الخارجية. من هذه الأمور كان ما قامت به المملكة من استخدام نظام المقاطعة الاقتصادية ضد العراق تنفيذاً للقرارات الدولية التي فرضت عقوبات اقتصادية على العراق لانتهاكه لقواعد القانون الدولي. وتطبيق القرارات الدولية التي تتماشى مع الشرعية الدولية والقانون الدولي يعتبر بحد ذاته أحد السمات الهامة المعروفة عن السياسة الخارجية للسعودية. فالمملكة، كما جاء على لسان سمو وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، "تحرص على الاحترام الكامل والالتزام التام بالمواثيق الدولية وعلى الأخص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وميثاق جامعة الدول العربية، وسجلها ناصع ينطق باحترامها والتزامها بكل ما يصدر عن هذه المنظمات والهيئات من قرارات تمثل إرادة المجموعة العربية والإسلامية والدولية وتشكل كذلك تعبيرا عن موقف الشرعية الدولية من القضايا التي تهم الأمن والسلم الدوليين سواء في منطقتنا أو في العالم أجمع"[٦٦]. وقد جاء تطبيق المملكة مثلا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ (١٩٩٠م)، القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، نموذجيا في ذلك. فقد منعت استيراد أو تصدير أي من السلع أو المنتجات من وإلى العراق والكويت (أثناء الاحتلال). كما حظرت في قرارات داخلية أصدرتها الدخول في أي معاملات تدخل ضمن النشاطات المحظورة وفقا للقرار المذكور[٦٧].

ورغم إيقاف التبادل التجاري كلية مع العراق (والكويت أثناء الاحتلال) إلا أن التجارة الخارجية للمملكة لم تتأثر. بل عل العكس، فقيمة الصادرات النفطية ارتفعت نتيجة لارتفاع سعر البترول في أوائل الأزمة بالإضافة إلى زيادة إنتاج المملكة من هذه السلعة لتغطية الاحتياج العالمي لها. الأمر الذي أدى إلى تحقيق فائض كبير في الميزان التجاري بلغ

متوسطه السنوي خلال الفترة من ١٩٩٠ ــ ١٩٩٥م حوالي ٧٤,٥ مليار ريال[٦٨].

إلا أنه يمكن القول بأن سوق النفط غير المستقر وأسعاره المتذبذبة أدت إلى ازدياد حدة المنافسة في الأسواق العالمية على النفط والغاز والبتروكيماويات. هذا بالإضافة لتزايد الاهتمام العالمي بقضايا " البيئة والتنمية " وتبني الدول الصناعية لفكرة فرض ضرائب جديدة على استهلاك النفط الخام ومنتجاته بذريعة حماية البيئة. ومن الملحوظ كذلك أن العالم في منتصف التسعينيات يمر في فترة ركود اقتصادي وتأخر في الانتعاش في العديد من الاقتصاديات الرئيسة في العالم وهذا ينعكس سلبيا على معدل نمو الطلب على النفط. كما أن استمرار المخاوف من الاتجاهات الحمائية في التجارة الدولية وتصاعد دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية يؤثر على وضع المملكة بكونها مصدرا للسلع الأساسية[٦٩]. لذلك لجأت المملكة لتوسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي، وعززت بالأخص تعاونها الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية والإسلامية.

كما ركزت المملكة جهودها السياسية من أجل إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على صادراتها في الدول الأجنبية من خلال الوصول إلى اتفاقيات تجارية تستند على مبدأ المصالح المشتركة وتبادل التسهيلات التجارية[٧٠]. من هذه الاتفاقيات "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" (الجات) التي أصبحت منذ أول يناير ١٩٩٥م "منظمة التجارة العالمية". فثقل المملكة الاقتصادي ومكانتها المرموقة في مجال التجارة الدولية يحتم عليها أن تكون من ضمن الدول الأعضاء الذين وصل عددهم إلى ١٣٣ دولة في منتصف عام ١٩٩٨م. يضاف إليهم واحد وثلاثون دولة أخرى، من ضمنها المملكة العربية

السعودية، في المراحل المختلفة من إجراءات الانضمـــام[٧١]. وقــد أكــد الســفير الكندي لدى منظمة التجارة العالميـــة والمســؤول عــن فريــق العمــل المكلــف بالنظر في انضمام المملكة مكانــــة الســعودية المتمــيزة فــي التجــارة الدوليــة عندما وصفها بأنها واحـــــدة "مــن أكــبر دول العــالم علــى خريطــة التجــارة الدولية"[٧٢]. وكانت المملكة قد طلبت الانضمام لمنظمـــة التجــارة العالميــة عــام ١٩٩٦م وأجرت حتى شتاء عام ١٩٩٨م خمــس لقــاءات عمــل تفاوضيــة مــن أجل الدخول في هذا المنتــدى العــالمي[٧٣].

وكما جاء على لسان معالي الدكتور غــازي القصيبــي فــإن "ثقــة المملكــة في اقتصادهــا تنعكــس فــي قرارهــا فــي الانضمــام إلــى منظمــة التجــارة العالمية"[٧٤]. ويعتقد الاقتصــاديون أن انضمــام المملكــة الوشــيك هــذا يعتــبر واحداً من أبرز المواضيع المطروحة ليس علــى الســاحة المحليــة فحســب بــل أيضاً على الساحة الدوليـــة[٧٥].

خاتمة

أبرزت هذه الدراسة تطور التجارة الخارجيـــة للمملكــة العربيــة الســعودية بالأرقام والإحصائيات وذلك منذ قيامها حتى وقتنا الراهــن. وبينــت كيــف كــان التبادل التجاري مع دول العــالم متواضعــاً ونمــا وكــبر بعــد تدفــق البــترول وازدياد عوائده. وأن الحكومات الســعودية المتتاليــة اســتغلت عوائــد البــترول واستخدمتها أحســن اســتخدام لتنميــة وتطويــر مجتمعــها ومواطنيــها ولدعــم قضاياها وإقامة علاقــات وديــة وحميــدة مــع دول العــالم. كمــا قــامت هــذه الحكومات بتنويع القاعدة الاقتصاديـــة فــي المملكــة لتخفيــض درجــة الــتركز السلعي المرتفعة، والتــي كــانت تعتمــد علــى البــترول اعتمــاداً شــبه كلــي، وطورت قطاعات اقتصادية عديـــدة منــها الزراعيــة والصناعيــة لتســهم فــي تغيير الهيكل السلعي للصادرات السعودية وتدعم فـــي الوقــت نفســه الاقتصــاد السعودي لمقاومة التقلبــات الدوليــة. أمــا درجــة الــتركز الجغرافــي للتجــارة

الخارجية السعودية فهي لم تكن مرتفعة في يوم من الأيام. فالمملكة تعتمد على دول كثيرة وأقاليم عديدة في تبادلاتها التجارية، وشركاؤها التجاريون هم الدول الصديقة التي ترتبط بالمملكة بعلاقات ودية وحميدة، وهم كثر.

كما رأينا أن التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية قد احتلت مراكز متقدمة في الإحصائيات الدولية ووصلت لمكانة مرموقة في ميدان التجارة الدولية، الأمر الذي مكنها من استخدام تجارتها الخارجية لدعم قضاياها سواء على الصعيد الإسلامي أو العربي أو الدولي. ويكفي الإشارة إلى ما أوردناه من مقاطعة إسرائيل منذ قيامها أو استخدام سياسات تجارية نفطية ضد الدول التي ساندتها في حرب أكتوبر ١٩٧٣م. والمملكة التي تحرص على احترام المواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، لم تتوانَ في فرض حظر اقتصادي تطبيقاً لقرارات دولية والمثل الذي ذكرناه عن الحظر الاقتصادي ضد العراق تطبيقاً للعقوبات التي فرضها مجلس الأمن في قراراته هو الشاهد الأمثل.

ونستخلص من هذه الدراسة نتيجة مؤداها أن المملكة العربية السعودية قد استخدمت تجارتها الخارجية لتدعم قضاياها وسياستها الخارجية. كما أن العكس صحيح، فالسياسة الخارجية الحميدة دعمت التجارة الخارجية السعودية وزادتها قوة. فنمو وازدهار التجارة الخارجية السعودية والأرقام الضخمة التي شاهدناها لم تكن وليدة عوامل اقتصادية تعتمد على عرض وطلب فقط، بل كانت السياسة الخارجية السعودية تلعب الدور الأهم في إيصال المملكة للمكانة المرموقة التي وصلت إليها تجارتها الخارجية.

كما يجدر القول إن الموارد الاقتصادية موجودة في الواقع في كثير من الدول، إلا أن تكريس هذه الموارد واستخدامها لإقامة علاقات دولية حميدة، وعملية استخدام العلاقات الدولية الحميدة لتقوية التجارة الخارجية للدولة، هو المعيار الذي يفرق بين سياسة خارجية ناجحة وأخرى فاشلة.

الهوامش

(١) نامق، صلاح الدين: **"سياسات التجارة الخارجية"**. مكتبة عين شمس. القاهرة. ١٩٧٨م. ص ١٢.

(٢) الشرع، حسين: **"التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية"**. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض ١٩٨٣م. ص. ص ١٢-١٣. العبيد، عبد الله وعطية، عبد القادر: **"اقتصاد المملكة العربية السعودية"**. دار عالم الكتب. الرياض ١٩٩٤م. ص. ص ٩-١٠.

(٣) حسب دراسة قامت بها المجلة الفرنسية (سيلكسيون).Sélection , 17 mai 1985

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر : جامع، أحمد **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**. دار النهضة العربية، ١٩٧٩م. ص ٩٦-١١٨.

(٦) إبراهيم، محمد إسماعيل واخرون: **"تاريخ المملكة العربية السعودية"**. مطابع الأصفهاني. جدة. ١٩٨٣، ص١٣٦.

(٧) انظر قائمة أوائل الدول التي أنشأت علاقات سياسية مع الملك عبد العزيز في القباع، عبد الله : **"السياسة الخارجية السعودية"**. مطابع الفرزدق. الرياض، ١٩٨٦م. ص. ص ١٩٤-١٩٥.

(٨) الشهراني، سعد والخليوي، خالد **"مفاهيم أولية ومواضيع متخصصة في الاقتصاد"**. ص ١٣٩.

(٩) الكساد الكبير الذي اكتسح العالم في خريف عام ١٩٢٩م، كانت بدايته انهيار بورصة الأوراق المالية بنيويورك في ١٩٢٩/٩/٢١م، وما أعقبه من انهيار اقتصادي في دول أوروبا الوسطى وألمانيا والنمسا وكذلك بسبب تخفيض الجنيه الإسترليني بحوالي ٣٠ % وخروج بريطانيا على قاعدة الذهب في ١٩٣١/٩/٢١م. انظر جامع، أحمد **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**. دار النهضة العربية. ١٩٧٩م. ص١٢٢-١٢٣.

(١٠) عدد الحجاج ما بين عامي ١٩٢٧م و ١٩٣٢م.

السنة	١٩٢٦ – ١٩٢٧م	١٩٢٧ – ١٩٢٨م	١٩٢٨ – ١٩٢٩م
عدد الحجاج	١٩٠٦٦٢	٤٩٦٢١٢	٩٠٧٦٤
السنة	١٩٢٩-١٩٣٠م	١٩٣٠-١٩٣١م	١٩٣١-١٩٣٢م

عدد الحجاج ٨١٦٦٦ ٣٩٠٤٥ ٢٠٨١٨

المصدر : La Documentation française. (N.D) No. 1,529. 1951. p, 49

(١١) القباع، عبد الله : **"السياسة الخارجية السعودية"**. مطابع الفرزدق. الرياض، ١٩٨٦. ص٨٢.

(١٢) المرجع السابق. ص ٣٩٣.

(١٣) **"ستون عاماً من الإنجازات"**. وزارة الإعلام. المملكة العربية السعودية. ص٢٨.

(١٤) العمري، بكر وهاشم، وحيد : **"السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق"**. مكتبة مصباح. جدة. ١٩٩٠، ص٩٩-١٠٠.

(١٥) فيجب أن لا ننسى أنه بالإضافة لإيمان المغفور له عبدالعزيز آل سعود القوي بالله سبحانه وتعالى فقد قامت الدولة السعودية الأولى (١٧٤٤ - ١٨١٨م) على اتفاق بين آل سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب لتجديد الدعوة الإسلامية وأن استعادة الملك عبدالعزيز لحكم آبائه وأجداده هو امتداد لهذا التحالف. الأمر الذي يجعل من الشريعة الإسلامية السمحاء مرتكزاً أساسياً تنطلق منه كافة القرارات التي يتخذها حكام هذه الأراضي الطاهرة وعلى رأسهم الملك عبدالعزيز.

(١٦) انظر نص المعاهدة في **"مجموعة المعاهدات"**. الجزء الأول. وزارة الخارجية. الطبعة الخامسة. ص ٢.

(١٧) الفقرة ج من المادة ٣ من المعاهدة. انظر **"مجموعة المعاهدات"**. مرجع سابق. ص٢.

(١٨) الجمل مثلاً ٥٠ قرشاً سورياً عن كل رأس، السجاد والعباءات واحد ونصف في المائة من قيمتها. المرجع السابق. ص٢٢.

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) انظر مثلاً المادة ١٣ من اتفاقية جدة بين نجد وشرقي الأردن (١٩٢٥م) المرجع السابق ص١٤.

(٢١) كانت الحكومة السعودية تتقاضى أربع شلنات ذهبية عن كل طن تنتجه شركة Standard Oil of California الأمريكية واستطاع الملك عبد العزيز رحمه الله أن يضغط على هذه الشركة (التي أصبحت أرامكو فيما بعد) ليحصل على " مناصفة الأرباح " معها، الأمر الذي زاد معه دخل المملكة بصورة كبيرة . القباع، عبد الله **"السياسة الخارجية السعودية"**. مرجع سابق. ص ٤١١.

(٢٢) L'Arabie Saoudite dans le Moyen Orient contemporain. **Notes et Etudes Documentaires. Documentation française,** 1952. N° 2, 351. P. 20.

(٢٣) **Notes et Etudes Documentaires**. No.1,529.1950. p. 20.

(٢٤) الشيخ، رأفت غنيمي: **"أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الاقتصادية بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية"**. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض، ١٩٨٥م. ص٦.

(٢٥) عملاً باتفاقية العقير ١٩١٥م الملغية باتفاقية جدة لعام ١٩٢٧م. انظر **"مجموعة المعاهدات"** مرجع سابق. ص ٣٣.

(٢٦) القباع، عبد الله **"السياسة الخارجية السعودية"**. مرجع سابق. ص٣٥١.

(٢٧) معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها بباريس في ١٩٢٨/٨/٢٧م.

(٢٨) في الحقيقة تجميد العلاقات بين المملكة والاتحاد السوفيتي كان بمبادرة سوفيتية وليست سعودية. وكان الاتحاد السوفيتي قد أنهى بعثته الدبلوماسية في جدة حين بلغه امتعاض واحتجاج الملك عبد العزيز على المعاملة السيئة التي كان يلقاها المسلمون هناك على يد ستالين. انظر في ذلك القباع عبد الله **"السياسة الخارجية السعودية"**. مرجع سابق. ص ٥٠.

(٢٩) **Benoist-Méchin Ibn-Seoud**. Edition Complex. 1991.

(٣٠) القباع، عبد الله **"السياسة الخارجية السعودية"**. مرجع سابق. ص٨٣.

(٣١) "خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م". وزارة التخطيط. ص٢٤.

(٣٢) إبراهيم، محمد إسماعيل واخرون **"تاريخ المملكة..."**. مرجع سابق. ص١٤٩.

(٣٣) العجلاني، منير **"فيصل: تاريخ المملكة في سيرة زعيم"**. بيروت. ١٩٦٨م. ص٣٤٣.

(٣٤) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة بشأن قضية فلسطين. القاهرة ١٩٦١م. انظر كذلك عبد الغني، محمد **"قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل"**. جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات. الرياض ١٩٩٣م. ص٨٣.

(٣٥) سرحان عبد العزيز **"النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية"**. دار النهضة العربية. القاهرة ١٩٨٧م. ص ٨١.

(٣٦) عبد الغني، محمد **"قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل"**. مرجع سابق, ص ٨١.

(٣٧) الكتاب الإحصائي السنوي رقم ١ ورقم ٢ . ١٩٦٥-١٩٦٦م.

(٣٨) المرجع السابق.

(٣٩) القباع، عبد الله **"السياسة الخارجية..."**. مرجع سابق. ص٨٤.

(٤٠) "خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م". وزارة التخطيط. ص٣٥.

(٤١) القباع، عبد الله **"السياسة الخارجية..."**. مرجع سابق. ص٨٥.

(٤٢) Benoist-Méchin: 1975 Fayçal, **Roi d'Arabie.** Albin Michel.

(٤٣) العجلاني، منير **"فيصل: تاريخ المملكة في سيرة زعيم"**. مرجع السابق. القباع، عبد الله **"السياسة الخارجية..."** مرجع سابق. ص ٣٥٢.

(٤٤) القباع عبد الله. المرجع السابق. ص ٣٣٧.

(٤٥) الأرقام الواردة مأخوذة من أعداد مختلفة للنشرة الإحصائية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

(٤٦) انظر في هذا الموضوع، الغنيمي محمد طلعت: **"أزمة الشرق الأوسط واستخدام البترول العربي كسلاح"**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ١٩٧٤م. عبد الغني محمد **"قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل"** مرجع سابق.

(٤٧) العبيد وعطية **"اقتصاد المملكة..."**. مرجع سابق. ص٢٥-٢٦.

(٤٨) "خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م". وزارة التخطيط. ص٦٣.

(٤٩) "منجزات خطط التنمية ١٩٧٠-١٩٩٧م حقائق وأرقام". وزارة التخطيط. المملكة العربية السعودية. ص١٠٤.

(٥٠) "خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م". ص٦٥.

(٥١) الردادي، مسلم: **"التجارة الخارجية وأطوار التمويل الدولي المعاصر"**. دار حافظ للنشر والتوزيع. جدة، ١٩٩١م. ص٢٠٤.

(٥٢) المرجع السابق.

(٥٣) القباع، عبد الله **"السياسة الخارجية..."**. مرجع سابق. ص٩٠.

(٥٤) العبيد وعطية **"اقتصاد المملكة..."**. مرجع سابق. ص٣٣٦.

(٥٥) خطة التنمية السادسة ١٩٩٥-٢٠٠٠م". وزارة التخطيط. ص٢٩.

(٥٦) "منجزات خطط التنمية ١٩٧٠-١٩٩٧م". وزارة التخطيط. ص١٠٢.

(٥٧) World Trade Organization. **Annual Report**. Vol. II, 1996. P. 4.

(٥٨) العبيد وعطية **"اقتصاد المملكة..."**. مرجع سابق. ص٣٣٧.

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) "فقرب بعض الدول الآسيوية من المملكة يخفض تكلفة نقل الصادرات والوردات ومن ثم يساعد على زيادة نسبة التجارة معها. كما أن وسائل نقل الصادرات ذهابا يمكنها أن تعود محملة بالواردات إيابا وهذا قد يخفض تكلفة النقل جزئيا. بالإضافة إلى عامل تبادل المنافع، حيث تفضل الدولة أن تحصل على معظم وارداتها من الدول التي تحصل على معظم صادراتها بحيث يحدث هناك توازن في المصالح. يضاف إلى ذلك أن ارتفاع مستوى المعيشة في المملكة يحفزها على استيراد منتجات ذات جودة عالية ربما لا توجد إلا في الدول المتقدمة صناعيا مثل الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان، وهي نفسها الدول الأكثر استخداما للبترول سلعة الصادرات الأساسية في المملكة". المرجع السابق. ص٣٣٩.

(٦٢) "منجزات خطط التنمية ١٩٧٠-١٩٩٧م". ص١٠٤.

(٦٣) المرجع السابق.

(٦٤) انظر في ذلك **"ندوة مستقبل العلاقات العربية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى"** المنعقدة في الرياض ٨ – ١٩٩٦/٤/٩م. معهد الدراسات الدبلوماسية. وزارة الخارجية.

(٦٥) انظر مثلا في نتائج الزيارات التي قامت بها وفود سعودية لكل من أوزباكستان وأذربيجان في عامي ١٩٩٢و ١٩٩٥م."تقرير عن زيارة الوفد السعودي إلى الجمهوريات المستقلة، ٢٠ – ١٩٩٢/٢/٢٥م" و "تقرير عن زيارة رجال الأعمال السعوديين إلى أذربيجان، ١٨ – ١٩٩٥/٩/٢٢م". مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية.

(٦٦) رسالة مؤرخة في ١٩٩٠/٨/١٢م موجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة من وزير خارجية المملكة العربية السعودية (UN Doc S/21554).

(٦٧) UN Doc. S/21596

(٦٨) "خطة التنمية السادسة ١٩٩٥-٢٠٠٠م". وزارة التخطيط. ص٨٠.

(٦٩) المرجع السابق ص٩٠.

(٧٠) "خطة التنمية الخامسة ١٩٩٠-١٩٩٥". وزارة التخطيط. ص١٥٦.

(٧١) **What's New**. WTO. Press Release/ 109. 17.7.1998

(٧٢) **جريدة الشرق الأوسط** ١٩٩٦/٥/٣م. ص ١١.

(٧٣) **جريدة الشرق الأوسط** ١٩٩٨/١١/١٠م. ص ١١.

(٧٤) جريدة الرياض ١٩٩٧/١٢/٣م. العدد ١٠٧٥٣.

(٧٥) السعدون، يوسف. العالي، عبد الرحمن: **"منظمة التجارة العالمية وانضمام المملكة العربية السعودية"**. (لم ينشر بعد). ١٩٩٧م. ص ٤. انظر السعدون، يوسف **"منظمة التجارة العالمية : الأهمية، الجذور والماضي"**. جريدة الرياض ١٩٩٧/١٢/٣م.

المراجع العربية

وثائق رسمية : "الأمير فيصل يتكلم". وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية. ١٣٨٣هـ.

"مجموعة المعاهدات". الجزء الأول والثاني. وزارة الخارجية. المملكة العربية السعودية.

"ستون عاما من الإنجاز". وزارة الإعلام. المملكة العربية السعودية.

"خطة التنمية الأولى ١٩٧٠-١٩٧٥م". الهيئة المركزية للتخطيط. المملكة العربية السعودية.

"خطة التنمية الثانية ١٩٧٥-١٩٨٠م". وزارة التخطيط. المملكة العربية السعودية.

"خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥م".وزارة التخطيط. المملكة العربية السعودية.

"خطة التنمية الرابعة ١٩٨٥-١٩٩٠م". وزارة التخطيط. المملكة العربية السعودية.

"خطة التنمية الخامسة ١٩٩٠-١٩٩٥م". وزارة التخطيط. المملكة العربية السعودية.

"خطة التنمية السادسة ١٩٩٥-٢٠٠٠م". وزارة التخطيط. المملكة العربية السعودية.

"منجزات خطط التنمية ١٩٧٠-١٩٩٧م" حقائق وأرقام. وزارة التخطيط. المملكة العربية السعودية.

"الكتاب الإحصائي السنوي". وزارة المالية والاقتصاد الوطني. مصلحة الإحصاءات العامة. المملكة العربية السعودية. أعداد مختلفة.

"المؤشر الإحصائي".وزارة المالية والاقتصاد الوطني. مصلحة الاحصاءات العامة. المملكة العربية السعودية. أعداد مختلفة (حتى العدد ٢٠).

"النشرة الإحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي". أعداد مختلفة (حتى العدد٣٣).

الغرفة التجارية الصناعية بجدة:

"**التحليلات الاقتصادية المتعلقة بكل من اتفاقيات الجات والنافتا ومعاهدة نيويورك ونظام الأفضليات المعمم**"، ١٩٩٤م.

"**الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، تطورها وانعكاساتها على الدول النامية ودول مجلس التعاون**"، ١٩٩٤م.

"**١٦ سؤال وجواب حول اتفاقية الجات ومدى استفادة المملكة منها**"، ١٩٩٤م.

"**دراسة آثار وانعكاسات اتفاقية الجات على قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية**" بالتعاون مع المكتب الاقتصادي للدكتور فاروق أخضر، ١٩٩٥م.

"**منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية**". محاضرة لمعالي وزير التجارة الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه. ١٩٩٨/٦/١٥م.

"**المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية**". إعداد وكيل وزارة التجارة للشئون الفنية الدكتور فواز العلمي الحسني. صفر ١٤١٩هـ.

إبراهيم، محمد إسماعيل وآخرون: **"تاريخ المملكة العربية السعودية"**. مطابع الأصفهاني. جدة ١٩٨٣م.

- أخضر فاروق: **"اتفاقية الجات وآثارها على الاقتصاد السعودي"**. المكتب الاقتصادي. الرياض، ١٩٩٤م.
- بكري كامل : **"اقتصاديات التجارة الخارجية"**. الدار الجامعية. الإسكندرية. ١٩٨٤م.
- جامع أحمد: **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**. دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.
- الحبيب فايز ودحية السيد: **"الدخل القومي والتجارة الخارجية"**. مطبعة المدني. القاهرة، ١٩٨٠م.
- دعيس إسماعيل: **"العلاقات التجارية الدولية بين النظرية والتطبيق"**. مطابع الفرزدق. الرياض، ١٩٨٨م.
- الردادي مسلم : **"التجارة الخارجية وأطوار التمويل الدولي المعاصر"**. دار حافظ للنشر والتوزيع. جدة، ١٩٩١م. **"دليل الجات ومنظمة التجارة العالمية"**. دار المجتمع للنشر والتوزيع. جدة، ١٩٩٥م.
- سرحان، عبد العزيز: **"النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية"**. دار النهضة العربية، القاهرة. ١٩٨٧م.
- السعدون، يوسف: **"منظمة التجارة العالمية: الأهمية، الجذور والماضي"**. جريدة الرياض. الأربعاء ١٩٩٧/١٢/٣م. العدد ١٠٧٥٤.
- السعدون، يوسف، والعالي عبد الرحمن: **"منظمة التجارة العالمية وانضمام المملكة العربية السعودية"**، ١٩٩٧م. (لم ينشر بعد).
- السلوم، يوسف: **"أضواء على إستراتيجية خطة التنمية في المملكة العربية السعودية"**. شركة الطباعة العربية السعودية. الرياض، ١٤٠٦هـ.

- الشرع، حسين: **"التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية"**. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض، ١٩٨٣م.
- الشهراني، سعد والخليوي، خالد: **"مفاهيم أولية ومواضيع متخصصة في الاقتصاد"**.
- الشيخ رأفت غنيمي: **"أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الاقتصادية بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية"**. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض، ١٩٨٥م.
- عبد الغني، محمد: **"قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل"**. جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض. ١٩٩٣م.
- العبيد عبد الله وعطية عبد القادر: **"اقتصاد المملكة العربية السعودية، نظرة تحليلية"**. دار عالم الكتب. الرياض ١٩٩٤م.
- العجلاني، منير: **"فيصل: تاريخ المملكة في سيرة زعيم"**. بيروت. ١٩٦٨م.
- العمري بكر وهاشم أحمد: **"السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق"** مكتبة مصباح. جدة، ١٩٩٠م.
- عمر، حسين: **"المنظمات الدولية"**. دار الفكر العربي. القاهرة، ١٩٩٣م.
- العيسوي، إبراهيم: **"الغات وأخواتها"**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٥م.
- الغنيمي، محمد طلعت: **"أزمة الشرق الأوسط واستخدام البترول العربي كسلاح"** الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ١٩٧٤م.
- القباع عبد الله: **"السياسة الخارجية السعودية"**. مطابع الفرزدق. الرياض، ١٩٨٦م.

"المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية".عكاظ للنشر والتوزيع. ١٩٨٠م.

- مقلد إسماعيل: **"العلاقات السياسية الدولية"**. مطبوعات جامعة الكويت. ١٩٧٩م.
- نامق صلاح الدين: **"سياسات التجارة الخارجية"** مكتبـــة عيـــن شـــمس، القاهرة.١٩٧٨م.
- هدسون جون، هرندر مارك: **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**. دار المريخ للنشر، الرياض. ١٩٨٣م.

المراجع أجنبية :

- Grayson Benson Lee: **Saudi-American Relations.** University Press of America, Inc. 1982.
- Holsti K. J.: **International Politics.** Prentice Hall, Inc. New Jersey. 1977.
- **Year Book of International Trade Statistics**. United Nations. 1950-1955.
- **International Financial Statistics.** IMF. 1986-1998
- **Handbook of International Trade and Development Statistics.** UN. 1990-1998.
- **World Trade Organization**. Annual Report. Vol. II, 1996.
- **What's New. WTO.** Press release / 109. 17.7.1998.
- **About The WTO.** The Organization Members. 1.9.1998. http://www.wto.org/wto/about/organsn6.htm
- L'Arabie Saoudite dans le Moyen-Orient contemporain .**Notes et Etudes Documentaires.** Documentation française. 1952, n. 2,351.
- **Sélection.17 mai** 1985.
- **La Documentation française. Notes et Etudes Documentaires**. No.1,529. 1951.
- Paulet. J-P. **La Mondialisation.** A.Colin. Paris. 1998.
- SROUR Hassan. **Les échanges économiques de l'Arabie Saoudite depuis 1983**. Thèse. Grenoble. 1987.
- Benoist Méchin
  - **Ibn Seoud**. Edition Complex. 1991M
  - **Fayçal, Roi d'Arabie**. Albin Michel. 1975.

الفصل الخامس

المشاركة الإيجابية للمملكة في الأمم المتحدة ومواقفها من بعض القضايا الدولية

سياسة المملكة العربية السعودية
في إطار الأمم المتحدة

الدكتور/ **عبدالرحمن محمد الجديع**

رئيس إدارة مجلس التعاون
بوزارة الخارجية

مقـــدمة :

تبلورت فكرة الأمم المتحدة إثـــر عـــدة اجتماعـــات عقـــدت أثنـــاء الحـــرب العالمية الثانية لعل من أهمـــها اجتمـــاع واشـــنطن عـــام ١٩٤٢م، والـــذي ضـــم ٢٦ دولة متحالفة تعهدت آنذاك بأنـــها ســـتواصل الحـــرب ضـــد دول المحـــور. وقد تلا ذلك إعـــلان موســـكو، عاصمـــة الاتحـــاد الســـوفيتي، بتـــاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣م، والذي اتفق عليـــه بيـــن وزراء خارجيـــة الاتحـــاد الســـوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا والصيـــن. ولقـــد أوضـــح الإعـــلان تعـــهد الـــدول الأربع ببذل الجهود لإنشاء منظمة دوليـــة شـــاملة تقـــوم علـــى أســـاس الســـيادة والمساواة بين كل الدول المحبـــة للســـلام، وتكـــون مفتوحـــة العضويـــة لكافـــة الدول كبيرها وصغيرها، من أجل الحفـــاظ علـــى الســـلم والأمـــن الدولييـــن(١). واكتسبت هذه الفكرة أهمية كبيرة فـــي اجتمـــاع طـــهران عـــام ١٩٤٣م، الـــذي عقد بين الرئيس الأمريكي روزفلت والســـوفيتي ســـتالين والبريطـــاني تشرشـــل. واستمرت المشاورات بين الحلفاء في اجتمـــاع عـــام ١٩٤٤م، الـــذي عقـــد فـــي دومبرتون أوكس (Dumbarton Oaks) في منطقـــة واشـــنطن وتـــم التوصـــل فيـــه إلى صياغة مســـودة مشـــروع ميثـــاق الأمـــم المتحـــدة. وفـــي مؤتمـــر ســـان فرانسسكو الذي عقد في عام ١٩٤٥م، تم التوقيع علـــى ميثـــاق الأمـــم المتحـــدة من قبل إحدى وخمســـين دولـــة، معلنـــا بذلـــك ميـــلاد منظمـــة دوليـــة عالميـــة الطابع. ولقـــد كـــانت المملكـــة العربيـــة الســـعودية إحـــدى الـــدول المجتمعـــة والمؤسسة للأمم المتحـــدة.

يهدف هذا البحث إلى تقديـــم عـــرض عـــن السياســـة الخارجيـــة للمملكـــة العربية السعودية في إطار الأمم المتحـــدة والجـــهود التـــي بذلتـــها لتفعيـــل هـــذه المنظمة من حيث مشاركتها فـــي نشـــاطاتها ودعمـــها، وإبـــراز الـــدور الرائـــد الذي لعبته تجاه القضايا الرئيســـة للأمتيـــن العربيـــة والإســـلامية. علـــى وجـــه الخصوص، ومما لا ريب فيه أن سياسة المملكة تجـــاه المنظمـــات الدوليـــة تعـــد

إحدى مقومات السياسة الخارجيـــة للمملكـــة. وســـيتكون البحـــث فـــي أجزائـــه الأربعة مما يلـــي:

يناقش الجزء الأول : دور المملكة العربيـــة الســـعودية فـــي هيئـــة الأمـــم المتحدة حيث يتم إيضاح البواعث والأهـــداف التـــي دفعـــت المملكـــة للانضمـــام إلى هذه المنظمة العالميـــة.

ويتناول الجـــزء الثـــاني : القضيـــة الفلســـطينية، لكونـــها قضيـــة العـــرب والمسلمين الأولى، فقد زامنت مســـيرة الأمـــم المتحـــدة منـــذ ولادتـــها وشـــكلت إحدى القضايا المحورية في هذا المحفـــل الدولـــي.

ويعرض الجزء الثالث : قضية انتشـــار أســـلحة الدمـــار الشـــامل بأنواعـــها المختلفة النووية والكيميائية والبيولوجيـــة وموقـــف المملكـــة العربيـــة الســـعودية منها. وتنبع أهمية هذه القضية من جراء الاهتمـــام الكبـــير التـــي حظيـــت بـــه، سواء من قبل الدول الكبرى، أم من قبل الأسرة الدوليـــة وذلـــك لمـــا لـــها مـــن انعكاسات مدمرة على حياة البشرية، وهو ما جعل مـــن مســـألة أســـلحة الدمـــار الشامل قضية تحتل حيزاً كبيراً فـــي أجنـــدة الأمـــم المتحـــدة ســـنوياً وتســـتقطب اهتمام المجتمع الدولي ككل وبشـــكل مســـتمر.

أما الجزء الرابع : تناول أزمـــة الكويـــت والجـــهود التـــي بذلتـــها الأمـــم المتحدة ومشاركتها الفعلية فيها، والدور الكبـــير الـــذي لعبتـــه المنظمـــة الدوليـــة في الأحداث التي مرت بها هذه الأزمـــة إلـــى أن تمكنـــت مـــن حشـــد الجـــهود وإعطاء الغطاء الشرعي الدولي لتحرير الكويت هـــذا البلـــد العضـــو فـــي الأمـــم المتحـــدة.

ونظرا لأن مناقشة وتحليل سياسة المملكـــة ومواقفـــها فـــي الأمـــم المتحـــدة تجاه جميع القضايا في هذه المنظمة تتجـــاوز إطـــار هـــذا البحـــث، فـــإن عـــدم تناولها لا يشير بأي حال إلى عـــدم أهميتـــها بـــل علـــى العكـــس فـــإن المملكـــة

أولت كافة القضايا اهتماماً كبيراً. يكفي في هذا السياق ذكر قضايا هامة أخرى مثل قضية أفغانستان واللاجئين والتفرقة العنصرية وأنغولا وقبرص. إضافة إلى مسائل أخرى كشؤون البيئة والتنمية ومحاربة الأوبئة والأمراض ومحاربة الإرهاب وكافة أوجه النشاط في المجتمع الدولي.

أولاً: المملكة العربية السعودية وهيئة الأمم المتحدة

انطلاقاً من قناعة المملكة العربية السعودية بالأسس والمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بتثبيت الأمن والسلام الدوليين، والحرص على استقرار واستقلال الدول، وما أكده هذا الميثاق من أهمية مبادئ المساواة في السيادة وحق تقرير المصير، استجابت المملكة لنداء الحلفاء لها للانضمام إلى الأمم المتحدة حالما وجهت إليها الدعوة.

لقد أدرك الملك عبدالعزيز بثاقب نظره، أهمية هذه المنظمة الجديدة والفوارق الواضحة بينها وبين عصبة الأمم، وبضرورة دعم هذا الجهد الدولي الجماعي حين بعث بوفد برئاسة الأمير فيصل بن عبد العزيز للمشاركة في اجتماعات سان فرانسسكو وللتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. وبعد أن تم هذا الأمر، أصبحت المملكة العربية السعودية إحدى الدول المؤسسة لهذه المنظمة التي احتلت عملياً موقعها على الساحة الدولية بحلول ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥م، إثر استكمال إيداع العدد المطلوب من تصاديق الدول على الميثاق المقترح.

لقد كان اهتمام المملكة جلياً بمبادئ الأمم المتحدة حيث أكدت في خطابها في مؤتمر سان فرانسسكو على ضرورة احترام حريات الشعوب والتمسك بمبدأ الدفاع عن النفس وعلى حق تقرير المصير. ولقد أوضح هذا الخطاب "أن الميثاق لا يمثل الكمال كما تراه الدول الصغيرة... إن السعادة والفرحة لتملؤنا نحن أبناء الشرق الأدنى والأوسط وخاصة الدول العربية لتداعي آخر معاقل الظلم والطغيان. والواقع أن العالم كله مدين ببقائه إلى

الأمم المتحدة التي دخلت الحرب، مضحية بخيرة شـــبابها وثرواتـــها فـــي ســـبيل أمن وسلامة الجنس البشـــري(٢).

لقد كان انضمام المملكـــة للأمـــم المتحـــدة والأســـباب التـــي بنيـــت عليـــها معلما بارزا ومميزا فـــي توجـــهات السياســـة الخارجيـــة الســـعودية، وانعكاســـا للفكر السياسي الواقعي للملك عبد العزيز. إذ مـــا مـــن شـــك أن نجـــاح جـــهوده المتصلة في توحيد أجزاء المملكة وصـــــهرها فـــي بوتقـــة سياســـية واجتماعيـــة وأرضية صلبة، جعله يتطلع إلـــى الســـاحة الدوليـــة. لا لأنـــه فـــي ذلـــك يـــأخذ موقعه الطبيعي بين الدول المســـتقلة ذات الســـيادة فحســـب، بـــل لأن مشـــاركته في تأسيس الأمم المتحدة كان دليـــــلا علـــى أن المبـــادئ الســـامية التـــي قـــامت عليها المملكة العربية السعودية يمكـــن أن تـــترجم عمليـــا فـــي الســـاحة الدوليـــة بدعم أهداف هذه المنظمة الجديدة على مختلـــف الأصعـــدة.

أتاحت عضوية المملكة العربيـــة الســـعودية فـــي الأمـــم المتحـــدة فرصـــا عديدة أمام طموحاتها علـــى الســـاحة الدوليـــة. فمـــن ناحيـــة، دلـــت مشـــاركة المملكة في عملية التأسيس أنها دولـــة ترحـــب بتحمـــل التزاماتـــها الدوليـــة فـــي حفظ السلام والأمن الدوليين، وفـــي رفـــض العـــدوان، وفـــي ضـــرورة تنقيـــة وتعزيز العلاقات بين شـــعوب الأرض ودولـــها فـــي كافـــة الميـــادين. بالمقـــابل فإن هذه العضوية فتحت أمامها أبوابـــا عديـــدة لتحقيـــق بعـــض أهدافـــها التـــي تعتمد على تعاونها مـــع الـــدول الأخـــرى الأعضـــاء، ومـــع كافـــة المنظمـــات والمؤسسات الدولية وخصوصا تلك التابعة لهيئـــة الأمـــم المتحـــدة.

ولقد اكسبت عضوية المملكة فـــي الأمـــم المتحـــدة مزيـــدا مـــن الاحـــترام والثقة في هذه الدولة الفتية، ولم يقتصر تقديـــر المجتمـــع الدولـــي وفـــي طليعتـــه الدول الكبرى لموقف الملك عبـــد العزيـــز علـــى اعترافـــهم بحنكتـــه السياســـية وقيادته الحكيمة لبـــلاده بدليـــل حـــرص الرئيـــس الأمريكـــي روزفلـــت علـــى الاجتماع به في عـــام ١٩٤٥م، علـــى ظـــهر الطـــراد كونســـي، بـــل لأن هـــذه

الحنكة تجلت وباستمرار من خلال موقفه من عصبة الأمم والعضوية فيها مقارنة بعضوية المملكة في هيئة الأمم المتحدة.

لقد كانت الظروف السابقة لقيام عصبة الأمم امتحاناً عسيراً لكثير من القادة والشعوب. فلقد كان الملك عبدالعزيز ومنذ بداية القرن العشرين في خضم إعادة توحيد المملكة وتخليص أرجائها من أية عوائق وصعوبات تقف في وجه هذا الهدف التاريخي النبيل. وكان من الطبيعي في تلك الحقبة أن يدله وعيه السياسي بوقائع الأمور أن الحكمة تقتضي الابتعاد عن العواصف السياسية الدولية وتجنب الانغماس في الشؤون العالمية التي أدت بمصائر الكثير من الشعوب والدول إلى التهلكة، وإلى تفسخ الإمبراطوريات العتيدة. ولعل أبرز دلائل هذا الوعي السياسي العميق رفضه المشاركة في الحرب العالمية الأولى رغم دعوة بريطانيا له وإلحاحها على ذلك[٣]. إن المهارة السياسية التي تمتع بها الملك عبدالعزيز جعلته يعرف كيفية التعامل مع بريطانيا ومقاومة ضغوطها، رغم أنها لم تخف أبداً معارضتها لطموحاته في إعادة بناء الدولة السعودية الثالثة، هذه الدولة العربية الإسلامية.

من هذه المنطلقات الأساسية، رأى الملك عبدالعزيز أن عصبة الأمم قد تكون بنياناً لا يمكنه أن يلبي طموحات شعوب ودول العالم الصغيرة وخصوصاً أن هذه المنظمة عكست بشكل أساسي مطامع وأهداف الدول الكبرى المنتصرة. ولم يكن أدل على ذلك إلا إخضاعها معظم الدول العربية إلى الهيمنة الاستعمارية وذلك حين ابتكرت نظام الانتداب الذي لم يستجب لتطلعات الشعوب عموماً والعربية على وجه الخصوص رغم أنها وقفت وحاربت مع الدول المنتصرة.

وإضافة إلى ذلك، كرست العصبة وعد بلفور الوزير البريطاني بشأن إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين العربية، وهو ما كان - رحمه

الله – يعارضه بشدة، ولم يتردد في تضمين مشاعره ومواقفه الواضحة بهذا الشأن في خطاباته المتبادلة مع الرئيس الأمريكي روزفلت فيما بعد.

لقد دلت سياسات الملك عبدالعزيز الخارجية بعد الحرب العالمية الأولى والتي بدأت بامتناعه عن الانضمام لعصبة الأمم على عمق معرفته بالشؤون الدولية في هذه المرحلة الهامة من تاريخ العلاقات الدولية. لقد انهارت بسبب الحرب أربع إمبراطوريات عظمى وهي الإمبراطورية القيصرية في روسيا والإمبراطورية النمساوية – المجرية ، والإمبراطورية الألمانية ، والإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي أحدث هزة عنيفة في أسس النظام الدولي التقليدي. بالمقابل برزت دول جديدة على الساحة الدولية مثل تشيكوسلوفاكيا وفنلندا واستونيا وبولندا.. الخ. وفي خضم هذه المتغيرات الجذرية استطاع الملك عبدالعزيز أن يتجاوز هذه الأحداث الهامة بسلام ويجنب بلاده الكوارث السياسية التي أصابت العديد من شعوب ودول العالم، وان يسجل نجاحا تلو نجاح بفضل مواقفه المرنة والواقعية.

ولقد فتحت العضوية في الأمم المتحدة للمملكة أبوابا عدة للحفاظ على مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها التي تعتمد على تعاونها مع الدول الأعضاء الأخرى في كافة المجالات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وتدريجيا انضمت المملكة إلى العديد من المؤسسات الدولية سواء داخل هذه الهيئة أم خارجها.

وإيمانا من المملكة العربية السعودية بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها التابعة، فقد حرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكافة الوسائل والسبل المادية والمعنوية. وشملت جهود المملكة المشاركة بكافة نشاطات الأمم المتحدة في الميادين الإنسانية وتقديم التبرعات المادية والعينية لها مثل تقديم العون للاجئين، وكذلك تحمل

الأعباء المالية المتصلة بجهود الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلام في مختلف أرجاء العالم.

إن عمق التزام المملكة بأهداف ومقاصد هيئة الأمم المتحدة قد تجلى بتأكيدها في كافة المناسبات على أهمية وجدوى دور هذه المنظمة، والحرص على التعامل معها بكل مصداقيه. وتعتبر المملكة في طليعة الدول التي تقوم دوما وفي الوقت المحدد بتسديد التزاماتها المالية كاملة سواء بالنسبة للمنظمة ونشاطاتها المختلفة، أو بالنسبة لوكالاتها المتخصصة. إن مصداقية التزام المملكة ينبع من إيمانها بضرورة تعزيز جهود وفعاليات الأمم المتحدة لتتمكن من القيام برسالتها على الوجه الأكمل.

ومما لا شك فيه أن الأمم المتحدة تمثل منبرا دوليا هاما لمختلف الدول مهما صغر أو كبر حجمها أو مكانتها، فالدولة تستطيع من خلال هذا المحفل الدولي الهام القائم على المساواة المطلقة أن تقف وتدافع عن حقوقها، وأن تعبر عن وجهة نظرها بكل وضوح وعلانية. لأجل ذلك لم تكن الأمم المتحدة مجرد مكان تتمثل فيه الإرادة السياسية الدولية أو الاهتمامات العالمية بشؤون بني الإنسان في كل مكان، بل أصبحت مسرحا يتيح فرصا حقيقة لممارسة الدبلوماسية متعددة الأطراف، حيث تتاح للدولة العضو كافة إمكانات الدفاع عن حقوقها وحماية مصالحها المشروعة سواء في الشؤون التي تهمها مباشرة أو في تلك الأمور التي تحقق متطلبات الشرعية والعدالة الإنسانية.

وانطلاقا من هذا الواقع كان من اليسير على من يراقب مواقف وسياسات المملكة داخل أروقة الأمم المتحدة أن يدرك أنها لم تتوان يوما في تكريس كافة جهودها وإمكاناتها وحشد طاقاتها، لا في سبيل حماية مصالحها فحسب، بل في سبيل خدمة قضايا أمتها العربية والإسلامية

وقضايا دول العالم الثالث، سواء أكان ذلك إبان عهود التحرير في الخمسينيات والستينيات أو بالنسبة للقضايا التي تهم الدول النامية عموما. إن السجل المشرف للمملكة قد برز من خلال نشاطاتها المتعددة في المجموعة ٧٧ ومنظمة عدم الانحياز مثلا، ومن واقع الدور الذي لعبته في تبني المواقف والمطالب التي تنادي بها شعوب العالم وبالذات الناهية في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة سواء في الجمعية العامة أو في مختلف اللجان والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

وتتضح الأهمية التي تضفيها المملكة العربية السعودية على الأمم المتحدة من واقع المواقف المستمرة والمعلنة في خطابات المسؤولين بالمملكة خلال الاجتماعات الدورية للمؤسسات التابعة لهذه الهيئة. فلقد تطرق صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بكلمته التي ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين في الأول من شهر أكتوبر عام ١٩٨٥م، لدى انعقاد الدورة الأربعين التي صادفت مرور أربعين عاما على قيام منظمة الأمم المتحدة فقال:

"إن اجتماعنا اليوم، ومنظمتنا هذه تحتفل بمرور أربعين عاما على إنشائها، يشكل مناسبة هامة، ويعتبر فرصة طيبة لتقويم دور المنظمة ومنجزاتها. وإذا كانت المملكة العربية السعودية تعتز بأنها كانت من الدول الموقعة على ميثاق سان فرانسسكو، فإن إيمانها بأهمية هذه المنظمة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لم يتزعزع منذ ذلك الحين. غير أن اهتمامنا بهذه المناسبة لا يقتصر على ذلك فحسب، فإن المملكة العربية السعودية، وهي تدين بالدين الإسلامي تضطلع بدور دولي ومتميز لأن سياستها الخارجية تسير على أساس أن المبادئ الأساسية التي ارتكزت

عليها هذه المنظمة والأهداف النبيلة التي من أجلها وضـــع ميثاقــها فيــها تــأكيد لما تقرره الشريعة الإسلامية من تنظيم للعلاقات بيــن الــدول، فرســالة الإســلام الخالدة توحد ولا تفرق، تعدل ولا تظلم، تساوي ولا تمــيز، تحــث علــى العمــل والتعاون مع المؤمنين بالله في كل مكان لنشر هـــذه المبــادئ الســامية وتحقيــق الأمن والرخاء للإنسانية بأسرها. ومن هـــذه المنطلقــات فإننــا نؤكــد حرصنــا على العمل على دعم منظمة الأمم المتحـــدة ووكالاتــها المتخصصـــة باعتبارهــا تشكل إطارا صالحا للتعاون بيــن الأمــم والشــعوب، ومنــبرا هامــا للتخــاطب والتفاهم، ووسيلة فعالة لفض المنازعــات وعــلاج الأزمــات، كمــا إننــا نعــبر عن استنكارنا لكل الاتجاهات الراميـــة إلــى تعويــق نشــاطاتها، ونديــن بشــدة الدول التي دأبت على انتهاك قراراتها وعلـــى الاســتهتار بمــا تمثلــه المنظمــة من الإرادة الجماعية للمجتمــع الدولــي".(٤)

وإذا كان هذا الخطاب قد أوضـــح أن موقــف المملكــة العربيــة الســعودية وهي إحدى الدول ذات المكانـــة المرموقــة علــى الســاحة الدوليــة لــم يتغــير بالنسبة للإيمان بجدوى هذه المنظمـــة الدوليــة وبســمو مقاصدهــا، فــإن هــذا الموقف لم يتغير حتى بعد ما شهد المجتمع الدولي مـــن تغــيرات نتيجــة انــهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثـــل أحــد قطبــي النظــام الدولــي بعــد الحــرب العالمية الثانية والقائم علـــى أســاس وجــود الكتلتيــن الشــرقية والغربيــة. وإذا كان زوال الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من هـــذا القــرن مؤشــرا علــى انتهاء الحرب الباردة التي أثرت ولسنوات طويلة علـــى فعاليــة وعمــل منظمــة الأمم المتحدة وعلى مختلف أبعــاد العلاقــات بيــن وحــدات المجتمــع الدولــي، فإن المملكة العربية السعودية لم تتخل عن الأمـــم المتحــدة فــي أي وقــت مــن الأوقات بل استمرت فـــي حرصــها علــى تعزيــز الــدور الــذي تلعبــه هــذه المنظمة على الساحة الدولية وعلى كيفية الرقي بـــه لكــي يتمكــن مــن تحقيــق الأهداف النبيلة التي أنشئت المنظمة مـــن أجلــها.

ومن أبرز دلائل احترام المملكة لهذه المنظمة العالمية ومدى المكانة التي تتمتع بها أمام المجتمع الدولي هو قيامها بترشيح أحد كبار دبلوماسيها وهو السفير سمير الشهابي لمنصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين والذي كان يعمل حينذاك مندوبا دائما للمملكة لدى الأمم المتحدة لعدة سنوات. ونتيجة لذلك دعمت كافة الدول هذا الترشيح لإيمانها بقدرة المملكة على تحمل مسؤولياتها وترجمة متطلبات الإرادة الدولية الجماعية، وهو أمر انعكس بتولي السفير السعودي أعباء رئاسة الجمعية العامة في مرحلة بالغة الدقة والتأثير في ميدان العلاقات الدولية. ولم تكمن أهمية هذه المرحلة في حقيقة الانفراج الكبير الذي تم في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات فحسب، بل في تداعيات تحلل الكتلة السوفيتية، وما تبع ذلك من تحولات ومستجدات وضعت العالم على أعتاب حقبة جديدة في تاريخ السياسة الدولية اتسمت بطابع يدعو إلى التعاون بدلا من التنافس، ويشكل الإيمان بأهمية الجهود الجماعية الدولية مطلبا أساسيا وخصوصا داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة. ولعل من أبرز الظواهر في هذا المجال زيادة عضوية الأمم المتحدة نتيجة استقلال الكثير من الدول التي كانت تدور في فلك الكتلة السوفيتية وسعيها لانضمام لهذه الهيئة الهامة. ولقد انضمت في حينه سبع دول جديدة للأمم المتحدة هي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وجزر مارشال واتحاد ميكرونيزيا.

ولقد دعا السفير سمير الشهابي في خطابه في ١ سبتمبر ١٩٩١م، في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة إلى دعم الجمعية ومساندة جهودها لكي تقوم بدورها كاملا، كممثلة صادقة لتعاون جميع دول العالم، على قاعدة من المساواة في السيادة والمشاركة في المسؤولية. وشدد السفير السعودي في خطابه كذلك على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة وأمانتها وأجهزتها

المختلفة المتفرعة عنها من المستفيدين والمفيديـن الرئيسـين مـن هـذا التحـول التاريخي في العلاقات الدولية، كي تصبـح الشـرعية الدوليـة إطـارا تتعـامل من خلاله المصالح والآمال الدوليـــة"[٥].

لقد كان تقلد السفير السعودي لمهام رئاسة الجمعيـة العامـة والتـي تعتـبر برلمانا يعبر عن الإرادة الدوليـة الجماعيـة مؤشـرا واضحـا علـى إصـرار المملكة على أن تشارك في نشاطات هـذه المنظمـة التـي كـانت مـن أوائـل الدول التي أيدت قيامـها.

أن إسهام المملكة في العديد من المسائل التي تـهم المجتمـع الدولـي، والأمتيـن العربية والإسلامية، على وجه الخصوص، قد برز من خـلال الجـهود التـي بذلتـها والمواقف التي تبنتها داخل الأمـم المتحـدة، مـن مختلـف القضايـا الهامـة علـى الساحة الدولية، سواء كانت تلك الإسـلامية أم العربيـة أم الدوليـة.

ثانيا : القضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة

تناولت الأمم المتحدة القضيـة الفلسـطينية فـي جـداول أعمالـها السـنوية تحت عدة مسميات. فأحيانا كان يشـار إليـها تحـت بنـد الصـراع العربـي – الإسرائيلي، وأحيانا أخرى ترد ضمـن بنـود الـنزاع فـي الشـرق الأوسـط ، ولكنها غالبا كانت وما تزال تناقش كبنـد مسـتقل بعنـوان القضيـة الفلسـطينية ومما لا شك فيه أن القضية تمثل جوهر الصـراع العربـي – الإسـرائيلي مـن ناحية كما توضـح أن الطموحـات الإسـرائيلية تتجـاوز الأرضـي الفلسـطينية المحتلة. بل إن هدف الصـراع القـائم هـو فـرض هيمنـة إسـرائيل وتحقيـق أطماعها ومصالحها الإستراتيجية في منطقـة الشـرق الأوسـط، سـواء كـانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافيـة.

لم تقتصر اهتمامات المملكـة العربيـة السـعودية بقضيـة فلسـطين علـى المدة اللاحقة لقيـام الأمـم المتحـدة عـام ١٩٤٥م، إذ تعـود جـذور مواقفـها

المشرفة من هذه القضية إلى أبعد من ذلك بكثير بدليل تبوؤ هذه القضية مركزا مرموقا في الاتصالات التي أجراها الملك عبد العزيز مع الحكومة البريطانية أثناء المفاوضات البريطانية – السعودية التي انتهت فيما بعد بتوقيع اتفاقية العقير ١٩١٥م. ففي ذلك الوقت حاولت بريطانيا استغلال انهماك الملك عبدالعزيز في ترسيخ دعائم الحكم والاستقرار في مملكته تحت ظروف سياسية واقتصادية صعبة للغاية، وضغطت عليه لكي يمنحها اعترافا منه يعطيها مركزا خاصا في فلسطين[٦]. لقد كانت المواقف المبدئية الصلبة والرافضة للمركز الخاص لبريطانيا في فلسطين سببا واضحا في تأخر وصول الطرفين إلى اتفاق بينهما وإلى استغراق المفاوضات مدة طويلة، وبالرغم من تلك الضغوط وكذلك الظروف المريرة لم يتردد الملك في رفض المطالب البريطانية لأسباب واضحة في طليعتها حرصه على فلسطين أرضا وشعبا وإيمانه العميق بعروبتها وبأهميتها للعالم الإسلامي. واستطاع الملك عبدالعزيز في فترة وجيزة إلغاء معاهدة العقير عندما تم إنجاز اتفاقية جدة عام ١٩٢٧م التي أبرزت رضوخ بريطانيا لرويته الحكيمة في هذا الصدد.

لم يقف الأمر عند هذا الحد إذ توالت جهود الملك عبدالعزيز مع الحكومة البريطانية موضحة إصراره وتأكيده للمسؤولين البريطانيين بأن السياسة التي تنتهجها بريطانيا في ذلك البلد العربي المقدس تتنافى مع الصداقة التي تنشدها بريطانيا مع المسلمين والعرب، وتخالف عهودها المقطوعة لهم، ولا تتفق مع مبادئ الحق والعدل.[٧] وأكدت هذه النظرة رسميا للحكومة البريطانية في المذكرة المرسلة من وزارة الخارجية السعودية إلى المفوض البريطاني بجدة عام ١٩٣٧م. حيثما أوضحت المذكرة مدى خطورة الأوضاع في فلسطين وما يمكن أن تجر إليه التطورات المتلاحقة منها من أخطار على مستقبل الشرق الأدنى والبلاد

العربية. وأكدت المملكة في هذه المذكرة أيضا الرغبة الأكيدة في لفت نظر الحكومة البريطانية الصديقة إلى الأخطار التي تنجم عن الخطأ في معالجة قضية فلسطين، وإلى الظروف المحيطة بها أو التي يمكن أن تؤثر بالتالي لا على علاقة المملكة معها فحسب بل على علاقات العرب عموما مع بريطانيا.[٨] ولم يكتف الملك عبد العزيز بالاتصالات مع الحكومة البريطانية بل توجه كذلك إلى الحكومة الأمريكية خصوصا أن إرهاصات عظمتها قد بدأت تتبلور بحيث أخذت تلعب دور القوة العظمى التي ستخلف بريطانيا على الساحة الدولية.

ورغبة من الملك عبدالعزيز في الاستفادة من زخم النفوذ الأمريكي للدفاع عن قضية فلسطين وقضايا الدول العربية الأخرى، كتب الملك عبدالعزيز إلى الرئيس روزفلت عام ١٩٣٨م، موضحا له أن مواقف الحكومة الأمريكية المناصرة لليهود في فلسطين أصبحت علنية، وأن هذا يعكس أن قضية فلسطين أصبحت رهينة وجهة نظر واحدة وهي وجهة النظر الصهيونية على حساب وجهات النظر العربية مؤكدا أن الشعب الأمريكي الديمقراطي قد ضلل تضليلا عظيما في هذه المسألة. ولقد شرح الملك عبدالعزيز للرئيس الأمريكي بالتفصيل تاريخ وأحقية العرب بفلسطين، وكيف تم استناد اليهود إلى تصريح بلفور، هذا التصريح الذي جاء جورا وظلما وجنى على بلاد آمنة ومطمئنة، وبالتالي فإن حجج اليهود التاريخية والسياسية في فلسطين حجج باطلة[٩].

لقد فتحت مراسلات الملك عبدالعزيز – والرئيس روزفلت باب الاتصال والتشاور بين البلدين. ونتيجة للمكانة التي كان يتمتع بها الملك عبدالعزيز في العالم الغربي بعد أن وحد المملكة، أصبحت الظروف مواتية لتنمية العلاقات بين البلدين من منطلق أخذ المملكة مكانها اللائق على الساحة الدولية بعد حرب عالمية ضروس اكتوت بنارها شعوب الأرض،

وكان العالم العربي عموما، وفلسطين وسوريا ولبنان على وجه الخصوص يئن تحت وطأة الانتدابات البريطانية والفرنسية.

وفي ١٤ فبراير عام ١٩٤٥م، اجتمع الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت على متن الطراد كوينسي (Uss quincy) في قناة السويس بطلب من الرئيس روزفلت. وكان من أهم دوافع ترحيب عبدالعزيز بهذا الاجتماع وحسب ما ذكر أحد مستشاريه توفر فرصة ثمينة للتشاور في الأوضاع القائمة في العالم العربي.(١٠) ولقد أوضح الملك للرئيس روزفلت خلال اللقاء عمق المعاناة التي تمر بها الدول العربية وخصوص سوريا وفلسطين ولبنان. ونظرا للحس العربي القومي للملك عبدالعزيز، وتأكيدا للمواقف الثابتة للمملكة فقد تصدت المملكة لكل القرارات التي رأت أن من شانها أن تعطي الشرعية للتواجد اليهودي على أرض فلسطين فور طرح قضية فلسطين على بساط البحث في الأمم المتحدة. ونظرا لكثرة القرارات التي شملت القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، فإن البحث سيركز على بعض أهم ما صدر عن الجمعية العامة من قرارات وتوصيات وخصوصا أن الضرورات العملية لا تسمح بتناول كافة القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن أو الوكالات المتخصصة بهذا الصدد تمشيا مع الإطار الأساسي لهذا البحث.

وقفت المملكة العربية السعودية بجانب الحق الفلسطيني وعروبة فلسطين وإسلاميتها منذ البداية. ففي أول اجتماع عقد للجمعية العامة للأمم المتحدة وكان ذلك في ٥ مايو ١٩٤٧م، للنظر في منح الوكالات اليهودية فرصة الإدلاء بشهادتها، عارضت المملكة القرار رقم ١٠٤ الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية رقم ١، حين تبنت الجمعية العامة بموجب هذا القرار أمر الإدلاء في جلستها رقم (٧٥). ولقد حظي القرار في حينه بتأييد ٤٤ دولة وامتناع ثلاث دول هي الهند، إيران، وسيام (تايلاند). وقد صوتت المملكة

العربية السعودية ضد القرار رقم ١٠٤ وصوتت معها ست دول هي أفغانستان، مصر، لبنان، سوريا وتركيا والعراق.

ومن أهم القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك التوصية بخطة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، حيث تم ذلك بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، عبر القرار رقم (١٨١) الذي تبنته الجمعية العامة بموافقة ٣٣ دولة وامتناع ١٠ دول هي الأرجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندروس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا. وقد صوتت المملكة ضد هذا القرار أيضا إلى جانب كل من أفغانستان، الهند، سوريا، كوبا، مصر، تركيا، إيران، اليونان، العراق، لبنان، باكستان واليمن.(١١)

وفي ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧م، صدر عن الجمعية العامة أخطر قرار اتخذ في إطار الأمم المتحدة ككل وهو القرار الذي قسم فلسطين العربية إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وجعل من القدس مدينة تحت حكم دولي، الأمر الذي عارضته الدول العربية والإسلامية بشدة لكي لا تعطي شرعية سياسية أو أخلاقية لإقامة دولة يهودية على أرض عربية.

وقد عبرت المملكة عن رفضها لهذا القرار بوضوح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على لسان الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية ورئيس وفدها الذي أكد على :

"لقد تعهدنا أمام الله والتاريخ بأن ننفذ الميثاق بإخلاص وحسن نية، وبذلك نحترم حقوق الإنسان ونصد كل عدوان، ولكن - للأسف الشديد، والمفاجأة المذهلة - فإن قرار اليوم قد هدم الميثاق، وكذلك كل المواثيق التي سبقته، لقد شعرنا - مثل ما شعر الآخرون - بالضغط الذي أجري على عدد من مندوبي هذه المنظمة من قبل

بعض الدول الكبرى، وذلك لكي يكون تصويتهم في صالح مشروع التقسيم. ولهذه الأسباب - مجتمعة ومتفرقة - فإن حكومة المملكة العربية السعودية تود أن تسجل في هذه المناسبة التاريخية، إنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالقرار الذي تبنته الجمعية العامة اليوم، وبالإضافة إلى ذلك، فإنها - أي المملكة العربية السعودية - تحتفظ لنفسها بكامل الحق في حرية التصرف بالطريقة التي تراها تتناسب مع مبادئ الحق والعدالة(١٢).

وفي ديسمبر ١٩٤٨م، تبنت الجمعية العامة القرار ١٩٤ الخاص بإنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة ، وبوضع القدس في نظام دولي دائم ، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقروون عدم العودة إلى ديارهم، سعيا وراء تعديل الأوضاع القائمة بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين مستقبلا. ونظرا لأن هذا القرار يعطي الشرعية لوجود إسرائيل فقد صوت ضده كل من المملكة وأفغانستان وكوبا وتشيكوسلوفاكيا، ومصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، وباكستان، وبولندا، وأوكرانيا، والاتحاد السوفيتي، و اليمن، ويوغوسلافيا، وببلورسيا، بينما صوت مع القرار ٣٥ دولة وامتنعت ثمان دول عن التصويت هي: بوليفيا، بورما، تشيلي، كوستاريكا، غواتميالا، الهند، إيران، المكسيك.

وفي ضوء مواقف الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية عموما وقبول الأمم المتحدة لعضوية إسرائيل والاعتراف بها في ١١ مايو ١٩٤٩م، لم تأل المملكة العربية السعودية جهدا وعلى كافة الأصعدة في التصدي لمحاولات الصهيونية لترسيخ أسس إقامة دولتهم أو الاستفادة من دخولها في عضوية الأمم المتحدة. وانعكست هذه الجهود بإعلان الأمير فيصل بن عبد العزيز :

"أنه منذ أن تبنت الأمم المتحدة القرار ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل، فقد عطل السلام باستمرار، وكسر جناحاه، ونتف ريشه، إن وجود إسرائيل يكون تحديا واضحا لمشيئة العرب، وإرادة أهل فلسطين، أبناء الوطن الأصلاء ... وعلى أية حال، أود أن أؤكد للحظة أننا سوف لن نهجر أو نسلم فلسطين كبلد عربي حبيب، وسوف نستمر في بذل أقصى جهودنا، بحيث يعيش العرب الفلسطينيون في أراضيهم ويتمتعون بكامل حريتهم واستقلالهم ووحدتهم الوطنية".(١٣)

من ناحية أخرى، يرى المتتبع لسياسة المملكة الخارجية بشكل عام أن من أهم خصائصها مصداقية الجوهر وثبات الأسس ومرونة النهج وعقلانية القرار. وإذا كانت القضية الفلسطينية ومنذ بداية النزاع العربي – الصهيوني قد جسدت هذه الخصائص، فإن اهتمام المملكة بالقضايا العربية والإسلامية أثبت أن سياستها تنبع من الالتزام الكامل بشرعية هذه القضايا، وأن دعمها في جميع الأحوال نابع من رسوخ الجذور التي قامت عليها هذه الدولة. لأجل ذلك، لم يكن غريبا أن تكون المملكة في طليعة الدول العربية التي وقفت ضد العدوان الثلاثي على مصر الذي يعد أحد التداعيات المستمرة للنزاع العربي – الإسرائيلي. لقد وقع هذا العدوان إثر قيام الرئيس عبدالناصر عام ١٩٥٦م، بتأميم قناة السويس. وإذا كان التأميم يعود في بعض مسبباته إلى احتجاج مصر على موقف الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي حين تخلت عن تمويل مشروع السد العالي في حينه، فإن التأميم استخدم ذريعة من قبل كل من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا لشن هجوم جماعي على مصر بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م. وكان رد فعل المملكة آنذاك منسجما مع مبادئها المعلنة حيث وضعت كافة القدرات والإمكانات السعودية تحت تصرف مصر. ومن أهم ما قامت به المملكة في تلك الفترة قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا،

وإنهاء كافة الأعمال التجارية والاقتصادية الإنجلــو - فرنسـية فـي الأراضـي السعودية[١٤] ووضع كافة مطـارات السـعودية قيـد تصـرف القـوات الجويـة المصرية والذي نجم عنه لجوء الطائرات المصريـة إلـى المملكـة.[١٥] إن هـذه الخطوات هـي مـا جعـل لأزمـة السـويس بعـدا قوميـا لا يمكـن تجاهلـه وخصوصا على الصعيد الإقليمي. وحين انتقلـت أزمـة السـويس إلـى بسـاط البحث أمام أجهزة الأمم المتحـدة، وقفـت المملكـة بجـانب مصـر فـي كافـة القرارات التي صدرت حول هذه الأزمة وخصوصـا القـرار ٩٩٧ الـذي دعـا إلـى انسـحاب القـوات البريطانيـة والفرنسـية والإسـرائيلية الفـوري مـن الأراضي المصرية مع تكوين قوة طوارئ دوليـة. وقـد صوتـت المملكـة فـي الجمعية العامة على هذا القرار في الثـاني مـن نوفمـبر ١٩٥٦م حيـث كـانت نتيجة التصويت ٦٤ صوتا لصالحـه بينمـا وقفـت ضـد ٥ خمـس دول هـي بريطانيا، فرنسا، أستراليا، نيوزيلنـدا وإسـرائيل.[١٦]

لقد لازمت عواقب النزاع العربي - الصـهيوني المسـتمر تـاريخ الوطـن العربي عموما ومنطقة الشرق الأوسط علـى وجـه الخصـوص. لأجـل ذلـك كان من المنطقي أن يواجه العرب باسـتمرار غطرسـة القـوة الصهيونيـة فـي كل مناسبة وكلما انفجرت أزمة بين العـرب والكيـان الصـهيوني.

وحين وقع الاعتداء الإسرائيلي علـى مصـر وسـوريا والأردن فـي عـام ١٩٦٧م، والذي نجم عنه احتلال سـيناء والجـولان وغـزة والضفـة الغربيـة ومدينة القدس الشريف، قامت المملكة بحملـة سياسـية مكثفـة داخـل وخـارج الأمم المتحدة لمواجهة هذا الوضع. لقد كـان ثبـات مواقـف المملكـة وصدقيـة سياستها المعلنة من المعالم البـارزة فـي تلـك الحقبـة الهامـة مـن التـأريخ العربي، خصوصا في ظل انهيار الكثير مـن الشـعارات العربيـة التـي كـانت تطلق قبل هذه الحرب المفاجئـة والتـي كـان لـها بـالغ الأثـر فـي النفسـية العربية. لقـد سـاعدت المواقـف السـعودية المبدئيـة فـي تعديـل الشـعارات

العاطفية التي تدعو إلى وحدة الهدف إلى إطار عملي بني على وحدة الصف وفق سياسة واضحة المعالم وثابتة الأسس. وحاولت المملكة جمع كلمة العرب وإعادة اللحمة في صفوفهم وتفعيل التضامن العربي من خلال جهودها الحثيثة في هذا السبيل. ولقد بدا ذلك واضحا في قمة الخرطوم عام ١٩٦٧م، إذ استطاع المؤتمرون تجسيد مفهوم وحدة الصف العربي، وخصوصا بعد أن استعدت المملكة خلال هذا المؤتمر لتقديم المساعدة الفعلية لدول "المواجهة العربية" لاستعادة مقوماتها العسكرية والاقتصادية.

وفي داخل الأمم المتحدة بذلت المملكة مع الدول العربية جهودا كبيرة للتصدي للمخططات الصهيونية التي أخذت تتبلور بعد هذه الاعتداءات الإسرائيلية الفاضحة. وأسفرت هذه الجهود عن موافقة الجمعية العامة في جلستها رقم ١٥٤٨ على القرار (٢٢٥٣) في الدورة الاستثنائية الطارئة في ٥ يوليو ١٩٦٧م، الذي دعا إسرائيل إلى إلغاء التدابير والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس، وإلى الامتناع فورا عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس. وكانت نتيجة هذا القرار ٩٩ صوتا لصالحه بما في ذلك صوت المملكة وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت. وفي ١٤ يوليو ١٩٦٧م صدر القرار رقم ٢٢٥٤ من الجمعية العامة التي أعربت عن اسفها لتخلف إسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية السابق رقم ٢٢٥٣ حيث كررت الطلب منها الالتزام التام بما ورد في ذلك القرار. وكانت النتيجة ٩٩ دولة مع القرار الجديد وامتناع ١٨ دولة[١٧] عن التصويت. حيث ترافق ذلك مع جهود كبيرة للمملكة لدى مجلس الأمن الدولي رغم أن المملكة ليست عضواً فيه. وفي ضوء المساعي التي بذلتها المملكة مع شقيقاتها الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة، تعامل مجلس الأمن مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في عام ١٩٦٧م من خلال عدة قرارات في مقدمتها ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠.[١٨] ولعل من

أهم القرارات اللاحقة بخصوص النزاع العربي- الإسرائيلي وأبرزها القرار ٢٤٢ الذي أقر مبادئ السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. وقد نص هذا القرار في فقراته العامة على ما يلي:

١ - التأكيد بأن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدئيين التاليين:

أ - انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلها في النزاع الأخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استخداماتها.

٢ - أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

وقد تبنى مجلس الأمن وبعد جهود مضنية هذا القرار بالإجماع.(١٩) واستمرت سياسة المملكة العربية السعودية الواضحة تجاه قضية فلسطين وما اتصل بها من قضايا، عندما شنت كل من مصر وسوريا هجومهما على إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣م، بهدف تحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧م، واستعادة الكرامة العربية التي أصيبت في الصميم بعد انكسار الجيوش العربية عام ١٩٦٧ م. واتخذت المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت مواقفها المشرفة المعتادة مسخرة إمكاناتها في خدمة المصالح العربية العليا. ولقد كان لمواقفها تأثيره على الروح المعنوية للعرب وخصوصا في ظل الظروف التي سادت الوطن العربي

قبل وبعد عدوان عام ١٩٦٧م، والتي اتسمت بالتشرذم، والصراعات العربية – العربية، وبجعل القضية الفلسطينية ضحية لمزايدات الشعارات البراقة التي لم تفض إلى وحدة الكلمة أو إلى رأب الصدع بين العديد من الدول العربية.

لقد كانت المزايدات والشعارات الجوفاء تتعارض تماما مع سياسات المملكة وتصرفاتها الدولية الواضحة الواثقة. ولعل قناعاتها بهذا الشأن قوت إيمانها بعدالة القضايا العربية والإسلامية فقد كانت حريصة في كافة مواقفها على جمع الصف وعلى التلاحم وعلى قناعة أن تحرير الأرض الفلسطينية وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الأراضي السورية والأردنية والمصرية المحتلة من قبل عدو طامع شرس. ولقد أسهمت المملكة بقوة في إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م، والذي دعا جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر آنذاك إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة صدور القرار. كما دعا مجلس الأمن في حينه جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قراره السابق رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، بجميع أجزائه. ولقد دعا مجلس الأمن المملكة للمشاركة في المداولات التي أدت إلى إصدار القرار حيث تحدثت أمام المجلس مطالبة بضرورة إنهاء معاناة شعوب الشرق الأوسط.[٢٠]

ومن ناحية أخرى، ساندت المملكة العربية السعودية كلا من مصر وسوريا بكافة الوسائل المتاحة لها في ذلك الوقت. فقد أرسلت بعضا من قطعاتها العسكرية للوقوف بجانب القطعات العسكرية السورية بمواجهة القوات الصهيونية، كما قامت بقطع البترول عن الدول الغربية والولايات المتحدة بسبب مواقفها المؤيدة لإسرائيل على حساب المصالح العربية ومع

أن المملكة كانت تعتمد اعتمادا أساسيا على البترول كمصدر دخلها، فقد كان الملك فيصل – رحمه الله – حازما في هذا الموقف بدليل عدم تردده في وقف تصدير الزيت الخام والمنتجات المكررة للولايات المتحدة بطريق مباشر لها أو لقواتها المسلحة بطريق غير مباشر. لقد حملت هذه الوقفة المشهودة من قبل المملكة بعض الكتاب العرب على اعتبار أن الأمة العربية بعد حرب عام ١٩٧٣م، أصبحت تقف على جبهتين متوازيتين ومتقابلتين هما الجبهة العسكرية والجبهة البترولية، إذ إن البترول أصبح سلاحا استراتيجيا اكتسب اهتمام العالم بأسره وبطريقة لم تشهده السياسة والساحة الدولية من قبل.[٢١]

لم تتوقف المملكة عند هذا الحد في هذه الظروف الصعبة، بل تبرعت بتقديم الدعم المالي الفعال في مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالرباط في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤م، إثر اعتماد القادة العرب تخصيص مبلغ ٢٣٥٠ مليون دولار لمساندة مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. حيث كان نصيب المملكة مبلغ ٤٠٠ مليون دولار. وقد تحدث الملك فيصل في هذا المؤتمر قائلا:

" إن من واجب كل دولة عربية أن تقف بجانب إخوانها المكافحين الذين يجاهدون في سبيل الله ثم حماية الشعب العربي من الاعتداءات الصهيونية، فيجب أن نبذل كل ما في إمكاننا لمساعدة إخواننا بأية وسيلة كانت، فهذا واجبنا جميعا وليس هنالك شك في أن الدول العربية المنتجة للبترول عليها واجب أكبر لأن مواردها أكثر من الآخرين.[٢٢]

واستمرارا من المملكة في دعم القضية الفلسطينية داخل إطار الأمم المتحدة، عملت المملكة بكل قوة على إنجاح المساعي العربية الساعية إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين

أثناء اجتماعاتها الدورية التي عقدت في خريف عـــام ١٩٧٤م. لقـد نجـم عـن هذه الجهود أيضا اكتساب المنظمة صفـــة المراقـب وذلـك فـي ضـوء تبنـي المملكة مشروع القرار رقم ٣٢١٠ بتـاريخ ١٤ أكتوبـر ١٩٧٤م، وقـد وافقـت الجمعية العامة على هذا القـرار فـي جلسـتها رقـم ٢٢٦٨ بأغلبيـة أصـوات ١٠٥ دولة مقابل أربع دول ضده هـي الولايـات المتحـدة، إسـرائيل، بوليفيـا وجمهورية الدومنيكان، بينما امتنعت عشرون دولة مـن التصويـت آنـذاك.[٢٣]

وإضافة إلى ذلك، كان للمملكة دور بـارز فـي إنجـاح مشـروع القـرار رقم ٣٣٧٩ أثناء انعقاد الدورة الثلاثين للجمعية العامـة والـذي صـدر فـي ١٠ نوفمبر ١٩٧٥م، حيث أقر بـأن الصهيونيـة شـكل مـن أشـكال العنصريـة. وتبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها رقـم ٢٤٠٠ بنـاء علـى تصويـت ٧٢ دولة لصالحه و ٣٥ ضده وامتنـاع ٣٢ دولـة عـن التصويـت.[٢٤] وفـي هذا السياق أيضا، كانت المملكة في مقدمـة الـدول التـي حـاربت كـل أنـواع وأشكال التمييز العنصري وساندت جـهود الأمـم المتحـدة فـي سـبيل خدمـة القضايا البشرية العادلة. ولعل من أبرز ما جاء فـي هـذا القـرار دعوتـه إلـى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلـة كـاملا، وتمكيـن الفلسـطينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة غير القابلة للتصـرف، بمـا فيـها حـق العـودة للاجئين، وحق تقرير المصير، وتشكيل دولة مسـتقلة، وحـق منظمـة التحريـر الفلسطينية في المشاركة فـي كافـة المؤتمـرات المعنيـة بالقضيـة الفلسـطينية وعلى قدم المساواة مع الدول الأخـرى.

لقد أكدت المملكة هـذه المواقـف بكـل جـلاء ووضـوح وفـي مختلـف اجتماعات الأمم المتحدة خطورة العـدون الصـهيوني فتحـدث الأمـير سـلطان بن عبد العزيـز النـائب الثـاني لرئيـس مجلـس الـوزراء ووزيـر الدفـاع والطيران والمفتش العام، بالكلمـة التـي ألقاهـا نيابـة عـن خـادم الحرميـن

الشريفين في الجمعية العامة للأمم المتحدة فـــي دورتـــها الأربعيـــن بتـــاريخ ١١ أكتوبر ١٩٨٥م، عن مأساة فلســـطين وقـــال :

" إن مصداقيـــة هـــذه المنظمـــة معرضـــة للاهـــتزاز إذا هـــي اســـتمرت بالاكتفاء بإصدار القرارات والتوصيات. لقد حثت الأمـــم المتحـــدة وأدانـــت بمـــا فيه الكافية، ومع ذلك لم تحقق التسوية الشاملة والعادلـــة لـــهذه القضيـــة. إن مـــا تعيشه منطقتنا من مشكلات وما يظهر على ســـاحتها مـــن تعقيـــدات إنمـــا هـــو في الحقيقة وفى تحليله النـــهائي مـــن مضاعفـــات العـــدوان الصـــهيوني علـــى فلســـطين، ونتيجـــة فعليـــة لتراكمـــات القضيـــة الفلســـطينية. والحـــروب والصراعـــات السياســـية والعســـكرية التـــي عاشـــتها المنطقـــة طيلـــة الثمانيـــة والثلاثين عاما الماضية ليست سوى أثر من آثار عـــدم حـــل القضيـــة الأساســـية ونتيجة العدوان الإسرائيلي علـــى المنطقـــة. واســـتمرار الاحتـــلال الإســـرائيلي للأراضي العربية ليس إلا دليـــلا حيـــا علـــى مزاياهـــا فـــي التوســـع وتحديـــها السافر لقرارات الأمم المتحـــدة واســـتهتارها المســـتمر بـــالرأي العـــام العـــالمي وبكـــل شـــريعة وقـــانون. والمملكـــة مـــع غالبيـــة المجتمـــع الدولـــي تطـــالب بالانسحاب من جميع الأراضـــي العربيـــة المحتلـــة وتضـــع فـــي مقدمـــة ذلـــك القدس الشـــريف".[٢٥]

إن قضية فلسطين استأثرت على كـــل كلمـــة للمملكـــة فـــي أروقـــة الأمـــم المتحدة حيث لم تخـــل كلمـــة مـــن ذكـــر التـــأييد والدعـــم لفلســـطين والتنديـــد والمطالبة بإنهاء الاحتلال الإســـرائيلي الغاشـــم.

فعلى سبيل المثال طـــالب ســـفير المملكـــة ســـمير الشـــهابي بتـــاريخ ٧ نوفمـــبر ١٩٨٩م، تحت البند (٣٩) المجتمع الدولي من أعلى منبر في الأمـــم المتحـــدة بقولـــه:

"هل لازال هنـــالك فـــي القـــرن العشـــرين حضـــرات المندوبيـــن، مـــيزان لحقوق الإنسان يفصل حسب الجنس واللغة والديـــن واللـــون؟ كـــان هـــذا فـــي

الماضي، وقلنا إنه زال إلى غير رجعة في زمن الأمم المتحدة، رفيق حقوق الإنسان، فلماذا يسكت عنه بعضنا حين ترتكب إسرائيل مخالفتها وجرائمها؟ لماذا يجوز لإسرائيل أن ترتكب هذه الجرائم ضد الإنسانية وتتمتع بحصانة من الحساب والعقاب؟ إن ما يجري على أرض فلسطين اليوم تعدى كل الحدود الإنسانية وغير الإنسانية، وهو أمام سمعكم وبصركم، إنه يتحداكم، إنه يتحدى الأمم المتحدة بكل ما تقوم عليه من أخلاقيات ميثاق الأمم المتحدة... إن واضعي الميثاق لم يسخروا حق الفيتو لإعطاء إسرائيل حصانة ضد التعدي على أمن الدول وأمانة تنفيذ الميثاق. وإنها لمأساة أن تستعمل دولة واحدة حق الفيتو عشرات المرات ضد العرب، وضد حقوق الشعب الفلسطيني بدون مسوغ يجيزه الميثاق أو يقبله منطق الأمم المتحدة... لقد طرح العرب معادلة قمة فاس لحل القضية الفلسطينية والشرق الأوسط رغم ما فيها من تضحيات، فلم يفهموها ولم يعوها ولم يقدروها، بل عجزت أبصارهم عن رؤية التضحية العربية فيها من أجل مستقبل أمن للمنطقة ... هذه فلسطين أيها السادة، هذا هو الشعب الفلسطيني يقع الآن تحت هذه الممارسات التي تشجبونها مبدأ وممارسة على يد ابشع آلات الإرهاب والظلم ضد الإنسانية ......".(٢٦)

لقد استمرت الجهود المخلصة للمملكة نحو إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية حيث تقدم وفد المملكة العربية السعودية للجامعة العربية بمذكرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢١م، أشار فيها إلى أن حكومة المملكة العربية السعودية، وبوحي من شعورها بالمسؤولية الوطنية والقومية وانطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها أمتنا العربية والإسلامية فإنه تطلب أن تدرج في بند فلسطين لجدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المزمع عقده في المغرب إعلان المبادئ الثمانية والمقترحة كأساس لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وتشمل هذه النقاط مشروعا للسلام في الشرق الأوسط

يستند على مبادئ جوهرية وأساسية هدفها استرجاع الأراضي العربية في المقام الأول وتثبيت الأمن والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وأهم النقاط في هذا المشروع الذي سمي "بمشروع الملك فهد" هي :

١ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧م بما فيها القدس الشريف.

٢ - إزالة المستعمرات التي إقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧م.

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ - تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨ - تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.[٢٧]

ومن منطلق تأييدها لكل المساعي الخيرة في هذا المجال، شاركت في مسيرة السلام عام ١٩٩١م، عبر مؤتمر مدريد، حيث ساهمت المملكة في دفع المحادثات الثنائية ومتعددة الأطراف التي جرت قبل وأثناء انعقاد هذا المؤتمر برعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أجل إيجاد السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. ولقد باركت المملكة أي حل شامل وعادل ودائم

للقضية الفلسطينية حتى خارج إطار الأمم المتحدة، وقد تجلى هذا الأمر في تأييدها لإعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الموقع في واشنطن ١٩٩٣م. ولقد طالبت المملكة الأمم المتحدة أيضا بالتعامل مع القضايا والأزمات الدولية من منطلق العدالة وعدم الكيل بمكيالين فلقد تناول الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية بكلمة أمام الجمعية العامة، هذا الموضوع موضحا:

"إننا نأمل أن تفرض إرادة السلام نفسها على جميع الأطراف وأن يطبق المجتمع الدولي على القضية الفلسطينية نفس المبادئ التي طبقها على قضية الاحتلال العراقي للكويت لكي تترسخ الشرعية الدولية ولكي تسود مبادئ العدالة والحرية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها. إننا أمام مفترق طرق تاريخي ولا غرو إن سلكنا طريق السلام فنحن أمة يحثها دينها على الدعوة للسلام والجنوح إليه، مصداقا لقوله تعالى "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله".(٢٨)

إن هذا الموقف السعودي بجانب فلسطين قضية وشعبا يكاد يلمس في كل خطاب يلقيه مسؤول سعودي، وهو أمر يتضح في كلمات المملكة المختلفة عند افتتاح كل دورة للأمم المتحدة من كل عام. لقد شكلت القضية الفلسطينية جزءا أساسيا من مضامين هذه الكلمات التي تعكس عمليا مواقف المملكة من هذه المشكلة، وتكفي الإشارة إلى ما أكده سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين على أن قضية القدس الشريف تمثل جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي وبالتالي لا يمكن قيام سلام دائم في الشرق الأوسط بدون التوصل إلى حل عادل لهذه القضية، يأخذ بالاعتبار القرارات الشرعية الدولية ولاسيما القرار ٢٤٢ الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م، والقرار رقم ٢٥٢ المتعلق بالقدس

الشريف. كما أكد أن من الضروري لأي تسوية دائمة وشاملة أن تعنى بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين وقضية المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة مخالفةً بذلك أحكام القانون الدولي واتفاقات جنيف.(٢٩)

إن المملكة تتبنى هذه المواقف بناءً على اعتبارات أساسية منها ما هو عقيدي وهو كون القدس الشريف ثالث الحرمين الشريفين مكان مقدس ينبغي ان يكون حرا من الاحتلال، وآمنا يقيم فيه المؤمنون شعائرهم، ومنها ما هو قومي عربي يعود لكون فلسطين أرضا عربية تاريخا وشعبا وانتماء منذ الأزل. وإذا كانت هذه الاعتبارات قد اتضحت في خطابات الملك عبد العزيز للرئيس روزفلت، فإن الاعتبارات القانونية أيضا تعتبر أن احتلال أراضي الغير أمر مرفوض من قبل الشرائع الدولية، ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وللاتفاقيات الدولية. ولذا ينبغي إنهاء هذا الاحتلال الغاشم ورفض مقولة إن فلسطين ارض بلا شعب أعطيت لشعب بلا أرض. ولابد أخيرا من التأكيد على أن المملكة هي الدولة الوحيدة التي لازالت ترفض أي مساومة أو ابتزاز من أي جهة كانت حول موقفها من القضية الفلسطينية، وهو ما تعكسه وسائل إعلامها وصحفها التي حرصت شكلا ومضمونا على عدم الاعتراف بإسرائيل، وانتقاد كل من يتعاطف معها، ومناهضتها الواضحة للوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ورفض أية تسويفات مؤيدة لإسرائيل في النزاع العربي - الإسرائيلي تتناقض مع الحق العربي والمصالح العربية المشروعة.

ثالثا : مسألة أسلحة الدمار الشامل في إطار الأمم المتحدة

تبلورت فكرة إنشاء هيئة الأمم المتحدة - وكما ذكر سابقا - في ظل أهوال الحروب والدمار التي غطت الساحة العالمية، وخصوصا أن هذه الساحة شهدت للمرة الأولى في التاريخ استخدام الأسلحة النووية حين ألقت

طائرات السلاح الجوي الأمريكي في أغسطس من عام ١٩٤٥م، قنبلتين نوويتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين على التوالي. لأجل ذلك نص ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، وبالتالي كان أهم أحد مقاصد الأمم المتحدة هو حفظ الأمن والسلم الدوليين. ومع أن تطور أسلحة الدمار الشامل بأنواعها الأخرى البيولوجي والكيماوي قد سبق الأسلحة النووية، إلا أن هذا النوع الأخير شد انتباه الدول كسلاح أشد فتكا وأعظم دمارا من الأسلحة الأخرى، وهو ما جعل بعض الدول تسعى للحصول عليه لكي تمتلك ما يعرف سياسيا واستراتيجيا بالردع النووي.

ومن هذا المنطلق، كانت الولايات المتحدة وروسيا تركزان طيلة فترة الحرب الباردة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية على موضوع الأسلحة النووية لمنع انتشارها واستخدامها. ولذلك وقعت الاتفاقيات وعقدت الاجتماعات المتواصلة سعيا وراء منع وقوع كارثة نووية تبيد البشرية كاملة. لكن بالنظر إلى حقيقة أن تكنولوجيا هذه الأسلحة يمكن الاستفادة منها في النواحي السلمية، فقد حاولت الأمم المتحدة الحد من انتشار هذه الأسلحة وذلك عبر قرار صدر عن الجمعية العامة عام ١٩٤٦م، قضى بإنشاء لجنة خاصة لمعالجة الموضوعات المتصلة بالطاقة النووية، وتوفير الرقابة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فقط[٣٠]. وفي عام ١٩٥٤م، أصدرت الجمعية العامة بالإجماع قرارا آخر شكل إعلانا دوليا بعنوان "الذرة من أجل السلام" حيث قضى بإنشاء "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" International Atomic Energy Agency (IAEA) . وفي عام ١٩٥٦م، انضمت سبعون دولة للإعلان وفتح باب التوقيع عليه وأصبحت هذه الوكالة تبعا لذلك منظمة قائمة بذاتها ابتداء من ٢٩ يوليو عام ١٩٥٧م. حيث اتفق على أن يكون مقرها فيينا.

وفي ضـــوء الأخطـــار التـــي تمثلــها أســلحة الدمـــار الشـــامل بأنواعـــها المختلفة فقد سعى المجتمـــع الدولـــي إلـــى الحـــد مـــن انتشـــارها أو حيازتـــها، ونادى بأن تكرس الطاقة النووية للأغراض الســـلمية. وكـــأن مـــن نتـــائج هـــذا السعي تبلور فكرة وضع معـــاهدة منـــع انتشـــار الأســـلحة النوويـــة (Nuclear Non Proliferation Treaty) (NPT). لقـــد تعـــددت الأهـــداف الخاصـــة بـــهذه المعاهدة، وإن كان الـــهدف الرئيـــس منـــها هـــو الحيلولـــة دون انتشـــار هـــذه الأسلحة الفتاكة وحمايـــة الشـــعوب، ومنـــع ســـباق التســـلح، ووقـــف التجـــارب النووية، فإن الأهداف الأخـــرى كـــانت تتمحـــور حـــول تخفيـــف حـــدة التوتـــر الدولي، وتقوية الروابط بين أعضـــاء المجتمـــع الدولـــي، وذلـــك بإســـناد مـــهام الرقابة على كافة النشاطات الدوليـــة فـــي هـــذا الميـــدان إلـــى الوكالـــة الدوليـــة للطاقة الذرية. وقد انضمت المملكة لـــهذه المعـــاهدة عـــام ١٩٨٧م، كمـــا أيـــدت السعودية وباستمرار قـــرارات الجمعيـــة العامـــة التـــي تدعـــو لإنشـــاء منـــاطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم وكذلـــك فـــي منطقـــة الشـــرق الأوســـط مـــن خـــلال عـــدة قـــرارات أهمـــها قـــرار الجمعيـــة العامـــة رقـــم A/٤٠/٩٠٥ بتـــاريخ ١٩٨٥/١١/١٩م، ومـــا تـــلاه مـــن قـــرارات فـــي هـــذا الشـــأن.

وحيث إن المادة السابعة من اتفاقية منع انتشـــار الأســـلحة النوويـــة أكـــدت على حق أية مجموعة إقليمية من الدول فـــي عقـــد معـــاهدات لجعـــل مناطقـــهم خالية من الأسلحة النوويـــة، فقـــد ســـعت المملكـــة العربيـــة الســـعودية بجـــانب الدول العربية للعمل داخل إطار الأمم المتحـــدة وبـــالذات مـــن خـــلال الجمعيـــة العامة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية مـــن أســـلحة الدمـــار الشـــامل. ودعما لهذا الموقف، وإيمانا منها بأهمية وجود رقابـــة دوليـــة فعالـــة مـــن أجـــل التخلص من هذا النوع من الأسلحة، وخلـــق بيئـــة تجســـد التضـــامن الإنســـاني وتعزز السلم والأمن الدولي، فقد تبنت المملكـــة قـــرار الجمعيـــة العامـــة للأمـــم

المتحدة رقم ٤٨/ ٧١ لعام ١٩٩٣م، والذي عبر بتوافق الآراء حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وقامت المملكة بالتأكيد في كل مناسبة على تأييدها لهذه الفكرة، ويكاد لا يخلو خطاب من خطابات المسؤولين السعوديين أمام الأمم المتحدة إلا وتضمن المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من تطوير وامتلاك هذه الأسلحة الفتاكة. لقد أكد وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الخمسين عام ١٩٩٥م بأن :

"حكومة خادم الحرمين الشريفين أولت اهتماما بالغا بالجهود الرامية إلى إزالة خطر أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك العمل لجعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من الأسلحة بمختلف أنواعها النووية والكيماوية والبيولوجية. ومن هذا المنطلق حرصت المملكة العربية السعودية على المشاركة الإيجابية في مؤتمر نيويورك بشأن مستقبل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية والذي انعقد في وقت سابق من هذا العام (١٩٩٥م) وقد أشار وزير الخارجية إلى موقف المملكة في هذا الشأن يستند على ما سبق وأعلنته عن مساندتها للجهود الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خاليه من أسلحة الدمار الشامل، وضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عبر تفعيل نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحيث يصبح ذا صبغة عالمية"[٣١].

ومن ناحية أخرى، كانت المملكة في طليعة المؤيدين للدعوات التي تنادي بضرورة وضع معايير وضوابط لهذه الأسلحة لكي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل، انسجاما مع قرارات الأمم المتحدة ابتداء من قرارها رقم (١) لعام ١٩٤٦م. كما قررت

المملكة مناشدتها للدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أن تبادر إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو الانضمام لها لأن في ذلك تعزيزا للسلام العالمي المنشود ومساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين(٣٢).

إضافة إلى ذلك شاركت المملكة في مؤتمر التمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في نيويورك في ١٠ أبريل ١٩٩٥م، وحاولت جاهدة مع الدول العربية الأخرى الضغط على إسرائيل لتنضم إلى المعاهدة وبالتالي إخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية. من ناحية أخرى كانت المملكة في طليعة المرحبين بالتدابير والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي منذ أوائل التسعينيات بهدف الحد من التسلح النووي حيث رأت أن مثل هذه الجهود لابد وأن تنعكس إيجابيا على المجتمع الدولي الذي أخذ يبتعد بعد انتهاء الحرب عن سياسات الأحلاف والمواجهة إلى سياسة الوفاق والمصالحة. إن قيام المملكة بتبني هذه القرارات يدل دلالة واضحة على حرص المملكة على ضرورة تفعيل آليات الرقابة من أجل ضبط عملية انتشار كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل وسد كل الثغرات الموجودة والمجتمعة والتي قد تستغل من قبل الدول التي تسعى لحيازة هذه الأسلحة لأغراض متعددة لعل أهمها مسألة الردع. ومهما يكن السبب فإن المملكة ترفض هذا المبدأ، وترى في انتشار هذه الأسلحة خطرا يهدد الأمن والاستقرار في كل مكان على سطح الأرض، ويساهم في إعادة تأجيج سباقات التسلح من جديد. من ناحية أخرى، ينبغي التنويه بأن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تختلف عن غيرها من المعاهدات الخاصة بحظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى كالكيماوية والبيولوجية، وذلك لأن معاهدات الحظر على الأسلحة النووية لا تقيد استخدام السلاح النووي من قبل الدول المالكة له، بعكس المعاهدة الخاصة بالأسلحة الكيماوية

والبيولوجية والتي تتضمن حظر استخدام هـذه الأسـلحة بأنواعـها تماما وفـي كافة الظروف، وبالإضافة تقتضي المعـاهدات تدمـير المخـزون مـن الأسـلحة الكيماوية والبيولوجية في زمن معين. أمـا بالنسـبة لمعـاهدة حظـر الانتشـار النووي فهي لا تلزم الدول غير المنضمة لهذه الاتفاقيـة بشـيء وبالتـالي تمنـح هذه المعاهدة مثل هذه الدول الحرية في العمل علـى تطويـر قدراتـها النوويـة وإن كان ذلك على حساب الدول الأعضـاء فـي المنظمـة.(٣٣) ومـع أن تمديـد الاتفاقية (NPT) يعتبر تمديدا أبديا حيث تـم الأمـر بموافقـة الغالبيـة العظمـى من الأعضاء، فإن هذا الأمر يعتـبر أمـرا خطـيرا وخصوصـا بـالنظر إلـى الدول الخارجة عن القانون الدولـي كإسـرائيل التـي ترفـض كافـة المبـادئ المعلنة والاتفاقيات القائمة وتتجاوز كل اعتبارات التعـاون الأمنـي الدولـي فـي هذا المضمار. من هذا المنطلق ترفـض المملكـة سياسـة المعـايير المزدوجـة لأن ذلك يقلل من فعالية مثل هـذه المعـاهدات ويـؤدي حتمـا إلـى خروقـات تؤدي إلى تهديد السلام والأمن والاستقرار إقليميـا ودوليـا.

لم تقتصر جهود المملكة كأحد أعضـاء المجتمـع الدولـي علـى معارضـة امتلاك الأسلحة النووية بل كذلك امتـلاك أسـلحة الدمـار الشـامل وخصوصـا الأسلحة البيولوجية والكيميائية. حيـث قـامت فـور بدايـة التوقيـع مـن قبـل المجتمع الدولي على اتفاقية خطر الأسـلحة الكيماويـة ببـاريس فـي ١٣ ينـاير ١٩٩٣م، بالتوقيع على هـذه الاتفاقيـة بتـاريخ ٢٠ ينـاير ١٩٩٣م. ولقـد رأت المملكة ضرورة دعم الجهود التي تسعى إلى تخليـص البشـرية منـها، وتوجيـه الموارد الوطنية لا إلى التسلح بل إلى أمور أكثر حيويـة ونفعـا وهـي التنميـة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيـز التعـاون المسـتمر بيـن أعضـاء المجتمـع الدولي. وعكس هذا الموقف وجود سياسـة ثابتـة وواضحـة للمملكـة العربيـة السعودية تهدف إلى تجنيب الإنسـانية احتمـالات الدمـار والـهلاك فـي وقـت ينبغي فيه على المجتمع الدولي أن يسخر إمكاناته ومـوارده فـي ميـادين تـأتي

بالخير والنفع وتمنع من تبديد الثروات بلا طائل. ولقد أكد في هذا السياق، الأمير السفير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير رئيس الإدارة العامة للمنظمات الدولية بوزارة الخارجية والذي رأس مختلف وفود المملكة إلى المؤتمرات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل لعدة سنوات، أكد أهمية وجود معاهدة لمنع انتشار وامتلاك هذه الأسلحة من منطلق أن المملكة تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى الانضمام للاتفاقية والتوقيع عليها، لأن التوقيع يعتبر أمرا هاما يعكس قبول الدولة المنضمة بأهدافها والالتزام ببنودها والموافقة على ما لحقها. وقد صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية عام ١٩٩٦م، لحرصها على المساهمة بالجهود لدولية الهادفة للقضاء على هذا النوع من الأسلحة لكونها مصدر تهديد لأمن واستقرار المجتمع الدولي[٣٤].

وفي الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية الذي عقد في لاهاي ١ - ٥ ديسمبر ١٩٩٧م، أكدت المملكة العربية السعودية مجددا أنها رحبت بالقيام بدور إيجابي في هذه المنظمة منذ بداية التوقيع على مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية عام ١٩٩٣م. ولقد شاركت باجتماعات اللجنة التحضيرية الستة عشرة الخاصة بالدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف، كما انضمت لعضوية المجلس التنفيذي لمدة عامين ضمن المجموعة التي تمثل القارة الأسيوية، وحرصت على متابعة قضايا المنظمة والإسهام في حل المشاكل التي تعترضها. ولعل في هذه النشاطات تأكيدا لمبدأ حسن النوايا وتطبيقا للنهج الذي اتبعته حكومة المملكة العربية السعودية للتدليل على أهمية قضايا نزع السلاح وضرورة العمل مع أعضاء الأسرة الدولية المحبة للسلام لتخليص شعوب العالم من شبح أسلحة الدمار الشامل.[٣٥]

إن ما شهدته وتشهده منطقة الشرق الأوسط من مآس وحروب وأعمال عنف في غياب السلام العادل والشامل، قد عزز من قناعات المملكة من أن أحد أهم العوامل المطلوبة لإحلال الاستقرار والأمن في هذه المنطقة يكمن في القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل سواء كان السلاح كيماويا أم بيولوجيا أم نوويا. وحيث إن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تدخل ضمن هذا المفهوم، فقد رأت المملكة أن من الأهمية بمكان دعم هذا التوجه بالربط الوثيق بين المصالح الدولية والمصلحة الإقليمية وهو ما دعت إليه المملكة عبر حثها جميع الأطراف في الشرق الأوسط للانضمام إلى هذه المعاهدة[٣٦].

من ناحية أخرى احتلت مسألة نزع السلاح مكانة هامة في السياسة الخارجية السعودية وحظيت بدعم المملكة الكامل وخصوصا في إطار الأمم المتحدة. لذلك قامت بتبني عدة مشاريع قرارات ومن ثم التصويت عليها وعلى الأخص تلك القرارات المتعلقة كما ذكر سابقا بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولابد من التنويه هنا بأن تبني المملكة لهذه السياسة تبلور بوضوح منذ عام ١٩٧٤م، ومن خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٦٣ الذي نال ١٢٨ صوتا ولم تعارضه أي دولة مع امتناع دولتين عن التصويت هما إسرائيل وبورما.[٣٧] ومنذ ذلك الحين أصبح هذا القرار يصدر سنويا بالإجماع دون تصويت، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أن جميع الحكومات في الشرق الأوسط تجمع على فكرة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ماعدا إسرائيل.

بناء على ذلك يمكن استنتاج أن سياسة المملكة العربية السعودية في إطار الأمم المتحدة سياسة تدعم الجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل من العالم عموما ومن منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وتدعو

إلى جعل هذه المنطقة الحيوية منطقة خالية من الأسلحة بمختلف أنواعها النووية والكيماوية والبيولوجية، في الوقت الذي تؤيد فيه زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتفعيل أنظمة الضمانات الموضوعة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولعل هذه المنطلقات الأساسية هو ما دفع المملكة العربية السعودية إلى الدعوة للالتزام بقرارات مجلس الأمن وأية جهود دولية في هذا السياق بما في ذلك نشاطات اللجنة الخاصة المعنية بإزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق والتي شكلت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٧، سعيا وراء جعل هذه المنطقة رقعة تنعم بالسلام الحقيقي بعيدا عن شبح استخدام هذه الأسلحة المدمرة أو التهديد بها.

رابعا: أزمة احتلال الكويت في إطار الأمم المتحدة

قبل تناول سياسة المملكة العربية السعودية تجاه احتلال العراق لدولة الكويت والدور الذي بذلته من أجل تحرير هذا البلد الشقيق، ينبغي توضيح أن سياسة المملكة العربية السعودية تجاه العراق لم تخرج عن الثوابت السعودية في علاقاتها مع الأشقاء في العالمين العربي والإسلامي. ولا ريب في أن عمق العلاقة بين البلدين كان واضحا بالنظر إلى مؤشرات كثيرة خصوصا إبان الحرب العراقية - الإيرانية والتي عكست مصداقية هذه العلاقة وتميزها. ورغم أن المملكة بذلت جهودا واضحة في سبيل إنهاء هذه الحرب المدمرة انطلاقا من حقيقة أن مواقفها من الدول العربية وغير العربية قد بنيت على ثوابت تتمحور حول سعيها الدائم لترسيخ أسس أمن وسلامة واستقرار المنطقة العربية، فلم يكن من الغريب أن تتخذ موقفا حازما صريحا من احتلال الكويت، هذا البلد الشقيق الذي تجسد علاقاته مع المملكة حسن الجوار والتفاهم والتعاون داخل إطار مجلس التعاون

وخارجه[٣٨]. لقد كان غزو العراق لدولة الكويت أمرا أصاب الأمتين العربية والإسلامية في الصميم. وفي ضوء التزام المملكة بثوابت سياستها الخارجية تجاه أشقائها العرب والمسلمين فإن إيمانها القاطع بضرورة احترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها قد أملى عليها باستمرار رفض مبدأ استخدام القوة والتهديد بها، وبالتالي اللجوء إلى الطرق السلمية في حل المنازعات دولية كانت أم إقليمية. وفي ضوء معارضتها لازدواجية المعايير وهو واقع مواقفها من كافة القضايا المطروحة على جداول أعمال الأمم المتحدة، فقد قامت الدبلوماسية السعودية ببذل الجهود على كافة الأصعدة في محاولة مخلصة لاحتواء الأزمة ورفض العدوان وإعادة النظام الشرعي لدولة الكويت مع إزالة آثار العدوان الذي حل بهذا الشعب الشقيق.

لقد غير العدوان العراقي الكثير من المفاهيم السياسية في منطقة الخليج، فمن ناحية تراجعت المقولة التي كان يرددها مجلس التعاون بأن أمن الخليج يقع على عاتق دوله وحدها، لأنه في ضوء الأحداث المؤسفة التي بدأت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، كان لزاما على دول الخليج أن توسع تعاونها مع الدول الشقيقة والصديقة لضمان أمن وسلامة الخليج ودوله وحماية المصالح المشروعة في هذه المنطقة الحيوية. إذ لاشك أن الغزو العراقي دل على أن مصدر التهديد كان من داخل منطقة الخليج لا من خارجها وبالتالي فإن هذا الوضع قلب معظم المفاهيم التقليدية وخلق أوضاعا جديدة على صعيد العلاقات العربية - العربية. لأجل ذلك تبلورت فيما بعد فكرة إعلان دمشق في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الأمة العربية حيث جاء ليعكس حرص تكاتف وجهود دول مجلس التعاون مع مصر وسوريا للعمل على تدعيم العمل العربي الهادف بما يخدم القضايا والمصالح العربية العليا. لقد مثل الإعلان الذي ولد رسميا في دمشق

بتاريخ ٦ مارس ١٩٩١م، في واقع الأمر روحاً جديدة وواقعية مطلوبة تشكل في مجملها قاعدة للتعاون والتضامن العربي الفعال.

وفي ضوء الأوضاع الخطيرة والأحداث المتسارعة نتيجة للاحتلال العراقي لدولة الكويت قامت المملكة بالتعاون مع شقيقاتها بدول مجلس التعاون باتخاذ عدة إجراءات فردية وجماعية تنبع من حق كل دولة في اتخاذ ما تراه من قرارات للحفاظ على نفسها وسيادتها وسلامة أراضيها، وهو حق يقره القانون الدولي وتسمح به مقتضيات العدالة والمواثيق الدولية مثل تلك التي بنيت عليها هيئة الأمم المتحدة.

بعد احتلال الكويت مباشرة أدركت المملكة ومن واقع الحشود العراقية على حدودها مع دولة الكويت أن الأمر تجاوز الأهداف العراقية المعلنة من اجتياح الكويت، بل أصبح من الواضح أن الحشد العراقي أخذ يهدف سلامة الأراضي السعودية، وأن هناك نية مبيتة لمهاجمة المملكة، وهو ما وقع فعلاً باحتلال القوات العراقية لمدينة الخفجي السعودية فيما بعد. من هذا المنطلق تحركت الدبلوماسية السعودية على عدة محاور وفي طليعتها المحور العربي حيث شاركت في اجتماعات القمة العربية بالرغم من مواقف بعض الدول العربية المعارضة. وكذلك من خلال المحور الإسلامي بدليل ما أعرب عنه وزراء خارجية الدول الإسلامية في اجتماعهم الذي صادف انعقاده يوم الغزو العراقي لدولة الكويت ٢ أغسطس ١٩٩٠م، من حزنهم وقلقهم البالغين للأحداث المأساوية حيث طالبوا بانسحاب القوات العراقية. وقد أدان المؤتمر العدوان على الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعاته[٣٩]. وفي اليوم التالي لإعلان وزراء خارجية الدول الإسلامية أدان مجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورته غير العادية التي عقدت بالقاهرة بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٩٠م، الغزو العراقي في الكويت ورفض أي آثار مترتبة عليه حيث أكد عدم الاعتراف

بتبعاته وذلك بأغلبية ١٤ صوتاً من مجموع ٢١ صوتاً[٤٠]. هي مجموع أصوات أعضاء المجلس.

ومنذ البداية حرصت المملكة العربية السعودية على الحث على إنهاء هذه الأزمة بالأسلوب الذي يتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي والقيم والتقاليد الإسلامية. ولذلك ناشد خادم الحرمين الشريفين الرئيس صدام حسين أكثر من مرة لتجنيب الأمة العربية المصائب ودعاه إلى الانسحاب من الكويت. وفي كلمة وجهها للشعب السعودي أكد خادم الحرمين الشريفين أن:

"حكومة المملكة العربية السعودية قد بذلت كل ما تستطيعه من الجهود والمحاولات مع كل من الحكومتين العراقية والكويتية من أجل تطويق الخلاف الناشئ بين البلدين. وقد أجرت في هذا الاتجاه العديد من الاتصالات الهاتفية والمباحثات الأخوية بين الأشقاء ونتج عن ذلك انعقاد الاجتماع الثنائي بين وفدي العراق والكويت على أرض المملكة في محاولات متواصلة لرأب الصدع وتقريب وجهات النظر والحيلولة دون تصعيد الأمور... غير أن الأمور قد سارت - مع شديد الأسف - عكس الاتجاه الذي كنا نسعى إليه بل وعكس تطلعات شعوب الأمة الإسلامية والأمة العربية وجميع دول العالم المحبة للسلام وجرت الأحداث الأليمة المؤسفة للثاني من أغسطس ١٩٩٠م، على نحو فاجأ العالم بأسره عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت الشقيقة في أبشع عدوان عرفته الأمة العربية في تاريخها الحديث[٤١].

لقد تأكد وبما لا يدعو إلى الشك أن العراق هو الذي خطط لأزمة الخليج أو لإثارتها وتفجيرها ولذا فإن أياً من دول الخليج العربية لم تكن لها، مصلحة في إثارة الأزمة، أو تفجيرها، ويرتبط ذلك بنهج عام وتقليد راسخ في السياسات الخارجية لدول الخليج العربية والذي يقوم على عدم

تفجير أزمات كبرى مع الجيران، واحتواء الأزمـــات التـــي قـــد تقـــع والاعتمـــاد على دبلوماسيتها الهادئة مع التصعيد اللازم إن تم تـــهديد أمنـــها القومـــي بشـــكل خطير من قبل الآخريـــن(٤٢).

وفي ضوء إمعـــان النظـــام العراقـــي فـــي إصـــراره علـــى تحـــدي إرادة الشعوب العربية والإسلامية وعلى موقفه الذي يـــهدد أمـــن وســـلامة الأراضـــي السعودية نفسها، اضطـــرت المملكـــة أن تتخـــذ الإجـــراءات الرادعـــة والكفيلـــة بالوقوف في وجه العدد الـــهائل مـــن القـــوات العراقيـــة التـــي حشـــدت علـــى حدودها الشمالية الشرقية. وبناء على ذلـــك قـــررت المملكـــة الاســـتعانة بقـــوات عربية وصديقة للدفاع عن ســـلامتها واســـتقلالها. ولقـــد كـــان خـــادم الحرميـــن حازما وواضحا في هذا الأمر كعادتـــه لأن سياســـة المملكـــة ومواقفـــها ثابتـــة لا لبس فيها، ولهذا أعلن للشعب الســـعودي أنـــه إزاء:

"إقدام العراق على حشـــد قـــوات كبـــيرة علـــى حـــدود المملكـــة العربيـــة السعودية وأمام هذا الواقع المرير وانطلاقا من حـــرص المملكـــة علـــى ســـلامة أراضيها وحماية مقوماتها الحيويـــة والاقتصاديـــة، ورغبـــة منـــها فـــي تعزيـــز قدراتها الدفاعية ورفـــع مســـتوى التدريـــب لقواتـــها المســـلحة، وانطلاقـــا مـــن حرص المملكة على الجنوح إلى الســـلم وعـــدم اللجـــوء إلـــى القـــوة فـــي حـــل الخلافات، فقد أعربت حكومة المملكـــة العربيـــة الســـعودية عـــن رغبتـــها فـــي اشتراك قوات عربية شقيقة وأخرى صديقـــة حيـــث بـــادرت حكومـــة الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة كمـــا بـــادرت الحكومـــة البريطانيـــة ودول أخـــرى بحكـــم علاقات الصداقة التي تربط بين المملكة العربيـــة الســـعودية وهـــذه الـــدول إلـــى إرسال قوات جوية وبرية لمساندة القوات المســـلحة الســـعودية فـــي أداء واجبـــها ضد أي اعتداء مع التأكيد على أن هذا الإجراء ليس موجـــها ضـــد أحـــد وإنمـــا هو لأغراض دفاعيـــة محضـــة تفرضـــها الظـــروف الراهنـــة التـــي تواجهـــها المملكة العربية الســـعودية(٤٣).

استنادا لهذا الموقف أيدت القمة العربية التي عقدت بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٩٠م، طلب المملكة ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي حيث صدر قرار بهذا الخصوص بأغلبية الدول وكانت نتيجة التصويت ١٢ دولة مع القرار هي مصر، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، سلطنة عمان، سوريا، المغرب، لبنان، جيبوتي، الصومال واعترضت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هي السودان، فلسطين، موريتانيا، وامتنعت الجزائر والأردن عن التصويت. ونص القرار في الفقرتين الخامسة والسادسة منه على شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية، وتأكيد التعاون العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى، وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى إعمالا لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وكذلك المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ولقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦م، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية الكويتية. كما نصت الفقرة السادسة من قرار القمة على "الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.(٤٤)

ومن جهة أخرى استطاعت المملكة بالتعاون مع الدول المحبة للسلام أن تتحرك على الساحة الدولية وخصوصا في إطار هيئة الأمم المتحدة وذلك باستصدار عدة قرارات من مجلس الأمن، ابتداء من القرار رقم

٦٦٠. ٦٦١. ٦٦٢ ... الخ إضافة إلى القرار الأمم برقم ٦٧٨ والذي أجاز استخدام القوة ضد العراق إذا لم ينفذ قرارات مجلس الأمن الدولي في موعد أقصاه ١٥/١/١٩٩١م، ولقد عكس صدور هذا القرار قدرة الدبلوماسية السعودية على حشد التأييد لهذا القرار وبالتالي تمريرة بالرغم من معارضة كل من اليمن وكوبا العضوين بمجلس الأمن، وامتناع الصين عن التصويت. وعلى صعيد آخر، أكدت المملكة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل أن :

"المملكة العربية السعودية اتخذت موقفا حاسما رافضا لهذا الاعتداء، رافضا لكل ما ينشأ عنه، رافضا لكل ما يترتب عليه، ويتحمل حكام العراق كل نتائجه وعواقبه، واليوم تعلن المملكة من هذا المنبر - منبر الشرعية الدولية - أنها تقف مع العالم بأسره في مواجهة الغزو المستمر، ومن هذا المنبر، توجه المملكة العربية السعودية تحية تقدير وإكبار إلى شعب الكويت الشقيق، ومن هذا المنبر بالذات نعلن الرفض القاطع لاستيلاء دولة على أراضي دولة أخرى بقوة السلاح، ونعلن الإصرار على انسحاب القوات العراقية فورا من أراضي الكويت دون قيد أو شرط وعودة حكومتها الشرعية وسحب الحشود العراقية من حدود المملكة العربية السعودية".(٤٥)

وفي هذا السياق ذكرت المملكة المجتمع الدولي بأنها "بذلت كافة الجهود للحيلولة دون تفاقم الأزمة وحلها وتطويقها عبر استضافتها اجتماعات كبار مسؤولي البلدين (العراق والكويت) في مدينة جدة قبل الغزو بيوم، انطلاقا من التزامها بتحمل مسؤولياتها القومية، وأحكام دينها الإسلامي الحنيف والمثل العربية الأصيلة، وإن كان الهدف آنذاك، هو الوصول إلى حل بالأخوة والتفاهم يحول دون تدهور الأوضاع. لكن المملكة فوجئت للأسف الشديد بإقدام النظام العراقي على غزو الكويت

وارتكاب عدوان سافر على السيادة والشعب والممتلكات، مثلما فوجئت فيما بعد المملكة وللأسف الشديد أيضا، بالحشود التي دفعها النظام العراقي على مرمى حدودها. ورغم أن المملكة، آثرت الصبر، لعل القيادة العراقية تتبصر وتنسحب، إلا أن النظام العراقي أعلن ضم الكويت إلى العراق بل وقام بحشد قواته بتشكيلات قتالية على حدود المملكة، معرضا أمن المملكة لبالغ الأخطار ومهددا الأمن والسلم الدوليين، وهكذا اتخذت قيادة المملكة القرارات الحاسمة الكفيلة بصيانة الأرض والإنسان، وحماية المقومات الحيوية والاقتصادية، وتعزيز القدرات الدفاعية"(٤٦).

لقد أوضحت المملكة في خطاب سمو وزير الخارجية أعلاه أنها الدولة التي تنطلق سياساتها من التزاماتها نحو الأمم المتحدة لكونها دولة مؤسسة، وأنها اعتمدت على المادة ٥١ من ميثاقها التي تخول الدفاع الشرعي عن النفس. ولكون المملكة العربية السعودية كذلك عضوا مؤسسا في جامعة الدول العربية فقد التزمت أيضا بمعاهدة الدفاع العربي المشترك، كما أن حقيقة انضمامها لعضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لم يكن ليسمح وبأي شكل من الأشكال القبول بابتلاع دولة خليجية شقيقة وخصوصا بالنظر إلى ميثاق مجلس التعاون. وإضافة إلى ذلك، كان لزاما على المملكة وهي إحدى الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، اعتماد ميثاق تلك المنظمة. لقد أوضح الخطاب الجامع لسمو وزير الخارجية أن المملكة شاركت الأسرة العربية في البحث عن قرار عربي، ولبت دعوة الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية لحضور مؤتمر القمة العربية الاستثنائي في القاهرة في ٩ أغسطس ١٩٩٠م، الذي توصل إلى القرار العربي، ولكن النظام العراقي لم يستجب بل تطاول على الشرعية العربية والدول الإسلامية باصراره على عدم الرجوع عن الضم والاحتلال. كما أكد الخطاب أن المملكة العربية السعودية وافقت على

تواجد القوات الشقيقة والصديقة على الأراضي السعودية على أساس انه تواجد مؤقت، وبناء على طلب المملكة، ومن منطلق الدفاع المشروع عن النفس نتيجة للظروف التي افتعلها نظام الحكم في العراق، ولذا فان الحاجة للعون، تزول بزوال هذه الظروف.(٤٧) وفعلا غادرت هذه القوات بكاملها فور إنجاز تحرير الكويت ودحر العدوان في ٢٤ فبراير ١٩٩١م. ولقد خاطب المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة آنذاك السفير/ سمير الشهابي مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠م، بقوله إنه :

"لابد للأمة العربية والإسلامية، وللمجموعة الدولية، ولهذا المجلس، أن يتحملوا مسؤولياتهم، لرفع الظلم عن الكويت، وردع الظالمين، وعودة البلاد إلى أهلها، كل شبر منها، وعودة الشرعية إلى قلعتها مرفوعة الرأس عزيزة الجانب، وتحميل المسؤولين نتائج ما فعلوا وحفظ أمن المنطقة وبلدانها من غيهم وأخطار سوء نواياهم. خصوصا وأن الجيش العراقي لم يظهر ما يوحي بأنه يولي قرارات المجموعة الدولية ومواقفها أي اعتبار أو تقدير وأنه سائر في ضلاله باحتلال دولة الكويت، ليتخذ المجلس موقفا حازما، نأمل أن يعيد الأمور إلى نصابها، قبل أن تفلت الأمور من قالبها، فإننا ننادي أهل العقل، أن يدركوا خطورة ما يقدم عليه النظام العراقي في عناده بكل ما لا يرضي الله، ويخالف كل الشرائع، ونحمله كامل المسؤولية"(٤٨).

ويثير بعض الكتاب خطأ أن تدخل الأمم المتحدة يعد سابقة في تاريخ هذه المنطقة، والحقيقة أن هؤلاء يجافون الحقيقة إما عن جهل أو عن قصد، وذلك نظرا لاعتبارات أخرى وأهداف لا تصب مع مصلحة دول الخليج، لأن الحقيقة الواضحة هي أن الأمم المتحدة سبق وأن اتخذت موقفا مشابها للموقف مع العراق وذلك عندما أصدر مجلس الأمن قراره بتاريخ ٢٧

يونيه ١٩٥٠م، إبان الحرب الكورية وذلك وفقاً لقرار بمسمى "الاتحاد من أجل السلام ". وأجاز القرار استخدام القوة في حينه، وبالتالي فإن تفويض مجلس الأمن الدولي دول التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة إبان أزمة احتلال الكويت يدخل في إطار الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين. إن هيئة الأمم المتحدة وخصوصاً مجلس الأمن قد انتهج أسلوب التدرج في قراراته ضد العراق، ولم يأمر باستخدام القوة لتحرير الكويت قبل استنفاد المساعي والسبل الدبلوماسية. فقد أصدر ما يزيد على أربعة عشر قراراً (٦٦٠، ٦٦١. ٦٦٢، ٦٦٥،٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨. ٦٦٩، ٦٧٠. ٦٧٤، ٦٧٧، ٦٧٨) وإذا كان القرار رقم ٦٦٠ قد أدان الاعتداء العراقي حال وقوعه، فقد تم لاحقاً فرض العقوبات الاقتصادية والحصار البحري الشامل. وأجازات القرارات فيما بعد استخدام الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرارات المجلس وإعادة الأمن والسلام الدوليين إلى المنطقة وخصوصاً من خلال قراره رقم ٦٧٨ الصادر بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠م[٤٩].

لقد ساندت المملكة كافة قرارات الشرعية الدولية انطلاقاً من إيمانها العميق بإحقاق وإعادة الشرعية إلى دولة الكويت ورفضها لمبدأ الاحتلال. والاحتلال يمثل خرقاً فاضحاً لحقوق الدول واستقلالها وسيادتها سواء قام به طرف عربي أم غير عربي. ولذا كان من الطبيعي أيضاً أن تقف المملكة ضد الاحتلال الصهيوني منذ البداية لمخالفته هذه المبادئ، وهي لذلك ما فتئت تبذل الجهود في سبيل إعادة الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك عبر دعم مسيرة السلام في المنطقة، وتحقيق السلام العادل والشامل، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، إضافة إلى مرجعية مؤتمر مدريد للسلام والذي عقد في أواخر عام ١٩٩١م.

ومما لاشك فيه أن جـــهود المملكـــة العربيـــة الســـعودية وتحركاتـــها مـــن خلال القنوات الشرعية للأمم المتحدة قد نجحـــت فـــي حشـــد الطاقـــات الدوليـــة سعيا وراء التوصل إلى كافـــة القـــرارات المتصلـــة بـــالاحتلال وإزالـــة آثـــاره. كما اســـتطاعت المملكـــة تجميـــع دول التحـــالف، وذلـــك عـــبر سياســـة خـــادم الحرمين البعيدة النظر والتي وقفت بثبات مع الحـــق وكـــانت الدعامـــة الرئيســـة للنجاح في إعادة تحرير الكويت وإرجاعها إلى أهلها. لـــهذا يمكـــن القـــول بـــأن الملك فهدا كان رجـــل المـــهام الصعبـــة حيـــن اســـتطاع تحقيـــق عمـــل دولـــي جماعي فريد في مضامينه إذ يعد الثاني من نوعـــه منـــذ إنشـــاء الأمـــم المتحـــدة عام ١٩٤٥م، بعد العمل الدولـــي الـــذي اتخذتـــه الجمعيـــة العامـــة مـــن خـــلال قرارها المشهور "الاتحاد من أجل السلام" والـــذي كـــرس للدفـــاع عـــن كوريـــا الجنوبية ضد الغزو الشيوعي القادم مـــن الشـــمال.

الخاتمة

ويتضح مما سبق أن سياسة المملكة الخارجيـــة فـــي إطـــار الأمـــم المتحـــدة تقوم على منطلقات راسخة عريقـــة أهمـــها مصداقيـــة الالـــتزام، والثبـــات فـــي الأسس والتوجهات، ومرونة في النهج، وعقلانيـــة القـــرار النـــابع مـــن وضـــوح الرؤية، واحترام مبادئ القانون الدولي والشـــرعية الدوليـــة، مـــع التمســـك التـــام بأهداف ومبادئ ميثاق هذه المنظمـــة الأمميـــة.

وإذا كان اهتمام المملكة العربية الســـعودية بالقضايـــا التـــي تـــهم المجتمـــع الدولي قد تجلى في مشاركتها الفعالـــة وإســـهاماتها الإيجابيـــة علـــى أكـــثر مـــن صعيد وبما يخدم تطلعات هيئة الأمم المتحدة، وطموحـــات بنـــي البشـــر بـــالعيش في عالم يتسم بالسلم وينعم بالاستقرار، ويوفر الحيـــاة الكريمـــة لمختلـــف الأمـــم والشعوب، فإن الاحترام الـــذي اكتســـبته علـــى الصعيـــد الدولـــي كـــان نتيجـــة

حتمية لتمسكها بالمبادئ الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات الدولية في هذا العصر، لعل في طبيعة هذه المبادئ، وأهمها احترامها لسيادة الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبالتالي رفضها للعدوان أيا كان شكله، مع التعاون البناء مع الدول والشعوب الأخرى في سبيل الوصول إلى حلول واقعية للقضايا التي تهدد أمن وسلامة واستقرار الشعوب.

وانطلاقا من النهج الإسلامي الذي يشكل الإطار الأساسي لتوجيهاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد كان من الواضح أن الأمم المتحدة وهي المنبر الأهم على الساحة الدولية، كانت محفلا أثبت أن المملكة لم تأل جهدا في الدفاع أمامه عن القضايا العربية والإسلامية لأن في ذلك تطبيقا عمليا لتوجهاتها الإسلامية وانتماءاتها القومية. إن احترامها للشرعية الدولية وللأعراف الدبلوماسية ومواقفها الثابتة من مشروعية القضايا العربية والإسلامية أضفى المزيد من المصداقية على سياساتها، هذه السياسات التي ابتعدت دوما عن الشعارات العاطفية والمزايدات الجوفاء، لأن خدمة المصالح العربية والإسلامية في الأمم المتحدة يعتمد فقط على المنطق والحجة وعلى الأسانيد والوقائع لا على شيء آخر.

الهوامش

(١) A. LeRoy Bennett, **International Organizations** (New Jersey, Englewood Cliffs: Printice Hall, 1995) P. 47.

(٢) القباع، عبدالله. **المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية** (الرياض : عكاظ للنشر والتوزيع، ١٩٨٠م) ص ٤٦.

(٣) محمد، فاضل زكي. **"أضواء على الدبلوماسية السعودية – الثوابت والمستجدات"** دراسات سعودية، الجزء الثاني، (الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٧م) ص ١٦٦.

(٤) خطاب الأمير سلطان بن عبدالعزيز في الجمعية العامة في دورتها الأربعين، سجلات وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، الأول من أكتوبر ١٩٨٥م، ص ٣.

(٥) خطاب الشهابي في الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، سجلات وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة نيويورك، شهر سبتمبر ١٩٩١م.

(٦) الزركلي، خير الدين. **شبه الجزيره في عهد الملك عبدالعزيز**، المجلد ٣، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٣م) ص ١٠٧٢.

(٧) نفس المصدر، ص ١٠٧٣.

(٨) نفس المصدر، ص ص ١٠٨٣ – ١٠٨٤.

(٩) نفس المصدر، ص ١١٠٩.

(١٠) نفس المصدر، ص ١١٥٥.

(١١) **قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٤٧ – ١٩٧٤م**، المجلد الأول (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣م) ص ص ٤، ١٦.

(١٢) خطاب الأمير فيصل بن عبدالعزيز في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م. انظر كتاب عبد الحافظ عبد ربه، **فيصل في قمة التاريخ** (القاهرة: دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م) ص ٢٣٢.

(١٣) نفس المصدر، ص ٢٣٣.

(١٤) عبدالرحمن سلطان، **أضواء على الاستراتيجية السعودية، المؤسسة العربية**

للشؤون الاستراتيجية، (عمان، الأردن، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ١٩٩٠م) ص ١٦٤.

(١٥) بطرس غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣ م) ص ١٢١.

(١٦) **سجلات الجمعية العامة**، الجلسة الخاصة، مجلس الأمن الدولي في جلساته رقم ٧٤٩ و ٧٥٠ والتي عقدت في تاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م.

(١٧) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي**، المجلد الأول، المرجع السابق، ص ٩٢- ٩٣.

(١٨) نفس المرجع، ص ١٩٥- ١١٧.

(١٩) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي -الإسرائيلي**، المجلد الأول، المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٢٠) القباع، عبدالله. المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢١) إبراهيم، حسن. **جولة في السياسة الدولية**، (بيروت، الدار المتحدة للنشر) ص ٣٧. مقتبسة من كتاب عبدالرحمن سلطان، أضواء الاستراتيجية السعودية، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٢٢) سلطان، عبدالرحمن. المرجع السابق، ص ٨٣.

(٢٣) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي -الإسرائيلي**، المجلد الأول، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٧٤م، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٢٤) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي -الإسرائيلي**، المجلد الثاني، ١٩٧٥ - ١٩٨١م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤م. ص ٩.

(٢٥) خطاب الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في الدورة الأربعين التذكارية للجمعية العامة في ١١ أكتوبر ١٩٨٥م.

(٢٦) كلمة السفير الشهابي المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حول البند (٣٩)، قضية فلسطين في نوفمبر ١٩٨٩م.

(٢٧) الأشعل، عبدالله، **المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي -**

الإسرائيلي (جدة: دار الأصفهاني للطباعة، ١٩٨٩م) ص ١٥٤.

(٢٨) خطاب الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩١م.

(٢٩) خطاب الأمير سعود الفيصل في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٩٤م.

(٣٠) عطية، ممدوح حامد. **الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية**، (الكويت: دار سعاد الصباح ١٩٩٢م) ص ١٢٥.

(٣١) خطاب الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في الجمعية العامة في دورتها الخمسين، سجل وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ١٩٩٥م.

(٣٢) خطاب الأمير سعود الفيصل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين، بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٨٥م، نيويورك، ص ٠١٠ انظر سجلات وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة، ١٩٨٥م.

(٣٣) علوي، مصطفى. "**المنطق التمييزي في مفاوضات التسلح النووي**"، جريدة الحياة ٣ يوليو ١٩٩٧م، العدد ١٢٥٤٣، ص ١٨.

(٣٤) خطاب الأمير السفير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير، رئيس الإدارة العامة للمنظمات الدولية بوزارة الخارجية أمام المؤتمر الأول للدول الأطراف باتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، لاهاي ٨ مايو، ١٩٩٧م، ص ٣.

(٣٥) خطاب الأمير السفير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير، أمام الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقيه حظر الأسلحة الكيماوية في لاهاي، ١-٥ ديسمبر ١٩٩٧ م، ص ٣.

(٣٦) جريدة الحياة، مقابلة مع الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير، العدد ١٢٤٨٨، ٩ مايو ١٩٩٧م، ص ٥.

(٣٧) أفنر كوهين، **نحو شرق أوسط جديد**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦م)، ص ٢٢.

(٣٨) صوفي، وهيب عبدالفتاح. **المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج**، (بيروت: دارس الساقي، ١٩٩٣م) ص ١٧٣.

(٣٩) المرجع السابق، ص ١٨٠.

(٤٠) أفندي، عطية حسين. **"الجامعة العربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية"**، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م، ص ٥١.

(٤١) صوفي، وهيب عبدالفتاح. المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٤٢) علوي، مصطفى. **إدارة أزمة الخليج ومواقف الأطراف المختلفة**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع عشر، العدد الثالث/الرابع، خريف/شتاء ١٩٩١م، ص ٧٨.

(٤٣) عبدالفتاح، وهيب. المرجع السابق، ص ١٩١.

(٤٤) أفندي، عطية حسين. المرجع السابق، ص ٥٢.

(٤٥) خطاب الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والأربعين في أكتوبر ١٩٩٠م، ص ٠١ انظر سجلات وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك لعام ١٩٩٠م.

(٤٦) خطاب الأمير سعود وزير الخارجية، نفس المصدر.

(٤٧) نفس المصدر، ص ٧.

(٤٨) كلمة السفير/سمير الشهابي، أمام مجلس الأمن حول البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" سجلات وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة نيويورك، في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠م، ص ٨.

(٤٩) Adam Roberts and B. Kingsburg. **United Nations, Divided World,** (Oxford. Clarendon Press, 1994) P. 83.

قائمة المراجع

الكتب:

- كوهين، أفنر، **نحو شرق أوسط جديد**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦م.

- غالي، بطرس، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣م).

- إبراهيم، حسن، **جولة في السياسة الدولية**، (بيروت، الدار المتحدة للنشر) ص ٣٧.

مقتبسه من كتاب عبدالرحمن سلطان، **أضواء الاستراتيجية السعودية.**

- الزركلي، خير الدين، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز**، المجلد ٣، (بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٩٣م).

- الأشعل، د. عبدالله، **المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي** (جدة: دار الأصفهاني للطباعة، ١٩٨٩م).

- سلطان، عبد الرحمن، **أضواء على الاستراتيجية السعودية**، المؤسسة العربية للشئون الإستراتيجية، (عمان، الأردن، شركة الشرق الأوسط للطباعة، ١٩٩٠م).

- القباع، د. عبدالله، **المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية** (الرياض : عكاظ للنشر والتوزيع، ١٩٨٠م).

- **قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤م**، المجلد الأول (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣م).

- **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي**، المجلد الثاني، ١٩٧٥- ١٩٨١م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤م.

- عطية، ممدوح حامد، **الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية**، (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م).

- صوفي، وهيب عبد الفتاح، **المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج**، (بيروت: دارس الساقي، ١٩٩٣م).

الدوريات :

أ – المجلات :

- افندي، عطية حسين، **"الجامعة العربية وأزمة الخليج، السياسة الدولية"**، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م.
- محمد، فاضل زكي. **"أضواء على الدبلوماسية السعودية – الثوابت والمستجدات"** دراسات سعودية، الجزء الثاني، (الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٧م).
- علوي، مصطفى، إدارة أزمة الخليج ومواقف الأطراف المختلفة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع عشر، العدد الثالث/الرابع، خريف / شتاء ١٩٩١م.
- **سجلات الجمعية العامة**، الجلسة الخاصة، مجلس الأمن الدولي في جلساته رقم ٧٤٩ و ٧٥٠ والت!ط عقدت في تاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦م.

ب – الصحف :

- علوي، مصطفى. **"المنطق التميزي في مفاوضات التسلم النووي"**، جريدة الحياة يوليو ١٩٩٧م، العدد ١٢٥٤٣.
- جريدة الحياة، **مقابلة مع الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير**، العدد ١٢٤٨٨، ٩ مايو ١٩٩٧م.

ج – الخطابات :

- خطاب الأمير فيصل بن عبدالعزيز في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م.

انظر مؤلف عبد الحافظ عبد ربه، **فيصل في قمة التاريخ** (القاهرة : دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م).

- خطاب الأمير سلطان بن عبدالعزيز في الجمعية-العامة في دورتها الأربعين، سجلات وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، الأول من أكتوبر ١٩٨٥م.

- خطاب الأمير سعود الفيصل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين، بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٨٥م، نيويورك، ص ٠١٠ انظر سجلات وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة، ١٩٨٥م.

- خطاب الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في الدورة الأربعين التذكارية للجمعية العامة في ١١ أكتوبر ١٩٨٥م.

- كلمة السفير الشهابي المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حول البند (٣٩)، قضية فلسطين في نوفمبر ١٩٨٥م.

- خطاب الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في الجمعية العامة لأمم المتحدة في دورتها الخامسة والأربعين في أكتوبر ١٩٩٥م، ص ٠١ أنظر سجلات وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة في نيويورك لعام ١٩٩٠م.

- كلمة السفير/سمير الشهابي أمام مجلس الأمن حول البند المعنون **"الحالة بين العراق والكويت"** سجلات وفد المملكة العربية

السعودية الدائـــم لـــدى الأمـــم المتحـــدة، نيويـــورك، فـــي ٢٨ نوفمـــبر ١٩٩٠م.

- خطاب الشهابي في الجمعية العامة فـــي دورتـــها السادســـة والأربعيـــن، سجلات وفـــد المملكـــة العربيـــة الســـعودية لـــدى الأمـــم المتحـــدة فـــي نيويورك، شـــهر ســـبتمبر ١٩٩١م. خطـــاب الأمـــير ســـعود الفيصـــل، وزير خارجية المملكة العربيـــة الســـعودية فـــي الجمعيـــة العامـــة لأمـــم المتحدة في دورتها السادسة والأربعيـــن بتـــاريخ ٣٠ ســـبتمبر ١٩٩١م.
- خطاب الأمير سعود الفيصل في الجمعيـــة العامـــة لأمـــم المتحـــدة فـــي دورتها التاسعة والأربعين بتـــاريخ ٤ أكتوبـــر ١٩٩٤م.
- خطاب الأمير السفير الدكتور تركـــي بـــن محمـــد بـــن ســـعود الكبـــير، رئيـــس الإدارة العامـــة للمنظمـــات الدوليـــة بـــوزارة الخارجيـــة أمـــام المؤتمر الأول للـــدول الأطـــراف باتفاقيـــة حظـــر الأســـلحة الكيماويـــة، لاهاي ٨ مـــايو، ١٩٩٧م.
- خطاب الأمير السفير الدكتور تركي بن محمد بـــن ســـعود الكبـــير، إمـــام الدورة الثانية لمؤتمر الـــدول الأطـــراف فـــي اتفاقيـــة حظـــر الأســـلحة الكيميائية في لاهـــاي، ١-٥ ديســـمبر ١٩٩٧م.

المراجع الأجنبية:

- Roberts, Adam and Kingsburg, B. **United Nations**, Divided World, (Oxford Clarendon Press, 1994).
- Bennett, A. LeRoy, **International Organizations**, (New Jersey, Englewood Cliffs : Printice Hall, 1995).
- Dougherty, James B. & **Pfaltzgraff Contending Theories of International Relations** (New York : Longmans, 1997).

المملكة العربية السعودية
وقضية حقـــوق الإنســـان

الدكتور/**يحيى عبدالله الصمعان**

أستاذ القانون الدولي المساعد
بمعهد الدراسات الدبلوماسية

مقدمة :

تحتل قضية حقوق الإنسان أهميـــة فـــي السياســـة الخارجيـــة لكـــل دولـــة، لأنها تعد من القضايا الحيوية التـــي تشـــغل الـــرأي العـــام العـــالمي فـــي وقتنـــا الحاضر. وأصبح لهذه القضية بعداً سياسياً عملياً جعلـــها تؤثـــر فـــي العلاقـــات بين الدول وفي مصالحـــها، خاصـــة بعـــد أن أصبحـــت تشـــكل إحـــدى أســـلحة السياسة الخارجية للدول الكـــبرى.

ولم تحظ هذه القضية باهتمام ملحـــوظ قبـــل الحـــرب العالميـــة الثانيـــة. إذ إن جل ما توصل إليه المجتمع الدولي في هذا الشأن إنمـــا تمثـــل فيمـــا تضمنتـــه بعض المعاهدات الدولية من نصوص تقـــرر حمايـــة فئـــات اجتماعيـــه معينـــة، كالأقليات واللاجئين، وتؤكـــد حـــق الشـــعوب فـــي تقريـــر مصيرهـــا وحظـــر التمييز العنصـــري.

وفي أعقاب الحـــرب العالميـــة الثانيـــة طرحـــت قضيـــة حقـــوق الإنســـان بإلحاح من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته، وذلك نتيجـــة للاعتقـــاد الســـائد بـــأن الحماية الدولية لحقوق الإنسان تشكل إحـــدى الدعـــائم الأساســـية لصيانـــة الســـلم والأمن الدوليين، لأن الواقع العملي أثبت بأن هنالك علاقـــة وثيقـــة بيـــن هذيـــن الأمرين. فبذلت جهود علـــى المســـتويين الدولـــي والإقليمـــي أدت إلـــى إقـــرار العديد من المواثيق الدولية التي تؤكد علـــى احـــترام حقـــوق الإنســـان وحرياتـــه الأساسية. فميثاق الأمم المتحدة، أكد علـــى أن تعزيـــز احـــترام حقـــوق الإنســـان وحرياته الأساسية تعد في مقدمة مقـــاصد الأمـــم المتحـــدة، التـــي تلـــتزم الـــدول الأعضاء بالتعاون على تحقيقها. إذ أشـــارت المـــادة ٥٥ مـــن الميثـــاق إلـــى أن من بين مقاصد الأمم المتحدة أن يشـــيع فـــي العـــالم احـــترام حقـــوق الإنســـان وحرياته الأساسية للجميع بدون تمييز بسبب الجنـــس أو اللغـــة أو الديـــن. ومـــن أجل تحقيق ذلك قامت أجهزة الأمم المتحدة المعنية واللجـــان التابعـــة لـــها ببـــذل

جهود أدت إلى إقرار العديد من المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأصبح الإنسان بالتالي محل اهتمام في العلاقات الدولية، وهذا بدوره يدل على اتساع نطاق هذه العلاقات، وتجاوزها دائرة الاهتمام بالعلاقات فيما بين الدول، لتشمل ما يجب أن تتضمنه تلك العلاقات من الاهتمام بالإنسان وحقوقه. وسنعالج في هذا البحث موقف المملكة العربية السعودية من قضية حقوق الإنسان في أربعة مباحث، يتناول الأول منها الخصوصية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان. ولاشك أن هذه المسألة تحتل أهمية كبيرة، باعتبار أن المملكة من بين الدول التي تتمسك بضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمعات المختلفة بالنسبة لمفهوم ومبادئ حقوق الإنسان. وباعتبار أن مناقشة قضية حقوق الإنسان تتطلب إلقاء الضوء على المواثيق الدولية الخاصة بهذه الحقوق، فإننا سوف نعرض في المبحث الثاني للمواثيق التي يطلق عليها اصطلاح " الشرعة الدولية لحقوق الإنسان "، وسوف نناقش في المبحث الثالث موقف المملكة من هذه المواثيق. ونظرا لكون المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تؤكد على ضرورة تمتع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بحماية النظام القانوني في كل دولة، لأن من شأن ذلك تعزيز الاحترام العالمي لهذه الحقوق والحريات، فإن المبحث الرابع سوف يعرض لضمانات احترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في المملكة العربية السعودية، من خلال مناقشة نصوص النظام الأساسي للحكم، ومبادئ الشريعة الإسلامية الخاصة بحقوق الإنسان.

المبحث الأول

الخصوصية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان

لقد ثار جدل حول مفهوم ومبادئ حقوق الإنسان، وما إذا كانت عالمية الطابع، وبالتالي يجب قبولها والالتزام بها من قبل كافة الشعوب، بصرف النظر عن الخصوصية الثقافية التي يتميز بها كل شعب. أم أن التقيد بها مرهون بما إذا كانت تتسق مع القيم الحضارية لكل شعب من هذه الشعوب. فقد برز اتجاه يعتبر مسألة حقوق الإنسان من المسائل ذات الطابع الدولي، التي لا تخضع للاختصاص المطلق للدولة. وبالتالي فإنه ليس لأي دولة أن تعتبر معاملة الإنسان الذي يقيم في إقليمها، وطنياً كان أم أجنبياً، تخضع للاختصاص المطلق لسلطاتها ، وإنما يتعين عليها أن تعتبر نفسها ملزمة في مواجهة المجتمع الدولي باحترام حقوق الإنسان ، وإنَّ من حق هذا المجتمع، ممثلاً بالأمم المتحدة، أن يتدخل لحماية هذه الحقوق.(١) بل وذهب البعض، إلى أن ذلك يخول الدول حق ممارسة الضغط على أية دولة تنتهك هذه الحقوق، إذا كان من شأن هذا الانتهاك أن يلحق ضرراً بهذه الدول، كأن يترتب على ذلك حدوث لجوء سياسي إلى دول مجاورة، من شأنه أن يهدد أمنها واستقرارها.(٢) وهنالك اتجاه، اتخذ موقفاً متشدداً من هذه المسألة، حين ذهب إلى القول بأن فئة من حقوق الإنسان تشكل قواعد آمره من قواعد القانون الدولي، تلتزم الدول باحترامها، حتى في حالة عدم وجود التزام تعاقدي باحترام هذه الحقوق، وذلك باعتبار أن انتهاك هذه الحقوق يسيء إلى الصالح العام للمجتمع الدولي ويهدد كيانه.(٣) والحقيقة، أن الأخذ بما ذهب إليه أنصار الاتجاه السابق سوف يترتب عليه نتائج خطيرة تتمثل في توفير الغطاء الشرعي لتدخل الدول الكبرى غير المسوغ في الشؤون الداخلية للدول، بدعوى حماية حقوق الإنسان، التي تتهم هذه الدول بانتهاكها. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة، الطريقة

الانتقائية التي يتم من خلالها التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الدول الكبرى. حيث أثبتت الممارسات العملية قيام هذه الدول بتطبيق معايير مزدوجة على هذه الانتهاكات، كنتيجة لربط التعامل مع هذه الانتهاكات باعتبارات تمليها مصالح هذه الدول. إذ إن الواقع العملي أثبت بأن هذه الدول لا تعير أي اهتمام لانتهاكات حقوق الإنسان إذا اقتضت ذلك مصالحها السياسية أو الاقتصادية . ولاشك أن هذا يدل على غياب الالتزام الصادق بمبادئ حقوق الإنسان، واستغلالها وتوظيفها لخدمة مصالح هذه الدول.

وهنالك اتجاه يجادل في مضمون حقوق الإنسان، والمرجعية التي يمكن اعتمادها كأساس لعالمية هذه الحقوق، ويذهب إلى أن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إنما هي نتاج الليبرالية الغربية، لأن دول الحلفاء التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية كانت وراء صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والوثائق الدولية المنبثقة عنه، بهدف السعي نحو فرض قيم الحضارة الغربية على سائر الشعوب، ودعم مشروع هيمنتها الحضارية والمادية على مستقبل العالم. ويرى أنصار هذا الاتجاه إلى أنه ينبغي على الغرب أن يتخلى عن نزعته الثقافية التقليدية وأن يقبل بنظرة جديدة في مجال حقوق الإنسان، عن طريق إعادة النظر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومراجعته في ضوء ثقافات جميع الشعوب وخصوصياتها، وإتاحة الفرصة لجميع الدول للعمل على صياغة مواثيق دولية لحقوق الإنسان تستوحيها من تراثها الوطني والحضاري، وليس من تراث فئة معينة من الدول.[٤] وبرز هذا التوجه واضحا في الموقف الذي تبنته كثير من الدول التي شاركت في مؤتمر فينا لحقوق الإنسان، الذي عقد في الفترة من ١٤ – ٢٥يونيه ١٩٩٣م، حين أظهرت تمسكها بخصوصيتها الثقافية في قضية حقوق الإنسان.

والحقيقة، أن ذلك يثبت اختلاف وجهات النظر حول مفهوم حقوق الإنسان، وهذا يتطلب إيجاد مفهوم ومبادئ عالمية لهذه الحقوق تتفق مع قيم وأعراف الحضارات الإنسانية، عن طريق العمل على مزاوجة المبادئ التي تشتمل عليها المواثيق الدولية بشأن حقوق الإنسان مع المبادئ والمفاهيم المنبثقة من الخصوصية الثقافية لكل شعب. ومن شأن ذلك أن يغلق الحجة على الدول التي تحاول أن تسوغ انتهاكها لحقوق الإنسان بدعوى أن هذه الانتهاكات ناجمة عن التقيد بقيم وأعراف الثقافة التي تنتمي إليها هذه الدول. ويرى البعض(٥)، بحق، أنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق ممارسة البحث والنقاش في إطار كل ثقافة، وممارسة الحوار بين الثقافات المختلفة، على أن يتم اعتماد المبادئ التي تتضمنها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان كإطار مرجعي غير قطعي ولا نهائي. لأن من شأن ذلك أن يفسح المجال نحو إعادة النظر في بعض مبادئ حقوق الإنسان، على نحو يجعلها تتواءم وتتفق مع قيم وتقاليد الثقافات الإنسانية المختلفة، ويضفي في ذات الوقت المشروعية على البعض الآخر من هذه المبادئ، لأن من شأن ذلك أن يجعل هذه المبادئ تجد أصالتها ومشروعيتها في الثقافات الإنسانية المختلفة.

وتجدر الإشارة، إلى أنه لا ينبغي مسايرة الاتجاه الداعي إلى رفض المبادئ التي تضمنتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بدعوى أن هذه المبادئ نتاج الحضارة الغربية، لأن من يتأمل الحقوق التي أقرتها هذه المواثيق يستطيع التوصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا يمكن اعتبار جميع هذه الحقوق نتاج الحضارة الغربية وحدها، لأن كثيراً من هذه الحقوق تجد أساسها في مصادر خارج نطاق هذه الحضارة. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن مرجعية عالميه حقوق الإنسان تقع خارج نطاق الحضارة الغربية(٦).

وذهب الفلاسفة الأوروبيون إلى أن مصدر هذه الحقوق إنما هو القانون الطبيعي. والحقيقة أنه لا يمكن التعويل على هذا المصدر، الذي ينتابه الغموض وعدم التحديد، كمرجعية لعالمية حقوق الإنسان. وهذا يقودنا إلى القول بأن الدين هو المرجعية التي ينبغي أن تؤسس عليها عالمية حقوق الإنسان. لأن " رد أمر من الأمور إلى الله، معناه تأسيسه على مرجعيه كليه مطلقه لا يؤثر فيها اختلاف الثقافات والحضارات، مرجعية تعلو على الزمن والتاريخ، وبالتالي على الإنسان نفسه، أياً كان وأنى كان "(٧). لقد تعمد الفلاسفة الأوروبيون إغفال الدين كمرجعية تؤسس عليها حقوق الإنسان، لأن هذه الحقوق من وجهة نظرهم تشكل ثورة على جميع السلطات المهيمنة على الإنسان الأوروبي في القرن الثامن عشر(٨)، بما في ذلك السلطة الدينية ممثلة في الكنيسة ورجال الدين. ولاشك أن اعتماد الدين كمرجعية لحقوق الإنسان، وإسنادها بالتالي إلى الله تعالى، سوف يعلي من مكانتها ويشكل ضمانة للالتزام بها. ولقد فرضت الشريعة الإسلامية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وجعلت مبدأ الحرية وثيق الصلة بالعقيدة، حيث أكد القرآن الكريم على تكريم الإنسان الذي شرفه الله بأن نفخ فيه من روحه وسخر الكائنات الأخرى لخدمته. ولا نريد أن نسترسل في الحديث عن موقف الإسلام من حقوق الإنسان لأننا سنناقش ذلك في المبحث الرابع.

المبحث الثاني

المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

تم التأكيد على احترام حقوق الإنسان في العديد من المواثيق الدولية، في مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، الذي ورد في ديباجته أن الدول الموقعة عليه تؤكد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامته، وبما للأفراد والأمم من حقوق متساوية. وعالج الميثاق أيضاً قضية حقوق الإنسان في ست مواد(٩)، اتسمت نصوصها بالعمومية وعدم التحديد، إذ اشتملت على مجرد مبادئ عامة، ولم تأت بتعريف للمقصود بالحقوق والحريات الأساسية. لذا ظهرت الحاجة لوضع مواثيق دولية تحدد حقوق الإنسان بطريقة واضحة ومفصلة، وقامت الأمم المتحدة ببذل جهود لتحقيق ذلك، إذ تم إنشاء قسم خاص بحقوق الإنسان تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، أوكلت إليه مهمة إعداد وتجميع الوثائق والبحوث والدراسات ، وتزويد أجهزة الأمم المتحدة بها. واستناداً إلى نص المادة ٦٨ من الميثاق، تم إنشاء لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٤٦م، وأسندت إليها مهمة معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومن أهم المواثيق الدولية التي تم اعتمادها في إطار الأمم المتحدة ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م. وباعتبار أن الإعلان يحدد المبادئ والمعايير العامة لحقوق الإنسان، فإنه يعد نموذجاً احتذت به المواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، واستلهمت أحكامه دساتير وتشريعات كثير من الدول، واستشهدت بأحكامه أيضاً المحاكم الدولية والوطنية في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي نظرتها. ويشتمل الإعلان على ديباجة وثلاثين مادة، تعالج الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل الحقوق السياسية

والمدنية، حق الفرد في الحياة، وفى الاعتراف لـــه بالشـــخصية القانونيـــة، وفـــي الحرية والأمن على شخصه، والتحـــرر مـــن الاســـتعباد والاســـترقاق، وحريـــة التنقل، والتمتع بجنسية ما، وحرية التفكـــير والديـــن، وحريـــة الـــرأي والتعبـــير، وحرية الاشتراك في الجمعيات والاجتماعات، وحق الفـــرد فـــي المشـــاركة فـــي إدارة الشؤون العامـــة وتقلد الوظائف العامة فـــي بلـــده ، وحقـــه فـــي الالتجـــاء إلى القضاء، وفى أن تنظر في قضيته علنـــاً محكمـــه مســـتقلة ومحـــايدة، وحقـــه في اعتباره بريئاً حتى تثبـــت إدانتـــه، وفـــي التحـــرر مـــن الاعتقـــال والنفـــي التعسفي، والتحـــرر مـــن التعذيـــب ومـــن المعـــاملات والعقوبـــات القاســـية أو الوحشية أو الحطة من الكرامة، وحقه في التحـــرر مـــن التدخـــل التعســـفي فـــي حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراســـلاته. وتشـــمل الحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية، الحق في العمـــل، وفـــي الحصـــول علـــى أجـــر عـــادل، والحق في الراحة، والحق فـــي الضمـــان الاجتمـــاعي، وفـــى التمتـــع بمســـتوى لائق من المعيشة، يكفل المحافظـــة علـــى الصحـــة والرفاهيـــة للفـــرد وأســـرته، والحق في التعليم، وفى الاشتراك في حياة المجتمـــع الثقافيـــة.

ومن أجل الحيلولـــة دون قيـــام الفـــرد بممارســـة الحقـــوق المشـــار إليـــها بطريقة تؤدي إلى الإضـــرار بـــالمجتمع أو الأفـــراد الآخريـــن، فـــإن الإعـــلان أورد قيداً على ممارسة هذه الحقـــوق، حيـــث قضـــت المـــادة ٢٩ بـــأن يُخضـــع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته للقيـــود التـــي يقررهـــا القـــانون، مـــن أجـــل ضمان الاعتراف بحقـــوق الغـــير وحرياتـــه واحترمـــها، ولتحقيـــق المقتضيـــات العادلة للنظام العام والمصلحة العامـــة والأخـــلاق.

ويجـــب أن نشـــير إلـــى أن الآراء قـــد اختلقـــت حـــول القيمـــة الإلزاميـــة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، حيث ذهب جـــانب مـــن الفقـــه الدولـــي إلـــى أنه، وباعتبـــار أن الإعـــلان صـــادر بموجـــب قـــرار الجمعيـــة العامـــة للأمـــم المتحدة، ولم يتخذ شكل معـــاهدة ملزمـــة، فانـــه يخلـــو مـــن أي قيمـــه قانونيـــه

ملزمة، حتى بالنسبة للدول التي أعلنت موافقتها عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أن الإعلان يتمتع بقيمة أدبية، إذ إنه يجسد، في نظر الرأي العام العالمي، المثل المشتركة التي لا يجوز للدول أن تهبط دون مستواها في تعاملها مع كل من يخضع لولايتها الإقليمية.(١٠) ويؤخذ على الإعلان أنه لا يتضمن ضمانات تكفل حماية الحقوق والحريات التي نص عليها. ومن أجل تفعيل حماية حقوق الإنسان، بذلت جهود، في إطار هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لإقرار مواثيق دوليه تفرض التزاماً قانونياً في مجال احترام حقوق الإنسان . وتمخضت هذه الجهود عن إبرام عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان . ومن أهم الاتفاقيات التي أبرمت تحت إشراف الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(١١)، اللذان أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٦م، ودخلا حيز التنفيذ عام ١٩٧٦م.

وتضمنت هاتان الاتفاقيتان نصوصاً تعالج الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهما عالجتا حقوقا لم تتم الإشارة إليها في الإعلان، كالحق في تقرير المصير، وحماية الأقليات. وباعتبار أن ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يتطلب وجود أجهزة تعمل على تأمين ذلك، فإن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية نص على تشكيل لجنة لحقوق الإنسان، تتولى دراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف، بخصوص الإجراءات التي اتخذتها لتأمين تطبيق الحقوق الواردة فيه. وتتسلم اللجنة أيضا التبليغات التي تقدم من إحدى الدول الأطراف ضد دولة أخرى، بشأن عدم وفاء الأخيرة بالتزاماتها الناشئة عن العهد. كما وأن البروتوكول الاختياري الأول، الملحق بالعهد، وفر آلية دولية لاستلام الرسائل المحاله من أفراد يدعون

أنهم ضحايا انتهاكات أي من الحقوق المنصوص عليـــها فـــي العـــهد[١٢]. حيـــث نصت المادة الأولى من البروتوكول علــــى أن الدولـــة التــي تختـــار أن تكـــون طرفاً فيه، تقر باختصاص لجنة حقـــوق الإنســـان فـــي تســـلم تبليغـــات الأفـــراد الخاضعين لولايتها، الذين يدعون أنهم ضحايـــا انتـــهاك تلـــك الدولـــة لأي مـــن الحقوق المقررة في العهد، ودراسة تلك التبليغـــات. وتقـــوم اللجنـــة بلفـــت نظـــر الدول التي ترتكب انتهاكات لأي مـــن الحقـــوق المقـــررة فـــي العـــهد، وتعمـــل على تسوية المنازعات بشأن هـــذه الانتـــهاكات.

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد مـــن الاتفاقيـــات التـــي تعـــالج حقـــوق فئـــات خاصـــة، كحقـــوق اللاجئيـــن، والأطفـــال، والمـــرأة، وعديمـــي الجنسية، والاتفاقيات التي تعالج حقوقـــاً محـــدده.[١٣]

المبحث الثالث

موقف المملكة من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

أظهرت المملكة حرصاً على دعـــم الجـــهود التـــي تبذلـــها الأمـــم المتحـــدة لدعم التعاون الدولي بخصوص قضايا حقوق الإنســـان. وتجلـــى ذلـــك واضحـــاً في حرصها على المشاركة في المؤتمرات التـــي عقـــدت تحـــت إشـــراف الأمـــم المتحدة بـــهذا الخصـــوص، وفـــي تصويتـــها إلـــى جـــانب معظـــم مشـــروعات القرارات، المتعلقة بحقـــوق الإنســـان التـــي أعدتـــها الأمـــم المتحـــدة. ودعـــت المجتمع الدولي إلى وضـــع حـــد للممارســـات التـــي تشـــكل انتـــهاكا صارخـــا لكرامـــة الإنســـان، وحقوقـــه المشـــروعة، والمتمثلـــة فـــي سياســـة التميـــيز العنصري، والتطهير العرقـــي و القتـــل الجمـــاعي، والتـــهجير القســـري، التـــي تتعرض لها بعض الشـــعوب.

وأعربت المملكة عن حرصها على ترســـيخ التعـــاون مـــع أجـــهزة الأمـــم المتحدة المعنية بحقوق الإنســـان، وعـــن رغبتـــها فـــي دعـــم صنـــاديق الأمـــم

المتحدة الطوعيه في مجـــال احــترام وحمايــة هــذه الحقــوق . ودعــت إلــى التعامل مع قضيـــة حقـوق الإنســان بموضوعيــة، والــى تجنــب الانتقائيــة، وسياسة الكيل بمكيــالين، أثنــاء معالجــة حــالات انتــهاكات حقــوق الإنســان، والحيلولة دون استخدام تلــك الحــالات كذريعــة للتدخــل غــير المســوغ فــي الشؤون الداخلية للــدول.[١٤]

وتجلى اهتمام المملكة بموضوع حقوق الإنسان فــي انضمامــها إلــى عــدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بهذه المسائل، مثــل اتفاقيــة منــع جريمــة الإبــادة الجماعيــة والمعاقبــة عليــها لعــام ١٩٤٨م[١٥] واتفاقيــة الاســترقاق لعــام ١٩٢٦م،المعدلــة بموجــب الـــبروتوكول المـــبرم بتــاريخ ٧ ديســـمبر ١٩٥٣م[١٦]،واتفاقيــة حظــر الاســترقاق وتجــارة الرقيــق وإزالــة الأنظمـــة والممارسات الشــبيهه بالاســترقاق لعــام ١٩٥٦م[١٧]، واتفاقيــة القضــاء علــى كافة أشكال التمييز العنصري لعـــام ١٩٦٥م[١٨] ، واتفاقيــة مناهضــة التعذيــب وغيره من ضـــروب المعاملــة أو العقوبــة القاســية أو اللاإنســانية أو المهينــة لعام ١٩٨٤م[١٩]، واتفاقية حقوق الطفـــل لعــام ١٩٨٩م[٢٠].

أما بالنسبة للمواثيق الدولية الأخرى، خاصة مـــا تعــرف اصطلاحــا باســم " الشرعة الدولية لحقوق الإنسان " وهـــي الإعــلان العــالمي لحقــوق الإنســان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيـــة والسياســية، والعــهد الدولـــي الخــاص بالحقوق الاقتصاديــة والاجتماعيــة والثقافيــة، فــإن المملكــة لــم تنضــم إلــى العهدين ، ليس تنكرا للأهداف السامية التي يســـعى هــذان الميثاقــان لتحقيقــها، وإنما بدافع تحفظــها علــى بعــض نصوصــهما، بحجــة أنــها تتعــارض مــع الشريعة الإسلامية. وأعلنت المملكة أيضا عن تحفظـــها علــى بعــض نصــوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ومن خـــلال الاطــلاع علــى المذكــرة التــي رفعتــها المملكــة إلــى الــهيئات الدوليــة المختصــة[٢١]، يتضــح أن تحفظـــها ينحصر في المادتين السادسة عشرة، والثامنـــة عشــرة، مــن الإعــلان العــالمي

لحقوق الإنسان، والمادة الثامنة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالمادة السادسة عشرة من الإعلان تنص على أن ﴿ للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسره دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين ﴾. ولاشك أن هذا النص يتعارض مع مبدأ حظر زواج المسلمة من غير المسلم، وزواج المسلم من امرأة غير كتابية[٢٢].

أما المادة الثامنة عشره من الإعلان، فإنها تقضي بأن " لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته ... ". والحقيقة، أن إقرار هذا النص لحرية التفكير والضمير والدين يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تؤكد على هذه الحريات، إلا أن ما يتعارض معها، إنما يتمثل في تأكيد هذا النص للحرية في تغيير الدين، والذي بدوره يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بشأن الردة[٢٣].

ويذهب البعض، بحق، إلى أن النص على حرية تغيير الدين، إنما جاء بتأثير الإرساليات التبشيريه والهيئات الدينية في الدول الغربية على السياسيين من أجل دعم تفعيل سياسة التبشير (التنصير) التي تقوم بها هذه الإرساليات في مناطق العالم المختلفة.[٢٤] وهذا، في الواقع، يحمل في طياته أهدافا سياسية ، تتجاوز الأهداف الإنسانية التي يجب أن تؤخذ وحدها بعين الاعتبار عند وضع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان . لذا فإن ممثل المملكة في جلسة مناقشة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أشار إلى أن تحفظ المملكة على الإعلان كان بسبب نص المادة ١٨ على حرية تغيير الدين، وأنه لو أن هذه المادة قد اكتفت بالنص على الحق في حرية الفكر والضمير والدين لما اعترضت المملكة عليها[٢٥]. وخير شاهد على ذلك، أن المملكة صوتت إلى جانب مشروع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عند ما تم التصويت عليه

في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦م، لأن المادة ١٨ من العهد لم تنص على حرية تغيير الدين[٢٦].

ولاشك أن موقف المملكة من هاتين المادتين يأتي منسجماً مع التزامها بالشريعة الإسلامية كمصدر أساسي لحقوق الإنسان. لذا فإنه من المستبعد أن تقوم المملكة بتغيير موقفها من هاتين المادتين. ومن بين الحقوق التي أعربت المملكة عن تحفظها عليها، في المذكرة المشار إليها سلفاً، حق العمال في الإضراب، المنصوص عليه في المادة الثامنة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والإقليمية. وسوغت تحفظها بأن الواقع العملي أثبت بأن ممارسة هذا الحق قد تم في كثير من الدول بطريقه ألحقت ضررا باقتصادها ونموها الصناعي. وأشارت المذكرة إلى أن نظام العمل والعمال قد تضمن كثيرا من القواعد التي تحفظ للعامل حقوقه.

وتجدر الإشاره إلى أن المملكة تسعى في الوقت الراهن لتشكيل لجنه تتولى دراسة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، تمهيدا للانضمام إليها[٢٧]. على أنه يجب التنويه هنا إلى أنه، وباعتبار أن الشرعية الإسلامية تمثل القانون العام للدولة، فان إمكانية انضمام المملكة إلى أي من هذه الاتفاقيات مرهون بمدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتأسيسا على ذلك، فإنه يمكن أن يتحقق هذا الانضمام في حالة ما إذا كان بالإمكان التحفظ على نصوص هذه الاتفاقيات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية . وقبل أن نناقش مسألة التحفظ على هذه الاتفاقيات، فإننا نحب أن نشير إلى أن أغلبية حقوق الإنسان المقررة في المواثيق الدولية تتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية، فمصادر الشريعة الإسلامية الأصلية، القرآن والسنة، كانت سباقة في إقرار كثير من الحقوق المنصوص عليها في هذه المواثيق.

وبخصوص إمكانية التحفظ على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فإنه تطبق بشأنها القواعد العامة للتحفظ على الاتفاقيات الدولية،

المنصوص عليها في اتفاقيتي فينا لقانون المعاهدات.[٢٨] فالأصل أن للدولة، باعتبارها شخصاً قانونياً، يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة، سلطة تحديد نطاق التزاماتها التعاقدية. لذلك، فإن لها الحق في إبداء تحفظ على بعض نصوص الاتفاقية التي تريد الالتزام بها. وأوردت اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م، في المادة ١٩، مبدأً عاماً يقضي بأنه لا يجوز إبداء التحفظ إذا تضمنت المعاهدة نصاً لا يجيز ذلك، أو إذا كانت المعاهدة تجيز إبداء تحفظات معينه ليس من بينها ذلك التحفظ، أو إذا كان التحفظ مخالفاً لموضوع المعاهدة والغرض منها. واستناداً إلى ذلك، فإن بإمكان المملكة أن تبدي تحفظها على أي نص تتضمنه الاتفاقية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تريد الانضمام إليها في حالة كون هذا النص يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، شريطة ألا تحظر الاتفاقية إبداء هذا التحفظ ، وألا يكون التحفظ مخالفاً لموضوع الاتفاقية والغرض منها.

ويجب التنويه هنا، إلى أن أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية لم تتضمنا نصوصاً تتعلق بالتحفظات، لذا فإنه يطبق في هذه الحالة المبدأ العام الورد في المادة ١٩من اتفاقيه فينا لقانون المعاهدات المشار إليه سلفاً. وهذا يعني أن للدول الأطراف الحق في صياغة التحفظات التي تراها، شريطة أن تكون متوائمة مع موضوع الاتفاقية والغرض منها.وتمت مناقشة مسألة التحفظ على العهدين خلال مرحلة إعدادهما. وأشار التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى أن مندوبي العديد من الدول المشاركة في مناقشة مشروعي العهدين، أكدوا على أن حق كل دولة متعاقدة في إبداء تحفظات على اتفاقيه متعددة الأطراف، مبدأ من مبادئ القانون الدولي، شريطة أن تتواءم هذه التحفظات مع موضوع الاتفاقية

والغرض منها. وأشار التقرير أيضاً إلى أن أي اعتراض على تحفظ من جانب دولة أخرى متعاقدة، يحول دون دخول الاتفاقية حيز النفاذ في العلاقة بين الدولة التي أبدت التحفظ و تلك التي اعترضت عليه، إلا إذا تم التعبير صراحة عن نية مخالفة.(٢٩) والحقيقة، أن هذا يأتي إعمالاً للقواعد العامة المقررة في المادة ٢٠ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م.

وقام عدد من الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بصياغة تحفظات على نصوص محددة، من بينها النصوص التي تعالج الإجراءات الجنائية، و الحقوق السياسية، وحرية الرأي، وحرية الانتقال، والحق في الاجتماع وعدم التمييز بكافة أشكاله.(٣٠) ومن تلك التحفظات ما يعرف اصطلاحاً باسم " التحفظات الدستورية "، التي تخضع تطبيق نصوص العهد لمدى مواءمتها لدستور الدولة التي أبدت التحفظ. ومن أمثلة هذا النوع من التحفظات، ما جاء في تحفظ الهند من " أن نصوص المواد ٩، ١٢، ١٩، ٣، ٢١، ٢٢ سوف تطبق بصورة تتوافق مع نصوص المادتين ٢٢/٣:٧ و١٩ من الدستور الهندي".(٣١)

وأثبتت الممارسات العملية أن نصوص اتفاقية فينا لعام ١٩٦٩م، ذات الصلة بالتحفظات، ينتابها الغموض وعدم التحديد، وتعاني من ثغرات أدت إلى ظهور العديد من المشاكل.(٣٢) ومن المشاكل التي تثيرها مسألة التحفظ على اتفاقيات حقوق الإنسان، تلك المتعلقة بمدى ملاءمة التحفظ لموضوع الاتفاقية والغرض منها. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة الحالة التي تدعي فيها الدولة التي صاغت التحفظ بان تحفظها يتلاءم مع موضوع الاتفاقية والغرض منها، في حين أن بعض الدول الأطراف ترى خلاف ذلك. وهنالك اتجاه يذهب إلى أن المعيار الذي يمكن اعتماده لإقرار صحة التحفظ من عدمه، بخصوص ما إذا كان يتفق أو يتعارض مع أهداف

الاتفاقية، إنما يتمثل في قبول أو رفض أطراف الاتفاقية لهذا التحفظ. والحقيقة، أن الأخذ بهذا الاتجاه لايمكن أن يؤدي إلى حل المشكلة، بل على العكس من ذلك سوف يؤدي إلى تعقيدها، خاصة في حالة ما إذا كانت بعض الدول الأطراف، وليست جميعها، تقول بعدم مواءمة التحفظ لموضوع الاتفاقية والغرض منها. ومن الوسائل التي يمكن أن تعمل على إيجاد حل لهذه المشكلة أن تنص الاتفاقية على أن التحفظ لا يكون موائما لأهدافها في حالة الاعتراض عليه من قبل نسبة محددة من الدول الأطراف. وقد أخذت بهذا اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، حيث قضت المادة ٢٠ بأن التحفظات لا تكون متوائمة مع أهداف الاتفاقية في حالة الاعتراض عليها من قبل ما لايقل عن ثلث الدول الأطراف. وذهبت لجنة القانون الدولي إلى أنه، وباعتبار أن الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان لم تنظم مسألة التحفظات على نصوصها، فان للأجهزة الرقابية التي تنشئها تلك الاتفاقيات أن تقوم بتقييم التحفظات التي تبديها دولة طرف في الاتفاقية بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب تلك الاتفاقية. إلا أن ذلك لم يحظ بموافقة بعض الدول المشاركة في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. حيث ذهبت وفود هذه الدول إلى القول بأن الأجهزة المشار إليها لا تملك سلطة تقييم التحفظات التي تبديها الدول الأطراف، لأن هذه الدول هي التي قامت بتشكيل تلك اللجان، وبالتالي فإن لها الحق في تحديد اختصاصاتها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأجهزة، من وجهة نظر هذه الدول، قد أنشئت لممارسة مهام محددة، ليس من بينها تقييم التحفظات، لأن اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م، أهمها هذه المهمة للدول الأطراف في الاتفاقية. وعليه، فإن لهذه الأجهزة أن تقوم بإصدار توصيات حول أثر التحفظات على تنفيذ الاتفاقية دون أن يمتد ذلك لتقرير رأي قانوني بشأن صلاحية أو قبول تلك التحفظات.

وللدول الأطراف حق قبول أو رفض تلك التوصيات. ومن أجل تفعيل الدور الذي يمكن أن تقوم به أجهزة الرقابة المشار إليها، فإنه ينبغي أن تتضمن اتفاقيات حقوق الإنسان نصوصاً تسند لهذه الأجهزة سلطة تقييم التحفظات، أو أن يتم النص على هذا الاختصاص في ملاحق هذه الاتفاقيات.(٣٤)

على ضوء ما شرحناه بشأن التحفظ، يمكننا القول بأن للمملكة، عند رغبتها في الانضمام إلى أي من العهدين الدوليين، أن تتحفظ على ما قد يتعارض من نصوصهما مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن يتأمل موقف الشريعة الإسلامية من مسألة حقوق الإنسان، يستطيع التوصل إلى نتيجة مؤداها أن الغالبية العظمى من أحكام هذين العهدين تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهذا بدوره سوف يسهل عملية الانضمام إليهما.

وباعتبار أن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان أكدت على ضرورة تمتع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بحماية النظام القانوني في كل دوله، لأن من شأن ذلك تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، فإننا سوف نناقش ضمانات حماية حقوق الإنسان في النظام القانوني للمملكة.

المبحث الرابع

ضمانات احترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في المملكة العربية السعودية

إن مناقشة ضمانات احترام حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي في المملكة تقتضي منا التطرق للضمانات المقررة في الأنظمة الداخلية. وباعتبار أن المادة ٢٦ من النظام الأساسي للحكم نصت على التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية، فإننا سوف نعرض بإيجاز للضمانات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية بهذا الخصوص.

أولاً: الضمانات المقررة في الأنظمة الداخلية

استجابة لما دعت إليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من ضرورة تمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني للدولة، أولت الدول اهتماماً بهذه المسألة، عن طريق النص في دساتيرها وتشريعاتها على الضمانات التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما أن الواقع العملي قد أثبت بأنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق التنمية التي تطمح إليها في غياب احترام حقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية وأداتها. وبالنسبة للمملكة، فإن رعاية الإنسان تشكل ركيزة أساسية في السياسة التي تنتهجها الدولة. فمن بين الأمور التي كانت تستحوذ على اهتمام مؤسس هذه الدولة، الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - تحقيق مصالح الناس، وتلمس احتياجاتهم، والوفاء بحقوقهم، ورفع الظلم عنهم، وضمان أمنهم ورخائهم. وقد عبر عن ذلك بقوله: " يعلم الله أن كل جارحة من جوارح الشعب تؤلمني وكل أذى يمسه يؤذيني" ... وقوله : "لا أريد أن اسمع عن مظلوم ولا أريد أن يحملني الله وزر ظلم أحد أو عدم نجدة مظلوم أو استخلاص حق مهضوم ".(٣٥)

وتم التأكيد على التزام الدولة باحترام حقوق الإنسان، وفق أحكام الشريعة الإسلامية، في النظام الأساسي للحكم الصادر بتاريخ٢٧/٨/١٤١٢هـ. وقد عالجت عشرون مادة من مواد هذا النظام مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، وأكدت على حماية عدد من الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان(٣٦) وهذا، في الواقع، يدل على أن حماية حقوق الإنسان تشكل إحدى الأسس التي قام عليها هذا النظام. فالمادتان السابعة والثامنة من النظام أكدتا على أن مصدري الشريعة الإسلامية الأصليين، القرآن الكريم والسنة النبوية، هما الحاكمان على هذا النظام وجميع الأنظمة الأخرى، وان نظام الحكم، الذي يجب أن يقوم على

أساس العدل والشورى والمساواة، يستمد سلطته من هذين المصدرين. وفي هذا تأكيد على أن ممارسة السلطة السياسية لسلطاتها ليست مطلقه، وإنما هي مقيدة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لأن القرآن والسنة هما دستور الدولة اللذين يحتكم إليهما، وبالتالي فهما يشكلان المصدر الرئيسي لهذه السلطات. وتأسيسا على ذلك، فإن الدولة ملتزمة باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية. ويمكن تقسيم الحقوق التي تناولها النظام الأساسي للحكم إلى ثلاث مجموعات :

أ) الحقوق الاجتماعية :

تؤكد المادتان التاسعة والعاشرة من النظام على أن الأسرة نواة المجتمع، وأن الدولة تحرص على حمايتها والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية وتوثيق أواصرها ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم و قدراتهم. وهذا يقابل ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أن " الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة "، والمادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونص النظام على حقوق اجتماعية من شأنها أن تعمل على كفالة الحد الأدنى من مستوى المعيشة للفرد وأسرته. إذ تقضي المادة ٢٧ بالتزام الدولة بكفالة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وبدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية. ويقابل هذا النص نص المادة ٢٥(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتان ٩و١١(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتمثلت الجهود التي بذلت في هذا المضمار في إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي يقدم

المساعدات للمحتاجين. وعلاوة على ذلك، تقوم الجمعيات الخيرية بتقديم المساعدة للمحتاجين. والحقيقة، أن الإقرار بهذه الحقوق إنما يأتي تطبيقا لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي أرست دعائمه الشريعة الإسلامية.

وأكدت المادة ٣١ من النظام الأساسي للحكم على حق المواطن في التمتع بالرعاية الصحية التي توفرها له الدولة . وعلى خلاف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تعامل مع مسألة الرعاية الصحية بطريقة عرضية في المادة ٢٥، التي تناولت حق الإنسان في مستوى معيشي ملائم، فإن النظام الأساسي للحكم عالج مسألة الرعاية الصحية باعتبارها حقا من حقوق الإنسان الذي تلتزم الدولة برعايته. كذلك الشأن بالنسبة لمسألة البيئة ، فإن النظام الأساسي للحكم قد أكد في المادة ٣٢٥ على أن تعمل الدولة على المحافظة عليها وحمايتها من التلوث. وهذا في الواقع ما هو إلا تأكيد على حق الإنسان في أن يعيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث. ويحمد للنظام اهتمامه بهذه المسألة التي أصبحت تحظى باهتمام خاص على المستوى الدولي.

ب) الحقوق الاقتصادية:

اشتمل النظام الأساسي للحكم على ضمانات بشأن التمتع بالحقوق الاقتصادية وحمايتها من أي اعتداء، حينما أكد في المادتين ١٧و١٨ على التزام الدولة بكفالة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، وألا تلجأ لنزع الملكية الخاصة إلا لأسباب تستوجبها حماية المصلحة العامة، على أن يكون ذلك مقابل تعويض عادل. وتحظر المادة ١٩ المصادرة العامة للأموال، وتشترط لإيقاع عقوبة المصادرة الخاصة، صدور حكم قضائي يقضي بذلك. وهذا في الواقع ينبع من موقف الشريعة الإسلامية من الملكية الخاصة، عندما أقرتها كقاعدة أساسيه في النظام الاقتصادي الإسلامي، باعتبارها تلعب دورا كبيرا في تنمية الحافز الذاتي للأفراد، وتشجيعهم على

العمل والإنتاج بما يخدم مصالحهم والصالح العام لمجتمعهم[٣٧]. وباعتبار أن الضرائب المرهقة تشكل اعتداء على حق الإنسان في العيش الكريم، فإن المادة ٢٠ من النظام تؤكد على ضرورة التزام الدولة بالعدالة الضريبية، حين قررت بألا " تفرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة وعلى أساس من العدل، ولا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام". ويحمد للنظام اشتماله على ضمانة تحول دون فرض ضرائب مرهقة، وهو بهذا يكون قد انفرد بإقرار هذه الضمانة التي أغفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وباعتبار أن مقدرة الإنسان على تحقيق مستوى معيشي لائق له ولأفراد أسرته لا يتحقق إلا في حالة توافر فرص العمل التي تمكنه من الحصول على الدخل الذي يمكنه من تحقيق ذلك، فإن النظام الأساسي للحكم نص في المادة ٢٨ على التزام الدولة بتيسير مجالات العمل لكل قادر عليه، وبإصدار الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل. وقد اشتمل نظام العمل والعمال على كثير من القواعد التي تؤكد حماية حق العامل في اقتضاء الأجر.[٣٨] وتكفل تحديد ساعات العمل والراحات الأسبوعية، والإجازات المتنوعة.[٣٩] وتناول بالتنظيم الحقوق الإجتماعية للعمال، كتلك المتعلقة بالمسكن والاعاشه والمرض والعلاج ومخاطر المهنة[٤٠].

جـ) الحقوق الثقافية :

نظرا للأهمية التي تحتلها العلوم والثقافة كوسيلتين للارتقاء بعقل الإنسان وفكره، ولنمو شخصيته نموا حرا، وتدعيم وعيه بحقوقه المختلفة، فإن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان اعتبرت الحقوق الثقافية من بين الحقوق الأساسية للإنسان . حيث أكدت هذه المواثيق على ضمان حق التعليم، وأوجبت أن يكون في مراحله الأولى مجانيا وإلزاميا، وأن يتم تعميم التعليم الفني والمهني، وتيسير التعليم العالي، وأن يكون الالتحاق به

على أساس الكفاءة، وعلى قدم المساواة العامة للجميع. وقد أوجبت هذه المواثيق توجيه التعليم نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية، والإحساس بكرامتها، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتعزيز التفاهم والتسامح بين جميع الأمم والجماعات العرقية والدينية. وأقرت هذه المواثيق حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية لمجتمعه والتمتع بمنافع التقدم العلمي، وفى حماية إنتاجه العلمي والأدبي والفني.[٤١] وأوجب النظام الأساسي للحكم حماية هذه الحقوق، إذ تنص المادة ٢٩ على أن " تراعي الدولة العلوم والأدب والثقافة ... و تُعنى بتشجيع البحث العلمي وتصون التراث الإسلامي والعربي وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية "... وهيأت الدولة فرص التعليم المجاني بمراحله المختلفة، واعتنت بالتعليم الفني، إذ هيأت وسائله وشجعت على الالتحاق به.

د) الحقوق المدنية :

أشار النظام الأساسي للحكم إلى عدد من الحقوق المدنية التي أكدت على وجوب احترامها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومن بين هذه الحقوق الحق في الحرية والسلامة الشخصية، إذ تقرر المادة ٣٦ على أن الدولة توفر الأمن لكل من يقيم في إقليمها من مواطنين وأجانب، وأنه لا يجوز تقييد تصرفات أي فرد أو توقيفه أو حبسه إلا وفقا لأحكام النظام. وهذا يعد ضمانة ضد القبض والحجز التعسفي. وقررت المادة ٢٣١ من نظام الأمن العام إيقاع عقوبة على من تسبب في حبس شخص بدون مسوغ أو إلحاق ضرر به. ونصت قواعد الإجراءات الجنائية على تقديم ضمانات للمتهم يمكن إجمالها فيما يلي:-

١- عدم جواز احتجاز أي إنسان أو توقيفه إلا بأمر مسبب صادر من السلطة المختصة وفقا للنظام.

٢- يجب في جميع الأحوال إبلاغ مـــن يقبـض عليــه بأسـباب ذلــك، مــع تمكينه من الاتصال بمن يرغب فـــي إبلاغـــه.

٣- يجب معاملة المتهم الذي يتم القبض عليــــه معاملـــة إنســانية تليــق بكرامتـــه كإنسان، وأن يتم استجوابه بطريقة لا تؤثر علـــى إرادتـــه فـــي إبـــداء دفاعـــه ودوافعه. ولا يجوز انـــتزاع دليـــل ضـــده عـــن طريـــق اســتخدام القـــوة أو الإكراه، وكل دليل يتم الحصول عليه بواسطة ذلك لا يعتـــد بـــه. وفـــي حالـــة كون المتهم لا يتكلم اللغة العربية يوفر لـــــه مـــترجم.

٤- تختص هيئه التحقيق والادعــــاء العــام، وفقــاً للمـــادة ٣٥(و) مـــن نظامـــها بممارسة " الرقابة والتفتيش على الســـجون ودور التوقيـــف وأي مكـــان تنفـــذ فيه أحكام جزائية، والقيام بالاستماع إلـــى شـــكاوي المســـجونين والموقوفيـــن، والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، ومشـــروعية بقائـــهم فـــي الســـجن أو دور التوقيف بعد انتهاء المـــدة، واتخـــاذ الإجـــراءات اللازمـــة لإطـــلاق سراح من سجن أو أوقف منهم بدون ســـبب مشـــروع وتطبيـــق مـــا تقضـــي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلــــك ".

٥- الفصـــل بيـــن الموقوفيـــن والمحكوميـــن، مـــع توفـــير معاملـــة خاصـــــة للموقوفيـــن(٤٢):

وأكدت المادة ٣٨ من النظام الأساسي للحكـــم علـــى قـــاعدة لا عقوبـــة و لا جريمة إلا بنـــاء علـــى نـــص شـــرعي أو نظـــامي، وأن العقـــاب لا يكـــون إلا بالنسبة للأعمال التي ترتكب بعد دخول النـــص النظـــامي الـــذي يجرمـــها حـــيز التنفيذ. وهذا النص الذي يشكل ضمانـــة تحـــول دون تطبيـــق الأنظمـــة الجنائيـــة بأثر رجعي، يأتي تأكيداً للمبـــدأ الشـــرعي القـــاضي بـــأن لا تجريـــم إلا بنـــص شرعي، وأنه لا يجوز تجاوز العقوبة التـــي قدرتـــها الشـــريعة الإســـلامية. وقـــد تم التأكيد على هذا المبدأ في القرآن الكريـــــم، فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿ ومـــا كنـــا معذبين حتى نبعث رســـولا﴾ (٤٣).

وأشار النظام الأساسي للحكم إلى حق الإنسان في محاكمة عادلة، وهو بهذا يستلهم الأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية بهذا الخصوص، والتي أكد عليها القرآن الكريم في أكثر من آية، كما في قوله تعالى {وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل} وباعتبار أن التمتع بالمحاكمة العادلة لا يتوفر إلا في ظل وجود سلطه قضائية محايدة، فإن المادة ٤٦ من النظام الأساسي للحكم نصت على أن " القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية ". وأكدت المادة ٤٧ من النظام على المساواة بين المواطنين والأجانب المقيمين في المملكة بالنسبة لحق التقاضي. وأخذت الدولة بالتنظيمات القضائية المتمثلة في المحاكم الشرعية بمختلف درجاتها، والتي تتمتع بولاية عامة، وفى ديوان المظالم الذي يختص بنظر المنازعات ذات الطبيعة الإدارية والتجارية، بالإضافة إلى اللجان التي تؤدي وظائف قضائية. ويجب التنويه هنا إلى أن القضاء الاستثنائي، الذي دعت بعض المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى تجنب الأخذ به باعتباره لا يوفر ضمانة فعليه للمتهم، لا يعمل به في المملكة.

وقرر نظام القضاء ونظام تنظيم الأعمال الإدارية في المحاكم الشرعية وقواعد الإجراءات المدنية أمام ديوان المظالم عدداً من القواعد التي تستهدف إقامة العدل، وتوفير الضمانات اللازمة للمتهم. وهي تتفق مع ما نصت عليه المادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وأكد النظام الأساسي للحكم على حرمة خصوصيات الإنسان ومسكنه، إذ حظرت المادة ٣٧٥ دخول المساكن بدون أذن صاحبها، وأشارت إلى أنه لا يجوز تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام. وأكدت المادة ٤٠ على وجوب الحفاظ على حرمة وسرية المراسلات البرقية والبريدية، والاتصالات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال، وعلى عدم جواز مصادرتها أو تأخيرها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يحددها

النظام. ولاشك أن الضمانات المشار إليها في المـادتين السـابقتين مـا هـي إلا تطبيق للمبادئ التي أقرتها الشريعة الإسلامية فـي هـذا الخصـوص. وباعتبـار أن النظام الأساسي للحكم نص ، كمـا سـبقت الإشـارة، علـى الـتزام الدولـة باحترام حقوق الإنسان وفـق أحكـام الشـريعة الإسـلامية، وأعطـى الأحكـام الشرعية المستمدة من القرآن والسنة صفة القواعـد الآمـرة بالنسـبة لنصوصـه ونصوص الأنظمـة الأخـرى، حينمـا نـص علـى أن القـرآن والسـنة همـا الحاكمان عليه وعلى جميـع أنظمـة الدولـة، فـإن الإلمـام بضمانـات حمايـة حقوق الإنسان على المسـتوى الوطنـي لـن تكتمـل إلا مـن خـلال معرفـة الضمانات التي جاءت بها الشريعة الإسـلامية بـهذا الخصـوص. وباعتبـار أن الحقوق التي نصت عليها الأنظمة الداخلية فـي المملكـة، والتـي أشـرنا إليـها سلفا، تأتي إعمالا لما أقرتـه الشـريعة الإسـلامية مـن مبـادئ فـإن مناقشـتنا سوف تقتصر على الحقوق التي لم تسبق الإشـارة إليـها.

ثانيا : ضمانات احترام وحماية حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية

من خلال استعراض ما يتضمنه القرآن والسنة مـن مبـادئ بشـأن حقـوق الإنسان، يتضح أن هذه الحقوق، وعلـى خـلاف مـا يدعيـه البعـض، ليسـت نتاج الحضارة الأوروبية المسيحية، وإنمـا كـان للإسـلام فضـل السـبق فـي إقرارها، بمضمون وضمانات لم تصل إليـها المواثيـق الدوليـة إلا فـي الآونـة الأخيرة. والحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية لا تسـتند إلـى فكـرة القـانون الطبيعي، كما هو الشأن بالنسـبة للمفـهوم الغربـي لـهذه الحقـوق، إنمـا هـي مقررة من الله تعالى، ومستنده إلى العقيدة. وهـذا يكسـبها قـدرا مـن القدسـية والاحترام، ويضفي عليها صفة العموميـة والشـمول، وعـدم القابليـة للإلغـاء، بالتالي فإنه ليس لأي سلطه أن تقوم، بتعطيلـها، أو تجاهلـها. فحقـوق الإنسـان في التشريع الإسلامي أوامر تشريعية يشكل انتهاكـها اعتـداء علـى شـرع الله. " لذلك لم يكتف الإسلام بمنح هذه الحقـوق وتشـريعها ... بـل نـص ... علـى

أن الاعتداء عليها يعتبر جريمـــة وجنايـــة. كمـــا أنـــه لـــم يـــدع أمـــر العقوبـــة للاجتهاد، بل نـــــص عليـــها أيضـــاً. فالجريمـــة منصـــوص عليـــها، وعقوبتـــها منصوص عليها أيضاً من الله ورسوله، بعيداً عـــــن الاجتـــهاد ... ومـــا ذلـــك ألا لأهميتها، وخطورة تجاوزهـــا وانتهاكـــها. وهـــذه العقوبـــات هـــي التـــي يطلـــق عليها العلماء مصطلح " الحدود". فحـــــد القصـــاص إنمـــا شـــرع لحمايـــة حـــق الحياة، وشرع حد الحرابة لتحقيق الأمـــــن الاجتمـــاعي، وحـــد الســـرقة لحمايـــة حق التملك، وحد الزنى حماية لحق الإنسان فـــي النســـل وبنـــاء الأســـرة، وحـــد القذف لحماية حق الإنسان بسلامة الســـمعة والعـــرض، وحـــد الارتـــداد لحمايـــة المجتمع وصون كرامتـــــه مـــن التضليـــل و التشـــويه وكســـر قيمـــه وموازينـــه الاجتماعية".(٤٤) لذا فإنه يمكن القـــول بـــأن مـــا حوتـــه المواثيـــق الدولـــية فـــي مجال حقوق الإنسان لا يعدو كونه أمرا كاشـــــفا أو مؤكـــدا لمـــا اشـــتملت عليـــه الشريعة الإسلامية من مبادئ بـــهذا الخصـــوص. فمـــن خـــلال مقارنـــة حقـــوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية بمـــا تضمنتـــه المواثيـــق الدوليـــة يظـــهر بجلاء التقاء هذه المواثيق مع الشريعة الإسلامية في كثير مـــن هـــذه الحقـــوق.

وتعتبر مقاصد الشريعة الإسلامية، المتمثلة فـــي حفـــظ الديـــن والنفـــس والعقـــل والنسب والمال، أساس ومعين حقوق الإنسان فـــي الإســـلام. فـــهذه المقـــاصد تشـــكل الإطار العام لتلك الحقوق فيما يتعلق بالاعتقاد وحمايـــة الحيـــاة والعقـــل، ومـــا يتفـــرع عن ذلك من الحقوق الثقافية، وحرية التفكير، وحفظ النسب ومـــا يقتضيـــه ذلـــك مـــن الحق في إقامة أســـرة، وحفـــظ المـــال ومـــا يتفـــرع عنـــه مـــن حقـــوق اقتصاديـــة واجتماعيه. وبهذا فإن حقـــوق الإنســـان فـــي الإســـلام تشـــمل الحقـــوق الشـــخصية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة.

وحرصاً من منظمة المؤتمـــر الإســـلامي علـــى إصـــدار وثيقـــة تتضمـــن الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان في الإسلام، فـــإن المؤتمـــر الإســـلامي التاســـع عشر لوزراء خارجية الدول الأعضاء الذي انعقد في القـــاهرة فـــي الفـــترة مـــن

٩-١٣محرم ١٤١١هـ ،الموافق ٣١يوليو - ١٤ أغسطس ١٩٩٠م، وافق على إصدار وثيقة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام أطلق عليها " إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام ". ويهدف هذا الإعلان إلى تقديم إرشادات للدول الأعضاء بشأن حقوق الإنسان الخاضع لولايتها. ونظراً لأن المقام لا يتسع هنا لمناقشة مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل مفصل، فإننا سوف نعرض بإيجاز للمفاهيم والمبادئ المتعلقة بالكرامة الإنسانية، وحق الحياة، والحرية الشخصية والمساواة.

الكرامة الإنسانية :

تحتل كرامة الإنسان أهميه كبيره في الإسلام، نظراً للمكانة الكبيرة التي يتبوؤها باعتباره محور الوجود، استخلفه الله تعالى لإعمار الأرض وإنمائها، وسخر له جميع الكائنات. ويتمتع الإنسان بهذه الكرامة بوصفه إنساناً، وبصرف النظر عن جنسه أو لونه أو عرقه، مصداقاً لقوله تعالى: ((ولقد كرمنا بنى آدم)).(٤٥) وقوله ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم)).(٤٦)

وأكد الرسول (صلى الله عليه وسلم) على هذا المعنى في خطبته في حجة الوداع، التي تعد، وبحق، أول وثيقة لحقوق الإنسان في التاريخ. ويدعو الإسلام إلى وحدة الأسرة الإنسانية على أساس التعاون والتضامن بين أفرادها، عملاً بقوله تعالى: ((وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)).(٤٧) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ((الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إليه أنفعهم لعياله). وبين القرآن الكريم أن من بين الأهداف الرئيسة التي أرسل الرسل من أجل تحقيقها إقامة العدل بين الناس ومحاربة الظلم، وذلك من خلال حماية الإنسان من الاضطهاد، سواء في مواجهة المجتمع الذي يعيش فيه، أو السلطة التي تتولى حكم ذلك المجتمع. وفى هذا المعنى يقول الله تعالى: ((إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن

الفحشاء المنكر والبغي)).[٤٨] ((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل))[٤٩]، ((وأقسطوا أن الله يحب المقسطين))[٥٠]، ((وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا إلا وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون)).[٥١] فآيات القرآن بمختلف أغراضها ومعالجاتها تهدف إلى بناء الإنسان، وحفظ كرامته، وتخليصه من العبودية بكافة أشكالها. ونصت على مبدأ الكرامة الإنسانية المادة الأولى من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، حيث أكدت على أن " البشر جميعا أسرة واحدة جمعت بينهم العبودية لله والبنوة لآدم وجميع الناس متساوون في أصل الكرامة الإنسانية وفى أصل التكليف والمسؤولية دون تمييز بينهم بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي أو غير ذلك من الاعتبارات. وأن العقيدة الصحيحة هي الضمان لنمو هذه الكرامة على طريق تكامل الإنسان".

حق الحياة :

كفلت الشريعة الإسلامية حق الحياة ، باعتبارها هبة من الله تعالى ، وبالتالي فإنها حرمت إزهاق روح الإنسان دون مقتضى شرعي. وأكد القرآن الكريم على أن حياة النفس الواحدة تساوي في قيمتها حياة الناس جميعا، كما في قوله تعالى: ((من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا)).[٥٢] فهذه الآية تفيد بأن حق الحياة أمر مقدس لا يجوز المساس به، وأن قتل النفس الواحدة يشكل اعتداء على هذا الحق. لذا فإن القصاص شرع في الإسلام لحماية حق الحياة، باعتباره وسيلة لحماية أرواح الناس، وقد تم التأكيد على ذلك في قوله تعالى: ((ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)).[٥٣] فهذه الآية قرنت حماية

حق الحياة بإيقاع عقوبة القصاص، التي تشكل رادعا يحد من جرائم القتل. وتمثلت حماية الإسلام لحق الحياة في تحريمه قتل الإنسان لنفسه واعتبار ذلك من كبائر الذنوب.

الحرية الشخصية :

احترم الإسلام الحرية الشخصية للإنسان، باعتبار أن ذلك من مقتضيات تكريم هذا الإنسان، واحترام إرادته وفكره، وتحمله مسؤولية تصرفاته. وتشمل الحرية الشخصية، حرية الاعتقاد، وحرية الرأي، وحرية التعبير، وحرية العمل. فرسالة الإسلام تهدف إلى تحرير الإنسان من العبودية لغير الله تعالى، وبالتالي فإن مبدأ الحرية وثيق الارتباط بالعقيدة. ولقد تم التعبير عن ذلك أجمل تعبير في الحوار الذي جرى بين ربعي بن عامر، أحد جنود الجيش الإسلامي الذي توجه لفتح فارس، وبين رستم قائد الفرس في مجلسه الأخير. حيث سأل رستم ربعي عن سبب مجيئهم فرد عليه ربعي قائلا: ((الله ابتعثنا، والله جاء بنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فأرسلنا بدينه إلى خلقه، لندعوهم إليه....)) كما وأن رجلا من أهل مصر أتى إلى الخليفة عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فقال :- ((يا أمير المؤمنين عائذ بك من الظلم، قال عذت معاذا . قال : سابقت ابن عمرو بن العاص فسبقته، فجعل يضربني بالسوط ويقول : أنا ابن الأكرمين . فكتب عمر إلى عمرو يأمره بالقدوم عليه فقدم، فقال عمر: أين المصري، خذ السوط فاضرب. فجعل يضربه بالسوط، ويقول عمر اضرب ابن الأكرمين ... فقال عمر لعمرو: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ".[٥٤]

ولقد فتح القرآن الكريم الباب واسعا لحرية الفكر والرأي والتعبير من خلال دعوة العقل لتأمل كل شئ، والتأكيد على أن الحوار هو سبيل

الإقناع. وفي هذا المعنى يقول الله تعالى: " ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم، وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهكم واحد ونحن له مسلمون"(٥٥)، " قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ".(٥٦) وأورد القرآن أمثلة رائعة للحوار الذي كان يجري بين الأنبياء وأقوامهم، والذي كان يظهر بجلاء اعتماد حجة العقل من قبل أولئك الأنبياء، في حين اعتمد من كانوا يحاورونهم سلاح القوة والعنف حينما أعيتهم الحيلة. وأورد القرآن الكريم الأفكار المناوئة لما جاء به ولم يحل دون سماعها ومناقشتها والرد عليها، بل دعا أصحابها إلى الحوار، كما في قوله تعالى: "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين"(٥٧). بل إن المجادلة المنصوص عليها في قوله تعالى: " وجادلهم بالتي هي أحسن"(٥٨)، "إنما تفيد الإصغاء إلى حجة الخصم ثم الرد عليها بما يوضح بطلانها ويكشف عن زيفها. ومن الواضح أنه لا يتأتى الإصغاء إلى حجج المبطلين، إلا إن مكنوا من النطق بها والتعبير عنها. ثم إن الآية تؤكد أن القضاء على الباطل لا يتم بتكميم أفواه الداعين إليه و المعرفين به، ولكنه إنما يتم بالمحاورة العلمية التي تكشف عن وجه بطلانه".(٥٩) وقد ذم القرآن الكريم سياسة الحجر على العقول التي مارسها فرعون مع قومه. وجعل خيرية الأمة الإسلامية منوطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما وأن المطلب الوحيد الذي أثاره الرسول صلى الله عليه وسلم، في حواره مع كفار مكة، أن يخلوا بينه وبين الناس. كما وأن سيرته (صلى الله عليه وسلم) تظهر اتساع صدره للرأي المخالف، بل وكان يحث أصحابه على أن يكون لكل منهم رأيه المستقل.(٦٠)

وأوجب الإسلام أن تمارس الحرية وفق الضوابط الشرعية التي تهدف إلى الحيلولة دون أن تؤدي هذه الحرية إلى انتهاك أصول الإسلام وحدوده وقيمه، أو الاعتداء على حقوق الآخرين أو مصادرة حرياتهم، أو إلى إثارة

النعرات العرقية والعصبية، أو سببا للإثارات الغريزية. فالحرية " قيمة إنسانية عليا تفقد معناها إذا انفصلت عن قيم الحق والخير والجمال والعدالة".[٦١] ونظرا للخطورة الناجمة عن إساءة استخدام حرية الرأي والتعبير عن طريق وسائل الأعلام، فإن المادة ٢٢/ج من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام نصت على تحريم استغلال الإعلام وسوء استخدامه في " التعرض للمقدسات وكرامة الأنبياء، وممارسة كل ما من شأنه الإخلال بالقيم أو إصابة المجتمع بالتفكك أو الانحلال أو الضرر أو زعزعة الاعتقاد".

ومن أهم صور الحرية الشخصية، حرية الاعتقاد التي كفلها الإسلام، حين أكد على عدم جواز إكراه الإنسان على اعتناق عقيدة بعينها، وترك هذا الأمر لإرادته، وتحميله تبعة تصرفاته، عملا بقوله تعالى "لا إكراه في الدين"[٦٢]، وقوله " أرأيتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم، أنلزمكموها وأنتم لها كارهون".[٦٣]

ولكن إذا كان الإسلام لا يقر إكراه أحد على اعتناقه، فإنه في ذات الوقت لا يقبل أن يفتن المسلمون عن دينهم، عن طريق ممارسة الوسائل المختلفة لإخراجهم من هذا الدين. لأن الحالة الأخيرة تمثل حالة عدوان على العقيدة يجب التصدي لها. وتأسيساً على ذلك، فإن العقوبة المقررة على جريمة الردة لا تعد قيداً على حرية العقيدة، لأن هذه العقوبة تهدف، كما ذهب إلى ذلك كثير من الفقهاء ومن بينهم ابن القيم، إلى حماية تنظيمات الدولة الإسلامية من قبل الأعداء. فجريمة الردة تعد جريمة سياسية تماثل في خطورتها جريمة الخروج بالقوة على نظام الدولة ومحاولة زعزعته في الأنظمة القانونية المختلفة.فعقوبة الردة لا تستند إذا إلى اعتناق المرتد لدين آخر، بدليل معاملة المسلمين لغيرهم من المنتمين إلى الديانات المختلفة.[٦٤]

وتقرر المادة ١٠ من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام " أن الإسلام هو دين الفطرة، و لا يجوز ممارسة أي لون من الإكراه على الإنسان أو استغلال فقره أو جهله لحمله على تغيير دينه إلى دين آخر أو إلى الإلحاد".

المساواة :

أرست الشريعة الإسلامية مبدأ المساواة بين الناس على أسس متينة تلغي التمايز بينهم على أساس العنصر أو اللون أو العرق، وتجعل تقوى الله والعمل الصالح المعيار الوحيد للمفاضلة بينهم. وسيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين مليئة بالكثير من الأحداث، التي لا يتسع المجال لذكرها، والتي تؤكد تطبيق مبادئ العدل والمساواة بين الناس من دون تمييز. ونظرا لأهمية ما يثار بشأن موقف الإسلام من حقوق المرأة مما ينظر إليه البعض على أنه يتنافى مع مبدأ المساواة، فإننا سوف نناقش ذلك بشيء من الإيجاز.

بادئ ذي بدء، لا يسع الباحث المنصف ألا أن يقر بأن الإسلام كان له فضل السبق في انتشال المرأة من المعاملة اللاإنسانية والمهينة التي كانت تتعرض لها في الفترة المعاصرة لبعثه النبي (صلى الله عليه وسلم) . إذ اعترف الإسلام لها بالأهلية القانونية وبالذمة المالية المستقلة، وصان حقوقها وساوى بينها وبين الرجل في الحماية والتكاليف. ففي قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) "النساء شقائق الرجال" تأكيد لوحدة البشر من ذكور وإناث بشأن التمتع بالحقوق الأساسية التي أقرها الإسلام.

أما بخصوص ما أسند للرجل من حق رئاسة الأسرة وتحمل مسؤولياتها فإنه يدخل في إطار توزيع الحقوق والواجبات بينه وبين المرأة وليس إهدارا لشخصيتها أو مسؤولياتها. وذلك باعتبار أن الرجل هو المسؤول عن الإنفاق على الأسرة، والمرأة ليست مسؤولة عن ذلك، حتى

تمليه اعتبارات العدالة، المتمثلة في كون الابن يتحمل مسؤولية الأنفاق على زوجته وأسرته وبقية أفراد أسرة المتوفى، في حين أن البنت تعفى من مسؤولية الأنفاق، لأن زوجها مسؤول عن الأنفاق عليها. وترتيباً على ذلك فإنه يمكن القول بان الشريعة الإسلامية زادت من حصة الابن في هذه الحالة ليس من منطلق تفضيله على البنت، ولكن لأن مسؤولية الإنفاق الملقاة على عاتقه تفرض عليه أعباء أكبر مما تتحمله البنت. واعتبارات العدالة أيضاً هي التي حددت التوارث بين الزوجين، إذ إن الزوج يرث من زوجته ضعف ما ترثه منه، لأن الزوج يكون مسؤولاً عن الاستمرار في النفقة على أولاده، في حين أن الزوجة تعفى من مسؤولية الأنفاق على الأولاد بعد موت زوجها، لأن النفقة تظل مسؤولية الأولاد الذكور. وهنالك حالات يتساوى فيها نصيب الرجل والمرأة من الإرث، من ذلك المساواة بين الأخت والأخ لأم إذا لم يكن لأخيهما المتوفى أصل من الذكور ولا فرع وارث، والمساواة في الإرث بين الأب والأم في حالة وجود أولاد ذكور لولدهما المتوفى. وهنالك حالات يزيد فيها نصيب المرأة عن الرجل في الإرث، فإذا خلف المتوفى بنتاً وحيدة فإنها تأخذ نصف التركة، ويقتسم الورثة النصف الأخر، وفي حالة تعدد البنات فإنهن يأخذن ثلثي التركة ويقتسم بقية الورثة الثلث الأخر. ويتضح من هذا عدم صحة الزعم القائل بعدم مساواة الرجل للمرأة في الميراث مطلقاً، وإنما تختلف أحكام الميراث التي أقرها الإسلام باختلاف الحالات الناجمة عن المسؤولية في الإنفاق، الملقاة على عاتق الرجال دون النساء. لذا فإنه يمكننا القول بأن أحكام الميراث في الإسلام لا تستند إلى جنس الوارث وإنما إلى اعتبارات العدالة.(٦٧)

الخاتمة

من العرض السابق يتضح لنا أن المملكة العربية السعودية تعمل على دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة في مجال احترام حقوق الإنسان، وتجلى ذلك في مشاركتها في المؤتمرات التي عقدت تحت أشراف الأمم المتحدة، وفي انضمامها إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذا، في الحقيقة، يأتي انطلاقاً من موقف الشريعة الإسلامية الداعم لهذه الحقوق. فحقوق الإنسان، وخلافاً لما يعتقده البعض، ليست بضاعة غربية، وإنما كان للإسلام فضل السبق في إقرارها بمضمون وضمانات لم تصل إليها المواثيق الدولية، ودساتير وتشريعات مختلف الدول إلا في الآونة الأخيرة. إلا أن المملكة دعت إلى التعامل مع قضية حقوق الإنسان بموضوعية، وإلى تجنب الانتقائية وسياسة الكيل بمكيالين أثناء معالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان، والحيلولة دون استخدام ذلك كذريعة للتدخل غير المسوغ في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. فتدعيم احترام حقوق الإنسان وتحقيق عالميتها يتطلب التزام المجتمع الدولي الصادق بهذه الحقوق، وتوظيفها لخدمة مصالح جميع الدول، وذلك عن طريق التخلي عن استخدامها كسلاح لخدمة مصالح دول معينه.

ومع إيمان المملكة بالأهداف السامية التي تسعى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لتحقيقها، إلا أنها أعربت عن تحفظها على بعض نصوص هذه المواثيق، باعتبار أنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية، التي تشكل النظام العام للدولة، والمصدر الأساسي لحقوق الإنسان. وهنالك توجه لانضمام المملكة إلى الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي لم ترتبط بها. على أنه يجب التنويه إلى أن الانضمام إلى هذه الاتفاقيات مرهون باتساق نصوصها مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التحفظ على النصوص التي تتعارض مع هذه الأحكام. ومما يسهل ذلك أن

أغلبية الحقوق التي تتضمنها هذه الاتفاقيات تتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية.

وإعمالاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي أوجبت احترام حقوق الإنسان ورعتها، واستجابة لما نادت به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من ضرورة تمتع الإنسان بحماية النظام القانوني للدولة، فإن النظام الأساسي للحكم، ينص على التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، فان النظام، وغيره من الأنظمة ذات العلاقة، نصت على العديد من الحقوق التي تلتزم الدولة بحمايتها.

الهوامش

(١) استند من ذهب إلى القول بأنه يحق لأجهزة الأمم المتحدة أن تتدخل في شؤون أي دولة تنتهك حقوق الإنسان، إلى الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن حقوق الإنسان تشكل إحدى الأهداف والمقاصد الرئيسة للأمم المتحدة، والى الفصل الثاني، الذي يعتبر مسألة احترام حقوق الإنسان من الشروط الرئيسة لقبول واستمرار عضوية الدولة في الأمم المتحدة.

انظر : بشير، الشافعي محمد، **قانون حقوق الإنسان**، المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٢م، ص ص ٤٤ - ٤٨.

(٢) شهاب، مفيد، **نقاط عامة حول حقوق الإنسان بين السيادة الوطنية والتدخل الدولي**، دراسة منشورة في: "حقوق الإنسان: الثقافة العربية والنظام العالمي"، دراسات مختارة قام بتحريرها مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٨٨.

(٣) ثم الاستناد في هذا الصدد إلى الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في فبراير ١٩٧٠م في قضية *Barcelona Traction* ، الذي أكد على التزام الدول باحترام المبادئ والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان، واعتبار أن هذا الالتزام التزام عام. وتم الاستشهاد أيضا بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية سنة ١٩٥١م، بخصوص التحفظات على اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨م، الذي أكد على أن المبادئ التي نصت عليها هذه الاتفاقية إنما هي مبادئ تعترف بها الأمم المتمدنة، كمبادئ ملزمة حتى في غياب التزامات تعاقدية.

انظر: الشيخ، بدوي إبراهيم، **الأمم المتحدة وانتهاكات حقوق الإنسان**، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السادس والثلاثون، ١٩٨١م، ص ١٤٦.

(٤) الذيب، سامي، **حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام**، المستقبل العربي، العدد ٦٤، السنة ١٩٩٢م. شبشه، الطيب، **علاقة الحاكم والمحكوم في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ص ٥٢. الجراري، عباس، **تميز المنظور الإسلامي لحقوق الإنسان**، ورقة ألقيت في ندوة حقوق الإنسان الخصوصية والعالمية، التي انعقدت في الرباط في الفترة من ١٨-٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ، ص ٩.

(٥) النعيم، عبدالله، **نحو عالمية حقوق الإنسان من خلال الخصوصية الثقافية في إطار المجتمعات العربية المعاصرة**، دراسة منشورة في "حقوق الإنسان: الثقافة العربية والنظام العالمي"، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٣٥-٣٦.

(٦) الجابري، محمد عابد، **"رؤية عامة للأبعاد الثقافية الحضارية لحقوق الإنسان"**، دراسة منشورة في "حقوق الإنسان : الثقافة العربية والنظام العالمي"، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٦٢.

(٧) المرجع السابق، ص ٢.

(٨) وهو العصر الذي ظهر فيه إعلانُ استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٦م، وبيان الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٧٨٩م، اللذان اشتملا على بعض مبادئ حقوق الإنسان، التي تم التأكيد عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(٩) راجع المواد ١،٣،٥٥،٥٦،٦٢،٧٦.

(١٠) رأفت، وحيد، **القانون الدولي وحقوق الإنسان**، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثالث والثلاثون، ١٩٧٧م، ص ٤٠.

(١١) بلغ عدد الدول التي صادقت، أو انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى سبتمبر ١٩٩٥م، ١٣٢ دولة.

انظر: **الشرعة الدولية لحقوق الإنسان**، صحيفة الوقائع رقم ٢، مطبوعات الأمم المتحدة، ص ١٥.

(١٢) حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥م بلغ عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الأول ٨٥ دولة.

وتم أيضا اعتماد البروتوكول الاختياري الثاني، الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٤/١٢٨ وتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٨٩م. ونصت المادة الأولى من هذا البروتوكول على التزام الدولة الطرف بعدم إعدام الشخص الخاضع لولايتها القضائية.

انظر: **الشرعة الدولية**، المرجع السابق، ص ١٢ - ١٦.

(١٣) من الاتفاقيات التي تعالج حقوقا خاصة، اتفاقية منع الاتجار بالأشخاص واستغلالهم في الدعارة لعام ١٩٤٩م، الاتفاقية الخاصة بالأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤م،

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨م، الاتفاقية التكميلية لمنع الرق لعام ١٩٥٦م، اتفاقية منع السخرة ١٩٥٧م، اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١م، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١م، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٦٧م، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥م، الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣م، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤م، اتفاقية حماية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م.

(١٤) انظر الكلمة التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان الذي انعقد في الفترة من ١٤-٢٥ يونية ١٩٩٣م، والكلمة التي ألقاها سمو الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير رئيس وفد المملكة المشارك في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التي انعقدت في جنيف في مارس ١٩٩٨م بمناسبة مرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(١٥) انضمت المملكة إلى هذه الاتفاقية في ١٣ يوليه ١٩٥٠م.

(١٦) انضمت المملكة إلى هذه الاتفاقية في ٥ يوليه ١٩٧٣م.

(١٧) انضمت المملكة إلى هذه الاتفاقية في ٥ مايو ١٩٧٣م.

(١٨) انضمت المملكة إلى هذه الاتفاقية في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٧م.

(١٩) انضمت المملكة إلى هذه الاتفاقية في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٧م.

(٢٠) انضمت المملكة إلى هذه الاتفاقية في ٩ يناير ١٩٩٦م.

(٢١) رفعت المملكة هذه المذكرة ردا على المذكرة التي تلقتها وزارة الخارجية من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٠م، المصحوبة برسالة نائب رئيس قسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بشأن موضوع تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٢٢) يجب التنبيه إلى أن تحريم الشريعة الإسلامية لزواج المسلمة من غير المسلم لا يعد قيدا على الحرية في الزواج بسبب الدين، لأن حكمة الإسلام من هذا التحريم إنما تتمثل في حماية الأسرة من الانحلال بسبب الاختلاف في الدين عند عدم احترام الزوج غير المسلم لمعتقدات زوجته المسلمة "لأن المرأة هي إحدى عنصري الأسرة الأكثر حساسية في هذا الموضوع".

انظر: **ندوات علمية حول الإسلام وحقوق الإنسان**، التي ضمت علماء مختصين في الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وبعض رجال القانون الفرنسيين، والتي انعقدت عام ١٩٧٢م في كل من الرياض وباريس والفاتيكان واسترازبورج.

(٢٣) في معرض تعليقهم على هذه المادة، أشار العلماء الذين شاركوا في الندوات العلمية، التي عقدت عن الإسلام وحقوق الإنسان المشار إليها آنفا، إلى أن تحريم تغيير الدين بالنسبة للمسلم لا يعتبر قيدا على حرية الشخص في اختيار الدين، " وإنما ينطلق من قمع لمكيدة يهودية حدثت في صدر الإسلام حين اسلم جميع عرب المدينة المنورة واتحدت كلمتهم بعد خصومة مسلحة بينهم حاكها اليهود اللاجئون، ففكر اليهود عندئذ بخبث على أن يدخل بعضهم في الإسلام ثم يرتد عنه ليشكك العرب في دينهم، وليضللهم في معتقدهم، فتولد عن ذلك عندئذ الحكم في منع تغيير المسلم لدينه مع العقوبة عليه حتى لا يدخل أحد في الإسلام إلا بعد سبق بحث عقلي وعلمي ينتهي بالعقيدة الدائمة، وذلك ليقطع الطريق على المضللين وأمثالهم من الدخول في الإسلام تحت طائلة العقوبة ..." المرجع السابق.

(٢٤) القباع، عبدالله سعود، **المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية**، الرياض، عكاظ للنشر والتوزيع، ١٩٨٠م، ص ٦٨. وتأكيدا لذلك فإن بابا الفاتيكان بولس الثاني بعث بخطاب في أعقاب حرب تحرير الكويت إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أشار فيه إلى " أن على الرئيس جورج بوش بحكم كونه مسيحيا ورئيسا لدولة عظمى العمل على إلغاء القانون الذي يمنع المسلم من الخروج عن دينه وتغييره بدين آخر". انظر: شبشه، المرجع السابق، ص ٦٤.

(٢٥) القباع، المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢٦) محاضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسات الكاملة، الدورة ٢١، الاجتماع ١٤٩٦، ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م. نقلا عن: القباع، المرجع السابق، ص ص ٦٩، ١٠٠.

نصت المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن " لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة. ويشمل هذا الحق حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفي أن يعبر منفردا أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني عن ديانته أو عقيدته سواء كان ذلك عن طريق العبادة أو التعبير أو الممارسة أو التعليم".

(٢٧) تمت الإشارة إلى ذلك في كلمة المملكة أمام اجتماع لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين التي انعقدت في جنيف في باريس ١٩٩٨م.

(٢٨) نظمت اتفاقيتا فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م، و١٩٨٦م، أحكام التحفظ على الاتفاقيات الدولية من حيث إبداؤه وقبوله وسحبه والاعتراض عليه. وعرفت الفقرة (د) من المادة الثانية من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م التحفظ بأنه " الإعلان من جانب واحد، أيا كانت صياغته أو تسميته، الذي يصدر عن الدولة عند توقيعها أو تصديقها على المعاهدة أو عند قبولها أو موافقتها عليها أو عند انضمامها إليها الذي تستهدف به استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لأحكام معينة في المعاهدة من حيث سريانها على هذه الدولة".

(٢٩) وثائق الأمم المتحدة E/CN. 4/70E, P.32, Para. 279 . نقلا عن: سعد الدين، عزت، **قانون المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان**، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد التاسع والثلاثون، ١٩٨٣، ص ٣٠٥.

(٣٠) لمزيد من التفصيل حول التحفظات التي صاغتها بعض الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية انظر :

Paul Sieghart, **The International Law of Human Rights**, Clarendon Press, Oxford, 1984, PP. 445 - 469.

(٣١) ST/LEG/SER.D/18, PP. 109, 116-117 . نقلا عن : سعد الدين، المرجع السابق، ص ٣٠٨.

(٣٢) تمت الإشارة إلى ذلك في التقرير الأول الذي قدمه المقرر الخاص للجنة القانون الدولي لدورة اللجنة رقم ٤٧. انظر: وثيقة اللجنة الاستشارية القانونية لدول آسيا وأفريقيا رقم SPI/٩٨/٣٧ .

(٣٣) انظر : التقرير الأول للمقرر الخاصة للجنة القانون الدولي حول موضوع التحفظات على الاتفاقيات الدولية، دورة اللجنة رقم ٤٧، المرجع السابق.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) صالح، يوسف، **الرعاية السعودية المتميزة للإنسان**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، بدون تاريخ، ص ١١.

(٣٦) المواد: ٨،٩،١٠،١٧-١٩،٢٠،٢٦-٢٨،٣٠-٣٢،٣٦-٣٨،٤٠،٤٢،٣٦، ٤٧.

(٣٧) محمد أبو زهرة، مقال في مجلة رسالة الإسلام، السنة ١١، العدد ٦٠، نقلا عن: العادلي، محمود صالح، **السعودية : النموذج الأفضل للحكم الإسلامي**، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ص ٨٥.

(٣٨) المواد: ٩٢، ٩٣، ١١٥-١٢٧.

(٣٩) المواد: ١٤٧-١٥٩.

(٤٠) المواد: ١٢٨-١٤٤.

(٤١) المادتان ٢٦، ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد ١٣-١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٤٢) الصمعان، يحيى عبدالله وآخرون، عدالة المحاكمة في المملكة العربية السعودية، بحث غير منشور.

(٤٣) سورة الإسراء/١٥.

(٤٤) آل محمود، عبدالرحمن بن عبدالله، **"حقوق الإنسان في الإسلام "**، ورقة قدمت لندوة حقوق الإنسان في الإسلام بين الخصوصية والعالمية التي عقدت في الرباط في الفترة من ١٨-٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ، ص ١٠.

(٤٥) سورة الإسراء/٧٠

(٤٦) سورة الحجرات/١٣.

(٤٧) سورة الأنبياء/١٠٧.

(٤٨) سورة النحل/٩٠.

(٤٩) سورة النساء/٥٨.

(٥٠) سورة الحجرات/٩.

(٥١) سورة الأنعام/١٥٢.

(٥٢) سورة المائدة/٣٢.

(٥٣) سورة البقرة/١٧٩.

(٥٤) نقلاً عن عثمان، محمد فتحي، **حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي**، بيروت، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، ص ٧-٨.

(٥٥) سورة العنكبوت/٤٦.

(٥٦) سورة آل عمران/٦٤.

(٥٧) سورة البقرة/١١١.

(٥٨) سورة النحل/١٢٥.

(٥٩) البوطي، محمد سعيد رمضان، **الحقوق والحريات المدنية والسياسية في الإسلام**،

ورقة قدمت إلى ندوة حقوق الإنسان في الإسلام بين الخصوصية والعالمية التي انعقدت في الرباط في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ، ص ١٥.

(٦٠) الجراري، المرجع السابق، ص ١٨. الغنوشي، راشد، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ٥٢ – ٥٣. عثمان، محمد فتحي، المرجع السابق، ص ص ٩٢،٩٧،١٠١.

(٦١) الغنوشي، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٦٢) سورة البقرة/٢٥٦.

(٦٣) سورة هود/٢٨.

(٦٤) الغنوشي، المرجع السابق، ص ٥٠. الجراري، المرجع السابق، ص ١٤.

(٦٥) ندوات علمية حول الإسلام وحقوق الإنسان، المرجع السابق.

(٦٦) د. العوا، محمد سليم، تعقيب على الورقة المقدمة من د. عبدالله النعيم والتي تحمل عنوان **"نحو عالمية حقوق الإنسان من خلال الخصوصية الثقافية في إطار المجتمعات العربية المعاصرة"**، منشورة في : "حقوق الإنسان : الثقافة العربية والنظام العالمي"، المرجع السابق، ص ٣٩. هويدي، فهمي، **الإسلام والمساواة: المرأة وغير المسلمين نموذجاً**، مجلة المجلة، العدد ٩٢٣، ١٨-٢٤، جمادى الآخرة ١٤١٨هـ، ص ٣٣.

(٦٧) ندوات علمية حول الإسلام وحقوق الإنسان، المرجع السابق، هويدي، المرجع السابق.

قائمة المراجع

- البوطي، محمد سعيد رمضان، **الحقوق والحريات المدنية والسياسية في الإسلام**، ورقة مقدمة إلى ندوة حقوق الإنسان في الإسلام بين الخصوصية والعالمية، التي عقدت في الرباط في الفترة من ١٨-٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ.

- بشير، الشافعي محمد، **قانون حقوق الإنسان**، المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة، ١٩٩٢م.



رقم الإيداع : ١٩/١٢١٣
ردمـــك : ٥-٠٣-٦٠٥-٩٩٦٠